



فهرست

﴿ الفتاوى الهندية المسيلة بالفتاوى العالمكبرى ﴾

وبهامشة فتاوى قاضيان * وهوالامام نهر الدين حسن بن منصور الاوزجندى
الفرغانى الحنفى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ وهو مشهور بمقبوله المسمول بهامتنادولة بين العلماء
والفقهاء وهى نصب عين من تصدوا لتكميل والاقتناء وذكر فى هذا الكتاب جملة من
المسائل التى يغلب وقوعها وتيسر الحاجة اليها وتدور عليها واقعاات الامة وترتبه على
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعا واصلا وما كثر فيه الاقاييل من المتأخرين
اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو الاظهر كما قال فى خطبته ووضع له فهرستا
اه من كشف الظنون

﴿ الطبعة الثانية ﴾

بالطبعة الكبرى الاميرية بى ولاق عصر الحمية

سنة ١٣١٠

هجرية

فهرست المجلد الثاني من الفتاوى العاكبية المشهورة بالفتاوى الهندية

مصحفة	مصحفة
كتاب العتاق وفيه سبعة أبواب الباب الاول في	٢
تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأقواؤه وشرطه	
وسموا القاطع في العتق بالملك وغيره	
فصل في العتق بالملك وغيره	٧
الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه	٩
الباب الثالث في عتق أخيه العبد	١٧
الباب الرابع في الحلف بالعتق	٢٦
الباب الخامس في العتق على جعل	٣١
الباب السادس في التدبير	٣٧
الباب السابع في الاعتدال	٤٥
كتاب الأيمان وفيه اثنا عشر بابا الباب الاول في	٥١
تفسيره شرعا وركنه وشرطها وحكمها	
الباب الثاني فيما يكون عينا وما لا يكون عينا وفيه	٥٢
فصلان الفصل الاول في تحليف التلمذة وفيما يرى	
الحالف غير ما يرى المستحلف	
الفصل الثاني في الكفارة	٦١
الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى	٦٨
وغيرهما	
مطلب مسائل تتعلق بالإبلاء	٧٣
مطلب اليمين على السكنى	٧٤
الباب الرابع في اليمين على الخروج والائتمان	٧٨
والركوب وغير ذلك	
الباب الخامس في اليمين على الاكل والشرب	٨١
وغيرهما	
الباب السادس في اليمين على الكلام	٩٧
مطلب الخلاف في إله القدر	١٠٨
الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق	١١١
مطلب من حلف لا يتزوج فوكل بمخت	١١١
الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج	١١٣
وغير ذلك	
فصل ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة نال	١١٧
الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم	١٢٠
الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب والحلي وغير	١٢٤
ذلك	
مطلب في اليمين على لبس الحلي	١٢٧
الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل	١٢٨
وغيره	
الباب الثاني عشر في اليمين في تقاضى الدراهم	١٣٤
مسائل متفرقة	١٣٨
مطلب الحلف على ما لا يملك الذي يبريه بالقول	١٤٠
كتاب الحدود وفيه ستة أبواب الباب الاول في تفسيره	١٤٢
شرعا وركنه وشرطه وحكمه	
الباب الثاني في الزنا	١٤٣
الباب الثالث في كيفة الحدود وأقامته	١٤٥
الباب الرابع في الوطء الذي وجب الحد والذي	١٤٧
لا وجبه	
مطلب لو زنى بمجرّد قتلها	١٥٠
الباب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها	١٥١
الباب السادس في حد الشرب	١٥٩
الباب السابع في حد القذف والتعزير	١٦٠
فصل في التعزير	١٦٧
كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب الباب الاول في بيان	١٧٠
السرقة وما تظهر به	
مطلب فيما تظهر به السرقة	١٧١
مطلب الشهادة على العبد السرقة	١٧٤
مطلب في اللص اذا دخل الدار واخذ المتاع الخ	
مطلب في اللص اذا وجد في حال عدم اشتغاله	١٧٥
بالسرقة	
الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه	١٧٥
ثلاثة فصول الفصل الاول في القطع	
مطلب الاشر بقى القطع على ثلاث مرات	١٧٦
مطلب لا يقطع في الحصف وان كان عليه حلية	١٧٧
تساوى نصاب السرقة	
الفصل الثاني في الحرز والاخذ منه	١٧٩
الفصل الثالث في كيفة القطع وابائه	١٨٢
الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة	١٨٥
الباب الرابع في قطع الطريق	١٨٦
مطلب في شرب قطع الطريق	١٨٧
كتاب السيرة وهو مشتمل على عشرة أبواب الباب	١٨٨
الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه	

صحيحة	صحيحة
٢٨٣ الباب العاشر في البغاة	١٩٣ الباب الثاني في كيفية القتال
٢٨٥ كُتب القبط	١٩٦ الباب الثالث في الموادعة والامان ومن يجوز امانه
٢٨٩ كُتب القطة	١٩٨ فصل في الامان
٢٩٣ مطلب ما يجتمع من الدهن الذي يقطر من الاوقية عند الدهنتين	٢٠٤ الباب الرابع في الغنائم وقسمتها وفيه ثلاثة فصول
١٩٥ كُتب الاياق	الفصل الاول في الغنائم
٢٩٩ كُتب المفقود	٢١٢ الفصل الثاني في كيفية القسمة
٣٠١ كُتب الشركة وهو يشتمل على ستة ابواب الباب الاول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشراؤها	٢١٦ مطلب اذا جهل الامام الغنية لا يضمن
وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في بيان أنواع الشركة	٢١٧ الفصل الثالث في التنفيل
٣٠٢ الفصل الثاني في الالفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح	٢٢٤ الباب الخامس في استيلاء الكفار
٣٠٣ مطلب الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة	٢٢٢ مطلب فيما تصير به دار الحرب دار اسلام وعكسه
٣٠٤ مطلب يطلق الشركة يقتضى التسوية الآن يمين خلافة	٢٣٢ الباب السادس في المستامن وفيه ثلاثة فصول
٣٠٦ الفصل الثالث فيما يصح أن يكون رأس المال وما لا يصح	الفصل الاول في دخول المسلم دار الحرب بأمان
٣٠٧ الباب الثاني في المفاوضة وفيه ثمانية فصول الفصل الاول في تفسيرها وشراؤها	٢٣٤ الفصل الثاني في دخول الحرب في دار الاسلام
٣٠٨ الفصل الثاني في أحكام المفاوضة	٢٣٦ الفصل الثالث في هدية مسلم أهل الحرب
٢٠٩ الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه	يُعنه إلى أمير جيش المسلمين
٣١١ الفصل الرابع فيما تبطل به المفاوضة وما لا يبطل به	٢٣٧ الباب السابع في العشر والخراج
٣١١ الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في حال المفاوضة	٢٣٧ مطلب الخراج نوعان
٣١٢ مطلب اذا اشترى أحد المتفاوضين بالعينة يكون عليهما	٢٣٨ مطلب لا يجوز أن يحول الخراج الموقوف إلى خراج المقاضاة بالعكس
٣١٤ الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفصل وجوب عقد صاحبه	٢٣٩ مطلب هل الخراج على الفاضب أو على رب الأرض
٣١٥ الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين	٢٤٠ مطلب اذا اشترى أرضاً ربحية وبقي فيها فعلية الخراج
٣١٨ الفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين	٢٤٠ مطلب اذا جعل السلطان العشر لصاحب الأرض لا يجوز
٣١٩ مطلب اذا مات أحد المتفاوضين مجبلاً ما قدمه لا يضمن	٢٤٠ مطلب لا يجمع عشر وخراج في أرض واحدة
٣١٩ الباب الثالث في شركة العنان وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في تفسيرها وشراؤها وأحكامها	٢٤٠ مطلب فيما لو عجز المالك عن زراعة الأرض
	٢٤١ مطلب في شراء السلطان أرضاً القرية التي عجز أربابها عن زراعتها نفسه
	٢٤٢ مطلب اذا جعل أرضه مزارعية مقبرة سقط الخراج
	٢٤٣ مطلب الخلاف في أن وجوب الخراج
	٢٤٤ الباب الثامن في الجزية
	٢٤٧ فصل في أحداث البيع والكأس وبيت النار
	٢٥٣ الباب التاسع في أحكام المرتدين
	٢٥٧ مطلب موجبات الكفر أنواع منها ما يتعلق بالإيمان والاسلام

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٣٥٧	فصل في الاقضاء التي يتم بها الوقف وما لا يتم	٣٢٠	الفصل الثاني في شرط الرجوع والوضعية وهلاك المال
٣٦٠	الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز في وقف المشاع	٣٢٣	الفصل الثالث في تصرف شرطي العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما يجب بعقد صاحبه وما يتصل بذلك
٣٦٢	وما يتصل بذلك وما يدخل من غيره كروا لا يدخل الاله	٣٢٧	الباب الرابع في شركة الوجود وشركة الاعمال
٣٦٥	فصل في وقف المشاع	٣٢٨	مطلب شركة الاعمال
٣٦٧	الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على غايبة فصول	٣٢٩	مطلب أب وابن اكتساب أموالا فهي للاب وكذا الزوجين
٣٦٨	الفصل الاول فيما يكون مصرفا للوقف ومن يكون مصرفا فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه	٣٣٢	الباب الخامس في الشركة الفاسدة
٣٧١	الفصل الثاني في الوقف على نفسه أو أولاده ونسبه	٣٣٥	مطلب لدفع الدائتر حل بعلقها ويرى بالنصف
٣٧٩	الفصل الثالث في الوقف على القرابة وما لا يعرف القرابة	٣٣٥	مطلب الشركة تبطل بعض الشروط الفاسدة دون بعض
٣٨٠	مطلب الخصم في اثبات دعوى القرابة	٣٣٦	الباب السادس في المتفرقات
٣٨٤	الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته	٣٣٧	مطلب في الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيأ منه هل يشترك الآخر فيه
٣٩٠	الفصل الخامس في الوقف على جرائنه	٣٣٨	مطلب حيلة الاختصاص بقبض ما خصه من الدين المشترك
٣٩١	الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والاكل والجنس والعقب	٣٤٦	مطلب لو تصرف أحد الورثة في التركة طارىء له خاصة
٣٩٢	الفصل السابع في الوقف على الموالى والمذبرين وأمهات الاولاد	٣٤٨	مطلب اذا تصرف أحد الشريكين بعد الجنون مطلب يقبل قول الشريك مع عيته ولا يلزمه أن يذكر الامر بمفصلا
٣٩٥	الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته	٣٤٩	مطلب الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث مسائل الخ
٣٩٧	الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف	٣٥٠	كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا الباب الاول في تعريفه وركبه وسببه وحكمه وشرائطه والاقضاء التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها
٣٩٩	مطلب شرط الاستبدال	٣٥١	مطلب في تعريف الوقف والخلاف فيه
٤٠٨	الباب الخامس في ولاه الوقف وتصرفه القس في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي	٣٥٢	مطلب في بيان سببه وركبه وحكمه وشرائطه
٤١٧	مطلب اذا اراد القم بيع بعض الخرب ليرم الباقي الخ	٣٥٣	مطلب في وقف الذمي
٤١٨	مطلب في بيع أشجار الوقف	٣٥٤	مطلب وقف الاعطاعات
٤١٩	مطلب اذا مات من آخر الوقف هل تنتقض الاجارة		مطلب تفسير أرض الجوز التي لا يجوز للسلطان وقفها
	مطلب اذا جعلت الاجرة واقسمها للوقوف عليهم ثم مات أحدهم	٣٥٥	مطلب وقفاً أرضاً فيها أشجار واستئجارها لا يجوز الوقف
	مطلب فيما اذا أجزأ الوقف كرم من سنة		
	مطلب في جحوب آية تامل وفيما اذا زادت أو رخصت ونحو ذلك		

صفحة	صفحة
٤٣٨	مطلب اذا سكن متولى الوقف رجلا بغير اجرة
٤٣٩	مطلب لا يجوز ان يناسن غير زيادة الاجرة الا اذا كان لا يرغب فيه الا بغير الوجه
٤٤٠	مطلب العشر يجب في الخارج عندهما
٤٤١	مطلب في الاستدانة على الوقف وتفسيرها
٤٤٢	مطلب لا يعزل المتولى بمجرد الطعن من غير ظهور خيانة
٤٤٣	مطلب يجوز للناظر التوكيل
٤٤٤	مطلب لو جن ثم زال الجنون تعود له الولاية
٤٤٥	فصل في كيفية قسمة القلة وفيما اذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي
٤٤٦	الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان
٤٤٧	الفصل الاول في الدعوى
٤٤٨	مطلب باع ثم ادعى الوقف
٤٤٩	مطلب تصح دعوى الوقف من غير بيان الواقعة
٤٥٠	مطلب دعوى أنهم باعوا وقف لا تسع الا من المتولى
٤٥١	مطلب ليس لصاحب وقف سماع دعوى بدون أمر السلطان نصا أو دلالة
٤٥٢	مطلب ينه مدعى الوقف بظنا بمدعى أولى من بينة الاطلاق
٤٥٣	مطلب يقتضى بينة خارج
٤٥٤	مطلب المأمور باخلاء الوقف لا تسع عليه دعوى
٤٥٥	الفصل الثاني في الشهادة
٤٥٦	مطلب في تحديد العقار
٤٥٧	مطلب اختلاف شهود الوقف في الزمان والمكان لا يمنع جواز الشهادة
٤٥٨	مطلب شهادة تقرر الجسديان على أيهما وقف عليهم مسعرة
٤٥٩	مطلب شهادة أهل المديونة بوقف المدرست معسولة
٤٦٠	مطلب الشهادة بالشهرة على أصل الوقف وعلى شرائطه
٤٦١	مطلب لا بد من قبول البينة بين أنه وقفها وهو عليها
٤٦٢	مطلب الاوقاف التي تقدم أمرها ومات شهودها
٤٦٣	مطلب اذا انتهت المصاف
٤٦٤	الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك
٤٦٥	مطلب لا يقتضى بالخط
٤٦٦	الباب الثامن في الاقرار
٤٦٧	الباب التاسع في غصب الوقف
٤٦٨	الباب العاشر في وقف المريض
٤٦٩	الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان
٤٧٠	الفصل الاول فيما يخص به مسجد اوقى أحكامه وأحكام ما فيه
٤٧١	مطلب فيما اذا أراد أن يقر الكتاب بغير إرجع المسجد
٤٧٢	الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيره في حال الوقف عليه
٤٧٣	مطلب في الوقف على المسجد قبل ثلثه
٤٧٤	مطلب متولى المسجد اذا استأجر كائنا
٤٧٥	مطلب الوقف على عمارته ومصلحه سواء على الاصح
٤٧٦	مطلب لو باع أهل المسجد نقضه بغير أمر القاضي
٤٧٧	مطلب في بيان الفاضل من وقف المسجد
٤٧٨	الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر والحنانات والحياض والطرق والسقانات وفي المسائل التي تعود الى الانبياء التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك
٤٧٩	مطلب يجوز وقف البناء وحده على مسألة القنطرة
٤٨٠	مطلب الكلام على الانبياء في المقبرة وغير ذلك
٤٨١	الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى عنها وما يتصل به من صرف غلة الاوقاف الى وجوه أخرى وفي وقف الكفار
٤٨٢	الباب الرابع عشر في المتفرقات

﴿ فهرست الجزء الثاني من الفتاوى الخامية الموضوع بالهامش ﴾

صفحة	صفحة
باب البيع الفاسد ١٣٥	كتاب الاميان ٢
فصل في الشروط المنقذة ١٥٤	فصل في ألقاظ اليمين بالفارسية واليمين على فعل ٧
فصل في أحكام البيع الفاسد ١٦٦	الغير ٨
فصل في البيع الموقوف ١٧٢	فصل في عقد اليمين على فعل الغير ١٠
باب الخیار ١٧٨	فصل في عطف الشرط على اليمين ١١
فصل في خيار الرؤية ١٩٤	فصل في تحليف الخلفة وقيامه بزيادة الحلف ١٥
فصل في العيوب ٢٠٨	غير ما يرى المستحق ١٧
فصل في جع نقصان العيب ولا يرد ٢١٥	فصل في اليمين في اصوم والصدقة ومجهولك ٢٠
فصل في البرائة عن العيب ٢١٨	فصل في الكفارة ٢٢
فصل في الرد بالعيب ومن لم يمسح له صوة في ذلك ٢٢٢	فصل في عين الفضول ٢٣
مسائل الاطالة وجمود البيع ٢٢٣	فصل في عين المؤقتة ٣١
فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية ٢٣٠	فصل فيما يكون على الفور أو الابد ٣٣
فصل في مسائل القروور ٢٣٤	باب من الاميان ٣٤
باب ما يدخل في البيع من غير ذكره وما لا يدخل وفيه خمسة فصول ٢٤٣	فصل في التزويج ٤٢
فصل فيما يدخل في بيع الحمام والحائض ٢٤٧	مسائل اليمين على التركة ٤٣
فصل فيما يدخل في بيع الصكركم والاراضي وما لا يدخل ٢٤٨	مسائل في السرقة والاخذ والغصب ٥٢
فصل فيما يدخل في بيع المقول من غير ذكر ٢٥٢	فصل في الاكل ٦٥
فصل في بيع الزروع والثمار ٢٥٦	فصل في اليمين على الشرب ٦٨
باب الصرف ٢٦٤	فصل في البس والكسوة والخطاطة ٧٥
باب قبض البيع وما يجوز من التصرف بالمال ٢٦٥	فصل في تعيين المحلوف عليه ٧٦
فصل في القبض على سوم الشراء ٢٦٨	فصل في الفسخ ٨٥
فصل في قبض الثمن ٢٦٩	فصل في المساكنة والسكنى والكون ٩٤
ويتصل بمسائل الثمن مسائل المراجعة ٢٧٠	فصل في الركوب ٩٩
فصل في الاطالة والاستحقاق ٢٧٥	فصل في الكلام والقراءة ١٠٧
باب في بيع مال الرباعضه بعض ٢٧٨	فصل في مسائل الصلاة ١٠٩
فصل فيما يكون قرارا عن الربا ٢٨٠	فصل في المعرفة والرؤية ١١٠
فصل فيما يخرجه عن الضمان في البيع الفاسد والبيع المكره ٢٨٢	فصل في اليمين على البتة والقذف ١١١
فصل في فسخ الجار والمخاصمة في ذلك ٢٨٤	فصل في الضرب والقتل ومجهولك ١١٥
باب في بيع غير المالك ٢٨٦	﴿ كتاب اليعوج ﴾ باب السلم ١٢٦
فصل في بيع الوصي وشراءه ٢٨٦	فصل فيما يجوز السلم فيه وما لا يجوز ١٣٣
	كتاب البيع ١٣٣

صفحة	صفحة
٣٨٩	فصل في تصرفات الوكيل
٤٠٠	باب الاستبراء
٤٠٨	كتاب الاجارات
٤١١	فصل في الاقفاذ التي تتعقبها الاجارة الخ
ذلك	فصل في الاجارة الطويلة
٤١٥	فصل في اجارة الوقت ومال اليتيم
٤١٧	فصل فيما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب
٤٢٠	باب الاجارة الفاسدة
٤٣٧	مسائل في الاجرة المشتركة
٤٤٩	فصل في الحاي والثاني
٤٥١	فصل في الحال وما يرجع اليه والبقار والراعي
وما لا	فصل في التصار
٤٥٩	فصل في الخياط والتباج
٤٦٠	فصل في الحفار
٤٦٢	فصل في اجارة الدواب والضمان فيما يجب وفيما لا يجب
٤٦٥	فصل فيما يكون نصيبه للذابة والمال
٤٧١	فصل في انواع الاجارة
٤٧٣	فصل فيما تنقص به الاجارة وما لا تنقص به
فصل نفسه	فصل في اجارة القلتر
٤٧٥	فصل في اختلاف الاجر والمستأجر
بعض ما شهد	كتاب الدعوى والبيانات
٤٨٠	فصل فيما يستحق على القاضى وما ينبغي له ان يفعل وما لا يفعل
٤٨٢	باب الدعوى
يحل له ان يشهد	فصل في الدعوى تتخالف الشهادة وما يصير به
٤٨٥	فصل في دعوى المتقول وفيه مسائل التناسخ
٤٨٦	ودعوى الزجلين

هذا

الجزء الثاني من الفتاوى الهندية

على مذهب الامام الاعظم أبي

حنيفة مرضي الله تعالى

عنه

آمين

وبهامشه الجزء الثاني من فتاوى فاضلنا رحمه الله وهو الاستاذ فخر الله والدين

محمد دالا وزجندی وهو من أهل الترجيع وكتابه هذا من أصح الكتب

التي يعتمد عليها تقدم الله برحمتهم وأسكنهم بهجوه حقه حقه

﴿ الطبعة الثانية ﴾

بالطبعة الاميرية يولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الإيمان

اليمين على نوعين عين بالله تعالى وعين بغيره أما العين بالله تعالى فهو ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم مقرونا بالخبر والعين بغيره ذكر شرط صالح وزاد صالح بخلافه وحكم العين بالله تعالى عند الحنث وجوب الكفارة وحكمها العين بغيره عند الحنث لزوم الخصال به وكلاهما قد يكون بالعريضة وقد يكون بالقارصة وغيرها من الألفاظ . أما الأول ويحمل قال والله والرحمن والرحيم لأن فعل كذا ففعل في الروايات الظاهرة تلزمه ثلاث كفارات ويتصدق اليمين بتعدد الاسم إذا لم يحصل الاسم الثاني فنشا لأول وهدي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن عليه كفارة واحدة به أخذ مشايخ سمرقند لأن الواو بين الاسم الأول والثاني وبين الثاني والثالث وأو القسم لا أو والعطف فسلم يتصل الثاني بالأول ولا الثالث بالثاني فإذا ذكر خبر عقيب الثالث أقصر الخبر على الثالث فكان عينا واحدة أو أكثر المشايخ على ظاهر الرواية . ولو قال والله والرحمن لأن فعل كذا

(بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب العتق وفيه سبعة أبواب

(الباب الأول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وأواعه وشرطه وسببه وأقسامه وفي العتق الملك وغيره)

(أما تفسيره شرعا) فهو أنه قوة حكيمة تحدث في الخلق من المالكين أو هبة أو لايات وإنشاءات هكذا في محيط السرخسي حتى يصير به قادرا على التصرف في الأضار وعلى دفع تصرف الأضار في نفسه هكذا في التعين (وأما ركنه) فاللفظ الذي يدل على العتق في الجملة أو ما يقوم مقامه كذا في البدائع (وأما حكمه) فهو زوال الملك والخارج عن الرق في الدنيا ونيل المتو بقى الآخر فأننا اعتق لوجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي (وأما أنواعه) فأربعة واجب ومندوب ومباح ومحظور . أما الواجب فالاعتاق في كفارة القتل والظهار واليمين والأفطار لأنه في باب القتل والظهار والأفطار واجب مع التعين عند التقدير عليه وفي باب اليمين واجب مع التخصير . وأما المندوب فالاعتاق لوجه الله تعالى من غير إيجاب . وأما المباح فهو الاعتاق من غيبة . وأما المحظور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في البررائن . من اعتق عبده الشيطان أو لصلته عتق لأنه بغيره هكذا في السراج الوهاج (وأما شرطه) فهو أن يكون المقتصر بالاعاق لا مال الكامل العين هكذا في النهاية . المصلي والمجنون ليس من الأهل ولهذا أو أضافه إلى تلك الحالة . أما قال أعتقه وأنا صبي أو مجنون وجنونه معهود لم يعتق كذا إذا قال في حال صباه أو جنونه إذا بلغت أو أعتق فهو حر لم يعتق كذا في التبيين . الأصل أنه إذا أضاف الاعتاق إلى حاله ما لم يكن هو ليس من أهل الاعتاق فيما يصدق ولو قال أعتقه وأنا مجنون ولم يعتق جنونه لم يصدق كذا في البدائع . والذي يجزئ فهو في حال إفاقته عاقل وفي حال جنونه مجنون كذا في البررائن . وعتق المكرم والسكران واقع كذا في الهداية . ومن شرط

فصل يلزمه كفارتان في قولهم . ولو قال والله والله لا أفضل كذا يتعدا اليمين في ظاهر الرواية ويروى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن في الاسم الواحد لا يتعدا اليمين ويحمل الثاني على التأكيد والتكرار . ولو قال والله لا أدخل هذه الدار ثم قال والله لا أدخل هذه الدار فدخلها مرة يلزمه كفارتان وكذا لو قال لا أمرأته والله لا أقرب بك ثم قال في مجلسه والله لا أقرب بك ففترجها مرة يلزمه

[illegible]

كلن في اعتقاد الخلق انه لو لم يزل ذلك على امرق الماضي يصير كقرا في الحال فيصير كقرا وان حلق على امرق
 المستقبل وفي اعتقاده انه لو فعل ذلك كقرا فاقبل ذلك يصير كقرا وان لم يكن في اعتقاده ذلك لا يكثر سوءا كانت العين في امرق
 المستقبل وفي الماضي ولو قال الله يعلم انه كذا هو يعلم انه كذب قال بعضهم به كقرا وقال بعضهم لا يصير كذا وهو رواية
 عن ابى يوسف رحمه الله تعالى لا تصحيد تزويج الكذب دون الكفر ولو قال عصيت الله ان فعلت كذا او قال عصيت الله في كل ما فرض

على لا يكون عينا ولوقد جعل الرسول وأوصى الأعيان أو بحق القرآن أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو الصلاة لا يكون عينا وكذا لو قال
 ودين الله أو طاعة الله أو وحدوده أو شرع الله أو بالقرآن أو بالعصا أو بسورته أو بالكتب أو بلائته أو بأياته أو بالصيام أو
 بالصلاة لا يكون عينا ولو قال لا اله الا الله لأفعل كذا أو قال سبحان الله أفعل كذا لا يكون عينا الاذاني ولو قال واسم الله لأفعل كذا
 يكون عينا ولو قال الله على أن أفعل كذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تكون عينا الاذاني ولو قال ان

دخلت النار والله لا يكون
 عينا ولو قال ادخل النار
 والله لا يكون عينا وهو بمنزلة
 ما لو قال والله ادخل النار
 ولو قال ان كنت فعلت كذا
 فهو يرى من القرأت وهو
 يعلم أنه كخبر كفي التوازل
 أنه يخاف عليه الرد والاعتقاد
 في جنس هذه المسائل على
 ما ذكرناه أن بني الحكم على
 اعتقاده رجح قال بالله
 ان الامر كذا وهو كاذب
 فهي محسوس لا كفارة فيها
 وفي العين بالطلاق والعقار
 والتذمر وما أشبه ذلك اذا
 كان كذا بغيره المحلوف
 عليه رجح قال ان فعلت
 كذا فهو يرى من الله أو
 قال يرى من رسوله وحش
 كان عليه الكفارة ولو قال
 ان فعلت كذا فهو يرى من
 الله ورسوله وحش فهو
 عين واحدة يترجمه كفارة
 واحدة ولو قال ان فعلت
 كذا فهو يرى من الله
 ويرى من رسوله فهما
 عينان ان حش بغيره
 كفارتان ولو قال ان فعلت
 كذا فهو يرى من الله
 ويرى من رسوله والله ورسوله
 برهان منه ففعل بغيره أربع
 كفارتان وعن محمد رحمه الله

يحيط السرخسي ولو قال لك رأس خرا وجهك وجه خرا أو يدك يد خرا بالإضافة لا يعتق وكذا اذا قال
 له مثل رأس خرا أو مثل وجه خرا أو مثل يد خرا بالإضافة لا يعتق وان قال لك رأس خرا أو وجهك وجه خرا
 أو يدك يد خرا لا يعتق وكذا اذا قال فرحنا فرح خرا بالتويز عتقت كذا في السراج الواجب وهو
 قال أنت مثل الخمر لا يعتق بلانية كذا في الجمع وهكذا في الكافي ورجل قال عيدا هل بلغ خرا أو قال عيدا
 أهل بغداد خرا أو لم يوسعدهم من أهل بغداد أو قال كل عيدا هل بلغ خرا أو قال عيدا هل بلغ خرا أو قال عيدا
 قال كل عيدا الأرض أو قال كل عيدا الدنيا قال أبو يوسف رحمه الله لا يعتق عيدا هو كخبر كفي التوازل
 يعتق والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله ولو قال كل عيدا هذه السكة خرا وعيدا هو كخبر كفي التوازل
 لم يصح المصالح ففهو على هذا الخلاف ولو قال كل عيدا هذه الدار خرا وعيدا هو كخبر كفي التوازل
 ولو قال لك آدم كلهم خرا لا يعتق عيده في قولهم كذا في فتاوى فاضلهم ولو قال لعبد ما أت الاخر عتق
 كذا في الهداية ولو قال لأمير أو قاتل أو قاتل عتق كذا في فتاوى فاضلهم ولو قال لعبد ما أت الاخر عتق
 الصاق لم يصح في القضاء قال لأمير أو قاتل عتق كذا في فتاوى فاضلهم ولو قال لعبد ما أت الاخر عتق
 جامع الجوامع رجح قال لأمير أو قاتل عتق كذا في فتاوى فاضلهم ولو قال لعبد ما أت الاخر عتق
 لحره أو قاتل عتق كذا في فتاوى فاضلهم ولو قال لعبد ما أت الاخر عتق كذا في فتاوى فاضلهم ولو قال لعبد ما أت الاخر عتق
 الله رجح قال لأمير أو قاتل عتق كذا في فتاوى فاضلهم ولو قال لعبد ما أت الاخر عتق كذا في فتاوى فاضلهم
 مشيئة أو لم يكلامه هذا كلام لا يعتق الا بالنية كذا في حيط السرخسي ورجل قال خرا ففعل ما
 عتق فقال عيدا عتق عيده كذا في فتاوى فاضلهم (المحقق الصريح) كقولهم هبت لك نفسك
 أو هبت نفسك منك أو هبت نفسك منك عتق بمقول العبد أو لا ينعى كذا في المحلوف القسدي
 وكذا اذا قال هبت لك نفسك فقال لا يرد عتق كذا في الحيط وهو الاصح هكذا في شرح أبي المكارم
 للفتنة وإذا قال هبت نفسك بكذابه يوقف على القول كذا في فتح القدير ولو قال تصدقت عليك
 نفسك عتق نوى العتق أو لم يوقف العبد أو لم يقبل ولو قال هبت لك عتقتك وقال عتبت به الاعراض عن
 العتق في احادي الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتق
 فلان عتق قضاء ولو قال أعتقت فلان من أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق كذا في فتاوى فاضلهم
 (وأما كتابات العتق) فكقوله لا ملأك على عليك ولا سليلك عليك أو قد خرجت عن ملكي أو خلعت سليلك
 نوى الحرة عتق وان لم يزل يعتق كذا في المحلوف القسدي وإذا قال لا سليلك عليك لا سليلك إلا
 يعتق في القضاء ولا بد منه أنه أراد به غير العتق ولو قال لا سليلك إلا العتق كذا في البدائع ورجل
 قال لعبد لا رقي عليك ان نوى العتق عتق أو لا فلا هكذا في فتاوى فاضلهم قال لفلانة أنت لله لا يعتق
 في قول الامام ران نوى هو المختار كذا في جواهر الاخلاص ولو قال جعلت لك خالصي عن أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق وان نوى وعنه ما يعتق كذا في فتح القدير ورجل قال لعبد في حرمة أنت
 لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال جعلت لله تعالى في حقه أو في حرمة أو في وصية أو قال لا العتق أو لم
 ينقل شيئا من ماله يباع وان نوى العتق فهو حر كذا في فتاوى فاضلهم ولو قال أنت عبد الله لا يعتق
 بلا خلاف كذا في النساء ولو قال لعبد أو أمته أو عبيدك عتق اذا نوى كذا في الوجيز للكردي وروي
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال اذا قال لأمته اطلقك يريده العتق عتق ولو قال لطلقك يريده العتق

تعالى لو قال هو يهودي ان فعل كذا فهو نصراني ان فعل كذا فهو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو يهودي
 واحدة ولو قال ان فعلت كذا فهو يرى من الكتب الاربعه ففعل فعله كفارة واحدة لا يترجمه واحدة وكذا لو قال هو يرى من القرآن
 ولو قال ان فعلت كذا فهو يرى من التوراة ويرى من الانجيل ويرى من الزبور ويرى من القرآن ففعل بغيره أربع كفارات ولو قال انا
 يرى من انجيلي ففعل عينا واحدة كذا لو قال هو يرى من كل آية في المصحف ففعل عينا واحدة ولو رغب كتابا لفلان ودفتر الحساب فيه

وهـ أخذ مساجيح بلع وبعض مشايخهم الشيخ الإمام به ما عاين الزاهد ومن الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هذا إذا كان مشايخا لا يريد كونه فان كان مشايخا طاردا كونه حلق متنعفا أو دفع مضرة كافر عن الشدة وتقدم ما غاب وتقام المراض بلزمه عن ما مضى وهو محل له على الآخرين وعنده أمول حلقه بالله يحلف ولو حلقه بطلاق أو عتق يقول لا يحلف لم يكن أن يحلقه له إلا ما قال المدعي وسكته بجداي خضاهم لا يكون كفرا **اليمين بالله تعالى** عما يحتمل التعليق نحو أن يقول **أ** إذا جاء غدا فوالله لا أدخل هذا المار

[illegible]

فصل في ألقاظ اليمن

کار نکنم فهو اخبار ان لتصر على هذا فهو اقرار باليمين بالله تعالى ولا زاعي هذا فقال من موكد است بطلاق يلمع ذلك فان قال قلت ذلك كذا بدفع التعرض للجلسه عن ذلك لا يصدق قضاء ولو قال من اسو كذا نه است كمان كارن كنتم فهو اقرار باليمين بالطلاق ولو قال بالله العظيم كبر رز كذا زناه العظيم يست كمان كارن كنتم يكون عينا كذا ولو قال بالله العظيم والاعظم وهذه الزناه تكون لنا كيد فلا تصير فاصلا ولو قال مصيف خدای مبتد ۸ وی سوخته اكران كار كند لا يكون عينا ولو قال را خدای بزارست واز

لا اله الا الله بزار واز شهد
ان لا اله الا الله بزارست
اكران كار كند في ايمان
ثلاثة ولو قال راهميد ك
تخدای دارم نو سيدم
اكران كارن كنتم يكون عينا
لان السام من الله كسر
وتعليق الكفر بالنطقين
ولو قال مسلمان تكريما
خدا را اكران كار كنتم
ففعلى قال الفقه ابو القاسم
رحمه الله تعالى ان اراد بك
ان الذي فصل من الصادة
لم يكن حقا يكون عينا
والا فلا ولو قال هر چه
مسلمانى كردم با كفرون
دادم اكران كار كنتم ففعلى
لا يصير كقرا ولا يبره
الكفارة ولو قال هر چه
خدای كفت دروغ است
اكران كار كنتم قبل هذا
لا يكون عينا وهو الصحيح
وقد ذكرنا هذا بالحرية
فكذلك بالافارسة ورجل
قال والله لا فضل من
تكوم يك روز وروز
ينهى اليمين بعض ثلاثة
ايام ولو قال والله بافان
خمن تكوم بنى بى روزى
دوروز ففى عين واحدة
ينهى بعض السومين
ورجل قال بدرفم خدای

أرجو نيا كذا في غاية البيان • وصغنى الرحم المحرم أن يكون قرى حرم نكاحه أبدا فالرحم عبارة عن
القرابة والمحرم عبارة عن حرمة النسب كرم فالرحم بلا رحم نحو أن يملك زوجة ثم أنساه أو فترعه وهي
أخته ثم عاها لا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبنى الاعلم والاقوال لا يعتق كذا في الكافي • ولو ملك محرمه
برضاع أو مصاهرة لم يعتق عليه • ولو ملك أحد الزوجين صاحبه لم يعتق عليه كذا في المبسوط • ولأقر بين
ما إذا كان المالك مسلما أو كافرا في دار الاسلام كذا لا فرق إذا كان المالك مسلما أو كافرا كذا في غاية البيان
فإذا ملك الحر في داره محرم منه في دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهرية الترتيبية ولو ملك الحر في داره
الينا بامان عتق عليه كذا في فتاوى قاضيان • ولو اشترى المملوك لربه لا يعتق كذا في الجوهرية الترتيبية
العبد المأثور داره محرم من عبده وليس عليه دين يحيط عتق وان كان دين يحيط لم يعتق عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى • ولو اشترى المالك ابن مولا لم يعتق في قولهم جميعا كذا في التتارخانية ناقل عن ابي حنيفة • ولو
اشترى المالكين لا يعتق بهم كالأولاد والمولودين وغيرهم فاعتقهم مولا معتقوا كذا في المضمرات
• الوكيل بشره العبد لا يعتق في بيعه كذا في السراجية ورجل أنكر في مرضه لا يبره باقيد درهم وليس
له وراثته • ولو لم يدع مالا لا يخلو أو أخوالا لا يملكه ولا يورثه المملوك مثل الذين قال محمد رحمه الله تعالى يعتق
المملوك لا نأ لا لاقرا في المرض وصية فكذا ملك أخا عتق عليه ولو كان الاقرار في الصفة لا يعتق لانه يملك
المملوك لأحاطة الدين بالتركه • وهذا من الدين الوارث في التركة يمنع ملك الوارث في التركة كذا في الظهيرية
• ولو اشترى أمه وهي حبلى من أمة والأمة لغیر الاب جاز الشروع مع ما في بطنها ولو لا عتق الأمه ولا يجوز
يحبها قبل أن تضعه • أن يبيعها إذا وضعت كذا في البدائع • ان عتق حاملا عتق جملها • ولو عتق الحمل
خاصة عتق بدنها • ولو عتق الحمل على مال صحيح ولا يجب المالك أن يصرف قيام الحمل وقت لعق إذا جابت
به لاق من سنة أشهر منه كذا في الهداية • فلو جابت جالسة أشهر فصاعدا من وقت العتق لا يعتق إلا أن
يكون جملها أو أمين جابت بأولها لا أقل من سنة أشهر ثم جابت بالثاني لسنة أشهر أو أكثر أو تكون هذه
الامتعة عتق من طلاق أو وفاة فولدت لاق من سنتين من وقت الفراق وإن كان لا أكثر من سنة أشهر من
وقت الاعتاق حينئذ فعتق كذا في فتح القدير • ولما الأمه من مولاها حرز وولها من زوجها مملوك لسيدها
بضلاف ولها الضرر • ولما الحرز على كل حال لا جابتها راج فبها في حقها في وصف الحرز • كذا في عتق
المملوكية والمرفوعة والتدبير وأمومة ولو الكتابة كذا في الهداية • إذا قال لامته حامل أنت حر فقد
خرج منها بعض الولدان كان الخارج أقل يعتق وإن كان الخارج أكثر لا يعتق • وكذا حرشام والمحل عن أبي
وسف رحمه الله تعالى فمن قال لامته الحلي وقد خرج منها نصفين الولد أنت حرة • قال ان كان الخارج
النصف سوى الرأس فهو مملوك • وان كان الخارج النصف من جانب الرأس ومعه أنه لا يكون الخارج من
البدن مع الرأس نصفًا فالولد حر كذا في المحيط • في التتارخانية قال لامته • كبر ولدك بطنك فهو حر فولدت
ولدت في بطن فأولها من زوجها • كبرها وهو حر • ولو قال لامته العلقه والعلقه التي في بطنك حر عتق ما في
بطنها كذا في محيط السرخسي • رجل أعنت جارية أنسان فأجاز المولى اعتاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد • ولو
قال لامته كل مملوك في غيرك حر لا يعتق جملها • رجل قال لامته الحامل في بطنها أنت حر وأما في بطنك
فولدت من القدر غلاما سبنا خلفه عتقت الحارثية في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى • ولو ولد

ك فلان كارن كنتم يكون عينا قال قال نرت أن لا فعل كذا • ولو قال خدای رينام روا بدرفم كمان كارن كنتم لا يكون
عينا لان قوله رينام روا بدرفم يكون عينا فلا تفضل بين ذكرا لله تعالى وبين الشرط مالا يكون عينا يصير فاصلا فلا يكون عينا
فصل في عتق اليمين على فعل الغير • رجل قال لا تحرقه ففعل كذا وكذا لم يبره شرا • فبذلك لا يبره العتق ولا يبره العتق على
نفسه فلا شى على ما جعلتهما من الفصل الخامس في عتق المملوك • وان نوى القاتل المملوك بقتل • فكذا لو قال بالله تفعل كذا

وكذا لو قال والله لتفعلن كذا أو كذا ولم ينو شأفه هو الحالف وان أراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما ولو قال والله لتفعلن كذا أو كذا غدا فقال لا ترغم فهو على خمسة أوجه أحدها أن ينوي المبتدئ الحلف على نفسه والمحجب بقوله نعم يريد الحلف على نفسه وفي هذا الوجه كل واحد منهما حالف فان لم يفعل الحالف ذلك محتاجا إلى ما لا يترفع عنه ثم يتعفن إعادة ما قبله فيصير كأنه قال والله لا تفعلن كذا فان لم يفعل محتاجا إلى الوجه الثاني أن يريد المبتدئ q استحلاف المحجب والمحجب بقوله نعم يريد العين على نفسه وفي هذا

حتى شرب الإنسان بطنها فأنه من الفسدين بما يتأمن استحلافه فهو بالخيار أن اعتق الامتعت الجنين بعفته وان لم تكن حاملا تعتق الحادية كذا في فتاوى قاضيان وهو قال لانه المامل أنت سره أو ما في بطنك فأت المولى قبل البيان فضر الإنسان بطنها فأنه جنين ما يتأمن استحلافه قال في الجنين غرة مرة وبعت نصف الامتعت في نصف قيمتها ولا معاملة على الجنين كذا في محيط السرخسي وهو اعتق الحرى عبده الحرى في دار الحرب لا بتقذا عتاقه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه ولو اعتق عبده المسلم في دار الحرب صح عتاقه في قوله جمعها ويكون الولاء لغيره وانما لما حرى أو قتل أو أسر لا يفتق مكانه ويكون بدل الكافة لو تروا ذامات المولى ورجل دخل دار الهند ثم خرج دار الاسلام ومعه هندي يقول أنا عبده ثم أسلم الهندي قالوا ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم لم يكرهه ويكون حرا وقول الهندي أنا عبدي لا يكون باطلا وان خرج مكرها كان عبدا كذا في فتاوى قاضيان والحرى لو عرض عبده المسلم على البيع يفتق وان لم يسهه قال بعض شايختنا هذا هو الصحيح كذا في شرح الجمع والله أعلم بالصواب

باب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه
من اعتق بعض عبده سواء كان ذلكا البعض معينا كزبعك أو زبعك أو ربعك أو ثمنك أو ثمنك غروا به يؤمر بالبيان لم يفتق كله عند الامام وقال يعتق كله يوسى فيما بقي من قيمته لولا عنه كذا في الزهر القانون والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المغمرات وأما مكرها فالس عند موكنا الثاني كذا في الغناية * ومعتق البعض كذا كاتب في وقت عتق كله على أداما ليدل وكونه أحق بحكاسبه ولا يولوا استخدام وكون الرق كماله كذا في الزهر الثاني ولا يرث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يترجح الاتنين كذا في التنزيلات ولا يجوز ولا يزوج الا بالذن المولى ولا يهر ولا يتصدق الا الشيء اليسير ولا يشفل ولا يرضى الا له اذا عزر الرق الى الرق كذا في غاية البيان * ويجب ازالة اللك عن الباقي بالاستعلاء أو الاعتاق اذا زال كل ملكه يعتق حينئذ كله كذا في الكافي * وانما كان العبد من شركين فاعتق أحدهما نصيبه عتق فان كان موسرا فشر بهما بالخيار ان شاء عتق وان شاء ضمن شريكه وان شاء استسعى العبد كذا في الهداية * وانما اعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد لم يكن فلا تران بيع نصيبه ولا يهر ولا يهر لاه صار عتقه المالك كذا في الملبوس للإمام السرخسي * وفي القصة للشريك فيه خمس خارات ان كان المعتق موسرا ان شاء عتق نصيبه وان شاء مبر وان شاء كاه وان شاء استسعى وان شاء ضمن شريكه المعتق غروا له اذا دهر بصير نصيبه مبر او يجب عليه السعاية للعتق ويقت ولا يجوز له أن يورث عتقه على ما بعد الموت كذا في غاية السرخسي * وان كان مبرسا فكذا لا يضمن كذا في خزائن الفتن * وليس للشريك لسا كختيار الترتك على كذا في الدائع * واختاره أن يقول اخترت ان أعتقت أو يقول أعطى حتى أملك اذا اختاره بالقلب فكذا ليس بشي كذا في النهاية * والوالد منه ماني الاعتاق والكتابة والتدبير والسعاية من شريكه وفي التضمن الولا كماله لعتق كذا في محيط السرخسي ولا يرجع المستسعى على المعتق عما أدى بالاجاع كذا في الجوهر الترة * وانما ضمن الذي اعتق فالمعتق بالخيار ان شاء عتق ما بقي وان شاء مبر وان شاء كاتب ان شاء استسعى كذا في البائع * وان أبرأ الشريك عن ضمان قهلا يرجع

(٣ - الفتاوى ثانی) أقسمت عليك أو أهديك عليك أو لم يقل عليك فالحال في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا ينعى على المحجب وان توأما كان يكون المحجب هو الحالف الآن يكون المبتدئ ان أراد الاستعفاء بقوله أحلف وقوله ذلك فان اراد ذلك فلا ينعى على المبتدئ أيضا ورجل قال لا ترغمك عهدا قد فلت كذا فقال لا ترغم فلا شيء على القائل وان نوى بالعين ويكون هذا على استحلاف المحجب * ورجل قال لا يهر أنا فقلت كذا كذا فقلت لم أقبل فقال ان كنت غفلة فأت طالت ثلاثة فقلت المسرعة ان كنت غفلة فأت طالت

طالق قالوا ان أراد به بين المرأة والزوج من النكاح اجتمعوا وكونا يصنع بعضهم بعضا فقالوا نحن من صفق بعد هذا صاحبها فامرته طالق ثلاثا فقال واحد منهم يا فارسية بعد ذلك خلاصتكم فعد قولهم صفق هو صاحبها قالوا لا تطلق امرأته القاتل هلا لا هذا كلام فاسد ليس بين رجل أخذ من السلطان وأراد أن يحقه فقال له يا بلز فقال الرجل يريد ثم قال السلطان له يزوراني شيئا فقال الرجل له يزورانيه

١

على العبد الولاء للعق ويطل استعلاء الساكت على العبد كذا في العناية • ولو باع الساكت نفسه من المعتق أو وهب على عوض فالتبليس أنه يجوز كالتضمين وفي الاستحسان كذا في النهاية • وإذا اختار الساكت ضمان العتق إذا كان المعتق موسرا ثم أراد أن يرجع عن ذلك أو يستسي العبد فلا ذلك ما لم يقبل العتق الضمان أو يصكه الخاكم وهذروا به ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى هذا كذا في الأصل إذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل • ولو اختار استعلاء العبد لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضي العبد السعاية أو لم يرضها اتفاقا أو بإيجاب كذا في المحيط إلا أنما مات العبد كذا في العناية • وإذا خير هذا عند السلطان وغيره سواء كذا في المسوط لشمس الأمانة السرخسي • ولو أن المعتق يرجع على العبد بما رزقه من الضمان ثم أحال الساكت عليه ووكاله بقبض السعاية منه اقتضا من حقه كان جائزا ولو الولاء كله للعق وإن لم يجز شراحي رحمه الله كان الإرضاء العبد لا تكون حيا بغير اختياره السعاية • وكذلك لو اغتصبه ما لا فيه وفلان نصف حقه أو فرضه العبد أو باعه كذلك عليه العبد كذا في المسوط لشمس الأمانة السرخسي • المعتق في السائر كونه مال كالمقدار رقة تصيبه ربه عند الشيكاني وهو الصحيح كذا في جواهر الأخلاط • وذكر في العيون والاختار أن المورس في زمان العتق من يملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخدم ومنع البيت وثياب الجسد كذا في النكاح • ولو كان بين اثنين عبدان قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر ألفان اعتق أحدهما نصيبه وعند المعتق ألف درهم فهو موسر رواء ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى • ولو كان عند أحد أقل من ألف ضمن أظلمة قيمته ولو كان بين اثنين غلام قيمته ألف ونيش ودينار آخر غلام قيمته خمسمائة عتقه ماله خمسمائة فهو موسر ولو كان أقل من خمسمائة فهو موسر لصاحب خمس المائة كذا في الظهيرة • وبعبارة قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو عاتق قيمته يوم اعتقه ثم ازدادت أو انقصت أو كانت أمة فلو لم يثبت إلى ذلك كذا في البائع • ولو كان في يوم الاعتاق خمسمائة عتق بمجيء نصف قيمته خمسمائة ولو كان عتق بالمعتق فالحال يرض عنه نصف قيمته أعمى كذا في فتح القدير • وكذلك يعتبر بساير المعتق وأعياره يوم الاعتاق حتى لو عتق وهو موسر ثم أعسر لا يطل حق التضمين ولو عتق وهو موسر ثم أعسر لا يثبت الشر بحكم التضمين ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فإن كان العبد قائما بقوم العبد ليعال وإن كان العبد جاهلا كالفقير قول المعتق وإن انتفضا على أن الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق سواء كان العبد قائما أو جاهلا وإن اختلفا في الوقت والقيمة فقال المعتق أعتقه يوم • وكذلك قيمته مما توفى قال الساكت أعتقه ليعال وقيمته ما شئت يصكه العتق ليعال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعبد في قيمته كذا في محيط السرخسي والجواب فيما لا واقع الاختلاف بين ورثة الساكت والمعتق في قيمة العبد نظرا للجواب فيما لا واقع الاختلاف بين الساكت والعبد في قيمة العبد كذا في المحيط • ولو اختلفا في السائر والأعيان فإن كان اختلافهما في حال الاعتاق فالقول قول المعتق والبيئة قيمة الآخر كذا في البائع • وإن اختلفا في سائر العتق وأعياره والمعتق متقدم على الخصومة فإن كانت عتقه بغيره في السائر والأعيان فالقول قول المعتق وإن كانت لا يختلف بغيره ليعال فإن علم سائر العتق بالسائر فلا معنى للاختلاف وإن لم يعلم فالقول للمعتق كذا في محيط السرخسي • معتق البعض إذا كوتب فإن كان عليه الدراهم والأذنان فإن كانت

صار فاصلا فلا يصح بينا بعد ذلك رجل قال على الشئ إلى يمينه فقول كل عاقل ليس وكل امرأة في طالق أن دخلت هذا المار فقال رجل آخر وعلى مثل ما جعلت على نفسك أن دخلت هذا المار فدخل الثاني الدار بيمينه المشي إلى بيت الله ولا يقع الطلاق والعق لا أن يجلب المشي على نفسه ما يثبت الله صحيح ولا كذلك يجلب الطلاق والعق وقد ذكرنا ذلك في كتاب الطلاق

فصل في عطف الشرط على المين

رجل قال لجارته امرأة أنت كنت عندك البارحة فقال الجارن أنت امرأة أنت عندك البارحة فامرأة طالق وسكت ساعة ثم قال بعد ذلك ولا غيرها ثم ظهر أنه كان عندك البارحة امرأة أخرى قال فغير بر يميني رجما الله تعالى تطلق امرأة الخائف وقال محمد بن حلة رجما الله تعالى لا تطلق وأما اختلاف الاختلاف أي يوسف وجمعهما الله تعالى في الحاق الشرط بالمين المعقود بعد السكون

قال أبو يوسف رجما الله تعالى وضع به أو خضر بر يميني وهذا القول أقرب إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن المكاتب عند أبي حنيفة مخرجه الله تعالى ليصالحا بالشرط القاسد بالبيع التام وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصح الحاق الشرط بالمين بعد السكون وبه أخذ محمد بن مسلمة وعليه الفتوى لأن السكون يمنع تعلق الميزان بالشرط فينبغي الحاق الشرط بهذا أن كان الشرط على الخائف وإن كان الشرط بالمعاني بان كان مقتضى فعل نفسه لا يصح الحاق الشرط بالمين بعد السكون في قولهم يجمعها ويرجل قال لامرأة أمان غسلت ثيابي

فعدى حرقا مرت امرأته امرأ أخرى أن تفصل وقال الزوج إن غسكتي أيضا ثم غسكت المأمورة لا يحنث الزوج لانه لم يصح العطف والحاق الشرط وان كان فيه تشديدا عليه رجل قال لامرأته ان دخلت هذه الدار فانت طالق وسكت سكينة ثم قال وهذه لامرأته أخرى يعني وان دخلت الثانية فانت طالق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح الشرط وأنت طالق على الأولى لانه شديد على نفسه وكذا وقال الأولى أنت طالق ان دخلت هذه الدار وسكت ثم قال وان دخلت ١١ هذه الدار فانت طالق

الدار الأولى أو الثانية طلقت
وكذا وقال أنت طالق ان
دخلت هذه الدار وسكت ثم
قال وهذه لامرأته أخرى
فدخلت الأولى طلقت
الأولى والثانية وكذا العتق
ولو قال أنت طالق ان دخلت
هذه الدار وسكت ثم قال
وهذه لدار أخرى فدخلت
الدار الأولى طلقت فلا يصح
عطف الثانية على الأولى
لانه تخفيف

فصل في تحلف الظلة
وقيام نوى الخائف غير
ما ينوي المستخف

رجل حلف رجلا لحلف
ونوى غير ما يريد السخاف
ان كانت البينة بالطلاق
والعتاق ونحو ذلك يعتبر
نية الخائف اذا نوى الخائف
خلاف الظاهر فلا كان
الخائف أو منظرهما وان
كانت البينة بالله فان كان
الخائف مخطوفا كانت النية
نية الخائف وان كان
الخائف ظاهرا لم يعتبر
إبطال حق الغير يعتبر نية
المستخف وهو قول أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى رجل أخسنة
الصوم فاختار أموره
وحلفوا أن لا يجزأ أحدا

المكاسبة على قدر قيمته جازت وان كان على أقل من قيمته مجوزا أيضا وان كان كاسم على أكثر من قيمته
فان كانت الزيادة مما يغتاب الناس في مثلها جازت أيضا وان كانت مما لا يتغتاب الناس في مثلها باطل حرم عنه
الفصل وان كانت المكاسبة على العروض جازت بالقيل والكسر وان كانت على الحيوان جازت كذا
في البدائع * وان كان كاسم على عروض وعجز عن الكسبة سقط عنه ما التزم من العروض ويجوز على السعاية
في نصف القيمة كما كان قبل الكسبة ولا يكون له ان يضمن النسر بل شيئا كذا في المسبوط * ولو كان شريك
العتق في العبد صبيا أو مجنوناً له أب أو جد أو وصي قوله أو وصيه طاردا من شأنه ضمن العتق وان شاء
استبقى العبد وان شاء كاسم وليس له ان يعتق أو يدبر وكذلك لو كان الشريك كاسما أو مدونا على مدني
فانه يتخير بين الضمان والسعاية والمكاسبة الا انهما لا يلحقان الاعناق وان لم يكن على العبد مدني فالخيار
للرقيق فان اختار الشريك السعاية بقي الصبي والمجنون والوالد له ما في المكاتب والمأذون والولد للرقيق كذا
في البدائع * وان لم يكن للصبي أب ولا وصي الأب وله وصي الأم لو كان العبد مجاوره الصغير عن الأم لم
يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد حكي عن الحاكم أبي محمد رحمه الله أنه قال سألت أستاذي
الفقيه أبي بكر الجني رحمه الله عن ذلك فقال اذا كان له وصي أم وليس له وصي غيره فله ان يضمن العتق
وله استسعاء العبد أيضا وان كان الاستسعاء في معنى الكسبة وليس لصبي الأم ان يكتب كذا في المحيط
* وان لم يكن للصغير والمجنون أب ولا وصي فان كان هنا لهما كتب الحاكم من يختار لهما أصل الأمور من
التضمين والاستسعاء للمكاسبة وان لم يكن هناك حاكم وقت الأمر حتى يبلغ الصبي ويضيق المجنون
فيستوفيان حقوقهما من الخيارات انجس كذا في البدائع * واذامات العبد قبل ان يختار الساكت شيئا
والعتق موسر فادفع من العتق فلهذا في المشهور عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر شيخ الاسلام في
شرح اذامات العبد ترك كسبا كسبه بعد العتق فلا كت فيه من العتق ولا خلاف فوله ان يأخذ
السعاية من كسب العبد اختار المشايخ فيه منهم من قال بذلك والسماع الحاكم أبو نصر رحمه الله تعالى
وعامة المشايخ على أن ليس له ذلك * واليه اشار محمد رحمه الله في الأصل هذا اذامات العبد قبل ان يختار
الساكت شيئا والعتق موسر ما اذا كان العتق معصرا وبقى المسئلة بما قاله الساكت ان يأخذ السعاية من
كسب العبد ان ترك العبد كسبا كسبه بعد العتق ولا خلاف وان لم يترك العبد كسبا كسبه بعد
العتق بقيت السعاية ديناً على العبد ان يظهر له مال أو يتبرع منه متبرعا بآدماع عليه أو يبرئه الساكت
كذا في المحيط * واذامات العتق يرجع على العتق بما حقه في تركه العبد ان كان له تركه وان لم تكن له فهو
دين عليه كذا في البدائع * وان كان العبد ترك ما لا يقدر كسبه بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما
أكسب قبل العتق من المولى من فضلين وما أكسب بعد العتق فهو تركه العبد يرجع فيه الساكت وأما العتق
اذا ضمن وما بقي فهو ميراث العتق وان اختلفا فيه فقال أحدهما نعمة كسبه قبل العتق وهو ميراثنا
وقال الآخر اكسبه بعد فهو غنمة ما لو اكسبه بعده من ادعى فيه تاريخا بما قاله يصدق لا يجزئ كذا
في المسبوط * واذامات الساكت فلو تركه أن يختار الاعناق أو الضمان أو السعاية كذا في المحيط
السرخصي * فان ضمنوا العتق فالولد كله للعتق وان اختاروا الاعناق أو الاستسعاء فالولد في هذا
التصنيف للذكر كور من أولاد الميت دون الاناث وان اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فكل واحد

بغيرهم لحلف فاستقبله غير فقال للغير على الطريق ذباب ففهم الغير كلامه وانصرفوا قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان نوى
بالذباب نفس الصوم حذفت عنه وان لم ينو ذلك وانما نوى الكذب ليبرج الغير لا يحنث في عنه لانه ما أخبر عن حالهم سلطان أخسنة
رجل مالا ظملا وحلفه أن لا يتجاسر في المال الذي أخسنته قالوا له لعل ذلك أن يتجاسر عنه غيره أمره ومالكه بالذهب معهما
حتى يصل الى القاضي ويقول للناظر بالخاصي قد حلفني بذلك وكذا حتى يفهم القاضي أن غير ذلك لا يتجاسر وهو لا يتجاسر بنفسه في أمر

القاضي رد المال على رجل حلفه أن لا يبيع غداً علاماً بأن فلان يبيع فأصبح الحالف وليس خفيه قد دخل على ميت ودخل رأس الميت من مكانه قبل أن يذهب قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أو جراً أن لا يكون حاشيئته يكون على غير هذا العمل
رجل حلفه السلطان أن لا يشتري الطعام للبيع فأشترى الحالف طعاماً ففقه ثم بدا له أن يبيعه لا يحتج فيه لأنه ما اشتري للبيع • رجل خرج مع الأمير في سفر فحلفه الأمير ١٣ لا يرجع إلا بانه فسقط قوته أو كسبه فخرج لا يحتج فيه لأنه لا يمينه

منهم ما اختار من ذلك وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ليس لهم ذلك لأن يجتمعوا على التضييع أو الاستسعاد وهذا هو الأصح كذا في المبسوط وإن كانت المتق فإن كان الاعتناق في حال صحته يؤخذ منه في قبة العبد من تركه لا بخلاف وإن كان في حال مرضه لم يضمن شيئاً حتى يؤخذ من تركه وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله كذا في البدائع • ورأي العبد للولي عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في الحيط • وإذا كان العبد بين اثنين أعتق أحدهما فصبه فأراد السالك أن يضمن شره يكتف بصفيه ويستسي العبد في التصف لا خرعه لذلك قال الفقيه أو لا يثبت لارواة في هذه المسئلة فلنقاتل أن قوله ذلك ولو قاتل أن يقول ليس له ذلك كذا في الزيارات في كتاب الغصب كذا في الظهيرة وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله عبيد بن رجلين أعتقه أحدهما وهو مصرعي وجبت السعاية على العبد في أن يسي فهو بمنزلة مصرعه دين إلى أن يقضيه والحكم في حق هذا أنه أن كان يبيع ويعل يديه أو له على معروف أو بآخر من رجل ويؤخذ بآخره يقضي منه دينه وفيه أيضاً عبيد صغيرين رجلين أعتقه أحدهما وهو مصرع فأراد الآخر أن يزوج فإن كان العبد يعقل ويرضي بذلك يزوج عليه وكان الآخر لذي لم يعقل قد أصاب من حقه كذا في النخبة • ولو أعتق أحدهما لم يده بالدين صاحب فلا ضمان عليه وأما الاستسعاد في ظاهر الرواية كذا في الجواز أن في المضارب بالنصف إذا اشتري برأس المال يوفي ألف عبيد في قيمة ألف فأعتقهما ربح المال تقاضى من نصب المضارب موصراً كان أو مصرعاً كذا في الكافي • قال أبو يوسف رحمه الله في عبيد بن رجلين قال أحدهما أحدهما مصرع وهو فقير ثم استغنى ثم اختار باع العتق على أحدهما ضمن نصف قيمته بعد العتق وكذلك لو مات قبل أن يختار وقد استغنى قبل الموت ضمن بربع قيمة كل واحد منهما وقال محمد رحمه الله قيمة القبة يوم تكلم بالعتق كذا في الإيضاح • وإذا كان له عبيدين جماعة أعتق أحدهم نصيبه واختار بعض السالكين السعاية في نصيبه يضمنه العتق والاعتناق وبعضهم الضمان لمصلحة واحد المختار في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الحيط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في عبيدين ثلاثة أعتق أحدهم نصيبه ثم أعتق الآخر بعد فليس له أن يضمن العتق الأول لأن كان وسراً وان شاء أعتق أو برب أو كاتب أو أمانسي وليس له أن يضمن العتق الثاني وإن كان موصراً فإن اختار ضمن الأول فلا لاول أن يضمن وإن شاء برب أو كاتب أو أمانسي وليس له أن يضمن العتق الثاني كذا في البدائع • وإن أعتق أحدهم وكاتب الآخر وذرا النائم فليس لواحد الرجوع والذرا أحدهم أو لا ثم أعتق الثاني ثم كاتب الآخر ثبت للذرا الرجوع على العتق بقيمة نصيبه ولا يرجع المكاتب على أحد فإن برب ثم كاتب ثم أعتق حكم المذبر والعتق ماذر كذا في المكاتب إن عجز العبد يرجع على العتق بقيمة نصيبه وإن كاتب أو لا ثم برب ثم أعتق فإن لم يجر العبد عتق عليه ولا ضمان عليه وإن عجز برب على المذبر مثلاً فقيمة لاهل المذبر كذا في محيط السرخسي • وإن كان له عبيدين ثلاثة فرب أحدهم ثم أعتقه الثاني وهما موصران عند أبي حنيفة رحمه الله تدبر المذبر يقتصر على نصيبه والاعتناق الثاني صحيح ثم ليس له أن يضمن المذبر ثلث قيمته وليس له أن يضمن العتق وإن شاء استسي العبد في ثلث قيمته وإن شاء أعتقه وإذا ضمن المذبر فله مذبراً يرجع بذلك على العبد في نصيبه كذا في المبسوط لتيسر الأئمة السرخسي • وإذا كان المذبر مصرعاً فليس له الاستسعاد من التضييع ثم السالك إذا اختار ضمن المذبر كان مثلاً

لم يقع على هذا الرجوع • رجل ساع بعض الناس بالساعات وفي الحيليات خلف وقال أكرش كسي راز باده ازدمه دزدان كنم فاهم أنه طالق زن خویش راز بان كردن راز باده دم ذكر الشيخ الامام نجم الدين التستري رحمه الله تعالى لا تطلق امرأته قال لان يمينه موقت على التكره لان قوله أكرش رانكره والمراد بغيره مرفقة إضافة الطلاق إليها فلا تدخل تحت التكره وهو تظهير ماذر كفي المجمع • رجل قال ان تدخل دارى هذه أعتق عبيد حر قد دخل هو بنفسه لا يحتج فيه لأنه لا معرفة فلا يدخل تحت التكره وقال مسولاً رضى الله عنه وفي هذا الجواب نظر لان المراد بغيره مرفقة في الجزاء وكونها معرفت في الجزاء لا يمنع دخولها في التكره التي هي موضع الشرط لا يرى أن الرجل إذا قال لأمرأته ان تدخل دارى هذه أعتقتك طالق قد دخلت هي طلقته وإن صارت معرفة في الجزاء ماذر كذا في الأمر أنسب له أن

سقطت بطلاق وأحتمل كونه مطلقاً لاحداهما يعني ثم حلف بطلاقها حتى في يمينه اما المعرفة في الشرط أو لا تدخل تحت التكره في الجزاء • وفيما إذا قال ان تدخل دارى هذه أحدهما وهو معرفت في الشرط والمعرفة في الشرط لا تدخل تحت التكره في الجزاء هذا إذا قال الحالف أكرش كسي راز بان كنم فاهم أن أكرش كسي راز بان كنم وزن خویش راز بان كرد ثم قال عنيت غيرهما مذبراً في يمينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء لان قوله هج كسر عام فأنوى التضييع لا يصدق في ظاهر الرواية وعلى

قول الخصاص نية التخصيص صحيح وجنس هذا السائل بأن بعد هذا ان شاء الله تعالى * السلطان اذا قال رجل مال فلان امرزنيك
واست فأنكر خلفه بالطلاق ليس عندك مال فلان فلفظ وكان عند الخالف أموال مضمرة أمراً فلان أمواله والذي جاءه مال زعم أن
المال كان مال امرأته فلان ويجوز أن يكون حصل ثلث الأموال لثلاث المرات ثم زعمت امرأته المال كأن مال زوجها لا يطلق امرأته
الخالف حتى يطرأ القيد بذلك ويقضى القاضي بذلك بالنية بعد دعوى صحبة ١٣ فيصير الخالف مائة رجل جلب

عشرين شاة من بلداني بلد
وأدخل جملته الغنم في بلد
غيره أنه أظهر عشر في حاقوه
خلفه أمواله لخطبة أنه ما
الابشرة وما تزل خارج البلد
شاة خلفه ونوى ما جاءه الا
بشره رأى في السوق وما
ترك شيئا من الخارج أي
خارج السوق قالوا لا يبحث
في عينه لانه نوى ما يحمله
لفظه لكن لا يصدق قضاء
رجل أراد أن يصف غيره
ليس له أن يصفه بالطلاق
والعتاق واليمين الغلظة
من المشايخ من رخص
ذلك به أقر بعض مشايخ
مصر قد صانه لأموال الناس
وحقوقهم وما يختارهم
الله تعالى لم يجوزوا أن الخ
المستفتى بنى لفتى أن
يصوص الأمر الى رأى
القاضي رجل أكره أنه
على أن تهب مهرها منه
فوهبت ثم أنكرت الهبة
وأراد الزوج أن يخطبه قال
بعضهم لها أن تصقلان
الزوج يدعي عليها هبة جارة
وهي تنكر ذلك فتخط
والخيار للفتوى ما قال
الفتى أو المشرع الله
تعالى أن المرأة تقول لما كرم
سأله يدعي على الهبة

الولاء والبر والثلث للعتق وان اختار سعيه العبد كان الولاء بينهم أم لا كانا كذا في غاية البيان * ولأدبر أيضاً
أن يضمن الذي أعنت ثلث قيمته مدبر وليس له أن يضمن العتق ما أدى الى الساتين قيمة نصيبه يكون
الولاء بين المدبر والعتق ثلاثا لثلاثة المدبر وثلاثة للعتق كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * ولأن شاء
المدبر أعنت نصيبه الذي دبره وان شاء ما استسعى العبد كان اختياره المملوك كان للعتق ان يستسعى العبد كذا
في اليدائع * أما اذا كان العتق معسراً فمدبر استسعى العبد دون التضمن كذا في غاية البيان * ووضوح
السكات المدبر نصيبه ثم اعتقه كان لأدبر ان يضمن العتق ثلث قيمته ثلث مدبر او ثلثه فكذا في النهاية ما نقلنا
عن القرائني * وفيه المدبر ثلثا فثبت لو كان قد قبل نصفها لو كان قبال المالك الصدقة لم يدع عليه
التقوى كذا في الكافي * ان كان العبد بين ثلاثه رهط فاعتق أحدهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا
يعلم أيهم أول فنهول على قولنا في حقيقته رجه الله تعالى عتق العتق في نصيبه نافذ ولا ضمان على أحد
وتدبر المدبر في نصيبه أيضاً نافذ وهو ضمان شاة استسعى العبد في ثلث قيمته مدبر أو يرجع على العتق
بعدم قيمة مدبر يستسعى العبد في عدم قيمته خاصة فاما المالك فان مضى العبد على كتابته بنوى
اليصال الكتابة والولاء بينهم أم لا وان عجز كان للكتاب أن يضمن العتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كانا
موسرين من زوجان على العبد عاخذوا يكون لاولاه بينهما نصفين كذا في المبسوط * وان شاء عتقه وان
شاة استسعى كذا في البيان * وان كان العبد بين خمسة رهط فاعتق أحدهم ودبر الآخر وكاتب الثالث
نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على نصيبه ولم يعلم أيهم أول فنهول على قولنا في
حقيقته رجه الله تعالى حكم العتق والتدبر على ما بينا في الفصل الاول لأن التضمن والاستسعاء ههنا
في الثلث وههنا في الخمس فاما في البيع فان تصدقاه كان بعد العتق والتدبر وقال الباقر كان قبل العتق
والعبد يدعي وقال المشتري كان بعده فاليق باطل وان تصدقاه كان قبل العتق والتدبر فالمشتري بالخيار
ان شاء فخص البيع وان شاء ما مضى عتق نصيبه أو استسعى فيكون لاولاه * وان شاء ضمن العتق والمدبر
قيمة نصيبه ان كانا موسرين من زوجان به على العبد أو ان تصدقا ان التزوج كان بعد العتق أو التدبير
فان كان جميع ولها خمس قيمته على الزوج وان تصدقا ان التزوج كان قبل العتق والتدبير فلهما الخيار ان
شاعت تركت للمعي وضعت الزوج خمس قيمته وان شاعت اجازت واعتقت واستسعت العبد في خمس
قيمه وولاه خمسة لها وان شاعت ضمنت العتق والمدبر خمس قيمته نصفين ثم لا تصدق هي بالزانية ان كانت
بخلاف المستسعى فاما تصدب المالك فهو على ما ذكرنا ان أدى البذل اليه عتق من قبله وعجز كان له ان
يضمن العتق والمدبر قيمة نصيبه نصفين اذا كانا موسرين ولو كان في العبد بشر لم يضمن وبه نصيبه لان له
صغيرا لم يقل العتق كان اولاده قالوا له فيه قولنا الاب فان قال الهبة بطل العتق فهو باطل وان قال الهبة
قبل العتق فالهبة جارة ثم يقوم الاب في نصيبه لان مقام الابن ان لو كان بائنا في التضمن أو الاستسعاء
وليس له حق الاعتاق فان كانا للعتق والمدبر موسرين ضمنهما مدس قيمته لاني دعي ما مضى وان شاء
استسعى العبد في مدس قيمته لاني كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي * هشام عن محمد رجه الله
تعالى اذا كان المملوك بين ثلاثة لآدمه نصفه ولا حرثه ولا حرثه مدس فاعتق صاحب التبع وثالث
ضمن تصدب صاحب السدس نصفين ولصاحب التبع نصف الولاء نصيبه ونصف مدس الولاين ضمن

اكراماً واختيار فان ادعى الزوج الهبة عن اختيار حثت بحلف المرأة ما هو بهت غيرها كراهه وتكون ماذقة في عينها والى هذا أشار في
الحيل ومن هذا الجواب يعرف الجواب في جنس هذه المسائل اذا ادعى على انسان ما لودهره عند صاحب المال فأراد صاحب المال أن
يأخذ المال منه فيقره من ولادعي المطالب الزهر ويقر بالمال على اعنكه اثبات الزهر فيقول المالك يقول المطالب القاضي به يدعي على
ماله يهره وأولس يهره فان قال ليس به يهره فيثبت بحلف * المطلق اذا كان بطلي رجلاً لا أخيه مع ما قد وجد جلاًه وأراد أن

بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى أَحَدًا مِنْ غَيْرِهِ وَلَا مِنْ أَقْرَبِهِ أَيْ خَلَقَهُمْ شَاءَ وَهُوَ لَا يَسْتَعِينُ بِخَلْقِهِ لَأَنَّ الْإِلَهَ لَا يَكُونُ لِمَا بَدَأَ عِنْدَ الْغُرُورِ وَلَكِنْ
يَقِينِي أَنَّهُ أَنْ يَخْلُقَ بَدْرًا كَمَا سَقَطَ الْجَرُّ الَّذِي يَطْلُبُهُ السُّلْطَانُ وَشَرِي غَيْرُهُ * وَجَلَّ مَلَكُوتُ عِلْمِهِ دَرَجَةً وَارْتَفَعَ بِلَعْمِهِ ذَلِكَ فَخَشِدَ عِدْلَانِ عِنْدَ
الْوَارِثِ أَنَّ مَا لَمْ يَقْضِ دَسَمَهُ لَا يَنْقُضُ لِهَذَا الْأَنْ أَنْ يَخْلُقَ عِنْدَ الْقَاضِي أَنَّ لَابُدَّ لَهُ أَنْ يَدْعِيَ إِلَى أَبِيهِ لِأَنَّ شَهَادَتَهُ مُعْتَمَدَةٌ لِاسْتِقْضَاءِ الَّذِينَ
* وَجَلَّ مَلَكُوتُ عِلْمِهِ دَرَجَةً وَارْتَفَعَ بِلَعْمِهِ ذَلِكَ فَخَشِدَ عِدْلَانِ عِنْدَ
الْوَارِثِ أَنَّ مَا لَمْ يَقْضِ دَسَمَهُ لَا يَنْقُضُ لِهَذَا الْأَنْ أَنْ يَخْلُقَ عِنْدَ الْقَاضِي أَنَّ لَابُدَّ لَهُ أَنْ يَدْعِيَ إِلَى أَبِيهِ لِأَنَّ شَهَادَتَهُ مُعْتَمَدَةٌ لِاسْتِقْضَاءِ الَّذِينَ

كان لا يسلّم الغريمون
الموت ترسوا أن لا يكون
حاشا وإن علمت الموت
العصم أم يحسن في عينه
ليس عليه شيء لا طريق يحلفه
الاصالة ولا طريق الوراة
وهو كذب في ذلك * رجل
قال قال الغريم أن كنت من غري
فقال أن كنت خمسة وحلف
وقد كان أكل من غره عشرة
لا يكون حاشا وكذا ولو
كانت عينه طلاق أو عتاق
يقع شيء وكذا لو قيل لرجل
أنت غريم هذا العبد فقال
أنقذه كانا شراعتين
لا يكون كذبا ولو حلف على
الطلاق أو عتاق لا يلزمه
شيء وهو طمس ما قال في
الطمع أن حلف أن لا لا شئ
إذا أتى بعشرة فأشراه
في عشر حث في عينه
أنه اشترى بعشرة وزيادة
رجل غريم في رجل
حلف حلف الدار بأنه
لنرى أين هو أو أراد بأنه
لنرى في أي مكان هو من
ولا لا يحسن في عينه لأنه
قد قال رجل
سليم مع جماعة فقال
نذهب بشيء موضع رجل
ناجتمن السطو وكان

[illegible]

ان بيت الله واهله وكتبتهما فامر الله طالق واداه موضع رجله فقاموا كل غزاة من الموضع من السطح لا تطلق
امر الله يدانية وتطلق ففهم السلطان اذا حلف ورجلا لا يعبر امره كل غزاة ثم ند كرامه كان على ما ذاك الامم في وقت العين قالوا رجو
ان لا يكون سائلا له ما كان عالمواق العين ورجل حلف يطلق امره الله ليس في فخره اليه مرة وقد كان في غزاة مرة قالوا ان كانت
المرقة قليلة بحيث لو طردك لا قول عند امره لا يصح في عينه وان كانت كثيرة قالوا انها طرية بحيث لا يتناولها احد لا يصح في عينه

أضالاه لاراد العين ههنا لمرقة وان كانت بحالها كلها البعض دون البعض حثت في عينه * رجل قال لانه ان سر قمتن داري شيئا
فأملك طالق فسرقت من داره أجرة أولينة أو نحو ذلك قال أبو يوسف وجه الله تعالى ان كان الاب يضل بملك المقدار عن ابنه حثت في عينه
والافلا وأوجب محمد رحمه الله تعالى أوله لا يحث في عينه فلما لم يجز له أن يفسد وجه الله تعالى استحسنت قوله به رجل قال ان كان في
حيته نارا فمرأته طالق فاذني يتسراج قالوا يستتران كان حلف لاجل أن ١٥ بعض جيرانه طلبوا منه النار لاسملاء

أو ان لم يلا يحث في عينه
لان عينه عند ذلك لا تقع
على السراج وان كان حلف
لاجل انهم طلبوا منه النار
ليست وقد واه حثت في عينه
وان لم يكن لعينه سبب ولم
يؤشرا لا يحث لان
السراج لا يسمى نارا مطلقا
* رجل ذرع أرضه
لامرأته فطنام قال حلال
بروي حرام كراغله ابن
زمن فبانه زير يدريد ثم ان
امراته رفعت من ذلك
الطن على رأسها لتذهب
الى الخليل ودخلت البيت
والطنس على رأسها ثم
خرجت حثنا الحالف

وقال في العين بالموم
والصدقة ونحو ذلك

رجل قال ان فعلت كذا
فأنت درهم من مالي صدقة
ثم فعل وليس له الا مائة درهم
تكملا فاني قال الفقيه أبو
القيت رحمه الله تعالى
لا يزمه الصدقة الا بما كان
عنده وهكذا روي عن محمد
رحمه الله تعالى وان كان
عنده عرض أو نادم
يساوي مائة فانه يسيع
ويتصدق وان كان يساوي
عشرة يتصدق بعشرة وان

حلف أحدهما بعتقه أنه قد خذل النار وحلف الآخر أنه لم يدخل فقد عتق نصف العبد وسعى العبد في
نصف قيمته بينهما وسرين كالأومعسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الإيضاح * عديد
رجلين قال أحدهما لصاحبه ان كنت اشتريت منك نصيبك أمس فهو حر وقال الآخر لم أكن بعتك
نصيبك أمس فهو حر فان العبد يفتق لان كل واحد يزعم أن صاحبه حلف فقال للذي البيع أقم البينة فان
أقام قضى بالبيع والآخر وعتق العبد على المشتري بغير سماعه وان لم يكن له بينة وأراد أن يحلف المشتري فله
ذلك فان نكل المشتري فذلك هو ان حلف لا يترك وقفا ثم عتدا في حنيفة رحمه الله تعالى يسعى العبد في
نصف قيمته للحر سواء كان موسرا أو معسرا أو كان المدي السبع موسرا أو معسرا وعندهما ان كانا
معسرين أو كان مدي البيع معسرا فكذلك وان كانا موسرين أو كان مدي البيع موسرا لا يسعى وأما
مدي البيع فليس كذلك في رواية أبي حفص أن العبد لا يسعى له سواء كان موسرا أو معسرا أو أحدهما
موسرا الآخر معسرا أو عتقه وهو العجم ثم اذا حلف مكر الشراء كان له أن يحلف البائع اذا كان موسرا
فان نكل لم يزمه وان حلف كان الجواب كالمساعي على ما ذكرنا وليس للقاضي أن يحلفه الا بالطلب مكر
الشراء واذا قال البائع ان كنت بعتك نصيب من هذا العبد فهو حر وقال المشتري ان لم تكن بعتني نصيبك
فهو حر يومر مدي الشراء بامة البينة فان أقام العبد برقي وان لم يكن له بينة سعى عن الفقيه أبي اسحق
أنه لا يجزى على الحلف لكن حلف لا ينعى واذا حلف المدي عليه لم يثبت البيع فيسعى العبد في كل القيمة
بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كالأومعسرين وعندهما ان كانا معسرين يسعى لهما وان
كانا موسرين أو مدي الشراء موسرا يسعى في نصف قيمته مدي الشراء وان قال أحدهما اشتريت نصيبك
ان لم أكن اشتريته فهو حر والآخر ما عتقت نصيبك ولو عتقت نصيبك فذلك ان كنت بعتته فهو حر
بأمرهما القاضي بالبينة فان أقال البينة فلان كل واحد منهما باقر في عينه في العبد برقي بينهما وان
أقام أحدهما البينة فالعبد كالمزق وان لم يقيم البينة لا يحلفهما القاضي لكن لو حلف باقر فان نكل
بني العبد برقي بينهما فكل واحد أقال البينة أو أجمعت لزم مدي صاحبه ففضى العبد المدي حلف وان حلفا
جميعا يخرج العبد عن السعاية بالعتق كذا في شرح الجامع الكبير للمصنف وفي الجامع الكبير ان أحد
الشريكين اذا قال لصاحبه ان ضربت العبد الذي يشتقه فهو حر فعتق على الحالف نصيبه بعتن
الحالف ان كان موسرا نصيب الضارب كذا في غاية البيان * عندئذ ما قال أحدهما لصاحبه ان ضربته
فهو حر وقال الآخر لم أضربه اليوم فهو حر فعتقه فان الحالف الاول يضمن نصيب الضارب كذا في
الترتاشي * واذا قال كل مخلوق أملكه فما استقبل فهو حر فكل مخلوق مملوك فعتقه فان اشتري نصيب
شريكه عتق وان عتق نصيبه أو لا ثم اشتري نصيب شريكه لم يعتق ولو قال لمخلوق بعينه اذا ملكك فانت حر
فاشتري نفسه فباع ثم اشتري نصف الباقي عتق كذا في البسوط وذكر ابن حنيفة عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى في عديد بين رجلين زعم أحدهما لصاحبه ان عتق من نسنة وانها عتقه اليوم وقال شريكه
أعتقه وقد عتقت أنت اليوم فاعتقني لنصف القيمة بعتك فلا ضمان على الذي زعم أن صاحبه أعتقه منذ
بسته وكذا لو قال أنا عتقته أمس وأعتقه صاحبي من نسنة وان لم يقر باعتق نفسه لكن قامت عليه بينة
أنها عتقه أمس فهو ضمان لشريكه كذا في البائع وهو لو قال أعتق شريك من نسنة وأما من عتق من لم يضمن

لم يكن عندئذ فلا شيء عليه لكن أوجب على نفسه ألف حجة يارز به بقلده عاش في كل سنة حجة * رجل قال زاردم ان فعل من يدري وثمان
فاده وهو بريان يقول ان فعلت كذا فأنساك الله قالوا يتصدق لسلطان كان ذلك خلافا وعتا لا يقع شي * ورجل قال ان
كملت كذا فاعمال أو تسق فقه على أن يتصدق بثلثي ثم كمل على أو تسق يارز به يتصدق بثلثي واذا اراد الرجل أن يكمل لا بد لغيره
أن يقول ان كملت ففقه على أن يتصدق بثلثي فلما طلبوا منه الكفاية يقول اني حلفت أن لا أكمل ولو اضطررتي لكافة بثلثي يتصدق

فيلس. رجل قال مالي صدقة على فقراء كذا فاشتروا مسدق على فقراء يلجأ إليه أقرى يلجأ يخرج عن النذر والوجوب عليه صرم أو صدقة كقضى يلجأ إليه رجل قال إن نحو من هذا المثل أمانه قبل أن أنه دفع بعض درهم خراج اقتصد على فقراء الخبز أو بقرين الخبز يجزئ به. رجل قال إن زويت ابنتي فأفاد درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم فزوج ابنته ودفع ألف جله إلى المسكين واحد ما. رجل قال إن رأيت من ١٦ مرضي هذا جيت شافهم أألازمه شي إلا أن يقول إن رأيت من كذا ففعل على أن

لأنه لم يشر على نفسه بالضعف كذا في التظهيرية * أمين يا من زعم أحد ههنا أنه لم يصحبه أو أنكر
ذلك صاحب نهى موقوفة أو ما خذم الشكر أو ما ولاعية على الشكر ولأسبل للفرع على كذا في الكافي
* ونصف ولاها ونصف أسبها الشكر ونصف موقوف ونقفها في كسها فان لم يكن فنصفه على الشكر ولا
يضمن للفرع ولو أن الشكر عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لم يرحم الموقوف في نصيب الشكر لو رثه ولو
أنكر ولو أحدى على صاحب الاستيلاء وصاحب الشكر فانه أو هو لأسبل ولو أحدهما على صاحب ولا على
الامة فان مات أحدهما عتق ولو أنهما موقوف كذا في الفرع الثاني * ولو قال أعنت هذا العبد أو أوت
أو عكس أو قال أعنتك من صدقة متي منهم أو كذب في الاول كذا في التارنارية فاعلان جامع
الجموع * وان شهد أحد الشريكين على الآخر باعتاق وان كان العبد بين رجلين فشهد أحدهما على
صاحبه يجوز إقراره على نفسه ولا يجوز على صاحبه ولا يفتى نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه وبني العبد
في قيمته بينهم لموسر * كان أو موسر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أعنت كل واحد منهما بعد
تلاصيه قبل الاستعانة بغير قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصيب الشكر على ملكه وكذلك
نصيب الشاهد عند من لا الاعتاق بغير أمانة اعتاقه فديان عتقهما والوا لا يضمن ما وكذلك ان استسعى
وأدى السعاية قالوا له ما كذا في البائع * وانما وجبت السعاية لهما لو شهد أحدهما على صاحبه أنه
استوفى السعاية من العبد لا قبل بشهاده * وكذلك اذا استوفى أحدهما نصيبه من السعاية ثم دعى
صاحبه بان يتقاضيه لا قبل كذا في المحيط * ولو شهد أحد الشريكين مع الآخر على شريكه باستيفاء
السعاية لم يجز بشهاده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو شهد عليه نصب أو جرح أو شيء
يجب عليه ما لم يشهد به مردود كذا في البسوط * وان شهد كل واحد منهما على صاحبه وأنكر
الآخر يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وانما قال في العبد لكل واحد منهما نصف قيمته
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا فرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بين حال الأسر والاعصا كذا
في البائع * وهو الصحيح كذا في المختارات * والوا له ما كذا في الداية * ولو أقره انهما اعتقهما معا وعلى
التعاقب وجب أن لا يضمن كل فلا تخران كما موسر ولا يستسعى العبد ولو أقر فاحدهما وأنكر
الآخر فانه للشكر يجب أن يحلف كذا في فتح القدير * وانما كنا للعبد بين ثلاثة فنشهد اثنان منهم على
صاحبه أنه أعنت نصيبه وأنكر المشهود عليه فالعبد يستسعى بينهم اثلا وانما استوفى أحدهم شيئا من السعاية
كان فلا تخران أن باخذنا منه ثلثي ما أعذ كذا في المحيط * ولو كان الشريك ثلاثة فشهد كل اثنين أنه أعنت لم
يقبل كذا في فتح القدير * وانما شهد أحد الشريكين على أحسركم أنه أعنت نصيبه شهد الشريك الآخر
على الشاهد الاول أنه أعنت نصيبه فالقاضي لا يقضى على واحد منهما بالعق كذا في المحيط وان شهد اثنان
منهم على الآخر أنه استوفى منه حصة لم يجز بشهدتهما وكذلك ان شهدا ما استوفى المال كله بوكالة منهما لم
يجز بشهدتهما عليه وبرى البعدين حصتهما واستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشرك في ذلك
الشاهدان كذا في البسوط * أمين يا من رجلين شهد رجلان على أحد ههنا عينه أنه أعنتها وكذبته الامة
وادع على الآخر العقق وبجدا الآخر وحلف عند القاضي ما أعنتها فانه لعقق بشهدائهم ودعوا لم
يوجد منها الدعوى كذا في المنجية * وانما كانت أمين يا من رجلين فشهدا بنا أحدهما على الشريك أنه أعنتها

أمر من فيها وكان به عليه وقال عنيت به هذا العلم صدق في ذلك وليس عليه قضاء الإمام التي مرض فيها ورجل قال قسم أيتها
عليه على الشيء إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى مكة إن فعلت كذا أو خنت فيها في القياس لا يارمضي وفي الاستحسان يلزمه حجة وأمر وهو
الخلاف في رواية الأصيل أن شاركت وأمر قرحما وأنشأ مني ولولا علي الشيء إلى عتبة النبي صلى الله عليه وسلم وإلى المسجد الأقصى
لا يلزمه شيء. ولولا علي الشيء إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام لا يارمضي في قول أبي حنيفة ترجمه الله تعالى وقال صاحبنا - هو الله تعالى

بازمهجة أو عرق على هذا الخلاف إذا قال على المني إلى الخمر الأسون أو إلى الخمر ولو قال على المني إلى بيت الله تعالى تروى بيت المقدس
أو تروى مسجد بيت المقدس أو مسجد آخر لا يزعمه شي ولو قال على إجماع ان فعلت كذا فمعت بازمهجة أو عرق فقولهم ولو قال أنا
أحرم أو أنا حرم أو أهدي أو أمشي إلى بيت الله ان فعلت كذا فهو على وجه ثلاثة أن تروى الإيجاب أو لم ينشأ بازمهجة أو أن تروى العدة
لا يزعمه شي ولو قال على الطواف بالبيت أو السعي بين الصفا والمروة أو على أن ١٧ أقرأ القرآن فعلت كذا لا يزعمه شي

ولو قال على المني إلى الخمر
وان فعلت كذا لمعت
في قول مجرده الله تعالى
ولو قال على عشر حجج
هذه السنة قال مجرده
الله تعالى بازمهجة عشر حجج
عشر سنين والله أعلم
بالصواب

فصل في الكفارة

كفارة اليمين ما نص الله
تعالى في كتابه من عليه
كفارة اليمين إذا أعطى نوباً
خلفا عن كفارة اليمين قالوا
لا يجوز من القيمة لكن
يتنزلان كل بصل يمكن
الاستفاد به في نصف مدة
الحديد لا يجوز وان علقه
يتنفع بالحديد ستة أشهر
وهذا النوب أو بعد أشهر
أو كرملة الحديد يجوز ولا
يعتبر القيمة لأنه منصوص
عليه كذا ذكره الفقيه أبو
جعفر رحمه الله تعالى • إذا
أعتق عبد امرئ ضارب
وعقاق عليه جازوا أن كان
لأبى لا يجوز لأنه ميت
حكمه رجل مات وعليه
صلاة شهر أو نحو ذلك ولم
يتك ما لا يقتضض ورثته
فتنحطه وتصدقوا على
المسكين ثم المسكين فصدق
بذلك على بعض ورثته ثم

فنهادهم ما باطله ولو شهد على أبيه حاه أعقها جاز ذلك فان كان الأب عسر أم ماتت الخادم موقوف
مالا وقد ولدت بعد العتق ولما فاراد الشر بك أن يستعي الوطئ فليس ذلك كافياً حياة الأم يمكن لمسلم
على استعساها ولو قد كذلك يعلمونها إذا خلقت مالا ولكن له أن يضمن الشر بك كما كان يضمنه في حياته ثم
يرجع الشر بك بعضين في تركها كما كان يرجع عليه ولو كانت حرة فبقي فهو ميراث للابن وإن لم تدع مالا
يرجع ذلك على الابن وإذا لمقت فاختار الشر بك أن يستعيها فهي ثمرة المكاسفة في تلك السعاية كذا في
المسبوط • وان كان العبد من رجلين شهدا هذان على أحدهما أنه أقر أنه أعتق وهو مسروق فالتعاضى بقضى
بعتقه وكان لشر بك أن يضمنه كذا في المحيط • ويرجع به على الغلام والولادة وإن كان جاحداً للعتق كذا
في المسبوط • ولو شهدوا عليه أنه أقر أنه أعتق قبل أن يبعه عتق من ماله الشهود عليه كذا في
أن يضمنه ولو شهدوا على إقراره أن الذي باعه قد كان أعتقه قبل أن يبعه عتق من ماله الشهود عليه كذا في
المحيط • ولو لاؤه موقوف لأن كل واحد منهما يتبعه نفسه فإن البائع يقول أنا ما أعتقته وإنما عتقني باقرا
المشتري فله ولاؤه المشتري يقول بل أعتقك البائع فالولاء فلهذا وقف ولاؤه على أن يرجع أحدهما إلى
تصديق صاحبه فيكون الولاء • وإن شهدوا على إقراره بأن البائع كان يبرأ أو كانت أمه أو أقر أن البائع كان
استوفى قبل البيع فانه يخرج كل واحد منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالثمن ولا يعتق حتى يموت
البائع فإذا مات عتقا كان المذنب يخرج من ثلث مال البائع والجنازة عليه ما للجنازة على ماله لو كان قبل
موت البائع ويوقف جنانتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المسبوط • وإذا أقر أحد الشر بيمين
أن صاحبه أقر عليه بعتق نافذة فانه يحرم عليه استرقاق العبد كذا في محيط السرخسي • إذا كان العبد بين
ثلاثة غاب أحدهم فمطلبا الحاضر على الغائب أنه أعتق حسم من هذا العبد فله بحال بين العبد وبين
الحاضرين • وإذا حضر الغائب قال للعبد عبد الينة وإذا أعاد الينة عليه بقضى بعتق نصيبه كذا في المحيط
• وإذا شهدا هذان على أحد الشر بيمين أن شر بك الغائب أعتق نصيب من هذا العبد عند أبي حنيفة
رحمهما الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية • ولكن بحال منه وبين هذا الحاضر أن يستره
ويوقف حتى يقدم الغائب استجبا • وإذا حضر الغائب فلا بد من إعادة الينة عليه للمكسفة فانه كانا
غائبين فقامت الينة على أحدهما بعينه أنه أعتق العبد لم تقبل هذه الشهادة إلا بجمعة تنفع من قبل
قد في أوجهاة أو وجه من الوجه فمقتضى قبل الينة إذا قامت على أن المولى أن عتقه أو أن أحدهما
أعتقوا واستوفى الآخر السعاية كذا في المسبوط • إذا كان العبد بين ثلاثة فرادى أحدهم أنه أعتق
نصيبه على كذا وقال العبد أعتقني بغيري وشهد الشر بيمين أن أعتقه على كذا فمعتهم ما جازي ترك ذلك
أن شهدوا بالشر بيمين أو بانها بيمين وأنا أعتق بعض الشر كالعبد في يد العبد أموال اكتسبها ولا يدري
منها اكتسبها أو خلقه بغيره الشر كما هو العبد قال الشر بك كذا كسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد
العتق قال قولوه كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

(الباب الثالث في عتق أحد العبدین)

العتق إذا أضيف إلى المجهول صرح وبُت للولي اختياره تعين سواء قال أحد كذا أو قال هذا شر أو هذا

(٣ - الضلوى ثانی) دفع الوارث إلى المسكين عن صلواته فخر لم يفعل ذلك حتى تم لكل يوم قفيز حطة جاز ولا يعبر بعد
المساكين في هذا وأما يعتبر ذلك في كفارة اليمين لا غير وهذا وصدة القنطرة سواء رجل مات وعليه صلوات فانه يعطى لكل ملة نصف صاع
من الحنطة وفي الصوم يعطى لكل يوم نصف صاع لأن صوم اليوم عبادة واحدة وتربة صلاة واحدة ولأدى عن ست صلوات أحد عشر مثا
إلى مسكين ومنه إلى مسكين آخر وأدى في عشر مثا إلى أربعين وعشرين مسكينا اختلاف رواه قال بعضهم يجوز كافي صدقة القنطرة إذا أدى

الى مسكين منا ومنه الى مسكين يجوز وبعضهم فرقوا بين الصلاة صدقة التطهر فقالوا في الصلاة اذا اعطى الى مسكين أقل من نصف صاع لا يجوز ما يؤخذ الى كل مسكين نصف صاع كما في كفارة اثنين وفي كفارة الصلاة اذا أدى الكل الى مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة التطهر ولا يعتبر عندنا كثر وفي كفارة اثنين يعتبر الصدقة لأن في كفارة الصلاة يعتبر التقدير حتى لو أدى الى مسكين واحد أقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة التطهر ١٨ وبعضهم جوزوا التفرق في الصلاة أيضا كما في صدقة التطهر والصحيح هو الاول ولا

يعطى كفارة اثنين بأموال عدا ولا لأموات سئل وكذا الصدقة المستنونة • ولو أعطى في كفارة اثنين لكل مسكين ثلاثة أدر عن الكبراس لم يجوز ذلك حال يمكن مقدار السراويل ولا يجوز السراويل عند البعض وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز السراويل لأنه يجوز فيه الصلاة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى للمعترى الكسوة ما ستر أكثر البدن فإن أعطى السراويل للمرأة لا يجوز هذها • وروى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الأزارق كفارة الجبن في قولنا وقال أبي جعفر رحمه الله تعالى ولو سقى لابس أو لم يزل ثلاثة فلبس من غزلها سراويل بحث في حقه • إذا أعطى في كفارة اثنين عشرة مساكين كل مسكين مائة مائة استفتوا ثم افتروا ثم أعاد عليهم مائة مائة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ذلك لأنه لم يستفتوا ما رواه أصحاب لا يجوز صرف الكفارة اليهم فسطل ما أدى كالأدنى

أوسى فقال سالم سر أربع كذا في الأيضاح • ولقال هذا من الأوهام فكيف أحد كافر كذا في خزائن القنين • ولذا خصم الصدقات الى الدنيا كأي حرم على البيان كذا في محيط السرخسي • وإن لم يخصصها واختار باقاع العتق على أحدهما وقع عليه حين اختيارهما قبل ذلك بخلاف العبد من مادام اختيار المولى باقيا وهذا على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله كذا في السراج الهامح • والروى أن يستعمل ما قبل الاختيار وأنه لا يستعمل ما يستعملهما وتكون الفقه والكسب للمولى ولو جنى عليه ما قبل الاختيار فإن كانت الجناحة من المولى فإن كانت على مادن النفس بأن قطع يدي العبد نسي فلا شيء عليه سواء قطعهما معا أو على التعاقب وإن كانت جناحة على النفس فإن قطعهما على التعاقب فالاول عتق الثاني حر فاذنقه قتل حر أو قطع اليد وتكون ثورته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وإن قطعها معا بضربة واحدة فغلب نصف العبد على أرض البعد وذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون أرضها للمولى سواء قطعها معا أو على التعاقب وإن كانت في النفس فاقطع لأحد أو لم يكن واحدا وأما أن يكون اثنين فإن كان واحدا فإن قطعها معا فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما وتكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما ولو تكون لورثتهما وإن قطعها على التعاقب يجب على القاتل قيمة الاول للمولى ودية الثاني لورثتهما وإن القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما جاز فلا يقع قتل كل واحد منهما فعلى كل واحد منهما على القاتل قيمة الاول للمولى وعلى قاتل الثاني الدية للورثة كذا في البدائع • ولقال لا شيء أبدا كما تروى وتقول كل واحد منهما مائة أو أوليت أحدهما فانه يعقوب والآخر اختل المولى باقاع العتق عليها ولو مات الامتناع وقتلها معا فله المولى في أن يقع العتق على أي الولدين شاء لا يثبت إلا أن العتق شارب يديه أن الآخر الذي عنه العتق يعقل الامتناع معا لا يثبت بدل الأشياء كذا في الظهيرية • فإن مات أحد الولدين حال حياة الاثنين لم يلق في الخلق بخلاف إذا مات أحد الولدين بعد موت الاثنين كذا في المحيط • ولو وطئت الامتناع بشبهة قبل اختيار المولى يجب عتق اثنين ويكون للمولى كذا في البدائع • ولو جنى أحدهما جناحة قبل أن يختار المولى ثم اختار باقاع العتق على البعد علمه بالجناحة كان مختارا للثانية وإن مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفها لو سعت كل واحدة منهما في نصف قيمته لورثة المولى • وإن كان على المولى قيمة تاتي بجنس في ماله كالأعتق الجاني قبل أن يعلم بالجناحة كذا في البسوط • ولو باعها مائة مائة أو بطل البيع فيما كذا في الأيضاح • ولو باعها من رجل صدقة واحذقوا سلمها اليه فاعتقها للمشتري أجزأه البايع على البيان فلذا عتق البايع العتق في أحدهما عين الملك الفاسد في الآخر وعتق الآخر على المشتري بالقيمة فاما مات البايع قبل البيان فبطل ثورته من ثورته فذا عتق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشيع العتق فيما كذا في المحيط • فإن لم يعتق المشتري حتى مات البايع لم ينقسم العتق فيما سقى فبطل القاضى البيع فذا فسخه انقسم وعتق من كل واحد منهما نصفه ولو وهبها قبل الاختيار أو تصدق بها أو تزوج عليها مجبر فختار العتق في أحدهما ولو تصدق أو أهداها في الآخر أو مات المولى قبل أن يعين العتق في أحدهما بطلت الهبة والصدقة فيما بطل أمهارة كذا في

الى مسكين منا ومنه الى مسكين يجوز وبعضهم فرقوا بين الصلاة صدقة التطهر فقالوا في الصلاة اذا اعطى الى مسكين أقل من نصف صاع لا يجوز ما يؤخذ الى كل مسكين نصف صاع كما في كفارة اثنين وفي كفارة الصلاة اذا أدى الكل الى مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة التطهر ولا يعتبر عندنا كثر وفي كفارة اثنين يعتبر الصدقة لأن في كفارة الصلاة يعتبر التقدير حتى لو أدى الى مسكين واحد أقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة التطهر ١٨ وبعضهم جوزوا التفرق في الصلاة أيضا كما في صدقة التطهر والصحيح هو الاول ولا يعطى كفارة اثنين بأموال عدا ولا لأموات سئل وكذا الصدقة المستنونة • ولو أعطى في كفارة اثنين لكل مسكين ثلاثة أدر عن الكبراس لم يجوز ذلك حال يمكن مقدار السراويل ولا يجوز السراويل عند البعض وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز السراويل لأنه يجوز فيه الصلاة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى للمعترى الكسوة ما ستر أكثر البدن فإن أعطى السراويل للمرأة لا يجوز هذها • وروى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الأزارق كفارة الجبن في قولنا وقال أبي جعفر رحمه الله تعالى ولو سقى لابس أو لم يزل ثلاثة فلبس من غزلها سراويل بحث في حقه • إذا أعطى في كفارة اثنين عشرة مساكين كل مسكين مائة مائة استفتوا ثم افتروا ثم أعاد عليهم مائة مائة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ذلك لأنه لم يستفتوا ما رواه أصحاب لا يجوز صرف الكفارة اليهم فسطل ما أدى كالأدنى

الى مسكين منا ومنه الى مسكين يجوز وبعضهم فرقوا بين الصلاة صدقة التطهر فقالوا في الصلاة اذا اعطى الى مسكين أقل من نصف صاع لا يجوز ما يؤخذ الى كل مسكين نصف صاع كما في كفارة اثنين وفي كفارة الصلاة اذا أدى الكل الى مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة التطهر ولا يعتبر عندنا كثر وفي كفارة اثنين يعتبر الصدقة لأن في كفارة الصلاة يعتبر التقدير حتى لو أدى الى مسكين واحد أقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة التطهر ١٨ وبعضهم جوزوا التفرق في الصلاة أيضا كما في صدقة التطهر والصحيح هو الاول ولا يعطى كفارة اثنين بأموال عدا ولا لأموات سئل وكذا الصدقة المستنونة • ولو أعطى في كفارة اثنين لكل مسكين ثلاثة أدر عن الكبراس لم يجوز ذلك حال يمكن مقدار السراويل ولا يجوز السراويل عند البعض وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز السراويل لأنه يجوز فيه الصلاة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى للمعترى الكسوة ما ستر أكثر البدن فإن أعطى السراويل للمرأة لا يجوز هذها • وروى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الأزارق كفارة الجبن في قولنا وقال أبي جعفر رحمه الله تعالى ولو سقى لابس أو لم يزل ثلاثة فلبس من غزلها سراويل بحث في حقه • إذا أعطى في كفارة اثنين عشرة مساكين كل مسكين مائة مائة استفتوا ثم افتروا ثم أعاد عليهم مائة مائة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ذلك لأنه لم يستفتوا ما رواه أصحاب لا يجوز صرف الكفارة اليهم فسطل ما أدى كالأدنى

الى مسكين منا ومنه الى مسكين يجوز وبعضهم فرقوا بين الصلاة صدقة التطهر فقالوا في الصلاة اذا اعطى الى مسكين أقل من نصف صاع لا يجوز ما يؤخذ الى كل مسكين نصف صاع كما في كفارة اثنين وفي كفارة الصلاة اذا أدى الكل الى مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة التطهر ولا يعتبر عندنا كثر وفي كفارة اثنين يعتبر الصدقة لأن في كفارة الصلاة يعتبر التقدير حتى لو أدى الى مسكين واحد أقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة التطهر ١٨ وبعضهم جوزوا التفرق في الصلاة أيضا كما في صدقة التطهر والصحيح هو الاول ولا يعطى كفارة اثنين بأموال عدا ولا لأموات سئل وكذا الصدقة المستنونة • ولو أعطى في كفارة اثنين لكل مسكين ثلاثة أدر عن الكبراس لم يجوز ذلك حال يمكن مقدار السراويل ولا يجوز السراويل عند البعض وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز السراويل لأنه يجوز فيه الصلاة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى للمعترى الكسوة ما ستر أكثر البدن فإن أعطى السراويل للمرأة لا يجوز هذها • وروى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الأزارق كفارة الجبن في قولنا وقال أبي جعفر رحمه الله تعالى ولو سقى لابس أو لم يزل ثلاثة فلبس من غزلها سراويل بحث في حقه • إذا أعطى في كفارة اثنين عشرة مساكين كل مسكين مائة مائة استفتوا ثم افتروا ثم أعاد عليهم مائة مائة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ذلك لأنه لم يستفتوا ما رواه أصحاب لا يجوز صرف الكفارة اليهم فسطل ما أدى كالأدنى

الى مسكين منا ومنه الى مسكين يجوز وبعضهم فرقوا بين الصلاة صدقة التطهر فقالوا في الصلاة اذا اعطى الى مسكين أقل من نصف صاع لا يجوز ما يؤخذ الى كل مسكين نصف صاع كما في كفارة اثنين وفي كفارة الصلاة اذا أدى الكل الى مسكين واحد يجوز كما يجوز في صدقة التطهر ولا يعتبر عندنا كثر وفي كفارة اثنين يعتبر الصدقة لأن في كفارة الصلاة يعتبر التقدير حتى لو أدى الى مسكين واحد أقل من نصف صاع لا يجوز بخلاف صدقة التطهر ١٨ وبعضهم جوزوا التفرق في الصلاة أيضا كما في صدقة التطهر والصحيح هو الاول ولا يعطى كفارة اثنين بأموال عدا ولا لأموات سئل وكذا الصدقة المستنونة • ولو أعطى في كفارة اثنين لكل مسكين ثلاثة أدر عن الكبراس لم يجوز ذلك حال يمكن مقدار السراويل ولا يجوز السراويل عند البعض وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز السراويل لأنه يجوز فيه الصلاة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى للمعترى الكسوة ما ستر أكثر البدن فإن أعطى السراويل للمرأة لا يجوز هذها • وروى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الأزارق كفارة الجبن في قولنا وقال أبي جعفر رحمه الله تعالى ولو سقى لابس أو لم يزل ثلاثة فلبس من غزلها سراويل بحث في حقه • إذا أعطى في كفارة اثنين عشرة مساكين كل مسكين مائة مائة استفتوا ثم افتروا ثم أعاد عليهم مائة مائة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ذلك لأنه لم يستفتوا ما رواه أصحاب لا يجوز صرف الكفارة اليهم فسطل ما أدى كالأدنى

خاله الختانه اذا ما اصابها الحسب ومن ثم ليس لا يجوز في الصوم بها الخاف اذا اختار الصغير بالاعتاق يجوز فيه ان الرقاب ما يجوز في كفارة الظهار وان اختار الكسوف فقد بناه وان اختار الاطعام فهو على نوعين طعام عليل وطعام الاحبة فطعام العليل ان يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من خنطة او دقيق او سوسون او صاعا من شعير كما في صدقة الفطر فان اعطى عشرة تماكل كل مسكين مدا مساكن او مقدار الزوجه فهو زخفة

البدائع • ولوأسرهما أهل الحرب كان للوئ أن توقع العتق على أحدهما أو يكون لا تخلاهل الحرب فان لم يكن الموئ حتى مات تطبل ملك أهل الحرب فبهم ما لان الحرمه قد شاعت فبهما ولواشترهما مارجل من أهل الحرب فلهما ولأ أن توقع العتق على أحدهما وأخذوا لأ خريصته من الثمن فان اشترى رجل أحدهما من أهل الحرب فاختار الموئ عتقه وطل الشرا فحان أخذ ما ثمن الذي اشتراه عتق الآخر ولو أسر أهل الحرب أحدهما لم يعتق كذا في الظهيرية • وان اشترى الموئ أحدهما من الكافر فلا يخرج كذا في خزائن المفتين • رجل قال في حصه أحد كافر ثم مرض من الموت فصر فذلك إلى أحدهما عتق ذلك من جميع المال وان كانت قيمته أكثر من الثلث كذا في شرح الطحاوي • (البیان) أنواع ثلاثا نصف ودلالة وضرة • (وأمال النص) • ففصوان بقوله الموئ لأ أحدهما عتق ما لم يغب أن يوت أو أوتين ذلك اللفظ الذي ذكرت أو اخترت أو تكون سر الما باللفظ الذي قلت أو بذلك اللفظ الذي قلت أو بذلك الاعتاق أو أعتقتك بالعتق السابق وغير ذلك من الانطاف فلو قال أن أسر أو أعتقتك ولم يقل بذلك اللفظ أو بالعتق السابق فان أراد به عتقا محضا فاعتقا عتقا عاجلا بالاعتاق فاستأنف ذلك اللفظ السابق وان قال عتبت بالذي أرسمي بقول أحد كافر بصدق في القتل أو يحصل قوة أو عتقتك على اختيار العتق أي اخترت عتقتك • (وأمال الدلالة) • فهو أن يخرج الموئ أحدهما من ملكه بأبيع أو يرهن أحدهما أو يزرع أو يكتب أو يدير أو يستوليان كانت أمة كذا في البدائع • ولانما عتق أحدهما أو باع بشرط للجار لنفسه أو للشترى أو باع عاقدا ولم يسل أو سلم أو صام أو أوصى به أو تزوج أحدهما أو حلف على أحدهما بالخربة أن يفعل شأنه فذا كله اختيار العتق في الآخر كذا في المحط • ولو قال لاتبه احدا كافر ثم جمع احدهما لم يتعلق لم يعتق الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أو ما علق عتق الآخر أعتاق كذا في فتح القدر • وحل وطرحهما على مذهبه إلا أنه لا يفتي به هكذا في الهداية • ولو قال لاتبه احدا كافر فاستخدم احدهما لم يكن اختيارا في قولهم جميعا كذا في الظهيرية • (وأمال الضرورية) • ففصان عتق أحد العبدین قبل الاختيار فعتق الآخر وكذا إذا قتل أحدهما أو اقبله الموئ أو أجنى عثمان القتل ان كان من الموئ فلا يفتي عليه وان كان من الاجنبي فعليه قيمة العبد المقتول للوئ وانما اختيار الموئ عتق المقتول لا يرتفع العتق عن الحي ولكن قيمة المقتول تكون لو رثته فان قطعت يد أحدهما بالعتق الآخر سواء كان القطع من الموئ أو من أجنى فان قطع أجنى بدأ أحدهما ثم بين الموئ العتق فان بينه في غير الجني عليه فالأرض للوئ بلا شبهة وان بينه في الجني عليه ذكر القدر و في شرحه أن الأرض للوئ أيضا ولا يفتي الجني عليه من الأرض وذكر القاضی في شرح مختصر الطحاوي أن الأرض يكون للجني عليه وهكذا ذكر القاضی فيما إذا قطع الموئ ثم بين العتق أمان بينه في الجني عليه يجب أرض الار او يكون للمعدون بينه في غير الجني عليه فلا شيء على الموئ كذا في البدائع • روي ابن ماجة عن محمد رحمه الله تعالى عن قال أحد مدین بن أبی وأحدی هان بن أمية فيقتل أحدهما ثم يعتق القائم للعرس • والاستلاد كذا في الانصاف • ولو قال عدی حرزوليس له الاصدوا حدهم قال قال في عتق أو خروا ما عتيت لم يصدق في القضاة ما لا يعتق قومه على أنه عبد آخر ويصدق فيما يشبهه وبين أنه تعالى كذا في البدائع • • ولو قال أحد عدی حرأ أو أحد عیدی حر وليس له الا عبدوا حدهم ذلك العبد كذا في البسوط • • ولو قال لبعدها أحد كافر فقتله أو أهم مات فقال لم أعين

الطعام بخلافه إذا كان على العكس، وإن استخار التلقين نظام الإيماء فيجزو عند تأويله طعام الإلهة أكلت ما يشبعان غذاها وساء أو غذا أن أوشع أن أوشع وسورا والسحب أن يكون غذاها وساء فيجزو واد أن أعطاه غذاها وساء خبر انغدادام غذاها فيجزو فيه الاشباع دون مقدار الطعام، ولوقد بثلاثمائة رقة من دى عشر شمس كرفا أو كوشعوا جازوى ظل على أي حنفقره الله تعالى فان كان واخمن العشر غير ثمان تغلوه اقصه فالعض من أن كل من ذلك مقدار ما أكل غور بازو وقال بعضهم لا يجوز لأن الواجب

اشباع العشرة وان غداهم وعشاءهم وفهم صي فليمر بجزو عليه ان يعلم مسكننا بآثر مكانه ولا يجوز التكفير بالصوم الا ان يجز عاصي
 الصوم ولا يجوز ان يملك ما هو منصوص عليه في الكفارة او عليه فوق الكفاف والكفاف بمنزلة يسكنه فويل بيسره ويسترعوه
 وقوت يومه ومن الناس من قال قوت شهر وعين أي وضع وجهه الله تعالى اذا كان له فضل عن المسكن والكسوة لا يجوز له التكفير
 بالصوم ولكن بشرط أن يكون الفضل ٣٠ قدر ما يضر به غنا وان كان له عبده فهو محتاج الى الخدمة لا يجوز له التكفير

بالصوم لانه قادر على الاعتقاد
 من ملك ما لا عليه معين
 مثل ذلك ووجب عليه
 الكفارة فقتضى ذلك
 المال جاز له التكفير بالصوم
 وان قام قبل قضاء الدين
 اختاره واقبه قال بعضهم
 يجوز له الصوم وقال بعضهم
 لا يجوز وفي الكتاب اشارة
 الى القولين وان كان له
 مال غائب أو دين على رجل
 وليس في يد ما يكفر عن
 عينه جاز له الصوم قالوا
 هذا لا يمكن المال الغائب
 عبدا فان كان عبدا يجوز في
 الكفارة لا يجوز له التكفير
 بالصوم لانه قادر على
 الاعتقاد رجل مات
 وعليه كفارة عين أو قتل
 تسقط عنه أما كفارة
 الظهار قال بعضهم تسقط
 أيضا قال بعضهم لا تسقط
 لانها حق المرأة ورجل حلف
 أن لا يشغل كذا نفس أنه
 كيف حلف بالله أو بالعلاق
 أو بالصوم قالوا لا شيء عليه الا
 أن يتذكر والله أعلم

فصل في عين الفضولي
 العين بما شترت كالطلاق
 والعناق وغير ذلك

رجل قال لامرأة الفراق

هذا عتق الآخر فان قال بعد ذلك لم أعن هذا عتق الاول أيضا كذا في الاختيار شرح المختار • ولو كان لرجل
 ثلاثة أعبد فقال هذا حر أو هذا وهذا عتق الثالث ويؤمر بالبيان في الاولين • ولو قال هذا حر وهذا
 أو هذا عتق الاول ويؤمر بالبيان في الآخرين • ولو اختلط حر بعد رجل له عبد فاختلط يخرجه من كل واحد
 منهم ما يقول ناصر المولى يقول أحد كل عبدى كل لكل واحد منكم ما إن يحلف بالله تعالى ما يعلم انه حر
 فان حلف لاحدهما ونكل فلا حر فالتى نكل له مردون الآخر وان نكل لهما فاحرار وان حلف
 لهما فاختلط الا حرافة فاختلط يفتى بالاختطاط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير شيء ونصفه نصف
 القيمة وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد منهم ثلثه وسبب في ثلث قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فهو
 على هذا الاعتبار كذا في البدائع • واذا جع بين عبدين من الابقع عليه العتق كالبهية والحائط وقال
 عبدى حر وهذا أو قال أحدكم حر عتق عبدا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحیط • نوى أو لم ينو
 كذا في البدائع • ولو قال لبعده وعبد غيره أحدكم حر لم يعتق عبدا جاءه الا بالنية وكذا اذا جع بين أمة
 حرة وأمة معتقة قال أمة حر أو هذه أو هذا كرامة فعتق أمة ولو جع بين عبدين وقال أحدكم حر
 لا يعتق عبدا بالنية كذا في السراج الوهاج وفي فتاوى أهل سمرقند رحمه الله تعالى قال أمثو عبيد من رقيق
 حر ان لم يكن حتى مات وله عبدان وأمة عتقت الامتومن كل واحد من العبدین نصفه وسبب كل واحد في
 نفسه • ولو كان له ثلاثة أعبد وأمة عتقت الامتومن كل واحد من العبدین ثلثه وسبب كل واحد منهم في
 ثلثه ولو كان له ثلاثة أعبد وثلاثة أمة عتقت الامتومن كل واحد من العبدین والامام الثلث وسبب في الباقي • ولو
 كان له ثلاثة أعبد وأمة عتق من كل أمثو نصفها وسبب في نصفه عتق من كل عبد ثلثه وسبب في الثلثين
 وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل كذا في المحیط • وإذا قال لبعده أحدكم حر لا نوى أحدهما
 بعينه ثم مات قبل البيان يعتق من كل واحد نصفه وسبب كل واحد منهما في نصف قيمته كذا في البدائع
 • ولو اقرع الوارث مقامه في البيان كذا في محيط السرخسي • رجل له ثلاثة أعبد دخل عليه أمة ثمانية فقال
 أحدكم حر ثم خرج أحدهما ودخل عليه الثالث فقال أحدكم حر فدام جيا بؤمر بالبيان فان عني بالكلام
 الاول التاب عتق الثالث وبطل الكلام الثاني وان عني بالكلام الاول الخارج عتق الخارج من الكلام
 الاول ويؤمر ببيان الكلام الثاني هذا اذا بدأ بالكلام الاول فان بدأ بالكلام الثاني وقال عني به التاب
 عتق الخارج بالكلام الاول ولا يطل الايجاب الاول وان قال عني بالكلام الثاني الداخل عتق الداخل
 ويؤمر ببيان الكلام الاول وان لم يبين للمولى شيئا ومات أحدهم فالأول بيان أيضا فان مات الخارج عتق
 التاب بالايجاب الاول وبطل الايجاب الثاني وان مات التاب عتق الخارج بالايجاب الاول والاخيل
 بالايجاب الثاني وان مات الداخل عتق الايجاب الاول فان عني بالخارج عتق التاب بالايجاب الثاني
 وان عني به التاب يطل الايجاب الثاني وان لم يمت واجتمعوا عتق من كل مولى قبل البيان شاع العتق بينهم
 على اعتبار الاحوال فيعتق من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه من التاب ثلاثة أرباعه وان كان
 القول نصف المرض فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث والقرية وثلاثة أرباعه عند
 أبي حنيفة فتأمر بوضعه جميعا لله تعالى أو لم يخرج ولكن أجازت الورثة قالوا بكذا كذا وان لم يكن له
 مال سوى العبيد لم يجز الورثة قسم الثلث بينهم كلوصفا وبيانه أن يقال حق الخارج في نصفه وحق

دخلت الدار فطقت لان المين قصر فطقت الزوج مناشرة فقتو قسمن التاب
 الفاضل على اجزائه • ولو دخلت قبل الاجازة لا تطلق عند الاجازة فان عادت ودخلت بعد الاجازة فطقت كذا ذكر في الجامع • وفي المتنق اذا
 دخلت قبل الاجازة فقال الزوج يتر الطلاق في فهو جازمه • ولو قال أجزت هذه المين على رزمتها المين ولا يقع الطلاق حتى تدخل بعد
 الاجازة • امرأة قالت جعلت امرى يدى واخبرت نفسي والزوج حاضر فاجازها وكانها باقية فله فاجاز صرا لا يرد على مجلس عليها

بالاجازة ولا يصح اختيارها فان استلزم تقسيمها بعد الاجازة يقع الطلاق بهذا الاختيار لا بالاختيار السابق لان اختيارها بنفسها احتمال لا يرد
فلا يقيد بالاجازة ولو قالت جعلت امرى يسى وطلقت نفسى فقال الزوج اجرت بيع المال واحد من جميعه وبصر الامر يسى حتى
لو طلقت نفسها في مجلس علمها يقع عليها الطلاق كما ترى وهي بائنه يحكم التقويض ولو ان فضول قال لامرأتها انك رجعت امرتك سدا
فاختارت نفسها فليخ الزوج قال الزوج جميع ذلك يقع الطلاق وبصر الامر يسى ٣١ وفي المتن لو قال لامرأة

الغیر اختارى يعنى الطلاق
فاختارت نفسها او قال لها
امرتك سدا فاختارت
نفسها او قال لها انت طالق
انخذت فقالت شئت فقال
الزوج قد اجرت ذلك فهى
طالق لان قولها اجرت
اجازة الامر من جمعا ولو
قال الزوج اجرت قول
الفضول امرتك سدا وقوله
اختارى لا يلزمه الطلاق الا
ان تختار تقسم بعد الاجازة
رجل قال ان دخل محمد بن
عبد الله هذه البار قامه
محمد بن عبد الله الذى يدخل
الدار طالق فقال محمد بن
عبد الله شهدوا على بذلك ثم
دخل الدار يلزمه الطلاق
رجل حلف ماوكه بالطلاق
وعنى كل ماوكه يملكه الى
كذا وبصفة كل مال عليه
الى كذا سنة ان هو ساه
السع او شكاه وكذا ذلك
في كتاب والمساك حاصر
يسمع وبهم ما قول الولي
فلما فرغ المولى عن ذلك قال
المباطل لمن حضر شهدوا
على بذلك ثم ساه اليسع
اوشكى حنث ويلزمه كل
ذلك رجل حلف رجلا
على طلاق وعنى وهى
وسدقة وهى الى بيت الله

الثابت في ثلاثة الارباع وحق الداخل في النصف ايضا فيحتاج الى مخرج له نصف وزرع واقله اربعة فحق
الداخل في سهمين وحق الثابت في ثلاثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيعمل ثلث
المال سبعة وان اذ صار ثلث المال سبعة صار ثلث المال اربعة عشر وهى سهام السباعية فجميع المال احدى
وعشرين وماله ثلاثة اعيد فيصير كل عبيد سبعة فيعتق من الخارج سهمان وبسى في خمسة ويعتق من
الداخل سهمان وبسى في خمسة ويعتق من الثابت ثلاثين وبسى في اربعة فيبلغت سهام الوصا سبعة
وسهام السباعية اربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان كذا في الكفاي رجل له ثلاثة اعيد مال وزرع ومبارك
فقال في حصته سالم سراسا لم وزرع حران واسالم وزرع ومبارك اسرا وخبر فان اوقع على سالم عتق وحده
وان اوقع على زرع عتق سالم معه وان اوقع على مبارك عتق او كذا لو قال اختارت الكلام الاول والثاني
او الثالث وان لم يبين حق من لا يخبر الوارث فغفول عتق كل سالم ونصف زرع وثلث مبارك لان احوال
الاصابة حالة واحدة احوال الحرمان احوال وان كان القول في المرض ان كان له مال غيره حتى يخرج
رقبة وخسة اشد من رقبته ثلثه فكذلك الجواب وان لم يكن له مال غيره هو اجازت الورثة فكذلك وان لم
يجزوا ضرر ولا قدر حقوقهم في الثلث وطرقه ان يحصل ثلث المال المبت على ستة لحاجتنا الى النصف
والثلث فيضرب السالم في خمسة وزرع في نصفه ثلاثين ومبارك في ثلثه اثنان فمبارك احدى عشر فيعمل ثلث
المال احدى عشر وثلثا المال ضعف ذلك اثنان وعشرون فيصير جميع المال ثلاثة وثلاثين وماله ثلاثة
اعيد فصار كل عبيدا احدى عشر يعنى من ماله ستة وبسى في خمسة ومن زرع ثلاثين وبسى في خمسة
ومن مبارك سهمان وبسى في تسعة فيخرج سهام الوصا احدى عشر وسهام السباعية ضعف ذلك اثنان وعشرون
فاستقام الثلث والثلثان ولو قال سالم سراسا لم وزرع وسالم سراسا لم وزرع ومبارك اسرا وخبر وقيل له اوقع على
أبهم شئت فعلى أبهم اوقع عتق من تناوله ذلك الا يجب وان علمت قبل البيان عتق كل ساهو ثلث كل واحد
من الاخرين وان كان القول في المرض ويخرج رقبته وثلثا رقبته ثلث ماله اولى يخرج واجازت الورثة
فكذلك وان يجيزوا ايضا رباوي بقوله في الثلث في سالم في كل الرقبته وزرع في ثلثه وكذا حق مبارك
واقل حساب له ثلث ثلاثة اربعة اربعين في سالم في ثلثه وحق كل واحد من ماله فيهم فبلغت سهام العتق خمسة
فهى ثلث المال والمال كله خمسة عشر كل رقبته خمسة يعنى من سالم ثلاثين وبسى في سهمين ومن زرع
سهمين وبسى في اربعة وكذا مبارك فبلغت سهام العتق خمسة وسهام السباعية عشرة فكذلك في شرح الجامع
الكبير للصمدى • ولو قال سالم سراسا لم وزرع وسالم سراسا لم وزرع ومبارك اسرا وخبر بعد اقسام او هو زرع
ومبارك وكانت ايجابات مختلفة فكله في ايجابات مختلفة فوجب التصرف في العتق على كل حال وكل
واحد من زرع ومبارك يعنى في حال ولا يعنى في ساليين فيعتق سالم وثلث الاخرين وقيل سالم ثلثه مبتدا
واخر معلوف عليه فيعتق هو وبالاخران لم يضمن لكن يجوز العتق قبل العطف فمع العتق ولو
قال سالم سراسا لم وزرع وسالم سراسا لم عتقوا لان الوقت لا يخاد الاسم والخبر ولكنه كالمسكوت لا ينعى
العطف ومنهم من قال ان الله كرهه لقوله ما ما عند غلا يعنى زرع ومبارك والاصح الاول ولو قال
سالم وزرع احدكم سراسا لم عتق ثلاثة اربعة وسالم وزرع وزرع وسالم وزرع وسالم وزرع وسالم عتق نصفه مالان
الثالث عين الاول فلفظ كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير رجل له اربعة عبيد سالم وزرع وفردو مبارك

وقال المالك رجل آثر عليه هذه الاعيان فقال ثمن بثلثيها والصدقة ولا يلزمه الطلاق والعناق لان في الطلاق والعناق عينان
من قاله على ان آتت عبيدى او اطلق امرى فلا يجبر على الطلاق والعناق ولكن ينبغي ان يعتق وان قال المالك رجل آثر هذه
الاعيان لازمة لا فقال ثمن بثلثيها الطلاق والعناق ايضا رجل قال لا خير من خذت خادرا لان امس فقال ثمن وان لم يكن دخل قتله
السائل بالله تعالى فلفظ كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير • ولو قال لا خير من خذت خادرا فلا ان امس فقال لا خير من خذت خادرا فقال لا خير

أيضا قال: فوجدنا جوابا لكلام السائل وكذا قال: فبعد أن أنكرت خطيئته فقال: لا فإن عبدا من أدام يكن يفتن من قبل أن هذا جوابا لمسألة ابنه ومهملته وإن كان يروي بقوله لا يأكل من عدى حر إلا بعق عبده، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال: فبعل وعبد عبده الله إن لم تقل كذا فقال: إن شئت على القاتل وإن زني بها عينا، ولولا أن قسم أو أقسم بالله أو أحلف أو حلف بالله لتعفلن كذا فقال: نعم قال هو على القاتل الأول لا يكون ٣٢ على قاتل مني وإن زني بها أو رجل قال: أم أزد يطابق وعليه المثنى إلى ثلثه أن تدخل

وهذا البار فقال زدني فقد
 حلف بجميع ذلك لانه
 تصديق و لو قال زيد اجرت
 لا يكون حلفا و لو قال اجرت
 ذلك على او اشرت نفسي
 ذلك ان دخلت الدار كان لازما
 ولو قال على او زيد طلق
 فقال زيد اجرت او وضعت
 يقع الطلاق و جعل قال
 انصت هذا العبد من زيد
 فهو حر فقال زيد اشرت او
 وضعت فاشتره لا يفتى لانه
 اجازتين البائع وبين البائع
 لا يفتى العبد بهذا البيع
 و لو قال ان اشترى زيد مني
 هذا العبد فهو حر فقال
 زيد مني فاشترى لا لما
 قال من صار ككاه قال
 ان اشترى يتفق و هو يفتى
 في الشراء و رجل قال
 فري عمار انك طالق ان لم
 تقض حتى فقال الغريم
 لم يلزمه و لو رد جوابه فقال
 الطالم بكل من فقال لم اراد
 جوابه قال ان محمد رد عاقبة
 هذا الغريم حل حلال
 الكلام واحد مالم يأت
 كلام آخر او يطول ذلك
 يتطعم و يكون موصولا
 فصل في العين الموقوفة
 وقتب حرة يكون بالقطا
 وقتب حرة يكون بالقبض

ثم عاد وشرى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان طرف خياره خصب لا غير مجاد وثوب لا يخبث الا ان يسرى

لا يشرب مادام يحتاجها وانما يشرب ان شربها في حياته لم يضره بسخط لمساوطتها • و قال لا يوبى من تزوجت امرأته مادامتا
 حيين فهي طالق فتزوج امرأه في حياهما لم يطلق لان كلما كان لا يوجب التكرار • ولو قال كل امرأه
 تزوجت مادامتا حيين او قال يا فلان سهرزنى في نحوها فان كان ثمة فدا طلق كل امرأه تزوجها في حياتها لان كل ذلك لا يوجب تبين النساء
 • وان قلت أحدا يوبى فتزوج امرأته كملوا فيه • وعن محمد بن عيسى بن علي بن أبي حمزة قال لا يطلق وتسقط العتيق بترأدها يوبى أخذ القبة أو
 اللبس وجعله تعالى لان شرط الخلع التزوج في حياهما ما يوجب طلاق لأمراؤه قال لا يملك ٣٣ مادام أو أوك حسين فكذلك مادامتا

[illegible]

[illegible]

فغريب * رسل حلفان
لا يمل علمام بأن فلان
فالمين على العمل الذي كان
مجهله في سائر الأيام لا على
مطلق العمل من صلاته أو
مادة أو كل وأيضو ذلك
ويجوز قال أن كل تمن
فقد الذي علم أن تزوج فاطمة
بكل امرأة أن تزوجها فهي
التي تأكل من خبزها الدنيا
ولأن بستر زوج فاطمة ثم
زوج فاطمة طلق كل امرأة
زوج فاطمة أو كل بصر قالوا
كل امرأة أن تزوجها فهي
التي يدخل في المين فاطمة
غريها ولو قال كل جارية
تزوج امام أشرف فلا تسمى
زوجة فهي مرة فغائب
مساوف عليها أو ماتت
تسرى بجارية أخرى في
غيبه فتعق بوجود الشرط
بقائه المين وفي الموت
تنتفيق قول أي خيفة
مدرجها ما قد تعالى لأن
مهما قاتل الملق عليه
ل المين * مدون قال
أجابدهم والله لا قضين
لكل يوم أن تحبس فلم
من حتى طلع القمر من
أن تحبس خضفي عنه

[illegible]

لأنه جل يوم الخميس غابة والغابة لا تدخل تحت المصروية الغامضة إذ تكن غابة خارج. ولوقال لأخضد بنكالي الحارثية
خسنة أيام لا يصح شمام تفرق الشمس من اليوم الخامس لأنه وقت العين خمسة أيام ويوم اليوم الخامس لا تكون خمسة أيام فصارت
قال لأخضد بنكالي مضي خمسة أيام هو كذا والوصف أن لا يكمل فلأن أيام عشرة أيام كلت اليوم العشر بخلاف العين وكذا وقال لغيره
لا يجئنا إلى عشرة أيام يدخل فيه اليوم العاشر. وكذا قال ابن زريق أم أنلى خمس سنن فهي طالع قنقري أم أنلى الستة الخامسة.

طلعت لان السنة الخامسة داخل في العين . وكذا أخرج داره الى خمس سنين تدخل السنة الخامسة في الاجازة . ولو قال أكرم من اسمال بن خوامم كانت العين على بقية السنات الى اتسلا غزى باجمة . كالو قال لانهم من هذه السنة كان عليه صوم بقية السنة الثاني هوفيا . ورجل قال كل عبد أشتر به فهو حالي سنة فاشترى عبد اقبل السنة لا يفتق حتى يمضي عليه سنة بعد الشراء لا ذكر السنة بعد الفتق فلا يفتق قبل السنة . كالو قال لاسمائه أنه طاع الى سنة عندنا يع الطلاق بعد السنة . ورجل ٢٥ قال كل عبد أشتر به على سنة فهو سر

الخيارية لثلاثة بعتها وبقي الفلامان والجار به الأولى ارقا موان ولدت غلاما ثم جارية ثم غلاما عتقت
 الأم والجارية الثانية والفلام الثاني بعتق الأموان ولدت غلاما ثم جارية ثم غلاما ثم جارية عتقت الأم
 والفلام الثاني والجارية الثانية بعتق الأم وبقي الفلام الأول والجارية الأولى ارقا موان ولدت جاريين ثم
 غلامين عتق الفلام الأول لاغر وبقي من سواء ورققاو كذلك اذا ولدت جارية ثم غلامين ثم جارية عتق الفلام
 الأول لاغر وكذلك اذا ولدت جارية ثم غلاما ثم جارية ثم غلاما عتق الفلام الأول لاغر وان لم يعلم فان انتقوا
 على أنه لم يعلم الأول بعتق من الأول ومن كل واحد ربه ماما الأم لم يفتق منها فصه ولو نسي في نصف فبعتها
 وان اختلعا قالوا فتقول المولى مع عبده على كذا في البداية . ولو قال أول ولد تلديه فهو حر فوالتعتعتا
 ثم جاعتق الحى ولو قال فالتعتعتت على أبيهما شاء فان ضرب بطن احدهما رجل فالتعتعتت جنيتهما
 ما في بطن احدا كحر فله ان يوقع الفتق على أبيهما شاء فان ضرب بطن احدهما رجل فالتعتعتت جنيتهما
 لاقل من ستة أشهر منذ تكلم بالفتق فهو رقيق ويعتق الاثر للفتق ولو ضرب بطن واحد منهما رجل فالتعتعتت جنيتهما
 بطن احدهما وألقت كل واحدة حنبلا لاقل من ستة أشهر منذ تكلم بالفتق كان في كل واحد منهما مثل
 ما في جنيته الأمة كذا في المحيط ولو قال ثلاث امارا ما في بطن هندرو ما في بطن هندو ما في بطن هندو عتق
 ما في بطن الأولى وهو مخبر في الباقيين كذا في التظهيرية . ولو قال ان كان ما في بطن جارية غلاما فاعتقوه
 وان كانت جارية فاعتقوها فعتق وتكتفى بطنها غلاما وجرية فعلى الوصي أن يفتقه ما من ثلثه وان قال
 ان كان أول ولد تلديه غلاما فالتعتعتت حى وان كان جارية ثم غلاما فاعتقوا وان فولدت غلاما وجرية لم يعلم
 أيهما أول عتق نصف الأم ونصف الفلام أيضا بعتق من كل واحد فعتق الجارية وبقيها أو نسي في ثلاثة
 أرباع فبعتها قال أبو عصمة فرجها لله تعالى وهذا غلط بل الصحيح أنه بعتق من كل واحد منهما ثلثا وبقيها
 ونسي في الربع ومن أصحابنا رجاءه الله تعالى من تكلف تصحيح جواب الكتاب وقال احدى الجاريين
 مقصودة الفتق في حالة فلا يعتق من هذا جانب التبعية فيها واذا سقط اعتبار التبعية فأحدهما بعتق في حال
 دون حال فعتق نصفها ثم هذا التصف ينسحب ما لو كان هذا يكون مخالفا في التصريح بالسائل المتقدمة
 قال اصح ما قاله أبو عصمة فرجها لله تعالى كذا في المصنوع . وانما ندر رجلان على رجل أنه أعنت أحد عبده
 قالتم انما طاله عند أبي حنيفة فرجها لله تعالى ولو شهد أنه أعنت احدى أمته لا تقبل عند أبي حنيفة
 رجاءه لله تعالى وان تكن الدعوى شرط فمعه هذا كله اذا شهد في محضته أنه أعنت أحد عبده وما اذا شهد
 أنه أعنت أحد عبده في مرض موته أو شهد على تدبيره في محضته أو في مرضه أو اذا علمت بعتق مرض
 موته أو بعد الوفاة تقبل أصحابنا ولو شهد بعد موته أنه قال في محضته أحد كافر فقبل لا تقبل وقيل تقبل
 كذا في الهداية . والأصح أن تقبل كذا في الكافي . ولو شهد أنه أعنت أحد عبده بعد ما كانا اسما لم تقبل
 ولو شهد أن أحدهما من الرجلين أعنت عبدا لم تقبل كذا في الترمذي . ولو شهد أنه أعنت عبدا مسلما ولا
 يعرفون مسلما له عبدا واحدا سمع ما عتق ولو كان له عبدا من كل واحد اسمها المولى يبعد لم يفتق واحد
 منهما في قول أبي حنيفة فرجها لله تعالى كذا في فتح القدير . ولو شهدا بعتق حاكميهم بعتقهم رجاءه
 ففتقنا قيمته ثم شهد آخر ان المولى كان أعتقه بعد شهادتهما لم يسقط عنهما الضمان انما طاهوا شهد أنه
 أعتقه قبل شهادتهما تقبل أيضا ولم يرجعوا بعتقهما عند أبي حنيفة فرجها لله تعالى كذا في الكافي .

الخيارية لثلاثة بعتها وبقي الفلامان والجار به الأولى ارقا موان ولدت غلاما ثم جارية ثم غلاما عتقت
 الأم والجارية الثانية والفلام الثاني بعتق الأموان ولدت غلاما ثم جارية ثم غلاما ثم جارية عتقت الأم
 والفلام الثاني والجارية الثانية بعتق الأم وبقي الفلام الأول والجارية الأولى ارقا موان ولدت جاريين ثم
 غلامين عتق الفلام الأول لاغر وبقي من سواء ورققاو كذلك اذا ولدت جارية ثم غلامين ثم جارية عتق الفلام
 الأول لاغر وكذلك اذا ولدت جارية ثم غلاما ثم جارية ثم غلاما عتق الفلام الأول لاغر وان لم يعلم فان انتقوا
 على أنه لم يعلم الأول بعتق من الأول ومن كل واحد ربه ماما الأم لم يفتق منها فصه ولو نسي في نصف فبعتها
 وان اختلعا قالوا فتقول المولى مع عبده على كذا في البداية . ولو قال أول ولد تلديه فهو حر فوالتعتعتا
 ثم جاعتق الحى ولو قال فالتعتعتت على أبيهما شاء فان ضرب بطن احدهما رجل فالتعتعتت جنيتهما
 ما في بطن احدا كحر فله ان يوقع الفتق على أبيهما شاء فان ضرب بطن احدهما رجل فالتعتعتت جنيتهما
 لاقل من ستة أشهر منذ تكلم بالفتق فهو رقيق ويعتق الاثر للفتق ولو ضرب بطن واحد منهما رجل فالتعتعتت جنيتهما
 بطن احدهما وألقت كل واحدة حنبلا لاقل من ستة أشهر منذ تكلم بالفتق كان في كل واحد منهما مثل
 ما في جنيته الأمة كذا في المحيط ولو قال ثلاث امارا ما في بطن هندرو ما في بطن هندو ما في بطن هندو عتق
 ما في بطن الأولى وهو مخبر في الباقيين كذا في التظهيرية . ولو قال ان كان ما في بطن جارية غلاما فاعتقوه
 وان كانت جارية فاعتقوها فعتق وتكتفى بطنها غلاما وجرية فعلى الوصي أن يفتقه ما من ثلثه وان قال
 ان كان أول ولد تلديه غلاما فالتعتعتت حى وان كان جارية ثم غلاما فاعتقوا وان فولدت غلاما وجرية لم يعلم
 أيهما أول عتق نصف الأم ونصف الفلام أيضا بعتق من كل واحد فعتق الجارية وبقيها أو نسي في ثلاثة
 أرباع فبعتها قال أبو عصمة فرجها لله تعالى وهذا غلط بل الصحيح أنه بعتق من كل واحد منهما ثلثا وبقيها
 ونسي في الربع ومن أصحابنا رجاءه الله تعالى من تكلف تصحيح جواب الكتاب وقال احدى الجاريين
 مقصودة الفتق في حالة فلا يعتق من هذا جانب التبعية فيها واذا سقط اعتبار التبعية فأحدهما بعتق في حال
 دون حال فعتق نصفها ثم هذا التصف ينسحب ما لو كان هذا يكون مخالفا في التصريح بالسائل المتقدمة
 قال اصح ما قاله أبو عصمة فرجها لله تعالى كذا في المصنوع . وانما ندر رجلان على رجل أنه أعنت أحد عبده
 قالتم انما طاله عند أبي حنيفة فرجها لله تعالى ولو شهد أنه أعنت احدى أمته لا تقبل عند أبي حنيفة
 رجاءه لله تعالى وان تكن الدعوى شرط فمعه هذا كله اذا شهد في محضته أنه أعنت أحد عبده وما اذا شهد
 أنه أعنت أحد عبده في مرض موته أو شهد على تدبيره في محضته أو في مرضه أو اذا علمت بعتق مرض
 موته أو بعد الوفاة تقبل أصحابنا ولو شهد بعد موته أنه قال في محضته أحد كافر فقبل لا تقبل وقيل تقبل
 كذا في الهداية . والأصح أن تقبل كذا في الكافي . ولو شهد أنه أعنت أحد عبده بعد ما كانا اسما لم تقبل
 ولو شهد أن أحدهما من الرجلين أعنت عبدا لم تقبل كذا في الترمذي . ولو شهد أنه أعنت عبدا مسلما ولا
 يعرفون مسلما له عبدا واحدا سمع ما عتق ولو كان له عبدا من كل واحد اسمها المولى يبعد لم يفتق واحد
 منهما في قول أبي حنيفة فرجها لله تعالى كذا في فتح القدير . ولو شهدا بعتق حاكميهم بعتقهم رجاءه
 ففتقنا قيمته ثم شهد آخر ان المولى كان أعتقه بعد شهادتهما لم يسقط عنهما الضمان انما طاهوا شهد أنه
 أعتقه قبل شهادتهما تقبل أيضا ولم يرجعوا بعتقهما عند أبي حنيفة فرجها لله تعالى كذا في الكافي .

(٤ - فتاوى) الوقوع ونوع النكاح في بلد آخر فتكلم الخائف فيحدث لان مراد الناس من هذا وقوع النكاح في البلد الذي فيه الخائف حتى لو كان في بلد لا يقع فيه النكاح بالعين . ولو لحلف لا يكلم فلا نكاح الى السيف أولى الشك والخراف وألربيع ان كان الخائف من بلد لهم حساب يعرفون الصنف والنكاح لحساب ينصرف العين الى ذلك وإن لم يكن لهم حساب اختلف الناس في معرفة هذه الاوقات قال محمد رحمه الله تعالى الصنف ما يشبه تدفيع الحرج على الدوام والشتا ما يشبه تدفيع البزدي الدوام والربيع ما يشبه تدفيع البزدي الدوام

والخريف ما ينكسر فيه المجرى القوام ، وقال بعضهم المصيف ما يكون على الاشجار ثمار وأوراقها والشتاء ما يكون على الاشجار ثمار وأوراق الخريف ما لا يبقى فيه الثمار ويبقى الاوراق ، والربيع ما يخرج فيه الاوراق ولا يخرج الثمار وهذا أقرب الى الاصول الى القبط والاحاطة ، وفي الحقيقة ما يختلف البلدان الا انه يتقدم بعض ما تأخر بعض ، ولو لحق لا يدخل قلاتنا الى التبروز فهو في نروز المسلمين كذا الى عدم الحاجة الى القول بالحصاد والري ، ونروز الجوس ، ولو اختلف لا يشعل

[illegible]

يقع في بعض قرى رمضان السنة الثمونها والستون قرى وجبل فاليعبره وأخر من الملتقى أولئك تنسى كذا
قرأه نفسه في مكان بعيد فلان عرف فلان لا يحب الحالف وكذا الوار من فوق حائط وقال فلان لا يحب وان كان لا يصل إلى فلان
لأنه قد أراه رجل فالأمر أنه ان وضعت حينك إلى شيء أضر بك فأت طلق فلم يدر على شيء من تلك الحيلة فوات جالسة ولم تضع
جهدا لا يحب الحالف لأنها لم تضع فيها * رجل حلف لا يأتي حتى يقرأ كذا وكذا فأتا جالسا من غير قصد لا يحب فلان هذه أعيال لا يمكن

الاحبة اذ عنهم فيكون مستثنى عن العيين ورجل قال لا ترحم انا من قلم اشترى بك كل مالك فيهم ورجل قال لا ترحم انا من قلم اشترى بك كل مالك
لا ترحم بعدا لوت ورجل حلف لا يدخل هذه القار حتى يبعها فان لا فخذت خلاها مع البعثة الحالم وكذا الرجل لا يشتري أمة حتى
يشتري عبدا فاشترى عبدا أو أمة فحقه وادخل لا يبعث وكذا الرجل لا يشتري أمة حتى يبعثها فحقه وكذا الرجل لا يشتري أمة حتى
يشتري عبدا فحقه وادخل لا يبعث وكذا الرجل لا يشتري أمة حتى يبعثها فحقه وكذا الرجل لا يشتري أمة حتى يبعثها فحقه وكذا الرجل لا يشتري أمة حتى يبعثها فحقه

وقال محمد رحمه الله تعالى
يُصْنَعُ فِي جَمِيعِ نَفْسٍ وَ لَوْ
قَالَ الْإِنْسَانُ إِنَّهُ لَا تَكَلَّمَ
فَكَذَبَ وَلَوْ قَالَ إِنَّهُ لَا تَكَلَّمَ
بِكَلَامٍ فَصَدَقَ زَوْفَاتِنَا
سَلَّمَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى
صَلْبِهِ مَعَ لَا يَصْنَعُ
عِنْدَهُمَا وَ كَذَلِكُ الْوَقَالَانِ
تَكَلَّمَ قَبْلَ أَنْ تَكَلَّمَ فِي وَفْقِ
كَلَامِهِمَا مَعَ لَا يَصْنَعُ فِي
قَوْلِهِمَا وَ رَجُلٌ خَالِدَانِ
تَرَجَّتْ مِنْ هَذِهِ الْبَارِئَةِ
أَكَلُ الْإِنْسَانِ وَفْقَهُمَا فَأَمَّا هُوَ
طَائِفٌ وَلَيْسَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ
يُفْرَجُ لَا يَصْنَعُ فِي قَوْلِ أَيْ
يُصْنَعُ زَوْفَاتِنَا تَعَالَى وَ رَجُلٌ
قَالَ لَأَسْرَ وَائِلَهُ لَا أُعْطِيكَ
مَالًا حَتَّى يَقْبَضَ عَلَى فَاضٍ
فَوَكَّلَ وَكِيلًا فَخَصَّاهُ إِلَى
الْقَاضِي فَقَضَى عَلَى وَكِيلِ
الْخَاصِّ فَهُوَ وَضَاعٌ عَلَى
الْإِنْسَانِ وَلَا يَصْنَعُ بِعَدْلِكَ
وَ رَجُلٌ خَالِدٌ فِيهِ وَاقِعٌ
لَا أَفَارُكَ حَتَّى أَسْفُفَ مِنْكَ
حَتَّى تَنْتَهِأَ أَشْرَى مِنْ مَدِينَةٍ
عَبْدًا بِذَلِكَ الدِّينِ قَبْلَ أَنْ
تُفَارِقَهُ قَوْمٌ يَقْبِضُ دِينَهُ حَتَّى
تُفَارِقَهُ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ

كذافي الميسوسه وولوقال لعبدته أنت حر ان دخلت الدار ابل فلان لعبدته آخر لا يعنى الثاني الا بعد دخول
الدار كذا في شرح الجامع الكبير المصمى في باب الحنفى الذى فيه بطلان على الاول ثم الاخرى • ولو
قال كل امرأتى دخل هذه الدار فهى طالق وعبد من عيسى حر فدخلت امرأتى طالق لا يتناولها حتى الا
عبدوا نحو البعذار التمين • ولو قال كلما دخلت امرأتى الدار فهى طالق وعبد من عيسى حر فدخلت
امرأتى أو واحدة منهن طلقنا وعق عبدان • رجل له جوار ولهن أولاد وله عبد فقال كل طلاق
فدخل هذه الدار فهى حر أو ما بعبد من عيسى حر فدخلت عتقن وأولادهن وعبدوا وحدهن لا يعتق لكل
جارية أو لولد واحد • ولو كان العبد أو جارية لا مفضل كل طلاق فدخل هذه الدار فهى حر وتزوجها
ولدها فدخلت عتقن وأزواجهن وأولادهن • ولو قال كلما دخلت جارية فدخل هذه الدار فهى وزوجها ولدها
وعبد من عيسى حر أو فدخلت عتقن وأزواجهن وأولادهن وعق بعد كل جارية عبد • وفى شرح الكرخى
ولو قال كلما دخلت هذه الدار أو فلان أو فلان فعتق عبد من عيسى حر فدخل الدار دخلت
وكلم مرته لا يعتق إلا واحدة كذا فى شرح الجامع الكبير المصمى في باب الحنفى فى العين ما مضى على مره أو
مرتين • وإن قال لعبدته أنت حر ان دخلت هذه الدار أو هذه الدار فمادخلت عتق • ولو قال هذه الدار وهذه
الدار يعنى حتى يدخلها جميعا وإن قال أنت حر اليوم ان دخلت هذه الدار لا يعتق حتى يدخل الدار
كذا فى الحاوى القمى • ولو قال كل طلاق أشترى ما إذا دخلت الدار فهو حر فهذا على ما يشترى بعد الدخول
كذا فى الإيضاح • رجل قال ان دخلت هذه الدار فعتق حر أو أن قلت فلان فأمرأتى طالق فاندخل الدار
أو لا اعتق عبده • ولم ينظر كلام فلان وان قال أو لا طلق امرأتى لم ينظر الدخول فإذا نزل أحدهما
بطل الآخر ولو وجد الشرطان معاً نزل أحدهما والتمين اليه كذا فى شرح الجامع الكبير المصمى • رجل
له جارية فقال ان دخلت واحدتهن فكأنه الدار فهى حر وتقع واحدهن ما فدخلت الدار ثم دخلت التى
ثبت عندهن عتق وإن دخلت التى عنده قبل المبيعة عتقت كذا فى الظهيرية • رجل قال ان دخلت الدار
فأمرأتى طالق وعبد من أن قلت فلان فأنهما جميعاً أمرأتى أو جوارى شرطت لحر أو مولود كفى أو نساء شاء الله
فلا يستأصلنهما وكذا أن اذلت عتق فلان يصرف الى العتق أيضاً فان قال فلان لا أشاء بطلت الجينات
وكذا ان لم يشأ أحدهما وان شاقق المجلس صح العتق فبعد ذلك ان دخل الدار طلق المرأتى وان كلم عتق
العبد • رجل قال ان دخلت الدار فأمرأتى طالق وعبدى حر لم يقع شيء الا بدخول الدار فاندخل وقعا
وكذا لو قمت الجرايمان قال امرأتى طالق وعبد من أن دخلت الدار أو وسط الشرطان قال امرأتى طالق
ان دخلت الدار وعبد من • ولو قال ان دخلت الدار فأمرأتى طالق وعبد المشى الى بيت الله وعبد من • وإن
كلمت فلان أو لامة فطلستى والطلاق على الدخول والعتاق على كلام فلان • ولو قال امرأتى طالق ان دخلت
الدار وعبد من أن شاء الله كلمتينا واحداً أو كلتا الاستأصا عليه وكذا لو قال ان شاقق فلان • رجل قال ان دخلت
الدار ان كلمت فلان أو أنا كلمت • وسعى كلمت فلان أو أنا قدم فلان فعتق حر ولا ينفقه فاعتق على دخول
الدار وبعد كلام فلان وبعد قدم فلان فاندخلت كلمت لا يعتق وإن كلمت فدخلت عتق ولو قدم الجرايمان على
الشرطين فقال عيسى حر ان دخلت الدار ان كلمت فلان لا شرط ان يكون الدخول بعد الكلام هكذا فى
شرح الجامع الكبير المصمى في باب الحنفى فى العين التى يكون فيها الوقت بعد الوقت • ولو نوى فى قوله

أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يفتن لأن المدون حين يباع العبد منه يملك ما في ذمته فلا يفتن
 الخائف أو على قول من يجعله شاتفاً لا يفتن وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون حاتفاً لها أن يفتن قبل أن يقبض المبيع وإن يفتن
 حتى مات العبد بعد التمتع ثم فارقته ولو باع المدون عبد التمتع بذلك الدين ثم فارقته لما قبض العبد من المولى استخيره ولم
 يجوز البيع لا يفتن الخائف لأن المدون يملك ما في ذمته بهذا البيع لأن الحق بطلان ملكه فلهذا فلا يفتن الخائف ولا يفتن المدون

قال الربيع بن ربيعة لا تفتن
مالك اليوم فاعطاه ولم يقبل
ان وضع يده على اوراق
ياخذ منه تارة يد لا يفتن
والغصون منه اذا حلف
ان لا يقبض المغصون
الغاصب فاجابه الغاصب
وقال سمعتك فقل
المغصون منه لا يقبل
لا يفتن ويرى الغاصب
ضمان الرد كما لو حلف
الرجل ان لا يوتى كتماته
ثم على عشر فاحذف العاشر
ز كتماته لا يفتن الحالف
وتسقط الاية كهمدون قال
لرب الدين ان لم يفتنك مالك
غدا فقبلي سوف فارب
الدين قالوا يدفع لا يفتن
القاضي قالوا دفع لا يفتن
ويراعى الدين لان القاضي
نصب فانما لا يسلم فقبيله
القاضي ففسر السلف
وذكر الناطق رحمه الله
فعلى ان القاضي نصب
وكيلا عن الغائب ويدفع
المال الى الوكيل وقال
بعضهم اذا غاب الطالب
لا يفتن الحالف وان لم يدفع
الى القاضي والى الوكيل
وفي بعض الروايات يفتن
الحالف والجزم الى القاضي
ليس بشئ واختارهوا الاول
فان كلن في موضع لم يكن

ان دخلت الدار ان قلت فلا فائدتى ان يكون الخول مقدما ويكون هو شرط الا لنفاد الكلام مؤثرا
صحت به وكذا في صورة تقديم الجزاء ان نوى ان يكون الكلام آخر اصبحت نيته الا اذا كان قبل ما نوى نفع
له بان يكون فيه تنقيح فقد رتبته قضاء التهمة • واذا قال دارين ان دخلت هذه الدار ان دخلت
هذه الدار الا ترى فان شئ يكون شرطا لمستدخولا لا ترى • ولا قد يدخل الاولى قبل الاخرى لم يثبت
ولو دخلها بعد دخول الاخرى حيث • ولو قال دار واحدتان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار
ودسهما مرة سنتهما • كل الجزاء مستقدا ومؤثرا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير للصبرى • وأما
الوسط الجزاء بان قال ان دخلت الدار فصدى سران كانت فلا تأو قال ان كنت فلا فائدتى سر اذا
قدم فلان العين على ان يفعل الفعل الاول ثم يكون الفعل الثانى كذا في شرح الجامع الكبير للصبرى
• ولو قال كل عاقل لى كهفور وهيارم حاصل فلو ادرك اليمين وان وافته لان من سنة اشهر من
وقت البين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضى ثان • رجل قال كل عاقل امكده فيما استقبل فهو سر
الا وسطهم فاشترى عبد اعني باعتملكه فان اشترى آخر لا يعتق فان لم يشترى مات عتق • فان اشترى
ثالثا لا يعتق واحدهما كذا في شرح الجامع الكبير للصبرى • فاذا ملك عبدا ربا يعتق العبد الثانى
وكذا يعتق الرابع حين عاك ثمانية ايام راعى هذا القياس كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير • والحاصل
انه اذا اشترى من العبيد عددا هو زوج فصل كل من وقع في النصف الاول يعتق في الحال لانه لا يتصور ان
يصرا وسط وكل من وقع في النصف الثاني فتحكم بهم موقوف حتى لو اشترى ستة أعبدا او احداهم او احد عتق
الثلاثة الاول وحكم بالبقية موقوف فان اشترى آخر لا يعتق الرابع لان ما تناخره مثل ما تقدم فيكون
مستحق فان مات وقد ملا من العبيد ستة عقوا او ملك وتراعتوا الا الاوسط ولم يدكر أنهم يعتقون
من وقت الشراء او قبيل الموت وكان الفقيه أبو حنيفة يدكر عن الشيخ أبي بكر بن أبى سعيد رحمه الله تعالى
أن على قياس قول أبى يوسف ومحمد جميعا أنه تعالى يعتق قبيل الموت لافضل عندنا • في حنفية رحمه الله
تعالى يعتق من وقت الشراء وقال بعضهم الاصح انه هالك يعتق مقصورا عند علم لا نشر وآخر وجه من
الاستثناء اتفاقية الوساطة واتعا عدم ذلك بنصر اما بعد فقصر الحكم عليه • ولو ملك عبدا ثم ابتاع
عبد من معايتروا ولو قال كل عبدا شري فهو الأول ثم فاشترى عبد الا يقتق وما سواه يعتق • كذا في
ولو اشترى • ولأبدين من معايتروا ولو قال الآخر هم فاشترى عبدا عتق ولو اشترى عبدا آخر لا يعتق ولو اشترى
آخر عتق الثانى على هذا القياس • ولو اشترى عبدا ثم عتقا كذا في شرح الجامع الكبير للصبرى • ولو
قال كل عاقل امكده فهو ربه عاقل فاشترى عاقل كاعتق من كان في ملكه ولا يعتق من ملكه بعد البيع الا
اذعى فيعتق كلاهما ولا يصرف العتق عما كان في ملكه وقت البيع كذا في شرح الجامع الصغير
لقاضيان • • ولو قال كل عاقل امكده الساعة فتعوى ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من ساعة فان
عينه بالاعة ما ينبت الى ذكره الامموم يصدق في حال ما يستفيد بعد الكلام ولا يصدق في صرف
العتق عما كان في ملكه كذا في فتاوى قاضيان • وان قال كل عاقل امكده رأس الشر فهو سر فكل عاقل
جاءه رأس الشر وهو عاقل فليه رأس الشر ونومه فهو سر في قول مجرده الله تعالى وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى هو على ما يستفيد في تلك الليلة ونومه كذا في الخط • ولو قال كل عاقل امكده غذا فهو

هناك فاض حنتا الحالب * رجل حقا أن لا يأخذه من غره اليوم وقد كان وكل وكلا قبضه قبض الوكيل بعد
 البين ذكر في المتن أنه لا يثبت فيه قال الصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يثبت فيه كل وكل وكلا التامح حقا أن لا يتزوج
 قزوج الوكيل حنتا الحالب قزوج وكلا ولكن آثار الباقين عليه رجلا على الخيل من قبل البين فأخذ الحاله من الغرم
 لا يثبت الحالب ولو أخذ الحالب من مدومه رجلا من هؤلاء الرمن فيبدا لا يثبت رجل حقا أن يتزوج من فلان عليه شهر فاستكت

عن الثعالبى حى مضى شهر لا ينجس وهو كالخولقة الشفيع أن لا يسلط التعظيم بحاجته حتى يملكه يقتل لا ينجس وكذا الجواردة
كل شهر ثم حلق أن لا يؤبره منة لا رفقة كما عند الملتأثرين ومنه ولا ينجس وإن كان يقاضى أى كل شهر بأمر ومضى وإن سأل أى شهر لم
يسكنه المتأثر فأعطاه الملتأثر حنث لانه أناطل بالجرأ على وجهه وأجراه وكذا الوخذ الرجل فبأمر أنه ذهبه إلى الصباغ وأمره
أن يصبغ فأنه امرأته فخلق الخال الرجل أن صبغته فأنطلق ثم صبغته ٣٩ الصباغ لا ينجس لأنه لم يأمر بالصباغ وهو

اليمين بأن يصبح رجل
 حلقاً أن يقبض يمينه من
 غره اليوم فقبض من
 وكيله حنث وان قبض من
 من غير أن لا يحنث وكذا لو
 قبض من كفيه حنث اذا
 كانت الحكاية بأمره وكذا
 أو أواله الغرم على رجل
 فأخذ الطالب من الحنث
 عليه حنث وكذا أو أوال
 الطالب بعد الدين رجل
 ليس له على المثل دين
 فقبض المثل لحنث
 الحالف لأن الحنث له وكل
 ولو اشترى الطالب من
 الغرم شيئاً في يومه وقبض
 المبيع اليوم حنث وان
 قبض المبيع غدا لا يحنث
 بعض البعض اليوم لا يحنث
 لأن المثل قبض جميع ما عليه
 في اليوم ولو اشترى شيئاً
 من بعد الدين في يومه وعشراه
 فقبضه أو قبضه فان كان
 يحنثه من الدين أو أكثر
 حنثه وان كان قبضه أقل
 من الدين لا يحنث لأنه لم
 يقبض جميع حقه وكما
 في المرمم وان استهلك شيئاً
 من ماله اليوم كان كمن
 استهلك شيئاً من ماله لا يحنث
 لأنه لا يحصى عليه مثله

حروم نوشيا قال محمد رحمه الله تعالى يعق من كان في ملكه لجالون ملكه الى الفدوغدا قال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى يعق ما يستعبد في الغدا غير * ولو قال كل عاقل أملك يوم الجمعة فهو يعق من علكه يوم
 الجمعة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو قال كل عاقل في غهرو يوم الجمعة يدخل فيه من كان في ملكه
 لجال ويعق يوم الجمعة * ولو قال كل عاقل أملكه فهو راجع غده فهو يعق ما كان في ملكه لجال في قوله
 ولو قال كل عاقل أملكه الى ثلاثين سنة فهو يعق في ما يستعبد في الثلاثين من حين حلف ولا يدخل
 فيمن كان في ملكه وقت المسألة وعلى هذا اذا قال الى سنة أو أبدا أو الى أن أموت يدخل ما يستعبد في
 تلك المدة من كان في ملكه * ولو قال أردت به ولى سنة من يتي في ملكي سنة لا يدين في القضاء يدين فيها
 بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * * ولو قال كل عاقل أملكه سر بعد غدا أو قال كل عاقل في غهرو
 سر بعد غدوه عاقل * فلو آخرت به بعد غد يعق من كان في ملكه من حلف لا من ملكه بعد الحلف كذا
 في الكافي * * ولو قال كل عاقل أملكه أو قال كل عاقل في غهرو يعق من ولى عاقل فاشترى آخره فاني كان
 عنده وقت البيع مدر والاخر ليس عير فان مات عن من التملك كذا في الهداية * هذا اذا لم يكن له نية
 وأما اذا ولى فثبتنا لول لكل لاه نوي التشديد على نفسه مصلحت كذا في التبيين * رجل قال كل عبد اشترى
 فهو الى سنة فاشترى عبد الا يعق حتى ياتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاضيان * * وان
 قال لعبد أنت سر اليوم أو غدا لا يعق ما يبيح الفدا الا اذا ولى مولا العتق عليه اليوم بقوله أنت سر
 اليوم أو غدا يعق اليوم * ولو قال أنت سر اليوم غدا يعق اليوم ولو قال أنت سر غدا اليوم يعق غدا كذا
 في التارخانية * * ولو قال تصب غدا سرا أو صبغ غدا شرب المصرا يعق غدا وان لم يشرب أو كذا تقوم
 سرا أو تعدد راي يعق لجال ولو قال أنت سر أو صبغ لجال اليوم يعق وكذا قوله أنت سر قبل أن اشترك
 عتق * ولو قال كل عتق يوم فأحد كرضي يومان عتقا كذا في العلية * * ولو قال لعبد من ان لم يكن
 فلا يدخل هذه الدار أو سر وأمر أو طالق ان كان دخل ولا يدرى أنه دخل أو لا وقع العتق والطلاق لانه في
 العين الاولى أكثر بدخول الدار أو كسب العين فيكون اقرا منه بالطلاق في الثانية انكر الخلو أو كذا
 ما فيكون اقرا بالعتق كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب العين تنقض صاحبها * * ولو قال لعبد
 أنت سر قبل موت فلان وفلان بشر فأت أحدهما فتم شهر من وقت هذه المدة عتق العبد كذا في المحيط
 * * رجل قال لعبد أنت سر قبل الفطر والاضحى يشر يعق في أول رمضان كذا في فتاوى قاضيان * *
 في الجامع اذا قال العبد المأثور والمكان يكل عاقل أملكه فيما يستقبل فهو ركن عاقل كذا في ما كان
 لا يعق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعق وعلى هذا الخلاف اذا قال كل عاقل أشتري فهو
 فاشترى عاقل كذا في ما عتق وأجوعا على أنه اذا قال اذا عتق فكل عاقل أملكه فهو ركن عاقل اذا عتق فكل
 عاقل أشتري فهو ركن عاقل كذا في ما عتق واشترى عاقل كذا في ما عتق واشترى عاقل كذا في ما عتق
 في غهرو أو قال كل عاقل أملكه فهو ركن عاقل كذا في ما عتق واشترى عاقل كذا في ما عتق واشترى عاقل
 عاقل أملكه فيما يستقبل فهو ركن عاقل كذا في ما عتق واشترى عاقل كذا في ما عتق واشترى عاقل كذا في ما
 عتق واشترى عاقل كذا في ما عتق واشترى عاقل كذا في ما عتق واشترى عاقل كذا في ما عتق واشترى عاقل
 كذا في ما عتق واشترى عاقل كذا في ما عتق واشترى عاقل كذا في ما عتق واشترى عاقل كذا في ما عتق

والأقضية فلا يصير قصاصاً عليه وإن يكن مثلياً فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر فحسب لاه ما زاد على ما في القصاص لكن يشترط أن يغصب أولاً ثم يسلمه فكان أسلمه ولم يغصبه بان آخره أو ما أشبه ذلك لا يصح الحالف لأن شرط الحلف القبض فإذا غصب أولاً وحده القبض الموجب للضمان فإصابته بذلك ما إذا أسلمه كما من غير غصب لم يوجد القبض حقيقة فلا يصير قاضياً به كرجل نهب ما على رجلين مثلهما فغصب أحدهما من الدون ولو أسلمه كل كل لشريك أن يرجع عليه حصصه من الدين وإن أسلمه من غير غصب

لارجع عليه شركه شئ * رجل على رجل عن مسمع فقال ان اخذت من ذلك الشئ فامرأه طالق فأخذ مكان ذلك حنطه وقع الطلاق
 لانه أخذ عوض الشئ وأخذ العوض كأخذ الموضع ولهذا لو كان لشركه كان لشركه أن يرجع عليه بجمته * مدون حلف
 ليحيدني فضا حلفه فلان فانه يسمع من متاعها ما كان القاضي يسمع عليه انذاريه الامر الى القاضي * رجل حلف أن لا ينفارق شركه
 ففارق شركه لا يحنث * رجل حلف ٣٠ أن لا ينفارق غيري حتى يستوفى مالي عليه ففقد حبيبت راوي يحفظه فهو غير مفارق

و كذا الوصل بينهما ستر
 فأردت ولحقت ثم سبت فاستراها لانتق عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وان قال اذا ارتدت وسبت
 فاستر بك فانت حرة فكان ذلك عتق لاجمها كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت حر انت تعلق
 بمسئته في المجلس وان قال ان شاعلان تعلق بمسئته في المجلس ان كان حاضرا او يجلس عليه ان كان
 غائبا كذا في النسيج * ولو قال أنت حر ان لم شاعلان قال فلان شئت في مجلس عليه لا يعتق وان قال
 لاشاء عتق لكته لا يقول لاشاء لان له أن يشاء في المجلس بل يطلان المجلس بإعراضه واشتغاله بشئ آخر
 كذا في البدائع * ولو علق بمسئته نفسه فقال أنت حر انت تعلق بمسئته في مجلس عليه لا يعتق وان قال
 المجلس ولو قال أن لم شاعلان قال شئت لا يقع وان قال لاشاء لا يقع أيضا لان أن يشاء بعد ذلك حتى يموت
 كذا في السراج الوهاج * فإذا مات تحقق العدم عتق قبل موته بلا مدخل ويعتبر من ثلث المال كذا في
 البدائع * ولو قال لا تمنع من مالي ما أتت حرة وفلان ان شئت فقلت عتقت عتق نفسي لا تعلق قال محمد
 رجه الله تعالى في الجملة اذا قال الرجل لغيري من شئت عتقهم من عبيدي فأعتقه فشاء انما عتقهم جميعا
 معا عتقوا جميعا ولا أحدا منهم عند أبي حنيفة رجه الله تعالى والخيار الى المولى وعندهما يعتقون جميعا
 هكذا كذا في المشقة في رواية أبي سليمان ونذكر في رواية أبي حنيفة فاعتقهم للمور جميعا عتقوا الواحدا
 منهم عند أبي حنيفة رجه الله تعالى والصحيح رواية أبي حنيفة رجه الله تعالى لان المعلق بمسئته المأمور
 الاعتقاد دون العتق وعلى هذا الاختلاف اذا قال من شئت عتقهم من عبيدي فهو رشاء عتقهم جميعا
 عتقوا عنه ما هو عند أبي حنيفة رجه الله تعالى في الجملة يعلق الشكل الا اذا حلف بمهر أو جماعه ان لم قال من شئت
 عتقهم من عبيدي فأعتقه فاعتقهم جميعا عتقوا جميعا ولو قال لا تمنع من مالي ما أتت حرة فان شئت فقلت
 احدا منهم فهو باطل ولو قال لهم ما يتكاثرات العتق فهي حرة فشاء ناجمعا عتقوا ولو شئت احدا منهم عتقت
 التي شئت ولو شئت فقلت المولى أردت احدا منهم صدق دأته لقضاء كذا في المحيط * رجل قال لغيري جعلت
 عتق عبيدي اليك فليس له أن ينهيه وهو اله في مجلسه وكذلك اذا قال أعنت أي عبيدي هذين شئت قال
 وكذلك العتق يجعل ولو قال لرجل في حصاة أو مرض اذا عتقت عبيدي هذا ان شئت أو قال اذا كنت
 فامر عبيدي هذا في العتق يدك أو قال جعلت عتق عبيدي هذا يدك بعد موتك فلم يقبل العتق لجل اليه
 ذلك في مجلسه حتى قام منه كأنه أن يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال عبيدي هذا حر بعد موتي ان
 شئت كان حر بعد موته ان شئت الذي جعل اليه بعد الموت فان فاه من مجلس بعد موت المولى قبل أن
 يقول شأتم قال بعد ذلك فحلت حرة وجبت الوصية ولا يعتق العبد حتى يقتله الورثة أو الوصي أو القاضي
 ولو لم يمت قبل موتها غير كذا في النخبة ولو قال لزيد عتقتك ان شئت كانت المسئلة اليه بعد
 طلوع القمر من القدر كذا في فتاوى قاضيان * فان شاق الحال لا يعتق إلا بشافي الفسوق قال أنت
 حر ان شئت غدا فالمسئلة اليه في الحال فإذا شاق في الحال عتق غدا كذا في البدائع * في الاصل اذا قال
 لعبدا أنت حر حتى ملقت أو اذا شئت أو كذا قلت فقال لعبدا لاشاء فباعه فاشتره ثم شاء العتق فهو
 حر ولو قاله أنت حر حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قاله أنت حر كلف شئت فعلى قول
 أبي حنيفة رجه الله تعالى يعتق من غير مشيئة على قولهما لا يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط والله
 أعلم بالصواب

و كذا الوصل بينهما ستر
 أو أسطوانة من أساطين
 المسجد لا يكون مفارقا
 وكذا لو تعد أحدهما
 داخل المسجد والآخر
 خارج المسجد الباب بينهما
 مفتوح بحيث يراهم
 أو أرى عنه جائط المسجد
 والآخر خارج المسجد فقد
 فارقوه وكذا لو كان بينهما
 باب معلق الآن يكون
 للفتح سيد الحالف اذا
 أدخله ميتا أو غلق عليه
 وقعد على الباب فهذا لم
 يفارقه * وان كان المحبوس
 هو الحالف والمخوف عليه
 هو الذي أغلق الباب وأخذ
 المفتاح فقد حنث الحالف
 اذا كان الحالف هو الذي
 فارقوه * وسيدون قال الرب
 الدين أن دفع اليك حنث
 قبل الجمعة فعبدي حر
 قلت الذي الذي قبل
 الجمعة لا يحنث الحالف في
 قول أبي حنيفة رجه الله
 تعالى * وقال أبو يوسف
 رجه الله تعالى أن دفع
 الى ورثته أو وصيه وان لم
 يدفع حتى مضى يوم الجمعة
 حنث * رجل لم يمدونه
 حلف المزمع لائنه غدا
 فاته في الموضع الذي اراد

فيه لا يرضى بان يفتقر فان كان زامه من ماله فحلف لما قبله غدا فعلى الطالب الحنث
 آخر فاني الحالف المذلل الذي كان فيه الطالب فحلف بخذه لا يرضى بان يفتقر الذي حلف اليه فلو قال لغيري عتقك لا فأفارقك حتى تعطيني حتى
 اليوم ونرى أن لا يترك زوجه حتى يعطي حتى يفتقر اليوم ولم يفارق ولم يعط حقه لا يحنث فان فارقه بعد مضي اليوم حنث * ولو قال
 والله لا فأفارقك اليوم حتى تعطيني حتى اليوم وهو شئ لا يترك زوجه حتى يفتقر اليوم ثم فارقه لا يحنث * ولو قال لغيري عتقك لا فأفارقك

الباب

لا يحنث حتى يموت أحسنهما ولو قال ان قت ظم أضر بك فهذا على قودا التقيام * امرأته قالت لزوجها ان لم تحرم جارتك على نفسك
فأمكنك من نفسي فإلى صدقة فكنت قبل التحريم قال محمد رحمه الله تعالى لا تحنث حتى يموت الرجل أو الجارية قبل التحريم فهو على الإبد
* رجل قال ان رأيت غلا تافأ أضر * قرأ من قدر سبل أو أكثر قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث لأنه لم يره * رجل قال لغيره ان أفتيتك فلم أسلم
عليك ينبغي أن يكون السلام ٣٣ ساعة بقية ما كان يفعل حنث * وكذا الوالد ان استمر ثلثا حنث فلم تعرف بنبى أن يكون

مع الفعل فان قوى غير ذلك
لا يدين في القضاء * وكذا لو
قال ان دخلت هذه الدار
فلم أفعل كذا عني أن يفعل
بمع النحول وعن أبي يوسف
وجهه الله تعالى انما قال
لجارتته ان لا تحنثي الليلة
نعي أجابك من بين فانت
بوتها من من ساعته
بجامعها من بين موضعين
لا تفتي وقال محمد رحمه
الله تعالى انما قال لجارتته
ان لم تأتيني الليلة حتى أغسلت
فانت حرة فانت في تلك
الليلة فلم يحنث اليحنث
وكذا في الضرب وغيره
وهو نظير ما ذكر في الزادات
اذا ذكر فعلين أحدهما منه
والآخر من غيره منهما كانه
حتى وأخرهما لا يصل غاية
لأنه لو صل رحمه لا يشترط
فأمر وجود الثاني * رجل
قال لغيره ان يحنث اليك فلم
تأتي فبعضي حرم فبعض الله
فانه ثم بعث اليه فأنكس
بأنه حنث ولا يطل العمن
بالرحم يحنث مرة فبعض
يطل العمن * وكذا لو قال
ان يحنث الي ففعلت أو
قال ان أشتري فلان أو قال
ان زدني فلم زدك فهو على
الإبد * رجل قال لأمراه

مرضه ولا مال به غيرهما قسم الثلث بينهما على قدر سهمهما فان كانت قبة المأمور وسينار لو قيمة الوسط
أربعين ديناراً عتق ثلثا المأمور بلا عية لانه بعض فلا يكون وصية بوق ثلثه بلا عوض وكان مال الميت
جسم البذل وثلثا المأمور فبعضه ستون ديناراً لثقلته وهو عشر ديناراً يقسم بينهما على قدر سهمهما لثقلته
للمأمور وثلثا عشرة وثلاثان فبعضه بلا عية أو يسى في ثلاثة عشر وثلث وعشرون من السبل ثلاثة عشر وثلث
وسى في الباقي وهو ستة وعشرون وثلثان فبعضه سهام الوصية عشر ين وسهام السبعة أربعين فاستقام
الثلث والثلثان ولو كانت قبة البذل مثل قيمتهام المأمور أو أكثر عتق كل المأمور بلا عية والبذل يعتق
من الثلث وان قال أعتق عني عبد بعد موتى أو أعتق عبداً أو ما تقدم سواء إلا أنه اذا أعتق عبداً أو ما تقدم
لا يعتق المأمور ولا يعتق الوارث أو الوصى أو القاضى ونحو ما تقدم يعتق المأمور من غير اعتاق اذا أعتق عنه
عبد أو ما تقدم فان كانت الوارثة لعبد المأمور بعد الموت أعتق عبداً ولا يحنث لكن القاضى
يؤخره ثلاثة أيام أو أكثر بحسب رأيه كذا في الكافي * فان أعتق المأمور عبداً أو ما تقدم القاضى أمهله
القاضى أعتقه والارءه الى الورثة أو أمرهم ببيع وقضى بإبطال وصيته ولو كان المولى قال لو انه اذا عتق
عني عبد بعد موتى فاعتقه فهذا ماله ولو قال لعبد أعتق عني عبد بعد موتى وأنت حرسوا كذا في المحيط
* ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى لو قال لعبد قد يحنث نفسك وهذه الالف التي في يدك بألف درهم قال
هو حر يا عبد المولى ما فينا البذل ليس عليه شيء آخر وكذلك لو قال لعبد عني نفسي وهذه الالف بجانة
درهم أخذ المولى جميع الالف وعتق العبد بشرى ولو قال لعبد يحنث نفسك وهذه المائة دينار بألف
درهم قبل العبد وقبة العبد بن المائة دينار سواء سائة منها بالعبد وسائة منها بالدينار (١) فان قد
العبد الالف قبل أن ينفقها كانت الالف للعبد وعتق وان أقر فأقبل أن يقضها بطل من الالف بمصصة
الدينار فكانت الدينار للمولى والجسم للقاضى عتق به من على العبد هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال
العبد لا يفتي نفسي وقال قد فعلت عني وسى في قيمته كذا في محيط السرخسى * ولو أعتق عبده بمال
على أجنبي وقيل الاجنبي ثلثاً لا يلزمه المال كذا في المسوط في باب عتق ماني البطن * وإذا قال الرجل لغيره
أعتق عبداً عن نفسك بألف على فاعتق فانه لا يلزمه الا امر المالى وان أدى كانه استرداده كذا في ذخيرة
هذه أعتق عبداً على خروا خنزير يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فان أسلم أحدهما قبل قبض الآخر
فحنثهما على الصدقة وعند محمد رحمه الله تعالى قيمة الآخر كذا في محيط السرخسى * ولو قال ان أدبت
الى ألفا فأتى حراً وانما أدبت أومتى أدبت فهو صحيح ولا يقصر على المجلس ولو قال ان أدبت الى ألفا فأتى
حر يقصر على المجلس ويضر العبد أدنا على هذا لوجود كلهما وإذا أدى المال عتق ثم يقر ان كان ذلك
من ماله اكتسبه قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله ماله ولا عليه ألف أخرى في نفسه وان كان من مال
اكتسبه بعد ذلك عتق والكسب كله الى حين ما عتق لولا ليس عليه شيء من الالف كذا في النبايع
ولولو يبع قبل الأداء ولوا أدى البعض يجبر للمولى على القبول لأنه لا يعتق ماله بوثا للكل فان أبرأه
المولى عن البعض أو عن الكل لا يبرأ ولا يعتق كذا في السراج الوهاج * العبد اذا أحضر للمال يحنث
بتمكن المولى من قبضه وعلى من يدين المال أجبه المالك ومنه كذا في النبايع وحكم يعتق العبد قبض أو لا

(١) قوله بالدينار الأول بالدينار وكذا يقال في العبد ٥٥ بجراوى
ان لم يطلق بنفسك فبعضي قال أو بغيره الله تعالى هو على المجلس وهو ان له في الطلاق اذا طلق نفسه بان
المجلس طلقت * وكذا لو قال لغيره ان أبيع عبداً فبعضي قال لا يحنث حتى يبعه وهو على الإبد ولو قال لغيره ان دخلت
دارك فلم أجلس ففعل على الفور ولو قال ان دخلت الكوفة ولم أترج فبعضي حرم فهو على أن يتزوج قبل المخول * وان قال فلم أتزوج
فهذا على أن يتزوج حين يدخل ولو قال لم أتزوج فهو على الإبد بعد المخول * رجل قيل لزوجي فلا تفتق ان تزوجت أجد فبعضي حرم

فتدبر غير فلان تحت • رجل قال ان تركت ان اؤمن بالله بعدى حرا لا يحسن أبدا • رجل قال على حرا لم اؤمن بالله حتى تمن
ساعته • ولو قال ان لم اؤمن بالله غدا فامر الله طلق فقلت غدا في نفس قول أي حنيفه رحمه الله تعالى • وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
تطلق الساعة • رجل أنظر يوما قال والله لا صوم من هذا اليوم لا يحسن في قول أي حنيفه وزجر رحمه الله تعالى ويحسن في قول أي
يوسف رحمه الله تعالى • رجل حلف أي نفي فلا تأتي أول شهر رمضان فأنا لتمام ٣٣٣ خمسة عشر يوما لا يحسن فان كان الشهر

تسعا وعشرين يوما قال
محمد رحمه الله تعالى ان آناه
قبل الزوال من اليوم
الخامس عشر فينبى أن
لا يحسن وان آناه بعد الزوال
من هذا اليوم يحسن • رجل
حلف ليرون فلا تأخذ أو
ليعودن فأني بابه فلم يأتنه
فرجع ولم يصل اليه لا يحسن
وان أتني بابه ولم يستأذن
حنت في حينه حتى يصنع
في ذلك اليوم ما يصنع الزائر
والعاشر الاستئذان
• رجل حلف لا يذهب الى
فلان فذهب يده ثم ذكر
عينه فرجع فهو حنت
والعاشر والخروج سواء
ولو حلف لا يأتي فلا يذهب
على أن يأتي منزله أو ساقته
لقبه أو لم يقه • ولو حلف
لا يلقاه فأني منزله لا يحسن
حتى يلقاه • رجل قال لا
أرأت فلانا لم أعك
فصدي حرقه أو لم أراه
الى جنب الرجل الذي قال
له لا يحسن في قول أي
حنته • رجل حلف لا يذهب
تعالى ولا يعق عبده لانه
ليس هنا موضع الاعلام
وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى لا يحسن • ولو قال ان
رأيت فلانا فلم أتته

كذا في التمين • ولو قال لا حنث اذا أدبت الى القاعدى هذا حرا فواء الاجنبي بالآب ووضعها بين يديه
لا يحسن للمولى على القبول ولا يعق العبد • ولو حلف المولى أنه لم يقض من فلان ألفا لا يحسن كذا في فتاوى
قاضى خان • وانما قال لعبد ان أدبت الى القاعدى حرقا قال العبد للمولى حنثي مكانها ما تدينار
فأخذها للمولى لا يعق لأن قول العبد عند طلبه ذلك ان أدبت الى هذا فأتته حرقا عند بقى البين
الثانية كالقوله ان أدبت الى القاعدى حرقا ثم قال ان أدبت الى خمسة مائة فأتته حرقا فأتته
خمس مائة يعق البين الثانية كذا في المحطوط لموات المولى فهو رقيق وورثته مع كسائه أو العبد فأتته
لولا ولا يؤدى منه عنه كذا في التمر الفائق • ولو قال ان أدبت الى القاعدى حرقا ثم أتته حرقا ثم أتته حرقا
عليه عيب أو خيار رؤية أو شرط ثم أتني قال لا يحسن للمولى على القبول ولو قبل يعق كذا في شرح الزادات
للعناي • وانما قال لعبد ان أدبت الى القاعدى حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا
عنى العبد ورجع غير العبد على المولى فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا
أدبت الى كذا من العروض فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا
يجوز للمولى على قبوله بمنزلة الالف وان كان لا يصلح عوضا في الكتاب لا يجزى قبوله ولكن أن قبله يعق كذا
في المبسوط • ولو قال ان أدبت الى ثوب فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا
دراهم أو أكثر لا يجزى على القبول ولو قبل المولى حتى لو وجد الشرط كذا في الكافي • ولو قال ان أدبت
فلان فأدبت الى القاعدى حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا
اكتسبه قبل القدم عنى العبد ولكن يرجع المولى عليه بألف آخر كذا في شرح الزادات للعناي • وانما
قال هذا اذا أدبت الى العبد فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا
العبد يتألف المنة فان أتني العبد بذلك جسد وسطه للمولى على القبول وكذلك ان أتني العبد جواهر أو
يجزى على القبول وان أتني بعد ردى لا يجزى على القبول ولكن أن قبل يعق • ولو قال العبد بيمينه عدى
لا يجزى للمولى على القبول وان أدبت الى العبد أو حلفه لا يجزى • ولو قال العبد بيمينه عدى
كره خطه وعلف فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا
المحيط • ولو قال ان أدبت الى القاعدى كسب أبيض فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا
السراجية • ولو قال لانه اذا أدبت الى القاعدى حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا
يبعهام أنزودا • كسرت شهر المزدلفة ثم أدبت في غير ذلك الشهر لم يعق كذا في رواية أبي حفص
والدليل على أن الصحيح هذه الرواية اذا قال هذا اذا أدبت الى القاعدى حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا
الشهر وأدتني في غير شهر يعق كذا في البدائع • وانما قال اعتصم على ما في هذا الصدوق من الدراهم فقبل
العبد عنى وعليه القيمة كذا في السراجية • ولو قال لا حنثي • ولى سنة ثم أتني حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا
سنة فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا فأتته حرقا
يعق بعد ذلك كذا في المبسوط • وانما قال لعبد أن عدى أن تحنثي أربع سنين فقبل عنى وعده أن
يحنثه أربع سنين فان مات المولى قبل الخدمه قطعت الخدمه على العبد قيمة نفسه عند أي حنيفه أو أي
يوسف رحمه الله تعالى وان كان قد خدمه سنة ثم مات فخدمها عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وكذا لو مات

(٥ - فتاوى ثانی) فصدى حرا والمسألة بخاله لا يعق لانه أتني حنثه قبل أن يرموهن محمد رحمه الله تعالى في بعض الروايات
أنه يحسن • رجل قال ان لم أدخل البيت لم أن فلانا فامر الله طلق فقلت غدا في نفس قول أي حنيفه رحمه الله تعالى • وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
ان كان علم الوقت معين أنه غائب من منزله حنثا ولا هو كذا قال ان لم أكل هذا الرغيف اليوم فامر الله طلق فقلت غدا في نفس قول أي حنيفه رحمه الله تعالى
في قول أي حنيفه رحمه الله تعالى • (باب من لا يحسن) أكثر مسائل الاجل في هذا الباب المسائل على نوعين أحدهما

ما يكون الشرط من العقود والثاني ما يكون من الاعمال والعقود أنواع ثلاث منها ما يتعلق بحقوق معين وقوله بالعقد بالاعقاد كالنكاح والطلاق والعراق والكفاة والخلع والصدقة ومنه ما يتعلق بحقوق ما يعاقد إذا كان العاقد أهلاً لتعلق الحقوق كالبصير والشرا أو الإجارة والقسم ونحوها والفصل بين أن كل ما يازن ثبت الحكم للعاقد ثم قتل من المعاقد إلى غيره فهو من القسم الثاني وكل ما لا يجوز أن يثبت الحكم للعاقد ثم قتل من المعاقد إلى غيره فهو من القسم الأول ومن العقود ما لا حقوق له أصلاً كالأمانة والإبراء

٣٤

والقضاء والاقتضاء فتذكر
كل جنس في فصل على حدة
ان شاء الله تعالى

رجل حلف أن لا تزوح
 حتى يزوجها أبوه لا يحسن
 ولولم يكن ولكن وكذا وكذا
 بالسكاح ففعل الوكيل
 حنن الحالف لأن السكاح
 عند خلق حقه من وقع
 له العقد مكان العقد سغرا
 محض لا يستغنى عن إضافة
 العقد إلى موكله فكان فعله
 كسجل الحالف إذا كان
 الحالف من أهل المباشرة
 والمحزون ليس من أهل
 المباشرة فلا يكون فعل الوكيل
 كعمل الحالف بخلاف
 الوكيل وكذا لو كان
 التوكيل قبل المباشرة وزوجه
 الوكيل بعد المباشرة
 الحالف لأن الوكيل غير
 لازم تمسك بالدوم حكم
 الاشتداد وزوج الحالف
 ففسد على كل حال كعقد
 القرض قبل المباشرة فأجاز
 الحالف بعد المباشرة أو
 الفعل لا يحسن الحالف
 لأن عند الإجازة يستند
 النفاذ إلى حقة العقد فصر
 الحالف متى ما قبل المباشرة
 فلا يحسن وإن كان قد

اليدوت لك مالا بقضى في ماله بقية فتمسكوا له عندهما كذا في السراج الوهاج * ولو قال ان خدته حتى
سقطت رجليه ما اكل من سعة * او اعطى لهما عوض خدمته لم يعق ولو قال ان خدعتني وأولادى سنة
فان بعض أولاده لم يعق كذا في غاية السروجي * واذا قال لامته عندهم مائة اخذت ابني وابنتي حتى
استغنا فان حرقان كانا صغيرين فخذهما حتى يدر كاوان أدرك أحدهما دون الآخر فخذهما جميعا
فان كانا كبيرين فخذهم البنت حتى تزوج والابن حتى يحصل لابن عن جارية وانما زوجت الابن وتوفي الابن
فخذهما جميعا وان مات أحدهما وهما كبار أو صغيران بطلت الوصية كذا في المحيط * واذا قال لامته اذا
أديت الى الثقات فترقبوا ولم تأتني بعق وقدموا على ان أدت الان من مال مولاهما عتقت
لرسول الشر ولو لم أن رجعا عليهما لم يولدوا كان المولى من ضاحين قال لها اذا أدت الى الثقات أدت مرة
فاكتسبت وأدت ثمة المولى من مرضه فانها عتقت من ثلثه في القياس وفي الاستحسان عتقت من جميع
ماله واذا قال متى أدت الى الثقات فترقبوا المولى قبل الان احطل هذا القول كذا في البسيط *
رجل قال لا ترعني أسكده على القدرهم على أن تزوجها فاعقها فانها ثبتت تزوجها فالتق واقع
من الملك ولا شيء على الأمر ولو قال أعزني أسكده على القدرهم والمسئلة بمخالص القام الاتفق على بيعها
وبمهر مثلها فانها أصاب فتمت فعلى الأمر وما أصاب به المثل بطل عنه فلو زوجت نفسها بمثلها أصاب
فتمت بسقط في الوصية الأولى وهي المولى في الوصية الثانية وما أصاب به المثل كان مهر المثل في الوصيتين كذا
في الكافي * ولو اعزني أولاده على أن تزوج نفسها عتقت فان ثبت أن تزوج نفسها منه
لا صابة عليها ولو اعزني أمته على أن تزوج نفسها عتقت فان ثبت أن تزوج نفسها منه
كذا في تنوير الحاضيان * واما حال العدة فاعتقل على الأنثى على أن تزوج حتى على عشرة فقبل ذلك ثم
أبى أن يتزوجها فقبله الاثبات فان كانت قبته أكثر من الانثى في علم القبة فانها عتقت على أن
تزوج ويظهر في القابل ثم في ذلك عتق وعليه أن يسي في يمينه ولو تزوجها على مائة ورزيت بذلك خلا
صاية عليه ولودعها البعد على أن يتزوجها على انصاف المرأة لصاية عليه كذا في محيط السرخسي
* واذا قال لعبد بدين فلان إذا أتاني القدرهم فأتهم ان يفتروا أو ما لو أداها أحدهما من عند نفسه
بأن قال خمسة تمنعني وخمسة مائة أتبع مع من ماضي لا يفتقان إلا أن يقول خمسة تمنعني عندى
وخمسة تمنعني بها ماضي فخذ يفتقان ولو أداها أحدهما جنى بمقتضى القول يقول وأدى الاثبات بمقتضاها
أو قال على أنهما من فاذا قبل عتقا كان لؤى أن يأخذ المال من المولى كذا في المحيط * من قال لعبد
أحد كذا القدرهم لا يعق واحدهما حتى يشلا في المجلس فان لم يشلا حتى طامع المجلس بطل وان
قبل أحدهما ولم يقبل الآخر لا يمتنع فان قيل أو قال كل واحد منهما قبلت فبعضهما قدره لا يعق واحد
منهما وان قال كل واحد منهما قبلت بالاقبال أو قبل بالاثبات أو قال أحدهما قبلت بالقدرهم فقال المولى
بين فاذا أوقع العتق على أحدهما حتى وزنه الاثبات وان قبل البيان انقسمت ثلاثة الرقبة بينهما نصفين
فيتق من كل واحد منهما بمائة مائة مائة في نصف قبته كذا في شرح الطحاوى * رجل قال لعبد
أحد كذا من ثياب القلائد قال أحد كذا بمائة فبعضهما قبلت بالاقبال والاول وبطل الثاني وانما
الكلام الاول لعدم جابر جمع في يده اليه فان لم يقبل البيان شاع العتق فهو شاع المال سهل الشروع

الله تعالى رحمه الله لا يحتج بكناج الوكيل ايضا وان اياز الفاعل كسوقهم أو ما أشبه ذلك روي عن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يحتج وعليه أكثر المشايخ منهم الشيخ الامام الاجل شمس الاعجاز المرحوم في حقه الله تعالى والشيخ الامام اسمعيل الزاهد البخاري رحمه الله تعالى وقال بعضهم بمقتضى القصر على قول الأكثر ولو زوجوا القصور كانا فاسدا بعد العن فاذا لم يمسسا القول أو أوال فاعل لا يحتج

ولا يضل المين حتى لو تزوج بعد ذلك، كما لا يترتب عنه فسخ لان الحالف لو تزوج امرأته كما قاله السيد الايحيى فلا يخلو من الاجازة بغير
الاولى، وكذا لو كان الحالف - اذ لا السكاح - زوج الكلي امرأته كما قاله السيد الايحيى الموكل به رجل قال لامرأته لا يخلع بكاحه ان
تزوجك فبعدى حرقت زوجها خنت فيه لان عنه تصرف الى ما يمتد وقها وهو السكاح الفاسد * وكذا الوفاء على امرأته الغير
ومدخلته لم تزوج، هذا المرأة الموممة تزوجها في ذلك اليوم برقي عنه لان عنه ٣٥ تصرف الى صورة العقد * عند حلفه أن

لا يتزوج زوجته، ولما أمارة
وهو كاره لذلك لا يبحث
لنطق النكاح وجسد من
المولى لأن العبد والعبد
يرض بحكمه فلا يبحث
عنه * ولوحلف الرجل أن
لا يتزوج امرأته كره على
النكاح فزوج حثفي
عنه لأن الحالف أبقى لفظ
النكاح إلا أنه أراض بحكمه
والرضا ليس بشرط لصحة
النكاح فيصنف في منه * ولو
حلف الرجل أن لا يزوج
عبد مفرز زوجته فجاز
المولى بالمقول حث ولو
حلف أن لا يزوج ابنته
الصغيرة أو أمته عن محمد
رحمه الله تعالى في إحدى
الروايتين لا يبحث بالتوكيل
ولا بالأجازة وعلى قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى
يبحث بهما * وروى الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أنه لا يبحث بالتوكيل
في الصغيرة خاصة * ولوحلف
أن لا يزوج ابنته الكبيرة أو
ابنته الكبيرة لا يبحث إلا
الآن بإشتر العقب بنفسه
* ولوحلف أن لا يزوج ابنة
أخيه أو ابنة عمه فوكلت
المرأة وصكيلا بالنكاح
فزوجها لو كسل ثم قض

الزنى المباح صهرها وأطال الزوج بذلك صرح النكاح ولا يحسن الحالف . وإن حلفت ما مر ، أن لا يتزوج فوكلت وكيلها النكاح ففعل الوكيل
جنت والمراة بمنزلة الرجل في جميع ما ذكرناه . وجعل حلفاً أن لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس الدار أهل تسكنها قوم فتزوج منهم أو طال
لا يتزوج من بنات فلان وليس فلان بنت فولدت بنت فتزوجها الحالف لا يحسن في حينه ، وإذا حلف أن لا يتزوج من أهل الكوفة فتزوج
أمرأتين من أهل الكوفة لم تكن زناً . ولا قبل العن حنث الحالف في حينه ، وإذا حلف أن لا يتزوج بالكوفة ثم أراد أن يتزوج ذكر أو أنصف بوجه

فطلق امرأته لا يحنث ولو قال لها طلق نفسك ان شئت أو قال ان شئت أو قال لعبد أو عتق نفسك ان شئت ثم حلف أن لا يطلق ولا يحنث فطلقت نفسها أو عتق العبد نفسه من حيث المباحين ومن عجزه الله تعالى لا يحنث ثم رجع ولو قال لها أنت طالق ان شئت أو قال لعبد أنت حر ان شئت ثم حلف أن لا يطلق ولا يحنث وقع الطلاق والعاقب لا يحنث في عينه وهو كالو قال له ان دخلت الدار فأنت طالق ثم حلف أن لا يطلق فدخلت الدار يقع الطلاق ٣٧ ولا يحنث الحالف برجل - فله يطلقن

فلانة اليوم وفلانة أجنبية أو مطلقه ثلاثاً أو من لا يصلح نكاحها فالرجل في ذلك أن يطلقها بلسانه وإن كان لا يقع وفي النكاح القامس بقع على الماشركه وجعله المائل إلى حنث الحالف فيها المباشرة والتوكيد ثلثة عشر النكاح والطلاق والعاقب على أو بشير مال والكتابة والأبداع والاستبداد والإعارة والاستعارة والهبة والصدقة والأقراض والاستقراض والضرب في الصدو والحسطة والذبح والبناء والقضاء والاختصاص برجل حلف أن لا يصلح فلاناً من حق يدعيه فكل الحالف رجلاً فصالح الوكيل يحنث عند محمد رحمه الله تعالى لأنه لا عهد في الصلح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايات وفي الصلح عن دم المهر يحنث الحالف بصلح الوكيل ولو حلف أن لا يتخاضم فلاناً فكل يحنثه وكيلاً لا يحنث ولو حلف لا يقضي فلاناً شيئاً من غير قضاء يحنثه وكذلك لو حلف لا يقضي شيئاً من فلان شافو كل

الباب السادس في التدبير

التدبير على نوعين مطلق وقيد (المطلق) ما علق عقبه بموته من غير انضمام شيء آخر إليه كذا في النسياع (وله ألفاظ) قد يكون بصريح اللفظ مثل أن يقول أنت مديرة أو بربك وقد يكون بلفظ الضرر والاعتناق نحو أن يقول أنت حر بعد موتك أو سررتك بعد موتك أو أنت مديرة أو عتق بعد موتك وقد يكون بلفظ العين بأن يقول أنت فانت حر أو يقول ان شئت أو متي مت أو متي مات أو أن حدث لي حدث أو متي حدثت وكذا إذا ذكر في هذه الألفاظ مكان الموت أو الوفاة أو الهلاك وقد يكون بلفظ الوصية وهو أن يوصي لعبد نفسه أو بربته أو بعتقه أو بوصية يستحق من جملته رقبته أو بضمها نحو أن يقول أو ميتك نفسك أو رقبتك أو بصفك أو كل ما يعبر عن جميع البدن كذا الوفاة أو ميتك على كذا في البدائع ولو أوصي لعبد به من ماله عتق بوجه ولو أوصي له بجزء من ماله لم يحنث كذا في السراج الوهاج ولو قال لعبد أنت مديرة بعد موتك بعد مديرة الجار كذا الوفاة أنت مديرة فانت حر بعد موتك أو عن مديرة أو أنت حر في موتك أو بعد موتك كذا في محيط السرخسي وحكم المطلق إذا كان لا يجوز بيعه ولا هبته ولا تزويج عليه ولا التصدقة ولا رهنه ولا اعتاقه وكذا في السراج الوهاج فإن باعه وقضى القاضي بجواز بيعه فقد ضاع وهو يكون فصلاً للتدبير حتى لو عاد المولى من المهر وجب من الوجه ضمان لا يحنث كذا في الظهيرية وللولي أن يستخذه ويؤجره وان كانت أمته وطها وله أن يزوجه كذا في الكافي وأكسبه ومهر المديرة أو أرشها المولى كذا في النسياع فإن مات المولى عتق المديرة من ثلث ماله حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثه كذا في الكافي وإذا كان على المولى دين مستغرق لرقبة المديرة سعى في جميع قيمته فمات المولى كذا غاية البيان ولا المديرة لم يرد ولا يتقبل عنه وإن عتق من جهة غيره صورته المديرة إذا كانت بين اثنين جات ولد فاعاد أحداهما نسب وغر مشركه والولد بينهما وكذا المديرة بشرط يكتفي أعتقه أحداهما وهو مرسى ضمن عتق ولم يتغير الولاء كذا في الأيضاح (أما المقيد) فهو أن يعلق عتقه بموت غيره فهو موصوف بصفة أو نحو شرط آخر نحو أن يقول أنت من مرضى هذا أو من مقرى هذا فانت حر ونحو ذلك مما يحتمل أن يكون موه على تلك الصفة ويحتمل أن لا يكون وكذا إذا ذكر موه شرط آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مديرة مقيد كذا في البدائع وحكمه انما مات على ثلث الصفة كذا في المطلق وفي الحلية المولى أن يتصرف في جميع التصرفات من البيع والتبليغ وغيرها كذا في السراج الوهاج وروى الحسن وعوفى ملكاً تصببه أن يمتن من الثلث كذا في النسياع ومن المقيد أن يقول ان ماتت ابنتي أعتقك أو أنت عتقك كذا في الهداية ولو وقع موت لا يعيش مثله إلى بان قال ان مات ابنتي عتقك فانت حر ومثله لا يعيش إلى ما تئسسه فهو مطلق عند الحسن بن زياد وهو المختار وكذا في التدبير وإذا قال لعبد أنت

فقال أو كل حنث ولو حلف لا يحنث فلاناً بجهة فهو بطل ولم يقبل أو قبل ولم يقض يحنث عندنا بخلافه رحمه الله تعالى وكذلك لو بجهة غير مقصود يحنث عندنا وكذلك لو عزم أو شرط أو يحنث المبلغ رسوله أو أمر غيره حتى وهب حنث الحالف ولا يحنث بالصدقة في عين الهبة عندنا ولو حلف لا يحنث ولو حلف أن لا يمتنع أو لا يرض فلا تصدق وأقرض أو قبل فلان حنث في عينه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في القرض لا يحنث إذا لم يقبل وقال في القرض إذا قال أقرضني فلان لم أقبل أو قال ولم أقبل صدق في الهبة

والصدق وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يصدق في الهبة إلا صدق في القرض ولو لم يصدق في القرض فاستقرض فاستقرض ولو لم يقرضه حنف في هبة
ولو لم يصدق إلا لأب عبده لقولهم فيه غير مبني أمره بأجاز الخلف حنف في عينه كما بحثنا إذا واكل غير الهبة ولو لم يصدق لأب خلفان
وقوله على عوض حنف في عينه • رجل قال ان هب فلان هذا الصدقة وحرقتا فلان وحبب له فقال الخلف قبلت وقضيه قال أبو
يسفر رحمه الله تعالى لا يصدق العبد ٣٨ لان الهبة قبل القبول • رجل خلف أن لا يكتب عهده فكاتبه غيره فغير أمره
فأجاز الخلف حنف في

٥٠ يوم أموت من يوم التمار كل من عبد مطلقا وان قوى التمار يدون الليل كل من عبد مارقدا كذا في الظهيرية
 ٥١ وان قال أنت حر قبل موتى بشهر فضى شهر فأت يعق بالاجماع لكن من الثلث عند أبي بكر الاسكاف
 ٥٢ وقال أبو القاسم من جميع المال هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو الويث وهو الصحيح كذا
 ٥٣ في الغنائية ٥٤ وان مات قبل مضى الشهر لا يمتنع كذا في شرح الطحاوى ٥٥ ولو قال أنت حر بعد موتى يوم
 لا يكون مديرا وله أن يبيعه ولو مات المولى وهو فى ملكه يعق من الثلث اذ ماضى يوم بعد موته ولا يعق الا
 ٥٦ اعتاق الوارث كذا في فتاوى فاضلان ٥٧ وبؤمر الورثة باعتقافا محصيا اهلكذا في التهذيب ٥٨ ولو قال
 ٥٩ أنت حر بعد موتى وموت فلان أو قال بعد موت فلان وموتى فهذا لا يكون مديرا مطلقا في الحال فان مات
 ٦٠ فلان أولا والطلاق في ملك المولى لا أن يصدر مطلقا وان مات المولى قبل موت فلان لا يصير مديرا وكان
 ٦١ الورثة أن يبيعه كذا في المحلى ٦٢ ولو قال أنت حر الساعة بعد موتى يعق بعد الموت كذا في الظهيرية ٦٣ ورجل
 ٦٤ قال لبيد لاسبل لا ادخل عليك بعد موتى قالوا يصير مديرا كذا في فتاوى فاضلان ٦٥ روى الحسن عن أبي
 ٦٦ يوسف رحمه الله تعالى قال أنت مديبر عن فلان فهو مديبر عن نفسه كذا في محيط السرخسى ٦٧ ولو قال
 ٦٨ أو صير قبلك لفلان لا أقبل فهو مديبر وليس بدعيته كذا في خزائن المفتن ٦٩ رجل قال لبيد إنه
 ٧٠ أحدكم لا يعقوى ولو وصيته مائة ثم مات عتقا أو لها موصية مائة درهم بينهما ولو قال لكل واحدكم مائة
 ٧١ درهم طلق إحدى المائتين لأن أحدهما عابد فلا يصح الوصية كذا في الظهيرية ٧٢ ولو قال ان ملكك
 ٧٣ فأنتم مديبر فبعضه لم يصدر مديرا كذا في الغنائية ٧٤ ولو قال لامة لا عليك اذا اشتريتك فأنتم حر بعد
 ٧٥ موتى أو قال ان اشتريتك فأنتم حر فأنتم مديبرين فان أعنتها عن أن تبت ولو خلت يدان الحرب ثم
 ٧٦ سببت فأنتم اهلهم تكن مديبرين فلو مات لا تمتنع كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى ٧٧ ولو قال لامة ان
 ٧٨ ملكك فأنتم حر بعد موتى فلو مات ثم اشتراها نصير الامير تدون الوالد ولو قال المولى ولدت قبل التدبير
 ٧٩ وقالت بل بعده فالقول المولى مع يمينه على علمه والبيعة لها ولو قال لامة ان ملكك كافا فأنتم حران بعد موتى
 ٨٠ بشهر ينقل احدهما لو ولدت عندك ثم مات الاخرى عتقتان ذريتهما الاولى يرقن كذا في محيط
 ٨١ السرخسى ٨٢ ولو قال أنت حر بعد كذا مطلقا لا يصير مديرا كذا في المحلى ٨٣ ولو قال لامة ان ملكك كافا فأنتم حران بعد موتى
 ٨٤ فلا فأنتم بعد موتى فكلهم صار مديرا كذا في البدائع ٨٥ ورجل قال لبيد أنت حر بعد موتى ان لم تشرب
 ٨٦ الخمر فاهما شهر لا يصير مديرا والمولى لم يشرب بانحر شراب الخمر فيل أن يعق بطل عتقه فان رفع الامر الى
 ٨٧ القاضي بعد موت المولى قبل أن يشرب الخمر فمضى فيه المعلق ثم شرب بانحر بعد ذلك لم يرد الى الرق كذا في
 ٨٨ الظهيرية ٨٩ قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا قال أنت حر بعد موتى ان شئت الساعه فشاء العبد من
 ٩٠ ساعته فهو حر من الثلث بعد موت المولى فان تولى مملوطة بعد الموت فليس العبد مملوطة حتى يوت المولى فان
 ٩١ مات فشاء عتقه عن مائة من الثلث بغير تدبير كذا في النسيان ٩٢ وكان الشيخ أبو بكر الرازى يقول الصحيح أنه
 ٩٣ لا يعق الا ما عاق من الورثة أو الوصى وبه حزم الحاكم في مختصره كذا في انهر الفائق ٩٤ ثم في ظاهر
 ٩٥ الجواب فقتر الميمنة بعد موت المولى في المجلس كذا في غاية السرى ٩٦ ولو قال لبيد أنت حر ان شئت
 ٩٧ بعد موتى فقلت المولى وقام العبد من مجلسه لى علم فيه يوت المولى أو خذلق آخر فان خذلك لا سطل
 ٩٨ شيئا محمله اليه كذا في البدائع ٩٩ وانما قال لغيره من عبدى فأت عتقا لم يرد ولا يصير وانا جعل الرجل أمر

عنه
 اعلم اني قد اطلق نفسي في القضاء وهو حق ان لا يطلق قاضي
 غيره وقالوا لو اطلق نفسه في القضاء وهو الحق
 يحتمل الخلف لان الاعيان ضرب بوله الصغير فيك التوضيح لان غيره ويكون حجة القاضي والسلطان ذكر في الجامع الصف
 لا يحتمل ولا يفسد من الصغير والكبير • ولو حلف ان لا يجادل منه قولنا غيره فاشترى على المولى حلفه وجعل حلف ان لا يدير

من فلان فيعت فلان الى الخائف وكيلوا واستعاره فأعاد الحالف خنت لان الوكيل بالاستعاره فيعت بعض محتاج الى الاضافه الى الموكل فكان عترة الوكيل بالاستعراض ورجل حلف أن لا يستعمر من فلان حاشه فأردف فلان على حاشه لا يحنث لانه لم يستعمر ولا اعاره لانتم الا بالتسليم ولم يوجد ورجل حلف أن لا يحنث فلان على شيء فأرى فلان نادره ما قال انظر اليه لم يفارقه لا يحنث لانهم بائنهم ولودفع اليه حاشه ما قال فمكها حتى أصلي يحنث في العين لانه آفته ورجل قال لاخيه وهو شركه ان شاركك فلان اقله على

عبدالله صبي فقال دير بان شئت فبره فو جانز واه كان الصبي بقل اول بقل كذا في المحيط . قال
لرجلين دير اعندي فديره احدثهما جبر ولوحل امر في التدمير بل بان قال جلت امر مالي في كذا التدمير
فديره احدثهما ليجوز كذا في قبح القدير . رجل قال في مرضه اعتقوا عني فلا تابدعوا في شام الله تعالى
او قال هو بصدوق ان شام الله تعالى في الاستحسان بضع الاستحسان في قوله هو ان شام الله تعالى
فلا امر بالانفاق كذا في فتاوى فاضلان . قد كفي من زنا بات ومن دير عبده على انشفقه فهو مديرو لاشي
فيه كذا في حيا السرخي . عبيدين رجلين دير احدثهما فقل قول اني خفيق فوجه الله تعالى يقتصر
التدبير على نصيب المدير والشر بل الساكت في نصيبه خيارا تخب فان كان المدير موسرا ان شام
نصيبه كادرو وكان مديرا فيهما فاذامات احدثهما عتق نصيبين الثلث وربي في نصف قيمته لثاني الا اذا
مات الاخر قبل اخذ السابعة بطلت السابعة وان شاء اعتق فاذا اعتق صغ عنه وللبر ان يرجع على
المعتق نصف القيمة مديرو الاولاد فيهما والعتق ان يرجع على العبد بضعان وان شام المدير اعتق وان شاء
استسى العبد وان شاء استساعا فعنت اذ ادى ذلك النصر وللدير ان يرجع على البسف في نفسه
فاذا ادى عتق كله وان مات المدير قبل ان يأخذ السابعة بطلت السابعة بعتق ذلك النصف ثلث ماله
وان شام تركه كذلك فاما ان يكون نصيب موسرا ثمانية او ثلثه فيكون الميسر الورثة في العتق والسعاية
وبعوه وان مات المدير عتق ذلك النصف من الثلث ولقد المدير ان يستسى البسف نصف قيمته والاولاد
فيهما وان شاء ضمن المدير قيمة نصيبا اذا كان موسرا فالاولاد كله للدير وللدير ان يرجع عاتقن على العبد
وان لم يرجع حتى مات عتق نصيبين ثلث المديرو في النصف الاخر كلالا ورثة وخيارات او بعتان
كان المدير موسرا وليس له حق نصيب المدير كذا في التارخانية عبيدين مرضي بكن دير امه افعال كل واحد
قد برتلك او قال كل واحد نصيب من مديرو او قال كل واحد اذامات فانت حر او قال كل واحد اذامات
فانت حر بصدوق او قال كل واحد اذامات حر بصدوق وخرج الكلاهم فيهما عاصار مديروهما كذا في
شرح الطحاوي . فاذامات احدثهما عتق نصيبين الثلث والاخر باختيار شام اعتق وان شاء كاتب
وان شام استسى وليس له ان يتركه على حاله فاما ان الباقي من مديرو احدث السابعة بطلت السابعة
وعتق ان كان يخرج من الثلث وان فالاذامات متفان حر او اذامات بصدوق وخرج كلامهما معا لا يصير
مديرا الا اذامات احدثهما بغير نصيب الباقي منها مديرو او صار نصيب البتسعا والورثة تسولهم الخيارات ان
شاؤا اعتقوا او شاؤا وديرو او شاؤا او كاتبوا او شاؤا استسعا او شاؤا اضعوا الشر بل ان كان موسرا
واذامات الاخر عتق نصيبين الثلث . مديرو بين رجلين جات بوليد وبعده احدثهما فهو مديرو بينهما كله
فان ادعاهما احدثهما في الاستحسان بشت نسبه وما رصف الحازية او بوليد فوصفهما مديرا على حالهما
للشر بل و بقر المدي نصف العتق لشر بكنه و نصف قيمة الوالد مديرو الاولاد بضع نصف قيمته الا ان مات
المدي او اضع نصيبه بغير شر ولا بضع لساكت شاؤا وربي في نصيب الاخر في قوله جمعا فان مات
الاخر قبل ان يأخذ السابعة عتق كلها الاخر جرح من ثلث ماله وبطلت السابعة عتق في قياس قولنا في
خفيق فوجه الله تعالى وان مات الذي لم يدع او اضع نصيب من الثلث ولا تسبي في نصيب الاخر في قولنا في
خفيق فوجه الله تعالى كذا في البدائع و بوليد واحد من مديرو مات ولما اخرج فادعاه الثاني بنت النسب

كان المضع حلف أن لا يشارك أحدًا فدفع المالك شركة لا يثبت في عينه ورجل حلف أن لا يبيع من فلان شيئاً في قسار وتوحيها ففعل مع شركة لا يثبت ولعل مع عبد المأثور لا يثبت لأن كل واحد من الشريكين يرجع بالهبة على صاحبه فيصير الحالف عاملاً مع المحالوف عليه حكمت بهما ما عدا المأثور لأن يرجع بالهبة على المولى فلا يصير الحالف شركاً للمولى. ولو حلف الرجل أن لا يشارك فلاناً في هذا المأثور وقعدت عن غيره باطن البتة وقعدت الشركة في خلا البتة وعلقان كان الحالف يوفي في عينه أن لا يصدق عبد الشركة.

في البلدة لا يحسن وان قوي أن لا يعمل شركة فلان حش ووان دفع احداهما الى صاحبه مضاربة فقهوا الاجل والان المشار به شركة في عرفنا وولحقه أن لا يشارك فلا فاجر الجاهلهم واستمر كاحت في عينه قبل خلع المال ورجل حلق أن لا يشارك فلا فاشركه بحال انه الصغر لا يحسن في عينه لانه ليس بشركة المعاول عليه انما الشركة هو الابن ورجل حلق بجلان طيعه في كل ما أمر به وبنه اعنه ثم لانه لا راد به هذه العين ذلك ورجل حلق أن لا يتخذم فلان فاطم فلان قصدا بأسر نهي عن جاع المرأة فاصم لا يحسن ٤٠

استحبنا أو لا يضمن لتسمية شيأ من الولد عندنا في حنيفه فجماعة تعاقب لانه ولد للشرىك وولد للم لا قيمة له عندنا في حنيفه فجماعة تعاقب خلا قاله ماو يضمن نصف العقر وان ادعى الاول الثاني أيضا يضمن نصف قيمته ممدرا وعلم نصف العقر بالوجه الثاني كذا في عبط السرخسى * المديبرين يربطن ان جات ولد ادعيه جماعة ما ثبتت من ممتها ما جعوا صولت الجارية أم ولد لها جعوا صولت التدبير كذا في البنايع ويرسل كسبى كذب الوصية ان عبد فلان سار يعلمون في بيع من أحد ممتها ويحذف الورقة فلو حذفت كتاب الوصية فهو عاقل لانهم أنكره واعتاقوا وان ادعى العبد علم الورقة فاقول قول الورقة مع أن ما ثبت على علمهم كذا في الفتاوى الكبرى * اذ ادبر الرجل ما في بطن جارية فهو جارية وان ولد بعد ذلك لاق من ستة أشهر فهو ممدر وان وُلدت لا كثر من ذلك لا يكون ممدرا كذا في الظهيرة * ودر ما في بطن أمته لا يبيع مهولا بها ولا يهرها حتى تضع حملها كذا في عبط السرخسى * ولو وُلدت ولدين أحدهما لاق من ستة أشهر والثاني لا كثر من يوم فهو ممدر ان كذا في البنايع * ولو در ما في بطن أمته من كتاب الامه يجوز فان وضعت بعد هذا القول ولدا لاق من ستة أشهر فهو ممدر بقصد ما تدبر من جهة المولى ومكانت ما الام فان أدت الام بدل الكتابة إلى المولى عقلا الكتابة وان لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتسمى الام مكملة على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الام صبي الولد فعلى الام على حيوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يرضع من ثلث ما له يعق بحكم التدبير وتسمى الام مكملة على حالها وان لم يمت المولى لكن ماتت الام صبي الولد فعلى الام على حيوم الام فان مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يرضع من ثلث ما له يعق بحكم التدبير ويبرأ عن بدل الكتابة وان كان لا يرضع من ثلث ما له يعق بقدر ما يرضع من ثلث ما له يفسر سعابة قيمته التدبير وبالرم السعابة في الباقي من رقبته قيمته التدبير وبعد اختيار شامع في الكتابة وان شامع في السعابة بيمينه التدبير وان كان بدل الكتابة أكثر فهذا قول أى حنيفه فجماعة تعاقب وإذا كانت الامه بين اثنين در أحدهما ما في بطنها فهو جاز فان وُلدت بعد هذا لاق من ستة أشهر صار نصيبه ممدرا عندنا في حنيفه فجماعة تعاقب ويكون لها كسب نصيبه خيارات خمسة ان كان المديبر موسرا ان جات المولى لا كثر من ستة أشهر لا يصير نصيبه ممدرا وإذا كانت الامه بين اثنين قاله أحد هما في بطنها لم يعلمون وقال الآخر لامة أنت حر تعلمون في وُلدت بعد هذا المقال لاق من ستة أشهر فالولد كله يصير مديبرا بينهما ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد وأما في الام فلا يلى التدبير في نصيبه خيارات خمسة عندنا في حنيفه فجماعة تعاقب ان كان المديبر موسرا وان وُلدت لا كثر من ستة أشهر من وقت هذه المقالة فعندنا في حنيفه فجماعة تعاقب نصف الجارية ممدرا ان قدر هو ما يصير نصف الولد مديبرا تعاقب الجارية فان اختار السالك بعد ذلك فضمن المديبر قيمة نصيبه من الجارية فلا ضمان على المديبر بسبب الولد ان اختار السالك استغفار الجارية في نصف قيمته ليس أن ينسب الولد بعد ذلك وان صار نصف الولد مديبرا لانه صار مديبرا واذا كان عاقا التدبير يكون عاقا للسعابة أيضا كذا في المحط * ولو ان جارية بين رجلين وهي حامل فدر أحد هما في بطنها وعاق الآخر الاثم قاله بدره أن يضمن للمحق نصف قيمة الام ليس للتدبير تضمن الحمل كذا في البنايع * وتدبر الصبي عبد لا يصح ويستوى فيه التخيير والتعلق بيله عه حتى اذا زال الصبي لبعده اذا أدركت فأت حر يمدون لا يصح وكذلك الجنون والمعتوه الغالب لا يصح

بنفسه ورجل قال والله لأشأرك فإني أمتهم وناقدار أو عهدا لا يكون حائلا لهما في شأرك وأغلب من ذلك تغير تدبرهما
استبقاره ورجلان ورثا مالاً ورثه إيفقال أحدهما والله ما بيني وبين فلا شركة في شيء كان حائنا ولو قالوا والله ما بيني وبين فلا شركة ولم يقل
في شيء لا يكون امتناع رجل حقاً لأن لا يسوق فلاناً فأعطي فلا زاد ولم يشتري به كسوة ولا يكون حائنا ولو حلف أن لا يكسوا فلاناً فأرسل
إليه فلبسوا أو خفي أن أولئك من سائلا لا يتنوى أن لا يعطيه يده ورجل خفي أن لا يستدين من رجل لا يجتنب التكاثر وبعثت القرض

والعلم ولو سلمنا أن لا يكون من أكرهنا أرحمنا أن لا يكون من أرحمنا أذلنا وأرضه فبذلك المزارعة وفلان تارة لا يكون
 قض ما بينهما من ساعته يصير حائفا فيمنع له جديرا ط الحنف وهو كونه من أكرهنا ولو خرج في فو يمينه إلى الرب الأرض وانقضه لا يكون
 حائلا لأن ذلك القدر مستثنى عن الميمن وأذنوا كان الرب الأرض خارج المصرق فقام التبرج إلى به فداها بعتت فلا يخرج من طلب الغاية
 ويجوز ذلك لا يكون حائلا أو اشتغل بعمل آخر بصراحتنا وهو كالرحمة لا يسكن
 ٤١ هذه الفدا رقام التبرج فقام في طلب

الفتاح لا يكون حناناً ولو اشتغل بهل آخرت ولو منعاً انسان عن الخروج الى رب الارض لا يمنحني عيـنه وكذا لو كان صاحب ارض في المصرق نفسه انسان عن طلب صاحب ارض لا يمنح ولو ان هذا المزارع عطف وقال ان لم اترك المزارعة يبق وين فلان فنعاه انسان عن التمسرح الحرب الارض حنث في عيـنه لان شرط الحنث في هذا عدم ترك المزارعة والعدم يحصل بدون الاختيار وهو كالو قال ان لم اخرج من هذه الدار اليوم فاحرأته مطلق فبعد ومنع عن الخروج حنث وكذا لو قال الرجل لاهرأته وهي في منزل والاهل ان لم تحضري الليلة مني فأت مطلق فنعاهم والذين الحضور قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يمنحني عيـنه وقال الفضه أو البث رحمه الله تعالى لا يمنح كما لو طلق أن لا يسكن هذه الدار فقام الخروج فانما الباب مطلق فلا يقدر على الخروج أو قد لم يقدر على

(٦ - الفتاوى ثانی) الخرج ثم تكلموا فيه قال بعضهم بحث في الباب الملقق ولا بحث في القيد والصحيح أنه لا بحث فيها
والفقهاء ما أوجبوا له ما إذا حلف أن لا يسكن هذه الدار أو ين مالا فالحال أن لم يخرج من هذه الدار أو قال أنا متع ما منع
لا لا بحث في المستثنى والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فرق وقال في قوله أنا متع ما منع حث في قوله
الأسكن أنا متع ما منع عن الخرج لا لا بحث والفتوى على قوله لا في قوله لا أسكن شرط الحث السكن والفضل لا يتحقق بدون الضمائر وفي

قوله ان لم يخرج شرط الحشع لهم المخرج والعلم يتحقق بدون الاختيار ورجل قال لا امرأه ان تنكح لي على خاتمت طلاق فقالت اشهدوا
اني كفلت لفلان على علي زوجي قال او حشفة فوجد رجها الله تعالى الضمان باطل واليمين باقية وقال ابو يوسف رجها الله تعالى
الكفالة جائزة واليمين حشمة لان عند أبي حنيفة فوجد رجها الله تعالى شرط صحة الضمان اياها انما كقول له في المجلس فاذا لم يوجد لم يصح
الضمان فسحق المين وعلى قول أبي ٤٣ يوسف رجها الله تعالى ذلك ليس بشرط فلا يثبت بين رجل قال ان كفلت لرجل

بعدي أو نصف عدلية
فأما أنه طلاق ثم كفل
بعشرة دوراهم عطفية
لا يثبت في حشمة لان في
اليمين بقية باللفظ فلا
يثبت كالوصف أن لا يثبت
لفظ درهما فوجد ديناراً
لا يكون حاشاً ورجل حلف
أن لا يمل لفلان وهو خراز
فاشترى من صاحب الله كان
آلات الخرز وخرز ثيابا
من الخروف عليه لا يثبت
في حشمة ورجل في مستغلات
في أبي الناس بالفقه فقال
زني أنوي بفسه طلاقاً
يشري أن تغلته وانه
دهن فاختار المرأة الغلات
من الناس وأثقت بعضها
وأصلحت بعضها بالزوج
لا يثبت في حشمة لانه حلف
على العقد ولم ينفذ فكذلك
لو تركها في أيديهم واستوفى
عظمه كل حقة عند انقضائها
• رجل قال كرهت زوجي
وكيلي فلان كسداً كد
خداً فلان كد فأما أنه
كذاباً • كرهت زوجي
تكنيف نصيب المولى وكلا
آخر ورجل غيره كد خدائي
ثم أمر الخائف أن يعمل له
عملاً ففعل حشاً الخائف
لانه عقد المين على أن

الكافي ولو قال ثلاثة أعيد أحدهم مدبراً ثلثين منكم حر أو مدبراً ثلثين منكم قبل البيان وكان القول بمنفى
حالة الحصة عتق من كل واحد ثلثه بالإيجاب البتة حتى ثلث المدبر مدبراً كما كان وصار ربع كل واحد من
العبدين مدبراً أيضاً بالتدبير فان كان له مال يخرجه رقبته فسد من الثلث عتق المدبر المعروف كد عتق
من كل واحد من العبدين ثلاثة أسداس ونصف سدس الثلث العتق البتة والربع بالتدبير وان لم يكن له
مال قسم الثلث على قدر سهامهم وحق المدبر المعروف في الثلثين وحق العبدين في النصف أو أقل حساباً
ثلث ونصف مستوفى المدبر المعروف في أربعة وحق العبدين في ثلاثة فبلغ سهام الوصية تسعة وهو ثلث
المال والكل أحد عشر وصار ثلثا في عبيد سبعة لان الباقي بعد العتق البتة من كل عبد ثلثه وإذا صار
ثلثا العبيد سبعة فكان العبدان ثمانية عشر ونصفا فأكسر نصفهما فصار لكل عبد أحد عشر بنفق عتق
من المدبر المعروف بالإيجاب البتة الثلث سبعة عتق منه بالتدبير بعد التصفيح عتق في ستة وهو
قدر سبعة عتق من كل واحد من العبدين الثلث البتة الثلث سبعة عتق بالتدبير بعد التصفيح عتق من كل
واحد ثلاثة وبسبب كل واحد في أحد عشر وهو قدر ثلاثة أسداس وثلاثي سبعة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر
وسهام السابعة ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان مات المولى قبل البيان ثم مات واحد من العبيد
يطران مات المدبر المعروف صار مستوفى وصيته ثمانية وبقي ما علم من السابعة ستة فيكون التوى على
الورثة وعلى الموصي لهم على الشركة وانما يكون هكذا لأن القسم الباقي على السهام التي كانت قبل التوى
فتقول في الورثة ثمانية وعشرين وحق العبدين في ستة فبلغت أربعة وثلاثون فصار ثلثا كل رقبته من
العبدين الباقيين سبعة عشر عتق من كل واحد بالتدبير ثلاثة وبسبب كل واحد في أربعة عشر وقد صار المدبر
المعروف مستوفى وصيته ثمانية فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السابعة ثمانية وعشرين فاستقام
الثلث والثلثان فان مات المدبر ولكن ماتاً أحدهما عتق من المستوفى وصيته ثلاثة وبقي ما علم من
السابعة فيكون التوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق
المدبر ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة فيكون حصة السهام تسعة وثلاثون فصار ثلثا كل رقبته من المدبر
والعبد الباقي تسعة عشر ونصفا عتق من المدبر ثمانية وبسبب في أحد عشر ونصف عتق من العبد الباقي
ثلاثة وبسبب في ستة عشر ونصف العبد صار مستوفى وصيته ثلاثة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام
السابعة ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان مات العبدان وبقي المدبر صار مستوفى وصيته مائة وستة
وبقي ما علم من السابعة فيكون التوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر سهام الورثة ثمانية
وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية فيكون الثلثون ثلاثين فصار ثلثا كل رقبته من المدبر ستة وثلاثين عتق منه
ثمانية وبسبب في ثمانية وعشرين والعبدان الملتان صار مستوفى وصيته مائة وستة فبلغ سهام الوصايا أربعة
عشر وسهام السابعة ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان لم يمت المولى حتى مات أحد العبد ثم مات المولى
بعد فتقول ان مات المدبر قبل موت المولى زالت حشمة في العتق البتة وبقي العتق البتة بين العبدين
فاذا مات المولى شاع فيها وعتق من كل واحد نصفه بالإيجاب البتة وصار ربع كل واحد مدبراً بالتدبير
فان كان له مال يخرجه نصف الرقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه النصف بالعتق البتة والربع
بالتدبير وبسبب كل واحد في أربعين فقيمة مائة لم يكن له مال قسم الثلث بينهم تصفيق وماله عند الموت رقبة

لا يكون وكلا ومن عمل لغيره بأمرة يكون وكلا فكون حاشاً إلا أن لا ينكح في الإشاعة التي كان واحدة
وكلا قبل ذلك • مسائل العبد على التركة رجل أجرد رسته ثم قال للبستاني افرأه فلا تركت في حادي ثم قال له انخرج
من داري بصرياداً رجل حلف أن لا يدع فلا يذبح هذا الحار فان كانت الدار العاقبة فمما يقولون بيمينه البطل حتى دخل حشمة في حشمة
فيكون شرط بطلان القول والتعليل بتقديمه لا يثبت وان لم تكن الدار البتة فمما يقولون دون البطل حتى لو دخل لا يكون حاشاً ورجل حلف

بطلاق امرأته أن لا يدع فلا تلزم على هذا التقدير فتعني بالقول تكون بارأله لايعا لمخ الفل وحمل لا يتهان تركك فعل مع فلان
فأمرأته كذا فان كان الابن النالا يتقدر على منعها فاضل فنع بالقول يكون بارأوان كان الابن صغيرا كان شربا من المتع بالقول والفل
جميعا رجل عاتقها أمرأته فشرب الشراب يحفل الزوج ان ترك شربا أيا فانت طالق وفي عزمه أن لا يشربها أيا لا يكون حاشا
وان كان لا يشرب في بعض الاوقات لان العادة فيما بينهم الشرب في بعض الاوقات ٤٣ لأن يشرب على العوام فلا يراد

بالمين ذلك وانما اراد باليمن
الترك من حيث العزم
رجل اذى رشا في يد
صهره وقال ان تركته
الدعوى حتى اخذها
فأمرأته كذا قالوا ان
خاصم في كل شهر من تولى
ترك الخصومة شهرا كاملا
لا يكون حاشا وجعلوا هذه
المسئلة قرعا لمسئلة معروفة
رجل حلف ليقضن حتى
فلان عاجلا فقضاه فيها
دون التبرير في عينه
رجل لا يرغب به وقال
واقعة لا أدعك تذهب حتى
تطيق حتى تمام فذهب
الفرم لا يثبت اذا اتقه
وتعنه حتى اعطاه حقه وان
اتبه ولم يتعه وتركه ان
يصير حاشا رجلا قال
لقرينه واقه لا دعه مالي
عليك اليوم فقدمه الى
القاضي وحلفه فحلف برق
عنه وكذا الوار فحبسه
برق عينه وان لم يصده
يلزمه الى الليل وان كان
الذين من حلال لم يحل قوله
أعطى مالي فاذا قال ذلك
يصبر بارا ولو قال واقه
لا أدعني من الكوفة
فخرج وهو لا يعلم ذلك
لا يثبت وان رآه يصرح

واحدة فتأته ثلث الرقة بينهما عتق من كل واحد ثلثا والنصف بالعتق البات والسدس بالتدبير وسي كل
واحد ثلث قيمته وان لم يمت المدبر ولكن مات أحد العبدین ثم مات المولى زالت حرة واستوصار العتق
البات بين العبد الباقي وبين المدبر عتق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد منهم مامدرا
وان كان له مال يخرى رقة فواحد من الثلث عتقا وان لم يكن قسم الثلث بينهم ما نص من عتق من كل واحد
ثلثا موسي كل واحد ثلث قيمته على مامر وان قال اثنان منكم حران أو مدبران وكذا القول في المرض
فهما يمتد كلاهما من الثالث وقسم الثلث على قدر سهمهما ففي المدبر المعروف في جميع الرقة وثلاثة
وحتى العبدین يحكم التدبير في النصف ثلاثة فحكم العتق البات في الثلثين أربعة فبلغ سهم الوصية العبدین
سبعة وسهام الوصية المدبر ستة فبلغ سهم الوصية ثلاثة عشر فهو ثلث المال والكل تسعة وثلاثون وصار
كل عبد ثلاثة عشر فقول عتق من المدبر ستة موسي في سبعة وعتق من العبدین سبعة من كل واحد
ثلاثة ونصف موسي لكل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهم الوصية ثلاثة عشر وسهام السابعة ستة
وعشرين فاستقام التخرج وان مات المدبر بعد موت المولى نوى ما علم من السابعة فيكون التوري على
الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر سهام العبدین سبعة وعلى قدر سهام الورثة ستة وعشرين فتكون
الجهة ثلاثة وثلاثين وصار كل عبيد ستة عشر ونصف عتق من كل واحد ثلاثة ونصف موسي كل واحد في
ثلاثة عشر وقد صار المدبر مستوفيا وصيت ستة فبلغ سهم الوصية ثلاثة عشر وسهام السابعة ستة
وعشرين فاستقام التخرج فان مات أحد العبدین نوى ما علم من السابعة والتوري على الكل وذلك بان
يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى حق العبد الباقي ثلاثة ونصف وحق المدبر ستة فتكون
الجهة خمسة وثلاثين ونصف فصار كل عبيد سبعة عشر وثلاثة أرباع عتق من المدبر ستة موسي في أحد
عشر وثلاثة أرباع سهم وعتق من العبد الباقي ثلاثة ونصف موسي في أربعة عشر وربع سهم وقد صار العبد
المت مستوفيا لوصيته ثلاثة ونصف فبلغ سهم الوصية ثلاثة عشر وسهام السابعة ستة وعشرين فاستقام
التخرج وان مات العبدان نوى المدبر نوى ما علم من السابعة فيقسم الباقي على قدر سهام الورثة ستة
وعشرين وعلى سهام المدبر ستة فتكون الجهة اثنين وثلاثين عتق من المدبر ستة موسي في ستة وعشرين
والعبدان المستان صارا مستوفين وصيت ما حصة فبلغ سهم الوصية ثلاثة عشر وسهام السابعة ستة
وعشرين فاستقام التخرج فان مات المدبر مع أحد العبدین نوى ما علم من السابعة فيقسم الباقي على
قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة ونصف فتكون الجهة تسعة وعشرين
ونصف عتق منه ثلاثة ونصف موسي في ستة وعشرين والمدبر والعبد المتان مستوفيا وصيت ما حصة ونصفا
فبلغ سهم الوصية ثلاثة عشر وسهام السابعة ستة وعشرين فاستقام التخرج فان مات المدبر قبل موت
المولى زالت من اجته في الإيجاب البات وصار عتق رقة ونصف بين العبدین فان كان له مال يخرج رقة
ونصف عتق من كل واحد ثلاثة أرباع موسي في ربة وان لم يكن له مال آخر صار ثلث المال وهو ثلثا ربة
فيهما يمتق من كل واحد ثلثه وسي كل واحد ثلثه فان مات أحد العبدین قبل موت المولى زالت
مراحمه عتق الإيجاب البات بين العبد الباقي وبين المدبر لكل واحد النصف وصار نصف العبد الباقي مدبرا
أيضا فان كان له مال يخرج من الثلثة لا يغنيش وان لم يكن له مال كان ثلث المال وهو ثلثا ربة

قولك عتق وان لا زعمه بقدر عليه حتى ذهب لا يثبت ولو قال ان ترك فلا تلزمي فلان لم يعلم بالخالف
لا يثبت وان لم يعلم بعتق عتق ولو قال ان دخلت فلا ياتي فأمرأته كذا فشرط الحنث أن يدخل فلان بأمره رجل طالق امرأته
ترك هذا الصبي يصرح من باب الدار فانت طالق فهرب عنها وأقامت لصبي فخرج الصبي لا يثبت في عينه رجلا قال لغريمه واقه لا أراقتك
هان كان معي في مجلس أو كان كرمها أو قطارها أو احداهن أو مرافي أو كان كرمها متعلقا فليس عراقي في مسائل في السرقة والاخذ

والغضب على رجل حلف أن لا يأخذ من فلان ثوبا ولا خنثى من ثوبه ولا يبيع ثوبه ولا يبيع ثوبه الخائف يستحق
عنه قضاء لم يوجد الاخذ كذا الوسط أن لا يأخذ من فلان درهمين أو خنثى فلا يصح في كل من حلف فيه الخائف عليه درهمين ولم يعلم به الخائف
خشي عينه ولو قبض الحالف منه فقذفه في قعر بئر أو في البحر أو في النار أو في القلوس عاده وتؤخذ منه فكان أخذ
القبض أخذ الدرهم وأما الدرهم لا يجزئ ٤٤ في القلوس عاده ولو أخذ فيه فلم يكن أخذ القلوس أخذ الدرهم . وكذلك لو أخذ ثوبه

بينهما على ما ذكرنا وإن قال في صحته أتم أحرار أو أتم مدبر ونومات قبل البيان فقوله أتم أحرار صحيح في
حق الكل وقوله أتم مدبرون وقع لتوافق حق المدبر المعروف وصحافي حق العبدين كما أنه قال وهذا
العبدان مدبران أو أتم بالاجيب البان عتق رقبة ونصف بينهم لكل واحد نصف وثبت بالاجيب الثاني
تدبير رقبة بين العبدين صار نصف كل واحد مدبر ونصف المدبر المعروف ومدبران كان له مال يخرج رقبة
ونصف من الثلث عتقوا وان لم يكن قسم ثلث ماله ماله عند الموت رقبة ونصف ثلثه وهو نصف رقبة بينهم
لكل واحد نصف عتق من كل واحد ثلثه النصف بالاجيب البان والسدس بالتدبير وسي كل واحد في
ثلثه وإن كان بالاجيب في المرض عتقوا من الثلث على نحو ما ذكرنا وكذلك إذا قال كل واحد منكم حر أو
أتم مدبرون فهو عتق رقبة أو أتم أحرار أو أتم مدبرون وكذلك إذا قال أتم أحرار وهذا وهذا وهذا
مدبرون فهو عتق رقبة أو أتم مدبرون أو أتم مدبرين فقال أتم أحرار وهذا وهذا وهذا مدبرون صح
الاجيبان فثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فعتق نصف كل واحد بالاجيب البان وصار نصف كل واحد
مدبرا أيضا بالتدبير وصح في العبدين الثلث وإن كان بالاجيب في المرض عتقوا من الثلث على نحو ما ذكرنا
وان كان فيهم مدبر فقال أتم أحرار أو أتم مدبر فهو باطل لأنه لا قول أحد كمدبر وقع لتوافق الكلام
الاستراحا في حال دون حال فلا يكون اعتبارا بالثبوت وان قال كل واحد منكم حر أو مدبر فالكلامان
بمطابق حق المدبر وصحافي العبدين لأنه أدرك كل واحد في الاجيب كما أنه قال لكل واحد أتم أحرار أو مدبر
فيستل في حق المدبر وصح في العبدين فثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فعتق من كل واحد من العبدين
نصفه بالاجيب البان وصار نصف كل واحد مدبرا بالتدبير وصح في الثلث وإن كان القول في المرض
عتقوا من الثلث على ما مر وان قال أتم أحرار وهذا وهذا المدبر المعروف وهذا وهذا ونات قبل البيان
صاروا مدبرين لان المقدم أحد الاجيبين وقد قام دالة اختياره بالتدبير وهو عتق الثاني والثالث على
التدبير لان العتق يقتضي المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الوصف المذكور ولا يثبت المشاركة
في عتق التدبير بالاعل باعتبار اختياره بالاجيب بالتدبير في المعطوف عليه وان لم يكن فيهم مدبر فقال أتم
أحرار وهذا وهذا مدبر وهذا وهذا صاروا مدبرين وكذلك لو قال أتم أحرار وهذا وهذا مدبر وهذا بطل الاجيب
الاول صاروا العبدان الذي تناوله التدبير والذي عتق عليه مدبرين وبني الثالث فثبت المدبرين ولو قال أتم أحرار
وهذا مدبران وليس فيهم مدبر صح الاجيبان فثبت بالاجيب الاول عتق رقبة ونصف بينهم وثبت
بالاجيب الثاني تدبير رقبة بين الذين أضاف التدبير إليهما وإن يعجز عن الثلث كذا في شرح الزوائد للعلاني
ولو قال العبدان أتم أحرار وهذا وهذا مدبران ثبت ثلث لكل واحد عتق رقبة للشيخ رحمه الله تعالى
ثبت بالكلام الاول عتق رقبة بين الكل وبالكلام الثاني ثلث العتق للفرق فصاره ثلثا رقبة وبالكلام
الثالث تدبير ثلثي رقبة لا يحرر من نصارتك كل واحد مدبر أيضا كذا في الكافي . فان كان له مال يخرج
ثلثا رقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلثان وسي في ثلثه وإن لم يكن صار ثلث ماله عند الموت بينهما
نصفين ماله عند الموت رقبة وثلثا رقبة ثلثه خمسة أسباع وثلثا رقبة بينهما لكل واحد نصف فعتق من
كل واحد منهما بالعتق البان ثلاثة أسباع وثلثا مدبر تسعان ونصف وسي كل واحد منهما في ثلاثة أسباع
ونصف وسعابه للفرق في ثلثه فبلغ سهام الوصايا خمسة أسباع عشر وتواستقام التصريح كذا في شرح

درهم مصرورة ولم يعلم به
الحالف لا يثبت كما في
الدينق وان علم الحالف
بذلك يثبت في هذا المسائل
لأنه لما عتق قد قصد أخذ
ولو حلف أن لا يأخذ من
فلان درهمين لا يثبت
في جميع ذلك على الدرهم
أول يعلم لان شرط الحلف
الاخذ بغيره ما لم يقع
لم يثبت منه الدرهم فلا
يثبت ولو حلف أن لا يأخذ
من درهمين أو خمسة فأخذ
درهما فثبته فهو عتق رقبة
الهمة وكذلك السدقة ولو
حلف أن لا يشرب معا فلان
والله كان يجلس في حانوت
الحالف عليه فاشرب كوزا
ووضعه في ذلك الحانوت
فاستقى أجزأ الحالف عليه
بذلك الكوز ما من الشر
فوضعه في الحانوت ليلسا
فما أصبح الحالف قد أخذ الكوز
فشرب الله قالوا ان كان
الحالف اشرب الكوز
فوضعه في الحانوت لست في
له الاجرم بذلك الكوز
يرجى أن لا يكون حائلا
صارا بارعا نفسه وزجل
أخذ من مال والغشيا
فثبت الابن وقال ان كنت
ترث من مالي غير ما أخذت

فصل في كذا مات الابن فوريثه من الابن لا يثبت الحالف له لو كان حائلا يكون حائلا بعد الموت ورجل قال لو وليد مائة الزنايات
لا أكمل من مال كذا فوريث الحالف من ماله لا يثبت له أكمل من مال نفسه ولو قال من مال كذا مدموكا كان حائلا وكان يثبت عليه
أكمل ماله ما يطر من الارث وما أقاله الدرهم في جميعها متصفا . كل من ثلثي درهم فقيل ماتت المرأة خلفها الابن ابنته لم تزل مالا
قال أبو بكر الجلي رحمه الله تعالى في رجل حلف أن لا يبيع ثوبا من ثوبه ما كان له إلى أبيه لم يثبت له في يد أبيه شيء لا يثبت الابن ولا يكون حائلا

رجل دفن ماله في منزله ثم طلبه فلي يحمده خلفاً أم ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك قال محمد بن جهمانه تعالى ان يكن أحدنا قاتلاً في المال ثم أعاده أخاف أن يكون قاتلاً لأن نري بذلك أنه طلبه فلي يحمده قصار ذهب من حلوته يوب فقال لاجروهم من أرباب كرده فقال لاجروهم كرتا زبان كرد آمدنی كذا فبين أن لاجرو دفعه قال القصة أو القلم رحمه الله تعالى أناف أن يكون قاتلاً لان عينه بقع على ماله القصار دون ملكه رجل حلف أنه ليس من فلان شياء ولم يره وقد كان الحالف راغبيل ٤٥ ذلك عند صاحب السرة قال محمد ابن سلف رحمه الله تعالى لا

الزيادات لغني وأهله أعلم بالصواب

باب السابع في الاستيلاء

إذا ولدت الأم من ماله ولا هاف قصارت أم ولده سواء كان الولد حياً أو ميتاً أو سقطاً فاستبان خلفه أو بعض خلفه إذا أكره وهو بمنزلة الولد الحلي الكامل المخلق في كون الأم أم ولده وأما إذا لم يستبين من خلفه بأن ألفت مشقة أو علة أو قطعة فادعاه المولى فأنه لا تكون أم ولده كذا في السراج الوهاج ولا يجوز بيع أم الولد وكذلك كل تصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء لا يجوز كالمبيعة والصدقة والوصية والرهن وما لا يوجب بطلان هذا الحق فهو باطل كالأجرة والاستفهام والاستكباب والاستغلال والاستئجار والوطء والآخر فلو اكتسب الولد والعتق والعرض والمهر المولى كذا في البدائع وقضى القاضي بجواز بيعها لا يتخذ قضاءه بل يتوقف على قضاء فاض أخيراً ما بطل كذا في الخبر وهو المولى أن يزوجه ولا ينبغي أن يزوجه حتى يستبرأ ببعضه كذا في البدائع وإن تزوجه قبل الاستبراء فبطلت لا قبل من سنة أشهر فهو من المولى والنكاح فاسد وان ولدت لأكرم من سنة أشهر فالنسب ثابت من الزوج فان دعاه المولى عتق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المسوطة وإن تزوجه فاعتق فبطلت حكمه أم لا يجوز للسيد بيعه ولا هتبه ولا رهنه ولا يسي لأحد ويقتى عنه من كل المال وله احتقاده وإجارتها أم لا إذا كان جارية للاستمتاع بها وهذا جامعاً فان كان النكاح فاسداً فإنه يلحق بالعتق كذا في فتح القدير وروح أمتعت من بعده فبطلت قاذي المولى لا يثبت النسب إلا من العتق باقراره جارية وتصبها جارية أم ولد وإذا مات مولى أم الولد عتقت سواء تزوجه أم لا من رجل أو لم يزوها لكن عتقتا بعتق من جميع المال سواء خرجت من الثلث أو لم تخرج ولم تزل السعابة عليها إلا للترحم ولا وارث كذا في غاية البيان ويستوي فيه الموت الحقيقي والحكي بالرذوق والعوقب دار الحرب وكذا الحرب المستأمن إذا اشترى جارية في دار الإسلام واستولها ثم خرج إلى دار الحرب فسلطت الحرب عتقت الجارية كذا في البدائع وإذا عتقت بجوته يكون عتقاً يهمل المال المولى إلا إذا أوصى لها به كذا في الصرار التي ناقلا عن شلوي فاضيان وعتق أم الولد يكره بشكر الملك كعتق المحارم وتقصيده أم الولد إذا اعتقه لم يملكها ولا ردت ولحققت بدار الحرب ثم سببت واشترى المولى فأنه يعود أم ولد وكذا لو ملك ذات رحم ثم عتقت عليه ثم ردت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فأنتهر ما عتقت وكذلك ثانياً وثالثاً وكذلك المولى كذا في شلوي فاضيان وإذا أملت أم ولد النصراني فعرض الإسلام على مولاه فأنى فأنها بغير جهل القاضي عن ولايته بأن يقدّمها فينضمها عليها وتصب مكرامة الأم لا الرذال في القول وعزت نفسها فان أسلم عندا عرض فهي على حالها إلا اتفاق بخلاف ما أسلم بعدها وإذا مات مولاه النصراني عتقت ومقطعت عنها السعابة كذا في فتح القدير وإذا قضى القاضي على القيمة ثم مات مولاه فبطلت في السعابة سي الولد فعلى كذا في محيط السرخسي والجارية إذا ولدت ولم ينم غير المولى نكاحاً أو وطئ شبهة ثم ملكها بابت نكاحها منه وتصب أم ولده كذا في فتاوى فاضيان ثم عندا تصبر أم ولده من وقت ملكه لا من وقت العلق كذا في النهر الثاني ولو استولها جارية لم ينعن فاعتقت ثم ملكها تصبر أم ولده عندا كذا في الكافي وإذا استولها دارنا ثم ملكها في الاستحسان لا تصبر أم ولده وهو قول علماء الثلاثة كذا في الخبر ويعتق

الحالفان نرى بقوله أيضاً باسم الحرة أو النجاة أو البلية فهو على ما قوى وإن لم يتوشى بأشهر فيعنه إلى الجنان امرأة لها ابن يسكن مع أمته فقال لها زوجها إن لم يأتنا ثلاث غلات سننا وسكن معنا في أعطينا شيئاً قليلاً من ماله قالت كذا فاجاب ابن فسكن معها عاتمة ثم غلب فقالت المراتل كت أعطينا بن شيأ من ماله وحسب في عينك ان كذبنا الزوج كذا القول فيه وإن صدقها الزوج فإن كانت أمته

قبل أن يجي الابن يسكن معهما المثلث مكران خفافا لاجلها كان في جيب خشن وأرعون درهمان أخذتوهما مني فأنكروا خاف
وقالوا كرام روزج من جمل وبيع درهم نومات جهل غطرتي وبيع على قامر أنه كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أرعون
عدلية وخس غطارة فقاما في الأجل وأخطأ في التفسير قالوا ان وصل التفسير حلت لان الكل كلام واحد فاذ كان كذا في جيبه كان
حاشا ان وصل التفسير لا يثبت لان ٤٦ التفسير انما لم يصل بأول الكلام صار كما به فسر وان كانت في جيبه غطارة

وعدليات لم يثبت قبة
العدليات الى الغطارة
تصرا برعين غطرتي فبما جمع
وقالوا كذا وجيب من جهل
غطرتي سودا است جندين
غطرتي وجندين على
ضدق في المبلغ وأخطأ في
التفسير قالوا ان في عين
الغطارة كان حاشا أصاب
في التفسير أو أخطأ وصل
أفضل لأنه قال أرعون
غطرتي ولم يكن كذا في
فصار حاشا وجعل حلف
أن لا ينصب فلان شياهم
دخل الحالف على المخوف
عليه ليلال قسر متاعا وعمل يعلم
المخوف عليه أو يراه الحالف
في محرابه سر زردا من من
تحت رأسه لم يعلم المخوف
عليه أو صرصره دراهم في
كه أدخل عليه ليلال تكبره
وضربه وأخرج متاعه
وذهب به فله لا يكون
غاصبا بل يكون سارفا
يقطعه به ولو قطع عليه
الطريق فأنقضت امرها
يكون حاشا في عين الغضب
ولو كان حلف أيضا أن لا يقطع
عليه الطريق يكون حاشا
في عين القطع وهو سارف في
عين الغضب أيضا لان قاطع
الطريق قاطع وغاصب

الولد ويجوز له بيع الامه كذا في الاختيار شرح المختار ولو قال تزوجت به الجارية وولدت مني ولا يعلم
ذلك الاخوة وأنكر ذلك المولى الذي هي لها فأنكها الذي أنكر بها فانها تصير أم ولده عند علمائنا الثلاثة
واذا أنكر في حقه أن أمه قد ولدت منه فانها تصير أم ولده عند علمائنا الثلاثة ويكون عتقها من جميع
المال سواء كان معها أو لم يكن كذا في الفخيرة . ولو قال لام في مرضه وولدت مني فان كان هناك ولد أو
جبل فعق من جميع المال والا في الثلث كذا في محيط السرخسي . جارية حلي أم ولدها أن جعله أمه
فانها تكون أم ولده . وكذلك اذا قال ان كانت حلي فموتى فولدت ولدا أو أسقطت حقتا اسنان خلقه
أو بعض خلقه أو أنكرها فانها تصير أم ولده اذا كانت له لاق من ستة أشهر فانما أنكر المولى الولادة فشهدت
عليه امرأه باز ذلك وقت التبرع فصار الجارية أم ولده كذا في الظهيرية فان كانت له ستة أشهر فصاعدا
لم يبرع ولم يصر الجارية أم ولده كذا في البدائع . ولو قال حل هذا الجارية بموتى أو قال ما في بطنها من ولد
فهو مني قال بهذا كذا يبرع بموتى ولما نصقه الامه في ذلك أو كذبه كانت أم ولده . ولو قال ما في
بطنها مني ولم يقل من حل أو ولد ثم قال كذا يبرع فصدته الامه لا تكون أم ولده كذا في فتاوى قاضخان
وإن كذبه واعتصم به كان حلالا وقد أسقطت سقطا مستعين بالحق فالحق قولها وهي أم ولده كذا في
محيط السرخسي . رجل أقر أن أمه حلي منه . ثبات ولده لا كثر من ستين وثبتت امرأته على الولادة
وقالت الامه ان هذا الولد هذا الجبل وبطل الولد أن يكون هذا الجبل الجبل فالامه أم ولده ولا يثبت نسبته
وان أقر المولى أن هذا الجبل ولته منه . وقد ثبت بهذا بعشرين فتوى . وقول من ذلك الجبل باطل
ولشه عليه شاهدان في أمته شهدا أحدهما قال قد ولدت مني وشهد الآخر أنه قال هي حلي مني
فهي أم ولده فقد أجمعوا عليه وكذلك لو شهدا أحدهما أنه أقر أنها ولدت غلاما وشهد الآخر أنها ولدت جارية
كذا في المحيط . رجل قال لجارية ان كان في بطنك غلام فهو مني وإن كان جارية فليس مني . ثبت نسب الولد
من قدامه كان أو جارية ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو مني الى حين فولدت لاق من ستة أشهر ثبت نسب
الولده من ولدته لا كثر من ستة أشهر لا يثبت والتوقيت باطل كذا في فتاوى قاضخان . واذا اشترى أمة
له ثلاثة أولاد فادى أحدهم فان كانوا ولدا في بطن واحد ثبت نسبهم جميعا من ولدان كانوا في بطون
مختلفة لم يثبت الا نسب الذي ادعى الباقين رقبان وبيعهما ان شاء . ولو ادعى في ملكه بان ولدته أمة
رجل ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فان ادعى الاصغر فانه ثبت نسب الاصغر منه وإن ادعى البع الآخر
بالاتفاق ولو ادعى الا كبر ثبت نسب الا كبر منه في الاوسط والاصغر تارة لا بدس له أن يجمعها ولا يثبت
نسبها منه كذا في البسوط . رجل له جارية وطفتها وبعزل عنها فابنت زمانا ثم طفت وولدت لسته أشهر منذ
نابت قالوا ان نبتت من كان معها ما كان كذا . كذا في ما لم يفرق في حق من في الولد وان لم يظهر منها
فخبروا . كذا في ما أنه عصفه لا يثبت له أن يبي هذا الولد يثبت أن يثبت أنها أم ولده كذا في ما لم يفرق . ولما بعد
موت كذا في فتاوى قاضخان . واذا وطئ أمة ولم يزل عنها وحصل لها بنت يولد ليحل له في ما بينه وبين الله
تعالى أن يجمعها ويحبها أن يعرف بها وان عزل عنها ولم يخصصها بارة أو نفيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذا في السراج الواجب . وان حاربت أم الولد محترمة على المولى على التأسيب ان وطئها من المولى أو أودأ
وطئ المولى أمها أو ابنتها لم يولد لا كثر من ستة أشهر لم يثبت نسب الولد الذي أنبت به بعد التحريم من غير

رجل قال انوهي فلان بعهده فامر أنه طلق فوهي فلان فلم يقبل الحالف حشا الحالف . رجل عليه دين خلف أن يدعوته
لا يدفع الى فلان مائة أو يقضي ليا منه أو لا يقبضه الله ثم أمر رجلا حتى ضمن عنه فقبضه الضامن . فضاعه حشا الحالف لان الضمان اذا
كان بامر . كان له أن يبرع عليه فكان فعله كعمل الأمر . وكذا لو أكل الحالف صاحب دين على رجل فاعطاه المحتال عليه حشا وان كانت
البتة والاطالة بغير أمر الحالف لا يثبت الحالف كذا في بيع رجل بالاداء هو أو ما التقودا في يتعلق حقوقه بالاعاد فحسبه البيع والشراء

والأجرة الاستطارة الصلح عن المال رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيئاً فأعلم الحالف اليه في ثوب كان ثباتاً لئلا السلم يسرع ويكأن
الاسلام ثم امره رجل حلف أن لا يشتري عبداً فلان ثم اشتري عبداً من فلان بعد لا يشتري لان الأجرة ليست ببيع مطلق • وليد أو أحرار بعد
لاستحق الثمن في الثمار • رجل حلفه السلطان أن لا يشتري طعاما للبيع فاشتري طعاما ليته ثم عدا له فبأنه لا يشتري طعاما لئلا يشتري للبيع
هذا كالحلف المأذون أن لا يخرج إلى الميت والده فخرجت المعلن ثم عدا إلى الميت ٤٧ والده لا يشتري رجل قال إن

اشترت بهذه الدراهم
شيئا بهذه الدراهم صدقة
فاشترى بها ثيابا ثم التصدق
لانه اشترى بها وبعد الشراء
يقع على ملكه لا خالا
تتبعه بالبيع وكلانه انما
يدفع غراما كما كان هو رجل
حلف ان لا يشتري لامته
ثوبا جديدا فاجلحده في العرق
ما لا يكون غيرة له رجل
حلف ان لا يشتري امرأة
فاشترى جارية صغيرة فلا
يكون حائنا بخلاف ما لو
حلف ان لا يشتري رجلا امرأة
فتزوج صغيرة كان حائنا
لان النكاح لا يكون الا في
المرأة فلا يفسد كالمسرة
وكان ذكرها وعدم ذكرها
سواءا كذلك الشراء لانه
لا يخص المرأة فاعتذر ك
المسرة وهو حلف ان لا
يشتري جارية فاشترى
رضيعة او غيرة كان حائنا
ورجل حلف ان لا يشتري
بقلا فاشترى ارضاء فيها
من الزرع والزرع وهل كان
حائنا لان الزرع لا يدخل في
سبح الارض من غيرة ك
قديمه مع ما قصد بالذكر
فيكون حائنا فلو حلف ان
لا يشتري رطبا فاشترى بخلا
عليها رطب برطبه كان

(۱) قوله اور تائی سبب عیب او خیار شرط مثلاً اه بحر اوی

حاشا ورجل حلف أن لا يسبع داره فترقى امرأته في داره لا يبعث. و إن تزوجها بالدار هم تبع رجل الدار و ضامن الدار هم كان حاشا
 ورجل حلف أن لا يسبع عبد أو ثوبه فأمر غريمه بقاءه بالدار لا يبعث. الأمر لأن حقوق البيع تتعلق بالدار و حكم العقد واقع للأمر
 فلو يكن الخلفاء بائعهم كل واحد فلا يبعث. وإن كان الخلفاء من الأشراف لا يسبع نفسه حث لأن من مثله يضر في الأمر بالبيع وإن
 كان الجلباء عن بائع العقد نفسه عن غرض أو في غير أخرى تعتبر القطة ورجل حلف أن لا يأكل حاشته و فلان فاشترى فلان حصة

وذهبنا كلها الخلف لا بحث. ورجل قال ان آتت داري هتفني صدقة في المساكين ثم احتاج الى الجارية قالوا سيعملها الخلق من غيره ثم لو المشتري الخلف غيروا جريه بعد القبض ثم شترها فخرج عن عتبه الجارية على ملك المشتري. ورجل حلف ان لا يشتري طعاما فاشترى حنطة. كفي الكتاب انه يكون حاشا. قال القصبه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى في عرفنا الحنطة لا تسمى طعاما انما الطعام هو المطبوخ فلا بحث بشر الحنطة ٤٨. ورجل حلف ان لا يدخل دارا اشتراها في يدها شترى زيد دارا ثم انما له انما اشتراها من

زيد فدخلها لا بحث. ولو وجهنا زيد فدخلها كان حاشا لان حكم الشراء يبقى بعد الهبة ولا يبق بعد البيع. ورجل قال ان لم يبيع هذه الجارية بالسوم فهي حرة فباعها على ابنها بثلث مائة ففسخ البيع ووضي اليوم لا تصح لانه خرج عن عتبه بالبيع بشرط التنازل. ورجل قال كل عبد اشتريه فهو حر فاشترى عبد ابنه فاحصدا ولم يقبضه ثم اشتراه شراء جازا لا يعتق لانه صار جازا بفشراء الفاسد فطلقت التين لا الى جزاء تعليم الملك فلا بحث بالشراء الثاني حرة أخرى. ورجل قال لجارية ان لم يهلك الشهر فانت حرة ثم ظهر بها منه حبل في الشهر حله ان يطأها في الشهر ثم يطل البين في قول أي خنيقة ومحمد رحمه الله تعالى انما يباع بالولد لا قل من حرة أشهر ويحمله وطؤها بعد ذلك وعسى قول أي يوسف رحمه الله تعالى يحنث ولا يحل له وطؤها لانها صارت حرة. ولو قال لامته ان لم أهلك فانت حرة ففعلها ورقت منه قال أبو حنيفة

نسب الولد منه وعليه عتقها وقمة ولها ولا تصير الجارية أم ولده وان كذب المكاتب في النسب لم يثبت كذا في الهبة. ولو ملك المولى يوما ولدا لبيارة للمكاتب الذي ادعاه وكان يثبت نفسه عتدا لدعوى عتيد تكذب المكاتب يثبت نفسه عند ملكه اما وذكر في الميسوق واذما ملك المولى الجارية في صورة التصديق يوما من الفهر صارت أم ولده كذا في النهاية. واذنا كذا لرجل انتم فاعتد وليس له نسب. ورجل قال ادعاه المولى يثبت نفسه صدقة أم كذبه وسواها يثبت نفسه لا كذا أم لا قل فان نسب الولد يثبت على كل حال اذا ادعاه وعتق الولد لا ضمان عليه منه ثم ان يات بالولد لا كذا من ستة أشهر فعليه العتق والمكاتبه بالبيان شاعت فصحت على كذا وان شاعت عتقت كذا في البداية. وذكر في المأثور ان العبد المأثور اذا اشتري جارية فولدت فقلت نسبه هو لولده ولو كان محجوبا لم يصح إلا أن يدعى شبهة كذا في العتابة. ولو اشترى جارية قد ولدت منه مع امرأة لم ينعى عليه عتقها ولو لم ينعى له ان يبيعها له ان يبيع البنت فان زوج الجارية رجلا فقلت يتناس الزوج ليس له ان يبيع هذه البنت فان اعتقهم ثم اشترى من بعدهم بالبي والارتداد عتقت كما كن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم عليه بيع الام والبنت الثانية ولو لا يحرم بيع البنت الاولى. وقال محمد رحمه الله تعالى يحرم بيع الام ولا يحرم بيع البنتين كذا في الظهيرية. ولو ان الجارية بين اثنين عتقت في ملكهما فاعتقها فاعتقها أم ولدها لم ينعى عليه عتقها ولو اشترى الجارية وهو نصف قيمتها الجارية ويشتري في هذا الضمان اليسار والاعشار ويغرم نصف العتق لشره يكون لا يضمن من قيمة الولد شيئا وان ادعى عليه جميعا فهو بائنهما والجارية أم ولدها فعتق لهما هذا وما ولا يضمن ولا يضمن واحد منهما من قيمة الام صاحب شيئا وضمن كل واحد منهما نصف العتق فيكون قصاصا كذا في البداية. وورث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وورثان منهما ميراث أب واحد كذا في الهبة. وان اعتقها أحدهما ومطع عتقها كله في قولهم ولا رعاية عليه ولا ضمان على العتق في قول أي خنيقة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى طائفة من أئمة بن اثنين لاحدهما عشرةا ولا ترتفعة أعشارها يات ولها فاذ عاها معا فانه بائنهما من هذا كله وان ذلك كله فان مات وورثا نصفين وان جنى عتق عاقلها نصفين وان حنت الامه فعلى صاحب العتق عشر موجب الجناية وعلى الآخر تسعة أعشار موجبها وكذا ولها لهما كذا في الظهيرية. ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فاعتقوا جميعا يثبت نفسه منهم وقصر الجارية أم ولدهم في قول أي خنيقة رحمه الله تعالى وان كانت الانصاف مختلفة بان كان لاحدهم السدس ولا ترتفع ولا سائر الثلث وما بقي لا ترتفع نفسه منهم ويصير نصيب كل واحد منهم من الجارية أم ولده ولا يتعدى الى نصيب صاحب حتى تكون الخنعة والكسب والنكاح على قدر انصافهم كذا في البداية. أمية بن رجلين يات وورث في بطن واحد فاذي أحدهما أكبر ولا ترتفع الاصفرفهما ولها مائة الا أكبر وان كانا من بنتين فلا كبر ليدعيه وصار من الجارية أم ولده ويضمن نصف قيمتهما ونصف عتقها لشره ولا يضمن من قيمة الولد شيئا لانه عتق حرا ويضمن الولد الاصفرفه من بديعها مستحسنا ويضمن جميع قيمتهما لاولاد كذا في العتابة. واذنا كانت الامية بن رجلين فقال أحدهما ان كان ما في بطنها غلاما فهو مني وان كان جارية فليست مني وقال الآخر ان كان ما في بطنها جارية فهو مني وان كان غلاما فليس مني فهذا على وجهين الاول ان يخرج

منه الله تعالى يعتق. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تصح تزوج المولى في خنيقة رحمه الله تعالى. ورجل قال الكلامان والله لا ينعى أم ولد فلان أو قال والله لا ينعى هذا الرجل المخرى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسد باعه بما فاسدا في عينه. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الرجل قال أنا أمة لمرأاة حرة أو أم ولدها لبيع جازة ثم تصدق بغير ادعائها فلا ينعى عن البين بالبيع الفاسد. ورجل باع عبدا من رجل بوسله الى المشتري ثم حلف البائع ان لا يشتريه من فلان ثم ان المشتري قال ابيع ورجل البائع لا يثبت

ولو كان الثمن أن يخدمه فأما المشتري بما يفتدي بارتحت * وكذا لو آله بأكثر من الثمن الأول وأبقل حنث هكذا ذكر في المتن قال علونا
 رحمه الله تعالى ونسب أي أن يكون هذا الجواب قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال آله تكون
 بالثمن الأول على كل حال ووسطا ذكر الثمن الثاني * رجل قال لامته انبعث شيئا فأتته حرة ثم اعانتهما من زوجها التي ولدت عنه أو
 باع نصفها من أبيها يقع عتق المولى عليه إن لم يكن الزوج والنسب ٤٩ من الأبعد مقدم فلا يقع عتق المولى

الكل ما من منهما معا وفي هذا الوجه ما ولدت من ولد في البطن فهو لهما معا سواء ولدت جارية أو غلاما
 فان سبق أحدهما بعاقبته ثم ولدت غلاما أو جارية لأقل من ستة أشهر من وقت المقاتلين جعافا فهو للذي
 سبق بهذه المقالة غلاما ما كان أو جارية وان ماتت أو ولدته ستة أشهر من وقت المقالة الأولى ولأقل من ستة أشهر
 من وقت المقالة الثانية فهو ولد الثاني وإن ماتت به ستة أشهر من وقت المقاتلين لم يثبت نفسه من واحد
 منهما إلا أن يجد الدعوى كذا في المحط * ولدت جارية مشتركة بين الشريكين ستة أشهر من ذلك ما كانا قد
 أحدا الشريكين إلا ما أدى الشريك الآخر الولد في الحسب واحتمل الذي ادّعى وخرج الكلامان معا
 فدعوا الولد أو أنهما أسبق على دعوة الأم بتقدير أنها دعوا أو استدلا بدعوة الأم دعوتهم برودة
 الاستدلال تستند بدعوة الصهر برقتصم وعلى مدعى الولد نصف قيمة الأم ونصف عقرها ولا يراد مدعى الولد
 عن ضمان نصيب الشريك بغيره حيث كان في زعم أبيه * وإن ولدت لأقل من ستة أشهر من ذلك ما كانا
 صحت دعوة كل من الشريكين لعدم المرجح لدعوة كل منهما دعوتهم برقتصم لا أحداهما سبق على
 الأخرى وثبت نصيب الولد من مدعى الولد ونسب الجارية من مدعيها ثم مدعى الولد لا يفرم لشريكه شيئا
 الولد لا اتفاق ولا غرم على مدعى الجارية في أم الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه بدعوة الجارية صار
 كأنه أعتق أمه والشريك ورث أم الولد غير متقوم عند ولا عقر على مدعى الولد ولو ولدت ستة أشهر من ذلك
 ملكاها بنحو ولدت بنتا أخرى فآدى كل واحد من الشريكين يتأصحت الدعوى فأنوعى على مدعى الأولى
 نصف قيمة الجارية المشتركة وهي أم الأولى وقيمة الثانية إلا إذا قبلت الجدة قبل الدعوى وأخذ القمقم من
 القاتل فأن حدى الأولى لا يضمن حينئذ الشريك شيئا من قيمة الجدة ولا يجب عليه قيمة الأولى التي ادّعاها
 أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وللأولى العقر على مدعى الثانية فجعله وان ولدت لأقل من ستة
 أشهر من ذلك ما كانا بنتا ثم ولدت هذه البنت بنتا أخرى والمسئلة بمجالها فدعوا دعوى البنت الثانية ولا يصح
 دعوى البنت لأنها أسبق للاستدلال بدعوة الثانية دعوى أم استدلا بدعوة الأولى فدعوى صهر رلان علوقها لم
 يكن في ملكها ويقع مدعى الثانية على الأولى نصف قيمة الأولى ونصف عقرها ولا غرم على مدعى الأولى
 في الجدة إن كانت ميتة للشريك يأفرم في المسئلة الأولى كذا في شرح تلمص الطبع الكبير في باب دعوى
 أحد الشريكين * أمه بن رجلين ولدت من آخر فقال المستولد زوجتي وصدقه أحدهما وقال الآخر
 بعنا كما فنصفها أمه موقوفه ولا نختم لاحد ونصفها رقتي للقر بانزوج ولا يحل للمستولد وطؤها لان
 المقر بالتكاح والمستول قد صاد على التكاح في النصف وذلك لا يضل محل وريعت نصف الولد حصه المقر
 بالبيع وسعى الولد في نصفها الآخر وليس للقر بالتكاح نصيب من المستولد لأن نصيب المقر بالبيع وعلى الواطئ
 العقر لهما فإذا أخذ المقر بالبيع نصفه فإذا أخذ المقر بالتكاح نصفه مراهو يقال للقر بالبيع خذ من الوجه
 الذي تدعيه فان مات المستولد وصحت الجارية في نصف قيمته المقر بالتكاح ولو قال المولى بعنا كما
 قال المستولد لا يضمن قيمته وضمن العقر لهما ولو كانت الجارية مجهولة لا يعرف ولاها فقال المستولد زوجتي
 وقال أيضا كما انتهى أمه وأبناها ر وانه رقتي ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر لهما أم لا
 الكتاب واختلاف المشايخ فيقبل يضمن وقيل لا يضمن فان ادّعى الواطئ الهبة فهو له ادّعى البيع وهي
 مجهولة أو قال لا تخصها فقال مستدعيها أمه وله عليه قيمتها لهما معا وان صدقهم الأم صدقت في

الكل ما من منهما معا وفي هذا الوجه ما ولدت من ولد في البطن فهو لهما معا سواء ولدت جارية أو غلاما
 فان سبق أحدهما بعاقبته ثم ولدت غلاما أو جارية لأقل من ستة أشهر من وقت المقاتلين جعافا فهو للذي
 سبق بهذه المقالة غلاما ما كان أو جارية وان ماتت أو ولدته ستة أشهر من وقت المقالة الأولى ولأقل من ستة أشهر
 من وقت المقالة الثانية فهو ولد الثاني وإن ماتت به ستة أشهر من وقت المقاتلين لم يثبت نفسه من واحد
 منهما إلا أن يجد الدعوى كذا في المحط * ولدت جارية مشتركة بين الشريكين ستة أشهر من ذلك ما كانا قد
 أحدا الشريكين إلا ما أدى الشريك الآخر الولد في الحسب واحتمل الذي ادّعى وخرج الكلامان معا
 فدعوا الولد أو أنهما أسبق على دعوة الأم بتقدير أنها دعوا أو استدلا بدعوة الأم دعوتهم برودة
 الاستدلال تستند بدعوة الصهر برقتصم وعلى مدعى الولد نصف قيمة الأم ونصف عقرها ولا يراد مدعى الولد
 عن ضمان نصيب الشريك بغيره حيث كان في زعم أبيه * وإن ولدت لأقل من ستة أشهر من ذلك ما كانا
 صحت دعوة كل من الشريكين لعدم المرجح لدعوة كل منهما دعوتهم برقتصم لا أحداهما سبق على
 الأخرى وثبت نصيب الولد من مدعى الولد ونسب الجارية من مدعيها ثم مدعى الولد لا يفرم لشريكه شيئا
 الولد لا اتفاق ولا غرم على مدعى الجارية في أم الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه بدعوة الجارية صار
 كأنه أعتق أمه والشريك ورث أم الولد غير متقوم عند ولا عقر على مدعى الولد ولو ولدت ستة أشهر من ذلك
 ملكاها بنحو ولدت بنتا أخرى فآدى كل واحد من الشريكين يتأصحت الدعوى فأنوعى على مدعى الأولى
 نصف قيمة الجارية المشتركة وهي أم الأولى وقيمة الثانية إلا إذا قبلت الجدة قبل الدعوى وأخذ القمقم من
 القاتل فأن حدى الأولى لا يضمن حينئذ الشريك شيئا من قيمة الجدة ولا يجب عليه قيمة الأولى التي ادّعاها
 أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وللأولى العقر على مدعى الثانية فجعله وان ولدت لأقل من ستة
 أشهر من ذلك ما كانا بنتا ثم ولدت هذه البنت بنتا أخرى والمسئلة بمجالها فدعوا دعوى البنت الثانية ولا يصح
 دعوى البنت لأنها أسبق للاستدلال بدعوة الثانية دعوى أم استدلا بدعوة الأولى فدعوى صهر رلان علوقها لم
 يكن في ملكها ويقع مدعى الثانية على الأولى نصف قيمة الأولى ونصف عقرها ولا غرم على مدعى الأولى
 في الجدة إن كانت ميتة للشريك يأفرم في المسئلة الأولى كذا في شرح تلمص الطبع الكبير في باب دعوى
 أحد الشريكين * أمه بن رجلين ولدت من آخر فقال المستولد زوجتي وصدقه أحدهما وقال الآخر
 بعنا كما فنصفها أمه موقوفه ولا نختم لاحد ونصفها رقتي للقر بانزوج ولا يحل للمستولد وطؤها لان
 المقر بالتكاح والمستول قد صاد على التكاح في النصف وذلك لا يضل محل وريعت نصف الولد حصه المقر
 بالبيع وسعى الولد في نصفها الآخر وليس للقر بالتكاح نصيب من المستولد لأن نصيب المقر بالبيع وعلى الواطئ
 العقر لهما فإذا أخذ المقر بالبيع نصفه فإذا أخذ المقر بالتكاح نصفه مراهو يقال للقر بالبيع خذ من الوجه
 الذي تدعيه فان مات المستولد وصحت الجارية في نصف قيمته المقر بالتكاح ولو قال المولى بعنا كما
 قال المستولد لا يضمن قيمته وضمن العقر لهما ولو كانت الجارية مجهولة لا يعرف ولاها فقال المستولد زوجتي
 وقال أيضا كما انتهى أمه وأبناها ر وانه رقتي ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر لهما أم لا
 الكتاب واختلاف المشايخ فيقبل يضمن وقيل لا يضمن فان ادّعى الواطئ الهبة فهو له ادّعى البيع وهي
 مجهولة أو قال لا تخصها فقال مستدعيها أمه وله عليه قيمتها لهما معا وان صدقهم الأم صدقت في

(٧ - قتلاوى ثاني) يوسف رحمه الله تعالى ولوقضى القاضي بجواز بيع أم الولد لا ينفذ قضاء أو أظهر الروايات والمكاتب
 إذا جاز بيعه لا ينفذ في الصبي من الرواية وعليه طاعة المشايخ وان بيع المكاتب برضاه جاز يصح ويكون ذلك فصلا للكتابة * رجل حلف أن
 لا يشتري لأمره ثوبا فاشتري ثوبا فاعطى الصنف بغيره والصف امرأه لا يكون حاشا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه
 الله تعالى الحاربي عرقا لا يسيى ثوبا * ولوحظ بالظاهر سيقول أن كرم زيدا جامع خرم فعلى كذا ما اشتري لها خانا قال القاضي الامام أبو

على التسفي رحمة الله تعالى لا يكون حاشا * رجل قال لامرأته ان اشترت شيئا فانت طالق فاشترت له ما قالوا ان اشترت غربة أو آنية
 طلقت وان دفعت الجرة الى السقا وخزاعي يحمل له الماء لا يقع الطلاق * رجل قال والله لا يسع فلان ثوبا باع الخائف ثوبا للمساكين
 عليه بيعه فباع الثوب بحت الخائف أجزا الخوف عليه أو لم يجر ولو باعه الخائف وهو لا يريد أن يكون البيع للصالحين علموا بما
 يريد عليه لنفسه لا يكون حاشا * ٥٠ * رجل قال لعمران بنت ثوبت باعدي فذهبا على أن يسبع ثوبا بامر الخائف عليه كان

الثوب للمساكين عليه أو لم يكن * ولو قال ان بنت ثوبا
 لا فهو على أن يسبع ثوبا
 علو للمساكين عليه * رجل
 قال ان اشترت اليوم شيئا
 فهو صدقة فاشترى ثوبا غلاما
 بجارية زعمه لثمنه * رجل
 قال والله لا اشترى فلان
 شيئا فاشترى لابنه الصغير
 أو لعبد باهر لا يثبت
 * رجل قال ان بنت غلامي
 أحدا من الناس فعليه كذا
 فباعه من رجلين بحت * ولو
 قال ان بنت غلامي واحدا
 من الناس فباعه من رجلين
 لا يثبت * رجل قال والله
 لا اشترى بهذه الدراهم
 الا لشيء فاشترى بعضها
 لجلس بعضها غير علم
 لا يكون حاشا حتى يشتري
 بكلها غير علم * ولو قال والله
 لا اشترى بهذه الدراهم غير
 علم فاشترى بعضها لجلس
 وبعضها غير علم في القياس
 لا يكون حاشا حتى
 الاستحسان يكون حاشا
 * رجل حلف أن لا يأكل
 من دنانير اشتره فلان
 فاشترى فلان من غيره رما
 وأكل الخائف حث * ولو
 قال والله لا تأكل من رمانة
 اشتره فلان والمستحلف

بما له الا يكون حاشا * رجل حلف أن لا يشتري الذهب والفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدنانير فيقول
 أي يوم فرجه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يدخل فيه الدراهم والدنانير أو يوم فرجه الله تعالى بغيره الخلق حتى منه
 المسائل ومحمد رحمه الله تعالى بغيره في الشائع * ولو اشترى خاتم فضة بعت وكذا لو اشترى سقا على فضة ولا يشبه الذهب والفضة
 باجرامها اذا كان الذهب والفضة فيهما ومنطقة وقد اشترى مع السيف كان الثمن ذهباً أو فضة وان كان الثمن خيطاً أو غير ذلك

كتاب

لَا يَكُونُ خَاتَمًا وَجِلْ سَلَفًا أَنْ لَا يَشْتَرِي حَبِيدًا يَدْخُلُ فِيهِ الْمَجُولُ وَغَيْرُ الْمَعْمُولِ وَالنَّسْلَاحُ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ رَأَيْتُهُ شَاعِلًا ۖ وَفَالْجَمْعُ حَمَلُهُ
 اللَّهُ تَعَالَى يَدْخُلُ فِيهِ مَا يَمِيزُ بِهِ مَجْدًا أَوْ لَا يَدْخُلُ فِيهِ السَّلَاحُ كَالسِّبْ وَالسَّكِينِ وَالْيَسْتِ وَالْأَرْعُ وَلَا تَدْخُلُ فِيهِ الْأَبْرُ وَالْمَسَالُ طَالُوَافِي
 عَرَفَ دَارَنَا لَا يَجُتُّ فِي الْمَسَامِيرِ الْأَقْفَالُ وَالصُّفْرُ وَالشَّيْءُ الْخَلِيدُ أَذْخَلَ لَا يَشْتَرِي صَفْرًا يَدْخُلُ فِيهِ الْمَعْمُولُ وَغَيْرُوهُ الْقَالِسُ وَغَيْرُهَا
 فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ جَمَعَهُ رَأَيْتُهُ شَاعِلًا تَعَالَى لَا يَدْخُلُ فِيهِ الْقَالِسُ ۖ وَوَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْتَرِي حَبِيدًا فَاشْتَرَى مَا يَأْ

کتاب الایمان وفیه اثنا عشر بابا
(الباب الاول فی تفسیر ہاشم ع اور کنہا و شرطہا و حکما)

۱۱

لا تكون حاتنا هو لولحاف أن لا يشتري مرفا أو شعرا فهو على غير المعلوم ولا يحت بشرا السخ والجوارب ورجل حلف أن لا يشتري كتابا فهو في غير نفعي توب الكنا وولحاف أن لا يشتري ألبه فاشترى شاة مذبوحة كل حاتنا وكذا لولحاف أن لا يشتري در أسول وحاف أن لا يشتري شعرا فاشترى حنطة فم حاتنا شعرا لا يحت وولحاف أن لا يشتري بنفسها أو خطيبا كرفي الكتاب أن يعلو الدهن دون الورق فأوافق عرفنا لا يحت بشرا من البصيص ٥٣ وولحاف أن لا يشتري مرفا فاشترى اهابا حشفي عينة ولو أشار إلى شاة وقال

لا أبيع هذا الصوف فباعها يدرهم حشفي عينة ولو حلف أن لا يشتري برز أو قالو عرفنا إذا اشتري دهن البرز لا يحت وانما يحت بشرا البرز وجواب الكتاب على العكس يباعي عرفهم رجلا حلف أن لا يوشا بكونه فلان ولم يوشا بفسد فلان عليه الممن كونه قسوا حشفي عينة رجلا أراد أن يشتري ثوبا فقال البائع والله لا يبعه بعشرة ثبانه فبعت لا يكون حاتنا هو قال المشتري والله لا أشتريه بعشرة فاشتراه بأحد عشر كان حاتنا هو قال البائع والله لا يبعه بعشرة فباعه لا يبعه بعشرة فباعه بثلاثة كان حاتنا هو قالو

بأحد دينار وخمسة دراهم ولو بآخر دينار وعشرة دراهم لا يكون حاتنا و لو قال والله لا يبعه بعشرة حتى تزيد فباعه بثلاثة لا يكون حاتنا فباعا فبعت استصفا

رجل حلف أن لا يشتري الخبز فاشترى الطماق لا يكون حاتنا رجلا قال ان اشتري هذا الثوب شاة فهذا الثوب صدقة لا يلزمه شيء لأنه صار مباحا خروجا

بشرا من الله تعالى ولا يصح في القضاء ومنها أن لا يدخل بين الشرط والخبر ما حال فإذا دخل لم يكن عينا وتعلل بقابل تصير له كذا في البائع (العين باقية ثلاثة أنواع) غوس وهو الحلف على إثبات شيء أو نفيه في الماضي أو الحال ثم عدا الكتاب فيه فلهذا العين بأن فم صاحبها وعلمه فيها الاستغفار والتوب بدون الكفارة ولو فهو هو أن يحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال والآخر بخلافه بأن يقول والله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يظن أنه فعل أو ما فعلت كذا وقد فعل وهو يظن أنما فعل أو أرى شخصاً من بعيد فقال والله أنه فلان يظنه زيد وهو عرو أو طار فقال والله أنه فلان يظنه عرو أو هو وحده فلهذا العين رجوان لا بدوا خفيها صاحبها واليمين في الماضي إذا كان لا عن قصد لا حكمه في الدنيا والآخرة عندنا وهو سبعة وهو أن يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله أو لا يفعله وسكبه لزوم الكفارة عند الحث كذا في الكافي (والمعتقد في وجوب الحفظ أربعة أنواع) نوع منها يجب اتعلم الرب هو أن يعقد على فصل طاعة أمر به أو امتناع معصية ففرض عليه قبل اليمين وأن يزداد كذا نوع لا يجوز حفظها وهو أن يحلف على ترك طاعة أو فعل معصية ونوع يتفرع من البر والحسن والحش هو من البر فندب نفسه إلى الحث ونوع يستوي فيه البر والحش في الإباحة فيجوز بينهما وحفظ العين أو في كذا في المسوط لنفس الأئمة السرخسي وأما الحلف بالعلاق والعناق وما أشبه ذلك فإنه يكون على أمر في المستقبل فهو كالمين المعهود وما يكون على أمر في الماضي فلا يتحقق اللغو والغوس ولكن إذا كان يعلم خلا في ذلك أو لا يعلم فالطلاق واقع وكذلك الحلف بخلافه هذا المتفق وتغير كذا في الإيضاح و لو قال ان لم يكن هذا فلان فاعلى يحتمل بكن وكان لا يشك أنه فلان لم يملك كذا في الخلاصة ومن فعل المحلوف عليه عمدا أو ناسأ أو مكرها فهو سواء وكذا من فعله وهو مفي عليه أو يجنون كذا في السراج الوهاج ولا يصح عين التام كذا في الاختيار شرح المختار العين باقية تعالى لا تكون ولكن تقيله أو في من تكبره واليمين بغير الله مكره عند البعض وعند عامة العلما لا تكون لأنه يحصل بها الوتيرة في العهد خصوصاً زماناً كذا في الكافي

الباب الثاني فيما يكون عينا وما لا يكون عينا من بعض الألفاظ
(الفصل الأول في تخفيف الظلة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف)

العين باقية تعالى وأسلم آخر من أسماء الله كالحجر والرحم وجميع أسماء الله تعالى في ذلك سواء تعلل طرف الناس الحلف به أو لم يتعارفوا وهو الظاهر من مذهبا أصحابنا وهو الصحيح أبو بصير من صفاته التي يحلف بها عرفا كمن قال لله وجله وكبرياءه وهو اختيار شيخنا ما رواه الطبري كذا في الكافي وهو الأصح أن المتعبر في ذكر الصفات هو العرف كذا في بشرح النقاية للبرجندى هو قال يروي أوروب العرش وأورب العالمين كان حالف كذا في البائع لا خلاف أنه لو قال واخلى لأفعل كذا أي عينا كذا في المسوط ولو قال يا خلى لأفعل كذا يكون عينا لو قال فعلى كذا فالصحيح أنه إن أراد به اسم الله تعالى يكون عينا ولو قال بحق الله لأفعل كذا يكون عينا كذا في فتاوى قاضيان و لو قال بحق الله لا يكون عينا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح وهو مما قاله شمس الأئمة المحلوف هذا بغير تقيده وحسن الله كذا في الخلاصة و لو قال وعظمت الله أو قال ولم يكن له وقد روي في

الثوب عن ملكه رجلا حلف أن لا يشتري يضاف فهو على نفس الجلب في الشرع في الأكل على نفس الطير والرأس العين في الأكل فصل في ما يقع في الأسواق عاقده وولحاف أن لا يشتري قبضا فاشترى قبضا مقطوعا غير حنط لا يكون حاتنا رجلا حلف أن لا يأكل من هذا اللحم فشر به لا يبيح شاة ولا يبيح إذا أترد فيه أو كل ولو حلف أن لا يشرب فأنز ديموا كله لا يكون حاتنا فاعلى أكل السويق وغير ذلك مما لم يشر طاولا لهذا إذا كانت العين بالمرية فإن كانت بالقارسية

يدون الطبخ الأثري بمقتضى العادة لا يعترف للمعنى أما الحق لا يؤبر كل ذلك فاضطرر العين إلى الحذف أو التخصيف. ورجل اغترف من التندر بالمفرقة شيئاً ثم قال والله لا آكل من هذا التندر ثم آكل من المفرقة لا يكون حاشئاً لأن عينه وقع على مافي التندر ورجل حلق أن لا يأكل من فلات طعاماً فلماذا من هذا من أناهو هذا من حاشئاً لا يكون حاشئاً لما كلاً من أناهو واحد وولوجت أن لا يشرب من فلات فالشرط اختلقت الآية ورجل حلق أن لا يغني فالتغني هو لا إلى المترادف الذي يتصلبه

أن يفهمه ما مجلس واحدون ٥٤

الشيع في وقت خاص وهو

المحصف يكون عينا كذا في الكافي ولو لم يرد كتاب الفقه أو دفع الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال أنباري معناه ان فعلت كذا فنفعك كان عليه الكفارة قالوا أنباري من نسب الله الرحمن الرحيم كذا في فتاوى فاضلنا ولو قال أنباري من المظلة أو عافى الغفلة تليس بين الأذاعرف ان فيه باسم الله الرحمن الرحيم وعني به الرأعنا كذا في خلاصة ولو قال أنباري من المؤمنين قالوا لا يكون عينا كذا في فتاوى فاضلنا • ولو قال أنباري من هذه الثلاثين وما بيني شهر رمضان ان فعلت كذا ان نوى الولاية عن فرضتها لا يكون عينا قالوا أنباري من الإيمان ان فعلت كذا ان نوى الولاية عن أجرها لا يكون عينا لأنه غير وان لم تكن فنية لا يكون عينا في الحكم مكان الشك وفي الاحتياط بكفروا قال ان فعلت كذا فأنباري من جني التي يجب فذل لا يكون عينا بخلاف ما إذا قال ان فعلت كذا فأنباري من القرآن الذي نفلت حيث يكون عينا ولو قال أنباري عن الحلقوع الصلاة كان عينا كذا في المحط • ولو قال أنباري من صوي وصلاتي أو عملتي وصحت لا يكون عينا كذا في العناية • ولو قال ان فعل كذا فهو يهودي أو نصراني أو مجوسي أو مني من الإسلام أو كفرا أو يهودي من دولته أو يهودا الملبس أو مخوذ كذا عما يكون اعتقاده كقراهو عينا استحسانا كذا في البائع • حتى لو فعل ذلك الفعل بزمه الكفارة وهل يصير كفرا اختلص المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى والمختار الفتوى أنه ان كان عنده أنه يكفر من أي هذا الشرع ومع هذا أن يصير كفرا الزمان الكفروا كفارة أن يقول لا اله الا الله محمد رسول الله وان كان عنده أنه إذا أنفي هذا الشرط لا يصير كفرا لا يكفر وهذا انما حقه بهذا الاقطاع على أمر في المستقبل أما اذا حقه بهذا الاقطاع على أمر في الماضي بأن قال هو يهودي أو نصراني أو مجوسي ان كان فعل كذا أمس وهو يعلم أنه قد كان فعل لا شأن أنه لا يزمه الكفارة عندئذ لا عين غفوس وهل يصير كفرا اختلص المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى والمختار الفتوى أنه ان كان عنده أن هذا عين ولا يكفر مني حلقه لا يكفر وان كان عنده أنه يكفر مني حلقه يكفر زمانه الكفروا • أما اذا قال بسم الله أنه قد فعل كذا هو يعلم أنه لم يفعل أو قال بسم الله أنه لم يفعل كذا وعلم أنه فعل اختلص المشايخ فيه عنهم على أنه يصير كفرا كذا في الخبر • ولو قال بصفة أنه لا فعل كذا لا يكون عينا • ولو قال وعلم الله لا فعل كذا عندنا لا يكون عينا • ولو قال ورجعنا أنه لا فعل كذا لا يكون عينا قال أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى • ولو قال وعذاب الله أو مضطه أو غضبه أو قال ورضوا لقنوا به أو قال وعذاب الله لا يكون عينا كذا في فتاوى فاضلنا • ولو قال شهد الله أنه لا اله الا هو لا يكون عينا كذا في الخلاصة • وان قال ووجه الله على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يكون عينا قال ابن خبيق في حكاية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو من أعان السفيرة يعني الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجاحدة (١) وهذا دليل على أنه لم يصحبه كذا في البسوط • ولو قال عليه لعنة الله ان فعل كذا أو قال عليه عذاب الله أو قال أمانة الله ان فعل كذا لا يكون عينا كذا في فتاوى فاضلنا • وان قال ان فعلت كذا فعل غضب الله أو غبط الله فليس يحاجف كذا في الهداية • وانما قال سلطان الله لا فعل كذا الصميم الجواب في هذا الفصل أنه أنا وأبا السلطان ان قدر تقوى عين كفرة وقد رقاه كذا في البسوط • ولو قال ودين الله لا يكون عينا (١) قوله وهذا دليل على صحة انما يصحبه الوجه الثاني ان كان كذا انما يحاجم ١١ امرى

خلافاً لكل سيرة لا يكون انتائلاً لا يسمى خلاصاً. أن لا يأكل كل الخراف كل المطبخ لا يكون سائناً. رجل حلف. وكذا
أن لا يأكل كل عتافاً كله وري بقشره ووجهه واطم ماله لا يكون حائناً. وري بقشره واطم ماله ووجهه. أن انتائلاً. كل الاكثرون. وري
حلف أن لا يأكل كل شهداً. كل العسل لا يكون حائلاً. العسل اسم الصافي والشهد اسم الخسار. ولو حلف أن لا يأكل كل قتلاً. أو كل بصل
لا يكون حائلاً. إذ افواه. ورجل حلف في رمضان أن لا يتسنى إليه فأكل كل حلفه. فصفه الليل لا يكون حائلاً. لأنه لم يتسنى بل تصرف فلا

* قال المصنف رحمه الله تعالى هذا انما يصح اذا حلف ان لا يأكل هذا الطعام او انما حلف ان لا يأكل من هذا الطعام فبني ان يحث
 * رجل حلف ان لا يأكل من مال فلان غداً فالحلف عليه فوره الحاقص أو قال يصبر رحمه الله تعالى حث في حقه وقال غيره لا يكون
 حاشا ان لا يكن له وارث سواء أوصى الميراث لانه لا مال لنفسه ورجل حلف ان لا يأكل من مال ابنه وبنه ما حب من خل قال عصام رحمه
 الله تعالى ان كل الاين كبرياؤه ٥٦ ثم يأكل نصيب نفسه وان كل صغيرا يسع نصيبه من غيره ثم يخاصه ويشترى

نصيب الابن فيا كل قال
 المصنف رحمه الله تعالى
 وينبغي ان لا يحتاج الى
 هذا التكليف وان يأكل
 قدر نصيب نفسه ويكون
 ذلك بغير العسبة وأعد
 الشريكين في المكسل
 والموزون منفرد بالقسمة
 اذا كان اجنبيا فالأب أو
 فرجل حلف ان لا يأكل
 هذا الشيء ثم أكل بعضه قال
 أبو بكر الأسكاف رحمه الله
 تعالى ان كان الشيء يكتسبه
 أن يأكله كله في مرة لا يحث
 بأكل بعضه وقال بعضهم
 اذا أكل بعض ما لا يمكن
 أكل كله في جلسته يحث
 في عينه وهو العصم
 حلف أن لا يأكل اللبن
 فطعمه أرقا كله قال أبو
 بكر الجبلي رحمه الله تعالى
 لا يحث في عينه وان لم يجعل
 فيه ما لو كان يرى عنه
 كالجوف أن لا يأكل هذا
 انقل فاحتذ به سبحانه
 وأكلها لا يحث في عينه
 * رجل حلف أن لا يأكل
 هذا اللبن فجعله جينا كله
 لا يحث في عينه الا أن
 ينوي أكل ما يتخذه وهو
 كالوصف أن لا يأكل من
 هذه الحنفية كل خيرها
 غير ذلك والقاس ان يحث كالمغ
 والطعام والشراب وهذا كالمجواب ظاهر الرواية والقوى على أنه يقع به الطلاق بلانية لعلية الاستعمال
 في اربعة الطلاق وكذا في قوله ١ حلال بروى حرام أو حلال الله أو حلال المسلمين وان قال ثم أوالطلاق لم
 يصلح قوله ٢ هرجب يست راجت كبرى بروى حرام لم يجعل طلاقا بلانية وهو اختيار شيخنا
 سمرقند وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لم ينضم لم يعرف الناس في هذا فصح ان نقسدا الجواب
 ونقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا وأما من غدر لة فالاحتمال أن يتوقف المرفقة ولا يتأصل المتقين
 ولو قال ٣ هرجب يست جب كبرى بروى حرام لا يكون طلاقا بلانية ولو قال ٤ هرجب يست كبرى قيل
 لا يكون طلاقا الا بالنسبة لغيره لا يشترط التبع ٥ ولو قال حلال الله على حرامه امرأ أن يقع الطلاق على
 واحد أو اليه اليسان في الظاهر كذا في الكافي وسئل أبو بكر عن رجل حلف ان لا يأكل من ثمرها قال في
 هذا خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى قال أحد مشايخنا وقال الآخر لا يحث
 والمختار لقوى ٦ ما أن أراد به التصريم تحب الكفار وان أراد الاخبارا ولم يكن له نية لا تحب الكفارة كذا
 اختاره الصدوق الشهيد كذا في الظهيرية والعين بالله عما يحتمل التعليق نحو ان يقول اذا غدا فوالله لا أدخل
 هذا الدار ويحتمل التأقيت أيضا كما بين بغيره نحو ان يقول والله لا أدخل هذه الدار الى سنة ينتهي العين
 بعض السنة ٧ رجل قال لغیره لا أكل ما ورواها فوالله لا أكل ما ورواها فوالله لا أكل ما ورواها فوالله لا أكل ما
 كذا في فتاوى فاضلان ٨ ويدخل فيها الله المتخلة كذا في الحيطه ولو قال والله لا أكل ما ورواها فوالله لا أكل ما
 فهو كقوله لا أكل ثلاثة أيام ٩ ولو قال والله لا أكل ما فلا نال اليوم ولا غدا ولا بعد غد كان له أن يكلمه في
 المالى لانها أيمان ثلاث ولو قال والله لا أكل ما فلا نال اليوم وغدا وبعد غد لا يكلمه في الليل لانها عين واحدة
 بغيره قوله لا أكل ثلاثة أيام فيدخل فيه المالى كذا في السوط ١٠ اذا قال الرجل والله الرجن لا أفعل
 كان عين حتى اذا حث بأن فعل ذلك الفعل كان عليه كفارة ان في ظاهر الرواية هو الاصل في جنس هذه
 المسائل ان الحالف بالله اذا ذكر اسمين بنى عليها الحلف فان كان الاسم الثاني نعتا للاسم الاول وليد كـ
 يتهم حارف العطف كاتينسا واحدا متاقتا روايات كلها كافي قوله والله الرجن لا أفعل كذا وان كان الاسم
 الثاني يصلح نعتا للاسم الاول وذكر بينهما حارف العطف كاتينسا في ظاهر الرواية يانه في قوله والله
 والرجن لا أفعل كذا كذا في الحيطه ١١ أو كذا الشايع في ظاهر الرواية كذا في فتاوى فاضلان ١٢ وادا كان
 الاسم الثاني لا يصلح نعتا للاسم الاول فان ذكر بينهما حارف العطف كافي قوله والله الرجن لا أفعل كذا كاتينسا
 في ظاهر الرواية وهو العصم وان لم يذكر بينهما حارف العطف كاتينسا واحدا متاقتا روايات هكذا كـ
 شيخ الاسلام كذا في الحيطه ١٣ وان نوى بعينين يكون عينين ويصبر قوله ابقا بعينين بغير حرف القسم
 واه قسم صحيح هكذا في البدائع ١٤ ولو قال والله الرجن لا أفعل كذا ففعل فعليه الكفارة ان في قوله كذا
 في فتاوى فاضلان ١٥ وان حلف الرجل على أمر لا يفعله بأثم حلف في ذلك المجلس أو مجلس آخر لا يفعله أبدا
 ثم فعله كلف عليه كفارة بعينين وهذا اذا نوى عيناً أخرى أو نوى التغليب أو لم يكن له نية وان نوى بالكلام
 ١ الحلال عليه حرام ٢ كل ما أسكسك يدي اليمنى عليه حرام ٣ كل ما أسكسك يدي اليسرى عليه حرام
 ٤ كل ما أسكسك يدي

أوسوقها لا يحث في قولنا في حنيفة ترجع الله تعالى وانما لا يحث بأكل الخبز في قول صاحب رحمه الله تعالى ان
 عين الحنفية لا يؤكل في عاتق انصرف العين الى خيرها ورجل حلف أن لا يأكل اللبن فأكل من قوامتها يأسمن ذكر في الاصل ان كان
 العين مستين لا يحث بحد طعمه كان متاقتا عينه لانه ليس بعينه كذا الحاشا كفي المختصر ان كان العين مستين لا يحث لوعصر يسيل
 منها العين حيث لم يكن كذلك لا يحث وان وجد طعمه قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الخبز ابني حشله الارز على هذا

التفصيل • ولوحقت أن لا يتناول هذا المتن فقله بالهاء أو بالحرف عليه قال الباحث في عينه من كان مغلوبا لا يحتل لان المتغلب في مقابلة الغالب كالسهم وان استولى واستباحه فاصح ان يصر محمد رحمه الله تعالى في الاصل ما يدل على انه يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون والعلم جميعا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الغلبة من حيث اللون والتمام جميعا بالهاء ومغلوبا وقام أخذه هالكتي ولا يعتبر الغلبة من حيث الاجزاء • ولوحظ أن لا يشترى ابن هذا البقرة ٥٧ وخطه يبين بشره أخرى فشدني

الثاني البين الاول عليه كفارتواحدة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال هذا اذا كانت عينه مجبة أو عروا وصوم أو صدقة فما اذا كانت عينه باقية فلا يصح بيعه وعليه كفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا أحسن ما معناه منته وإذا كان بائيا من المجبة والآخرى باقية فغلبه كفارتواحدة كذا في المبسوط • في التناول رجل قال لا شر وأقله لا يكون موافقه لا كالمشرا والله لا كالمسنة ان كالمسنة مع غلبه ثلاثة أيام وان كالمسنة الغلبة عينان وان كالمسنة الشتر فغلبه عين واحد وان كالمسنة كفارتواحدة عليه كذا في الخلاصة • ولوقال أبي حنيفة من قاله تعالى ان كنت فعلت أفسر وقد كان فعل وهو يعلم ما اختلف المشايخ عنه واختار لقنوي أنه ان كان في زعمه أنه كفر بكفره ولوقال ان كنت فعلت أفسر قاله من القرآن وقد كان فعل وعلمه فالحجاب المختار في كالمسنة فاما اذا قال فهو يرى من الله هكذا في المحيط ولوقال ان فعلت كذا فهو يرى من الله ورسوله وحش فهو عين واحدة بارز به كفارتواحدة • ولوقال ان فعلت كذا فهو يرى من الله تعالى ويرى من رسول الله فمعاينتان حش بارز به كفارتان ولوقال ان فعلت كذا فهو يرى من الله تعالى ويرى من رسول الله ورسوله برشان منه فقه بارز به أربع كفارات وعن محمد رحمه الله تعالى لوقال هو يرى ان فصل كذا هو نصراي ان فعل كذا فهو معاينتان ولوقال هو يرى ان فعل كذا فهو عين واحدة كذا في فتاوى قاضيخان • ولوقال ان فعلت كذا فاما يرى من الكعبة الاربعه فهو عين واحدة كذا في ان قال ان فعلت كذا فاما يرى من القرآن وآثار التوراة والانجيل فحش بارز به كفارة واحدة لانها عين واحدة • ولوقال ان يرى من القرآن ويرى من الزبور ويرى من التوراة ويرى من الانجيل فهو أربعة أعان اذا حش بارز به أربع كفارات كذا في المحيط • ولوقال ان يرى من المحيط فهو عين واحدة وكذا لوقال هو يرى من كل آفة في المصنف فهو عين واحدة كذا في فتاوى قاضيخان • مثل شمس الاسلام عن قال والله ١ اكرن كل كنتم قال اختيار استاذي أنه لا يكون عننا جميع وقال يكون عيننا كذا في الخلاصة • رجل قال سو كنتم خوركم ايكار كنتم قال بعضهم لا يكون عيننا وقال بعضهم يكون عيننا • ولوقال سو كنتم مضوم كما يكرن كنتم يكون عيننا هذا الكلام يذكر لتحقيق دون الوعد بقول الرجل • كواهي مبدعهم • ولوقال سو كنتم خوركم بطلاق كما ين كر كنتم لا يكون عيننا لاه وعدو تخوف • ولوقال سو كنتم خوركم يكون عيننا بغير قوله هم سو كنتم مضوم كذا في فتاوى قاضيخان • ولوقال سو كنتم بطلاق آست كمشرب بقوم فمشرب طلق امرأه وان لم يكن حش ولكن قال قلت ذلك لانهم فترضهم لا يصدق قضاء كذا في الكافي • وان قال سو كنتم خورهم ان كان حش ما كان عيننا وان كان كذا فلا شئ عليه كذا في المحيط • ولوقال ١ برمن سو كنتم است كما يكرن كنتم فهو اختيار ان تصرف على هذا فهو اقرارا برمن وان زاد على هذا فقال ١ برمن سو كنتم است بطلاق بارز بذلك فان قال قلت ذلك كذا دفعنا تعرض الجلسا وغر ذلك لا يصدق قضاء • ولو قال ٢ بالله العظيم كما يكرن كرنا بالله العظيم ليست كما يكرن كنتم يكون عيننا كالقول بالله العظيم الاعظم ١ ان فعلت كذا ما سألني لا أقول كذا ٢ أحلف اني لا أفعل كذا ٣ أشهد ٤ سأحلف بالطلاق أي لا أفعل كذا ٥ أحلف ٦ أحلف ٧ لعين بالطلاق على أي لا أشرب بالشراب • حقت عيننا • على عين اني لا أفعل كذا ٨ على عين بالطلاق ٩ بالله العظيم وليس شئ أعظم من بالله العظيم اني لا أفعل كذا

الشيخ البين الاول عليه كفارتواحدة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال هذا اذا كانت عينه مجبة أو عروا وصوم أو صدقة فما اذا كانت عينه باقية فلا يصح بيعه وعليه كفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا أحسن ما معناه منته وإذا كان بائيا من المجبة والآخرى باقية فغلبه كفارتواحدة كذا في المبسوط • في التناول رجل قال لا شر وأقله لا يكون موافقه لا كالمشرا والله لا كالمسنة ان كالمسنة مع غلبه ثلاثة أيام وان كالمسنة الغلبة عينان وان كالمسنة الشتر فغلبه عين واحد وان كالمسنة كفارتواحدة عليه كذا في الخلاصة • ولوقال أبي حنيفة من قاله تعالى ان كنت فعلت أفسر وقد كان فعل وهو يعلم ما اختلف المشايخ عنه واختار لقنوي أنه ان كان في زعمه أنه كفر بكفره ولوقال ان كنت فعلت أفسر قاله من القرآن وقد كان فعل وعلمه فالحجاب المختار في كالمسنة فاما اذا قال فهو يرى من الله هكذا في المحيط ولوقال ان فعلت كذا فهو يرى من الله ورسوله وحش فهو عين واحدة بارز به كفارتواحدة • ولوقال ان فعلت كذا فهو يرى من الله تعالى ويرى من رسول الله فمعاينتان حش بارز به كفارتان ولوقال ان فعلت كذا فهو يرى من الله تعالى ويرى من رسول الله ورسوله برشان منه فقه بارز به أربع كفارات وعن محمد رحمه الله تعالى لوقال هو يرى ان فصل كذا هو نصراي ان فعل كذا فهو معاينتان ولوقال هو يرى ان فعل كذا فهو عين واحدة كذا في فتاوى قاضيخان • ولوقال ان فعلت كذا فاما يرى من الكعبة الاربعه فهو عين واحدة كذا في ان قال ان فعلت كذا فاما يرى من القرآن وآثار التوراة والانجيل فحش بارز به كفارة واحدة لانها عين واحدة • ولوقال ان يرى من القرآن ويرى من الزبور ويرى من التوراة ويرى من الانجيل فهو أربعة أعان اذا حش بارز به أربع كفارات كذا في المحيط • ولوقال ان يرى من المحيط فهو عين واحدة وكذا لوقال هو يرى من كل آفة في المصنف فهو عين واحدة كذا في فتاوى قاضيخان • مثل شمس الاسلام عن قال والله ١ اكرن كل كنتم قال اختيار استاذي أنه لا يكون عننا جميع وقال يكون عيننا كذا في الخلاصة • رجل قال سو كنتم خوركم ايكار كنتم قال بعضهم لا يكون عيننا وقال بعضهم يكون عيننا • ولوقال سو كنتم مضوم كما يكرن كنتم يكون عيننا هذا الكلام يذكر لتحقيق دون الوعد بقول الرجل • كواهي مبدعهم • ولوقال سو كنتم خوركم بطلاق كما ين كر كنتم لا يكون عيننا لاه وعدو تخوف • ولوقال سو كنتم خوركم يكون عيننا بغير قوله هم سو كنتم مضوم كذا في فتاوى قاضيخان • ولوقال سو كنتم بطلاق آست كمشرب بقوم فمشرب طلق امرأه وان لم يكن حش ولكن قال قلت ذلك لانهم فترضهم لا يصدق قضاء كذا في الكافي • وان قال سو كنتم خورهم ان كان حش ما كان عيننا وان كان كذا فلا شئ عليه كذا في المحيط • ولوقال ١ برمن سو كنتم است كما يكرن كنتم فهو اختيار ان تصرف على هذا فهو اقرارا برمن وان زاد على هذا فقال ١ برمن سو كنتم است بطلاق بارز بذلك فان قال قلت ذلك كذا دفعنا تعرض الجلسا وغر ذلك لا يصدق قضاء • ولو قال ٢ بالله العظيم كما يكرن كرنا بالله العظيم ليست كما يكرن كنتم يكون عيننا كالقول بالله العظيم الاعظم ١ ان فعلت كذا ما سألني لا أقول كذا ٢ أحلف اني لا أفعل كذا ٣ أشهد ٤ سأحلف بالطلاق أي لا أفعل كذا ٥ أحلف ٦ أحلف ٧ لعين بالطلاق على أي لا أشرب بالشراب • حقت عيننا • على عين اني لا أفعل كذا ٨ على عين بالطلاق ٩ بالله العظيم وليس شئ أعظم من بالله العظيم اني لا أفعل كذا

(٨ - فتاوى ثانی) من هذا المين الامتناع عن جميع الماء كولات والمشروبات وقال غيره لا يصح في عينه الا ان يتوى جميع الماء كولات والمشروبات قال المصنف رحمه الله هذا اذا كانت الامين بالبرية فان قال بالفارسية زان خان فلا يجزئ حتى يتقوى • تناول الماء كولات والمشروبات وجعل وضعه في حفرة الرجل ان اكثها فامر أنه طالق فقال له ان ان خرجت فعدى سر قالوا بل يبعثها باكل بعضها ولا يجزئ ان يبعثها برجل حلق أن لا يكل هذه البيضة لا يجزئ ما لم ياكل كلها • ولو حلف أن لا ياكل النخل الذي في هذا الخاية قال يبعثها

●人

[illegible]

اليوم فقام الخليفة قبل مضي اليوم لا يصحب إلا الجاع وان كان ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا يصحب قبل مضي الحظ
اليوم إلا الجاع حتى لا يأكله الكفار ولو علموا لا يجوز زوايا مضي اليوم اختلوا فيه قال أبو حنيفة وعبد ربهما الله تعالى لا يأكله
الكفار ولو قال أبو يوسف ومالك فيأكل بلزما الكفار وعلى هذا الخلاف إذا قالوا لله لا تصن من فلان غدا قضاء اليوم أو يهيه منه أو
أزرا عندهما لا يصحب وعندي أبي يوسف رحمه الله تعالى يصحب ولو لمسته الطاهر لا يصحب إلا الجاع وعلى هذا الخلاف لو كانت العين مطلقا

الفضل رحمه الله تعالى يتوفى في ذلك فان لم ينشأ الايحت باحد ما وعليه الفتوى ورجل حلف ان لا يأكل لحم البقرة كل لحم الحاموس أو حلف ان لا يأكل لحم الحاموس فأكّل لحم البقرة قال بعضهم يكون حانثا وقال بعضهم ان حلف ان لا يأكل لحم البقرة فأكّل لحم الحاموس حث وان حلف ان لا يأكل لحم الحاموس فأكّل لحم البقرة لا يحنث وهذا أصح من الأول قال المصنف رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يحنث القمطين جيعا لان الناس يفترون بينهم وما هو كما ٦٠ لو حلف ان لا يأكل لحم الشاة أو لحم الغنم ورجل قال فلما كُتبت الصمفة على أن أتصدق

بدرهم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أصله في كل قسمة وهو ما كذا وقال كما شرت المخلط بدرهم بآدم بكل نفس درهم ورجل حلف أن لا يذوق عذرا فأكّل خبزا حين يضره فأكّل حلالا رحمه الله تعالى لا يحنث في عينه بأكّل حلقا لا يذوق الزنا فأكّل شيئا من زينة لا يحنث ورجل قال ان كنت من شيئا الذي علم أن تزوج فاطمة ففعل امرأته أتزوجها فهي طالق ثم تزوج امرأته يقال لها فاطمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى طلقت الشيء تزوجها لئلا يفسد معرفة فاته لم يقل فاطمة هل علمت نسبها إلى الأب والجد يدون ذلك لا يحصل التعريف فثبت نكاحها لان قبل ذلك ما يدل على التعريف ورجل حلف أن لا يأكل خبزا فأكّل خبزا لا يحنث في عينه لانه لا يسمى خبزا بل طاقا كذا قال لا يحنث في عينه ورجل حلف أن لا يأكل من كره فقال سيوس أب وأوله لا يكون حانثا ورجل حلف أن لا يأكل من شيء ففعل ففعل ففعل فلان في قدر طخت امرأته أو كل الحانث قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

رجل قال لا يحنث في عينه بأكّل حلقا لا يذوق الزنا فأكّل شيئا من زينة لا يحنث ورجل قال ان كنت من شيئا الذي علم أن تزوج فاطمة ففعل امرأته أتزوجها فهي طالق ثم تزوج امرأته يقال لها فاطمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى طلقت الشيء تزوجها لئلا يفسد معرفة فاته لم يقل فاطمة هل علمت نسبها إلى الأب والجد يدون ذلك لا يحصل التعريف فثبت نكاحها لان قبل ذلك ما يدل على التعريف ورجل حلف أن لا يأكل خبزا فأكّل خبزا لا يحنث في عينه لانه لا يسمى خبزا بل طاقا كذا قال لا يحنث في عينه ورجل حلف أن لا يأكل من كره فقال سيوس أب وأوله لا يكون حانثا ورجل حلف أن لا يأكل من شيء ففعل ففعل فلان في قدر طخت امرأته أو كل الحانث قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

(١) مال الامير فلان عندك

الفضل رحمه الله تعالى حث في عينه لان القتل هكذا أو كل في عينه الا اذا كان بينهما غيب على غيره ورجل حلف من أن لا يأكل البطيخ فأكّل من حنجه قالوا لا يحنث في عينه منهم الشيخ الامام أبو بكر بن الفضل رحمه الله تعالى وهذا اذا كان جهالا لا يسمى بطيخا ورجل حلف أن لا يأكل من كرم فلان شاة من السبع فطوى بضعه على اثني عشر شهرا قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون على شاة السنة التي هو فيها لا يأكل من كرم فلا يحنث السنة أو قال على أن أم وهذا السنة التي يتوفى اثني عشر شهرا ورجل حلف أن

لا يأكل ربقاً كل حنطة وتجعل فيها الرب قالوا لا يكون حاشاؤا حنطة لا معنوا من ثم لا الآن يكون الرب فاحتملته على العبيدة * رجل
 حلف أن لا يأكل من هذا القمح فاختصته خبثا قالوا لا يكون حاشاؤا خيرا انصاف كذلك * رجل قال ان اكلت هذا الرغيف اليوم
 فامر الله طائي وان لم يأكله اليوم فامرته رقفا كل نفسه اليوم لا يحنط في الملاذ ولا في العناق لان الرغيف مما يملأ في كفيك ويأخذ فكلت
 شرط احسن كل الكحل اترك الكحل ولو سدد * رجل قال هذا الرغيف على * حراما كل بعضه ٦١ ذكر في المجر عن أبي حنيفة عرجه

من بلد الى بلد وأدخل حلة الغنم في يده وعمره أنه أظهر شره في حاقونه فلفه أمير الحفارة فأمها إلى البصرة
 وماتك خارج البلد شيئا خلف ونوى ما جاء البصرة في السوق وماتك شيئا في الخراج أي خارج
 السوق قالوا لا يحنط في بيته لأنه نوى ما يجتله لفظه لكن لا يصدق حقه * رجل مات وخلف وارثا ثوبا على
 رجل فخاص الوارث الغريم في الدين خلف الغريم أنه ليس للذي عليه شيء قالوا ان كان لا يعلم الغريم يموت
 الموت ترجوا أن لا يكون حاشاؤا ان علم الموت المورث بالصحيح أنه يحنط في حنطه * رجل قال فله كم أكلت
 من قري فقال أكلت خمسة وخلفه قد كان كل من عرجه عشرة لا يكون حاشاؤا وكلوا كل حنطه بطلاق
 أو عناق لا يبق شيء * وكذا قال الرجل بكتم شتم هذا العبد فقال بما تفوقه كان اشهره عما تين لا يكون
 كذا ولو خلف على ذلك بطلاق أو عناق لا يخرجه شيء وهو انظر ما قال في الجامع اذا حلف ان لا يشترى هذا
 الثوب بعشرة فاشترى ما ثمنه عشرة حنط في عيته * رجل هرب في دار رجل خلف صاحب الدار أنه لا يدري أين
 هو أو زاد بأنه لا يدري في أي مكان هو من داره لا يحنط في عيته * السلطان اذا حلف رجل أنه لا يعلم بأمر
 كذا حلف ثم ذكر أنه كان علم بذلك إلا أنه نسي وقت العين قالوا ترجوا أن لا يكون حاشاؤا لانهما كان عالما
 وقت العين * رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في منزله الله منى فتوقه كل من منزله مرة قالوا ان كانت
 المرققة لا يحنط لا يقبل عند نامة مرة لا يحنط في عيته وان كانت كثيرة إلا أنها فاسدة بحيث
 لا يتناولها أحد لا يحنط أيضا في عيته لأنه لا يراد باليمين هذه المرققة وان كانت بحال بأكلها البعض دون
 البعض حنط في عيته * رجل زرع أرض امرأته فحنطت قال حلال (١) روى حرام كرا غلة ابن
 زمن بخناه ويؤدب ثم ان امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها لذهب الى الحلاج ودخلت البيت
 واقتن على رأسها ثم خرجت حنط الحالف كذا في فتاوى فاضلان * رجل طلبه السلطان لما أخذه بتمة
 فأخذ بسلوا وأراد حنطه فماله لا تعلم من غرامه وأقر بأنه لا يختمه شيئا بغير حق وفيه ضرر كثير للمسلمين
 لا يسعه أن يحلف وهو يعلم ولكن الحيلة أن يذ كرام الرجل الذي يطلبه السلطان ونوى غيره وهذا صحيح
 عند انحصاف وان لم يصح في ظاهر الروايات فان كان الحالف مخلوا بغيره بقول انصاف * وفي طلاق
 الفتاوى رجل ادعى على انسان ما لا خلفه القاضي حاله عليك كذا بعد ما أنكر حقه وأشاور بصعفه فيك
 الذي رجل آخر أنه ليس له عليه شيء متدعيه لانه انصاف كذا في الخلاصة في الفصل الخامس والعشرين من
 كتاب الاميان

٦٢ الفصل الثاني في الكفارة وهي أحد ثلاثة أشياء ان قدر عتق رقبة مجزئ فيها ما يجزئ في الظاهر
 أو كسوة عشرين مسكينا لكل واحد ثوب بخراد أو أدام ليجوز فيه الصلاة والطعام والاعطام فيها
 كالاعطام في كفارة الظهار هكذا في المأوى للقاضي * وعن أبي حنيفة وأبي يوسف ومهما ساقه تعالى ان
 أدنى الكسوة ما يستر عامة بدنه حتى لا يجوز السراويل وهو الضمير كذا في الهداية * فان اراد بدعي أحد
 هذه الاشياء الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات وهذه كفارة للعسر الاولى كفارة المورث والسادس كفارة
 اليمين أن يكون له فضل على كفاهه مقدارا ما ينكر من عيته وهذا الم يكن في ملكه عين المخصوص عليه أما
 اذا كان في ملكه عين المخصوص عليه وهو أن يكون في ملكه عبدا أو كسوة أو طعام عشرة لا يجوز أن يصوم
 (١) الحلال عليه حرام ان كان يجي الى بيته من غله هذا الارض

لقدع الحالف الى المحلوف عليه على ما يطبخه فاشترى المحلوف عليه في قدر وألقى فيه قطعتين كرش فطبخ القدر فأكل الحالف من المرققة قال محمد
 رحمه الله تعالى لا أراه حاشاؤا في قيمه المحلوف عليه ما يطبخ وجهه وان كان له عليه ما يطبخ وحدهم ويكون له مرققة فأكل الحالف يكون حاشاؤا
 * رجل حلف أن لا يأكل لحمه الحلي فأكل بعد ما صار كذا يحنط في الظاهر * وفي المتن ما يدل على أنه لا يحنط * ولو حلف أن لا يأكل
 هذا الحلي صام كذا بعد ما يحنط استبقوا فيه والصحيح أنه لا يكون حاشاؤا * وكذا لو حلف أن لا يأكل هذا العنب فأكل بعد ما صار زينا أو

حلف أن لا يأكل هذا الرب أو البسر فأكله بعد ما عثره لا يحسن في حبه . وكذا لو حلف أن لا يأكل هذا الخبز فأكله بعد ما عثرت
لا يحسن لأنه لا يسمى خبزا . حلف أن لا يأكل من هذا الكرم فأكل من عنبه أو خبثا أو ربه أو فلاحه أو ما أشبه ذلك لا يكون حاشا ولو أكل
من عنبه أو ربه أو خبثا أو ما أشبه ذلك لا يحسن . حلف أن لا يأكل من هذا الكرم من غير أن يتعلق حصوله بصنع
العدو فأما القسم الأول لا يحسن من ٦٣ الكرم من غير صنع . حلف أن لا يأكل من هذا البطيخ فأكل منها حذجة أو بطيخة

كان حاشا كما لو حلف أن
لا يأكل من هذه الشجرة
فأكل مما يخرج منها . حلف
أن لا يأكل من طعام اشتراه
فلان فأكل من طعام اشتراه
فلان مع غيره كان حاشا . ولو
حلف أن لا يلبس ثوبا اشتراه
فلان أو لا يدخل دارا
اشترها فلان أو لا يسكن
دارا اشتراها فلان فاشترى
فلان مع غيره دارا أو ثوبا
فلبس الحالف أو دخل أو
سكن لا يكون حاشا لأن
نصف الثوب لا يسمى ثوبا
ونصف الدار كذلك . يختلف
بعض الطعام . رجل قال
لأبى كلن هذه المانة فأكلها
الأجعة أو نحوها كان بارا
وان ترك ثلاث حبات كان
حاشا . وكذا لو حلف
لأبى كلن هذا الرقيق فأكله
الأكسرة كان بارا إلا أن
ينوي أن لا يترك شيئا من
الرمانة لا شيئا من الرقيق
رجل قال لأبى كلن
أشيكأ كانه هذا الرمانة
فهي طائفة ما كنا بها جميعا
لم نطلق واحدة منها لأن
شرط الحنث أن تأكل
الواحدة جميع الرمانة . رجل
حلف أن لا يأكل من خبز
فلان فأكل من خبز يمينه

سواء كان عليه دين أو لم يكن . وأما إذا لم يكن في ملكه عن النصوص عليه فينذر بغير السراويل أو العسار كذا
في السراج والهج . ثم اعتبار الفقر والغنى عندنا عندنا لا تكفر فلو كان من سراً عند الحنث ثم عسر
عند التكفير أجزأ ما الصوم عندنا وبعبارة لا يميزه كذا في فتح القدر . والكفارة منزل بسكنة ثياب
لبسه أو بستره أو بقرته أو بوقتومه كذا في فتاوى فاضلان . وإن كان له مال غائب أو دين على الناس ولا
يحبهم باعق ولا ما يكسو ولا ما يطعم أجزأ ما الصوم هكذا . محمد رحمه الله تعالى . قالوا ولو حلف مستلذه
الدين إذا كان الدين على عسر لا يقدر على الأداء أما إذا كان على مئتي قدر على الأداء أو تنقضاء قدر عليه
لا يميزه الصوم كذا رواه ابن جهم عن محمد رحمه الله تعالى وكذلك قالوا في الرأيا إذا زمتها الكفارة ولا حال
لها أو لها على الزوج المهر وزمها طار على الأداء إذا أخذته بذلك يميزها الصوم لو كان له مال وعليه دين
كثير مثل ماله أو أجزأ ما الصوم بعد ما قضى دينه من ذلك المال هكذا . محمد رحمه الله تعالى في الأصل
وهو ظاهر . فاما قبل قضاء الدين فهل يميز ما الصوم استحقاقا لما يشق به كذا في المحيط . والأصح أنه يميزه
التكفير بالصوم كذا في الميسوط . إذا أعطى كل مسكين نصف ثوب أو أعطى ثوبا عشر تمسا كمن عن
كفارة يمينه يميز عن الكسوة فلا يميزه عن الكسوة لو فعل يميز عن الطعام إذا كانت تبلغ قيمته قيمة
طعام عشر تمسا كذا في شرح الإسلام المعروف بفتاوى زاده أن في ظاهر رواية صاحبنا يميز ثم يوفي أن
يكون بدلا عن الطعام أو لم ينو كذا في الظهير . القسوة والخسف الكسوة لا يجوز ويوزن عن الطعام
وفي الثوب يميز بل القاض إن كان يصلح القاض يجوز أو لا فلا . بعض مشايخنا كان يصلح لوساط
الناس يجوز فقال شمس الأعنة السرخسي وهذا أشبه ما صواب كذا في انخلاصة . أنه أعطى كل واحد منهم
عمامة فإذا كانت تبلغ قضا أو رد أجزأه . والتم يميز عن الكسوة ولكن يميزه عن الطعام إذا كانت قيمتها
تساوي قيمة الطعام كذا في الميسوط . ولو أعطى عشر تمسا كمن لو أواحد منهم كثر القبة يصيب كل
مسكين منهم . كمن قيمة ثوب يميزه عن الكسوة أو أجزأه عن الطعام إذا الكسوة تمسوخ عليها فلا
تكون بدلا عن نفسها بل يصلح بدلا عن غيرها كالو أعطى كل مسكين ربع صاع من خنطه أو ثوبا أو صاعا
من تمر لا يجوز عن الطعام وإن كان من خنطه تساوى أو يميز عن الكسوة كذا في البدائع . من عليه
كفارة اليمين إذا أعطى ثوبا خنطه أو كفارة اليمين قالوا لا يميزه عن القبة لكن ينظر إن كان حاله عكس
الاستعاضة في نصف خنطه الجليل لا يجوز وإن علم أنه يتفرع إلى خنطه أشهر وهذا الثوب أربعة أشهر أكثر
منه الجليل لا يجوز ولا تتم القبة كذا في فتاوى فاضلان . ولو أعطى مسكنا واحد عشرة أو ثوب مرة
واحدة لا يميزه كذا في الطعام وإن أعطاه كل يوم ولو حث استكمل عشرة أو ثوب في عشرة أيام أجزأه كذا
الطعام وإن أعطى مسكنا عبدا أو دابة قيمته تبلغ عشرة أو ثوب وبلغت قيمة الطعام أجزأه عن الكسوة
باعتبار القيمة كالو أدى الدارهم أو لم تبلغ قيمته عشرة أو ثوب وبلغت قيمة الطعام أجزأه عن الطعام . ولو أدام
رجل النخلة أو ملكه أو خنطه عليه استقبال التكفير ولو كاسن رجل بأمر عشر تمسا كمن أجزأ
عنه وإن لم يسطع عثقا أو لو كساه بغير أمره ورضى به يميز عنه . ولو أعطى عن كفارة يمينه في كفان
الوقت أو في شمس سجدة أو في خنطه من مئتي أو في عترة لم يميز عنه أو أعطى عنها ابن السبيل منقطع
به أجزأه . ولو كان عليه مئتي عشرة تمسا كمن كل مسكين ثوبين منهما أجزأه من عين واحد في قول

وبين غيره من ثوب أو لو فاضل من عترة فلا لا يحسن . رجل حلف أن لا يأكل يجوز أو لولا أو عترة فأكل من ثوب
واليدس كان حاشا . وكذا لو حلف أن لا يأكل خبثا بحث بأكل اليابس والربط . ولو حلف أن لا يأكل ثوبا لا يكون حاشا لأن
القبض هو اليابس من البسر . ولو حلف أن لا يأكل ثوبا لا يكون حاشا لأن اليابس غير يجعل في العين حتى ينتفع به . وكذا لو
أكل عترة أو كان حاشا لتمام الثمر . ولو حلف أن لا يأكل من هذا السمسم فأكل من دهنه لا يكون حاشا . وكذا لو حلف أن لا يأكل من

هذا المين فأكل من أطعمه أو مصله لا يكون سائنا • وكذا الوصف أن لا يأكل من هذه البليغة فأكل يسهل أو فرغها لا يكون سائنا • وكذا الوصف أن لا يأكل من هذه البليغة فأكل من فرغها لا يكون سائنا • ولو وصف أن لا يأكل غدا أرضعاً فكل من غن الغن كان سائناً تولى أن لا يأكل من عين بلخير من الأرض كل من غن في القضاء • وجعل حلقاً لا يأكل الحنطة فكل شعيراتها حلت حنطة حبة كان سائناً وإن أكلها حنطة حنطة قال الشيخ الأمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ٢٣ لا يكون سائناً إلا أن يكون الغنلة الحنطة

أي حنطة وأبو يوسف رحمه الله تعالى وإذا كسا مسكيناً عن كفارتين ثم مات المسكين فوراً فهذا منه أو اشترا في حياته أو ووجهه لم يفسد ذلك عليه كذا في المسوطة • وإن أختار الطعام فهو على نوعين طعام غليل وطعام باحة • طعام الغليل أن يعطى عشرة تمساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو دقيق أو صوب أو صاعين شعير كل صدقة لظفر أن أعطى عشرة تمساكين كل مسكين مدام • إن أكل عليهم مداماً جاز وإن لم يعد مستقبل الطعام وكذا الرجل إذا أوصى أن يطعم عشرة تمساكين كفارة لعينه فقدى الوصي عشرة تمساكين فقلت المسكين قبل أن يستعمله بلزماً الاستقبال ولا يضمن الوصي • رجل أعطى كفارة لعينه مسكناً واحداً خمسة أصوع ليجزى الأذى أعطى مسكيناً واحداً في عشرة أيام يقوم عدد الأيام مقام عدد المساكين وإن أعطى مسكيناً حنطاً مسكناً شعيراً جاز في ظاهر الرواية • ولو أطعم خمسة مساكين وكسا خمسة مساكين فإن كان الطعام طعام غليل جاز ويكون الأغنياء من هذا لا يرضى أن يأكلوا ما كان أغنى وإن كان الطعام أخص جاز وإن كان أغنى لا يجوز إلا في الكسوة وتقليد كوايس في الإباحة تقليدنا كان الطعام أخص جاز أن يجعل الكسوة تديلاً عن الطعام يختلف ما إذا كان على العكس وإن أختار التكفير بطعام الإباحة يجوز عندنا • وطعام الإباحة أكل ثلثين مشبعين غداً وعشاء أو غداً أن أو عشاء أو صبحاً • والمستحب أن يكون غداً وعشاء معجزة أو دامت ويضرب الشباع دون مقدار الطعام ولقد مر ثلاثة رغفة بين يدي عشرة تمساكين فأكوا وشبعوا جاز يرى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن كان واحداً من العشرة شعباً ما اختلفوا فيه قال بعضهم إن أكل من ذلك مقداراً على غيره جاز • وقال بعضهم لا يجوز لأن الواجب إشباع العشرة وإن غداهم وعشاءهم ونهم صبي طعام ليجزى وعليه أن يطعم مسكيناً آخر مكانه كذا في فتاوى قاضيان • فإن أطعمهم بقدر أدامان كل من خيراً لمنطقاً أجزأه وإن كان من غير فلا بد من الأدام فإن أطعمهم خيراً وأقرأ أو صوباً أو بقاً لأجزأه ما إذا كان ذلك من طعام أهل وإن أطعم مسكيناً واحداً عشرة أيام غداً وعشاءً أجزأه وإن أكل في الأرض فواحد في كل يوم أكلة ولو غدى عشرة وعشى عشرة غيرهم لم يجزى • وكذا إذا غدى مسكيناً وعشى آخر عشرة أيام لم يجزى • ولو فرق حصص المساكين على مسكينين لا يجوز ولو غدى مسكيناً أعطاه قيمة العشاء فلو سأ أو دراههم أو دراههم أجزأه • وكذا إذا نفل ذلك في عشرة تمساكين فقد أهداهم أو أعطاهم قيمة عشاءهم فلو سأ أو دراههم فإنه يجوز • ولو غدى عشرة في يوم ثم أعطاهم مداماً من حنطة أجزأه • قال هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو غدى مسكيناً عشرين يوماً أو عشاء في رمضان عشرين ليلة أجزأه ولو سلم عن كفارة لعينه وفي ملكه طعام أو بعد قد نسيه ثم ذكر بعد ذلك لم يجزئه الصوم إلا جاع كذا في السراج الوهاج • ولو أطعم خمسة مساكين ثم افتقر كل واحد من مستقبل الصيام كذا في المسوطة • وإذا أعطى كفارة لعين عشرة تمساكين كل مسكين مداماً تماسكتوا ثم افتقروا ثم أعاد عليهم مداماً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كالأولى إلى ما كتبتم ثم ردنا الرق ثم كوت ثانياً أعطاهم لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاضيان • ولو أعطى الرجل عشرة تمساكين كل مسكين تمساكين من المنطقة عن كفارة لا يملك لا يجوز إلا عن كفارة واحدة عند أبي حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة • من عليه كفارة لعين إذا وضع خمسة أصوع من طعام بين يدي عشرة تمساكين فاستلبوها وانتهبوها أجزأه عن مسكين واحد لا غير كذا في

على الرطب ولا يحنث بأكل اليابس وإن كانت الميسرة في غرقت الرطب فهو على اليابس استحساناً به أخذ الشيخ الأمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى • ولو حلف أن لا يأكل الداء لم يلزمه شيء إذا كان الخلل والخنزير والربيع أو التردد ما أشبه ذلك مما يلزم في الخبز ويطبخ بيمينه عند الكل وأما الخبز والبزير والسمك والسم المطبوخ أو أسماك الخبز فإدام في قول أبي حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو رواه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الإجماع أي إدام به أخذنا لفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى واختلافنا حارون

في البطن والعنب قال بعضهم هو على الاختلاف أيضا وقال الشيخ الامام شمس الاعنة السرخسي رحمه الله تعالى هو ليس بلحاح عند الكل هو الصحيح ورجل حلف أن لا يأكل من اليوم الا رغيفا فكل من رغب قطع الخيل أو الزبيب أو القلنج أو الرب أو اللبن لا يكون حائثا لان الاستثناء يقتضي انجاسة في المعنى المطلوب وهذه الاشياء لا تجانس في الرغبة في المعنى المطلوب وهو الاكل ورجل حلف أن لا يأكل من طعام فلان فأكل من خلد أو مله أو كخته أو بصله ٦٤ أو زرع طعام نفسه كان حائفا قول محمد رحمه الله تعالى وكنك في قول

الظهرية * لا يجوز صرف الكفارة الى من لا يجوز دفع الزكاة اليه كالواحد من المولودين وغيرهم والآه يجوز صرفها الى فقراء أهل الأمة بخلاف الزكاة عند أبي حنيفة ومحمد وجماعة تعالى ولا يجوز صرفها الى فقراء أهل الحرب إلا بإجماع كذا في السراج الوهاج * لا يجوز الصوم في هذا أيام التشريق كذا في المسبوط والمطابق في عينه ما ذكرنا من عصر اقسام يومين ومصر في اليوم الثالث فافطر زمة الاستئناف وكذلك المرأة إذا حلفت في الأيام الثلاثة كذا في الظهرية وإن وجبت عليه كفارة أربعين متفرقة فاعتق رقبا بعددهن ولم يملك كل عين رقبة بعينها أو قولى كل رقبة عنهن أجزأ استصفا وكذا لو اعتق عن احداهن وأطعم عن الأخرى وكسعن الثالثة لأن كل نوع من هذه الأنواع يتأتى به الكفارة مطلقا فيكون الحكي في كلهما سواء * كفارة المأكل الصوم ما لم يعتق ولا يجوز أن يعتق عنه مولا أو وطعم أو يكسو كذا في المسبوط ولو كفر بالمال بذن السبد لم يجز كذا في السراجة * والمكاتب والدرور والوفى في عناية كفارة القن والمستسقى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك لأنه عترة المكاتب * إذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم أو يكسو لم يجز الصوم وعليه الكفارة بالطعام والكسوة وإن صام المكسر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فطعمه التكفير بالمال والاولى أن يتم صوم يومين أو أفطر فلا قضاء كذا في المسبوط شمس الاعنة السرخسي * المرأة إذا كانت عسرة فقلوبها لمعتها من الصوم كذا في الجوهرية النيرة * إن صام العبد عن كفارة عتبه فعتق قبل أن يفرغ عنه أو صاب ما لا يجزئ ثم الصوم ولو صام رجل ستة أيام من عتبه أجزأ أن لم يتوكله أيام لكل واحد قن كان عنه طعام إحدى الكفارتين فقام لاحداهما ثم أطعم لآخرى لم يجز ثم الصوم وعليه أن يعيد الصوم بهما كذا في الطعام ولا يجوز صوم أحد عن أحدي أو أبيت في كفارة أو غيرها كذا في المسبوط شمس الاعنة السرخسي * ولو أن رجلا وجب عليه كفارة عين فغلب بجسمه يعتق ولا يكسو ولا يطعم عشرة قساكين وهو شر كبير لا يقدر على الصوم ولا يطعم له فيعفار إذا أو أن يطعموا عنه عن صوم كل يوم مسكينا أو مات فاقصم أن يقضى خطبته لم يجز أن يطعموا عنه ولا يجزئ له أن يطعم عشرة قساكين أو أن يموت أو أحبوا أن يكفروا عنه لم يجز منهم أقل من إطعام عشرة قساكين أو كسوتهم ولا يجوز لهم أن يعتقوا عنه كذا في السراج الوهاج ورجل أعتق رقبة عن كفارة عين من مؤذلة فطعمه لم يكسها به وقد تكلم المعتق أجزأ كذا في المسبوط * رجل حلف أن لا يشعل كذا ففسى أنه كيف حلف بالله أو بالطلاق أو بالصوم فالواشي عليه ألا يذكر كذا في فتاوى فاضلن * مثل محمد بن شعاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا أدري أكنتم كراهة العين أو غيره مدرك قال لا حنث عليه ما لم يطعم أنه مدرك انذاك * رجل قذف امرأته رجل فقال الزوج يوحى طلاق ثلاثا لم يتبين زناها اليوم فغنى الصوم ولم يتبين لم يقع الطلاق والتبين أن يكتفى بما رغبتم أو بقرارها * رجل أخذ ثوب امرأته مذهبها الى الصباغ لصبغه فقالت امرأته اتلفته تب لصبغه فغضب الزوج وقال ان صبغته فأنت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحنث كذا في الظهرية في المقتطعات * ومن مات أو قتل وعليه كفارة عين لا تسقط وكفارة الظهار كذلك حتى عن القصة أي بكرة البطن رحمه الله تعالى هكذا وقال القصة أو بالست رحمه الله تعالى كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة العين كذا في المحيطه ان تقدم الكفارة على الحنث لم يجز ثم لم لا يستتر من المسكين ولو وقع صدقة كذا في الهداية

أي يوفى رحمه الله تعالى * رجل قال إن أكلت من مال خشي شيئا فمرته طلق فذبح البسم بعين ختنه فحلف في عين آخر وخبره فأكله لا يكون حائثا * رجل حلف أن لا يأكل من ملح فلان أو حلف أن لا يشرب من شراب فاحداهما ملحا للمصالح عليه وجعلها في عجين أو كل من ذلك الخبز لا يحنث لاه صار مسلكا * رجل حلف أن لا يأكل من لبن هاتين الشاتين فأكل من احداهما وقال لا يأكل من لبن هذا الغنم فأكل من لبن شاة واحدة كان حائثا * وكذلك لو قال والله لا أشرب من ماء هذه الأنهار شرب من مائهم واحد كان حائثا ولو حلف أن لا يأكل كل هاتين البفتين لا يحنث حتى يأكلهما وكذا لو حلف أن لا يأكل كل هذه البضعة لا يحنث حتى يأكلها قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء يأكله الرجل في مجلس واحد أو يشربه شربة واحدة فالحلف على جمعها لا يحنث بأكل البعض وكل شيء إذا حلف على الواحد منه يحنث في قلله فراجع بين

اثنتين أو أكثر فإنه يحنث في قلله ورجل قال لا تأكلن أني له أن أكلتا هذين الرغيفين فعدم صم فأكلت كل واحد منهما رغيفا أو (وما أكلت احدهما الرغيفين الاشياء أو أكلت الأخرى الباقي عتق عبده ورجل حلف أن لا يأكل أرزا لخسان الأريز حسا لا يكون حائثا لان فلا ليس بأكل قال اذا جفت على أكل ما نزل لا يحنث بالشرب وكذلك كانت العين على العكس هذا إذا كان بالعسرة وان كان انفا رسة كان حائثا لمعاقبته ورجل حلف بغير صم أنه اليوم ألتف درهمه فاشترى رغيفا بالثمن درهمه وغداه كان بايا ورجل قال لغيري والله لا أكل من

طعاماً شيئاً أن أكلت منه شيئاً فهو على حرام فأكل من طعامه لقمته حنثاً في الميزان الأولى فان عادوا كل حنث في قومه وعلى حرام ويا زينه
كفار تان رجل كل شياً سافر اقله رجل ارتقد بفقار عبيد حرام كان يقضى قالوا لا يكون حاشا حياً كل أكثر من نصف النسخ
حلفان لا ينوق في منزل فلات طعاما ولا شراً ابداً فمشتاً أدخله في قومه وصل الى جوفه كان سائدا هو على الذوق وان كان قال الرجل
تقد عندي اليوم خلفان لا ينوق في منزله طعاما ولا شراً فان هذا يكون على الاكل ٦٥ لاعي الذوق ورجل قال انرج على

حرام والخمر يعني حرام
اختلافوا فيه والصحيح أنه
يكون حراما وكذلك النافسي
«أنا أكل من الخمر برفقة
وشر من الخمر شره بلمه
الكفارون» ورجل حلف
أن لا يأكل من حراما فاشترى
بدرهم الغضب طعاما أكل
لا يكون حراما قال الفقهاء
أو أواليت رحمه الله تعالى
الحرام المطلق في المين ماهو
حرام عند الكل دليل
لأنه حرام

فصل في اليمين على الشرب

ورجل حلف أن لا يشرب
فيذهب فشر بنيه
الشمس كان حاشا لانه
زبيب ورجل حلف أن
لا يشرب هذا الماء فالحمد
فأكله لا يكون حاشا فان
حاشا ورجل حلف أن
لا يشرب من قرح فلان
فصب من قرح فلان على
يد وشر لا يكون حاشا
لأن الشرب من القرح أن
يضع على القرح ورجل
حلف ليس من بن وسط
الجلد فشر من موضع
دفع عليه امه الشط ورجل

﴿ وما اتصل بذلك سائل النذر ﴾ من نذرهم مطلقه الوفاة بكذا في الهداية • ولو جعل عليه حجة أو
 عمرة أو صوما أو صلاة أو صدقة أو ما أشبه ذلك لمحو طاعة الله فعل كنا ففعل (زمعك) الذي جعله على
 نفسه ولم يقب كفارة العيب فيه في ظاهره إلا رواه عندنا • وقد روي عن محمد رحمه الله تعالى قال إن علي النذر
 بشرط لا يدركونه كونه أنشئ أقهر بضئ أو ردغاني لا يجز عني بالكفارة كذا في المبسوط • وبارزته
 عن ماضي كذا في فتاوى فاضل خان • وإن علي بشرط لا يدركونه كدخول الدار أو نحوه يتغير برب الكفارة
 وبين عين ما التزمه • وروي أن أبان حنيفه رحمه الله تعالى يرجع إلى التفسير أيضا • وما كان يقضي اسمعيل
 الزاهد قال رضى الله عنه وهو اختيارى أيضا كذا في المبسوط وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية
 • وإذا قال الله تعالى أن أصلي زعمركم أن • وكذا قال صلى الله عليه وآله وقال نصبر ركعة فإن قال ثلاث
 ركعات زعمركم أن كذا في الحواشي القدسي • ندرس لا نعرف وضو لا يلزمه شيء • ولو نذر أن يصلي بغير قرآن أو
 غير ما يلزمه الصلاة ولو نذر أن يصلي الظهر ثم نذر ركعات أو قال إن رزقي الله فمات درهم فعله زكى • كذا في مبسوط
 يلزمه بالظاهر ولا يخفى درهم كذا في محيط السرخسي • اختص أصحابنا رحمه الله تعالى في نذر ما
 أوصله في موضع بعينه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أن يصوم يومه في أي موضع شاء كذا في
 السراج الوهاج • ومن أوجب على نفسه صلاة في غفلة فصل اليوم أجزأه عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله تعالى وإن أوجب أن يصوم غدا بدارهم فمصدق اليوم أجزأهم كذا في الحواشي
 للقدسي • التزم بالنذر كزعمك لا زعمك في الاختيار • قال إن فعلت كذا فعليه ألف صدقة وليس له
 الإحالة كذا في الوجوه المذكورة • وإن كان عنده عرض أو نادم ساوى ما نفعه يبيع ويصدق وإن
 كان ساوى عشرة تصدق بعشرة وإن لم يكن عنده شيء ثلاثين عليه كذا في فتاوى فاضل خان • ولو قال الله
 على أن أهدى هذه الشاة وهي ملكوك الفلر لأصعب النذر ولا يلزمه شيء وإن عني العيب تتصدق بمائة يلزمه
 الكفارة بالحنث • ولو قال والله إن أهدى هذه الشاة وهي ملكوك الفلر لأصعب النذر ولا يلزمه شيء وإن عني
 العيب تتصدق بمائة وتزومه الكفارة بالحنث • ولو قال والله إن أهدى هذه الشاة يتصدق عني هكذا في المحيط
 • وكذا لو قال لأهدى هذه الشاة والمسئلة ليهاها يلزمه هكذا في الوصول المذكورة • وإن نذر ببيع موصلة
 لأصعب فإن فعله يلزمه الكفارة • ولو نذر ببيع ولأهدى الشاة فاحصنا • ولو نذر بلفظ القتل لأصعب • ولو نذر
 ببيع أهدى عند محمد رحمه الله تعالى يبيع وعنده ما لأصعب • وفيه إلحاق الوالد بالابن أي حنيفه رحمه الله
 تعالى روي بيان • والأصح أنه لأصعب النذر كذا في محيط السرخسي • وإن نذر ببيع ابن أبنه بغيره روي بيان
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى في إحدى الروايتين لا يلزمه شيء وهو الظاهر • وإذا نذر بالذناؤى شيئا من
 حج أو عمره ففعله ماؤى وإن لم يكن له فعله كفارتين • وإن حلف على معصية بالنذر فعليه كفارة عني إذا
 حلف بالنذر وهو شئ مياما لم ينوع عندنا فعليه صيام ثلاثة أيام أو حنث • كذا في فتاوى حنيفة ولم ينوع عندنا
 فعليه طعام عشرة قسا • لكن لكل مسكن نصف صاع من الخطة كذا في المبسوط • رجل قال (١) هزار درهم
 أزال من يد رويان داه • وهو يريد أن يقول إن فعلت كذا حاسل إنسانته قالوا يتصدق باستطاعا • وإن
 كان ذلك طلاقا أو عتقا لا يشئ • رجل قال إن فعلت كذا جبال أو نفس قتله عني أن أصدق بفس
 ثم كفل بجال أو نفس يلزمه التصديق بفس • رجل قال مالي صدقة على قراصك ما فعلت كذا فحنث

(٩ - فتاوى ثانی) مقدار الثلث والأربع كان باراً وجعل حطب أن لا يشرب في ضيافة فلاناً كبرين مرة فغشرب في دابة
مروفي سنة ثمانية قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حاشا وجعل حطب أن لا يشرب بما اغشرب ما اما لقليلة لا يكون حاشا لانه ليس عليه
طلاق بخلاف ماء القضاء وجعل حطب أن لا يشرب بالبحر في هذه القرية فغشرب في كرومها وفي ضاعها قالوا لا يشرب في عران القرية وفي أوق
ويمنع له القرية كان حاشا وان شرب فحاشا لا يكون متصلا بالجران لا يكون حاشا وجعل حطب غلارا مرة أن لا يشرب بالمسكر فغشرب

في حلقته ودخل جوفه طاروا اذ دل جوفه بغض فقه لا يكون حاشا فان شررب بعد ذلك كان حاشا ولوصفي فيه فاهسكه ثم شر به بعد ذلك
حش * رجل عاتبه امرأه في شررب المسكر فقال ان تركت شررب فعسى كذا فادام يحزم أن لا يترك شررب الا انه لم يشرب لانه لا يكون حاشا
رجل حلف أن لا يشرب بشراب اسكر منه فصبر اما سكر في شررب لاسكر فتعربه عنه ان كان الخليل بحال لو شرب منه يسكر كان حاشا
لاشررب بلخر ما دام بخارا فخرج الى الحضر المحوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الامام ابو بكر
رجل حلف بطلاق امرأته أن

٦٦

محمد بن الفضل بن رحمه الله تعالى أن نرى بقوله ما دام
يضار أظلمة السكنى
وكان سكا ضاراً كان حاتنا
وان نوى أقامته يئنه فاذا
خرج الى قصر الجوس
لا يبق اليمين وان لم يكن له
يمقر بفسه ككاه رجل
قال الشيخ الامام هذارج
الله تعالى هو على التي لان
شارب الخمر عند التسعة
يسبى يئنه خور * و لو قال
اكرى خورم قال رحمه الله
تعالى هذا يقع على كل مسكر
يا ساكان أولم يكن وقال
القاضي الامام أبو علي
التنسي رحمه الله تعالى
عرفنا اسم التئنه يقع على
كل مسكر من ماء الغبنا
كان أو مطبوخا أو سم في يقع
على الخمر خاصة وسبى يقع
على كل مسكر من الغب
أيضا وعليه القشوي * ورجل
خلف أن لا يشرب خمر
ولامتنا ولا كذا وكذا من
الاشربة مشربا واحدا منها
كان حاتنا كما لو قال والله
لا أكل خبزا ولا لحافا كل
أحدهما كان حاتنا * ولو
عطف ولم يدر حرف التي كما
لو قال لا أشرب خرا أو متنا

وإذا فذلك الجواب رجل حقل أن لا يأكل من اللحم الذي يبيعه في فلان فأخلاقه يلمع فقاموا ووضع بعضهم ماني
أوجهه جواياوا كل المانفسن الجواب الذي أصابه منهم اللحم كان حائنا وكذلك الوصف أن لا يأكل مما يبيعه في فلان فأخلاقه يلمع
فقطبتموا كل المانفسن من تلك المرقعة وفيهم من الجص كان حائنا رجل خابته امرأته من جهشرب الخمر فقل أن لا يشرب واما من
هذا الجنس ثم قالوا كنه لا يكون حائنا رجل قال الغلو سيقا كرهوا ان يذهبهم فأمر أن كنهما فاجعل على ماني ان نوى السبي لا يثبت

التسكة من الحر في قعرها ما جعله مستعمل السرور ان لم يكن لاسا ولو كانت العروة والازمن غزلها لا يكون حاشا في عين الناس ولا يكره
 وكذا كانت البنتمن غزلها لا يكون حاشا وكذا الزنق عند البعض والرقعة التي يقال لها بالقارسية بيان اذا كان من غزلها روى عن
 محمد رحمه الله تعالى انه يكون حاشا وان كان حاشا في الرقعة كان حاشا في البنتمن والزنق ايضا لا يسمى لاسا وكذا الرقعة التي تكون على
 الجيب ولو اخذ الحاشية فتمت غزلها اقدر شربين ووضع على عورته لا يكون حاشا لانه لا يسمى ٦٩ لاسا ولوليس من غزلها اقتسوة

أوشكة يقال لها كونه كان
 حاشا وكذا الجوارب ولو
 حلف أن لا يلبس ثوباً من
 غزل فلانه فليس من غزلها
 عامة لا يكون حاشا لانها
 ليست بثوب حتى لا يجوز
 في الكفارة وان لم يقل ثوباً
 فتمت غزلها كان حاشا قال
 بعض الناس اذا رفع قميصه
 بمفرقتين غزلها لا يكون
 حاشا سواء قال لا يلبس من
 غزلها او قال لا يلبس ثوباً
 فتمت غزلها لأن لا يلبس
 ثوباً من غزلها المبالغ
 في الثوب السرقه لم يدخل فيه
 في كونه رجلاه بعد شئت
 القاف كان حاشا لانه لا يلبس
 ولو حلف لا يلبس السراويل
 أو الخفين فدخل إحدى
 رجليه في السراويل أو
 ليس إحدى خفيه لا يكون
 حاشا ولو حلف أن لا يلبس
 هذا الثوب فأنى عليه وهو
 ثامم ثم رفع عنموه وثامم قال
 الجني رحمه الله تعالى
 لا يكون حاشا وقال الفقيه
 أبو الوليد رحمه الله تعالى
 وعن عيسى بن أبان ومحمد
 رحمه الله تعالى انه يكون
 حاشا قال الفقيه القاسم
 ما حاله البني وبه تأخذ
 وأن أنى عليه وهو ثامم قال

هذه الدار فزل من سطحها أو معد مشيرة أو غصانها في الدار فقام على غصن أو سقط لسقط في الدار حش
 وكذا لو قام على حائط منها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مشتركاً بينه وبين جاره
 لا يكون حاشا لو هذانا قلت العين بالعين فان كان حائطاً مشتركاً بينه وبين جاره في حائط مشترك في الدار أو حائط على
 حائط منها أو معد السطح لا يبحث في عينه وهو مختار لان هذا لا يدخل في العجم كذا في فتاوى
 فاضلان ما علمنا لم يكن بقرعة في حقله وانما كان في دار أخرى تحت حقله فهو من الدار التي طرق فيها
 كذا في الحيط وان وقت في طاق الباب بحيث اذا أغلق الباب سبق خارجا لم يبحث كذا في الكافي ولو قام
 على كتف أو على شارع أو على شارع عات كان مفتح الكثرة أو الظلة في الدار كان حاشا وان قام على
 أسكفة فقام البحث الطاق ان كانت الأسكفة بحيث لو أغلق الباب كانت الأسكفة خارجة لا يكون حاشا وان
 كانت داخله كان حاشا ولو أدخل إحدى رجليه لا يكون حاشا قبل هذا اذا كان الداخل والخارج
 متساويين فان كان داخل الدار من سطحه فدخل إحدى رجليه كان حاشا لان أكثره يصير داخلًا وقال
 الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي الصحيح انه لا يكون حاشا كذا في فتاوى فاضلان ما علمنا
 يدخل فاعلم ما اذا كان مشتركاً على ظهر أو بينه أو جنبه قد خرج حتى صار بعض بدنه داخل الدار ان
 صار لا أكثر داخل الدار يصير داخلًا وان كان حاشا خارج الدار يمكن أن يروى عن محمد رحمه الله تعالى ولو
 أدخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يبحث وكذلك لو تناول شيئاً منه كذا في الحيط ولو أدخل رأسه وحده
 قدميه حش ولو ما إلى الجاه وهو يشتد في المشي أي يمد وقاعدته وازنق في الدار اختلفوا فيه الصحيح
 انه لا يبحث وان دفعته إلى وجه أو وقفته في الدار اختلفوا فيه الصحيح انه لا يبحث ان كان لا يستطيع الاستماع
 وان أدخله انسان مكرهاً خرج منها ثم دخل بعد ذلك مختاراً اختلفوا فيه والقوي على انه يبحث كذا في
 الظهيرة ولو حلف لا يدخل هذه الدار لا يجزأ قال ابن جماعة روى عن أبي بصير رحمه الله تعالى انه ان
 دخل وهو لا يريد الجلوس فله لا يبحث وان دخل بعد رمي بها ومن شأه الجلوس عنده حش فان دخل
 لاريد الجلوس فبها بعد ما دخل فليس لا يبحث وذلك في الاصل لا يدخل هذه الدار الا عارضاً لم يدخلها
 ليقع فيها أو ليعود رمي بها فلو لم يكن فيه نية من حلف فله لا يبحث ولكن ان دخلها بغير اعتذار
 بدها فقعدها لم يبحث لان عار السبيل هو الجواز فاذا دخلها بغير اجتناب حش قاله لأن سوي لا يدخلها
 يريد النزول فيها فان نوى ذلك فله بعد كذا في البدائع اذا حلف لا يدخل من باب هذه الدار فدخل من غير
 الباب لم يبحث وان تقب باباً آخر فدخله حش ولو عين ذلك الباب في العين لم يبحث في غير هذا الظاهر ولو
 لم يعينه ولكن نوى ذلك لا يدين في القضاء كذا في الحيط ولو حلف لا يدخل هذه الدار أو دار فلان وحفر
 سر دابحت تلك الدار فدخله أو دخل القنطرة لا يبحث ولو كانت القنطرة موضوعة هناك في الدار كان
 الانكشاف كبيراً بحيث يستقي أهل الدار بها فالباطن ذلك الموضع بحث وان كان يسيراً لا ينتفع به أهل
 الدار اعلموا وضوء القنطرة لا يبحث كذا في الخلاصة ولو قال الرجل عبده ان ادخل هذه الدار الا أن يقبني
 فكذلك دخلها تاسيها ثم دخلها كذا لا يبحث ولو قال ان ادخل هذه الدار الا اناسيا فكذلك ثم دخلها كذا
 بحث كذا في البدائع ولو حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها انكشف فيها أي ما لم يبحث حتى يخرج ثم يدخل
 استصنا كذا في الكافي قال ابن جماعة بحث محمد رحمه الله تعالى في رجل قال عبدي ان ادخل هذه

اتبعه ألقاه من نفسه لا يكون حاشا وان تركه حتى اخترق عليه كان حاشا ولو أتى عليه وهو متبني حش عليه لم يعلم كذا قاله أبو نصر
 رحمه الله تعالى ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من غزلها فلبس كس من غزلها كان حاشا لانه لا يلبس ولو قال ارشئتوني من من اندر ايدفان
 طلق فوضع يده على غزلها أو ما به فليس لا يكون حاشا حتى عن أي مطيع رحمه الله تعالى فتمثل عن هذا آخر عمره فاشا برأسه انه لا يقع
 الطلاق قال الفقيه أبو الوليد رحمه الله تعالى هذا دليل على اننا لم نأخذ عن مسلمة فرك رأسه بالجوارب بل لا يؤمنه ثم خذ ذلك بخلاف

الوصفة فانه لا يؤخذ فيها الا اشارة كذلك في الشهادة لان ذلك امر متعلق بالفظ ورجل حلق أن لا يلبس ثوبان من غزل فقلانة فلبس ثوبان
 غزلهما ثوبان من غزل غيرها كان حاشا لان العلم تسع محض لا يعتبره وكذا لو حلق أن لا يلبس من غزل فقلانة فلبس ثوبان فاعلم من غزل فقلانة
 لا يكون حاشا وان كان في الثوب بشئ يسير غلبا العلم من غزلهما كان حاشا وكذا لو لبس ثوبان فاعلم من الحرير لا يكون ذكر في الثوب او لم يقد العلم
 بشئ وعلى فقال لان العلم تسع ٧٠ محض وكذا ذكر خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح البيهقي لا بأس

الفارديخه الآن بأمرني فلان فأمره فلان مرة واحدة فانه لا يحنث ان يدخل هذا البلد ولا يصعدا وقد
 سقطت العين ولو قال ان دخلت هذا البلد ادرخه الآن بأمرني به فلان فأمره فدخل فدخل بعذلك
 بغيره فانه يحنث ولا يهتكم الامر في كل مرة كذا في البدائع • وفي شرح الكرخي روي ابن سماعة عن
 أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لا آخرو الله لا يدخل دارك هذا أحد اليوم فهذا على غير باب الدار ان
 دخل رب الدار لا يحنث وان دخل غيره حنث • وان دخلها الخائف حنث أيضا كذا في شرح الجامع الكبير
 مصري في باب الحنث في العين ما يكون على الخائف وما يكون على غيره • ولو حلف لا يطأ هذا البلد بقدمه
 فدخلها كما يحنث • ولو حلف لا يضع قدمه في هذا البلد ادرخها كما يحنث فان كان نوي أن لا يضع
 قدمه ماشيا فهو على ما نوي حقيقة وكذا اذا دخلها ماشيا وعليه هذا • ولا حذر عليه كذا في البدائع •
 اذا قال ان وضعت قدمي في دار فلان كذا فوضع إحدى رجلتي في دار فلان لا يحنث على ما هو ظاهر الرواية
 كذا في المحيط • رجل حلف ان لا يدخل محله كذا فدخل دارا لها بابان أحدهما مفتوح فحلف ان لا يدخل
 والآخر مفتوح فحلف ان لا يدخل فحنث في حقه • رجل حلف ان لا يدخل بلع فهو على المصدق ان يرى ولو
 حلف لا يدخل مدينة بلع فاقبل على المدينة وتربضها لان الربض يعد من المدينة وان اراد الحالف المدينة
 خاصة فهو على ما نوي ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل أراضي القرية لا يحنث ويكون العين على عمرانها
 وكذا لو حلف لا أدخل بلدة كذا يكون العين على العمران لان البلداس لم يهتدوا داخل الربض • ولو حلف ان
 لا يدخل بغداد فنزل على الجانيين دخل حنث • ولو حلف ان لا يدخل مدينة السلام لا يحنث ما لم يدخل من
 ناحية الكوفة لان اسم بغداد يتناول الجانيين ومدينة الاملا • ولو حلف لا يدخل الري ذكر من الائمة
 السرخسي وجهاته تعالى في شرح الاجازات ان الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة وتاواحيها • قال محمد
 رحمه الله تعالى ما امر قتلوا وروى جند فاسم للدية خاصة • والحدود فغانة وفارس اسم للامصار والقري
 • ورجل حلف ان لا يدخل القريات فركب سفينة في القرات أو كان على القرات صغر فرغ على البحر لا يحنث
 ما لم يدخل الماء كذا في فتاوى قاضنا • ولو حلف لا يدخل البصرة فدخل شيئا من قراها يحنث • ان
 حلف لا يدخل بغداد فركب سفينة قال محمد رحمه الله تعالى يحنث وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث
 وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي • ولو حلف لا يدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في أرضها
 حنث • وقد قيل بان الكورة اسم للعمران أيضا وهو الظاهر • واختلف المشايخ رحمه الله تعالى في بخاري
 والفتوى على اسم العمران وأما اسم فاسم للولاية وكذا خرمان وكذا الارمنية حتى ولو حلف على
 واحد من هذه المواضع لا يدخلها فدخل قرية من قراها يحنث وكذا في كستان فهو اسم للولاية كذا في
 المحيط • اختلف لا يدخل في هذه السكة فدخل دارا في تلك السكة من طريق السلم ولم يخرج الى السكة
 قال الفقيه أبو بكر الاسكافي هذا العلم الحنث أقرب وقال الفقيه أبو الوليد هذا الى الحنث أقرب وفي
 الولول الجوع عليه الفتوى وفي الظهيرية والخضج • لا يحنث اذا لم يخرج الى السكة كذا في التارناتية • ولو
 حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مع هذا في تلك السكة • ولم يدخل السكة لا يحنث وهو المختار كذا في
 الخلاصة • ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم ينوش فدخل دارا يسكنها باجرة أو باعارة كذا في التارناتية • لا يحنث
 في عينه وان دخل دارا ملوكه فلان فلان لا يسكنها حنث • أيضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا فلان فدخل

في الكفار، هل الرجل أن لا يدخل من غير غزاة فباع الحاقب أو ما من امرأته واشترى بن الثوب كسوة
لله الصغير قال الفقيه أو جعفر وجه الله تعالى أن اشترى بن الثوب لولده فهو باقضي مثل ذلك الثوب حق الولد عليه كان حائسا سواء
اشترى ثوبا لولده أو غيرها لأنه لا قضى بين الثوب بحقال نفسه وسار كما أنه اشترى الثوب لنفسه فصحت وإن اشترى لولده أفضل
مما سخط عليه فإن اشترى بغيرها لا يكون جائزا لأنه اشترى بغيرها فان اشترى بغيرها كان أمثاله صار مشتريا لنفسه

ولو قال لامرأته كرمي سمعتموهما ابتكاراً فبأسودوزيان من درآيد فكذا فباعته غزلهما فاشتريت بثمنه نقاعاً ومشت زوجهما لا يكون حاشائي بمنه لانه لم يدخل عين الغزل ولا تمتعه في سودوزياه لان الدخول في سودوزياه عبادة عن الدخول في ملكه ولم يوجده ولو قال اكرز رشتة نويا كاز كرده نويسودوزيان من درآيد فكذا فغزلت واليست نفسها وميماينها لا يحنث الزوج لانه لم يدخل في ملكه شيء * وكذا لو قضت دينا على زوجها فباعتها وعلمت في البيت من الخبز والخبز ونحو ذلك * رجل حلف ٧١ أن لا يأكل من غزلهما وحبست الغنم

لأنها تموت وهب الابن للحالف فاشترى الحالف به شيئاً وأكل لا يحنث في بمنه وان اشترى شيء قبل أن تموت فكل الحالف حنث لان في هذا الوجه أكل عوض ملكها فكان كالا تمن غزلهما ماذا وهبت لابنها تموت وهب الابن للحالف فقد اختلف الملك واختلف الملك كخلاف العين فلا يحنث به امرأته حلفت أن لا تلبس هذه النقعة فاتخذ منها علف للزكاة ثم قضت ورثة عليها فتمتعت حنثت في بمنه لانها عادت بمقتضى لا يصنع حادثة فحنثت * كالم حلف الرجل أن لا يجلس على هذا السباط فخطب جابو رجل خرجاً ثم قضت وعاد بساط فجلس عليه كان حاشاً * رجل قال لامرأته انك على قولك فأنك طالق فانك على ومادته وجلس عليها لا يكون حاشاً وان اضطلع على فرائض أو وضع جنبه أو أكثر منه على نوب من ثيابها كان حاشاً ولو قال لها كرمي ترايسوشام از كاز كرده خوش فأنك طالق ثم ان المرأة دفعت الى زوجها

بينا وفلان فمساكن باعارة أو بإجارة كان حاشاً كذا في فتاوى فاضلان * اذا حلف لا يدخل داراً فلا بد من دخول داره قد أجرها لغيره قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث فان قال لأدخل حاشاً وفلان فدخل حاشاً قاله قد أجره فان كان فلان يحنث في حاشية سكنه فانه لا يحنث بدخول هذه الحاشية وان كان الحاشية عليه لا يعرف سكنى حاشية يحنث لانها لم تكن له إلا زيادة المالك لا زيادة السكنى وان حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار ابن فلان وبين آخر فان كان فلان فيها مسكناً حاشاً وان لم يكن مسكناً لا يحنث كذا في البدائع * ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل من داره لا يحنث حتى يدخل البيت قالوا هذا على عرف دارهم فاما في عرف دار فلان والبيت واحد فادخل من الدار يحنث وعليه الفتوى * رجل جلس في بيت من المنازل فحلف لا يدخل هذا البيت فاعلمين على ذلك البيت الذي كان جالساً فيه لان ما وراءه فلا يسمى منزلاً ولا داراً * هذا اذا كانت الميمنة بالبرية أما اذا كانت بالقاسية فاعلمين على ذلك لا يحنث وذلك البار فان قال غنيت ذلك البيت الذي كنت جالساً فيه صدق حلفه لان في القاسية حاشية اسم لكل والبيت اسم خاص كقوله انا بئنا ٣ وكشاه ٣ وزمستانى هذا الى البشر الى بيت بعينه فان أشار الى بيت فالعين لا لاشارة * رجل حلف لا يدخل داراً يشترى فلان فاشترى فلان داراً وباعها من الحالف فدخل الحالف لا يحنث ولو اشترى فلان داراً فوهبها من الحالف فدخل الحالف لا يحنث لان حكم الشراء الاول من وقع بالشراء الثاني ولا يقع بالهبة كذا في فتاوى فاضلان * حلف لا يدخل دار فلان وله دار يستكنها ودار غرة فدخل دار الغرة لا يحنث اذا لم يطل الدليل على دار الغرة وغيرها كذا في محيط السرخسى * ولو حلف لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان الدار فدخل الحالف لا يحنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * امرأته حلفت أن لا يدخل زوجها داراً فباعته داراً فدخل الزوج ان كانت ثوباً أن لا يدخل داراً استكنها المرأة لا يطل الميمنة بالبيع وان لم يكن لها نية فاعلمين على دار غرة ولو كانها فادابعت لايقين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان نصف الدار ووهبها فدخل الحالف كان حاشاً وان تحول فلان عن الدار لا يحنث في قوله ما وكذا لو حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داراً ويحول عنها فدخل الحالف لا يحنث في قوله ما وكذا لو حلف أن لا يدخل داراً فباعته داراً فدخل الحالف لا يحنث وان كانت الميمنة بالبيع من المرأة * حلفت وان كانت الكراهة لأجل الدار حنثت * رجل حلف لا يدخل دار فلان * الاجزى شكفت يود فتركتهم بليمة من قتل أو هدم أو حرق أو موت فدخل الحالف لا يحنث كذا في فتاوى فاضلان * هذا حلف لا يدخل دار فلان فاستأجر الحاشية عليه داراً لا يتخذها لوليمة فيها فدخلها الحالف لا يحنث لأن يتحول الميمنة من ذلك الدار الى المستعمروا المستعير فقل متاعها اليها فاذا دخلها الحالف حنثت في حاشية كذا في المحيط * قال ابن رستم قال محمد رحمه الله تعالى في رجل حلف لا يدخل دار رجل بعينه مثل دار عروين حريث وغيرهما من الدور المشهورة فادخل الرجل وقد كان باعها عروين حريثاً وغيره من نسيب قبل الميمنة لم يحنث في حاشية الحالف بعد ذلك حنثت وان كانت الميمنة على دار من هذه الدور التي ليست لها ان يستعير (١) هو البيت الذي وقفه النار لا تدق (٢) البيت الصغير (٣) هو البيت التوى (٤) الآن يقع امرأته

كرسانية سمعها بأجر فادخلها الزوج ونسب فليست لا يحنث لان هذا مكسوب المرأة لا مكسوب الزوج وان كان القطن من الزوج فكذلك لان شرطه لخت الابن وليس له ولد وكذا لو كان الثوب للرجل فليست بغير أمره لا يكون حاشاً لعدم الالباس * رجل سأل بمحار رحمه الله تعالى قتال في حلف في اللبلاق أن لا أس من غزل امرأتي بوقت نامت على ملات فحلفت المرأة وأتقت على قصها وهر من غزلهما وبسطت القميص على قال محمد رحمه الله تعالى أخاف أن تكون جانتها قالوا والصحيح أنه لا يكون حاشاً لانه لم يلبس * رجل قال اكبر رشتة فلانة

مر ايكار باقاهم أنه كذا فاعلم أن قوله اشتريه وما تحرقه فليس هو قالوا لا يكون حائلا للمراحم هذا ليس الثوب الا ان افوى أن لا يصرف
الحاجة وان اتخذته شبهة شكلا وما ظاهرا للصحيح أنه يكون حائلا لاداءه استعماله فيما يليق به رجل حلق أن لا يلبس من غزل امرأته فليس بقاء
ظاهرا من غزله او طاعت من غزل غيره كما كان حائلا في كل اللبس جور من غزلها ولبس تو باسدا من غزلها أو لجنه من غزلها والناق
من غزل غيرها لو كانت المحن على ٧٣ أن لا يلبس من غزلها كان حائلا وان كانت بمنه على أن لا يلبس تو ما من غزلها لا يكون

[illegible]

(۱) لاجل غسل رأسه

يديمه كذا في المناسا اذا فعل الحرم فقل لا يكون لاد العتق قطي هذا لا يكون حاتا وان قال لا ليس هذا القضاء **اللد**
فوقه وضعه على كتفه ولم يدخل يده في كيه كان حاشا في عبته لان في التكرار يمتد اليك المعتاد في القضاء اما في العين لا يعتبر اليك المعتاد لان
الاوصاف في العين لغو قطي هذا اذا حلف أن لا يس هذا الزوب فآثره أو ارى نى كان حاشا ولو حلف ان لا يس خصاصا فآثر بقميص
أو ارى نى أو قميص لا يكون حاشا ولو قال هذا التمس فآثره أو ارى نى أو قميص كان حاشا ولو حلف أن لا يس أو بافوضه على عاتقه

العمل لا يكون استثناءاً للبشر إلا من أجل وولوج أن لا يلبس هذه الحماة قطر حاملي عاقته حث ولو قال عمله لا يثبت
 * رجل حق أن لا يلبس خرقه لبس ثوباً بالاصطناع أو كان سداً من القطن أو الأبريسم ولبسه من الخضر كان جازماً وكذا لو لبس أن
 لا يلبس كذا ثوباً لبس ثوباً بالاصطناع كان أحرماً قطن وكان كان حاشواً أو كان الكتان سداً أو لجمته * وولوج أن لا يلبس حريراً أو ابريسماً
 فلبس ثوباً سداً حريراً أو ابريسماً لا يكون استثناءً وإن كان لجمته حريراً كان حاشاً ٧٣ لان السداً إذا كان من الأبريسم أو
 الحرير والجمعة من الخضر أو

القطن يصير السدى
مسحك بالالعة لا يرى فلا
يصير بخلاف القطن
والكأن فان السدى في
القطن والكأن لا يصير
مسحك بالالعة لأن كل
واحد منهما رقيق فيصير
مستورا بالالعة لا يرى ولو
حلف أن لا يلبس ثوب كان
فليس ثوبان قطن وكان
لا يحنث كانت الالعة من
الكأن أو القطن * ولو
حلف لا يلبس ثوبا برسم
فليس ثوبان ابرسم وقطن
ان كانت الالعة من
الابرسم حنث والقلاء ولو
حلف أن لا يلبس ثوب خز
من غزله فليس ثوبا
ابرسم وحنث خز من غزله
كان حاتا * ولو حلف أن
لا يلبس طيلسان صوف
فليس طيلسا ألتجه صوف
وصدا ابرسم أو قطن
يحنث ولا يشبه الطيلسان
فقره * حلف لا يلبس قطن
لهيذ كرويا فليس ثوبان
قطن وكان حنث * ولو
حلف أن لا يلبس ثوبا فليس
سجاء أو وطنقة أو وسادة
يحنث ويحنث في حين
* * * ولو حلف أن

(١٠ - الفتاوى ثانی) لا یلبس خلیفہ فلس سقا علی أو منطقة مصفحة لا یكون حاتموا و
لازم آه واه لا یلبس من غزل و توافلس من غزل و فلس اسرائیل حنت ولو كان علیه ثياب فلس السراويل فوقه
حلقه لا یلبس قیصین فلس معا ترقن لا یجھت حتی یلبس معا و کذلک الوحدان لا یلبس علی فراش لا یجھت حتی
بالانوار فلس معا و مقربا کان جائزا و لو جھت لا یلبس هذا الثوب و اتخذت من فلس و قوسه معا رأ

سلف أن لا يلبس السواد فهو على الثياب * ولو قال لأدس شأ من السواد فله بحث في القلنسوة وغيرها * رجل قال انعموا ولا تكن
 مادام عليك هذا الثوب أو ما كان عليك هذا الثوب فخرج الثوب ثم لبسه فكله لا بحث * ولو قال والله لا أكملك وعليك هذا الثوب
 أو قال والله لا أدخل هذا الدار أو أنت ساكنها فخرج منها ثم عاد إليها أو نزع الثوب ثم لبسه فكله كان حاشا * رجل قال لا امرأ تترك
 ان ليستأخذ من الذين الذين فعدي ٧٤ فقلت كل واحدة منهم مدرا لا يثبت حتى تلبس كل واحد منهم الذين

كل دخلت هذه الدار لم أترك بك واقفة فهذا وقوفه لا أترك بك سواء لا يثبت الامرة واحدة * ولو قال والله لا
 أترك بك كل دخلت هذه الدار فله ما وقوفه كل دخلت هذه الدار فله لا أترك بك سواء * ولو قال ان قريتك
 فأت طالق كل دخلت هذه الدار فليس يقول وكل دخلت الدار بعد ما قرأ طلق فله طلاق هكذا في شرح
 الجامع الكبير * ولو جعل كلمة أو بين اثنين بأن قال والله لا أدخل هذه الدار أو لا أدخل هذه الدار الا ترى
 فدخل احدي الدارين حشوان لم يدخلهما حتى مات لم يثبت * ولو جعل كلمة أو بين اثنتين بأن قال والله
 لا أدخل هذه الدار أو لا أدخل هذه الدار الا ترى فدخل احدهما برقيته وان لم يدخلهما حتى مات
 حش * ولو أدخل أو بين اثنين وثابت بأن قال والله لا أدخل هذه الدار أو لا أدخل هذه الدار الا ترى اليوم
 ان دخل الدار الثانية برقيته في اثبات وسقط بين التي وان قاله دخول الدارين جميعا حش في عين اثبات
 وسقط بين التي * وان دخل الدار الاولى حش في عين التي وسقط بين اثبات ونزل البين في هذه المسائل
 بمنتهى ضرورة واحدة حتى لو باشر شرط الحث ثانيا لم يترك رجله الحث وكذا الجواب في الحلف الذي بدأ فيه
 بالاثبات بان قال لا أدخل هذه اليوم أو لا أدخل هذه ما بالآله يبرق بين اثبات بدخول الدار الاولى اليوم
 ويبحث في عين التي بدخول الثانية هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير باب البين فيها التغيير * ولو
 قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار الا ترى فان دخل الاولى قبل ان يدخل الا ترى حشوان
 دخل الا ترى أو لا سقط البين فان عني التغيير كفي الاصل أنه على ماوى فكانت البين منعقدة في
 احدهما أما في الاولى فيلاني وأما في الثانية فيلاني هذا القول عام على المشايخ زهرهم اقله تعالى والبس
 ذهب أبو عبد الله اعزافى وهو الاصح * ولو قال والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل احدي الدارين
 الا ترى ولا يثبت فان دخل احدي الدارين الا ترى أو لا يبرق بينه وسقط البين وان دخل الاولى قبل
 ان يدخل احدي الا ترى حش * كذا في شرح الجامع الكبير للصوري في باب البين من الامعان التي يقع
 فيها الضمير والى لاقع * ولو قال لا ترك دخول هذه اليوم أو لا أدخل هذه فادخله دخول الاولى اليوم
 يزولت الا ترى * ولو حلف لا أدخل هذه فان لم أدخل هذه يعني الاولى دخلت هذه الا ترى فالاستثناء
 باطل هكذا في العتبية * حلف لا يدخل الدار مادام فلان فخرج فلان باهله ثم عاد فدخل الحالف لم
 يحشونك ذلك لو قال مادام على هذا الثوب أو ما كان على هذا الثوب أو لا أدخل هذه الدار أو أنت ساكنها
 فخرج منها ثم عاد إليها أو نزع الثوب ثم لبسه ثم دخل حش كذا في بحث السرخسي * ان احلف لا يسكن
 هذه الدار ان لم يكن فيها ساكنة قالسكني فما أن يسكنها يتقصم بقل اليها من متاعها ما يأتى به ويستعمله
 في منزله فانما قل ذلك فهو ساكن وحاش في بيته كذا في البدائع * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج
 نفسه وترك أهلها ومتاعه فيها ان كان الحالف في عيال غيره كالزنا الكبير يسكن في دار الاب والمراة تسكن
 في دار زوجها ونحوها لا يثبت في بيته وان لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبر الأذن يدخل في النقلة من
 ساعة لان الدوام على السكنى مكفى ثم عند أبي حنيفة رجاءه تعالى بشرط لا يترك الاهل وكل المتاع
 حتى لو بقي فيها وتداومت وكسفة كان حاشا وعلى قول أبي يوسف رجاءه تعالى اذا نقل الاهل أو كثر المتاع
 برقيته والقوى على قوة وعلى قول محمد رجاءه تعالى اذا نقل الاهل وما يقوم به الكفاية تصاروا
 كذا في تناوذي فاضحان * قالوا هذا أحسن وباتسار ارفق وعليه الفتوى كذا في التهرات في * اتفقوا

وكذا قال ان كلمتها
 هذين الرحان أو دخلتها
 هذين الدارين * ولو قال
 ان أكلتاه هذين الرغيفين
 فأكلت واحد منهما ورغيفا
 أو أكلت احدهما الرغيفين
 الاشأ أو أكلت الا ترى
 الباقي كان حاشا * رجل
 أو جمعي نفسه أن يلبس
 الصوف حتى يموت يديه
 العبادة واخره أن يلبس
 غير يلبس هذا من القرية
 بل يكره الشهرة في اللباس
 الآن ينوي بذلك البين
 فيكون بيننا * رجل حلف
 ليقطع اليوم من هذا
 الثوب قميصا فقطع منه
 قميصا واحدا لو خاطه ثم قطع
 وخاطه مرة أخرى قال محمد
 رجاءه تعالى حش في
 عينه * ولو كان حلف
 ليقطع منه قميصين
 والمثله * بجاءه قال محمد
 رجاءه تعالى برقيته
 ولو قال لاقطع منه قميصين
 فقطع قميصا واحدا ثم قطع
 ثم قطع قميصا آخر غير
 ذلك لاقطع برقيته * رجل
 حلف ليقطع من هذا
 الثوب قميصا أو رسل
 فقطع منه قميصا ثم قطع
 سراويل برقيته لان

شرط البر أن يقطع الثوب قميصا أو رسل وقد جرد لان اسم الثوب لا يزيل يجعله قميصا * ولو
 حلف ليقطع من هذا القميص قميصا أو رسل على الترتيب كان حاشا لان اسم القميص يزول يجعله قميصا * رجل حلف أن لا يلبس هذا
 الثوب فقطع سراويله وليس على الحلف لا يثبت لان اسم الثوب مطلقا لا يتناول السراويل فلا يثبت الحلف لا يثبت حجاب أو قلنسوة
 وليس قاله لا يكون حاشا لو قطع منه قميصا وليس حشونك ذلك لو قطع منه قميصا أو رسل من بعد ايلنه كان حاشا لان هذا القدر يسير فلا يعتبر

كالوصف أن لا يأكل هذه الزمانة كلها إلا بحسنه كأنه حاشا **فصل في تعين الحوافر عليه** رجل حلقه أن لا يلبس هذه الجلبة فقضى ثم نخطت وجعل فيها حشواً آخر فلبسها مكان حاشا لأنها تعين الأولى ولوحظ أن لا يلبس هذا القميص فنقض ثم استأنف خياطته ورأسه ذكراً قد ورى وجهه الله تعالى أنه يحسن فيمنعه وهكذا ذكر في التوارد وكذا التصاوغ الجلبة لأن اسم القميص والتصاوغ الجلبة لا يرزول بنفس الخياطة يقال قميص مقنوق * وكذا لوحظ أن ٧٥ لا يركب هذه السفينة فنقضت وصارت خشباً ثم أعيدت سفينة فركبها ذكر في التوارد أنه يكون حاشا وذو كرفي الجامع أنه لا يحسن لأنه لا يلبس قد صولوا لقيامه ولا سفينة إلا بصنعة مائة * ولوحظ أن لا يلبس هذه الجلبة وهي محشوة وتنفخ حشوها وجعل لها حشواً آخر وليس كان حاشا وكذا لو كانت الجلبة مبطنه قز عبطانها وجعل لها بطانة أخرى وليس كان حاشا لأن اسم الجلبة لا يرزول عنها بغير الحشو والبطانة بخلاف ماذا نقضت خياطتها * رجل حلقه أن لا يلبس هذا القماش فأخرج منه الحشو ونام عليه قالوا لا يكون حاشا لأن القماش يكون بدون الحشو ولو أخرج ما فيه من الصوف أو القطن ونام على ذلك الصوف أو الحشو لا يحسن فيمنعه لأن مجرد الحشو لا يلبس فرأى أنها خالية بالقماشية حيث * رجل حلقه أن لا يدخل في هذا القسطا فقلع من ذلك الموضع وضرب موضع آخر ودخله كان حاشا * رجل

على أن نقل الأهل والخدم شرط لا بد فان نقل الكل إلى السكة أو إلى المسجد ولم يسلم الدار إلى غيره واختلفوا فيه الصحيح أنه يكون حاشا ثم لا يتغير مكانه وان سلم الدار إلى غيره بان أجره أو المالك أو كل من كان في الدار بإجارة أو أعاره فغيره على مال كالمالك لم يتغير فلا آخر لا يكون حاشا * رجل حلقه أن لا يسكن هذه الدار فإذا نقل الأهل والمناجاة المأتمن خرج كل من عليه أن يصعد في أراجها فإذا صارت غالية وبغى من أراجها فخرج الحالف وسكن داراً أخرى لا يحسن فيمنعه كذا في فتاوى قاضخان * حلف لا يسكن هذه الدار فإذا أخرج من وجد الحالف معلقاً بحيث لا يمكنه النقص أو يسد موضع عن الخروج منهم قال يحسن في الوسا إلى الأولى والثاني لا واختاره أنه لا يحسن فيهما كذا في الفتاوى * وإذا عدل عن الخروج بغير بعض الحاشا لا يحسن وليس عليه ذلك كذا في فتاوى قاضخان * وإذا قال (١) أن كرم ابن شب باني شهر يلبس فكذلك أفاضها على وصار رجال لا يمكنه الخروج حتى يصعد بحيث لا يمكنه أن يسأج من يتلحقه بالبلاوي لا يمكنه ذلك لأن الذي قبله منعه حتى لو لم يتبعه كان للمقيد كل رضى وهو الصحيح كذا في المحيط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا بأس أن سكنت هذه الدار فأتت كذا وكان يلبس الدار معلقاً والدار حاشا فهي معدومة حتى يخرج يلبس الدار وليس لها (٢) أن تنشور الدار قال القسيرة رحمه الله تعالى وفيه نأخذ كذا في الفتاوى * أن كل من طلب مسكن آخر فترك أمتعته فيها لا يحسن في الصحيح لأن طلب المنزل من عمل النقل وصار مائة على المستحق بحكم العرف إذا لم يفرط في الطلب كذا في شرح جمع البحرين * رجل حلقه أن لا يسكن هذه الدار فخرج منه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل إليها الأهل والمناجاة فلم يجد داراً أخرى إلا ما يمكنه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حاشا وكذا لو خرج واشتغل بطلب دارة لينقل عليها المتاع فوجد داراً وكانت البين في جوف السبل ولم يمكنه الخروج حتى أصبح أو كانت الأمتعة كثيرة فخرج وهو يقل الأمتعة بنفسه ويكنه أن يستكرى الدواب فلم يستكرى لا يحسن في جميع ذلك هذا إذا نقل الأمتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا يمكنه الناس يكون حاشا قالوا هذا إذا كانت البين بالهيرة فان حلف بالقواسية وقال (٣) من يدبر خلفه أندنيام فخرج نفسه على قسداً لا يلبس ولا يحسن فيمنعه وان خرج على قسداً لا يعود يكون حاشا كذا في فتاوى قاضخان * إذا قال لا بأس أن سكنت هذه الدار فأتت طالق وكانت البين بالليل فأنه معدومة ولو قال ذلك في حق نفسه لم يكن معدوماً لأنه لا يخاف الليل حتى لو تحقق الخوف في حقه أيضاً من جهة الصوص أو ما أشبه ذلك كان معدوماً كذا في الأخيرة * إذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ما كتبنا فاشق عليه نقل المتاع فأنه يمنع المتاع عن شقه ويخرج بنفسه وأما له ثم يشتري المتاع منه في وقت يتسرع عليه التصول كذا في السراجية في كتاب الحيل * وإذا كان رجل ما كان مع رجل في دار فحلف أحدهما ألا يسكن صاحبه فان أخفق النقل وهي يمكنه في الحال والا حنث فان ذهب الحالف متاعه للصوف عليه أو أودعه إياه أو أعاره إليه ثم خرج في طلب غيره فلم يجد منزلاً أو أماراً لم يأت الدار إلى فيها صاحبه قال مجرد حلفه الله تعالى أن كان قد ذهب المتاع وقبضه منه أو أودعه إياه أو أعاره وبغى من ساعته لا يريد أن يعد إليه فليس عساكنه كذا في السراج الوهاج * حلف أن لا يسكن

(١) إن أفتت إليه في هذه البلدة فكذا (٢) قوله إن تقدر الدار التي تنشورها فالتأويل في نسخ بالسكن وكل صحيح كذا في القاموس اهـ مجزأ (٣) لا يقيم في هذه الدار

حلف أن لا يأخذ شرف فلان خلق فلان رأسه ثم نبت فأخذ شرفه كان حاشا * وكذا لوحظ أن لا يسكنه سفينة ثم نبت فسكر الثاني يحسن فيمنعه لأن المصنوع تشبه الحاق الضرر لصاحبه السن والشعر فلا يتقبله السن والشعر القائم وقت العين * رجل حلف أن لا يلبس فلان ينصل هذا السكين أو يزرع هذا الخبز ثم نبت فزرع ذلك النسل أو ذلك الخبز وجعل له فصلاً آخر وزرع آخر فطعمه بالثاني لا يحسن فيمنعه لأنه لا يطعمه بذلك النسل والخبز * رجل حلف أن لا يكتب هذا القلم فكتبه ثم لم يكتب به لا يحسن فيمنعه لأنه لا يلقى

فليعد الكسر وانما صار فلما مضى حادثة فكان الثاني غير الاول * وجعل حلف أن لا يلين هذا الفعل فقطع شرا كذا وبشره بشارك آخر
وليس حشفي عنه لانه سبق لعل يدون الشرارة * حلف أن لا يلين على هذا الما وعلى هذا الما طاحونة فقول الما من ذلك التمر التي تمر
آخر وعلى التمر الثاني طاحونة أخرى فطمع به ان كان الما على حلف عليه أقل من الما الذي في التمر الثاني لا يبحث في عينه لان العبرة
بالقال * حلف أن لا يأكل من هذا ٧٦ الدقيق فأنخذ منه خبيصا أو قطا نفقا كما منه يكون سائلان عين الدقيق

هذا المصر فخرج نفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يبحث عن كسب البين على سكنى القرية ففيه غيرة المصر
وهو الصبيح والسكة والمخلة بمنزلة الدار ولو حلف وقال (١) أؤدريه ديه نياشم فخرج بأهله ومتاعه ثم عاد
وسكن كان حاشا وكذا لكل فعل يتعد لسلط البين فيه بالركن في خزانة المقتنين * قالوا هذا اذا عاد للسكنى
والقرار وأما اذا عاد لزيارة أبا ليسكن أياما لنقل متاعه للسكنى والقرار لا يبحث في عينه واذا عاد للسكنى
والقرار تركت يسكن ساعة فليست ولا يشترط الدوام عليه كذا في المحط * ولو قال (٢) أؤدريه اسمال اندرين
ديه نياشم فامر أنه كذا فسكنه الاو لم من بقية السنة أو حلف أن لا يسكن هذا الدار ثم رافسكن ساعة
لا يبحث ما لم يسكن كل الشهر كذا في خزانة المقتنين * حلف أن لا يسكن فلان قبل الدار الحالف هو مسافر ومزل
فلان يسكنه ما أو يومين لا يبحث ولا يكون مساكنة فلا ناحي بغير معه في منزله خمسة عشر يوما كذا
في فتاوى قاضيان * حلف أن لا يسكن الكوفة فخرج به مسافرا ونوى الاقامتها أربعة عشر يوما لا يبحث
وان نوى خمسة عشر يوما كان حاشا ولو حلف لا يسكن فلان فدخل فلان دار الحالف غصبها فقام الحالف
بمعه بحث علم بذلك الحالف أو لم يعلم وان خرج الحالف بأهله وأخفى النقلة حين نزل الغاصب لم يبحث كذا
في خزانة المقتنين * ولو سافر الحالف فسكن فلان مع أهل الحالف طال أو خفيف رحه الله تعالى يبحث وقال
أبو يوسف رحه الله تعالى لا يبحث عليه القنرى * وفي المتن يخرج الحالف عليه على مسفرة ثلاث أو
أكثر ويسكن الحالف مع أهل الحالف عليه لا يبحث في قول أبي يوسف رحه الله تعالى وان كان أقل من ذلك
بحث كذا في الظهيرة * ولو حلف لا يسكن فلان بالكوفة فخرج على الساكنة في دار بالكوفة فسكن
الحالف في دار والحالف عليه في دار أخرى لا يبحث الا اذا نوى أن لا يسكن هو والحالف عليه بالكوفة
فبحث على ما نوى وكذلك اذا حلف لا يسكن فلان في هذه القرية فخرج على أن لا يسكن في تلك القرية
في دار واحدة وكذلك اذا حلف لا يسكن فلان في كسب في الدنيا ولو حلف
لا يسكن كسبا كسفا كسفا في سبعة مع كل واحد أهله ومتاعه فأنخذهم لئلا لا يبحث في عينه وهذا ما كسفا
حق الملايين وكذلك أهل البادية اذا جمعهم خيمة واحدة فان تفرقت الخيام لا يبحث وان تفرقت كذا في
النخبة * واذا حلف أن لا يسكن فلان فاسكنه في عزمه دار أو بيت أو غرفة فبحث كذا في السنانع
* واذا حلف أن لا يسكن فلان ولم ينو سافرا كسفا في دار كل واحد منهم ما في مسكنه متاعه على حدة لا يبحث
وانما تحقق المساكنة اذا سكنها بائنا واحدا أو في دار كل واحد منهم ما في مسكنه متاعه وأهله وثقلان كان به
أهل وأما ان كان في الدار مقاصد فكل مقصور يمكن على حدة لا يبحث وان نوى المساكنة أن لا يسكن
هنا في مقصورة فخرج على أبي يوسف رحه الله تعالى اذا كانت الدار كبيرة فخرجوا دارا للبدل بالكوفة وقودار
نوح يضارون لأن هذا الدار بمنزلة المخلة فاما اذا لم تكن بهذا الصفة فبحث من غير متاعه كانت الدار مستقلة
على البيوت أو على المقاصير * ولو حلف لا يسكن فلان فاسكنه في مقصورة واحدة أو في بيت واحد من غير
أهل ومتاع لا يبحث عنه ولو حلف لا يسكن فلان في دار أو في دارا عتبتا فاسكنها أو ضم بينهما ما سألنا
وفتح كل واحد منهما لنفسه بائنا يمكن الحالف في طاقته فقولوا في طاقته بحث الحالف (٣) ولو حلف أن
(١) لا يسكن هذا القرية (٢) أن آف هذه السنة في هذا القرية (٣) قوله وثقلان النقل بحركة المتاع اهـ

لا يؤكل فكذلك البين على ما يتخذه وقدمه كل هذا
* رجل حلف أن لا يجلس الى هذه الاستوانة وهي من
آجر أو من حصص أو بحجارة
فقصصت ثم بنت ثوبا
بجوارها فجلس اليها لا يبحث
وكذا الحائط * رجل حلف
أن لا يأكل من هذه الكفرة
فصار يسرا أو من هذا البسر
فصار رطباً أو من هذا
الرطب فصار رطباً أو من هذا
اللبن فجعل جبنافا كله
لا يكون حاشا * ولو حلف
أن لا يأكل هذا الشاة بكلمه
بمعنا شاة كان حاشا * ولو
حلف أن لا يأكل خرافا كل
قسياب أو يسرا لم يطبخها أو
رطباً لا يكون حاشا إلا ان
ينوى ما يكون من ذلك * ولو
حلف أن لا يأكل رطبا فاكل
بسر اسدنيا أو حلف أن
لا يأكل بسرا فاكل رطباً فيه
بسر كان حاشا فيقول أي
شيفه ومحمد رحه الله تعالى
* أمر الحلف أن لا يلبس
هذه الخلقه خيطا يلبسها
فصار دعام لبست لا تكون
حاشا * ولو تفتت فحلت
ملففة ولا لبست حشفت * حلف
أن لا يقرأ في هذا المصحف
فقرأ في الأوراق وحلم التالف

ثم ألقه وخردت به فقرا حشفت في عينه * حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت فبطلت بستانا أو جملا أو مسجدا أو كانت
منيرة فحلت ميتا واحد أو جعل يده الى الطريق الا اعظم دخل لا يكون سائلان والاسم الماروا به أعلم بالصواب * فصل في الدخول
حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها راجعا أو ماشيا أو سورا أو ما منحت في عينه * وكذا لو لم يكن من دخلها أو من دخلها فحلت
على من لم يسه في سقط في الدار حشفت * وكذا لو قام على ساقط من لوط الشجر الا لم يركب من الجبل فصل رحه الله تعالى إن كانت الحائط

مشتريه وبين جاره لا يكون حاشاها اذا كانت المين العربية فان كانت القارسة فارقي شجرة وانما في الماروقام على شاطئها أو
صعد السطح لا يحنث فيمنه وهو المختار لان هذا لا يندخل في البيع ولو قام على كشف شجرة أو ظلة شارع كان حقيق الكنف
أو الظلة في الدار كان حاشاها قام على أسقفها لم يحنث المطلقان كانت الاسقف بحيث لو أغلق الباب كانت الاسقف خارجة لا يكون
حاشاها وان كانت داخله كان حاشاها ولو أدخل إحدى رحليه لا يكون حاشاها قل هذا لان الدار ٧٧

لا يساكن فلا فارق دار ولم يسم دارا بعينها ولم يسمها كنه في دار قد قسمت وشرب بينهما لا يحنث كذا
في فتاوى فاضيلان * حلف لا يساكنه ولو لم يسم دارا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى فانسا كنه في حاشاها
في السوق يملأ فيه غللا ويبيعان تجار فانه لا يحنث وعاشا المين على المنازل التي اليها الأوى وفيها الأهل
والعيال إلا أن يزوجها أو يكون بينهما كلام قبل المين يدل عليها فيكون المين على ما قسمتهم كلامهما
ومعانيهما فان جعل السوق مأوى قيل انه يسكن السوق فان كان هناك دالة تدل على أنه أراد المين ترك
المساكنة في السوق حلت المين على ذلك وإن لم يكن هناك دالة فقال روت المساكنة في السوق أيضا
فقد شد على نفسه هكذا في البدائع * ولوحلف أن لا يسكن دارا بعينها فهدمت ونبت بناء آخر فسكنها
يحنث وهذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتا بعينه فهدم حتى تركه بغيره ثم بنى بيتا آخر في ذلك الموضع
فسكره لم يحنث ولو حلف لا يدخل دارا بعينها لم يحنث بغيرها فدخل دارا فدخل يحنث وإذا حلف لا يسكن دارا
فلان أو دارا فلان ولو لم يسم دارا بعينها لم يحنث ولو حلف أن لا يسكن دارا فدخل دارا فدخل يحنث وإذا حلف لا يسكن دارا
كانت حاشاها فلا من وقت المين إلى وقت السكني فهو حاشاها اتفاق وإن سكن دارا اشتراها فلا من بعد
بعينه حنف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وإن حلف لا يسكن دارا فلان فسكر دارا بعينه موبن
آخر لم يحنث قل نصيب الأثر أو كثر كذا في المبسوط * ولوحلف لا يسكن دارا فلان هذه قباعها فلا من
فسكرها الحالفان كان نوى المين عن الدار فانه يحنث وإن كان نوى المين الأضافة لا يحنث وإن لم يكن له
نية قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحنث كذا في الذخيرة * وإذا حلف الرجل لا يسكن دارا
اشتراها فلا من فاشترى فلا من دارا الغرض فسكر الحالف يحنث فان كان قال نوي بدارا اشتراها فلا من
لنفسه فان كانت المين بالله تعالى فهو صدق وإن كانت المين بطلاق أو عتاق لا يصدق في القضاء كذا في
المحيط * إن حلف لا يسكن بيتا لا يحنث فسكره يحنث بشرط أن يحنث إذا كان من أهل
الأمصار وحنث إذا كان من أهل البادية كذا في المبسوط * وإذا حلف لا يستمع فلان أو لا يبيت في مكان
كذا قال في الليل حتى يكون فيه أكثر من نصف الليل وإن كان أقل لم يحنث وسواء نام في الموضع أو لم ينام
كذا في البدائع * ولوحلف لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه موان خارج المنزل أو أهله ومشاغبي
المنزل لا يحنث وهذه المين تكون على نفسه لا على المتاع * ولوحلف لا يبيت الليلة على سطح البيت وعلى
البيت غرفة فأرض الغرفة سطح البيت يحنث إن بات عليه * ولوحلف لا يبيت على سطح بيت على هذا
لا يحنث ولو قال والله لا يبيت في فلان غدا فهو مطلق الآن نوى الليلة الحلية * وقالوا لا يكون
غفلا في منزل فلان فهو على ما عمن الغد كذا في الظهيرية * إذا حلف لا يأوى مع فلان أو لا يأوى في مكان
أو دار أو بيت فالأوبة لا تكون ما كذا في المكان أو مع فلان في مكان قليلا كان الكثرة أو كثره فلا يكون
نهر أو هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقول محمد رحمه الله تعالى الآن يكون نوى أكثر من ذلك
يوما أو أكثر فيكون على ما نوى وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال أن أأوى وإياك
يبت أبدأ على طريقة عين في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقولنا الآن يكون نوى أكثر من ذلك
يوما أو أكثر وقال ابن عباس عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا حلف لا يأوى فلا يحنث إذا كان الحالف
عليه في عيال الحالف ومنه لا يحنث إلا أن يبيت الحالف عليه مثل ما كان عليه وإن لم يكن الحالف عليه

فيه والصحيح أنه لا يحنث إذا كان لا يقدر على الامتناع ولو كان على ذابة فادخلته في الدار كان يقدر على منعها لو أسكنها حاشاها فلا من
أدخله إنسان مكرها فخرج منها ثم دخل بعد ذلك اختاروا اختلافوا فيه والصحيح أنه يحنث * ولوحلف أن لا يدخل من باب هذه الدار ولم يسمها
فقبيل الدار باب ودخل حشوا نوى الباب التي كان صدق دياره لا قضاء * ولوحلف أن لا يدخل من هذا الباب لا يحنث في الوجه كله إذا لم
يدخل من ذلك الباب * ولوحلف أن لا يدخل دارا فلان فخرس دارا لم يحنث دارا فلان أو خرس دارا أو طرقتا لا يحنث * وكذا لو حفر تحت الدار

فقد كان كلاً من القنصلين مكشوف في الدار وكان كبيراً يستقي من مائه تلك الدار حيث نادى في الحائط الوضع المكشوف لأن أهل الدار نادوا
 كان يضعه كانت القنصلين الدار وكان الكشاف يسير إلى الخضر أهل تلك الدار فلما كان ضوء القنصلية ليحت في جنبه رجل حلب أن
 لا يدخل داره فلان ورجل آخر في داره حلب أن لا يخرج من بيتها فقام على سطح هذا الدار ليحت أحدهما أما الذي حلب أن لا يخرج فظاهر
 الجميع لا بعدد وخلا هذا الجرح أحدهما أن لا يدخل وحلب الآخر
 ٧٨ وأما الذي سبق أن لا يدخل فلان

[illegible]

الباب الرابع في البيع على التمر ورج والاتيان والركوب وغير ذلك

من حلق لا يخرج من المسجد أو المار أو البيت أو غير ذلك فأمرنا أن نأخذ له فخره حيث يكمل أو كذا
فخرجت به فانه يحسب كذا في دفع القدير • وحلق لا يخرج من فعل مكره أو آخر لم يحسب وكذا هذا في حين
الدخول كذا في الترتابي • وإذا أخر مكره ما لم يتوصل اليه من غير أن يخرج بعد ذلك فحسبه لا يحسب
استثنوا فيه أو الصحيح أنه لا تحل فيه حلقه • بعد ذلك وإن كان غير مبرور أمره فأخرجه وهو قادر على
الامتناع ولم يتبع مرضى قبله استثنوا فيه أو الصحيح أنه لا يحسب كذا في شرح الجامع الصغير لا يضمان
ولو أكره على أن يخرج أو يدخل برجله ففعل حش كذا في الترتابي • ولو حلق لا يخرج لا يحسب إلا
بالمخرج إلى السكة كذا في المسألة • رجل حلقاً لا يخرج من داره فخرج من باب داره ثم رجع
حش وإن كان مغرة في داره فخرج من منزله ثم رجع فحسب أن يخرج من باب الدار لا يحسب كذا في فتاوى
فاضلان • ولو حلق لا يخرج من داره إلا إلى مغرة فخرج منها بريد الخائفة ثم أتى حاجته أخرى لم يحسب
كذا في الكافي • ولو حلق لا يخرج من الرى إلى الكوفة فخرج من الرى بريدكم وطرحه على الكوفة
فالمدحرجة تعالى أن كان نوى حش من الرى أن يركب الكوفة فهو حاش وإن كان نوى أن لا يخرج بها
ثم بدا بعد ما خرج وصار إلى الموضع الذي يقصر فيه الصلاة في الكوفة لا يحسب وإن كانت فته حين حلق
أن لا يخرج إلى الكوفة فتصاه ثم بدا في الحش فخرج من الرى ونوى أن يركب الكوفة لم يحسب فيما مضى
أقعه تعالى • ولو حلق لا يخرج من الدار إلا إلى المسجد فخرج من المسجد ثم بدا بعد ذلك إلى غير المسجد
لا يحسب كذا في المحط • قال القدوري المخرج من الدار المسكونة أن يخرج من نفسه ومساكنه وعاله
والنرجس من البلد أو القرية أن يخرج من بيته خاصة (١) زاد في المتن أن أخرج من بيته فقد نزل وأمسك وأولم
(١) قوله زاد في المتن الخ راجع لمسئلة المخرج من البلد أو القرية فلا يدل على أنه يكفي أن يخرج من بيته في
مسئلة الدار أيضاً أم هو أوى

فلا تسميها كن بجارية فان سلتها ولو حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل دار ابن فلان وغير ذلك فليكن فلان
سكماً لا يحل له ولو حلف أن لا يزور أرض فلان فزور أرض فلان فزور أرض فلان وغیره كان عاتياً رجل حلف أن
لا يسه الدار منه فدخل الحائض لا يحل له ورجل حلف أن لا يدخل دار زيد ثم دخل حلقه أن لا يدخل دار غر وبيع زيد
فدخل الحائض حلت في العين الثانية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عبده المحدث هذا العين يدخل في

العين ولا يحنث في العين الا في الزوال الاضافة الى زبده وجعل حلف أن لا يدخل دار فلان فاجر فلان داره فدخلها الحالف لم يكون حاشا
فدعوا بآيات قالوا ما ذكرناه لا يحنث في قول أي حنثه أو أي وسفر جهما الله تعالى لان عندهما كما تبطل الاضافة بالسبع تبطل
بأجاروا التسليم وملاك الدليل أن أصل المسئلة اذا حلف أن لا ركب دابة فلان فركب دابة بعد على قول أي حنثه أو أي وسفر جهما
الله تعالى لا يحنث في عينه الا أن ينوي دابة العبد لا ملك السيد والتصرف للعبد وملاك الدليل العبد
الزينة للولي وملاك الدليل العبد
٧٩

يبره كذا في الخيرة • ولو قال والله لا أخرج وهو في بيت من الدار فخرج الى حنث الدار لم يحنث الا أن ينوي
فان نوى الخروج الى مكة أو غيره وبطلان الدليل لم يصدق قضاؤه لانه كذا في البرال التي • ولو حلف لا يخرج
من بيته يعني هذا البيت الذي هو في بيت من الدار حنث قال المتأخرون من مشايخنا هذا الجواب
ينبغي عرفهم فاما في عرفنا فخص الدار بسمى شاقلا يحنث حاله فخرج الى السكة وعليه الفتوى وإذا
حلف لا يخرج عن هذه الدار فخرج احدى رجلين من الدار لا يحنث في عينه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى
المسئلة في الأصل وبعض مشايخنا قالوا اننا كلنا خارج الدار أسفل يحنث في عينه وبعضهم قالوا اننا
كلنا الاعتدال على الرجل الخارجة يحنث وان لم يكن خارج الدار أسفل الا أن في ظاهر الرواية عن أصحابنا
لا يحنث على كل حال • وأخذ شمس الأعمه السرخسي ومن الأعمه الخواص في هذا اننا كلنا يحنث فاما
بالقدم واما اذا كان قاعدا فخرج قلبه وبه في البيت لا يحنث في عينه الا اذا قام على قدميه فحنث
يحنث واما اذا كان مستقيما على ظهره أو على بطنه أو على جنبه فحنث حتى يصار بعض يده خارج الدار
ان صار لا أكثر خارج الدار يصير خارجا وان كان ساقيما فالدار • اننا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار
شجرة أو غصن خارج الدار فخرج تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار يحمل أو سقط بسقط في الطريق
لا يحنث سواء كان الحالف من بلاد العرب أو من بلاد النجف • واننا حلف لا يخرج من امرأته
من هذه الدار فخرجت من أي موضع خرجت ما لم ينزل من الدار • وانما من فوق الحائط وما من ثقب ثقبه
يحنث في عينه • واما اننا حلف لا يخرج من بلب هذا الدار فخرج من بلبه من حيث سوا من حيث بابه • وانما من
أوس من باب حديث أخرجه بصدد ذلك وان خرج من فوق الحائط أو من ثقب ثقبه لا يحنث في عينه هكذا ذكر
بعض مشايخنا في شرح آيات الأصل • وذكر في الجليل اننا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من
السطح الى الدار بعض الجيران أو فتح بابا أو نزل من الدار وخرج من ذلك الباب لا يحنث في عينه • قال أبو نصر
الدوبسي الصحيح أنه يحنث لان الكل باب هذه الدار • واننا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج
من باب آخر غير الباب الذي عنه ذكر في آيات الأصل أنه لا يحنث وفي فتاوى أهل حمق قدنا حلف
لا يخرج من باب هذه الدار وهو ينوي باب الخشب فوقع الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يحنث ولو لم يرد
باب الخشب يحنث كذا في الخيرة • ولو حلف على الدار فخرج من الثقل الا في كذا فخرجت كذا ثم رقبه
ثم خرجت في غير موضع فان كان على الدار فخرج من هذه الدار في كذا فخرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحنث
• وان حلف على ان لا يخرج مع فلان من الثقل فخرجت مع غيره أو خرجت وحدها ثم رقبه فلان لم
يحنث وان حلف على أن لا يخرج من الدار فدخلت بيتا أو كسنا في علوها شارعا الى الطريق الا اعظم لم يكن
هذا خروجا من الدار كذا في الميسر • ولو حلف لا يخرج الى مكة أو لا يذهب الى مكة فخرج يريد ما خرج
حنث وتبطل لعنت أن يجاوز مرآة مصر على نية الخروج الى مكة حتى لو يرجع قبل أن يجاوز مرآة
مصره لا يحنث وان كان على هذه النية كذا في الكافي • ولو حلف لا يخرج الى مكة فخرج يريد ما خرج
مصره ما شيا ثم ركب يحنث ولو خرج راكبا ثم نزل ومشى لا يحنث كذا في الخلاصة • ولو حلف لا يخرج الى مكة
ولو ما شيا حتى مات حنث في آخر من أجزائه • حلف لا يمتنع ان استطاع فلم يمنع عنه ما منع من
مرض أو سلطان أو عارض آخر فله ما حنث كذا في الكافي • ولو حلف لا يأتي بغداد لما شيا فترك حتى

وان كانت بالقاهرة فالحين على الدخول في ذلك المثل وذلك الدار فان قال عنت دخول ذلك البيت الذي كتب اليه فصدق بنية لا
فصله لان في الفارسية منها اسم لكل والبيت اسم خاص كقوله فافهمه وكشاهه ومستانی هذا انما يشير الى بيت بعينه فان اشار الى بيت
بعينه فالعبرة بالشارة • أمرنا حلف أن لا يدخل زوجه فانها ربا فدخل الزوج ان كانت ثوبا أو دخل دارا أو دخل بيتا أو دخل
لا يدخل العين بالبيع وان لم تكن له بية فالعين على داره ولو كانها فانما يحنث لا يحنث في قول أي حنثه أو أي وسفر جهما الله تعالى
اذا كانت العين بالريسة

وان كانت بالقاهرة فالحين على الدخول في ذلك المثل وذلك الدار فان قال عنت دخول ذلك البيت الذي كتب اليه فصدق بنية لا
فصله لان في الفارسية منها اسم لكل والبيت اسم خاص كقوله فافهمه وكشاهه ومستانی هذا انما يشير الى بيت بعينه فان اشار الى بيت
بعينه فالعبرة بالشارة • أمرنا حلف أن لا يدخل زوجه فانها ربا فدخل الزوج ان كانت ثوبا أو دخل دارا أو دخل بيتا أو دخل
لا يدخل العين بالبيع وان لم تكن له بية فالعين على داره ولو كانها فانما يحنث لا يحنث في قول أي حنثه أو أي وسفر جهما الله تعالى
اذا كانت العين بالريسة

وقال بعضهم ينظر الى سبب العزم ان كانت العينة لغضمن صاحب الدار يطل العينة السبع وان لم يكن لغض صاحب الدار وانما كانت
 لضرر الجيران ونحو ذلك لا يطل العينة في مثل ذلك السبع ورجل حلف ان لا يدخل دار فلان وفلان يسكن في دار امرأته قال الشيخ الامام
 أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم يكن لفلان دار عاكسة تسبب المسوى هذا الدار بحث ورجل حلف ان لا يدخل دار فلانة
 ويدخل دارها وتزوجها ساكن فيها ولم
 ٨٠ ينو تلك الدار لا يبحث لان السبب تنافي الى الزوج لا الى المرأة * ولو حلف

دنا منها فدخلها ما شأنا بحث كذا في الخلاصة * في المتن اذا حلف الرجل ان لا تأتي امرأة عرس فلان
 فذهبت قبل العرس وكانت غفلة حتى مضى العرس لا يبحث ولو حلف لا تأتي فلانا فذهبت اذ على ان تأتي منزله
 أو عاقبه لقيه أو يلقه وان أتى مسجده لم يبحث وفي المتن رجل ازم رجلا وحلف المثل لقيه غدا فأتاه
 في الموضع الذي ازمه فيه لا يبرح حتى يأتي منزله فان كان لزمه في منزله فحلف لمانته غدا ويحول الطالب العن
 منزله الى منزل آخر فأتى الحالف المثل الذي كان فيه الطالب فلم يبحث لا يبرح حتى يأتي المنزل الذي تحول الى
 ولو قال ان لم أتك غدا في موضع كذا فعبدى قنا فاعلم بمجده قد تفرغ فحلف الوالد ان لم أوافك غدا في
 موضع كذا فعبدى قنا الحالف في ذلك الموضع فلم يبحث حيث يبحث وفيه أيضا اذا حلف ليعود فلانا
 أو ليزوره فأتى به فله يذنه فرجع ولم يصل اليه لا يبحث في عيونه وان أتى به وبستان قال يبحث في
 عينه في الموضع من فلا شأنا يصنع العائد والار كذا في المحيط * ولو حلف ان لا يزور حيولا لسانا شيخ
 جنازة (١) حشوا ان أتى بغيره لا يبحث لان ينوي * ولو حلف لاذهب الى الله من ههنا حتى ألقاه
 فتواري عن عياف عند بابه لم يبحث كذا لو حلف ان لم أجلس هذا اليوم لم يبحث كذا في العتاية
 * وانما حلف لا يركب دابة فركب فرسا أو حمارا أو بغلا يبحث في عيونه ولو لم يركب بعيرا لا يبحث في عيونه
 احتسابا فان نوى جميع فلا فهو على ما عني وان عني نوعا من الأنواع نوى الخيل وحده أو الجمال وحده
 ذين فعيانه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لا نوى التخصيص من اللفظ العام ولو قال لا أركب فعيانه
 على ما يركب الناس من الفرس والبغل ولوردك ظهر انسان بعد العزم لا يبحث وفي فتاوى أبي الليث
 لو قال لا أركب نوى الخيل أو الجمال لا يدين فعيانه وبين الله تعالى كذا في المحيط * ولو حلف لا يركب فرسا
 فركب برذونا لا يبحث كذا لو حلف ان لا يركب برذونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعري والبزودون للحمي
 وهذا اذا كانت العينة العربية فان حلف بالفارسية (٢) اسير فتشددت بحث على كل حال كذا في فتاوى
 طائفتان * ان حلف لا يركب الخيل فركب برذونا أو فرسا بحث كذا في الدائم * ان حلف ان لا يركب
 دابة فحمل عليها مكرها لم يبحث كذا في غاية البيان * ولو حلف لا يركب دابة فركب دابة يسر ح أو كلف
 أو ركب عرا لا يبحث كذا في المحيط * حلف لا يركب مراكب فركب في عتايه فتاوى بحث وراه نام
 وقال الحسن في الجز لا يبحث (٣) وعلمه الفتوى كذا في الفتاوى الفائية ولفظ (٤) استولا تناول الابل
 الا اذا كان في موضع ركب الابل أيضا كذا في الوحي والكردي * ولو حلف لا يركب هذا السرح فزاد شأنا أو
 نقص فركب بحث ولو ابل الحناء لا يبحث والمعتبر في السرح هو الحناء كذا في الخلاصة * انما حلف لا يركب
 هذا الحناء اليوم فأنق وحس ولم يقد على ركوبه اليوم بحث كذا في فتاوى طائفتان * حلف لا يركب
 هذا الحناء بقوه أو كرها فقام عليها بحث حلف لا يركب دابة فلان هذه فباع فلان دابة ثلاث فركبها لم
 يبحث حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وغيره لا يبحث حلف لا يركب دواب فلان فركب
 (١) قولها تسم حناته حشوا الخ الذي الواقعة المسلمة انما شمع جنازة لا يبحث وان زار قبره
 حشوا لا يزار في البيت زار قبره عرفاه * مجزأوى (٢) لا يركب فرسا (٣) قوله وعليه الفتوى
 قال ط الذي عرفه مصر ان المركب خصوص السيفي فلا يكاد يطلق على غيره فاني بني اعتبار
 عرفهم عندهم اه (٤) دابة

شكفت يود يراه هذا الاشياء ورجل حلف ان لا يدخل محلة كذا فدخل دارا لها بابان أحدهما مفتوح في ثالث
 المحلة والا سخرت حتى في محلة أخرى بحث في عيانه لان الدار نسب الى كل واحد من المثلين وفي التوارد عني أبي يوسف رحمه الله تعالى
 انما حلف ان لا يدخل دار فلان فدخل حشوا تشرع من دار فلان الى الطريق الا اعظم وليس للسائقين بعض الدار حشوا في عيانه لان الدار اسم
 لما يدير عليه الحائط وهذا الحائط عن محلة ما سالت به حدود الدار ودانها لان هذا يشك في عيانه من مسئلة القضا اذا حلف الحالف
 يبحث لان قوله جبري

فكانت الحار قال ان لم يكن للقتان موضع مكتوف في الدار قال لا يحنط الحالف * رجل حلف ان لا يدخل الحمام اذ هم مرشقة فدخل
الحمام لا ليدخل ذلك بل ليعلم على الجمعي ثم غسل رأسه في الحمام لا يحنط لان دخوله كان القسسل وعن بعض المشايخ رحمه الله تعالى انا
حلف الرجل ان لا يدخل الحمام فدخل بيت المسبح لا يحنط لانه لا يريد دخول الحمام ذلك * رجل حلف وقال لا امرأته طلاق ان دخلت دار
فلان فبات صاحب الدار قد خال لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنط لانها ٨١ انتقلت الى الورثة وان كان عليهم دين

ولا يحنط احنط كذا في السراجية * من حلف لا يركب دابة بقلان فركب دابة بعمادون لم يمدون أو غير
مدون لم يحنط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنط وان نوى وان كان
الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه دين لا يحنط ما لم ينو كذا في الهداية * حلف لا يركب دابة في بغداد
فركبها حتى سافر او خرج ثم لم يحنط كذا في الحاوي * في مجموع التوازل رجل قال طهر كذا دابة
فقال اني انا تصديق بها فركب دابة بوزنه المصدق بها فان تصديق بها ثم اشتراها فركب مرة أخرى لم يحنط
التصديق بها مرة أخرى ثم نوى كذا في الخلاصة * ولو قال ان ذهبت الى قرية كذا فزيتا عيالي يحنط كذا في
العناية * ولو قال له رجل اجلس فتغذ عندي فقال ان تغذيت فغذيت فخرج الى منزله فتغذى لم يحنط
بخلاف ما اذا قال ان تغذيت اليوم كذا في الهداية * ولو حلف لا تمشي على الارض فمشى عليها بعل أو خف
يحنط ولو مشى على بساط لم يحنط ولو مشى على ظفر جبار (١) حافيا أو متعلما يحنط كذا في الخلاصة

باب الحالف على الاكل والشرب وغيرهما

الاكل هو اصال ما يحتمل المضغ بقية الى جوفه ثم اكله أو لم يشمه مضغه أو لم يشمه مضغه كالمزبوع والعم والقاهكة
ونحوها * والشرب اصال ما لا يحتمل المضغ من المشروبات الى الجوف كالكحل والنبذ والبن والعسل (٢)
الخوض والسويق الخوض وغير ذلك فان وجد ذلك يحنط والا فلا الا اذا كان يسمى ذلك كالأوشري في
العرف والعصاة يحنط كذا في البدائع * والمقوق معرفة الشيء ضمن غير ادخال عينه في حلقه كذا في
الكافي ولو حلف لا يأكل هذا الخبز أو هذا البضعة فابتلعها حنت كذا في السراج الوهاج * ولو حلف على
أكل شيء لا يتأتى فيه المضغ نفسه أو كل مع غيره فان كان مما يؤكل كذا حنت في عينه حنت كذا في
الإبلا كل اللبن فأكله كذا في الهداية * ولو حلف لا يأكل هذا العسل فأكله كذا يحنط في عينه وان صب على ذلك ماء
فشرب لم يحنط كذا في المحيط * ورجل حلف أن لا يأكل هذا اللبن فشر به لا يحنط ولو حلف أن لا يشرب
فأزرقه أو كذا لا يكون حائثا على هذا أكل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا هذا اذا كانت العين
بالعربة فان كانت بالفارسية فأكل أو شرب كل ما حائثا عليه الفتوى كذا في تنويع فاضل * ولو حلف
لا يأكل هذا الخبز ففقه ودفقه ومضغه المله ثم شربه لم يحنط ولو أكله لم يحنط كذا في الخلاصة * ولو
حلف لا يأكل لبنا فطبخ به اذ افاكه قال أبو بكر الطنطا لا يحنط وان لم يجعل فيه مالمون كل شيء من كذا
في الحاوي * ولو حلف لا يأكل عسفا فأكلسوا فقد حنت ومن لا يحنط فذلك كذا في الخلاصة * ولو حلف
أن أجزأ العين اذا كانت حنتين ووجد طعمه يحنط وان كان لا يوجد طعمه ولا يرى مكانه لم يحنط كذا في
البدائع * رجل حلف أن لا يأكل زبانا على عصيدة جعل فيها الرب قالوا لا يكون حائثا في عينه لأن يكون
الرب قائما بعينه على العصيدة كذا في فتاوى فاضل * ولو حلف لا يأكل زعفرانا فأكلسوا على عصيدة
زعفران يحنط كذا في فتح القدير * ولو حلف لا يأكل سكرافا خذ سكرافا في القوم ومضغه ذابا بقلان لم يحنط
كذا في الخلاصة * حلف أن لا يأكل خلافا كل مسكبة لا يكون حائثا له لا يسمى خلافا كذا في فتاوى

(١) قوله جبار بكسر الهمزة وتشديد الجيم السطح كافي القاموس اه (٢) قوله الخوض يعني غير
الحامد تأمل

(١١ - فتاوى ثانی) حلف لا يدخل قرية كذا فدخل أراضي القرية لا يحنط ويكون الممين على عزمها وكذا لو حلف أن

لا يشرب الخمر في قرية كذا فشرّب في كرمها أو ضاعها لا يحنط إلا أن يكون الكرم أو الضاع في العراق. وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا
يكون الممين على العراق لأن البلدات اسم للحدود داخل الرض * ولو حلف لا أدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل الأراضي حنت * ولو
حلف أن لا يدخل بغداد حتى أتى الجاهلین دخل حنت ولو حلف لا يدخل مدينة السلام لا يحنط ما لم يدخل من ناحية الكوفة لأن اسم بغداد

خاصة بقرى ماوى * ولو

حلف لا يدخل مدينة بلخ

فأقيم على المدينة ووربها

لان الرض يعد من المدينة

وان أراد الحالف مدينة

خاصة بقرى ماوى * ولو

٨٣
 متناول الجاهلين ومدينة السلام * ولوحق لا يدخل الري ذكر كمنس الأئمة السرخسي رجه الله تعالى في شرح الأجلات ان الري مظاهر
 الراية متناول المدينة والتواحي * وروي هشام عن محمد رجه الله تعالى ان اسم مدينة خاضع في الواسط تاريخه ان الري ولم بين المدينة ولا
 رمتا فاعتبرت في مظاهر الراية بقصد اجارته وفي رواية هشام رجه الله تعالى لا بقصد اجارته قال رضي الله تعالى عنه اسم مرقدا وزجده اسم
 المدينة خاصة وسعد فقرة عاتق فارس اسم الامصار والقرى ويختار اسم البلدة نوحها اول حدود مختار كرمندة آخرها

(٣) قوله حديثه في القلموس الخرج تحت رحل البلطيخ ما دام رطباً

فتناولهم فسادخل عليه في بعض رجل آخر جئت . وولوحف أن لا يدخل بيتا وفلان فيه فدخل السجود فقلان في الرب
المسد لا يحسن وكذا أدخل الكعبة . وولوحف أن لا يدخل على فلان شاف دخل بيتا وفلان فيه ولم يزل السجود عليه لا يحسن . وولوحف
أن لا يدخل على فلان فدخل منزله وهو نوى بال دخول الدخول على رجل آخر يكون مع الخوف عليه أو دخل يريد أخذ أمانة التي تكون في
المنزل لا يحسن لأنه لا يدخل عليه . وزحلان حلف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فخلا في المنزل معالا لاختنانه لأنه لا يدخل أحدهما

على صاحبه . رجل قال لا تمنع فلان من دخول دارى فتعنه من رضى عنه فان رآه مرة ثالثة ولم يتعنه لاشئ عليه . رجل حلف أن لا يدخل دار فلان فدخل دار فلان ساكن فيها امرأه والدار التي أحتسب وكذا قال لا أدخل دار فلان فتعنه في دار زوجها لكن معه كان حائنا . رجل حلف أن لا يدخل على فلان فدخل عليه في جام أو مصيداً وظله أو دهليزاً ولا يحسب وكذا القسطا وبنت النعمان لأن يكون الخافو عليهم من أهل البادية وعن محمد بن جرحه الله تعالى في القسطا يحسب ٨٣ والظاهر هو الأول قيل في زماننا تحت

الربح تحت عندهما . والحاصل أن الغلبة إذا كانت المقود عليه تحت عند الكل وإن كانت الغلبة لغیر المقود عليه تحت عندهما هكذا في شرح الجامع الصغير في قضيتان . ولوا كل البسر المنقب والربط المذهب جزأ فجزأ منفرداً بأن ميز الربط المذهب جزأ فكل كل جزئهما منقرباً تحت بالاشتراك كذا في التنزيلاتية . ولو حلف لا يأكل عسلاً فكل شئ بدا تحت ولو حلف لا يأكل شئ ما فكل عسلاً لا يحسب كذا في الحط . ولو حلف على البقل فعلى الربط كهلهم الخضر وأن كل باسلس ذلك لا يحسب ولو أكل صلاً لا يحسب لأن بويه كذا في التنزيلاتية نافلاً عن الحجة . سئل شيخ الإسلام أو بكر محمد بن الفضل عن حلف لا يأكل عسلاً فكل شئ ما هل تحت أم لا قال تحت وإن حلف لا يأكل حشراً فكل عسلاً ما تحت والخمر الحصرم هكذا في الظهيرة . ولو حلف لا يأكل من هذا الشاة تنصرف إلى الهدى ومن لم يصرف منها يخرج منها وكذا في كل ما كوله كذا في الخلاصة . ولو قال علفي رج من هذا الشاة أو من نزلها تحت في اللبن والخض والبردون السن والشيرة وكذا في العتية . وكذا قال لا يأكل من نزل هذه البقرة فكل من تخفيها التي يقال له بالفارسية دوغ زده تحت لا تمنع نزلها ولو أكل من مرة تخفيها تخفيها يقال له بالفارسية دوغ أنه لا يحسب لأنه صار شاة أتت كذا في الخلاصة . ولو حلف لا يأكل دهنياً تحت يأكل دهن الكراع . ولو حلف لا يأكل من حله هذا الكرم وحاضه فكل من يسرو عنه تحت ولو حلف لا يأكل من هذا المسوخ فليس ألبه هذا المسوخ حتى صارت دهنها فكل لا يحسب كذا في الخلاصة . ولو حلف لا يأكل من السمسم فكل من دهنه لا يكون حلاً كذا الحلف لا يأكل من هذا البجاجة فكل من يعضها أو فرغها لا يكون حلاً . وكذا لو حلف لا يأكل من هذا البيض فكل من فرغها لا يكون حلاً كذا في فتاوى قاضيان . وإن حلف لا يأكل لحماً فكل لحم أكل من جميع الحيوانات غير السمك تحت سواء أكله طيباً أو مشوماً أو قديماً أو سواه كان حلاً لا أو حراماً كذا في فتاوى التسمية وذبيحة الجوسى وصيد الحرم فاما السمك وما يعيش في الماء فلا يحسب وإن نوى السمك تحت هكذا في الاختيار شرح المختار قالوا لو كان الحالف خوار زمناً فكل السمك تحت لأنهم يسونه لما كذا في محيط السرخسى . وإن أكل لحم خنزير أو لحم إنسان تحت والصحيح أنه لا يحسب بل لحم الخنزير والأدنى أن أكله ليس بمتعارف ومبنى الإيمان على العرف وذكر الزاهد العتاني أنه لا يحسب وعليه الفتوى كذا في الكفانية . ولا يحسب أكل التي موه قال أبو بكر الاسكافي وهو الظاهر وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي . ولو أكل ما يكون في المشوم من الكرش والكبد والطحال تحت في عينه . وهذا بناء على عرف أهل الكوفة فإن هذا الاشياء عرفهم كانت ناع مع اللحم وتشمع استعمال اللحم فاما في عرف قفال لا يحسب في عينه كذا في المحيط وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط . ولو أكل الرأس والاكراع تحت ولا يحسب كل الشحم والالية إلا إذا أوفى اللحم بخلاف شحم الظهر تحت به لانية كذا في فتح القدير . ولو أكل الجرة التي في وسط الالية تحت كذا في الخلاصة . حلف لا يأكل لحم شاة فكل لحم عز تحت وقال الفقيه أبو البت لا يحسب مصرنا كذا الحالف أو قروا وعليه الفتوى كذا في فتح القدير . قال محمد بن جرحه الله تعالى في الجامع إذا حلف الرجل لا يأكل لحم دجاج فكل لحم الديك تحت في عينه . الأصل في جنس هذه المسائل أن اليمين متى أضيفت إلى اسم جنس يدخل تحت اليمين المذكور لا متى من ذلك الجنس ومتى أضيفت إلى اسم ذكر على الخصوص لا يدخل تحت اليمين

كاذب في الشكل فإنه متى عتق الكل . رجل له دار في بستان حلف أن لا يدخل هذا الدار فدخل بستانه وأرباب البستان إلى بيوت هذه الدار وليس للبستان باب آخر وعلى الدار أو البستان حائلاً أو حاد محيط بها قال محمد بن جرحه الله تعالى لا يحسب إذا حلف على دخول البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر منها . وإن كان البستان وسط الدار وحول البستان بيوت الدار تحت الحالف بدخول البستان وعن أبي يوسف جرحه الله تعالى في رواية وإن في رواية كما قال محمد بن جرحه الله تعالى لا يحسب لأن يكون البستان في وسط الدار وفي رواية

يحدث وان لم يكن البستان في وسط النار ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو باع الدار ولم يسم البستان يدخل البستان في البيع في هذه الرواية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان البستان مباحاً أحد هاهنا في الدار أو لا يخرج الدار فإن البستان يكون من الدار أيضاً * رجل سأل أن لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحبها حبيب الدار ميتاً وقبض على الميت إلى هذه الدار وسجل طر يقفه فيها فأسد الباب الذي كان الميت السمن من غرة تدخل هذه الدار قال رحمه الله تعالى يكون عاتلان الميت قبل ذلك فدخل الدار ميتاً هذا

صارين الفار * رجل
قال لغیره ان دخل محمد بن
عبدالله هذا الفار فامرأة
محمد بن عبد الله الذي
يدخل في الدار قال فقال
محمد بن عبد الله اشهدوا على
ذلك فدخل الفار قالوا بزمه
الطلاق * رجل قال والله
لا أدخل هذا الفار وهذه
الحجرة ثم خرج من الدار ثم
دخل الفار ولم يدخل الحجرة
فانه لا يثبت حتى يدخل
الحجرة ويكون اليقين عليهما
جما * رجل حلف ان
لا يدخل دارا بته وابته
تسكن في بيت زوجها أو
حلف لا يدخل داره أو أمه
تسكن في دار زوجها فدخل
الحائضت وهو تنظر
ما ذكرنا * رجل حلف أن
لا يدخل دار فلان فدخل
دارا بدسكم افلان باجارة أو
اعارة حث عندنا لو دخل
دارا آخر افلان وهي ملوكة
لا تحث أيضا قيل هذا
قول محمد رحمه الله تعالى أما
على قول أبي حنيفة وآبي
وسف رحمه الله تعالى
لا يثبت وقد مررت المشقة
قيل هذا * رجل قال لغیره
دخلت دار فلان أمس فقال
لا فقال بالله ما دخلتها قال

التي وكذلك إذا أضيفت إلى اسم الأتي على الخصوص لا يدخل تحت العين الذكروكون الاسم خاصاً
التي لا يرفع بالعلمة إلا بالاحالة لا بذلك مشترك لأنه قد يكون للثابت وقد يكون للارادوا ما يعتبر
والوضع وأنه يلتزم من قبل النقل فاحلف لا يا كل لحم بأجاجة فأكل لحم الابل لا يحسن وكذلك اذا حلف
لا يا كل لحم بدين فأكل لحم بأجاجة لا يحسن قال وان ا حلف لا يا كل لحم بجل أو حلف لا يا كل لحم بدم أو حلف
لا يا كل لحم بابل أو حلف لا يا كل لحم بزرور دخل تحت العين الذكروانتي وكذلك دخل تحت العين الجنى
العراير ولو حلف لا يا كل لحم بختي فأكل لحم عراي أو حلف لا يا كل لحم عراي فأكل لحم بختي لا يحسن في
عينه ولو حلف لا يا كل لحم بختي فأكل لحم الكرم العرب أو البض لا يحسن ولو حلف لا يا كل لحم بقر
فأكل لحم الاتي منه أو لحم الذكربحت في عينه وكذلك اذا حلف لا يا كل لحم بقر فأكل لحم بقر بخت
لان البقرة اسم جنس والتابعين للاراد ولو حلف لا يا كل لحم نوراً فأكل لحم أنثى لا يحسن ولو حلف لا يا كل
لحم بقر فأكل لحم جاموس لا يحسن في عينه هكذا كرمه حده الله تعالى في الجامع * وفي الحامو أنه
يصن بغير خلاف ما لو حلف لا يا كل لحم جاموس فأكل لحم البقر حلت لا يحسن والجاموس اسم نوع
والصميم زاد في الجامع كذا في المحيط * قال رضي الله عنه ويبنى ان لا يحسن في الفصيل لان الناس
يفرقون بينهما كذا في فتاوى فاضلنا * ولو حلف لا يا كل من هذا اللحم شيئاً فكل من مرهته لا يحسن ان لم
يكن له نية المرقعة كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يا كل من اللحم الذي يجي به فلان فأفعلن بلم
فسوا موضع تختمه خروجه حذوا باقاً كل الحاقص من الجوز الذي أمابه من اللحم كان حاشاً كذا في
فتاوى فاضلنا * ولو قال كلاً ما كنت جاعاً لعنم عبيدي حرقاً لكل لحظه بكل لقمة عند عبد كذا في
الطهيرية * ولو حلف لا يا كل شخصاً فأكل كل شخص البطن خشنوا أن كل شخص الظهور وهو الذي شاعل العلم لم
يحسن متنداً في حنفية فمرجه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الكافي * ولوعزل شخص الظهور كله لا رابة في
هنا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى واقتال أن يقول عبدي لا يحسن * وفي الخلاصة الثانية هنا اذا حلف
بالعيسة وان حلف بفارسه فأكل شخص الظهور قالوا لا يحسن لان اسم يسه لا يتناول شخص الظهور كذا في
التنزيهية * ولو حلف لا يا كل شخصاً فكل أكل لم يحسن لان الالبغرة اللحم والشحم اسم لمعوي وعرفاً
هكذا في الكافي * ولو حلف لا يا كل طعاماً فذات يقع على ما يؤكل على سبيل الادامع الخبز لا يقع على
الهلبلج والسقونا كذا في البدائع * ولو حلف لا يا كل هذا الطعام ان لم يوقت بوقت فذلك خالف الطعام أو
أكل غيره وأملت الحالف حش في يومان وقت بوقت فقال لا يا كل هذا الطعام اليوم فأت الحالف قبل
مضى اليوم لا يحسن بالاجماع وان كان ذلك الطعام قبل مضى اليوم لا يحسن قبل مضى اليوم بالاجماع
حتى لا تنزيم الكفار ولو حلف بالاجور وان مضى اليوم اختلوا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
لا تنزيم الكفار كذا في فتاوى فاضلنا * ولو حلف لا يا كل طعاماً بنوى طعاماً بینه أو حلف لا يا كل
لحمائى بلحمه فأكل غيرة لم يحسن كذا في البسوط * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن
حلف لا يا كل طعاماً فخطر إلى ميتة فكل منها لم يحسن وقال الكرخي وهو عندي قول بمحمد رحمه الله تعالى
وروى ابن دريم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحسن كذا في البدائع * ولو حلف لا يا كل الطعام فأكل منه شيئاً
سيرا حش ولو حلف لا يشرب الميثان عن الميتة أكله أو الطعام لم يحسن بهذا كذا في البسوط *

لاذ كرف الكتاب أنه يكون حاتم و هذا جواب الكلام السابق و كذلك قال الرجل دخلت خاترا فلان
 أمس فقال المخاطب لفلان السائل فبذلك حان كنت دخلت فقال لا خال يعنى عمه و لم يكن له نية و ان كان نوى بقوله لا أى
 ليس على حرا لا يعنى عمه * رجل حسان لا يسكن خاتوا فلان فممكن خاتوا تأخر و فلان ان كان فلان عن يسكن
 الخاتون لا يعنى الخاتة قول أى خاتمة و أى و سفر رجلا الله تعالى و بعض قول محمد رجلا الله تعالى * وان كان فلان

[illegible]

این قطب است چرا که سد عظمی افعال را باطن یعنی عباد و ان لم یکن ۴ نه و ان کان نوبی بقوله ۵ ای

• رجب: لـ حلف أن لا يسكن حائطا لفيلان فسكن حائطا آجره فيلان ان كان فلان ممن يسكن

ولأي حنيفة وأي يوسف رجهما الله تعالى ويخفف في قول محمد رجهما الله تعالى * وإن كان فلان

من لا يسكن ما تواترحت عند الكل * رجل قال ادخلت الكوفة ولم أترق فعبدي حر قال دخل قبل التروج حش ولو قال لم أترق
فبذل أن يكون التروج بعد الدخول حين يدخل ولو قال لم أترق فهو على أن يترق بعد الدخول على الباب * رجل قال والله لأفقد
هذه الدار لو لم ينوشبها قال ان كلنا ما كنا فهو على السكنى وان لم يكن ما كنا فهو على التقود * رجل قال فغره ادخل هذه الدار اليوم
فقال ادخلت هذا اليوم فعبدي حر فهو على تلك الدار في ذلك اليوم * رجل حلف أن ٨٥ لا يدخل دار فلان فباع فلان

دار فدخل الحالف
لا يحث في قولهم وكذا
العبد والمباة بول شيء يكون
مضافاً بحكم المالك * ولو قال
لا أدخل دار فلان هذه
فباع فلان داره فدخل
الحالف لا يحث في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وأحس الروايتين عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى
وعنه أبي يوسف رحمه الله
تعالى في رواية يحث في
قوله دار فلان هذه * وقال
محمد رحمه الله تعالى يحث
كالأبويوسف رحمه الله
تعالى في رواية يورى هشام
رحمه الله تعالى أنه رجع
إلى قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى * وأن لم يكن
لفلان دار يوم المين ففان
دار المين فدخل
الحالف لا يحث في قول أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
ولا يحث في قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى وأما علم

الأصل أن كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو يشربه في شربة فالحلف على جبهه ولا يحث بما كل بعضه لأن
المقصود الامتناع عن كله وكنى لا يطاق * كل في مجلس ولا شربة شربة يحث بما كل بعضه لأن المراد
بالمين الامتناع عن أصله لأن جبهه لا يمتنع فله في الغالب لا يقصدا المين * حلف لا يأكل ثم ردها
السنان أو غيرها من الخلفين أو من هذين الغنمين أو من لبن هاتين الشائتين أو من هذا الغنم فأكل بعضه
يحث ولو حلف لا يأكل من هذا غنماً فأكل بعضه حث ولو حلف لا يأكل هذه البضعة لا يحث حتى
يأكل كلها وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الطعام فإن كان يقدر على كل كلمة دفعه واحدة لا يحث حتى
يأكل كله وإن لم يقدر حث بما كل بعضه وفي رواية أن كان الشيء عكسه أن يأكله في جميع عمره لا يحث عالم
بأن كل كلمة الأولى أصح وهو المختار لما نحننا وعن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يأكل ثم ردها الجزوف وهو
على بعضه لأنه لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرخسي * إذا حلف لا يأكل ثم ردها لم يأتها كلها
الأحبة أو حثت حث استصفاً وإن تركها كثر من ذلك ما لم يجز العرف أن يتركه إلا كل لا يحث وكذلك
لو حلف لا يأكل هذا الشئ فكله الأحبة أو حثت بتركها فله يحث في عكسه كذا في المحيط * حلف
لا يأكل هذا الرغيف فأكل القليل لا منه يحث إلا أن يتركه الكل وهل يصدق خصافه رواية أن كذا في
الوجيز المذكور * ولو قال أن كنت هذا الرغيف فأمر أنه طلق ثم قال أن لم أكله فبعضه فالحلف في ذلك
حتى لا يعتق عبده ولا تطلق امرأته بأن يأكل كل الصنف وترك النصف كذا في المحيط * ولو حلف على أن يأكل
الرغيف فأكله كاملاً كسرة كان باراً لأن يترك شياً من الرغيف كذا في فتاوى فاضلان وهو الصريح
في قوله هذا الرغيف حرام أن لا يحث بما كل البعض * قال لغروه الله لا كل من طعمه فأن أكلت
منه فهو على حرام فأكلت منة حث في المين الأولى فإن عانداً كل حث في المين الثانية أيضاً ولو لم يركه
كفارتان كذا في الوجيز المذكور * ولو قال لعبدي أياك أن يأكل هذا الرغيف اليوم فهو حر فكله لا يمتنع ولو كان
بجمل لا يطبق أحدهما * كذا في كلامه عقاباً لا لخلال كذا في شرح الجامع الكبير للصبي في باب المين
التي تقع على الواحد أو على الجماعة * ولو قال لامرأتي أن أكلها من الرغيف فعبدي حر فأكلت كل
واحدة من مائة رغيفاً عبداً وكذلك لو أكلت واحدة من الرغيف أو أكلت الباقي لا أنزى يحث كذا
في محيط السرخسي * ذكر في الأصل إذا قال لساناً يسكن أكلت من هذا الطعام فهي طالق فكل جمعاً
طلقن * ولو قال يسكن أكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فأكلت نظر أن كان الطعام كثيراً بحيث لا يقدر
الواحد على أكله طلقن وإن كان الطعام قليلاً لا يحث بقدر الواحد على أكله لا يقع الطلاق حينئذ إذا كان
كذا في المحيط في الفصل السابع * إذا حلف طاعة أو كبرها أو لا يأكل شيئاً منها فأكله حتى أكله حث
وكذلك أن أكله وهو مغمى عليه أو مجنون وإن أجزأ وصف حلقه مكره أو قد حلف لا يشربه لا يحث
ولكن لو شربه منه بعد هذا حث كذا في الميسر * حلف أن لا يأكل لحماً فأكل لحماً لم يكن ما لم
لا يكون حاشاً وهو المختار وإن كان لحماً كان حاشاً كالحولحول لا يأكل القليل فأكل طعمه لا يفتل أن كان
يؤدعه كان حاشاً أو اقلاً وقال النقيع أبو الليث رحمه الله تعالى لا يحث عالم بما كل عين المخلع مع الخلع أو مع
شيء آخر وعليه الفتوى فإن كان في عينه ما يملك على أمأرا به الطعام المخلع فهو على ذلك كذا في فتاوى
فاضلان وسئل شيخ الإسلام الزاهد رحمه الله تعالى عن حلف لا يأكل الحولحول لا يأكل بصل

فصل في التروج

* رجل قال لامرأتي أن
تخرجت من هذه الدار إلا
لا أمر لا يمتنع فأن طلق
والمرأة تحق على رجل
أرادت أن تدعى بذلك وتخرج
لا يخطأ قالوا كانت تقدر

على أن تترك فخرجت الحالف وإن لم يقدر على أن تترك فخرجت لا يحث * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج امرأته
إلا بهلة فخرجت وهو براها فخرجت ولو أن لها بالخروج فخرجت بغيره لا يحث حتى لو لم يأن لها فخرجت وهو براها لا يحث
أيضا * ولو قال له أن تخرجت من هذه الدار فخرجت فأن طلق فأن لها بالخروج فخرجت بغيره لا يحث حتى لو لم يأن لها
وهي نائمة أو غائبة لم تسع فخرجت حث * ولو قال لها أن تخرجت من هذه الدار فخرجت فأن طلق فأن لها بالخروج فخرجت بغيره لا يحث حتى لو لم يأن لها فخرجت

الهلل يخرج في ذلك الوقت تكسب البيت فخرجت إلى باب الدار تكسب الباب حبث لا يخرج بغير إذنه وإن أذن أهل الدار خرج
إلى بعض أهلها هلل هلل ثم خرجت في وقت آخر إلى بعض أهلها حال التقه أو البدر حبه الله تعالى أن يكون ماشياً ورجل إنهم
أمره أن يجيله فقال هلل هلل ثم خرجت من التزلزلي فوافقت كذا ثم قال لها أذنك هلل هلل فوافقت الأوامر بطل فخرجت ودخلت منزل
المرأة فخرجت من المنزل ولا أمر أبلا صواها لا يهتف وإن وجدته معها بعد
الخروج دخول ذلك المنزل ولا أمر أبلا صواها لا يهتف وإن وجدته معها بعد

انفجروا أمر باطل ولان
كانت نوب عند انفجروا
دخول ذلك المنزل فان كان
دخول ذلك المنزل عند
الزوج من الامر الباطل
نفس لانهم نرجحت لامر
باطل عند الزوج ورجل
حلق أن لانفجروا أمراته
الابنه فقال لها أنت لك
بانفجروا كالأردت خرجت
من بعد أخرى لايحت
فان نها عن انفجروا
بصدق الان العام صح
فيه في قول محمد رحمه الله
تعالى به أخذ الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى حتى
لخرجت بعد ذلك نحت
ولأن لها انفجروا ثم
قال لها كلما نحت فقد
أنت لك نحتاها لايصح فيه
ولو قال لانفجروا لا
بأن يحتاج الى الان في كل
نخرج فان قال عنت الان
مرة واحدة قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى انه لا يدين
في القضاء وعليه التقوى
ولو قال لها الان أنت لك
أوسى أنت لك يحتاج الى
الان مرة واحدة ولو
قال ان خرجت من الدار
لا يدين فيهما مالا سأل

التحذير

اليمانيان لروح فخرية لا بحث وإن كانت تقدر فخرية بحث وإن كان السائل حين قال لها ادفعي اليه الكسرة وبحث تقدر المرأة على دفع الكسرة فتغير خروج نذهب السائل الى الطريق فخرجت المرأة اليه وولوطحبان لا تخرج حراما أنه في غير روح فخرية في حارة الوالد إن أوعدها ثم أوى بحرم منها أو عرس لا بحث وولوطحبان لا تخرج حراما في بيت من الدار فخر حال الدار لا بحث

ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير ذني فانت طالق فقالت المرأة تريد ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت طالق
لان كلام الزوج هذا يكون للتهديد لا للاذن وان قامت على اسكفة الباب وبصر قدمها تارح من الباب بحيث لو اُغلق الباب يكون ذلك
العض خارجا فان كان اعتمادا على البعض الخارج حشو والا فلا ولو قال ان خرجت من البيت فانت طالق وهو طاعن فخرج قدمه
وبنه في البيت لا يحسن لان الخروج من البيت لا يكون الا بالقيام على القدمين خارج ٨٧ البيت فان قام على قدميه حث

لا يخرج من البيت هذا اذا حث وهو طاعن فان كان مستقاعا على ظهره او على بطنه او جنبه فخرج الا كثر من جسده حث لان المستقاع والضبط بعد خارجا من الدار بخروج اكثر الاعضاء ولو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا بذني فانت طالق ثلاثا فطلقها ما تأخرت بغير اذنه لا يحسن لان عينه قبست بحال قيامه ولا المنع عن الخروج ولا المنع من الخروج بالطلاق البائن وهو كالسلطان اذا حث رجل ان لا يخرج من البلدة الا باذنه والتكليف بالنفي اذا حث الاصيل ان لا يخرج من البلدة الا باذنه فعزل السلطان وقضى الاصيل دين الطالب ثم خرج الخائف بعد ذلك لا يحسن ولو ان الخائف تزوج المرأة قبل ما بانها فخرجت بغير اذنه لا يطلق لان المصنف بطلت الاذنه فلا تعود بعد ذلك وذكر في السر اصل الحر اذا حثوا الاصيل ان لا يخرج الا باذن ملكهم فعزل الملك ثم عاد ملكا فخرج الاصيل بغير اذنه

الغنى وجهه الله تعالى عن حث لا يا كل خير واخر اذ كل أحدهما فقال لا يحسن ما لم يأكلها كاذبا البتة ولو حلف لا يا كل الشواء ولا بانه يقع على العلم خاصه دون البانحة والجزر والشوى الا ان شوى كل ما يشوى من غير وقتل نية كذا في الكفاي ان حلف ان لا يأكل افا من نوى الرأس كله لمن السمك والغنم وغيرهما فاقى ذلك كل حث وان لم يكن له نية فهو على الغنم والبقرة خاصة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى المين اليوم على رؤس الغنم خاصة كذا في البدائع وهذا اختلاف عصر وزمان لان العرف في زمانه ما وفي زمانه في الغنم خاصة وفي زماننا بقي على حسب العادة كذا في الهدي ولا يدخل في المين رؤس الجراد والسمك والعصافير والاجاج وكذا رؤس الابل لا تدخل بالاجاج ولو حلف لا يا كل شيئا ولا بانه يقع على الطير كاله الاوز والديك وغيره ولا يحسن في بعض السمك الا ان يوجه كذا في السراج الوهاج حلف ان لا يا كل طيخان نوى جميع المبطوخات فهو على ما نوى شيا فهو على العلم المطبوخ استحسانا قالوا هذا اذا طبع العلم بالله اما القليلة الباسية فلا تنسى طيخان وطبخ العلم بالخال كل المرقمعة المزول بها كل العلم كاستا كذا في فتاوى قاضيان ولو حلف لا يا كل من طبع فلا نه فحقت قدر اطعها غير ما لا يحسن وانما قال اكراديك كرم كرمك فهو مكره كذا في حث قدر اطعها غير ما لا يحسن لان قوله كرم كرمك مؤثر بانه عرفا فحقت كذا في الحث ولو حلف لا يا كل الحياض الا في هذا ان الحياض عندهم كل حياض من جنسه طمس وما كان من جنسه طمس فليس يخلو المرح فيه الى العرف فحث بكل الحياض والعسل والسكر والناظف والربوا والثر والاشياء ذلك وكذا رؤي للملح عن محمد رحمه الله تعالى اذ قال في تنازعا اوياسا لا تلمس من جنسها طمس فخص معنى الخلاوة فيه ولو اكل جنسا طمس او طيخان طمس او رما حلا او اوياسا حلا لا يحسن لان من جنسها ليس يخلو فخص معنى الخلاوة وكذا الزبيب ليس من حلا لان من جنسه ما هو طمس وكذا الحولف لا يا كل حلا وهو مثل الحلا او الحولف لا يا كل حياض حب اكل من جسمه او غيره مما اكله الناس عاده يحسن فان عني شيان ذلك عينه او سمعته فيقول يحسن في غيره ولا يحسن اذا ابتلع للؤلؤ كذا في البدائع في الفتاوى رجل حلف لا يا كل حراما فاشترى بدهم غنسه طمس ما اكله لا يحسن وهو اثم ولو اكل خيرا او حياضه يحسن ولو اكل خيرا او العلم بزي فاكلم يحسن ولو اكل لحم كلب او قرد او حدة قال اشد بن عمرو رحمه الله تعالى لا يحسن قال نصره بن اخنوخ قال الحسن كله حرام وقال القبة ابو الليث ما كذب فيه اختلاف العلماء لا يكون حراما مطلقا قال صاحب الكتاب ما احسن ما قال ابو القيس واخطر فاكل الحرام والميتة اختلف المشايخ فيه واخترته لا يحسن لان الحرمة قبلة الا ان لا يوضع وفي فوايد شمس الاثمة الحوافي لو اكل من الكرم الذي دفع معاملته وهو قد حلف لا يا كل حراما فحث كذا في الخلاصة ان غصب حنطة فطبخها ان اعطاهمها قبل ان يا كل لا يحسن في عينه وان اكلها قبل اداء الضمان وقبل قضاء القاضى عليه حث في عينه كذا في فتاوى قاضيان ولو حلف لا يا كل هذا العنب اؤده المانة ففعل بضعه ويرى بشفله ويتبع ما لم يحسن لان هذا الاسمى اكلوا واعيا يسمى مصولو عصر ماء العنب او ماء المانة ففعل بضره او كل قسمه وحصره حث

(١) ان اكل من القدر الذي حثت (٢) لا يهر اذ البسطين الطبخ

لا يحسن وكذا لو قال الرجل لعدو من خرجت بغير اذني فانت حرافعة ثم اشتراه فخرج بغير اذنه لا يعق رجل خرج مع الولي حلف ان لا يبيع الاذن الولي فقط عن الحرافعة فخرج لاجله لا يحسن لان هذا الرجوع مستثنى عن المين عاده حراما فان تزوجها اذن في الخروج الى منزل آخر فقال الزوج ان اذنت فعدي حث قال لها اذنت فبأنفرو لا يحسن الرجل ولو استأذنه بصدقه فحلف ان لا يخرج لم يملكه المولى بان اذنت بغير حث فان حث في تزويج النساء وقال اذنت لك في تزويج حث المولى افاق قوله اذنت

التي تزوج التسلاخله اذ نكح جميع التساغل داخل منه نكاح تلك الامة • وأما قوله أنت لطف التزوج فلانه اذ نكح التساغل مطلقا والنكاح لا يكون الا بالمرأة فكان اطلاق النكاح اطلاقا لتمامه بخلاف المسئلة الاولى ورجل قال لا امرأه ان خرجت بغير اذنك قالت طالق فخرجت بغير اذنه ثم تحست لا يحب بعد ذلك • ولحق اطلاق النكاح امرأته من هذا اذا رافقت في الدار شجرة أو غصنها تسقط على الطريق لا يحبت كالدخول تحت كتفا مشرعا من الدار وما بهي الدار خارج اذا رافقت بحال الوسطى ٨٨

لايحتج ،وكذا لو سجدت
السطح لايحتج سواء كانت
اليمين بالعربية أو بالفارسية
* رجل قال والله لا أخرج
منى بله كذا فهو على أن
يخرج يمينه ولو قال
لا أخرج من هذه الدار فهو
على النقلة منها بأهلها
كن ساكناً فيها إلا إذا دل
القبيل على أنه أراد به
التخرج يمينه * رجل
حلف وهو في منزله أن لا
يخرج إلى بغداد اليوم
فخرج من بليمنته اليوم
وهو يريد بغداد ثم بانه
فرس لا ياحتج إلا أن يجاوز
أبواب المصر على منطلق
إلى بغداد * رجل حلف
أن لا يخرج من دار فخرج
من باب داره ثم رجع حث
وإن كان منزله في دار فخرج
من منزله ثم رجع قبل أن
يخرج من باب الدار لا
ياحتج * حلف أن لا يخرج
إلى مكة فاشيا فخرج من
أبواب المصر ماشياً بدمكة
ثم ركب حث * ولو خرج
راكباً ثم نزل فحسب
لايحتج * حلف أن لا يركب
سنة إلى بغداد فركب
السنة حتى صار إلى فخرج
فخرج منها لا يحتج * ولو

في عينه ولم يصفه وابتاعه كذلك يصير كالأبنتلاع القشر والحصرم لا بابتلاع الماء * وفي العيون قال إذا
حلق لا يأك هذا الغيب ولا كهرى شمره وحصرمه وابتاع ماءه ليحنت ولورى بشمره وابتاع ماءه
وجبه حنته وعل السدر الشهد في واقعه فقال لان الغيب اسم لهذا الاشياء الثلاثة في الوجه الاول
أكل الاقل فلا يكون كالعقب وفي الوجه الثاني أكل الكرو ولا كتحركم الكل كذا في الحماء ولوحلف
لا يأك لأكه ط كعيا أورما وأوربا ليحنت عند داني حنقصره الله تعالى قال أبو يوسف ومحمد
رجعهم الله تعالى يحنت هكذا في الهداية قال القبيعي أبو الليث بقولهما نأخذ الحنقوى لأنه أظهر
اخلاف اذالم يوشى * وأما اذا واهي حنت الاتفاق كذا في شرح القنابة للشيخ أبي المكارم * والتين
والشمش والنقاع والوخ والفستق والياض والعناب والكرى والسفرجل فأكه جاعا عطرها
وأيسلونها ونضجها الانبار والقناو والخزير الجاع * والتوت فأكه وتعدا الامام القدرى الطيحي من
القوا كولي بعد الامام الحائلي منها قال الامام السهمي والياض لم يسلم من الثمر والحاصل أن كل ما بعد
فاكهة عروا يؤكل فكيفها فهو فاكهه وما افلا كذا في الوحي للكردي والوزر والجوز فأكه كره في
الاصل من جهة القوا كالهياصة قالوا هذا في عنهم فاما في عرفنا فلا يبعد ذلك من جهة القوا كالهياصة
وقال محمد رحمه الله تعالى يسر السكر والبسر الاخر فأكه كذا في محيط السرخسي * والزبيب والتمر
وحب الرمان اذا يس لا يكون فأكه كذا في فتاوى تاضن * وهذا بالاجماع هكذا في البائع * وعن
محمد رحمه الله تعالى اذا حلق لا يأك من فاكهة العام فان كان في أيام الفاكهة الرطبة فهو على الرطب
ولا يحنت كل الياض وان كانت العين في غيرة الرطب فهو على الياض استحسانا بوجه أخذ الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كذا في فتاوى تاضن * من حلق لا يأك فكل شيء اصطبغ به فهو
أدام كمثل الزيت والعسل والبن والورد والسمن والرق والخال والماء يصيب اغتراب الحرام يحرم الخبز وهو
يحيى يؤكل وحده ليس بأدام كاللحم والبيض والتمر والزبيب وهذا التفصيل عند داني حنقصره أبو يوسف
رجعهم الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى فأك من الخبز الفاه وأدام وهو رطب أو عنب أو شيء من وصف رحمه
الله تعالى كذا في فتح القدير * ويقول محمد رحمه الله تعالى أخذ النقم ما يلبث قال في الاختصار وهو المختار
غلا باهر في المحيط هو الاظهر قال القلانسي في تهذيبه وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * والحاصل
أن ما يصيبه كالخل وما زاد كالأدام بالاجماع وما يؤكل وحده غالبا كالطيب والعنب والتمر والزبيب أو مثاها
ليس بأدام بالاجماع على ما هو الصحيح في الطيب والعنب أما القول فليست بأدام بالاتفاق كذا في فتح القدير
* وهذا الخلاف فيما اذا لم يكن لينة فان يغلي ماوى اجاعا كذا في التين * والقوا كه ليست بأدام
اجاعا كذا في السراج الواج * وانما حلق لا يأك من كسب فلان فورت الحافوف عليه شأوا كالهالحاف
لا يحنت ولو اشترى شيء أو وهبه شيء أو صدقه عليه بشيء أو قبل فأك كالهالحاف حنقصره ولوحلف
لا يأك من كسب فلان فاشترى شيء الحافوف من الحافوف عليه عما كتبه الحافوف عليه أو وهب الحافوف
عليه فلان من الحافوف فأك كالهالحاف حنقصره في عينه كذا في لورونه الحافوف كذا في بحث بخلاف ما لو انتقل الى غيره
بغير الميراث بشر أو أوصية لا يحنت كذا في المختارة * ولوحلف لا يأك من ميراث فلان شأوا فلان

[illegible]

تخرج من موضع الباب خمسة ثلاثة خلقوا رجلاً لا يخرج من محاراً إلا به من غير أحد هم يخرج إلى البابان الآخر من حيث وان ملكاً أحدهم خرج لا يبحث لأن العين تقبلت ما ظهر وقد قالت أنتم موت أحدهم فلا يبقى العين وفي الرجل الأول لم يبق البأس عن أنتم وهو رجل قال لا امرأته ان خرجت إلى ما ليك قالت كذا خرجت ناسية ثم ذكرت خرجت فهدت ثلاث مسائل الخروج والابن والذهب قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في الابن لا يبحث ان لم ينزل أو إذا لم يوافق ٨٩ الخروج بحث واستوفى الذهب

(١٢) فتأوى ثاقب الجبار والى البليغات طلقا فخرجت الى سطح الجبال الاخر لا يجنت في عينه تشيد ببناء الجبال فان لم يكن هناك مقدمة حيث شاموم القضاة امر ان تحبس لان خرج الى اهلها فخرجت الى ذوي رحم محرمين قاطرا ان كلهم الايوان لا يجنت اذا خرجت الى غيره وادان لم يكن لها ايوان فاهله الخمار من ذوي اولحما وان كان لاهلها ايوان لكل واحد منهم ما من على حق فزوج جامها

(١) المعنى اذا خرجت بيتك كذا

إذا فرى الزوج أن يتصلق بطلاقة بعد خروجها أخرجت فإلا نهى أن يكون الطلاق فعلًا بعد خروجها وخرج فإلا نهى أن يخرج امرأته وأنها تخرج فإلا نهى حتى يرجع الزوج من مهر قد خفت في عينه . رجل طال لامرأته أن تخرج من بيتها اليوم فأن رجعت إلى البيت فأتى ثلثًا فخرجت اليوم إلى الصلاة وألغىها من حاجة ثم رجعت فان كان سبب العين خروج الانتقال أو السفلر لطلاق . رجل طال لامرأته أن تخرج المرأة من البيت أن رجعت إلى مهر في فأت طالق فليست له . ٩١

قطعة من كرش بقر ثم فارقته بما قال الحائض من الرق قال محمد جماعة تعالى لا أرايحت إذا أتى فيه
من اللحم ما لا يطبخ وحدهم يفتنهم مرة لفته وإن كان مثل ذلك يطبخ ويكون له مرة فانه يمتنع وقد
قال محمد رحمه الله تعالى فمن قال لا كل مما يجلي من غير فلائح فلائح بدم شواء وجعل تحتها رز الحائض
فأكل الحائض من جودها يمتنع وكذلك لو لم يطبخ عليه يمتنع ففتحه فأكل الحائض من رقه وفيه
يلم الحصى حشوا كذلك لو جرب فسالته ربعا كل منه أو جربا من فصوصها فأكل من رز يمتنع
كذافي البدائع * إن حلف لا يأكل طعاما ما من طعام فلا يأكل من خله أو رزته أو ماله أو أخوته
شيئا كما يطعم نفسه حشوا وإن أخذ من نبيته أو ماله أو كلبه أو غيرها يمتنع كذا في الجواهر للزهره وأما
حلف على خطئة لا يأكلها فأكلها غير هائم الحيات أو حلف على شعرة كالمع غرير من الحيات أن كان
حشفة حشفة فإن كانت الغلبة للمعطوف عليه يمتنع وإن كانت الغلبة للمعطوف عليه لا يمتنع وإن كان
سواء فاقتراس أن يمتنع في الاستحسان لا يمتنع وإن أكل جسمه يمتنع على كل حال كذا في الفخيرة
* وإذا حلف لا يأكل طعاما أو حلف لا يشرب إلا بثلث فلائح فلائح فهذا على شرطه وأما كذا في المحيط
في الفصل السابع والعشرين في الخضرات * إذا حلف لا يأكل طعاما أو لا يشرب خذلق من ذلك ولو يمدحه
حلقه لم يمتنع ثم متى اعتد عليه يمتنع على كل حال ولو يمدحه لم يمتنع وإن أكله أو شربه
* إذا حلف لا يذوق طعاما أو شربا فادخله في فيه حشوا فإن قال أريد بقولي لا أذوقه لا أكله أو لا شربه
دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع * وإن قال لا أذوق طعاما ولا شربا فادخل
أحدهما حشوا وكذلك لو قال لا أكل كذا ولا شربا وكذلك لو أدخل حرف أو شيئا من كذا في المسبوق ولو قال والله
لا أذوق طعاما أو شربا فادخل أحدهما لا يمتنع قال أبو القاسم الصغار يمتنع في عينه وقال الشيخ الإمام أبو
بكر محمد بن الفضل يمتنع في ذلك فإن لم يتوشأ لا يمتنع بأحدهما وعليه الفتوى * رجل حلف أن لا يذوق
الخمر فأكل خبزا عن بصر قال شدد لدرجته تعالى لا يمتنع في عينه كالحلف أن لا يذوق الزينة أو كل
خبزا عن بزيت لا يمتنع ولو حلف أن لا يذوق في منزل فلائح طعاما ولا شربا فادخل في فيه شيئا دخله ولم
يصل إلى حشفة كان شأوه على الذوق وإن كان قاله رجل تنذني اليوم غفلة أن لا يذوق في منزله
طعاما ولا شربا فإن ههنا يكون على الأكل لا على الذوق كذا في فتاوى فاضلنا * حلف أن لا يذوق الماء
فقتض مضى للصلاة لا يمتنع كذا في الخلاصة * إذا حلف لا يذوق هذا الخمر صارت خلافا لشرع منه لم يمتنع
فإن نوى ما يكون من ذلك حشوا كذا في الجواهر للزهره * إذا حلف لا يتعدى فائدا الا كل من طوع الفير
إلى الظهر والعشاء من صلاة الظهر إلى نصف الليل كذا في الهداية * حلف أن لا يتعدى اليوم فأكل بعد
نصف النهار لا يكون حاشا كذا في فتاوى فاضلنا * قال الشيخ هذافي عرفهم أماني عرفنا فوق العشاء
من بعد صلاة العصر ثم الغدا والعشاء ما رتب عن الأكل الذي يشده الشمع في العادق كل بلد في غالب
عاداتهم فكان عندهم غدا انعقدت عليه وبين والدلا ولها قالوا في أهل الحضر إذا حلفوا على ترك
الغدا مشروا إلى أن يمتنعوا ولو حلف الذي لا يتعدى فشير إلى أن يمتنع قال أبو الحسن * إذا حلف
لا يتعدى فأكل غير نلتين من رز أو رز أو فاكه أو ما غير ذلك حتى شبع لم يمتنع ولم يكن ذلك غدا وكذلك لو
أكل لحافه خبزا لم يمتنع * وعاد كل بلدا يتعارفونه بشرط في الغدا أن يكون أكر من نصف الشبع

الاذنى في كل مرة . ولوقال لها الآن ارضي أو أدبني فهو قوله الآن أنت إذا أنت مرة واحدة سطل العين . ولوقال لها أني لا أدبني
الامرني كل مرة . ولوقال الآن أسر قهوهي الامر مره واحدة . ولوقال ان خرجت فغيري ارضي أو الارض ارضي فأذن لها ما تطروظ ولم تسمع
أوجعت فلم يفهم بان كان الاذن يسلطان لا تنفره من امره فلا يصح في قولهم ان اخرجت لان الرضا يشقق بين علم المرأة . ولوقال لها الا اذنني
فأذن لها هو . نامة أو لم اسم لك . ذلك ان قال بعضهم هذا قول أبي حنيفة ومحمد وجهه الله تعالى انما لي قول أبي يوسف وزفر وجهه الله

تعالى يكون انذوقا لبعضهم الاذن يصح بدون العلم والسماح في قولهم **واعتل** الخلاف فيهم في الأمر على قولنا في حقيقته ومحمد رحمه الله تعالى لا يثبت الأمر بدون العلم والسماح والصحيح أن على قولهما الاذن لا يكون الا بالسماح واجبا على أن اذن البعدي التصاريح لا يكون اذنا بدون السماح وكذلك التوكيل **ورجل** قال البعيدان خرجت الا اذني فأتته سرخا ليعلمانه ان له بالخروج فاذنه المأمور بالخروج خرج **البعيدان** المولى وكذلك المأمور **٩٣** للبعيدان مولا قد اذن لك **وقال** المولى اذنت لم بالخروج فاحسره انسان بذلك فخرج

لا يحسن المولى قبل هذا أن ذا
 كان المخبر وأمرًا بالتبليغ
 فإن لم يكن لا يستعير ذلك ولو
 قال له بعد أن خرجت بغير
 انني فأتيت ثم قال له ان
 بك كذا فقد أدت قد لم
 يكس ذلك أن قال الاذن
 لأصع تعليقه بانظر ولو
 قال المولى لهذا العبد أطلع
 فلانا جميع ما أمرك به ثم
 أن له فلان بانظر خرج
 حش المولى وكذا قال
 المولى لسيده بعد العين
 ما أمرك به فلان فقد
 أمرتك به فأنه فلان
 بانظر خرج حش المولى
 حش أن لا يخرج امرأته
 من بيتي يعني من هذا البيت
 خرجت إلى الدار حيث قالوا
 هذا في عرفهم لان الدار
 لا يسي بها في عرفهم افاق
 عرفنا سبني الشكل سنا فلا
 يحسن وعليه الفتوى وكذا
 لو قيل أن لا يدخل فلان
 بيته فله غسل فلان داره
 لا يحسن في عرفهم وفي عرفنا
 يحسن وعليه الفتوى وحاشي
 أن لا يخرج امرأته الا في
 كذا في حش في ذلك مرة ثم
 خرجت في غير ذلك يحسن
 الآن اربع عن المار الا في
 عيني فحاشي وبالله

تعالى ونحو ذلك قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون اذا وكذا لو غضبت المرأة وتوبت الى الفروج فقال الزوج دعوها فخرج لم يكن اذا الا ان
 ينوي الاذن وكذا لو قال الزوج في غضب آخر جنى نوى التهنيد يعني آخر جنى حتى تلقى لم يكن ذلك اذا رجل قال لامرأته ان خرجت
 من هذه الدار فأت طالق فخرجت قبل أن يقول الزوج أنت طالق لم يحن حتى يخرج مرة أخرى بعد ذلك الا ان يكون استدا العين
 لما تارة كانت بينهما على الخروج فلذا كان كذلك لا يحن وان خرجت بعد ذلك ٩٣ العين كانت على الخروج الاول

وقد خرجت قبل أن يتم
 عينه رجل قال لامرأته
 والله لا أملك حتى أخرج
 من بغداد قال الفروج من
 الامصار يكون يسده فلذا
 خرج نفسه برون لم يخرج
 بعينه رجل قال لآخرين
 مع فلان العام الى مكان اذا
 خرج معه وبادوا البيوت
 ووجب عليه قصر الصلاة
 فخرج برون بالله أن يرجع
 رجس ولو قال والله
 لا أخرج من بغداد فخرج
 مع حنزة والمطار خارج
 من بغداد فمحو حنات
 رجل قال لآخرين ان
 خرجنا الان فأت حرة
 وهي تشتري لمولاهما
 حواشي من السوق فقال
 لها المولى اشترى جهنم
 الدارهم لحافها واذن لها
 بالخروج ولا يحن رجل
 قال لامرأته ان خرجت
 الا باق فأت طالق
 فاستأذنته بالخروج الى
 أبيها فاذن لها فخرجت الى
 بيت أخيها قال محمد رحمه
 الله تعالى لا تطلق من قبل
 أنه اذن لها بالخروج فلا
 إلى أختها التي أمرها
 ما أو تذهب ولو قال لها
 ان خرجت الى أحد الا

كذا في المحيط في باب الاستئذان رجل قال ان لست أو أشرت فأمرني طالق وقال عنت طعاما
 دون طعام لم يمتد في القضاء على غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية ولو قال ان لست أو ما أو أشرت
 وقال عنت به طعاما دون طعام أو ما دون ما دون فبما ينمو بين الله تعالى ولا يصح في القضاء هكذا
 في شرح جامع الصغير لقاضيان * اختلف لا يشرب من دافلان فأكل منها شيئا قال الصدوق الشهيد
 رحمه الله تعالى في روايته المختار عندي أنه لا يحن الا ينوي جميع الماء كولات والمشروبات كذا في المحيط
 * قال القاري (١) ان طاعة فلان هي جبر فقوم يتناول لا كولو والمشروب كذا في فتاوى فاضلان * ان
 حلف لا يشرب مع فلان شرابا فاشرب في مجلس واحد من شراب واحد حن وان كان الاناء الذي يشربان
 فيه مختلفا وكذا لو شرب الحلفان من شراب واحد لا يشرب من شراب غيرهم وقد ضمهم المجلس واحد فأنشأ
 شرابا واحدا ومن اناء واحد يصدق قسه كذا في المانع * رجل حلف أن لا يشرب في ضيافة فلان أكثر
 من مرة فشرب في داره مرة وفي سبته مرة قالوا ان كانت الضيافة واحدة كان حاشا رجل حلف أن لا يشرب
 ما مشرب بهما الطيلة لا يكون حاشا كذا في فتاوى فاضلان * رجل حلف أن لا يشرب بل من مرة فلان فأت
 بقرنه ولها عولة فكبرت فشرب من لبنها لا يحن كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب بالماء ولا يمتد يحن
 بأى قدر شراب وان شرب الكلال صم ولا يحن أبدا كذا في المحيط * اذا حلف لا يشرب بشرابا ولا يمتد فأت شراب
 شر به من ماء وغيره يحن هكذا كذا في أعيان الاصل وفي حبل الاصل اذا حلف لا يشرب بالشراب ولا يمتد
 له فهو على الخمر قال شمس الأئمة الحلواني فاذن المسئلة روايتان كذا في الفخيرة * قال الشيخ الامام
 السرخسي هذا بالعريه قاطبا بالشارع فيقع على الخمر قال رضى الله تعالى عنه المختار للفتوى ما قاله في
 الحبل كذا في الخلاصة * ولو قال لا أشرب اليوم يحن بكل شيء شره حتى انخل والسنن كذا في الوجيز
 * كركري * ولو حلف لا يشرب بلبان فيه بالحق العين فلا مال في هذا المسئلة * وأجابه ان الحلف
 اذا قصد به على ما تم غلط ذلك المانع مما عثر آخر من خلاف جنسه ان كلف الطيلة لمصاف عليه
 يحن وان كانت الطيلة غير المصاف عليه لا يحن وان كان ما هو اقل قياسا أن لا يحن وفي الاستحسان
 لا يحن وفسر أبو يوسف وجهه الله تعالى الطيلة فقال لا يستين لون المحلوف عليه ويوجد طعمه وقال
 محمد رحمه الله تعالى تعتبر الطيلة من حيث الازر اهذ اذا اخلط الجنس بغير الجنس أما اذا اخلط الجنس
 بالجنس كالبن مختلطين آخر فتداني يوسف رحمه الله تعالى هذا والاول سواء يعني يعتبر الغالب غير أن
 الطيلة من حيث اللون والطعم لم يمكن اعتبارها هنا فاعتبر بالقدر وعند محمد رحمه الله تعالى يحن ههنا
 بكل حال قالوا هذا الاختلاف فيما خرج ويختلط أماما لا يمتد ولا يحن كلهم وكان الحلف بالجنس
 فيحن بالالتفاق وفي القدرى اذا حلف على قدر من ما من مزج لا يشرب به شيئا أقصى ما أخرت
 صار مقابلا وشرب منه يحن عند محمد رحمه الله تعالى ولو شرب في غير ما حلف عليه فشرب منه لا يحن كذا
 في الظهيرية * ولو حلف أن لا يشرب من هذا الماء المذنب فصب في ما مالح فغلب المالح فشره لا يحن
 وكذا لو حلف على المالح فصبه على المذنب كذا في فتاوى فاضلان * رجل حلف لا يشرب خمر
 فزجها بغير جنسها كالبن (٢) والاخمس وشرب يعتبر ذلك بالغالب كذا في الخلاصة * حلف

١ لا كل شي من بيت فلان ٢ الاخمس في البوذة والخمض المحبوب

بأق فأت طالق فاستأذنته للفروج الى أبيها فاذن لها فخرجت الى أخيها الملقط * رجل قال لغيره ان كل غلا فاعبدك * فقال الخطاب
 الابن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا جواب اذا كلمه بغيره فنهى * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من بغداد الا باليمن ثم
 خرج فقال لم أذن له وقال الزوج قد أذن لي كذا القول قوله * ولو قال لامرأته ان كنت تعرفين فلانا فأتين فلان فأت طالق
 فقالت أنا أعلم وأعرف لا تصدق في شيء من ذلك الا هذا أمر ظاهر يق * عليه غيرهما بخلاف الحب والبغض والله أعلم بالصواب

في فصل في المساكين والكنون * رجل حلف أن لا يسكن هذا الدار فخرج نفسه وترك أهله ومناعه فيها أن كان الحالف في حال غيره كالابن الكبير يسكن في دار الأب والمراة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحنث في نفسه وإن لم يكن الحالف في حال غيره لا يبرأ إلا أن يدخل في الخلقة من أمة إلا أن دام على السكنى سكنى ثم إن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط لا يرث الأهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها ثوب أو مكنة كان حائطا وعلى ٩٤ قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا نزل الأهل أو كل المتاع رقي عنه والقنوى على قوله

لا يشرب النبد فاختار أنه يقع على المسكر من ماء العنب نأ كان أو مطبوخا كذا في الوجيز للكردي
 * إذا حلف (١) مسك مخدوم بالصحيح أن اسم مسك يقع على المسكر من ماء العنب لا غنميا كان أو مطبوخا كذا في المحيط * وفي الخاتمة وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية * ولو قال (٢) في مخدوم وبست تكريم وحلف عليه فأخذ سيده ونقل إلى مكان آخر أن لم يمشي عليه العنب الشرب يحنث في الصحيح كذا في الوجيز للكردي * أما المسك المخدوم فاستوى الصحيح أن هذا على الذي من ماء العنب لا غير (٣) وإذا قال مسكره مخدوم فقد قيل إن معناه لا تقع على المخدوم المحبوب والصحيح أنه يعتريه العرف إن كان في العرف يسعى الشراب المخدوم من هذه الأشياء مسكره يحنث في عنبه وما فلا ولا إذا حلف لا يشرب نبيذ يرب فشراب نبيذ (٤) كشرب يحنث في عنبه * إذا حلف لا يشرب شرابا يسكر منه فبشراب يسكر منه فبشراب يسكره لا يسكر منه فشراب عنبه ذك في فتاوى أهل مصر قد أن هذا الخطأ إن كان بحال لا يشرب منه الكبر يسكر منه يحنث وإذا اعتد عنبه على شرابا لا يشرب ويخرج منه ما يرب فبشراب عنبه على شرابا لا يشرب منه سبه فمذ كذا في المتن * إذا حلف لا يشرب من هذا التفرغ من مبيذ يحنث في عنبه وهذا هو الأصل في تخريج جنس هذه المسائل كذا في المحيط * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل في جوفه قالوا إن دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائطا فان شرب بعد ذلك كان حائطا ولو صب في فيه فليس ثم شربه بعد ذلك يحنث كذا في فتاوى فاضلستان * حلف لا يشرب من قدح فلان فصب الماء الحالف من قدح فلان على يده وشرب لم يحنث كذا في الأخيرة * حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الحالف يجلس في حائوته المحالوف عليه فاشتري الحالف كوزا ووضع في حائوته المحالوف عليه ليلا فاستقى أكبر المحالوف عليه الماسن التهر في ذلك الكوز وشربه في حائوته المحالوف عليه ليلا فلا أصبح الحالف دعيا بالكوز وشرب الماء فان كان الحالف اشتري الكوز لهذا احتيالا منه كذا يحنث أربحوان لا يحنث لانه حينئذ يصير الاجرة مال الحالف فبشرابا ما من نفسه كذا في الخلاصة * رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرابا الخمر في كرمها وبضائعها قالوا ان شرب في غيران القرية أو كروم متصله بالقرية يحنث والافلا كذا في التلهمرية * قال ان شربت أو فامرت فعبدي كذا يحنث بأحد هما وينتهي العين وفي قوله والله ان شربا مخدوم وقار بكر يحنث بفعل أحدهما ولو قال ناكل سرخه نبيذ شراب مخدوم ينصرف إلى وقت الورد لا حراما لم يحنث حقيقة الرؤية حلف لا يشرب بعدوا فشرابا لينا أو عسلا لا يحنث حلف لا يشرب من هاتين الساتين فشراب من أحدهما يحنث كذا في السراجية * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر ما دام يضاري فخرج إلى قصر الجحوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن نوى بقوله ما دام يضاري فاطمة السكنى وكانت السكنى بخاري كان حائطا وإن نوى فاطمة بيده فلا خارج إلى قصر الجحوس لاني العين وإن لم تكن في نية فخرج نفسه كذا في فتاوى فاضلستان * رجل قال ان شربت المسكر تصرا امرأته مطلقا تصير عبيدا فشرابا يسكره يحنث بطلاق امرأته وعق عبده ولا يصدق أنه لم يرد الطلاق والعق وانما أراد دفع أصحابه من نفسه حلف أن لا يشرب المسكر

وعلى قول محمد رحمه الله تعالى إذا نزل الأهل وما يقوم به الكد خدائمه صار بارا وانقضى على أن ينقل الأهل والخدم شرط لا يرب فان نقل الكل إلى السكنى أو إلى المسجد ولم يسلم الدار إلى غيره اختلفوا فيه والصحيح أنه يكون حائطا ما لم يحنث مسكنا آخر وإن سلم الدار إلى غيره بأن أجزداره المسلوكة أو كان ساكنا في الدار بالاجارة أو بالاعارة فرتد على مالكها ولم يحنث منزلا آخر لا يكون حائطا * رجل حلف أن لا يسكن هذا الدار فأراد نزل الأهل والمتاع فابت المسراة أن تخرج كان عليه أن يحنث في آخرها فذا صارت غالبة وبجزم آخرها فخرج الحالف وسكن دارا أخرى لا يحنث في عنبه * ولو وجد الحالف الباب مغلقا لم يشدر على فقهه لا يحنث الحالف وكذا إذا قصد منع من الخروج وكذا لو شدر على الخروج بطرح بعض الأثاث لا يحنث وليس عليه ذلك أنما يعتبر القنوة على الخروج من الوجهة اليهود عند الناس

١ لا يشرب خمر ٢ لا يشرب خمر ولا مسكها يسقى ٣ لا يشرب مسكرها ٤ قوله كشمس هو الكسر عتبها قال النجم أنه من العنب أو أقل قبضا أو سهل خروجا كافي القاموس اه معجمه بخاروي

* ولو قال ان لا يخرج من هذه الدار اليوم فأمر أنه طلق فبصدوع من الخروج أياما قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يحنث الحالف به والصحيح وهذا بخلاف ما لو حلف أن لا يسكن هذا الدار فبصدوع من الخروج فاته لا يحنث والفرق مذكور في قوله ان لا يخرج شرط الحلف عدم الخروج وقد تحقق أمافي مسألة السكنى شرط الحلف السكنى وأنه فعل والفعل إذا كان مكره في الفعل لا يضاف الفعل إليه فلا يحنث في عنبه * رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج نفسه

واشتغل بطلب دار أخرى لينقل اليها الاهل والمناهل فلم يجد دار أخرى أياما وعينه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حاشا وكذا الخرج واشتغل بطلب دار أخرى لينقل اليها الامتعة ولم يجد دار أخرى فخرج على غير ما كان عليه من المتاع فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه وعينه أن يتكرى دوابا فلم يستكر لا يبحث في جميع ذلك وهذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما ينقل الناس يكون حاشا قالوا هذا اذا كانت العين بالبرية فان حلف بالفارسية وقال ٩٥ من يدين حله اندرنا ثم خرج

نفسه على قصد أن لا يعود لا يبحث في عينه وان خرج على قصد أن يعود يكون حاشا اذا قال لا امرأته ان سكنت هذه الدار فأتت طالق وكنت العين في الليل فهي معذرة الى أن تسبح لانها تختلف الروح في الليل فاعتبرت عارة رجل حلف ان لا يسكن هذا المصفر فخرج بنفسه وترك أهله ومثاله فيه لا يبحث وان كانت العين على سكني القرية اختلفوا فيه قال بعضهم هي بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصرو وهو الصحيح ذكره السرخسي في مختصره والسكوت والجلد بمنزلة الدار رجل حلف ان لا يسكن فلان في هذه القرية فهو على أن يسكن في دار منها رجل حلف وقال درين ديه باشم فخرج باهله ومثاله ثم عاد وسكن كان حاشا وكذلك كل فعل يتدلى لاطل العين فيما بالرجل كرامسك درين ديه باشم فامرأته كسنا فسكن الاو لمعن بقية السنة او حلف أن لا يسكن هذا الدار ثم را

ثلاثة أشهر فقالت له امرأته أربعة أشهر فقال الزوج أربعة أشهر كغيره فقل تصبر المدة أربعة أشهر وقيل لاصبر المتعار بعدة أشهر وهذا بناء على أن الحالف اذا عطف على عينه بعد مكوته ما يتدلى على نفسه أنه يلتصق بعينه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى واذا عطف على عينه بعد مكوته ما عطف على نفسه لا يلتصق بعينه ثم اختلف المشايخ في حرم الله تعالى في هذه الصورة أن في ذكر المدة الثانية تشدد بداهة أو توسعة عليه فقبل تشدد من حيث أنه وقع الطلاق بالشرب في الشهر الرابع وهو الاصح كذا في المحط والخبره قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من القرات ابدأ فشر به سنة اغترافا أو من أيامه لا يبحث في عينه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يكر من القرات كرعا وعندهما يبحث وعندهما اذا شرب كرعا لم يبحث ليدركه المصلحة في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يبحث وبعضهم قالوا لا يبحث في عينه وهذا المصلحة في عينه وان نوى الكرم صحت نيته على قوله ما في القضاوم لما يشهده بين الله تعالى وان نوى الاعتراق صحت نيته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما بينه وبين ربه تعالى لكن لا يصدقه القاضي هذا اذا شرب من القرات كرعا أو اغترافا اذا شرب من شهر آخر ياخذ المصلحة من القرات كرعا أو اغترافا لا يبحث في عينه عندهما جمعا في ظاهر الرواية كذا في الخبره ولوحظ لا يشرب من ماء القرات فشر من شهر ما خضع من القرات كرعا أو اغترافا (١) يبحث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير البصري ولوحظ لا يشرب من دجلة ولا نيلة فشر من مياهها ياها لا يبحث حتى يضع قامة في الدجلة ولوحظ لا يشرب من ماء المطر فشر من ماء المطر في الدجلة لم يبحث بشربه فان شرب من ماء او اسال من المطر لم يكن فيه ما عطل ذلك أو شرب من ماء مطر مستقيم في قاع حث كذا في السراج الوهاج ولوحظ لا يشرب من شهر يجري ذلك النهر في الدجلة فاشرب من ذلك الماء فشر به لا يبحث كذا في البحر الرائق ولوحظ لا يشرب ما خضع من القرات فشر من مياهها من دجلة أو من غيرها كان حاشا كذا في فتاوى قاضيخان ولوقال ابيكم شرب ما هذا النهر فهو شر وعتقوا ولوقال ابيكم شرب ما هذا الكوز وكلنا لم نجعل عين شره لواحد دفعه أو دفعين فشر بواجبنا عتقوا كذا في شرح الجامع الكبير البصري ولوحظ لا يشرب من هذا الكوز فشر من مياهها في فيه في كوز آخر فشر منه لا يبحث بالاجماع ولوقال من ماء هذا الكوز فشر في كوز آخر فشر بخت ما لاجماع وكذا لو قال من هذا الحب أو من ماء هذا الحب فشر في حب آخر ولوقال لا يشرب من ماء هذا الحب فشر به ما شاء من حب ما شاء كذا في فتح القدير ولوحظ لا يشرب من هذا الا فشر على الشرب بعينه كذا في الاختيار شرح المختار من قال ان لم أشرب من مياهها في هذا الكوز اليوم فامرأته طلق ولير في الكوز ما لم يبحث فان كان فيه ماء فامرأته طلق لا لم يبحث وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لم يعلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى خشي ذلك كله اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان الميم بالله تعالى كذا في فتح القدير ولا فرق في الوقت بين أن يكون اليوم والسر والجمعة كذا في البحر الرائق ولو كانت العين مطابقة في الوجه الاول لا يبحث عندهما وجه الله تعالى وعذر أبي

(١) قوله لا يبحث عندهم كذا في شرح الجامع الخ كذا بالاصل وانظر مع الحكم قبله عدم الحنفية والمصلحة واحدة قوراه معصيه

فكفي ساعة اختلفوا فيه قال بعضهم لا يبحث ما لم يسكن كل الشهر وقال بعضهم لا يبحث كره في الجامع الكبير وفي كذا في المتن أنه اذا حلف أن لا يسكن القرية شهر اسكن ساعة كل حاشا ولوقال لآخره بارقه شر لا يبحث في جميع الشهر ولوقال ان لم يخرج من هذه الدار او قال ان لم أذهب ونوي عن الدواب وعن الخرج ولم يرد السكني فسكن فيها لا يبحث اذا لم يرد الخرج وان نوى خيل السكني يعني لا اسكن فسكن بعد الميم حث وكذا لو نوى بالخرج ان يخرجه على الفور او بالليل على الفور لم يخرجه على الفور حث في عينه وكذا

لوقال القارصا كرازين كاهن روم فسكن بعد العين حث اذا نوى القور ولوقال ان سكنت هذه الدار مكر آدم وورثه فعلى حجة وهو على الاتيان للضيافة لوزار تافانا استقل باهله ومنتعه من ساعته ثم يلازم اراضيا لا يحث لاه استثناء عن العين به رجل حلف أن لا يسكن فلا تاتزل الحالف وهو مسافر فتزل فلا نمره فسكنوا ما أوو من لا يحث ولا يكون مساكن فلا نحق بقم ممة في منزله خمسة عشر يوما وهو على حلف أن لا يسكن الكوفة ٩٦ فرجها مسافر اوفى الاطامتها اربعة عشر يوما بعث وان نوى خمسة عشر يوما كان

حاشا ولو سكت جميعا
حانث في السوق يبعث
لا يحث ويكون العين على
المنزل التي اليها للمأوى
وفيه الاهل والعبال لان
السكنى عادة تكون في
المأوى * ولو حلف أن لا
يسكن فلا تداخل فلا
دار الحالف غيبا فاقام
الحالف مع حث من الحالف
بذلك أو يعلم وان خرج
الحالف باهله واخسنت
النفقة حين نزل الغاصب
يحث * ولو سافر الحالف
فسكن فلان مع أهل
الحالف قال أبو حنيفة فرجه
الله تعالى يكون حاشا وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى
لا يحث وعليه القسوى
وذكر في المتن خروج الحالف
عليه مسرة ثلاثة أيام أو
أكثر ويمكن الحالف مع
أهل الحالف عليه لا يحث
في قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى وان كان أقل من ذلك
حث * رجل قال اكرمن
اشرب دبرين شهر فاشرب
فأمر أن لا يفاصاته إلى
ويخرج من امر ورجل يصرخ
حتى أصبح قالوا لا يحث في
عينه لا يمتك أنه استأجر
من يثقله من البلد رجل

أبو يوسف رحمه الله تعالى يحث في المال وفي الوجه الثاني يحث في قولهم جميعا كذا في الهداية * اذا قال
أن لم أشرب معاق هذا الكوز أو ما في هذا الكوز لا تخبر من الماء اليوم فأمر أن يطلق فأمر بق واحد
بقي العين على الآخر في قولهم * واذا بقي العين عندهم فاشرب الماء الذي في الكوز بالي في قبل السلب
عندهم وان لم يشرب قبل الليل حث عندهم * ولو كان أحد الكوزين لا ماعنه فحينه في قاس قول أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى على الكوز الذي فيه المالح قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه علم ما يريد
به على أحدهما فان شرب المالح في عينه * ولو لم يشرب حث عندهم كذا في شرح الجامع الذكر للصبر
في باب الابلاء * في الغائب كان حلف أن لا يشرب من هذا الحب فان كان مولا أو فذا يقع على الكرع لا غير
عند أبي حنيفة فرجه الله تعالى وعندهما على الكرع والاعتراق جميعا وان كان غير ماله فعلى الاعتراق
بالاجماع * ولو حلف لا يشرب من هذه البئر أو من ماء هذه البئر فعلى الاعتراق حتى لو استسقى منها
فشرب حث كذا في السراج الوهاج * وان تكلف في هذه المور وكرم من أسفل البئر أو من أسفل الحب
فالحصص أنه لا يحث * رجل حلف ليسرب من وسط البجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط
وذلك مقدار الثلث أو الربع كان بطلاه سئل عن حلف لا يشرب شرابا ولا مائلا ولا كدنا من الاشربة فشرب
واحد منها قال يحث كذا في التتارخانية * ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فاقبضه فأكله لا يحث وان
ذاب فشرب حث كذا في الخلاصة * حلف لا يشرب بغير ان فلان غاطه فلان يده وناولوه ولم يأكله
بالسان وشرب يميني أن يحث لاه ليس ياذن * ولو قال الرجل ان لم أذهب بك السيلة الى منزل فلان ولم
أسقك خرافا أمر أنه كذا فذهب به الى منزل فلان ولم يسقه فخرجت وسئل الشيخ الامام نعم الدين رحمه
الله تعالى عن قال أنا اتخذنا عذاب هذا الكرم خرافا هذا الخرف وشربهم احمى ولا اذهب به الى
منزلي وان ذهبت به الى منزلي فأمر أنه كذا فاختار لعاب كذا خرافا وشرب بعضهم احمى ولا اذهب به الى
غيره فخرأمر به قبيته الى بيته قال ان كان مراده أن لا يعمل كمالها الى بيته بنفسه لا يحث يحمل البعض
بنفسه ولا يعمل غيره فخرأمر به ان كان مراده أن يشرب الكل هناك ولا يترك شاة العمل الى بيته يحث
وان لم يكن له فيه كذا لا يحث * رجل عوث على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب بمخلف من هذا الكرم
فهو على شرب الخمر اعتبارا لما في كلام الناس كذا في التلهرية * رجل حلف أن لا يشرب عصيرا فعصر حبة
عصيراه وعقروا في حلقه لا يكون سائلا وعصر في كفه ثم شربه كان سائلا وقال لا دخل العصير في سائلي
كان سائلي الوجهين * قال مولا نارضى الله عنه وهذا في عرفهم اثنى عرفنا نبيني أن لا يكون سائلا
ماء العنب لاسمي عصيرافي قول ما بعصره * رجل قال لا امرأ شوقي يدها قد من ماء ما شربت هذا الماء أو
وضعت أو صبته أو عطيت انسا فانها طالق قالوا تزل فيه ثوبا أو قطن فاحسب بشف الماء قال مولا نارضى
الله عنه وهذا اذا قال في عينه أو شامته وان لم يقل أو شامته فشربت البعض وصبت البعض لا يكون
حاشا كذا في فتاوى قاضخان * اذا عذبتني على شرب مشروب بعينه وهو شرع على شربه بدفعة واحدة
لا يحث يشرب بعضه وان كان لا بد على شربه بدفعة واحدة فحينه على شربه بعضه كذا في المحطه حلف
لا يشرب دوا فشرب لبنا أو عسلا لا يحث كذا في السراجية * قال في المتن والحاصل أنه ينظر في هذا الى
تسمية الناس فكل شئ يسميه الناس دوا اذا نظر واليه في عينه قطع عليه وما يسميه الناس دوا لا تقع عليه

حلف أن لا يكون من أكرهه أو حلف أن لا يكون من ارض فلان في يده وفلان وان
غائب لا يمتك أنه يتقن ما يمتهم من الزراعة حث لان شرط الحث كونهم في كوة فلان وقد وجد وان كان يرب الارض غائبا فخرج الى
رب الارض من ساعته وانقضه لا يحث لان هذا التقدر مستثنى عن العين وهو على حلف أن لا يسكن هذه الدار فقام الى طلب الافتتاح فقام
مستغلا بذلك لا يحث وان طال ذلك وكذا لو كانوا اشتغل بمل آخر غير طلب صاحب الارض حث لا يغني عن ذلك ولو منع انسان عن

الخروج الى رب الارض لا يبحث لان شرط الحنف أن يكون من ارباع التسلان وذلك لا يوجد مع المنع حتى لو قال ان لم أترك مزارعة فقلان
 نفعه انسان عن الخروج الى رب الارض كان سنا عند بعض الشافعية تعالى * رجل هو ساكن مع غيره في دار فحق أن
 لا يسكن معه في الدار فهو بالتابع غير مأدوعه وأغار ونخرج نفسه وليس من رأيه العود لا يبحث في غيره ولو خرج من ساعته وقال
 فويت بالخروج ينسب لا يبحث في غيره وان مكث في الدار بعد اربعين ساعة ثم ٩٧ قال أريد الخروج ينسب لا يصدق

وان تدأوى به الحالف كذا في المحيط في فصل الاكل * حلف باقه لا مسن السماء ولا طيرن في المهور أو
 لا حولن هذا الخبر فالحالف غرضه حث وهو أتم أيضا لانه حلف بما لا يقدر على فعله غالبا فكان معضا
 الاسم للثبوت كذا في الترتابي * أما اذا نوى العين فقال لا صعدن السماء عند ما يبحث حتى يعض ذلك
 الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة عليه اذ لا حث كذا في فتح القدير

باب السادس في البين على الكلام

لوحف لا يكلم فلا ناهي على المستقبل فمضوا عن بحثه حتى لو قال ان كنتك فمضوا فذهب من عندي
 موصولا وقال بالان موصولا لم يبحث كذا في العناية * قال ان كنتك فانت طالق فذهبي أو فتوى
 لا يبحث بقوله فذهبي أو فتوى لانه متصل بالعين وهذا لان قوله لا يكلمه أو ان كنتك يقع على الكلام
 المقصود بالعين وهو ما يستأنف بعد تمام الكلام الاول وقوله فذهبي أو فتوى وان كان كلاما حقيقة فليس
 بمقصود بالعين فلا يبحث به وكذا اذا قال فذهبي أو فتوى فانه رابعه كلاما مستأنفا يصدق وان أراد بقوله فذهبي
 الطلاق فانه الطلاق بقوله فذهبي أو فتوى عليه ان يطبقه أخرى بالعين لا لملأ نوى به الطلاق فقد صار كلاما
 مبتدأ فمضى كذا في البدائع * ولو قال اذهب خذ ولو قال غصب العين وأنت طالق حث ولا يبحث
 بالكاتبه والرافة والاشارة * وكذا اذا سلم عن الصلاة فقلان على حثه كذا في العناية * ولو حلف لا يكلم الا
 بانه فأنذره ولم يعلم بالاذن حتى لم يبحث كذا في الكافي * ولو حلف لا يكلم ولا يهتبه فليقرأ فيها أو سمع
 أو طهر لم يبحث استخصسا أو أمانا فقرأ خارج الصلاة أو سمع أو طهر لم يبحث في عينه عند علمنا بارجحهم الله تعالى
 كذا في المحيط * قال الفقيه أبو البشير رحمه الله تعالى ان عقد بينه بالقارسة لا يبحث بالقرارة أو التسليم
 خارج الصلاة أيضا لانه فانه ينسب فانه وسبعا لا يمتنع كلاما عليه الفتوى كذا في الكافي * ولو حلف أن لا
 يتكلم بكوفي في الصلاة أو يصلا لا يبحث وان كرا أو نسا خارج الصلاة حث ان كانت العين بالبرية وان كانت
 بالقارسة لا يبحث في الصلاة ولا في غيرها كذا في فتاوى قاضيان * اذا حلف لا يكلم فلا ناهي الحالف
 بالمخوف عليه فمضى الحالف عليه فمضى الحالف كذا في المحيط * ولو أتم الحالف مخوفهم بالمخوف
 عليه فسلم في آخر الصلاة لا يبحث بالسجدة الاولى ولا بالثانية هو المختار هذا اذا كان الحالف المألفا كان
 الحالف مؤثما قالوا لا يبحث في قول أبي حنيفة فتوى يوسف رحمه الله تعالى ولو كان الحالف عليه ما ماما
 والحالف مقصديا ففتح على الامام لا يبحث في عينه * ولو علمه القرآن في غير الصلاة حث في عرفهم كذا في
 فتاوى قاضيان * حلف لا يكلم فلا ناهي عليه كذا في كتبه قال ان قصد الاملا عليه فاقى أخاف عليه
 اخنت كذا في الحاروي * ولو حلف لا يكلم فلا ناهي الحالف من بعد فان كان بحيث لا يسمع صوته لا يبحث
 وان كان العدم بحيث يسمع صوته يبحث وكذا لو كان المخوف عليه ناهيا فله الحالف فان عظم حث وان
 لم يوقظه ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يبحث هكذا في شرح الجامع
 الصغير لقاضيان وهو الذي علمنا بختارهم الله تعالى وهو المختار كذا في التهر القاتق * ولو رز الحالف
 على جماعة فيهم المخوف عليه فسلم الحالف عليهم حث وان لم يسمع المخوف عليه كذا في فتاوى قاضيان
 * فان نوى القوم دونه لم يبحث فيما بينهم وبين الله تعالى ولا بد من في القضاء كذا في البدائع * ولو سلم على قوم

(١٣ - فتاوى ثلثي) * رجل كان ساكنا مع رجل فحلف أن لا يسكنه شهر كذا فساكنه ساعة في ذلك الشهر حث لان
 المسكنة بحال البيت * رجل حلف أن لا يسكني فلا ناهي نوا فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصود على حدة لا يبحث وانما تحقق
 المسكنة اذا سكنها ولو احدا أو في دار كل واحد منهما في بيتها متاعا أو له وشقة أو كان أهل طامنا كان في الدار مقصودا وكل
 مقصود يسكن على حدة فلا يبحث وأهل البادية اذا جمعهم خيمة فالحية كداروا حثوا فانفردت الحيام لا يبحث وان تقاربوا ونوى

فالمساكنة أن يسكن هذا في مقصورة وهذا في مقصورة حتى لا ينوي بالمساكنة الساكنة النافذة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا إذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بالكوفة ودار يوسف بخاران هذه الجارية الحرة فأما إذا لم تكن بهذه الصفة بحثت من غيرته سواء كانت مشتهرة على البيوت أو على المقاصير • ولو سلك أن لا يسكن فلا ناسا كنه في مقصورة واحدة أو بيت واحد من غير أهل ومتاع لا يبحث عنده • ولو حلف أن لا يسكن فلا نافي ٩٨ داروسي دارا بعينها فالتقسيم لها وضربا بينهما ما حاطوا فتح كل واحد منهما

فلان فهم حتى علم ولواستقام قال السلام عليكم الأعلى فلان لم يبحث ولو قال الأعلى واحد وعنه متى كذا في العتاة • حلف لا يكلم فلا ينقض فلان الباب فقال الحالف (١) كسبت أو قال (٢) كسبت أين أو قال (٣) كسبت أن قال بعضهم لا يبحث إلا أن يقول (٤) كئي وهو المختار كذا في فتاوى قاضيخان • إذا حلف لا يكلم فلا نافي إن المخاوف عليه نادا بمقال ليلك أو قال لي لي بحث في عينه كذا في المحيط في التجريل قال من هذا بعد ما ذكرنا في البحث ولو قال (٥) ما تشدني فقال خوب آست أو تم أو آري بحث حكنا في الخلاصة • في الفتاوى حلف لا يكلم فلا نافي فلان رجلا آخر فقال الحالف ليلك يبحث وكذا لو قال بالفارسية لي بغير كاف كهلوعرف العامة كذا في القباينة • في مجموع التوازي إذا حلف لا يكلم فخاصة امرأته وهو باكل الطعام فقال لهما بحث في عينه كذا في المحيط • حلف لا يكلم امرأته فدخل الدار وليس فيها غيرهما قال من وضع هذا أو أين هذا حتى وإن كان غيرهما نادا أو قال لا يشعري من فعل كذا لم يبحث وإن يكن في الدار غيرها كذا في الخلاصة • من حلف لا يكلم فلا نافي وكلم بعبارة لم يعرفه فلان لأنه الملت كذا في المحيط • شتم المخاوف عليه ناسا فأراد الحالف أن يثمه فلما قال الحالف ملك (٦) تذكر عني فبحث لا يبحث لأن هذا القدر غير مفهوم فلا يكون كلاما • شتم المخوف عليه أبا الحالف فقال الحالف لا بل أنت بحث كذا في فتاوى قاضيخان • قالوا فمن حلف لا يكلم فلا نافي فكلم غيره وهو يقصد أن يسبه لم يبحث كذا في فتاوى القنطين • حلف لا يكلم فلا نافي فكلمهم الجارية قال يا حائط كذا وكذا لا يبحث وإن كان غرضه اسمع فلان وبقي كذا في الفتاوى الصغرى • قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال امرأته طلي أن تزوجت النساء واشترت الصبي وكلت الرجال والناس فتزوج امرأته أو كلم رجلا أو اشترى عبدا لم يبحث ولو قال لا كلم المساكين أو الفقراء فكلم واحد منهم بحث ولو نوى جميع الزبيل أو النساء يصد ولا يبحث أبدا • ولو قال أن تزوجت نساء أو شريت عبدا أو كلت رجلا لا يبحث إلا بشرائة ثلاثة أعبيد ونحوه • ولو نوى جنس الصبي أو النساء يصدق ويبحث بشرائة عبدا واحد كذا في شرح الجامع الكبير للصغرى • ولا يميز ما دعى الثلاث ولا يكون لينة التي كذا في شرح تقيص الجامع الكبير في باب الخنث بالمعنى والجله • ولو حلف لا يكلم بني آدم فكلم واحد منهم بحث وإن عني به الكل لا يبحث أبدا • لو يكون مصداقا فيما ينسبون إليه تعالى في القضاء أيضا كذا في البدائع • قال لا كلم عبد فلان هذا إقناع فلان عبده فكلم الحالف لا يبحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان • ولو حلف لا يكلم عبد فلان فإن نوى عبدا بسبه فهذا وقوله عبد فلان هذا ساو ما لم يكن لينة فإن تكلمهم عبد فلان وكان موجودا وقت البين ووقت الخنث بحث بالاجماع وإن كلم مع عبد فلان وكان موجودا وقت البين دون الخنث لا يبحث في قولهم جميعا وإن كان موجودا وقت الخنث دون وقت البين بحث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطبري • قال أبو بكر حلف أن لا يكلم عبد فلان فكلم عبدا لم يضرب بغيره أو لا لا يبحث إذا جاءه هكذا في المخاوي • رجل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجة فلان أو ابن فلان أو نحوهم ممن يضاق لأبهم الماشية تزوج فلان بصدليين ١ من ٢ من هذا ٣ من ذلك ٤ من أنت ٥ صرنا قاضيا ٦ أصل هذه الكلمة ممكن أن لا يفعل ولم ينطبق بها الحالف بغيرها هو ترك الحرف الأخير تركه الميع

لنفسه بابا يسكن الحالف في طائفة والأخرى طائفة بحث الحالف إن قبل البناء يسكن كل واحد منهما في طائفة كان حائنا فكل ذلك بعد البينة • ولو حلف أن لا يسكن فلا نافي في دار ولم يسكن دارا بعينها ولم يتوصا كنه في دار وقد قسمت وضرب بينهما حائط لا يبحث لأن البين إذا عقدت على دارا بعينها بحث بعد زوال البناء فبعد التغير بالقيمة أو بأمها في غير البين لا يبحث بدخول دارا لا يملكها فكذلك بعد القسمة • وجعل قال أن لا أصاغرنا طويلا فلا نافي طالق فانوى ثلاثة أيام أو أكثر فهو على ما نوى وإن لم يتوصا قال محمد رحمه الله تعالى هو على سفر شهر • رجل قال والله لا أكون في منزل فلان غدا فهو على ساعة من القدر • ولو قال والله لا أبيت في منزل فلان غدا فهو باطل إلا أن ينوي الدية الحاتية • وكذا لو قال بعد ما مضى أكثر الدية لا أبيت الدية • في هذه الدار فهو باطل • رجل خرج في سفر ومعه آثر وهو يريد

موضع قد سمع خلف أن لا يصعب هذا في غير هذا السفر فلما ركب بعض الطريق به الفقد إلى مكان آخر سوى السفر أو الذي أراد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يبحث في عينه لأنه على السفر الأول • رجل حلف أن لا يمشي اليوم إلا من خارج من منزله ومشى ميلا ثم انصرف إلى منزله قال محمد رحمه الله تعالى بحث في عينه لأنه مشى ميلين • رجل قال والله لا أصاحب فلانا قال كان الحالف يسير في قنطرة والمخاوف عليه في قنطرة آخر قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون صاحبان كان في قنطرة واحد فهو مصاحب وإن كان أحدهما في أوله

والا تفرق آخره . وكذا اذا كان في حشنة هذا في باب وهذا في باب ولكل واحد منهما ما طعم على حدة لان دخولهما في وجه واحد ولو قال والله لا اراقي فلانا فلان او يوسف رحمة الله تعالى ان كان طعمهما واحد او في مكان وهم يرون في جماعة كانت مراقة وان كان في منفعة طعمهما ليس بجمع لانا كلان على خوان واحد لم تكن مراقة وقال مجرده الله تعالى اذا حلق ان لا اراقة فخر جاني صفران كافي مجمل او كان كرهما احدا او قطارهما احدا فهو مراقي وان كان كرهما

٩٩

اختلاف يمكن مراقاوان كان سيرهما واحدا والله اعلم

فصل في اثار كوكب

• رجل حلف ان لا يركب دابة ولم ينشأ فركب جاريا او فرسا او برذونا او بغلا كان حاشا فان كبر غيرها نحو البعير وغيره لم يحنث استصفا ان الا ان ينوي فان نوى الخيل وحده لا يدين في القضاء اذا كانت البعير بطلاقا واعتاق وان حلف ان لا يركب لم يقبل دابة ونوى الخيل وحده لا يدين • ولو حلف لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث • وكذا لو حلف ان لا يركب برذونا فركب فرسا لان القسرس اسم للعسري والبزون اللجبي وهذا اذا كانت البعير العربية وان حلف بالفاوسية اسب ترشيد حنث على كل حال • ولو حلف ان لا يركب دابة فحمل على الدابة مكره لا يحنث في حقه • ولو حلف لا يركب اوليا ركب مراكب كركب حشنة او جملا او دابة كان حاشا لان المركب اسم لا يركب عادة والسنة تركب عليها في الصرعات ولو ركب آتسيا

او دابة له وللبعيرين فكلهما الحالف لا يحنث كذا في فتاوى فاضل بن • وذكر في الجامع الصغير حلف لا يكلم امرأته فلان وليس فلان امرأته ثم تزوج امرأته فكلهما الحالف يحنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمجده رحمه الله تعالى وفي الحجة الفتوى على قولهما كذا في التتارخانية • وان كان امرأته أمة فلان يحنث • ولو كان رجلا عاد فلان يحنث • الحالف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان الحالف قال في حشنة فحنث فلا يحنث • وقال في حلفك بعد زوال الزوجين الصداقة حنث في قولهم • حلف لا يكلم عبيد فلان فهو على الثلاثة فحنث كره في ظاهر الرواية فان كتم ثلاثة من عبيده العشرة حنث وان كتم اثنين منهم لا يحنث ولا يمين الجمع كذا في فتاوى فاضل بن • ولو نوى الجمع صدقه هو الصحيح كذا في الصافي في فصل المأكول والمشروب • ولو حلف لا يكلم زوجات فلان أو لا يكلم أحد فاحلف ان لا يحنث في حشنة ما يكلم الكل من كذا في المحط • ولو حلف لا يكلم أخوة فلان أو بنى فلان لا يحنث ما يكلم الكل كذا في فتاوى فاضل بن قال لا يكلم أخوة فلان والأخ واحد فان كان بهل يحنث اذا كان بهل الواحد وان كان لا يعلم لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى • رجل حلف لا يكلم صاحب هذا الطيبان فكلهما بعد علم باع الطيبان حنث الاجماع وان كتم مشري الطيبان لا يحنث كذا في شرح الجامع الصغير وفاضل بن • ولو قال ان كنت فلا نقه لي من الامانة ماشاء فلان فكلهم فلا نقه ارجل ان يارز من الامانة ثلاثة أو أقل أو كتم يارز منك كذا في المحط • لو حلف لا يصوم يوم فلان بالفاوسية بكدوى تركب هذا بغيره قوله لا يكلم فلانا كذا في الخلاصة • روى عن مجده رحمه الله تعالى لو قال ان كنت فلا نقه حرا وهذا فكله قال هو مخفي بقا على أهماءه • ولو قال ان كنت فلا نقه عبدك أو أمة أو ملكها أو فكله قال هو على ما صحت كل عبيدك وكل أمة يملكها • ولو قال ان كنت فلا نقه نسلي حقا أو عرقه أو مخبر كذا في المحط • ورجل حلف ان لا يكلم صهره فدخل على امرأته وشايعها وقالت له الصهر ما فعلك لان فعلك ما فعلك فقال الزوج خورني ارموني ونوشني ارمي • ثم قال ثم ارمي جوابا للصهر واما عانيت امرأتى قال هو يصدق والصحيح أنه لا يصدق قضاء كذا في الظهيرية • ولو قال ان كنت أي فبيع ما لم يملكه صدقة فاحلف ان يبيع جميع أملاكه ممن يتق به يشوبه مطلق بغيره ثم يكلم أباه لا يارز من شئ ثم يركب بغير الزوجة كذا في الخلاصة • روى بشر بن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لا يحنث فلا نقه فحلف فقال الآخر لا يحنث فحنثا يحنث ان كان بغيره كذا في التتارخانية • ولو حلف لا يكلم فلانا فاحلف ان يطفو بالجم فقال الحالف يا لم يحنث • ولو عطف فلان فقال الحالف له يرحلك احنث كذا في الخلاصة • ولو امر الحالف في السوق فحلف كوشن واخاف عليه هناك لا يحنث كذا في الوسيط الكبرى • ولو قال لكلمت عاصما من هذين الرجلين فواحد من نفاق طاني فكلهما بكلام واحد وقت الطلقان يوقعهما علىهما أو على واحدة كذا في الكافي • رجل قال لا امرأته ان تكلمت بطلاق فعدي حرم ثم قال لها ان شئت فانت طالق فقالت لا شيء قال بعضهم يفتي عده كذا في فتاوى فاضل بن • وكذا لو قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشر لا تظلم عظيم وقال الحسن بن موسى في جميع ذلك وفي ما نوى فان قال لم أنشأ فلانا راء حاشا قال

(١) انا احضرا لاكل والتشرب (٢) يحنث لم

ينبغي أن لا يكون حاشا لانه لا يركب عادة • ولو حلف لا يركب هذا السرج فزاد فيه أو قصه وركب حشنة له عده البعير على البعير فلا يطل البعير بتبديل العدة • وذكر في المتن ان الحالف لو ركب هذه الدابة اليوم فأتى وحل ولم يقدر على ركوبها حتى مضى اليوم حنث قال وليس هذا كقوله والله لا أسكن هذه الدار والله اعلم بالصواب • فصل في الكلام والقرابة • رجل قال لا امرأته ان كنت فلا نقه فلانا فحلف ان لا يحنث في جميع ذلك وفي ما نوى فان قال لم أنشأ فلانا راء حاشا قال

نوی آنم اطلاق بکلام آجدهما بصحت قیلة نونی مانیکن تحصیه ما مناجز حروف الشرط و بقدره الجزاء علی الشرفین وان کلن خلق فی موضع
 یریدونه تعلق الجزاء بکلام کل واحد علی الانفرد اطلاق بکلام آجدهما قال الشيخ الامام أبو یکر محمد بن الفضل رحمه الله تعالی فی رقتنا
 یحیی بکلام آجدهما ولو قال و الله لا کام فلا نولا نولا أو قال لا کام فهذا و هذا و کما آجدهما لا یحیی وان نونی ان یحیی بکلام آجدهما
 فهو علی ما نونی ولو قال و الله لا کام
 هـ بن الرجلین أو قال ما قارسة ما بن دوتن مخن نکوم لا یحیی بکلام

[illegible]

أخ واحد فكله فان كان الحاقط جعل فقلت ثلاثة ذكر الجمع وأدبه الواحد وان لم يعلم بالاحتشانه الخط
 لم يرد الواحد وهو كالحاقط ان لا يأكل من هذاتان ثلاثة أغصه وليس فيه الا غص واحد هو لا يعلم به ولو قال والله لا تأكل فلانا
 يوما وما هو مكتوب يومين ينهي اليقين بنحو اليومين . ولو قال يوما ويومين فهو كقوله والله لا أكلمه ثلاثة أيام وفارسته حتى
 تكوم . فقلان بكر و دوز و . ولو قال والله لا أكلم فلانا يوما ويومين ينقض اليقين بنحو اليومين وفارسته حتى تكوم

أو كنت ابن قال بعضهم بحث في الوجه كلها وقال بعضهم لا بحث لأن قول كني هو اختار لأنه ساطع بخلاف ما تقدم وهو لودعه الحافظ وهو نائم وأقبله حنثاً وان لم يقطع يداه فبه روايتان ذكرتم في الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يحنث وقال غيره بحث وإن لم يقطع وقبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عندنا التام كالمثبته ولو هو الحافظ في قولهم الحافظ عليه فسلم الخائب عليهم حنث وإن لم يسمع الحافظ ١٠٣ عليه إلا أن يصد السلام على غير الحافظ عليه ولو قرأ الحافظ كتابي الحافظ

حتى يرجع من مكة فترجمهم الطريق فكلهم حنث وهو على الرجوع بعد إتيان الأمان لا يكون بينهم مرافعة أو شيء كذا في القناسة • ولو قال رجل لصاحبه عذر حنثاً ابتداءً أنك بكلام أو تزوج فالتفاسل كل واحد على صاحبه أو تزوج ليعلم البحث كذا في الكافي ومقط العين عن الحافظ بهذا الكلام حتى لا يحنث أبداً يحكم هذا المبحث في وقوع الداس • من كلامه صفة البداية لأن كل كلام يوجب الحنث بعد هذا فاعلم أن يوجد بعد كلام الحافظ عليه • أنا قال لا امرأته أن ابتداءً أنك بكلام فأنت طالق وقالت المرأة إن ابتداءً أنك بكلام فخارجي حرة ثم إن تزوج كلهم عذر ذلك لا يحنث في عينه ولا يحنث في عينها لأنها ما ابتداءً بالكلام وإن كانت العين منها ما عاقبتني أن يكلم كل واحد منهم ما صاحبه ما ولا يحنث واحد منهم أو كذلك إذا قال لعمره أن كلتلك قال أن تكلمني فعبدي • والشافعي كل واحد منهم ما صاحبه ما ولا يحنث واحد منهم أو كذلك إذا قال لا يحنث في عينه كذا في المحيط • جماعة كانوا يصدون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعده هذا فأمره طلق ثم تكلم الحافظ طلق امرأته كذا في فتاوى قاضيان في الخزانة ولو قال من كرم غلام عبد الله فكذلك وأمس الحافظ عبادة والغلام غلامه فكلهم حنث كذا في الخلاصة • رجل قال والله لا أكلم فلان أستغفر الله إن شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مستنياً ولا يحنث ديانة كذا في فتاوى قاضيان • قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال والله لا أكلم أحداً إلا فلان أو فلان فله أن يكلمهما أو أحدهما كذا في شرح الجامع الكبير للصبري في باب العين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى أو على بعضه • ولو قال لا أكلم أحداً إلا الرجل بصراً أو رجلاً أو كفوفاً بصراً أو رجلاً بصراً أو كفوفاً لا يحنث في عينه وكذلك لو كرم رجل الكوفة أو رجل المصرة أو جميع رجال الكوفة والبصرة لا يحنث في عينه وكذلك قال والله لا أكلم أخدام الناس إلا أدهذين رجلين فالسنة • أحدهما فان كرم أحدهما لا يحنث وإن كرمهما حنث وكذلك إذا قال لا أكلم أخدام الناس إلا الواحد من هذين الرجلين • ولو قال لا أكلم أحداً أبداً إلا أحداً رجلين كوفياً أو بصراً أو قال لا أكلم أحداً أبداً إلا الواحد من هذين الرجلين كوفياً أو بصراً فكلهم أحدهما • وكما جمعه لا يحنث في عينه كذا في المحيط في الفصل التاسع عشر في العين التي تكون بالاستثناء • ولو قال والله لا أكلم أحداً إلا رجلاً أو أحداً من أهل الكوفة فكلهم رجلين من أهل الكوفة لا يحنث • ولو قال لا رجلاً من أهل الكوفة فكلهم الكل لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للصبري في باب العين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى أو على بعضه • زيد وعمروا دعائيبا وليارية بينهما وقضى القاضي لهما بالنسب فقال رجلان كلت يا زيد فأمر أنه طالق وقال رجل آخر إن كلت يا عمرو فصد حرفكهما هذا ابن حنثاً جمعا كذا في فتاوى قاضيان • مثل نعيم الدين عن قال إن كلت فلا تهاجم وشربك الكفار فيما قالوا على الله عماليق • فكلهم ما ذاب يجب عليه قال كفارة العين كذا في الظهير بقول فكل ما يكون مستلماً العربية • ولو حلف لا تكلم فلان فأخبره الحافظ عليه بغير سره فقال الحمد لله أو يخبر يسوء فقال أنه لا يحنث هكذا في التتارخانية ناقلاً عن الملتقط • ولو قال إني أكره الله وأبالي لا يحنث كذا في الخلاصة • ولو قال إن كلت فدخلوا النار على حرام وكلام فلان ثم دخل وكلم لا سحر حنث يمين • ولو قال وكلام فلان حرام حنث يمين كذا في التتارخانية ناقلاً عن جمع الجوامع • ولو قال لا امرأته أن كلت فلا تهاجم طالق ثم إن المرأة الحراف عطلها فها غسلت يوماً ثيابها فغسلت لها فلانة

عليه والحافظ عليه يكتب إن قصد الحافظ إملاء الحافظ عليه قالوا يخاف عليه الحنث • ولو أم الحافظ من ما فهم الحافظ عليه فسلم في آخر الصلاة لا يحنث لأن التسليم الأولى ولا تاتية هو المختار لأن هذا لا يعد كلاماً في العرف هذا إذا كان الحافظ أماً ما فان كان مؤثماً قالوا لا يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عندهما بسلام الإمام لا يخرج المؤمن عن الصلاة ولو كان الحافظ عليه أماً ما والحافظ محققاً ففتح على الإمام لا يحنث في عينه • ولو علمه القرآن في غير الصلاة حنث في عرفهم • ولو شتم الحافظ عليه إنساناً فأراد الحافظ أن يمتعه فلما قال الحافظ حنث يذكركم عنه فسكت لا يحنث الحافظ لأن هذا القدر غير مهم فلا يكون كلاماً وهذا بخلاف الأصل إذا قال ذلك في صلاته ففسد صلاته • شتم الحافظ عليه أياً بالحلف فقال الحافظ لا يبرأ أنت حنث • رجل قال لا امرأته أن تشكوت مني إلى أخيك

فأنت طالق فجاء أخوه فلو عدهما صلياً لعقل فقال امرأته يا بني إن زوجي فعل كذا حتى سمع أخوه ما لا تطلق • لأنها ساطعة للصبي دون الأخ وهذا وسئل الحافظ ساءه • ولو قال إن تشكوت مني يدي أشككك والمستهة • جماعها قالوا هذا أشتمن في الأول يعني أخاف عليه الحنث • والظاهر أنه لا يحنث لأن المراد من التشكية تعذيبه في العرف الشك بقاله • رجل قال لا امرأته وقد كتمته في أنه إن أنا عدت ذكراً فلان فأنت طالق قالت لا أعبد عليك ذكراً فلان قالت المنة حتى عن ذكراً فلان لأن لا يطلق لأن هذا القدر

مستثنى عن العين ولو قالت لم ينهني عن ذلك فلا تطلق لانها مفعولة عن هذا القدر عادة رجل حلف أن لا يكتب فساه رجل عن شيء
 فحلف رأسه بالكتابة لا يحسن ما يتكلم به وقد ذكرنا قبل هذا أن جواب السائل قد يكون بحرف الراء والاشارة ووجه الفرق بين
 هذا وبين ما تقدم أن فعا تقدم وضع المسئلة في السؤال عن المسئلة والسؤال عن المسئلة طلب العلم والاعلام كما يكون بالناس يكون
 بالاشارة أما بالاشارة فلا تكون كلاماً رجل حلف أن لا يكتب فلا تطلق لمن مكان بعيد ١٠٣ ان كان يحث أو أوصى اليه أنه

١ ما ندعوى وهي تعلم أنها فلاة أو لم تعلم فقالت خربسات أو قالت م آرى هذا كله كلام فطلق
 كذا في الظهيرة الأصل أن الكلام والحديث والمطالع على الشافعية كذا في العنابة قال في الجامع
 إذا قال الرجل لغيره أن أخبرني أن فلان قد قام أو قال طالق أو قال نعدى حراً فاحلف بذلك كذا في حنفى
 عينة وعنى البلوه هذا بخلاف ما لو قال أن أخبرني بقدوم فلان فاحلف بذلك كذا في حنفى لا يعتق عيده
 ولو قال لغيره أن أخبرني أن امرأتي في الدار فكذا فاحلف بذلك كذا في حنفى ولو قال أن أخبرني بمكان
 امرأتي في الدار لا يحسن في عينة ولو قال أن أخبرني أن فلان قد قدم أو قال أن يشترى بقدوم فلان فكذا
 فحلف بذلك كذا في حنفى في عينة ولو قال أن أعتني أن فلان قد قدم أو قال أن أعتني بقدوم فلان فكذا
 فاحلف بذلك كذا في حنفى وان أخبرني بذلك كذا في حنفى ما ولو كان يعلم ما علم الحالف لا يحسن أيضاً بخلاف ما لو قال
 أن أخبرني فاحلف به بعدما علم الحالف فانه يحسن في عينة وان عني بقوله أعتني أخبرني حث الحالف
 وان كان الاخبار بعدما حصل العلم بالحال جاعلاً خبره وبينه أن تصح تبني دابة وتقسا ولو قال له ان كتبت
 الى أن فلان قد قدم فكذا فكتب اليه بذلك كذا في حنفى حث الحالف بالكتابة اليه ولم يصل ولو قال ان كتبت الى
 بقدوم فلان فكذا فكتب اليه كذا في حنفى ولو كتب اليه في هذه الصورة أن فلان قد قدم وقد كان
 فلان قد قدم قبل الكتابة الآن الكتاب لم يعلم ذلك حث الحالف في عينة قال في الزبادات اذا حلف
 الرجل لا يظهر سر فلان لفلان أبداً فاحلفه بكتاب كتيبه اليه أو بكلام أو بأسماء فلان أن كان سر فلان كذا
 فأشار برأسه أي نعم حث في عينة وكذا لو حلف لا تشرى سر فلان الى فلان أو حلف لا يعلم فلان
 بسر فلان أو يحكم فلان أو يحلف بكتم سره أو يصفينه أو ليسترنه أو حلف لا يدل على فلان ففعل
 شيأ من ذلك حث في عينة وان عني في هذه الوجوه كلها بالاعخبار بالكلام والكتابة والرأس فله دون
 الاشارة ذكر في الكتاب أنه يدين ولم يدعي هذا ولا شك أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وهو لا يصدق
 في القضاء وعامة الناس ما عني أنه لا يصدق في هذا حلف بهذه الاشياء وطلب الحيلة والخروج عن ذلك
 فالحال أن يقال ناذر كما كن وأشيأ من السر مما ليس بمكان فلان ولا يسهه ففعل لا فاذا تكلما
 بسر أو مكاته فاصحكت فاذا فعل ذلك واستدلوا على سره ومكاته لا يحسن في عينة وان حلف
 لا يستخفم فلانة فأومأ اليها بخدمته فقد استخفمها والاستخفم بالاشارة متعارف خصوصاً من اللواط
 والا كابر ويستوى ان خدمته فلانة أو لم يخدمه وان حلف لا يتخفم فلان بأسر فلان أو بمكاته ففعل ذلك
 بكتاب أو رسالة حث في عينة وكذلك لو حلف لا يظهر فلان بكذا ففعل ذلك بكتاب أو رسالة يحسن في عينة ولو
 قبله أن كان الأمر كذا أو فلان في موضع كذا فأومأ برأسه أي نعم فهذا ليس بأخبار ولا بشارة لا يحسن في
 عينة وان عني بالأخبار أو بالاشارة بالاشارة بالرأس وغير ذلك صلت في دابة وتقسا وان حلف لا يقر فلان
 بمال فقيل له أن فلان عليك كذا وكذا فأشار برأسه أي نعم لا يحسن في عينة وان حلف أن لا يتكلم بسر
 فلان لا يحسن بالكتاب والرسالة والاشارة ووقيل له أن كان سر فلان كذا أو قيل له فلان يحكم كذا ففعل
 نعم يحسن في عينة والجواب في قوله لا يحسن بسر فلان نظير الجواب في قوله لا يتكلم بسر فلان ولو حلف
 على هذا لا يمان كذا من الحالف فصار يحث لا يندري التكم كانت عينة على الاشارة والكتابة الا في

١ طيب ٢ أو ٣ ثم

لا يسمع لا يحسن وان كان
 يحث أو أوصى اليه أنه
 يسمع الا انه لم يسمع لانه
 كان أصم أو كان مستغلا
 بهل حث وان كتب
 اليه أو أرسل اليه رسولا
 لا يحسن ولو قال لا أقول
 لفلان كذا وكذا فكتب
 اليه بذلك أو أرسل اليه
 رسولا حث ولو قال لا
 أقول فلان جذا لا يحسن
 بالكتابة والرسالة ورجل
 قال لا أكلم فلان فقرأ أو
 سر بها أو عا جلا ففعل على
 أقل من شهر في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى ولو
 قال لا أكلمه الى بعد فهو
 على أكثر من شهر في قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 ولو قال لا أكلمه لمدا أو
 طويلا أن نوى شيأ فهو على
 ما نوى وان نوى شيأ فهو على
 شهر ويوم ولو حلف أن لا
 أقول فلان أيامه هذه قال
 أبو يوسف رحمه الله تعالى
 هو على ثلاثة أيام ولو قال لا
 أقول أيامه فهو على العشر
 ولو قال لا أكلمه الا ما فهو
 على عشرة أيام في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وقال
 صاحبنا رحمه الله تعالى

هو على سبعة أيام ولو قال أياما فهو على ثلاثة أيام عند الكل في ظاهر الرواية ولو قال لا أكلمك وما بعد الايام عن مجرد حلفه الله تعالى أن كله
 في سبعة أيام لا يحسن وبعد السبعة يحسن ولو قال شهر أبشر فهو على شهرين ولو قال شهر أبشر هذا الشهر قال محمد رحمه الله تعالى
 أن يكلمه في هذا الشهر والعين على الشهر الذي يكون بعد هذا الشهر ولو قال لا أكلم جمعة ولا يوم في أيام الجمعة ولو قال جعتين
 فهو على أيام الجعتين وان قال ثلاث جعتين فهو على ثلاث جعتين ولو قال جعتين فهو على جعتين ولو قال جعتين فهو على جعتين ولو قال جعتين فهو على جعتين

بالعرة لا يحنث وإن قرأ خارج الصلوة لا تأو كروا هل أوصيخ أود ما حنث وإن كان العين بالقرار سيلة يحنث في الصلاة ولا في غير الصلاة
 رجل قال والله لأكلم فلانا ما نأمر قال والله لأكلم فلانا شهر إن قالوا له لا كلف فلانا سنة فكله بعد ما عذرت في الإيمان الثلاث
 وإن كلفه عذرت في الإيمان وإن كلفه بعد شهر حنث في عين واحد عذرتان كلفه بعد سنة لا يحنث ولا شيء عليه رجل قال والله لأكلم فلانا
 أسخرف الله إن شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون مستثنى ولا يحنث بخيانة ١٠٥ رجل قال والله لأكلم خادمك

في هذه الدار فهو على ما دام
 سا كانها إلى أن تقتل
 والخلاف في الانتقال الذي
 يحل العين ما قلنا ولو قال
 والله لأكلمك ما دمت
 بقضاء فخرج بقسلة لا شيء
 العين ولو قال لأكلمك
 بأربع برزنجين تبادل وقوع
 التلج ببلدة أخرى فالعين
 باقية إلى أن يقع التلج في
 البلدة التي حلف فيها وإن
 كان العين بقضاء وهذا إذا
 عفى الحلف عن التلج
 لا وقت وقوع التلج وحلف
 أن لا يكلم فلا تأمن هذا
 فالحين من حين حلف إلى
 غير تحريم لأعلى سنة كلمة
 من حين حلف رجل
 حلف أن لا يكلم صهره
 فدخل على امرأته وشاجر
 معها فقال له الصهر تمالك
 هكذا فقال الزوج خوش
 أي ابرم ونوش أي ارم ثم قال
 لم أريد جواب الصهرة
 وإنما عنت امرأتي قالوا
 هو مصدق لأنه ليس في
 كلامه ما يجعله جواباً قال
 ولا يرضى الله عنه وبني
 أن لا يصدق قضاء لأن هذا
 الكلام يذكر على وجه
 الجواب عرفاه حلفاً أن
 لا يكلم امرأته فدخل داره

خلف على ذلك ثم قال لها (١) خذاداند تلو وجه كرده هل تطلق هذا امرأته فقال لا هكذا في الظهيرة
 رجل قال لأمراه (٢) اكرجخانه فلان بروي وباوي حنث كرم فانت كذا فمذهب اليمين يستمكن
 كلفه في موضع آخر لا يحنث في عينه ولو قال (٣) اكرجخانه فلان نروم وباوي حنث كرم فانت طالق
 وبقي المسئلة في حالها حنث في عينه وطلعت امرأته هكذا حتى فتوى شمس الأئمة الحوافي فتوى
 ركن الإسلام على السند رحمه الله تعالى صكنا في الحيط رجل حلف فقال لأمراه (٤) اكرج
 واكرج كراي فرماي فكذا فبعت عيناً إلى أخيه على يد رجل فقال قل لا شيء حتى يبعها بطلان قال
 الرجل لا لا قال أخوك له ما وأمر لئلا يخلو يحنث رجل قال لأمراه (٥) اكرج ورتكوي كره فلان
 بأوجه كرده أنت فانت طالق فتكلمت على وجهه لا يسمع لا تطلق ولو قال (٦) اكرجوي بامن امرور
 تطلق كذا في الخلاصة ولو حلف بالرجل بطلاق امرأته (٧) كمن عيبوا كسي نكته أمرو قد كان قال
 مع امرأته قد كان فلان يشرب بالهر يبيعها فبطلت أملاً لا طائل تحتها لأنه الآن تاب وأب بطلت
 امرأته كذا في الظهيرة ولو حلف لا يكلم شهر اربع على ثلاثين يوماً باليهما ولو حلف لا يكلم الشهر يقع على
 بقية الشهر كذا في السراج الوهاج ولو حلف لا يكلمه السنة يقع على بقية السنة كذا في البدائع حلف
 لا يكلمه شهر فهو من حين حلفه كذا لو قال إن تركت كلامه شهر فإنه يتناول شهر من حين حلف كذا في
 الكافي ولو قال لأكلم شهر يقع على ثلاثة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي
 ولو حلف لا يكلمه الشهر فهو على عشرة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الجواب عند أبي
 والسنن كذا في الهداية ولو قال لا يكلم سنين فهو على ثلاث سنين في قولهم جميعاً كذا في البدائع من
 حلف لا يكلمه سنة أو زماناً أو حيناً أو الزمان فهو على سنة أشهر في التنقيح وكذا في الأشباه بقولنا صوم
 حيناً أو حيناً أو الزمان أو زماناً أو حيناً أو الزمان فهو مقدار ما عتس الزمان فإن نوى مقداراً أو صدق وكذا
 الدهر عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعني المنكر ينصرف إلى سنة أشهر إذا لم تكن له نية مقدار
 من الزمان فإن كانت على ما أتوا قالوا أو حنيفة رحمه الله تعالى الدهر لا يرى ما هو وهذا الاختلاف
 في المنكر هو الصحيح كذا في فتح القدير وأما المعرف بالانصب واللام فبإدائه لا بد لاجتماع كذا في التبيين
 ولو حلف لا يكلم الأحياء أو الأزمه فهو على عشر مرات سنة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك
 ستون شهراً كذا في السراج الوهاج ولو قال دهو اجمع على ثلاث مرات ستاً شهراً على قول أبي يوسف
 ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي ولو حلف لا يكلمه الشهر يقع على جميع عمره عند عدم النية
 ولو قال عمر افتدني أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية على ستاً شهراً كلفين وهو لا يظهر ولو حلف لا يكلمه
 حنثاً يقع على ثمانين سنة كذا في السراج الوهاج وفي الأصل أول الشهر قبل أن يضي نصفه من أي يوسف
 رحمه الله تعالى أنه قال لو قال لأكلم فلانا آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من آخر الشهر يتناول الخمس
 عشر والسادس عشر كذا في الخلاصة وعن ابن مقاتل فحين حلف لا يكلمه ثلاث سنين والحلف

١ أنه يعلم ماذا صنعت ٢ انذهبت إلى بيت فلان وتكلمت معه ٣ ان لم أذهب إلى بيت فلان ولم تكلم
 معه ٤ وإن أمرته بأمره ٥ ان لم تقولي اليوم ما فعلت مع فلان ٦ ان لم تقولي لي اليوم ٧ لم تقوه
 بعينك لاحد

(١٤ - فتاوى ثانی) وليس فيها غير ما فقال من وضع هذا حنث لأنه حين استقهم وليس معها غير ما فقد كلفوا لو كان معها
 غير ما لا يحنث ولو قال ليت شعري من وضع هذا لا يحنث لأنه استقهم نفسه جماعة كانوا يقدون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد
 هذا فأمر أنه طالق ثم تكلم الحالف طلق امرأته لأن كل من التعميم والحالف يصرح نفسه عن العين فيحلف بما قاله من دخل هذا الدار
 واحد فأمر أنه طالق ثم دخل الحالف حنث لأن أحدنا ذكره والحالف لم يصرح بفتوى دخلها يتصلح مع الوفاة ان دخل نأري أحد

فأمر أن يطاق فدخل الخائف لا يبحث لأنه ما رجع فماتة الدار إلى نفسه فلا يدخل تحت التكره ورجل حلف أن لا يكلم فلانا آخر بشوم
فيهم الخائف عليه فقال السلام عليكم الإفراد وقال غيبته الخائف عليه من في القضاء * رجل قال في بعض الشهر واقه لا أكلم فلانا
شهر فهو على عدد الأيام التي مثل تلك الساعة قال حلف فيها فدخل قبل الليل والنهار * وكذلك قال في بعض النهار لا يكلمه ثلاثين يوما وان
كانت العين في الليل بترك كلامه من ١٠٩ تلك الساعة إلى أن تغرب الشمس من يوم الثلاثين ولو قال في بعض النهار لا يكلمه

يوما فإنه يترك الكلام إلى
مثل تلك الساعة التي حلف
فيها من الغد * وكذلك
حلف في خلال الليل لا يكلمه
ليله فهو على هذا ولو قال
في بعض اليوم واقه لا أكلم
اليوم فهو على ما يق من
اليوم * ولو حلف بليان
لا يكلم في هذا اليوم فإنه
يحسب الكلام في تلك الليلة
إلى أن تغيب الشمس من
الغد وعن محمد رحمه الله
تعالى أنه ما حل * رجل قال
واقه لا أكلم فلانا الأوما
أو شهر أو غيره ولا شيء في
اليوم فإنه لا يعتد بأي يوم
شأن شهر ولو قال فلانا
الانقضاء يوم فهو على
تسعة وعشرين يوما وهو
محلف الأول * رجل قال
لرجل واقه لا أبلغك شيئا أو
قال لأدركك شيئا فكتب
إليه حث ولو قال
لأدركك شيئا قال محمد
رحمه الله تعالى هذا عندى
على الواجبة ورجل حلف
أن لا يكلم فلانا إلى الموسم
قال محمد رحمه الله تعالى
يكلمه إذا أصبح يوم الصور
وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى يكلمه إذا زالت
الشمس من يوم عرفه واقه

(١) فقد على صوم سنة

أعلم بالصواب (١) مسائل في الترامن الصلاة * رجل حلف أن لاقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو غيرها يومين
حسب وكذا لو حلف أن لا يركع أو لا يسجد ففعل في الصلاة أو غيرها حسبت وإن قرأ أو سجد في غيرهما حسبت وإن قرأ أو سجد في غيرهما حسبت وإن قرأ أو سجد في غيرهما حسبت وإن قرأ أو سجد في غيرهما حسبت
العمل حسبت وإن لم يقرأ في صلاة التل أو في غيرهما لا يحسب لأن الناس يقرؤون باسم الله الرحمن الرحيم لتكرار القرآن وقراءته الأعلى وجه
قراءة القرآن بآياته كذا في غير القرآن فاعلم في هذا التناه والاعتماد في غير القرآن من أصحابنا رحمه الله تعالى اختاروا في صلاة الجنائز قراءة

القائمة بهذا التسلسل الأول على وجه التوالى الدعاء ولأول هذا الحالف أن يصلي بصلّى خلف الإمام بجميعه حتى لا يهتف وان سبق بركة
فصلاها حتى وان أذا أوتر في غير رمضان يتيق أن يقتدى بمن يوتر كى لا يهتف ولولاه أن لا يقرأ أو يترنم القرآن فظفر بالاحتياط حتى
أثبات آخره لا يهتف في قولهم يولو له أن لا يقرأ كى فلا يظفر بكاه وفهم ما فيه حيث في قول محمد رحمه الله تعالى حصول المقصود
من القرائة هو العلم بما في الكتاب ولا يهتف في قول أى وصف رحمه الله تعالى لعدم
١٠٧ القرائة وعنه الفتوى ولولاه

بومين حش في يومين ولو قال كل يومين حش مرة كذا في التثنية * ولو حلف لا يكمل فلانا يا ميهذه
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولو قال لا أكمله يا ميهذه فهو على العري كذا في فتاوى قاضيخان
* ولو قال لا أكمل اليوم عشرة أيام وهو في يوم السبت فهذا على حش لا نه لا يدور في عشرة أيام * أكثر من
سب واحد كذا لو قال لا أكملك يوم السبت يومين كان على سبب لأن السبت لا يكون يومين ولا يدور
سبب في يومين فعلم أن المراد به من ثلاثه يوم السبت ثلاثة أيام كان كل يومها يوم السبت لا
هذا كذا في شرح الجامع الكبير للعصري في باب الحش في العين ما يعي على الايام ما يعي على الساعة * ولو
قال لا أكمله يومه أو ستة أو ما كان نوى وما يعينه فعلى ذلك اليوم في جميع السنة وإن لم يتوشأ فعلى يوم
في كل جمعة حتى لو حلف جمعة حش كذا في العتاسة * ولو قال لا أكملن يوما ولا أكملك يوم السبت يوما
فلان لم يجعله أي يوم شاء كذا في البدائع * ولو حلف لا يكمل فلانا في عشرة أيام كان اليوم العاشر أو خلا
منه أو كان في غيره فله أن يكمل في غيره * فكذا في كل ما حلف في غيره فله أن يكمل في غيره * والله أعلم

فصل فی مسائل

الصلاة:

ورجل قال لعبد الله
صليت ركعة فأت
فصلي ركعة ثم تكلم لاسق
ووصل ركعتين ثم تكلم
عقب الأولى «رجل قال
لامرأته إن فصل الساعة
وركعتين فأت طالق فقامت
وشرفت في الصلاة ثم
أمت حث في بيته «وكذا
قال لولائها إن لم تصوي غدا
فأت طالق فشرعت في
الصوم غدا وحاض حث
فيجوز شرط الحث وهو
عدم الصوم والصلاة وهذا
كالقالتة على أن أموم
غدا وغدا يوم حث فيه أصح
منها ولوقالتة على أن
أموم يوم حث في أصبح
رجل حلف أن لا يؤم غدا

يومين تحت في يومين ولوقال كل يوم من تحت حرة كذا في التواريخ * ولوحق لا يكمل فلان أيامه
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على ثلاثة أيام ولوقال لا كله أيامه فهو على العر كذا في فتاوى قاضيان
* ولوقال لا كل اليوم عشرة أيام هو في يوم السبت فهذا على سنتين لأنه لا يدور في عشرة أيام أكثر من
سبت واحد كذا لوقال لا كل يوم السبت يومين كان على سنتين لأنه لا يسب إلا يكون يومين ولا يدور
سبتان في يومين فعملن أن المراد به من تلك كذا لوقال لا كل يوم السبت ثلاثة أيام كان كل يوم السبت لا
تينا كذا في شرح الجامع الكبير للصديقي باب الحنف في العنمايق على الأبدومايق على الساعة * ولو
قال لا كله يومه أو ستة يوماً كان في يومه ما يعني فعل ذلك اليوم في جميع السنة وأما لو شاف على يوم
في كل جمعة حتى ولو جمعة فحقت كذا في العتابة * ولوقال لا كل يومه أو لا كل يوم السبت يوم
فله أن يجعله أي يوم شاء كذا في البدائع * ولوحق لا يكمل فلان إلى عشرة أيام كان اليوم العاشر داخل
في العين كذا في فتاوى قاضيان * ولوقال لا كله اليوم أو غدا فكله اليوم أو غدا تحت ولوقال لا تكرر
كله اليوم أو غدا فترك كلاً من اليوم وبرر بطلت العين في الغد كذا في العتابة * ولوقال واه لا كله اليوم
أو غدا فأمين على بقية اليوم وعلى غدا تدخل الليلة التي ينهائي أمين كذا في البدائع * ولا يكمل اليوم
وغدا بعد غد فهذا على كلام واحد لئلا كان أو نهارا ولوقال اليوم وفي غدا في بعد غد لا تحت حتى
يكمله كل يوم مما هو كلاً لئلا يدخل في عينه كذا في الوجيز لكردي * عن محمد رحمه الله تعالى فبين
قال لا كله فلان أو ما بين يومين ولا ينفقه فبغيره فلوهاه لا كله يوم كذا في المحيط * ولوقال في الليل
لا كله يومان فذلك الوقت إلى أن تغيب الشمس كذا في العتابة * ولو لم يجد أمين قبل طلوع
الشمس فالصحيح أنه تحت كذا في المحيط * ولوقال في النهار لا كله ليلة فمن حلف أن يطلع الفجر كذا
في العتابة * ولوحق في بعض النهار لا يكمل يوماً فأمين على بقية اليوم والليل المستقبل إلى مثل تلك
الساعة التي حلف فيها من الغد وكذا إذا حلف لئلا يكمل ليلة فأمين من تلك الساعة إلى أن يحسبها
من الليلة التالية فدخل النهار الذي ينهائي فذلك كذا في البدائع * ولوقال واه لا كل يوم أو ما وفهاذا
وما لوقال لا كل يومين أو ما تدخل فيهما ليلة مختلفة ولوقال لا كل يوم أو ما يومين تنقضي المين تنقضي
اليوم الثالث ولوقال لا كل يوم أو ما لوقال في يومين أن كله في اليوم الثالث لم تحت * وفي المتن إذا
حلف نصف الليل أو يومه أو لاه لا كل الليلين ترك كلاً من تلك الساعة من بعد الغد وإذا حلف لا يكمل
فلان ثلاثين يوماً كان الحلف لا ترك كلاً من تلك الساعة إلى أن تغيب الشمس من اليوم الثلاثين كذا
في المحيط * ولوقال في بعض اليوم واه لا كله اليوم فهو على باقي اليوم * ولوحق لئلا أن لا يكمل هذا
اليوم فانه تحت كلاً من تلك الليلة إلى أن تغيب الشمس من الغد كذا في فتاوى قاضيان * ولوحق
نهارا لا يكمل هذه الليلة لم يدخل ما بين من اليوم في عينه أعمال الحلف على الليل خاصة * ذكر في المتن إذا حلف في
أول الليل لا كله اليوم ولا ينفقه فهذا باطل ولوقال في آخر الليل فهو على اليوم المستقبل * إذا حلف
وقال واه لا كلن فلا ناحديوي أو فلان أو أخر من أحدىوي أو أحدىويين أو أحدى أيام فنهائي
أقل من عشرة أيام يدخل في ذلك الليل والنهار حتى لو كله أخرج قبل مضي العشرة لئلا أو نهارا في عينه
وإن لا يكمله أو يخرج حتى مضت العشرة تحت في عينه ولوقال أحدىوي هذين فنهائي على يوم مختلف وعلى

فلا يشرع في الصلاة ونوى أن لا يؤم أحدًا خارجًا ثم واقتوا به بحث قضاءه لأهمهم وقصد أن لا يؤم أحدًا أمرهم وبين الله تعالى فلا يؤم هذا لأن لا يبحث عنه أن يؤم أحدًا خارجًا قبل الشروع في الصلاة لأنه يصلي صلاته نفسه ولا يؤم أحدًا لا يبحث قضاءه ولأدانية وكذا لو صلى هذا الحالف بالناس الجمعة ونوى أن لا يؤم أحدًا فاعتدى به الناس جازت له الجمعة احتسابًا ولا يبحث عنه أدنية ولو أم الناس في صلاته لجازة أوفى هذه الثلاثة ولا يبحث لأن عنه تصرف في الصلاة المطلقة وهي المكتوبة أو التامة وصلاة الجائز ليست بصلاة مطلقة فتؤذي الزايع

وجهه الله تعالى إذا حلف أن لا يؤمن أحدًا فضلي ونوى أن لا يؤمن أحدًا فضلي خلفه جيلان جازت صلاتهما ولا يحنثا بشرط الحنث أن يقصد الإمامة ولم يرد * ولو حلف أن لا يؤمن فلا رجل بعينه فضلي ونوى أن يؤمن الناس فضلي ذلك الرجل مع الناس خافه حنث الحالف وإن لم يعلم به لأنه أقوى أن يؤمن الناس فضلي دخل فيه هذا الواحد * رجل قال والله لأصلي خلف فلان فأعقدى بقلان وقام عن بعينه حقيقة لا يحنث في القضاء * رجل قال لعنه والله لأصلي معك فضلي أخلف حدث وإن كانت نيته أن يكون خلفه ١٠٨

امام حنن الحافظ وان
كانت منه أقبصلى معه
ليس منهما غيرهما لا يحت
في حقه * رجل حلقان
لاصلى الظهر فلان أو
قال خلف فلان فكمعه
ثم أحدث فذهب وتوأم
عبد ماريح الامام من
الصلاة فاتم صلاته لا يحت
* ولو حلف أن لا يصلى
الظهر فلان أو قال خلف
فلان فكمعه فلان ونافى
الركعة الأولى حتى فرغ
الامام من تلك الركعة فتاب
وصلى تمام صلاته معه
* ولو حلف أن لا يصلى
المجتمع فلان ثم أحدث
الامام فقدم الحافظ فصلى
بهم الجمعة لا يحت * ولو
حلقان لا يصلى الظهر
صلاة فلان فدخل معه في
الظهر فأحدث الامام في
أول الصلاة أو بعد ما صلى
فأحدث الحافظ فقدم الحافظ
ثم اثنى على ما بقى فسلم
فقد صلى الظهر صلاة فلان
ومحنت * وكان الأودر
معه من ركعة وصلى ما بقى
فقد صلى صلاة * فيكون
حاشا * رجل حلقان
لاصلى صلاة فصلى ركعة
ثم فعلها لا يحت * ولو
حلف أن لا يصلى ركعة

الفلك كذا في الحبط * ولو حلف لأكله ثلاثة أيام ألهذا اليوم وما خلا هذا اليوم فهو على من بعده ولو
 غير هذا اليوم أسوأ فهو على ثلاثة تعد كذا في العتابة * في العيون إذا حلف لأكلكم فلا نامادام في هذه
 الذنار خرج منكم وأثامته ثم عادوكم لا أصبحت كذا في الحبط في الفصل الرابع في العين إذا جعل له ثمانية
 وكذا وقال ما كان فيه ثلاث كذا في الإيضاح * ولو قال أكلت ما دميت سيفدنا خرج بنفسه لا تنقي العين
 كذا في فتاوى فاضلان * في القدوري إذا قال والله لأأكل ما نامادام عليه هذا الزوب أو ما كان عليه
 فزعه ثم لم يمسو كله لا أصبحت ولو قال لأأكل ما فلا ناولعه هذا الزوب فزعه ثم لم يمسو كله حث كذا في الحبط
 في الفصل الرابع في العين إذا جعل له ثمانية * ولو قال لأمرأته والله لأأكل ما نامادام أو ما لم يمسو فكلها
 بعد ما مات أحد ما لا أصبحت كذا في فتاوى فاضلان * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال لرجل
 فأنه والله لأأكل هذا الرجل بنوى مادام قائما لم يكمل القيام كانت نيته باطلة * ولو حلف لأكلكم هذا القاتم
 يعني مدام قائما من فميا بنى موين الله تعالى كذا في الحبط في الفصل السادس في الرجل يحلف بنوى
 التخصيص * إذا حلف بكلمة لا يدفعوه عن أن لا يتنعم من كلامنا التقيا * ولو حلف لأكلكم الأبدان
 كله حثرتان عنى به أن لا يكله كلام الأبدان في رد القضاء كذا في الإيضاح * في فتاوى أبي الليث إذا
 حلف الرجل لأكلكم فلا نألي قدوم الحاح فقدم واحد منهم انتهت العين وكذلك لو حلف لأكلكم فلا نألي
 الحصاد فقدم واحد من أهل بلد ما انتهت العين وإذا حلف لأكلكم فلا (١) تاريف نفقتنا نوى حقيقة
 وقوع النكاح لأكلكم ما يقع النكاح حقيقة على الأرض ويشترط الوقوع في البلد الذي الحلف فيه لا في بلد آخر
 حتى لو كان الحالف في بلد يقع النكاح هناك كانت العين باقية أبدأ وحقة وقوع النكاح أن يحتاج إلى كسه
 ولا يعتبر مطار في الهواء وما لا يستين على الأرض الأعلى رأس حائط أو حشيش وأن نوى وقت وقوع النكاح
 لأكلكم ما لم يدخل وقت وهو أو الشهر الذي عقاله في القارسية أآدار وإن لم تكن له نية ليلز هذا الوجه في
 هذه المسئلة وإنما ذكر في مسئلة أخرى وقال عنه على وقت الوقوع * وإذا حلف لأكلكم فلا نألي الموسم
 قال بخبر رحمه الله تعالى بكملة أأصبح يوم الحر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بكملة أأزال الت شمس يوم
 عرفه كذا في الحبط في الفصل الرابع في العين إذا جعل له ثمانية * ذكر في أيمان الأوقات لأكلكم فلا نألي
 الصنف أو ألى الشتاء وكله وفي معرفة الصنف والشتاء المختار أنه أن كل الحالف في بلد لهم حساب
 يعرفون الصنف والشتاء بحسب مستتر ينصرف إليه ولا أقول لأأكل الشتاء ما يحتاج الناس إلى ليس الحشو
 والشر وأخر ذلك ما يستفيق الناس فيه عنهما والفاضل بين الشتاء الصنف إذا شتت ثياب الشتاء
 واستحققت ثياب الصنف فإذا الربيع من آخر الشتاء إلى أول الصيف وانخرى من آخر الصيف إلى أول
 الشتاء لا معرفة هذا أبسر للتاس ولو ذكر روزه في القارسية فهو على يروز المسلمين كذا في الفتاوى الكبرى
 في ليلة القدر تقع على السابع والعشر من رمضان عامياد أن راقا اختلافهم فعند الامام تقسم
 وتناحر وعند ما لا تغرقا تلافق فيمن حلف لأكلكم حتى تخفى ليلة القدر وقد مضى يوم من رمضان
 لأكلكم حتى يعنى كل الرضات الثاني وعند ما بكملة أأضى يوم من رمضان الثاني وإن حلف قبل
 رمضان بكملة بعد انقضاء رمضان والقنوى على قول الامام كذا في الوجبة للكردي * أن قلت فلا نا

١ ما يقع النكاح

ثم قطع حنثه ورجل حنث أن لا يمسى الجمعة الإمام فسبق بركة عتقى الركة الثانية مع الإمام ثم قام بعد فراغ الإمام فقل وعلى ما سبقه الإمامين وإن أدرك الركة الأولى حنث وكذا الواقع الجمعة الإمام ثم أجاز أحدث فذهب ورواها عن عبد بعد فراغ الإمام وأتم صلاته حنثاً وروى عنه حزان أدرك الطهر مع الإمام فأدرك الإمام في التشهد ودخل في صلاته حنث ورجل قال لغيره لم أمس الطهر معك اليوم فقام أعتاق فسبق بركة وعلى معناه ثلاث ركعات حنثاً بلزوم الطلاق وروى أن صاحب الطهر اليوم الأبعد والمسألة

بما الحال أصبحت وانما ليحتب اذا صلي السكول وحلقة واه اعلم **فصل في المعرفة والوقوع** رجل حلقه ان لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لا ليحتب لان معرفة الرجل لا تكون بدونه معرفة الاسم بدوى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل هل تعرف فلانا قال نعم هل تدري اسمه قال لا لاني لا اعرقه فانوى معرفة الوجه فهو على ما نوى وان لم يكن لقفلان اسم انى ولما لا يعرفه رأى الجار الاول قبل ان يسمي خلف الجار لانه لا يعرف الوجه فهو حاشا لانه يعرف بوجهه وهو يعرف خفيه ١٠٩ وليس باسمه فلا يشترط معرفة

[illegible]

محمد رحمه الله تعالى ان تظرو
فقد رآه ولو قال ان رأيت
كثيرين منه حسبه وكذا لو
نكح رأى شيئا فليأمنه

يكون أقل من نصف خلق ربيعوا كانت الجن على رؤسهم أو أقدامهم متفتحة أو متسبحة تحت الأذن يعني رؤسهم وجههم أفتحين في قيامهم بين الله تعالى ورجل قال إن أكرأب فلا تظلي حرام خافهم أنه كذا فارتفع خلا جنية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون حائضاً لأن ذلك ليس بحرام بل هو مكروه وكذا الوصف أن لا يظن إلى حرام فنظروا وجهه أجنية لا يفتح ورجل قال لا أنظر إلى وجهي اليوم أو إلى رأسي فنظروا المرأة أوفى المال قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون حائضاً إن كانت تحت غم ذلك بدن قيامهم بين الله ١١٠

تعالى ولو قال لا أتطهر الى

رَأَى الْيَوْمَ فَنظَرَ فِي الشَّمْسِ
فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ فَلَمْ يَدِينْ
فِي مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى
وَأَمَّا أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ

وفصل في المين على الشتم
والقذف

امراة كانت تمش زوجه
فقال الزوج ان شئت
فانت طالق ثم قالت للمرأة
لو انك الصغيرة اى بلابه
بحه قالوا ان قالت ذلك
لشيء كرهته من الولد انطلق
وان قالت لشيء كرهته من
الزوج حنت لانها شئت زوجه
و رجل قال لامراة ان
شئت اى اؤذ كرت بسوء فانت
طالق ثم قال لها كلفت املك
سلام عليك قالت لا بل املك
قالوا ان كانت البمن في
موضع يسمون السائل
سلام عليك حنت لانه صار
كانها قالت املك متكبة
وان كان ذلك في موضع لا
يعرفون هذا اللفظ شتا
ولاذ كراسوه لا يجنثوني
ديار الا يعقون ذلك شتا
و رجل برت المشاجرة
بينه وبين امراة به سبب
اخصه فقال لها ان حبيت
اخي بن بدي فانت طالق
فدخل الزوج عليها فوجد

امرأته تشاجر مع أخته وميتها
حلف أن لا يقف فلانا فقال له
أولا يسم أحدافتم ميتا وقد
وليس بسم رجل قال لا

بأما فقله على أن تصدق بخمسة دراهم ثم كله في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق ثلاثين درهما ولو كله
 في اليوم الأول أو غيره من الأيام من مرتين يلزمه ثلاثون درهما ولو قال في كل يوم أكلهم فلا نافعه على أن
 أتصدق ب درهم كل يومين أكلهم فلا نافقه على أن تصدق ب درهمين حتى قال ذلك إلى خمسة أيام ثم كله
 في اليوم الرابع والخامس فقله استثن وعشرون درهما لعقد خمسة أيمان وجعل جزاء اليمين الأولى
 التصديق ب درهم وجزاء اليمين الثانية التصديق ب درهمين وضرر بكل عن مقتوحات الفقهاء كل مقدورا
 فقة اليمين الأولى بدمورو يقتضي كل وهو دور اليمين الثانية بدمورو يقتضي كل يومين ودور اليمين الثالثة
 ثلاثة أيام ودور اليمين الرابعة أربعة أيام ودور اليمين الخامسة خمسة أيام ولا يحنث في كل دور المرأة
 واحدة لانه عقد بكملة كل وأنها الواجب التكرار إذا التكرار قضية عموم الفعل لا قضية عموم الوقت
 فكل بوم وجود بعد اليمين فهو جميع مدة اليمين الأولى وبعض مقتسام الأيمان فإذا كله في اليوم الرابع
 فاليوم الدور الرابع من اليمين الأولى وهو بعينه تمام الدور الثاني من اليمين الثاني وهو بعينه اليوم الأول من
 الدور الثاني اليمين الثالثة وهو بعينه تمام الدور الأول من اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور
 الأول اليمين الخامسة ولم يحنث في هذه الأدوار أصلا والشرط الواحد يصلح شرط الأيمان فحنث في
 الأيمان كلها فيلزمه بيمين الأولى درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة أربعة وبخمس الخامسة
 خمسة وجعلته خمسة عشر فإذا كلهم في اليوم الخامس يحنث في اليمين الأولى والثانية والرابعة ولا يحنث في
 الثالثة والخامسة لأن اليوم الخامس الدور الخامس اليمين الأولى ولم يحنث في هذا الدور فحنث في اليوم
 الأول من الدور الثالث اليمين الثانية ولم يحنث فيه واليوم الأول من الدور الثاني اليمين الرابعة ولم يحنث
 فيه فحنث فخلزمه سبعة أخرى فصاروا ثنتين وعشرين ولا يحنث في الثالثة والخامسة لأنه اليوم الثاني من
 الدور الثاني اليمين الثالثة وقد حنث في مائة تمام الدور الأول اليمين الخامسة وقد حنث فلا يحنث ثانيا
 فالحاصل أن تحديد الدور وعدمه لا أثر في الكلام في المرة الأولى حتى لو كله بعد هذه الأيمان في أي يوم كله
 في عمره يلزمه خمسة عشر درهما وإنما أثر في الكلام في المرة الثانية حتى لو كله في اليوم الأول والثاني
 يلزمه الكلام الأول خمسة عشر درهما وبالثاني درهم لا غير لأنه لم يقيد الأدوار اليمين الأولى ولو كله في اليوم
 الأول والثالث ولم يكله في اليوم الثاني أو كله في اليوم الثاني والثالث يلزمه بالاول خمسة عشر ولم يلزمه
 بالثاني الثلاثون قدر ما لأنه لم يقيد الأدوار اليمين الأولى والثانية هذا إذا لم يخاطبه أما إذا خاطبه بأن قال
 كلما كنت يوما فقله على أن أتصدق ب درهم كلما كنت يومين فقله على أن أتصدق ب درهمين إلى خمسة يلزمه
 عشرون درهما لأن جزاء اليمين الأولى التصديق ب درهم وشرطه الكلام مع عوايا اليمين الثانية كلهم
 فيلزمه جزاءه وهو دراهم وبقيت اليمين منعقدة بصلها لأنها عقدت بكملة كلما وقعت اليمين الثانية فإذا
 خاطبه باليمين الثالثة حشرطه انحلال اليمينين فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهم وبالثالثة درهم وبالثالثة درهم
 منعقدتين وبالثالثة فخلزمه باليمين الرابعة حشرطه انحلال الأيمان فاحملت الأيمان كلها
 فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلاثة وبقيت الأيمان منعقدة بصلها وانقضت الربعة فلما
 خاطبه باليمين الخامسة انحلت الأيمان كلها فيلزمه بالاول درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة
 اربعة وجعلته عشرون ولا يحنث في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كله بعد اليمين الخامسة

فجمع الروح أنها سبقت أخته والمرأى فزوجها ملحق لانها سبقت أخته بين يديه ورجل
 الماين الزانية حشفت في غيبته هو المختار في الفتوى لان في زناها اوبار نابتة هذا قافله وروحاً لان لا يحدف
 في غيبته سبقت ورجل قال لعبد ان حشفت فانت ثم قال لعبد لا باراك الله فيك لا يصدق لان هذا دعاء عليه
 سرّاً فان حشفتي فانت طالق وان لعنتي فانت طالق فلعنتي سبع واحدة لان الزوج سبى في الغيب وبين الشتم

فكان أحدهما غير الآخر في زعمه ولو قال لأمراه أن شمتني فأنت طالق فلعنته قالوا طلقته وجعل قال لأمراه أن أمضيتك عند أخيك
غدا بجلي قبيح في الدنيا أنت كذا قالوا إذا كنت لا تلتزم من أنواع القبيح والقواش عند أخيك بار لا يرايها جميع الأفعال القبيحة لأن ذلك
لا يتصور وإنما يقع على أقل الباع وذلك ثلاثة فائدة كذا تقيدها بكونه كان كذا فاعلم قالوا لزيد شمتني
بجمل شاعر مع أخيه وأخته فقال له ما بالفارسية أن كمن شمتك لا يكون خرا تدرستك ١١١ تكلموا فإني أوصيهم بالصبر في ما يوجبها
القهر والغلبة فلا يهتت
حتى يموتوا ويوت الخالف
وقدم هذا في الطلاق
والله أعلم

**فصل في الضرب
والقتل ونحو ذلك**

• رجل حلف أن لا يضرب
عبد فامر غيرة فضر به
المأمور بحت • وكذا لو
حلف لضرب عبد فامر
غيرة فضر به المأمور ب
الخالف • فإن نوى الخالف
أن لا يلب ذلك بنفسه دين
في القضاء ولا يهتت وان
حلف على حر لا يضربه
فامر غيرة فضر به المأمور
لا يهتت إلا أن يكون
الخالف قاضيا أو سلطانا
لأن القاضي يملك ضرب
الأحرار بعد أن يقرر فصع
أمره وصار فعل المأمور
كفعله والاب في حق الولد
ينبغي أن يكون بمنزلة
القاضي لأنه يملك ضرب
الولد أديا • رجل حلف
أن لا يضرب امرأته فضرها
أو عجزها أو خففها أو مده
شعرها حنت في جنته قالوا
هذا أن لم يكن في الملاعبة
فان كان في الملاعبة لا
لا يهتت وهو العجز • وكذا

يحتت في الإيمان كله فخرمه خمسة وثلاثون درهما ولو قال كل يوم أكلت فقه على أن أتصدق ب درهم
هكذا في خمسة أيام وسكت فعليه عشرة دراهم • فلو حلف في اليوم الثاني ب درهم سنة أخرى ولو حلف في الثالث ب درهم
ثلاثة دراهم ولو حلف في اليوم الرابع ب درهم أربع دراهم ولو حلف في اليوم الخامس وجب عليه مائة دراهم ولو
حلف في اليوم الأول بعد الأمان ب درهم خمسة دراهم باعينا الخامسة لا غير كذا في شرح الجامع الكبير العيصري
في باب من الإيمان التي وجبها الرجل على نفسه الصدقة والله تعالى أعلم بالصواب

باب السابغ في المين في الطلاق والعناق

لو قال أول عبد أشتريه فهو حر فالأول الواحد المنفرد الذي ليس قبله غيره فإذا اشترى بعتت عبد عتق ولو
اشترى عبد ونصف عبد عتق العبد الكامل • ولو اشترى عشرين لم يعتق واحد منهم لو ما يشترى بعدهما
لا يعتق أيضا • ولو قال أشتري عشرة ثم بعه فهو حر فالأشترى من غيره في الزمان وأما ما ثبت هذا
الاسم بعون الخالف فإذا اشترى عبدا ثم مات الخالف عتق الآخر واختلوا في وقت العتق قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى ثبت العتق مستندا إلى حين الشراء حتى أنه يعتبر من جميع المال إذا كان الشراء في العتقة
ولو قال أوسط عبد أشتريه فهو حر فالأوسط اسم للفرد المتخلل بين العدين المتساويين وهذا لا يعرف
أيضا بعون الخالف فيقول أن ما مات الخالف فان كان الذين اشترأهم ثم فعل ما يمكن فيهم الأوسط وان كانوا خمسة
أو سواهم أو ما أشبه ذلك كان الأوسط الفرد المتخلل بين الشفعين وكل من حصل منه في النصف الأول خرج
من أن يكون أوسط كذا في الإيضاح • ولو قال أول عبد أملكه أو قال أول عبد أشتريه وحده فهو حر • فلو
عبد من ثم عتق الثالث • ولو قال أول عبد أملكه واحدا لا يعتق الثالث إلا إذا عتق وحده كذا في الكافي
• ولو قال أول عبد أشتريه بالله ثم بعه فهو حر فاشترى عبدا ب درهم أو بالبرص ثم اشترى عبدا بالدينار
فله يعتق وكذلك لو قال أول عبد أشتريه أسود فهو حر فاشترى عبدا أسود فله يعتق • كذا
في الصرائق • ولو قال كل عبد يشرى في ولادته فلا يفتقه فهو حر فشره ثلاثة متفرق عتق الأول بخلاف
مأذنا بشره ومعه حنت يعتق الجميع قال الإمام الشافعي قال عتبت واحد المدين في القضاء وأما منه
وبس الله عز وجل فبسمه أن يختار منهم واحد فاعتق عتقوه عتق البقية كذا في غاية البيان • ولو قال ان
دخلت النار فأمر أنه طالق وعبد من ثم حلف أن لا يطلق أو لا يعتق ثم دخل النار لا يهتت في المين الثانية
وطلق بعتق • ولو حلف لا يطلق أو لا يعتق ثم قال ان دخلت النار فأمر أنه طالق وعبد من ثم دخل
حنت في المينين • ولو قال لأمراه أن طلق نفسك أو قال لعبد أعتق نفسك أو وكل ربه لا يملك ثم حلف أن
لا يطلق أو لا يعتق ثم فعل العبد والمرأة أو الكل حنت • ولو قال أنت طالق ان شئت وأنت حر ان شئت ثم
حلف أن لا يطلق أو لا يعتق فباعتتق المراء والعبد لا يهتت كذا في الكافي في المتفرقات • ومن حلف لا يزوج
أو لا يطلق أو لا يعتق فملك بذلك حنت • ولو قال عتبت أن لا أتكلم به لم يدر في القضاء خاصة كذا في الهداية
• ولو قال عبدي من ادخلت هذه النار فقال لا تخر على مثل ذلك ان دخلت هذه النار فدخل الثاني
لم يعتق عبده • ولو قال لأول الله على عتق سبعة ان دخلت فقال الثاني قطي مثل ذلك ان دخلت ثم الأول
والثاني كذا في الإيضاح • • ولو قال عبدي من كان في البيت الأول فذا في البيت وجعل وصي أو رجل

أو صاب رأسه رأسها في الملاعبة فادماها لا يهتت • قيل هذا إذا كانت العين بالمرسة فان كانت بالفارسية لا يهتت في جميع ذلك والعجز
أن يكون حائنا كان على وجه الغضب فان تنقش شعره أو تكلموا فيه أو ألصق به أو تكون حائنا كان في الغضب وان تعد عجزها فأساها
لا يهتت • وكذا لو نفض الثوب فأمس بوجهه فانما وجهها لا يهتت • وان لم يلها بغير أوشاشه أو بخرها أو كرف الثوب راءه لا يهتت لأن ذلك
رئ ليس بضرب وان دفعها أو لم يمس وجهها لا يهتت • رجل قال لأمراه أن لم أضربك حتى أركك لا حية ولا مية قال أبو يوسف جعل الله

تعالى إذا كان يضربنا موحشاً لدينا إذا فاعل ذلك برؤسهم ورجل حلق الضرب من عبده بالسياط حتى يموت أو حتى يثقل
فهو على المبالغة في الضرب واولو الحق يقولون أوفى عليه أو حتى يبي أو حتى يستغفروا على الآخرين واولو النال أن ضرب
بالسيف حتى يموت فهو أن يضربه بالسيف ويموت واولو الحلق الضرب فلا نال بالسيف ولم يوشعاً فاضربه بعرضه برؤسهم ونوى الضرب
بحدته لا يبرأ من الضرب بمعدن ١١٢ لم يكن لا يفتقره بالسيف في عدله لا يبرأ من الحلق الضرب من فلا نال بالسوط

فلق السوط في ثوب يوضره
فانه لا يكون ضربه بالسوط
* ولو حلف بضر من فلانا
بالسيف فضره بالسيف في
غده تقطع السيف عنه
ويخرج حذو روح للضروب
في عينه * ولو قال ان
ضربت فلانا فعدى حو
ضره بعد الموت لا يبحث
* رجل قال لعبد ان لم
أضربك مائة سوط فانت
رحمت العبد قبل
الضرب ملت حوا * رجل
ضرب رجلا بقميص فأس
على رأسه ثم حلف أنه لم
يضره بالقاس لا يبحث
* ولو حلف أن لا يضرب
فلانا بصل هذا السهم أو
السكن أو نزع هذا الرمح
فنزعه ذلك الصل وبطل غيره
وضره لا يبحث * رجل
قال لأمرأته ان لم أضرب
وليك اليوم على الأرض حتى
يشق بشفق فانت طالق
ضره على الأرض ولم
يشق حتى اليوم طلقت
أمرأته ورجل هذا بمنزلة
ما لو قال ان لم أضربك حتى
تبول فانه يكون على
الأمرين * رجل قال لغیره
ان تعف لم أضربك فكل
مما طوى رحمت ولم يضره

وامرأته أختت * ولو كان رجل ودابة أو متاع لم يحنث * ولو قال إن كان في البيت الشاة فإني أفسدها
غير الشاة حنث * ولو قال إن كان في البيت الأوب حنثا جانسا ودابة أو أنه كذا في الكافي في المنكرات
* من قال كل غائط لم يحنث أو لم يحنث أو لم يدبره أو لم يصبه أو لم يدخل الاما والذ كور ولو نوى الذ كور
قطعت صدق حياته لقضاء ولو نوى السودون غيرهم لم يصبه أو لم يصبه أو لم يصبه أو لم يصبه أو لم يصبه
حياته ولم يحنث * ولو قال لم أدبر في رواية لا يصبه أو لم يصبه أو لم يصبه أو لم يصبه أو لم يصبه
أن يحنثه وان عني الكاسين عتقوا وكذا لا يدخل فيه العبد المأثور عليه دين قبل يدخلون قال أبو حنيفة وأبو
يوسف رحمهما الله تعالى إن نواه عتقوا ولا يدخل فيه غائط * يحنث * كذا قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى لأن بعض المأثور لا يسمى مملوكا حتى وإن نواه عتقا استصاناه وهل يدخل فيما الجان إن كانت أمه في
ملكه يدخل ويعتق بمقتضاها وإن كان في ملكه الجان دون الأمه بأن كان موصى به الجان لم يحنث كذا في البدائع
في كتاب العتاق ورجل حلف أن لا يبيع عبده مائة غيره بغير أمره فأجاز الخائف حنث في بيعه لم يحنث
بالتوكيل * رجل حلف أن لا يبيع عبده فأدى العبد مائة غيره فعتق فإن كانت المائة بغير يد العين حنث
الخائف وإن كانت قبل العين لم يحنث كذا في فتاوى فاضل في فصل المبيع على التزويج * من قال إن
نسرت جارية فبقي حرة فعتق يماره كانت في ملكه عتقت وإن اشتري جارية فعتقها أها لم يحنث كذا في
الهداية * ولو قال إن نسرت مائة فأنطقت أو عدي حرة فعتق من في ملكه أو من اشتراها عتقت
فأنما أطلق ويعتق العبد ولو قال لأمأن نسرت بك فعتق حرة فعتقها فعتق يماره عتقت عبده الذي كان في
ملكه وقت الخلف ولا يعتق من اشتري بعبده كذا في الجرار التي * وإذا قال لأمته أذا جاء فلان فأنطقت حرة
فباعها من فلان ثم اشتراها لم يحنث لأن شرط بيع فلان أياها بيع فلان من الخاف سبيل زوال ملكه
فأما وقوع الملك بالخلف فخره لا يقع فلان * وإن قال إن وهب فلان فلان فأنطقت حرة فعتقها وهو قابض
لها عتقت وكذلك قوله أذا جاء فلان فأنطقت حرة فأنطقت كذا في المبوط * رجل قال لغيره بعتك البك
فلم تأتي فعتق حرة فبعتها لم يحنث * ثانيا فلم يحنث ولا ينطلي المبيع بالبرخي يحنث حرة
هينئذ ينطلي المبيع وكذا لو قال إن بعتك حتى تلم أنان * ولو قال إن بعتك فلم أنك أو قال إن زنتي فلم أنك
فهو على الأبد * رجل قال لأمراة إن لم أنطقت نفسك فعتق حرة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على
الجلس وهو أن له في العتاق إذا خلقت نفسها إلى المجلس طلقت وكذا لو قال لغيره إن نسرت مائة فدى هذا
فعتق لا آخره إذا عرفه وإنه في البيع وهو على الأبد * ولو قال إن دخلت الكوفة ولم أتزوج فعتق
حرفه على أن يتزوج قبل الدخول وإن قال فلم أتزوج فهو على أن يتزوج حين يدخل * ولو قال لم أتزوج
فهو على الأبد عند الدخول * رجل قبل أن يتزوج فلانة فقال إن تزوجت أبدأ فعتق حرة فزوج غيرة فلانة
حنث * رجل قال إن تركت كتابا أن أسأله فعتق يماره لم يحنث * رجل قال عدي حرة إن لم أس
السما حنث من ساعته كذا في فتاوى فاضل في فصل فيما يكون المبيع على الفور وعلى الأبد والله
أعلم بالصواب

لم يتعاقوا، ولو قال إن أضر بك فاعت قبل الضرب حتى الخائف في آخر زمن أجزأ عما به، ولو قال لعبد له ألم (الباب الثاني)
أشتر بملكي أموت أو فاعلي، وبين أن أموت فاعت أو فاعلي بضر، حتى مات لا يعتق العبد، رجل أراد أن يضرب ولده خائف أن لا يتعاقه
أحد عن ضربه فقتله، إنسان بعد أضر به خشية أو خشيت وهو يدين بضره، أكرم من ذلك أو لا أو احت في عيشه لا نراده أن لا يتعاقه أحد
حتى يضرب به لأن الطبيب قبله فاعت عن ذلك عشت في عيشه، رجل قال لأمرأته وضعت يدك على جوارحي فبقي حرة فضره فأقبل أن

كانت العين لاجل غير المرأه لا يبحث لان امره من وضع المعدل الحار يق هذا الحاله وضع البذل وجهه ستره المرأه ويضاهيها
لا تضر يضرب الجأوبه * رجل قال لغلمانا ضربني ثم اضر بك فهذا على أن يضرب الحاقب الخاف عليه ان يؤذي بعد فهو على
القور * رجل قال لاهل أنه اطلق ثلاثا وانه لا ضرر من هذا الخدم في اليوم مضرب الخادم في اليوم ربه وعينه ويطل الطلاق * رجل
قال ان كنت ضربت فلانا هذين السوطين الا في دار فلان فعدي وضربه
أحد السوطين في دار فلان والاخر في

فغردا فلان لا يجنث ولو
ظالان لمأ كن ضربته
هذين السوطيين في دار
اللان قعدي حر والمسته
بماها احنث ورجل حلف
وسقي ترفع مينة فهو على
شد الضرب ورجل حلف
بضربن غلامه في كل
حق واطل ولم ينشأ فهو
على ان يضرب كل شكي
بجن واطل ولا يكون بينه
على فيورا الشكاية ما لم ينو
لث ورجل حلف بضرين
لانا ان حر فهو على ان
بضربن حرهما راكوة وولو
حلف يقتل فلانا ألف
وتقهو أشد القتل ورجل
الالامرا امان لم أضربك
اليوم نأنت طاسق وأراد
بضرهم افاقال المرأة
نحس عضرك عضوي
عسدي حر قال الحيلة في
للك ان تبسع المرأة تعبها
ين بق بضرهم الزوج
نر باخيتافي اليوم فير
زوج ويحل عين المرأة
ذراء ثم تسري بدها فلا
مق العبد ولو ضربها
زوج بجشمة من غران
ضربه عليها لم تبسع المرأة
اللاصق العبد له

الباب الثامن في العين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك
 ولو حلف لا يشتري أو لا يبيع أو لا يؤجر أو فوكل من فعل ذلك لم يحنث إلا أن ينوي أن لا يأمر غيره بفعله فقد
 الامر على نفسه فيه أو يكون الحلفا على ما يشاء وهذا العقود بنفسه فينقض بيمينه بالتفويض فإن كان
 يباشر تارة أو يفوض إلى أخرى يعتبر الغالب كذا في الكفاي * ولو حلف لا يبيع ولا يشتري بيمينه بالتفويض
 القبض وبإلزامه الخلو للبايع أو للمشتري والبيع بطريق التفضل وبإلزامه بشرط العوض عند التفاضل
 ولا يحنث بالبيع الباطل وسيع المبرور أو الولد والمكاتب وكذا بالآلة بعد البيع ما ألزمها بما ينظر لآلة
 ابتداءه فحنث ولا يحنث بالرد للعيب بالتراضي ولا يحنث بدونه يقول المشتري كذا في العتامة * من حلف
 لا يبيع فبلغ القضوى ماله فإن لم يحنث لأن يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه كذا في الفتاوى الصغرى
 * ولو حلف لا يشتري فاشتري شيئا من القضوى أو أنخر بيمينه كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * مثل أبي
 بكر عن حلف أن يبيع عبده فسرقة منه قال لا يحنث ما لم يستقر عبده كذا في الخلاصة * قال محمد رحمه
 الله تعالى في الجامع الصغير إذا طال أن لم يبيع هذا العبد كذا فاعتق العبد أو دبره حنث في عينه ولو كانت
 هذه المالة التجارية وبقي المستحل بحالها فأصح أنه يحنث كذا في التتارخانية * قال لامتنان لم يحنث فأنات
 حرق فاستمر له ما عتقت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * حلف لا يبيع هذا العبد ولا
 يبيع قال نصير يبيع بنفسه أو يبيع نصفه فلا يحنث * مثل الشيخ الامام الرازي رحمه الله تعالى عن حلف
 لا يبيع جارية ولا يوق سحتي ولنت منه فقال لا يحنث المولى احتصانا * ومثل أبو نصر الموسوي عن قال
 بغيره يحنث أن لم يبعك أو أن شهر فأنات حرق ثم ظهر بها حبل منه قال يحنث أن يبطأها بعد الشهر إذا بيعت بالولد
 لا قبل من ستة أشهر وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حنث ولا يحنث أن يبطأها بعد الشهر وإذا جازيته
 لا كرمي ستة أشهر لا يحنث أن يبطأها بعد الشهر جازيا كذا في الخواي * رجل قال والله لا يبيع أم ولد
 فلان أو قال والله لا يبيع هذا الرجل الحرة قال أو حنث فجماعة تعالى هو على البيع الفاسدان باعهما
 يباعا فاسدا في عينه كذا في فتاوى قاضيهما * لو أن رجلا طالع أن يبع هذا المملوك من زبده حرق فقال
 زبيد أجوز ذلك أو رضيت ثم اشتري لم يحنث * وقال ابن القشيري زبدي هذا العبد فحرقه أو قال زبدي ثم
 اشتراء عتق عليه العبد كذا في الإيضاح * روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال والله
 لا أبيع هذا النوب بعشرة حتى تزني قباعة بتسعة لا يحنث في القياس وفي الاحتصان يحنث واما قياس
 أخذ كذا في البدائع * ولو حلف لا يبيع بعشرة أو لا يكر أو أن ينفق بعامه بأحد عشر لا يحنث ولو باعه
 بعشرة يحنث وكذا لو باعه بتسعة أو بدنانير القياس يحنث وفي الاحتصان لا يحنث * ولو قال المشتري عبده
 حر أن اشتراء بعشرة حتى ينقذه ان اشتراء بعشرة يحنث وان اشتراء بأحد عشر يحنث أيضا وان اشتراء
 بتسعة لم يحنث وان اشتراء بتسعة أو بدنانير لا يحنث قبل هذا جواب القياس أما على جواب الاحتصان فيحنث
 * ولو قال عدم حر أن اشتراء بعشرة أو لا ينفق فاشتره بعشرة أو بأكثر يحنث وان اشتراء بتسعة
 وبدنانير أو بتسعة أو بدينار فالحق أن لا يحنث وفي الاحتصان يحنث * ولو قال البائع لا أبيع بعشرة حتى
 تزني قباعة بتسعة أو بدنانير خمسة لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للعمري في باب الحنث في العين
 في الشاوي في الزنا والعواقصان * رجل حلف أن لا يبيع داره فأعطاه أمه في صداقها حنث قال

الامر أنه لما ضرب بك فانت طالق فضر بها بكفوفت الاصابع مفروق قطعت واحدة لان الضرب حصل بالكف فمكرر الضرب وان ضرب بها يديه جميعا طلق ثنتين وقد مررت المسئلة في كتاب الطلاق ورجل حلف بالله ان يضرب بته عشرين موطا ليس له ان ينكر عينه ولا يضرب الا ان يجزع عن الضرب بعونه او جوعا ولكنه يضربها بشمراخ وان حلف ان يضرب عبده عددا من السياط فضره بسوط

له شعبتان جازا واقعة متفرقتان كان فوق الشياخ وخفف اذا ولم رجل حلف بضر من فلان اليوم وفلان ميت ان علم حو له لا يحث وان لم يعلم فكذلك لو كان حي اوقت الحلف ثم مات لا يحث في قول أبي حنيفة ومحمد وجماعة الله تعالى ويحث في قول أبي يوسف وجماعة الله تعالى ورجل حلف ان لا يقتل فلانا بالكوفة فضره بالسواد ومات بالكوفة حثت ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لامكان الجرح وزمانه رجل ضرب انسانا ضربا جعلا فقال ١١٤ المضروب اكرم سزاي وي نكنم فامر أنه كذا فحضر زمان ولم يجازه قالوا

هذا لا يقع على المجازاة الصدر الشهد هذا اذا تزوجها بالاراهم ثم اعطاهما الفار وعرضن ثلثة اراهم ما اذا تزوجها على الايام يحث كذا في الخلاصة حلف لا يبيع هذا الفرس فأخذ رجل ذلك الفرس وأعطاه عليه ورضى صاحب الفرس بذلك لا يحث عليه القوي كذا في جواهر الاخلاط اشترى بالتعاطي ثم حلف ان يبعها اشتري اجاب الامام علم الهدى الماتري أنه لا يحث واختار مظهر الدين وهو كذا لو باع بالتعاطي ثم حلف أنه لم يبع لا يحث وكذا روى عن الامام الثاني وقال الامام الفضل لا يحث لمن علم أنه كان بالتعاطي أن يشهد على البيع بل يشهد على التعاطي كذا في الوحي والكردي الاصل أن من عقد بيعه على فعل في محل رد كذا الايام سطر ان ذكر الاممقر وناجمل الفعل فيمنه على فعل ما حلف عليه في ملكه المحلوف عليه حتى اذا فعل المحلوف ذلك الفعل في ملكه المحلوف عليه حثت سواء فعل بأمره أو بغيره أمره وسواء كان الفعل بماتجبري فيه أو لا يجبري وهو ان ذكر الاممقر وناجمل ان كان فعلا يجبري فيه أو لا يملكه فله حقوق يرجع الوكيل فيه به فتمسك لقمته من الحقوق على الموكل كاليبيع وضموه فيمنه على الوكالة والامر حتى اذا فعل ذلك الفعل في محله بأمر المحلوف عليه يحث سواء كان محل الفعل ملكا للمحلوف عليه أو ملكا لغيره وان كان فعلا لا يجبري فيه أو لا يملكه أملا كالاكل والشرب أو يجبري فيه أو لا يملكه أملا ليس فيه حقوق يرجع الوكيل به على الموكل كالضرب وضموه فيمنه على فعل ما حلف عليه في ملكه المحلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملكه المحلوف عليه يحث في عينه فعل بأمره أو بغيره أمره ولو فعل ذلك الفعل في ملكه غير المحلوف عليه لا يحث وان فعل ذلك الفعل بأمر المحلوف عليه قال محمد رحمه الله تعالى اذا فعل رجل لغیرا ما بعث قال في بعض مدسرس ولاية فمدفع المحلوف عليه فوال رجل وأمره أن يدفعه إلى الخلف لبيعه فباعه بالتوسط بالتوبى إلى الخلف وقال بع هذا الثوب لفلان أو قال بع هذا الثوب بقل لفلان الآن الخلف يعلم أنه رسول المحلوف عليه فباع يحث في عينه ولو قال بالتوسط هذا الثوب بى أو قال بعه وبعه لم يعلم الخلف أنه رسول المحلوف عليه فباع لا يحث وأما اذا قال ان بعث فوالا فوالا في المسئلة بماله لا يحث على كل حال سواء قاله بالتوسط بعه لفلان أو قال بعه بى أو قال بعه ولم يزعمه اذا كان الثوب مملوكا للمحلوف عليه فان روى في الفصل الاول أن يبيع ثوبا بهو ملكا المحلوف عليه ونوى في الفصل الثاني أن يبيع بأمر المحلوف عليه فهو على ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى الآن في الفصل الاول بصدقه القاضي وفي الفصل الثاني لا يصدقه كذا في الخيرة في الفصل التاسع عشر في المتنق ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى حلف لا يبيع لفلان ثوبا يباع الخلف فوالا المحلوف عليه فاجاز المحلوف عليه البيع يحث ولو باعه الخلف لنفسه لا للمحلوف عليه لا يحث كذا في شرح الجامع الكبير للصبوري باب الحث فيما يقع لرجل لصاحبه وأغيره ولو حلف لا يبيع للشيء من متاعك فباع وسدقه صرف المحلوف عليه لم يحث كذا في العناية اذا سأم الرجل رجلا لبيد فارد البائع الفلوساة المشتري بخمس مائة فقال البائع هو حرام حطت عنك من القسما ثم قال بعد ذلك بعتك بخمس مائة تقبل المشتري البيع أو لم يقبل حث البائع وعق العبد ولو كان البائع قال عبد المسومة ان حطت من غنمه شيئا فهو ربا في المسئلة فباعها لا يعتق العبد ولو حطت من غنمه شيئا بعد ذلك حطت العبد ولكن لا يعتق العبد لانه زائل عن ملكه حتى لو كان لمعق طلاقا أمر أنه أعتق عبد آخر تطلق المرأه وتعتق العبد وكذلك لو وهبه بعض الثمن في هذه الصور قبل قبض الثمن أو

لغيره ان كتب جارية فم أعطت دابة في قبضه روى ابن جماعة رحمه الله تعالى عن محمد رحمه الله تعالى أنه ان ترك دابته شيئا أن يعطى دابة نفسه مائة متعة لا يعتق عبده لان حرف القاء التحقيب بالفضل والثانية رجل قال لانه اذا اسنان حلف فلم أعتق فامر أن يطلق روى عثمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الاستبانة تكون بالولد ثم العين في العتق الى الموت فلا يكون على العود قال مولانا رضى الله عنه انه اذا كان هذا الخلاف يلغى الجواب عن جنس هذا المسائل وان لم تكن هذه المسئلة من جنس ما تقدم

واقطع الصواب **كتاب البيوع** البيوع أنواع سبع الدين وهو السلم والاستناح وسبع العن وسبع المنفعة وسبع
 الفخ بالثمن وهو الصرف **باب السلم** هذا الباب يشتمل على فصلين أحدهما في بيان مائة ذرة السلم وفيه بعض شرائط
 السلم والثاني ما يجوز فيه السلم وما لا يجوز أما الأول فالسلم يتخذ بلفظ البيع والشراء عند اجتماع شرائط السلم ولهذا رواه عبد
 بن يونس وصوف في النمة إلى أجل جائز يكون ذلك يعافى حتى العبد حتى ١١٥ لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف ما لو
 أسلم الدراهم حتى ثوبه فانه

يشترط قبض الدراهم في
 المجلس وانما يظهر أحكام
 السلم في الثوب حتى يشترط
 فيه الاجل ولا يجوز بيع
 الثوب قبل قبضه والاجل
 شرط لوجوب السلم عندنا
 وأذا نشهر هو المختار ولا
 يطل الاجل بحوث السلم
 ويطل بحوث المسلم المبتنى
 يؤخذ السلم من تركه حالا
 ومن شرائط السلم أن يكون
 موجودا من وقت العقد
 الموقت محل الاجل بلا
 انقطاع في البين والاقطاع
 أن لا يوجد في السوق الذي
 يباع فيه في ذلك المص ولا
 يعتبر الوجود في البيوت ولو
 استنعج فيما فيه تعاليل
 كلفه ونحوه وضرب ثلث
 أجل بصرى سلم في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى حتى
 يشترط فيه شرائط السلم من
 بيان مكان الاقامه ونحوه
 وانما استنعج فعلا لتعالم
 فيه كالكتاب وضرب ثلث
 أجل حال بعضهم فهو على
 الخلاف أيضا قال بعضهم
 ينقل للمساخر عند الكل
 إذا استجمع شرائط السلم
 وهذا دليل على اننا نقاد
 السلم لا يتخص بلفظ السلم

بعد محنت في بيعه ولو حط عنه جميع الثمن أو وهب منه جميع الثمن لا يحنت ولو أربأ عن بعض الثمن ان
 كان قبل قبض الثمن حنت في بيعه وان كان بعد قبض الثمن لا يحنت في عينه كذا في المحيط * قال محمد رحمه
 الله تعالى رجل سادم رجلان فبأنى البائع أن يتضمن اثني عشر فقال المشتري عديمتان اشتريتهما اثني
 عشر فاشترته بثلاثة عشر أو باني عشر وديار أو باني عشر وثوبه حنت في عينه ولو اشترته بأحد عشر وديار
 أو بأحد عشر وثوب لم يحنت ولو قال البائع عديمتان بأحد عشر قباعه بأحد عشر أو بعشر وديار أو
 بتسعة وديار لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للعصري في باب الحنت في العين في السلم وفي الزيادة
 والنقصان * وأما ما يدرهم حلقه ما لا يأخذ عنه فأخذها من حلقه حنت كذا في الوجه المذكور في الشراء
 * ولوحلق لا يسع هذا من أحد فاعين اثنين حنت كذا في العتابة * حلق لا يشتري ثوبا ولا يبتله
 فاشترى كسائرا أو طيلسانا أو فروا أو ثوبا فباعته * ولو اشترى مصفا أو ساطا أو قلنسوة أو منقصة لا يحنت
 وكذا لو اشترى خرقة لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف أو أكثره حنت ولو اشترى قدر ما تجوز به الصلاة
 يحنت هكذا في الوجه المذكور * حلق لا يشتري له أو يفتري لها الثوب لا يحنت كذا في جواهر
 الاخلاط * ولوحلق لا يشتري كذا في ثوب الكان كذا في فتاوى قاضيان * رجل حلق أن
 لا يشتري من فلان شيئا فسلم الحلق اليه في ثوب حنت كذا في الظهيرية * رجل حلق أن لا يشتري لانه
 ثوبا جديدا فالحديق في الصرف ما لا يكون غسلا كذا في فتاوى قاضيان * ولوحلق لا يشتري طعاما فاشترى
 حنطة حنت في قول علماء شافعية * الله تعالى كذا في الحاي * ولوحلق لا يشتري بهذا الدراهم خيرا لا يحنت
 ما يدفع هذا الدراهم إلى الخياط أو لا يقره يدفع هذا الدراهم خيرا * ولو قال قبل الدفع إلى الخياط لا يحنت
 وفي الجامع حنت إذا أضاف العدالي الدراهم قبل الدفع أو بعده كذا في الوجه المذكور * ولوحلق أن
 لا يشتري شعرا فاشترى حنطه فباعها بغير حنت كذا في فتاوى قاضيان * ولوحلق لا يشتري أجزا
 أو شسبا أو قصبا فاشترى دارا لم يحنت * ولوحلق لا يشتري شغل فاشترى أرضا فباعها شغل وفي الضلثة
 وشرا المشتري الثمن فحنت وكذا لو حلق لا يشتري بخلاف فاشترى أرضا فباعها شغل واشترط المشتري العقل فحنت
 لدخول البقل في البيع مقصود الاتباع * ولوحلق لا يشتري لحما فاشترى شاقية لا يحنت وكذا لو حلق
 لا يشتري زينا فاشترى زينا وعلى هذا قالوا فمن حلق لا يشتري قصبا ولا خوصا فاشترى ورثا أو زينا لمن
 خوص لم يحنت وكذا لو حلق لا يشتري جديدا فاشترى شاقية لا يحنت أو حلق لا يشتري جلودا فاشترى
 أمة سائلا كذا في البدائع * ولوحلق لا يشتري خبزا فاشترى أرضا فباعها بغير حنت كذا في الظهيرية * ولو
 حلق لا يشتري حائطا فاشترى دارا مبنية كان حائطا استحسانا * رجل حلق أن لا يشتري بخلاف فاشترى
 حائطا فباعه شغل حنت * ولوحلق لا يشتري * فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون حائطا وكذا لو اشتراه
 بصوف مجزوز في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * وفي الصرف لا يحنت بشر ما هاب عليه صوف وعن
 محمد رحمه الله تعالى يحنت حائطا هاب كذا في العتابة * ولوحلق لا يشتري لثما فاشترى شاة في ضرعه ان لا يكون
 حائطا وكذا لو اشترى هابا لمن يحنه في ظاهر الرواية * وهذا يسع الشباك السلم سواء في قول أبي حنيفة أو أبي
 يوسف رحمه الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائطا في عين أن لا يشتري لثما * ولوحلق لا يشتري ألية
 فاشترى شاة مذبوحة كان حائطا كذا في فتاوى قاضيان * والأصل أن الحلقوف عليه إذا دخل في الشراء اتعا

وان أسلم في غير القسطع فما قطع بعد جازل الاجل يجزئ السلم ان شافسح السلم وأخذ من المال وان شاء انتظر حتى يجي ماؤه وان
 أسلم في حنطة وقال فيلادوسها بالفارسية كندميك أو قال كندميكو أو قال كندمهم مجاز هو العجيج لان هذه الالفاظ قريبة بعضها
 من بعض ومعنى الكل الجيد **فصل في بيع البيوع في السلم وما لا يجوز** يجوز السلم في المكليات والموزونات
 والعنديات المتعارفة ولا يجوز في ما لا يملك كالميوأان والعندية المتعارفة إلا بالياب خاصة والمكسب ما يدخل تحت الكيل

وأدنا نصف ضاع والساع أربعة أمان من لوباع خمسة من الخطة بخصتين منها جاز عندنا ولوباع عشرة أمان من الخطة بشيرة
 أمان منها لا يجوز • وكذا لوباع الورق بخصه مكابله لا يجوز إلا في رواية شاذة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولوباع الخطة الدراهم
 موازنة لوباع مدائن الخطة بعدين منها لا يجوز لوجود الجنس والقدر في أحد العوضين ولوأسلم في الخطة وزنا روى الحسن
 عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ١١٦ أنه لا يجوز زور روى الطحاوي عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه يجوز وعليه الفتوى

تعامل الناس • وذكر
 الشيخ الإمام أبو بكر محمد
 ابن الفضل رحمه الله تعالى
 إذا سلم في المنطقة وقال في
 نفخة كذا من لا يجوز ولو
 قال كذا من المنطقة
 جاز ولوأسلم في القايص
 عددا جاز في ظاهر الرواية
 ويجوز السلم في الخزير ناهو
 المختار ولا يجوز سلم الخطة
 في الخزير والدين في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى
 ويجوز السلم في الكاغد
 عددا وكذلك قرضه لأنه
 عددي متقارب ويجوز
 السلم في الأية والشحم عند
 الكل ولوأسلم قطنه روبا في
 قوبه روى جازان الثوب
 لا يباحس القطن • ولوأسلم شعرا
 في مسعن الشعران كان
 المسح بحيث لو نقص لا يعود
 شعرا جاز وإن كان يعود
 لا يجوز • ولوأسلم فلاس في حفر
 أوسفي في حديد أو تصافي
 واري لا يجوز بخلاف
 القطن مع الثوب ويجوز
 السلم في الباذنجان عددا
 لانه عددي متقارب وكذا
 الكمثرى والمشمش ذكره
 الزندوبسي رحمه الله تعالى
 ويجوز في البيض وفي الجوز
 عددا وكلا • ورجل دفع

أعبر المحلوف عليه لانه في الخت وإن دخل مقصود يقع كذا في الذخيرة • ولوحلف لا يشتري الجاه فاشترى
 رأسا لا يشتري كذا في الخلاصة • ولوحلف لا يشتري رأسا فذهب على رأس البقرة الغنم عنه • أي حنيفة رحمه
 الله تعالى وعندهما على رأس الغنم وهذا اختلاف عصر وزمان • وإذا حلف لا يشتري شحما فاشترى خنم
 البطن يحن • ولواشترى شحم الظهر وهو الشحم الذي يحاط اللحم به • رحمه الله تعالى هذه المسئلة
 في الأصل وزك شمس الأمانة السرخسي أنه لا يحن كذا في الحط • ورجل قال والله لا يشتري بهذه الدراهم
 الجاه فاشترى بعضها الجاه وبعضها غير علم لا يكون حاشا حتى يشتري بكذا غير علم • ولو قال والله لا يشتري
 بهذه الدراهم غير علم فاشترى بعضها غير علم في القايص لا يكون حاشا في الاستحسان يكون حاشا • ولوحلف
 لا يشتري صوفاً وشعراً فهو على غير العلم ولا يحن • شرا المسح والجواقي كذا في فتاوى قاضخان • أن
 حلف لا يشتري دهناً فهو على دهن • حوت عامة الناس أن يذهبوا به فإن كان عاين في العادة أن يذهبوا به
 مثل الزيت والبرود ودهن الخروع ودهن الأكارع لم يحن • ولواشترى زيتاً مطبوخاً ولايته • حاشا حلف
 يحن كذا في البديع • ولوحلف أن لا يشتري بنفسجاً أو خضياً • كذا في الكتاب • أي على الدهن دون الورق
 قالوا في عرفنا لا يحن • شرا مدمن النفع كذا في فتاوى قاضخان • ولوحلف لا يشتري فلان فاشترى
 لانه الصغار أو لم يبد له الماذون بأمر لم يحن كذا في الفتاوى • حلف لا يشتري من هذا الشيء فاشترى له ثم أنه
 دفع ذلك الشيء إلى البائع ربحي عنه كذا في الوجه المذكور • إذا قال الرجل إن اشتريت فلان فافهم
 فاشترى لم يحن • تحمل عنه ليد • رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شئ من الكتب • وحكي عن الفقيه
 أبي بكر البجلي • قال لقائل أن يقول لا تحمل عنه وهو الاشبه كذا في الذخيرة • • ولوحلف لا يشتري عبد
 فلان فاجابوا من فلان بعبد لا يحن كذا في الظهيرية • ولوحلف لا يشتري هذا العبد ولا يحر أحد
 يشتريه هذا العبد فإن الحالف يشتري عبداً آخر فأنه لا يحن في الفتح فاشترى المأثور العبد المحلوف عليه
 ثم يصير عليه نصيب العبد ولا يحن لعدم شرط الخت كذا في الخلاصة • ولوحلف لا يشتري امرأة فاشترى
 جارية صغيرة لا يحن كذا في الظهيرية • ورجل طهر إلى عشر حوا قال إن اشتريت جارية من هذا الحوازي
 فهي حرة فاشترى جارية تلف وممن ثم اشترى لنفسه لا تقت • ولواشترى جارية من صفقة واحدة أحدهما
 لنفسه والاخرى لغيره لم تقت واحدة منهما كذا في الظهيرية في فصل التعليقات من كتاب العتاق •
 في الملتقي حلف لا يشتري جارية فاشترى عجزاً أو رضعه حنت • ولوحلف لا يشتري غلاماً من السند فهو
 على ذلك الجنس • ولو قال من خراسان فاشترى خراسانياً غير خراسان لا يحن حتى يشتري من خراسان كذا
 في الخلاصة • اشترى ثلاث دواب عاتق وخمس دراهم ثم حلف أنه اشترى واحداً بخمسة وثلاثين يحن
 • عثمان شاة بينهم حلف أحدهما أنه لا يملك أربعين يحن وتكره الزكاة • ولواشترى عبداً حلف أنه لا يملك
 أربعين لا يحن وتكره الزكاة كذا في الوجه المذكور • في الملتقي إذا راد الرجل أن يشتري عبداً من
 رجل بألف درهم فدفع ألف درهم إلى صاحب العبد ثم حلف فقال إن اشتريت هذا العبد بهذه الألف
 الدرهم وأشار إلى ألف مدفوعة فهذا الألف في المسألة مدفوعة فقال صاحب العبد إن بيعت هذا العبد بهذه
 الألف ففيه في المسألة كين صدقة وأشار إلى تلك الألف أيضاً ثم إن صاحب العبد باع العبد بتلك الألف فعلى
 البائع أن يصدق به بدون المشتري كذا في التاتارية • • ولو قال إن حلفت عيبتك فاشترى نصف

الدراهم إلى خيار لا يحن منه الخبز يعني أنه أن يقول كلما أخذنا خبزاً هذا على ما طالعته عليه ولو دفع الدراهم
 إلى خيار وقال اشتريت بهذه الدراهم ما منن الخبز وجعل لأخذ منه • كل يوم خمسة أماناً فليس فاعيدوماً كل فهو مكروه لأنه على
 بعد فاعيدوماً أو أعطاهم وجعل يأخذ من كل يوم خمسة أماناً • درهم ولم يقل في الإنداء فاشترت منك جازوه حلال وإن كانت نيته
 وقت الدفع الشراء لا يجرى التوبة لا يحن البيع وإنما يحن عند الأخر وعند الأخذ المبيع مما لو غنمه • جازوه إذا أسلم في المهور نارين

الشارع جاز وأجاب في الماء جاز في الحماء ويحوز السلفي والن والآخر اذا عُددا معلوماً منه معلوماً وكذا السلفي الثابت بعد بيان الطول والعرض بالدرجات المعروفة كما سلكنا وأحرر برأينا فينبغي أن يكون في الكروم وسنخلق في الحرير والصبيح أنه يترتب أولاً أسلفي ثوبان في عرض الطول والعرض والرقعة لو لم يكن في الوزن جازاً وإن كان في الوزن ولو لم يكن في الطول والعرض والرقعة لا يجوز ويرى أنه إذا سن الطول والعرض والرقعة لم يكن في الوزن لا يجوز أيضاً وإن سألناه ساع ونحوها ولو لماع ثوبين ثوب خذنا أسد ١١٧

شاه قبل ولائی علیہ لامن رأس المال وامن نقصان العین و یجوز بالسلم بالحقیق کلا ووزن کلا وبقسط وبقصد کذا الشیخ الامام علی بن محمد الزدی رحمه الله تعالى . أما یبغ الحق بالحقیق کلا کذا فی التوارد و یجوز اذا ساء و اهل الشیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان یأجیو اذا کان ما کسوسین و یجوز زالما لانفس فی الخطأ و بالحقیق فی قولهم و أما اقراض النیز و زانی و زفی قول ابی یوسف رحمه الله تعالى علیه ۱۱۸ الفتوی أما اقراض اللهم عند ابی یوسف و محمد رحمه الله تعالى یجوز کما یجوز بالسلم

وكذا لو كحل الحائض رجلا بالنكاح فزوج الوكيل امرأته نكاحا فاسدا لا يحنث الموكل . ولحق أن لا يتزوج امرأته قطا كره على النكاح فتزوج حنت في عيने هكذا فتأوى فاضينا . في نوادرهما عن محمد رحمه الله تعالى فمن حلف بطلاق امرأته ثلاثا أن لا يتزوج بنتها صغيرة فزوجها رجل ولا ابضا صرنا كمن وقبل الزوج ثم أجاز الاب لا يحنث وكذا لو حلف على أمته وفي القريدين محمد رحمه الله تعالى فمن تزوج امرأته بغير إذنهما حلف لا يتزوجهما فزنيته لم يحنثه المرأة إذا حلفت أن لا تزوج نفسها فزوجها رجل بامرأته أو بغير أمرها فجازت . وأثبت بكر فزوجها الولي فكسفت حنثها وحنثه هذه الرواية مخالفة للرواية المتقدمة كذا في الخلاصة . ولو حلفت البكر أن لا تأخذ أحدًا حتى تزوجها فزوجها رجل وبلغها الخبر فكسفت فلا روية في هذا الفصل عن محمد رحمه الله تعالى وأما الرواية في الرجل لو حلف لا يأخذ لعبد في الصلوة فزنا يسع ويشتري فكسفت فهو حائث وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحنث في المسكتين كذا في المحيط . وفي مجموع النوازل لو حلفت لا تأخذ في تزويج يهودي بكر فزوجها أو هامة فكسفت ثم النكاح لا يحنث كذا في الخلاصة . ولو قال لا أختمن الرضاعة أو لأمرأة لا يجعل له نكاحها أبدًا وقدم بذلك أن تزوجت ثعبدي فزنيته حائث كذا في الجامع الكبير . ولو حلف لا يتزوج حتى تزوجه أوبه لا يحنث . وفي القريدين محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يتزوج فصار يهودي فزوجه أوبه يحنث كذا في الخلاصة . وحلف لا يتزوج التساقط تزوج امرأته يحنث كذا في محيط السرخسي . ولو حلف أن لا يتزوج امرأته كل لها زوج وطلق امرأته تطلقها ثمة تزوجهها قال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث في عيने لا تعينه تصرف إلى غيرها كذا في الظهيرية . وحلف لا يتزوج إلا على أمر بقدره فزوجها علم أفا كل القاضي عشرة لا يحنث وكذلك لو أبعد القدي مهرها كذا في الوصل للكردي . ولو حلف لا يتزوج بالزيادة على دينار فتزوج بالقبضة أكثر من حيث القيمة بأن يتزوج بمائة فزنا لا يحنث كذا في الخلاصة . وحلف لا يتزوج بنت فلان فولدت بنت أخرى فزوجها لا يحنث . ولو حلف لا يتزوج بنتا من بنات فلان أو بنتا فلان فأنه يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على ما يضيفه إلى ملك فلان . في الفتاوى رجل قال واثقه لا أتزوج من أهل هذا الدار أو من بنات فلان وإيس في الدار أهل ثمسكهم أقوم ثم تزوج منها أولاد فلان بنت فزوجها لا يحنث لكن هذا قول محمد رحمه الله تعالى والمختار أنه يحنث وهو قولهما . ولو حلف لا يتزوج من أهل الكوفة فتزوج امرأته لم يحنث ولو تزوج بنت فلان يحنث عند الكل . ولو حلف لا يتزوج (أ) من زنات فلان فتزوج بنت بنته لم يحنث ولو قال من أهل بيت فلان لا يحنث إلا إذا تزوج بنته فإنه كذا في الخلاصة . ولو حلف لا يتزوج من نسأه أهل الكوفة أو البصرة فتزوج امرأته أو كانت ولغت بالبصرة فزنا بالبصرة لا يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه كان يقول هذا على المولد وهو المختار لا على العتق ذلك الولادة كذا في محيط السرخسي . من حلف أن لا يتزوج امرأته بالكوفة فتزوج امرأته بالكوفة فيبصره رضعا فأنفها الخبر وهي بالبصرة فجازت نكاحها حنث في عينه وان كان غلام النكاح بالإجازة أو الإجازة فوجدت في البصرة كذا في المحيط . ولو حلف لا يتزوج امرأته على وجه الأرض ونوى امرأته يحنث هادين فيما ينعون بين الله عز وجل لا في القضاء وأن نوى كوفية أو

أى أصله

الله تعالى يظل العبد أصلاً وقال أبو بكر العاصم يقلب بعل الحظلة بالدرهم الموضحة حتى لا يشترط قبض الحظلة بصرة
والجلس وبطل القديس لأن الخطيئة واستحقاقها قال شمس الاعتناء السري رحمه الله تعالى الصحيح ما لم عيسى لأن العبد المضاف إلى
محل لا يصح في محمل آخر والمسيح في السلم والمسلم فيه وفي بيع العين المسيح والعتن فلا يصح قال رحمه الله تعالى فعل هذا أيضاً مضاف
إلى الموضع الخلق إلى نفسه لا يصح وما ذكر في التواضع ذلك القول لأبو بكر رحمه الله تعالى يظل السلم باستحقاق الموضع بعقد السلم وبرحم على

المسلم اليه بمثل • وكذا البقيض السلم فوجد به عيبا فتركه لا يظلم الصدوق لا رد فيها أو لا يقبله رأس المال بعد الاقتراح ولم يجز المستحق بطل السلم وإن أجاز لا يظلم السلم • ولا يجوز السلم إذا اقترعوا لهما أو لأحدهما خيرا شرط ولو أخذ المسلم اليه رأس المال وهما في الشق المجلس في العقد على العهدة أو اقترعوا الرهن فأنه يظلم السلم • ولو أخذ المسلم في حقه هاتفا الرهن يصير مستوفيا السلم • ولو أقر السلم اليه رب السلم عن رأس المال وقبل البواقي يظلم السلم وإن رد البواقي لا يظلم ١١٩ • ولا يجوز الاستبدال بالسلم ولا عن

بصرة لا بد من أصلا • وكذا التوقيض أمر أعور أو عليه ولو توى عرية أو حبشية قد نفي فبما ينمو بين أهله
وجل كذا في الظهيرة • عبد حلف أن لا يتزوج امرأة أخرى ويحلف المولى كرهامه لا يحنث • ولو أكره المولى
عليه وتزوج بنفسه يحنث وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الإخلاص • حلف الرجل أن
لا يتزوج عمة فزوجه غيره فأجاز المولى بالقول حنث كذا في فتاوى فاضل خان • رجل حلف لا يتزوج
سرا فأن أشهد شاهد من قوموس وإن أشهد ثلاث نفقه وعارضة كذا في محيط السرخسي • لو حلف لا يتزوج
الدار وقد أقره حلف الخلق وتزوج بها فأنقض أي حرام كل شهر لا يحنث ولو سأله أن يتزوج لم يسكن به يحنث
إذا أعطاه الآخر • ولو كانت معدة للغة فتركها لم يحنث • سئل نعم الدين رحمة الله تعالى عن حلف
لا يتزوج فلان فاحلف فلان عبدا له وأستأجره لعله عرقه كذا قال لا يحنث كذا في الخلاصة • ورجل حلف
أن لا يصلح فلان من حتى يبعه فترك الحلف رجلا فصالح الوكيل يحنث عند من درهما لله تعالى لانه
لا عهدة في السلم • وعن أبي يوسف رحمة الله تعالى عن رواية أن • وفي السلم عن دم المحدث الحلف يصلح
الوكيل • ولو حلف لا يتخاضم فلان فأنكول بخصمته أو كذا لا يحنث كذا في فتاوى فاضل خان • مثل شمس
الاسلام لا يؤزجني عن وهب من آخر شيأ في حالة السكر وحلف أن لا يرجع في هذه الهبة ولا أخذه
ثم الموهوبة وبذلك التي من آخر فأخذها الواهب الحلف منه • قال لا يحنث في عينه كذا في المحط
• ولو حلف لأب فلان هبة فلو وهب ولم يقبل أو قبض ولم يقبض حنث عندنا • وكذا لو وهب هبة غير
مقسومة حنث عندنا • وكذا لو أمر وأبطله أو بعث به اليه مع رسالة أو أمر غيره حتى وهب حنث الحلف
ولا يحنث بالسدقة في عين الهبة عندنا • ولو حلف لأب فلان هبة فلو عاها لا يحنث • ولو حلف أن لا يتصدق أو لا
يقرض فلان أو فصدق أو أقرض ولم يقبل فلان حنث في عينه • ولو حلف أن لا يستقرض واستقرض ولم
يقرض حنث في عينه • ولو حلف أن لأب عبد فلو عاها فلان فوهب غير صغير أمره فأجاز الحلف حنث في عينه
كما يحنث إذا وكل غيره بالهبة • ولو حلف لأب فلان فوهب على عوض حنث في عينه • ورجل حلف أن
لا يكتب عبدا فكتبه غيره بغير أمره فأجاز الحلف حنث في عينه كما يحنث بالتوكيل كذا في فتاوى
فاضل خان • الفتاوى إذا حلف لا يستعمر فلان شأ فارد ففعل ما به لا يحنث كذا في محيط السرخسي
في فصل حلف لأب عبده • • ولو حلف لأب لعل مع فلان في حضرة ففعل مع شريك فلان حنث ولو عمل مع
غيره المأذون لا يحنث • ولو حلف لا يشارك فلان في هذه البلدة ثم خرج منها وعقد عشرة ثم دخلها وعمل
فيها إن كان الحلف أقوى في عينه لا يبعد عقدا ثم ترك في البلدة لا يحنث وإن قوي أن لا يعمل شركة فلان
حنث وإن دفع أحد المال صاحبه مالا مضارب ففعلها أو الأول سواء • ولو حلف أن لا يشارك فلان في شركة
بماله ثم الصغر لا يحنث • ولو حلف لا يشارك فلان في أن الحلف دفع إلى رجل مالا بصاع أو أمره أن يعمل
فيه رأه فشارك المدفع اليه المال الرجل الذي حلف رب المال أن لا يشارك يحنث الحلف • ورجل قال
لا أخيه أن يشاركه فلا والله على حرام عهد الهما أن يشاركه أو قالوا أن كل الحلف أن كبير فبقي أن يدفع
الحلف ماله إلى أخيه مضاربة فيجعل لا يشيأ يسير من الربح ويأخذ لانه أن يعمل فيه برأه ثم إن الدين
يشاركه فأنفذ العمل إلا أن يشاركه كان فلا ينظر ما لا الأب والفاضل على ذلك إلى النصف يكون للأب ولا
يحنث • ولو كان مكان الابن أخيه فالجواب كذلك كذا في الظهيرة • ولو حلف لا يأخذ من فلان فباعه أو با

وان كان السلم فيه من المكليات والموزونات بأن أسلم عشرة دراهم في عشرة فأنقض من الخطة فأنى بخطة جديدة وقال خذها وزني
دريهما لا يجوز ولا تجعل درهم تقابل الحرة والجود في الأمور الربوية عند المقابلة فيجبس الأقامة لها • ولو جاهد أحد عشر فقيرا وقال
خذها وزني درهما أو جاهد تسعة فقرة • وقال خذها وأرد عليك درهما فقبل جاز ويكون ذلك آفة الأسير فقير واحد • وآفة السلم كما
يجوز في الكل يجوز في البعض • ولو جاهد عشرة فقرة بدنية • وقال خذها وأرد عليك درهما لا يجوز إلا آفة في الصقة • وعن أبي يوسف

فكذا إذا برأه من الصقة

رحمة الله تعالى أنه يجوز في الفصول كلها ولوأسلم الرجل دينه عليه ما وقع قبل التقديس يجوز ان تقبل الافتراق جازوا ان أسلم ونياله على ثالث لا يجوز ان تقبل الافتراق وان صالح عن السلم على رأس المال يكون أهله السلم وان جازوا السلم اليه ما لم يرضى عنه وبين السلم به نصير فاضا القليلة كما في دين آخر ولوأسلم رجل على السلم كل مالى عليه في غرضه أو قال كله وأعطاه في بيتك ففعل لا يصير رب السلم فاضا لو دفع له غرضه وقال ١٣٠

بمعنى على أنه كروى دفع الغرض الى البائع وقال كله فيها يصير فاضا ولودفع رب السلم غرضه الى المسلم اليه وفيها ما لم يعلم وقال كل مالى عليه في الدين ففعل ورب السلم غائب اختلف المتأخر فيه والصحيح أنه يصير فاضا ولوأمر رب السلم المسلم اليه ليطحن له الخنطة ففعل كان الدين للسلم اليه ولوأمر رب السلم غلام المسلم اليه أو ابنه بقبض السلم ففعل كان جائزا ومن استقرض من رجل كرا من طعام وقضه ثم ان المقرض باع من المستقرض ما عليه والقرض قائم في يد معازني ظاهر الرواية ومن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ولوباع المستقرض الصكر المقبوض جاز بالاجماع ولو كان القرض شيئا لا يتعين كقدر درهم والدان يرفع المقرض من المستقرض ما في حقه جاز ولو استقرض من انسان كرا ثم قضاه المقرض كرا غير كميل جاز للقرض أن يتصرف فيه قبل التكيل ولوأشترى كرا وقضه

فأخذ منه كرا باهر واقبض ثوب هروى قدس فيه وهو لا يعلم حيث قضاه وكذا الوصف لا يأخذ منه درهما فأعطاه مائة في كس وس فيهما درهم فقبضه بالخالف ولا يعلم حيث كذا في الخلاصة في الفصل التاسع عشر ولوقبض الخالف حقه من دينه درهم ولم يعلم به لا يحتج وكذا لو أخذ ثوبا بقدر درهم مصروية ولم يعلمه بالخالف لا يحتج ولو حلف لا يأخذ من فلان درهما به لا يحتج في جميع ذلك علم بالمرهم ولم يعلم ولو حلف لا يأخذ منه درهما وديعة وأخذ درهم ما قبلها فهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة كذا في فتاوى فاضلنا وان أخذ حلف لا يتكفل بكفالة فكفل بنفسه أو عبد أو شوب أو أوبة أو بدلة في بيع فهو حائث كذا في المبسوط الشمس الأئمة السرخسي ولو حلف لا يتكفل عن انسان بشي فكفل بنفسه رجل لا يحتج لان صله عن الاستسار الى الكفالة للمال كذا في الظهيرية ولو حلف لا يتكفل به فكفل لغيره وانما درهم أصلها لا يحتج وكذا لو كفل لغيره وان كفل لفلان وأصل الفواهم لغيره حيث وان حلف لا يتكفل عنه فمض عن حقه وان كان على يده الكفالة أن لا يتكفل ولكن يضمن دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى حقيقة لفظه ولكنه نوى القبول بين الضمان والكفالة وهذا خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء ولو حلف لا يتكفل عن فلان وأصل فلان عليه مال لم يعلم به لا يحتج لانه لا يمكن للمعتدله دين على الجمل ولو كان للمعتدله دين على الجمل فانه يقبل الكفالة مارة كذا لا يضمن ذلك ان ضمنه ولو كان للمعتدله على الجمل مال لم يمكن للمعتدله على المال عليه حيث كذا في المبسوط ولو حلف لا يضمن لفلان شيئا ففطن به بنفسه أو مال فهو حائث وكذا لو كفل له أو قبل الموالة أو واشترى شيئا بمره ففطن باليس ضمان ولو ضمن لغيره أو كلفه أو لشركه أو مقاض أو عتق لا يحتج ولو ضمن لرجل فأت المضمون له نوره الخالف عليه لا يحتج ولو حلف لا يضمن لأحد ما ففطن لا تسامع أدر كمن درك في دار اشتراها أو عدا شراحت ولو ضمن لرجل غائب لم يحاط به عنه أحد لم يحتج عندهما خلا لا يوقف رحمة الله تعالى ولو خاطبه عنه مخاطب حيث في قولهم جميعا وكذلك العبد المحجور عيه يحلف أن لا يضمن قضى شيئا لا بد من ولا دفعه حيث كذا في الظهيرية والله أعلم بالصواب

باب التاسع في البيع في الحج والصلاة والصوم

إذا حلف لا يبيع فهو على الصحيح دون الفاسد إذا حلف لا يبيع أو لا يبيع حجة فاحرم البيع لم يحتج حتى يقرب بغيره رواه ابن مساعة عن محمد رحمه الله تعالى وروى بشرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحتج حتى يطوف أكثر طواف الزيادة ولو حلف لا يعتبر أو لا يعتبر عسرة لم يحتج حتى يحرم بالمعروف بطواف أربعة أشواط رواه بشرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط المتفق ابن مساعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل حال ولا يبيع حتى اعتبر وأحرم عسرة ثم مضى فيهما حتى قضاهما فانه لا يحتج لانه قد اعتبر قبل الحج فتحقق شرط العذر كذا في محيط السرخسي ولو قال لبيد ما لم أبيع في هذه السنتين حرتم قال سمعت وشهد شاهدان على أنه فسخي العام بالكوفة ثم قبل الشهادة لا يفتق كذا في التبيين ولو قال على المشي الى مدينة النبي عليه الصلاة والسلام أو الى المسجد الأقصى لا يترحم شي ولو قال على المشي الى بيت الله نوى مسجد بيت المقدس أو مسجدا آخر لا يترحم شي ولو قال على أن أكرم من فطنت كذا ففطن فانه حراما وعمره

لا يجوز له أن يتصرف في حق يكرهه رجل استقرض من رجل عبدا أو حيوانا أو ثوبا فقبضه وقضى به قوله ما يشه كان عليه قبله لان قرض الحيوان فاسد القرض فاسد مضون بالقيمة كلبس عا فاسد ولا يجوز السلفي الطوبى ولاق لحومها وان كان شيئا لا يتقبل كالصنوبر ورجل أسلم في طعام فخره بعينه أو مصرفه كان فاسدا وان أسلم في طعام ولا يفسخه ان وما وراها لم يكن جازا وإذا أسلم في ثياب أو غنم أو السلم قليلا ثم صالح الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف ذلك على اجازة السلم له

كانت الكفالة بامرء او غيره امر بانجاز الصلح بانجاز الصلح على رأس المال وان لم يكن بصلح على رأس المال في قول أبي حنيفة ومحمد خيماء الله تعالى * وكذا لو صلح اجنبي رب السلم على ذلك هذا اذا كان رأس المال من التوفيق كان عنا كالميراث والقبض وهو ما يتوقف الصلح على اجارة السلم اليه في قولهم وان قال الكفيل وقيل رب السلم اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هي والصلح سواء قال بعضهم يتوقف في قولهم * رجلان أسليا الرجل في طعام فصالحه أحدهما على رأس ١٣١ المال أي على حصته من رأس المال

يتوقف الصلح على اجارة الشريك في قول أبي حنيفة ومحمد خيماء الله تعالى ان اجاز جازعها ويكون المقبوض من رأس المال وما بين من السلم بينهما وان رد الشريك بطل الصلح وبقى السلم * رجل وكل رجلان يسلمه عشرة دراهم في كرخطة فأسلم الوكيل ودفع الدرهم من مال نفسه جاز ويرجع بالدرهم على الموكل كلوا رث اذا قضى دين الميت من مال نفسه كانه ان يرجع في الركة ولهذا الوكيل ان يقبض السلم واذا قبض كان له ان يبيعه عن الامر حتى يستوفي الدرهم فان هلك المقبوض في يد من هلك قبل ان يبيعه من الموكل يهلك امانة وان هلك بعد الحبس قال ابو يوسف رحمه الله تعالى يهلكه الله الرحمن وقال محمد رحمه الله تعالى يسقط الدين قلت قيمة الرحمن او كثرت كما سقط الثمن بسلام البيع قبل القبض وكرهتمس الامثلة السرخسي رحمه الله تعالى ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل وكل

قولهم ولو قال أنا جرم أو أنا جرم أو أمتي الى بيت الله ان فعلت كذا فوهي على ثلاثة وجوه ان نوى الاجتناب أو لم ينو شيئا بل يزعمه كروان نوى العدة لانه من شيء كذا في فتاوى فاضل خان * انما حلف لا يصلي فصل صلاة فائدة بان يصلي بفعل طهره مثلا لا يبحث في عينه استحسانا ولو نوى الفاسد صدق بانه يتوقفه ولو كان عقده عينه على المعنى بان قال ان كنت صليت فخذ علي الحائز والفاسد جعوا وان نوى الحائز في المعنى خاصة صححت فيه ما ينص به من اياه تعالى وفي القضاء كذا في النخبة * ولو حلف لا يصلي فقام وقرا وركع لم يبحث وان لم يجد ذلك قطع بحث كذا في الهداية * ثم ان محمدا رحمه الله تعالى لم يذكر ما نفي بحث واختلف المشايخ في وجهه الله تعالى فيه قال بعضهم بحث برفع الرأس منها كذا في التبيين * ولو حلف لا يصلي صلاة لا يبحث حتى يصلي ركعتين كذا في البدائع * ولو حلف لا يصلي صلاة فلي ركعتين ولم يقعد قدر اقتشاده عقد عينه على التفل لا يبحث في عينه وان عقده عينه على القرض وهي من ذوات المتني فكذلك وان عقده عينه على القرض وهي من ذوات الاربع يبحث في عينه وهو الاظهر والاشبه * ولو حلف لا يصلي فقام وركع وصلى ثم قرأ فقد قيل لا يبحث وتقبل بحث * ولو حلف لا يصلي الظهر لم يبحث حتى يشهد بعد الاربع * وكذلك ان حلف لا يصلي الغروب لم يبحث حتى يشهد بعد الاربع كذا في الحايث * ولو قال عسى ان أدرك الظهر مع الامام فادركه في التشهد ودخل معه بحث * ولو حلف لا يصلي الجمعة مع الامام فادركه بعد ركعتيها معهما ثم سلم الامام وأتم هو الثانية لا يبحث والواقع الصلح مع الامام ثم نام أو أحدث فذهب بوضوءه بغيره وقسم الامام فاسمى الصلاة بحث وان لم يوجد اماما للصلاة فاستقل لان كل قسم ههنا لا يربطها حقيقة القرآن بل كونه تابعا لمقتضاها ولو نوى حقيقة المفارقة صدق فيما ينص به من اياه تعالى وفي القضاء كذا في البدائع * ولا يصح قضاء ما في ذواتنا التابعة لعل سيل القمار يتحقق في الحايث * في النوازل ولو حلف أن لا يسجد أو حلف أن لا يركع ففعل ذلك في الصلاة او في غير الصلاة فانه يبحث في فتاوى (أبو حلف) لا يصلي اليوم بالجماعة فاقضى بواحد أو بواحد ابعث وان كان المأمور صيا كذا في التنزيلية * ورجل حلف أن لا يؤم أحدا ففتح الصلاة لنفسه ونوى أن لا يؤم أحدا فقام واقبوا بمحنت قضاء لا بد ان اذا ركع ومجدد كذا لو صلى هذا الحاق بالجماعة ثم لم يجتمعوا نوى أن يصلي الجمعة بنفسه بارتباط الجمعة ولهم استعصاوا وحنت قضاء لا بد ان لو أشهد في غير الجمعة قبل أن يدخل في الصلاة أنه يصلي لنفسه والمسئلة بهالهم لم يبحث ديانة وقضاه ولو ابتغى الصلاة ثم أحدث فقدم رجلا بحث كذا في الملامسة وهو لو أم الناس في صلاة الحائز أو وصفا التلا ولا يبحث لان عينه تصرف في الصلاة المطلقة وهي المكتوبة أو النافذة وصلا الحائز لا ليست بصلاة مطلقة * ولو حلف أن لا يؤم فلان رجلا بعينه فعلى ونوى أن يؤم الناس فصل ذلك الرجل مع الناس خلفه بحث الحاقه وان لم يعلم كذا في فتاوى فاضل خان * لا يصلي خلفه ثلاثان فقام بعينه وصلى بحث وان نوى حقيقة الحلف لا يصح قضاء ما في الله لا أصلي معك فصلا خلف امام بحث الا اذا نوى أن يصلي معه بحيث لا يكون معه ثالث كذا في الوحي للكردي * حلف لصليان هذا اليوم الصلوات الخمس بالجماعة فوجاه امرأه لولا فيقتل فيمضى الغيب والظهر والعصر بجماعة ثم جامع امرأته ثم اغتسل بعد غروب الشمس فصل الغروب والعشاء بجماعة لا يبحث لان غلبه وقبح ليل لا تم ارا

(١٦ - فتاوى ثلثي) وكلا بان ما خلفه عشرة دراهم في كرخطة ففعل كانه القدر الوكيل دون الامر * الوكيل بالسلم اذا قبض السلم فيه أدون من المشروط جاز ويكون ضمانه للوكيل مثل المشروط كاذنا أراء من السلم في قول أبي حنيفة ومحمد خيماء الله تعالى * وكذا لو هلك الوكيل من السلم اليه السلم قبل القبض أو أقال السلم أو احتال بالسلم على رجل أبرأ السلم اليه جاز ويكون ضمانه للوكيل مثل السلم في قول أبي حنيفة ومحمد خيماء الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصح هذا التصرفات من الوكيل وعلى هذا الخلاف

الوكيل بالبيع اذا قبل المشتري الثمن وأجوعا على أن يبىء السلم اذا قبض السلم أو وكيله بالبيع اذا قبض الثمن أو أربأ المشتري عن الثمن أو اشتري بثلث الثمن شيئا من المشتري أو صالح من الثمن على أن يبيء أو أجوعا على أن الثمن لو كان عيناً فهو به وكيل من المشتري قبل القبض لانه حينئذ هو على أن الثمن لو كان عيناً من الثمن فقبضه ثم رغب من المشتري لايصح وما ذكرنا في الثمن فذلك السلم أيضاً لو كان للمشتري دين مثل الثمن على الوكيل يصير الثمن ١٢٣ فصار ما بين الوكيل في قولنا يبيء حقيقة ومحمدهما الله تعالى ويضمن الوكيل للوكيل مثل ذلك وان كان

كذا في الفتاوى الكبرى * في جموع التوازل حلق لا يصلي بهل هذا المسجد ادام فلان حيا يصلي فيه
فرض فلان ثلاثة ايام يوم يصلي فيه اكل وحصل يوم يصلي فيه ثلاثة ايام فانه لا يبحث الحائط اذا صلى بهم
كذا في الخلاصة * حلق لا يصلي فيه هذا المسجد في زبدية فعلى في موضع الزيادة لا يبحث ولو حلق لا يصلي
في مسجد بني فلان في زبدية فعلى في موضع الزيادة لا يبحث كذا في الخيرية * مما خرت صلاة عن وقتها
وقد كان نام حتى خرج وقت الصلاة ثم قضاهما بالصحيح انه ان كان نام قبل دخول الوقت والتب بعد
خروجها لا يبحث وان كان نام بعد دخول الوقت يبحث كذا في الواجب لكردي * حلق لا ينام حتى يصلي
كذا كذا ذكره فنام بالمسجد لا يبحث كذا في السراجية * ولو قال لعبد ان صليت فانت حر فقال صليت
وانكر الموت لا يبحث كذا في محيط السرخسي * اذا حلف ان لا يزوج من العاق عرفه ثم لم يزوج
او لم يزوج ثم رجع فزوجها او لم يزوجها لم يبحث فيمنه كذا في المحيط * المتقي ولو حلف واقله لا اغتسل
من امر الله من جنابة او صابها منه ثم امره اخرى او عصى العكس حنث لان الله يمين وقعت على
الجماع ولو تولى حقيقة الاغتسل فكذلك الجواب لان الاغتسل وقع عنها كذا في الفتاوى الكبرى
* المرأة اذا حلفت ان لا تغتسل من جنابة او من حيض فاصحاب زوجها وصاحبها فغسلت فهو اغتسل
منهما وبحث فيمنها كذا في الظهير وفي الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل * ولو حلف لا يغتسل
فلا نأهوا حلف لا يغتسل رأس فلان فغسل بعد الموت يبحث كذا في المحيط * ولو حلف لا يغتسل من الحرام
فهذا على الجماع حتى لو صابها ولم يغتسل او نعيم يبحث ولو عاقها فاقبل فغسل لا يبحث كذا في
الخلاصة * حلف لا يقرب امرأه فاستلمت على قضاها فحلت وقت ساحتها منه كذا في حدود التوازل انه
يبحث حتى لو كانا اثنين يجب عليهما المدونة الفتوى فان كانا نكحاً لا يبحث كذا في محيط السرخسي
في باب الحلق على الوطني * حلف لا يجماع فلانة او لا يشبهها فذهبا على الحادقون الملمات كذا في السراجية
ولو قال ان يامعنتك او باصحتك فهو على الجماع في الفرج ولو قال ان يبتك فكذا ينوي فان نوى بالجماع
او الزنا فهو على ما نوى فان نوى بالزنا فهو على ما نوى بخلاف ما لا ينوي بالجماع عا رها فانه لا يبحث وان لم
ينكر فمنة حكمي عن الحاكم بن نصير بن مهرويه انه قال ان اناها للزنا لم يجماعها لا يبحث وان يامعها مع
ذلك يبحث * ان قال ان اصبتك فكذا الا تقع على الجماع بالانثى وان لم تكن فمنة فهو على قياس ما حكمي
عن الحاكم كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * ولو حلف لا يصوم اليوم او يوماً او صوماً فاصح ما حكمي
انظر لم يبحث ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وصفنا بحث كذا في الجامع الكبير * قال محمد رحمه الله تعالى
رجل قال لله ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فيه فلان في يوم قد اكل فيه الحائط او قد يمد
الزوال فلا شيء عليه ولو قال والله لا اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فيه فلان قبل الزوال الا كل فان
صام فيه لا تلزمه الكفارة وان لم يصم تلزمه الكفارة وان قدم بعد الزوال او قبله بعد الاكل تلزمه الكفارة
ايضا الحال كذا في شرح الجامع الكبير للسرخسي في باب الحنث في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي يحلف
عليه ولو قال بعد ما اكل او بعد ما زالت الشمس واقعه لا يصوم هذا اليوم يكون باراً بالامساك بقية
اليوم وكذا الوضائف الذين يصوم الى الليل وقالوا لا يصومون هذا ليلة يكون باراً بجزء الامساك كذا
في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في وقت قبل الفعل المحلف عليه وادخل في الرجل لم يصوم

بالمسلم إذا أسلم وعمل الفلاح لا يجوز لآله وكيل بالشر فلا يتصل منه إلا ما يتفق فيه الناس والوكيل بالمسلم حينما
إذا أسلم إلى نفسه أو مفاوضة أو عبده لا يجوز أن أسلم الشريك له لغيره عنان جاز أن يملك بغيره بغيره أو زوجته أو
أحد أو لم لا يجوز قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه رحمه الله تعالى ورجل وكل من حل كل واحد منهما أن يسلم له عشرة
دراهم طعام لكل واحد منهما على حدة مسلمة له ما في عقد جاز وأن خط الجواهر لم أسلم كان المسلم ويكون ضامنا لها ما لم يخطه ورجل

دفع إلى رجل درهم فأمره أن يسلمه في حنطة فاسلم الوكيل أن تصادق الوكيل والموكل أنه نوى السلم للوكيل كان السلم للوكيل وان تصادقا أنه نوى السلم لنفسه كان السلم للوكيل وضمن الدرهم للوكيل ولو تكاذب الوكيل والموكل في نية حكم التقدون تصادقا أنه لم يتحصره النية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بحكم النقد وقال محمد رحمه الله تعالى يكون القول للوكيل وان موكل رجل بشرائه ثم تصادقا أنه لم يتحصره النية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على الخلاف وقال بعضهم يكون القول ١٢٣ للوكيل عند السك والوكيل بشرائه

بعضه اذا اشترى ثم قال اشترت ذلك لنفسى وصده الموكل كان بشرى بالوكيل * رجل دفع إلى رجل عشر دراهم ليشتري بها ثوبا قد سلمنا ثوبا للوكيل على نفسه دراهم للوكيل واشترى ثوبا لآخر درهم نفسه كان الثوب للشرى لالا امر لان الوكيل تقيدت تلك الدرهم تبتل الوكيل بها كما * ولو اشترى ثوبا للامر وقد الف من مال نفسه وأمسك دراهم الامر كان الثوب للامر وطيبه دراهم الموكل استصانا كالأمر أو الوصى اذا قضى دين نليت من مال نفسه هو لوفد رجل الدرهم درهم وأمره بأن يتفقها على عيال الأمر فأقضى الأمور درهم نفسه وأمسك دراهم الموكل فكذلك الجواب ولو أغنى الوكيل درهم الأمر في حاجته صار ضمانا أتفق من درهم نفسه على عيال الأمر بعد فلتد كرفي التوادد أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يخرج عن الضمان وعلى قول محمد رحمه الله

حينئذ نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم تكن له نية فهو على سنة شهر وصار تقدير المستلزم ليصوم سنة أشهر وكذلك اذا كان في يوم الامم وكذلك اذا كان صمت حينا أو ان صمت الحين ولاية فهو على سنة أشهر ولا يصح الابصوم سنة أشهر كما لو قال ان صمت سنة أشهر ولا يعين الوقت الذي يليه * ولو قال ان صمت زما أو الزمان فان نوى شيئا فهو كما نوى هكذا كرفي الجامع الصغير وسوى بين الحين والزمان وذكر في الجامع الكبير أنه ان نوى شهرين فصاعدا إلى سنة أشهر فهو على ما نوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير فقد أجمع أهل اللغة أن الزمان من شهرين إلى سنة أشهر وان لم تكن له نية فهو على سنة أشهر وان قال عرا فهو مثل الحين الزمان ذكره القدرى كذا في المحط في الفصل العشرين في الاوقات * ولو قال فعلى صوم الحر ولا نية يقع على اليد كذا في غابة اللسان * ولو قال ان صمت الابد أو ان صمت الدهر فكذا فحنه يكون بصوم جميع عمره بان لا يفطر يوما فافطر يوما في حينه فان لم يفطر حتى مات حنث في آخر زمن آخر حياته فلا كان الجزاء العتق بعشرين الثلث * ولو قال ان صمت أيام دون الام حانث * ومما عدا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب العين على الابد والساعة * ولو قال ان صمت حرا فعبدى حرا فان نوى شيئا فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا قال أبو حنيفة لا أدى ما الدهر وعندهما ان اصام سنة أشهر في عمره مجتبا أو منقرض فحنث في عينه وان لم يصم سنة أشهر حتى مات لم يصمت * ولو قال ان صمت أربعة أو دهرا أو أحياء فهو على ثلاثة مثمن وهي ثمانية عشر شهرا الآن في الصوم بشرط الاستيعاب كذا في شرح الجامع الكبير المسمى في باب الحنث في العين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة * وان قال ان صمت الشهر لم يصمت ما يصم جميع الشهر كذا في المحيط * ولو قال ان لم اصم شهرا فعبدى حرا لعين على صوم شهر متفرقا ومتتابع ولا يعين الشهر الذي يليه فان مات قبل ان يصوم شهر حنث * ولو قال ان تركت الصوم شهر انصرف إلى الشهر الذي يليه فان صام يوما أو ساعة قبل معنى الشهر لم يصمت ما ترك الصوم في جميع ذلك الشهر كذا في شرح الجامع الكبير المسمى في باب الحنث في العين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة * ولو قال ان تركت صوم شهر أو قال ان صمت شهر انصرف إلى جميع الشهر كذا في البحر الرائق * ورجل قال لعبده عني وما أنت حر أو قال صل عني ركعتين وأنت حر عرق العبد صام أول يوم على أول فصل * ولو قال عني جفوات حر لا يصح حتى يحج والفرق بينهما أن التباين يحرى في الحج وهي لا تحرى في الصوم والصلاة كذا في الظهيرية * ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة فحنث يقع على صوم شهر رمضان كاملا بالكوفة حتى لو صام يوما فخر حنثا أو كله بالكوفة حر بضاف يصم لم يحنث * ولو حلف لا يفطر بالكوفة فحنث يقع على كونه بالكوفة يوم عيد القدر فحنث حنثا لم يأكل شيئا من الطعام ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام * ولم يذكر في الكتاب أن نوى من الليل أن يصوم يوما فافطر ولم يأكل كل يوم حنث واختلاف المشايخ فيهم الله تعالى فيه والصحيح أنه يحنث لانه لما كان المراد من الاقطار الدخول في يوم القدر وقد وجد فحجب أن يحنث كذا في شرح الجامع الكبير المسمى في باب الحنث في الصيام * ولو حلف لا يفطر ولا يفطر رؤيته ألهال والاضحى والنكاح والطلاق * ولو حلف لا يفطر عند فلان فحنث يقع على حقيقة الاقطار عند منى لو شرب الماء في بيته ثم أكل العشاء عند فلان لم يحنث * ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة فحنث يقع على كونه في الكوفة وقت

تعالى لا يخرج والوكيل بالشر اذا أخذ السلفة على سوا الشراء فله ان يرضى ويرد على الوكيل فله ان يملك عند الوكيل قبل أن يردتها على البائع ضمن الوكيل قيمة السلفة للبائع ولا يرجع بها على الموكل اذا لم يكن الموكل أحرارا لم لا يدخل في سوا الشراء والامره بالشر لا يكون أمرا بالاختلاف سوا الشراء كان الأمر ما لم لا يدخل في سوا الشراء فله ان يملك عند الوكيل كان لا وكيلا يرجع بها على الموكل * رجل دفع إلى رجل عشر دراهم

لمشترى لها خمسة فاشترى خمسة وعشرين لرايه الأثر وان اشترى بقية عشرة ما يساوي عشرين لرايه الأثر وان كانت لتساوي
لرايه رجل قال لا تراشني هذا الثوب بمسرتداهم فاشترى باحد عشر وأخبر الأثر بذلك فقال له الأثر خذها واخر دفع اليه
المداهم وأخذ الثوب فاحترق كان الثوب للأثر ويخمد السبع منها ما تعاطى رجل في يده فوبخ قال وكان فلان يبيعه وأن لا أقص من
عشر تداهم فطلسه انساك تسعة ١٣٤ واشترى فلان وصفي فلبا المشتري أن الوكيل انما قال ذلك لوجهه بمسرتداهم المشتري

أن يشتره بثمنه لأن الوكيل
فعل ما هو متاد عند الناس
فأذا وقع في قلبه ذلك وسعه
أن يشتري وإن لم يقع
لأنه مع رجل وكل رجل
بأن يشتريه عبد فلان
بأحد درهم قطع يد العبد
خاستراه إلى جوز وولوكه
بشر عبد بغير عنه فاشترى
عبد أقد فطع يد جاز على
الأمر لأن في الوجه الأول
لما أوالى عبد سلم بقيت
الوكالة بصفة السلام في
الوجه الثاني إلى وكالة مطلقة
فأشترى على الأمر إذا
اشترى بثل قيمته رجل باع
عبد ثم أمرنا أنا بأن
نشتريه عبد فاشتري

الباب العاشر في المين في لبس الثياب والخلع وعند ذلك

ووجدنا من المال مستوفى وأوصانا أن نكف ذلك قبل الافتراق واستبدل مكانه إجاز وإن كان بعد الافتراق وقد
 السبل وإن احتق رأس المال فأجاز المصق قبل الافتراق أو بعد إجاز وإن لم يأت أشهدوا همه إن كان قبل الافتراق واستبدل جاز وإن كان
 بعد الافتراق لم يبرأ وإن جاز وإن غاب أو غاب إجاز قبل الافتراق أو بعد إجاز وإن كان قبل الافتراق إجاز وإن استبدل
 بعد الافتراق فكذلك قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى قبل الرد أو أكثر وقال زكريا رحمه الله تعالى سئل السبل قدر الرد أو أقل أكثر

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن كل المدون قليل لا يحل وإن كان كثيراً بطول جسد المدون ولا يكون التصف قليل وموافق كثر وعنه في التصرف وأما إن جلد المسلم لا يزوق أو تذكر رية المسلم أن يكون الزوق من رءاهه فالتقول قول المسلم المصع عنه الآن يكون قبض وأقر أمه قبض رأس ماله وأقر أمه قبض حقه وأقر أمه استوفى رأس المال فيختلنا لقبول قول المسلم له * ولوأقر قبض الجراهم ثم ادعى أنه جدها زوقا قبل قوله وإن ادعى أنها استوفى لا قبل وإن قبض

١٢٥

[illegible]

ورجعه الله تعالى بقسم الدرهم الذي رقب بينهما اثلاثا والباقي بينهما اثلاثا * ودخل عليه عشر دراهم وأوقافه اثني عشر غلطا قال أبو جعفر وأبو يوسف وجهما فقال تعالى فيكون الزيادة مائة عند التقاض إن هلك لأبي علي شيء ما بقي يكون بينهما خمسة أسداس القاض ونفس النافع * وبالسلم والسلم إلى الاختلاف قدر رأس المال أوجهه أو أوصفه أو أختلاف في السلم أو أوقفه أو سلمه المولى لاختلافه وقال أبو ذر عن رب السلم فانهما متعلقان * وإن اختلف في مكان الإقضاء قال أبو جعفر فرجعه الله تعالى القول قول السلم المولى لاختلافه وقال

صاحبهما جميعاً الله تعالى يتفاضلان وقيل للخلق على العكس والاول أصغر والآخر خلقاً أصل الاجل فأتى أحدهما شرط الاجل والآخر شكر قال أبو جعفر مرة ما قاله تعالى أيها الذي اجل فالتول قوله والعقد صحيح وقال صاحبهما جميعاً الله تعالى إن كان المسلم اليه يدعي الاجل ورب المسلم شكر كان التول قول ورب المسلم والعقد فاسد وإن اتفق على شرط الاجل واختلاف في قدره كان القول قول رب المسلم مع منعته والمنة يتفاضل المسلم اليه وإن ١٣٦

[illegible]

حل وموتته كان عليه الاضاقى المكان المتروك وقيل لاجل **هـ** ولا مئة لقاصح الدين أن يطالبه في أي مكان شاء **هنا**
 وإن لم يكن القبر مؤجلاً أو كان الاجل مجهولاً يصح البيع كله حل وموتته أو لم يكن **و** وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا لم يكن له حل
 وموتته جاز أصلاً أنه أن يطالب حيث شاء **كذلك البيع** **ز** البيع لا يستحق الا لظنين فبان عن التحليل والتحليل على ضيقة
 الماضي أو لحال نحو أن يقول البائع نعم فلهذا بكذا أو يقول **ح** لك هذا وكذا أو يقول المشتري اشتريت أو قلت أو رزيت أو أكرمت

ولا نعتقد بظنة الامر بان قال المشتري يعني هذا التوبى كذا فنقول بعث أو يقول البائع اشتري منى هذا العبد كذا فنقول اشتريت وكالا
 يعتقد بظنة الامر لا نعتقد بظنة الاستقبال نحو ان يقول البائع ما بعك هذا العبد كذا فنقول المشتري اشتريت وقد يكون البيع بلاخذ
 والعلم ان غير ثقل البيع ويسمى هذا البيع مع التعاطي واختلاف المشايخ في وجهه الله تعالى فيه قال بعضهم هذا البيع مختص بالاشياء
 النسيئة كالبيع والبيع والغنم والحطب وقال بعضهم يعتقد في الكل واليه أشار في الجامع الصغير ١٣٧ في الوكالة وقال القاضي الامام

أبو الحسن على السعدى
 رحمه الله تعالى هذا البيع
 لا يكون الا قبض الدين
 جعاه وقال بعضهم قبض
 أحدهما يكفي ويتعد
 البيع بالهبة بشرط العوض
 عند قبضهما ويبنى عليها
 أحكام البيع من ثبوت
 حق الشفعة ونحوها
 ولولا قال بعتك هذا العبد
 بألف درهم قبضته
 المشتري ولم يزل شيئا كان
 يباعه ولولا بعتك هذا
 العبد بألف درهم ثم قال
 بعتك هذا العبد بائة
 دينار فقال المشتري قبضت
 كان البيع بالثمن الثاني
 ولولا بعتك هذا
 العبد بألف درهم قبضت
 المشتري ثم قال بعتك
 هذا العبد بائة دينار في
 ذلك المجلس أو غيره وقال
 المشتري اشتريت بعتك
 البيع الثاني وينسخ
 البيع الأول ولولا قال
 البائع بعتك هذا العبد
 بألف درهم فقال المشتري
 اشتريت بعتك بألف درهم
 ذكر في التوادر انه يفقد
 البيع والقول ان الالبان الاخرى
 زيادة في الثمن ان قبضها
 البائع صح وكذلك لو بدأ

هذا القميص ونقصه ثم استألف خياطته ولبسه ذكر القنودى رحمه الله تعالى انه بحث في عينه وهكذا
 ذكر في التوادر وكذا القباء والجلبة لان اسم القميص والقباء والجلبة لازم ولقبض الخياطة يقال قص
 مقشوق وكذا الوصف ان لا ركب هذه السقنة فنقصت وما رت خسان ثم عدلت سقنة فركها ذكر في
 التوادر انه يكون سائنا وذكر في الجامع انه لا يبحث لانه لا يعود قصا ولا قبوا ولا سقنة الا بصنع سائنة ولو
 حقا لان لا يلبس هذه الجلبة وهي مختصة بفرع حشوها وجعل لها حشو آخر وليس كان حاشيا وكذا لو كانت
 الجلبة مبطنة بفرع بطانتها وجعل لها بطانة اخرى وليس كان حاشيا لان اسم الجلبة لازم ولولا غير باع الحشو
 والبطانة وجعل حاشيا لان لا يتم على هذا القماش خارج منه الحشو ونام عليه قالوا لا يكون حاشيا لان
 القماش الذي يتم عليه لا يكون بدون الحشو ولواخر مما قيل من الصوف أو القطن ونام على ذلك الصوف
 أو الماوج لا يبحث في عينه لا يجوز الحشو لا يسمى فراشا كذا في فتاوى فاضلان امرأة حلفت ان
 لا تلبس هذا القميص فاحتجتها على الفزاة ثم قضى ورضعها فتنقضت بعتك كذا في خزائن المفتين قال في
 الجامع وانما حلفت المرأة لا تلبس هذا الملقط فخطبها باها وجعلت درعا وجعلت لها حياض وكين فلبستها
 لا تبحث في عينها ولو قطعت الخياطه فزعت عنها الكتان والجيب حتى عادت لملقطه فلبستها بحث في عينها لانه
 عاد الاسم لا بسبب جديد فاقام العين وهذا بخلاف ما لو قطعت الملقطه وخيطت قيمته تنقضت الخياطة
 والتركيب وخيط بعضها بعض حتى عادت لملقطه فلبستها لا تبحث في عينها في القنودى حلف على شقة
 خزيعية لا يلبسها فتنقضت وغزلت وجعلت شقة اخرى فلبسها لم يبحث اذا لم يلبس على هذا البساط
 فخطبها باها وجعل خزيعية فلبس عليه لا تبحث في عينه فان نقضت الخياطة حتى عادت لم يلبس عليه بحث
 في عينه ولو كان قطع البساط وجعل خزيعية فلبس عليه لم يفسد البساط فلبس على هذا البساط
 بحث وان عاد الاسم قال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا اذا كان الخرجان بحيث لو قطع كل واحد منهما
 لا يسمى بساطا على الاثر اذا ما اذا كان كل واحد منهما يسمى بساطا فاذ اقتطعوا خطا أحدهما لا أثر
 وجلس عليه بحث في عينه كذا في المخطوط ولوحظ لا يلبس على الارض لا يبحث لان يلبس عليها
 وليس يثمنه وبينهما غير ثابته فان كان يثمنه وبين الارض حصرا أو يورى أو بساط أو كرسى لم يبحث ولوحظ
 لا يلبس على هذا القماش أو هذا الحصير أو هذا البساط فجعل عليه منته ثم جلس عليه لم يبحث كذا في البدائع
 حلف لا يتم على هذا القماش فجعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يبحث كذا في الجرارائق وأجمعوا
 على أنه لو حلف لا يتم على هذا القماش فجعل فوقه فراشا أو حشوا بحث ولوحظ لا يلبس على هذا السرير
 أو على هذا الكان أو لا يتم على هذا السطح فجعل فوقه قمعصلى أو فراشا أو بساطا ثم جلس فيه بحث فلو جعل
 فوق السرير سريرا أو بنى فوقه كانه أو فوق السطح فجلسا لم يبحث كذا في البدائع من حلف
 لا يلبس حليا فلبس ثوبا لم يبحث ولوليس عقدا ولو غير مرمع بحث عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله
 تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبحث متى كان مرمع بحثا فحافا وعلى الخلاف اذا لم
 عقدا بربعد أو مرمع مرمع وقوله ما أقرب اليك عرف دينار فبقي بقوله ما لأن التحليل على الاثر اذا لم
 معتاد ولوليس خلتا أو دملوا أو سورا لم يبحث سواء كان مرمعا أو فوضه كذا في الكافي ولوحظ
 المرأان لا تلبس حليا فلبست ثوبا لم تبحث وهذا هو ظاهر الرواية والواحد ان كان مرمعا على هيئة

المشتري فقال اشتريت منك هذا العبد بألف درهم فقال البائع بته بألف درهم كل خلتا حل واحد الاقن ولولا بعتك هذا العبد
 بألف درهم فقال المشتري اشتريت بته بغيري لا يبع ولولا بعتك بته بغيري لا يبع بته بغيري لا يبع بته بغيري لا يبع
 كالأول بعت بته بغيري لا يبع بته بغيري لا يبع بته بغيري لا يبع بته بغيري لا يبع بته بغيري لا يبع بته بغيري لا يبع
 بته بغيري لا يبع بته بغيري لا يبع بته بغيري لا يبع بته بغيري لا يبع بته بغيري لا يبع بته بغيري لا يبع بته بغيري لا يبع

الاسكان في نقد الباعين بينهما بطلان الاطالة . وقال التقية أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يصدق به أخذ التقية أو الباطن وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإنه قال في المتبايعين إذا باع بالبيع ما ذكر من الثمن الأول أو بأقل أو يفيض آخر في ظاهر الرواية عنه يكون ذلك فسخاً ثالثاً الأول في حقهما هو روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاطالة بيع هذا القرض فسخه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاطالة بيع إذا باع متعولاً لا قبل القبض فيقبل فسخه وقال محمد رحمه الله تعالى ١٢٨

ان تقاملاً كثيراً كثر من الثمن

الادوية التي يجب تجنبها

بِإِذْنِ اللَّهِ الْعَظِيمِ

الشفعة * رجل قال لا آخر

اليوم فان رضى عنها فهي

طريق مكة

حسین کا یوم بھی اب بالکل

عنك هذا العبد بالقدوم

عمره من فقال عتاك

في الشهر الأول

الملك فيصل بن عبد العزيز

یہجوزالانرضیہ

من الأمن معلومة فيموز

الباقي، ولو قال: **بِسْمِ اللَّهِ**

مِنْهُ لَئِنْ لَمْ يَرْجِعْ إِلَىٰ ذِي الْحَرْقِ لَنَعْلَمَنَّ كَيْفَ يَسْتَجِيبُ لَكُمْ أَسْأَلُكَ

یسع بن احمد بن محمد بن علی

روز کری الجامع آتہ لایجوز

من بعثك هذا جماعة قوبعتك

وهو اسدنا الذي لا يفرقنا

١٠٠

حرکانہ خواہا و عتیق العبد وید

الحال بالادعش في الحيز في الخبز والبقا وغنوم

لو حلف أن لا يضرب رجلا فضر به بعد ما مات لا بحث كذا في شرح الطحاوي ورجل حلف أن لا يضرب

حق علیہ لایضہ بہ فامر غیره وفضله الامور والاحتیاج الا ان یکن الخائف قاضیا ووسیطا کذا فی

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمَ يَافَثَ ۚ

اما الناصر به نجيب لا ينام به لا يبر ولو صر به بسوط واحله معجبان حسيني مره كل مره نفع الشعبان

الاصواط يتظر ان كان قلعوى روم الاصواط قبل الضرب حتى اذا ضرب به ضربيه اصابه رأس كل سوط بر

به الله وعليه عامة المشاهدة اللهم اغفر لي ما مضى وما مضى عليه القدي هكذا في الذخيرة وحاشا لحظف بالله أن يرضى

التأويل في تفسير القرآن الكريم

هذا على الأبد ويحسني في الحال لذاتي الحيرة * رجل حلف أن لا يصير بامرأه فصرصها و

لا يخنث وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسه رأساً في الملاعبة فادماها لا يخنث وقيل هذا إذا كانت العين

يَقْتَضِيهِ هَاتِكَلَمُهُ اَفِيهِ وَالصَّحِيحُ اَنَّهُ يَكُونُ حَامِلًا اِذَا كَانَتْ فِي الْغَضَبِ وَانْ دَفَعَهُ اَوَّلَهُ حَتَّى لَا يَحِثُّ كَذَلِكَ

[illegible]

١. لا ألبس سلاطاً معناه اضرب

ببيع وان لم يزل واحدا منا فانما اصفه واحدا ولا يصح قبول احدهما * رجل حلف

مریم یسٰی نلتجوابا ولا یمنون حوائی قول محمد و احدی الروایتین عن ابی حنیفہ رحمہ اللہ تعالیٰ * ولو قال

Journal of Management Education 30(6)p.789-804

159

حلف بالقرابي وان لم يعلم حينئذ نعتير اللغة التي حلفهم او كذلك ولو حلف قاري بالبرية كذافي النخرة
هو اذ قال ان ضربت كذا فالتى ضربت به متفاصلا كذا كفي مجموع التوازل امة يحسن هكذا كان شقي
الشيخ الامام ظهير الدين الرغيني في رحمة الله تعالى وقيل بانه لا يحسن هكذا كذا الرقالي رحمه الله تعالى في
فتاواه وهو الاظهر والاشبه * واذا حلف لاضر بها فنقض ثوبه فامساك بوجهها او جعدها ذكر في فتاوى
آي اللب رحمه الله تعالى انه لا يحسن كذافي الخط * رجل قال لاهي امان لم اضر به حتى اترك لاجية
ولامية قال ابو يوسف رحمه الله تعالى هذا على ان يضربها ضربا وهو جاسد شديد فاذا فعل ذلك بر في عينه
* رجل حلف لاضر بن عبدك بالسياط حتى يوتى اوحى يقتل فهو على المبالغة في الضرب كذافي فتاوى
خاضعات * ولو حلف لاضر بمعنى ينشئ عليه او يبول اوحى يركى اوحى يستقيت غلاما لم يوجد حقة
هذا الاشياء لا يركى كذافي محيط السرخسي * ولو قال لاضر يمسك سيفي حتى يوتى لا يركى حتى يوتى كذافي
الخلاصة * واذا قال والله لاضر بك السيف ولا يئنه فضر به عرض السيف بر في عينه وان كانت نيته
على الحد فهو على الضرب بالحدة وان ضربه في غمد ولا يئنه لم يركى في عينه وان قطع السيف غمد وخرج
الحد فهو راس الخفاف عليه بر في عينه وان حلف لاضر بخلاف امان فضر به بقبض الفأس فارسته حصة
تبر لا يحسن كذافي النخبة ولو قال لاضر بك بالسوط او بالسيف فضر به بسوط او بسيف وقال ثوب
سيفا وسوطا غير هذا يدين في القضاء انه تولى ما يحتمه كلاما لاهي بغير يديه كذافي محيط السرخسي
في المتنق عن محمد رحمه الله تعالى اذ قال انك لاهي امان لم اضر بك ما تمسوط فانت حر فانت الغلام قبل ان
يضر به ذلك ما حر او نه اذ قال والله لاضر بن فلانا نجسن اليوم وهو يعني سوطا يمسك فضر به بغيره
ومضى الوقت قال باي شيء يضر به فقد خرج عن العين ويئنه بالحدة كذافي المحيط * ولو حلف على الضرب
بالسوط فضر به بقد لعق ثوب لا يضر به بمل هذه الشفرة او بجزء هذا الرمح حتى تصل والاربع
وجعل اخره وضر به لا يحسن * لا امان شعرة خلق ثم قتلت اخر شعرة او لا امان من قتلت اخر شعرة
كذافي الوجه المذكور لدى * ولو قال ان ضربتك الابد او ابنا او ابنة ففعل ذلك ساعة يحسنه ولو قال
ان لم اضر بك شهرا فعبس حتى حرته على ترك هذا الفعل وصفه الاستناد من حين حلف الى ان مضى
الشهر ففعل ساعة من الشهر لم يحسن وان ترك شهر امان حين حلف حنه هكذا في شرح الجامع الكبير
للصوري * ولو قال لاهي امان لم اضر بك اليوم فانت طالق واذا اراد ان يضربها فقالت امان من عضوك
عضوي فعبس حتى فضر به بالرجل يحسن من غير ان يضرب عليه علم الحنن * ولو قال ان ضربتني
فعبس حتى فاحلله في ذلك ان تسب المرأة عبدا من تتق به ثم يضربها الزوج ضربا خفيفا اليوم فضر
الزوج وتصل بين المرأة والى جزاء كذافي الظهيرية * وان قال ان لم اضر بولدك اليوم على الارض حتى
ينشئ نصيبين والى في ضرب به فالاصح انه لا يحسن كذافي البناء * رجل قال لغيره امان فملم اضر بك
فكل عملا في حرته ولم يضر به لم يستوا * ولو قال ان لم اضر بك فملم قبل الضرب حنن في آخر زمن
اجرامه حاته * ولو قال لغيره ان لم اضر بك حتى اموت او فمماجي وبن اموت فملم يضر به حتى
مات لا يعتق العبد * رجل اراد ان يضرب ولده فلف ان لا يئنه امدع من ضربه فقتله امانا بعد ما ضربه
خسبة او خشيته وهو يريد ان يضرب به امكن من ذلك فالواحد في عينه لان امره ان لا يئنه

(١٧ - فتاوى ثانی) علی ما أخذہ علیہ أول مره وتوان قال المشتري البائع ما هنا حتى انظر اليه يدفعه اليه البائع وقال لا أقص من خمسة عشر وقال المشتري قد أخذته بعشرة فسكت البائع وذهب المشتري على ذلك فهو خمسة عشر * رجل قال لصاحب عيبد ابيعني عيبدًا هذا يا اخدرهم او قال ابيع عيبدًا هذا يا اخدرهم على وجه الاستفهام فقال له فقال المشتري قد أخذته قال او سوف رجعه الله تعالى به سمعنا و ان اشتريه فاشتره انما سمعنا قد اقبل انيس فقبضني و بك هذا يا اخدرهم فقال لي فقال قد أخذته

فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع القاسدان كما تارة كالبيع القاسد فهو جائز اليوم ودخل باع من رجل عبدا بالفسدهم وقال ان لم يتجنى بالنسبة في اليوم فلا بيع حتى يبيّن وقيل المشتري ولم يأبه بالشيء اليوم فقبضه عند اقبال المشتري بقدرتي عن عبده هذا بالفسدهم فقال نعم فقال قد أخذته فهو شراء الساعة لان ذلك الشراء قاسد بعض ولا يشبه هذا البيع القاسد ودخل كل واحد حلالا يشتري منه الثياب فبعد مدبرهم وكان يأخذ منه الثياب والباقي بغيره فالشراء حتى احتمت عند فقال المشتري كل ثوب آخذت مني ثلاث

١٣٠

[illegible]

الثوب بزمه عبير ودرهما و أن تدعما يستلک قال أو حنط فقا أبو وسفر جهما لله تعالى أن يكون عليه
 قمت ولكن تركا القاس والعرف و بزمه عبير و رجل قال للغرة عبدی لا هذا بالحر حر ان أعلم فقال قد أعنی قال أبو وسفر جه
 الله تعالى و بزمه مایع و کذبوا ل أن واقفا فقال قدوا قتی أو ل ان هو مت فقال حر مت فهذا كله و جواب عبدی ل قال للغرة
 أعطيتك هذا بکنافی نقل المتن و یستیخی کلام الایع انما یلی حاجته تعیل الیع و لو قال الایع هذا لایع و سجت فقال المشتري

معاقت كل الرجوع أولى ولو أوصى ببيع دار من رجل فقلل حاري سمعته بالخير ولم تقبل الموصى به يعلمونه جائز كذا ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في النوادر . رجل استأجر له طعام رجل ثم اشترا منه بغير وقته التين فوجد البائع في التين زوا فاعيد الاقتراعى روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه في الصفر والذوق ويستعمل وإن زاد على الصفرة نقص البيع في المردود وقدم في السنة إذا وجد رأس المال زوا فاعيد الاقتراعى واستعمل مكانه كل المردود ١٣١

وان كل كسار ينقض
وعلى هذه الرواية جعل
التصنيف قليلا ورجل قال
لغيره منك هنا باء درهم
فقال انا اخذته لميز ولو
قال انا اخذته جاز ورجل
قال لغيره منك هنا باء
درهم فقال لا اقبل بل اعطينه
بجسمائة ثم قال قد
اخذته باء درهم قال ابو
يوسف رحمه الله تعالى ان
دفعه اليه فهو رضاء والا
ورجل قال لغيره اشترت
منك هذا بكذا فنصقه
على ولا تفعل البائع ذلك
قبل ان يقره عليه وكذا
لوال اشترت منك هذا
الثوب فاطلبه لي قصا
فعل البائع قبل ان يقره
ورجل اشترى ثوبا فقال
البائع اقلك ثيبه فاطفه
قصافعل كانت قالة واذا
اخذ ثوبا على وجه المساومة
بعد بيان الثمن فقلت فينه
كان عليه قيمته وكذا لو
استهلك وارث للمشتري
بعمود المشتري والوكيل
بالنار اذا اخذ الثوب على
سوم الشراء فاراد الموكل فلم
يرض به الموكل ورثه عليه
فقلت عندنا لو قبل قال
اشترى الامام له منكم بخمسين

[illegible]

بأنفذه رهم فقال المشتري قبل أن قال أجزت فهو على البيع الثاني ولو قال بعثك هذا بأفخرهم وبعتك هذه بأفخرهم فقال قبلت كان قولهما جميعا لا يوصل بين الكلامين بحرف العطف وهو الواو فقبول المشتري يكون قولهما جميعا رجل طلب من رجل أن يبيع له ثيابا فاعطاه البائع ثلاثة أثواب فقال هذا بعشر وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فاحل الثياب إلى المشتري فأنى توب ترعى بعتك فحمل الثياب فاحترق الثياب عند المشتري قال ١٣٣ الشيخ الاجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن هلك الكل بجله أو على

عينه وإذا قال غيره أن مت من هذه الشعة فكذلك أفلت منها ومن غيرها بحيث في عينه كذا في المحط ولو حلف لا يرى حجر أفرى إلى غير يقتصر عنه فأصابه لم يحنث ولو روى المولى لم يحنث إلا إذا فوى الأصابع كذا في العتاة وإذا قال لغيره أن بعيتك في المسجد فعبى حريته المكان في حق الحالف ولو قال إن بعيتك في المسجد فعبى حريته المكان في حق الحالف فحلف عليه كذا في الأخيرة وإذا قال إن أحبس فلا نأخذنا غير يابا ليعا فامر أنه طلق فحسبه غير يابا ليعا في العقد فخرأوا طعمه حنث كذا في الفتاوى الكبرى وهكذا في الخلاصة وإذا حلف لا يعبى فلا يحنث عليه كذا في الأخيرة كذا في الفتاوى وهذا لأن الحسب تعذيب فاصر فلا يدخل تحت العامين وفي الفتاوى أيضا إذا دعا امرأته إلى الفرائض فأبى فقالت أنت تعذبني فقال إن عذبتك فأبى طلق في ثبوتها إلى الفرائض فإمها من جملتها على ركنها فقد عذبتا فطلق وإن كانت طاعة لا تطلق كذا في الأخيرة رجل قال لأمه إن لم أضربك أو قال إن لم أسوك فانت طالتي ثلاثة فغلبتها فأسرها لم يمتق عليها تزوج عليها فطلق لها أهلها فعدا ساء زوجها وأضربك فقالت ما سامني ما أضربني فأقول قول المرأة لا حنث عليه ولو قال إن أضربك أو قال إن أسأت إليك فانت طالتي ففعل ذلك فأصدا أضراها حنث كذا في محيط السرخسي في فصل رجل حلف لا يفتق (١) كرم اسر زنتي فكذا يحنث بالامتناع فقه (٢) كرم اسر زنتي ينصرف إلى المنة إذا احتلت الفرية ولا اقضى الضرب على الرأس لا يؤذي امرأته فأصابها بالصاع أو به فقال اغسله فأستغسل (٣) زهر مردان يشوي قبل لا يحنث وقال القاضي يحنث به بغير كذا في الوجوه للكردي وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أقال لأمه أنت طالتي أو والله لا ضربن الخادم اليوم أضرب به في يومه فقد بر في عينه ولم يقع الطلاق فإن مضى اليوم قبل الضرب حنث فخير بين أن يوقع الطلاق أو يلزم نفسه العين ولو قال في ذلك اليوم اخترت أن أوقع الطلاق لم يوطئت العين ولو قال في ذلك اخترت أن تزام العين أو يقال الطلاق فإن الطلاق لا يسل ولو مات الخدم قبل الضرب فهو خير بين الطلاق والكفارة ولو كان الرجل هو المثل فقد وقع الحنث أو الطلاق وقد مات قبل أن يبين فلا يقع الطلاق وله الميراث قال وهذا التغيير من حيث التدين يعني فيما إذا مات الخدم ولا يجبره القاضي على ذلك لأمه كان مختارا بين الكفارة والطلاق وأحدهما لا يدخل في الحكم بل يزمه القاضي ذلك حتى لو كان مكان الكفارة طلاقا أمره أن يخري يجبره القاضي حتى يبين أن الواقع طلاق لا محالة وأنه يدخل في الحكم كذا في المحيط في الفصل الخامس رجل قال لغيره أن تهنئني فعبى حرمه قاله لا يبارك الله فيك لا يعنى ولو قال لا أنت ولا أهلت ولا مالك يعنى وهذا شتم كذا في الظهيرية رجل حلف لأبيه امرأته أن لا يمشي ثم قال لها (٤) خذنا نكته توجده كره لا يحنث كذا في الخلاصة رجل حلف أن لا يفتق فلا يفتق له بالإن الرأفة حنث في عينه هو المختار الفتوى لأن في زماننا ديارنا بهذا فانه وإن حلف أن لا يفتق أو لا يمت أو أحدا فتق ميتا أو شتم ميتا حنث كذا في فتاوى قاضي خان وولسحق في خبره من الحالف الصلح أو شتم رجل من أهل الصلاح والعلم عند الناس حنث في القضاء كذا في العتاة رجل دعى ماله في منقذه فلم يجده فحلف أنه ذهب ماله ثم وجد بعد ذلك أن لم يكن أخذنا ذلك المال ثم أعاد يكون حنثا لأن ينوي بذلك أنه طلبه فلم يجده كذا

العتاق ولا يدري متى هلك أولاد التي بعده ضمن المشتري عن كل ثوب وإن عرف الأول لم يزمه عن ذلك الثوب والثوبان أمانة عنده وإن هلك الثوبان وبقي الثالث فله بر ذلك لأنه أمانة وأما الثوبان فيلزمه نصف عن كل واحد منهما إلا إذا كان لا يعلم أحدهما هلك أولاد من هلك واحد وثوبين يلزمه ثمن الهالك ويرد الثاني وإن احترق الثوبان وبقي الثالث فله بر ذلك لأنه أمانة ولا يعلم أحدهما احترق أو لا يرتفع ثمن الثالث ولا يضمن نقصان المحرق بقدره وباربعة نصف عن كل واحد من الثوبين رجل ماوم رجلا فخذ فقال لصاحب القدر أرى قد حنث هذا فدفعه إليه فظفره إلى الرجل فوقع منه على أقدام لصاحبه الزباج فأنكسر القدر والاقباح قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن القدر لأنه أمانة ويضمن ما إذا اقبح لأنه أمانة ما إذا فبرأته رجل قال لعتاب بن زين هذا العلم بكنا درهم فاحمل ذكركي التوادع عن أبي يوسف ومحمد

رجحه والله تعالى أن ذلك لا يكون يماو كذا لا مرأى يصنع عن أخذنا العلم ولو قال زني من موضع كذا لم يحنث هذا العلم بكنا درهمها في فوزته من ذلك الموضع لا يكون أن لا يأخذ وكذا الوضع إلى قصاب درهمها وقال أعطني هذا الدرهم ورتبه وضعه في هذا الزميل حتى أجي بعده ساعة ففعل القصاب ذلك فأكثر الهرة قال هلك على القصاب لأن الوكالة لم تصح لأنه لم يرضع العلم ما بين موضع العلم فقال من الذراع أو من الجنب في شديكون الهلاك على المشتري وهو كذا المشتري نطقه بواجب وضعه ثم أراه إلى البائع وقال كلها فمعه فقبل بصير المشتري

دود القز باطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك سعيه بغيره ولو عاى شيئا اقبل بملكه بغيره * أو باطل بملكه أن لا يضمن له كان البيع باطلا ولو باع مبيعك عن ذك الثمن كان فاسدا * وسع العلق جائز عند محمد رحمه الله تعالى * ولو باع أم الولد لسلطانها اعلكتها المشتري وكذلك معق العوض وكذلك المدر عندنا * ولو باع عاى لأمه مائة كانت أم مدر أو أم ولد وقضى المال ملكة ملكا فاسدا * ويجوز بيع أم الولد من نفسها وكذلك سعي المدر ١٣٤ من نفسه ومن المكاتب والمدر والغيب والبيع الفاسد وأم الولد لا تضمن

(الباب الثاني عشر في القاضى المراهم)

أنا حبيبنا نحن من فلان حقه أو مال المبيعين فالحق فيه أو أخذوا له قفدر في عينه وإن عني
يا شرفك فيه مستحبة وقضاو كذا أو أخذها من زكيل الطالب بقدر في عينه وكذا أو أخذها
من رجل كذل طالب ما من المدون أو من رجل حاله المدون عليه بقدر في عينه كذا في الذخيرة • ولوقبض
من رجل بغير أمر الطالب أو كانت الكفالة والحالة بغير أمر محت في عينه • قالوا إذا شري بدينه عبدا
يعاقب أو قبضه فإن كان في عينه وفاء بالحق فهو بائس له • ولا يحتوان لم يكن فيه وفاء • ولو
غصب الخائف ما اعتل دينه بركذا أو استملكه لعدائته أو عرضا كذا في الدين • • ولوحلف الطالب
ليقبض ولو بوقت فأمر من المال أو به • محت في عينه • ولو وقت ذلك وقضا أو أرا قبل الوقت سقطت
العين ولم يحتأ إذا حان ذلك الوقت في قول أبي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى • ولوقبض الدين فهو جديدها
أو ظهر حقه فهو قبض • وبدي في عينه سواء • وقبض الحلف على القبض أو على الدفع فأما إذا كنت متوقفا فليس هذا
بقبض لحقه • ولو أخذوا من كس حقه ثم وجبه عيافا فتم أو استحق كان قدر في عينه كذا في الاضاح • فإذا
حلف الرجل أن يقبض ماله على غره فأحلف الطالب رجل ليس له على الطالب شيء على غره وقبض ذلك
الرجل حنفت في عينه لا • وكيل الطالب في القبض • وإن كانت الحوالة قبل العين قبض الحوالة على عينه
العين لا يحتأ • وعلى هذا إذا وكل رجل يقبض الدين من المدون ثم حلف أن لا يقبض ماله عليه فقبض
الوكيل بعد العين لا يحتأ في عينه وقد قيل ينبغي أن يحتأ في عينه كذا في الحط • قالوا في الأصل أنا حلف
لأخارق غره • عني يستوفى ماله • فانه من أن للقرم ثم نزل لا يحتأ • ولو كان حلف أن لا أخارق غره
وإياك المسئلة بجالها يحتأ • وإذا حلف لأخارق غره عني يستوفى ماله عليه فبعد ماله عليه حثراء
حتى لا يقونه • ويحفظه فليس عساق له وإن حال بينه ماستر أو عود من أعماله لم يجد فليس عساق له
وكذا إذا تجلى أحدهما خارج المسبب أو الآخر داخل المسبب والباب مفتوح بحيث يراه فليس تخارق
وأنا وأور عنه بجانبة المسبب أو الآخر داخل فهو تخارق • وكذا إذا كان بينهما باب مطلق والمفتاح بيد
الحالف والخالف خارج الباب • فاعلى هذا الباب • هنا جال ما من المتتي • وفي الأصل إذا نام الطالب أو
غفل عن الطالب أو شغل الإنسان الكلا فظهر الطالب لا يحتأ في عينه • ولو لم يتم ولا يغفل عنه فذهب
ولم يذهب معه الطالب ولم يذهب معه • المكان يحتأ في عينه • وفيه أنصا لوضع من الملازمة حتى يترك الطالب
لا يحتأ في عينه • وإذا حلف لأخارق غره عني يستوفى منه فأخذ به رها أو كسلاحت الأناهاك
الرجل من الأتراق أو وقت يعمل الدين أو أرا ثم خشيته لا يحتأ كذا في الذخيرة • رجل جاني باب مدونه

١. آمالاً آخر في مالك

ليس بمألوله . وكذلك يع المصنف الحوض أو في البئر . وسبع آلات اللهو كالبرط والظيل والمزمار والاف جازق وحلق
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقاله احبابه جميعا انه تعالى لا يجوز له . وكذلك سبع آلات القبح كالنرد والشرطي . وإن أتلفها الإنسان فإن
كان الاتلاف بآمر القاضي لا يضمن وإن لم يكن بغيره . وكذلك في قول أبي يوسف ومحمد جميعا انه تعالى رجل أكل خمر بعينها أو خنزيرا
بغيره في خبطة وقبض الخبطة بعد حلول الاجل لمكها لمكافاسدا لانه اشترى الخبطة بالخرق ونفقه زرعها المسح وعلمه منها ان هلكت

فيه كاهو الحكم في البيع الفاسد ورجل اشترى بذرايطع قفله أنه كان بذرا القصار المشتري منه ويرجع ما غنر لان الجس مختلف
 فيسل البيع وان اختلف النوع لا يرجع بالثمن ورجل قال لغيره بعت منك هذا العبد يا بعتهم فقال غلبت ثم البيع بينهما ولو قال بعت
 اختلفوا فيه قال بعضهم بعت البيع بينهما أيضا وقال بعضهم لا يتوجهوا وهذا بخلاف ما لو قال لاسرا ما اختارى نفسك فقلت فقلت كان
 اختيارا ولو قال بعتهم لا يكون اختيارا ورجل قال لغيره بعت منك هذا العبد بهنه ١٣٥ الشاذل كيفة قاشري وقض
 العبد فاعقه فانما هي مينة

بطل اعاقه ورجل قال
 لبايع الحطب بكم تباع
 هذا القرمن الحطب فقال
 بدرهم فقال سق الحبل
 اختلفوا فيه قال بعضهم
 لا يكون عاما لمسلم الحطب
 ويتقد الثمن وقال بعضهم
 يكون بطلان ما تراضيا
 على التملك والتاك

وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع حتى ياخذ حقه من هذا فاما المدون ونحوه من ذلك الموضع غزب
 بنفسه قبل أن ياخذ حقه فقد قيل بفسخه وقد قيل انفسا بحيث وقع في مكان آخر من غير أن يكون منه
 خطا لا قيام ثم ذهب بنفسه لا يثبت كذا في الظهيرة في المقطعات ولوحظ المدون ليطعن فلا حقه
 فامر غير الماداة وأما وحلف برفق عينه وان قضى عنه متبرع لا يبرو ان عني أن يكون ذلك بنفسه مصدق
 ديانته وقضاء ولوحظ المطالب أن لا يعطيه فاعطاه على أحد هذه الوجوه وحلف وان عني أن لا يعطيه
 بنفسه لم يدين في القضاء كذا في المخبرة ورجل قال لآخر والله لأعطيك مالا حتى يقضى على قاض
 فوكل وكلا صاحبه الى القاضي فقضى على وكيل الحالف فهو قضاء على الحالف ولا يثبت بعد ذلك ورجل
 قال لغيري والله لأفارقك حتى استوفى منك شيء ثم أنه اشترى من مدونه عبد ابنة الدين قبل أن يفارقه ولم
 يقبض الدين حتى فارقته قال محمده الله تعالى على قول من لا يحمله حاشا اذا ذهب الدين من قبل المارقة
 وقبل المدون ثم فارقته لا يثبت وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من يحمله حاشا اليمين وهو
 قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون حاشا هذا اذا فارقته قبل أن يقبض المبيع وان لم يفارقه حتى مات
 العبد عند البايع ثم فارقته وحلفا ولواهما المدون عبد الغير بذلك الدين ثم فارقاه الحالف بعدما قبض العبد
 ثمن من مولى العبد استحقه ولم يجز البيع لا يثبت الحالف ولواهما المدون عبد اعلى أبا حنيفة وقضيه
 الحالف ثم فارقته وحلفا ولو كان الدين على امرأة حلف لا يفارقه حتى يستوفى حقه منها فتزوجها الحالف
 على ما كان بمن الدين عليها فهو استيفاء على ما علم من الدين ولو باع المدون بعا عليه عبدا أو أمة فآذاه
 مديرا أو كاتب أو أم ولد أو كان المديون أو الولي فآذاه المدون ثم فارقاه الطالب بعدما قبضه لا يثبت الحالف
 ولو وهب الطالب الاثمن من المخرج فقبله امته أو أحوال الطالب رجلاه عليه مال علة على مملوئه أو أحوال
 المطالب الطالب على رجل وأبى الطالب المطالب الاول لا يثبت الحالف في هذا كله كذا في فتاوى
 قاضيان وذا حلف لا يحبس من حقه شيئا ولا يمتنع به أن يعطيه ساعة حلقه يريد به أن يستغل
 بالاعطائه حتى لو لم يستغل به كافر غنر العين حث في عينه طلب منه أو لم يطلب ان نوى الحبس بعد الطلب
 أو غنر من المدة كل كان في وان لم يسلمه أو علمه كل شيء كان له فيه وأقر بذلك الطالب ثم لقيه بعد أيام وقال
 قد بقي لي عندك كذا وكذا من قبل كذا وكذا فتنكر المطالب وقد كانا جميعا نسلم لا يثبت ان اعطاه
 ساعدت كذا في الظهيرة ولوحظ أن لا يحبس اذ اخل الاجل فانه لا يؤخر اذ اخل فان غوى عر فكاوى
 كذا في العتابة وحلف ليعطيني في أول الشهر فأتى في النصف الاول والآخر ولوحظ ليعطيني دينه
 وأما الشهر أو اذ اهل الهلال فله ليه الهلال يومه ماله ولوحظ ليعطيني حقه في أول الشهر وآخره
 يقضى في اليوم اثنى عشر من الشهر السادس عشر - حلف ليعطيني حقه صلاة الظهر فالتعرق الظهر كله
 حلف ليعطيني حقه اذ اهل الظهر فله وقت الظهر كله - حلف ليعطيني رأس الشهر فاعطاه قبله أو رأه
 أو مات الطالب سقطت العين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فان مات المطالب لا يثبت الا باع
 وكذلك اذا قال ليعطيني فلانا ماله وفلان مات قبله ولا يملك لا يثبت وان كان يعلم بفسخه وعند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى يثبت علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخس ولوحظ ليعطيني دين فلان اذ اخل في الاول فله
 وقت الظهر الى آخره كذا في فتاوى قاضيان وهو قول عند طلوع الشمس وأحين تطلع الشمس فله من حين

باب البيع الفاسد
 المفسل ببيع أنواع وهذا
 الباب ينقل على فصول
 الفصل الاول في فساد
 البيع بجهالة أحد
 البتلين وفيما يلجع بين
 الموجود والعدم والجمع
 بين المال وغير المال
 ورجل قال لغيره بعت منك
 جميع ما في هذه الدار من
 الرقيق والادواب والياب
 والمشتري لا يعلم عاقتها كان
 فاسدا لان المبيع مجهول
 ولو باع هذا الحار اذا باع
 ما في هذه المدة أو ما في هذه
 القصة ولو باع ذلك الحار
 اذ باع ما في البنية ولو قال
 قال بعتك جميع ما في
 في هذا البيت بكذا باع
 وان لم يعلم به المشتري لان
 الجهالة في البيت يسيرة وفيما

تقدم من الدار وغيرها كثيرة واذ باع في البيت نحو زق الصندوق والجوالت ورجل قال بعت منك نفسي من هذه الدار بكذا جاز اذا علم
 المشتري بفسده من الدار وان لم يعلم به البائع لكن يشتر تصديق البائع وان لم يعلم المشتري بفسده لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله تعالى علم البائع بذلك أو لم يعلم ورجل اشترى موزة وثاق وعاء غني أن رنن الطرف ويحيط حصون الطرف من الثمن جاز ولو
 باع دارا ولم يبين حدودها جاز اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة تعيينها ورجل باع رقبته الطريق على أن يكون البائع

فيمسك الروبحان وكذا لو باع صاحب الدار السقل على أن يكون الباقي حتى قرار الما عليه كذا ذكره من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في القصة. ولو باع غنمة في أرض صحرها بطرقها من الأرض ولم يبين مواضع الطريق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز له أن يذهب إلى الغنمة من أي ناحية شاء. ورجل باع الجملته أخفاه المشايخ بقوله الأصح أنه يجوز له أن يبيع أرباعه ثم يمل وهو اختيار القتيبي أبي جعفر رحمه الله تعالى والاحوط أنه يسلم ١٣٦

الثلاثة لا يجوز لأنها تنوب في كل عام إلا أن التصان اليسر غير معتبر والكثير معتبر وقبل الأيام الثلاثة قبل التصان وبعد الأيام الثلاثة يكثر ويكون في قسط من الثمن ولا قسط للقليل من الثمن وقبل ذلك يختلف في الصف والشاة والفساد والرخس فينظر إلى ما عليه الناس إن عته الناس كثيرا كان كذا ذكر المحقق وأراد به الجملد موضع الجملد لأن وضع الجملد بغيره يتغيره متاع البائع فيجوز بيعه على كل حال. ولو باع الجملد أو القصب أو اللطب أو الفار أو أحملا أو رما لا يجوز ولو جمل الجملد أو اللطب على الغاية ثم باع الوفر حازه باع من آخر كما من الخطط كان لا تكن الخططة في ملكه بطل البيع وإن كان في ملكه أقل مما مبيع بطل البيع في المعلوم وفسق الموجود وإن كان في ملكه الخططة في موضعين أو من نوعين مخطين لا يجوز البيع وإن كان من نوع واحد موضع واحد إلا أنه لم يصف البيع إلى تلك الخططة لكن قال بعت

منك كرام الخططة جازا البيع وإذا علم المشتري بجهلها كان له أن يارها ثم أخذها من ذلك المكان بذلك. وإن شئت فقل ولو قال بعتك عبدا أو جارية ذكر في المتن في موضع رجل قال لغيره عندي جارية بضايعتها منك بكذا فقال المشتري قبلت لم يكن ذلك معا الآن بين الموضع أو غير ذلك أو بعتك جارية في هذا البيت أو بعتك جارية بشارتها منك فلان خيئت بذا البيع. وفي ذكر موضع إذا قال بعتك جارية جاز إذا لم يكن عند الإجارة وإن كان عند الإجارة كان عند البيع. وذكر من

الأشياء المرسومة رحمه الله تعالى إذا أضاف الحارة إلى نفسه فقال بعثك ساريتي جاز السبع وان لم ينفذ إلى نفسه لا يجوز * رجل قال لعنه بعثك ما أتدع من داري وأرضي ولم ينفذ زعموا وموضعها لا يجوز في قول أبي حنيفة وزعموا أنه تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز وبصره المشتري شركا لئلا يمتدح من الدار * رجل أشار إلى يرض وقال بعثك من هذا البض عشرة بكتنا روي أبو يوسف عن أبي - سفيان رحمه الله تعالى أنه لا يجوز في القياس مثل ١٣٦

من كل واحد منهما قبل البين ثم فعل الوكيلان ذلك بعد البين وقد سرح كل واحد منهما عن عينه لان التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامت من كل واحد منهما بعد البين بغير أنشاء بعد البين * هذه الجلة في آخر الجامع * وهذا المسئلة تؤيد قول من يقول غبا اذا وكل الطالب جلا ليقض دينه ثم حلف أن لا يقضه قبضه الوكيل بعد البين يعني أن يثبت الحالف في عينه كذا في المحط * مدون قال للصاب دينه والله لا يقض دينك إلى يوم الخميس فلم يقض حتى طلعت القمر من يوم الخميس حث في عينه لانه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المخبرية الغاية اذا لم تكن غاية خارج * ولو قال لا تقض دينك إلى خمسة أيام لا يثبت ما لم يقرب الشمس من اليوم الخميس كذا في فتاوى فاضلان * ولو حلف لا يقض ديني من غرة اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئا يوم موقض المبيع اليوم حث وان قبض المبيع غدا لا يثبت ولو اشترى منه شيئا من الغريم في يومه شره فأسد واقضه فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث وان كانت قيمته أقل من الدين لا يثبت وان استلش شيئا من ماله اليوم فان كان المستلش من ذوات الامثال لا يثبت وان كان من ذوات القيم فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث لكن بشرط ان يقبض أو لا يثبت فان استهلكه ولم يقبضه بان أو حقه لا يثبت كذا في الظهيرية * مدون قال للرب الدين ان لم أقض ما لك غدا فعلى حرف فقبل رب الدين قالوا هذا يقيم الدين إلى القاضى فاذا دفع لا يثبت وبغير أن الدين وهو مختار وان كان في موضع لم يكن هنالك حث كذا في فتاوى فاضلان * ولو كان رب الدين حاضرا لكنه لم يقبل ان يرضه بين يديه بحيث لو أراد ان يقبض فصل يده اليه لا يثبت ويرى كذا في حطب لا يقبض المصوب ففعل القاصب هكذا يرى ولا يثبت كذا في الخلاصة * في المشتى ابن جماعة قال سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لغيره يواقه لا فأرثك حتى تعطيني حتى اليوم وينتهان لا يترك زوجه حتى يعطيه حتى اليوم ولم يفارق ولم يعطه حتى لا يثبت وان فارق بعد مضي اليوم يثبت وكذلك اذا مال لا فأرثك حتى أقدمك إلى السلطان اليوم أو حتى يخلصك السلطان يعني فمضى اليوم ولم يفارق ولم يقبضه إلى السلطان ولم يخلصه السلطان فهو سواء لا يثبت لا يترك * ولو قدم اليوم فقال لا فأرثك اليوم حتى تعطيني حتى مضى اليوم ولم يفارق ولم يعطه حتى لم يثبت وان فارق بعد مضي اليوم لا يثبت كذا في المحيط الفضا الرابع * ان حلف لا يتقاضى فلا فاقه ولم يتقاضه لا يثبت كذا في الظهيرية * لو حلف رب الدين فقال ان لم أخذ مالي عليك غدا فامرأتي طالق وحلف المدين بأشأن لا يعطى غدا فآخذ منه جبرا فلا يثبتان فان لم يكنه يجزأ إلى باب القاضى فلا خاسمه بر في يمينه * رجل حلف للمدين لمؤقن حقه ولم كذا لا يأخذ من يده لا يصرف بغير اذنه فيما الحالف موقوفى الدين في ذلك اليوم الا أنه لم يأخذ من يده لا يصرف بغير اذنه لم يثبت للمدين * ولو قال لا أدع مالي عليك وحلف عليه موقفا على القاضى خفسه أو حلفه بر في يمينه كذا في الخلاصة * وكذلك لو لم يقدمه إلى القاضى ولا زمه إلى الليل ركذا في المحيط السرخسي * ان حلف ليعطيه مع حل المال أو عند حله أو حين يحل المال أو حين يحل ولا ينفذ فلهذا على أن يعطيه ساعة محل فان أخره أكثر من ذلك لم يثبت كذا في المسوطه حلف ليقضه يوم كذا فاقبل اليوم أو وجهه أو أقره أو أعده يوما للوقت وليس عليه شيء لم يثبت عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو مات الدائن وقضى إلى ورثته أو وصيه بر في يمينه والا فهو حاث كذا في الوجيز للكردي * رجل حلف بطلاق

من كل واحد منهما قبل البين ثم فعل الوكيلان ذلك بعد البين وقد سرح كل واحد منهما عن عينه لان التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامت من كل واحد منهما بعد البين بغير أنشاء بعد البين * هذه الجلة في آخر الجامع * وهذا المسئلة تؤيد قول من يقول غبا اذا وكل الطالب جلا ليقض دينه ثم حلف أن لا يقضه قبضه الوكيل بعد البين يعني أن يثبت الحالف في عينه كذا في المحط * مدون قال للصاب دينه والله لا يقض دينك إلى يوم الخميس فلم يقض حتى طلعت القمر من يوم الخميس حث في عينه لانه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المخبرية الغاية اذا لم تكن غاية خارج * ولو قال لا تقض دينك إلى خمسة أيام لا يثبت ما لم يقرب الشمس من اليوم الخميس كذا في فتاوى فاضلان * ولو حلف لا يقض ديني من غرة اليوم فاشترى الطالب من الغريم شيئا يوم موقض المبيع اليوم حث وان قبض المبيع غدا لا يثبت ولو اشترى منه شيئا من الغريم في يومه شره فأسد واقضه فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث وان كانت قيمته أقل من الدين لا يثبت وان استلش شيئا من ماله اليوم فان كان المستلش من ذوات الامثال لا يثبت وان كان من ذوات القيم فان كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث لكن بشرط ان يقبض أو لا يثبت فان استهلكه ولم يقبضه بان أو حقه لا يثبت كذا في الظهيرية * مدون قال للرب الدين ان لم أقض ما لك غدا فعلى حرف فقبل رب الدين قالوا هذا يقيم الدين إلى القاضى فاذا دفع لا يثبت وبغير أن الدين وهو مختار وان كان في موضع لم يكن هنالك حث كذا في فتاوى فاضلان * ولو كان رب الدين حاضرا لكنه لم يقبل ان يرضه بين يديه بحيث لو أراد ان يقبض فصل يده اليه لا يثبت ويرى كذا في حطب لا يقبض المصوب ففعل القاصب هكذا يرى ولا يثبت كذا في الخلاصة * في المشتى ابن جماعة قال سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لغيره يواقه لا فأرثك حتى تعطيني حتى اليوم وينتهان لا يترك زوجه حتى يعطيه حتى اليوم ولم يفارق ولم يعطه حتى لا يثبت وان فارق بعد مضي اليوم يثبت وكذلك اذا مال لا فأرثك حتى أقدمك إلى السلطان اليوم أو حتى يخلصك السلطان يعني فمضى اليوم ولم يفارق ولم يقبضه إلى السلطان ولم يخلصه السلطان فهو سواء لا يثبت لا يترك * ولو قدم اليوم فقال لا فأرثك اليوم حتى تعطيني حتى مضى اليوم ولم يفارق ولم يعطه حتى لم يثبت وان فارق بعد مضي اليوم لا يثبت كذا في المحيط الفضا الرابع * ان حلف لا يتقاضى فلا فاقه ولم يتقاضه لا يثبت كذا في الظهيرية * لو حلف رب الدين فقال ان لم أخذ مالي عليك غدا فامرأتي طالق وحلف المدين بأشأن لا يعطى غدا فآخذ منه جبرا فلا يثبتان فان لم يكنه يجزأ إلى باب القاضى فلا خاسمه بر في يمينه * رجل حلف للمدين لمؤقن حقه ولم كذا لا يأخذ من يده لا يصرف بغير اذنه فيما الحالف موقوفى الدين في ذلك اليوم الا أنه لم يأخذ من يده لا يصرف بغير اذنه لم يثبت للمدين * ولو قال لا أدع مالي عليك وحلف عليه موقفا على القاضى خفسه أو حلفه بر في يمينه كذا في الخلاصة * وكذلك لو لم يقدمه إلى القاضى ولا زمه إلى الليل ركذا في المحيط السرخسي * ان حلف ليعطيه مع حل المال أو عند حله أو حين يحل المال أو حين يحل ولا ينفذ فلهذا على أن يعطيه ساعة محل فان أخره أكثر من ذلك لم يثبت كذا في المسوطه حلف ليقضه يوم كذا فاقبل اليوم أو وجهه أو أقره أو أعده يوما للوقت وليس عليه شيء لم يثبت عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو مات الدائن وقضى إلى ورثته أو وصيه بر في يمينه والا فهو حاث كذا في الوجيز للكردي * رجل حلف بطلاق

(١٨ - فتاوى ثانيا) بخلاف الجوز لان الجوزي واحد قليا يتفاوت ورجل باع زواجره ثم ان البائع باعه من آخر قبل أن يبين الثمن جاز يمينه الثاني ولو ان البائع أخر الاول الثمن فلم يجز حتى باعه البائع من آخر لم يجز معهم الثاني لان البائع لما بين الثمن توقف البيع على اجابة المشتري الاول الاخرى ان المشتري لو استلمه بعد العلم بالثمن كان عليه الثمن ولو استلمه قبل العلم بالثمن كان عليه قيمته * رجل قال ليدونه الذي عليه عشر فدراهم يعني هذا الثوب الاخر عاني من العشرة فقال نعم قد قبضت فهو جاز وان قال يعني هذا بعض

العشر وتعني هذا الاخر بعض العشرة فقال انم قدعك كل فاسد الامني من العشر حتى مجهول بخلاف الاول فان ثلث من من العشرة شيء ورجل عند حطة أو وكل آخر أو موزون ظن أن أربعة آلاف من قباعها من أربعة قراكل واحد منهم ألف من بين ما علمه ثم وجده ناقصا فليعضهم لهم الخبايا شأوا أخذوا من الموجود بخصم من الثمن وإن شأوا تركوا الصميم ما حال بعضهم أن الجواب فيه على التخصيل انما عن من جملة كذلك وان ١٣٨ باع عنهم على التعاقب فالتقصان على الاخر دون الاولين وهو بائنا وان شأوا أخذوا وان شأوا ترك

رجل باع حطة مجموعة في بيت أو حطة ورفق أرض والمشتري لا يعلم مبلغها ولا منتهى الحطوة قالوا كان له الخيار انما علم ان شاء أخذها بجمع الثمن وان شاء ترك وان كان لا يعلم منتهى الحطوة الا أنه يعلم مبلغ الحطة جاز البيع ولا خيار له الا أن يخرج بخصم ذلك أو من قبل ذلك ورجل اشترى عشرة أفقره فاستحق بعضها قبل القبض خيرا المشتري تفرق الصفقة وان استحق بعد القبض لا يبيع به وكذا اذا اشترى مكيلا أو موزونا على أنه كرفه حده ناقصا جاز البيع في الباقي وهل يبيع المشتري ان لم يكن قبض المبيع أو كان قبض البعض بغير ان شاء أخذ وان شاء ترك وان كان قبض الكل لا خيار له وهو بمنزلة الاحتقاق ورجل اشترى استعبد وتفاضل فلهما أحدا البدين ثم زاد أحدهما في البيع شيئا لم يواصت الزيادة له ما لو قال لا العقد بعد هلاك أحد البدين حصت الا حصة فكذا الزيادة ولو اشترى عدينا وزاد المشتري في ثمن أحدهما

أمر أنه أن يعطيا كل يوم درهما فيرى على دفع الباعث الغروب ويرى على دفع الباعث العشاء قال اذا لم يعط يوم وليلة عن دفع درهم في يومه كذا في الجواز ان حق لا يترفع قال ان الحق الذي عليه مبرأ فكنت عن تفاضيه حتى مضى الشهر لا يبحث لانه لم يوتر كذا في الفتاوى الكبرى في فتاوى التقي الوصف مدونه (١) كه الزمن روي وشي ولم يوتر وقتا اطلعه وهو عالم بالطلب ولم يظهر له حث ولو دخل السوق محتضرا لا يبحث وطلب هو وهو لم يعلم فلم يظهر لا يبحث ولو كان بين اثنين حلفاه هكذا وقضى دين أحدهما لم يبق البين في حقه كذا في الخلاصة سئل الاوزجندى عن قال صاحب الدين ان لم أقض حقه يوم السبت فكذلك ما يبيع العبد الا أن قاضي هذا البلدة لم يبعه عبيدا ولم يصل فيه صلاة العبد ليس عليه قاضي بلدة أخرى جعله عيدا وصلى فيه قال اذا حكم قاضي بلدة بكونه عبيدا بآن ذلك أهل بلدة أخرى اذا لم تختلف المطالع كافي الحكم بالمرضاة كذا في المحيط وان حلف عليه مئنة كل شهر درهم لواته وقد حلف في أول الشهر فهذا الشهر يسفل في عينه وشي أن يعطيه درهم قبل ان يخرج وكذلك لو حلف في آخر الشهر وكذا لو قال في كل شهر وكذا لو كان المال عليه فجو ما عدا ان لا يخرج كل شهر حلف عليه في اليوم في كل شهر كانه ذلك الشهر الذي حلف فيه الصوم في عطاف آخر ذلك الشهر فقد بتر عينه كذا في المسوطة ورجل حلف ليصعدن في حضا ما عليه لفلان فانه يبيع ما كان القاضى يبيع عليه اذا دفع الامراه كذا في الظهيرة مسائل متفرقة من حلف فقال عبيدا ان كان ذلك الامانة درهم فكان ذلك درهم المبحث وكذا اذا كان حلفا ما قدر درهم لا غير لم يثبت ان يسلو يفتن عبيده وان كان ذلك زيادة على المائتين الدرهم حثوان لم يكن له ما قدره ولو كانه دنانير حث وكذا لو كان له عبد للتجارة وأعرض فقارة أو سواهم من جنس ما تجب فيه الزكاة حث في عينه سواء كان نصبا كاملا أو لم يكن ولو كان عبيدا لخدمته وما ليس من جنس الزكاة كالغورو العتار والعروض لغو التجارة لا يبحث كذا في السراج الوهاج ورجل ملت وخلف وارثا وليتدين على رجل فها وارث الميت فليجزم الغريم بخلف الغريم ان ليس له على شيء ان لم يطلع الموت أر حوان لا يبحث وان علم ببحث هو المختار كذا في الخلاصة وفي الاصل اذا حلف ان لا مال له وله دين على رجل مقل أو لم يلمح بحث وكذلك لو غصب مال رجل واستهلكه وأقر به أو جحدوه فقام بيمينه ولو كان الفاضل مقل والمغصوب قائم بيمينه فقد خلف المشايخ جميعهم الله تعالى فيه ولو كان له ودعة عند انسان أو المودع مقر بها حث ولو كان عنده ذهب أو فضة قليل أو أكثر حث وكذلك اذا كان عنده مال التجار أو مال السائمة وان كان له عرض وحيوان غير السائمة لم يبحث استقصا كذا في المحيط لو حلف لا يبيع الحولا في حق يدعيه فوكل رجل فاحصه لم يبحث وكذلك لو حلف لا يبيع حبه فوكل يبيع حبه لم يبحث ولو قال والله لا أبيع فلا فامر غيره فاحصه حث في القضاء فان الصلح لا عهد فيه كذا في محط السرخسي في باب الحلف على الفعل لغيره بأمره أو بغيره له لا يتفق هذا الاثم قضى به دنه لا يبحث لانه ليس باضاف عرفا وقبل بحث وان نواسه حث وقال الله عليه لكن لا يصدق في العرف كذا في الوحي للكردي حلف لا يستدين فترو حراما لا يبحث وان أخذ الدرهم في لم يثبت كذا في الخلاصة الفصل الثامن وانما حلف لا يفعل كذا تركه أما كذا في الهداية وان حلف لا يفعل كذا يبر

انه لا يبحث عنه

وإسم العبد الذي زافيه حصت الزيادة ولشترى أن يجعل الزيادة مع أجملها مع وكذا لو زاد البائع ثوبا أو ما أشبه ذلك بالمثل حصت الزيادة قوله أن يجعل الزيادة مع أجملها ورجل جال في خاز أو فاضل فقال أعطني درهم خيرا وقال أعطني درهم فاجتمع العلم ولن يبرهنه في البلد ومتفق عليه فاعلم انما لا يقل من ذلك قال القسبة أو يكره البني رجما عنه تعالى شرأوا ما هو اصطلاح الناس وسير البليدي ربح المشتري بخصم التقصان من الدرهم وان كان المشتري غريبا فاشترى اعلى ما عليه ولا يرجع شيء وهذا في العلم فاما في

التي في القصر اعلى ما هو سر البذلان سر الخسر في البذل الخلف * رجل اتي قصابا كل يوم يدهو كان القصاب يطلع الجوز به سبعة
والشترى ينظر اليه وينظر انه من كاهو سر البذل فوريه وما قانوا ولا نون اسناروا قالوا اسعها بكن على من واحد يحكم سر البذل فاذ انتقص
عن ذلك له ان يرجع بجملة القصاب من الشترى لامن القصاب سيع العمل لا يعتقد قبل اعطاء العلم به رجل قال لا ترجعت منك من هذا الحنطة
قد رمايلا هذا التغير وهذا العست باز * رجل له زرع قد استخف بضاع حنطها ١٣٩ جاز لانه ما عوجوا بقدر على

تسليمه ولو باع بتنا لا يجوز
لان التبر لا يكون الا بعد
الدوس والتسدية فكان
هذا سابع المعدوم ولو باع
ساق الحنطة دون الحنطة
جاز ولو اشترى حنطة في
سبيلها وشرط التسدية
والدوس على الباقي جاز
لانها باع الحنطة فكانت
التسدية عليه * رجل
اشترى بالعدنى فباع كس
قبل القبض ففسد البيع في
قول ابي حنيفة رحمه الله
وكذا اذا اشترى
بالقوس فكسدت يعني
لا تروح وراج الاغلان وان
غلا اربح لا يفسد
البيع ولا خيار لاحدهما
وان استقرض عدليا او
فاجبا فكسدت عند ابي
حنيفة رحمه الله تعالى
عليه مثلها كسدت ولا يشتر
قيمتها وقال ابو مسعود
الله تعالى عليه قمتها من
الذهب والفضة من قبضها
وقال محمد رحمه الله تعالى
عليه قمتها من الذهب
والنفض في آخر يوم كانت
راحمية فكسدت * رجل قال
لغيرك في بدي ارض خربة
لا تسوي شيئا فبعها مني
بست قدر اهره فقال بعت

بالتعمر مرة واحدة سواء كان مكرها فيه او ناسيا أصيلا او وكلا عن غيرهما فان لم يقبل لا يصحكم وقوع الحث
حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك بثبوت الحاق قبل الفعل فيجب عليه أن يوصى بالكفارة ويقرن بحل
الفعل كالحلف لم يضر زيد او لم يكن هذا الغف فخرت زيدا أو كلف قبل أكاه بحث هذا اذا
كانت العين مطلقا ولو كانت مقيدة لم لا تكلف هذا اليوم سقطت لقوات محل الفعل قبل مضي الوقت
عنده ما خلا لا يبي وسخره الله تعالى كذا في فتح القدير * حلف لا يفعل حراما لم يثبت بالنكاح
القاسد وكذا لو طأ الهبة الا اذا كان الله لا بان كان الحاق من جهال الرماطين عن شئ خلق القواب
والهبة كذا في السراجية * حلف لا يوصي بوصية فهو في مرض الموت لا يثبت وكذا لو اشترى اذني
مرض فمضت عليه ولو حلف لم يمت اليوم ما تدرهم فهو به مائة على آخره امره بقضيه ولو مات
الواهب قبل قبض الموهوبة لا يمكن من قبضه لانها صارت ملكا للورثة كذا في فتح القدير * حلف أن
يبيعه فبيعا امر به من يهده فتهام بعد ذلك عن جماع امره أنه جلع لم يثبت ان لم يكن هناك سبب يبدل
عليه حلف لا يخدم فلاننا حلفا بغيره وان حلف لا يخدم فلاننا حلفا بغيره وان حلف لا يخدم فلاننا حلفا بغيره
الكبرى * ولو قال كل مال لي هدي فقال آخره على مثل ذلك لم الثاني أن يهدي جميع ما له سواء اقل
من مال الاول او مثله أو أكثر الا ان يهدي بمثل قدره فيلزم ذلك القدر ولو قال كل مال املكه الي سنة فهو
هدي فقال لا اثر مثل ذلك لم يزمه شئ كذا في الانصاف * اذا حلف الرجل لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه
بوجه مدون اسمه لم يثبت كذا في السنة في الاصل قال الا اذا نوى معرفته فانه عني ذلك فثبت
الامر على نفسه والقطعيته وهنا اذا كان الحلفا عليه اسم فان لم يكن له اسم بأن ولد من رجل فرأى
الولد جاره ولكن ليس به الحلفا بل جاره لا يعرف هذا الولد فثبت لانه يعرف وجهه وليس له اسم خاص
لشترط معرفته كذا في المحيط والتهذيب * لو حلف لا يعمل مادام لان في هذا البلدة فخرج فعلم ثم رجع
فلان فضله ناسا لا يثبت كذا في فتح القدير * حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان عليه كراش واداه القميص
فعله الى الخياط واهره أن يفضله لا يثبت كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر * في مجموع
التوازل رجل اهدى الى رجل شيئا فقال المهدي اليه ان لم أعطك هذا القيام به الهبة فكذا وضى
زمان ثم اعطاه عشر قد اهرهم فصالحا من ذلك يثبت وقال القاضي الامام لا يثبت مادام القيام باقيا
والحلف حاصل او اعطى القيام بعد ذلك بر فيه كذا في الخلاصة وان حلف لا يكتب هذا القلم فكسر ثم رماه
مره أخرى فكتبه لم يثبت وكذا ان حلف لا يقطع هذا السكن فكسره ثم أعاده كذا في الحاوي * حلف
لا ينظر الى وجهه فلا ينظر الى الفلان فقال محمد رحمه الله تعالى لا يثبت ما لم يكن الا كثر من الوجه
مكتشوف حلف لا ينظر الى الفلان فرأى من خلفه ستر او راجع يتبين وجهه من خلفه حث بخلافه
نظر في امر آخر اى وجهه حث لا يثبت كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر * رجل قال ان
رايت فلانا لم اضره بدين قدر ميل أو أكثر فقال محمد رحمه الله تعالى لا يثبت لانه لم يره * رجل قال لغيره
ان افسد قلم أسلم عليك فبني أن يكون السالام ساعة بقاءه فان لم يفعل حث وكذا لو قال ان افسدت
دابتك فلم تعرفني فبني أن يكون مع الفعل فان نوى غير ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضينا في
فصل العين على القدر وفي المشتق اذا حلف لا ينظر الى الفلان فنظر الى يدها ورجله أو رأسه قال محمد رحمه الله

والبايع لا يعرفه باجاز وان كانت قيمته أكثر من ذلك * رجل اشترى حنطة فطحنها البايع قبل التسليم فبسخ البيع ولو باعها البايع من غيره
فطحنها الثاني لا يفسخ البيع ويصح المشتري الاول انما يفسخ البيع الاول وان شاع من المشتري مثلها * رجل اشترى ثيابا قيمته او يحكمه
أو غير مد أو غير مد لا يجوز كذا لو باع آخره مد الا اذا نارا او باع ثوبا او حنطة أو باع برأسه أو باع اشتراه
فلان أو عطل المشتري فلان أو عطل ما بيعه التماس لا يجوز البيع الا أن يكون شيئا لا يتفاوت عنه كثيرا والعلم بان علم المشتري بالثمن في المجلس

عاشا زواجهم المشتري أشعلا خذون ما تشرئو ولواشترى غنما وعذرة ولي واستنى شاة أو ثوب ما يغريه لا يجوز ولو استنى واحد أحدهما
جاء ولواشترى عشر ما تجزى من هذا الأرض أو عشرة أذرع من مائة ذراع من هذه الأرض لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى ولو طرأ على رجل أو ثوب أو غنم أو رقيق أو ثياب وقال أختت كلاما هذا درهم ليس بجاعة فسد البيع في الكل عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وكذا لو اشترى دارا أو أرضا ١٤٠ أو ثوب ما كل ذراع وكان له من جهة الزرع فسد البيع في الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله

وقبل ان كان ثوبه لا يتقص بالتطبيع حله ولوا اشار الى حصة وشعر فقال له هاتين الصرتين كل قبزة درهم قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز البيع قبزة واحدة منها و قال صاحبنا يجوز في الصرتين رجل اشترى عبد بن ثوبه درهم ولم يسم لكل واحد منهما فانما كان احدهما من افسد البع عندهم جملوا وان سئلوا عن كل واحد منهما فكذلك في قول أبي حنيفة وقال صاحبنا رحمه الله تعالى يجوز في الثمن وان كان احدهما مدبراً أو مكسباً أو مملوكاً أو ولد أو أجل الثمن جاز في الثمن عندنا ويخبر ١٤١ المشتري وفي السابقين اذا ظهرت

احداهما مائة أو خمسة
مئوي أو محرم أو مسترورة
النسبة عما وفي حق الخل
اذا كان احدهما خراج
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
هذا والموجع من حرم وعبد
سواءه رجل مال أيعك
هذا الثوبين هذا الطرف
الى هذا الطرف وهو ثلاثة
عشر ذراعاً فاما خمسة
عشر فقال البايع غلطت
لا يفتق اليه ويكسبون
الثوب المشتري بالثمن المسمى
قضاء وفي العينة لا تسلمه
الزيادة رجل باع جوراً أو
بطحاً أو ثوباً فوجده فاسداً
لا يفتق به ان كان قليلاً
يسرد كل الثمن وان كان
كثيراً بان كان البطيخ أو
الفتاح أو قراملاً يرجع
بالقصان ولا يسرد كل
الثمن لان الكثير يصلح علماً
للدواب وفيه عند الناس
لا يسترد كل الثمن وكذلك
الجوز اذا كان كثيراً يصلح
علماً هذا اذا وجد جميع
ما اشترى فاسداً فان وجد
البعض فاسداً فالقصان
أن يسل بيع الفاسد
ويفسد العقد الباقي في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وفي الاستحسان اذا

بذكرة كذا في التثنية و لو حلف الرجل على خادم كان حنيفة أن لا يستخذه مفهوماً للسئلة على وجهين
(الاول) أن يكون الخادم مملوكاً للعالم وانه يستعمل على فصول أربعة أحدها أن يطلب منه الخدمة بعد
اليمين فتاوى صاحبنا قال اخدمني في هذا الوجه بحثناه ظاهره الفصل الثاني أن يستخذه بعد اليمين
بغير أمر موزه حتى خلمه وقد كان يستخذه قبل اليمين بأمره وفي هذا الوجه بحثنا أيضاً الفصل الثالث
أن يستخذه بغير أمر وقد كان خلمه بغير أمر وفي هذا الوجه بحثنا أيضاً الفصل الرابع أن يستخذه بعد
اليمين بغير أمر وكان لا يستخذه قبل اليمين أصلاً وفي هذا الوجه بحثنا أيضاً (الوجه الثالث) اذا كان الخادم
مملوكاً كغيره يوانه يستعمل على فصول أربعة أيضاً على نحو ما بينا بحثنا في الفصلين الاولين ولا يبحث في
الفصلين الآخرين و لو حلف لا يستخذه خادماً لقيل فاسداً أو مشرباً أو مائناً بالهولم تكن له
حين حلف بحثنا في فصل خادم فلان ذلك لم يفعل كان كل نوى في عينه أن يستخذه فضعف مدبر فيما
بينه وبين الله تعالى بدون القضاء و لو حلف لا يستخذه خادماً فلان فليس الخائف مع فلان على ما بينا فضعف
وذلك الخادم يقوم عليهم في تعليمهم وشرابهم حنيفة والخدمة على كل شيء من أعمال داخل البيت وأما كل
شيء من أعمال خارج البيت كالبيع والشراء فذلك بعد تحريمه ولا بعد خدمة واسم الخادم يطلق على الغلام
والجارية والصغير الذي يقدر على الخدمة والكبير كذا في الظهيرة * حلف أن لا يكون من أكره فلان وهو
من أكره أو قال لا يكون من أكره فلان وأرضى فيه وفلان غائب لا يمكن نقض ما بينه من ساعته حنيفة
لان شرط الحنث كونه من أكره فلان وقد وجدوا من يحدونه ولو تخرج الرب الى الأرض مناضة لا يبحث
وان كان الرب الأرض خارج المصر لان هذا القدر مستثنى عن اليمين فصار عترة المولود لا يسكن هذا الدار
فليجدها المتاح لخرج الابداع لا يبحث ما دام في طلب المتاح كذا هذا وان اشتغل بعمل آخر غرض طلب
صاحب الأرض لربك الأرض عليه حنيفة وفي المسئلة التي تقدمت غرض طلب المتاح بحثنا لان هذا العمل
غير مستثنى عن اليمين و لو منع انسان عن الخروج الى صاحب الأرض أو كان في المصرفة عن طلبه
انسان لا يبحث لان شرط الحنث كونه من أكره فلان وذلك لا يتحقق مع المنع على ما مر حتى لو قال ان لم
أترك من أكره فلان يجب أن تكون المسئلة على القولين كما مر في مسئلة السكنى كذا في الفتاوى
الكبرى * سئل نعيم الدين عن محترف حلف على ألا تحرقه أن لا يبل بها فقال (١) اكرهت برأيناهم
فكذلك اسمها العمل هل بحث قال لا كذا في الخلاصة ورجل قال الفارسية (٢) اكرهت هرز كشت كنم في
هذه القرية فأمر أنه طلق فان زرع برزرا بطيخاً أو القطن بحثنا حتى زرعاً زرعته غيره أو كرب أو وحد
لا يبحث ولو وقع في غيره من اربعة أو لست ارجع افرار زرع أجبره لا يبحث اذا كان ذلك الرجل من بني ذلك
نفسه لاه غيره من اربع فان نوى أن لا يزرع غيره بحثنا لانه نوى ما يحتمل لفظه وفيه تغلب فان زرع غلامه أو
أجبره وقد كان بأمره قبل ذلك بحثنا لأن معنى نفسه كذا في الفتاوى الكبرى * و لو قال الرب الأرض
والزراع (٣) اكرهت كشت من اكرهت فأمر أنه طلق فباع نصيبه أو أرضاً أو هو بحثنا ولو استهلكه
رجل فضمته المملوك أخذته فانفق في سلخه لا يبحث كذا في الخلاصة * و لو قال ان كنت لفلان عبداً
أو نصف عبداً فأمره أن كذا ثم كمل بعشر دراهم غطى فيه لا يبحث و لو حلف أن لا يمل فلان وهو

١ ان وضعت يدي على هذه ٢ ان زرع ٣ ان نفعتي هذا الزرع

كان الفاسد قليلاً يجعل عقوبه ولا يسترد شيان من الثمن قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الواحد في المائة قليل يجعل
عقوبه واما البسيط اذا وجدته فذلك لا يسلغ نصف البسيط قال بعضهم أنه يردك الفاسد ويملك الباقي بحثنا من الثمن وان كان الفاسد
نصفه اشترى جازاً بالبيع فيقال ليس بفاسد بحثنا من الثمن كذا في الجوز وقال بعضهم يفسد العقد في الكل وان كان الفاسد أكثر من
التصلي لا يجوز العقد أصلاً عندنا لكل وقال عامة المشايخ رحمه الله تعالى فساد البيع في الباقي وان كانت الفاسد واحد من الأصناف

الفاصل بينهما وليس عال فيفسد العقد في الكل كما لو اشترى ألف جلد فوجدها واحدة منها لم يمتنع
 لا يجوز البيع أصلاً ورجل جاما ليضرب وأراه درهم وقال أعطني بها الجاه فاعطاه درهم فوجدها درهمين أو نهر حجة فانه ربحها
 ويرجع بالجدلان الاشارة الى الدرهم فمرة التخصيص على الدرهم والدرهم في اليلعات تنصرف الى الجداد ولو وجد القابض متوقفاً أو
 رصاصاً فسد البيع وكان عليه ١٤٣ قيمة البيع ورجل أراد ان يشتري جارية فبصر فقال اشترت هذه جارية فبصره

الصرة أو قال بيا في هذه
 الصرة ووجد البائع ما فيها
 خلاف ففسد البذل فله أن
 يربحها ويرجع بفقد البذل
 لأن مطلق الدرهم في
 البيع ينصرف الى فقد
 البذل وان وجدها فقد
 البذل جاز ولا خيار للبائع
 بخلاف ما اذا قال اشترت
 هذه الجارية يعني هذه
 الخاصة ثم رأى الدرهم
 التي كانت فيها كاله انليان
 لان في الصرة يعرف مقدار
 ما فيها من النادر وفي
 الخاصة لا يعرف مقدارها
 فيها من الخاص فكان له
 الخيار وسعى هذا خيار
 الكسبة لا خيار الزرع لان
 خيار الزرع لا يثبت في
 النقود ورجل باع ألف من
 من القطن ثم ادعى البائع
 انه باع القطن ولم يكن في
 ملكه يوم البيع فليس أو
 قال انشئت القطن الذي
 كان في ملكي يوم البيع
 وعند البائع عند الخصومة
 آف من من القطن يقول
 أصبته بعد البيع ذرى
 المتبق انه يقبل قول البائع
 مع عينه انه لم يمنه هذا
 القطن ورجل باع جارية
 ثم ادعت الجارية بمعاودة

خفاف فاشترى من صاحب الدكان آلات الخف وشرىها بعين الخافق عليه لا يثبت كذا في خزانة المفتين
 وسئل شيخ الاسلام عن رجل له مستغلات فبطلت امراته (١) كما ان مستغلاتها اربعة فبطلت امرته
 امراته المستغلات فقبضت الاجرة فأنفقها أو أعطت زوجها لا يثبت فان كان الزوج قال للستائر ين
 انقدوا في هذه المنازل فلهذا الفصل لم ينقل عن شيخ الاسلام وقيل ينبغي ان يكون هذا الاجرة يثبت في عينه
 وكذا اذا تقاضى منهم اجرة ثم لم يسكنوا فيها فهذا انما جازتو يثبت في عينه وان تقاضى اجرة ثم لم
 يسكنوا فيها فلهذا الفصل جازتو لا يثبت في عينه كذا في المحيط و لو حلف لايمن الذهب والقضية فليس
 الضرر ويثبت كذا في محيط السرخسي و لو حلف لايمن خشب اقس ماق النخلة لا يثبت بخلاف قوله
 لايمن جذعاً أو عوداً و لو حلف لايمن شعراخس مصدا لا يثبت لايمن صوافين لبدا لا يثبت كذا في
 خزانة المفتين و لو حلف لايمن وتنافس جبالا لا يثبت كذا في المسوط و اذا حلف لايمن على الارض
 فبقي على الارض يثبت أو نزل يثبت ولو مشى على سباط بسط على الارض لم يثبت كذا في الظهير وفي
 الفصل السادس في الحلف على فعل لا يثبت بقطع شرا كهاون كها فبصره ثم لبس احث هكذا
 في خزانة المفتين و لو قال ان من رأسي هذا حدا ولا يضيغ على نفسه فقال ان من هذا الرأس احذف كذا
 نفسه الحالف لا يثبت قال محمد بن ابي حنيفة قال في الرقاب و لو حلف لايمن اليوم شعراخس رأسه لا يثبت
 و لو لم يمس رأسه لم يثبت كذا في الخلاصة قبل الفصل الخامس من كتاب الايمان و لو حلف لايمن انقامر
 دست عاربت داء لا يثبت و ان يجاري فغدا لا يثبت على المختار كذا في خزانة المفتين و لو حلف لايمن
 الشفعة فسكت ولم يخص حتى بطلت شفعته لا يثبت وان وكل و كلبه التسليم حث كذا في الظهير وفي
 فصل العين على العقود والى يستأجرها حقوق ورجل يستأجر امرأة بمال وخلق اسيراً لا يملك معه ثم
 بداه ان يعل قال يشتري ذلك الشيء الذي يعمل فيه ثم يبيعه ما شاء من العمل وكذا لو قال اتساح (٢) اكر
 كراس كسبي بكم يومنا من السنة وحلف عليه فاشترى القزل ثم نسي ثم وهبه له لا يثبت ولو نسي ان يار
 من غير ان يشتري القزل لا يثبت لانه اخص باسم على حدة وفي تناو الذي يعل حلف من (٣) يش
 كس خلق فلان نكمت ووكيلى وي نكمت لكن اكر كراسى فماد بكم خلق عليه نصب الموكل غيره على
 ما عين الحالف ثم امره بالموكل بان يعل ففعل يثبت كذا في الخلاصة في الفصل الثالث والعشرين و لو قال
 ان عمرت في هذا البيت فمات قماراً لم يطلق فخر بباطن منه وبين جارية هذا البيت فبطلت الحائط وقصده
 عمارية الجارية كان ما في عينه كذا في خزانة المفتين في العقود والى ليس لها حقوق وسئل شيخ الاسلام
 الاوزنجلى عن قال ان لم ارب بيت فلان غدا فبعدى سر فقد مونغ حتى لم يرب بيت فلان غدا قال
 فيها اختلاف المشايخ ورجعهم الله تعالى والمختار لقوى ان ثبت كذا في النخبة

كتاب الحدود وفيه ستة أبواب
 الباب الاول في تفسير مشرك وكفر وطه وسك
 والحق في الشرع العقوبة المقدرة حقا لله تعالى حتى لا يسي اقصا حقا لله تعالى حتى لا يعبد ولا التعزير
 ١ انه لا يبطو هذه المستغلات فلهذا ان اخذت كراساً واحداً ونسجه ٣ اطابا بقت أو وكل
 اقلان لكن ان امر في بقتل فلهذا

قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما عاها هو لا الى المشتري وهي ساكنة ولم تزل شالاً لا يشيل قولها
 الاينة ووعده رجل باع نصيب من البخنة المشتركة قال ان كان القلم يضرب لم يجز البيع ونصيب البائع يكون للمشتري ما لم يقض البيع
 قبله وان اشترى البائع البخنة المشتركة قال ان لا يرضى بعد الاجارة كاله ذلك لان في قلمه ضرر او الانسان لا يجبر على
 تحمل الضرر ووعده رجل باع قلمه فأنادى المشتري ان يذهب الوارء ولا يعطى الوارء ثم قال ان لا يرضى هذا على ما عورس

البدني مثله فان كان في ردهم القطن ورام يصطع عن المشتري من الثمن عند ذلك وعنه زجل استباح قوماً قاله الباقر ع القوس فله
 فأنكسر قال يضمن قيمته وان سده بادن الباقع ولو قاله الباقر ع القوس فان أنكسر فلا ضمان عليه فله فان أنكسر قال يضمن أيضاً
 قال القاضي الامام أبو علي التستري رحمه الله تعالى هذا انما اتفاقا على الثمن فان الرجل أو أخشى على سواه الشراء قال له البائع ان ههنا فلا
 ضمان عليك بعدما اتفقا على الثمن فهناك يضمن كذلك ههنا الاب أو الوصي اذا باع ١٤٣ عقار القسي فرأى القاضي قض

البيع أصلي للصغير قال
 الشيخ الامام هذا رحمه الله
 تعالى له ان يقض ذكروني
 المأثور وعن الشيخ
 الامام هذا رجل اشترى
 من بعض السدنة ستر
 الكعبة قال لا يصح وقيل
 له لو ان المشتري نقله الى
 بلد آخر قال يصدق به
 على الفقراء وعنه رحمه
 الله تعالى رجل باع شياً
 يعاينها وآخر الثمن الى
 الحصاد أو الدباس قال يقصد
 البيع في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وعن محمد
 رحمه الله تعالى أنه لا يقصد
 البيع ويصح التأخير لان
 التأخير بعد البيع تبرع
 فيقبل التأجيل الى الوقت
 المجهول كالجو كقول مالك الى
 الحصاد والدياس وقال
 القاضي الامام أبو علي
 التستري رحمه الله تعالى هنا
 يشك بما اذا أقرض
 رجلاً شرط بالقرض أن
 يكون مؤجلاً لا يصح
 التأجيل ولو أقرض ثم أقرض
 لا يصح أيضاً وكان الصحيح
 من الجواب ما قال الشيخ
 الامام أنه يفسد البيع
 أجله الى هذه الاوقات في
 البيع أو بعده وعن الشيخ

لعدم التقدير كذا في الهداية وروى كذا في الامام أبو حنيفة في الاقامة وشرطه كون من يقام عليه صحيح
 العقل سليم البدن وكونه من أهل الاعتبار والاعتدال حتى لا يهاجم على الجنون والسكران والمرضى وضعيف
 الخلق لا بعد الصحة والافاقة كذا في محط السرخسي وحكمه الاصل ان تزجراً ما يتضرره العباد
 وصانته اذ الاسلام عن الفساد والمهلك من القنب ليست يحكم أصل الاقامة لاحتلالها تحصل التوبة
 لا اقامة للمخول هنا يقام كذا في الكافر ولا طهره كذا في التيسر

الباب الثاني في الزنا

وموقفه الرجل شهوة محرمة في قبل المرأة الخالي عن الملك وشبهه ما وشبهه الاشتباه أو عكس المرأقتل
 هذا الفعل هكذا في النهاية حتى ان وطئه الجنون والصبي العاقل لا يكون زناً لان فعلهما لا يوجب طهره
 كذا في محط السرخسي وكذا اذا وطئ الرجل جارية ابنه أو جارية عمه أو جارية عمه المأثور للمأثور
 أو الجارية من المغنم بعد الاخر ان في دار الاسلام في حق الفازي لا يكون زناً لشبهه العين وكذا اذا
 وطئ امرأة تزوجها بعد شهود أو امرأة تزوجها بعد ان عولها أو وطئ عبد امرأة تزوجها بعد ان عولها
 أو وطئ الرجل امرأة تزوجها على حرة لشبهه الشكاح وكذا اذا وطئ الابن جارية أبيه على أنه يصلح له
 لشبهه الاشتباه هكذا في النهاية وروى كذا في القاء الختانين ومواراة الخشعة لا تنافي في تحقق الاباح والوطء
 وشرط العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرمة لم يوجب الخشعة كذا في محط السرخسي وبنت الزنا عند
 الحاكم ظاهر ان يشهد بأربعة شهود عليه بلفظ الزنا بلفظ الوطء والجماع كذا في التبيين ان شاهد
 أربعة على رجل الزنا في مجلس واحد بالقاضي بسألهم عن الزنا ما هو وأبى فاذينوا ما هو زنا حقيقة
 وقالوا لا شيء أدخل كل واحد في كتمان الآخر بسألهم عن كيفية الزنا ثم اذا بنوا كيفية الزنا بسألهم عن الوقت
 ثم اذا بنوا وقت الزنا بسألهم عن مكان الزنا ثم اذا بنوا مكان الزنا بسألهم عن المكان ثم اذا بنوا المكان
 والقاضي يعرفهم بالعدالة بسأل المشهود عليه عن احصائه فان قال أنا حصن أو شهدا المشهود على احصائه
 ان أنكر سأل الحاكم عن الاحصان فإذا وصفه على الوجه رجحوا وان لم يصفه وقد ثبت احصائه بالثبوت سأل
 المشهود عن الاحصان فإذا وصفه على الوجه يجب رجحه وان قال أنا غر محسن ولم شهدا المشهود على
 احصائه جلد وان لم يعرفهم القاضي بالعدالة حبس المشهود عليه على أن تظهر عدالتهم كذا في المحيط
 والاربعة اذا شهدوا على رجل زنا فسئلوا عن كيفية وشبهه وقالوا لا نرى ذلك على هذا فيقبل شهادةهم ولكن
 لا عدلهم اشكال عندهم فان تكلم عدداً المشهودات مع وجوب الجحد كالشهادة على اربعة من النساء
 وكذلك ان وصف بعضهم دون بعض فلا يقيم عليه الجحد ولا على المشهود أيضاً كذا في المسوط وبنت
 الزنا باقراره كذا في الجبر الراتق ولا يثبت اقراره عند غير القاضي عن لولايته في اقامته الجحد ولو كان
 اربعة مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك كذا في التبيين ولا بد أن يكون الاقرار بصريحه لا يظهر كنهه
 فلا يحد الاخرس ولو أقر بكتابة أو اشارة كذا لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال أن يدعى شبهه كذا في النهر الفائق
 ولو أقر أنه زنى بغيره أو في آخره ما نرس لا حتم على كل واحد منهما كذا في فتح القدير وكذا لو أقر بظن
 مجبو أو أقر بظنهم بقتامان فقبولاً لتساكنهما بقبول الجحد لا بد أيضاً أن لا يكنه الاخر حتى لو أقر
 بالزنا فكتبته أو هي فكذلك ما فلا حتم على ما عند الامام كذا في النهر الفائق ولا بد أن يكون الاقرار في حالة

الامام هذا الاراضي الترواجت اذ مات زوجها وعجز أهل القرية عن أداء رجاها فأراد ان تسلمها الى السلطان قال السليل فيها اجازتها
 واستغفها من خارج الاجرة فان تعذر ذلك لا يجازي السلطان بها فان أراد ان يشترى نفسه فالاحوط له ان يدفعها من غيره ثم اشترى
 من المشتري وعنه رحمه الله تعالى ان وقت حفر من المم أو البول في خل أو زنت لا يجوز رجحه وعنه رحمه الله تعالى رجل قال لغيره
 بعت منك قميصاً من الخطة التي في هذا الحنف من هذا الكدر ثم أعطاه الخطة من موضع آخر لا يجوز ان ماسي القنود يبيع

قال انصار قسطنطين الانمعي عن الجبال الالهه يرد قسطنطين انما كان باقيا ما عنده فيجوز
 وان سار ما راد الايجو ولاه باع ما يمكن عنده وعنده رجل ارض في اقلين قد ادرك بعضه فقال لغيره بعثك ما تم من قطن هذه
 الارض بكذا دهر فقال نظرا كانا كثره لمدركنا ولا افلا مثلا لو كان قطن الارض انهم في قبايع ما تم ان كلنا المدرك مقدار
 من قطنهم او كثرنا والسمع والا فلا
 ١٤٤

ابن الفضل رحمه الله تعالى
البيع فاسد لانه لا يمكن
تسلمه بدون الصبح وكذا
ولا يشترى دار على أنه لانه
فيها فاذها بناء أو أرض
على أنها بناء لا يخل فيها
فإذا نخل أوباع دار على
أن بناء من أبر فاذها
من اللبن كان فاسدا ولو باع
دار على أن فيها شواول بناء
فيها أوفال ماله أو شغلها
ولا علوها بأرباع البيع ويصير
المشتري أن شله أخذها
جميع الثمن وإن شاكل
وكذا لو باع ما يجذعها أو
أبوابها ولا يفتح فيها جاز
البيع ويصير المشتري فان
كان فيه ما جذع جاز البيع
ولا يخسر المشتري ولو قال
بشكها بما فيها من الإذاع
والأبواب وليس فيها شيء جاز
البيع ولا يخسر للمشتري
ولو باع أنشأ دار على أن الكل
مفرق جودا أحسنه غير
مفسدة قال الشيخ الإمام أبو
بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى فسد البيع لأن المنة
وغير المنة جيبان فإذا لم
يدخل غير المنة في العقد
والثمن جله فسد العقد كما
لو باع ما فاشتاها الواحدة ولم
يسر عن كل واحدة فسد

فقطه وزنه يسقط حصص من الفنى جاز البيع فلان المشتري باع السلعة قبل ان يزن الفنى عن أى حصة من ربحه الله تعالى أنه لا يجوز بيع المشتري وقال أبو يوسف ربحه الله تعالى يجوز رجل أن يبيع شئ من ثوبه أو قماش خلع منها بعضها غير موزن قال القتيبي أبو حفص ربحه الله تعالى المشيئ والتفاح والخوارزى إذا كان من ثوبه أو حلقه من المدي المتقارب فإذا باع بعضها غير موزن وظاهره أنه متفاوت جاز البيع

وان كان ذلك من غير نفع منها فاعلموا بما يجوز به ولو اشتري بعد ذلك من يطبخ أو خبز أو رمان فيه الصغور والكبير وكذلك زعموا بالجله
أكثر مما عالج لا يجوز فان أقر زعمنا وعزل ذلك من الجمله فترأضاً جاز السبع وبيع السبع على المزول عند التراضي وهكذا يرى عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى • رجل باع متروك النسيئة عند ما وقضى القاضي بجواز البيع لا يجوز له القرضي بجواز بيعه أم الولد • رجل اشترى
دهنا ودفع القارورة الى الدهان وقال لدهان باعني القارورة الى منزلي على يد ١٤٥ غلامك فانكسرت القارورة فحق الطريق

قال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى يملك الدهن من مال
البائع وان قال الدهان

واحد منهما وعليه المهر كذا في المحيط • وعلم القاضي ليس بحجة في الحدود باجماع الصحابة وان كان القياس
يقضي اعتبارهم كذا في الكافي

باب الثالث في كيفية الحدود وأما فيه

إذا وجب الحد وكان الزاني محصناً به بالحجارة حتى يوت ويحرقه الى أرض فضله كذا في الهداية
• واحسان لرحم أن يكون حراً عاقلاً بالغاً مسلماً قد تزوج امرأته متصفاً بمحرمات يدخل بها وهو على
صفة الاحسان كذا في الكافي • فلا يكون محصناً للوطء الموجه للهرم والعدو ولا يكون محصناً للجماع في
النكاح الفاسد ولا للجماع في النكاح الصحيح اذا كان قال له ان تزوجك فانت طالق لانها تطلق بنفس
العقد بجماع ايها العبد ذلك يكون زناً لا لأنه لا يجب الحيلولة لاختلاف العمل كذا في تزوج المسلم
مسلمه بغير مهر يدفعه بل بها كذا في الميسوط • والمعتري في الدخول الا بلاح في القبل على وجه وجب الفصل
• وشروط صفة الاحسان فيها عند الدخول حتى ان المملوك اذا كان بينهما وطء نكاح صحيح في حال الفرق
ثم عقلم يكون محصناً وكذلك الكافر ان وكذا الحر اذا تزوج أمة أو صغيرة أو مجنونته ووطئها وكذا المسلم اذا
تزوج كاسية ووطئها وكذا لو كان الزوج موصوفاً بأحدى هذه الصفات وهي حر عاقل بالغ مسلمه فان أسلمت
قبل أن يوطئها الزوج ووطئها الزوج الكافر قيل ان يفرق بينهما فاتها لا تكون محصنة بهذا الدخول كذا في
الكافي • ولو دخل بها بعد الاسلام والعق والافاقه يصير محصناً لا بشرط العفة عن الزاني هذا الاحسان
كذا في الميسوط للامام السرخسي • ولو كانت تحت حرة مسلمة وهما محصنان فارتدعا وما العباد فانه بطل
احسانهما فاذا أسلما لا يعود احسانهما حتى يدخل بها بعد الاسلام كذا في فتح القدير • وإذا ارتد بعد سبب
الحد ثم أسلم بحد لا يرجع كذا في المحلى فان كان الواجب هو الحد كذا في العتابة • ولو زال الاحسان بعد
ثبوته بالمجنون والعته يعود محصناً اذا أفاق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود حتى يدخل بها مرة بعد
الافاقه كذا في البحر الرائي • وشيئ الاحسان بالاقراء وشهادته رجلين أو رجل وامرأتين كذا في خزانة
الفتن • وان أنكر الدخول بعد وجوبه بالشرائط فادّعى حاجته أنه لو ادعى مئة سنة ورأى يكون منه
جعل واطن انما عاكد في التسليم والشهادة على الاحسان كالشهادة على المال ثبت بالشهادة على الشهادة
كذا في الاضاح • الزاني لو كان عبداً مسلماً في عهد ذمعيان أنه اعتقه قبل الزنا وقد استقيم ما شرطه
الاحسان لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي • امرأه قال رجل اذا أقرت أنها أمه هذا الرجل فزني الرجل
برجوع وان أقرت بالزنا قبل أن يدخل بها ثم زني الرجل بها لا يرجع استقصا • رجل تزوج امرأته فزني
فدخل بها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون نكاحاً محصناً لان هذا النكاح غير صحيح قطعاً لاختلاف
العلماء والاختلاف في كذا في محط السرخسي • وشيئ القاضي أن يسأل الشهود عن الاحسان ما هو فان
قالوا فمعلوم صواب تزوج امرأته فدخل بها فاعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يكتبني
بقوله يدخل بها خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على أنه لا يكتبني بقوله مسهاً ولها وأجمعوا على أنه
يكتبني بقوله مسهاً وما عاقدوا في المأثرة يكتبني بقوله مسهاً فاعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكتفي
أوفر بها لا يكتفي بذلك كذا في الميسوط • وفي المتنق إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى لو طهر رجل بامرأته
ثم طهرها فقال الزوج وطئتها وقالت المرأة لم يطأني فان الزوج يكون محصناً بقرارها ولو المرأة لا تكون محصنة
الا تكرهاو كذلك لو دخل بها ووطئها وقال هي حرة مسلمة وقالت المرأة كنت نصرانية كذا في المحيط • وان

يقتضي اعتبارهم كذا في الكافي
تعالى يملك الدهن من مال
البائع وان قال الدهان
ابن علي المشتري • رجل
باج عارية القير بغير اذن
المولى وزوجها رجل آخر
بغير اذن المولى وأعتقها
فرضوا فأخبر المولى وقال
أبوت جمع ذلك قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى نفذ
العتق وبطل ما سواه
رجل اشترى من ثمن القاتل
فوجد الماشري واحداً
أسود وورثه على البقال
فأعطاه فأبى الآخر فزور
جازه • وكذا لو وجد آخرى
فرتها وأعطاه مكانها بغير
وزن وان رتباً لافاعطاه
القبال لئلا يغير وزن
لا يجوز لان هذا عمداً دخل
تحت الوزن فلا يجوز الا ان
وزن • قال وفي الخبر اذا
وجد واحد اخرته فافتره
على الخياط فأعطاه خيراً
آخر لا يجوز لان هذا عمداً
يدخل تحت الوزن فان
تسعة أساتير وعشرة أساتير
وزنوا جبراً فلا يجوز فيه

(١٩ - فتاوى ثانی) الجائزة في أرض فيها زرع فباع الأرض بدون الزرع أو أزرع دون الأرض جاز • وكذا لو باع نصف
الأرض بدون الزرع وان باع نصف الزرع بدون الأرض لا يجوز الا ان يكون الزرع ينمو من الاركة فيبيع الاركة بغيره من صاحب الأرض
جاز وان باع صاحب الأرض نصفه من الاركة لا يجوز هنا ان كان البذر من قبل صاحب الأرض فان كان من قبل الاركة يبيعي
ولو باع نصف الأرض مع نصف الزرع جاز • رجلان بينهما مزارع باع أحدهما نصفاً فاشترى من ثمن الباقي تلك الدائرة كذا في المتنق أنه لا يجوز

في قول أي خفيته رحمه الله تعالى لان شر بكة تضر بذلك عند القصة * وكذا لو باع متاعا من ثياب الدار لا يجوز * وحلان بين معاشره
 أغنام وعشرة ثواب هرو فباع أحدهما نصف ثوب معين من الجملة * ذكر في المتن أنه يجوز قال وهذا لا يشبه الدار ولو كان بينهما أرض
 ونخل فباع أحدهما نصف شجر من رجل لا يجوز كالأول * كانت الدار بين رجلين فباع أحدهما قطعة معينة من رجل قبل القصة لا يجوز في
 نصب واحد منهما * وكذا لو كانت الدار ١٤٦ لزجل فباع نصف ثابها من غير أرض من رجل لا يجوز ولو باع من الشاة

المسوخة الأولى والأرجل
 اختلف المشايخ فيه قال
 أبو القاسم الصغار رحمه الله
 تعالى لا يجوز لانهما
 مختلفان في القسط وقال
 محمد بن سلام رحمه الله تعالى
 يجوز والصحيح هو الأول * بيع
 ورق القرصاء قال الشيخ
 الامام أبو بكر محمد بن
 الفضل رحمه الله تعالى
 لا يجوز مادام في الزيادة
 ويجوز بعد التخلي ولو
 اشترى رطله من البقول
 أو قتله على الساق قال
 الشيخ الامام هذا لا يجوز
 لانه يؤول أسفله ساعة
 فساعة كالصوف والوبر
 والشعر فخصه البيع بغير
 المبيع فلا يجوز واختلف
 المتأخرون في قوائم الخفاف
 والعريس قال بعضهم
 لا يجوز لانه يزاد ساعة
 فساعة وقال بعضهم يجوز
 لان موضع القطع معلوم
 عرفا والقوائم تنمو أعلا
 لمن أسفل * رجل باع
 الخنق فولدت قبل الافتراق
 ولم يأت المشتري قال الشيخ
 الامام المعروف بظاهر رده
 رحمه الله تعالى لا يجوز
 * وكذا لو باع الاتيق وسلم
 قبل الافتراق * رجل اشترى

أقماس أو قد برها لا يكون حصنا كذا في المضمرات * وسقط الامام ان باع جماعة المسلمين أن يحضروا
 لأقامة الرجم كذا في المتن * ونبي الناس أن يصفوا عند الرجم كصوف الصلاة ولو كان رجم قوم تأخروا
 وقدم غيرهم فرجوا هكنا في البصر الرجم والبراج الوهاج * ولا بأس لكل من يري أن يثبته بقتله الا اذا
 كان خارجا عن محرمات قاله لا يثبته ان يثبته كذا في فتاوى قاضيان * اذا وجب الرجم بالشهادة
 يجب الساق من الشهود ثم من الامام فمن الناس حتى لو امتنع اليهود عن الابتداء سقط الحد عن
 المشهود عليه ولا يحدون لان امتناعهم ليس صريحا في رجوعهم كذا في فتح القدير * وكذا اذا امتنع واحد
 منهم كذا في التبيين * وموت الشهود أو أحدهم سقط وكذا اذا غاب أو غاب أحدهم في ظاهر الرواية *
 وكذا يسقط الحد باعتراض ما يخرج عن أهلية الشهادة كالزنا أو حدهم أو عي أو خرس أو فسق أو قذف
 فقتل أو تزني في ذلك * بكونه قبل القضاء وبعدة قبل أقامة الحد ولو كان بعضهم مقطوعا لأبى أو مريضا
 لا يستطيع الرمي وحضر وارى القاضي * ولو قطعت بعد الشهادة امتنع لأقامة كذا في فتح القدير *
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر موتهم وغيبهم لا يسلط الحد به تأخذ كذا في الحاوي القسسي
 * ان كان المشهود عليه غير محسن فقد حال الحاكم الشهيد في الكافي أقيم عليه الحد في الموت والغيبة
 ونسل فمساوهم هكنا في غاية البيان * وأجوعا على أن في سائر الحدود سوى الرجم لا تجب البسامة
 لان الشهود دولان الامام كذا في الفخرة * القاضي اذا أمر الناس برجم الزاني وسعهم أن يرجوه وان لم
 يباينوا اداها الشهادة * وروى ابن جماعة عن مجده رحمه الله تعالى أنه قال هذا اذا كنا لخلق في قضاة لا
 أمانا كان فقها غير عدل أو كان عدلا غير فقيه لا يسعهم أن يرجوه حتى يباينوا اداها الشهادة كذا في
 الظهيرية * وان كان مقرأ ابتداء الامام ثم الناس وغسل وكفن وبلى عليه * وان كان غير محسن
 فخمعة مقطعة ان كان حرا وان كان عبدا حله خمسين باهر الامام بضرب بسوط لا عشرة عليه ضربا
 متوسطين الملح المرح وغير المرح ولا يجوز التعقير عن حد قده الشرح كذا في الكافي * ونبي أن
 يقيم الحنن يعقل وينظر كذا في الاضاح * الرجل والمرأة في ذلك سواء فان كان منهما محصنا رجمه ولا
 فعلي كل الجلد أو أحدهما محصنا فعلى المحسن الرجم وعلى الآخر الجلد كذا في ظهور الزنا عند القاضي
 بالينة أو الاقرار كذا في فتح القدير * ويجزى بالرجل في الحد والتميز بوضب في الزنا واحد كذا في حد
 الشرب في ظاهر الرواية ولا يجوز في حد القذف ولكن ينزع عنه الحد والتميز بوضب في الزنا واحد كذا في حد
 ولا يجزى المرأة الا عن الترو والحشو كذا في الاختيار شرح المختار * فان لم يكن عليها غير ذلك لا يزنع كذا في
 العتامة * وقضرب بالساقون حفر لها في رجمها وان تركه لا يضرب كذا في الاختيار شرح المختار * لكن
 الحرأحسن ويحفر الى الصدور ولا يحفر للرجل وهذا هو ظاهر الرواية كذا في غاية البيان * ويضرب بالرجل
 فاعلى في جميع الحدود كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يقتص من من الحدود ولا يعسل ولا يربط لكنه
 يترك قائما الآن يهزمه في حد كذا في محيط السرخسي * فقيل المان بل على الأرض وعدا كما يفعل في
 زمانا قيل أن يعد السوط فيرفع الضارب فوق رأسه وقيل أن يعد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لانه زيادة
 على المسقوف كذا في الهداية * وقضرب عنق قاطعي جميع أعضائه ما خلا الفرج والوجه والراس كذا
 في العتامة * ولا يجمع بين جلدن وجهي المحسن ولا بين جلدن في البكر وان رأى الامام في ذلك مصلحة
 عزب بقدر ما يرى وذلك تقوى روياسة لاحد لا يقتص بالرجل بل يجوز في كل جانب ولو رأى فيما على الامام كذا

عشرة أقرضت حبة بينها قاضق منها خمسة قبل القبض بغير المشتري لتفرق الصفقة قبل التمام * ومرض باع عينا
 من أعين ماله من وارث بعتل القيمة لا يجوز عننا أي خفيته رحمه الله تعالى وكذا لو باع الصبي من ماله الصحيح * رجل اشترى دارا مع ثيابها
 بالقدرة فاشترى الثياب قبل القبض فالواحد اشترى ان شاء أخذ الارض بيمينها من الثمن وان شاعرك وان اشترى بعد القبض كان له
 أن يأخذ الارض بيمينها من الارض ولا خيار له هو كذا في المشتري أرضه ما اشترى ما اشترى قبل القبض شجر المشتري على الوضحة

التي ذكرنا وان استحق مد التقص بأخذها بحصتها من الثمن فلا بد أن يرتد هوان احترقت الاشجار أو قطعها طال قبل التقص خبر المشتري انشاء أخذها بجميع الثمن وان شاترك وليس له أن يأخذ بحصتها من الثمن وبعد التقص يكون الهلاك على المشتري رجل اشترى شجرة بشرط أن يقطعها الخلف المشايخ في جواز هذا البيع والصحة هو الجواز وان اشترى بشرط القطع جاز قبل هذا اذ بين موضع القطع فان لم يسبق ليجوز وفي ظاهر الجواب يجوز وان لم يسبق واذا جاز كان له أن يقطعها من الأصل عند البعض وعند بعضهم

يقطعها من وجه الارض ولا يقطع وان اشترى هاهنا قطعها في عينة ما واشترى هاهنا بشرط القطع كان له أن يقطعها بأصلها وهل يدخل في البيع ما تحت الشجرة من الارض فيه روايتان والصحيح أنه يدخل كالأقرب انسان يشترى نخلة في الارض ما تحتها من الارض وكذلك للمسعة واذا دخل ما تحتها من الارض في البيع يدخل مقدار غلط الشجرة وقت البيع وقت الاقار ووقت القسمة حتى لو زاد غلطها بعد ذلك كان لصاحب الارض أن يأمره بفتح الزائدة ولا يدخل من الارض ما يتأهل اليه العروق والاغصان وان اشترى شجرة للسلعة لاجل التمر جاز وهل يدخل في البيع ما تحت الشجرة من الارض فهو على الروايتين على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل وقال محمد رحمه الله تعالى يدخل يعرفها التي تستقر عليها الشجرة لا مقدار طول العروق وان اشترى أرضا دخل في البيع الاشجار المثمرة بغير ذكر

في الكافي * وقسر التفرغ بفي التها بالمس وهو أحسن وأمكن للفتنة من تنبهه الى أقدم آخر كذا في الجرار اثنى * وهكذا في التنبيه والمرضى اذا وجب عليه الحد وان كان الحد جازا مقام عليه القتل وان كان جلا اقامت عليه حتى يتأهل أي يبرأ ويصح الا اذا كان من رضا وقع الياس من رغبة في شدة مقام عليه كذا في الظهيرة ولو كان المرض لا يرجع زواله كالتلألأ وكان (١) خداجا ضعيفا الحلقة فعندنا لا يضر به مكال فيه مائة شمر اخ فيضرب بدفعه ولا بد من وصول كل شمر الى ابنه ولو ناقيل لا بد من شدة ان تكون مبسطة كذا في فتح القدير * والتساق في اقامة الحد عليها بغيره المرضى هو الخاضع بغيره الصبي حتى لا ينظر خروجها من الحضيض كذا في الظهيرة * الحامل اذا زنت لا تصدق الحبل سواء كان هذا جلدا أو رجا لكن تجب الحامل ان كان ثبت زناها بالينة في أن تلد ثم اذا ولدت ينظر ان كانت بحسنة ترجح حين تقع ولها وهذا ظاهر وانما وان كانت غير بحسنة تركت حتى يخرج من نفسها ثم يقيم عليها الحد كذا في غاية البيان * وان ثبت الحد بالاقرار لا يقبس لكن يقال لها اذا وضعت فارجعي فإذا وضعت ورجعت فانها يقيم الرجم عليها اذا كلفها ولم تقوم بارضا عوان لم يكن ينظر الى ان يقطع ولها كذا في الظهيرة ولو طالت في التأخر وتقول لم أضغ بعدا وشهدوا على امرأته انما قالت أنا حبل ترى النساء ولا يقبل قولها فان قلن هي حامل أحلها حولين فان لم تلد رجاها كذا في فتح القدير * اذا شهدوا عليها بالزنا فاذعت أنها عذراء أو تها خنطت اليه التنا خنطت هي كذلك بدراعتها الحد ولا حد على الشهود أيضا وكذلك المصوب وقبل على العذراء أو تقاموا الاشياء التي يعمل فيها يقول التسامع قول امرأته واحدة قال في الفتاوى الولوية والمذني أحوط كذا في غاية البيان * ولا يقيم المولى الحد على عبده الا باذن الامام كذا في الهداية ولا يقيم الحد في الحر الشديد والبر الشديد كذا في التتارخانية * وكذا اقامه القطع عند شدة الحر والبرد وكذا في السراج الوهاج * رجل أتى بفلسنة ثم تاب وأتاب الى الله تعالى فانه لا يعطى القاضى بفاحشته كذا في الظهيرة

باب اربع في الوط الذي يجب الحد والى لا يوجب

الوط موجب الحد وهو الزنا كذا في الكافي * فان قصص امرأ يوجب الحد وان تمكثت فيه الشبهة لا يجب الحد كذا في فتاوى قاضيهان * والشبهة ما يشبه التائب وليس ثابت وهي أنواع * (شبهة في الفعل) وتسمى شبهة اشتباه وهي أن يظن غير دليل الحبل دليل وهو يتحقق في حق من اعتبه عليه دون من لم يشبه عليه ولا يمين الظن ليتحقق الاشتباه فان ادعى أنغل أن لها حلالا لم يحد وان لم يدع حد * (شبهة في المحل) وتسمى شبهة حكمية كقول القام دليل الحبل في المحل وامتنع عملها لمع فتعبر شبهة في حق السك ولا يتوقف ثبوتها على ظن الباني ودعوا محلل فالحد يسقط بالتوهم والتسبب في الثاني ان ادعى الولد ولا يثبت في الاول وان ادعى مو بجسمه المثل في النوع الاول (شبهة في العقد) فان العقد اذا وجد حلالا كان أو حراما متفقا على تحريمه أو مختلفا فاعلم الولي أن محرم أو لم يعلم لا يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا تباين فكما جامع على تحريمه فليس ذلك بشبهة ويحد ان علم التحريم والا كذا في الكافي

١ الخراج النصفان رجل يمتنع اليد ناقصا اه قاموس

واختلفوا في غير التمر والحب ما يدخل صغرا كان أو كبيرا أو ما قوتوا من اختلاف هل تدخل في البيع جمعا لاهلها او اختلافه قال بعضهم تدخل جمعا لاهلها والصحيح أنها لا تدخل لأنها بغيره التمر ولا يدخل في بيع الارض ما على الاشجار من القطن من غير شرط واختلفوا في شجرة القطن والصحيح أنه لا تدخل وأما الكراوات وما كان مثله فما كان على ظلم الارض لا يدخل في بيع الارض وأما ما كان مغيبا من الارض من أصوله اختلفوا فيه والصحيح أنه يدخل وأما قوتها بالذبحان قال الشيخ الامام قمس الخلفا ليرخص في رجا الله تعالى تدخل في

يسع الارض وقال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده يجب أن يكون على الاختلاف التقديرات في قوائم القطن: رجل باع أرضاً فباعها زرع
 بنهون لا كافياً عما نصبه من الزرع في المشتري أن يطلب تسليم المبيع بشد البيع وان قال أنا أسكت حتى أستصعد
 الزرع فهو جائز لا يصد في المشتري بشي من الزرع لانه زائد في أرضه * وكذلك باع داراً أجرة من غير عقول المشتري أنا أسكت حتى تنتم
 الاجارة فهو جائز وان طلب التسليم في ١٤٨ المال فسد العقد * رجل باع أرضاً قد أجرة من غيره قال الشيخ الامام محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى
 روى في بعض الروايات عن
 أبي يوسف رحمه الله تعالى
 أن المشتري إذا كان غلباً
 بذلك جاز البيع ولا خيار
 له وهكذا قال الشيخ الامام
 علي بن محمد البزدوي رحمه الله
 هنا بغير العيب والجارية
 التي باعها مسرولاً وهي في
 نكاح الغير فعلم المشتري
 بذلك جاز البيع ولا خيار له
 وقال الشيخ الامام أبو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
 هذا خلافاً لظاهر الرواية
 وهكذا قال القاضي الامام
 أبو علي النسفي رحمه الله
 تعالى اختلفت الروايات في
 بيع المسرور والمستأجر
 ورجل دفع أرضه مزارعة
 ثم باع الأرض بزرعها والزرع
 بثل ذكر في المتن أن المزارع
 ان أجاز فهو جائز وان أجاز
 المزارع على أن يكون نصيبه
 في الأرض على المزارعة فهو
 فاسد وأشار في الأصل إلى أنه
 اذا باع الأرض مسع نصف
 الزرع لا يجوز * رجل باع
 أرضاً فاستحق منها طائفة
 معلومة بطريق العامة أو
 لغيره لا يقصد البيع في
 الباقي لأن الوعد بالطريق
 مالم يتوقف فلا يقصد البيع

فما ضمه إلى كل جمع بين فن ودر وباعه ما صدقة واحدة جازاً للبيع في الفن وان ظهر أن بعض الأرض كان مسجداً
 ذكر في المتن أن المسجد ان كان مسجداً جماعة فسد البيع في الباقي وان كان مسجداً شخص لا يفسد قال ومسجداً لجماعة مسجداً لجماعة
 المسلمين وكذلك ان المسجد في دار أو غلبت الدار يكون للمسجد أهل في الدار سلون فيه جميعاً اعتوا ليعتوا الناس عن الدخول والصلاة
 معهم فهو مسجداً لجماعة ولا يكون محلاً للبيع خراباً كذا وعامر اولو كان أو غلبت الدار لا يبقى للمسجد أهل في الدار فليس لهذا حكم

المسجد معوا الناس عن الفحول أو لم ينعوا وكذلك الواعز فيه مباح مسجد قديم ولم يستن المسجد فهو فاسد وفي القشوري رجل باع كرما
 وفيه مسجد قديم ولم يستن المسجد قالوا أن كل المسجد عامر أقسام البيع وإن كان خرابا لا يستن العلى اختلافوا في المسجد الذي خرب
 ملحوه واستغنى الناس عن الصلاة فيه قال بعضهم بقي مسجده وقال بعضهم يعونى ملك الباقى أو ملك وارثه ولا يبيع مسجد أو كان
 هذا المسجد عتلة المذبح وعن غيره مباح قرية ولم يستن القبة والمسجد فسد البيع ١٤٩ من غير تفصيل رجل باع أرضا

فأقر المشتري بعد ذلك أنها
 مسجد أو مقبرة أو أقر أنها
 طر بق لعامة المسلمين
 فأخذ القاضى عليه إقراره
 بمحض من خاصه فيه
 العامة وسلم إلى الذى خاصه
 ثم أراد المشتري أن يرجع
 بالثمن على بائعه فأقام حجة
 على ذلك ولم يحضر الذى
 خاصه فيه لعامة كفى
 التثني أن فيه قبسا
 واستحسن في القياس
 قبل البينة كالواشترى
 عبدا ثم أقر أنه حر فأخذ
 القاضى عليه إقراره ثم
 خاصه بالباع وأقام البينة
 أنه حر الأصل والعسد
 يحدد الحره فانه يقبل
 بينة المشتري ويرجع الثمن
 على بائعه فكذلك هذا
 وفي الاستحسان فرق بين
 هذا وبين الأرض قال في
 الأرض إذا أقر المشتري
 أنها مقبرة أو طريق أو
 مسجد وأخذ القاضى
 إقراره ثم أقال البينة على
 ذلك بمحض من البائع
 ليرجع عليه بالثمن لا يقبل
 بينة الباعض من خاصة
 فيه العامة فتكون البينة
 بينة خاصة فيه للعامة
 رجل باع دارا وأرضاهما

الثلاث بعد التزوج كالحرم وإن كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلا شهود أو بلا ولي فلا حمله اتفاقا لا يمكن
 الشبهة عند الكل وكذا إذا تزوج أمه على حرة أو تزوج محرمه أو أمه بلا نكاح سدا أو تزوج العبد بلا نكاح
 سيد فلا حمله اتفاقا كذا في الكافي * إذا كان الوطء على النكاح أو على ما عداه من الحرمة تعارض أمر
 ذلك لاوجب الحد فالحاقص والنفسا والصائمة والمحرمة والموطوءة منسوبة والتي ظاهر منها أولى
 منها وكذلك الأمة المملوكة إذا كانت محرمة عليه بسبب الرضا أو الصبر أو باعتبار أن ذات محرم منها
 في نكاحه أو هي محرمه أو من تنقل لاحد عليه وإن علم الحرمة كذا في المحيط * استأجر امرأته لوليها
 أوليهاها أو قال خذني هذه الدراهم لا طاك أو قال مكنني كذا ففعلت لم يجد وزاد في النظم ولها مهر من ماله
 ووجبان عقوبة وهي حسان حتى يتوب أو قال يحدان كالأول أعطاها مالا بغير شرط بخلاف ما إذا قال خذني هذه
 الدراهم لا تمنع بك لأن المنعة كانت بسبب الإباحة لا بالنسبة فثبت شبهة كذا في الترتاني * ولو قال
 أمرت بك كذا لا في بك لم يجب الحد كذا في الكافي * جارية الرجل إذا احتجبت عنه عدا ثم تزوجها أو لى الجانية
 لاحد عليه عند الكل وإن كانت الجانية مطاوعة في بيع أو لى الجانية قال أبو حنيفة رجما قال تعالى عليه الحد
 اختارموه لا اله الا الله أو الفداء أو قال صاحبان اختارا دفع لاحد عليه وإن اختارا الفداء عليه الحد وإذا
 قبل الرجل أجنيبة عن شهوة ونظر إلى غيرها بشهوة ثم تزوج بآنها أو باغت فدخل بها لم يحد عليه وإن
 قال حلت أنها على حرم في قول أبي حنيفة رجما قال تعالى ولا يسل احسانها بهذا الوطء حتى يحد فأنه كذا
 في فتاوى قاضيان * إذا قبل الرجل أمه أو أباها أو بنتها أو بنت زوجها أو ابنتي حرمته عليه ثم
 انزوي بها وطئها لاحد عليه وإن قال عت أمي على حرام كذا في التتارنية وفي الأصل لا يؤخذ إلا من
 يحدان ناولا شي من الحدود وإن أقر به بإثارة أو كرامة وشهد به الشهود عليه والى حين وضى إذا
 زنى في حال أفاقته أخفى الحد فان قال زنت في حال جنونى لم يحد كالبائغ إذا قال زنت وأنا صبي كذا في
 المحيط * من زنى في دار الحرب أو في دار البغي ثم خرج إلى بلاد يقيم عليه الحد كذا في الهداية ولو دخلت سرية
 دار الحرب فزنى رجل منهم لم يحدو كذا أمر العسكر لا يقيم الحدود والقصاص كذا في الكافي * وإن كان
 الخليفة قد غزا نفسه أو أمر مصر كان يقيم الحد على أهل غزاه عذرا يحدده يقيم الحدود والقصاص في دار الحرب
 وهذا إذا زنى بالعسكر فأما إذا لم يزل أهل الحرب وقيل ذلك لا يقيم عليه الحد * قالوا وإنما يقيم هذا الأمير
 الحد على عسكره إذا كان يأمن على الزنى يقيم عليه الحد أن لا يرتد ولا يلق بالكفار وأما إذا كان يخاف عليه
 الارتداد والحقاق فإنه لا يقيم عليه الحد حتى يتصل عن دار الحرب ويصر في دار الإسلام كذا في الظهيرية
 * الذى إذا زنى بغيري يمسك ثمانية يجب الحد على الذى بالإجماع كذا في الغيبة وهكذا الذى يمسك بغيري يمسك
 كذا في فتاوى قاضيان * لا حد على المستأن والمستمأة عند أبي حنيفة رجما قال تعالى يحد المسلمون المذمومة عند
 القذف ولو مكنت مسلمة أو ذميمة من مستأن فعدنا أبي حنيفة رجما قال تعالى يحد المسلمون المذمومة عند
 محمد رحمه الله تعالى لاحد على واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى حدوا جميعا كذا في القساية * الذى إذا
 زنى ثم أسلم أنبذت عليه بالقرار أو شهادة المسلمين لا يدرأ عنه الحدون بتبشع لعله أهل المقة فاسم
 لا يقيم عليه الحد كذا في البحر الرائق * إن زنى بغيري مجنونة أو صغيرا يصطع مثلها لحد الرجل خاصة وهذا
 بالإجماع كذا في الهداية * وكذا إذا زنى بغيري يمسك عليه الحد كذا في محيط السرحس * إذا زنى صبي

أدعى أنه باع ما هو وقت اختلاف الشايخ رجما قال تعالى فيه قال بعضهم لا تسمع دعواه كالأول باع شاة أدعى أنه لغيره وباعه بغير أمر صاحبه
 فانه لا تسمع دعواه وما ذكر في المسنى إذا قرأ ما أقرأ مقبرة أو مسجد أو طريق للمسلمين وأخذ القاضى إقراره عليه ثم أقال البينة على ذلك
 ليرجع بالثمن على بائعه قال لا يقبل إلا بمحض من خاصه فيه لعامة فاشارة إلى هذا القول رجل قال لغيره هاتك هذا البتة وما أغلق عليه ياف
 ليكن لك لشترى شي من المتاع الذى كان في البيت وإنما يقع هذا على حقوق البيت وكذلك قال بعتك هذا بغير علمي من شي فهذا أو الأول سواء

وان قال بعتك هذا البيت على ما فيه من المتاع فهو جائز ويدخل فيه ما في البيت من المتاع رجل اشترى خيلجة مبيضة ولم يبيض الفيلجة حتى باهت خمس سنوات قال ان كان اشترها مبيضة فبهر عنها فانه يقسم البيضة التي هي على قيمة الفيلجة وعلى قيمة خمس سنوات معها اما اصحاب المتاع من الذين ياخذوا الفيلجة بخصم او ما اصاب البيض ياخذونها مبيضة يعني يعلم ذلك فلا تصدق ببيعة البيض وان كان اشترى الفيلجة مبيضة ١٥٠ بعينها والمثله بمحاله المثل لكل ذلك وكذلك اشترى بخلافه من رطب بغير

عينه ولم يبيض الفحل حتى سالت رطباً فان التمر يقسم على قيمة الفحل والرطب الحلات يعلم من الرطب الحلات قدروا يصيبه من الثمن وتصدق بالزيادة وان كان اشترى الفحل رطب بعينه فهو جائز ولا يتصدق بئى وان كان الثمرين اثنين فباع احدهما نصيبه من اجنبى لا يجوز وان باع مسن الشريك جائز ولو كان بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه من احدهم ريكة لا يجوز وان باع منهم جاز ولا يجوز بيع القاضي مال التيم من نفسه ولا بيع ماله من التيم لان بيع القاضي قضاوانه لا يصلح فاضايق حق نفسه ولها الزوج التيم من نفسه لا يجوز ولو كان القاضي اشترى مال التيم من الوصي او باع ماله من التيم وقبل الوصي جاز وان كان الوصي وصيا من جهة القاضي ولا يجوز البيع والقسمه على الذى يحسن ويقن وعلى الميسر والغنى عليه الا اذا كان العاقد وكيفية افاقته لان هذه العوارض بمنزلة التوم

او يجنون بامر افعاله وهي مطاوعة فلا حد على الصبي والجنون بالاخلاق وهل بمحذر المرأة فعلى قول علي التاجرهم افاقه تعالى لا تحذف واذن في بيعة فلا حد على ما وعليه المهر ولو اقر الصبي بذلك لا يلزمه شئ بقراره ولو زنى صبي بامر افعاله فذهب عذبه لوهى مكروه فانه يعنف المهر بخلاف ما اذا كانت مطاوعة واما البيعة اذا دعت مديالى فذهب عذبه فاعليه المهر والامانة اذا دعت حيدافزنى بها ضمن المهر كذا في النخعة ولو مكنت نفسها من التام لا يجيب عليها المالك كذا في محيط السرخسى من كرهه السلطان حتى زنى فلا حد عليه وكان او حنيفة فرجعه الله تعالى لا يجد كذا في فتح القدير وعليه الفتوى ا كرهه غير السلطان قال ابو يوسف ومحمد فرجعه الله تعالى لا يجد كذا في فتح القدير وعليه الفتوى كذا في السراجية والمرأله كرهت فمكنت لم تحل الاجماع ومعنى المكروه ان تكون مكروهة الى وقت الاباح المألو كرهت حتى اضلعت ثم مكنت قبل الاباح كانت مطاوعة كذا في خزنة الفتاوى ولو زنى مكروه مطاوعة فقد المطاوعة عقد أى حنيفة فرجعه الله تعالى كذا في فتح القدير ثم الاصل ان الحلفتى سقط عن أحد الزاين للشبهة سقط عن الآخر للشركة كذا اذا دعت احدهما السكاح والآخر سكر وبني سقط لقصور الفعل فان كان التصور من جهة سقط المحدث عنها ولم يسقط عن الرجل كذا كانت صغيرة يتجاسع مثلها او مجنونة او مكروهة وانما توفى كان التصور من جهة سقط عنها جميعا كذا في السراج الوهاج اذا وطئ الرجل أمه ولما ينفق قال علي تأمل حرام لا حد عليه ولو زنى رجل رجل بامر أمه بعد موت الاب فولدت منه قال القسمة ما يكره الخي ان اقر بالوطء ربع مرات في مجالس مختلفه جدا جسيلا ولا يثبت نسب الولد وقال القسمة ابو الليث هذا قول أبي يوسف ومحمد فرجعه الله تعالى بيه ناخذ رجل زنى بامر أخته اختلوا فيه قال أهل المدينة حدثوا قال أهل البصرة يعزرو ولا يجد وقال القسمة ابو الليث فرجعه الله تعالى بيه ناخذ رجل زنى بغيره فماتت وتقبلها بالجماع كزنى الاصل ان عليه قيمتها ولم يذ كرهه خلافا وذكر ابو يوسف فرجعه الله تعالى في الاما على أى حنيفة فرجعه الله تعالى ان عليه القيمة والحدا يضا وقال ابو يوسف فرجعه الله تعالى عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصبي كذا في فتاوى قاضيان ولو زنى الحرقة فقتلها بايجاب الحد المدينه الاجماع كذا في التبيين ولو زنى رجل بمرته ثم قتلها خطأ حتى وجبت اليه قيمتها لحدانها مع وجوبها بيمين مختلفين كذا في الظهيرية ان وطئ اجنبية فماتت الفرج لا يجد لعدم الزنا ويعزرو ولو وطئ امرأته في درها ولا وطئها لم يجد عندى حنيفة فرجعه الله تعالى ويعزرو وودع في الصحن حتى تربو وعندهما يحد الزنا لحدان لم يكن محصنا ويرجم ان كان محصنا او لو قتل هذا بعدد أو مته أو زوجته سكاك محصن أو فاسد لا يجد اجامعا كذا في الكافي ولواعاد الوالدة قتله الامام محصنا كان أو غير محصن كذا في فتح القدير لاحد على والي الجهة عندنا كذا في الكافي ومن زنى اليه غير امرأته وطأت التساهاها وزنى فوطئها لاحد عليه وعليه المهر لان الانسان لا يعزب امرأته بغيرها في أول الوالد الا بالانخبار وخبر الوالد احد بكفى في أمور الدين وفي المعاملات ولهذا اذا بايعت حرة فوطئت فبعتى مولاي اليك هدمه بطل وطئها اعتقادنا على قولها ولا يثبت نسب الوالدان جابت به المزوجة ويجب عليها العدة ولا يجد فاذن هدمه كذا في غاية البيان رجل وجد على فراشه في ليلة متلفا امرأته لم امرأته قد علق فباع التي وجدها في فراشه وقال ظننت انها

في حق الحكم رجل باع مائتين من حلب هذا القطن لا يجوز ولو كانت الحنطة في منبليها فباعها جاز ولا يصح امرأته بيع الزوجة في التره ولو باع حب قطن بعينه جاز كذا اختار النقة ابو الليث فرجعه الله تعالى ولو اشترى الذن الذي في جوف البطيخ لا يجوز وان رضى صاحب البطيخ بان يقسم البطيخ ولو زنى شاة فباع كرهت قبل السيلج جاز وكان على البائع اخراجه وتسليمه الى المشتري والمشتري بخيار الرؤية به دجا جازا بعت اوله وبيعها جميعا فلو توالى الى بعت قبله يبيع وان كان المشتري من رأى الزوجة حرة لا يتلعب ولو كانت

الساجدة بمقتبة قبايع المؤثرة التي بطنها حاز ولاخيارا لئلا تشرى ان كان راعها الا اذا تعفرت وان لم يكن المشتري رأى اللؤلؤ فله الخيار اذا راعها ولواوالمشتري لؤلؤ فصف قال ابو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع والخيار اذا رأى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعليه الفتوى وهو لو اشترى حبة فوجد في بطنها لؤلؤة ان كانت اللؤلؤة في المصدق كانت المشتري لان الصف يكون غدا لا قبل وكل ما كان غدا للمساكين ان يكون المشتري وان لم تكن اللؤلؤة في المصدق فانما تكون للمساكين

حاجة فوجد في بطنها
 لؤلؤة كانت للبايع وقد علمه
 رجل باع دارا على أن البايع
 فهاطر بقران هذا الموضع
 التي باب الدار يكون فاسدا
 وكذا لوسط الطريق
 لاجتي وبين موضعه
 وطور وعرضه كان فاسدا
 هو وقال أيعلم هذه الدار
 الاطر بقرانها من هذا
 الموضع التي باب الدار وصف
 الطول والعرض جاز البيع
 شرط الطريق لنفسه أو
 لغيره لان الاستثناء تكلم
 بالباقي بعد الثنيا فيكون
 جميع الثمن مقابلا للغير
 المستثنى فلا يفسد البيع
 أما في الاول جعل الثمن
 مقابلا بجميع الدار فانا
 شرط منها طريقا لنفسه أو
 للاجنبي تسقط حصه
 الطريق من الثمن وانه
 مجهول فغيره الباقي مجهولا
 ألا ترى أمثلوه قال لغيره
 بعثك عدي هذا بألف
 درهم على أن يريه كان
 المشتري ثلاثة أرباع الغد
 بثلاثة أرباع الف ولو قال
 بعثك هذا العبد بألف درهم
 الاربعه كان للمشتري ثلاثة
 أرباع العبد بجميع الثمن
 وكذا لو قال أيعلم خازي

الباب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها

ولا تقبل الشهادة على الزنا الا شهادة أربعة أحرار مسلمين كذا في شرح الطحاوى * ان شهد على الزنا أقل

هذه عشرة آلاف درهم على أن يهدى البيت بعينه لأبى ولولاء قال إلا هذا البيت سحر السبع جميع الثمن فمساوى البيت ولولاء قال
أعك هذا لخارجة بما تدين على أنى عشرها كان لشترى تسعة أعشارها بتسعة أعشار الثمن ولولاء الاعتشها كان لشترى تسعة
أعشارها بجميع الثمن ولولاء بعك دارى هذا لخارجة على أن تجعل فى طر بقاى دارى هذا إلا لا يجوز ولولاء بعك دارى هذه
الخارجة الأخرى على أن يهدى هذا إلا لا يجوز ولولاء بعك دارى هذا إلا لا يجوز ولولاء بعك دارى هذا إلا لا يجوز ولولاء بعك دارى هذا إلا لا يجوز

في البيع لانه يرجع عن الابتاع قبل قبول المشتري فصع رجوعه ولو باع أرضاً لاهذه الشجرة بعينها بقرارها جاز البيع ولشترى أن يمنع
البائع عن تدلي أغصان الشجرة في ملكه لان المشتري مقدار غلة الشجرة دون الزيادة واشترى أن يمنع في بطنها ولد لغيره بالاتباع وصيفاً جاز
صاحب الولد بيع الحار يتجاوز ولا يكون لصاحب الجنتين منى من الثمن وان لم يجز لصاحب الجنتين بيع الحار به لا يجوز بيعه لان الولد مادام
مجتباً يكون بمنزلة أجزاء الحار فيصير ١٥٢ كما باع الحار به واستثنى منها جزءاً معيناً ولو أجاز صاحب الولد بيع الحار به

من أربعة عشر شهيداً واحداً أو اثنين أو ثلاثة لا تقبل الشهادة ويحذف شاهد حد القذف عند علمائنا جميعهم
الله تعالى وإن أحضر أربع جمعاً لا يقضي بينهم على رجل بالزنا فشهدوا واحداً أو اثنين أو ثلاثة وامتنع
الباقي ظناً الذي شهد بحد حد القذف عند علمائنا جميعهم الله تعالى كذا في المحط * ولوشهد ثلاثة منهم
على الزنا والرابع قال رأيت ما في حلق واحد فانه لا يحد المشهود عليه ويحد الشهود الثلاثة بحد القذف
والشاهد الرابع لا يحد عليه لا إذا كان ظان في الابتداء شهد أنه قد قذف في جهنم فسر الزنا على ما ذكرنا حيث
يحد كذا في شرح الطحاوي * واتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة عندنا حتى لو شهدوا منفردين لا تقبل
شهادتهم ويحدون حد القذف كذا في الكافي * وعن محمد رحمه الله تعالى إذا كانوا في موضع الشهود
فقام واحد بعد واحد وشهدوا على ما تقدمت عليه من المسجدة فدخل واحد منهم وخروج
دخل آخر وشهدوا داخل واحد بعد واحد وشهدوا لا تقبل شهادتهم كذا في تنقيح قاضيان * إذا شهد شاهدان
على رجل بالزنا وشهد آخران على اقرار الرجل بالزنا لا يحد على الشهود عليه ولا على الشهود * وان شهد
ثلاثة بالزنا وشهد الرابع على الاقرار بالزنا فعلى الثلاثة الحد كذا في القهقريه * وان شهدوا أنه زنى بامرأة
لا يعرفونها لم يحد كذا في الهداية * فلو قال الشهود عليه المرأة التي رأيتوها لم يحد ولا أمضى لم
يحد أيضاً لان الشهادة توقفت غرضاً لحد هذا القذف من ليس اقراراً كذا في فتح القدير * أربعة شهدوا
على رجل أنه زنى بامرأة لا تعرفها ثم قالوا غلته لا يحد الرجل ولا الشهود * أربعة شهدوا على رجل أنه زنى
بهذه المرأة فشهد ثلثان منهم أنه زنى بها بالبصرة وشهد ثلثان منهم أنه زنى بها بالكوفة لا يحد على الرجل ولا
على المرأة في قولهم ولا يحد الشهود عندنا استسنا * ولوشهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهد
اثنان منهم أنه زنى بهذه المرأة في هذا البيت من القبا وشهد آخران منهم أنه زنى بها في هذا البيت الآخر من
البار لا تقبل شهادتهم * ولوشهد أربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم أنه زنى بها في جامع فشهد آخران
منهم أنه زنى بها في جامع البيت * وشهد اثنان منهم أنه زنى بها في جامع البيت فشهد آخران منهم أنه زنى بها في جامع البيت
البار * وشهد اثنان منهم أنه زنى بها في جامع البيت فشهد آخران منهم أنه زنى بها في جامع البيت فشهد آخران منهم أنه زنى بها في جامع البيت
على الشهود عليه في هذه المسائل ولا على الشهود عندنا كذا في تنقيح قاضيان * إذا شهد أربعة أنه زنى
بها بالبصرة توقط طالع الشمس في اليوم الثاني من الشهر الثاني من السنة الغلانية وأربعة على أنه زنى
بها بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا يحد عليهما كذا في التبر القاتق * ولوشهد اثنان أنه زنى بها في زاوية
هذا البيت وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى منه حد الرجل والمرأة استسنا ولو شهدا أنه زنى بها في زاوية
يكونان ابتداء الزنى في زاوية أو في أخرى * وهذا إذا كان البيت صغيراً بحيث يحتمل ما قلنا أما إذا كان
كبيراً فلا * فإن شهد أربعة على رجل بالزنا فشهد كل واحد منهم أنه زنى بفلاحة تقبل شهادتهم وتحمل شهادة
كل واحد منهم على الزنى الذي شهد به صاحبه كذا في الكافي * ولوشهد شاهدان أنه زنى بها في ساعة من النهار
وشهد آخران أنه زنى بها في ساعة أخرى فانه لا تقبل هذه الشهادة قالوا وهذا إذا شهدا بالزنا على ساعة
أخرى لا يمكن التوفيق بينهما بان شهدا ثلثان أنه زنى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد آخران أنه زنى بها في
ساعة من يوم الجمعة أو شهدا بالزنا على ساعة أخرى من يوم الخميس بحيث لا يتبدل الزنى إلى تلك الساعة أما
إذا كان الزنا على ساعة متتالية إلى تلك الساعة تقبل الشهادة * قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل أربعة

بعد ما وثقت الحار به ان
ولفت عند المشتري لا يكون
للولد قسط من الثمن لانه ولد
المبيع بعد القبض وان
ولفت عند البائع أخذاً لولد
قسط من الثمن * ورجلان
اشترى أسيراً فباعوه ووافوا
على أن يكون لأحدهما
حلبه ولا آخر نصه كان
السبب الحلي بينهما وانما
مع القس كذا في قولنا اشترا
دار على أن لأحدهما
الأرض ولا آخر البناء جاز
كذا * ولو اشتريا بعد
وبواضعا على أن لأحدهما
رأسه وجلسه وقوامه
ولا تحريمه أو باضعا في ذلك
ولم يذكر البائع شيئاً فاكل
لصاحب البيت لأن البدين
أصل وغيره في التبع ولو
بواضعا على أن لأحدهما
رأسه وجلسه وقوامه
ولا تحريمه فهو بينهما
نصفان لأن كل واحد من
ذلك لا يحتمل الافراد البيع
وأحدهما ليس بأصل
فكان الكل بينهما وإذا باع
الرجل شيئاً وامتنع من
الاشهاد على البيع استخف
المتابع بخرجهم الله تعالى
فيه قال محمد بن مسلمة وجه
الله تعالى به ذلك ولا يجبر على

الاشهاد وقال محمد بن الزهر شهدا ثلثان شهدا على شهادتهما وان رفع الامر الى القاضي ورأى أن
بأمر مالا يشهد لثلاث ولو امتنع البائع عن كسبه الصل لا يجبر عليه وان كتب للمشتري صكاً جازماً بالعدل الى البائع وكله أن يقر بالبيع ليس
البائع أن يمنع فإن أن يقر أحضره مجلس القضاء فان أقر بالبيع عند القاضي كتب القاضي به محلاً وشهد عليه رجل اصطلاً بمكة
ثم اتفاهق فخطب فوعاها أن أمكن أخذها من غير صيد جازاً بالبيع والا فلا وان طاع طهره بطريق الهواء وان كان جازحاً يعزل إلى بيته ويغدر

الديعة حتى يأت عند البائع خمس يقات فان المشتري يدفع الثمن ويأخذها فليجمع البيضا الحادثة ولا يصدق بشئ لانه لو اشترى
ديعة توخى يضا جمعها جاز البيع كالوابع خمسة بيضتين وان كان المشتري اشترى الديعة بخمس يضا فغير عنها فان المشتري
يصدق بالفضل على ما قلنا وان كان البائع استهلك البيضا الحادثة فان المشتري يأخذ الديعة بثلاث يضا وثلاث يضا لانه لما مضت
خمس يضا واستهلك البائع البيضا ١٥٤ الحادثة وصارت البيضا مقصودة بالاستهلاك قلنا كانت قيمة الديعة عشرة

يضات يقسم الثمن على
الديعة والبيضا
للمستهلكة اثلاثا فيكون
ثلاثا الثمن وذلك ثلاث
يضات وثلاث يضا خمس
الديعة والباقي عمن
البيضا تقسط حصه
البيضا من الثمن ولا فرق
في ههنا بين ما اذا كان عمن
الديعة خمس يضا بعينها
أو غير عينها رجل اشترى
طعاما بانه لا يعرف قدوه
قالوا لا يجوز بيعه لانه ليس
بكاله ولا بمجازفة ولا يجوز
بيع مسبل المال وجهه
ولا يصح الطريق بدون
الارض وكذلك بيع
النسيئة قال مشايخ بلح
رجهم الله تعالى بيع الشرط
جائز ولا يجوز بيع
الدهن في الجسم ولا يصح
الصفري في الغن

وقد فصل في الشرط
المفسدة

رجل باع عبد على أن لا
يبعه المشتري أو لأبيه أو لأ
تصدق به كان فاسدا وقال
ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى
جاز البيع ونفس الشرط
وقال ابن شبرمة رحمه الله
تعالى يجوز البيع والشرط

بعض الحد فوجد أحدهم عبدا فشهد أربعة أخرى لا يجد ذلك الحد فبطل كذا في العتابة * ولو كان
أحدانهم أو أربعة مكملا أو وصيا أو أعي حنوا جعوا سوى الصي فان علم ذلك بعد أن أقيم الرجم على
المشهود عليه ليصودوا والدية في بيت المال وان كان الحد حاضر أو الحد ان طلب المشهود عليه وأما
أرض الضرب فهو هدر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الاضاح * معقن البعض كلكا ب
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يشهد للكتاب كذا في المبسوطة * ان شهدوا وهم فساق أو ظهر أنهم فساق
ليحدوا كذا في الكافي * ولو ادعى المشهود عليه أن أحد الشهود عدو فالتقول له حتى ثبت أنه كذا في
التراجم * رجل قذف رجلا بارتباطه فشهدا فمع ثلاثة نفره ان ستران كان المقدس وقدمه
الى القاضي فشهد لم تقبل وان كان يقدمه قبل شهادة كذا في المحط * السرخسي * قال محمد رحمه الله
تعالى في الخلع الصغير أربعة شهدوا على رجل بالزنا فغير محض وضربه الامام ثم ظهر أن الشهود كانوا
عبيدا أو كفارا أو محدودين في خلفه وقدمت من الحد أو جرحا السياط قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا ضمان على القاضي ولا في بيت المال كذا في المحط * اذا حدثت شهادة بحد فبطل جرحه الحد ومات منه
لعدم احتماله اياه ثم ظهر أن بعض الشهود عبيدا أو محدودين أو كفار فأنهم محدون بالاتفاق قال أبو
حنيفة رحمه الله تعالى لاشئ عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير * أربعة شهدوا على الرجل بالزنا فغير
محض أو شهدوا عليه بالزنا الا احصان فزعم الامام ثم جرحا أحد الشهود عبيدا أو مكافا أو محدودين أو قذف
فدعى على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالاجماع * ولو ظهر أن الشهود فساق فلا ضمان
على القاضي * أربعة شهدوا على رجل بالزنا فزكهم نفر وقالوا أنهم احرار رسولون عدول ثم ظهر أنهم عبيد
أو كفار أو محدودون في القذف ان بقي المزكون على تركهم ولم يرجعوا عنها ولكن قالوا خطأ فلا ضمان
عليهم عندهم جعلوا يجب الضمان في بيت المال عندهم جميعا فأما اذا جرحوا عن التزكية وقالوا
عرفناهم عبيدا أو كفارا أو محدودين في القذف لا تأتمدهم التزكية فمع هذا اختلفوا فيه قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى يجب الضمان على المزكين ولا يجب في بيت المال وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال وهذا اذا ظهر أن الشهود عبيدا أو كفارا أو محدودون في القذف
فأما اذا ظهر أنهم فسقة ورجعوا عن التعديل وقالوا عرفناهم فسقة لا تأتمدهم التعديل فأنهم يعقنون
وهذا اذا قل المزكون هم احرار رسولون عدول فاما اذا قالوا عدول لا غير ثم ظهر أن الشهود عبيدا لا ضمان
عليهم كذا في المحط * ولا فرق في ههنا ما اذا شهدوا بلفظ الشهادة فقالوا شهد أنهم احرار أو أخبروا
بان قالوا هم احرار كذا في النهاية * لا ضمان على الشهود ولا يحدون خد القذف كذا في الكافي * أربعة
شهدوا على رجل بالزنا ثم اقر واعند القاضي أنهم شهدوا بالباطل فعلم الحد فان لم يحكمه القاضي حتى شهد
أربعة غيرهم على ذلك الرجل بالزنا جازت شهادتهم وأقيم الحد على المشهود عليه وشهادتهم يدر عن
الفرق الاول حد القذف كذا في المبسوطة * اذا جرح الشهود بعد الجرح بالحد أو بالزنا بالحد لا يعقنون
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أم لا لا ضمان الارض ولا ضمان النفس وعندهما يعقنون أرض الجراحة
ان لم يحن الحد ودوا الدمان مات كذا في غاية البيان * أربعة شهدوا على غير محض فخلد القاضي فزعمه
الحد ثم زعم أحدهم لا يضمن الراجح أرض الجراحة وكذا ان مات من الحد لا ضمان على أحد عند أبي

رجل باع عبد على أن لا
يبعه المشتري أو لأبيه أو لأ
تصدق به كان فاسدا وقال
ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى
جاز البيع ونفس الشرط
وقال ابن شبرمة رحمه الله
تعالى يجوز البيع والشرط

على أن يعطيه المشتري جازوا ما يعي أن يعطيه خيصالا أو لبا كان فاسدا أو ولو باع جارية على أن يثبت ولدها المشتري أو باع عبد على أن يبرمه كان فاسدا وكذلك لو باع شعاعا على أن يهبه المشتري أو يصدق عليه أو يبيع من شعاعا أو يقرضه كان فاسدا ولو باع على أن يقرض فلانا لا أخيه كان جائزا ولو باع على أن يعطيه المشتري ما يثبت رهنه كان الرهن يجهز ولا كان فاسدا وإن كان موهوبا أو أعلاه الرهن في المجلس جاز استحسانا ولو باع على أن يعطيه ما يثبت كفلا فلا كان الكفيل غائبا عن المجلس وكفل حين علم أولم يكفل

كان فاسدا وان كان الكفيل
حاضرا في المجلس أو كان
غائبا عن المجلس وحضر
قبل الاتفاق وكفل جاز
استحقاقه ولو باع على أن
يجعل البايع أحدا بالتمن
على المشتري فسد البيع قياسا
واستحسانا ولو باع على أن
يجعل المشتري البايع على
غير ما يثمن فسد قياسا وباز
استحسانا ورجل باع لولوة
على أنها ثمن متقالا فسد
أو كثر ثمن المشتري لأن
الوزن مما يضره البعض
وصفوه بخلاف المتناظر في
الثوب فسد الزيادة المشتري
كالو باع وعاد على أنه مشرة
أندع عقوبتها كثر ولو باع
شاة على أنها حامل فسد
البيع لأن الولد زيادة
مرغوبة وانها موهومة
لا يدري وجودها فلا يجوز
رجل باع عبدا على أنه
خباز أو كاتب جاز البيع
لا بشرط وصفا مرغوبا
بصرف وجوده ولو باع
جارية على أنه رضى من الغيل
جاز ولو باع على أنها حامل
تكملا فسد قال الفقيه أبو
جعفر ان كان الشرط من
قبل البايع جاز لانه براعة من
البيع وان كان الشرط من
قبل المشتري لا يجوز لأن
الشرط اذا كان من قبل

المشترى كانت الزبادة مقصوداً وانما هي موهومة بفقد البيع كالشرط الحلي في البهائم وعكاز اوى هشام قال البيع جائز لأن يظهر المشتري أنه يحتاج إلى الفلقة وهذا اشارته إلى حاله أو يجرى ربحه أو تعالي وزيد ربحه مما تعالي أنه اذا اشترى جارية على أنها حامل فلها هي ليست بحامل كان البيع لازماً وليس المشتري أو الحلي في الحواشي عيب عند الناس فكان شرط الحلي تحفة الراحم: العيب فهو والمرعي الجهم: المواد

شرام الحواري لاجل الاولاد كان فاسدا واولا شري جارية على انها مغمنة جزا البيع لانها شرط غيب في الحواري وروي ان رجلا جاعا الى محمد رجحه الله تعالى بجارته وقال اني اشتريه على انها تغني كذا كذا فانا اذا هي لاتي شيئا لم نجد رجحه الله تعالى بجارته فان البيع قد رمل انما اخبرك عن عيبهم اولهنا والوسته على رجل جارية مغمنة بضم قيمها مغمنة واولا جارية على انها ذات لبن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز ١٥٦ البيع وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى يجوز البيع لانه شرط

حال كذا في العتية ان قال الشهيد رجل والمرأى غير مجلس القاضي تشهدا كذا بان وقد مرهما الى القاضي وشهدوا به عليهم ما قالاهم قد قالوا لانه المالة قبل ان يرقوا بالملك ولذا ثبت بينه لم تقبل شهادتهما على ذلك ولم تسقط شهادتهما به وسائر الرجل والمرأة كذا في الميسوط قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل شهد عليه اربع مئة من بنيه او اخوة او بني عمه فلا يراه ويحصى والشهود عدول قضى القاضي عليه بما رجم فاته بأمر الشهود اذا اراد رجحه ان يد او ياري فان رجمه هؤلاء لا ولاداهم فلم يصح ما يقتضيه رجم الناس بعد ذلك او اصولا ومقتضى رجمه ولعن الشهود عن شهادته عن الراجع رجع الديني يكون ذلك في ماله ويكون ذلك في ثلاث سنين ويكون ذلك بين ورثة المرحوم وبين هذا الراجع فرفع عنه قدر حصته ونظمه الباقي ان كان نصيبه لاني ربع الفية قالوا لا يفرج الراجع ربع الفية اذا قاله الذين لم يرجعوا ان انا ناني كاشهد نارا ساكنا لم تره فشهدت ياطل وكان الضمان واجبا في هذه الحالة باتفاق الكل واما ما قاله الباقون رأيت معناه بالاب وكذب في الرجوع لا يفرج الراجع ويجب عند القذف على هذا الراجع عند علمنا الثلاثة الآن الذين شهدوا معه يسكرون وجوب عند القذف على ان يراه الراجع فلا يكون لهم ان يتخاصموا في ذلك فبعد ذلك سطران كان للرجوم والدا ووجد اولاد آخر غير الشهود كان له ان يتخاصم الراجع في الحد وان لم يكن للرجوم ولا آخر ولا ولد ولا جسد وكان بعض الشهود ولا يتظران كان ذلك لولا الراجع لم يكن له ان يتخاصم بالحد وان كان الولد والدا وخن من الذين لم يرجعوا كان له حق استيفاء لعن الراجع هذا الذي ذكرنا ان كان الشهود يرجعوا الشهود عليه وطلبوا حقه اذا رجعوا ومقتضاه ثم يرجعوا وخذ منهم من شهادته ولا وارث له غير هؤلاء الشهود قال مسئله على ثلاثا وجهه اما ان قال الباقون للرجع كذبت في رجوعك وصفت في شهادتك او قالوا كان الاب لا يواو لك كذا ثم زنا ما ولا شري اكلنا رأيت زنا ما لم لا وقضيت بالباطل او قالوا لم ينز الا بوقد كذبت في قولك ان زنا في الوجه الاول لم يفرج الراجع شيئا من دية الاب ولا يفرج عن الميراث وفي الوجه الثاني غرم الراجع ربع الدين ويخرج عن الميراث ولا حد عليه وان اقر على نفسه عند القذف الا ان الباقين مدقوه عن القذف والحق لهم ليعيدوهم حتى لو كان سواهم من ذكرنا قبل هذا الاستدراك في الحد ولا يفرج الباقون شيئا من الدين ولا يحل الثلاثة الباقون على الشهادة وفي الوجه الثالث يفرمون جميعا ويخرجون عن الميراث وتكون الدية لغير التام من القتل ويحكم ويحدون عند القذف رجل با حراما فان لم يكن احداها من شين فشهدا ربع مئة على اشبهم آخر في با حراما تأييم فهذا لا يختار امانا كان دخل بها او لم يدخل واما ان كانت امه ولا الشهود حية او كانت ميتة فاما ان صدقهم الاب او كذبهم واما ان شهدوا انها طاعتوا عن الرق او شهدوا انها كانت مكروه من قبل الاخذ للشهود عليهم زنا فاما اذا شهدوا انها ضامرت بها وهي مطاوعة وكان ذلك قبل الدخول بها فان كانت ام الشهود حية لا تقبل هذه الشهادة صدقهم الاب في ذلك او كذبهم بحجت الام لا ادعت فان كانت الام ميتة فان كان الاب يدعي ذلك لا تقبل الشهادة وان كان الاب يحدد ذلك قبل وان كان قد دخل بها او لم يكن فان كانت مطاوعة وكانت امهم حية فشهداتهم لا تقبل ادعى الاب ذلك ام حددت الام ام حددت فان كانت امهم قلعن فان ادعى الاب لا تقبل هذه الشهادة وان حددت قبل وهذا كله اذا شهدوا ان انا غدا في با حراما فاما اذا شهدوا انها كانت مكروه فان كانت امهم ميتة قبل الشهادة

الصناعة فيجوز كالواشري عبد اعلى انه خنا زنا كاتب وأكفر للشيخ على هذا وهو لو اشترى جارية فلفظ وردي على انها حامل لم يجوز البيع لمقتضاها ورجل باع دارا على ان يسكنها البائع شيئا او دابة على ان يركبها البائع يوما كان فاسدا واولا شري شاة او بقرة على انها تحلب كذا فسد البيع وان اشترىها على انها لحب وروى الحسن عن أبي حنيفة رجحها الله تعالى انه جاز وهكذا ذكر الطحاوي يوما خنا الفقيه ابو البثر رحمه الله تعالى وروى ابن سماعة عن محمد رجحها الله تعالى انه لا يجوز بالبيع وهكذا ذكر الكرخي واليه مال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ولو اشترى غرسا على أنه هلال جاز البيع لان الهلال لا يصير غير هلال فيجوز كالمو اشترى عبد اعلى انه خنا زنا كاتب هاج حيا وانا واستحق ما في بطنه فاسد البيع لان الجنين لا يجوز ان يولد بالبعد فلا يصح استثنائه واولا شري جارية بتمينا على ان البائع يكن وطها فلما كان البائع وطها لم البيع ولا يكون

للشري ان يرد حها واولا جارية على انها مالوت فظهر انها كانت ولدت كذا ان يرد حها واولا جارية على ان يسلمه البائع الى المشتري قبل تقاضا كان فاسدا واستحق في الهلال او لم يفرج رجحه الله تعالى لان القدر لا يجزئ تسليم البيع قبل تقاضا الثمن اذا لم يكن الثمن مؤجلا فاسا شرط ما لا يقضي البيع فسد البيع وقال محمد رحمه الله تعالى انما لا يجوز البيع لان فيه من احلامه ولاحق او متى الوقت الذي يسلم فيه البيع جاز رجلا باع غنما على ان يبعث مئتي كذا على ان يسط من غنمه كذا في البيع واولا على ان اهب لك من غنمه

[illegible]

الأيام وتعين مكان الأيالة
للمالجل والامز ولا يصح
وان كان شبهه لجل ومزونة
يصح تعيين مكان الأيالة
وبجواز البيع أيضا ورجل
اشترى ساعلي أن يحصله
البائع الغنزل المشتري
قالوا أن قال ذلك العريسة
لا يجوز البيع وان قال
بالقارصة جاز لان في
العريسة يفرق بين الجمل
والايالة وفي القارصة
لا يفرق ويكون شرط الجمل
بمنزلة شرط الأيالة اشترى
حطيفي قرعة ثم اشترى
وقال موصولا بالبيع واجله
المنزلي جاز البيع لان هذه
مشروطة وليس بشرط ان اشاء
جل وان شاء لم يحصل باع
خضاه خرقي على أن يخرجه
البائع جاز كما واشترى فعلا
على أن يخرجه البائع كذا
لواشترى من خلق أو با
وهو خرقي على أن يخرجه
البائع ويجعل عليه الرقعة
جاز ولواشترى كراما على
أن يقطعها بالبائع قصا
يخرجه لا يجوز لأنه لا يعرف
فيختلف ما تخذه ورجل
باع أرضا على أن المشتري
أن أحدث فيها حائما
استحقها انسان كان البائع

فما لنا لما حدثه المشتري كان البيع قاسداً لأن المشتري اخبر بجمع البائع عند الاحتقاقي اءحدثه للمشتري
كلنا ما انفس والزرع وضوفاً اءانا كان قصصاا لطيفو ونحو ما ارجع على البائع فقام شرط الرجوع
المشتري نرجع لكي كان البائع في خاتمة وجل الخمر كما يكتفه ترعه من غيوش ورقا فيه البائع ان
أن الاجرة كانت عشرة تدرهم بالسعر واصحاب الحائفة أن تكفه المشتري رقم السكن من الحائفة لانه

شهر بذلك رجل باع دارا وشرا القنطرة في بيع الحار فسد البيع لان البائع لا يملك القنطرة فلا يملك المشتري ما باع وأرضاعى أن فيها كذا كذا
 محلة فوجه هذا المشتري ناقص جدا لبيع ويحترق المشتري ان يثب أخذها جميع الثمن وان شارك لان الشجر يدخل في بيع الارض معافلا
 يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على أن فيها كذا كذا فاقطعها المشتري ناقص جدا لبيع ويحترق المشتري على هذا الوجه ولو باع
 أرضاعى أن فيها كذا كذا ففسده ١٥٨ عليها ثمارها فباع الكل بتمامها او كان فيها ثماره غير مثمرة فسد البيع لان الثمرة قسط

من الثمن فان كانت الواحدة
 غير مثمرة ولم يدخل المعلوم في
 البيع وصارت حصة الباقي
 مجهولة فيكون هذا ابتداء
 العقد في الباقي بين مجهول
 فيفسد البيع كالمو باع شاة
 مذبوحة فلا يرسلها لمن
 القنطرة وقطوعه فسد البيع
 لان القنطرة قسط من الثمن
 فلا يجزى حصة المقتنض
 الثمن صار غن الباقي مجهولا
 فيفسد البيع ما عدا ما باع على أنه
 مصبوغ بالصفر فاذ هو
 أبيض جاز البيع ويخصه
 المشتري كالمو باع دارا على
 أن فيها ثمة فاذا اثناء فيها
 جاز البيع ويحترق المشتري
 بخلاف ما لو اشترى ثوبا على
 أنه أبيض فانه مصبوغ
 بالصفر كان فساد لان
 الصبغ يذهب في البيع
 فلا يسله البائع مع الصبغ
 فيعتان في المنازعة فيفسد
 البيع كالمو باع دارا على أن
 لا تضيها فاذا فيها ثمة فيفسد
 البيع لانه يضي الى
 المنازعة قلنا وكذا لو
 باع ثوبا على أنه مصبوغ
 بالصفر فانه مصبوغ
 بل عرقان فسد البيع واذ
 اشترى كرايا على أن سداه
 ألف فاذا هو ألف وسداه مائة

التي لم يشتري لان هذا راي يوصف بغير زيادة الدرعاين ولو اشترى على ألف سداهي فاذ هو خمسين خيرا لم يشتري ان واقررت
 شاء أخذ جميع الثمن وان شارك لان هذا اختلاف نوع فلا خلاف جنس فلا يفسد البيع وانما يفسد لان وجدون مناظرط ولو اشترى
 ثوبا على أنه داري فاذ هو زندق في بطل البيع لان الجنس مختلف فبطل البيع كالمو اشترى ثوبا على أنه داري فاذ هو مروى ولو باع ثوبا
 على أنه خر فاذا هو خر وسداه مائة فبطل البيع لان السدي بيع الجملة ولو اشترى ثوبا على أنه في عشرين ثوبا على كل ثوب كذا ففسد كذا

لا يسلل الزادة المشتري فان غاب البائع قالوا بعزل المشتري من ذلك فوارى استعمال الباق وهذا استحسان أخذه محمد رحمه الله تعالى نظر المشتري
 * اشترى سويقا على أن البائع يثمن من السمن وتحابضوا المشتري بظنهم أنه ثمنه نصف من جاز البسع ولا خيار للمشتري لان هذا مما
 يعرف بالعنان فانما عايناه استق الفرو وهو كالواشترى صاونا على أنه متضمن كذا جرمن الفهن ثم ظهر أنه المتضمن أقل من ذلك والمشتري
 كان يتظر الى الصاوين وقت الشراء كذا الواشترى قيسا على أنه المتضمن ١٥٩ عشر وأدرع وهو يتظر الى الصاوين

وأقرت بمثل ما أقر الرجل بعد أيضا وإن أنكرت وأدعت على الرجل حدا القذف لا بعد الرجل لاحاطة علينا
 أنه لا يجب عليه ضمان وقد اتفقنا عليه ما حداهم فلا يقام عليه الا شرواوا كل قبل اقامة الحد فان أنكرت
 المرأة لزانة وأدعت النكاح يسقط الحد عنها ويجب العقر على الرجل وإن لم تدع النكاح وأنكرت
 وأدعت على الرجل حدا القذف يسقط الحد عن الرجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو كانت
 المرأة هي المقترة والرجل غائب فحكم الرجل بحكم المرأة كذا في شرح الخيوطي وإن جاءت المرأة بعد ما حد
 الرجل فادعت النكاح وطلبت المراءاة لم يكن لها المهر كذا في المسبوط في المتن في رجل أقر بالزنا وهو
 محصن فأمر القاضي برجمه فذهبوا إليه برجمه فرجع عما أقر به فقتله رجل لاني عمله ما لم يسقط القاضي عنه
 الرجم فان أطل عنه الرجم ثم قتله رجل قتل به كذا في حط السرخسي وذكر في الاصل عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى فمن أقر بالزنا وأدعت المرأة الاستكراه لا بعد الرجل ولا بعد المرأة كذا في الايضاح الذي أسلم
 في دار الحرب اذا أقر أنه كان زني في دار الحرب قبل أن يسلم فلا حد عليه كذا في المحطو وهو اذا دخل المسلم دار
 الحرب وبمان وزني هناك بمسألة أو نذبه ثم خرج الى دار الاسلام فأنكر به لم يحده وهذا عندنا كذا في المسبوط
 * اذا قال العبد بعد ما عتق زنت وأبعد لم يحده بعد ما عتق العبد وقام الحد على العبد اذا أقر بالزنا وبغيره مما
 يوجب الحد وان كان ملوما فلا يثبت ذلك القطع والقصاص كذا في المحط * ولو أقر بالزنا مرتين وشهد بالزنا
 شاهدا لا يحد كذا في التمر ناسي *

والأشهر في حد الشرب
 من شرب الخمر فأخذوا ويحدها وجودها وأجوابه سكران فشهد الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك اذا أقر
 ويحدها وجوده مشرب من الخمر قليلا كان أو كثيرا وإن أقر بعد ذهاب ربهما لم يحدهما عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب ربهما والسكر لم يحدهما أيضا فان
 أخذ الشهود ربهما وجوده أو سكران فذهبوا من مصر الى مصرفيه الامام فاقطع ذلك قبل أن
 يثمنوا به حدا جاعا كذا في السراج الوهاج * لا يحد السكران باقراره على نفسه كذا في الهداية * اختلفوا
 في معرفة السكران قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعرف الا من الارض من السما ولا الرجل من المرأة وقال
 صاحبنا اذا اختلف كلامه فمأزغاب كلامه الهديان فهو سكران والفتوى على قولهما * واذا شهد
 الشهود عند القاضي يشرب الخمر على رجل يسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف شرب لاحتمال
 أنه كان مكرها ثم يسألهم متى شرب لاحتمال التقادم ثم يسألهم أنه أقر شرب لاحتمال أنه شرب في دار الحرب
 كذا في فتاوى فاضيلان * فانما يثبت ذلك حصة القاضي حتى يسأل عن العدة ولا يقضي بظاهر العدة
 * والمشهد عليه بشرها لا بد أن يكون عاقلا بالغاملا لم يطق فلا حد على صبي ولا يجنون ولا كلزوفى
 الخانية ولا يحد الاخر من سواه شهد الشهود عليه أو أشارا بشارة معهودة تكون ذلك اقرا منه في العاملات
 ويحد الامحى كذا في الجبر الرائق * ولو شرب في دار الاسلام وقال ما عاتل أهل ارام حد كذا في السراج
 * ولو قال المشهد عليه بشرب الخمر فثبتنا بالنا أو قال لأعلم أنه أقر لاحتمال لا قبل لظنتها فلا قبل
 منه كذا في الجبر الرائق * ثبت الشرب بشهادة شاهدين به وبالأقرا من واحد لا قبل فيه بلذا لقناه
 مع الرجال كذا في الهداية * ولو شهد الشهود على السكران لا يقام عليه الحد حتى يصحوا فلا افاق يقام عليه

وان شارب * وكذا الواشترى حيلة مجموعة في بيت فوجدت حصة كذا فاقناه بخير بخير في الزنا الثالث والبري لا حد به بل حيلة فكان
 الداخل في المسح كل ما موجودا وانما يخبره كان القدر ما يشريه بمكة على أنها عشر زنا طالع فونزه البائع على المشتري ثم وجدا المشتري في
 بيتها بجز من ثلاثة زنا طالع قالوا بخير المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شارب * وكون نقصان الوزن فيه بمنزلة العيب فخير كذا
 اشترى فباعه على عشرة أدرع فذا هو تسعة خير المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شارب * فان كان المشتري شواها قبل أن يعطى ذلك

وان شارب * وكذا الواشترى حيلة مجموعة في بيت فوجدت حصة كذا فاقناه بخير بخير في الزنا الثالث والبري لا حد به بل حيلة فكان
 الداخل في المسح كل ما موجودا وانما يخبره كان القدر ما يشريه بمكة على أنها عشر زنا طالع فونزه البائع على المشتري ثم وجدا المشتري في
 بيتها بجز من ثلاثة زنا طالع قالوا بخير المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شارب * وكون نقصان الوزن فيه بمنزلة العيب فخير كذا
 اشترى فباعه على عشرة أدرع فذا هو تسعة خير المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شارب * فان كان المشتري شواها قبل أن يعطى ذلك

تقوم السمكة عشر وأطال وتقوم سبعة وأطال فخرج حصصه التضامن الثمن * ولو اشترى قرة على أن يشترى داراً مالم يصفقه لم يشترىها
 فلم يكن كذلك لكنه أن يشترى داراً لا يشترى الشرط بغيره العيب ولو اشترى كلباً على أنه كلب النكاح من تأليف محمدرحمه الله تعالى فإذا هو كلب
 الطلاق أو كلب الغلب أو كلب النكاح لا من تأليف محمدرحمه الله تعالى بل من تأليف مالك أو الحسن بن زياد فالو يجوز البيع لان الكلب
 هو الوداع على البياض وثقل جنس واحد وانما يختلف أنواعه واختلاف النوع لا يمنع الجواز * ولو اشترى شاة

الحسوا نعت برائحة الجمره على أول تذهب * السلم انما يقابل الجمره فانه لا يحد لجواز أنه شرب مكرها ولا يحد
 السلم لوجوده في الجمره حتى يشهد الشهود عليه بشرها أو يقر أو تشهد أحدهما أو يشهد بها الآخر
 أنه فاما لا يحد كذلك لو شهد على الشرب والبيع وجعلت لكتنهما اختلاف في الوقت كذلك لو شهد
 أحدهما أو شربها أو شهد بالآخر فقراره بشرها وكذلك لو شهد أحدهما أو سكر من الخمر وشهد الآخر أنه
 سكر من السكر كذلك في الظهيرة * انما سكر من الخمر اختلاف في وجوب المدعي عليه والخصم أنه لا يحد
 والسكران مما سوى الجمر من الاشراف للتحقق من التروا العنب والوزن يبيح * التي من ماله العنب اذا غلا
 واشتد لم يقف بالزبد فشره انسان وسكر لا يحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحكمه حكم العنب
 عنده وأما الخمر من الجيوب والقواكه كالحلقة والشعر والغزو والياض وشعرها ما لم يحد لا يحد شره
 كذلك في تناوي فاضحان من سكر من التين يحد * ولا يحد السكران حتى يعلم أنه سكر من التين وشربه
 طوعا كان في الهداية * من شرب بدردي الخمر لم يحد حتى يسكر ومن شرب المصفى أو المثلث وسكره
 ولو سكر من نبيذ العسل أو المزر أو الجمل أو لبن الرماك لم يحد كذلك في السراجية * فان خلط الخمر بشئ من
 المائعات مثل الماء والبن والدهن وغر ذلك وشرب ان كانت الخمر غلبة وشرب معها قطر مكدون كانت
 مغلوقة لا يحد شرهها ولا يحد لم يسكر كذلك في تناوي فاضحان * وحد السكر والخمر ولو شرب قطرة
 تخافون سوطا كذلك في الكثر * ويقرب على يده كافي الزنا ويحلف فيه الوجه والرأس كافي الزنا ويجزى في
 المشهور * وان كان عبداً فله أربعون سوطاً ومن أقر شرب الخمر والسكر ثم جرح لم يحد كذلك في السراج
 الهاج * لا حد على الذي قس من الاشراف فوئذا في الامام رجل شرب خمر أو شربه عليه شاهدان فقال
 انما اكرهت عليها أقم عليه الحد ولا يلتصق في ما قال فرق بين هذا وبين ما اذا ادعى المشهود عليه بالزنا
 أنه نكحها فانه لا يحد لان ذلك يسكر ما هو السبب الموجب للحد لا الفعل يخرج من أن يكون زنى
 بالنكاح وهما بعد الاكراه لا يحد السبب وهو حقيقة شرب الخمر انما هذا عند مسقط فلا يثبت الايئة
 يقيها على ذلك كذلك في الظهيرة

(الباب السابع في حد القذف والتعزير)

القذف في الشرع الذي يلقى في هذا القذف الرجل رجلاً محصناً أو امرأة محصنة بغير ما كان بالزنا قال زبيد
 أو يلقى في طلب المذنب والمحدث ما كتمان سوطان كان القاذف حر أو ان كان عبداً فله أربعين
 سوطاً كذلك في فتح القدير * ولا يزوج عنه التيب غير القزو والحشو ويقرب على يده كافي الزنى كذلك في شرح
 التقيّة للشيخ أبي المكارم * وشبه بقارورة من واحد وشبه بفتح جين كافي سائر الحقوق كذلك في الاختيار
 شرح المختار * ولا يثبت بشهادة النساء مع الرجال ولا بشهادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي الى القاضي
 كذلك في تناوي فاضحان * وان أقر بالقذف ثم جرح لم يقبل رجوعه كذلك في الكافي * وانما يجب الحد على
 القاذف بشرط أن يكون المذنب محصناً وشراطة خمسة وهي أن يكون حرّاً بالغاً قلاماً مسلماً عاقلاً بليك
 قوله أو المزره أو الكسر ضرب من الاشراف يقتضين القدرة كافي المختار وقوله أو أجمع وزن المتع مسنون
 القزو أو التخل خروج من التوى لا يعرف اسمه كافي القاموس اهـ معصية جبراً

على أنها نعت طائفة من
 جاز البيع وغيره المشتري
 لانهم جنس واحد ولو كان
 بكل نصيب أحدهما بالآخر
 في الزكاة * ولو اشترى عبداً
 على أنه تراسي فلم يحد
 خراساً لكنه أن يردّه كما
 لو اشترى عبداً على أنه خيبر
 أو كاتب فوجده غريباً
 * ولو اشترى بذر الفلق على
 أنه موزي والمشتري
 لا يعرف ذلك فله خروج
 البذر يظهر أنه غير موزي
 وبين الموزي وغير الموزي
 تفاوت فاحش كان على
 البائتر والذين كان كنه جنس
 من المشتري وعلى المشتري
 رد مثل ما قبض وهو كالمو
 اشتري بذو الطبع فزعمه
 فوجده بذو الفاء كان على
 البائتر والذين وعلى المشتري
 رد مثل ما قبض * ولو اشترى
 أرض خراج على أن خراجها
 على البائع أبداً ان شرط
 جميع الخراج على البائع
 فسد البيع كالبايع شيأ على
 أن يقضى المشتري دين
 البائع وان شرط بعض
 الخراج على البائع فان كان
 ما شرط على البائع شيئاً من
 خراج هذه الأرض وكذلك
 الجواب وان كان الذي شرط

على البائتر زيادة على خراج الاصل جاز البيع كالبايع بشرط على المشتري أن يعقل القدر * ولو اشترى أرضاً على أن
 خراجها ثلاثاً فزعمه فظهر أن خراجها أربعاً فزعمه فظهر على وجهين أحدهما أن تظهر الزيادة على ما شرط والثاني أن ما على أن خراجها
 أربعة فظاهره ثلاثاً فظهر أن خراجها خمساً فظهر على وجهين أحدهما أن يظهر خراجها أقل مما شرط أو أكثر من شرط فظهر
 وقال بعضهم إن ظهر أقل مما شرط لا يفسد العقد وان ظهر أكثر مما شرط فسد العقد لا يمكن تلك الأرض طاعة لذلك الخراج

فردتها المشتري ورتد معها اقصا القوت وقال بعضهم يجوز البيع ورجوع النقص لان الحبوب تنوع وتغير التبع لا يفسد البيع وهذا أصح
* اشتري جزرا على أنه فاسدا يجوز البيع الآن يكون كثيرا اشتري منه الحطب باع زرا وهو يفسد على أن يرسل المشتري فيه ادوا به ياز
استحسانا وعلم القوتى وفى القاس يفسدوهما خفيض المشايخ * باع ماعدا على أن يبعه من فلان كان فاسدا وان باع على أن يبعه جاز
* اشتري أرضا منعت عن اقبال اثنين وقال اشترى بها على أنها جازية انقص وقال البائع بعك كاهي وما

شرطت فاشيا كان القول
قولا البائع في انكار الشرط
معينه * باع جارا وقال بان
شرطى فبروشه ك غارنى
است كان للمشتري أن يرد
وكذا لو قال أبيعك على
أن لا تبيع على بالتي عند
الاستحقاق كان البيع
فاسدا لان الشرط ما يتحقق
مقتضى العقد وهو سلامة
المبيع للمشتري وسلامة
الثمن للبائع * رجل باع
جارية وقال أبيعك هذه
الجارية على أنك ان بعها
بربع كل الربع يبنها
نصفين كان البيع فاسدا
* اشتري بكافور حله يبيع
في غير الوقت كانه أن يرد
لان ذلك يفسد عينا عند
الناس * اشتري بغير على
أنه لا يبيع فوجده يبيع
كانه أن يرد وهذا الجواب
ظاهر فبا اذا كان يبيع
زاد على المتعدي بحيث
يعتقد عينا عند الناس
وهذا اشتري أرضا من مسلم
على أن يفسدها حصة جز
البيع ويطل الشرط ويكره
للمسلم يبعه بهذا الشرط
وكذا يبيع العصري على
أن يفسدها الا هذا شرط
لا يضرهما عن ملك المشتري

شهد به كذا في العتابة * قال رجل بن أحد كان فقل هذا لاجدها بعته فقال لا احق عليه ولو
قال رجل بن انا في قوله غيره صدقت حال المتدعي دون المصدق ولو قال صدقت هو كقلت فهو كاذف أيضا
كذا في خاتى فاضنان * وكان لو قال هو كقلت هذا لثاني أيضا كذا في حجة السرخسي * ولو قال يا ابن
العتبة ما خلدك فلان ماعدا على ابن الدعة لاحد * ولو قال يبيعك فلان حراما أو غير ذلك فلان أو قال فلان
يقول لك فلان أو أنت ترى أو ما رأيت زانبا خرا منك أو أنت ذى الناس أو أنت أرى منى أو أنت أرى
من الزانية أو زنت فعدا عن الفرج أو زنى فذلك أو رجل أو لوطي أو علفت على قوم لوط أو لوط أو زنت
وأنت مكرهة أو نائمة أو مجنونة لاحد * وكذا لا يجب التعريض وبقصد الاخر من والرتما في دار
الحرب يوصى أهل البي * ولا يجب الحد شق السي والمجنون جنونا طمعا فان كان يمين ويقيم يجب
وكذا لا يجب بقتل الجورب أو ما يصدق بالنصي والعين فيجب كذا في خزانة القنين * ولو قال لوطي انا زنى
أو قال يا ابن الزنى أو ما محص * فتعد لاه قد فعلت انا زنى كذا في الفرتاشي * اذا قذف غلاما من اعقاب فاذى
الغلام البالغ بالنسب أو الاحتمال لم يعد القذف بقوله كذا في الحيط * ولو قال رجل يا زانية قاه لا يجب
الحد عليه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوى * وهو الاحتسان
هكذا في الحيط * ولو قال لمرأى زانية بغير الهام فله يجب الحد على القذف بالاجماع ولو قال رجل زنت يجب
الحد على القذف كذا في شرح الطحاوى * ومن قال لغير زناة في الجبل وقال عنت صعدا بالجبل والحالة
حالة القصب لا يصدق ويحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو لم يسم
به المصود يجب الحد اجماعا كذا في التبيين * ولو قال زناة على الجبل لم يجب الاجماع كذا في المضمرات
* ولو قال زناة على الجبل في سعة النفس خيل لا يحد وقيل يحد وهو الاجماع كذا في فتح القدير * ولو قال زنت
في الجبل يجب الحد اجماعا كذا في شرح الطحاوى * ولو قال يا زانية يا مله زنت كذا في الأصل أنه اذا قال عنت
الصعود على شئ لا يصدق ويحد عند غيره كخلاف كذا في الحيط * ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل
ذبح جارية فبا بته امرأته وهو لا يراه فاحالة ما زنته قال غلظتها أمي قال يحد لولا صدقه كذا في حيط
السرخسي * ولو قال لغير زنت وفلان معك يكون كافا لهما * ولو قال عنت وفلان معك شاهد لا يصدق
كذا في فتاوى فاضنان * ولو قال يا ابن الزانية وهذا معها فهو كاذف لثاني وكذلك اذا قال لثاني وانك
معها كذا في الحيط * ولو قال وفلان معك يكن قذا * ولو قال زنت وهذا معك ولم يقل معك فهو قذف
لها كذا في خزانة القنين * ابن حاتم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لآخر يا ابن الزانية وهذا
معك قال ذلك بكلام واحد فهو ليس بقذف لثاني * ولو قال رجل يا زانية وهذا معك كان كافا لهما وروى
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لآخر يا ابن الزانية وهذا لم يقل معك فهو قذف لثاني كذا في الحيط
* من قذف الزانية بالزنا فلا حد عليه سواء خففه بذلك الزنى بعينه أو بغيره كذا في المبسوط * ولو قال
زنت ما حدى هاتين أو هاتين يحد كذا في العتابة * رجل قال لغيره قل فلان يا زانية فان قال الرسول
لرسول الله فلا نقول لثاني انا في احد على الرسول ولا على المرسل ولأن الرسول لم يبعه عن
المرسل ولكن قال لرسول الله يا زانية في احد الرسول كذا في فتاوى فاضنان * ولو قال رجل يا ابن مائة السمة
لا يحد ولو قال لرسول يا بطني أو لست بغيري لا يحد كذا في الكافي * رجل قال لغيره لست آمن بى فلان

وليس ههنا حد بطلان تبطل الشرط فيوزر البيع كذا قال أبيعك أرضا على أن تقضها لفلان أو باع طعاما على أن
ياكله المشتري ولو باع دارا على أن يقضها مسجدا لمسلمين ففسد البيع وكذا لو باع على أن يصدق به الفقراء لان المسجد يخرج
عن ملكه الى الله تعالى * وكذا لو باع عشرين أن يبعها مسجدا أو مقبرة لمسلمين ففسد البيع ولو باع بشرط أن لا يبيعها أو بشرط أن يبعها
بإزاء البيع * رجل قال لغيره يبيع عبدك فلان على أن أجعل ما تدرهم جلا على ذلك فاعين ذلك الرجل بالتمدرهم وليذكر

يشبه ان كان المكلف حاضر في المجلس وكفل لجاز وكذا لو كان الرهن معاولا وبيع بشرط ان يعطيه المائن رهنالوبذ كراهن كان فاسدا فان افتقاعا ليعين الرهن في المجلس أو أعطاه المشتري الثمن حالاجاز * ولو شرط ان يعطيه المائن كرضخه حدة رهنالوبذ عين الكثر جاز * ولو شرط رهنه من ائتمه المشتري عن تسليم الرهن عندنا لايجبر على تسليم الرهن لكن يقال للمثري امان ان تدفع الرهن او قيمته أو تسخ العقد ورجل اشترى عبدا ١٦٤ بالهدوم على ان يمان له يتقده الثمن ان ثلاثا لم يخلصه فباعه من ائتمه عقبه المشتري في الايام

الثمن الى ثلاثة ايام فلا يسع منهما وقض المشتري فباعه ولم يقدر الثمن حتى مضت الامام الثلاثة فصار
يسع المشتري والباقي الاول على المشتري الاول الثمن كما لو باع بشرط ان ياتي المشتري لزم البيع ولو كان المشتري ومطاهي بكر أو شيب أو شيخ عليها
أو خذت من عيب لا يفعل أحد مضت الامام الثلاثة قبل أن يقدر الثمن خذوا البائع ان شاء أخذ منهم النقض ولا شيء لمن الثمن وان شاء
فلا وأخذت منها واخذت باقي البيع الحديسيه التمسع الوفاء أو يسع الحارث قالوا كملنا نحن منها السد الامام أو نعماء والقاضي الامام

أبو الحسن علي السعدي حكمة حكم الرهن لعله المشتري وضمنه المشتري بالكل من غيره ولا يحل الانتفاع ولا الاصل الا لما عدا المالك
ويستطاع الدين به لانه اذا كان موقفا بالدين ولا يضمن الزيادة اذ اهلك لا يستحقه ولا يضمن ان يسترد فاقضى الدين والبيع ان العقد الذي جرى
بينهما كان بلفظ البيع لا يكون نهائيا ثم يتقرر ان شرط البيع في البيع فسد البيع وان لم يرد كذا في البيع وتلقا بلفظ البيع بشرط
الوقا ما وتلقا بلفظ البيع بالشرع وعند هذا البيع عبارة عن عقد غير لازم فكذلك وان ذكر ١٦٥ السعدي غير شرط ثم ذكر الشرط على

وجه المواعيد بلفظ البيع
وبارزوه الوفا والعدلان
المواعدة قد تكون لازمة
فقتل لازمة لحاجة
الناس ورجل باع سفل
داره على أن يكون له سقي
قرار العلو عليه سفل ذكره
شمس الأئمة السرخسي
رحمته تعالى في القصة
وكذا لو باع رجل رقة
الطريق على أن يكون
للبيع حق المرور فمما يميز
هو كراغ غير مدين شرط
فدال البيع ولو قال له
البائع اشترق أبي
الحواطة بلفظ البيع ولا يبيع
على البناء السكن يحقر
المشتري انما يميز ان شاء
أسك وان شامد ورجل
اشترى حنطة بعينها على
أعما عشرة أقدرة فوجدها
كذلك سفل ولو اشترى اها على
أنها أكثر من عشرة
فوجدها أكثر من عشرة
وجدتها عشرة أو أقل من
عشرة لا يبيعونه ولو باعها
على أنها أقل من عشرة
فوجدتها أقل من عشرة
وجدتها عشرة أو أكثر
لا يبيعون وعن أبي يوسف
رحمته تعالى أنه يجوز

وأنة البينة أجل لأقلها البينة فان قام والاحد فان لم يجد أحدا بعث إلى الشهود وبعث معهم شرط
يحفظونه فان لم يجدوا الشهود وحده وان قام بعد ذلك قبلت شهادتهم كذا في التارخية * ولو قذف
رجلا فجاءه باربعه فقتله أنه كالمعدن المدع القاذف وعن القنفذ وعن الشهود كذا في الظهير وفي
المقطعات * اذا كان القنفذ حيا فله خصومة لاحد مواعيد الشهود قبل أن
يطلب أو بعد ما طالب أو أقيم عليه بعض الحد بطل الحد بطل ما بقي منه وان كان سوطا واحدا كذا في
قتاوى الكرخي * وان رجع القاذف فغتمه الى الحاكم وضرب القاذف بعض الحد ثم غلبه بتم الا وهو
حاضر لان المطالب بشرط في كله كذا في غاية البيان * قذف مستحسنا فلا يدين والمولودين علوا أو
سفلوا ان يخافوا مواعيد الوارث وغيره فكذلك روق القاتل والرقيق والاقرب والاعدوان ترك بعضهم
فلقاقتن ان يخافوا كذا في الترتاشي * ولو طالب بجدا القنفذ لست الا أن يقع القذف في نفسه فغتمه
كذا في النهاية * ولولا ان ولدا البنت سوا في ظاهر الرواية كذا في قتاوى طائفة من * ولا يثبت لابي الام
والام لادم كذا في المحيط * أما اخوة الاخوات والاعمام والعمات والاخوان والخالات فليس لهم حق
الخصومة كذا في شرح الطحاوي * وايس لولا ان يطلب بجدا القنفذ اذا كان القاذف أباه ورجل عدوان علا
والامه ولا يجده كذا في الانصاح * وان قذف أباه وأمه وأخاه وعمه فله الحد ورجل قال لا يسميان
الزانية وأممته وهما من غيرهما يطلب الحد يضرب القذف الحد وكذلك ان كان لبيت القنفذ
اثنان فصدق أحدهما كالنكاح * وان يأخذ الحد وان لم يكن القنفذ الابن واحده فصدق في القنفذ ثم
أراد ان يأخذ الحد فليس له ذلك كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل لم يجد
وله أم مرتسلة وقامت فقتل المولى أم البغيس ليعبدان يأخذ المولى بجدا كذا في المحيط * ولو
أن يجلد أحدهما أو أحدهما ما ناطقت برأ ولا في برائة قال لا حتى هذا ولو قال من قال كذا وكذا
فهو ابن الزانية فقتل رجل أقتل فخلا حد على البنت كذا في قتاوى الكرخي * ولو قال لبيداني فقتل
لا بل أنت جحد العبدون لحد ولو كانا من بحدان بجدا كذا في خزائن المفتين * ولو قذف أخيه أجنبية
محسنة وأقيم عليه الحد ثم قذفها غيره فقام عليه الحد أيضا كذا في المحيط * ابن جماعة عن محمد رحمه الله
تعالى في الرقات أنه قد شهدوا على رجل أنه زنى فقلته بنت فلان فلان فقامت أمهم وقدموها وصفوا
الزنا وأثبتوه والمرأة فأتته فزعم الرجل ثم ان رجلا قذف فلان فأتته فقامت أمهم وقدموها وصفوا
قضى على الرجل بالرجم قال القياس أن يحد فقتله لكن استحسن أن لا يحد فقتله كذا في الظهير وفي
جمع الجوامع وان خاضعت الى قاض آخر بعد ان كان أم الشاهد سعة على قضاء الاول كذا في التارخية
من قذف غيره مرة أو زنى غير مرة أو ضرب غيره مائة أو قذفه فقتله كذا في الكافي * ولو قذف جماعة
بكله واحدة أو قذف كل واحد منهم بكلام على حدة أو في أنهم مائة فقتلوا ضاربهم حدوا ولو قذف
أحدا منهم دون بعض فقتلوا بحد يكون لهم جعوا وكذا انما حضر واحد منهم فقتلوا على القذف حد
واحد لا غير فان حضر بعد ذلك لم يمتصم في قذفه بطل الحد فقتل بحدته ثم أخرى ولو حد القذف
وفرغ من حله ثم قذف رجلا آخر فانه يحد للثاني حدا آخر وتما سبط حد القذف ما قبله ولا يسقط ما بعده
كذا في السراج الوهاج وهو ضرب بالزنا وللشرب ببعض الحد فرب ثم نفي أو ضرب ثانيا حد ما مستأثرا

ذكر المسائل في المأذون الكبير * ولو اشترى دارا على أنها عشرة أقدرة جاز في الوجوه كلها ورجل اشترى نصف ما في الكرم من العنب على
الزرايعين على أن يكون خمسة مثاقير فوجدها كذلك سفل وان اشترى عكبرا أو موزوا على أنه كذا فوجد ما أقل بلفظ البيع فيلججده
بغير المشتري ان كان لم يقض المبيع أو قبض البعض أنه أن رد وان كان قبض الكل لا يضره واشترى عبداه على أنه خصي فأنها هو قل قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرد وان اشترى على أنه قل فأنها هو خصي كأنه أن يرد * ولو اشترى عبدا فوجده عينا قال أبو يوسف رحمه

الله تعالى أن يردّ وهي من ميثاق العيب، فزجل اشترى دار على أن يرضى عنها إذا أخذها خلقه وأبى قال أو التماس الصغار رجاءه
 تعالى لا يجوز البيع وقال الفقيه أبو البشر رحمه الله تعالى أن حسي الجيران فقال أن يرضى فلا وفلان أن ثلاثة أيام أخاهم لئلا
 يجوز، اشترى عبد الله أن تكون سرقة على البائع أو بدو حرمه عليه أن يستعمل الهلال فمن قبل أن يستعمل الهلال يرد على البائع فلم
 يفسد البائع فقلت عند المشتري ١٦٦ قالوا البيع بهذا الشرط فأنفذوا رد على البائع بحيث تناله بغيره فقد روي عنه

ولو كان ذلك في القذف يترفعان حضر الاول الى القاضي ثم الاول ولاشيء الثاني وان حضرا الثاني وحده
يجلدهما مائة خاتفتان وبطل الاول وان اجتمعت على واحد ارجس محتلة بان قذف وزنى وسرق
وشرب بياض عليه الكل ولا يوالى بينهما خاتفة الهلاك بل يشترحى بمرأى الاول فيبداً بعد القذف اولاً لان
في معنى البعد ثم الامام بالخيار ان شأبهما بعد الزنا وان شأبهما القطع ويؤخذ الشرب ولو كان مع هذا جراحة
وجب القصاص بدأ القصاص من حد القذف ثم الاقوى فالاقوى كذا في التبيين وهو لعل كذا لان الواحدة
سواء لان أصل القذف كان موجبا كافا لكل واحد منهم ان يدعى ما لم يضمن المستثنى كذا في الفتاوى الكبرى
وعيد قذف سرافعتي قذف آخر فاجعاض بعثتين ووليها الاول فضررب أربعين ثم يابعه الاخر ثمه
الثمانين ولو قذف آخر قبل أن يأتيه الثاني فالثانون تكون لهم ما لو اضرب الثمانين مستأفان لان ما ياتي
تمامه حدا لآخر ارفاقا من يدخل فيه الا وركذا في فتح القدير * اذا حد السارق قذف حقهقت شهادته على
التأيد عندنا وان تاب لا تقبل الا في العبادات كذا في شرح الطحاوي * اذا حد الكافر قذف لم تجز شهادته
على أهل الذمة فان أسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وان ضرب بسوطا قذف ثم أسلم ثم ضرب بعائني
جازت شهادته نوعي أي وسفر جماعته تعالى أمرت شهادته والاقل تابع فلا كثرة الاول أصح كذا في الهداية
* ان قذف في حالة الكفر خفي حالة الاسلام بطلت شهادته على التأيد * ولو حد العبد حد القذف ثم اعتق
وتاب لا تقبل شهادته على التأيد * ولو قذف حالة الرق ثم اعتق فاقه بياض عليه حد العبد كذا في شرح
الطحاوي * ولو ضرب المسلم بعض الحد ثم ضرب قبل تمامه في ظاهر الرواية تقبل شهادته ما لم يضرب جميعه
لذا في السراج الوهاج * في المسوط الصريح من المذهب عندنا أنه اذا قام أربعون شهيدا على صدقه
بعد الحد تقبل شهادته كذا في فتح القدير * اذا زنى المقدوف قبل أن يقام الحد على القاذف أو وطئ وطأ
سرا مغبرا على نفسه سقط الحد عن القاذف وكذا اذا زنا المرأة المقدوف وان أسلم بعد ذلك فلا حد على القاذف
وكذا ان كان معترفا هذا العقل كذا في المسوط ويسقط الحد عن القاذف بتصدق المقدوف أو بان
يقم أربعة على زنا المقدوف سرا فقامه قبل الحد أو في خلافه على إحدى الروايتين كذا في السراج الوهاج
ولا يقبل من أقل من أربعة بعد ثبوت قاضيه شاهد على القذف بزنا مقدم بدرا عن الحد استسما
وان استأمنه أو قسده أو علمه وقال القاذف أنا رابعهم لم يلق إلى كلامه ويقام عليه وعلى الثلاثة الحد
وان شهد رجلان أو رجل واحد أن بان على اقرار المقدوف غير أن يدرا الحد عن القاذف وعن الثلاثة كذا في
المسوط واما مات المكاثرتك فواو اذبت مكانته وحكم بقتله في آخر زمن اجرامه او قسم الباقي
بزيورته الا سرا ثم قذفه رجل لا يجد كذا في المحيط من دخول النيبايمان من أهل الحرب فقتله رجلا
سليما عليه الحد عليه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاخر وهو قولهما كذا في شرح الطحاوي
* حد القذف بحد الزنا فان حد القذف لا يسقط بالتقدم وحد الزنا لا يشر بيسقطه ولا يقام حد
القذف الا بسبب المقدوف ولا تقبل الشبهة عليه الا بعد الدعي ولا يسقط هذا الحد بعد العقوبة الزاء
بعد ثبوته وكذا اذا نعتي قبل الرفع الى القاضي وكذا الوصلح عن القذف على ما يكون باطلا في المال
عليه وله أن يطالبه بالحد بعد ذلك عندنا كذا في فتاوى طائفتين * وفيه القاضى حله اذا علم في أيام
قضاؤه وكذا لو قذفه بمحضرة القاضي حمدوا عن علم القاضي قبل أن يسقطضى ثم لى القضاء ليس له أن يقية

بعضاً ورضاء في خاد البائع وفسخ الادارة للمعتد ونحو ذلك. **فصل في أحكام البيع القاسد** رجل باع حتى جارية بعافا فاستقبل البائع بعد ما قبض المشتري بها في حرقه لاعتق البائع ما دفعه من المشتري فان قال مرة أخرى هي حرة عتقت لان الكلام الاول كان فسداً اذا كان بعض من المشتري فاقا قال بعتك في حرة وقال الكلام الثاني ما دفعه باع ما عادت الي ملكه فعتقت وان لم يكن الكلام الاول بعض من المشتري لايصح الكلام الثاني لانه لا يقع الفسخ بغير بعض من صلبه انا كما يعلل القبض

وان كان قبل القبض فكل واحد منهما مقرب بالفسخ بمحض من صلحه أما بعد القبض ان كان الفاسد اعمى في قلبه القبول لا يقاب
 بآثره كالتسليم بالخبر والخبر وهو ذلك فكذلك وان كان الفساد بشرط فاسداً ولاجل فاسد فكذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 وجهه الله تعالى وقال محمد وجهه الله تعالى ان كان الفسخ بمن له منفعة في الشرط فهو الاجل الى القطاف والخيار المطلق يصح فسخه بمحض
 من صاحبه وان لم يقبل الآخر وان كان الفسخ بمن ليس له منفعة في الشرط لا يصح ١٦٧ الفسخ الا بقبول الآخر أو بالقضاء وكان

الجواب في المسئلة الاولى

على هذا الفصل * رجل
 باع بارية بها فاسد فوالت
 عند المشتري من غيره ثم
 ماتت البارية فان المشتري
 رد قيمتها ويرد الولد أيضا
 لانها لو كانت قائمة بردها
 ويرد لها ففسدنا اذا
 هلك رد قيمتها لان القيمة
 قامت مقام الام وكنا لو
 اكسبنا كسبا عند
 المشتري يرتفع انكسب
 ورجل باع غلاما يساوي
 خصلته بمائة يساوي
 فاسدا وقبضه المشتري
 فازدادت عنه ففصل يساوي
 أضافه بقضيه ووفر
 قبضه يوم قبضه خمسمائة
 ولوعب عبدا قبضه
 ألف فازدادت قبضته من
 الف الف التي دهرهم ثمان
 الفاضل عنهم من المائت
 شراء فاسدا ثمات العبد
 فان كان وصل الى الغائب
 بعد ما اشتراه كان عليه
 أثمان وان لم يصل اليه كان
 عليه الف لان الزيادة
 قبل الشراء كانت أمانة
 لانها زيادة القصد فلو
 صارت مضمونة بالشراء
 تصير مضمونة بالقبض فلا
 بمن القبض بعد الشراء

حتى يشهد به عنده كذا في فتح القدر * ولو ترك القبول المطالبة فلا حسن وكذلك يستحسن من
 الحاكم اذا رفعه السمان يقول الذي قبل ان يثبت اعرض عن هذا كذا في الايضاح * ويجوز التوكيل
 بالثبات للحدود من الغائب في قول أبي حنيفة ومحمد وجهه الله تعالى والاجماع على أنه لا يصح بائنا ما لم يحد
 كذا في فتح القدر

فصل في التعزير وهو تأديب دون الحد يجب في جنابة ليست موحية للعد كذا في النهاية * ويقسم
 الى ما هو حق الله وحق العبد * والاو لا يجب على الامام ولا يحل له تركه الا فيما لا بد من اتمامه من جبر الفاعل قبل
 نفاذ ونقض عليه انه يجوز ذنبه بجمع شبهه فيكون مدعيها هادنا كما معه آخر كذا في التمهيد
 قالوا لكل مسلم اقامة التعزير رجال مباشر للعبية واما بعد المباشر فليس ذلك لغير الحاكم كمال في القضية
 رأى غيره على فاحش موجبة التعزير فعزبه فغير المحسوب فله منسب ان يعزير للمعزير ان عززه بعد الفراغ منها
 كذا في الصبر الراتق * سئل الهند في وجهه الله تعالى عن رجل وجد مع امرأته رجلا لا يحل له قتله قال
 ان كان يعلم انه يزجر عن الزنا لم يباح والضرب بجلود السلاح لا يحل وان علم انه لا يزجر الا بالقتل حل له
 القتل وان طأ طأه المرأة حل له قتلها أيضا كذا في النهاية * المكابر بالظلم وقطاع الطريق وصاحب المكس
 وجميع الخلق والاعوان والسعاة يباح قتل الكل وناب قتلهم كذا في التمهيد * وهكذا في الترتاشي
 والجنيح * ولولا ان يعزير بعد موته عند اساءة الادب والمجاهلة كذا في محط السرخسي * والتعزير
 الذي يجب حق العبد القتل وقبضه لوقفه على الدعوى لا يقبض الا الحاكم الا ان يحكي عليه كذا في فتح
 القدر ويعزير فيه الامراء والعفو والشهادة على التهادن والعين كسائر حقوقه كذا في فتاوى فاضلان
 * وبنت التعزير شهان جليل اورجل وامرأتين لانهن جنس حقوق العباد كذا في التبيين * وهكذا
 في الكافي والمحيطين * رجل ادعى قبل ان يسمع شفعة فاحشاً وأدعى أنه ضربه وقال لي بنته حاضرة في المصر
 وطلب منه كفلا بنصفه فانه يؤخذ منه كفيل نفسه الى ثلاثة أيام وان أطاق على ذلك شاهدين او رجلا
 وامرأتين او شاهدين على شهادتين فلو لم يسمع منه كفيل نفسه حتى يسأل عن التهود فلان على التهود
 يضرب كذا في فتاوى فاضلان * التعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالهق وتعميرك الاذن وقد يكون
 بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بغير عيوس كذا في النهاية * وعند أبي
 يوسف وجهه الله تعالى يجوز التعزير بالسلطان بأخذ المال وعندهما وفي الأئمة الثلاثة لا يجوز كذا في
 فتح القدر * ومعنى التعزير بأخذ المال على القول به اسئلة هي من ماله عند مقتضى تعزيره ثم يبعده
 الحاكم اليه لان بأخذها لا تم نفسه أو ليت المال كاتومهم الخلق لا يجوز لاحد من المسلمين أخذ مال
 أحد بغير عيب شرعي كذا في الصبر الراتق * في الشافعي التعزير على من انتعز رأشرف الاشراف وهم
 العلماء والعلماء بالاعلام وهو ان يقول القاضي بلفظي انك تفعل كذا فتعزيره وتعزير الاشراف وهم
 الامراء والهاق بالاعلام والجزايب القاضي والخصومة في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقية بالاعلام
 والبحر والحس وتعزير الاخصية هذا كله بالضرب كذا في النهاية * وأكثرتهم وتلاون سوطا أو فله ثلاث
 جلدة أو كرسيا حتى ان أدناه على ما رآه الامام بقدر ما يعلم أنه يزجره كذا في الهداية * وينبغي
 أن ينظر القاضي في سببه فان كان من جنس ما يجب به الحد لم يجب به عارض يبلغ التعزير أقصى غاية

* رجل اشترى أمثرا فاسدا فلم يقضها حتى أعفها فأنجز البائع اعتاقه عتق على البائع ولا شيء على المشتري لان قبل القبض مملوكه
 البائع فبوقته اعتاق المشتري على إجازة البائع * ولو اشترى عبدا فاسدا فقال للبائع قبل القبض أعفقه عني فأعفاه البائع عنه كان
 العتق عن البائع دون المشتري * وكذا لو اشترى حقة فاسدا فامر البائع أن يقطعها فقطعها كان البائع العتق * وكذا لو كانت شاة
 فامر البائع ببيعها فأنجزها * ولو اشترى خنزير فخطبته فاسدا فامر البائع قبل القبض أن يخطبها بطعام المشتري ففعل ذلك كان ذلك

فبأن المشتري عليه معاملة البائع هكذا كالمسا في المتفق . ورجل باع عبدا جاعا هذا ثم اتفقه البيع بعد القبض ثم أراه البائع من القيمة ثم لم يزل الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمة الغلام . ولو قال أراه ثلثا عن الغلام ثم هلك الغلام عند المشتري كان المشتري بأثره عن الغلام لانهما أراه عن الغلام فقد أخرج الغلام من الغلام من أن يكون مضمونا صارا ما تفرقا لضعف عند الهلاك أما في الوجه الأول أراه البائع عن القيمة وليس عليه قيمة . قبل الهلاك قبل الإبراء . رجل اشترى عبدا ثم ابتاعه من أوفيه ثم تعاقب البيع

١٦٨

ثم إن البائع أبرأ المشتري
عن الثمن فهلك السلام
عند المشتري لآتي على
المشتري لأن في البيع الجازم
السلام بعد الاتفاق مضمون
على المشتري به فمضى فإذا
أبرأه عن الثمن صحت أبرأؤه
أما في البيع الفاسد حق
البائع بيعه فأسدق للبيع
في القيمة وإنما تنقل
حقوقه إلى القيمة عند الهلاك
فإذا أبرأه عن القيمة قبل
الهلاك فقد أبرأه قبل
الوجوب فلا يصح حتى لو
أبرأه أبرأه عن السلام
نابز بالالهلاك أبرأه عن
السلام صار وبيعه فلا يضمن
عنه عند الهلاك نظيره
القول بملك هذا الشيء
مشرط تدراهم ووجب ذلك
مشرطه فمضى المشتري
ببيع جازم البيع ولا يبرأ
مشتري عن الثمن لأن الثمن
يجب الابدق قول البيع
إذا أبرأه عن الثمن قبل
قبول كان أبرأه قبل
سبب فلا يصح ورسول
مشتري وإن أبرأه فأسدق
بعضه وقطعه مقيماً ولم
يطلعي أدععه عند
البيع فهلك ثمن المشتري
سائر القطع فلا يضمن قيمة

[illegible]

القول لأهلنا وأدوم البائع فقد رد على البائع الأقدرة بمقتضى القطع لأن الرذيل يحكم الفساد مستحق فإذا وصل إلى العلم
البائع بأي وجه وصل بفرضه من الحق * رجل اشترى داراً فاشترى فاسداً وقبضها فخرجت عنده من البائع فاشترى خاصه البائع إلى القاضي
فقبض القاضي البائع بقعة الدار وقبض المشتري كان الشفع أن يأخذ من المشتري تلك القعة * رجل اشترى عبداً فاشترى فاسداً
وقبضه ثم عتقه وأقبله فقبض يوم القتل والاعتاق كزمن قبضه يوم القبض كان علمه بقبضه يوم القبض بخلاف القبض * رجل اشترى

فاسدوا ولم يأتوا بالحق. بل حق القسح فان ائتلك الرهن ولم يكن القاضي قضى عليه بالقيمة عدا الحق القسح وكذا لو وهب ثم رجع في الهبة بقضاء أو بغير قضاء كان على هذا التفصيل. وان اشترى شيئا بعبارة أو بدم قبض لا يتصرف المشتري فيها اشترى وان اشترى بخمر أو خنزير أو ما أشبه ذلك يتصرف المشتري في ما اشترى من بيع أو هبة لأنه لا محل لأكله كان طعاما ولا لوطأه كان جارية. ولو اشترى جارية شرافا فسد أو استأجرها لم يلحق حق ١٧٠ القسح كالواعتها بغير قيمته للبائع واختلقوا وجوب القسر للبائع قال أبو

حنيفة أبو يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد رحمه الله تعالى يجب العقر مع القيمة ويدخل الأقل في الأكثر وإن وطئ أو لم يتوطأ هارضا على البائع ويغرم العقر للبائع عند اكله بانفاق الروايات والغالب إذا وطئ المصوبة بشبهة كان المالك أن يأخذها وعقرها وإن غرم الغائب قيمتها بغير عقرها ويثبت خيار الشرط في البيع الفاسد كما ثبت في البيع الجائر حتى لو باع عبدا مائة درهم ورطب من خر على أنه بخيار ثلاثة أيام وقبض المشتري العبد أو اعتقه في الأيام الثلاثة لا يفتأ حقه ولو لا خيار الشرط للبائع فقد اعتاق المشتري بعد القبض وغاصب العبد إذا اشترى من المصوب عنه شرافا فسد وأعتقه نفذ اعتاقه لأنه اعتقه بعد القبض إذا اشترى شيئا ثم فاسدا وقبض المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد بعد نقض الثمن كان للمشتري أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن كافي البيع الجائر. ولو

فلم يجده فوقع أهل غيره في أيدي الطلبة بغير حق وبغير كفاه فقيدوه وحبسوه في السجن وضربوه ضربا شديدا وغصبوا منهم أعيانا كثيرة بغير حق فلو أنهم صحبوا هذه الأمور عند القاضي هل يجب التعزير على هذا الموقع فقال لهم يعزركذا في التنازلية ناقلا عن النخبة. رجل خدع امرأته رجل أو شتموهي صغيرة وأخر جهوا زوجها من رجل قال محمد رحمه الله تعالى أحبس بهذا أبا حتى يرد لها أو يموت كذا في التنازلي الكبرى. رجل حق أناس صغيرا فخر يعزركذا في التنازلية. الاستثناء مرام وفيه التعزير ولو كنت امرأته أو أمت من العبد كزنازل (١) فانه مكره ولا شيء عليه كذا في السراج الوهاج. قال أبو يوسف يوصي قسح بغيره بعد ما أوتاه أن عليه التعزير كذا في الحاوي في الفصل الثالث في الخنايات. عبد يطلب البيع من مولاه وهو مكره أن يحسن صحبته يعزرها لانه متعت كذا في التنازلي الكبرى

كتاب السرقة

وفيها أربعة أبواب

الباب الأول في بيان السرقة وما تظهر به

وهي في الشرع أخذ المالك البائع قضا محمرا أو ما قيمته نصاب ملكه لا يفتأ حقه عليه وإن وجها الخفية كذا في الاختيار شرح المختار. ثم إن كانت السرقة نهرا اعتبرتها خفية شتموا وانتهوا عن كسب ليللا اعتبرتها سريعا فقط كذا في التبر القاتق. حتى لو قبض البيت على سبيل الخفية أو الاستمالة لا يفتأ أخذ المال على سبيل المغالبة والمكارة جهار من المالك بأن استعطف المالك ودخل عليه بالسلاح وقا تلعه للمعتصم من أخذ المال فله يقطع أمالو كابر منها بأن قبضت على سبيل الخفية ودخل البيت ثم أخذ المال كبره وتغالبه لا يقطع كذا في محجة السرخسي. أقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مضروبة بوزن نسخة جلد كذا في العنانية. فإذا سرق نبراة من عشرة دراهم أو متاعا قيمته عشرة دراهم غير مضروبة فله لا يقطع فيه على الصحيح. ولو سرق نصف دينار قيمته عندنا ولو سرق دينار قيمته أقل من النصاب لا يقطع كذا في البحر الرائق. ولو سرق عشرة مغموشة أو الفضة غالبة لا يقطع في ظاهر الرواية هو الصحيح كذا في العنانية. ولو سرق ذبوا أو نبرية أو شتوة فلا يقطع إلا أن تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصابا من الجيد كذا في البحر الرائق. وإذا وجب تقويم السرقة بعشر دراهم أو ثلثين بأعز القود أو بمقدار البلد الذي يروج بين الناس في الغالب روي أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشر دراهم بمقدار البلد الذي يروج بين الناس في الغالب. وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقوم بعشر دراهم أعز النقود حتى لا يجب القطع والمثل كذا في المحيط وهو المختار عند البعض كذا في خزانة المفتين. ولا يقطع بتقويم الواحد ولا عند اختلاف المقرين كذا في المحيط. وتثبت القيمة بقول رجلين عدلين لهما مفعلة القيم كذا في التبيين. واعتبر بغير كمال النصاب حتى (١) فانه مكره لعل المراد أنها تنزبه فلا ينافي قول المعراج ويحوز أن يستثنى بدو قيمته وتبلغه اهـ

مصححه

اشترى من مدني بشرافا فسد أو قبض المبيع ثم تناقضا البيع الفاسد لا يكون للمشتري أن يحبس المبيع لاستيفاء السارق ما كان له على البائع وكذا لو أجزأ المدون من ربا الدين إجارة فاسدة. ولو كان البيع جائزا أو الإجارة جائزة ثم انفسخ البيع فلهما وجه كان للمشتري أن يحبس المبيع حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع. رجل اشترى عبدا فادنا فأنفق عليه ثم باعها من البائع فلهما وجه ديناران قيمته البائع كان ذلك فسخا للبيع الفاسد والمبيع فيه لا يفسخه إذا انفسخ المبيعان أو أحدهما يدعى المحض أو الآخر الفساد

كان القول قول المالك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الروايتين جميعاً * وإن ادعى أحدهما البيع عن طوع ولا تسرع إنكره
 اختلافهما والصحيح أن القول قول من يدعي الطوع كالقبيح والناشد وكذلك اختلعا في هذا الوجه في الأصل ولا إقرار كان القول قول
 مدعي الطوع والبيعة مثلاً لا في الصحيح من الجواب * وقال بعضهم بيعة الطوع أولى وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان بثلثة
 ولا تسرع في التلثة لا يقبل قول مدعي ١٧٣ التلثة لا يستوفى تحصيل الآخر وهو رواية للحنفية في البيع أن يقول

الرجل لغيره في أبي حنيفة
 ملك بكذا وليس ذاك يبيع
 في الحقيقة بل هو بثلثة
 ويشهد على ذلك ثم يبيع في
 الظاهر من غير شرط فلهذا
 البيع يكون باطلاً بخلاف بيع
 الهائل وعن محمد رحمه الله
 تعالى في التلثة إذا قبض
 المشتري البضاعة فله
 لا يقبض اعتقه ولا يشبه
 للمشتري المكره لأنه بمنزلة
 البيع بشرط الخيار لهما
 * رجل باع عبداً من رجل
 وقصده أهله كان باعاً فقال
 البائع بعتك في أهله وقال
 المشتري بعتني بعدما
 أخذته كان القول قول
 مدعي العصة أي ما يدعي
 العصة كذا لو اشترى خلا
 ثم ادعى أنه اشتراه بغير
 خلا وقال البائع لأبل بعت
 حين كان خيراً كان القول
 قول مدعي العصة وإن أضاف
 البيعة كانت النجاسة على
 بيع العبد بعد الأخذ على
 بيع الآخر بعدما صار خلا
 أولى

الرجل لغيره في أبي حنيفة
 ملك بكذا وليس ذاك يبيع
 في الحقيقة بل هو بثلثة
 ويشهد على ذلك ثم يبيع في
 الظاهر من غير شرط فلهذا
 البيع يكون باطلاً بخلاف بيع
 الهائل وعن محمد رحمه الله
 تعالى في التلثة إذا قبض
 المشتري البضاعة فله
 لا يقبض اعتقه ولا يشبه
 للمشتري المكره لأنه بمنزلة
 البيع بشرط الخيار لهما
 * رجل باع عبداً من رجل
 وقصده أهله كان باعاً فقال
 البائع بعتك في أهله وقال
 المشتري بعتني بعدما
 أخذته كان القول قول
 مدعي العصة أي ما يدعي
 العصة كذا لو اشترى خلا
 ثم ادعى أنه اشتراه بغير
 خلا وقال البائع لأبل بعت
 حين كان خيراً كان القول
 قول مدعي العصة وإن أضاف
 البيعة كانت النجاسة على
 بيع العبد بعد الأخذ على
 بيع الآخر بعدما صار خلا
 أولى

فصل في البيع الموقوف

إذا قام الرجل مال الصغير
 عندنا يتوقف البيع على
 إجازة المالك بشرط لصحة

الرجل لغيره في أبي حنيفة
 ملك بكذا وليس ذاك يبيع
 في الحقيقة بل هو بثلثة
 ويشهد على ذلك ثم يبيع في
 الظاهر من غير شرط فلهذا
 البيع يكون باطلاً بخلاف بيع
 الهائل وعن محمد رحمه الله
 تعالى في التلثة إذا قبض
 المشتري البضاعة فله
 لا يقبض اعتقه ولا يشبه
 للمشتري المكره لأنه بمنزلة
 البيع بشرط الخيار لهما
 * رجل باع عبداً من رجل
 وقصده أهله كان باعاً فقال
 البائع بعتك في أهله وقال
 المشتري بعتني بعدما
 أخذته كان القول قول
 مدعي العصة أي ما يدعي
 العصة كذا لو اشترى خلا
 ثم ادعى أنه اشتراه بغير
 خلا وقال البائع لأبل بعت
 حين كان خيراً كان القول
 قول مدعي العصة وإن أضاف
 البيعة كانت النجاسة على
 بيع العبد بعد الأخذ على
 بيع الآخر بعدما صار خلا
 أولى

الإجازة قيام العاقل بن وقام المقود عليه ولا يشترط قيام الثمن أن كل ما كان من النقود فإن كان من العروض يشترط
 قيامه أيضاً * وإن أضاف المالك لا يشترط إجازة توارث وعند إجازة المالك للمشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الإجازة ولو
 غصب بائنه فباعها لم تقطع بيعهما إجازة المالك بغيره من البيع صحت الإجازة * ولو قبضت أو ماتت أم إجازة أصح الإجازة * وهو حق العقد
 من قبض الثمن وغيره عند الإجازة ترجيح اليعاقدة أو ما منع العقد قبل الإجازة صحت فسخه وإن اختلف المبيع عند المشتري صحت الإجازة

وهنا

المبارك شاذ من البائع قبته وإن شاء ضمن المشتري وعند اختياره ضمن أحد هاتري الآخر وإن ضمن المشتري فتمت بطل البيع
وكان للمشتري أن يسترد الثمن من البائع إن كان قد سده وإن كان ضمن البائع قبته يتغير البيع إن كان البيع في حصة البائع عند
التسليم وإن لم يكن البيع في ضمان البائع قبل التسليم وسلم بعد البيع فاختار المالك ضمن البائع لا يتقدم به مع القبول وشراء
القبول لا يتوقف ويكون مشترياً لنفسه وهو على وجوب أربعة أحدها ١٧٣ يقول البائع بعث هذا من فلان الغائب

بأن درهم ويقول
القبول اشترت فلان
أقول قلت فلان أو
قال قلت ولم يقل فلان
فهذا العقد يتوقف على
إجازة الغائب إن أجاز
يكون الشراء لفلان وإن
لم يجز بطل العقد والثاني
أن يقول المالك بعث هذا
منك بكذا فقال القبول
قلت أراشترت ونوي
الشراء لفلان فإن اشترى
يتقدم عليه ولا يتوقف ولو
قال القبول اشترت هذا
لفلان بكذا وقال البائع
بعث منك قل فيه
روايتن والصحيح أنه باطل
لا يتوقف والثالث
قال البائع بعث من فلان
بكذا وقال القبول اشترت
لأجله أو قال قلت لأجله أو
اشترى المشتري فقال
اشترت هذا فلان فقال
البائع بعث لأجله أو أيقض
لأجله فإنه يتوقف على إجازة
الغائب ولأربع أن
يقول المالك بعث منك
هذا بكذا لأجل فلان وقال
المشتري اشترت وأقبلت
أو قال المشتري أو لا
اشترت هذا لأجل فلان
فقال البائع بعث فإنه يتقدم

رهنه بنى عليه درى عنه القطع كالوثيق السرق عليه بالبيع أو أقبض القاضى على السابق بالقطع
سنة أو اقتران حال المسروق منه هذا متاع لم يسرق مني أعما كنت استودعته أو قال شهدته بدي بن ورد
أو أقره بالباطل أو ما أشبه ذلك سقط عنه القطع كذا في المحيط وإذا أقر بالسرقه ما أقر به باطل ومن
التأخر من أن يبعثه كذا في الظهيرية الذي عليه السرقه قلنا أنكر السرقه حكى عن القضاة في بكر
الاعشان الإمام يعمل فيه بأكرامه فإن كان أكرامه أنه سارق وإن لم يملكه عنه وبجورته ذلك وعامة
الشيخ رحمه الله تعالى على أن لا يلام أن يعزوه كالرواء الإمام عيسى مع السارق كذا في الخيرة وأدى
على آخره سرقه كان على الذي يثبت على الذي عليه المين والضرب خلاف الشرع ولا يثبت به لأن فتوى
الفتى يجب أن تطابق الشرع وأدى على آخره سرقه قدمه إلى السلطان وطلب من السلطان أن يعزبه
حتى يقر بالسرقه فقتله ثم تكرر من أن يعزبه إلى السلطان من غير أن يعزبه بخاف المحبوس فصدع خوفه من
التعذيب سقط فمات وقد سلم من هذا الجبس غرامة والسرقه ظهرت على يد غيره كمن لو شته أن يأخذوا
صاحب السرقه بنية أبيهم وبالإفراغة التي أدى إلى السلطان لا تملك حصل بتسليمه وهو متعلق بهذا
التسليم كذا في الفتاوى الكبرى إذا أقر بالسرقه ثم عرر لا يتبع وإن كان في فورته بخلاف ما إذا شهد
عليه الشهود بالسرقه ثم عرر فإنه يتبع في فورته ويقطع كذا في المحيط وإذا قال الرجل أنا سارق هذا الثوب
فتوثق لثاق ونصب البلاء لا يقطع ولو قال أنا سارق هذا الثوب بالإضافة يقطع كذا في الظهيرية قال محمد
رحمه الله تعالى عند رجل في يده عشر دراهم أقر أنه سرقها من هذا الرجل فإن كان البصم اختارها
في البصرة أو مكابا وأقر بسرقه فمقتل أو بسرقه فمقتل أو بسرقه فمقتل أو بسرقه فمقتل أو بسرقه فمقتل
ورداً المسروق على المسروق من كان المسروق فمقتل أو كان البصم محموراً عليه فإن أقر بسرقه فمقتل
صح إقراره في حق القطع وإن أقر بسرقه فمقتل أو بسرقه فمقتل أو بسرقه فمقتل أو بسرقه فمقتل
المسروق منه وإن كذب المولى في المال وقال المال مالى فلي قولاً أى حقيقته جملة فمقتل أو بسرقه فمقتل
القطع والمال جمعاً فقطع العبد ورذاً على المسروق منه هكذا في الخيرة وإذا كان ظهوره بالسرقه
بالحهادة فإنه يشترط شهادة رجلين عدلين ولا يكتفى بشهادة التماسه بأفرادهن لأحق القطع ولا في حق
المال وأما شهادة السامع الجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق القطع وكذا الشهادة
على الشهادة تقبل على المال ولا تقبل على القطع وإذا شهد رجلان عدلان بذلك فلقاضى يقبل الشهادة
على المال والقطع جميعاً وبسأل الشاهد عن ماهية السرقه ثم سألهم عن المسروق عن نفسه وعن
مقتاره إذا لم يكن حاضراً في المجلس فاما إذا كان حاضراً في المجلس فلا يسألهم عن المسروق فمقتل أو بسرقه فمقتل
ولكن ينظر إلى السرقه في حقها فلقاضى فصل الإقرار ثم يسألهم كيف سرقوا ويسألهم عن المكان
والوقت والمسروق منه أيضاً فإذا بنى على ذلك وعرف القاضى الشهود بالعدالة قضى عليه بالقطع وإن لم
يعرف الشهود بالعدالة فإنه لا يقضى بالقطع ما لم يتعرف عن حال الشهود بالسؤال من الزكوى بحسب
السارق إلى أن ظهر عدالة الشهود فإن عدلت الشهود بعلما حسن الشهود عدلهم كان المسروق منه
حاضراً يقضى القاضى بالقطع وإن كان غائبا لا يقضى بالقطع فإن كان حاضراً قضى عليه بالقطع ثم غاب
قبلاً استيفاء القطع ليدكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلفت المشايخ رحمه الله تعالى

على المشتري ولا يتوقف ولو قال القبول اشترت هذا فلان بكذا على أن فلا تأخذ بالخيار لأنه لا يملكه ثم يقول وأما سرق
شراء القبول إذا اشترى بغير خياره ورجل اشترى عبداً أو شهيداً يشتره فلان فقال البائع اشترت منك هذا العبد فلان وقال البائع
بعث وقال فلان قد رضى ذلك الزاني رحمه الله تعالى أن المشتري أن يمنع العبد من فلان لأن الشراء هو جند فذا على العاقبة نفذ عليه
فإن سلم المشتري إلى فلان كانت العهدة للبائع على المشتري وهو العاقد ويكون تسليم المشتري إلى فلان عهدة يسع مستقل جرى بيع المشتري

وين ثلاث رجل باعوا بغيره بغير امر من ابن صغير ما دون نفسه أو من عبد ما دون له في التجارة وعليه دين أو لادنين عليه ثم أخبر رب
 الذئب أنه باعوا به بكذا ولم يبين من باعه فأجاز مالك قال فمجرد جهالة الله تعالى لا يجوز ذلك إلا في عبد الله الذي عليه دين لأن الفضولي لو كان
 زكرا لا يبيع ولا يجوز بيع من أحد من هؤلاء ما خلا عبده الذي كان عليه دين عامر أجازت له رجل بالقدوم وقالوا شتر بهذه
 الدراهم هذه قال لا يبيد الصغير هذا ١٧٤ وأبو الصغير في كاشف الرجل الفار فجاز والمال الصغير ذلك قال فمجرد جهالة

تعالى المار للشترى وأجازة
 أو الصغير باطله ذكرها
 في المشتري رجل باع عبد
 غيره بغير إذن الولي يعرض
 بعينه أو بشيء بعينه عرض
 الدراهم والمال الصغير ثم أجاز
 المولى بيمينه جاز بعينه
 والمشتري بالعبد يكون
 للشترى وعليه قيمة العبد
 لمؤد لان شتره ذلك التي
 لا يتوقف فكان مشترى
 لنفسه فاضايفته بالعبد
 بانذ المولى فيكون المشتري
 بالعبد رجل باع أمه
 غيره فوفت عند المشتري ثم
 أجاز المولى البيع كان الولد
 مع المولى للشترى رجل قال
 لغيره اشترت عبدك هذا
 من نفسي بألف درهم
 ومولى العبد حاضر فقال
 المولى قد أذن رسولك قال
 فمجرد جهالة تعالى يجعل
 كلام المولى بماله الساعة
 رجل باع عبد الغير بغير
 إذنه قد لا يبيد قد أحسن
 أو أصب أو وقت لم يكن
 كلامه عاجزا للبيع ولو أن
 يرد له نكاح كرمي وجهه
 الاستزامان قضى الثمن
 يكون أجازة وكذا لو قال
 ككفتي مؤنة البيع
 وأحسن فجزأه فقبحا

لم يكن ذلك أجازة للبيع الآن فمجرد جهالة الله تعالى قال قوله أحسن أو أصب يكون حازما مستحسنا ناهي ناهين
 رجلين باع فضولي ثم هما أجازا فمجرد جهالة الله تعالى يجوز البيع في ربع الدار فرق مجرد جهالة الله تعالى بين هذا وبين
 ما إذا باع أحد المالكين بغيره فمجرد جهالة الله تعالى يجوز البيع في نصف الدار لأن مع المالك انصرف إلى النصف الذي كان له أما بيع الفضولي
 انصرف إلى النصف الشائع فإذا أجازا أحدهما صححت أجازة في ربع الدار ورجل تصب عبدا وباعه من رجل فجاز الله بعبده بيع

القبض ولا يملك مالاً القبض قال محمد رحمه الله تعالى يجوز البيع حتى يعلم أهله ذلك وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ثم رجح وقال البيهقي فأمضى حتى يعلم أنهما قد قبضا أو أحدهما قبضاً أو أحدهما قبضاً من الصنف قاله الشافعي بعد البيع فأجاز البائع بيعه ولو لم يجز جاز البيوع المانع * رحلنا بينهما صرحتن طعام فباع أحداهما فقترنا من الصنف قاله الشافعي بعد البيع فأجاز البائع بيعه ولو لم يجز جاز البيوع ويمكن جسم الثمن للبائع وإن باع أحداهما فقترنا فأجاز البائع بكم ثمة

١٧٥

البائع نصف قفزة ولا سبيل

الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول

(١) أخذت (٢) قوله السلام الانفس الماوح ٨١ معجمه

أوصى له رجل بشاة واكثر بصوفها واما الوصي فباع صاحب الشاة الشاة كان الثمن كله لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الصوف قال لان
الصوف على ظهر الشاة لا يقع عليه جعل الصوف فسد من الثمن فباع الصوف وكذا الشاة وما في ظهرها بخلاف الشاة والصوف ورجل باع عبد
رجل فباعه لانه لم يقع عليه جعل الصوف فسد من الثمن فباع العبد فاعلم انه جارية بين رجلين
انها أحدهما فباعها لانه لم يقع عليه جعل الصوف فسد من الثمن فباع العبد فاعلم انه جارية بين رجلين
الشاة فباعها لانه لم يقع عليه جعل الصوف فسد من الثمن فباع العبد فاعلم انه جارية بين رجلين

باع عبد رجل يفسد بانه
بمائه درهم فباع المشتري
الولد له وأخذ ما كان فلان
عبد بكذا فقال المولى ان
كل باعك بمائه درهم فقد
أجرن فلان محمد رحمه الله
تعالى ان كان فلان باعه
بمائه درهم أو أكثر فهو
جائز وان كان باعه بأقل من
مائة لا يجوز وكذا لو باعه
بمائه دينار لا يجوز والبيع
واجبة تكون على
الوصف الذي ذكر وكذا
لو قال ان كان باعك بمائه
درهم فهو جائز فهو على ما
روى عنه ولو كان المولى قال
ان كان باعك بمائه درهم
أجرن ذلك لا يجوز ولا يكون
ذلك اجازة بل يكون عهدة
فان باعه بعد هذا اثن شاه
أجاز وان شاه لا يجوز وهذا
لا يكون اجازة لما مضى
رجل عصب عبدا وباعه
ودفعه الى المشتري ثم ان
الفاصل صالح المولى من
العبد على شيء قال محمد رحمه
الله تعالى ان صالح على
الدراهم والله ناظر كل ذلك
بمنزلة أخذ القيمة من الفاضل
ففي ذل بيع الفاضل وان
صلحه على شيء من
الغرم كان هذا بمنزلة

البيع من الغائب غيبيل سبع الفاضب * رجل باع عبد رجل بغير أمره ثم اشترى العبد من مولاه ثم قام البائع
 لينتدأ باع اشترى العبد من مولاه بعهده * أو بعهده هذا قيل قال محمد رحمه الله تعالى تقبل سنته وطل البيع الأول ومن البيع الأول
 مع الصبي المحرور الذي تم له البيع والشراء يتوقف به وشراؤه على إجازة والدعاء ووصيه أو جدّه أو القاضي * وكذا المنعوبه والصبي المحرور
 إذا لم يسميها يتوقف به وشراؤه على إجازة الولي أو القاضي والعبد المحرور إذا باع نفسه من خال الملوك أو على وجهه أو اشترى منها يتوقف

نكح على ايجاز المولى والرجل اذا باع عبداً المأذون فيه وانما الغرماء يتوقف على ايجاز الغرماء وقال بعض المشايخ رحمه الله تعالى
 به بغير ان الغرماء فاسد لان عباداً رحمه الله تعالى قال في الكتاب به باطل والصحيح أنه موقوف ومعنى قوله باطل أى سطل . واذ باع
 المولى العبد المأذون من غير ان الغرماء موقوف التي فذلك عنده ثم اجاز الغرماء به بحت اجاز تسوهم للمأذون على الغرماء وان اجاز
 بعضهم البيع وتقص بعضهم محضرة العبد والمشتري لا تصح الاجازة وسئل ١٧٧ البيع ومن البيع للوقوف اذا باع المربض في

مرض الموت ومن وارثه
 عينين اعيان ما كان صم
 جاز به ومان مات من ذلك
 المرض ولم يبر الوتة سطل
 البيع ومنه المرن اذا باع أو
 اشترى يتوقف ذلك ان قتل
 على رثته أو مات أو خلق يدار
 الحرب سطل تصرفه وان أسلم
 جاز وتقص به . ومنه
 الرهن اذا باع الرهن أو
 الاجازة باع المستأجر
 يتوقف ذلك على ايجاز
 المرن والمستأجر في أصح
 الروايات إلا ان المرن يملك
 نفس البيع ويملك ايجازه
 والمستأجر يملك الاجازة
 ولا يملك النقص فان لم يبر
 المستأجر حتى انقصت
 الاجازة بينهما فسد البيع
 السابق وكذا المرن اذا
 لم يفسخ البيع حتى فك
 الرهن فنفس البيع . ولو
 كانت الاجازة طويلة فباع
 ثم حله أيام الفسخ نفذ به
 عندا كثر المشايخ وكان
 المستأجر ان يحبس المستأجر
 لاستيفاء الاجرة المجهدة فان
 كان المستأجر عمالاً لا يحقل
 الهلاك فهلك عند المستأجر
 بعدا لحسن لا بسقط الدين
 بخلاف الرهن . وكذا
 الرجل اذا دفع أرضه من اربعة

انقطع . وان لم يوجبها القطع ويقطع في الحبس ولا قطع في السلبور والقف والمزاور وكفى للآلهي كذا
 في السراج الوهاج . لا قطع في الطبل والبربط هذا كان طبل الجوهو وماذا كان طبل الغزاة فقد اختلف
 المشايخ رحمه الله تعالى في وجوب القطع بغيره ان كان يساوي عشرة قوا اختار الصدرا الشهد رحمه الله
 تعالى أنه لا يجب القطع كذا في المحيط . وهو الاصح في الواو الحية وهو المختار كذا في النهر الفائق . ولا يقطع
 في التريد وتلبز كذا في السراج الوهاج . وفي نوادر أبي يوسف رحمه الله تعالى لا قطع في الرب والحلاب كذا في
 العيصي شرح الكثر . ولو سرق ذئب من ذئب آخر لم يقطع كذا في الايضاح . ولا في سرقه الطرير وان كان
 من ذهب والرد كذلك كذا في المحيط . ولا قطع في سرقه الخفيف وان كان عليه حلية تساوي ألف درهم
 وكذا لا قطع في كسبه الفقه والقوا القفوال شعر كذا في السراج الوهاج . ولو سرق الحلو والورق قبل
 الكتابة يقطع كذا في محيط السرخسي . ويقطع في سرقه قنار الحساب كذا في المحيط . المرن ان يقطع قنار
 مضى حسابها وماذا ان بعض لم يقطع اما قنار التصاريفها انقطع لان المقصود الورق كذا في السراج الوهاج
 ولا قطع في قسب النشاب ولو اختلفت بائنه سرق قطع كذا في النخبة . لا قطع في قسب الذهب والفضة
 وكذا الصم من الذهب والفضة أو ما الدرهم التي عليها التماثيل فانه يقطع فيها لانها ليست معدة للعبادة كذا
 في الجوهرة الزردة . ويقطع في الرخضران والورس والعنبر والوسمة والكتف كذا في الغاية . ولا يقطع بعبء
 كبير أى غير يعبر عن نفسه ولو ناعما أو غير ناعما أو أعجميا لا يمس سرقه بل اماغضب أو خداع كذا في النهر
 الفائق . ويقطع في سرقه العبد الصغير الذى ليس بمزول لمعبر عن نفسه الا جاع كذا في فتح القدير . في
 المتقي اذا سرق عبدا صغيرا فحتمه خمسة دراهم . وفي اذنه لؤلؤة تساوي خمسة دراهم قطعته كذا في المحيط
 . من كان له على غيره عشرة دراهم فسرقة من يده مثله ان كان قد سفل لم يقطع وان كان مؤجلا
 فالقصاص أن يقطع وفي الاستحسان لا يقطع . ولا فرق بين أن يكون الذى أخذه قدره له أو كذا أو أقل
 وان سرق منه عرضا تساوي عشرة قطع وماذا قال أخذه رهبا حتى أو قضا حتى وصرح بذلك درى عنه
 السيد الاجاع وان أخذ من فلان الدرهم أجود من حقه أو بدأ لم يقطع كذا في السراج الوهاج . وان سرق
 من خلاف جنس حقه نقد لا يقطع في الصحيح هكذا في التبيين . وان سرق حليتين فقتة وعليه دراهم أو
 حليتين ذهب وعليه ذاتا بقر فانه يقطع وان كان المئاع أو المثل قد استهلكه السارق فوجب عليه قيمته وهو
 مثل الذى عليهن الذين فانه يقطع أيضا كذا في السراج الوهاج . ولو سرق المكتاب أو العبد من غير المولى
 قطع إلا أن يكون المولى أو كلهما بالقبض فحينئذ لا يجب القطع ولو سرق من غيرهما أو سرق من ولده الكبير أو
 غيرهما كانه يقطع ولو سرق من غيرهما العبد لا يقطع كذا في غاية البيان . ولو سرق من غيرهم عبداً المأذون الذى
 عليه دين قطع وان لم يكن على العبد دين فالقالب فيه فلا يقطع فيما كان من جنس حقه كذا في الايضاح
 . اذا وقت السرقة على شئين أحدهما ما يجب القطع فيه والاخر ما لا يجب فيه الاصل أن ما هو المقصود
 بالسرقة اذا كان ما يجب فيه القطع . ويلحق ما يقطع بالاجماع وان كان ما هو المقصود بالسرقة مما لا يقطع
 فيه لا يقطع وان كان مع غيره مما يقطع فيه يسلخ ما لا يقطع فيه أو لا يقطع فيه أو لا يقطع فيه أو لا يقطع فيه
 المحيط . ولو سرقناه فقتة مائة توبه تبدأ وعلط لا يلقى أولي لا يقطع وانما بطر على مالى الا انه لا قطع
 على سارق الصبي المحزون كان عليه حلية وهذا قول له رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

(٣٣ - تناوى ثاني) من قتلوا من قبل العامل ووزعها العامل وألم يزرع فباع صاحب الأرض أرضه
 يتوقف البيع على ايجاز المزارع . الرهن اذا باع الرهن ثم باع من آخر فجاز المرن يسع الاول والثاني بفنائه ايجاز . والاجازة باع
 المستأجر ثم باعها ثانياً من رجل آخر فجاز المستأجر البيع الاول والثاني فنفس البيع الاول وبطل الثاني . ولو باع الرهن ثم رهنه فسد
 أو أجزأ وهو مسلم فجاز المرن الاول الرهن الثاني والاجازة أو الهبة فنفس البيع وبطل ما سواه . ومن البيع الموقوفه البيع بشرط

[illegible]

• وان شرط الخيار الى الابد
• او الى وقت الظهور والى
• ثلاثة ايام كان له الخيار في
• جميع الليل وقت الظهور
• وثلاثة ايام ولا ينهي الخيار
• بمقتضى الفاقة في قول أي
• حنفية رحمه الله تعالى
• وقال صاحبها لا تدخل
• الخيار لهما جميعا لا ينبت
• حكم العقد أصلا وان
• كان الخيار لاحدهما لا ينبت
• حكم العقد في حق من له
• الخيار حتى لو كان الخيار
• البائع لا يخرج المبيع عن
• ملكه عندنا ويخرج الثمن
• عن ملك المشتري ولا يدخل
• في ملك البائع في قول أي
• حنفية رحمه الله تعالى وفي
• قول صاحبها يدخل • ولو
• كان الخيار لا يترى لا يخرج
• الثمن عن ملكي في قولهم
• ويخرج المبيع عن ملك
• البائع ولا يدخل في ملك
• المشتري في قول أي حنفية
• رحمه الله تعالى وعندهما
• يدخل • بان ذلك في مسائل
• منها اذا باع عبد لغيره
• على أن باع العبد بالخيار
• ثلاثة ايام فاعتق البائع
• العبد في الايام الثلاثة فقد
• اعتاقه في قولهم وبطل المبيع

لأنه أعتق ملك نفسه وإن أعتق الحمار به ما يكون أسقاطاً للحمار وبه البيع وإن أعتقه ماني كلام واحد نقض
 عقته ماني بغيره فبقي الحمار به ما هو لأهنا أيضاً عتاقاً للمشتري لأن في العبد ولو في الحمار به ما الحمار به ما لها تخرج عن ملكه عندهم وأما العبد
 لا يخرج عن ملكه بغيره ولو كان الحمار للمشتري كنه الأحمال على عكس هذا ولو كانت الحمار بمثل العبد والحمار لم يأت العبد
 لاقتق الحمارية ولو كانت زوجته لأبعد النكاح منها لأنهم لا يتدخل في ملكه في قولنا في شفعة زوجة الله تعالى ولكنه لو أعتقه نقض

اعتاقه فيها ويكون ذلك اسقاطا للغير • ولو قال بعد ان اشترى ثلث فانت حرتم اشترى على أنه بالخيار ثلاثة أيام عتق عتق قوله جعاً
ومقت خاره والمسلته فزوعها معروفة ولو كان البيع بشرط الخيار له مملات أحدهما لم يبيع في جابه والاخر على خياره وخيار الشرط
لا يورث عندنا رجل يبيع عداً بشئ في الغصة على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم يهرب الثمن من المشتري في مدة الخيار أو يأمره الثمن أو يشتري من
المشتري شيئاً بذلك الثمن يصح شراؤه وأما رده وحبته وسيل خياره لان الثمن في الغصة ١٧٩ بقره القرض • ولو اشترى من غير

المشتري شيئاً بذلك الثمن سئل
خياره ولا يجوز رده • ولو
كان الثمن ديناً فاداه
المشتري فقص ونصرف
فيه لا يسيل خياره • وكذا
لو كان الخيار للبايع فدفع
المبيع الى المشتري لا يسيل
خياره • وكذا لو كان الخيار
للمشتري فأمره البايع عن
الثمن لا يصح ابرأؤه في قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى
وقال محمد رحمه الله تعالى
إذا تم البيع بينهما عتق
مدة الخيار أو اسقاط الخيار
في المدة يتخير ابراء البايع
• ولو كان الخيار للبايع أو
المشتري فاعتق من له الخيار
ان لم يفعل كذا اليوم فقد
أبطلت خياره • وكذا لو قال يسيل خياره
ان لم يرد الموم فقد أبطلت
خياره ولم يرد الموم
لا يسيل خياره • ولو لم يقل
كذلك ولكنه قال أبطلت
خياره غداً أو قال أبطلت
خياره غداً جاء غداً غداً
ذكر في المتن لا يسيل خياره
قال وليس هذا كالاول لان
هذا وقت يصح له الملاحقة
بخلاف الاول • رجل ماع
جارية على أنه بالخيار ثلاثة

قطع لبقا على ملكه هو المختار كذا في الغصاة • ولا يقطع السابق من مال المولى المستامن عندنا
استحسانا • رجل من أهل العدل أغار في عسكر أهل البقي ليلافسرق من رجل منهم مالا فجاءه الى الامام
العدل قال لا تقطع لان أهل العدل أن يأخذوا مال أهل البقي على أي وجه يقدرون على ذلك ويحسبوه
الى أن يتوبوا أو يبرأوا فردد على رزقهم وتمكنت الشبهة في أخذه بهذا الطريق وكذا لو أغار رجل من أهل
البقي في عسكر أهل العدل لم يقطع أيضا لان أهل البقي يستأمن أموال أهل العدل وتأول بهم وكان ذلك
فلسد فإذا انضم اليه المنفعة كان بمنزلة تأويل صحيح • ولو أن رجلا من أهل دار العدل سرق مالا من آخر وهو
من ربه عليه العتق وبسقط عليه • ومنه قطعته لان تأويل ههنا يجرد عن المنفعة ولا يعتبر بالتأويل
بدون النعمه لهذا لا يسقط الضمان به فكذلك القطع • وهذا لا يمتنع حكم أهل العدل فيتمكن أمام أهل
العدل من استيفاء القطع عنه بخلاف الذي هو في عسكر أهل البقي فان يلا امام العدل لا تصل اليه
كذا في المبسوط

في الفصل الثاني في السرقة والاختصاص • الحرز على ضربين (حرز باعني فيه) كالسوق والورود يسمى هذا
حرزا بالمكان وكذلك القساطيل والحوائط والنجمل كل هذه الاشياء تكون حرزا وان لم يكن في ساحتها سواء
سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أو لا باب لان البناء يقصد به الاحراز لا لأنه لا يجب القطع بالاباخراج
بخلاف الحرز بالحائط حيث يجب القطع فيه بمجرد الاخذ (وحرز بالحائط) كن جلس في الطريق
أو في الصرا أو في المسجد وعنده مناعه فهو حرز به هذا اذا كان الحائط قريته موما اذا بعد فليس
بمحافظ • وحذا القربان ان يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين ان يكون الحائط مستقيما أو مقلعا وانما
يقتضاه وعنده هو الصحيح كذا في السراج الواضح • لو سجع مناعه في صهارجل يرم على مناعه وانما علم عنده
فسرق منه يقطع انما حيث يرامو يحفظه كذا في محيط السرحى • قال شيخنا رحمه الله تعالى كل
شئ معتمد بجزئته كما إذا سرق القبا من الاصطبل أو الشا من الخطيرة فانه يقطع • وانما سرق الدراهم
أو الحلي من هذا الموضع لا يقطع وفي الكسرى كما كان حرز النوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريطة
البقال وقواصر الحرز الدراهم • والذناير والواو قال هو الصحيح كذا في السراج الواضح • قال شمس
الاعتماد هذا المذهب عندنا كذا في الظهيرة • وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الاحراز بالحائط هو الصحيح كذا
في الهدية • انما سرق من الحمام للاقطع وبالنهار لا وأما ما اعتاده الناس من دخول الحمام بعض الجبل فهو
كأنهار كذا في الاختيار في المختار • وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان سرق ثوبا من تحت رجل
في الحمام يقطع كسرق من المسجد ما عدا ما صاحبه عند مواعدهم الا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه
التقوى كذا في الكافي • ما كان حرزا بالانيسة قلن له في دخوله فسرق هذا الماذون في النحول شيئا
لم يقطع ولم يكن حرزا في حقه وان كانه حافظ أو كان صاحب المنزل ناعلمه • وما كنا من هذه الانيسة
يخلو بل لا ننمق شاعرا لنعيم فهذا الاتفاق في البرية واحد يصح حرزا بحائط وذلك كلساحدو الطرق كذا
في الايضاح • ان سرق الحبل فسرق منه أو ادخل يلقه في صندوق فاختل الما لقطع كذا في التنين • ولو
سرق الما من الطريق مع جعله لا يقطع سواء كان صاحبه اعلمه أو لا لان هذا مال ظاهر غير محرز كذا
لو سرق الجواز بينهما لا يقطع ولو شق الجواز فخرج ما فيه ان كان صاحبه هناك قطع والا فلا كان

ألم تم اعتقها أو دبرها أو كتبها أو وهبها وسلم أو رهن وسلم أو أجز كن ذلك تفضا البيع • وكذا اذا فعل بالبيع ما يدل على استيفاء ذلك بان
ياشروا وطما أو قبلها بشهوة أو أنظر الى غيرها بشهوة • كن ذلك تفضا البيع علم الاخر بذلك أو يطمه • ولو كان الخيار للمشتري ففعل شيئا من
ذلك كان ذلك امضاء البيع • وكذا في خيار الرذوة العيب • ولو قال المشتري قبلته يا غير شهوة كان القول قوة ولا يسيل خياره • والنظر الى الفرج
من غير شهوة لا يكون امضاء البيع ولا اسقاطا للخيار • ولو قبلته الامه بشهوة بطل خياره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى • وكذا ان

اخر المشتري انهم قبلته بشهوة وقال محمد رحمه الله تعالى فعل الاملا يطل الخيار اذا اقبلته فتر كما لو لم يمتعه وان دخلت فتره في غيرها
وهو كذا وما عداه يطل خياره عند الكل * من له الخيار اذا اقبل البيع واسقط الخيار جاز على كل حال كان صاحبه حاضر أو غائبا وما اذا
فبيع البيع كان صاحبه حاضرا جاز وان كان غائبا ثم وصفه في قول أبي حنيفة * ومحمد رحمه الله تعالى ان علم صاحبه بذلك في مدة
الخيار جاز وقال أبو يوسف والشافعي ١٨٠ وجهه الله تعالى يجوز الفسخ على كل حال كما يجوز ايضا البيع هذا اذا كان

الفسخ بالقول فان كان
بالفعل جاز كما قال أبو
يوسف والشافعي رحمه
الله تعالى * وفي الاجابة
الطويلة انما فسخ أحدهما
في أيام الخیار عند تعبئة
الاخر فالواجب جواز اخذوا
في ذلك بقول أبي يوسف
والشافعي وجهه الله تعالى
* ولو كان الخيار للمشتري
فسخ أحدهما بغير محضر
من صاحبه لا يجوز فسخه
* رجل اشترى شيئا على أنه
باليار ثلاثة أيام وقبض
البيع بان البائع ثم أودعه
البائع فهلك عند البائع في
مدته فليار يطل البيع في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال صاحبه رحمه
الله تعالى يتم البيع ويقرر
الثمن على المشتري * ولو كان
اليار للبايع وسلم البيع
الى المشتري ثم ان المشتري
أودعه البائع فهلك عند
البائع في مدة الخيار يطل
البيع عند الكل * ولو
كان البيع بائنا قبض
المشتري للبيع بان البائع
أو غيره وأنه وثمن حاله
مؤجل وللمشتري خيار
رؤية أو غير ذلك فلو دعه البائع
فهلك عند البائع تم البيع

الجواز موضوع على الأرض فسرق الجواز مع اللعاق ان كان صاحبه هناك بحيث يكون حافظا له قطع
سواء كان غائبا أو يقفان كذا في السراج الوهاج * ان سرق من القطار بعيرا لا يقطع ويستوي أن يكون
معصيا أو فاديسوقا أو يقوده أو لم يكن فلم يجعل القطار محرزا بالساق واقفا دون كانا حافظين لأن
المال انما يصير محرزا بالاحتفاظ اذا كان قصده الاحتفاظ وما اذا كان قصده شيئا آخر والاحتفاظ يحصل بطريق
التبعية فلا يخفى * ان كان مع القطار من يتبعه للفظ يقطع كذا في الخيزرة * ولو أخذ السارق في الحرز قبل
أن يصير حقه قسما ولم يحمله فلا يقطع عليه ولوري الى صاحبه خارج الحرز فأخذ المربي اليه فلا يقطع على
واحد من مالوا ولو ناول صاحبه من وراء الخيار ولم يخرج حقه به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقطع على واحد
منهما قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقطع الداخل ولا يقطع الخارج اذا كان الخارج لم يدخل يده
الى الحرز ولو كان الخارج أدخل يده في الحرز فأخذ من الداخل فلا يقطع على واحد منهما في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقطعهما كذا في فتاوى الكرخي * ولو وضع
الداخل المال عند الثقب ثم خرج وأخذ لم يذكر ومحمد رحمه الله تعالى والعصج أنه لا يقطع ولو كان في
الدار غير جار في الشارع في النهر ثم خرج وأخذ من خارج بقوة المال لا يقطع وان خرج بغيره لم يقطع
ذكره الامام القسري * ولكن ذكر في المبسوط في اخراج المله بقوته جره الاصع أنه يزرعه المقطع كذا
في النهاية * وان اقصاه في الطريق ثم خرج فأخذ فمعه على وجهين * ان رى به في الطريق بحيث يراه
ثم خرج فأخذ فمعه وان رى به بحيث لا يراه فلا يقطع عليه وان خرج وأخذ من داخله على جدار وساقه
فأخرجه يقطع ذلك كذا في السراج الوهاج * من سرق فقتل بغير ضمان المار لم يقطع وهذا اذا
كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى أهل البيوت عن الانتفاع بهن الدار وان كانت كبيرة وقبها مقاسير
أي حجر ومنازل يوق في مقصوره تسكنه ويستغنى أهل المنازل عن الانتفاع بهن الدار وانما يتفقون به
انتفاع السكة فسرق رجل من مقصوره وأخرجه الى صحن المار يقطع ولورق بعض أهل المقاصير من
مقصورة شيئا يقطع كذا في الكافي * ولوقب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئا ثم جاء في يده أخرى فدخل
وأخذها ان كان صاحب البيت قد علم بالقبول بصدقه وان التقب ظاهرا او بالعارفون وبني ذلك
فلا يقطع عليه الا يقطع كذا في السراج الوهاج * سارق دخل مع جارية لاجع التسليم وجعلها ثم خرج
من المار فذهب الى منزله فخرج الجارية بعد ذلك الى منزله لم يقطع وكذا لو وقع على طائر شيئا وترى في المار
فطار الى منزله بعد ذلك فأخذته كذا في الفتاوى السراجية ولورق بعض الاما من حرز فدخل آخر الحرز وجعل
السارق وللمعه قطع المحول خاصة * ولو أخرج تصامير من رزقتين فصاعدا ان تقطع يقطع على ما اطلاع
المالك فاصح الثقب أو غلق الباب فلا يخرج الثاني سرقه أخرى ولا يجب القلع اذا كان الفخ في كل دفعة
دون التصامير وان لم يقطع ذلك قطع كذا في السراج الوهاج * ولورق من السطح ميساوي تصامير يقطع
* رجل ثقب اسطيفيرا من المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئا اختار أن لا يضمن الناقب بأسرقه
السارق كذا في الخلاصة * ولورق في السكة لا يقطع وكذا لو سرق ثوبا يسط على خص الى السكة
وان بسط على الحائط الى الارض او على النقص الى السطح قطع كذا في الظهيرية * وان ثقب البيت وأدخل
يديه فأخذ شيئا يقطع وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ومن اصحابنا من قال في هذه المسألة

هذا
وزعم الثمن عند الكل * رجل باع شيئا له بالخيار ثلاثة أيام وسلمه الى المشتري ثم غصه من المشتري لم يكن ذلك
فخصم البيع ولا يبطل الخيار * رجل باع عدا لي أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يدفعه ويستعمله جاز وان فصل ذلك
لا يطل خياره * ولو باع صكرا على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن كل من تمه له لا يجوز البيع لان الغلة والمنفعة لا تقابلها التي فلم
يكن متلفا من البيع بخلاف النهر * رجل اشترى شيئا وقبضه ثم قال له البائع هذا أيام أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس ويكون هذا

بذرة قوله أنه إذا كان هذا البيع • ولو قال أنت الخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام كما قال هو البيع • رجل اشترى شاة بشرط الخيار لنفسه ولم يوقت كأنه أن يفسخ البيع ولم يكن ذلك البائع • وإن شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام ففسد البيع في قول أبي حنيفة وزفر والشافعي رجعهم إثم قال فان أخذ الخيار في الأيام الثلاثة أو أعقبت العداوات العدا والمشتري أو حدث به ما وجب له ولم يبيع بقلب البيع جاز في قول أبي حنيفة رجعهم الله تعالى وبازمه الثمن وإن حدث به عند المشتري ١٨١ في الأيام الثلاثة عيان كان عيبا

يحتصل زواله في مدة الخيار كل شرط لا يطل خياره إلا أنه لا يملك الرجوع قبل زوال العيوب وإن حدث به مالا يحصل الزوال لرجعه البيع • رجل اشترى شاة في رمضان بعده شهر رمضان ففسد العقد في قول أبي حنيفة رجعهم الله تعالى لأن عنده مقبل الشهر يكون دخلا في الخيار فيفسد بغيره بشرط الخيار أربعة أيام فيفسد العقد عنه وقال محمد رجعهم الله تعالى في الخيار السابق رمضان وثلاثة أيام بعد رمضان ويجوز البيع وكذلك لو كان الخيار البائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان أو قال البائع للمشتري لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان ففسد البيع عند الكل لأنه لا وجه لتخصيص هذا العقد • رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام لا يكون البائع أن يطله بالثمن قبل سقوط الخيار • رجل اشترى

هذا جمل على البتة الكبير الذي يمكن الفحل فمنه من التقب أما إذا كان صغيرا لا يمكن دخوله من التقب فدخل بدقيقه وأخذ المال قطع اجابا • وإن ادخل بدقيقه من دون الصرق أو في غيره فأنشأ المال قطع كذا في السراج الوهاج • جماعة قالوا إذا أخذوا متاعا من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه وهو تحت رأسه لم يقطع كذا في السراج • وإذا طرقت خماره من الكم وأخذ الدراهم لم يقطع وأن ادخل يده في الكم فطهرها قطع ولو حل الباط • قطع في الوجه الثاني لا يقطع كذا في الكافي • في المتق الحسن عن أبي حنيفة رجعهم الله تعالى قال في الشاة وهو الذي يبي للطلق البيت ما يقصده إذا فسخ خيارا وليس في البيت ولا في الخيار أحد وأخذ المتاع لا يقطع وإن كان فيها أحد من أهلها فأنشأ متاع وهو لا يقطع قطع وكذلك إذا فسخ باقي السوق لم يقطع والعقل لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر إليها أخذتها وصاحبها لا يعلم في الخيار إذا كان باب الدار مردودا وغيره فخلق فدخلها السابق خفية وأخذ متاع خفية قطع ولو كان باب الدار مفتوحا دخل خيارا وصرق لا يقطع • وإذا دخل ليلان باب الدار وكان البائع متعاضدا مردودا بعد ما ضل الناس العتمة وصرق خفية أو مكر أو مصلح أو لا صاحب الدار يعل به أو لا قطع ولو دخل الحص داران ما بين العتمة والعتمة والناس يذهبون ويحيون فهو غرة النهار وإذا كان صاحب الدار يعلم بدخول الحص والاص لا يعلم أن فيها صاحب الدار أو يعلم به الاصل وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو علما لا يقطع ولو لم يعلم قطع ولو كان أنسا لا يلاحق سرقة متاعه قطع ولو كان منها راقب يمتسرا أو أخذت متاعه مائة لا يقطع والقياس أن لا يقطع في الفصل لكانا في الفصل الأول وقتنا وجوب قطع كذا في المحيط • ولو أخرج شاة من الخزانة لم يقطع • ولو لم تكن الأولى فصلا فلا قطع عليه كذا في السراج الوهاج • وإذا سرقت شاة أو بقرة أو فرس من المرق لا يقطع هكذا • كرمحمد رجعهم الله تعالى في الأصل قال شيخ الإسلام لا أن يكون عليها راع يحفظها وفي البقال أنه لا قطع في المواشي في المرق وإن كان معها الراي لان الراي ينصب لأجل الراي لا لأجل المحفظ فلا تنص بحر زيار الراي فان كان معها سوا الراي من يحفظها يجب القطع وعليه الفتوى وإن كانت الغنم تأوى إلى بيت ماليل قديني لها عليه بغيره ففسد ودخل فسرقت منه شاة قطع وفي البقال وقيل لا يضره الخلق إذا كان الباب مردودا الآن أن يكون منفردا في الصراة كذا في الخيرة • وأوى بالليل إلى ساطع قديني لها عليه باب وهن الثمن يحفظها وكسر الباب ليل أو سرقة بغير عقابها أو ساقها أو ركبها حتى أخرجهما قطع • اتخذ نظير من حجر أو شوك وجعل فيها الأغنام هو مات عندهما يقطع صارهما قال محمد رجعهم الله تعالى إذا جاع الغنم في حظيرة أو في غير حظيرة فعلقها ساقط أو ليس عليها ساقط بعد أن جعلها في موضع قطع ساقها كذا في الخمار • وبعثة المتاج رجعهم الله تعالى على أنه إذا جعلها في مكان أعده لحفظها فسرقت قبل منها فليس عليه القطع سواء كان معها لحظ أو لم يكن كذا في المحيط • وهو المصنف هكذا في الخيرة • ومن سرقت من أوبه • وإن علما أو ليل أو ساقط أو ليل أو سرقت من حر منه كالا • والاختيار والمحال والجمعة وأمثاله لا يقطع ولو سرقت من بيت خذ الرحا المرحم متاعا غير ما يقطع ولو سرقت من الرحا المرحم من بيت غيره يقطع كذا في فتح القدير • ولو سرقت من أمه أو أخته رضاعا يقطع كذا في الكافي • وإذا سرقت أحد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذلك إذا سرقت أحد الزوجين من سر زنا من الآخر لا يسكنه كذا في غاية البيان • ولو سرقت المراة من زوجها أو سرقت هو منها ثم طلقها ولم يدخل بها فبانت بغير عدة لا يقطع وأصل

شاة أو بقرة أو غنم أو خيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام أو يوسف عن أبي حنيفة رجعهم الله تعالى أنه يطل خياره • وقال أبو يوسف رجعهم الله تعالى لا يطل خياره حتى يشرب اللبن أو يستهلك • ولو اشترى راقب على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقصده بقتلها لا فراش قبل مضى المدة لا يطل خياره • وكذلك لو كان الخيار للبائع ففسخها إلى فراشه لا يطل خياره • ولو باع راقب على أنه بالخيار ثلاثة أيام ففسخ البائع فيها كان فسخا للبيع • ولو كان الخيار للمشتري ففسخ فيها لم يعرف مقدار البائع لا يقطع خياره ولو كان زاد على ذلك عند ذقه الماء أو كثره يطل خياره

ون ذ كرا لفقہ أوجہ انما زاد علی يوم وليلة كثير یصل خیار مودون ذلک قليل لا یصل خیاره • ولوا اشتري • و باع علی أنه بالخيار أو خلعها
فليس الثوب واستخدم الخلع لم • تلا یصل خیارا للشرط وان استخدم من تین أو لیس التوبین تین أو كانت دابة فركبها من یصل خیار
الشرط • ولور كسالة لم یسقط الأول • و زاد علی البائع فی القصاص یصل خیاره • وفي الاستحسان لا یصل • ولوا بع عبدین علی أنه بالخيار فهما
وقضيهما للمشتري ثم مات أحدهما ١٨٣ أو استحق لا یجوز البیع فی الباقی وان ترا ضاع علی ائزارة البیع لان البیع بشرط

الخيار غير متعقد فی حق
الحكم فاذ اهلك أحدهما
كانت الاجازة فی الباقی
بثبوت ابتداء العقد بلخصه
فلا یجوز ولو قال البائع
فی حياة العبدین نقضت
البیع فی هذا بعینه أو نقضت
البیع فی أحدهما كان
نقصه باطلا كما لم یسقط
بالنقض یقی الخيار فاعما
• وكذا لو باع عبدا واحدا
علی أنه بالخيار ثلاثة أيام
ثم قال نقضت البیع فی
نصفه كان باطلا كما أنه
لم یسقط • وبطل دار فیها
رجل یسكنها باجر فباعها
من رجل علی أن للمشتري
بالخيار ثلاثة أيام ورضی به
بما لکن ظلم المشتري
الاجر من الساكن فی مدة
الخيار كان ذلک امضاء للبیع
• ولوا اشتري دار أو هو ساكن
فباع علی أنه بالخيار ثلاثة
أيام فدام علی الساكن
لا یصل خیاره • ولوا ابتداء
السكن یصل خیاره • وبطل
اشتري جارية علی أنه بالخيار
ثلاثة أيام وقضيهما غمیه
بجارية وقاله التي قبضتها
وأنكر البائع كان القول
للمشتري • ولما بان أن یملك
الجارية بطل الخيار للمشتري

منهما أو سرق من أمر الله لم یبطل أو المختلعة ان كانت فی العلم لم یقطع سواء كان طلبة أو مطلقين أو نكاحا
وكذا ان سرق من بیت زوجها وهي فی العقد لا قطع علیها كذا فی السراج الوهاج • ولوا باع أم بعد
السرقة واقتضت عتقها ثم رفع الامر الی القاضي لا یقطع كذا فی التبین • ان سرق من أجنبية أو سرق
من أجنبي ثم زوجها قبل المرافعة الی الامام ثم ترفع الامر الی الامام أو الی السارق فاقضی لا یقطع كذا فی
الختیرة • وان تزوجها بعد القضاء لم یقطع عند أبي حنيفة ومحمد • والله تعالى كذا فی السراج الوهاج
• ان سرق من امرأة ثم حرمت علیها تقبیله معها أو ابتاعها قطع كذا فی الحبیط • ولوسرق من بیت الامصار
أو الاخوان لم یقطع عند أبي حنيفة ومحمد • والله تعالى وعندهما یقطع والخلاف فیها اذا كان البیت الثقتین أما
اذا كان البیت خلاطع اتفاقا • وكذا فی مسئلة الصهر اذا كان البیت للزوج لا یقطع اجمالا كذا فی
الجوهرة النيرة • الخنزیر • كل ذی رحم محرمة كزوج البنت والاخت وكل ذی محرم من النكاح • والصهر
من حرم علیها بالصاهر كام المرأة أو ابنتها أو كذا فی الذی رحم محرمة من أولادها كذا فی الحبیط • ولو
سرق العبدین مولاهما لا یقطع • وكذلك لو سرق من أبيه أو مولا أو أمه أو نوزی رحم محرمة أو من امرأته أو له
وكل ما لا یقطع المولی بالسرقة من قبله بغيره كذا فی الحبیط السرخسی • ولا فرق بین أن یکون العبد عبدا
أو مملوكا أو أدوا أو أمه أو سرق من مولاه كذا فی السراج الوهاج • وكذلك المولی ان سرق من مال
مكاتبه أو عبدا أو ثوبا أو یقطع بالسرقة من العبد لا بغيره • والله تعالى فیما فی یصل قطع السارق من المودع
كذا فی الحبیط السرخسی • ولا قطع علی الشیف ان سرق من اضافة كذا فی الهدایة • ولا قطع علی خادم
القوم ان سرق متاعهم ولا علی أجير سرق من موضع اذنه فی دخوله وان أجاز داره من رجل فسرق المؤجر
من المستأجر أو المستأجر من المؤجر وكل واحد منهما فی منزل علی حدة قطع السارق منهما عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وعندهما ان سرق المؤجر من المستأجر فلا قطع وان سرق المستأجر من المؤجر قطع
بالاجماع اذا كان فی بیت مفرد كذا فی السراج الوهاج

الفصل الثالث فی كيفية القطع واثباته • قطع عن السارق من الزنوة تقصم وغنی الزینة وكذا تقصم
علی السارق عندنا كذا فی الصر الزانی • فان سرق ثوبا یا قطع رجله اليسری وان سرق ثالثا لم یقطع وعند
فی السجن حتی یتوب • وهذا استحسان • ویزاد فی بعض النسخ من زجرهم الله تعالى كذا فی الهدایة • ولا امام
أن یقتله سیاسة لم یسقط فی الارض بالقصاص كذا فی السراجیه • وان كان السارق أو ثل البند اليسری أو أقطع
أو مقطوع الزبل العینی لم یقطع • وكذا اذا كانت رجله العینی خلاء • وكذلك ان كانت لهما رجله اليسری مقطوعة
أو خلاء أو الاصبعان نهاسی لا یهلان • وان كان اصبع واحد عتقوا الا بهما مضطوعة أو شللا لا قطع كذا
فی الهدایة • ولو كانت یده العینی سلاما أو ناقصة الا اصابع یقطع فی ظاهر الرواية كذا فی التبین • وهذا كان
السارق كذا فی عصم واحد قال بعضهم قطعان جمعا • وقال بعضهم ان تمزق الاصلبة أو تمزق الاصلب
علی قطعها لم یقطع الزانثون لم یمكن قطعها جمعا وهذا هو المختار فان كان یطش باحداها لم یقطع الباطنة
كذا فی الجوهرة النيرة • وان كانت رجله العینی مقطوعة الا اصابع فان كان یطش علیها لم یقطع
یلعوان كان لا یستطیع أن یمنی علیها لم یقطع كذا فی المسوط • ومن وجع علیها لم یقطع فی السرقة فقل قطع
حتى قطع فاطمعه عنه فان كان قبل الخصومة فعلی فاطمعه القصاص فی العمد والارض فی الخطا وتقطع رجله

حين رد هاعلی البائع فذلک الجلب فی نفسه فالبائع أن عرض فی هذا التعلیل • وكذا القصاص اذا رد ثوب نفسه علی صاحب الثوب اليسری
وقال هذا توبك • وكذا الاسكان • ورجل باع حیاء أو كثر علی أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج الفرج من البیض أو صار البکتری ثم ترفع فی مدة
الخيار بطل البیع لانه لو یقی من غیره یضر ربه البائع ولو یقی بالخيار كان له أن یزعم المشتري بعد الترفع • ولو كان الخيار للمشتري والمسته
بجملها یقی خیاره لان الخيار للمشتري لا یضر ربه بالخيار • ولوا اشتري قسلا شرا باعنا فصار جاقبل القیض یصل البیع فی قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى ولا يظلم في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى : رجل اشترى عبدًا ثم باعته السبع منهم قال البيهقي الشري قد جعلت ما بالخيار ثلاثة أيام بمشهر قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ثبت الخيار من ساعته مشهرا وثلاثة أيام وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلتحق الخيار كما لا يفسد العقد . ولو ألقى العقد الصحيح مكان الخيار شرط ما فسدا بطل الشرط ولا يفسد العقد في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلتحق الشرط ما لا يفسد العقد .

١٨٣

سازار المصق في قولهم **رجل باع أرضا** على أنه بالخيار سلامة أياما **وقباضا** ثمان البائع نقض البيع في الأيام الثلاثة **تبقى الأرض** مضمونة **للمشتري** على المشتري وكان للمشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه إلى البائع **فإن أدت** البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذا الأرض **سنة** فزرعها **قصر الأرض** وأمانة عند المشتري وكان البائع أن يأخذها من المشتري متى شاقبل أن يؤتي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي كان على البائع لأن المشتري لمازرعها **بذات** البائع صار كما سلمها إلى البائع **رجل اشترى** جارية على أنه بخلها **رسالة** أيام فولدت عند المشتري **طل** خياره وإن كان الولد ميتا ولم تقصم الولادة لا يطل خياره **ولو حدثت** الزيادة عند المشتري في ذات المبيع كاسمن **وهو ذلك** طلل خياره في قول أبي حنيفة **وأي يوسف** رجعا لله تعالى **رجل اشترى** عبدا على أنه بالخيار **ثلاثة** أيام فمض

اليسرى في السرقة وان كان بعدا لخصوصه قبل القضاء فكذلك الجواب الا انه لا تقطع رجله اليسرى وان كان بعد القضاء خلا لضعان على القاطع وناب قطعه عن السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما يستلزم من ماله السرقة كذا في شرح الطحاوى * وان لم تقطع يده اليمنى ولكن قطعت يده اليسرى لا تقطع يده اليمنى بسبب السرقة كذا يروى الى غير متجسس منفعه البطش ولو لم تقطع يده اليسرى ولكن قطعت يده اليمنى حتى سقط عنه القطع بسبب السرقة فان لم تقطع رجله اليمنى ولكن قطعت يده اليسرى قطعت يده اليمنى كذا في المحيط * فاذا قال الحاكم الجلالا فاعلم عين هذا السارق في سرقة فسرقة فاقطع يده اذ عند ثلاثي عليه عندنا في حقيقة رحمه الله تعالى ولكن يؤتب كذا في فتح القدير * والخلاف فيما اذا قطع يده اذ عند اربعة او قطعه خطأ لا يضمن اجماعا سواء اخطأ في الاجتهاد بان اجتهد وقال اليمطلي في النص قطع اليسرى او في معرفة الامين والساير وهو الصحيح كذا في المعنى * ولو قاله اقطع يده هذا فاقطع اليسار لا يضمن بالانفاق ولو ان السارق اخرج يساره وقال هذه يميني فقطعه لا يضمن وان كان عالما بانها يساره بالانفاق كذا في فتح القدير * ولو قطع غير الجلالا يساره لا يضمن ايضا وهو الصحيح هكذا في الهداية * وان حكم عليه بالقطع فقطع رجله يده اليمنى من غير ان كان الامام فلا شيء عليه لكن الامام يؤتمتع في ذلك كذا في المبسوط * وان قطع الجلالا وحده اليمنى ضمن الجلالا ديتها وضمن السارق السرقة وان قطع رجله اليسرى ضمن الجلالا ديتها وواو قطعت من السارق يده اليمنى وان قطع يده جميعا صارت اليمنى بالسرقة وضمن الجلالا للسارق يده اليسرى كذا في المحيط * ولو قطع يده ورجله ضمن اليسرى والزاين ولو كانت عين السارق معدومة قطعت رجله اليسرى كذا في العنايه * فاذا حكم عليه بالقطع ثم ودى السرقة ثم اقبلت او لم يكن حكم عليه حتى انقلب فاعخذ بعد زمان لا يقطع وان اسعه الزهر فاعخذ يوم من ماعته قطعت يده كذا في المبسوط * ولو سرق من رجلين لم يقطع شيئا من أحدهما كذا في العنايه * رجل سرق من جزويين فرفع الي قاضي يلزم قطعه ان يقطعه فان غلب رجل على جزويين بات من أهل البقي من غير تقليد من جهة فتوى ارسا ان يمكن لقاضي يلزم أن يقيم وهو قطعه ما لو سرق جزويان فرفع الي قاضي يجازى كذا في المحيط * واذا نشئت السرقة في البرد الشديد والحر الشديد الذي يتخوف عليه الموت ان قطع جس حتى يستشفط الحر والبرد وان كان لا يتخوف عليه الموت ان قطع لم يؤخر وان حبس الى فتور الحر والبرد فبقيت في السجن فضعن بالسرقة ودين في تركه كذا في المبسوط * ولا يقطع السارق الا ان يصحز السرقة ومنعه فيطلب بالسرقة وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى اقطعه والعصم ظاهر الرواية كذا في زاد القهقهه * ولا ترقين الشهادتين الاقرار عندنا وكذا ان غاب عند القطع عندنا كذا في الهداية * ولست ودعو القاضى صاحب المال والمستعير والمستاجر والمضارب والمستضع والقاضى على سوم الشراء او المهر من تركل من يده ما تعلق سوى المالك كالا بواو الصوى ان يقطعوا السراق منهم * يقطع بخصوصه المالك في السرقة من هؤلاء الا ان راى انهما يقطع بخصوصه المالك قلم الرحمن بعد قضاء الدين كذا في الكافي * ان قطع سارق سرقة فسرقة منه يمكن له ولا يرب السرقة ان يقطع السارق الثاني والاو لا يملكه لخصوصه في الاسترداد في رواية * ولو سرق الثاني قبل ان يقطع الاول أو بعد ما درى الخ في نسبة يقطع بخصوصه الاول كذا في الهداية * في فواد رشام قال سالت محمد رحمه الله تعالى عن رجل سرق من رجل ألف درهم ثم ان بدلا آخره على هذا السرقة ومنعه ألف درهم فحبس

أن نصب خصم من البائع لرد عليه بخلافه قال بعضهم نصب خصم القاضى وقال يحد من سلمة وجهه تعالى لايحبه القاضى الى ذلك ولا يصح خصم الانسان على القاضى ولو باخذ منكم الامام احتمال النسيه فقد ترك النظر لنفسه فلا تقوله فان لم ينصب القاضى خصما وطلب المشتري من القاضى الاعلان عن مجرد وجهه تعالى فيه رواه شيخنا فروا بغيره القاضى الى ذلك فبيعت يقول ان خصمه فلا يريد ان يبيع عليك فان حضرت والا انقضت متادبا تارى على ملك المالك ان القاضى

١٨٤

الاقسام السروق من السارق قال أدرا القطع عن السارق الأول كذا في المحيط من سرقة سرقة وتباع
المثل قبل الارتفاع إلى الحيا لم يقطع فان رده لم يدع سماع الشئوا لقصا يقطع وقبل القضاء يقطع
استصاناً ولو رده على ولدهما أو زرعاً لم يكن في عيال السروق منه يقطع وان كان في عالة لا يقطع وكذا
لو رده على امرأته أو عبده أو أحد مشاهيرها أو مسلمته ولو دفع إلى الولد أو وجدته أو والدته أو جده لم يسوا
في عياله لا يقطع ولو دفع إلى عياله ولا يقطع ولو دفع إلى مكابيه لا يقطع لانه عبد ولو سرق من مكابيه ورده
لنسله لا يقطع ولو سرق من العيال ورده إلى من يعولهم لا يقطع كذا في الكافي . اذا قضى على رجل
بالقطع في سرقة قهر بها المثل وسلمه إليه أو دفعها منه لا يقطع كذا في فتح القدر . ولو غصب من رجل
وضن القاصب مقط القطع كذا في العتابة . ويستران تكون قيمته يوم السرقة عشرة دراهم . وكذلك
يوم القطع ولو كانت قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وانقص بعد ذلك ان كان نقصان القيمة لنقصان العين
يقطع وان كان نقصان القيمة لنقصان السعر لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط . اذا أقر العبد سرقة
عشرة دراهم ان كان آخرها فانه يصح اقراره وتقطع يد المالك برئالي السروق ومنه ان كان فاعلوان كان
هالك الا شمن عليه سوا صدقه مولا أو كذبه كذا في السراج الوهاج . وان كان محجوراً والمال قائم ان
صدق مولا يقطع ورتالي المال إلى السروق ومنه ان كذب مولا فقال الدراهم مالي فعند أبي حنيفة جرحه
اذا نعال القطع والرتالي السروق ومنه ان كان المال هالك صح اقراره بالحق في قوله أنا جاعل مولا
ضمان عليه سوا صدقه مولا أو كذبه وهذا اذا كان العبد كبيراً وقت اقراره انا ما ان كان صغيراً فلا يقطع
عليه أصل لكنه اذا كان مأثوراً رتالي المال إلى السروق ومنه ان كان قائماً وان كان هالكاً يضمن وان كان
محجوراً فان صدقه المولى رتالي المال إلى السروق ومنه ان كان قائماً انا ما ان كان هالكاً فلا ضمان عليه لافي
الحال ولا بعد العتق كذا في غاية البيان . ولو أقر العبد سرقة قعدون عشرة مثاقيل يقطع بشرط ان كان مأثوراً
صح اقراره برئالي المال إلى السروق ومنه ان كان هالكاً يضمن صغيراً كان أو كبيراً وان كان محجوراً ان صدقه
مولا فلا يقطع وان كذبه قال المولى يضمن العبد العتق ان كان كبيراً وقت اقراره انا ما ان كان صغيراً
لا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج . اذا قطع السارق والعين قائمة في يد مرتد على صاحبها البقاء على
ملكه كذا في الهداية . وان كانت الهالكه في يدها وكذا اذا ضا كانت مستهلكة في الشهر ولا نه لا يجمع
بين الضمان والقطع عندنا كذا في السراج الوهاج . وهذا اذا كان عبداً لقطع وان كان الهلاك والاستلزام
قبل قطع يده ان قال المالك أنا ضمه لا يقطع عندنا . وان قال أنا ضا لا يقطع ولا ضمان عندنا هكذا
في المحيط . ولو قطع بين السارق ثم استعلكه غيره كان السروق منه يضمن المستهلك قيمته ولو أودعه
السارق عند غيره فمهلك في يده لا يضمن الزرع كذا في السراج الوهاج . واذا ملك السارق السروق
من رجل يبيع او به أو ما شبعه ذلك وكذا قبل القطع أو بعده فمهلك باطل ويرد السروق على
السروق عنه ويرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه اليه وان كان هلك في يد المشتري وفي يد
المووبة فلا ضمان على المشتري ولا على السارق هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان
المشتري أو المووبة استهلكه فللمالك ان يضمنه ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع
عليه بالقيمة كذا في المحيط ولو غصب انسان من السارق فمهلك في القاصب بسنن القطع فلا ضمان للسارق

فلما دفع الثمن إلى الثاني دفع الثمن الأول إلى البايع وانما دفع الثمن عند العدل بضمع الثمن الثاني من مال مدي ولا
 في البيع الثاني بيع القاض كبيع وان لم يتسلم منه مدي الشراؤه بضمع قيمة السكة للذي عليه لا للبايع لم يثبت في أخذ مال الغير
 في البيع الأول من البيع فكون مضموعا عليه القيمة وهذا قول في يوسف رحمه الله تعالى وهو ما أنشأ به القضاة ما جازوا لم يقضه المشتري
 ثم بعد ذلك حق على كل البايع أن يضمنه من آخر ويحل للمشتري الثاني أن يشتري وإن كان على مدي ذلك لأن المشتري الأول يضمن في هذا البيع

بباع على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم جرح عليه الموت ببيع ويظل الخيار . وجعل باع عبد الله على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال البائع للمدائن
دخلت الخارقات من يكن ذلك فغضب البائع ولا يظن أن البائع قد قال هذا البائع أنت جرحه وأخذت له خياره . وكذا لو كان الخيار
للمشتري خلف ذلك . وجعل المشتري عبد الله على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال المشتري قد أخرجت شراباً وشئت أخذه أو وضعت أخذه بطل خياره
ولو قال هو بعت أخذه أو جئت ١٨٦ أو أردت أو قال قد أعجبني أو قال قد وفق لي ليطل خياره . وجعل المشتري كتاباً على

أنه بالخيار ثلاثة أيام فأنسخ
منه نفسه لا يطل خياره
لان الكتاب لا يشتري لأجل
النسخ منه وإنما يشتري
لأجل الدرس والمخط فلا
يطل خياره كالنسخ إذا
اشترى من باع على أنه بالخيار
ثلاثة أيام ثم غطى في غرض
البيع لا يطل خياره
ولهذا لو أنسخ من كتاب
الغير ولم يرفعه ولم يحرقه
لا يصير كتاباً وان أنسخ
نفسه لا يطل خياره قالوا
ولو قيل بالانسخ يطل
خياره وبالدرس لا يطل
خياره فله وجهان الأول
به لان في الكتابة استعمالاً

بعد القطع بده كذا في البصر الراتق . وهكذا في الاختيار شرح المختار . وان صبغة السارق أسود ثم قطع أو
قطع ثم صبغ أسود ثم ختمته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعندي أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا
والأول سواء كذا في فتح القدير . وفي فوائد ابن جماعة من محمد رحمه الله تعالى إذا قطع السارق وقصص
الثوب حتى لم يكن لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب أو ما طمعهما ألقى السارق أن يبيع الثوب ويأخذ من
عنه ما زاد ما صبغ فيمو تصدق بالفضل وكذلك يبيع القميص ويأخذ منه قيمة خيطه ويصدق بالفضل
وكذلك المخطئة يأخذ منها مقدار ثمنه عليها كذا في المحط . فان كان المسروق زاهم فسبكه أو ما صبغها
فلما كان المسروق منه أن يأخذها فان كانت السرقه صفراً فبطلت قيمته وأحدياً فبطلت دبره لم يأخذوا ذلك
كل شيء من العروض وغيره إذا كان قد غفر عن حاله فان كان التقدير بالفضل فمسروق منه أن يأخذ
وان كانت السرقه قشاً فقولت أخذها جميعاً المسروق منه كذا في المبسوط . ولورق حطه فطعمته تكون
السارق بعد القطع ولو سرقه ثم خالفته بمن أو بعسل فهو مثل الاختلاف في البيع كذا في شرح
الطحاوي . إذا اجتمع في قطع في السرقة والقصاص بدئ بالقصاص وضمن السرقة فان قضى
بالقصاص فضاء عنه صاحبه أو ما صلح قطعت يد السرقة وان لم يصلح حتى مضى زمان وهما تراضيا
فيه على الصلح ثم لم يجد أدات القطع في السرقة لتفقد المهودان كان القصاص في الرجل اليسرى يدئ
بالقصاص ثم حبس حتى يبرأ ثم قطع يد السرقة فكذلك ان كان القصاص في شعبة فدراسة كذا في
المبسوط

باب الرابع في قطع الطريق

اعلم أن لقطع الطريق الذين لهم أحكام مخصوصة بشرائط (أحداها) أن يكون لهم شوكة أو متعة بحيث لم
يمكن للارفاق مقاومتهم وقطعوا عليهم الطريق سواء كان بال سلاح أو بالعصا الكبيرة أو الحجر أو غيرها
(والثانية) أن يكون خارج المصارف جدياً عنهم أو في النسيب لا يكون بين الفريقين ولا بين المصرين ولا بين
المدنيين ويكون بينهم وبين المصر مسيرة ثلاثة أيام ولياليها هكذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى إذا كان بينهم وبين المصر أقل من مسيرة سقروا وقطعوا الطريق في المصر لا جرى عليهم حكم قطع
الطريق وعليه الفتوى (والثالثة) أن يكون ذلك في دار الاسلام (والرابعة) أن يوجد جميع مائط طريق
السرقة الصغرى بشرط أن يكون القطع كله أو أغلب حتى أصحاب الاموال من أهل وجوب القطع
(والخامسة) أن ينظر بهم الامام قبل التوبة وتورث الاموال الى أوليائها كذا في التتارخانية . اذا خرج جماعة
متمنين أو واحد قنطري الانتاع قصدهوا قطع الطريق فأخذوا قبل أن يأخذوا ما لا يفتنون انفسا حبسهم
الامام حتى يروا بصلحهم عز ورون وان أخذوا ما لا يصبون ما بان يكون سالماً لم يؤذيوا ولا ما يؤخذوا اذ قسم على
جماعتهم أصاب كل واحد منهم عشر قدراً من فساد أو ما يبلغ قيمته قطع الامام أيدهم وأرجلهم من
خلاف ولو قطعوا الطريق على المستأمنين لم يحدوا فان قتلوا ولم يأخذوا ما لا يقتلهم حتى وقعوا الأليات
عنهم لم يفتل في عقوقهم وان قتلوا أو أخذوا المال ان شاء الامام قطع أيدهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم
وميلهم وان شاعلهم من غير قطع وان شاعلهم وإذا أراد الصلح في ظاهر الرواية يصلح حيوا ومع بطنه

أما الدرس يكون بالنفس
والامتنان أنه هل هو صحيح
أم لا يكون بمنزلة الاستدنام
مرة واحدة وذلك لا يطل
الخيار من خيار الشرط
إذا قال أبطلت خيارى بطل
خياره ومنه خيار الرقبة
إذا قال أبطلت الخيار
لا يطل خياره . وجعل
اشترى ثوباً على أنه بالخيار
يوماً وقضه ثم جاء بده
بالبزار فيه عيب فقل
البائع ليس هذا ثوبي وقال
المشتري لا بل هو ثوبك قال
أبو حنيفة وأبو يوسف

رحمهم الله تعالى القول قول المشتري والبينة البائع وكذا لو كان خياراً للبائع وكذا إذا لم يكن في البيع خيار
الشرط وإذا أراد أن يرتد خياراً أو كان خياراً للبائع فقل قول المشتري البائع . ولو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فما كتبت
أصحابه عند البائع أو عند المشتري أو قلت أو لا فان الكل يدور مع الأصل ان في البيع منهما يكون للمشتري وان أنسخ البائع حينما يكون
البائع . ولو كان خياراً للمشتري ها كتبت أكلها أو قلت أو لا فعند البائع ففككت الجواب وان كتبت عند المشتري . فرفى الكتاب

برخ

أما الكسب يكون بالتسري ثم البيع بينهما أو اقتضت ، قبل هذا قولها لأن عندنا خيار الشرط لا يشتري إلا بغير دخول المبيع في ملكه تارة ، وخيار الوفاء العيب عند الكل ، أمّا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بدور الكسب مع الأصل لأن عقده خيار الشرط لا يشتري بغير دخول المبيع في ملك المشتري * ولو اشترى عبداً أو أملاً بخيار ثلاثة أيام أو قطعه المالك بعد عدم التسري بطل خيار التسري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يطل في قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايات * ولو قطع أملاً بغيره

١٨٧

قبل التسليم إلى المشتري
 لا يخلو خيار المشتري عند
 الكل * ولو قطع أجني عند
 المشتري بطل خيار المشتري
 عند الكل * رجل اشترى
 عبدا من رجلين صفقة
 واحدة عن أن البائعين
 بالخيار فرضي أحدهما
 بالبائع ولم يرض الآخر
 زعمه البائع في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى
 * رجل اشترى مني أن
 البائع بالخيار ثمنه المشتري
 فأجل البائع البيع عتق
 الزور وأرث الله

خيار الرؤية ثبت في
عينك بعد تفصيل العمل
كليس والجزاء والقسمه
والصلح عن دعوى المال
وكاشفت لنسار في المصح
لثرتي ثبت قبا مع في الفن
اذا كان عنا والمكسل
والموزون اذا كنا عنا فهو
عبرة سائر الاعيان وكذا
التمرين الذهب والفضة
والاواني ولايت خيار
الرؤية فملكك دينا في
المنه كالمس والعداهم
والاواني والاعيان كذا
الموزون والموزون اذا لم
يكن معناه غرة الدراهم

برج عليون وعن الطحاوي رحمه الله تعالى لا يصلح حيا بل يقتل ثم يصلب والاوّل أصح وبه قال الكرخي
والصحيح أنه ترك ما صوابا ثلاثة أيام ثم يخيّل فيه من أهله ليرثوه ويقتوه كذا في الكافي * وإذا قتل فاطم
الطريق أو قطع فليس عليه ضمان المال كذا في المحيط * وكذا لا يضمن ما قتل وما حرق كذا في التبيين *
أن ما شر القتل وأحد منهم أجرى الحد على الكل كذا في الاختيار شرح المختار * أن لم يقتل القاطع ولم يأخذ
اللاو قدر حرق اقتصر منه بمخافة القصاص وأخذنا لا يرضى بمخافة الأرض وقذا إلى الأولياء كذا في الهداية
* وأن أخذنا المال وحرقوا قطعوا من خلافه يسقط حكم المراساة سواء كان عمدا أو خطأ كذا في
السرّاج الوهاج * وأن أخذنا عمدا تاب وقد قتل عدواً فإن شاء الأولياء اعتقوا وإن شاءوا عقروا أو عذبوا
الضمان إذا هلك في يده أو استهلكه كذا في الهداية * أن أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا أو جرحوا عمدا
ولكن ما أخذوا من الأموال شيئا فهو لا يصيب كل واحد منهم ضمان فالأمر في القصاص بين النفس
وغيره إلى الأولياء إن شاءوا استوفوا وإن شاءوا عقروا كذا في النهاية * وإذا أخذ المثل ولم يرضع شيئا غيره
فإنه لا يتأقبل أن يؤخذ فعله أن يتبعه أخذوا ضمانه هلك كذا في السراجية * وإذا قطع الطريق
وأخذ المثل ثم ترك ذلك وأقام في أهله زمانا قبل ما عليه المثل احتسبنا كذا في المبسوط * وأن كان من
القطاع صبي أو مجنون أو ذنوبهم يحرم من القطع عليه سقط الحد عن الباقي كذا في الكافي * وكذا
إذا كان منهم أنكر من كذا في المحيط * وإذا قطعوا الطريق على قافلة عطف فيها مسلمون ومستأمنون أقيم
عليهم الحد إلا أن يكون القتل وأخذ المثل وقع على أهل الحرب خاصة فينبذ لا يجب الحد كلهم يكن معهم
غيرهم كذا في النهاية * وإذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد كذا في الهداية * روى
أبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا قافلة ودعوا أهل بيوتهم قال أن كل فتيمة
وولي القتل فاجعهم فقامهم أن يبيعوهما وما لا فلا وأن أخذوا متاعا رجل فلهم أن يبيعوههم وإن لم يبيعهم
صاحب المتاع وإن كان المتاع مستعمل ليس لهم أن يبيعوه لانه صادر منّا عليهم كذا في المحيط * وكان كذا فيهم
عبد فالحكم فيه كالحكم في الرجال إلا أن الرأفة كذا في ظواهر الرواية كذا في المبسوط * ولو شارك النساء
والرجال في قطع الطريق لاقع عليهم في ظواهر الرواية كذا في خزانة الفتنة * ولو كان منهم امرأ اعتقلت
وأخذت المال دون الرجال لم يقتل المرأة وقتل الرجال موافقا لثلاثة عشر سنة قطع الطريق وقتل وأخذت
المال قتلن وضمن المال كذا في السراجية * ثبت قطع الطريق بالقرار مرة واحدة وتقبل رجوع القاطع كما
في السرقة الصغرى فيسقط الحد ويؤخذ المثل أن كان أقربه معصوم بالنية يشهدا فثبت على معصية القطع
والأحرار أن لو شهدوا بعد ما علموا بقتل أو جرحه لم يقتل ولا تقبل الشهادة ما قطع على أي الشاهد
وأن علاوا بنموان سفل ولو لم يقطعوا علمنا نوعي أصحابنا وأخذوا ماله لا يقبل ولو شهدوا أنهم قطعوا على
رجل من عرض النساء وله في بعض عرف أو لا يعرف لا يقيم الحد عليهم إلا بمحض من النصير ولو قطعوا في دار
الحرب على تجارة مستأمنين أو في دار الإسلام في موضع علق عليه أهل البيت ثم أتى بهم إلى الامام لا يرضى
عليهم الحد ولو رجعوا إلى قاض يرى قضيتهم المثل قضيتهم ومسلم في أي ليل ما القدر فضا لهم وجه على البائت ثم
رفعوا بعد زمان إلى قاض آخر لم يقيم عليهم الحد وإذا قضى القاضي عليهم القتل وجبهم ذلك غذهب
أجنبي يقتلهم لاشي عليه وكذا لو قطع أيديهم كذا في فتح القدير * وإذا قطع رجل في حبس الإمام قبل أن

فإن باع بعض البض قبل الرقبة ثم رد عليه بغيره فبطلت الرقبة ولو عجز عن رد الباقي فبطلت الرقبة لا بعدد خيار الرقبة بقوله الصحيح «ولو باع بعد الرقبة على أنه خيار فلا تملك أيام أو عرضة على بيع أو وهدم أو لم يسل بطل خياره وإن دخل شي من ذلك قبل الرقبة لا يبطل خياره وإن دخل بعض المبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرقبة يقع تمام الصفقة فإذا تعددت البض بالهالك أو بالناقص بطل خياره ولو عجز عن رد الباقي فبطل خياره عند المشتري بطل خياره عند مجرده الله تعالى ولا يبطل في قولنا في

بطل خياره «ولو عجز عن رد الباقي» ١٨٨

يوسف رحمه الله تعالى هو
اشترى خياله ثم قبضه بعد
ما را به بل خیاره عند محمد
رحمه الله تعالى ولا يطل
عند أبي يوسف رحمه الله
تعالى هو أبو راسل رسول
قبضه قبضه الرسول
لا يطل خیاره و أولوكل
وكلا قبضه فرأى الوكيل
وقبضه بل خیار الموكل في
قول أبي حنيفة رحمه الله

﴿ گلاب السیر ﴾
وهو مشتمل على عشرة أبواب

(أما تبصير) فأنجلدها والدعا على الذين الحق والقتال مع من امتنع وتكرع قبول ما بالفسد أو بالمال (وأما شرط ابنته) فثنا أن أحدها امتناع العدو عن قبول ما لدى البسن الذين الحق وعدم الامان والعهد شيئا منهم الثاني أن يرجوا الشوك والقوة لاهل الاسلام باجتهاده أو باجتهاد من يعتقده باجتهاده ورأه وان كل من يرجو القوة والشوك للسليين في القتال فإنه لا يحصل له القتل لما فيه من القلة تستحق التهلكة (وأما الحكم) فسقوط الواجب عن ذمته في الفياويل المؤبده والسعادة في الآخرة كإتي العبادات كذا في محله السرى . قال بعضهم بالجهد قبل التفرغ لقطع وعدنا التفرغ بغير فرض عين وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا الجهاد فرض على كل حال غير أنه قبل التفرغ فرض كتابة وبهذا التفرغ فرض عين وهو الصحيح . ومعنى التفرغ أن يترك أهل مدينته أو البلد فبقا يريد أن يتسكفوا فزار بهم وأموالكم فإذا أخبروا على هذا الوجه افترض على كل من قدر على الجهاد من أهل تلك البلدة أن يخرج للمهاد وقبل هذا التفرغ كافوا فمعنى أن لا يخرجوا ثم بعد مجي التفرغ لاهل الجهاد على جمع أهل الاسلام شرطا فإما فرض عين وان بلغهم التفرغ وانما فرض فرض عين على من كان يقرب من العدو وهم بقدر وزن على الجهاد وأما على من وراءهم عن سعدن العدو وفاته يقتض فرض كتابة لا فرض عين حتى يسعهم تركه فلما احتج بهم بأن يجرى من كل قرب من العدو عن المقاومة مع العدو وتسكوا ولو لم يجاهدوا فإنه يفرض على من يلم فرض عين ثموم إلى أن يفرض على جمع أهل الارض شرطا فإما على هذا الترتيب غنمى أن يكون المستغفر عدلا أو فاسقا قبل خروجه فذاك كذا متادى السلطان بقبل خروجه عدلا كان أو فاسقا قال أبو الحسن الكرخى في مختصره رولا يبنى أن يعطين ثغرين تغور المسلمين بمن يقاوم العدو في قتالهم وان ضحك أهل ثغرين الثغور عن المقاومة مع العدو وخيف عليهم فقل من وراءهم من المسلمين أن يتقروا لهم

لا يخلط ما لم يروجه وهو مخزون كان المبيع شذافيا الجسم لا يجمع الجرس مع الرؤفة حتى يظل خاربا بعد ذلك لان المقصود هو الجسم وذلك
لا يعرف الا بالاجس وان كانت ثابتة لا يجمع النظر الى شرعها مع فروا الى جسد هاون كان المبيع منقولا ليس يجمعون فان كانت
منه مقصودا كالوجه في العاقر أو شذافيا لا يخلط خاربا ما لم يروجه هاون لم يكن شئ منه مقصودا كالحجر ليس ان اراد العوض ورضي به
بطل خاربا اذا وجد العرف مثل المرنى في الصفه ولو كان متماخفا فحقه

اختلاف العلم بتعريفه العلم ايضا

١٨٩

لا يثبت خبر الرّوايا
كلّ النسب معلوماً فرأى
موضع الطّي ورضي به
بطل خبره وإن كان أوّاباً
مالم يركل ثوب لا يثبت
خبره لأنّ الثوب من
العدديّات المتفاوتة وفي
العدديّات المتفاوتة يصير
رؤيته الكل وإن كان للمسح
عقاراً كرفي عامه الرّوايات
أنّه رأى خاليج الدار
ورضى به لاسبق خبره قالوا
هذا إذا كان في الدّاخل
سواء كان فيها منة لا يثبت
رؤيته الدّاخل أو لمه
المقصود منه قوله القوي
لأنّ داخل الدار في الجملة الوجه
يقيني آدم وإن كان كرماً
كرفي الكتاب أنّه رأى
رؤس الأنعام من خارج
أدرك على كل شعر ورضي به
لا سبق له خبراً والرّؤية هذا
ذا كان للمسح شيئاً واحداً
كان كان أنشأه فهو على
جهن ما لأنّ كل من
عدديّات المتفاوتة كالطبخ
الزّمان والسفر مثل أو
من العدديّات المتفاوتة
فلطوز والوز والبض
فتاح والإحاص والمكيل
الوزون فإن كان كيلياً
روزاً فني وعاء واحد

الأقرب فالأقرب وإن تقوم به بالكرام والسلاح ليكون الجهاد باباً عاماً كذا في المحيط * قتال الكفار
الذين لم يسلموا وهم من مشركي العرب أو لم يسلموا أو يعطوا الجزع من غيرهم ولجبروا لم يسدونا كذا في
فتح القدر * ويجب على كل رجل عاقل يصحح قاده هكذا في الاختراش ج المختار * ولا يجب على صبي
ولا عبث ولا مراه أن يولأ أي ولا مقصد ولا أقطع كذا في الهامية * وإن أباد الرجل أن يخرج للجهاد أو أب
أو أم فلا ينبغي له أن يخرج إلا بانه الأمن الفجر العام وإن كان له أو أب أو أخته أحد ههنا فخرج ولم
أذن له الآخر فليس له أن يخرج حتى لا يخرج فإذا كماله إلى أن أو أحد ههنا فخرج لا يباح له الخروج سواء
كان يخاف عليهم الضعفة بأن كانهم يربون وكانت نفقة متعلية وأما يخاف عليهم الضعفة وهذا الذي
ذكرنا إذا كان أبوه مسلماً فإذا كان أبوه كافر من أو أحد ههنا فخرج وجهه إلى الجهاد أو كره الكافر فطلبه
أن يخرج في ذلك فإن وقع فخره على أنهما كرهتا فخرج وجهه إلى الجهاد من التبعيض والمثقة لأجل
ما يخافان عليه من القتل لا يخرج وإن وقع فخره على أنهما كرهتا فخرج وجهه إلى الجهاد مع أهل ملته
وأهل دينه فإنه أن يخرج من غير رضاها إلا أن يخاف عليه الضعفة عليها فخرج وجهه إلى الجهاد كذا في الكتاب
ما لا يخفى ولم يضع يده على شيء بل شك في ذلك ولم يترجم أحدًا لتطبيق على الآخر أو أبا بني أن لا يخرج
وإن كرهنا وجهه لكراهة قتاله مع أهل دينه ولا لاجل الخوف والمثقة عليه أيضاً لا يخرج ولو كان له أو أب
فأذنه في الخروج وله جنان أو جنان فخرج كرهنا وجهه فليخرج ولا يلتفت إلى كراهة الجهاد والحدوثان
كله أو أب أو متين وله أو أب وأم الأم لا يخرج إلا بالذنهم وان كان له أو أب أو الأم أو الأم لا تخرج
إلى أي الأب أو الأم لها إذا أراد الخروج للجهاد وإن أراد الخروج للجهاد إلى أرض العدو أو ما من فكرها
خروجها فإن كان أمراً لا يخاف عليه منه أو كذا أو ما يوفون بالعهد يوفون بذلك وقد تنفعه فلا
بأس بان يصحبهم وان كان يخرج في تجار أرض العدو مع عسكر من صبا إلى المسلمين فذلك أو أم أو
أحد ههنا فإن كان ذلك العسكر عظيم لا يخاف عليهم من العدو باس كبر الرأي فلا بأس بان يخرج وإن كان
يخاف على أهل العسكر من العدو بغالب الرأي لا يخرج وكذا كان كثره أو جبره أو جبره أو جبره أو جبره
الابنهم إلا أن الغالب هو الهلاك هذا الذي ذكرنا في الوالدين والأجداد والجدات * وأما من سواه من
رؤى الرحم المحرم كبناته وبناته وأخواته وأخواته وكل ذي رحم محرم منهم إذا كره الخروج
للجهاد كان يشق ذلك عليهم فإن كان يخاف عليهم الضعفة كان تنفعهم عليهم لم يكن لهم ما لو كانوا
صفراء أو صغار أو كثر كبار إلا أنه لا زوج لهم أو كانوا كباراً منى لا خرفة فله لا يخرج بغير إذنهم وإن
كان لا يخاف عليهم الضعفة كان تنفعهم عليهم كان لهم ما لم يكن لهم مال إلا أنهم كباراً أصلاً
أو كباراً إلا أنهن أزواجاً كان له أن يخرج بغير إذنهم * وأما ما تمخض كان يخاف عليهم الضعفة فله
لا يخرج إلا بذنهم وإن كان لا يخاف عليهم الضعفة فخرج من غير إذنهم وإن كان يشق عليهم ذلك كذا في
النفقة والمرأ إذا امتنع بانهم إلى الجهاد كان قلبها لا يخرج من الرافق أو يضره بالطلاق كان لها أن
تنتم من الجهاد ولا أم عليها كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رحمه الله تعالى لا يجزي أن تقاتل النساء
المسلمات مع الرجال إلا يضطر المسلمون إلى ذلك فإن اضطر المسلمون إلى ذلك بان جاح النفر وكان في
خروجهم جاحاً فوضروا فلا بأس بخروجهم القتال وإن كان يخرج من في هذه الحالة من غير أن يبين

أولهم يمكن ردعوا واحد بل هو موضوع على الأرض فهو كشيء واحد إذا رأى منه حقيقة أو ككثرة رويته كان رويته إذا كان غير المرئي مثل المرئي وإن كانت الخطئة أو الشعرية هو التلقين أو الزعم أو الفرض مستلزمين أو الوهم في ذهن خالقه في السامع فيلزم على ما كان في كرويتهما جمعا ، واقفقا على أيهما كشيء واحد في حكم الصبح حتى لو وجد عا في أحد الوعاء عييان كان أفضل التيقن بجمعهما أو

يرتد ما وان كان بعد القبض برز العيب شامة كالخروج واحد الثوبين بمساعيد القبض لان خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة وكان الحال فيه
بعد القبض للحال قبله أما خيار النسيب فلا يمنع تمام الصفقة هذا كما اذا كان غير المرئي على صفته المرئي فان لم يكن يبقى خيار الرؤية فان
قال المشتري ل أحد البائع على ثقت الصفقة وقال البائع لا بل هو على ثقت الصفقة كان القول بقول البائع والنية لا تشتري وان كان المبيع من
المدحبات المتفاوتة كالرمان وغير ذلك المار ١٩٠ الكل لا يسلط خياره ولو اشتري وقر ببيع ما لم يركل لا يسلط خياره اذا

كان البطيخ في غرارة وقال
الشيخ الامام أبو بكر محمد
ابن الفضل رحمه الله تعالى
اذا كان البطيخ نوعا واحدا
فراى البعض ورش به
بطل خياره وان كان البطيخ
في شريحة ان كانت
الشريحة يصل الى مافي
داخلها بطل خياره وان
اشترى شامغبيا في الارض
كالخمر والصل والنوم
والشليم والتفيل ذكر الشيخ
الامام علي بن محمد البرزوي
رحمه الله تعالى قال اذا قطع
البائع بعضها وأقطع المشتري
بأذن البائع فصره موصوبه
عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وغيره وياتي في رواية
بطل خياره فيما رآه
انبار فيما لم ير وعنه في
رواية ما لم يركل بطل
لا يسلط خياره وعامة
الشافعية قالوا لا يركله
المستحل في ظاهر الرواية
وانما ذكرها في الامالي عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى
أنه قال ان كان للبني في
الارض ما يملك أو يورث
بعد القطع كالنوم والصل
والجزر فقطع المشتري شيئا
بأذن البائع وأقطع البائع
ان كان المتبقي على خصل

تحت الكيل أو لوزن اذا رأى المتبقي ورش به لم يركل البائع في الكل ويكون روية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي
كذلك وان كانا المقوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يسلط خياره وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال ما لم يركل بطل خياره
هذا اذا قطع البائع وأقطع المشتري بذن البائع فان قطع المشتري منه شيئا بعد ان البائع ان كانا المقوع شيئا لم يركل البائع في الكل روي به
لم يرض لان المقوع بالبيع يجب فانه قبل القطع كان بضماعة فباعه وبعد القطع لا يرضى وان كان المقوع قليلا لأن لا يسلط خياره

حق
الشافعية
الامامون

والقول في هذه المسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي التعليل إذا قطع البعض فراه ورشي ولا سئل خياره ولا عندى متفاوت
 هذا إذا كان المقيع معلوما موجودا في الأرض فإن ما عساه قبل التباين أو بعد ما تبين في الأرض ألا لا يدري أيها ثابت في الأرض وأوليس
 ثابت لا يجوز بيعه ولو لم يباع ما هو موجود في الأرض مثل الصل ونحوه ووقع البائع شيئا من موضع وقال أسئل على أن في كل مكان مثل
 هذا في الكثرة لا يجوز بيعه ولو اشترى كزوجين من الجزر فقطع أحدهما ١٩١ فوجد أحدا تكرر وجع جدا ووقع الآخر

فوجد جميعا لا يشتريه
 لأنه تعيب بالقول ولكنه
 يرجع بقتان العيب ولو
 اشترى جزا في جوالق
 فوجد في أعلاه جزا
 طولا وفي أسفله قصيرا
 صفرا فإن كان القصير
 لا يشتري بما يشتري به
 الطويل كان عيبا يرجع
 بالتقصن ولو اشترى كرا
 أو رطبة كالقوت فوجد ذلك
 ان اشترى ما على ظاهر
 الأرض وقطع من ساعته
 جاز وان اشترى ما في
 الأرض ان اشتراه بأصله
 جاز وان لم يشتريه بأصله لا يجوز
 لأنه يترك ساعة فقتل
 البيع بغير البيع ولو باع
 شيا مضافا للأرض ثم
 اشتد البائع والمشتري ثم
 قطع فقال البائع أخاف
 ان قلعت لا ترضى به وقال
 المشتري أخاف ان قلعت
 لا يصلح فمن تبرع منهما
 بالقطع جاز وان تشا في
 ذلك فسح القاضي المقصد
 بينهما وان اشترى الثمار
 على رؤس اشجار فصرأ
 من كل نخلة بعضها كان
 رؤسها البعض كروية والكل حتى
 لورشي جاز ولو اشترى
 دهن فصرأ من خارج القارورة

حتى يستنفذوا ذلك من أيديهم ما لم يوافق دار الاسلام واذ انخلوا أرض الحرب فكذلك في حق النساء
 والذاري ما يلتصق بذلك خصوصهم وسرهم ولو كان المأخوذ هو المال وسمهم أن لا يتبعوهم بعد ما دخلوا
 دار الحرب بؤا بالفرار وسمهم من دار الحرب فاتاهم المسلمون ليقاطعواهم فذلك فخل أخذوا
 به وان تركوا ولم يتبعوهم رجوت أن يكونوا في صف من ذلك وذاري أهل الفتنة وأمورهم في خلافة
 ذاري المسلمين وأمورهم ثم اغتاضت عن كل من قدر من المسلمين اتاعهم لاطمعهوا الدار كما هم قبل أن
 يلتصقوا خصوصهم وما سمهم وأما إذا كان كبريا سمهم أنهم لا يدركونهم كانوا في صف من أن يقروا فلا
 يتبعوهم كذا في المحيط قال محمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى شكره الجليل مادام
 للمسلمين قوة فإذا تمكن فلا بأس بأن يقوى بعضهم بعضا أو وقت الحاجة إلى تجهيز الجيش فإن كان
 للمسلمين قوة لا قتال بأن كانوا في بيت المال مال فلا ينبغي للامام أن يحكم على أرباب الأموال أن ينفذوا
 من مالهم من غير طلب فيقسم فلما إذا أراد أرباب الأموال إعطاء الجليل بطيب أنفسهم فذلك لا يكون
 مكروها بل يكون حسنا مرغوبا فيسموه كان في بيت المال مال لم يكن وان تمكن لهم قوة القتال بأن
 لم يكن في بيت المال مال فلا بأس بأن يحكم الامام على أرباب الأموال بقدر ما يقوى به الذين يخرجون
 للجهاد ثم كان قادرا على الجهاد بنفسه وماله فليعلم أن يصاحبه وماله من عجز عن الخروج بنفسه
 وله فال ينبغي أن يقتضيه من نفسه ماله فصرأ أحدهما مجاهدا بنفسه والآخر ماله ومن قدر على
 الخروج بنفسه ألا لا له أن كان في بيت المال مال فالامام يصلي كفايته من بيت المال فإذا أعطاه
 الامام قدر كفايته لا ينبغي له أن يأخذ من غيره وجعلوا أن لم يكن في بيت المال مال أو كان ألا لا يعطيه
 الامام فله أن يأخذ ما جعل من غيره كذا في النخبة وإذا دفع الرجل إلى غيره جعل الفزوعه فإن قاله
 صاحب الجليل حين دفع الجليل الماغز بهذا المال يعني فلا يكون له أن يصرفه في غير الفزوعه ولا يقضى
 به من نفسه ولا يترك نفقة لأهله وان قاله حين دفع اليه هذا الفزوعه كان للدفع إليه أن يصرفه في
 غير الفزوعه وكما كان له أن يصرفه في الفزوعه ذكر هذا شيخ الاسلام في شرح السير الكبير وشمس الأئمة
 السرخسي في شرح السير الصغير وذكر شيخ الاسلام في شرح السير الصغير أن يدفع إليه أن يترك
 بعض الجليل نفقة عياله على كل حال ألا لا ينهاه الفزوعه للجهاد إلا إذا كان من أعمال الجهاد معنى وإذا
 دفع الرجل إلى غيره جعل الفزوعه عنه ثم عرض للدفع اليه عارض من مرض أو غيره ولم يرض بنفسه فإراد
 أن يدفع إلى غيره أو يأخذ لغيره فإن كان مراده أن لا يعطى الفضل لنفسه بل رد على بيت المال فلا
 بأس به وان كان مراده أن يعطى الفضل لنفسه فإن كان صاحب الجليل قال للدفع اليه الماغز بهذا المال
 عن نفسه أن يعطى الفضل لنفسه من كان قاله هذا المال لا يماز به كأنه أن يعطى الفضل لأبى
 أنه أن يعطى جميع المال لنفسه في هذا الوجه ولا يفرقه وإذا شرط مسلم لغيره لقتل كافر فرأى
 فقتله فلا بأس بذلك قال محمد رحمه الله تعالى واجبة لشرط أن يفي بشرطه ولكن لا يبر عليه ومن
 مشا جرحهم الله تعالى من قاله كذا في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى خاصة وأما على قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يجوز هذا الشرط ومنهم من قال هذا يجوز لأبى جاع كذا في المحيط ولو
 استأجر أمير العسكر أجيرا أكثر من أجل التلجأ لاختيار الناس فيه فعل الاجير وانقضت المدة فإعادة

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن ذلك يكون رؤية وهكذا رأى عن محمد رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى رواية أخرى لا يكون
 رؤية ولو نظر إلى المبيع من وراء سترة فبين كان رؤية ولو اشترى دجيا كاهوا لم يرض بعض لأنه كان خيارا رؤية وكذلك اشترى
 سر جلا لأنه ولد بغير بعض الآلهة ورجلا لا يشتريه لغيره لا يكون لاحدهما الرجوع بالرؤية وقد ذكرنا الخلاف في خيار الشرط
 فكذلك في خيار الرؤية إذا اشترى شيئا ثم قال ليا تبيع به قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى سئل البيع لان من

فشار الرؤية بنفرد القسطنطين رجل اشترى من الشاه المنوحة كرمه قبل السلطان بخلاف ما اذا باع من السلطان فقبل القطع فانه لا يجوز
وان دعى البائع بالقطع انا جاز بيع الكرم قبل السلطان كان على البائع ان يبيع الكرم للسلطان بخلاف ما اذا باع من السلطان فقبل القطع فانه لا يجوز
مع الاول فلو لا يجوز البيع وان كان المشتري رأى القوت قبل الاتلاع وان باع القوت بعد ما مات السلطان جاز البيع ولشترى خمار الروية
في القوت وان لم يكن راحته قبل ذلك ولو اشترى القوت في صنف جاز البيع في قول أبي يوسف وجماعة تعالى ولشترى

خيار الروية بقوله في قول محمد
وجه الله تعالى لا يجوز البيع
والقتوى على قوله فانا
اشترى فالحق مسلكت فخرج
المسلكت منها لم يكن له ان يرد
بخيار الروية ولا بخيار العيب
لانه يتعيب بالأخراج حتى لو
لم يخرج المسلكت كان له ان يرد
بخيار الروية وقول العيب رجل
اشترى لبنا على ان يحمه
البائع الى منزل المشتري ان
كان البيع بلفظ القارسية
جاز البيع واذا جاز البيع
فان لم يكن المشتري رأى
البن فراه بعد ما حله البائع
الى بيته قال الفقيه أبو
الاشترى جماعته تعالى لم يكن
له ان يرد بخيار الروية لانه
لو ردته بخيار الروية لم يصير
ذلك بمنزلة عيب حدث عند
المشتري رجل اشترى جبة
مبطنه ورأى بطانتها كان
له خيار الروية اذا رأى
غلطتها لان المقصود هو
الطهارة فكان له الخيار فان
كانت البطانة مقصودا بان
كان عليها فرو فان لم تكن
الطهارة مقصودة لخيارها
والبطانة مقصودا رأى
البطانة لا يستحق له خيار
الروية ولو كانت الطهارة
مقصودة قرأ الطهارة

باطلة ولو قال أهل العسكر أو القاضي اني استاجر ثوبا فأعلم أنه لا ينبغي فاجره كما فعله ولو قال أهل العسكر
للمرأة اني انكحتك فقلت القارس فقلت ما قد ردمه فقتله لاني لم اقبل فلو كانوا قبل قتال الاميرين قطع رؤسهم
فله ان يرد رؤسهم فلو رجل رؤس الكفار الى دار الاسلام مكرهه كذا في المغنات . على الامام ان يحسن
تقويم المسلمين ويعين جوشاعلى باب الثغور لينعوا الكفار عن الوقوف في بلاد المسلمين ويقرهم وهم كذا في
خزانة المفتين . واذ عيب جيشا فبني ان يؤمر عليهم امرا وانما يؤمر عليهم من يكون صالحا فلو كان
يكون حسن التدبير في امر الحرب ورجاسه فقلع عليهم خيما فصاعا واذا امر عليهم هذه الصفه فبني ان
وصيهم كذا في الميسوط . وبعد ما اجتمع شرائط الامارة في انسان فلا مام ان يؤمر مقرشيا كان او عربيا
او نبطيا من الموالى كذا في المحط . ويجوز ان يولى الامام الفاسق اذا كان له تدبير في امر الحرب كذا في
المنية . قال محمد رحمه الله تعالى واذا امر الامير العسكر بشئ كان على العسكر ان يطيعوه في ذلك الا ان
يكون المأمور به معصية يقين . ثم هذه المسألة على ثلاثة اوجه . ان علم اهل العسكر انهم يتفقدون عما
امرهم به يقين بان امرهم ان لا يقتلوا في الحال مثلا وعلموا انهم يتفقدون ترك القتال في الحال بان علموا
يقين انهم لا يطبقون اهل الحرب وعلموا ان لهم مديا يطبقه في الثاني كانت الحيلة هذه كذا في القتال
في هذه الحيلة متفهمه في حق اهل العسكر يقين فطبعوه فيهم وان علموا انهم يتفقدون ترك القتال في
الحال يقين بان علموا ان اهل الحرب لا يطبقونهم في الحال وعسى ان يطبقهم مديتقون به على قتال
المسلمين لا يطبعوه فيهم وان شكوا في ذلك لا يعلمون انهم يتفقدون به او يتفقدون به واستوى الطرفان فعلمهم
ان يطبعوه وكذلك اذا امرهم بالقتال مع العدو وان علموا انهم يتفقدون به يقين او شكوا فيه واستوى
الطرفان اطاوعوه في ذلك وان علموا انهم لا يتفقدون به يقين بل يتفقدون به لا يطبعونه في ذلك وان كان الناس
مختلفين منهم من يقول فيه الهلكة ومنهم من يقول فيه النجاة وشكوا في ذلك ولم يترجح احد الظنن على
الآخر كان عليهم اطاعته واذا امر الامير اهل العسكر بشئ فقصي في ذلك او احسن اهل العسكر فالامير
لا يؤذيه في اول الهلة ولكن ينهض حتى لا يعود الى مثل ذلك . بلا علمه فان عصاه بذلك اذبه الا ان يبين
في ذلك عنوا فاستدعى سبله ولكن يحلف بالله تعالى لقد فعلت هذا بعد لانه يدعى ما يمنع وجوب التعزير
عليه ولا يعرف ذلك الا بقره فلا يصح الا يمين . واذا جعل الامام الساقط على قوم معين والمجته كذلك
والبصرة كذلك فقتل المد وعلى الساقط فلا بأس لاهل المجته والمسلم ان يصنعوا ما اذا حقوا عليهم وهذا اذا
كان ذلك لا يخلع برا كرمه طالما ان كان يخلع ذلك برا كرمه فلا ينبغي لهم ان يصنعوا اهل الساقط وان امرهم
الامير ان لا يبرسوا عن امر كرمه ونهى ان يصنع بعضهم بعضا فلا ينبغي لهم ان يصنعوا اهل الساقط وان
امنوا من تاحيهم وشقوا على اهل الساقط واذا نهى الامام اهل العسكر عن الخروج للحلف فلا ينبغي لهم
ان يخرجوا اهل النعمة وغيرهم في ذلك على السوا لا اء . ينبغي للامام ان ينهاهم عن الخروج ان يثبت قوما
من الجيش للحلف فلو يؤمر عليهم امرا يصقلون الجيش فادان الامام بسبع احد او اصاب الجيش ضرورة
من القصر خافوا على انفسهم وعلى ظهورهم ولم يجدوا ما يثرون فلا بأس بان يخرجوا وان كان فيه
عسبان الامر واذا قال الامير لا يخرج من احد الى القصر الا تحت ولاخلان فينبغي لهم ان يراعوا شرطه ولا
يخرجون الا تحت لوائهم وكذلك لو قال الامير من اراد ان يخرج للعقب فليخرج تحت لوائه فلا ينبغي لهم

لا ينبغي له خيار الروية الا اذا كانت البطانة مقصودة ايضا فلا يكتفى برؤية احداهما رجل اشترى ارضا لم يكن لها
أ كافر تركه للمشتري الارض في يد الا كافر بالاركان فزعم الا كافر ان اراد المشتري ان يردتها بخيار الروية لم يكن له ذلك لان فعل الا كافر متقل
البهضار كان فزعمها يتعيبه هو او اشترى دارا لم يثبت حاجتها فافادها لثقله لا يخل خيار الروية في ظاهر الرواية بخلاف خيار
الشرط لان الاختبة لشقة دليل الرضا بخيار الروية لا يخل بصرح الرضا فلا يخل بليل الرضا بخيار الشرط لا يخل بصرح الرضا في بطل

بذليله وكذا لو عرض المشتري للمبيع على بيعه على خيار الشرط ولا يسلط خيار الرؤية ويخيار الرؤية يسلط بالقبض مع الرؤية وقد أكد استقراء الفقه مع الرؤية • رجل اشترى ثوباً بملفوف فأخذ كأنه راقى ذلك فاشتري وهو لا يعلم أن ذلك الثوب كان فيه خيار رؤية • رجل ارى ثوباً ثم اشتراه بعد زمان فقال وجدته متغيراً قال بعضهم لا يصدق وقال شمس الأئمة السرخسي أن كان الشراء بعد زمان لا يتغير في ذلك الزمان غالباً لا يصدق ويكون القول قول البائع وإن اشتراه بعد زمان يتغير مثل ذلك الشيء ١٩٣ في ذلك الزمان غالباً كان القول قول

المشتري كما لو ارى جارية ثم اشتراها بعد عشر سنين أو عشر سنة وقال تغيرت كان القول قوله وعليه الفتوى • رجل اشترى داراً هي في بلد آخر فقال البائع للمشتري سلمها إليك ثم امتنع المشتري عن أدائه الفتي لا يعدم الرؤية وعدم القبض حقيقة لكنه أن يرتد بها بخيار الرؤية فإن لم يرتد بها يؤمر البائع بأن يخرج مع المشتري إلى تلك البلدة أو يبعث وكيلاً إلى تلك البلدة فيقبض الوكيل الفتي ويسلم الدار إليه • رجل اشترى معكاب مروط وبوجهها غنطرا إلى ظهورها يبعث إلى صرهما كان فيه خيار رؤية • رجل اشترى زلفاً من تراب المدن بعينه فله خيار الرؤية فإذا خرج ماله • ولو اشترى خفين أو مصرعين أو ثوبين فراقى أحدهما كان له خيار الرؤية إذا رأى الثاني • رجل اشترى خفافاً وبه فاه البائع بلفف وألبسه المشتري وهو نائم ثم قام المشتري ومشى فيها كان له أن يرتد بها بخيار الرؤية إن لم يقصم ذلك • رجل

أن يخرج جواً لا يثبت لو اخلان كذا في المحيط • يجوز القتال في الأشهر الحرم والنهي عن القتال فيه لمن سخط وان كان عدد المسلمين نصف عدد المشركين لا يحل لهم الفرار وهذا إذا كان معهم أملاً ثوباً أو سلاحاً فلا بأس بأن يفرعن معه السلاح وكذلك لا بأس بأن يفرعن برمي إذا لم تكن معه آلة الرمي وعلى هذا لا بأس بأن يفرع الواحد من الثلاثة كذا في محيط السرخسي • وإذا كان عددهم اثني عشر ألفاً أو أكثر لا يحل لهم الفرار إن كان عدداً أكثر من ضعف عددهم وهذا إذا كانت كلهم واحدة فإذا تفرقت كلهم يعتبر الواحد بالاثني عشر وفي زمان اعتبر الطاقة ومن فر من موضع قصد أهل الحصن والمخبرين وأشباهه ومن موضع يرمى بالسهم أو الحجارة فلا بأس به كذا في المحيط • قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بالامام أن يبعث الرجل الواحد أو الاثنين أو الثلاثة يرمى في كذا في النخبة • ومن يوافق الجهاد بالباطل وهو الأمام في مكان يتوقع هجوم العدو فيه لا قصد دفعه واختلاف في محله فإنه لا يتحقق في كل مكان والجهاد إن يكون في موضع لا يكون وراءه أسلحة من جنه في القنيس كذا في البحر الرائق

الباب الثاني في كيفية القتال

ينبغي للامام إذا أراد الدخول في دار الحرب أن يعرض العسكر ليعرف عددهم وأرسلهم وراجلهم فيكب أسلحتهم كذا في شرح الطحاوي • وإذا دخل المسلمون دار الحرب فغاصروا مدينة أو حصناً فدعواهم إلى الإسلام فإن أجابوا كفوا عن قتالهم وانمتعوا دعواهم إلى أداء الجزية كذا في الهداية • فإن قبلوا فلهم ما نالو عليهم ما علبنا كذا في الكفر • وهذا حق من تقبل من الجزية أو ما من لا تقبل منه فلا ندعوه إلى أداء الجزية كذا في التبيين • الكفار أصناف خمسة لا يجوز أخذ بلزب منهم ولا إعطائهم منهم لهم وهم المشركون من العرب بمن لا كذب لهم فإذا ظهرنا عليهم لا تقبل من رجالهم إلا السيف أو الإسلام وسأؤهم وميئتهم • ومن جيزوا أخذ بلزب منهم بالإجماع وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب وغيرهم وكذلك يجوز أخذ بلزب من الجوسى بالإجماع عرساً كان أو غير عرسى وصف اختلافوا في جواز أخذ بلزب منهم وهم قوم من المشركين غير العرب وغير أهل الكتاب والجوسى يجوز أخذ الجزية منهم عندنا هكذا في المحيط • ولا يجوز أن يقاتل من لاسلحه الدعوة إلى الإسلام لأن يدعو كذا في الهداية • ولو قالوا فيه دعوة كانوا أعين في ذلك لكنهم لا يضمنون شيئاً ما اتفقوا من الدماء والأموال كافي السامو والولدان منهم كذا في المسودة • وسبب أن يدعو من لبقته الدعوة بمسابقة في الأنا ولا يجب ذلك كذا في الهداية • وأما سبب الدعوة مرة أخرى فلأن كد بشرط أن أحدهما أن لا يكون في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين أما إذا كان في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين فإن علموا أنهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتال ويحتالون بحيلة أو يتقصون فلا يسقط تقديم الدعوة والشرط الثاني أن لا يطع فيه ماديون إليه أما إذا كان لا يطع فيه ماديون إليه فلا يشتغلون بالدعوة كذا في المحيط • ولا بأس أن يفرعوا عليهم لئلا أوتوا بغير دعوة وهذا في أرض يفتحهم الدعوة كذا في محيط السرخسي • فإن أنواع الإسلام والجزية استعفا بالله تعالى عليهم ونحوهم كذا في الاختيار شرح المختار • ونصوهم عليهم المختار • ورحقهم أو أسلوا عليهم الموقوفوا وشجرهم وأفسدوا زرعهم كذا في الهداية • ولا بأس بأن يخرجوا

(٣٥ - فتاوى تاني) اشترى جارية بعد أن أقدمه ربه ثم رد العبد بخيار الرؤية لا ينقض البيع في حصة الألف من الجزية • رجل اشترى دابة ويعتلمها من ماعوق شرط أن يضمنه ما حمله وهو منها كان له خيار الرؤية قال لا بأس ببعض المواضع أطبع بعض الأعيان إذا اشترى شيئاً جازماً أو قال الشافعي رحمه الله تعالى أن كان يضمنه أفعى جازو كان أكده لا يجوز وإذا جازأه عندنا كان له خيار الرؤية ثم تكلموا فيها بكونه بمنزلة الرؤية قالوا أن كان شيئاً ما يقبل ويحبس فإذا قلب وحسب كان ذلك بمنزلة الرؤية وإن كان ما

لا قلب ولا يحس . وإن كان عقاراً أو غاراً على رؤس الانصار قال الشيخ الامام حسن الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاشبه في هذا يقول رأى
 حنفية جماعة قد تعالى أن وكل بصيرا فاقبض الوكيل وهو ينظر اليه بطل خيار الموكل . وعن محمد رحمه الله تعالى أنه وصف
 للمسيح عند الاعى . ما بلغ ما يكون فإذا قال الاعى . بعد ذلك رضى بطل خياره . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية فإذا لاقى
 الى موضع المسيح فإذا صار بحيث ١٩٤ لو كان بصيرا لآدم وصفه فقال رضى بطل خياره . وفي رواية يبين الحيطان

حسومهم ويقرقونوا ويحرقون البنيان . وكان الحسن بن زياد يقول هذا اذا علم أنه ليس في ذلك الحصن أسير
 مسلم وأما اذا لم يعلم ذلك فلا يحل التعريق والتغريق . ولكننا نقول لصنعنا من ذلك . نعتذر عليهم قتال
 المشركين والظاهر عليهم والحصون قلنا قلنا عن أمير ولكنهم يقصدون المشركين بذلك كذا في المبسوط .
 ولا بأس برميهم وإن كان فيهم مسلم أسير أو تاجر وإن تيسر أو صبيان المسلمين أو الأسارى لم يكتفوا عن رميهم
 ويقصدون بالرمي الذنار وما أصاب منهم لاديه عليهم ولا كفارة . ولا بأس باخراج النساء والمساكين
 المسلمين إذا كان ذلك من غير عظيم يؤمن عليهم بكم خارج ذلك في سرية لا يؤمن عليها . ولولد مسلم عليهم
 بأمان لا بأس بأن يجعل معه المصحف إذا كانوا يؤمنون بالهدى كذا في الهداية . وإن كان العسكر عظيمًا فلا
 بأس باخراج البجعات وتلقمة وأما الشوايبي من فقهاءهم في البيت أسلم والاولى أن لا يخرج النساء
 أصلاً خوف أن يقتلن أو أن لا يكون لهم بد من الاخراج للباسعة فالأما من الحرمان كذا في التتبع . قومهم
 الصليبيون يؤمنون بالفرو ومعه قومهم أهل القصد يخرجون الى الفرو ومعه من مرامير فان أمكن صلصاه
 الخروج بدوهم لا يخرجون معهم . وإن لم يكن الخروج الاممهم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاضيان
 . و ينبغي للمسلمين أن لا ينفذوا ولا ينفذوا كذا في الهداية . ولا يقتلوا امرأة ولا صبياً ولا جنونا
 ولا شيخاً قانياً ولا أعمى ولا مقيلاً لأن يكون أحدهم ولا يجرى في الحرب أو تكون المرامير
 وكذلك إذا كان ملكهم صبي صغيراً أو أحضر ومعهم الوقعة وكان قد تفرق جمعهم فلا بأس بقتله كذا
 في الجواهر النيرة . وإذا كانت المرامير تحت الناس على القتال يصلحها تقتل هكذا في المحيط . وكذا
 يقتل من قاتل من هؤلاء غير أن الصبي والجنون يقتلان مادام باقيا قتلا ونوعهما لا بأس بقتله بعد الأسر
 وإن كان يمين ويضيق فهو في حال فاقته كالصبي كذا في الهداية . ولا يقتل مقطوع اليد أو الرجل من
 خلاف ولا مقطوع اليد البني خاصة إذا كانوا باقيا قاتلون جبال ولا رأى هكذا في المحيط . ولا يقتل يأس
 الشئ فان قاتل لا بأس بقتله وكذا الاعى والمقصود الشيخ الفاني إذا حضروا وجوزعوا القتال ومن قتل
 واحداً من هؤلاء فليس عليه شيء هكذا في فتاوى قاضيان . أما قطع اليد اليسرى أو أقطع إحدى
 الرجلين فهو ممن قاتل فيقتل وكذا الأخرس والأصم هكذا في المحيط . وأما الصبي والمجنون مادام
 يحترسان فلا بأس بقتلهما وبعد ما صار إلى أيدي المسلمين لا ينبغي أن يقتلوا ما كان قاتلاً غير واحد كذا
 في فتاوى قاضيان . لا بأس بأن يقتل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم من المشركين يتسببه إلا
 والدوا والدوا والجدان من قبل الرجال والنساء والجدات وهذا إذا لم ينظره والدوا إلى ذلك فاما إذا اضطر
 إلى ذلك فلا بأس بقتله إذا لم يحتمل الهرب منه . وإذا غلبت الابنية في الصف لا ينبغي أن يقصد بقتل ولا
 ينبغي أن يحتمل من الرجوع حتى لا يعود خبر على المسلمين ولكنه يلبسه الى موضع ويستسكس حتى يجرى
 غيره فيقتله كذا في المحيط . ولا يقتل الراهب في صومته إلا أن يتطاول الناس كذا في فتاوى قاضيان .
 فان كان المسلمين قوة في جمل من لا يقتلوا خبر أجهم الجدار الاسلام لا ينبغي لهم أن يتركوا في دار الحرب
 امر أو لا يسيروا ولا يمتروا ولا أعمى ولدهم قد لا مقطوع اليد أو الرجل من خلاف ولا مقطوع اليد البني
 لأنهم ولدهم فترى فيهم عون على المسلمين وأما الشيخ الفاني الذي لا يفتي في قتالهم أو ترجعوا من شاة تركه
 وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع إذا كانوا ممن لا يصدون النساء وكذلك الجوزات التي لا يرجي ولدها كذا في

والاشجار ثم يقول رضى
 بطل خياره وفي الادهان
 والراحين يكون الشمة غزاة
 النظر . حتى أن أعين
 اشترى كل واحد منهما أرضاً
 فدخل أحدهما أرضه
 وجعل يحبس الارض بيده
 فلم يجسه فيها الشوك
 والكلأ فزدها فقال لها
 لم تقسم نفسها فكيف
 تطعن وأمر دخل أرضه
 فجعل يحبس حشيشها
 ويترفع غلق سوق الحشيش
 وطولها فوجدهم لتفاظها
 فرضى بها وقال ان الارض
 انما طابت تربتها استفظ
 حشيشها وإذا لم تطيب
 وكانت خبيثة نزعها لخرج
 نباتها الاستكدار فقا ضيفا
 . إذا اختلف العاقدان في
 الرؤية فقال البائع بعثك
 ما رأيت وقال المشتري لم
 أراه كان القول قول المشتري
 مع يمينه . وكذلك لو اختلفا
 في المسح فقال البائع ليس
 هذا ما بعثك وقال المشتري
 هو هذا كان القول قول
 المشتري بخلاف خيار
 العيب . إذا أراد المشتري
 أن يترك المسح يعيب يحدث
 مثله عند المشتري وأنكر
 البائع أن يكون العيب
 عنده كان القول قول البائع

فصل في العيوب . كل ما يقص القبيح عند التصار فهو عيب وذلك
 أولوع . منها ما يكون ظاهراً معانها كالعور والشلل والصمم والخرس والعرج والسن الساقط أو السوداء أو الشاغية والأصبع الزائفة
 والأمراض والقروح . وفي غير الجوارح كالشمس في الاواني والخرق والعقورة في الشيا والثر والسيف في الاراضي اذا لم يعلم بالمشترى يعلم
 كأنه إن برد إلا أن ثبت البراءة في العيب . ومنها ما يكون باطنياً في الجوارح والجوارح والعيوب كالسيف في ذلك الرجوع إلى أهل البصر

ان أخبرنا واحد ثبت العصب حتى ان خصومه والعدوي وان شهد انه قد مر كان عندنا في رضى البائع وما كان باطن في الجوارى يعرفها اسلا ولا يحظر اليها الرجال كالقرن والرتق اذا اخبروا امر أو لم يحدثك ثبت العصب حتى ان خصومه ما كان حق الرد في ظاهر الرواية * ومنهم ما يكون عساق الجوارى لاقى الفلن بالخصم فانه يكون عساق الجوارى ولا يكون عساق الفلن الا ان يكون فاحشا لا يكون مثله في عامة الناس فيكون عساقه وكذلك الزنا عيب في الجوارى وليس ١٩٥ عيب في الفلن الا ان يكون مصعبا

على ذلك ولو لم يكن عيب في الجوارى وليس عيب في الفلن ومنها ما يكون عساق بعض الاحوال دون البعض كالويل في القماش فانه لا يكون عساق في الصغير الذي لا يأكل وحده ولا يليس وحده وهو عيب في الثياب كل واحد وليس وحده وكذا السرة مروي ذلك عن أبي حنيفة رآي يوسف رحمه الله تعالى اشترى عبدا كان أبيض أوسق أو سرق أو بال في القماش عند البائع في كبره ولم يزل عند المشتري قال أبو بكر بن سعيد البلخي رحمه الله تعالى ان يرد وقال أبو بكر الاسكافي لا رد ما بعد عند المشتري وهو الصحيح والعنة عبيد كذا انصاه * ولو اشترى عبدا على أنه خفي فهو جسد فلا يرد * ولو اشترى على أنه خفي فاذ هو خفي كان له أن يرد والدرة عيب في الفلام لانه لا يسرع المنى ولا يقد على القتال راكا * والنخل في النماصيب وهو روم في الفرج يجمع الجماع وقبل هي التي يكون مسلكتها واحدا * وعند الثنائي الغلام والحضي في الجارية

البر الراتق ناقلا عن البائع * قال القدروري في كتابه الكفاري في نوعين منهم من يجهل الباري عز وجل ومنهم من يقره بالآله يكره وحداثته كعبدا لا واثق من أنكره اذا قره يحكم بسلامه من أقر وحده وحداثته اذا أقر وحداثته بان قال لا اله الا الله يحكم بسلامه من أقر وحده ان الله تعالى وجد رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فان أقر رسالته صلى الله عليه وسلم يحكم بسلامه كذا في المحيط * الوثني اذ لا يقر بوحدة ربنا الله تعالى لو قال لا اله الا الله لا يصير مسلما ولو قال أنا مسلم يصير مسلما فان قال أردت أنه على الحق لم يكن مسلما واليهودي أو النصراني اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما لم يقل بمحمد رسول الله تعالى واليهود والنصارى اليوم بنو نزار أو آل الحسين اذا قالوا احدهم أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله لا يحكم بسلامه حتى يتراعى دينه ان كان نصرانيا يقول أنا باري من النصرانية وان كان يهوديا يقول أنا باري من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في دين الإسلام ولو قال اليهودي أو النصراني أنا مسلم أو قال أسلم لا يحكم بسلامه لأنهم يقولون المسلم من كان متقادا الحق مستسلما ونحن على الحق فان قال أنا مسلم يسأل عنمان قال أردت به ترك دين النصرانية واليهودية والمخول في دين الإسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل فان قال أردت به أني مسلم وأنا على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل عنه حتى صلى في جماعة مع المسلمين كان مسلما وان مات قبل أن يسأل وقبل أن يصلي في جماعة فليس مسلم ولو قال اليهودي أو النصراني لا اله الا الله محمدا رسول الله تعالى عن اليهودية لم يقل مع ذلك دخلت في الإسلام لا يحكم بسلامه حتى لو سأل لا يصلي عليه فان قال مع ذلك دخلت في الإسلام في شدي يحكم بسلامه هكذا في فتاوى فاضيلان * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كانت شهادة كذا في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم جوابا كان دخولا في الإسلام وعن بعض مشيخته انه قال تعالى انما قيل لنصراني أو محمدا رسول الله حتى قال نعم انه لا يصير مسلما وهو الصحيح وكذلك ان قيل له محمدا رسول الله حتى قال بالعرب جميعه فقال نعم لا يصير مسلما وقعت في زمانه ان قيل لنصراني أو دين الإسلام حتى قال نعم فقل له أدين النصرانية بطل فقال نعم فاقب بعض المسلمين باليه لا يصير مسلما واثق بعضهم أنه يصير مسلما وكذلك اذا قال النصراني أو اليهودي أنا على دين الخبيثة لا يصير مسلما هكذا في المحيط * عن بعض المشايخ عن رجل من بني النضر قال قال اليهودي دخلت في الإسلام يحكم بسلامه وان لم يقل تبرأت عن اليهودية وأما الجوسا انما قال أسلم أو قال أنا مسلم يحكم بسلامه لانهم لا يتبعون لانقسامهم وصف الإسلام بل يقولون شعبة كذا في فتاوى فاضيلان * انما في الكافي أو أواسد من أهل الشر في جماعة يحكم بسلامه عندنا وان على واحد فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحكم بسلامه وعلى قول أبي يوسف ومحمد جميعا الله تعالى يحكم بسلامه من مشيخته انهم الله تعالى من قال لا خلاف في الحقيقة فان ما ذكرنا بوحيفة رحمه الله تعالى تأويلها أصلي وحده غير اذان وأما عند ذلك لا يحكم بسلامه وتأويل ما لا أصلي وحده اذان وأما عند ذلك لا يحكم بسلامه لانهم لا يقرولوا بجماعة فقال هل يمتدح لاني لا يكون اسلامي يقولوا لمي ملاتنا واستقبل قبلتنا كذا في المحيط وان شهدوا أنه كان يؤمن بقرية كان مسلما كان الان في الشرا في الحضر وان قالوا نحن نبؤن في المسيحية فليس بشئ حتى يقولوا هو مؤمن فان قالوا ذلك فهو مسلم لانهم اذا قالوا انهم مؤمنون كان ذلك عادة فيكون مسلما كذا في الجبر الراتق ناقلا عن البرازية وان صام أو حج أو أدى الزكاة

اذا كانا مسلمين لا يكون عساقا كانا مسلمين في كذا وان كانا كافرين فهو عيب وهذا عندنا ما عندنا فاعلم في الجوارى لا يكون عساقا * ولو اشترى جارية على أنها بكر ثم قال هي ثيب فان المشتري رجا التماس ان قال هي بكر كان القول باطل ولا ينع عليه وان قلن هي ثيب كان القول باطل مع عيبه * وان وهبها المشتري ففعل بطوط فان زانها بها جاعل أمه اليست بكر بالليل والازمنة الجارية نهكها كذا الشيخ أو القليل رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرد بان شهادة النساء * والصحيح عيب في

الحد والحاربه وكذا لو كانت الحاربه في العدة عن طلاق رجعي وان كفت عن طلاق بائن فليس يجب والاحرام ليس بمسبق الحاربه وكذا لو كانت الحاربه محرمه الوماء على المشتري رضاع أو صهره لا تكون عيبا ولو اشترى حرة وقبضها ثم ادعى ان لها زوجا أو ادعى ان بردها فقال البائع كان لها زوج عندى أبانها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع ولا رد عليه ولو أقيم المشتري البينة على قيام النكاح الحال لا قبل يستعمل ولو أقيم البينة ١٩٦ على اقراء البائع بذلك قبلت بيته ولو قال البائع كان زوجها عندى فلا

لا يحكم باسلامه في ظاهر الروايات وروى داود بن رشيد عن مجمره انه تعالى ان حج البيت على الوجه الذى فعله المسلمون بان رأوا تهما للاحرام ولي وشهدا للناسك مع المسلمين يكون مسلما وان لم يشهدا للناسك أو شهدا للناسك ولم يصح ليكن مسلما وشهدوا واحدة فقالوا أنه صلى في المسجد الاكظم في حجة وشهدا آخر رأيه يصلى في مسجد كذا قبل شهادتهما ويجوز على الاسلام كذا في فتاوى فاضلان * ولم يقتل كذا في الحيطه عن الحسن بن زياد اذا قال الرجل لى أسلم فقال أسلمت كان اسلاما كذا في فتاوى فاضلان * قال مجمره انه تعالى في السر الكبير اذا جعل المسلم أن يكف عنه وان أخذت وجبها الى الامام فهو حر مسلم ان كان تكلم بكلمة التوحيد قبل ان يهرم المسلم وان قال بعد ما قهره المسلم فهو في مؤكل لا يقتل فان قال ما ردت الاسلام فقلت بل انما ردت الخول في العوبة أو ردت التعدي ثلثا يقتل بل يثقت الى غيره ولو كان حين قال لا اله الا الله كفت عنه فأنفقت ولحق بالمشر كمن ثم عاد فقال قبل عليه الرجل فماره قال لا اله الا الله فان كان له فقه بلما اليها فلا بأس بان يقتله وان تفرقت الفقه فليس له أن يقتله ولكنه يردته على ما صنع وان كان هذا الرجل ممن يقول لا اله الا الله ولكن لا يشر رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وفاق المسألة بغيرها فلا بأس بان يقتله وان تكلم بهذه الكلمة وان قال أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسوله فعليه أن يكف عنه فاذا أكره على الاسلام فسلم صرح الاسلام استحسانا وفي داود بن رستم ان اسلام السكران اسلام كذا في الحيطه * واذا قال الوثني أشهد أن محمدا رسوله يكون مسلما وكذا قال أبا نعيم دين محمد صلى الله عليه وسلم أو أبا نعيم الحنيفة أو على الاسلام يحكم باسلامه ولو مات يصلى عليه * كالفرقن كافر آخر الاسلام لم يكن مسلما وكذا قاله القرأت وكذا انظر القرآن كذا في فتاوى فاضلان

باب الثالث في المراجعة والامان ومن يجوز امانه

اذا رأى الامان يصلح أهل الحرب أو فرقتهم وكن ذلك مصلحا لمسلمين فلا بأس به وان رأى الامان مراجعة أهل الحرب وأن يأخذ على ذلك ما لا فلا بأس به لكن هذا اذا كان للمسلمين حاجة ما اذا لم تكن فلا يجوز والمؤمن المالى يصرف مصادره الجزية ان لم ينزلوا باسمهم بل أرسلوا رسولا ما اذا حاط الجيش بهم ثم أخذوا المال فهو غنمة يخمسها او قسم الباقي بينهم كذا في الهداية * ولو ادعاهم فرقي من المسلمين بغير ذلك الامان فالدعوة جائزة على جماعة المسلمين لانها أمان وأمان الواحد كامان الجماعة كذا في السراج * والامان مسلم وداع أهل الحرب يستعمل في القديار جائز مودعة فان يعلم الامان ذلك حتى مضت مودعته أخذ المال وجعل يبت المال وان علم عودته قبل مضى السنة فانه يظن ان كانت المصلحة في امضاءها وأخذ المال فان رأى المصلحة في ابطائها ردت المال اليهم ثم سدد اليهم فأنقضوا نصف السنة رد كذا استحسانا كذا في حجة السرخسي * ولو قال المسلم واغتنكم بالديار ثم بدأ الامان اليهم بعد ما مضى من السنة بعضهم او بقي البعض كان للايمار المال بحسب مدهم من السنة ورجع بحسب ما بقي هكذا في الحيطه * فان كان وادعاهم ثلاث سنين كان له ان يردهم وقبض المال كله ثم أراد الامان نقض المودعة بعد مضى السنة فانه رد عليهم الثلثين لا يفرق العقود بفرق التسجية بخلاف الاول لان هناك العقود ادق السنة والمال مذكور بحرف على وهو حرف الشرط كذا في حجة السرخسي *

أما ما قبل البيع والمشتري ينكر الطلاق كله القول قول البائع فان حضر القسرة بالنكاح وأنكر الطلاق كان للمشتري أن يردها * ولو قال البائع كان لها زوج عندى يوم البيع فأبانها أو مات عنها قبل القبض أو بعد والمشتري ينكر الطلاق كان للمشتري أن يردها بغيره ولو كان لها زوج عند المشتري فقال البائع كان زوجها عندى غير هذا الرجل أبانها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع * روى المشتري خطبة فوجد حاربه لا يردها لان الداء خلت بسببها وان وجدها مسوقة أو غنة كان له أن يردها * وكذا لو اشترى انما خطبة فوجد عارده فثمن غير غش لا يرده * ولو اشترى حاربه فوجد حاربه أو سوداء الوجه لا يردها ولو وجدها شترقة الوجه لا يثنين لها قيم ولا جال كان له أن يردها * ولو اشترى حاربه قد كانت ولدت عند البائع أو عند غيره ولم يعلم به المشتري ثم علم كان له أن يردها في الحصى * الزاين وعلمه الفتوى بوقى رواية أخرى لا يجعيل نفس الولادة عيبا فلا رد اذا لم

توجب الولادة نقضا لظاهرها فها * ولو اشترى حاربه وقبضها ثم قال اني انقضيت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وتجاوز زوجها انه تعالى لا تنهى دعوى المشتري الا ان يدعى ارتفاع الحيز بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل لم يسجد دعواه ويرد بالقاضى التماسا قلن هي حبل يجلت البائع ان نقله ليكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا ينعى على البائع وهو قاطع ما ذكرا في التسمية وفي دعوى الحبل يرجع الى التماس في دعوى فاعطاهم يرجع الى الاطباء في الحاربه في الحاربه يشهدون ان اشهد الله قديم * وفيما لا ينظر اليه الرجل

كثيرون والرق وشبهوا اختلاف فيه الروايات وآخر ما روي عن محمد رحمه الله تعالى انه ان كان ذلك قبل القبض وهو غيب لا يحدث برتشفادة التساهل وهو قول أبي يوسف لا آخره والمرأى أو لا هو حق المرأى أن فيسوا هو المرأى أن أوتي. وأما الجليل فثبت بقول التساهل في حق الخصم ولا يرتشفاهن. ورجل اشترى خفين فأخذ أحدهما لا يدخل فيه رجلاه كان لا يدخل لعله في رجله لا يدخل لعله في رجله لفتني الخلف كان له أن يرتوان كان الخلف خفين لا تدخل في رجله فيها ١٩٧ لم يكن له أن يرتد رجل اشترى عبدا فأتى

من يده وقد كان أتى عند البائع لا يكون له أن يرجع نقصان العيب مادام العبد حيا اتفاق قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو اشترى دابة فصرقت منه ثم علم عيب لا يرجع نقصان العيب ورجل اشترى مصفا على أنه جامع فإذا فيه آتان أو أيسا قلته أنه أن يرتد ورجل اشترى عبدا فصرق عنده أقل من عشرة وقد كان سرقة عند البائع مثل ذلك كان له أن يرتد وكذا لو أتى عنده إلى ملون السفر كان له أن يرتد لانه يسمى آتيا وسارما وكذا لو كان العبد ثقب البيت ولم يصرح بشيء كان له أن يرتد ورجل اشترى غلاما ورجبته ومنه فقال البائع اغورم حديث أصابه ضرب فأورمه فأشتراه على ذلك ثم ظهر أنه كان قد عدا لارتد قال المصنف وهذا اذا لم يبين السبب فأما اذا بين السبب فظهر أنه كان سببا أو غيره الذي بين كان له أن يرتد كما لو اشترى عبدا وهو محرم فقال البائع هو حبي غيب فإذا هو غير ذلك كان له أن يرتد لأن الب

وتجوز المودعة كثر من عشر متين على ما رآه الامام من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار ولو حاصر العدو والمسلمين وطلبوا المودعة على مال يدفعه المسلمون اليهم لا يفعل الامام الا اذا خاف الهلاك كذا في الهداية. واذ طلبوا من الامام المودعة متين مع ما عوقب على أن يؤتوا الى المسلمين كل سنة شيئا معلوما على أن لا يجزى عليهم أحكام الاسلام في بلادهم بل يفعل ذلك الا أن يكون خبر المسلمين فان كان ذلك خبر المسلمين ووقع الصلح على أن يؤتوا اليهم كل سنة مائة رأس فهدا على وجهين اما ان صاحبها على ما تقرر من بغير اعتبارهم أو باعتبارهم فان كان الصلح على ما تقرر من بغير اعتبارهم فان كانت المائة المشروطة من أنفسهم وأولادهم لم يجز ذلك وان كانت المائة المشروطة من أرقائهم يجوز ان كان الصلح على ما تقرر من بغير اعتبارهم من أنفسهم وأولادهم بان قالوا أول السنة أمروا على أن هؤلاء الكرم ونصلح الحكم ثلاث سنين مستقبلة على أن نفعلكم مائة رأس من رقيقنا فهو جاز كذا في المحيط. وان شرطوا في المودعة أن يرتفع عليهم من جاءنا مسلم منهم بطل الشرط ولم يجب الوفاة كذا في الكافي. ولو صلحهم الامام ثم رأى نقص الصلح لم ينالهم وقائلهم وكونوا بالتبذير الوجه الذي كان الامان فان كان منتشر لا يجب ان يكون التبذير كذا وان كان غير منتشر بان أمهم واحد من المسلمين سرا يكتفي بنصف ذلك الواحد ثم بعد التبذير لا يجوز قتلهم حتى يعرض عليهم زمان تمكن فيه ملكهم من انتفاء الظلم الى أطراف ملكه وان كانوا يخرجون من حصونهم وتفرقوا في البلاد وفي عسائر المسلمين أو غير واحد من حصونهم سبب الامان فبقي يعودوا كلهم الى ما منهم ويعبروا وحصونهم مثل ما كانت وقوع الغنم وهذا انما صلحهم مقتضى مقتضى قبل المنة وأما اذا مضت المدة فبطل الصلح بغير اعتبارهم كذا في التبيين. ولا ينبغي للمسلمين أن يغيروا صلحهم ولا على أطراف بلادهم مادام الصلح باقيا كذا في السراج الوهاج. وان بدوا بجبانة قائلهم لم ينالهم انما كان ذلك باقيا كذا في الهداية. ولو خرج من دار المودعة جماعة لامتعتهم وقطعوا الطريق فدار الاسلام فليس هذا نقض العهد وان خرج قوم لهم منعتهم ولا أمر أهل ملكه قال ذلك وأهل ملكه على مودعتهم وهو لا الذين قطعوا الطريق لا بأس بقتلهم واسترقاقهم وان كانوا يخرجوا بان ملكهم فهذا نقض العهد في حق الكل كذا في فتاوى الكرخي. وانما كانت المودعة قائمة بيننا وبينهم فخرج منهم رجل الى بلد حرب آخر ليس بيننا وبينهم مودعة ففزع السلطان ذلك البلد فخذوا ذلك الرجل فهو آمن لا سبيل عليه ولا على ماله وأهل وريقه. وحديث عن أهل البلدان الذين وادعاهم وحديث حوا من البلاد فهم آمنون وان غزا المسلمون دارا غير دار المودعين فأسروا منهم رجلا من المودعين كان أسيرا في الدار التي غزاها المسلمون كان غنما كذا في السراج الوهاج. وأهل المنة اذا نقضوا العهد لكثيرين في المودعة ويجوز أخذ المسلم منهم لا يجوز تركهم بل يجوز تهكذ في الاختيار شرح المختار. وبصالح المرتدين الذين يظنون وصارت درهم دار الحرب عند خوف لو خيرا بلا أخذ مال منهم وان أخذ المسلم منهم لم يرتد لانهم في المسلمين اذ ظهروا وبجلاء السلطان أخذ من أهل البغي حيث رتب عليه بعد موضع الحرب أو زارها لانه ليس فينا الا قبله لانه اعانته لهم كذا في النهر القاتق. وهكذا في فتح القدير. عبدة الاوثان من العرب كل مرتدين في المودعة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف ويكره لامير الجيش أو قائمهم قواد المسلمين أن يقبل هدية أهل الحرب فيقتضيهما بل يجعلها في المسلمين ويكره بيع السلاح والكرام من

يختلف باختلاف السبب ورجل اشترى عبدا كان محروما عند البائع فأخذ الحلي له ومنه وثلاثة أيام لم يعلم المشتري فأتى عليه عند المشتري كذا في المتن أن المشتري أن يرتد ولو أنه صار صاحب فراس يملك عند المشتري فهذا عيب آخر غير الحلي يرجع بالنقصان ولا يرتد. وكذا لو كان قرعة فقتلته أو كان جديرا فقتلته أو كان يرتد وان كان يصرح بغيره فثبت بدهن ذلك عند المشتري أو كانت موصوفة برباطة عند المشتري فليس له أن يرتد ورجل اشترى عبدا وقبضه فمعه عند موته كان يصح عند البائع ولم يعلم المشتري قال الشيخ

الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى السلف المحضون قلتم: أي محباننا، أي من حمى عندنا المشرى في الوقت الذي كان يصم عندنا البائع كان أن رثوا عن حمى عندنا المشرى في غير ذلك الوقت لا رقيقه بل في المشرى أضافت عندنا المشرى وقد كانت تزعم البائع طاله أن رثوا عن سبب التزاوج وهو تسفل الأرض وقرب الماء فكان الثاني عن الأول لأنني ما خال أبواكنا المشرى رفع التراب عن وجه الأرض ففعلت أفعالهم فرفع التراب ولله الغالب

١٩٨

أَوْ يَتَّقُهُ فَلَا يَدْرِي أَنَّهُ عَنِ
ذَلِكَ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا يَكُونُ أَن
يَرَى قَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ أَبُو
الْحَسَنِ عَلَى السَّيِّئِ رَجَعَهُ
إِلَهُ تَعَالَى لِجَوَابِ فِي مَسْئَلَةِ
الْحَبِي وَالتَّرَمَّا قَالَ الشَّيْخُ
الْإِمَامُ الْأَبْنَاءُ بِسَبِيلِ عَذَرَ
فِي الرِّبَا تَقَرَّرَ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى
جَارِيَةً بِضَمَامٍ حُدِيَ الْعَيْنِ
وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِذَلِكَ فَاجْتَبَى
الْبَاضَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ
عَاتِلَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجُو جَعَلَ
الَّتِي غَرَبَ الْأَوَّلُ وَهُوَ اشْتَرَى
جَارِيَةً يَضَاهُ أَحَدُ
الْعَيْنِ وَهُوَ يَعْلَمُ بِذَلِكَ فَلَمْ
يَضَاهُ لَيْسَ أَتَى الْبَاضَ
تَعَادِلَ يَضَاهُ عِنْدَ الْبَاطِنِ
لَا يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجُو
وَجَعَلَ الَّتِي عَنِ الْأَوَّلِ
الَّتِي رَضِيَ بِهَا ذَا كُنَّا الْثَانِي
عِنْدَ الْبَاطِنِ وَلَيْسَ لِلْثَانِي
فِي الْأَوَّلِ أَنْ يَضَاهُ الْبَاطِنُ
عِنْدَ الْبَاطِنِ تَرَى وَقَالَ لَارِدُ
قَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ هَذَا
كَتَبْتُ وَأَشْرَوْهُ عَلَى الْأُمَّةِ
الْمُخَلَّوْفَةِ رَجَعَهُ إِلَهُ تَعَالَى
وَهُوَ بِشَاوَرِي فِيمَا كَانَ
شَكْلًا ذَا جَعَلَ فَاشَاوَرُهُ
هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ فَاسْتَفْتِ
عِنْدَ نَفْسِهِ قَرَأَ رَجُلٌ اشْتَرَى
عِنْدَ نَفْسِهِ بِثَمَانٍ اشْتَرَى
أَبْنًا وَفَدَّ كَلْبًا عِنْدَ

[illegible]

العيب كان البائع أن يسترد ذلك من المشتري • رجل اشترى جارية فموقفها وخلصه البائع في عيبها فحاربه ثم تركه المحصنة أما ما من خاصه فقال له البائع لم أستكم بطول الخطة بعد ما طلعت على عيب فقال للمشتري انما أستكم الانظر هل يزول العيب قال الشيخ الامام هذا روجه الله تعالى ترك المحصنة لهذا لا يكون رضا العيبوه أن ردّها على البائع • رجل اشترى حنطة فحرقها قال الشيخ الامام هذا روجه الله تعالى كان التراب يستل ما يكون في الحنطة ولا يعقد عيبا عند الناس ليس له أن يرد ١٩٩ وان كان يعقد عيبا عند الناس الا

أنه ليس نقاش كان له ان يرد وان كان التراب فاحشا كان الخيار للمشتري ان شاء أخذ الحنطة بقسطها من الثمن وان شاء رد الحنطة وباخذ كل الثمن كالواشترى حنطة على أنهما عشرة أقترة فوجدتها تسعة فكان له الخيار على هذا الوجه وعن أبي يوسف رحمه الله ان أراد أن يرد التراب فبرد التراب ويسلك الحنطة بقسطها من الثمن ليس له ذلك لان الحنطة لا تخلص قليل زاب هذا ان علم المشتري بذلك قبل التمييز فان كان المشتري بعد التراب من الحنطة فوجد التراب فاحشا يعقد عيبا عند الناس ان امكبه أن يخلط التراب بالحنطة ويردها بذلك الكيل على البائع من غير نقصان يرد الكيل على البائع ويسرد الثمن لانه ردها كالمقبوض وان كان يخلط لا يمكنه ان يرد ذلك الكيل لان تقاضها بالثمن لا يرد له لا يمكنه ان يرد كما قبض لكن يسلك من الثمن حصه نقصان الحنطة لان رضى البائع أن يخلطها ناقصة فيكون له ذلك

وأشال ذلك وان لم يسمعوا صوتهم بالامان فلا مان لهم ويحل قتلهم وسبيهم ولونادوهم من موضع سمعون الآن العلم قد أحاط بهم لم يسمعوا بان كانوا اماؤا ومشفوعين بالحرب فذلك اماؤا أرادوا ان يخلطوا بالراى لاحقة العلم وسماع الكل للامان ليس بشرط لثبوت الامان في حق الكل بل سماع الاكثرين وفيهم ذلك مقام سماع الكل واذا قالوا لغيري لا تخف أو قالوا له أنت آمن أو قالوا له لا بأس عليك فهذا كله مان ولونادو قالوا لهك اماؤا قال الله انما نؤا كذلك اذا قالوا للعهد اة أو للخدمة اة أو قالوا اتعال نسبح كلام الله أو قالوا أجزالك ولو ان الامر قال لجماعة من أهل الحرب هبنا وهم في الحصن محصورون أخرجوا التراب اؤدكم على الصلح أو تبت أنتون أو لم يقل أو تبت أنتون فخرجوا فاهم آمنون ولو قال لهم أخرجوا التراب لم يرد على هذا فخرجوا فلا مان لو قال لهم تزلوا التناك انما نؤا ولو قال أخرجوا التناقيعوا نؤا واشتروا منا كان اماؤا ولو ان رجلا من المسلمين أشار إلى رجل من المشركين وهم في حصن أو متعة ان تعال أو أشار إلى أهل الحصن ان اقتضوا الحصن فقتلوا أو أشار إلى السهل فقتلوا المشركون أن ذلك اماؤا ففعلوا ذلك الذي أمر به الرجل وقد كان هذا الذي صنع الرجل معروفا بين المسلمين وبين أهل الحرب من أهل تلك القرية انما صنعوا كان اماؤا أول يكن ذلك معروفا فهو اماؤا وانما أشار إلى العدو قياصه بإشارة ففهم منه انما على نفسه والامر بالحيي مالم يوقول بسلامه من ذلك ان جئت قتلتك فاسمعهو آمن هذا ذاقهم الكفر الاشارة وعرفها مانا ويومع قولنا للمشركان جئت قتلتك أو سمع ولكن يفهمه فاما ذاع وعرفهم لم يكن ذلك اماؤا على هذا اذا قال المسلم للكافر تعال سبي اقلك فسمع الكافر أو ل الكلام وفهمه لم يسمع آخر الكلام أو سمعه الا انه لم يفهمه كان اماؤا ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون اماؤا على هذا اذا قال المسلم له تعال ان كنت تريد القتل تعال ان كنت رجلا فسمع أول الكلام وفهمه لم يسمع آخر الكلام أو سمع آخر الكلام ولم يفهمه فجاهه كان اماؤا ولو سمع أول الكلام وآخر موقفه فجاهه لا يكون اماؤا على هذا اذا قاله تعال حتى رى ما صنع بك هكذا في الخيرة والمحيطة • ولو ان جماعة من الكفار قالوا للمسلمين آمنوا على ذرابنا فأتوناهم على ذلك فاهم آمنون وأولادهم أو أولادهم وان سفلوا من أولاد الرجال ولا يدخل أولاد البنات كذا ذكر في السير الكبير كذا في الظهيرية • وانما قال آمنوني على أولادى فأتونوه على ذلك فهو آمن وأولاده الصبية وأولاد من قبل الرجال واما أولاد البنات فلا يدخلون ولو قال آمنوني على أولادى ولا بد ذكر في السلام والقاضي الامام ذكر الاسلام على السفدى ان هذه المسئلة على الرواية بنود كرمش الامعة السرخسى أن في هذه الصورة بنو البنات يدخلون رواية • ولو قال آمنوني على ألبى وة أب وأم دخلاني الامان وان لم يكن أبواؤا ولما له جد وجدة فلا مان لهما • قال محمد بن جعفر الله تعالى فان كان لسانهم الذي يتكلمون به أن الجدة أو كان ابن الابن بن طليعة ان ابن يدخل في الامان كذا في المحيط • ولو قالوا آمنونا على آبائنا ولهم بنون وبنات فاهم آمنون فان لم يكن لهم ذكروا فاهم بنات خاصة فهورى • جميعا وان قالوا آمنونا على بناتنا وأخواتنا فاهم آمنون على الامانة دون الذكور كذا في الظهيرية • ولو قال آمنوني على اخوتي واهم آمنون ودخل الكل في الامان ولو كان له أخوات لا ذكرهم من يدخل في الامان كذا في المحيط • ولو قالوا آمنونا على آبائنا ولهم آبائنا فاهم آمنون على الغريقين فان لم يكن لهم آبائهم آمنون أيضا وان قالوا آمنونا على آبائنا ولهم آبائهم آمنون على آبائنا ولهم آبائهم آمنون

وكذلك كل ما لا يخلص من التراب فهو مثل الحنطة على التفصيل الذي ذكرنا • ولو اشترى مسكافو جديده رصاصا كان له أن يرد الرصاص ويرده على البائع بحصته • رجل أبو يوسف رحمه الله تعالى لحسن هذه المسائل أصلا فقال كل ما يباح في قليله لا يبر كثيره وكل ما لا يباح في قليله كان له أن يبر كثيره والرصاص في المسك لا يباح في قليله فبر كثيره وسامع في قليل التراب فلا يبر كثيره وعامة المشايخ اخذوا بهذه الرواية • ولو اشترى شخص ثوبا فخره مثل ما يخر من الثياب كان له أن يرد ما يخر ويسلك من الثمن بحسب ذلك لان شراء البائع ناقصة فيكون له ذلك

أن يأخذها كلفه وورثتني لأن في قلبي الجرب لا يساعني في التخلص فكان أن عزما الجرب كل ما صفي في المسك ورجلاني ما يعاينهم
وتفاضلوا بوجد أحدهما البعير الذي اشتراه عينا فحلت عنده البعير الآخر من مرض هذا الفأ شرا قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله تعالى
بصر الذي وجد البعير الذي اشتراه عينا أن شامرج بحصة العيين البعير الآخر وأن شامرج بحصة العيين قيمة البعير الآخر خصوصا
غير مرض وأنما يتجر لمرض البعير ٣٠٠ الآخر ورجل اشتري جارية فظفر أنها كانت مختصا فقال رأس قال الشيخ الإمام هذا

رجائه تعالى ان يظهر بها
نمط كل سنة أن يرد لها وان
ظهر بها لفترة لم يرد إلا أن
يكون سواد الشعر شاطئ
البيس * والصوره بنوهي
لون بين الصبورة والحمرة تعد
عيناك المتركة والمهندية
لأق الرومية والصفالية لأن
عامتهم أهل الروم
تكون كذلك * ولو اشترى
عبداً أعمد فوجده محابوق
الغبية أو متوفى الغيبة
كان أن يرد ان ظهر ذلك في
مدة عند السر اعلم أنه كان
عند البائع رجل اشترى
خبزاً بذهب فوجده خبزاً
واحداً محسرة فأفرد على
البائع فدفق البائع إليه
خبزاً آخر من أفا من غير وزن
قال الشيخ الامام هذا رجاءه
تعالى لا يجوز ذلك ما لو وزن
لأن هذا القدر لم يمدخل
تحت الوزن فقد ارتخسه
أساساً وأشترى أساساً له
حجر على حدة فلا يجوز
الايواز وان كانت أقل من
ذلك مما ليس به حجر معام
على حدة فلا يابى به رجل
اشترى ثوباً لنفسه ثم قطعه
قصاواوى عند القطع لأنه
الصغير ثم وجده عيباً لورد
ولا ربح عليه بالتقصان

دارهم وقضاهم وقضاهم آخر فوجدنا أن قوله تعالى عليه بقضاهم كان له أن يرتد على الأول ورجل اشترى عبدا وبعده من أن ينفق
 بهته ثم مات فورثه الابن وليس له وارث سواه ثم وجدنا المشتري عبدا كان له أن يرتد لأنه سأل القاضي حتى يصفحه عما عن الميت
 فورثه الابن على ذلك الخصم ثم الابن يرتد على بائع أو وان كان الميت وارث آخر يرتد الابن على ذلك الوارث ثم يرتد على بائع الميت فصل محمد
 رحمه الله تعالى في الكتابين ما إذا كان الميت استوفى الثمن وبين ما لا يستوفى ٣٠٥ واطلاق محمد رحمه الله تعالى في

الكتاب دليل على التسوية
 بين الوجهين * وهذه
 المسئلة دليل على ما قلنا
 ان الرجل اذا باع شيئا ثم انه
 وهب الثمن للمشتري ثم وجد
 المشتري بالمشتري عبدا كان له
 أن يرتد * ولو اشترى رجل عبدا
 وقضه ثم باعه من موزنه
 ثم مات المورث فورث الابن
 أباه ثم وجد عبدا بعد عبدا
 قديما لا رتبه على أحد
 بخلاف الأول * عبيد
 مآدون مدونين باع من مولاه
 عبدا من أكسابه بثلث
 القيمة فإن وجد المولى
 بالمبيع عبدا وكان ذلك قبل
 القبض كان أن يرتد على
 عبده وان كان بعد القبض
 والثمن من التقوى لا يرد
 على عبده * ورجل اشترى
 جونا فكسر بعض فوجده
 فاصلا لا يتفق به ولا هيئة
 له لكنه أن يرتد في ويترد
 كل اثنين وان كان القاسد
 بما يقع به وله قيمة عند
 الناس فله يرجع نقصان
 العيب فيها كسر ولا ردة
 المكسور رولا الباقي الا اذا
 أحاط بالهيئة على أن الباقي
 معيب ورجل اشترى مدهم
 بطبخا عبدا فكسر واحدة
 منه بعد القبض فوجدها

لسان الفقهاء ومتعارف والشرع وكذلك ما خصه الامام به من الغنائم يضافه على القسائل لزيادة قوة
 وحجة ما ذهبنا قال لسيرة ما أصبحت فهو لكم أو قال لواحد معين ما أصبحت فهو لك كذا في محط السرخسي
 * والى مما أختلفناهم من غير ذلك كالجراح والمزعة وفي الغنمة خمس دون التي كذا في غاية البيان * وما
 يؤخذ منهم هبة أو سرقه أو خلسة أو هبة فليس يضمنوه ولا يخذلوا كذا في خزائن الفتن * قال محمد
 رحمه الله تعالى وإذا أسلم أهل مدية من مدائن أهل الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا أحرار الأسيرين
 عليهم ولا على أولادهم ونسبهم ولا على أموالهم ووضع على أراضيهم العشر دون الجراح وكذلك اذا
 صاروا خلة قبل الظهور عليهم الآن ههنا على أراضيهم الجراح ووضع على رؤسهم الجزية أيضا وان ظهر
 المسلمون عليهم ثم أسلموا فالامام يبيع ما يبيع من ثيابهم وأموالهم بين الغنائم وإذا أراد القسمة بعد
 ما أسلموا رفع الخمس أولا ويحدهم القليل بالمساكين وأما السبل وقسم أربعة أثمان بين الغنائم
 قسمة الغنم فيوضع على الأرض العشر وان شأمن عليهم يسلم لهم برقاهم وذراريهم وأموالهم ويضع على
 أراضيهم العشر وان شأمنه فليخرج وان ظهر المسلمون عليهم فليسلموا فالامام يبيع ما يبيع من ثيابهم
 وقسمهم وأموالهم بين الغنائم فإذا أراد القسمة أخذ الخمس من جميع ذلك فيضع في موضع الخمس وقسم
 الباقي بين الغنائم ويضع على الأراضي العشر وان شأمنه فليخرج الجراح وقسم التساوي والذراري بين
 الغنائم على نحو ما قلنا وان شأمن عليهم برقاهم وقسمهم وذراريهم وأموالهم ووضع على رؤسهم الجزية
 وعلى أراضيهم الجراح كذا في المحيط * ويستوى فيه مال العشرة فهو مال المسلمين والذرية
 والغير حتى يفرغوا لانها راتى حقها الا عاجل كذا في غاية البيان * وان من عليهم برقاهم وأراضيهم وقسم
 التساوي والذراري وسائر الاموال بين المسلمين فهو حائر ولا يكتسب وما لا ياترك في أيديهم من الاموال ما يكتسبهم
 الزرعة به وكذلك اذن عليهم برقاهم وقسمهم وذراريهم وأراضيهم وقسم سائر الاموال بين الغنائم فهو
 حائر ولا يكتسب وما كان ترك في أيديهم ما يكتسبها الزرعة به يجوز من غير كراهة وان من عليهم برقاهم خاصة
 وقسم الأراضي بين المسلمين مع سائر الاموال لا يجوز وكذلك اذ لم يكن لهم الأراضي فأراد أن ين عليهم
 برقاهم لا يجوز كذا في المحيط * وان شأمنه الكل وترك الأراضي وجعلها بمنزلة الوقف على المقاتلة وان
 شأمنه فليخرجها أو ما أسر من أهل الفتنة فليخرجها أو اجتمعوا فليخرجها فليخرجها فليخرجها فليخرجها
 المقاتلة كذا في التتار خاصة فليخرجها أو اجتمعوا فليخرجها أو اجتمعوا فليخرجها أو اجتمعوا فليخرجها
 على دارين ديار المسلمين وصارت الدار دار حرب والاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون وبشأننا لم يفرغوا من الاموال فان
 شأمن عليهم برقاهم وأراضيهم ونسبهم وذراريهم وأموالهم ووضع على أراضيهم الجراح وان شأمنه
 العشر وهذا تسمية وفي الحقيقة جراح ولهذا يصرف هذا العشر مصرف الجراح وان شأمنه جعلها على العشر
 مضاعفا فليخرج عمر رضى الله عنه بني تغلب وان قتل الرجال وقسم التساوي والذراري والاموال وبقيت
 الأراضي بلا ملاك فنقل اليها قوام المسلمين ليكونوا ديارا للمسلمين وجعل الأراضي لهم ليؤدوا الموتة عنها
 جاز ولكن يشعل برضا أولئك الذين يريد الامام قطعهم اليها واذا نقل اليها قوام المسلمين وصارت الأراضي
 ملكا لهم جعل على العشر ان شأمنه جعل على الجراح ولو ان قوام المسلمين ارتدوا وغلبوا على
 دارهم وعلى دارين ديار المسلمين وصارت دارهم دار حرب والاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون فله لا يقبل من

قاسدا لا يتفق بها كأنه أن يرجع حصتها من الثمن ولا يرتد غيرها الا أن يقيم البيعة فليدفع اليه وليس العطف في هذا كالموت ولا ان الجوز
 شيء واحدا كان بعض الجوز قاسدا لا يتفق به كذا في المحيط والارثان والسفرجل
 والشارب لا يرتد الواحدة القاسدة * ورجل اشترى مائة من رجلين فوجدها كلها فاقبال أرد على فلان ولا رد على فلان فله أن يقول أي
 خفيفة وأي يوصف رحمه الله تعالى * ورجل اشترى ثمنه فوجدها كلها فاقبال أرد على فلان ولا رد على فلان فله أن يقول أي

تعالى والخزى على ليس بشخص قبل له وان اشترى كرماتا عند مقتطف غربه ووضعها على الارض ثم وجدا لكرم عيال لم يعلمه قال ان كان القطب لي بصفة شاة انه ان يردوه ولا اشترى بخلافه فترجوه من الارض او فترم وقبض من تحت الترفل فقمه لحد ان شاة لم يتص القتل ثم وجدا باحدهما عيال لم يكن له ان يردا حدهما دون الاخر وله ان يردهما جميعا بالعيب الذي وجدا به احدهما لانه اذا قضى قبل الحد انصارا بغيره شاة واحد وليس هذا كافض ٣٠٦ والناظر اذا مير واحد هاهنا من الاخر وابس فيه ضرر لان التريض القتل يخرج

منه واما القتل ليس من القصة رجل اشترى عبدا فوجده عيبا فاستقله فاني ان يقيله كانه ان يرد به بالعيب وليس هذا بغيره ما لو علم بالعيب ثم عرضه على بيع فانه بطل - قه في الرده رجل اشترى جرابا وثيابا هروية فوجدها المشتري بالثياب عيبا وقد كان انصف الجرابين في الملتقى انه ان يرد الثياب بجميع الثمن قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون الجواب كما في الحاربة والعبد اذا وجد بالحاربة عيبا بعد ما اختلفت فيها كانه ان يرد بها بجميع الثمن ورجل اشترى عبدا خيالا او كسا ففسى ذلك عند المشتري ثم وجده عيبا كانه ان يرد به ورجل اشترى شاة او بقرة مع ولدها فلم يعيب ثم ارتفع منها الوفا كانه ان يرد بها ولو يكن ذلك رضا بالعيب وان كان هو ارسل الولد عليها وان احتاج المشتري من لينة اشرب او سقاء وادب مع ذم بالعيب كان ذلك رضا بالعيب ورجل اشترى جارية فوجدها

رجاله لا الا سيف او الاسلام فان او ان يسلموا او اوقسم تسامهم وذراهم ويحجرون على الاسلام وقبض الاموال والاراضي بين الفاتحين ايضا ووضع على الاراضي العشر وان رأى الامام ان يقتل الرجال ويقسم التساوي للفرارى بين الفاتحين دون الاراضي ورأى ذلك خيرا للمسلمين فعل ذلك فان رأى بعد ذلك ان ينقل الى الاراضي قومامن أهل القمة لم يردوا الخراج عن انفسهم وعن الاراضي فعل ذلك فاذا فعل ذلك صارت الاراضي ملكا لهم ثم توارثوها ويؤتون الخراج عنها فقد ذكروها بنقل أهل القمة لانه لا يلحقهم الضبط بقول المرتدين ولا كذلك ما تقدم فان أسلم المرتدون بعد ما ظهر عليهم الامام كانوا اسرا لاسل عليهم وأما تساوهم وذراهم فهو ما لو علم فالامام قد جعل الخراج ان شاءهم بين الفاتحين وجعل على الاراضي العشر وان شاء من عليهم بالنسبة والفرارى والاموال والاراضي ووضع على اراضيهم الخراج ان شاءوا من شاؤوا وضع عليهم العشر وان رأى الامام ان يجعل ما كان من اراضيهم عشر باعلى حاله وما كان خراجا بعل حاله فذلك واذا أراد ان الامام ان يجعل أهل الحرب والناقصين المهذاهل ذمة يؤتون الخراج وقد اسلب منهم ما لافى الحرب قبيل ان يظهر عليهم فانه لا يرد عليهم ذلك ولا يفعل ذلك الا بعدد والعذر ان لا يقتدروا على عمارة الاراضي ووزاعته الا بملك المال فاما ما في ايديهم فان احتاجوا الى العيال لملكو الاراضي ووزاعته لم يخذ الامام منهم وان استغنوا عنها فان شاء أخذ منهم وقسمها بين الفاتحين ولكن الاول ان يتركها في ايديهم تاثيرها لهم حتى يتقوا على محاسن الاسلام فيسلموا او كلفا ما أخذ من تسامهم وذراهم قبل الظهور عليهم لا يردون ابى في ايديهم بعد الظهور عليهم لا يؤخذ منهم * وان افزع الامام بالمسلمين بلادا أهل الحرب وقسمها وأهلها بين الفاتحين ثم أراد ان ين عليهم ثم راعهم اراضيهم فليس في ذلك وكذلك ان جعلهم ثم أراد ان يقم عليهم ذلك كذا في المحيط * الامام بالخيار في الاسرى ان شاء قتلهم وان شاء سبهم بترقيم الامم شرك العرب والمردن وان شاء تركهم ثم اراد ان يملك المسلمين الامم في العرب والمردن وليس فيهم ان أسلم منهم الا الاسترقاق كذا في التبيين * ولا يجوز ان يردهم الى دار الحرب ولا يجوز مضاداة اسراهم باسرا ناعداى حقيقه رحمه الله تعالى كذا في الكافي * وهكذا في التوت * والصحيح قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الزاد * قال محمد رحمه الله تعالى في السرا الكبير لا بأس بان يسلم اسرا المسلمين باسرا الكافرين الذين في ايدي المسلمين من الرجال والنساء فاقول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو اظهر الرايتين عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وهو قال العامة هكذا في النبر الفاتحين ثم في المقداد يشترط رضا أهل العسكرية لان فيه ابطال - قه من العز ولواي أهل العسكرية ذلك فاعدا الرجال ليس الا امران فقادهم وفي الرجال ان كان قبل القصة فله ان يناديهم ويعد القصة ليس بذلك الاراضيهم واذا جاز رسول ملكهم يطلب المقداد في الاسارى في مكان فاعذوا على المسلمين عدا بان يؤمنهم على ما بان من الاسارى حتى يفرغوا من أمر القصد وان لم يتفرق رجوا بين معهم من أسرا المسلمين فانه ينبغي ان يفرغوا بعددهم وان يناديهم كغيرهم اطلبهم شرطوا ما لا وعدهم الا انهم ان لم يتفرق بينهم التراضي للمقاداة وارادوا الانصراف باسرا المسلمين ولاسلي عليهم فانه لا يسعهم ان يدعوه حتى رد الاسرا الى بلادهم ويحج عليهم ترك الوفاء بهذا الشرط ونزع الاسرا من ايديهم غير ان يرضوا له من شئ سوى ذلك كذا في المحيط * أعمال المقدادة بمال ناخذ من أهل الحرب فلم تجزى المشهور من الذهب ولو أسلم الاسرى في ايدي الاسرى يسل اسيرى

فرقة من اهلها من تلك القرعة كان ذلك رضا بالعيب وان داها عن عيب حدث في الاعن القرعة لم يكن ذلك رضا بالعيب * ولو استخيم العيب بعد ما علم بالعيبه روايتان ورجل اشترى عبدا وقبضه فوجده من رجل وسلمه الى الوهابية ثم رجح في الهبة بغير قضاء علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له ان يرد في قول ابي حنيفة ولا في يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى ان له ان يرد ورجل اشترى غلاما وقبضه فاذا علمه يولد في القرض فان القاضي يضعه على يدي عدل ليستقر فيه ورجل اشترى

جار به نقد بلغت قاذى أمرا حتى حال محمد رحمه الله تعالى بحلفه البائع البتة ما هي كذلك لانه لا ينظر اليه الجار ولا القصد ورجل اشترى عبد اعلم يعيب قبل القبض فأراد أن يردده فصالحه البائع من العيب على عبد آخر وقض المشتري ثم استحق أحدهما فانه يرجع على البائع بمصلحة المشتري من الثمن كما أنه اشترى عبد من بئلك الثمن ويجعل العبد الثاني زيادة في المبيع ولو كان المشتري قبض العبد الثاني اشتراه ثم وجد به عيبا فصلحه من العيب على العبد ثم استحق العبد المشتري بطل الصلح في ٢٠٧ العبد الثاني وقيل بأنه لا يطل الصلح

في العبد الثاني كما قبل القبض ورجل اشترى عبدا وقبضه ثم كتب كسبا وكسبا عند المشتري ثم ان المشتري وجد العبد الثاني اشتراه عيبا ثم تلف الكسب لم يكن اتلاف الكسب رضا بالعيب ورجل اشترى يارية وقبضها فباعها لمن آخر فوجد المشتري الثاني بها عيبا يحدث وأراد أن يردّها فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك وأطام المشتري الثاني العيب هذا العيب كان عند البائع الاول فتردها القاضي على المشتري الاول كان المشتري الاول أن يردها على بائعه بذلك العيب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يرد في قول محمد رحمه الله تعالى ورجل اشترى عبدا وقبضه فسلّمه لرجل آخر فقال المشتري لاجب به فلم يتفق البيع بينهما ثم وجد المشتري بالعبد عيبا يحدث مثله وأطام البتة على أن هذا العيب كان عند البائع كانه أن يردّه وقول المشتري الذي سامعه ليس به عيب

أديهم الا اذا طابت نفسه وهو ما مود على اسلامه ولا يجوز الزلن على الاسارى وهو أن يطبقهم محانا كذا في الكافي قال محمد رحمه الله تعالى والعبيدان من المشرى كذا سبوا ومعهما الاموال والامتنان فلا بأس بالمفاداة عنهم وماذا سبى الصبي وحده وآخر جاز دار الاسلام فانه لا يجوز للمفاداة به بعد ذلك وكذا ان قسمت الغنمة في دار الحرب فوقع في سهم رجل أو بيعت الغنم فقد صار الصبي محكوما به بالاسلام تهللن ثمن ملكه فمما يقسمه أو الشراء كذا في المحط قال محمد رحمه الله تعالى الخيل والسلاح اذا أخذ منهم فطلبوا ومفاداة بطلبهم يجوز أن يفعل ذلك وان طلبوا أن يعطوا فارجح لا مشر كعوضا عن أسيرهم أو رجلين مشركين عوضا عنه لم يجوز ذلك ويجوز أن ينفذ أسارى المسلمين الذين في دار الحرب بالاداءهم والذناير وليس له قوت في أمر الحرب كالتياب وغيره ولا يفلون بالسلاح ولا بالخيل كذا في السراج الوهاج وقال محمد رحمه الله تعالى في السراير الكبرى اذا أسر من المسلمين أو من أهل الغنمة فقال للمسلم أن ذى مسأمن فيهم اقتل من أهل الحرب أو اشترى منهم ففعل ذلك أو أخرجه الى دار الاسلام فهو حر لا سبيل عليه والمال الذي قبله بالأمور دين على الآخر فربح عليه بجميع ما أدى في فداه على مقدار ما أدى فان كان فداه بأكثر من القيمة فاعلم يرجع على الآخر بقدر الدين الذي لا يتقبل نفي في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يرجع بجميع ما أدى قل أو أكثر والاصح أن هذا قولهم يجعلوا على هذا لو كان المأمور قال اخذنى منهم بالقدرة فلم يتمكن المأمور من ذلك حتى زلفه غير ربح عليه بالقيمة خاصة كذا في النخبة ولو كان المأمور قال المأمور اخذنى منهم على أيات أو بشت أو أمر لشيء فقيمت بدينه فانه يرجع عليه بعدي بقل أو أكثر فان كان المأمور عبدا أو متقافرا مستأنقا فأن يشتره أو يبعده منهم ففعل ذلك يمثل قيمته أو أقل أو أكثر فهو يرضى به ويعيله هذا المشتري ولو قال العبد اشترى لنفسى فان اشتراه بعتته أو بعت بغيره واشترى بها يشتره لنفسه فالعبد حر لا سبيل عليه ثم للأمر أن يرجع بالقدرة على العبد كذا في المحط ولو أن مكانا أسرا رجلا أن يبعده فقدما فله يرجع عليه بعده فان عجز الكاتب فهو دين في دينه ولو أن الكاتب أسرا به يبعده بمصلحة آلاف درهم وقيمته أقدرهم جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قولهما الا بقدر الاثم حال يرضى ولو أمر بالادون أن يبعده فانه لا يجوز على مولاه وبزبه اذا عتق ولو أن أجنيا أسرا رجلا أن يشترى أسرا في دار الحرب فان قاله اشترى أو قال اشترى من مالى فان المأمور يرجع على الآخر فان لم يقل من مالى ولا يولى فانه لا يرجع الا أن يكون خطيا كذا في الظاهر وفي الفتاوى اذا وكل المأمور رجلا أن يبعده فقال الوكيل لرجل آخر اشترى جازو كذا قال اشترى على وكن له أن يرجع على الآخر ولو قال الوكيل الاول لثاني اشترى ولم يقل لى ولا يولى ففعل الوكيل الثاني صار متطوعا حتى لا يرجع الثاني على احد ولا يرجع الاول على الآخر كذا في المحط قوم من المسلمين جفوا والادفعوا مالى رجل ليدخل دار الحرب ويشترى أسارى المسلمين منهم فان هذا المأمور ببال التصار في دار الحرب فكل من أخبره أنه سرق أديهم يشتره بالأمور ولا يجوز لقيمة المأمور لو كان عيبا في ذلك الوضع وانما يشتره بقدر قيمته أو بغيره ولو أراد المأمور أن يشترى أسرا فقال له لا اسر اشترى فاشتره المأمور ببال المدفع السبعين للمأمور ذلك المالى ورجع على الأسير ولو أن هذا المأمور بشره الأسير قال للأسير بعهما فانه لا اسر اشترى بكذا اشترى ببال المدفع الى حسيه فاشتره كل من سترى بال

لا يطل حقه في الرد وقال مشايخنا كانت المستقلة في الثوب اذا قال المشتري الذي سامعه لاجب به فوجد عيبا لا يكون له أن يردّه لان عيوب الثوب على وقت عليه ففرضه اقراره بتي العيوب أو ما في العيب من العيوب بالوقت عليه ففعل اقراره بتي العيوب كذا فلا يعتبره ولو قال المشتري ليس له اصبح زائده أو ما أشبه ذلك من العيوب التي لا تحدث في تلك اللحظة وجد المشتري بالعبد ذلك العيب كانه أن يردّه لان القاضي يمتنع بكنهه في ذلك العيب فخطأ كلامه ورجل اشترى من رجل عبدا وقبضه وبعده من آخر ووجد المشتري

الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة أو اسك العبد ثم وجب بالعبد ما كان عند البائع الاول كان له أن يرد على بائعه ولو بعد المشتري الثاني البيع وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة لم يلزم بمحقق المشتري الثاني وجوب بالعبد ما كان عند البائع ليس له أن يرد على بائعه ولو أن المشتري الثاني ادعى أن البيع الذي جرى بينهما كان تحفة أو كان بغير شرط أو رؤية وصنفه المشتري الاول في ذلك ثم ٣٠٨ وجب بالعبد ما كان له أن يرد على بائعه بخلاف ما إذا تقابل المشتري الاول

والثاني البيع أو رده الثاني على الاول بغير قبضه • رجل اشترى عبدا فأراد أن يرد فبسط فقام البائع لينته على قراره أنه باع العبد قبلت بيته وليس له أن يرد بالبيع ولو قام البائع لينته أنه باع من فلان وفلان حاضر يحسد والمشتري الاول يصعد أيضا كان يجوز بيعه بغيره إلا أنه لا يرد • رجل اشترى عبدا بصفة قين بكل صفة نصفه ثم وجبه عبدا كان عند البائع وأراد أن يرد أحد التصقين دون الآخر كان ذلك

فصل في ما يرجع نقصان العبد ولا يرد فيه إذا اشترى شيئا فتعيب عند المشتري فبطل المشتري أو بفعل أجنبي أو بآفة جارية ثم علم ببيع كان عند البائع فانه يرجع نقصان العبد ولا يرد • وطريق معرفة النقصان أن يقسم جميعا لأعيبه ويعزم بوجه العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كانت حصة النقصان عشر الثمن فان رضى البائع أن يأخذ منه

معي بالبيع الذي حدث عند المشتري ويرد كل الثمن كان ذلك • وإن زاد المبيع عند المشتري بأن اشترى فلا يرفعه بغيره أو زعفران أو اشترى أرضا فبقي فيها ناعا وغرس شجرا ثم وجب له ما كان عند البائع فانه يرجع نقصان العبد ولا يرد فان قال البائع أنا قبله كذلك وأرد كل الثمن لم يكن كذلك • وإن اشترى طعاما فباعه ثم علم ببيع كان عند البائع لا يرجع نقصان العيب وإن باع بعضه ثم وجبه عبدا عند أبي يوسف رجسه الله تعالى وبعض الرابا بنص محمد حجه الله تعالى لا يرد ما بقي ولا يرجع

الاصحاب الاموال كذا في التتارخانية • ولو ان رجلا أمر رجلا أن يشتري حراما دارا لحرب بعينه حال حياه فاشترى لم يكن على الحرافة اشترا من ذلك شيء • وكان الامور أن يرجع على الذي أمره ان كان ضمن له الثمن أو قال اشترى فان كان قاله اشترى لنفسه واشتبهه بوجه عليه شيء كذا في الحديث • رجل دخل دارا لحرب وعنده من المال ما يكتسب من أسير واحد فشرط له الجاهل أفضل من شراء ما كان كذا في السراجية • وإذا أراد الامام العود ومعه مواش ولم يقدر على نقلها إلى دار الاسلام لا يعقرها ولا يتركها بل يذبحها ويحرقها ولا يسلو أيتها ولا يصح حرقها كلفه يدين في موضع لا يقبض عليه الكفار كذا في الكافي • ويكسر كل شيء من انبيهم وأنانهم بحيث لا تنفع به بعد الكسر وإن باع جميع الماشعات والادمان على رجل لا تنفع به ففعل هنا كالمحافظة لهم وأما السبي اذا لم يقدر على قتلهم فانه يقتل الرجال منهم اذا لم يسلو ويترك النساء والصبيان والشيوخ في أرض مضية لهم ليلكوا بوجع وعطش لان قتلهم معتذر لهم ولا وجه له في بقاءهم ولهذا اذا وجد المسلمون حية وعقرا في دار الحرب فأنهم يقتلون ذنبا لعقرب ويكسرون أبواب الحيو لا يقتلونها فاقطع الضرر المسلمون ماداموا فيها وأما ما تنسلها كذا في السراج الوهاج • الغنائم لا تملك قبل الاقرار بالدار الاسلام كذا في حيط السرخي • ويتنق على هذا الاصل مسائل (منها) أن واحدا من الغنائم لو ولي أعتق من السبي فولدت فاذعاه لابنته لتسبي ويجب العفو وقسم الاسوة والولد والعرقين الغنائم (ومنها) اذا مات واحد قبل الاقرار بالدار الاسلام نصيبه (ومنها) ما لو تقسم واحدا من الغنائم لا يضمن عندنا (ومنها) ما لو قسم الامام الغنمة لا عين امتداد ولا لحاجة الغزاة لا يصح عندنا هكذا في التبيين • هانذا كان غير متصل بدار الاسلام وان كان متصلا بدار الاسلام ففقدوا وأجرى عليها حكم الاسلام فلا بأس بالقسمه كذا في شرح المحلى • وإذا قسم في دار الحرب فمقتدا وأقسم طلبة الغنائم فصحة • ومن مات بعد اخراج الغنمة إلى دار الاسلام فتصد لورثته كذا في الهداية • وإذا لخصه مقدف دار الحرب شاركوهم فيها وأما ما تنقطع شركتهم من الاقرار بدار الاسلام أو بالقسمه في دار الحرب أو ببيع الامام الغنمة فلو وقع العسكر لدار الحرب واستظهروا عليه ثم لحقهم مدبرين شاركوهم لانه صار من بلاد الاسلام وليس السوقة منهم لأن بقاياها لم يمتدحها عند القتال فأرسلوا رجلا كذا في الاختيار شرح المختار • وكذا من أسلم في دار الحرب ولو لحق بالعسكر والمريد فأتاه بلسن بالعسكر والتاجر الذي دخل يمان اذ لحق بالعسكر اذا قالوا اسحقوا او الاثلاث لهم كذا في فتح القدير • ثم ردوا المقاتل في العسكر سواء كذا في الهداية • هان كان الاجرم العسكر قال محمد حجه الله تعالى ان ترك خدمته صاحبه وقابل اسحق السهم وان لم يترك لخدمة فلا شيء له والاصل أن من دخل القتال اسحق السهم فأتى أو لم يقاتل ومن دخل لغير القتال لم يسحق الا أن يقاتل وهو من أهل القتال ومن دخل مقاتلا مع العسكر فقاتل أو لم يقاتل لم يرض أو غيره فله سهمه ان كان فارسا فارس أو رجلا فارسا ومن دخل مقاتلا ثم أسير ثم فطر قبل اخراج الغنمة فله سهمه كذا في السراج الوهاج • اذا احتاج الامام الى حل الغنمة وفي الغنمة واب فانه يحمل الغنمة عليها ويقتلها دار الاسلام وان لم يكن في الغنمة تدوير ولكن مع الامام فضل جولة من مال يملك فانه يصح له عليها وان لم يكن مع الامام فضل جولة الا أن مع كل واحد من الغنائم فضل جولة ان طاب أن يفسح يحصل ذلك عليها باجر وأما اذا لم تطلب أنفسهم بذلك

نقصان العيب لا يفهم ولا يفتاحي وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع نقصان ما عور به إلا بالحق بمحض من النقص وبه أخذنا لقصة
أبي يوسف والنقصه أبو القاسم وعليه الفتوى وإن اشترى طعاماً أو كل بعضه ثم علم بعيب كان عند البائع لا يزال الباقي ولا يرجع شيء في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرجع نقصان العيب في كل ولا يزال الباقي وقال محمد رحمه الله تعالى يرد
الباقي ويرجع نقصان العيب في كل ويعطى لكل بعض حكم نفسه وعليه ٣٠٩

واحد وألم يكن في دعاءه فإن
كان في دعاءه من أوفى جوارقين
أو في قوصرين أو ما أشبه
ذلك فأكل ما في أحدهما
أو باع ثم علم بعيب كان ذلك
عند البائع كان له أن يرد
الباقي بمحض من النقص في
قوله سلام للمكيل أو
الموزون إذا كان في دعاءه
كان في حكم العيب بمنزلة
شئ من مخلفين وإن اشترى
طعاماً أو دعاءه فوجد به عيباً
فرض بعضه على البيع
قال محمد رحمه الله تعالى
يلزمه هذا بعض الذي
عرضه على البيع وله أن
يرد الباقي لأن عيبه باع
التصف ثم وجبه عيباً كان
له أن يرد التصف الباقي
فكذلك إذا عرض على
البيع لأن عيبه المكمل
والموزون بمنزلة أشياء
مختلفة فكان الحكم فيه
ما هو الحكم في الصدين
والتوبين ونحو ذلك وكذا
لو اشترى دقيقاً فخر بعضه
ثم علم أنه كان مرا كان له
أن يرد الباقي ويرجع نقصان
عيب ما خبز وكذا لو
اشترى خبثاً ثياباً كذا ثم
أمر البائع أنه كان وقع فيها
فارتومات كان له أن يرجع

فلا يكرههم على ذلك باجره كذا في السير الصغير وذكر في السير الكبيرة أن يكرههم على ذلك باجره المثل
وإن لم يكن مع كل واحد منهم فضل حصة ولكن مع البعض منهم فضل حصة انطابت نفس المالك بأن
يجعل عليها باجره ذلك وإن لم تطبق على رواية السير الصغير لا يكرهه وعلى رواية السير الكبيرة يكرهه على
ذلك كذا في المحيط لا بأس بأن يعطى المصكر في دار الحرب أو باكون ملو حرد من الطعام وهذا كالخبر
والهم وما يستعمل فيه كالحسن والعسل والزيت والخل ويدهو بالدهن المأكول مثل السم والزيت والخل
ولا بأس أن يدهن به (٢) أو يوق به دابته أو لا يؤكل من الأدهان مثل البنسج والحرير وهو دهن اللوردوا
أشبهها فليس له أن يدهن به كل شيء لا يؤكل ولا يشرب فانه لا ينفى لاحد من الجيش أن يتخفف من شئ منخل
أو كثر ولو دخل الخاتم العسكر لا يردون القتال لا يجر لهسناً باكون أو شيا من الطعام ولا يطعوا دوابهم
البايثن فإن كل شئ من ذلك أو علف فلا ضمان عليه وإن كان في شئ من شئ في يد ما ختمه أو أما العسكر فلا
باأس أن يطعموا عبيدهم إذا دخلوا معهم ليعنهم على سفرهم وكذلك نساؤهم وصبيانهم وأما الأجر للخدمة
فلا باكل وإذا دخلت النساء لداواة المرضى والجرحى أو كن وعلفن وأطعن رقيقهن كذا في السراج الوهاج
ولا فرق في الطعام بين أن يكون معبلاً أو ليس به أن لا يكون حتى يجوز له من ذبح المواشي من البقر
والغنم والجزور ويؤدون جلودها في الغنمة وكذا كل الحيوان بالسكر والقواكة الرطبة واليابسة وكل شئ
هو ما كولد من هذه الاطلاق حتى من سهم في الغنمة أو يرضع منها غنماً كان أو فقيراً ولا يطعم الا حياً
ولا للتاجر أن لا يكون خبيراً لمنطقة أو طبع اللحم فلا بأس به حيث كذا في التبيين إذا أخذ العسكر
الصف لاجل دوابهم والطعام كلهم والطبيب للاستعمال والذهن للادمان والسلاح للقتال فلا يجوز أن
يسوا شيا من ذلك ولا يجوز تقويمه وهو صياغة فقلوا قتلوه إلى وقت الحاجة فإن باعوا ردوا النقص إلى الغنمة
كذا في غاية البيان وإن أسألوهم حسمه أو فصلاً أو فصلاً أو غيرة فقل من الأشياء التي تؤكل عادة
للعنفس فلا بأس بالتسليم لمعنا لا يجوز أن يتناولوا شيا من الادوية والطيب وهذا كله ما لم ينهم الامام من
الاستعاضة بل كقولنا والمشرعوا ما إذا نهم عن ذلك فلا يحل لهم الاستعاضة به وإذا احتلوا إلى الوقود ما
للطبخ أو للاصطلاح ليرد أصليهم فلا بأس بأن يوقدوا ما وجدوا من شئ منهم فبهم إذا كان معبلاً أو فود أن
كان غير معبلاً بل هو معد لتأخذ القصاع والافلاح وله قيمة لا يحل استعماله ولا بأس بأن يعطى الدابة
الخطئة إذا كان لا يبعد الشعر وإن وجد في دار الحرب ما نوا أو حراً فخره فليس له أن يتخفف من الغنم
الضرورية وإن كان الحرض نايفاً في أرض العدو فخذ من ذلك شيا من لا يخذ قيمة لا يحل الاستعاضة
الاعتماد الضرورية وإن تمكن له قيمة جاز الاستعاضة من غير ضرورة ولو أن رجلاً من أهل العسكر استأجر رجلاً
ليعتقه فذهب الرجل إلى بعض الظلمة وأما العلف ثم قاله بالي أن أعطى هذا ولكن أخذ
لنفسه وأرد عليه أجرة وأنى المستأجر إلا أن يأخذ منه فإن أقر لأجره ما يملكه على الأجرة أجبر على
دفعه إلى المستأجر إن كان محتاجاً إليه أو غني عن ضمان كان لا يجبر محتاجاً إلى ذلك والمستأجر غني عنه
فله أن يمتنع منه ولكن لا أجر له عليه ولو كان المستأجر ما يملكه فليس له أن يمتنع منه ولو كان المستأجر

(٢) قوله ويوقع الخبث بالقاف والماله المهمل هو تصليب الحافر بالشحم المذاب كذا في القاموس

(٢٧ - فتاوى ثانياً) نقصان العيب الفتوى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا لو اشترى طعاماً كذا ثم علم
بعيب عند ما يرجع نقصان العيب ولو اشترى شئ من فلسها وانتهت بالأس ثم علم فارتفع فيه فانه يرجع نقصان العيب لأن باخذها
الباثم ورضي نقصان البس ولو اشترى ثوباً أو كفن به مستأجر علم فارتفع فيه فانه لا يرجع نقصان العيب أيضاً
لاحتيال بالان يمتنع من سبغ فيه عدو إلى المشتري من غير نقصان فيمكن من الرد على البائع وبما يقع اليأس عن الرد لا يرجع نقصان

العيب كالواشترى عبداً فإن من يده ثم علم بعيب فانه لا يرجع بنقصان العيب لعدم العلم بالاحتلال آن يعود من الاياق ولو اشترى أرضاً فجعلها مسجداً ثم وجد بها عيباً فانه لا يرد في قولهم واختلاف الرجوع بنقصان العيب واختلاف القولين أنه يرجع كالواشترى أرضاً فوقفها ثم علم بعيب ذلك لرحل روحه الله تعالى أن يرجع بنقصان العيب وجعله بغيره لا مالواشترى عبداً فاعتمه ثم علم بعيب فانه يرجع بنقصان العيب، ورجل اشترى ضيعة مع ما فيها ٣١٠ من غلات ثم وجد بها عيباً قالوا ينبغي أن يرد بها كالعاب العيب لأنه لو بيع الغلات

بعدم علم وتر كما كذلك
فقتص فلا يملكه الرديع
فكذلك واشترى شجرة وليتخذ
منها باباً أو فصولاً فقطعها
فوجد بها عيباً لا يملك لما اشتراه
فانه يرجع بنقصان العيب
الآن ياخذونها البائع
مقلوعة ويرد الثمن وهذا
اشترى عبداً فآخه ثم وجد
به عيباً كان له أن يقتض
الاجابة ويرد العبد لأن
الاجابة تسقط بالعذر وقد
تحقق العذر ولو كان
رهن العبد وسلم ثم وجده
عيباً قاله لا يقتض الرهن
ويرد بعد الفكاك لأن
الرهن لا يقتض بالعذر
ولو اشترى الورث أو
الوصي بشئ من التركة
كفانك ثم وجد به عيباً
كان له أن يرجع بنقصان
العيب بخلاف ما اذا تبرع
أبشى بذلك رجل اشترى
عبداً وقبضه فباعه من
غيره ومات عند الثاني ثم
وجد الثاني عيباً كان
عند البائع الاول فان
المشتري الثاني يرجع
بنقصان العيب على البائع
الثاني والبائع الثاني لا يرجع
بنقصان العيب على البائع
الاول لأن البيع الثاني لم
يقسم بالرجوع بنقصان

انما يخدمه وان كان هو غنياً عنه والواجب محتاجاً اليه اذا أقر أنه احتشمه كذا في الظهيرية * وان أصابوا
شجرة في أرض العدو وأخذوا منه خشباً كان له قيمة في ذلك المكان ليس لهم أن يقتضوا الا لو ورد عليهم
المطعم أو الاضطرار له برداً صاحبهم وان لم تكن له قيمة في ذلك المكان لكن أحد ثوبه مصنعة صارة قيمة
بسبب تلك الصنعة لا بأس بالاستفاد به وان خرجوا به الى دار الاسلام وأرادوا الامام فسموا الغنائم ان كان لغير
المجمل من ذلك قيمة في ذلك المكان الذي أراد الامام القسم عليه فالامام يبيعها للمساكين ما أخذ المصنوع
منهم وأعطاهم قيمة ما زادت الصنعة فيه ويرد المصنوع الى العبد وان شاعوا بغيره وقسم الثمن على قيمته معولا
وغير معول فما أصاب حصة العمل يسطى العمل وما أصاب غير العمل يرد في الصنعة ولا يتقطع حق الصائغين
بما أخذوا من الصنعة وان لم تكن له قيمة في دار الاسلام ولا في دار الحرب يسل لهم كذا في الحيط * اذا أصاب
رجل من الخندق دارطعاً كثيراً فاستغنى عن بعضه وأراد حمله الى منزل آخر وطلب ذلك منه بعض
المخاضين من أهل العسكر الى ذلك فان كان يعلم أنه لا يصيب في ذلك المنزل طعماً فلا بأس بان ينعمن بهذا
المطال ويستحبهم فيه فسه الى منزل آخر والا فلا يملك له منه فان أخذ الطالب منه مع حاجة الاول الى
ذلك فخاصه الاول الى الامام قبل أن يأكل وقد عرف الامام حاجة الاول الى ذلك رده الامام عليه وان كان
الثاني محتاجاً اليه دون الاول لم يسترد منه الامام * وأما اذا كانا غنيين عنه فالامام ياخذ من الثاني
ولا يدفعه الى الاول بل يدفعه الى غيره ما وهذا الحكم الذي ذكرناه يكون في كل ما يكون المسلمون فيه شرعاً
سواء كان في دار طاعت أو الجاهلية في المساجد استخار الصلاة وتزول بين وعرفات السج حتى اذا أخذ
موضعاً من المسجد فوجدوا حقاً به او اذا بسط انسان حصراً ان بسطه باخر غير موقوفه وما لو بسطه الاخر بنفسه
سواء كان كل بسط بغير امره كان ذلك بسطاً أن يسطى ذلك الموضوع من شاة كذلك اذا ضرب رجل فسطاً طاً
في مكان بين وعرفات وقد كان ذلك المكان ينزل فيه غيره قبيل ذلك وكان يعرفوا ذلك فالتفت يرد الى ذلك
المكان آخر به وليس للآخر أن يصره عنه فان أخفى ذلك موضوعاً عافوا في الاحتجاج بالبيع لغيره ياخذ
منه ما فيه هو لا يحتاج الى اخذ لغيره ما عهده ولو طلب ذلك منه رجلان كل واحد منهما محتاج الى أن ينزل فيه
فأراد الذي يدره اليه أي سبق أن يعطيه أحد هادون الاخر كان له ذلك ولو يدره اليه أحد هادون فإراد الذي
كان أخفى في الابتداء هو عنه حتى أن يرجعه عنوة بغيره محتاجاً آخر لم يكن له ذلك كان قال انما كنت أشتته
لهذا الاخر امر ما لنفسه احتفظ على ذلك بعد الحصة أن يتجهوه هذا الحكم في الطعام والعطش اذا
قال أخذته فلان بامرهم * ولو أن رجلين من أهل العسكر أصاب أحدهما شربة والآخر قسبة فابتدأ لكل
واحد منهما محتاج الى ما اشترى فلكل واحد منهما أن يتناول ما اشترى من صاحبه وليس هذا بيع بينهما
لأن لكل واحد منهما أن يصيب من العطف مقدار حاجته لأن قيام حاجة صاحبه يتعمم من الاصابة بغيره
رضا فيسترضى كل واحد منهما صاحبه هذه المباحة ثم يتناول ما يصل الاية بغيره الاضطرار على المائدة يمنع
كل واحد من الاضطرار من قبيلته ما ينزله غيره بغير رضاه فيبعد وجود الرضا من صاحبه يتناول كل
واحد منهما على ملكه الحنف باعته الا حقه من كل واحد منهما ما احتاج الى ما أعطاه صاحبه
وصاحبه محتاج الى ذلك أيضاً فان أراد أحدهما نقض ما صنع على ذلك وان كان البائع محتاجاً الى
ما أعطاه المشتري يستغنى عنه فلا يبيع أن يأخذ ما أعطى وردهما أخذاً من حين قصد البائع الاسترداد

الصبي وبيع بقاها لبيع الثاني لا يرجع الى الاول واشترى جارية وهي بشاة احلى العينين ولم يعلم بذلك
ولم يقبضها حتى اعطى البياض عن عيها ثم عاد يباعها بغيره كان له أن يردّها ولو قبضها وهي بشاة احلى العينين ولم يعلم بذلك حتى اعطى
البياض عن عيها ثم عاد يباعها لا يكون له أن يردّها لان في الوضوء الاول لم يعطى البياض ثم عاد جعل كان الاول لم يكن وايفت عيها قبل
القبض كان له أن يردّها الى البياض اذا اعطى البياض في قبض المشتري حلت له الجارية بصفة السلام فلا يكون له حق الرجوع

البياض بعد ذلك وهذا الشئ من غير شئ من قبضه ما حتى وجد بأحدهما عيبا فقبض العيب من زمانه جالاه رضى بالعبه والاخرى صحبة
وان قبض التي لا عيب بها كانت له ان يرددها جالاه لم يرض بالعبه وهو لا يملك التفرق في ردها جالاه وان باع السليم بعد ما قبضها أو
اعتقها قبل القبض أو بعد رتبته للعبه لانه غير رضى بالسليمه فتعذر رد الاخرى لانه لا يملك التفرق * ولو اشترى مصرى بابي وقبض
أحدهما باذن البائع وهلك الآخر عند البائع فانه يملك على البائع وللشئ أن يرد ٣١١ الاخران شاء لان المقبوض تعيب

من صاحبه اعطاه صاحبه رجلا آخر محتاجا اليه لم يكن له أن يأخذ كذا في الظهيرة ولو شاء صاحبه ان يرد
أو محتاجا أو أحدهما غنى والآخر محتاجا فليست بقاضية بذلك احدهما ترك ذلك فانه يتركه ولو أقرض
أحدهما صاحبه ما شاعلي أن يعطيه مثله فان كان كل واحد منهما غنيا عن ذلك أو محتاجا اليه فليس على
المستقرض شئ اننا استهلكه فان لم يستهلكه فليست بقاضية أحق به اذا أراد ان يردده وان كان لا يخذ محتاجا
اليه والمطعم غنى عنه فليس له أن يأخذ منه وان كان غنيا عن عهده حين أقرضه ثم احتاج اليه قبل الاستهلاك
فالمطعم أحق به وان احتاج اليه لا تخاف ولا تملك احتاج اليه المطعم أو لم يصح اليه فلا سبيل له على الاخذ
وان اشترى أحدهما خبطة من صاحبه ما هو غنيمة يدرهم من مال المشتري فذهب الدارهم وقبض الخبطة
فهو أحق بها من غيره وان كان اليها محتاجا فان أراد أحداهما قبض البيع والخبطة فاعقبه قبل ذلك فبذره
المشتري بالخبطة وبأخذ الدارهم ان كان غنيا عنهما أو كان البائع محتاجا اليها والمشتري غنيا وان كان المشتري
هو المحتاج اليها فلي على البائع أن يرد عليه الثمن والخبطة سائلة للمشتري فان كان المشتري قد استهلكها فعلى
البائع رد الثمن عليه وهو المستهلك المشتري ما لم يكن له حال فان خب المشتري ولم يرد عليه البائع ليرد
عليه الدارهم فهي في يد غيره القطع الا أنه لم يضمنه حتى يدفعان رفع امره الى صاحب المغام والمقام
فقال قد جرت بيعك فلهما الثمن جازاه أن يدفع الثمن الى صاحب المغام فان صاحب الدارهم بعد ذلك
تفرق وان كان قد استلم الخبطة قبل أن يجزى صاحب المغام البيع فالدارهم مبرورة وعليه وان كان لم
يستملكها الا بعد الاجازة فالدارهم في القسيمة فان مال المشتري قد كنت أو كانت الخبطة قبل أن يجزى البيع
فرد على الدارهم هو فعلى ذلك يرد على الدارهم حتى يتم البيعة ان كان استهلكها قبل الاجازة
البيع * ولو ان رجلين أصاب أحدهما خبطة والآخر ثوبا فاداروا أن يبايعا فليس لهما ذلك فان فعلا
واستهلك كل واحد منهما خذ من صاحب دار الحرب فلا ضمان على كل واحد منهما الا ان باع الثوب بسى
في البيع وكذلك المشتري وان لم يتم لكذلك حتى دخل دار الاسلام فذهب على كل واحد منهما رد ما في
يده وان استهلكه كان ضمانا وان كان في دار الحرب بعد استهلاكه فعلى الذي قبض الثوب ان يرد في
الغنية كالو كان هو الذي أصابه ابتداء وأما الذي قبض الخبطة فالحكم في ختمها هو الحكم في الفصل
الاول من اعتبار حاجتهما وغناهما وأوجه الاخذ دون المعطى أو أوجه المعطى دون الاخذ وان كان
المشتري الخبطة فذهب هو الاول وقضى على أثره أخذ صاحب المغام الثوب من يده كمالو كان هو الذي
أخذ ابتداء وان كان الاخذ للثوب هو الذي قبض عليه فان صاحب المغام لا يرض لمشتري الخبطة
بشئ مادام اوفى دار الحرب بغيره ما لو كان هو الذي أصابه ابتداء فان انزعجها قبل أن يكملها أخذها منه
صاحب المغام ويحيطها في الغنية كذا في المحيط * من ركب فرسا وليس ثوبا أو فرسا لا قبل القسيمة
فلا بأس به اذا احتاج اليه فان غنى عن الحرب يرد ما في القسيمة ولو تفقير الرقلا ضمان عليه ولو لم تكن له
ساجدة ولكن ركب ليصون فرسه أو ليس الثوب ليصون ثيابه يكره ذلك ولا ضمان عليه اذ هلك كذا في شرح
الطحاوي * وبكره الانتفاع بالثوب المتاع قبل القسيمة بلا حجة لاشترائه الجماعة الا أنه يقسم الامام بينهم
في دار الحرب اذا احتاجوا الى الثوب والدواب والسلاح وللتاعه فالحاصل أنه اذا احتاج واحد صاحبه
الانتفاع به او ان احتاج الكل قسم وهذا بخلاف ما اذا احتاجوا الى السبي فله لا يقسم لان الحاجة الى

وخضاه ثم لم يعيب كانه ان يرد له ليس بتعيب فلا يمنع الرد * ولو اشترى عبد اجمارية وقبضها ومشتري الجارية فوطئ الجارية فوطئ
مشتري العبد بالبدعيه فمقتضى ما مر على مشتري الجارية في قبضها او ان شاء أخذ الجارية ولا يفسد النقصان ان كانت بكر
ولا العقران كانت شيئا لان مشتري الجارية فوطئ ملك نفسه فلا يزمه العقر ولا النقصان واشترى عبد اعلى أمه خزان أو طباخ أو نحو ذلك
فوجد المشتري بخلاف ذلك ومات عند قبيل الرد كانه ان يرجع بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يرجع رجل

اشترى بارية وقضها فوجد بها عيارا فوداعا لي البائع ثم عار البائع بعد حدث عند المشتري كان البائع أن يرد هاهنا المشتري بالسبب الحادث
عند المشتري مع ارش العيب الذي كان عند البائع أو يمسك الجارية ولا شيء له ولو حدث مع عيب آخر عند البائع بعد ارش البائع ثم عار البائع ثم عار على
المشتري بصفة ما حدث عند المشتري إلا أن يرضى به المشتري أن يقبلها من البائع * رجل اشترى جارية بوجهها فوطها وأقبلها بشهوة
ثم وجد بها عيارا ليردها ولكنه ٣١٣ يرجع نقصان العيب إلا أن يرضى البائع أن يأخذها ولا يدفع النقصان ولو وطئها

المشتري ثم علم بعيب فباعها
بعد العلم بالعيب أو قبله
لا يرجع نقصان العيب
* ولو اشترى بعد اقتض
دعه بخاص أو برقة فقتل
عند المشتري بذل يرجع
المشتري على البائع بجميع
الثمن في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وقال صاحبنا بقوم
حلالا لهم ويقوم حرام لهم
فيرجع على البائع بفضل
ما بينهما ولو اشترى وهو
حلالا للبدان كان سارفا
فقتل يده عند المشتري
فقد أي حنيفة رحمه الله
تعالى يقتل المشتري إن شاء
ردا باقي ويرجع عليه بجميع
الثمن وإن شاء أسكت العيب
ويرجع عليه بنصف الثمن
وقال يقرم حلالا للبد
ويقوم حرام للبدن فيرجع
بفضل ما بينهما من الثمن أو
يترك الخصومة وليس له غير
ثمنه ورجل اشترى بارية
فولدت عند البائع ثم قبضها
فوجد بها عيارا فوداعا لي
من الثمن في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ولو اشترى
جارية فوالت عند البائع
ثم علم بعيبا جارية قبل
القبض إن شاء أخذها وإن
شأنه كهي في قول أبي

السي لوطه أو الخدعة ونظم قول الحاجة كذا في الكافي * ولو أبيعوا وطئوا القسم من الامام في
دار الحرب فإن الامام يطعمهم وإذا لم يطعمهم قسموا بينهم مخافة الفتنة وكذلك إذا يكن مع الامام جولة
يحمل الغنيمه عليها فإنه يقسمها بينهم حتى يتكفل كل واحد في حمل نصيبه كذا في المحيط وإذا خرج المسلمون
من دار الحرب لم يرجعوا أن يطعموا الدواب من الغنيمه ولا يأكلونها * ومن فضل معه علف أو طعاما رزق
الغنيمه إذا لم تقسم وبعد القسمه تصدق به إن كان غنيا وانتفع به إن كان فقرا وانتفع به بعد الارزاق
فقتله المقتل إن يقسم وإن يقسم فالتفتي بصدق قيمته ولا شيء على الفقير كذا في الكافي * ومن أسلم من
أهل الحرب في دار الحرب أو رزق أسلامة نفسه أو ولدا الصغار هذا إذا سبق أن يأخذ المسلمون وأن أسلم
بصدق وعبدوا كذا في أسلم بعد ما أخذوا ولدا الصغار وما لم يزوجوه حتى أسلم أو رزق أسلامة نفسه فبسب
وكذا أو رزق أسلامة معه أو ودعية عند مسلم أو ذى دون ولدا الكبير وزوجته وجها وعقار وعبد المقاتل
وما كان غسبا في دهرى أو ودية فهو كذا وكذا إذا كان في يد مسلم أو ذى غصبا عند أي حنيفة
رحمه الله تعالى ولو كان مسلما أو مسلما داخل دار الحرب بامان فأسلم ما لا يظهر المسلمون على الدار فحكمه
حكم من أسلم في داره في جميع ما ذكرنا إلا في حق مال في دهرى في ذروا في سليمان وفي رواية أبي حنيفة
يكون غيبا في داره أو في أي سليمان أو أصغر وهذا كله إذا ظهر المسلمون على دارهم أو إذا أغاروا عليه ولم يظهر
فكذلك الحكم عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة زعمنا أنه تعالى يصير جميع ما فيها الأسنة وأولاده
الصغار وحكم من أسلم في دار الحرب بغير خروج البائع على هذا التفصيل ذكر في المحيط وهكذا في التبيين واه
عليها الصواب

الفصل الثاني في كيفية القسمه * يقسم الامام الغنيمه لفرس الخيل ويقسم الدابة لأشخاص بين
الفرس * ثم لفرس سهران وللراجل سهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لألفرس ثلاثة أشهر
كذا في الهداية * أما الجند في هذا بمنزلة رجل من الجند كذا في السراجية * قال الأصمعي في
شرح الطحاوي ولا يسهم ألفرس واحد في ظاهر الرواية * ويستوى الفرسان العرب والعبيد والبرذون
(٢) والهبين وغيرهما ما يقع عليه اسم الخيل فأما من كان له جمل أو بصيل أو جاز فهو للراجل سواء كان
في غامة للبدان * ومن دخل دار الحرب فارسا فتفق فرسه استحق سهم فارس سواء استعاره أو استأجره
لقتال فخره فله سهمه وإن غصبه وحضره استحق سهمه من وجهه فلو ركبته فقتله وسواه في فرسه
معته حتى حصلت الغنيمه أو مات الفرسان حين دخل به أو أخذته العدو أو كسر أو رجع قبل حصول الغنيمه
أو بعد ما قتله استحق سهم فارس سواء كان مكرما في الدوان فارسا أو راجلا كذا في السراج الوهاج *
ولو دخل دار الحرب راجلا ثم استقر فرسا واستعاره أو وهبه أو قاتل فارسا فله سهمه داخل كذا في فتاوى
فاضلنا في الأصل أن المعتبر عندنا حاله الجوارزة ولو دخل فارسا فباع فرسه أو رهنه أو أجزه أو وهبه أو أعاره
ففي ظاهر الرواية يظل سهم الفرسان يأخذهم راجل كذا في السراج الوهاج * ولو باع بعد الفراق من
القتال لم يسقط سهم الفرسان بالافتقار كذا في فتح القدر * ولو باع في حالة القتال سقط سهم الفرسان
في الأصح كذا في الكافي * وإن غصبه غاصب أو ضعه الغنيمه فهو راجل كذا في فتاوى فاضلنا * ولو

(٢) قوله البرزنجي عن البراذني خيل العجم كافي الجوز كذا في الصباح اه

حنيفة رحمه الله تعالى هو رجل باع فرسه لغيره من العجم ببارية ثم وجد بها عيارا كان للفرس أن يرد الجارية أو يشتري المبيد فدخل
نفسه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة الأول يرجع قيمته الجارية * (الروايات
المتفصلة بعد القبض كالروايات والأرض تنزع الزاد للعيب ويرجع بالنقصان وأما الزاد والتفصيل كالسهم والجمال الصحيح أنهم لا يتمتع الرد
به بدل اشترى أرضا ليس عليها شيء فوجد بها عيارا ثم وضع عليها الخيل لا يكون له أن يرد هاهنا ولو اشترى عبدا أو قبضه ثم رده على البائع بخيار

قال هو عيب المشتري بالخيار ان شاء أمسكها بجميع الثمن وان شاء رده رجل اشترى عبدا وقضه ثم وكل رجلا ببيعته ثم وجد المولى له عيبا فباعه المولى ان باعه الزكي لم يحضر من المولى ولا يقبل له المولى شيئا كان ذلك رضا العيب . رجل اشترى دابة فوجد فيها عيبا فتركها فقتل البائع ثم كتمها حتى سوانجك فليس حق الرد وقال المشتري لا بل تركتها لا ارتها عيبا لك كان القول قول المشتري . رجل اشترى عبدا قد مر عند البائع ولم يعلم المشتري بفسق ٣١٤ عند المشتري سرقة اخرى فقطعت يده في السرقة جميعا كان للمشتري ان يرجع على البائع بنصف النقصان وهو ربيع الارض . رجل اشترى عشرة اقدنة من حطبة وقضها فاصابها ماء فانتفتت وصارت احدا عشر فقهر اولئك الاعد عينا ثم وجد المشتري بالخطأ عيبا فقال البائع انا اقبلها فان المشتري ردها برزادها لان هذا الصنف من كل وجه . رجل اشترى عبدا وقضه ونقصه ثلثي ثم اقر المشتري ان البائع كان عتقه قبل البيع او رده او كتبت عليه فاقصر ان البائع كان استولده وانكر البائع ذلك وحلف فان العبد يعتق على المشتري باقراره ويصر مبرا واما لو انتفىق بعت البائع وكذا لو ادعى ان العبد اصل ثم وجد المشتري بعد ذلك بالعبد عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب على البائع استحصانا . ولو اقر المشتري ان البائع باعه مني وهو عيب فلا ردت وجد البائع وصدته المقر لمواضعه العبد او اجاز البيع ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فان المشتري لا يرجع على البائع بشئ وان كتمه المقر فيها اقره المشتري بالخيار ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده

الفرسان بهذا القرض المستعار فلو استقر المستعير بهم الفرسان بهذا القرض المستعار ادى ان يستقر رجلان من غنمة واحدة بسبب قرض واحد كل واحد منهما ماسما كاملا وان لا يجوز . ولو اشترى قرضا دار الاسلام ولم يتلفها حتى دخل دار الحرب ثم قبض المشتري القرض وتقد الفتي قال البائع والمشتري دار الحلال ولو كان الثمن مؤجلا . وكل حال الا ان المشتري تقدر قبل دخول دار الحرب ودخل دار الحرب وقبض المشتري القرض فالمشتري خاسر استحصانا . ولو دخل رجل رجلان بقرس بينهما دار الحرب ليقال عليه هذا تارة وتارة اخرى فهما دار الحلال وكذلك اذا دخل بقرسين كل قرض بينهما نقصان فهما دار الحلال الا اذا آجر أحدهما نصيبه من صاحبه قبل دخوله دار الحرب فبقيت الدار خاسر وان طلب كل واحد منهما لصاحبه على ان ترك باي الفريقين شاة نظر ان كان هذا الطيب قبل دخول دار الحرب فهما فارسان وان كان بعد دخول دار الحرب فهما رجلان ولا يجبران على التباؤ على الركوب لاجل القتال واما المال بول لاجل القتال فعلى قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجبران عليه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبران عليه ولكن انما صطل على ذلك بانفسهما امضاء القاضي كذا في الخطب ولا يسهم لمعاول ولا امر اتولا صبي ولا ذبي ولكن يرضع لهم على حسب ما يرى الامام . والمكاتب بعتة العبد ثم العبد انما يرضع له اذا قاتل والمرأة يرضع لها اذا كتبت ثداوى الجرحى وتقوم على المرضى . والذى اغتار يرضع له اذا قاتل او دعى على الطريق ولم يقاتل الا انه يرضع له في الغنمة عظمى لا يرضع لها السهم اذا قاتل كذا في الهداية . والقلام للمراقة الذي يبيع والمعتومان اذا يرضع لهما كذا في غاية البيان ثم الرضخ عند ثمن الغنمة قبل ان يرضخ القدر . اما ان يرضع قسم على ثلاثة اسهم بهم للثاني وسهم لساكن وسهم لابن السيل يدخل فقر ادوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى اغنيائهم فاما اذا ركة تعالى في الخس فانه لا تقامح الكلام بتركه . وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كما سقط العتي والصبي شئ . كان عليه السلام يسطيه لنفسه من الغنمة مثل درع او سيف او جارية كذا في الهداية . وان صرف الخس الى حنف واحد من الصنف الثلاثة جاز عندنا كذا في ثناوى فاضيان . اذا قسم الامام الغنائم بين المسلمين وكانت الغنائم فقوا متاعا وغير ذلك فاعطى بعضهم ورواوا بعضهم ودواب وبعضهم دواهم او ذئابهم وبعضهم خيلا او سلاحا على سهم الحبل والى حالة ذلك جاز فعل برضا الغنائم او بغير رضاهم فعل ذلك في دار الحرب ودار الاسلام . واذا قسم الامام الغنائم واخذ كل حق حقه فاصاب رجل من المسلمين بخروج من الغنم وفقر قبيح الجسد ثم ان الجارية قتلت اصابها ذلك الرجل اذنت اثمها بخارجة من من اهل القصة ساها الشكر كونها ماتت على ذلك شاهد بن عدلين مسلمين فالامام يقضى بجزئها واذا قضى الامام بجزئها لم تنقض القصة والقباس ان تنقض وفي الاستحسان لا تنقض اذا كان المسوق قليلا بل كان بخارجة او جارية شئ او ثلاثة وقد فقر الى الجسد الى منازلهم واما اذا فقر الجسد الى منازلهم او فقروا الا ان المسوق كان كثره امان كان يزداد على الثالث فانه تنقض القصة فاساوا استحصانا وعلى هذا اذا قسم الامام الغنائم بين الجنود قبض كل واحد نصيبه فقر قوا الى منازلهم ثم جاز رجل وادى اثمه كل شهدا الواقعة معهم او اطمع على ذلك شاهد بن وقضى بذلك قابض ان تنقض القصة وفي الاستحسان لا تنقض ويعوض من بيت المال قيمة نصيبه واذا تنقضت القصة فيما

بالسعي بالعهدة اذا اقر المشتري بالعبد فقهر قبل رؤية العيب فان اقره بما رأى العيب كذلك وان صدقه القدر فيما اذا اقر لرجع المشتري بالنقصان على بائعه اياها القدر البيع او تنقض واخذ العبد وان كتمه في الاقرار رده العيب . ولو اشترى عبدا وقضه ثم قال بعته من فلان بعد ما اشترته فاعتقه فلان وكذبه المذني عليه فيما قال فان العبد يعتق على المشتري باقراره وان وجد عيبا بعد نقلا لا يرجع على البائع بشئ ولو ادعى المشتري ان باعه من فلان ولا يدرك ان فلانا اعتقه ففلان ذلك وحلف ثم وجده عيبا فانه يرد على

أبرأ عن عيوبها ثم قال المشتري هذا حدث بعد الإبراء أو كنت لو قال قد أبرأتك عن هذا العيب ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الإبراء ولو
 قال قد أبرأتك عن البرص أو عن العيوب أو قال عن كل برص أو قال عن كل عيب ولم يقل ما فهمه رافع عن كل عيب فإذا رأى المشتري بعد
 ذلك عيبا قال ما كان هذا العيب ما لم اشتريته أو قال الباطع كان هذا العيب ما لم اشتريته كان القول قول الباطع إلا أن يقيم المشتري
 البينة على ذلك فيكون له حق الردى ٣١٦ قول محمد رحمه الله تعالى لأن عندما قال المشتري أبرأتك عن العيوب أو

قال الباطع أنما يرى من
 العيوب لا يدخل فيه العيب
 الذي يحدث عند الباطع
 أما في ظاهر منذهب أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وأبي
 يوسف رحمه الله تعالى
 يدخل فيه العيب الموجود
 وقت العقد الذي يحدث
 قبل التسليم وتضع البرائة
 عن الكل ورجل باع عبدا
 وقال برئت اليك من كل
 عيب بهذا العبد إلا الباق
 فوجدته أقبالا يريد لانه
 أخبره أنه أتى رجل
 اشترى عبدا ففطن رجل
 لشترى بمصحة ما يحدث فيه
 من العيب من الثمن قال
 أبو حنيفة وأبو يوسف
 رحمه الله تعالى يجوز ذلك
 فإذا وجد به عيب لورده
 على الباطع كان له أن يرجع
 على الضامن بمصحة العيب
 من الثمن بخير يرجع على
 الباطع وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى إذا اشترى
 رجل عبدا فقال لرجل
 ضمنتك عبدا وكذا عي
 فرتني الباطع فله أن يرجع
 على الضامن بشئ من الثمن
 ولو قال الضامن إن كان
 أعني فطني حصصه العي من

عليهم العدوا أخذوا القناتم من المسلمين ثم جاء عسكرا ثم أخذوا من العدو كانت الغنمة ثلاثين دون
 الأولين ولو كان ذلك بعد الإبراء بالاسلام وجب على الآخر أن يدفعه إلى الأولين إلا ما اذ قسم
 القناتم ودفع أربعة الأخص إلى الجندوه والآخر في يد مسلم ليندما كان في أيديهم وكذا ودفع الخمس إلى
 أهلوه وهاك الأربعة الأخص في يد مسلم الحسن لاهله ولأن الأمام أودع بعض الغنمة إلى بعض الجند قبل
 قسمة القناتم فمسين ما فعل حتى مات لا يضمن شيئا كذا في فتاوى قاضيان * قال أبو البركات الكبير ولو أن
 رجلا أو رجلين أو ثلاثة أو من لا يضمنه من المسلمين أو من أهل الفتنة خدوا أو دار الحرب بغير إذن الأمام
 فاصابوا غنائم فخر حوالها إلى دار الاسلام كان ذلك كله لهم ولا خص فيه فان كان الأمام أذن له خص ما أصابوا
 وكان ما بقي على سهام الغنمة كذا في غاية البيان * وان دخل جماعة لهم منعة فاختدوا شيئا يخص وان لم
 يأذن لهم الأمام كذا في الهداية * قال أبو الحسن الكرخي إذا اتى القرق من قنات دار الحرب فريق دخل
 بطن الأمام وفريق غير ذنوا لمنة لهم مجتمعين فما أصاب المأذون لهم فيه الجنس والباقي بينهم ولا شيء
 للأخرين منه وما أصاب غير المأذون لهم لكل واحد منهم ما أصاب لا يشارك فيه أصحابه ولا غيرهم وأما إذا
 اشترك المأذون وغير المأذون لهم في أخذ شيء واحد فهو بينهم على عدلا لا خذ من فما أصاب المأذون لهم
 خص وكن الباقي بينهم على سهام الغنمة فيسترون جميعا لا خذوا غيرا لا خذ وما أصاب الذين لم يؤذن لهم
 فهو لهم على عدلا لا خذ من ولا شيء لغيرهم فيه عن إباحته ولا خص عليهم فيه فان اتى القرقان جميعا
 المأذون لهم وغير المأذون وكانوا اجتماعهم لهم منعة فما أصاب واحد من الجماعة فهو بينهم على سهام الغنمة
 بعد انهم وكن ما أصاب أحدا للطاقتين قبل الاجتماع أو بعده فذلك سواء فسه الجنس والباقي على
 سهام الغنمة ولو كان الذين دخلوا بطن الأمام لهم منعة وما أصابوا الغنمة فمخمس لهم أو لاصان لمنة لهم غير
 إذن بعد ما أصاب أهل العسكر القناتم وأصابوا بعد ذلك غنائم وقد أصاب للخص غنمة قبل أن يعطهم
 وبعد ذلك غنائمهم جميعا كموافا أساوه الجنس وما بقي بينهم على سهام الغنمة إلا ما أصاب العسكر قبل
 أن يعطهم الجنس أو لاصان فان هذا الجنس لا يشارك أهل العسكر فيما أساوه قبل أن يعطهم ولكن
 أهل العسكر يشاركون الجنس فيما أصاب كذا في السراج الوهاج * إذا قسم الأمام القناتم وأعطى كل ذي
 حق حقه وبقي منه شيء يسير لا يستقيم أن يقسم لكثرة الجند وقلة ذلك الشيء في نفسه ثم قال الأمام على
 المسكين ولو لم يتصدق به ولو وضعها في بيت المال لثابتة تقع للمسلمين فلهذا أيضا ولأن قواما من الجند أو
 أمير الجند أو قالوا منازلة لثابتة ولا تقدر على المقام فاعطاهما من الغنمة على الجزو والظن بذلك واثبت
 في حل فاعطاهم ومضوا ثم أعطى الباقي حصصهم بقدر ذلك فإذا زادت أنصبا السابقين على أنصبا الذين
 مضوا لا يستحقه ولكن عسكه حولا ويعتبره المسلمون ولا يصير ذلك إلا ما يقولهم وأنت في حل فلأن الأمير
 تصدق بذلك ثم جاء أصحابه كان لهم أن يضئوا الأمر ذلك من ماله ولا يرجع في مال بيت المال ولا في الجنس
 بذلك وكذلك الخواص في الأمام إذا تصدقا لفضل بأن غزا الأمام الأعظم نفسه ثم جاء أصحاب الفضل كان
 لهم أن يضئوا الأما بذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على أحد كالوصي كان التصديق أمير العسكر
 إلا أن يكون الأمام رأى أن يستقرض ذلك للمسلمين ويقيمهم فيما بينهم لحاجتهم إلى ذلك حتى إذا جاء
 مستحقوه لم يجزوا صدقته فانه يعطهم مثل ذلك من أموال الفقراء والمساكين قالوا وهما ثلاثة نفر الأمام

الذين فرده بالحي كان له أن يضئهم حصصه العي * ولو اشترى عبدا فوجد به عيبا قال له رجل قد ضمنت هذا العبد لا يبرمه الاكبر
 ثم * المشتري الثاني إذا وجد المبيع عيبا لم يردده على بائعه بعب حدث عند فرج على بائعه بعتان العيب لم يكن له ان يرجع
 بالتصديق على الباطع الأول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه أن يرجع ورجل اشترى عبدا ما عمن غير مملكت العبد عند
 الثاني ثم اطلع إلى الثاني على عيب كان عند الباطع الأول فله أن يرجع بعتان العيب على بائعه وليس للشري الأول أن يرجع على بائعه بالنقصان في

قول أي حنفية رحمه الله تعالى خلافاً لما حكي لوصالح المشتري الأول مع بائعيه أن القمصان على شيء لا يصح الصلح في قول أي حنفية فخره الله تعالى ورجلان شهدا على رجل على الراءتين كل عسبي هذا العبد ثم اشتراه أحد الشاهدين بغير إيمانه وحبليه معا فإنه أن يرموكمنا لو شهدا على الراءتين الا انهما ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجده أماناً له أن يرموهم ولو شهدا على الراءتين باقاه ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجده أماناً بقرمى الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى فقال ليس له أن يرموهم بخلاف الوجه الأول لأن في الوجه

٣١٧

الاول لم يصفه الا بانك اليه
فلا يكون ذلك اقرب اليه
الا انك فيه امان في الوجه
الثاني اضاف الا انك اليه
فكان ذلك اختيارا بأنه ابقى
وقدم نظره قبل هذا
رجل باع ثوبه على الله بري
من كل شيء بمن انقرو
وكانت فيه ثوب قد سلطها
أورعها أورعها فهورى
من ذلك لان هذه ثوب
وان كانت غنطة أو
حرقية أو مرقوعة وكذب
لو كانت فيه ثوب من ثوب
ناراً وضوءه فهو بري منها
ولو باع عبداً وقال بريته
اليك من الثوب التي فيه
فكانت فيه آثار ثوب
قد برأت قال هو بري مما برأ
وعالم البرأ وان كانت فيه
آثار من شيء كان له أن يرد
لان الذي غير الثوب
هو الذي باع وهو ياتق
وقعت فيه طير من الثوب
جازا للبع ولا يكون له أن
يرد لان هذا ليس ببيع
عندهم ولو باع شيئاً على
الله بري من كل عيب
لا يكون اقربا للعيب
ولو شرط العبد عن عيب
واحد أو عيين كان ذلك
اقربا لان العيب ساهنا

(٢٨ - فتاوی ثانی) باع عبدین علی آهتری من کل عیب هذا العبدین و سلمهما الی مشتری فاشق أحدهما و وجد مشتری بالآخر عیله المعبی بخصته من الثمن فقسیم الثمن علی العبدین و هما یحییان لأعیبهما فافادتا عرفت حصه المستحق من الثمن رجوع مشتری علی البائع حصه المستحق من الثمن ولوا باع عبدین یثن واحد علی آهتری من عیب واحد هذا العبدین اشق أحدهما فوجد البائی بری عن عیب واحد عیله فقسیم الثمن علیهما علی قیة المستحق فیهما علی الآخر و عیبها واحد فادنا عرفت حصه المستحق و جمع

المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن وكذلك رجل اشترى عبدا وقضه ثم عرضه على بيع وقال للثمن بديشرا اشتريه فانه لا عيب به فلم يتفق بينهما بيع حتى وجد المشتري به عيبا كان له ان يردته وقوله اشتريه فانه لا عيب به لا يكون اقرارا بعدم العيوب ولو قال المشتري عند عرضه على البيع اشتريه فانه ليس باق نحو جده اقبالا يكون له ان يخاصمه به **فصل في الرد للعيب ومن له حق الخصومة في ذلك** رجل اشترى خرافا حية وجعلها للمشتري ٣١٨ في جرة وجعلها الى يمينه فوجد فيها خرافة فقال البائع للمشتري كانت

الخرافاة في جرتك وقال المشتري لا بل كانت في خاتمك كان القول قول البائع لان المشتري يدهي عليه حق الرد وهو يترك ولو اشترى دهنيا في آنية ثم قبضها ورأس الآنية كان مسدودا فقبضها فوجد فيها خرافة ميتة وانكر البائع ان يكون ذلك عنده كان القول قوله لما قلنا رجل اشترى عبدا وقضه ثم باعه وزعمه انه محقوق العيبة والبائع ينكر ذلك كان القول قول البائع لانه منكر للعيب فان اقام المشتري البينة انه شقوق العيبة اليوم فان لم يكن اقر على البيع وقت سوهوم فيه خروج العيبة عند المشتري كان له ان يرد له اثبت العيب عند البائع وان اقر على البيع وقت سوهوم فيه خروج العيبة عند المشتري لا يرد ما لم يقم البينة انه كان محقوق العيبة عند البائع او يستحق البائع فيسكن * المشتري اذا ادعى بالبائع عيبا وانكسره البائع فاقام المشتري بينة وعليه كان للردود

مقصود الامام قتل من كان متحكما في القتال فاربا وهذا يمكن بخلاف ما اذا لم يكن بينه كذا في التبيين ثم حكم التنزيل قطع حق الباقي فاما المالك فاما ثبت بعد الاقرار بدارنا كسائر الغنائم فلو قال الامام من اصلب افعى له فاصابها مسلم واستبرأها وهي في دار الحرب لم يجز له وطؤها وبيعها عند أبي حنيفة وابي يوسف درجها معهما القتل كذا في الكافي * ولا ينبغي للامام ان يقتل يوم الهزيمة ويوم الفتح وكذلك لا ينبغي له ان يقتل قبل الهزيمة والفتح مطلقا من غير استئذان يوم الهزيمة والفتح بان يقول من قتل قتيلا فله عليه من اخذ أسر اثمه ولكن يقول من قتل قتيلا قبل الفتح والهزيمة فله عليه مع هذا ولو اطلق التنزيل قبل الفتح والهزيمة اطلاقا في التنزيل يوم الفتح والهزيمة من قتل قتيلا يوم الهزيمة ويوم الفتح كان له عليه كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال الامام من قتل قتيلا فله عليه في حق الكافر رجل وقتله آخر قال كان الاول برحمة رحا لا يبيش من مثله ولم يبق العبر وحقوق قتل اوعون بدأ وشور به بكلام كان عليه الاول وان كان الاول قد جرحه رحا لا يبيش من مثله او عين معه بدأ وكلامه فاسلب للثاني ثم الامام ان قتل السلب بعد انجس بان قال من قتل قتيلا فله عليه بعد انجس شخص السلب وان نقل السلب مطلقا بان قال من قتل قتيلا فله عليه لا يخص السلب هذا هو المذهب لعلنا نرجعهم الله تعالى كذا في المحيط * ولو قال الامام للمسكر في دار الحرب وقد لقوا العدو من قتل قتيلا فله عليه من قتل الامير فله عليه حصانا ولو قال من قتلته انا فاني عليه فانه لا يصدق السلب ولو قال من قتل منكم قتيلا فله عليه فقتل الامير رجلا فلاشي له ولو قال ان قتل قتيلا في سلبه من قتل قتيلا في قاتل من قتل منكم قتيلا فله عليه من قتل الامير فلقوا من قتل رجل منكم قتيلا فله عليه فقتل رجلان قتيلا فله عليه حصانا وكذا لو قال من قتل قتيلا فله عليه وان قتله الثلاثة فلاشي لهم استحقاقا ولو قال من قتل قتيلا فله عليه فاضرب مسلم مشركا من الغرم فربما اضرب الى عسكر المسلمين واخذ سلبه فماش اياما ثم مات قبل حصة الغنمية فلاضرب عليه ومات بعد القسمة في دار الاسلام فلاشي له ولو اخذ المشركون باجرح حتى ضربه المسلم واخذوا ضارب سلبه ثم اخذوا ضارب الضارب واقتلون فقال الضارب مات قبل القسمة وقال القاتلون مات بعد القسمة فالقول قول القاتلون ولا تقبل عليهم بقتل الضارب الابنة مسلم ولو اختلف رجل من المسلمين رجلا من المشركين عن فرسه فباعه الى الصف او الى العسكر فذبحه فلاشي له وبكره ذكرا اذا كان بعد ما في الصف يقال معه فقتلناه بانه يصدق السلب كذا في محيط السرخسي * وان كان الامير قال ان قتل رجل منكم وحمل قتيلا فله عليه فقتل رجلان قتيلا لاستحقاق سلبه وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الامام لسلطان قتل هذا الكافر فقتل سلبه فقتل هو ورجل آخر من المسلمين فالسلب كله ولاشي الا آخره وفي المتن اذا قال الامام لعشرة من المسلمين ان قتلتم هذه العشرة خاصة او قال لعشرة من المسلمين ان اصبت اهل قرية كذا فافكم كذا التي يبرع عنه فشاركهم غريم يفران الامام فاكثر او كل في الغنمية قال ولا يشبه هذا التي يبرع عنه كذا في المحيط * وقال الامير رجل منكم ان قتل قتيلا فله سلب فقتل رجلين كان سلب الاول خاصة ولو قال لجميع اهل العسكر ان قتل رجل منكم قتيلا فله سلب فقتل رجل منكم عشر استحقاقا سلبهم جميعا وهذا استحقاق ولو قال رجل يمينه ان قتل قتيلا فله سلب فقتل اثنين فله سلب واحدما واخذوا الى القاتل لاني الامام كذا في الظهيرية * وكذا لو

عليه ان يرد على باعه وان كان المشتري انكر العيب الاول لان القاضى حين يبعه لم يقدر على انكار العيب قال رجل اراد ان يبيع شيئا به عيب وهو يعلم بذلك ينبغي له ان يبين العيب ولا يبدل فان دعى له بين قال بعضهم يصير فاسقا مردا لانه اذ يبيع امره دون التهمة لان هذا من الصغار ثم رجل اشترى شاة لم يصيب قبل القبض فقال اطلت البيع بطل البيع ان كان يحضر من البائع وان لم يقبل البائع وان قال فلان في غيبة البائع لا يطل البيع وان عيب بعد القبض فقال اطلت البيع

فالحصن أنه لا يخلو إلا الصلوة أو وضوءه أو اشتري أو باع بخمس دراهم وهو ساوى عشرة قوقله عينا منه خمسة خمس دراهم فانه يرجع نصف
الدين على البايع وهو درهمان ونصف درهم ولو اشتري أو باع درهمين وهو ساوى خمسة قوقله عينا منه خمسة دراهم وهو ما خارج المشتري
على البايع نصف الدين وذلك درهم واحد باع جارته تسع قوقله عينا منها باعاضا ان البايع الجارية ويؤخذ الثمن فالداهية سم الجارية على
قيمة الزبيب والتمروا لعيب ما غاصب الثمن من الجارية يسره فقلنا القدر ٢١٩ من الجارية وبورق الثمن الجارية

قال ان أصبت أسيرافوه فقلت فأصاب أسيرين على التعاقب فاولاه فان أصابهما ما قالنا اليه ولو خرج
عشر من المشركين لقتال والمبارزة قتال الامير لم تفر من المسلمين بارزوا اليهم ان قتلوه هم فحكم اسلامهم
فبرزوا اليهم فقتل كل رجل منهم رجلا كلنا لكل رجل سلب قبله استصفا فان قتل تسع من المشركين
وهرب العاشر يستحقون اسلامهم استصفا كما كذا في محيط السرخسي * ولو قال الامير من قتل قتلاه
سلبه فقتل حتى من كان يقاتل مع المسلمين قبله يستحق سلبه وذلك لوقتل رجل من التجار قبله سواء كان
يقاتل قبل هذا ولا يقاتل. وكذلك لو قتل امرأته سلبه أو ذمية قتلا وكذلك لو قتل عبد كان له مثل مع
هؤلاء لا يقاتل حتى الآن فان هؤلاء يستحقون الاسلاب * ولو كان الامير قال من قتل قتلاه سلبه
فسحق ذلك بعض الناس دون البعض فرب قتل قتلاه سلبه وان لم يسمع مقاتلة الامام ولو ان الامام بعث
سرية وقال قتل أهل عسكره فاجعلت له هذه السرية فقتل الربع ولم يسمع ذلك أحد من أهل السرية فقتل
الاستصاف لهم النفل * ولو قال الامير من أصاب أسيرافوه فأصاب رجل أسيرين أو ثلاثة فقهمة * ولو
قال الامير من جاسكتم شئ تله من مائة فاقبل رجل شيا أو رؤس ذلك إلى الامير يعطيه من ذلك قدر ما
يرى * ولو قال الامير من قتل قتلاه سلبه فقتل أجزا من المشركين لم يكن مقاتله معهم وأخبارهم أو
هذا كان مع مولاي فسلمه أو برحلا زنا والعدا فاقبل حتى دار الحرب أو ذمية اقتضى العمد ولو جهم فله
سلبه ولو قتل امرأته كان قاتل قاتل فله سلبها وان كانت لا تقاتل فلا سلبه وان قتل صبي لم يبلغ الحلم فليس
له سلبه وان قتل امرأته أو برحلا فله سلبها وان كان قاتل قاتل فلا سلبه وان قتل صبي لم يبلغ الحلم فليس
قاتلا أيوه منه قتال نفسه ولا يراه ولا يرجو لقتل لم يكن له سلبه كذا في الظهيرة * ولو قال الامير من
قتل بطرقا من البطارقة فله سلبه فقتل رجل دلا من غير البطارقة لا يستحق سلبه * ولو قال من قتل شيا
فله سلبه فقتل شيا يستحق * ولو قال من قتل شيا فقتل شيا لا يستحق * ولو قال من جاسكتم شيا فله
بوصف فلا شئ * لان الاسرار لم يبلغ من الذكور والوصف باسم الصغير فقتل شيا في الجنس * ولو قال
من جاسكتم شيا فله سلبه أو رضيع فلا شئ * لان ما خاف في الجنس * ولو قال من قتل صبي لم يبلغ الحلم
فله سلبه فقتل بطريقا لا يستحق سلبه لان سلب الطريق أكثر من سلب العاقل * ولو قال
من جاسكتم درهم فاقامه ديار لا شئ * لان ما خاف في الجنس كذا في محيط السرخسي * اذا دخل العسكر
دار الحرب فقبل أن يسبقوا قتالا قال الامير من قتل قتلاه فله سلبه فهذا على كل قاتل يقتل في دار الحرب
غزوهم فله حق رجوعه الى دار الاسلام فان اقتتلوا او بهم فله من ذلك ما يريد بعضهم بعضا من غزوهم ان الغد
فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين استحق سلبه لان الحرب الاولى فيقتل فكان التعجيل باقيا وان
اتهموا بالسلون في طلبهم فحكم ذلك التعجيل باق * وكذلك اذا دخل التهم من حصونهم والسلون على
أثرهم رجوعا استحقوا أو قام عليهم السلون فقاتلهم فحكم ذلك التعجيل باق وان اتهموا بغيرهم
السلون ولم يطلبوهم حتى لحقوا بدارهم وحصونهم فقتل السلون بعض ثا الملائك وحصروهم فقتل
رجل من المسلمين رجلا من التهمين لا يستحق سلبه * وكذلك لو كان السلون على أثرهم فواجب آخر
وفيه قوم يمتنعون سوى هؤلاء القوم الذين يقتلهم فقتل رجل من المسلمين رجلا من المشركين لم يكن له
سلبه كذا في المحيط * ولو ان بطريقا قتل قتلا من جاسكتم ذلك الطريق فله كنان كان ذلك الطريق

محبورا أو صيا محبورا كان الدال الموكل وان كان من أهل وجوب العهد نقلت الوكيل ولهد عوار ثلوا لوصدا كان الدال الموكل وكذا المكاتب اذا اشترى عبدا ووجبه عليه كحق الدال المكاتب فان عجز المكاتب ورث في الرق كان له المولى أي رأت الأمان المكاتب هو الذي يلى الرق فان بيع المكاتب أو مات كانت المحسومة في الدال المولى يرد على البائع هـ الوكيل بالشر اذا اشترى وسلم الى الموكل فوجد الموكل به عيبا رد على الوكيل ثم لو كيل يرد على البائع هـ الوكيل بالشر اذا وجد عيبا لم يرد على عيبا قبل القبض فان رد عيبا لم يرد

صح رد وان رضى بالعيب
ان كان العيب بسيرا لم
الموكل وان كان فاحشا لم
الوكيل ولا يانم الموكل هـ ذكر
في كتاب الصرف في باب
الوكالة ما لا يشترط جنس
المنفعة كقطع احدى
اليدين وفق احدى العينين
فهو يسير وما يؤخذ جنس
للمنفعة كقطع اليدين وفق
العينين فهو فاحش وذكر
شمس الاثمة السرخسي
أن ما لا يدخل تحت تقويم
القوانين يعنى لا يقترمه
أحدهم العيب شيئا صحيح
فهو فاحش وجعل العيب
البير كالعين اليسرى وذكر
في المتن أن على قول أبي
حنيفة وجهه انه تعالى اذا
كان المبيع مع العيب
يساوى الثمن الذي اشتراه
به فرضه هو الوكيل فانه
يانم الاخر وهذا قريب
عما قاله شمس الاثمة
السرخسي وجهه انه تعالى
هو الزيادة الوكيل اذا
رضى بالعيب ان كان قبل
القبض لان الاخر وان
رضى بعد القبض فانه يانم
الوكيل ولا يانم الموكل ولم
يفصل بين اليسر والفاحش
والصحيح ما ذكر في المتن سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده لانه اذا رضى بالعيب فصرح كما ما شتره
مع العلم بالعيب وان كان لا يساوى ذلك الثمن لا يانم الاخر هـ الوكيل بالشر اذا علم بالعيب قبل القبض فقال له الموكل لا ترض هذا العيب
فرضه لا يانم الاخر وهو مجترة ما يرضه هو الصكيل بعد القبض هـ الموكل اذا ارأ البائع عن العيب صح ابرافو لا يانم
الوكيل حق الرد هـ الوكيل بالشر اذا اشترى بالعيب اليسر يانم الموكل وان اشترى بالعيب الفاحش يانم ولا يانم الموكل قال الشيخ الامام

ورأسه في موضع لا يقدر عليه الا بقتل وخوف فله النفل وان كان في موضع قد صدم غير قتال أو خوف فلا
شيء له ولو قال له فوجبا عيائهم من جبايتكم به فله كفايته اياديه فله كذا في محيط السرخسي هـ اذا قال
الامير للمسلمين اذا مضوا لقتال من يلبس رأس فله خمسة اقدار درهم من الغنم فله على رؤس الرجال دون
السبي فغن يلبس رأس رجل فله خمسة اقدار درهم وماله اذا ولا هذا بخلاف ما لو سكن الحرب وانهم من المشركون
ونظر فوا فقال لا امير من يلبس رأس فله كذا فله على السبي دون رؤس الرجال وان يلبس رجل رأس رجل
وقال انما قتله واخذت رأسه وقال رجل آخر انما قتله وهذا اخذ رأسه فاقبى يلبس رأسه فله خمسة اقدار درهم
وكان القول قوله في قتله مع العين وعلى الآخر البينة فان اقام الاخر بينة من المسلمين على أنه قتله قضينا
بالجماة فله ولو يلبس رجل رأس فقال واحدم من المسلمين هذا رأس رجل من العدو وقد مات وهذا حر رأسه
وقال الذي يلبس رأس فله كذا فله على السبي فغن يلبس رأس فله خمسة اقدار درهم وماله اذا ولا هذا بخلاف ما لو سكن الحرب وانهم من المشركين
وان وقع الشك فيمن يدرأه رأس مسلم أو رأس مشرك فنظر الى السيف فان كان عليه سبيل المشركين كان له
النفل وان كان شعره قصص فان كان عليه سبيل المسلمين كان له نصف النفل وان كان عليه سبيل المشركين كان له
يدرا رأسه مسلم أو رأس مشرك فلا نفل له هـ ولو يلبس رأس فله كذا فله على السبي فغن يلبس رأس فله خمسة اقدار درهم وماله اذا ولا هذا بخلاف ما لو سكن الحرب وانهم من المشركين
وقال وطالب الخاريج يمين صاحب اليد خلف صاحب اليد فله النفل وان كان عليه سبيل المشركين كان له نصف النفل وان كان عليه سبيل المسلمين كان له
أن النفل الفارح هـ ولو يلبس رجلان رأس فله خمسة اقدار درهم وماله اذا ولا هذا بخلاف ما لو سكن الحرب وانهم من المشركين
وكذا اذا كانا ثلاثة أو أكثر كذا في محيط هـ ولو قال الامير من دخل من باب هذا المدينة وهذا
الحسن أو هذا المأمور فله اقدار درهم فاقصم قوم من المسلمين فدخلوا فانه يانم فله النفل وان كان عليه سبيل المشركين كان له نصف النفل وان كان عليه سبيل المسلمين كان له
فلهم النفل ويستحق كل واحد ان يانم فله اقدار درهم فاقصم قوم من المسلمين فدخلوا فانه يانم فله النفل وان كان عليه سبيل المشركين كان له نصف النفل وان كان عليه سبيل المسلمين كان له
الواحد ولو دخل واحد من واحد فانهم يشتركون جميعا في النفل حتى يلبسوا العدو ولو قال الامير من دخل
البلد فله سبيل المأمور فله اقدار درهم فاقصم قوم من المسلمين فدخلوا فانه يانم فله النفل وان كان عليه سبيل المشركين كان له نصف النفل وان كان عليه سبيل المسلمين كان له
فكل واحد منهم بطريق آخر غير الذي صاحبه فان خرجوا جميعا فله النفل وان كان عليه سبيل المشركين كان له نصف النفل وان كان عليه سبيل المسلمين كان له
سواهم بخلاف ما لو قال من دخل فله جارية يعنى فله قبة جارية فانه يعطى لكل واحد قبة جارية بمقوسط
وكذلك لو قال من دخل فله جارية من جوارهم فانها ليس فله جارية فانه يعطى لكل واحد قبة جارية بمقوسط
من دخل فله اقدار درهم فاقصم قوم من المسلمين فدخلوا فانه يانم فله النفل وان كان عليه سبيل المشركين كان له نصف النفل وان كان عليه سبيل المسلمين كان له
بأنهم فاقصموا للمأمور فله اقدار درهم فاقصم قوم من المسلمين فدخلوا فانه يانم فله النفل وان كان عليه سبيل المشركين كان له نصف النفل وان كان عليه سبيل المسلمين كان له
موضع لا يانم فله اقدار درهم فاقصم قوم من المسلمين فدخلوا فانه يانم فله النفل وان كان عليه سبيل المشركين كان له نصف النفل وان كان عليه سبيل المسلمين كان له
وسطا بهم الحسن وانقطعت الحبال فله اقدار درهم فاقصم قوم من المسلمين فدخلوا فانه يانم فله النفل وان كان عليه سبيل المشركين كان له نصف النفل وان كان عليه سبيل المسلمين كان له
رؤس ومن دخل فله اقدار درهم فاقصم قوم من المسلمين فدخلوا فانه يانم فله النفل وان كان عليه سبيل المشركين كان له نصف النفل وان كان عليه سبيل المسلمين كان له
وكذلك لو قال من دخل فله اقدار درهم فاقصم قوم من المسلمين فدخلوا فانه يانم فله النفل وان كان عليه سبيل المشركين كان له نصف النفل وان كان عليه سبيل المسلمين كان له
النفل الاول والثاني ولهم جميعا فله اقدار درهم فاقصم قوم من المسلمين فدخلوا فانه يانم فله النفل وان كان عليه سبيل المشركين كان له نصف النفل وان كان عليه سبيل المسلمين كان له
بينهما ولو قال رجل ان دخلت أو لست أعلمك وان دخلت فله اقدار درهم فاقصم قوم من المسلمين فدخلوا فانه يانم فله النفل وان كان عليه سبيل المشركين كان له نصف النفل وان كان عليه سبيل المسلمين كان له
وفي الاستحسان في النفل الشروط ولهم تقدم منه هذه المقالة فلا شيء له ولو قال الامير ثلاثة باعياهم من

دخل
مع العلم بالعيب وان كان لا يساوى ذلك الثمن لا يانم الاخر هـ الوكيل بالشر اذا علم بالعيب قبل القبض فقال له الموكل لا ترض هذا العيب
فرضه لا يانم الاخر وهو مجترة ما يرضه هو الصكيل بعد القبض هـ الموكل اذا ارأ البائع عن العيب صح ابرافو لا يانم
الوكيل حق الرد هـ الوكيل بالشر اذا اشترى بالعيب اليسر يانم الموكل وان اشترى بالعيب الفاحش يانم ولا يانم الموكل قال الشيخ الامام

المعروف بخبرها زاده هذا فمالس له قيمة معاونة عند أهل البلد كالصديق والتوب وغوخذل لأن قيمة هذا الشا لا تقرب الا تقرب من المقربين وأما له قيمة معاونة عند أهل البلد كغيره والهم وغوخذل أنفاذا لو كبل بالشرا على ذلك لا يأتى الأمر مرة الا زيادة أو كثرت ولو كبل بالشرا اذا اشتري جارية للرب ولو لم يسلها الى الموكل حتى وجدها عسا كان له أن يرد هاهنا كان الموكل حائرا أو فنانا وبعد التسليم الى الموكل لأعك الذا لا باهر الموكل وان ادعى البائني الوجه الاول أن لو أكل رضى العاصب والموكل غائبا وطلب عن الموكل

أوجبت الموكل ليس له ذلك
عندنا فإن أأم البائع سنة
على ما ادعى قبلت بينه
وإن أقر الوكيل أن الموكل
رضى بالعيب صم إقراره
حق لا يبيح له حق الخصومة
وإن أقر الموكل أنه كان
أمر البائع عن العيب صم
إقراره على نفسه ولا يصح
على الأمر أو الكيل بالبيع
إذا باع مخصوص في عيب
فقبل المبيع بغير إقراره
الوكيل ولا ينافي الموكل
ويكون المبيع والوكيل ولا
يكون الموكل أن يختصم
الموكل فإن خصمه وأأم
الينة على أن هذا العيب
كان عند الموكل لا تنطبق بينه
لأن رد العيب بغير إقراره
ممنوعة إلا أنه لا ينافي في حق
الموكل كالتوكيل اشتراه
من المشتري هذا إذا كان
عيبا حدث عنده وإن كان
فعليا لا يحدث ذكر في بعض
روايات السويع أنه ينافي
لأمر وذكر في عامة روايات
السويع والرهين والوكلة
والمأذون أنه ينافي الموكل
دون الموكل وهو الصحيح
أخذ الفقيه أبو بكر الحلبي
رجم الله تعالى لأن الدغير
نافي عن حق الموكل عسفة

الأخلاق سواء كان المصدق فيها أولياً أم يمكن، وإن كان لا يثبتها المقاضى فإن كان البينة المأمول قد عدا كان العيب
شكول الوكيل فكذلك غدره لنا، وقال زفر رباحه تعالى إن كان العيب مما صحت فهو غيرة قضاء القضاة
والرد المبرورين الاستحقاق، أنا استحق المبيع على المشتري فأقره، وأما القول بالظهور فلهذا، فحتى الآن عدا وأرد
المقاضي، إن كان عدا الأصح منه كان غدره وداعي الموكل، كما رد على الوكيل السنة أو التناول، وإن كان

ولو كسب أن ينصاف المولى فان اقام الوكيل شئنا هذا العيب كان عند المولى رد على المولى . وكذا الرجل اذا اشترى جارية فوفقهها
وباعها لمن غيره فوجد المشتري الثاني بها عيبا رد على المشتري الاول بان اراد مضاعف القاضي ان كان عيبا لم يثبت مثله كان للشري الاول
أن يردها على بائعه بذلك القضاء وان كان عيبا لم يثبت مثله فرده على المشتري الاول فضله القاضي بان اراد يمكن ذلك رد على البائع الاول الا
أن البائع الثاني لو اقام البينة على أن هذا العيب كان عند البائع الاول قبلت شتمو ويرد على البائع الاول . رجل

اشترى عبد وجارية فزوج
الجارية بمن العبد ثم وجد
بها عيبا بذلك الرذل
النكاح عيب فحق ما كان
أبنا قبل الدخول بها كان
في أن يردهما لأن العيب
الحادث قد زال ولا يقال
بان النكاح وان زال فقد بقي
المهر والمهر زاد متنفصا
فمنع الرذل العيب لا تقول
اختلف المشايخ فيه قال
شمس الأئمة السرخسي
رحمه الله تعالى لا يجب المهر
بهذا العقد لأنه لو وجب
يجب للسولي والمسولي
لا يستوجب على عبده
دنيا وقال الشيخ الإمام
المعروف بفخره رحمه الله
أقعه تعالى يجب المهر ويسقط
من ساعته لا يصنع المشتري
فكونه أن يردهما كالجو
اشترى جارية فولد لها
ثم وجد بها عيبا لرد فان
حان الولد كان له أن يرد
الجارية . رجل اشترى عبدا
فوجد به عيبا فأنكر البائع
أن يكون عبدا فقام
المشتري شاهدين شهد
أحدهما بالبيع وهو هذا
العيب وشهد الآخر على
اقرار البائع بالعيب لا يقبل
كلواذني عن أبي يدرجل
أنه له فثبت أحد الشاهدين

أشهدك وشهد الآخر على اقراره السيد امه ملك لا تقبل هذا البينة . مسائل الافاقه ومحمد البيع . المسلمين
يدخل باع جارية ثم أنكر البيع والمشتري يدعي الشراء لم يثبت البائع أن باعها فان عن المشتري على ترك الخصومة وسيع البائع من
المشتري أنه عزم على ترك الخصومة كالبائع أن يطاها لانهم اتفقا على البيع . رجل اشترى مثالا لهما وأعطى له البيع ثم جاءه البائع
وقال للمشتري سيع من يردني فقال المشتري دادم اتصع هذه الافاقه قالوا صور هذه المسئلة اذا كان الزوج وكلاهما في غير اقليم

والوكيل بالشرا يذكر خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الوكيل بالشرا لا يملك الأمانة في قولهم فلا تصنع هذه الأمانة ولو كان الوكيل تلك الأمانة فلا أمانة لأصعب بلفظة الأمر في قول أي خيفتوه محمد رحمه الله تعالى قال البائع لو قال للمشتري أأفني هذا البيع فقال المشتري أأفنت لأتمة الأمانة عندهما ما قبل البائع قبلي * رجل باع من آخره ببقالة المشتري قد أكل سبع الثوب فافطعه قصا فقطع البائع قصا قبل أن يفر فأولم يتكلم بشئ كانت الأمانة تامة * رجل اشترى ٢٢٣ من رجل وقر خطه بدارهم معلومة

وقبض الخطه وسلم بعض الثمن ثم جاء البائع ليقبض منه بقية الثمن فقال للمشتري انه قام على يميني غالى فرد البائع عليه ما قبض من الثمن وأخذنا المشتري قالوا لم يكن ذلك أمانة لان الأمانة تنزهة البيع والبيع بالقول لا يكون إلا بإيجاب وقبول وان كان بطريق التعاطى فنذك لا يكون إلا بالقبض والتسليم من الجاني وهذا قول بعض المشايخ رحمه الله تعالى أما على قول البعض قبض أحدهما البدين يكفي لانقاذ البيع وهو الصحيح وقد ذكرنا هذا في أول الكتاب * رجل اشترى حمارا وقبضه ثم جاء بالخمار بعد أربعة أيام فسرته على البائع فلم يقبل البائع صرحا واستعمل الحمار بأما ما امتنع عن رد الثمن وقبول الأمانة كان له ذلك لا يملك رد كلام المشتري بطل كلامه فلا تامة الأمانة باستعماله

المسلمين فطر حصة من السور فله فله ولو صدق البورجل وقدمه من كان على السور داخل الحصن فقتله فله ولو نزل على رجل على السور فقال من أخذ فقهو له فسقط الرجل من أعلى السور إلى خارج الحصن وأخذته فانه يتلف فان كان في موضع متسع من المسلمين يكون له وان كان في موضع لا يتسع فيه لا يكون له ولو قال الأمير من معد الحصن ونزل عليهم فله كذا فعصر رجل السور ولا يقدر على التزول عليهم فقتلوه ولو نظر الأمير إلى ثلثة فقال من دخل من هذا الثلثة فله كذا فدخل من ثلثة آخرى ينظران كانت الأمانة مثل هذه في الصوبة المتبعة للمسلمين فله فله وان كانت دون هذه في الشقوق الصوبة بقتلاني فله ولو قال الأمير من دلنا على عشرة من الرقيق فله من ذهب السلطان بصفقة رجل وإشارته وليذهب بالمال معهم فوجدوا الرقيق فقتلوه وأخذوا على عشرة ولم يذهب معهم فذهبوا على مقتهم ولا تنفوا حذو عشرة من الرؤس فهو حر الأمانة لا يتزك أن يرجع إلى دار الحرب إلا أن يقول الأسير إذا دلنكم فأناسي وتدعوني إلى بلادى فانه يحل سبيله إذا وجدته عند الدلالة ولو قال الأسير أدلكم على عشرة من مقاتليهم وأنا حر فقال للأمير نعم فذهب فدلهم فانه لا يعتق ولو قال للأمير دلهم أعطو ثمانية رأس على أنكم آمنون في حصونكم فاعطوهم وسبعين فدلهم أن يقاومهم لكن ربحوا أنفسهم ولو أسلم الرقاب أو بعضهم رد عليهم فبقيت الرقاب ولو قال أعطوني مائة من الأسير المرفين عنكم من المسلمين فأعطوهم وسبعين فقاتلهم ولا يرد عليهم شيئا ولو قال للأمير لا أسير من دلنا على عشرة من المقاتلة فهو حر فذهب أسير منهم ودلهم على عشرة متنعين في حصن فلا يعتق فاندلهم على قوم غير متنعين إلا أنهم هم وامن المسلمين ينظران هر وابل أن يفر وامنهم لم توجد الدلالة للملكة من القهر والخبط والظهور وان هر وابل يعتق وامنهم يعتق * ولو قال للأسير من دلنا على حصن كذا أو غارة كذا أو معسكر الملك فهو حر فدلهم أحد منهم فدلهم فلفظوا وألا يصير حر ولو أصاب الأمير غنائم فأقبل إلى دار الإسلام فقال من دلنا على الطريق فله رأس فدلهم رجل من المسلمين بكلام وصفه ولم يذهب فلا شيء له وان ذهب معهم فدلهم على الطريق فله أجر مشه لا يجاوز به المسمى * ولو قال من دلنا على الطريق فله أهله وولده فدلهم فله في السر على حالهم ولو قال فله نفسه وأهله وولده مائة درهم من الغنية فدلهم فله جميع ذلك ولو قال من دلنا على طريق حصن كذا فهو حر فلك الحصن طرق فدلهم على طريق أبعد هابت إذا كانوا يسكنون ذلك وان كانوا لا يسكنون ذلك الطريق لا يعتق ولو قال من دلنا على طريق كذا من حصن كذا فهو حر فدلهم أسرع على طريق آخر ينظران كان المدلول مثل المنصوص في السعة والرافعة فانه يعتق وان كان أشق من المنصوص فلا يعتق كذا في محط السرخسي * أموال الصكر في دار الحرب إذا نفل وقال لاهل الصكر من أصاب شاة من كراع أو متاع أو سلاح أو ما أشبه ذلك فله من ذلك الربع فكل من له حظ في الغنية من سهم أو روض دخل تحت التنكيل ومن لاحظ له في الغنية لا يدخل تحت التنكيل * والبساء والصبيان والعبيد وأهل الغنمة لهم حظ في الغنية فيستحقون التنكيل كذا في المحيط * وأما خص الاما بالحر إلا بالغبين المسلمين فيقتل لاني له ولاه كذا في محط السرخسي * والجنار من أهل الاستحقاق الغنية فيستحقون النفل والحر في البساء من أضافا نفل ينظران إذا الامام فلا حظ له في الغنية فلا يستحق النفل وان كان يقاتل بادن الامام فلا حظ من الغنية حتى يرضح له فيستحق النفل كذا في المحيط

فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية * رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره ثم

باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية أنها حرته فدها الثالث على بانه يقولها وقبلها البائع الثاني منه ثم الثاني ردها على الاول فقبل الاول قالوا ان كانت الجارية باذعة العتق كان فلا ولا أن لا يقبل لان العتق لا يثبت بقول الجارية وان كانت الجارية باذعة أنها حره لا أصل فان كانت حرة بعت وسلمت انقضت تلك فهو عتق دعوى العتق لأنها لا اتفادت البيع والتسليم فقد أقرت بالرد وان لم تكن انتقاد ثم ادعت أنها حر قبل يكن البائع الاول أن لا يقبل لان القول في حرية الأصل قولها فلا استحقاق تصبها بها وجعله في الكل لم يكن البائع الاول

أن لا يقبل ، وقال بعضهم إذا بيعت أمتارها إلى الأصل لم يكن للشئى أن يرجع على البائع لأن الحرة لا تمتثل بقولها وكل من اشترى جارية كالناتبا على أن تزوجها حتى تحصل إماما لنكاح أو علة المين والجمعة أنه إذا لم يسبق بينهما ما يكون اقربا لارق كان التولوها في دعوى الحرة وللشئى أن يرجع على البائع وإن بقولها ، ذكر في المتن رجل اشترى جارية والحارة لم تكن حاضرة فقار قال ثم عدا للشئى من أمر والحارة لم تكن حاضرة فعند البيع الثاني وقبضها عند البسم قبض المشتري ولم

المشترى الثاني ثم قالت

الحارثة أن نلحظة الاصباح فان

القاض. بقا. قملها و ٢٠٠

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة أو ليلة السبت، لم ينل بئس الثواب.

فان قالوا لا نقدر ان

٢٠٠٠

البحار في العربيات والاسماء

المستوى الثاني ذلك وليس

المشترى الاول نسبة على

اقرارها بآلوق فان المشتري

الثاني يرجع بالنسبة على

المشتري الاول والمشتري

الاول لا يرجع بالثمن على

باعتباره لائحة اذعى اقرار الجارية

مارق • رجل اشتری عمداً

رقضه فوهيه من آخو او

تمليك علی رضا شاه

سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

عليه السلام
الشيخ

المن علی باعه ولو اسری

ببدأ والمشتري بآعه من

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لثانی لا یرجع المشتري

لاول بالتمن على باعقبل

نبرجع المشدري الثاني

لِيَهْ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ

۴۔ ما اللہ تعالیٰ ۵۔ ولو کان

شتری الاول وھم:

حل وسط شماعه الموهوب

من رجل فاستمعوا له

شعة بالثلاثة لارجح

شقة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

ما وسما فاستوى ومنزل الانبياء

التي قد تمّ إقرارها في اجتماع المجلس الأعلى للدراسات والبحوث بتاريخ ١٢/٤/٢٠١٩م.

ابو: الثاني: ان شئت انا

کے پاس سے گزرتے ہوئے ایک شخص نے کہا کہ یہ

* ولو قاتل من قتل منكم قتيله عليه فاسلم قوم من أهل الحرب فقتل رجل منهم شركاً أو قتل رجل من
 أهل سوق العسكر شركاً فلا شيء له فإساؤه عليه أخصاً به ولو قتل من قتل قتيله عليه فدخل عسكر
 آخر من أرض الإسلام هداهم فقتل رجل منهم قتيلاً كان له عليه ذاك إن الأول أمر على العسكر من جميعاً
 الأصل أن كل من كان قتله مباحاً في الجاهلية يباح السلب بقتله والتفصيل وكل سلب ولو لا التفصيل فيه يباح
 الفتنه يصح فيه التفصيل ولا يباح الفتنه لاصح فيه التفصيل فلو قاتل من قتل منكم قتيله عليه فقتل
 أكبرهم أهل الحرب لم يقتل أو تار على عسكرهم والذي الذي نقض العهد خرج إليهم أو مرضهم
 لا يستلحق القتال عليه لأنه لا قتل هو لا مباح ولو قتل امرأه أو صيافلا شيء له لأن يكون ناقماً تالين وإن
 قتل شيخاً أو نافعاً فلا شيء له ولو قاتل مسلم مع الكفر المسلمين فقتله رجل مسلم فقتله لم يكن له عليه لأن السلم
 وما فيه لا يفسخ وإن كان السلب على أماره المشركون فقتله إنسان فله عليه ولو كان السلب عارفة عند
 المشرك لم يأمأر أمراً فهو كالغنيمة بالغنم من أهل الحرب فإن أمار السلم والذي سلاحه من الحرب فقتل
 المسلمون فقتله مسلم يتقرر أن كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلىنا فله السلب المقتل عند أي حقيقته
 فقتله تعالى خلافها ما ناعى إنما له نعمه عندوهم لا يفسخ وإن كان المسلم في دار الإسلام فله لا يفسخ
 ماله وإن كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلىنا فقتله مشرك سلاحه غضبا فقتله فله عليه ليس له
 عليه ولو دخل الدار الحرب بيمان فاختدم مشرك سلاحه غضبا فقتله فقتله مسلم فله عليه ولو روى مسلم
 مشرك كلفهم فاختدم المشركون عليه ثم إنهم ما وجدوا السلب في الغنمة فله بكون في الغنمة ولا شيء
 أو قاتل ولو إنهم ما ولا يدري أنهم هل أخذوا عليه أم لا فله نظراً وجد السلب فقتله فهو حق ولو لم
 عليه فقتل ولو وجدوا على ذابته يعلم أمار العسكر من أهل الحرب حتى لا يدري أن كان قد أعدم لم يكن
 هو القاتل فإساؤه لا يكونه أخصاً به ولو أن المشركين أخذوا ذابته فها هو عليه القتل وعليه سلاحه
 فهو القاتل ولو جاعل العاقبة القتل وسلاحه وسلاحهم وأمتعهم فهذا يكون خيراً لأن يكون شارباً
 كذا ودفعوها خذنته يكون لقتل ولو أخذت الورثة الدابة فها هو عليه القتل وسلاحه فهذا يكون خيراً
 كذلك الموصى بغير الوارث ولو قاتل الأيمن من قتل قتيله فغيره فقتل رجل مشرك على رذون فانه
 يباح عليه ولو كان على جوار أو بعل أو جمل لا يباح السلب ولو قاتل من قتل قتيله فغيره فقتله
 بجلاعي فرس لا يباح فرسه لأنه لا يباح الأرفع يتفصيل الأوضح ولو قاتل من قتل قتيله ذابته فقتل
 رجل على جوار أو بعل أو فرس فذالك ولو كان على يسه لا يباحه ولو قاتل من قتل قتيله على جوار فغيره
 قتل رجل على أن كانه وكذلك العسر بخلاف ما لو قاتل من قتل قتيله على أن كان قتل رجل على جوار
 كراشي لأنه إن اسم الاتي لا يتناول الذكركذلك البعير والناقب خلاف البعل والبغلة فإن كل واحد
 بهما اسم جنس فقتلوا الذكر والاتى جميعاً كذا في حجة السرخسي

(الباب الخامس في استيلاء الكفار)

إذا غلب كفار الترك على كفار الروم فسيبوهم وأخذوا أموالهم ملكوها * فان غلبنا على الترك حل لنا

والى الموهوبه واكتن المشتري الاول وجه من رجل وسلم ثم وجه الموهوب لمن ماتجده
ان المشتري الاول ان يرجع اليه على ما به رجل اشترى رق من أو وسئل أبو بزة أن أو له نضران
ول له واشترى قصير أو من فزت أو خاتني خل أو كرى حطلة أو شعرة في أو من

فاستحق أحدهما ان يستحق قبل القبض خيرا المشتري كالتفاني في الوجه الاول وان استحق بعد القبض بزمانه الباقي بحاجته من الثمن ولا يكون له ان يرث الباقي ورجل اشترى غلاما ثم اشتريه رجل آخر فاعلم كان له ان يملكه منتهى فان القاضي يسأل من الذي يشترى على الملك فان اقام اليشنة على الملك عتق العبد بغير اقرار وان لم يكن له شئ يستحقه المشتري على دعوى المالك لان الذي ختم له المشتري في هذه الدعوى لانه ثبت العتق والاولا لنفسه ورجل اشترى عبدا وواختلعا في الثمن وحلفا فقال (٣٣٥) البائع ان يمتد الاباء مدرهم فهو حر وقال المشتري ان اشترته

ما شيدته مما اخذوه وان كان ينشور بين الروم ومادة ولو كان يبتاعون كل من الطائفتين موادعة فاقترابا فقلت احداهما كان لثالث ان يشتري المتقوم من مال الطائفة الاخرى من الغالين وفي خلاصة والاحراز يدار الحرب بشرط ما يدارهم فلا ولو كان يبتاعون كل من الطائفتين موادعة فاقترابا فقلت احداهما كان لثالث ان يشتري المتقوم من الغالين شيئا او مالا واقتنطحتا فقلت ان يملكه واحد فبوزرته المسلم المستامن من الغالين نفسا او مالا كذا في فتح القدير ولو استولى أهل الحرب على أموال التوارخ وزوها يدارهم ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون عليهم بهذا فوجب له المالك القديم قبل القسمة أخذه بغير شئ وان وجد بعد القسمة في دين وقع فيه سهمه ان كان من نوان القيم أخذه بغيره ان شاء وان كان مثملا بأخذه بعد القسمة كذا في فتاوى فاضل هان ابن المثنى أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المأسور اذا وقع في سهم رجل فحسمه ولو أخذه بغيره لم يملكه هذا الذي وقع فيه سهمه لا يورثه المولى كذا في المحیط * هذا اذا غلب الكفار على أموال المسلمين وأحرزوها يدارهم أمّا إذا لم يحرزوها حتى غلبهم المسلمون عليها وأخذوها ثم باعها فله أخذها بغير شئ لانهم لم يملكوها قبل الاحراز وكذا لو قسموها في دار الاسلام فان قسمتهم لا يجوز فاعادها لهم المسلمون كان ذلك المالك لصاحب بغير شئ وانما اشترى المسلم عبدان دار الحرب قد أسره العدو فباع المولى فله ان يأخذهما بالثمن أو يدع ما كان المولى قبل ان يأخذهما وارثه ميطال بأخذهم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس له ان يأخذهم وقال محمد رحمه الله تعالى له ان يأخذهم كذا في السراج الوهاج وان جماعته عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع رجل عبدا ثم أسره العدو يعني قبل التسليم ثم باله البائع ثم اشترى من مسلم ولو باعه فلو ارث البائع ان يأخذها بالثمن وأخذها المشتري الاول عنه بالثمن جميعا ولو اشترى المشتري فبهم يمكن لو ارث البائع عليه سبيل كذا في المحیط * ولو اشترى ما أخذه العدو منهم تابروا ثم حرم على دار الاسلام أخذه المالك القديم بغيره الذي اشترى به التاجر من العدو وان اشترى بغيره أخذ بغيره العرض ولو كان البيع قائدا بأخذه بغيره نفسه وكذا لو بوه العدو قبل ما أخذه بغيره كذا في التبيين * وكذلك حكم المالك اذا كان موهو بالواحد لا يأخذ المالك القديم لعدم الفائدة وكذا لا يأخذ المالك القديم أيضا اذا كانه أخذ الكفار منوا أو زوها يدارهم مشتري بغيره قدره ووصفا اذا اشترى بغيره قدره أو بأرثه منه فثبت يكون للمالك القديم أخذهم بمثل ما اشترى لوجود الفائدة كذا في غاية البيان * مسلم قال لعبد له أحد كافر ولم يرض حتى أسره ثم ظهر ناعله ما أحرزناه ما يداره نازدا إلى المولى ولو بين العتق في أحدهما بعد ما أحرزنا دار الحرب صيربانه وملك الكفار الا حروا أحرزنا العدو أحدهما تعين الآخر عتق كذا في الكافي * فان أسره وعبدا فاشترى من رجل فخرجه إلى دار الاسلام فتفقت عنه ثم أخذ أسرا فان المولى بأخذه بالثمن الذي أخذه منه من العدو ولو لا أخذ الارض ولا يصح شئ من الثمن وان أسره وعبدا فاشترى من رجل بأف درهم فأسره وناجا وأدخلاه في دار الحرب فاشترى من رجل آخر بالدرهم فليس للمولى الاول ان يأخذ منه الثاني والثالث المشتري الاول ان يأخذ منه الثاني بالثمن ثم يأخذ المالك القديم بالثمن ان شاء وكذا المأسور من الثاني غائبا ليس الاول ان يأخذ اعتبارا بحال حضره كذا في الهداية وهو ان أي المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم كذا في الكافي * ولو اشترى المشتري الاول من التاجر الثاني ليس للمالك القديم ان يأخذ لان حق الاخذ ثقت للمالك القديم في ضمن عهده المشتري الاول ولم يعد ملكه القديم وانما ملكه بالشرع الجديعته كذا في

(٣٩ - فتاوى ثلثي) القول فيه قول البائع وهو المستاجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكردار من آلات عمل المستاجر لكشيه ثم واختلف صاحب الحائض مع المستاجر في ذلك كان القول دخول المستاجر بان كان علوا على مثل الحائض فكذلك الجواب لا في يد المستاجر وان كان البناء شأوا واختلف صاحب الحائض مع المستاجر في ذلك كان القول فيه قول صاحب الحائض كالبناء المتصل بالحائض لا في الحائض كان المشتري ان يرجع على البائع بالثمن لان القول فيه قول صاحب الحائض فالتأني بقول من يكون القول فيه

قوله كالتات البنية فان قيل لهذا المشتري انسان بالردتني كل موضع لارجع للمشتري على البائع فالتن لا يرجع على الكفيل بالرد لان الكفيل بالرد لا يتابعني عند الاستيفاء ولم يثبت الاستحقاق • رجل اشترى غلاما وبقضه فاشترى رجل بالينة وبقض البعد ثم ان المشتري اخذ الباع اختلفا روابات فيه في ظاهر الرابا ولا ينقص البيع ما يرجع للمشتري على البائع فالتن وعليه القسوى • رجل اشترى عبد من بالقى وبقضه ما تم استحقاقه (٢٣٦) من أحدهما بعينه نصفه فان العبد لا يترك ان يكون له مال المشتري وله الخيار في الذي

استحقاقه نصفه في قول أبي
حنيفة وأبي يوسف رجعا
لله تعالى • رجل اشترى
نصف عبد ثم اشترى رجل
آخر نصفه فقضى المشتري
الثاني ولم يقض الاول ثم بيه
رجل آخر واستحق من هذا
العبد نصفه فما استحق
يكون من النصيب جميعا
وان كان المشتري الاول
قضى ولم يقض الثاني فما
استحق يكون من الثاني
وان قضاه جميعا فما استحق
فهو منهما جميعا • رجل
معه قفزان حنطة في جزاقي
فباع من ذلك قفزان من رجل
بدرهم ولم يقض المشتري
حتى باع من آخر قفزا منه
بدرهم فاستحق أحد
القفزين • فان البيع الاول
جائز والثاني باطل • رجل
في يده كرا ن فباع أحدهما
من رجل ولم يسلح حتى باع
من آخر كرا ودفع اليه ثمنه
الكر الباقي من آخر ودفعه
اليه ثم حضر المشتري الاول
ووجد المشتريين جميعا فانه
ياخذ ما كان في يد المشتري
الثالث لان البائع يسلح ما
الاول كان يملك ببيع الكر
الثاني فاذا بيعه لثمنه ما
ملك واذا باع الكر الآخر
من المشتري الثالث لم يجر
سلحه لانه المشتري الاول

فياخذ ما كان في يد الثالث فان حضر المشتري الاول ولم يجد المشتري الثالث ووجد المشتري الثاني فانه ياخذ من الثاني نصف
ما في يده لانه لما باع من الثاني كرا صادوا كرا من كراين بين الاول والثاني جميعا فاشد الثاني يكون نصفه لاول فان حضر الثالث بعد ذلك
ياخذ الاول والثاني جميعا ما في يده الثالث ويكون ذلك بينهما نصفين • ولو ان المشتري الاول وجد الثالث ياخذ جميع ما في يده الثالث • وكذا لو
كان مكان الكر من عبد فباع نصفه من رجل ولم يدفع حتى باع نصفه من رجل آخر ودفعه اليه ثمنه فباع نصفه من الثالث ودفع اليه • رجل اشترى

من رجل دارا بالقدرة ومن قد الفئ وقض الدار فأقام أخ المشتري المنة أن الحار كلف لا يمتد كل ما له ولا حده هذا المشتري فاته
يقضي للذي نصف الدار فان كذبه المشتري كل المشتري بالخيار ان شاء التصف الباقي على البايع ويستر عنه كل الثمن ان كان قد قلد ان شاء
أسكن ويرجع نصف الثمن وان كان المشتري صدق أخاه الذي في النصف فيه نصف الثمن ويرجع على البايع نصف الثمن ويرجع
لمشتري أو رضاهما حتى الشرب قبل القبض قال محمد رحمه الله تعالى يخير المشتري (٢٣٧) ان شاء أخذ الارض بجميع الثمن وان شاء

سبل كذا في الماسوط قال محمد رحمه الله تعالى رجل له كثر فارس جيد أخذها لفقار أو حر زودهم دارهم
ثم دخل مسلم وأشتهرهم بمكرهم ثم رد على فارس فأخرجه الى دار الاسلام ثم حضر المالك القديم فليس له أن
ياخذها هكذا كذا في الروايات ووزن في السير الكبرية ياخذها مكرهم ثم رد على فارس فأخرجه الى دار الاسلام ثم حضر المالك القديم فليس له أن
أكثر الماسور بشره أصح من أن لا يبيع بين المسلم والحري في دار الحرب فثبت له حق الاختيار على ما علم على
المشتري كالأشياء مدواهم ووجه ما ذكر في الروايات أن المشتري من العدو عك الكبر الماسور بشره فاسد لانه
تعالى من الماسوق والمشتري بشره فاسد مضمون بقيمة والقيمة هي الثل فلا يشد أخذها لتحقيق من
مشايخنا فالأما ذكر في السير قوله ما زاد في الروايات قول أي وسفره الله تعالى لان عندنا لا يبيع
بين المسلم والحري في دار الحرب ولو كان اشترا بكثر مثل كلبه يد أو أخرجه الى دار الاسلام كان
لالمالك القديم أن ياخذها على الروايات كلها وهو لو كان المشتري اشتري هذا الكرم منهم بخر أو أخرجه الى دار الاسلام
دار الاسلام لم يكن للمالك القديم أن ياخذها بتمام الروايات ولو كان المشتري من العدو فثبت له أن ياخذها
بقيمة الحرب والخير هو لو كان المشتري من العدو واشتري هذا الكرم بكثر منه ثم أخرجه الى دار الاسلام لم يكن
لالمالك القديم أن ياخذها على الروايات كلها فان كان اشترا بمكر مثله ثم أخرجه الى دار الاسلام لم يكن
لالمالك القديم أن ياخذها ولو أخذها لم تكن كونه ألف درهم تقديت المال لرجل أو حر زودهم دارهم فدخل مسلم
دارهم واشترها بالقدرة وهم غلة وقر فواعى قبض ثم أخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن
ياخذها على الروايات كلها على الغلة التي قضها واشترها بالقدرة وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك
القديم أن ياخذها بتمامها ولو كان هذا المسلم باع منهم ألف درهم غلة بالقدرة تقديت المال
فقد دوا لاف الحرزة وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن ياخذها ولو أخرز لعدو كالمسلم
دخل مسلم دارهم بآمان وأسلم اليهم ما قدرهم في كرخطة قبل جميعا فدخل الاجل قصوه الكرا في
أر زودهم دارهم فقبض وأخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن ياخذها بتمامها أو باع المسلم من أهل
الحرب عرضا ألف درهم تقديت المال فدخل الحرز فكان ثلث الالف تقبضوا وأخرجه الى دار
الاسلام ليس للمالك القديم أن ياخذها ولو أخرز كالمسلم فدخل مسلم دارهم بآمان وباع منهم عرضا بكثر
خطة في النقة فقصوه الكرا الحرز فقبضوا وأخرجه الى دار الاسلام لا يكون للمالك القديم أن ياخذها ولو
أخرز كالمسلم فدخل مسلم دارهم وأقرضهم كرافضه ذلك الكرا في أر زودهم فأخرجه الى دار الاسلام
لم يكن للمالك القديم عليه سبل سواء كانا المستقرض مثل الحرز أو دونه أو أجود منه هكذا في الخط وهو لو أخذ
العدو من مسلم عشرة أو ثوب فدخل مسلم أو باع من العدو متاعا عشرة أو ثوب وهو صوفه الى أجل فقبضه
الاثواب الحرزة للمالك أخذها بقيمة المتاع ولو واشتري الكرا الحرز لمسلم من العدو واقسمه واسم ذلك
أحد ما نصيبا أخذ المالك النصف الباقي نصف الثمن ولو كان ثوبا والمساة بحاله أخذ النصف الباقي
ربيع الثمن ونصف قيمة الهلاك وان كانا أخذوا برين فقبضه قيمته ألف درهم ووزنه خمسة ماة اشتري
مسلم من العدو بآمان وزنه بأقل أخذ المالك القديم قيمته بالقيمة ما قبضت من خلاف فيه كذا في
الكافي وان كانا اشترا بجل وزنه دارهم يد أو أخرجه الى دار الاسلام كان للمالك القديم أن ياخذها
بقدر ذلك الدرهم على الروايات كلها ولو كانا اشترا بجل وزنه دارهم ولكن الى أجل فأنشرا الى دار

استحق الشرب بعد ما قبض
المشتري الارض وأحدث
فيها بناء أو غرسا أو زرعاً فان
المشتري يرجع بنقصان
الشرب والمسلم جعل محمد
رحمه الله تعالى هذا أصلا
فقال كل شيء أذاعه وحده
لا يجوز بيعه أو اشتراعه
غرمه جازا إذا استحق ذلك
الشيء قبل القبض كان
المشتري بالخيار ان شاء أخذ
الباقي بجميع الثمن وان
شأه تركه وكل شيء أذاعه
وحده يجوز بيعه وإذا اشترى
مع غيره لا يجوز فإذا استحق
كان له حصة من الثمن
يرجع له بخصه اشتراها
بما قدرهم فباع الرجل
مع أخيه نصف هذه الضعة
بضعة أخرى ثم مات أخوه
فأدبره الأخر الضعة
المشتري أو ما بقي من الضعة
الاولى بعله أن صاحب
الضعة الاول اشتري الضعة
الثانية مع موزنهم فكان
نصفها لوزنهم قالوا الضعة
المشتراة تحسبون بين
الاخرين نصفين لانها
اشترى الضعة الثانية فكانت
متركة بينهم ما جعوا ويكون
نصيب المشتري ما لوزنه
ويرجع الاخر الى تركه

المست نصف قيمة ما باع من الضعة الاولى لان الاخر المشتري نصف الضعة المشتراة لنفسه وقضى الثمن على أخيه وصار الاخر على منزلة
المقرض له ولحق لوزنه البت فيما بقي من الضعة الاولى لانه لم يوجده من صاحب الضعة الاولى الا اثره أخيه في شراء الضعة الثانية
بعض الضعة الاولى وهذا لا يكون بغيره بغيره من الضعة الاولى لان الاخر في الضعة الاولى ورجلان اشترا معا فلهما نصيب
نصفه بشتا الخيار للمشتري لان الشفعة في العبد يجب فان قال أحدكم ما نصيب سلم ربع العبد ربع الثمن والآخر على خياره ان شاء

الربع الباقي وان شاعري في قياس قول أبي يوسف ومحمد جميعا انه تعالى في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس فلا شرأ ترد
أهلهم من الخمار رجل الذي على رجل أنه باعه فلهذا الغائب هذا العبد فاحدهم وأقام البيعة فانه يقضى على الحاضر نصف الثمن
فان حضر الغائبان أعاد المسحق البيعة يقضى له عليه نصف الثمن أيضا ولا فلا لأن أحدهما ليس بمخص من الآخر الا اذا كان كل
واحد من المشتريين كطالبين صاحبه (٢٢٨) بأمره في تنفيذ القضا على أحدهما قضاء على الآخر أيضا رجل باع عقارا

واصرأه أو ولد أو بعض
أقاربها لم يعلم بالبيع
ووقع التقاض بينهما
ونصرف المشتري في ذلك
زمانا ثم ادعى بعض من كان
حاضرا في البيع أن
العقار له ولم يكن لبايع
قال مشايخ مرقند
رحمهم الله تعالى لا تسع
دعوى المسمى من قبل
التليس وقال مشايخنا
رحمهم الله تعالى تسع دعواه
فينبغي للمضى أن يتلطف
ذلك أن كل البايع والمضى
معروفان بالتليس
والخصومات الباطلة ينبغي
لقتي أن يفتي بالقول الأول
وان لم يكن كذلك ففي بعض
الدعوى وهذا اذا لم يكن
السلطان استثنى ثلث
الخصومات في تقلد القاضي
رجل باع دارا أو عقارا
ثم ادعى أنه باعها بحدما
وقد اختلف المشايخ فيه
والأصح أنه لا تسع دعواه
كلواذى أنه باعه وهو لم يفره
يخلاف ما لو باع عبدا ثم ادعى
أمر أو ادعى أنه أعتقه ثم
باعه فانه تسع دعواه
رجل أعز عليه دوايه
فروم البعض في انسان
فذهب به إلى السوق ليعليه

الاسلام فلهذا والواشترأ بما كثر من وزنه أو بأقل من وزنه سواء وان كان المشتري هذا البرق منهم بغير
أو تخير أخذ المالك القديم بقيته من خلاف بخرسه على الروايات كلها وهو لو كان الذي اشتراها بغيره أو تخير
رجلان من أهل القبيلة أو تخير رجل إلى دار الاسلام أخذ المالك القديم بقيته فلهذا والخير وذ كرفي السير
الكبير في عبد أسره المشركون اشتراهم مسلم منهم بأقدهم ورطل من خروا تخير رجل إلى دار الاسلام أخذ
المولى بالالف وقام القيمة برده أنه يأخذ بكل قيمته اذا كانت قيمته أكثر من الف ولو كانت قيمة العبد
أقل من الف أو الف وأخذ المالك في الفصلين جميعا ان شاء لا ينقص عن الآخر ولا زاد عليه بسبب ذكر
الخمر ولو اشتراها المسلم بأقدهم وميته أو دمه أخذ المالك القديم بأقدهم ولا زاد على الآخر ولا ينقص
وان كانت قيمة العبد أكثر من الف وإذا غضب الرجل من رجل عبدا أو أصابه المشركون من يد
الغاصب أو رزقوا به ثم كان للمسلمين أصابوه ثم وجدوا المصوب منه في يد الغائبين قبل أن يقسم أخذه
بغيره أو لا ضمن على الغاصب وان وجد بعد القيمة في يد بعض الغائبين ذكر أن المصوب منه بالخيار
ان شاء أخذ العبد بقيته من الذي وقع في سهمه يوم أخذته وان شام بأخذه وضمن الغاصب بقيته يوم
غصبه فان دفع بقيته يوم الاخذة الذي وقع في سهمه وأخذ العبد فانه يرجع على الغاصب بالاقبل من
قيمة العبد يوم الغصب ومن يوم الاخذة كانت قيمة العبد يوم الغصب فأقدهم بقيته يوم الاخذة فانه
ردهم فأخذ العبد باقي درهم من الذي وقع في سهمه فانه يرجع على الغاصب بقيته يوم الغصب وذلك
أقدهم وانما كانت بقيته يوم الغصب فأقدهم ثم تراجع السرعي صارت قيمة العبد خمسة فانه
يرجع على الغاصب بقية ما عدا اذا اخذ المصوب منه أخذ العبد من يدهم ووقع في سهمه بالقيمة وان
شام بأخذ العبد وضمن الغاصب بقيته يوم غصبه فان ضمن الغاصب فطوبى للغاصب بعد هذا
كل طوبى حق المصوب منه فان وجد الغاصب العبد في يد الغائبين قبل القسمة أخذته بغيره أو ان
وجد بعد القيمة أخذته بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه أسهلون ولكن رجلان من المسلمين اشترا من أهل
الخبر أو تخير رجل إلى دار الاسلام فان كان له ولم يضمن الغاصب بقيته يوم الغصب فالمصوب منه بالخيار
ان شاء أخذ العبد بالثمن الذي اشترا به المشتري وان شام بأخذ وضمن الغاصب بقيته يوم الغصب فان أخذته
بالثمن من المشتري من العبد فانه يرجع على الغاصب بالاقبل من بقيته يوم الغصب وبالأقل من الثمن الذي
أخذ العبد من المشتري وان ترك العبد ولم يأخذ من المشتري من العبد وضمن الغاصب قيمة العبد يوم
الغصب فلا سبيل له بعد ذلك على العبد وقوم الغاصب عقاب العبد ان شاء أخذ العبد من المشتري
بالثمن وان شاء ترك فادفع الغاصب الثمن إلى المشتري وأخذ منه العبد ودفع القيمة إلى الذي وقع في سهمه
وأخذ منه العبد فادفع الغاصب العبد ان شاء العبد ان شاء العبد فادفع القيمة إلى الذي وقع في سهمه
أخذ صاحب العبد القيمة ثم عزم بان اخذ في مقدار قيمة العبد فقال الغاصب قيمة العبد يوم الغصب
كانت ألف درهم وما حجب العبد يقول كانت قيمته ألفي درهم فأقام مولى العبد البيعة على ما ادعى من
القيمة وأخذ من الغاصب ألفي درهم أو استخلف الغاصب بان لم تكن له بيعة على ما ادعى فشكل الغاصب عن
البيعة فأخذ منه ألفي درهم وأصلطوا وراضوا على ألفي درهم كل يوم للمصوب منه في القبول الثلاثة
لا يتغير المصوب منه بين أن يرثا القيمة على الغاصب وأخذ العبد منه وبين أن يرثا العبد عليه وان كان

لحذر رجل يربان بشري فورا واستامته ثم آمن النظر فيه فلما هو نور الذي أقر عليه فادعى أنه يملك
لا تسع دعواه لان الاستامته اقرامته أو ليس له رجل اشترى عبدا وقضى بقتله الثمن فطسخته رجل بالبيعة ثم حضر البايع وأقام
البيعة أن المسحق كان باعه منه فكذلك قبل البيع وقضى القاضي بيمينه البايع فأراد المشتري أن يأخذ العبد فقال أبوحنيفة
رحمهم الله تعالى لا يسبيل للمشتري على العبد وهذا في غير ظاهر الروايات وما في ظاهر الروايات ينقص الاستحقاق لا ينسخ البيع

بين البائع والمشتري بالرجوع المشتري على البائع بائناً وبقي القاضى له او تراضيا على ذلك . رجل عنده كزخطة باع من رجل نصفه ثم باع النصف الاخر من رجل آخر فطلب من أحدهما حتى استحق منه مضمون واحد . كالمستحق من البيع الاخر فان ذلك نصف ما بقي بعد استحقاق المضمون ويكون للخيار للمشتري بين بائنا ما بقي على حساب ذلك حتى الاول ونصف كزخوة الثاني في نصف كز لا يختار مولا واحدا فيضرب كل واحد منهما فبما بقي يحسمه ولو لم يستحق حتى قبض المشتري الثاني (٣٣٩) مضمون ما استحق مضمون فالمشتري الاول والثاني بالتساوي

في ضرب فيه المشتري الثاني نصف كز لا يختار مولا واحد . الاول ونصف فز يكون الباقي بينهما على حساب ذلك . رجل اشترى دارا وقبضها ثم جاء رجل واستحق نصفها ثم ان المشتري اقام البيعة انه اشتراها من المستحق ولم يؤت لذلك . فقال رجل محمد رحمه الله تعالى لا يرجع المشتري على البائع حتى من الثمن اتفقوا رجل اشترى دارا فادعاه آخر فاشترىها من المشتري من المدي البائع أيضا فله الرجوع على البائع بشئ . ولو اقام المشتري البيعة انه اشتراها من المدي بعد استحقاق النصف قبل قبضته وكان ذلك اشيق ودارا فادعى أحد الاثنين أن دارا كان باع هذا الفارس هذا الرجل بأني ذمهم وانكر المدي عليه . وكذلك ان الاخر قال القاضى يقضى على المدي عليه نصف الثمن للمدي البيع ونصف الدار للمدي عليه ولا خيار

أخذنا القصة زعم القاصد بان لم تكن له مئة واستحق القاصد نصف فأخذ منه ألف درهم كما قاله القاصد ثم وجد القاصد فانه يتخير ان يشارد القصة التي أخذها من القاصد على القاصد أو أخذها منه وان شأنا ذلك العبد . ثم روي محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن صاحب العبد يبيع أخذ القصة زعم القاصد ثم وجد العبد في يد المشتري أو في يد الفاني وقع في سهمه وكانت قيمة العبد كما قاله صاحب العبد أني درهم يتغيره ولم يذكر أنه اذا وجد قيمة العبد مثل ما قاله القاصد أو أقل هل يتغير حكمي عن القصة أبي جعفر الهندواني أنه كان يقول في رواية يتغير . وفي رواية لا يتغير . ثم في الموضوع الذي بينت له الخيار اذا قال صاحب العبد أنا أسكن القصة وأرجع عاقص على قبضته يوم القصة إلى عام فبقيت يوم ظهر العبد لا يكون له ذلك انما له رد القصة وتأخذ العبد أو أسكن القصة كذا في الحيط . العين الحرز ولو كانت في يد مستأجر أو مستعير أو مستودع هل له الخصامة والاسترداد أو لا قالوا السأجر أن يخصم في المضمون يأخذ قبل القصة بغرضي . وكذا المستعير والمستودع فإذا أخذ المستأجر عاد البائع إلى الاجارة وسقطت عنه الاجرة في مئة أسره كذا في الصرا الراشي . وان جهدا لم يولن أن يكون له المأسور اجارة عنده احتاج الى اقامة البيعة على أنه كان اجارة في يد اذ اقل الحاكم البيعة وتورده عليه ثم حضر الاجرة فانكر الاجارة فبقيت ذكراه كان في يده ودبعية أو عارة فيقول قول صاحب العبد فانه اذا وجد بعد القصة كان له أن يخصم الذي وقع في سهمه أيضا فان أنكر الذي وقع في سهمه ان المأسور كان اجارة عنده أو اقام المستأجر البيعة على الاجارة قبل قبضته على البيعة الاجارة ويكون خصما في اثبات ما هو بالتساوي ان شاء أخذنا القصة وان شأنا ذلك ولو كان مكان المستأجر مستعير أو مستودع وقدر وجه بعد القصة فانه لا يتسبب خصما الذي وقع في سهمه حتى لو اقام البيعة على أن المأسور كان في يده ودبعية أو عارة فانه لا تسبب قبضته ولا يكون له بعد القصة ان يأخذ المأسور من الذي وقع في سهمه القصة وكان يتفرق الاخي بعد القصة كذا في الحيط . وروى أن يأخذ المأسور ليقرب بائنا من مشر به ولا يأخذ لنفسه قالوا وهذا اذا كان الثمن اشترى من الحر في مثل قبضته كذا في محيط السرسي . في المشتري عبد مسلم أسره العدو أو أسره زوجه درهم فدخل مسلم واشترى مولا أو أسره إلى دار الاسلام فترجى على رقبته امرأته ثم حضر المولى الاول أو أخذ ان شأنا قبضته ولو تزوج امرأته بغير مهر ثم صالحها على أن يسلم اليها العبد لم يهر الذي وجب له اقبل المولى العبد ان شئت فخنقه ثم لهما أو دعه ولو أدى رجل دعوى قبل المشتري في دار الإسلام الدعوى فصالحه من دعوا على هذا العبد أخذ المولى شيعة العبد فان اختلفا في مقدار الدعوى فالقول قول المصالح . عبيد مسلم أسره العدو أو أسره زوجه درهم ثم أفلت منها أو أخذها من أموالهم وخرج بها إلى دار الاسلام فخنقه مسلم ثم جاسوا لاهم بأخذ منه الا ليعيق قول محمد رحمه الله تعالى وما في يد مسلم المالك فهو ابن أخذ ولا دليل للمولى عليه وما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان المولى بأخذ العبد بغرضي لاهم لا لخلل دار الاسلام صار في الحاجة للمسلمين بأخذ الامام ورفع حبه ويقسم أربعة أخماس بين المسلمين رجوع محمد رحمه الله تعالى عن قوله قال اذا أخذه فهو غنمة أخذه وأحسن انما يحضر المولى وأجعل أربعة أخماس العبد والمال الذي له لا خذلان جاسوا لاهم بذلك أخذها فبقوا ن جاسوا لاهم قبل أن يخلص أخذه بغرضي . عبيد مسلم أسره أهل الحر فباعته سيده ثم غلب عليه السلطان أخذه مولا بغرضي وذلك الحق باطل ولو اعتقه بعد ما أخذه جاسوا لاهم قبل أن يفسد مولا عتقه . حر في دخل دار

للمدي عليه في رد الدار وان لم يرد له الا نصف الدار وليس هذا كمالا واشترى دارا فاحقق نصفها فان المشتري بعه لان هذا البيع انما اتفق في نصف الدار بمجموع المدي عليه ولا يوجد كان القاضى يقضى به بكل الدار . رجل اشترى شيئا فاستحق من يده ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وصل المبيع الى المشتري بوج من الرجوع لا مؤسر يسلمه الى البائع . ولو اشترى شيئا فادعاه المالك فأنه لم يملكه ثم استحق عليه ورجع على البائع بالثمن ثم وصل اليه بوج من الرجوع فانه يؤمر يسلمه الى البائع . رجل اشترى عبيدا وقبضه فباعه من آخر واستحق من يده على

المشتري الاول لا يرجع على البائع الثاني قبل أن يرجع عليه المشتري الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 له أن يرجع قال لأثرى أنا المشتري الثاني كان أبرأ الأول عن الثمن كان الأول لا يرجع على البائع ما عدا استحقاق المشتري الثاني وهو لو وجد
 الصدر أرجع كل واحد على البائع الثاني قبل أن يرجع عليه الآخر **فصل في مسائل الفروع** **المفرد يرجع بأحد أمرين**
 إما بعد المعاوضة أو قبض تكون (٢٣٠) **للقانع** كلود يعقوالا جازا إذا هلك اللوديمة أو لعين المستأجرة ثم جاز رجل واستحق

الوديعة أو المستأجر وضمن
 المردع والمستأجر فإن المردع
 والمستأجر يرجع على القانع
 بمحضين * وكذا كل من
 كان في معاهدا وفي الأمانة
 والهمة لا يرجع على القانع
 بمحضين لأن قبض المستعير
 كان لنفسه * رجل اشترى دارا
 وقبضها وبقي فيها ثمنه
 رجل واستحقها فالتى المشتري
 يرجع على البائع بالثمن
 وبسمل البناء على البائع
 ويرجع على البائع بالثمن
 وبقية البناء حينما لم يسلم
 البناء إلى البائع فإن كان
 المشتري يبنى بالبحر والآخر
 والساح والذهب خانه يرجع
 بقية البناء على البائع ويرجع
 يسلم إلى البائع فإن كان
 المشتري أنفق في البناء
 عشرة آلاف درهم وسكن
 فيها زما أحسن خلق البناء
 وتغير وانهدم مبعض ثم
 استحقق المارم يمكن
 المشتري أن يرجع على
 البائع الا ببقية يومه يسلم
 البناء إلى البائع فإن كان
 المشتري أنفق في البناء
 عشرة آلاف درهم ثم غلا
 المص والآخر والساح ثم
 استحقق المارم مثل ذلك
 يوم الاستحقاق لا يوجد

الاسلام ما لم يفسد من رجل منهم طمأنا ومنا عود دخل به أرض الحرب فاشتريه منه مسلم وأخرجه إلى دار
 الاسلام أخذ مصاحبه بغيره لأن الحربى كان ضامنا له قبل أن يخرج من دار الاسلام فلا يكون محرز زاله
 بأشياء دار الحرب ولو أودع مسلم عنده هذا السنان ما لا يؤذيهم إلى دار الحرب فهو محرز جازوا أن أسلم
 عليا أو صار منتهى له لأنه لا يمكن ضامنا في دار الاسلام * حري دخل البناء ما من وجهه علقه كان أخذه
 من المسلمين وأخر زيدا الحرب فاشتريه من رجل منهم لا يكون للثالث الاول أن يشتريه من هذا المشتري بالثمن
 * بشرن الولد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملا لا الماسورة إذا اشتريه من أهل الحرب سلم
 أو وقعت في سهمه مع أخذها منه مولاها بحكمها كم استعها ما كان في عقدها من الدين والبنانية قبل السبي
 وردها بعيب قديم أو وجد على البائع الاول ويرجع نقصان عيبا عليه كان حدث بها عيب يتبع من الرد
 ولا يميل على المشتري من أهل الحرب ولا على الذي وقعت في سهمه من أهل الحرب كان حدث عيب في يد أهل الحرب
 أو في يد المشتري منهم أو في يد الذي وقعت في سهمه ردها عليه بذلك فإن ماتت عنده أو حدث بها عيب لم
 يرجع نقصان العيب وإن كان أخذها منه بغير حكم أجهل الدين ولا يتبعها الجناية ولا يرتد عاقل بأعها
 الأول بالعيب القديم ويرد عاقل الذي أخذها منه بالعيب القديم والحديث وإن ماتت في يد من يرجع
 بنقصان العيب عليه * ولو استحقها لمستحق من الذي أخذها بالقيمة فإن كان أخذها بالمحكم ردها على
 من أخذها منه ثم أخذها هذا المستحق من القيمة أو بالثمن وإن كان أخذها بغير حكم أخذها المستحق بينة
 بما أخذها به ويرجع في الوجهين جميعا على باقها في الأصل أن كان اشتريها أو كان عتقها الذي أخذها
 أول مرة بالثمن أو أول مرة مولا فإن كان أخذها بضم القاضى فإن القاضى يسقط عقما إذا استحقها هذا
 المستحق ويرد الولد رقيقا في القياس ولو كفى استحسن أن يأخذها بالقيمة ولو كان عبد من أسرها أهل
 الحرب فاشتريها من رجل بدين واحد فمولى أن يأخذها بالقيمة بغيره الآخر * ابن حنبل عن
 محمد رحمه الله تعالى رجل أسر المشركون عبده فامر المولى رجلا أن يشتري العبد بالثمن فاشتريه
 الرجل لنفسه فهو لأمه وكذلك لو أمر أن يشتريه فاشتريه لنفسه فهو للمولى وكذلك لو أمره
 أن يشتريه مولا فاشتريه لأمه ومنهم من يقول فمضيه فهو لأمه وهو وجه منهم * كذا في المحيط * ولو
 أن المالك علم بخروج عاقله من دار الحرب فطلبه شهر لا يسقط حقه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه
 يسقط وإن مات المولى للأمور منه بخروج المشتري كان لورثته أن يأخذوه على قول محمد رحمه الله
 تعالى وليس لبعض الورثة أن يأخذوه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يأخذوه * لو
 أسر الحربى عبد مسلم للمسلم فخر زيدا الحرب فاشتريه أو درأ أو كاس أو كاتب جارية فاشتريه فظاهر ظهور
 المملوك عليهم عتقا جميعا كذا في فتاوى فاضلان * ابن حنبل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد
 مسلم أسره العدو فاشتريه من رجل منهم ثم أسره ثانيا فهو له للمشتري الذي أسره من قبله لولا أن يأخذ من
 هذا بالقيمة والثنى جميعا * بشرى وادع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب عبدا فأمره العدو
 فوجبه القاص العبد في يد رجل قد اشتريه منهم فلا يسلب له عليه حتى يصحر للمولى * وفي الاملاء
 عن محمد رحمه الله تعالى إذا أسر المشركون عبد الصغرى وقع في سهم رجل فسلم أو عتقه الصغرى قال هو
 على حقه في العبد كذا في المحيط * لا يملك علينا أهل الحرب بالقتل إلا حر أو مريد يئارا أو هفت أولادنا

الابشرين القاتل أو أكثره يرجع على البائع بقية البناء يومه يسلم البائع بقية البناء يومه يسلم البائع بقية البناء يومه يسلم
 بعد البناء والبائع غلب السحق أخلفا المشتري ثم لم يتناخض المشتري أن البائع قد فتر فهو غائب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 في قول المشتري بلو ثم يسلم البائع يومه يسلم البائع بقية البناء يومه يسلم البائع بقية البناء يومه يسلم
 انما يرجع عليه إذا كان البناء فاقبض المشتري البائع في يومه البائع وبأشأنه القرض وأما إذا هدم فلا شيء على البائع وإن حضر

البائع وقد هدم المشتري بعض البناء فبعض البعض كان المشتري أن يأخذ البائع حصة ما بقي من البناء فأما قوله المقتضى لم البائع ما بقي ويكون
التقصير لو أن شاع المشتري نقص كله ويكون التقصير لولا لم البائع وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية
وروي محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول الحسن أن القاضى يثبت من يقوم البناء ثم يقبل المشتري ناقصه ويحفظ التقصير
فإن ظفرت بالبائع فسلم التقصير الموقوف على عليه بقية البناء * وذكر الطحاوي (٣٢١) رحمه الله تعالى أن المشتري إذا

ومكانه أو غلب عليهم جميع ذلك كذا في الكافي * إذا كان المصور مدرا أو مكاسبا أو أم لم يفسد فان
المالك أقدم بأخذه فيعثر في هذا القسم ويقرض الامام من وقعت فيه حصة من بيت المال كذا في
المسوط * وإن اشتراه رجل منهم فلو أنه أن يأخذ منه بعضه ولو كان المصور حرا فاشترى رجل منهم
وأخرجه إلى دار الأمانى للمشتري على الخلق لأن يكون المجرأ من ذلك فيكون الثمن في سلبه * وإذا
أبق عيسا فدخل اليهم فأخذوه ولم يذكروه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مكان العبد مكاتب
أو مدبر أو أم ولد أو متسنى قائم لا يكون له بالاجماع وإذا لم يثبت لهم المالك في العبد إلا بقرعة
حنيفة رحمه الله تعالى بأخذها المالك القديم فيعثر فهو ما كان أو مشتري أو غنمو ما قبل القسم أو بعدها
الآن بعد القسم يؤذي عوضه من بيت المال وليس له على المالك السجل إلا بقرعة وقد قالوا في العبد إذا
أبق في يد مال لؤلؤ أن أهل الحرب يكونون مافي يد ولا يكونون فان تالمهم بغيره فأخذوا مسكوكا
اشترى رجل ودخل به دار الاسلام فخلصه بأخذ ما بين ان شاموا أن بقرع عبد اليهم وذهب معه بغير وسوابع
فأخذوا مسكوكا فاشترى رجل ذلك كله وأخرجه إلى دار الاسلام فان المولى بأخذ العبد فيعثر
والقرص والمتاع بالثمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * إذا أسلم عبد
الحربي ثم خرج اليه أو ظهر على الفار فهو حر وكذا إذا خرج عبيدهم إلى عسكر المسلمين فهم أحرار كذا في
الهداية * دخل الحربي في البناء فاشترى عبد مسلم فدخل به دار الحرب فإنه يفتق عليه عتق أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وعند هذا لا يفتق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعلى هذا الخلاف إذا كان العبد نبيلا وإذا أسلم عبد الحربي في دار الحرب فهو عبيد على حاله في قولهم جميعا
فإن باع الحربي من مسلم أو حربي عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند هذا لا يفتق * ولو أسلم حربي
في دار الحرب وله رقيق هناك فخرج إلى دارنا سلمت جميعه بذلك عبيد مسلم فهو عتق ولو كان إذا
خرج كافرا كذا في السراج الوهاج * إذا أسلم أهل الحرب على مال أخذوا من أموال المسلمين أو صاروا معه
فهو لهم ولا سلب للمسلمين عليهم وكذلك لو خرج البناء مع ذلك المالك فله لا يعرض فيه كذا في المسوط
لو أن المسلمين أسروا أسرا من أهل الحرب فغلب قسموا ولم يترجموه إلى دار الاسلام حتى يروا من أيديهم إلى
مأمنهم وأظهروا المشركون عليهم وروهم إلى مأمنهم ثم انقروا آخرين من المسلمين ظهروا على أولئك السبي
باعتانهم فأخذهم وأخرجهم إلى دار الاسلام وقسموا فباعوا بينهم أولم قسموا ثم اقتسموا القربان عند
القاضي فالفرق الأول أحق بالأسرا فلو أن الفرق الأول لم يترجموه إلى دار الاسلام ولكن اقتسموا
في دار الحرب وباقي المسألة يجعلها فالفرق الأول أحق بهم فان وجدوا في باقي الفرق الآخر قبل القسم
أخذوا بغيره في وان وجدوا بها بد القسم أخذوا بها القسمان شأوا كافي ما رآهم وكذلك لو أن الفرق
الأول أخرجهم إلى دار الاسلام وقسموا فباعوا بينهم ثم هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وباقي المسألة يجعلها
فالفرق الأول أحق بهم فإذا أخرجهم إلى دار الاسلام ولم يترجموا حتى هربوا أو ردوا إلى دار الحرب
وباقي المسألة يجعلها فان حضر الفرق الأول بعد ما قسم الفرق الآخر فالفرق الأول أحق بهم وهكذا
ذكر المستمل في الزادات * وأما ما حضر الفرق الأول قبل أن يترجموا الفرق الآخر فليس له أن يترجموا
رواية الفرق الأول أحق وفي رواية الفرق الآخر أحق * ولو أن الفرق الأول أسروهم بدار الاسلام

نقص عليه البناء فسلم
التقصير إلى البائع فإنه
يرجع على البائع بالثمن
وبقيمة البناء ما لم
يسلم التقصير إلى البائع
لا يرجع إلا بالثمن الأول
وهذا أقرب إلى النظر
رجل اشترى دارا ثم باعها
من آخر فبقي المشتري الثاني
فيها بناء ثم استحققت الدار
دون البناء فان التقصير
عليه وهو المشتري الثاني
يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة
البناء والبائع الثاني يرجع
بالثمن على بائعه ولا يرجع
بقية البناء في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى
وعلى هذا إذا اشترى جارية
وقبضها فباعها من غيره
فبطلت من الثاني ثم استحققت
الجارية فان المشتري الثاني
يرجع بالثمن على بائعه
وبقيمة المولد والبائع الثاني
لا يرجع على البائع الأول
بقية المولد في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وعلى هذا
الخلاف إذا اشترى عبدا
وباعه من آخر فقد بطلت
الأدب ثم وجد المشتري
الآخر عبدا قسديا
كالحصاة الزائدة وقد تعبد
العبد عنه يجب حطه

كله أن يرجع على بائعه بنقصان العبد وليس للبائع الثاني أن يرجع على البائع الأول بالنقصان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل
اشترى دارا فيها بناء فباعها من رجل آخر ونقص المشتري الثاني بناء الأول وبقي فيها بناء آخر ثم باع المشتري الأول
واستحقها فان كان المشتري الثاني من فيها لا كانت نفسه فان المشتري الثاني يقضى للمشتري الأول ضمان ما انتقص من بناء الدار العامة
بنقصه بناء الأول ويكون التقصير للمشتري الأول ان كان قائما وان كانا المشتري الثاني لم يثبت ذلك التقصير بغيره بقية التقصير أيضا ويدفع

المشترى الثاني البناء لأى أحد هـ وليس الاول أن يتعصم من ذلك لان البناء للحادث ملك الثاني وان كان الثاني بنى البناء للحادث بقض الاول فان المشتري الثاني يضمن لاوله ما قبله ولا يملك البناء الثاني وليس لثاني أن يرفع له لان البناء الثاني اذا كان بقض الاول كان ملكا للمشتري الاول فان كان المشتري الثاني زاد في ذلك أعطاه المشتري الاول بقية الزيادة ولا يعطيه الآخر لانه لا يعمل لا يتقوم الا بهتدول ويعدا لبقية الزيادة عن مال متقوم هـ وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى دارا فبنى فيها بناء ثم استخفت الدار

فبعض المشتري البناء كان للمشتري أن يربح على ما يبعه بالانقص يقيم المارمينا وغربى ويربح بالانقص هـ وكذلك الارض اذا غرسها المشتري ثم استخفت فقلع المشتري الشجر كان له أن يربح على ما يبعه بالانقص هـ رجل اشترى أرضا فغرس فيها نخسرا فبنت الشجر ثم استخفت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قاعه يضر الارض يقال للمشتق ان شئت تنفع السه قيمة الشجر مقلوما ويكون الشجر لك وان شئت فخذ حتى يقطع الشجر ويضمن لك نقصان أرضك فان أمره بقطع الشجر وقطع المشتري ثم ظفر بالبايع بعد القلع فان المشتري يربح على البايع واثن ولا يربح بقية الشجر ولا يضمن من نقصان الارض وان اختار المشتق أن يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوما ويملك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبايع فانه يربح على البايع واثن ولا يربح بقية الشجر ولا يكون للمشتق أن يربح على البايع ولا على المشتري

باب السادس في المستأمن هـ وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول في دخول المسلم دار الحرب بامان هـ اذا دخل دار الحرب بامان مسلم تاجر يحرم عليه ان يتعرض لشئ من أموالهم ودمائهم الا اذا غدره ملكهم بما خافوا الاموال والجس أو غره بعله ولم ينه عنه فباح له التعرض حتى تذكر الاسر والمتلصص فيجوز له أخذ أموالهم وقتل نفوسهم وليس له أن يستنجي فروجه فان التفرج لا يبلل الا بالليل ولا ملحق الا بالاراز بالدار الا اذا وجد ما حرم الله المأسورة أو ولده أو مدبره أو يظاهن أهل الحرب فحين يقاتل على ملكه غير أن أهل الحرب ان وطنهم يكون شعبة في حقهم فقبض عليهم العتق لا يجوز له أن يظاهن حتى تنقضي عتبت بخلاف أمته المأسورة حيث لا يجوز له أن يظاهن أو يظاهن على ما سطر في انهم ملكوها ولهذا لا يجوز له أن يتعرض لها بشئ ادخل دارهم بامان ولم يتنص الامان ويجوز له التعرض لزوجته وأولده ومدبرته كذا في التبيين هـ فان غدر التاجر فاخذت أو آخرجه ملكه ملكه شافئ ومبر بالتصديق فان اذا غدر هذا التاجر حر في أي ياعه بالدين أو اذا كان هو حرا أو غصب أحدهما صاحبه ثم خرج البناء استأمن الحري في قدارنا أو اذا حر حريا أو غصب أحدهما صاحبه وحر جسد استأمن الى دار الاسلام لم يقض واحد منهما على صاحبه بشئ هـ ولو تزيا مسلم قضى للرائع على صاحبه بالدين هـ وأما الغصب فلا يتعرض له بشئ في التصول كما لا اله الا الله هـ المسلم الذي دخل عليه بامان اذا غصب شأمن مال أحدهم ثم خرج مسلم ان رده عليه ديانة لم يقض عليه هـ واذا دخل سلمان دار الحرب بامان فقتل أحدهما صاحبه عمدا أو خطافا قتل الدية في ماله وعليه

بقضان الارض لانه لما اختار دفع قيمة الشجر ما كان المشتق هو الذي غرس الشجر وهذا كاه قول أبى حنيفة الكفاية وأبى يوسف رحمه الله تعالى هـ وقال الحسن رحمه الله تعالى القاضي يرضأ أمينا ليقوم بالتب في الارض ثم يقول القاضي للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى ان ظفرت بالبايع فسله اليه واخذ به قيمة ناته وان لم تستحق الارض حتى آثار الشجر وبلغ الثأر لم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فان كان البايع الارض حاضرا كان للمشتري أن يربح على البايع بقيمة الشجر

ثانتي الارض ويسلم الشجر فاقبال الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الترويح ويجوز للبائع على قطع الشجر وان كان المشتري يزرع في الارض حنطة أو شأ من أصناف الباشين والحبوب والبقول ثم استفتت الارض قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يومئذ المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البائع قائما ولا يرجع على البائع بشئ وان كان الزرع أضر بالارض فلم يستحق أن يضمه فخصان الارض ثم لا يرجع المشتري على البائع الا بالثمن وان كان المشتري قد (٣٣٣) كرى في الارض نهرا أو حفرا سابقا أو قنطرة

على البئر قنطرة ثم استفتت الارض فالتى المشتري يرجع على البائع بالثمن وبقيمة ما أحدث في الارض من بناء القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى الترويح وخبر الساقية ولا في مسنة جعلها من التراب وان جعل المستقمن أجرة أولي أو قصب أو شئ من قيمة قنطرة يرجع على البائع بقيمة قنطرتها وهو قائم في الارض ثم يزرع البائع بقطع ذلك ويحصل ورث ياربع من أبيه واستوفى ثمنه بده مستحق واستحقها كان الولد أو باقية ثم يرجع المستوفين من الجارية وبقيمة الولد من ثمن موزة ويحلف الوارث بالغ الموزة في ضمان القرو وركا ووجد بها عيبا كان له أن يردها على بائع المورث والموصى له بالخياره اذا استوفى الجارية ثم استحق ثمنها فلا يرجع على البائع الموصى لا بالثمن ولا بقيمة الولد كما لا يردها بعيب وجدتها وجعل المشتري دارا فخا رجلا واستحق العريضة وفيها عيبا فالحق المشتري البائع اشترى بعتك العريضة

الكفارة في الخطأ وأما القول فلا يصح في ظاهر الرواية * وان كان أسير بن فضل أحدهما صاحبه أو قتل مسلم تاجر أسير فلا شيء على القاتل الا إذا عرق في الخطأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس بان يعمل المسلم لأهل الحرب ما شاءه الا الكراع والسلاح والسبي وأن لا يعمل لهم شيئا أبدا قال الشيخ الامام نعم الامعة السرخسي في شرح السير الكبير المراد من الكراع الخيل والبغال والحمير والابل والثيران التي يعمل عليها للتاع والمراد من السلاح ما يكون معنقا للقتال ويستعمل في الحرب سواء يستعمل مع ذلك في غير الحرب أو لا يستعمل وأجناس السلاح ما كبرته وما صغر حتى البرص المسد في كراهة العمل اليهم على السواء * وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح يتركه له اليهم وكذلك الحربة والرياح والفرقعة وغيره من ذلك فان كان خرا من ابريسم أو شيئا من قنطرة فلا بأس بان يادها اليهم ولا بأس بان يدخل الصفر والشبه اليهم * وكذلك الرصاص لان هذا لا يستعمل في السلاح في الغالب وان كانوا يجعلون أعظم ملاحهم من ذلك لم يعمل ادخال شيء من ذلك اليهم ولا يصلح ادخال النشور الحيق والمزبوعة معها * وجنحت اليهم لان الغالب أنه يدخل ريش الشياخ والنبل * وكذلك العقاب اذا كان يعمل من ريشها ذلك ايضا فان كانت اعماد تدخل الصيد فلا بأس بان يادها اليهم في البازي والصقر كذلك * وانما أراد المسلم أن يدخل دارا الحرب بامان للقبضة ومعه قوس وسلاح وهو لا يريد بيعه منهم لم يمنع ذلك منه ولكن هذا اذا كان يعلم أن أهل الحرب لا يتعززون به في ذلك وكذلك سائر القواب ولكن لو اتهم على شيء من ذلك بعتقه باقيا ما يدخله البيع ولا يبعه حتى يفرجه الامن ضرورة فان حلف على ذلك فقد اتقت هذه التهمة بيمينه فيترك ليدخل دار الحرب فان أبي أن يحلف لم يترك ليدخل شيئا من ذلك داخراهم وكذلك اذا أراد رجل الامتاع اليهم في العريضة السفينة * وان دخل بغلام أو غلاما يخدمهم يمنع من ذلك لخاصته اليه وانما منع من ذلك ما يربط بالقبض عليه فان اتهم استصنف فاما الذي اذا أراد دخول اليهم بامان فانه يمنع أن يدخل فرساعه أو روثه أو سلاحه الا أن يكون معروفا بعد اتهم ما ناعلي ذلك فغنى ذلك الحال السلم ولا يمنع من أن يدخل يتجارته على البغال والجر والحمير والبعر ويستحق ان يباع على ما يدخله اليهم من البغال والسفن والرقبة أنه لا يرددهم البيع ولا يبعهم حتى يفرجهم الامن ضرورة * الحرفي الثمان انما أراد الرجوع الى دار الحرب بشئ مما ذكرنا فانه يمنع من ذلك حال الا أن يكون له كراهة سابقة ودواب من سلم أو ذي غنينة لا يمنع منه وانما كان أهل الحرب يجهلون ادخاله عليهم التاجر بشئ من هذه لم يدعوا يخرج * ولو كنهم يعطونه غنمة فانه يمنع السلم والذى من ادخال الخيل والسلاح والرقبة اليهم ولا يمنع من ادخال البغال والجر والنود والبعر * وكذلك لا يمنع من ادخال سفينة واحدة قهرا لو يكون فيها متاعه فان أراد ادخال أخرى منع من ذلك وهذا كله استحسان ولا يمكن من أن يدخل اليهم خيل ما في هذه الحالة لمسلم كان أو كافرا * ولو دخل الحرفي النباهام ومعه كراع وسلاح وورقة لم يمنع من أن يرجع عجايبه الى داره فان باع ذلك كله بدهام ثم اشترى بها كراع أو سلاحا أو قنطرة مثل ما كان له أو أفضل مما كان له أو شرا مما كان له فانه لا يترك ليدخل شيئا من ذلك دار الحرب * وكذلك لو اشترى باععه بعينه واستقل المشتري البيع فيه فاقاله قبل القبض أو بعده أورد المشتري عليه بخيار روثية وبخيار شرط المشتري لنفسه وان كان الحرفي شرط ان يخلو لنفسه ثم نقض البيع بحكم خياره فله أن يعود الى داره كذا في المحيط * ولو جاء

(٣٤ - فتاوى ثانيا) ثم ثبت انما يولى الرجوع عليه بقيمة التناجيم الحكم القرو وقال الباقون لا يملك العريضة والبناء جميعا فليس لثان ترجع على بقيمة البناء كان القول فيه قول البائع لانه متكرر في الرجوع وهو لا شرط البائع في البيع ضمان ما أحدثه المشتري ففسد البيع لانه لا يشتري اذا خسر فيها شئ ولو لم يشره فلا يكون له أن يرجع ذلك على البائع عند الامتناع او انما يرجع والبناء والزرع والغرس قد اشترط عليه ضمان ما أحدثه مطلقا ففسد البيع وان قيد الضمان فقال أنا ضمان ما أحدثه المشتري من بناء وغرس

أوزع أو نحو ذلك باز ويكون ضمانه رجل استوفى بآية كانت ثم استحققت الاستوفى بآية ثم قلنا بكذا ومصدق فلان وكده
 المستحق كان القول قول المستحق لاننا اشتري يدعى عليه حرية الولد بحكم الغرور وهو سكر فيكون القول قوله ولو أنكر الساع ذلك
 ومصدق المستحق كان الولد حراً بالقيمة ولا يرجع أحدهما على الباقي بشئ * رجل اشترى جارية وقضها وهو بها من رجل ثم اشتراها من
 الموروث بقولته لولده ثم جاء رجل (٣٣٤) واستحقها كان المشتري يرجع على البائع وهو الموروث بالثمن وبقيمة الولد لانه

مغرور * رجل اشترى دارا
 وبقي فيها ثم استحق رجل
 نصفها لورثا المشتري مانق
 على البائع كانه أن يرجع
 على البائع بالثمن ونصف
 قيمة البناء لأنه مغرور في
 النصف ولو استحق منها
 نصف قيمته فان كان البناء
 في النصف المستحق خاصة
 وجع المشتري بقيمة البناء
 وان كان في النصف التي
 لم يستحق كان له أن يرد
 الباقي ولا يرجع بشئ من
 قيمة البناء * رجل اشترى
 جارية فاعتصمها آخر فاشتراها
 منه أيضا استحققت الامة
 وقد ولت المشتري ولها قال
 محمد رحمه الله تعالى يرجع
 المشتري بالثمن على
 البائع فان كانت ولت
 لا تكون ستة أشهر من
 وقت البيع الثاني لا يرجع
 بقيمة الولد على أحدهما
 * رجل اشترى جارية من
 صبي غيبا دون أو من عبد
 مجبور واستولها ثم جاء
 رجل واستحقها كان الولد
 ثابت النسب من المشتري
 ويكون رقبا ولا يكون
 هذا ولله الغرور واقه أعلم

الحري بسيف فاشترى مكانه قوسا أو رجلا أو ثوبا لم يترك أن يخرج به وكذا لو استبدل بسيفه سيفا خيرا
 منه من كان هذا السيف محل الأول أو شرائه لم يمنع من بيعه كذا في المبسوط * الأصل في جنس
 هذا ما في استبدل بسلع لا من غير جنسه لم يمكن من أن يرجع به ويجبر على بيعه سواء كان خيرا
 عما خرج من ملكه أو شرائه وان كان ما استبدل به من جنس ما دخله فان كان مثله أو شرائه لم يمنع
 من أن يرجع به وان كان خيرا ومنع من ذلك وان استبدل به مثله ثم تقايلا البيع فلأن يعود على رجوع اليه
 إذا روي أن استبدل به شرائه أو خيرا منه ثم تقايلا البيع فيمكن له أن يخرج به إلى دار في الوجهين
 وسكما الاستبدال بالكرام مثل حكم الاستبدال بالاسلحة في جميع ما ذكرنا * وان استبدل بجماد أو ثوبا أو
 غيره ما ذكرنا فاستحق من ادخله دار الحرب وان كان دون ما دخله في القيمة وان استبدل بسلع الذكر
 بخله أنى مثله أو دونه لم يمنع وان استبدل بعينه فلا منع وان استبدل بغيره برذونا أو بغير ذوة فراسع
 وان استبدل بغيره الأنثى فراسا أنى دونها في الميرى ولو سكنتها أو بنتها أو برى النسل منع وأجبر على
 بيعه إلا أن يعلم أنه مثل ما أعطى في جميع وجوه الاتعاذ أو دونه فاما الرقيق فموا استبدل به من جنس آخر
 أو من جنس ما عدده أو دونه أو أفضل منه فانه يمنع ويجبر على بيعه ولو أن مستأمنين من الروم دخل دارنا
 بأمان ومع أحدهما رقيق ومع الآخر سلاح فبذل الرقيق بالسلاح أو باع كل واحد منهما من صاحبه
 بدارهم لم يمنع كل واحد منهما أن يدخل دار الحرب ما حمله لنفسه ولو أن سريانا من الروم دخل النيابان
 بكرام أو سلاح أو رقيق فأراد أن يدخل ذلك أرض التول أو الديلم وغير من أعداء المسلمين لبيعهم منهم منع
 من ذلك وكذلك إذا أراد أن يدخل ذلك إلى دار الحرب مودعوا للمسلمين وإن أراد أن يدخل ذلك أرضا
 أهلها ذمة للمسلمين لم يمنع من ذلك ولو كان أحد المستأمنين فيمن من الروم والآخر من التركة ومع أحدهما
 رقيق ومع الآخر كراع أو سلاح فبذل أو اشترى كل واحد منهما من صاحبه بدارهم لم يترك أحدهما
 ليخرج ما اشترى إلى داره وان كانا سادلا سلاحا من صنعة مثله لكل واحد منهما أن يدخل ما أخذ
 داره وان كان أحدهما أفضل من الآخر فللذي أخذ أحدهما أن يدخل دار الحرب وليس للذي أخذ
 أفضلهما ذلك ولكنه يصير على وجه عترة ماله كانت هذه المبادلة بين المستأمن والمسلم وكذلك في حكم الرد
 بضار الرقة وبخيار الشرط والرد العيب بخلاف ما إذا سادلا رقيقا معاهدا أو أحدهما أفضل من
 الآخر فان هناك لتجعل المبادلة بينهما بخلاف المبادلة بين المستأمن والمسلم والمعااهدة فتستحق المساواة
 لا يمنع كل واحد منهما من أن يدخل دار معاودة وان كان أحدهما أفضل من الآخر لم يمنع الذي أخذ
 أحدهما من الذي أخذ أفضلهما من ذلك ولو كانا سادلا معاودة لم يمكن لكل واحد منهما أن يدخل
 ما أخذهما لان اختلاف الذكور والاثنتين اختلاف جنس كذا في المحيط

باب ما يدخل في دار الاسلام * إذا دخل الحرب دار الاسلام بآية كان لا يمكن أن يقيم فيها
 سنة وقوله الامام أن أفت سنة كلمة وضعت عليها الحزب في زمان لم يكن له طريق فاشترى ما على ظن أن لها
 طرقا فذكرنا ناسل هذا في باب العيوب وان ما دارا وقال بحقوقها وما اقتضاها وقال بكل قليل وكثير لم يدخل فيها وأخرج عنها كانه
 الطريق وكذلك أقر الانسان دارا وما صلح على دارا أو صي ما زاد الطريق ولم يترك بحقوقها وما اقتضاها لم يدخل فيه الطريق ولو
 في الباب فصول خمسة الأول في الدار الثاني في الجاهل والمجانن والثالث في الكرم والقتل والرابع سنة

اشترى دارقباستان دخل البستان في البيع صغيرا كان البستان وكبيرا فان كان البستان خارجا عن الدار لا يدخل البستان في البيع وان كان بابا في الدار كذا قال اوسلمان ^{٢٣٥} وقال القضاة لا يصغر رجلا معه تعالى ان كان البستان أصغر من الدار ومعه الى الدار يدخل في بيع الدار وان كان البستان أكبر من الدار ومثل الدار لا يدخل في بيع الدار والمستفاد قدمت في باب البيع في النسخ والرجوع والدخول ^{٢٣٥} دخل باعنا بائنا كل حق له وانما يجرى الاصل فان ارادى ومتاعه احواله لا تكون (٢٣٥) للبايع ولا تكون للبائع لان الرضا

سَمَّا أَخَذَهَا. فَهِيَ أَخَذَهَا مِنْهُمْ سِتْنَدًا كَذَابِي التَّيْنِ. ثُمَّ لَا تَزِلُّ بَعْدَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدَّارِ الْحَرْبِ
كَذَابِي الْكَفَايَةِ. فَانْ دَخَلَ الْحَرْبِي دَارَ بَابَانَ وَأَشْتَرَى أَرْضَ خُرَاجٍ. فَذَا أَوْضَعَ عَلَيْهِ خُرَاجَ سَارِزِيَا وَكَذَا
لَوَاشْتَرَى عَشْرَ مَقَامٍ. فَاسْتَعْرَضَ عَشْرَ مَعْلَى قَوْلَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَصِيرُ
خُرَاجِي فِيهِ وَخُشْنُهُ بَعْزِي سَتَسْتَقْبِلُهُ مِنْ وَقْتٍ وَضَعُ خُرَاجٍ وَتَبَيَّنَ أَحْكَامُ الدِّينِ فِي حَقِّ مَنْ مَنَعَ
الْخُرُوجَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَبِزِيَانِ الْقَصَاصِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْلُومِ وَخَانَ الْمَسْلُومَ قِيَمَةَ خَيْرٍ وَخَيْرٌ بِمَا ذَا أَتْلَفَهُ وَجُوبُ
الْبَيْتَةِ أَتَقْتُلُ خَطَاؤُهَا جُوبُ كَذَابِي عَنْ قَهْرٍ مِنْ غِيَمَةِ كَاتِمٍ مِنْ غِيَمَةِ الْمَسْلُومِ وَالْمَادُودِ وَضَعُ الْخُرَاجِ الزَّامَةِ
عَلَيْهِ وَأَخْشَعْتُهُ مِنْ دَحَالِيقِهِ وَمَنْ دَنَسَ الشَّرَّاءُ بِسُوءِ زُرْعَتِهِ أَوْ قَطَعَ بِلَهْجِ التَّكْنِ مَنْ هَذَا كَاتِبِي
مَلِكُهُ كَذَابِي فَخِ الْقَدْرِ. فَأَجْبَرُ الدَّارَ أَهْلًا مَقْلًا يَصْرِفُ كَذَابِي ظَاهِرَ الْوَاوِيَةِ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَانْ دَخَلَا
قَبْلَ أَنْ يَجِبَ خُرَاجُهَا لَيْكِنْ بَشَرْنَا لَهَا لُتْقِيَا. وَلَوَ اسْتَأْجَرَ أَرْضَ خُرَاجٍ فَزُرْعَهَا لَيْكِنْ ذِي قَانٍ كَانَتْ أَرْضُ
خُرَاجِهَا الْفَلَسْطِينُ فَزُرْعَهَا بِإِذْنِ الْحَرْبِيِّ فَخَاذِلَا لَامَ خُرَاجِهَا عَامًا أَوْ ثَمَرًا حَكَمَ ذَلِكَ عَلَيْهِ دُونَ مَحَابِبِ
الْأَرْضِ جَعَلَهُ الْإِمَامُ ذِي قَانٍ وَضَعُ عَلَيْهِ خُرَاجَ رَأْسِهِ فَانْ اشْتَرَى الْمُسْتَأْمَنُ أَرْضَ الْقَامِقَةِ فَجَرَّهَا مِنْ مَسْلَمٍ
فَاذِنَا لَامَ الْخُرَاجِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَرَأَى أَنْ ذَا عَلَى الزَّرْعِ لَوْ بَصُرَ الْمُسْتَأْمَنُ ذِي قَانٍ وَلَوْ دَخَلَ الْحَرْبِي أَرْضَا
اسْتَوَاهَا وَهِيَ أَرْضُ خُرَاجٍ فَزُرْعَهَا فَاصْبَرُ زُرْعَهَا أَفَقَعْدَ بَيْتِهِ لَيْكِنْ فِي الْأَرْضِ خُرَاجٌ فَلَا. فَالْمُسْلِمُ يَصِيرُ
الْحَرْبِيُّ ذِي قَانٍ وَجُوبِي فِي أَرْضِ الْمُسْتَأْمَنِ الْخُرَاجِ فِي أَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَثْمَرٍ مِنْ وَجْهِ مَلِكِهِ مَادُودِيَا خُرَاجٍ
فِي أَرْضِهِ الْخُرَاجِ وَجُوبِي عَلَيْهِ خُرَاجُ أَسَدِي وَخُشْنُهُ بَعْدَ سَتَسْتَقْبِلُهُ مِنْ وَجْهِ جُوبِي فِي أَرْضِهِ. وَذَا دَخَلَتْ
حَرْبِي إِلَى بَابَانَ قَرَّبَتْ جُوبِي خُشْنًا أَوْ مَسْلَامًا صَادَرَتْ خُشْنًا. وَوَدَخَلَ الْحَرْبِيُّ دَارَ بَابَانَ فَتَزَوَّجَ نِسَةً لَا يَصِيرُ
تَعْيَانًا يَزُو بِجِهَا كَذَابِي السَّرَاحِ الْوَاوِيَةِ. فَانْ رَجَعَ الْحَرْبِيُّ الْمُسْتَأْمَنَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ بِوَلَدِهِ وَدَبِعَهُ عَنْدَ مَسْلَمٍ
أَوْ ذِي أَوْ دَبِعَ عَلَيْهِ مَحَالِمْ مَعَهُ بِالْعَدَاوَةِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَمَا كَانَ فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ أَوْ الْغَنَمِ مِنْ مَالِهِمْ بَاذِي عَلَى
مَا كَانَ عَلَيْهِ حَرَامُ التَّشَاوُلِ فَانْ أَسْرَ أَوْ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ قَتْلَ حَقْدٍ مِنْهُ صَارَتْ وَدَبِعَتْهُ فَأَيُّ وَكُلُّهَا مِنْ رَحْمَةِ فَقَدِ
أَبِي وَمُسْقَرُ جَمَاعَةِ تَعَالَى رَأَيْتُهُ مِنَ الرَّحْمَنِ بَشَرَهُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِإِيعَادِي بَيْنِي وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْغَضَائِلِ
لَسِبْتَ الْمَالَ كَذَابِي التَّيْنِ. وَانْ قَتَلَ وَلَمْ يَظْهَرْ عَلَى الدَّارِ فَارَقَ زُرْعَتَهُ وَلَوْ دَبِعَتْهُ لَوْ رَتَبْتُمْ مَوْكَذِبَ إِذْمَاتٍ وَمَا
أَوْضَحَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَنْ أَمَالَ الْحَرْبِيُّ بِغَيْرِ قَالٍ يَصْرِفُ فِي مَصَاحِبِ الْمُسْلِمِينَ كَاصْفَرِ الْخُرَاجِ قَالُوا لَهُ
مِثْلُ الْأَرْضِ الَّتِي أَحْلَاوْا أَهْلَهَا عَنْهَا وَالْخُرَاجُ يَزُولُ لَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ كَذَابِي الْهَدَايَةِ. وَلَوَ امْتَلَأَ الْمُسْتَأْمَنُ فِي دَارِ
الْإِسْلَامِ عَنْ مَالِهِ وَرَتَبَتْهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ وَوَقْتُ مَالِهِ لَوَرَتَهُ فَانْ أَقْدَمُوا فَلَا يَدْنَ بِغَيْرِ الْبَيْتَةِ عَلَى ذَلِكَ فَيَأْخُذُوا
فَانْ قَامُوا بِمَنْعَتِهِمْ مِنْ أَهْلِ الذِّقَّةِ قَبْلَ تَسْتَعْمَالِهَا قَالُوا لِالْأَصْلَفِ لَوْ أَرَادُوا نَافِعَهُمْ دَفْعَ الْبَلَمِ الْمَالَ وَأَخْشَعْتُهُمْ
كَيْدًا لَمْ يَظْهَرْ فِي الْمَا كَمَنْ ذَا لَوْ لَا يَقْبَلُ كِتَابَهُمْ وَلَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَاتِبُ كَذَابِي فَخِ الْقَدْرِ. وَذَا بَعَثَ
الْحَرْبِيُّ عَبْدًا تَابِعًا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ. بَابَانَ فَاسْلَمَ الْبَيْتَ بِسَائِعٍ وَكَلَنَ غَنَمَهُ لَقَرِي فِي كَذَابِي الْمَسْجُودِ. وَذَا
دَخَلَ الْحَرْبِيُّ دَارَ بَابَانَ. وَلَقَامَ أَهْلُ دَارِ الْحَرْبِ وَأُولَا دَخَاوِرَ كَلَرٍ وَمَالَ أَوْ دَبِعَ مِنْهُمَا وَبَعْضُهُ حَرْبِيَا
وَبَعْضُهُ مَسْلَمًا فَاسْلَمَ هَاتِمًا يَظْهَرُ عَلَى الدَّارِ. فَلَمَّا كَلَفَ وَكَوْنَهُ كَذَابِي فِي مَطْعَمِهِ كَاتِبًا سَلَامًا كَذَابِي الْهَدَايَةِ
وَلَوْ سِيَ الصَّبِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَصَارَتْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ مَسْلَمٌ مَعَالِيَهُ مَعْرُوفٍ عَلَى سَلَامِهِ وَكُونَهُ مَسْلَمًا لِابْنَانِي
الرَّحْمَةِ كَذَابِي التَّيْنِ. وَانْ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ بِمَا يَظْهَرُ عَلَى الدَّارِ فَانْ لَادَهُ الصَّغَارُ حَرَامًا لَوْ سَلَاسِلَامًا بِأَيْمِهِمْ

الاعظم فيها ذاباع بعض السيوف فنهنا يدخل الطريق في القتل * ورسول ه دار كان اها في القدم طريق فسنذلك الطريق ورجل لها طريقا
آخر يباعها بغيره فكان المشتري الطريق الثاني دون الاول لانه لا يدخل في وقت البيع فيدخل فيه ما كان ه طريق وقت البيع * ورسول يباع
دارا احسده ودهاسو الجاهلية فقال له سور المدة ولا يدري انه كان. لكافي الامار اول يمكن والسرور في وسط المدة ودخلها ونازلها
دور كثره فذكر في البيع ثلاثة حدود على الوجه الصحيح وذكر الحد الرابع دور الجوان التي وراء السور وقضى النبي وسلم العاريا المشتري

خلف البائع وأدّى ورثته فداد البيع بحكم ادخال السور في البيع فادعى المشتري أن السور له وعند الناس هو مشهور وبور للمدينة قالوا
هنا فتوى وحكم في الحكم لا يجوز هذا البيع لأن هذا الحائط لا يكون من حيطان الدار وادخله في البيع يكون مقسدا للبيع وان كان
مثل هذا الحائط قد يكون من حيطان الدور والقصور كان ذلك الشئ لانه قد يده وأما في الفتوى ان أضاف البيع الى هذه الدار مشاهدة
أو أشار الى الدار ومخافة فاعاجبنا (٢٣٦) جاز البيع فيما بينهما وبين الله تعالى رجل باع دارا ليس فيها ما فيها من خر وبئر مطوى

بالأب وغيره كلها متصلة
بالبريد في الكل في البيع
لأنها داخله في الحدود
فكانت داخله في البيع
وان باع دارا فيها بئر وعطفا
بكره فقول ودلوه بان باع الدار
بمراقفها يدخل الملو والجل
لأنهم من المرافق وان لم
يقبل رعايته فلا يدخل الملو
والجبل وتدخل البكر في
البيع على كل حال لأنها
مركبة بالبئر في شئ يدارا
واشتقا في جبل الدار فقال
البائع هو في وقال المشتري
لأنه هو في كل الباب
مر كبه لا يلبس كان
القول قول البائع سواء
كان الدار في يد البائع أو في
يد المشتري لأن ما كان
مر كبا يكون من جملته الدار
وان لم يكن السبب مر كبا
وكان مقصدا فان كانت
الدار في يد البائع كان القول
قوله وان كانت في يد المشتري
كان القول قول المشتري
لأن الباب ما لم يكن مر كبا
يكون بمنزلة المتاع الموضوع
في الدار ولا يكون من جملة
الدار فيكون القول قول
صاحب البئر ورجل اشترى
دارا فوجدها في جندتها
دارها وان قال البائع هي لي

سواء وكل مال أودعه مسلما أو ذمقا وله وما سرقه ذلك في كذا في الكافي إذا سلم الحرف في دارا للحرف
فقتله مسلما أو خطا وله ورثته مسلون هناك فلا يثني عليه الا الكفارة في الخطا كذا في الهداية من قتل
مسلم الخطا أولى له أو قتل من سادخل دار الاسلام بامان فاسلم فله على عاقلة الامام وعلة الكفار وان
كل قتل المسلم الذي لا وارث له والمستامن الذي أسلم ولم يسلم معه وارث قصدا ولا سعيان لم يكن معه مولى
صغير دخل به البناعدا فان شاء الامام قتلوه وان شاء أخذ الدية منه بطريق الصلح لا الجبر وأما أن يعقوب ليس
له ذلك ولو كان القاتل لقطا فقتله المقتط أو غير مختط فلا اشكال في وجوب الدية لثبوت المال على عاقلة
القاتل والكفارة عليه ولو كان القاتل عدوا فان شاء الامام قتله وان شاء سلمه على القيمة وهذا عدو
حنيف ومحمد وجه الله تعالى كذا في فتح القدير الأصل أن الدار دليل ظاهر لكون من فيها من أهلها
والسبب أقوى من المكان والينة أقوى من الكل إذا سار سيرة قوموا واجابهم فادعوا أنهم من أهل
الاسلام أو من أهل القمة وأنهم أخذوا في دار الاسلام وقالت السيرة معهم من أهل الحرب أخذناهم في دار
الحرب فاقول لا ساري وان قالوا أخذوا في دارا لحرب ولكن نحن من أهل الاسلام والقيمة ودخلنا
دارا لحرب يستأمنون للقبارة والبراقا وكأمر ابي أيوب لا يقبل قولهم بستر قون الا اذا وجد قسم
علامات الاسلام كالختان والنصاب وقص الشارب وقرمات لقران والقيمة ودعوا الاسلام فيدفع عنهم
الاسر وكذا اذا وجدت هذه العلامات في سبي في دارهم بعد طولها لا تقبل شهادة بعض السيرة عليهم لأنها
شهادة لنفسه وقيل شهادة الجبار بعد الشر كذا في السيرة الكبرى وقيل باختلاف الجواب لا اختلاف
الوضع فالوضع غش في جند عظيم فكانت شركه عامته لا تمنع القبول كشهادة القفيرين لبيت المال والوضع
هنا في السيرة هو غش في خاصة تمتعت القبول ولشهادة لاهل القمة لهم لانهم شهادة على المسلمين
كذا في الكافي

في الفصل الثالث في هديتهم أهل الحرب يعنيها الى أمر جيش المسلمين قال محمد رحمه الله تعالى
ما يمتنع العتق من الهدية الى أمير جيش المسلمين وإلى الامام الأكبر وهو مع الجيش فانه لا بأس
بقبوله ولو بصرفه الى المسلمين وكذلك اذا أهدى ملكهم الى قاض من قواد المسلمين لمنعة ولو كان أهدى الى
واحد من كبار المسلمين ليس له منعة يخص هو بها وفي الثاني لو أن جندا دخلوا دار الحرب فهدى أهل
الحرب رجلا من الجنان أو قاض من هداياهم فهو غنية لان نقل كل رجل ما أهدى اليه قال محمد رحمه
الله تعالى وكذلك كل عامل من عمال الخليفة اذا جهته الخليفة على عمل فهدى اليه شيئا فله عليه أن
يأخذ ذلك من العامل ويضعه في بيت مال المسلمين ان كان الهدى أهدي اليه بطلب نفسه وان كان الهدى
مكرها في الاهداء فيبي أن رثا له يدعي على الهدى ان قدر عليه وان لم يقدر عليه يضعها في بيت المال
ويكتب عليه قصته وكان حكمه حكم القطة ولو أن عسكريا من المسلمين دخلوا دار الحرب فهدى أمرهم
الى ملك العدو هدية فلا بأس به فان أهدى اليه ملك العدو بعد ذلك هدية فله ان يأخذ ملك العدو وان
كانت قيمة ما أهدى ملكه العدو من قيمة هدية أمر الجيش أو كتر بحيث يغني الناس في مثله كانت الامير
خاصة وان كانت قيمة هدية ملك العدو كثر من قيمة هدية الأمر بحيث لا يغني الناس في مثله فالزيادة
على هدية ما لم تكن غنية وكذلك لو أن أمير الثغور أهدى الى ملك العدو هدية وأهدى ملك العدو اليه

كانت له ورثتها المشتري عليه لأنها وصلت الى المشتري من يد البائع وان قال البائع ليست لي كانت عترة القطة هدية
رجل له علف وفسل فقال الرجل بعت منك جازا للبيوع ويكون سطح السفل لصاحب السفل ولشترى حق القرار عليه
وكذا لو أن بعت هذا العلف كان لشترى أن يبيعه عليه أو أن يبيعه لغيره من السفل لم يبيعه مستغف كان سطح السفل مستغفا للسفل
ويدخل في بيع الدار أو تراتي تكون على السطح كانت من أجزائها وشب لانها من كبة في الدار فتدخل في بيع الدار ويدخل السلاسل

في بيع البيت والداران كانت مكية لا تشاهن جلد الدار فان لم تكن مكية لمختلفة فاقية والصحيح انها لا تدخل ومفتاح البيت والدار يدخل في البيع استحصا أو القصاص أن لا يدخل والعراقي يدخل قياسا أو استحصا لأنه مكي وإن كان باب البيت والدار معقلا لا يدخل العقل في البيع والتصور تدخل في بيع الدار ان كانت مكية وإن لم تكن مكية لا تدخل والأجباري السطحي يدخل في بيع الدار سواء كان مكي أم لا وإن لم تكن مكية لم يدخل في بيع البيت كالإدخال فيه (٣٣٧) - العلوة منه علو سقف فقال رجل

اشتریت عنك هذا

لَيْتَ وَلَمْ يَرْزُقْهُ لَا يَدْخُلْ

فَمِنْهَا الْعَاوُ وَكَذَا لَوْ قَالَ

سكاحية. هو له الان

قوله يا شاعر

لقد تم في هذا الكتاب

يحيى مع الياس

نعمت الله عليه السلام وولایتی

اور ایدخل فیما عہدا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مرافقہء واناشتری

فَرَلَان تان اشتریت منک

لما المنزل لا يدخل فيه

سواء ولوطا لاشتریت

فَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّ

سَقَاهُ مِنْهُ

علاوان لم يقبل بكل حق

سوره الامتحان فيه العلو

لما بدأ فعرف أنها

وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنْهُمْ إِنَّهُمْ أَكْثَرُ ظُلْمًا

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَلَاءِ قَالَ سَأَلْتُ

جميع من غير ذكر

مفروق في المسائل الثلاث

منی عرفنا کل مسکن

ہی خانہ صغیراً و کبیراً

ولواشتری دارالهاقلمه

في سائر اقطار الهند

ط. الفار والآخر على

طرازات في السكة أو

دار الجلال الإسماعيلية

الباب السابع في العشر والخارج

الأرض (فوعان) عشرة ومترأجة * فأرض العرب كلها عشرة * وهي أرض تهامة وفجاءة وبعث
والبحر وطائف وعان والبحرين * قال محمد رحمه الله تعالى أرض العرب من (٢) عذيب إلى مكة (٣) وعدن
إلى أقصى بحر اليمن بجمهورية العراق فاسمي منها من أهلها لاجل مترأجة وحدثا السودان ولما
من تخوم الموصل إلى أرض عبادان * وحده عراض منقطع الجبل من أرض حوان إلى أقصى أرض
القاسية المتصل بعذيب من أرض العرب * وما سوى ذلك كل بلدة قست عنوت ولم يسلم أهلها ومن عليهم
فهي خراجية إن كان يصل إليها المخرج * وكل بلدة قست صلوا قبلها والخزبة فهي أرض خراج وكل بلدة
قست عنوت وقسمها للأميرين الفاتحين فهي عشرة * وكل بلدة قست عنوت أو سلم أهلها قبل أن يحكم الإمام
فهي شيء * كان الإمام فيها بالخيار وإن شاء قسمها بين الفاتحين وتكون عشرة * وإن شأنا من عليهم وبعليل
كان الإمام بطلبها أن شاعرض العشر وإن شاعرض الخراج إن كانت تسقي بماء المخرج كذا في فتاوى
فاضلنا * كل أرض أصل عليها أهلها أو عاقبتها تكون عشرة * وكذلك كل أرض من أراضي العرب
إذا قست عنوت فمروا أهلها من عبدة الأوثان طاموا بعد الفتح وتركوا الإمام الأراضي عليهم فهي عشرة
وكذلك كل بلد من بلاد الجحيم إذا قستها الإمام فمروا عنوت وتزددون أربعين عليهم * فأرضهم ووضع
على الأراضي المخرج * وبين أن يقسمها بين الفاتحين ويضع على الأراضي العشر فقال جلجل الأراضي
عشرة شهد الفقه عليهم فأرضهم فإن الأراضي تبقى عشرة * هكذا ترك محمد رحمه الله تعالى
في التواوير والآخرى في كتابه * وكذلك أرض المخرج إذا قطعت عنها الماء المخرج وصارت تسقي بماء العشر فهي
عشرة * كذا في المحيط * من أجبأ أرضها أو أمان كانت من حرا أرض المخرج فهي خراجية وإن كانت
من حرا أرض العشر فهي عشرة * وهذا إذا كان الخبي لها سلم أو أمانا * كل من خاضع بالمخرج وإن كانت
من حرا أرض العشر * والبصر فتدفع بأعشرة بواجب العشرة أرض الله تعالى عنهم كذا في السراج والهاج
* خراج الأرض فوعان (خراج بمقاسمة) * وهو أن يكون لأوجب شيامن المخرج فحوافس والسدس
وما أشبه ذلك * (خراج بوظيفة) وهو أن يكون لأوجب شيامن الفضة يتعلق بالتسكن من الانتفاع بالأرض
كذا في فتاوى قاضي خان * وخراج القاسية يتعلق بالمخرج لا بالتسكن من الزراع حتى إذا عطلت الأرض

(١) قوله من ضمن مضامين جمع حسن بكسر فسكون اهـ معجمه . (٢) قوله من عذيب بضم ففتح

ماء البني عمر وهو أول ما يليق بالإنسان بالبلد إذا صار من قادية الكوفة يريد مكة كما في قوم البلدان ١٥

(س) قوله وعدت أني محررة من أفاعام حيا أدين كافي القاسموس ٨١ مصححه

يقبل بكل حق هو لها لا تدخل الظلة في قول أي حنفية رحمه الله تعالى وقال صاحبها تدخل الظلة في البيع إن كان مقصدها في الدار وإن لم يكن مقصدها في الدار لا تدخل الظلة في بيع الخارج قولهم لا يدخل كذا الظلة والصكفة الشارع في الدار يدخل في بيع الدار وإن لم يذكر السقف والمراقف ههنا لم يطرح أحد هذا إلى الشارع والأشخاص في دار رجل أو قبايع الدار إن لم يقبل بكل حق هو لها لا يدخل فيه الطريق للناس وإن قال بكل حق هو لها أدخل فيه الظل على الطريق الظاهر لكنه في الشارع والاختصاص في الحقوق ولو انتهى دارها

فيما ملحق بمنزج ومرتبط وبنما هو لا بد من الحقوق والمرافق يدخل الكل في البيع وان اشترى من غير الايدخل فيه المرتبطة والمخرج وبذلك
وان قال بكل حتى هو له ما يذكر هذه الاشياء من كذا الحقوق والمرافق في هذه المسائل كذا الحقوق والقرية مثل المار فان كان في القرية أو في القار
باب موضوع أو خشب أو لبن أو جص لا يدخل شيء من ذلك في البيع وان كذا الحقوق والمرافق لان هذه الاشياء لا تعد من الحقوق
والمرافق فلا تدخل في البيع كاللايدخل (٢٣٨) فيه المتاع الموضوع وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قليل أو كثير هو فيها وأمتها

لا يدخل شيء مما ذكرنا في
البيع لان المراد من قوله
هو فيها أو متها ما كان
متصلا بها وهذه الاشياء
غير متصلة بالدار ولو اشترى
بيتا لشيء بكل حتى هو له
أو بكل قليل أو كثير هو فيه
ذكر محمد رحمه الله تعالى في
الشرط انه لا يحل الا على
والاسفل وكذلك كان فيه
قد رتبنا موصولا بالارض
وقبل الجبر الا على لا يدخل
في البيع * تدبيب خسة
تفريق احد من نصيبه من
المرق قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى ليس لأصحاب
السكة أن يبيعوها فان
اجتمعوا على بيع هذه السكة
وقسمت ممنوعان ذلك لان
لناس حقا في هذه السكة
فان الطريق الاعظم اذا كثر
فيها الزحام كان للناس أن
يدخلوا هذه السكة التي هي
غير نافذة حتى يفل الزحام
ومن العلم ان قال اذا باع
واحد من أصحاب السكة
نصيبه من الطريق التي هو
غير نافذة يجوز البيع
وليس للشترى أن يفسد
هذا الطريق الا أن يشتري
دارا كانت للبايع في هذه

السكة * رجل اشترى دارا بها في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة وللشترى في هذه السكة مقدار آخرى
ليس للشترى أن يجعل الدار المشتركة طريقا في هذه السكة فان نزع في ذلك جميع أهل السكة الواحدة كل لها الواحدة أو اقتضعت
ذلك وان رضى الكل كان ذلك ما عاينوا ويكون لهم أن يرجعوا وكذا لو تبيع واحد كان لهذا الواحد أن ينعه عن ذلك ونفقة في دارا
لرجلين لكل واحد منهما دارا أراد أحدهما أن يغلط بابا على رأس السكة كان لا حرج أن ينعه لوضع أحدهما الباب القديم ثم وضعه ليس

رضى

ما من رضى صاحب السيل يبيع الدار قال وان كان لفرقة السيل كان لصاحب السيل حصص من الثمن وان كان له حق جرى الماهقظ فلا
 قط لصاحب السيل من الثمن وبطل حقه اذا رضى بالبيع كمن ارصى بكنى دار لم يزل فيه الدار ورضى الموصى له بالبيع بطلت
 وصته ولو لم يبع الدار ولكن قال صاحب السيل اطلت حق في السيل بطل حقه ان كان له حق جرى الماهقظ وان كان له الرقة لا يطل
 حقه لان قوله اطلت حق لا يزل ملكه (٣٤٠) عائط مشكورين راجعوا في بيته ثلاث طافات من اليب

كلوا بأخسذون الخراج في أول السنة على سبيل التجبيل فذلك محض ظلم لا يصيب على البائع ولا على المشتري * رجل له قريضة في أرض خراج فيها بيت ومنازل يستغلها ولا يستغلها لا يصيب فيها شيء وكذا الرجل إذا كان له دار خفية في مصر من أمصار المسلمين جعلها بيتا وأغرس فيها نخلا وأخرجهما عن يده ليس فيها شيء لأن ما بقي من الأرض سعة للدار وإن جعل كل الدار بيتا فأما أن كانت في أرض العشر فبها العشر وإن كانت في أرض الخراج ففيها الخراج كذا في فتاوى فاضلنا * رجل اشترى أرضا خارجة اجتمع بيني فيها نادوا فقلعهم الخراج وإن لم يتم متكلمن الزراعة كذا في المحيط * السلطان إذا جعل الخراج لصاحب الأرض فتركه عليه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والقوي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج وعلى هذا التسوية قضاء والفقهاء * السلطان إذا لم يطلب الخراج عن عليه كان على صاحب الأرض أن يصدق به وإن كان يصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة كذا في فتاوى فاضلنا * العامل إذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يصل (يوصى) كذا في الوجوه للكردي * قال محمد رحمه الله تعالى السلطان إذا جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز له أن يبيعها بخلاف ما ذكر شيخ الإسلام أن السلطان إذا ترك العشر على صاحب الأرض فهو على وجهين الأول أن يتركه اعتقلا منه بأشياء في هذا الوجه كان على من عليه العشر أن يصدق بقدر العشر إلى الفقير * والثاني إذا تركه كصدقة على وجهه أو غيره أيضا وإن كان من عليه العشر غنيا كان ذلك جائزا من السلطان وبضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لم يثبت مال الصدقة وإن كان من عليه العشر فقيرا لاحتجائي إلى العشر فترك ذلك عليه جائز وإن كان صدقة عليه فيجب تركها أو أخف منه تصرفا إليه كذا في النخبة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له أرض خراج عطلها فقلعه الخراج كذا في المحيط * وهذا إذا كان الخراج موطقا ما إذا كان خراج متعامدا فلا يصح تركه في السر أو الواج * قالوا من انتقل إلى أخص الأخرى من غير عقد قلعه خراج لا على كنه أرض الزعفران فقد كها وزرع الحبو بقلعه خراج الزعفران وكذا لو كان كرم يقطع وزرع الحبو بقلعه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يفتي به كذا بطبع النخبة في أموال الناس كذا في الكافي * من أسلم من أهل الخراج أخفنه الخراج على حاله * ويجوز أن يبتدئ المسلم أرض الخراج من الفتى أو يؤخذ منه الخراج كذا في الهداية ولا يصح العشر والخراج في أرض واحدة سواء كانت الأرض عشرية أو أراضية * ولو اشترى أرض شبرا وأرض خراجا لخصارة فقلعه العشر وأخرج دون مكة لخصارة كذا في المحيط * قال في الأشربة أرضا عشرية قال أبو حنيفة وزفر * هما الله تعالى يؤخذ منه الخراج كذا في الزاد * ولو أن قوم من أهل الخراج حجزوا عن عمارة الأراضي واستغلها ولم يكن عندهم ما يؤدونه الخراج لم يكن للامام أن يأخذ الأراضي منهم ويذهبها إلى غيرهم على سبيل التملك كذا في النخبة * قال في تكملة العشر والخراج لو أن أرضا من الأراضي الخراجية عجز عنها صاحبها أو عطلها أو تركها كذا لا لأم أن يدفعها إلى من يقوم عليها أو يتركها رجوعا قال الشيخ الإمام فمن الأمة للملأون رجوعا الله تعالى والصحيح من الجواب في هذه المسألة أن يؤجر الامام الأراضي أولا وأخذ لا يجوز فرضه بقدر الخراج وعكس الباقي بالارزاهة وهكذا * محمد رحمه الله تعالى في الزيادات فإن كان لا يصح من يسأجره لم يدفعها من أجرة بلت أو أوال برع على قدماء يؤخذ من تلك الأرض من أجرة

[illegible]

• رجل أحدث بناء أو غرق على سكة غير نافذة ورشي بها أهل السكة فما وجب من غير أهل السكة واشترى دارا من هذه السكة كان المشتري أن يأمر صاحب الرفقة برفع الرفقة برفع أهل السكة واشترى أرضا بغيرها ثم اشترى ما صار أراضى الجرى إلى أرضه أن أراد أن يجرى قبله الماس من غير أرض أخرى لا يجوز في قولهم بأن أراد أن يجرى من غير هذه الرفقة باختلافه قال محمد بن مسلم رحمه الله تعالى ذلك والخيار أنه ليس بذلك وهو قول العامة لأن هذا زائد مقدار شرب هذا الأرض فلا يجوز • إذا طلب المشتري من البائع أن يكتب له صك الشراء وأبى البائع ذلك لم يجز عليه لأنه ليس عليه أن يكتب له نفسه صكوا وان كتب المشتري به لغيره صكوا طلب من البائع أن يخرج إلى الشهود يشهدهم لا يجوز البائع على أن يخرج وإن جاء المشتري بشهود إلى البائع وطلب منه أن يشهدهم فامتنع البائع من ذلك فامتنع المشتري برفع الأمر إلى القاضي فإن أقر البائع (٣٤٣) عند القاضي بالبيع كتب القاضي له صكلا ويشهد الشهود على ذلك وإن طلب

المشتري من البائع الصك القديم ولم يعطه لا يجوز عليه فإن احتاط المشتري بكتب من صك البائع لنفسه مكمل ذلك وشهد فيه أسامى الشهود الذين نزلوا خطوطهم في الصك القديم حتى لو أياه البائع الأول وما وجد البيع أوجبه وأرته وأراد أن يأخذ المبيع من يدي المشتري يعرف المشتري شهود البيع فيستشهدهم ويدفع الخصومة فإن كان شهود الصك القديم اثنين أو ثلاثة يكتب عندهم وبأمرهم بالاشهاد على شهادتهم فإن الاشهاد على الشهادة من غير عند الشهود جائز فإن أبى البائع أن يعرض الصك القديم ليكتب المشتري من ذلك مكمل يجبر البائع على ذلك فاختلقوا فيه قال القاضي أبو حنيفة في مثل هذا أنه يجبر عليه • حكى أن رجلا اشترى

كل خراج الكروم وهو خراج الأراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وإن لم يكن خراج الكروم معلوما وكل خراج الضعفة جله فإن علم أن الكروم كانت كروما في الأصل لا يعرف إلا كروما والأراضي كذلك ينظر إلى خراج الكروم والأراضي فإذا عرف ذلك بقسم جله خراج الضعفة عليهما على قدر حصصهما وقدر خراج أرضهما على التفاوت وطلب من كل خراج أرضه أكثر التسوية بينهما وبين غيره قالوا إن كان لا يعلم أن الخراج في الابتداء كان على التساوي أم على التفاوت بترك على ما كان قبل ذلك كذا في فتاوى فاضلجان في الفتاوى إذا جعل الرجل أرضه الخراجية مقبرة أو أوحا للفقراء أو مسكنا للفقراء سقط الخراج خراج الأراضي إذا أوالى على المسلم سنين فعد إلى يوم وفو بمحمد رحمه الله تعالى يؤخذ بجميع ما مضى وعد إلى خريفه جملته تعالى لا يؤخذ إلا بخراج السنة التي هو فيها هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح السير الصغير وذكر صدر الإسلام رحمه الله تعالى في كتاب العشر والخراج عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتين قال صدر الإسلام الصحيح أنه يؤخذ كذا في المحيط • ولأخبر أن غلب على أرضه مال أو أقطع أو منع من الزرع كذا في التمر الثاني • ذكر محمد رحمه الله تعالى في التوارد إذا غرت أرض الخراج ثم نصب المالك عنها في وقت يقدر على زراعتها لا قبل بدخول السنة الثانية فلم يزرعها فقبلها لخراج وإن نصب المالك عنها في وقت لا يقدر على زراعتها لا قبل بدخول السنة الثانية لم يزرعها هكذا في المحيط • إذا صلح الزرع أفعه صلح ولا يمكن الاحتراز عنها كقنفر والخرق وشدة البرد وما أشبه ذلك فلا خراج وما إذا كانت أفعه صلح ولا يمكن الاحتراز عنها ككل الفرد والسباع والأنعام وغو ذلك فلا يسقط الخراج وهو الأصح وذكر شيخ الإسلام أن هلاك الخراج قبل الحصاد يسقط الخراج وهلاكه بعد الحصاد لا يسقطه هكذا في السراج الوهاج • وفي أرض العشر إذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وإن هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الكارسي في ذمة رب الأرض وخراج المقامحة بمنزلة العشر لأن الواجب شي من الخراج وإنما يشارك العشر في المنصرف وهذا إذا هلك كل الخراج فإن هلك إلا أكثر من البعض ينظر إلى ما بقي من مقدار ما بلغ قنفرين ودرهمين يجب قنفر ودرهم ولا يسقط الخراج وإن بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج كذا في فتاوى فاضلجان • قال شيخنا رحمه الله تعالى والرواب في هذا أن يتطرق أوالا إلى ما يقع هذا الرجل في هذه الأرض ثم ينظر إلى الخراج فيقسم ما أتفق أو لا من الخراج فإن فضل من متى أخضع على شحومنا كذا في السراج الوهاج والمحيط • وإنما يسقط الخراج بهلاك الخراج إذا لم يبق من السعة مقدار ما يمكن فيه من الزراعة فإن بقي لا يسقط الخراج ويجعل كأنه لا يملك وكذا الكرم إذا ذهب غرابا فإنه ذهب البعض وبقي

ضعة ثم خصم البائع وبحد السبع وكان صك السبع ودعية عند رجل أو دعه رجل غير المشتري فقام المشتري إلى الشهود البعض البيع وطلب منهم الشهادة على البيع فقالوا لا نشهد حتى نرى خطوطنا أو جاء المشتري إلى القاضي يدا الصك وطلب منه الصك فأبى المودع أن يدفع إليه وقال أو دعه غيرك فلا أدفع اليك فحضر المشتري ورجع إلى أئمة زمانه فاختلفوا في ذلك قال بعضهم يجبر المودع على دفع الصك إليه صيانة عن المشتري وقال بعضهم لا يجوز المودع لأنه أو دعه غير موال القاضي أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المودع أن يعرض الصك على الشهود حتى يروا خطوطهم ولا يدفع إلى المشتري فأخذ العله بقوله أنه فيه صيانة عن المشتري من غير أن يضره غيره فكذلك المشتري إذا طلب من البائع أن يعرض الصك القديم ليكتب من ذلك صكاه وهو مأمثلة أخرى الشاهدات امتنع عن أدائها شهادة هل سبعة ذلك قالوا إن كان صاحبها من يجسد سوا شاهدين يقبل القاضي شهادتهما إلا بالاسام الشاهدات ينتفع من أدائها الشهادة وإن كان لا يجسد شاهدين

يشل القاضي شهادتهما لئلا يحل أن يتنعم عن أداء الشهادة وان كلنا المدعى بمجده سوى هذا الشاهد شاهدين قبل القاضي شهادتهما إلا أن
 شهادتهما عند القاضي تكون أسرع قبولاً من شهادة غيره لئلا يسهل أن يتنعم عن أداء الشهادة ودارها طريق ومسيل ما للحداد
 الجار فباع صاحب الدار مطلقاً ولم يقبل بمحقوقها ولا بمراقبتها ولو لا قبل وكثيراً ما لم يدخل الطريق والمسبل الذي كان في دار الجار
 في رواية الأصل وفي نوادر جماعة يدخل المسبل في البيع ولا يدخل الطريق الذي في مسكنه نافذة * وقال الحسن بن زياد رحمه
 الله تعالى إذا باع بكل قليل وكثيره فلهما ولم يقبل ما يدخل في البيع والعيسد والجواري وما كان فيهما من الحيوانات ولا يدخل الأحرار
 وقال زفر رحمه الله تعالى يدخل فيه الأحرار أيضاً وفي البيع ولو لم يمتنع من الأبدخل وفي رواية هشام لا يدخل شيء في ذلك * رجل اشترى
 داراً ولم يقبل بمحقوقها وليس له طريق فذكر القاضي أنه انما اراد أن يشترط في ذلك وانما لم يمتنع من ذلك فمضى عليه قبل هذا
 (٢٤٣)

**فصل في ما يدخل في بيع
 المملوك والمخاتون**

* رجل باع حاتوناً وذكر
 الحقوق والمراقق أوله في
 يدخل فيه الواج والمخاتون وان
 لم يذكر * ولو باع المخاتون
 بمراققة ولم يأت ثلثة كما
 تكون للمخاتون في الأسواق
 يدخل فيه القتل وأولاً في
 المراقق لا تدخل ولا يدخل
 القتل في بيع المخاتون
 والدور والبيوت وان كان
 الباق معقلاً ذكر الحقوق
 والمراقق أوله في ويدخل
 قيمته من القلق احتساباً
 * ولو باع الحداد حاتونه
 يدخل كور الحداد في البيع
 وان لم يذكر المراقق وكور
 الصانع لا يدخل وان ذكر
 المراقق لان كور الحداد
 مراكب متصل وكور الصانع
 لا يكون مراكباً ولا متصلاً
 بالبيع وزفا الحداد الذي
 يتفرقه لا يدخل وكذلك
 قدر القصار الذي يطبخ فيه
 الثوب لا يدخل في البيع

البعض اذا باع ما يبلغ عشر درهما أو أكثر يبيع عليه عشرة دراهم وان كان ما يبلغ عشر درهما
 يبيع بمقدار نصف ما يبيع وكذا المالك كذا في فتاوى فاضل * المجرد من صنيع الا كسراً للمزارع
 اذا اصابه زرع انتفع به همهم كانوا يضمنونه البذر والنفقة من الخرافة يقولون المزارع يبيع كذا في الزرع
 فكيف لا يشترك في الخسران والطلان المسبل هذا المثل في أولى كذا في الوجوه المذكورة * رجل غرس في
 أرض الخراج كرم لم يلحقه الكرم كان عليه خراج أرض الزرع وكذا لو غرس اشجاراً في المزرعة كان عليه خراج
 الزرع الى ان تم الاشجار وانما يلحق الكرم هو أكثر ان كانت قيمة الثمر تبلغ عشر درهما أو أكثر كان عليه عشرة
 دراهم وان كانت أقل من عشر درهما كان عليه مقداره نصف الخارج فان كان الخارج لا يبلغ قسراً
 ودرهما لا يتقص عن عشر دراهم لان ما من كتمان زراعة الأرض وان كان في أرضه اجتمع له صيد كبير
 ليس عليه الخراج وان كان في أرضه قصب أو بر أو ماء أو صنوبر أو خسلاف أو شجر لا يثمر ستران أمكنه أن
 يقطع ذلك ويصطفاً من زرعته فباع ذلك كان عليه الخراج وان كان لا يتقدر على اصلاح ذلك لا يبيع عليه
 الخراج وان كان في أرض الخراج أرض يخرج منها ملح كسراً أو قليل فكذلك ان قدر ان يصطفاً من زرعته
 ويصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج أو كانت في الجبل ولم يصل اليها ماء
 لا يبيع الخراج وان كان في أرض الخراج قطعة أرض سجة لا تصلح للزراعة ولا يصل اليها الماء أمكنه
 اصلاحها لم يبيع على كرمه خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا في فتاوى فاضل * أو ان
 وجوب الخراج عندنا في حنفية رحمه الله تعالى أقل السنة ولكن بشرط تمام الأرض التامة في دمنه لئلا
 حقيقة أو اعتباراً كذا في الأشعر في كتاب العشر والخراج * وفيه قولان في الخراج رجل باع
 بالناس ويعدل علم في خراجهم وان باعهم بغير الخراج كالميراث فباعهم بغير الخراج حتى يستوفى
 تمام الخراج في آخر القلة ولا يراد بهذا أن يوزع الخراج على قدر القلة حتى ان الأرض اذا كان يزرع فيها غلة
 الربيع وغلة الخريف فعند حصول غلة الربيع ينظر المثل في أن هذا الأرض كم تغل غلة الخريف بطريق
 الخرز والظن فان وقع عنده أمثله أقل من غلة الربيع فانه يصف الخراج فيها خذ نصف الخراج من غلة
 الربيع ويؤخر النصف على غلة الخريف كذلك يبيع في القول ستران كان مما يميز خمس مرات يا خنم
 كل مرتبة خمس الخراج وان كان مما يميز أربع مرات يا خنم كل مرتبة ربع الخراج وعلى هذا القياس
 فافهم كذا في المحيط * من عليه الخراج أو العشر اذ مات أو خذ ذلك من تركته أو خذ الخراج عند بلوغ
 القلة على اختلاف البلدان * ولا يحمل صاحب الأرض أن يأكل القلة حتى يؤتي الخراج كذا في
 فتاوى فاضل * ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤتي العشر وان أكل كل ضمن والمطلان حبس

لانه ليس بمركب متصل ولا من الحقوق أيضاً لان كل شيء ما يكون متصلاً به ومقتلاً السواقف التي بقي فيها السويق من الحدياً ومن
 الخمر لا تدخل في البيع لانها ليست من جنس المبيع * وضاع الحمام لا يدخل في البيع وان ذكر المراقق لانها متصلة عن الحمام * فصل فيما
 يدخل في بيع الكرم والأراضي ولا يدخل في * رجل باع أرضاً بها زرع وبيع كذا في الحقوق والمراقق لا يدخل الزرع في البيع من غير
 ذكر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا صار الزرع عنة وما كان يكن من مقومات الزرع من غير ذلك وانما
 يعرف عنته ان تقتر الأرض بمذوق غير مبدونة فان كانت قيمته لم يذوقاً أكثر من قيمته مبدونة علم ان صارت مقومة وان كانت قيمتها
 مبدونة مثل قيمتها مبدونة علم ان لم يصر مقومة فادخل في البيع من غير ذلك كدخول أرواق الشجر والصحى ما ذكر في ظاهر الرواية
 وذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر اذا باع أرضاً لم يبدونة بكل حق هو لها لا يدخل الزرع في البيع وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى

أذا بدأ أرضه ولم يصره قبة لا يدخل في البيع المطلق كما قال محمد رحمه الله تعالى في التوارد . وكذا قال أبو داود الأرض بعد القاء البذر قبل التبات لا يدخل الزرع في البيع ولا يدخل الشجر والطريق في بيع الأرض مطلقا ودخل في الإجارة والقسمة وأما الزرع والوقف * رجل اشترى أرضا فيها أشجار ووليد كرسا يدخل الأشجار والممر في البيع * واختلفوا في غير الممر والعصيم أم يدخل * ولو باع أرضا فيها أشجار صغار تحترق في فصل الربيع وتباع فإن كانت قطع من أصولها تدخل في البيع وتكون المشتري وإن كانت تقلع من وجه الأرض لا تدخل في البيع من غير شرط * رجل اشترى أرضا فيها رابية أو زعفران أو خلخاف يقطع في كل ثلاث سنين أو رباحي أو بوقول وليد كرسى البيع ما فيها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ما علمنا على وجه الأرض يكون بمنزلة الأرض لا يدخل في البيع من غير شرط وما كان من أصولها في الأرض يدخل في البيع (٢٤٤) لأن أصولها تكون للقبلة بمنزلة البناء وكذا إذا كان فيها قصب أو وحشيش أو

غلة أرض الخراج حتى بأشجار الخراج كذا في التمهيدية * ذكر محمد رحمه الله تعالى في نوادره أن رجل خراج أرضه لسنة أو لستين فانه يجوز وفي التقدير رجل عمل خراج أرضه ثم غرق الأرض في ثلاث السنة قال برزعليه ما أتى من خواجه فأنذرهما في السنة الثالثة حسبه وعن محمد رحمه الله تعالى في رجل أعطى خراج أرضه لستين ثم غلب عليها الملو صارت خيرة قال برزعليه إذا كان فاشيا بعينه وان كان قد دفعه فلا شيء عليه يريد به إناصره إلى المقابلة فلا شيء عليه كذا في المحيط

الباب الثامن في الجزية

وهي اسم لما يؤخذ من أهل القمة كذا في النهاية * اتصلت على الحر البالغ من أهل القتال العقل المحترق وإن لم يحسن حرمته كذا في السراجية * وهي على ضربين جز مؤتمن عليه بصلح وجزاء فتقتدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق كذا في الكافي * فلا يراد به ولا ينقص منها كذا في النهر القائي * وجزية يندى الإمام وضعها إذا غلب على الكفار وأقرهم على أملاكهم كذا في الكافي * فيمنعه مقدرة يقدر معلوم شاؤا أو أوا أرضوا أو لم يرضوا فضع على الفتي في كل سنة غنما أو أربعين درهما أو وزن سبعة أخذ في كل شهر أربعين درهما وعلى وسط الحال أو بضع وعشرين درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير العقل اثني عشر درهما في كل شهر درهما كذا في فتح القدير والهداية والكافي * تكلموا في معنى العقل والعصيم من معناه أن الذي يقدر على العمل وإن لم يحسن حرمته وتكلم المصنف في معنى العقل والفقير والوسط قال الشيخ الإمام أبو جعفر رحمه الله تعالى يعترف في كل بلدة عرفان من علم الناس في بلدهم فقرا أو ومطرا أو غنيا فهو كذا وهو الأصح كذا في المحيط * وقال الكرخي الفقير هو الذي يملك مائتي درهم أو أقل والوسط هو الذي يملك فوق المائتين إلى عشرة آلاف درهم والمكثروا الذي يملك فوق عشرة آلاف قال رضي الله تعالى عنه والاعتماد في هذا على قول الكرخي كذا في فتاوى فاضل * ولا بد أن يكون العقل محصوا يكتب بعهته في أكثر السنة كذا في الهداية * ذكر في الإيضاح ولو مرض الذي السنة كلها لم يقدر أن يعمل وهو موسر لا يصعب ما جزى بقدره كذا من مرض نصف السنة أو أكثر ما نزل العمل مع القدرة عليه كان للعقل كذا في النهاية * الجزية مقتب عندنا في ابتداء الحلول وهي على أهل الكتاب سواء كانوا من العرب أو من العجم أو الجوس وعبد الأوثان من العجم كذا في الكافي * ثم أو أن أخذ خراج الراس من آخر السنة قبل أن يقول وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يؤخذ منه في كل شهر من يقطع وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يؤخذ منه في شهر رافتم أو الأصح هو الأول كذا في المبسوط * اليهود يدخل فيهم السامرة والنصارى

حطب ثابت ما هو على وجه الأرض لا يدخل في البيع من غير ذكر وما أصولها في الأرض يدخل واختلفوا في قوائم الخلف قال بعضهم تدخل لا تنصير والمختار أنها لا تدخل لأنها تصنع التمر * وإن كان في الأرض شجر قطع فيعت الأرض لا يدخل ما عليه من القطن * واختلفوا في أصل القطن وهو الشجر والعصيم أنه لا يدخل في البيع وإن كان في الأرض كراث فيعت الأرض مطلقا كذا على ظاهر الأرض لا يدخل في البيع المطلق واختلفوا فيما كان مغنيا منه في الأرض والعصيم أنه يدخل لأنه يبيع سنين فيكون بمنزلة الشجر وما قوائم الباذنجان قال الشيخ الإمام ضمن الأسماء السرخسي أنها تدخل في البيع المطلق من غزو * وقال الشيخ الإمام المعروف بجواهر زاده بنيني

أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا في قوائم شجر القطن * ولو باع الأرض وقال باعها لا يدخل الزرع والتمر في البيع يدخل ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يدخل ولو قال بكل قليل أو كثير هو فيها أو منه يدخل ما كان فيها من الزرع والتمر ولا يدخل فيه الطريق والشجر وإن كان فيها زرع قد حصنت وعار قد صرمت وقال بكل قليل أو كثير هو فيها أو منه لا يدخل خلت في البيع ولو قال بكل قليل أو كثير هو فيها أو منه أو من حقوقها لا يدخل فيه الزرع والتمر * ولو اشترى أرضا فيها أشجار وعليها غنار وقال في البيع بشراها فأكل البائع الفارس سقطت حصاة ثمة من الثمن وهل يحضر المشتري في أخذ الباقي ذكر في السمع عاهه بخبرنا شاء أخذ الباقي بما بقي من الثمن وإن شاعرت وذكر في بعض الكتب أنه لا يصح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا لو اشترى شاة بعشرة فوالت الشاة عند البائع وفيما بينه خمسة فأكله البائع قال أبو حنيفة في بيعه الله تعالى بثلثة الشاة بخمسة دراهم ولا خيار له والعصيم أن في مسئلة التماز بخبر

لائها قال بشراهما والفرس معا مقصودا فاذا اكل البائع ثمرت عليه الصفقة فخير • ولو كان في الارض زرع فباع الارض بدون الزرع
أولاً: رعدون الارض جاز • وكذا لو باع نصف الارض بدون الزرع وان باع نصفها الزرع من اجسي بدون الارض لا يجوز • وكذا لو
باع رب الارض نصفها الزرع من المزارع لا يجوز • وان باع المزارع نصيبه من رب الارض جاز • ولو باع أحدهما نصيبه من اجسي لا يجوز •
• رجل أمر غيره ببيع أرض فيها أشجار وباع الوكيل الأرض بأشجارها فقال المالك ما أمرت ببيع الأشجار قال المالك أي بكر محمد
ابن الفضل رحمه الله تعالى القول بول المالك والمشتري بأشجار الأرض بهما من الثمن انشأوا كذا ولو كان مكان الاختيار باسمه رجل اشترى
أرضاً بشريها • والبائع في القناتل يسق منها الأرض ما لا يكثر • كوفي التوادته قضى المشتري من الماسبقه ما كفي هذا الأرض فيكون
ذلك شراسع الأرض • رجل اشترى أرضاً إلى جنبها اقذف وبين الاقذف والأرض (٣٤٥) مستقلة على الأشجار وجعل حدود

يدخل فهم القريح والأرضين وان ظهر على أهل الكتاب والجوس وعبد الاوثان من الجحيم قبل وضع الجزية
فهم ونسأولهم وصيلتهم في كذا في فتح القدير • وأما الصابون فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وتؤخذ منهم
الجزية وقال صاحبنا لا تؤخذ • وأما المسخنة هل تؤخذ منهم الجزية قالوا لا يتفرقان كالأحد ثنائهم من تدون
لا تؤخذ منهم الجزية بقوه يقتلون وان كانوا قد باعوا تؤخذ منهم الجزية • وأما الزناقة فتؤخذ الجزية منهم كذا في
فتاوى خاضعاً ولا توضع على عبد الاوثان من العرب ولا المزدكي وان ظهر عليهم قناتلهم وصيبتهم
في حوم لم يسلم من رجالهم قبل • ولا جزية على امرأتها ولا صبي ولا زمن ولا أحمى وكذا المفلوج والشبح
الكبير ولا على فقير غير معتل كذا في الهداية • ولا جزية على مجنون ولا مقعد كذا في الاختيار شرح
المختار • ولا تؤخذ من المعتوه كذا في المحط • لا تجب على المقطوعة أيديهم وأرجلهم هكذا في التتارانية
• ولا توضع على المملوك والمكاتب والمبرور والمولد لا يؤدى عنهم وهو اليهم ولا توضع على الرهبان الذين
لا يتخاطبون الناس كذا في الهداية • قال الولولبي في فتاواه ووضع على نصارى خبزان على رؤسهم
وأراضهم في كل سنة أقاحه • كل حلة تحسبون درهماً ألف في صفر وألف في رجب يقسم ذلك على
رؤسهم وأراضهم فأصل البرؤس يكون جزية ما أصاب الاراضى يكون ثراباً وهذا الذي ذكره الولولبي
هو الصحيح لاوفقنا الحديث الاقوله كل حلة تحسبون درهماً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج
وهذا الخلل السمة هي أقاحه على أراضهم وعلى جزية رؤسهم تقسم على رؤس الرجال الذين ليسوا
وعلى كل أرض من أراضى خيران وان كان بعضهم قديعاً أرضاً وبعضهم مسلم أو ذمياً أو قنطلي والمراء
والهي في ذلك سواء في أراضهم وأما جزية رؤسهم فليست على السما الصبيان كذا في غاية البيان • قديم
أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج الحلة فقال كل حلة أو قتيعة قيمتها كذا في قول الولولبي كل حلة
تحسبون درهماً ليس بصحيح لأن الاوقية أربعة درهما كذا في النهر الفائق ناقلا عن فتح القدير • قال
مشايخنا رحمه الله تعالى ومات جميع رجالهم وأسلوا لا يسقط شيء من أئتي حلة تؤخذ لكل من أراضهم
كذا في الحاوى القديم • من أسلم منهم سقطت عنهم جزية وأموالهم وضع ذلك على من يسلم ومولى العبراني
مثل مولى أهل الفتنة توضع على رأسه الجزية كذا في التتارانية ناقلا عن الولولبية • الحلة أربعة دراهم
هذا هو المختار ولا تسبي حلة حتى تكون ثوبين كذا في الكفاية • في الحلة تصرف في كتب فلا يفضل منه
لا يؤخذ منهم شرح رأسه كذا في التتارانية • ووضعت الجزية على مولى المسلم اذا كان نصرانياً كذا في
الهداية • والقرشي اذا اعتق عبداً كانوا يؤخذ منه الجزية كذا في الكافي • اذا احتمل الغلام من أهل
الفتنة في أول السنة قبل أن توضع الجزية وهو موسر وضعت عليه الجزية • وتؤخذ منه الجزية تلك السنة

الأرض في البيع والاقذف
كانت المسنة وما على من
الأشجار للمشتري • رجل باع
أرضاً بشريها جاز البيع
وان لم يبين مقصد أو الشرب
لأن الشرب نسخ للأرض
فاذا كانت الأرض معلومة
فجاء التسع لانتع الجواز
• ولو اشترى ثمنه بطريقها
في الأرض ولم يبين موضع
الطريق وليس لها طريق
معروف في ناحية معلومة
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
يجوز البيع بأشجاره لثقله
طريقاً من أي فواح شأله
لا يشاغل فان كان متفوتاً
لا يجوز البيع • رجل باع
كرامه بمرى ما به وكل حق
هو ويجزى ما به في سكة
غير نافذة مشعوبين رجلين
وعلى صفات النهر اشترى فان
كانت رقة الجرفي ملكاً
البائع كانت للأشجار
للمشتري لأن رقة الجرفي
دخلت في البيع فتدخل
الأشجار مع الرقة فان لم

تكن رقة الجرفي ملكاً للبائع بل كان له حق يسيل الماء فان الأشجار تكون للبائع هذا إذا كان القنار من البائع أو لم يكن القنار معلوماً
فان كان القنار غير البائع كانت الأشجار للقنار • رجل اشترى كراماً أشجار القنار صادرة عن غير القنار صادرة وأوراق
وعلى شجر الورد ورد وقال بكل حق هو لا يدخل التوت وأوراق القنار صادرة عن غير القنار صادرة • رجل اشترى شجرة تشرط
أن يقطعها تكلموا في جوازها والعصبي أنه يجوز لا لشري أن يقطعها من أصلها وان اشترى الشجرة تشرط القطع فباع بعضهم ابن موضع
القطع كان موضع القطع معلوماً عند الناس جاز البيع والا فلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح • وإن يقطعها من وجه
الأرض فأما عن وقفاي الأرض لا يكون الا بشرط • وإذا جاز البيع هل يدخل في البيع ما تحتها من الأرض ان اشترى بها بشرط القطع
لا تدخل وان اشترى بها بشرط القطع أو اشترى بها مطلقاً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تدخل الشجرة بغير وقفاً لا يدخل في البيع ما تحتها من

الأرض وقال سبحانه الله تعالى يدخل من الأرض مقداراً مثقوله الشجر ولا يدخل مقدار طول العروق وأجوعوا إن أن القصة والإقرار بالشجرة والوصية بالشجرة وههنا الشجرة يدخل من الأرض مقداراً مثقوله الشجر ولا يدخل مقداراً تنتهي إليه العروق والأغصان وفي الموضع الذي يدخل الأرض أن يدخل مقدار غلط الشجر وقت ههنا التصرف حتى إذا زاد غلط الشجر وتبعها كان صاحب الأرض أن يأمر به نخت الزيادة وإن أشترى غيره قلعة أو لاجل الثمر ورضي به الباع جاز ولو أشترى ثلثة صغيرة أو كهذا إن الباع حتى كبرت وصارت عظمه كان الباع أن يأمر بقطعها ويكون لكل الشترى أن يتر كهايه إن الباع حتى أعرت حقله فاشترى بالثرى ولو لأشترى أشجاراً مرة أو مرة من ثلث قطعها فقلعتهم ثبت من عمل عرفها أشجاراً فإن التابت يكون للشترى لأنه عامله فكيف كان ههنا أنشترى غيره فبأصلها وقد ثبت من (٣٤٦) عرفها أشجاراً كانت الأشجار بحيث لو قطعها الشترى إلى يبع تيسر شطع

الشجرة كان الكل للشرى
لأنها إذا كانت تبس قطع
فقط الشجرة تكون نابتة
من عروقها والأفلاذ رجل
فشرى شجرة لقطعها
فناخر قطعها حتى جاء
الصف واشتد الحمران كان
قسطها لا يضر الأرض
ولأنما الشجرة كان لها أن
يقطعها وأن كان القطع يضر
الأرض أو بأصل الشجرة
استأوفوا ذلك فاقضهم
لأن قطعها وقال الفقيه
أبي جعفر رحمه الله
تعالى يخبر المشتري أن شاء
تركه أو القطع وإن
شاع له أن يتركه فإنه يبيع
البائع إن مرضى بالقطع
وإن شاع منه إليه قبلها
قائمة والمشايع أخذوا
بقوله وقال بعضهم الصحيح
أنه يخبر إن شاء رضى
بالقطع وإن شاع يبيع
لأنه عزم تسليم البيع
من غير ضمان فكان أن
يبيع البيع كما في نظائرها

قال المصنف رحمه الله تعالى: وفي أن يكون الجواب على التفصيل أن كان ذلك قبل القبض كان أن يفسخ البيع **فكذا** لا إذا كان قبل القبض بفترة القارن للقد وان كان بعد القبض ليس أن يفسخ كالأول بعض المشايخ وسخر بين رجلين باع أحدهما صبيهما ورجل يفسد الشريكين ورضا قالوا أن كانت الأضمار بفساد وان قطع جازا لفساد وان لم يفسد أو أن قطعها بالبيع كالأول يفسد من الزرع المشتري قبل الحصاد ورجل يفسد رجل على بعض أثمارها علامة فباع الثمرة إلا الأضمار التي علم العلامة فقطع المشتري الأضمار فادعى البائع على المشتري أنه قطع بعض الأضمار التي لم تدخل في البيع وأفسد أعصاب بعض أو أنكر المشتري ذلك وقال أقطع شيئا من أثمارك ولم أكن معنيًا في إفساد الأعصاب قال النقيب أبو جعفر رحمه الله تعالى القول قول المشتري في أنكاره قطع الأضمار التي لم تدخل في البيع وفي نفس الأضمار يتولى نقصان الثمرات كان له على كل من احتراز عن ذلك فلا ضمان عليه أو نأوا بكونه مأذونا

بذلك دلالة * شجرة أصلها وحدها قرعان فباع صاحبها أحد القرع من بين موضع القطع وقطعه الا بضر بالآخر جاز ورجل باع شجرة
 عليها قد أدرك أول بدرك جاز البيع وعلى البائع أن يقطع الثمر من ساعته اذا انفصل الثمن لانه لم يكن المشتري فكان عليه تسليمها فارقة
 وكذا لو أوصى بقطعة ثياب الموصى وعليه البسر بغير الوارث على قطع البسر هو اوجب ورجل طلب من رجل أن يبيع منه أشجاراً فأرضه
 البسط فاتفق البائع والمشتري على رجل من أهل البصر يعرفون أنهم لم تكونوا قراناً الحطب فاتفقوا على أنها تكون خمسة وعشرين
 وقرافتها لها المشتري بمن ماله وقطعه فكانت أكثر من خمسة وعشرين فأراد البائع أن يبيع من الباقي لانه قد انفصل الاشجار
 وصفت جزلة الذرع في المنذر وعانت فبطلت الزيادة للمشتري * مشعر بن قوم فباع أحدهم نصيبه مشاعاً كانت الأشجار تهاوت وبلغت وأن
 القطع جاز للمشتري أن يقطع ورجلان اشتريا بقطعة ورواها على أن يكون لأحدهما (٢٤٧) النخلة وللآخر الرطب جاز وقسم
 الثمن عليهما على قيمتهما

وكانا لو اشتريا بأواضعهما
 خسر على أن يكون لأحدهما
 النخلة وللآخر الرطب جاز
 ولصاحب النخلة أن يبيع
 بقلم الشجر أن لم يكن في
 قلمه ضرر بظاهره والآخر
 الكل بينهما لانه لا ضرر
 شئنيك أن يبيع نزعاً أحدهما
 الا بضر فيكون الكل
 بينهما كالقصر مع انقائه
 والسبب مع الحلية ورجلان
 بينهما قطعة عليهما ثمر
 أو أرض فيها زرع فباع أحد
 الشريكين نصيبه من الثمر
 والغسل أو من الأرض
 والآخر قال التاطي رحمه
 الله تعالى لا يضر كلهما في
 الأصل وروى أن يجوز لأن
 المشتري طامع مقام البائع في
 جميع ذلك ولا يضر به
 الشرط ورجل خلع أرضه
 الرجل بمعاملة بالصف
 مدقعة مملوكة على أن يفرس
 فيها فيكون الفرس بينهما
 ففرس ومشتراة فباع

كذا في التبيين * وتكون بد الموثى سفلى وبدا القاضى على كذا في التتارخانية * للإمام الخليلان شاه
 بيع بين الأرض والجحيم ففعل لهما جازاً أحدهما الدرهم وللآخر الكيل أو الزنى أو الثياب أو ان
 شاه أفرد كل واحد منهما ما كان جمع قسم على الجحيم والأرضى بقدر حال الجحيم وعددهم وقدر الأرض
 بالعدل والاضاف على أصناف الجحيم فهو جزء من موضع على الرؤس بتربس وما أصاب الأرض يكون
 خراجاً على الأرض بقدر بيعها على ترتيب ثمران قلت الجحيم بالاسلام والموت يقص عنه ويقتل
 إلى الأرض ان احتلت وكذا ان هلك الجحيم كلها رقت حصته إلى الأرض ان طاعت وان لم تطع
 يطرح ذلك وان كثرت الجحيم بعد ذلك رقت إلى الجحيم حصتها وان قل دبرع الأرض قصت حصتها
 وحولت إلى الجحيم ان طاعت غير ذلك اذا عادت إلى الكيل وان لم يحتمل سقط ثم يوزع بين الاحتمال وان
 هلك الأرض بأن غرق أو تزوت بوقت الجحيم لا يحول حصه الأرض إلى الجحيم وان فرق كل واحد
 منهما فمضى للجحيم حصه مملوكة والأرض كذلك لا يحتمل أحدهما على الآخر بل يطرح قدر ما يحتمل
 إلى أن يحتمل ولو صالح الامام على أن يأخذ كل المالكين أرضهم دون جحيمهم ومن جاحهم دون أرضهم
 لا يبيع وقسم المالك على الجحيم والأرض بتربس كذا في الكلى * ولو أسلم أهل هذه الدار إلى صاحبهم
 الامام على مال معلوم وثبوتهم عن رؤسهم وأرضهم سقط خراج الرؤس دون الأرض كذا في التتارخانية
 والله أعلم بالصواب

فصل * ان أراد أهل التتارخات البيع والكناس أو الجوس أحداث بيت النيران أرادوا ذلك في
 أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصروعين ذلك عند الكل ولو أرادوا أحداث ذلك في السوادوا القرى
 اختلفت الروايات فيه واختلفوا في اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال مشايخ بلع رحمهم الله تعالى
 ينعون من ذلك الا في قرية يقال سكانها أهل النمة وقال مشايخ بخارى منهم الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل رحمه الله تعالى لا ينعون وقال شمس الأئمة السرخسي الأصم عندي أنهم ينعون من ذلك في السواد
 كذا في فتاوى قاضيان * وفي أرض العرب ينعون من ذلك في أمصارها وقرائها كذا في الهداية * وكما
 لا يجوز أحداث البيعة والكنيسة لا يجوز أحداث الصومعة أيضاً للعبادة وحدثهم فباع على وجه الخلوة
 بخلاف ما اذا بيع من موضع من البيت للصلاة وصلى فيه حيث لا ينعون منه كذا في غاية البيان * قال شيخنا
 رحمه الله تعالى لا يهدم الكناس والبيع القديمة في السوادوا القرى وأما في الأمصار فقد ذكر محمد رحمه الله
 تعالى في الاجابات أنهم لا يهدمون كرى كباب العشر وانخرج أنهم يهدمون في أمصار المسلمين وقال شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله تعالى الأصم عندي رواية الاجارات كذا في فتاوى قاضيان * قال الساطي في

صاحب الأرض أرضه مع نصيبه من الفرس جاز وادباع المشتري من آخره أو لا يجوز البيع لانها مشغولة بحسب العامل فيكون البيع
 قبل القبض قبل هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما على قولهما يجوز البيع لان عندهما مع العاقل القبض جائز * رجل اشترى شجرة
 بأصنافها بقلها قال بعضهم لا يجوز هذا البيع والصحيح أنه يجوز ثم اذا اشتراها على هذا الوجه ثم استأجر أرضها حصلاً لاجارة وهذا دليل على
 دخولها تحت كل الأرض في البيع * نهى في الشارع على حاقه أشجاراً قاله القسمة أبو جعفران كذا حافظاً لما ربه كانت الاشجار لهم وان
 كانت للامة كانت الاشجار لأصحاب النار التي يقابلها الاشجار الا أن يعلم شر أو ينعقد غرس الاشجار * وقال المنصف رحمه الله تعالى هذا اذا لم
 يكن الفارس معلوماً فان كان معلوماً كانت الاشجار له **فصل** في بيع المنقول من غير كرى * رجل باع عبداً و
 جارية كان على البائع من الكسوة قدر ما يورى عورته فان بيعت في ثياب مثله ادخل الثياب في البيع والبائع أن يسكن ثلث الثياب ويضع

غيره من ثياب مثلها يستحق ذلك على البائع ولا يكون للثياب عطف من الثمن حتى لو استحق الثوب أو وجد الثوب على البائع على البائع شيء ولا رطله الثوب ولو هلك الثوب عند المشتري أو تغيبت ثم وجد الجارية عارية بها جميع الثمن لانه لم يملك الثوب بالبائع فلا يكون له عطف من الثمن * باع اناهاه اجسني او بقرتها عور لا تخلفوا في ذلك قال بعضهم الجارية يدخل في البيع من غير ذكرها وحش لا يدخل الا بذكر * قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حملوا ولا يدخلان في البيع من غير ذكره ولو باع حاراً قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يدخل الا كاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفتل من ماذا كان الجارية وكما أولم يكن وهو الظاهر لان الجارية باع مع الكاف يقال باعته في غرضه ثم فكاد الا كلفه بغيره بقره السرح في القرس وقال غيبي من للشافعية دخل الكاف والبرذخ في (٣٤٨) البيع كان الجارية وكذا فاقته البيع أولم يكن وانما دخل الكاف والبرذخ في البيع من

غيره ذكر كان الحكم فيه ماقتضا في ثوب البعد والجارية ويدخل العذاري بيع القرس من غير ذكر وكذا الزام في بيع البعير ولا يدخل الموقوف بيع الجارية من غير ذكر لان القرس لا يتخذ الاجود والبعير كذلك بخلاف الجارية باع بماله مالان ليدرك المالك في البيع فله مالاً لا يباعه لانه كسبه عبده وان باع البعد مع ماله فبطلت بيعته ماله بكذا ولم ينع المالك فسد البيع وكذا لو سعى المالك وهو دين على الناس او يصد من فسد البيع وان كان المالك عينا جازا لبيع ان لم يكن من الاعسار وان كان من الاشمان فان كان المالك العبد دراهم والثنى كذلك فان كان الثمن أكثر جاز وان كان مثلهما أو أقل منه لا يجوز وان لم يكن الثمن من جنس مال البعد بان

واقعه قال محمد رحمه الله تعالى ليس ينبغي أن يترك في أرض العرب كنيسة ولا يعطى ولا يت نازك في غاية البيان * فان ائتمت ببيعة أو كنيسة من كنائسهم القديمة فلهم أن ينوها في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا نحن نختار لهم من هذا الموضع الى موضع آخر لم يكن لهم ذلك بل ينوها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول ويتعون عن الزيادة على البناء الاول كذا في فتاوى طائفتين * المراد من القديمة ما كانت قبل فتح الامام ببلدهم ومصلحتهم على اقرارهم على بلدهم وعلى دينهم ولا يسترطان تكون في زمن الصحابة رضی الله تعالى عنهم والتابعين لا يحل كذا في غاية البيان * اذا كانت لهم كنيسة في قرية فعلى أهلها ان يبنوا ثمانية كنيسة وصارت من جهة الامصار أو من جهة الكعبة على رواية كذا العشر وعلى عامة الروايات لا يؤمر من ذلك وهكذا اذا كانت لهم كنيسة بقرى من المصر فنواحوها أو بنيت في اقل الموضع بالمصر وصار كنهها من محال المصر والصعيد ما ذكر في عامة الروايات كذا في التارخانية * ولو طلب قوم من أهل الحرب الصلح على أن يصروا ذمة لهم على أن المسلمين ان اتخذوا مصر أو ارضهم لم ينعموهم من أن يحدوا ببيعة أو كنيسة ومن أن يظهر واقعه بيع الجور والخنازير فلا ينبغي للمسلمين أن يصلحوهم في ذلك ولو صلحوهم على ذلك كان لهم أن يتقوا الصلح كذا في النخبة * ولوان قوما من أهل الحرب صلحوا على أن يكونوا ذمة على أنفسهم وأرضهم على أن يسترط عليهم المسلمون أن يخاصموهم في منازلهم ومداينهم وأمصارهم وقهرهم وفي الكنائس والبيع وبيوت النيران وفي بيع الجور والخنازير علانية وترويج الامتهات والبنات والاخوان علانية وبيع الميتة وبيع الجور علانية فان كان مصر أو ارضهم فقد صار مصر المسلمين جميع فيها الجور وتقام الحدود فان أهل القنعة ينعمون من اظهار ذلك كله وليس لهم أن يحدوا ببيعة كنيسة ولا ببيعة ولا يترنم نالهم يكن ولا يبيعوا في ذلك غير الا خنزير او لامة ولا يبيعوه بحسب علانية وليس لهم أن يظهر وانشاح الامتهات ولا سائر ذنوب المحارم علانية وليس لهم الا خصله واحدة * الكنائس والبيع وبيوت النيران التي كانت قبل أن يكون ذلك الموضع مصر افانها تترك على ما كانوا يصنعون قبل أن يكون مصر المسلمين ولا يخرجون حليانهم كنائسهم فان ائتمت كنيسة من كنائسهم هذا أو سائر ارضه أو كان اولاً وان قالوا تخوة الموضع آخر من المصر فليس لهم ذلك ولوان اماما ظهر على قوم من أهل الحرب فرأى أن يبعيهم بدمق ويحرق عليهم سعى على ارضهم الخراج ولا يبيعهم هياطين الفاتحين كجعل عررضه الله تعالى عنه بأهل السواد بكوفة فذلك جائز فاذ اقل ذلك صاروا ذمة ولا ينعون من ذمة كنيسة ولا يحقوا لا يترنم نالهم ولا يبيعوا في ذلك غير الا خنزير ولا اظهار جميع ما وصفت في قولهم كذا في السراج الوهاج * واذا فتح الامام ببلد من بلاد أهل الشرك قهر او عنوة ثم صلحهم على أن يبعيهم بدمق وكان

كان الثمن دراهم ومال البعد ثابراً وعلى العكس جاز اذا اقتضى في المجلس * وكذا لو قبض مال العبد وقد حسمت فيها الثمن فانما تقابل القبض بطل العقد في مال البعد * رجل اشترى حكة فوجى منها الزوجة فان كانت الزوجة في الصدق تكون للشرى وان لم تكن في الصدق فان كان البائع امطاد اسمكة ردها المشتري على البائع وتكون عند البائع غيرة القطة فير فاحوا لا يصدق * وان اشترى حكة فوجى منها الزوجة ردها على البائع وان اشترى حكة فوجى منها اسمكة تكون للشرى الزرع والشرار * رجل قال لعمري ما ين خمار زار سرفوسم يدودو كان ذلك قبل أن يضرني الحدة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى يجوز البيع ويكون البيع على خبره قال بطيخ دون ما يخر من الحدة فان أخر جت الحدة بعد ذلك كانت الحدة للشرى لانهما لم يملكه وان كان البيع شرطاً لترك لا يجوز البيع فان كانت المنطقة مشتركة فباع أحدهما منه من المنطقة

لا يجوز كالإيجور زبيع النصبين الشجر الملتصق كان باع نصبه من المخلط وسلم إلى المشتري كان نصيب البايع المشتري مالم يقتض السبع * ولو أجاز النصبين الذي يسع مع صاحبه ورضي به كان له أن لا يرضى بعد ذلك لأن الإنسان لا يجوز له يحمل الضرر ويحمل المشتري الثمن على رؤس الأشجار وإن اشتراها كخزقة كان القطع على المشتري * ولو اشترى أوراق فرد بعد ما ظهرت على الشجر ولم يقطعها حتى ذهب وقته قال القضاة أو جعفر رحمه الله تعالى إن اشترى الأوراق بأعصانه وبين موضع القطع لا يكون للمشتري أن يرد البيع بحكم ذهب الوقت ويجوز على القطع الآن أن يكون قطع الأغصان بضر الشجر فحينئذ ينظر البايع أن يملكه فيسحق البيع وإن شاعرضه بالقطع وإن اشترى الأوراق بدون الأغصان اشتراها على أن يأخذها من ساعته يجوز وإن اشتراها على أن يأخذها من قبله لا يجوز لأمرنا إذ لا يخلط المبيع بغيره المبيع وكذا لو اشتراها على أن يتركها على الشجر وإن اشتراها ولم يشترط (٣٤٩) شيئا لم يأخذها في اليوم جاز وإن لم

أخذها حتى مضى اليوم فسد البيع لأن ما يحدث بعد البيع عتق الساعات لا يمكن الاحتراز عنها ففعل عقوا وإن أراد المشتري أن يحتاط في ذلك ينبغي أن يشتري الشجرة بأصلها حتى لو حدثت أن يادبها لبيع كانت الزيادة للمشتري * وإن اشترى الأوراق أو الثمار واستأجر الأشجار رتبة معونة فترك الثمار عليها كانت الأجرة تابعة وتصور أجرة فكان له أن يرجع به بعد ذلك * وقال الشيخ الأمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يسع أوراق الفرد لا يجوز ما دام في الياقوتها يجوز إذا تناهى وأسقط عن الزيادة ولا يدخل أوراق الفرد في بيع الشجرة لأنه يتغير الثمن وقوائم الخلاف * رجل اشترى رطب من البقول وقتها أو شيئا يبيع ساعفة فباع لا يجوز كالإيجور يسع المصروف والوبر

فيها كناس ويسع قديمة أو يوت نارا أو كانت رطب من قراهم كذلك صار ذلك الموضع مضمرا من أمصار المسلمين بجميع فيما لم يجمع وقام فيه الحدود فإن الامام منعهم من الصلاة في تلكا الكناس والبيع وأمرهم أن يبيعوا على ما سكتوا فكتبوا لا ينبغي له أن يبعدهما * ولو أن قوم من أهل الحرب سألوا أن يبيعوا ثمة على أن يبعثوا في قراهم وأمصارهم بعد ما صاروا ذمة كناس ويسع ويوت الثيران فإن ذلك الموضع صار مضمرا من أمصار المسلمين لا يمكن للمسلمين أن يبعثوا شيئا من ذلك وهذا الجواب جواب عام قاله إمامنا وأما على رواية كتاب العشر وانفرد المسلمون أن يبعثوا ذلك وكذلك لو أن مضمرا من أمصارهم صار مصر للمسلمين بجميع فيه الجمع وقام فيه الحدود فإن المسلمون انتقلوا عنه وعطوا ولم يسبق فيه المسلمون إلا جاعة بيرة مثل الخسوة فبعضها فلو أحدث فيه أهل الثمة كناس يبعث المسلمون فخرجوا إلى مصرهم فصار يقام فيه الجمع والأعياد ويقام فيه الحدود لم يعدم عليهم ما أحدثوا من الكناس فالذين كمالهم على السخري رحمه الله تعالى وكذلك الجواب لو أحدثوا الكنيسة بفسادها من أمصار المسلمين فلم يبعثوا المسلمون حتى عطوا إلى مصر ثم عاد المسلمون حتى صار مصر رافة لا يعدم تلك الكناس وكل مصر مصر المسلمون وكل من قبل أن يصير مصر كناس ويسع فإراد المسلمون منعهم من الصلاة فبقية الموضع قوم من أهل الثمة مملوكة الامام على بلادنا فليس لكم منعنا في الصلاة في هذه الكناس وقال المسلمون لا بل أخذنا بلادكم عنوة ثم جعلناكم ذمة فقامتكم عن المصلافة فارتفعوا إلى أمهم وقد تناولوا الأمر ولا يدري كيف كان الأمر في البداية فإن الامام ينظر هل في ذلك أثر عند الفقهاء أصحاب الأخبار فإن أخبره الفقهاء بغير أخذ به وعمل به وإن لم يكن عند الفقهاء أثر أو كانت الآثار محتاجة فإن الامام يجعلها أصلا ويجعل القول قول أهلها مع أيمانهم وإن جاء أثر أنهم أهل صلح وجاهة أثر أنهم أخذوا عنوة وقهر أو قال قول أهل الثمة ولو شهد قوم على شهادة تقوم أنهم صولوا أو شهد قوم على شهادة تقوم أنهم أخذوا عنوة كانت الشهادة على أنهم أخذوا عنوة أولى ولو جاء أثر عن ثمة أنهم أخذوا عنوة وبيعت شهادة على شهادة أنهم صولوا كانت الشهادة آحق ولكن يشترط أن يكون شهدا الأصل والفروع من المسلمين ولو جاء أثر أنهم صولوا وبيعت شهادة على شهادة أنهم أخذوا عنوة أخذنا شهادة أنصاوي سوى أن يكونوا الشهود من المسلمين أو من أهل الثمة كذلك الفخوة ونبهني أن لا تترك أحسن أهل الثمة غشيه المسلم إلى ملبونه ولا مكره ولا يفيده ويمنعون عن ركوب القرس إلا أن الوقت المناهضة في ذلك كذا في المحط * فإذ ركبو الضرورة بأن استعان بهم الامام في الحار فتواجب عن المسلمين فلهذا في جميع المسلمين فإن أزمته الضرورة أمر بانحيازهم ورجع كنهة لا كف كذا في الكفاي * ولا يعنون من ركوب البغل ولا

(٣٣ - فتاوى ثانی) على ظهر الثمن الآن يجوزهما من ساعته والقياس في بيع قوائم الخلاف كذلك وانما جازل كان التعامل ولا نه ينومن أعلا من أسفله ويسع الكراث جازل وإن كان ينومن أسفله كان التعامل فأما ما لا تعامل فيه فهو نفوس ساعة لا يجوز * إذا اشترى زبال الكرم وهو حصر جازل هو البائع أن يأمره بقطع العنب في الحال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن اشتراها مطلقا كان له أن يأمره وإن اشترى بشرط الترخي إلى التضييق فسد البيع وإن اشترى زبال الكرم وبعض الترخي في البعض فأن كان البعض من كل نوع فبعضها جازل وإن كان البعض من كل نوع فبعضها كائنا في الجوز والكمثرى قالوا لا يجوز هذا البيع * ولو اشترى الخوخ أو الكمثرى قبل الشجر طالع القضاة أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز البيع الآن لأن يكون بعضه قد خرج فيجعل البعض بغيره كالأمر أو يوفد رحمه الله تعالى فمن باع الفيلق وبضعه فليق وبضعه مودد يجوز ويجعل البعض

تعالى عن. ولو باع اثنين فان باع بعضهما بغير اذن الباع فان لم يقض المشتري حتى خرج من آخر ففسد البيع لا اختلاط المبيع بغير المبيع
 * وعامة المشتري لا يجوز ذوابع الشئ رول ان تصير متعة انتهى التي عليه الصلوات والسلام عن سيع الفارقيل ان يدو صلاحها * وقال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى باز بيعها بعد ظهروها فقبل له البس ان التي عليها الصلوات والسلام عن نبي ذلك فقال
 ذلك محمول على بيعها قبل خروجها وظهور صلاحها لا تخاف ما في الزمان الثاني هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع والقنوري
 كذلك * رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فتركها حتى اخرجت ثمرة اخرى قبل الخلة ولا يمكن التمييز بينهما ففسد العقد فان كان
 ذلك بعد الخلة لا يفسد ويكون الثمرين البائع والمشتري والقول في الزيادة قول المشتري * رجل قال لغيري بعت ثمنك عتب هذا الكرم
 كل وقت وكذا قالوا ان كل ثمر في الغيب معلوما (٢٥٠) عندهم والعيب جنس واحد ينبغي ان يجوز الباع في وقروا عند أبي حنيفة

رجحه الله تعالى وعند صاحبيه يجوز الباع في الكل ويجوز له هذه المسئلة
 فرع الرجل باع صبرة خضرة فقال بعت منك هذه الصبرة كل فغير يدريهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 يجوز الباع في فغير واحد وعند مالك وجوز في الكل وان كان عيب الكرم
 اجناسا قالوا ينبغي ان لا يجوز الباع في شئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان الوقوف معروفا
 وعندهما يجوز في الكل كما لو قال بعت منك هذا القطيع من الثمن كل شاة بكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 لا يجوز الباع أصلا وعندهما يجوز الباع في الكل والقنوي على قولهما
 يسير على الناس ولو اتى الخرجل يسير وقربطين فقال بكم عشر بطيخان من هذا البطيخ فقال الباع بكذا فاشترى عشر بطيخان

عن ركونه الحارو ولكن ينعون من أن يصنعوا سراجا كسراج المسلم وينبغي أن يكون على قيروس
 سرجهم مثل الزمانة قال الشيخ الامام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى اراد به أن يكون قيروس سرجهم
 مثل مقدمه الاكف وهو مثل الزمانة وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اراد به أن تكون سرجهم
 كسراج المسلم وعلى مقدمته مثل كل مائة والاول أصح وينعون عن ليس الرادوا والعمائم والبراعة التي
 يلبسها علماء الدين وينبغي أن يلبسوا خلا من مصرية وكذلك ينعون أن يكون شر الثعالب كشر الثعالب
 وفي ذلك لا يلبس الرجال الثعال وانما يلبسوا المكابح خبيثة أن تكون كمعاسهم على خلافه كما عينا
 وينبغي أن تكون خشنه فاسدة اللون ولا تكون مزينة وينبغي أن تكون خشنه حتى ينفذ كل انسان منهم مثل
 الخيط الخلف ويصعد على وسطه وينبغي أن يكون خشن الخيط والاصوف ولا يكون من الاريس
 وينبغي أن يكون غليظا ولا يكون رفيقا بحيث لا يقع البصر عليه الا أن يدق النظر قال الشيخ الاسلام
 رحمه الله تعالى ينبغي أن يعقد على وسطه عقدا ولا يجعل له حلقة يشده كأيضد للسلم المنطقه ولكن
 يعطون على اليمين والشمال ولا يتركون أن يلبسوا خفافا مصرية وينبغي أن تكون خفافهم خشنه فاسدة
 اللون وكذا لا يتركون أن يلبسوا أقميصة مصرية وقصاصهم مثل يلبسون أقميصة خشنه من كرايس ازاراتهما
 طوله وذولها قصيرة وكذلك يلبسون قمصا خشنه من كرايس جيورهم على صدورهم كما يكون للثوان
 وهذا كله اذا وقع الظهور وعليهم فاما اذا وقع معهم الصلح على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك
 ثم اختلف المشايخ في خروجهم فقال تعالى بعدهم انا خالفه في ثيابهم ثم نشره طبعلا متواحدة او بعلامتين او
 بالثلاث وكان الحاكم الامام ابو محمد رحمه الله تعالى يقول ان صلحهم الامام او اعطاهم النعمة بعلامه واحدة
 لا يراد عليها اما اذا اختلف بطلق قهرا وعونه كمن لا امامان بان يظهروا العلامات وهو الصحيح كذا في المحيط * ويجب
 أن تميز ثوبهم من ثياب المسلمين حال المشي في الطرق والحمامات فيصنع في اعناقهم طوق الحديد ويختلف
 ازارهم ازار المسلمين ويكون على دورهم علامات تميزهم عن دور المسلمين ولا يفت عليها السائل فيدعو
 لهم بالمغفرة فالحاصل أنه يجب تميزهم بعشر ثيابهم وصغارهم وقهرهم بما تعارفه أهل كل بلدة وزمان
 كذا في الاختصار شرح المختار * ذي مال مسلح على طريق السبحة لا ينبغي أن يلبس على ذلك لانه اغانة
 على المعصية * مسلمة أو أممية أو أبنى ليس المسلم أن يترد على البيعة ولا أن يترد من البيعة الى مخرجه
 كذا في فتاوى طائفتين ولا يجهلان السلاح ويضيق عليهم الطريق ولا يدعونهم بالسلام ورد عليهم بقوله
 عليكم فقط كذا في فتح القدير * وعبد أهل النعمة لا يؤخذون بالسكنجات واختار كذا في الفتاوى
 الكبرى * وليس للتصاري أن يضرب في مخرجه بالنفاقوس في مصر المسلمين ولا أن يجمع في مخرجهما أن يصلي

بغير عمامة عز الباع عشر بطيخان فقلها المشتري ومضاعى ذلك القول والبطيخ متفاوت جازا الباع استحسانا *
 وكذا الزمان وهذا بمنزلة رجل قال لثوب بعتي من هذا الثوب بكذا فباعه منقطع منا واحدا على ذلك كله انما اراد ان يفسد
 الصنع وان شاع لم يفسد فكذا هذا * ولو انتهى الى ما شاع قال بكم عشر ثيابهم فقال بكذا فباعه باطل كله اعتبر التعامل وفي البطيخ
 والزمان تعامل ولا تعامل في الثمن والرقب * رجل اشترى ثوبا فوضه في ثوبه لا يفسد الباع وكذلك الكثرى * وهذا على قول من
 لا يجوز بيع الثوب قبل أن يصير متعنا * كرم بين رجلين باع أحدهما نصفين من ثوبه وحصره لا يجوز كرم باع نصفين من الزرع المشترك
 * رجل اشترى مطبقة اراد ان يحصل كل ما يضر منها يكون للمشتري فيبقى ان يشترى اشجار البطيخ باصولها بعض الثمن ويستأجر الارض
 بتيبة الثمن متعنا فلو عودته ببيع الاشجار وبشر الاجارة فان قدم الاجارة لا يجوز لان الارض تكون مشغولة باشجار الاجارة فلا

فصح الاجازة ونبني أن يشتري الاختيار بأصولها لهذا * ولو باع أشجار البطيخ وأغار الأرض يجوز أيضا الآن الاعارة لا تكون لازمة ويكون له أن يرجع بعدها * أكله علفا فبيعه رجل فباع العلفان كانت العلة نامة وأشجار البسبغ انما يشتري العلف في الأرض وإن كانت ربا أكرى أثماره ويحوز ذلك لا يجوز لأن ذلك ليس بمن ماله مستقيم * رجل في أرضه حشيش فباعه أن كان الحشيش نبتا بانه من مساهة الرجل الحشيش جازا البسبغ كالأشجار * وأما ما في الماشية بها وهو يقدر على أخذها من غير مسدون كان الحشيش نبتا فبيعه لا يجوز بيعة لانه ليس به ملك بل هو مباح يجوز لغيره أن يأخذه * رجل باع زراعه أو بقل فأن باع على أن يقطعه أو يرسل دابة فيه جازا البسبغ * وإن باعه على أن يترك حتى يذرك لا يجوز وكذا الرطب والبقول * رجل باع نصيب من الزرع المشترك لا يجوز فإن لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جازا والملك مأكول باع الخدع في (301) السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه من البنايات * قطن بين شريكين في أرض رجل فباع أحدهما نصيبه من شريكه أو من أجنبي قبل أن يدرك لا يجوز كما قلنا في الزرع * ولو كان القطن بين الأكراد صاحب الأرض فهو على التفصيل أن باع الأكراد نصيبه من صاحب الأرض جاز ولو باع صاحب الأرض نصيبه من الأكراد لا يجوز ذكر في الفتاوى رجل اشترى أرضا فيها زرع وزرعها وازرع بقل فدفعها للشري قبل القبض من زراعة بالنصف إلى البائع قال لا يجوز لأن هذا غلبة اجارة الأرض المشتركة قبل القبض وقبل هذا ليس يصح لأن دفع الزرع بالنصف يكون معاملة وفي المعاملة صاحب الأرض يكون مستأجرا فله ولأب يكون مؤجرا

فيه ولا أن يعثر حوال الصليب وغير ذلك من كتابهم ولورفعوا أصواتهم يقرعوا زبور والانجيل أن كان فسماعا لظاهر الشراك متعوا عن ذلك * وإن لم يقع ذلك اظهرها الشراك لا ينعون ويعنون عن قسامة ذلك في أسواق المسلمين وكذا يبيع الخمر والخنزير وعن اظهرها الخمر والخنزير في المصر وما كان في غنما المصر ولا بأس بأخراج الصليب وضرب الصليب في القري إذا جاوزوا أنفسهم المصر في كل قرية أو موضع ليس من أمصار المسلمين فانهم لا ينعون عن ذلك وإن كان فيها عدد من المسلمين يسكنون فيها كذا قال محمد رحمه الله تعالى في السير وقال كثير من أئمة بل إنما قال محمد رحمه الله تعالى ذلك في قراهة الكوفة فان غنة عامتهم يسكنها أهل الغنمة والرافض أو ماديان لا ينعون عن ذلك في القري كما ينعون عنه في الأمصار وما يتجارتهم الله تعالى قالوا لا ينعون عن اظهر ذلك واحداه في القري على كل حال كذا في فتاوى قضاة في تجنيس خواهر زاده فإن اظهره في مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قري المسلمين شيئا يصلحوا عليه مثل الزنا أو القروح والزنا والسرور والطبول والغناء والله والنوح واللعب بالجام متعوا منه كما ينعون للمسلم منه وفي التجريد لا ينبغي للمسلمين أن يتناولوا عليهم في معتزلهم ولا يأخذوا شيئا من دورهم وأرأى أنهم لا يقبل من قبلهم كذا في التنائية * وإن أخذ المسلمون مصر في أرض موات لا يملكها أحد فان كان قريب ذلك قسرى لاسل الغنمة فغنم المصر حتى بلغ تلك القري ويجوز لها قسما من جلة المصر لا حلة المصر يجوز تباهان كان لهم في تلك القري بيع وكذا في قديمه كت على حالها وإن أرادوا أن يحدوا في حق من تلك القري بيعة أو كنيسة أو بيت نازع ما صارت مصر المسلمين متعوا عن ذلك * قالوا كل مصر من أمصار المسلمين يجمع فيها الجمع وقام فيه الحدود وليس ينبغي المسلم ولا كفرا أن يدخل فيه خمر أو لا خمر أو ظاهره أن أدخل فيه مسلم خمر أو خنزير أو قال انما حرمت خنزيرا وانما أراد أن أدخل الخمر وأقال ليست هدموا وانما هي لغريمه ولي يختار بل هي فاته يتفران كان رجلا متدينا لاهم بذلك خلى سيده وأمره أن يخل الخمر وإن كان رجلا منهم يتناول ذلك أمر يقتلهم ويقتل خنزيرا فقام قتلان رواه رأى الامام أن يذبحه بأساطير محسنة حتى تظهره وتنفعل وإن اقتصر على أحدهما اما الضرب أو الحبس فله ذلك * ولا ينبغي له أن يحرق الزق الذي فيه الخمر ولا أن يكسر الاناء الذي فيه الخمر فان حرق الزق أو كسر الاناء فهو ضامن فان كان رأى الامام أن يفعل ذلك عقوبة على صاحبها أو أمر غيره أن يفعل فلا ضمان فان أخذ الامام الزق واداه التي عليها الخمر وباع ذلك كله فالبيع باطل وإن كان الذي أدخل الخمر مصر من أمصار المسلمين ورجل من أهل الغنمة فان كان جاهلا رتا الامام عليه معناه وأخرجه من المصر وأخبر ما داه عاد أتبعه معنى قوله ان كان جاهلا لأن لا يعلم أنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك وإن كان عالما فالامام لا يرق تخره

لأرض * رجل اشترى الثمر على رؤس الانهار فرأى من كل شجرة قبضها شيئا خياري الزقية حتى لو رضى به بزمه * وإن باع ما هو مغيب في الأرض كخمر والبصل وصل الزعفران والتوم والنبيل والشليمان باع بعد ما أتى في الأرض قبل التبات وأمنت الآفة غير معار لا يجوز البسبغ * وإن باع بعد ما نبت نامة لمعاولا بطل وجوده فصح أن الأرض يجوز البسبغ ويكون مستأجرا عليه الزرع * حشيش فباعه الله تعالى لا يحل خياره ما لم يركل ورضى به وعلى قول صاحبه لا يتوقف خيار الزقية على رؤية الكل وعليه الفتوى فان كان ذلك مما يكال أو وزن يبعد القلع كخمر والتوم والبصل فاذا قلع البائع شئ من ذلك وقطعه المشتري كان البائع يتفران كان المتلقي يدخل تحت الكل والوزن تحت المشتري خيار الزقية حتى لو رضى به بزمه بالكل وإن ركب كل البسبغ وإن كان المشتري قلعه بغيره إذن البائع فان كان له لئلا لو غشاه قيمة زمره بالكل لا قبل القلع كان يبيع ويجوز قلع البسبغ الحلال عند المشتري يمنع الرد

في دار الرؤية وان كان الماوع عسيرا لا يثبت ذلك والقطع وعدم القطع سواء وان كان الغيب مما يساع بعد القطع عدا القابل
 فقطع البائع بعضه أو قطع المشتري باذن البائع لا يلزمه ما لم يركب الكل لأن من العدييات المتفاوتة عترة الشايع والعيب قد يوقو ذلك وان
 قطع المشتري بغير اذن البائع اركب الكل الآن يكون ذلك شيئا سيرا وان اخصم البائع والمشتري قبل القطع فقال المشتري أخاف ان
 قلته لا يصلي في بياني وفي حال البائع قلته لا ترضي به فتره فأنضر رذلة طاروا بطوع انسان بالقطع والفسخ القاضي العقد
 بينهما **باب الصرف** الدراهم التي غشها غالب بأن كل ثلثها صافرا وثلثها فضة كدراهم التي تروى في دارنا يجوز
 بيع الواحد الاثنى منها باعتبارها لكن بشرط التفاضل في المجلس كافي الصرف وان كان نصفها صافرا ونصفها فضة لا يجوز فيه التفاضل
 وان اشترى الفضة بالخالصه بالدراهم (٢٥٣) التي غشها غالب لا يجوز الا لأن تكون الفضة الخالصه أكثر من الفضة

التي تكون في الدراهم ولا يذبح خنزيره ولكن ان رأى أن يؤتبه بالضرأ والمجلس فعل ذلك وان أتقن مسلم عليه الضمان
 الآن يكون اماما يرى أن يفعل ذلك به على وجه العقوبة ففعل أو أمر انسابه فثبت له الضمان عليه وان
 مر رجل من أهل الفقه فصره في سقينة في مثل حله أو الفرافير في ذلك فوسط بغداد أو مدائن أو واسط
 لا يمتنع من ذلك وكذلك لو اراد المروى بالخرق طريق الامصار ولا يجرهم عن ذلك فأنهم لا يمتنعون عن موبى
 للايمان ان يستمعهم أو أسنان حتى لا يتعرض أحسن المسلمين لهم وحسب لا بد خاوا ذلك فساكن المسلمين
 لا تمحق بشر بذلك وولّى خرية من قري أهل الفتنة أو مصر من أمصارها وأظهر واقعها شام من القسق عالم
 يصلحوا عليه نحو الزنا وغيره من القواش التي يجرهم من فديهم فأنهم يمتنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون
 وكذلك يمتنعون عن السكر لأنهم لا يستحلونه وأما استحقاق أصل الشرب وكذلك يمتنعون عن الظهور ببيع
 الزنا وبيع السبور وهو وغير ذلك كما منع منه المسلمون كسر سليمان ذلك فلا ضمان عليه كالكسر لمسلم وهذا
 على قوله ما قام على قول أبي حنيفة سترجه اقتضاه في فضن الكاسر فيقتله الله ولو كسر لمسلم كذا في
 الذخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان أحكام أهل الفتنة وأهل الشرك مسلمة امر أئمة ليس له أن
 ينهض عن شرب الخمر لاحتلال عند هاوله أن ينهض عن احتلال الخمر في المنزل وليس له أن ينهض على الفصل
 من الجنية لان ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى فاضل خان * قال في كتاب العشر والخروج ولا يترك
 واحد منهم حتى يشتري دارا أو منزلا في مصر من امصار المسلمين وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في
 مصر من امصار المسلمين وهذا رواية أخنا الحسن بن زياد وعلى رواية عامة الكتب يكون من المقام في
 دار الاسلام الآن يكون مصر من امصار العرب فحوا أرض الجناز فأنهم لا يكونون من المقام فيها كذا في
 المحيط * وكان الشيخ الامام شمس الانعام الحارثي يقول هذا اذا فلو اصبحت لا يتصل بسبب مكانها ولا يتصل
 بعض جماعات المسلمين وأما اذا كثروا بحيث يتصل بسبب مكانها أو يقتل فيمنعون عن السكني فيما بين
 الناس ويؤمرون بأن يسكنوا أحسب ليس للمسلمين فاجاعوه وهو محفوظ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 في الاماكن وان اشتروا دورا في مصر من هذه الامصار فادوا أو انفقوا دارا منها كسبة أو مبيعة أو بيت
 نار فيمنعون في ذلك لصلواتهم منوعا عن ذلك وان استأجروا من رجل من المسلمين دارا أو بيتا الشئ من ذلك
 كره لهم أن يؤجرهم وان أجرة دار أو منزلا لغيره فافها فافها ما ذكرناهم من صاحب الدار وغيره
 من ذلك ولا ينضم عقد الاجارة كذا في الذخيرة ومن امتنع من أداء الجزية أو قتل مسلما أو زنى بمسلة أو
 سب النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض عهده ولو امتنع عن قولها تقض عهده ولا تقض العهدة الآن يلحق
 بدار الحرب ويغلب على موضع قرية أو حصن فيصار بوتارا اذا انتقض عهدهم حكمه حكم المردة معناه في

المفتوشة والدراهم
 تعين الرذ في البيع الفاسد
 من الأصل ولا تعين فيها
 فسد العقد بعد الصحة
 ويضد الصرف بالاتفاق
 قبل القبض ولا حلاله وإذا
 فسد الصرف بالاتفاق
 قبل قبض أحد البديلين هل
 يتعين المقبوض الرقبة
 روايتان ولا يظهر أنه يتعين
 كالتعين في الغصب ورجلان
 باع الفضة بالفضة كسنة
 بكفة جاز وان لم يلم مقدار
 وزنها وان باعها بالدراهم
 بالدراهم ولا يرفقان وزنها
 أو يعرفان وزن أحدهما
 لا يجوز لوجود المساواة في
 الفصل الاول دون الثاني
 فان صرف المساواة في الفصل
 الثاني في المجلس جاز وان
 عرف بعد المجلس لا يجوز
 عندنا ولا يجوز بيع الدراهم
 بالنائبة بمجازفة * رجل له
 على رجل ما فقدمه لا يعقد

الصرف والم ولدونه عليه ما تمهيد يارضا وغصلا لا تقع المقاصة بينهم ما لم يتقاسموا فاقا تقاسموا تصدراهم **حكمه**
 قصاصا عما تم من قبة الذان وبقى لصاحب الدان وبقى لصاحب الدراهم تسعون ديناراً وكذلك رجل له على رجل ما تمهيد يارضا وعده المدون
 على صاحب دينه الموق ما تمهيد درهم لا تقع المقاصة ما لم يتقاسموا فاقا تقاسموا تصدراهم تسعون ديناراً وعده المدون تسعون ديناراً وعده المدون
 تسعون ديناراً وعده المدون تسعون ديناراً وعده المدون تسعون ديناراً وعده المدون تسعون ديناراً وعده المدون تسعون ديناراً وعده المدون تسعون ديناراً
 مؤجلا وان تقضى بذانهم مائة في ظاهرا لرواية ليس له أن يأخذ الدان من كذا في كتاب العين والدين أنه أن يأخذوا الصحيح هو الاول
 * المدون اذا قضى الدين أجود مما عليه لا يجوز للدين على القول بالردقة البتة نقص مما عليه وان قبل جاز كالأعطاء خلاف المجلس
 وذ كفي بعض الكتابه انما أعطاه أجود مما عليه يجوز على القول عندنا خلافه في قوله تعالى ولا يصح هو الاول * ولو كان الدين

مؤحلاً قضاء قبل حلول الاجل يجبر على القبول • ان اعطاه للدون اكثر مما علمه ورتاه ان كانت الزيادة في تجري بين الوترين تارة وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أتى الذين أكثر وقال أنا معاشر الانبياء هكذا نزلت بحول على ما إذا كانت الزيادة في تجري بين الوترين وجعلوا على المقاتل في المقاتل يسير بجري بين الوترين وقدر الدرهم والدرهم كثير لا يزودوا واختلاف في نصف الدرهم قال أبو نصر البوسني نصف الدرهم في المقاتل كثير رضى صاحب فان كانت الزيادة كثيرة لا تجري بين الوترين ان لم يعلم للدون بالزيادة تارة يات على صاحبها وان علم للدون بالزيادة فاعطاه الزيادة اختيارا هل تحمل الزيادة القاض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة أو صحاحا لا يضر ما تبعيض لا يجوز اذا علم الدفع والقاض وتكون هذه مبنيا للمشاغف فيما يحتمل القسمة وان كان المدفوع على ما يضر ما تبعيض وعلى الدفع والقاض في ما يجوز اذا علم الدفع والقاض في ما يحتمل القسمة • يرسل المشتري بالفلس (٢٥٣) في ما شأنا أو كسدت الفلاس

قبل القبض وصارت لا تروح رواج الامتنان في عاصمة البلدان في قول محمد بن حنبل رحمه الله تعالى تكون كسدة وعندها إذا كانت لا تروح رواج الامتنان في بلدتهما تكون كسدة وعندها الكساد

حكمه بالعاقب عونه • وإذا تأمل قبل وثقه وتعود دمه ولا يخل ما نذر به نقض عهد مؤمن منه زوجته الغيبة التي خلفها في دار الاسلام اجابوا بقسامه بين ورثته وكذا في حكم ما حكمه ماله الى دار الحرب بعد النقص ولونظر على المارتكون في العامة للمسلمين ولو لحق في دار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام أخذ من ماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على الدار فلو ربه أحق بمقبول القسمة ثم ما وبعد القسمة بالقيمة ولو لم يرس يستقر بخلاف المرتد اذا لحق ثم ظهر على الدار فلو لم يرس قبل بقتل انما لم يرس وكذا يجوز وضع الجزية عليه اذا عاد بعد نفيها بخلاف المرتد كذا في فتح القدير

الباب التاسع في أحكام المرتدين

المتردد في دار الحرب من دين الاسلام كذا في النهر الفائق • وركن الرقابة كلف الكفر على اللسان بعد وجود الامتنان • وشراطة جعلها العقل فلا تصح ردة المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل وأما من جنونه يقطع فان اردت حال الجنون لم تصح وان اردت حال العقل جعت وكذا لا تصح ردة السكران المذهب العقل والبالغ ليس بشرط لصحتها وكذا كونه ليس بشرط لصحتها ومنها الطوع فلا تصح ردة المكره عليها كذا في البصر الرائق ناقلا عن البدائع • والصبي الذي يعقل هو الذي يعرف أن الاسلام سبب الصحة ويؤمن الخبيث من العيب والخلاص من الكفر في السراج الوهاج • وقد فرق فتاوى طائفة الهداية بقله بان يبلغ سبع سنين كذا في النهر الفائق • من أصابه برسام أو طعم شيا فذهب عقله فهذه فارتد لم يكن ذلك ارتدادا وكذا لو كان مقهورا أو مومنا أو مغلوبا على عقله بوجه من الوجوه فهو على هذا كذا في السراج الوهاج • اذا ارتد المسلم عن الاسلام والعياذ بالله عرض عليه الاسلام فان كانت شبهة أيداهما كشفت لأن العرض على ما قالوا غير واجب بل محسب كذا في فتح القدير • ويحس ثلاثة أيام فان أسلم والاقتل هذا اذا استعمل فانما اذا لم يستعمل قتل من ساعته ولا فرق في ذلك بين الحرو والعبد • كذا في السراج الوهاج • واسلامه فان بقي بكلمة الشهادتين أو أعان الانبياء كاهلوسى الاسلام وتبرأ عما انتقل اليه كفى كذا في المحط • نقل التاطي في الانساب عن كتاب الارتداد للسنن فان تاب لم ترد دعواه الى الاسلام ثم عاد الى الكفر حتى فعل ثلث محرمات وفي كل محرم طلب من الامام التأجيل فله يؤخه الامام ثلاثة أيام فان عاد الى الكفر زايما فانه لا يؤخه فاسلم والاقتل • وقال الكرخي في مختصره فان رجع أضعاف الاسلام فأتى به الامام بعد ثلثة استنابه أيضا فان لم يبق عقله ولا يؤخه وان هو ضرب مضربا وجعلوا لا يبلغه الحد ثم يحبس ولا يخرج منه من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله انسان قد أخلص

تعالى ونبي أن يجوز لانه ان كانت بعد الكسادة وارتد بعد عجزه في الزمة وان كانت شاع عددا فدفعه بعدى في الزمة عددا ما عاوما • ولونظر في امر أعني الدرهم الكسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الاثلاث وان كانت قيمتها دون عشرة بكل لها العشرة كذا في ترويح امر أعني توبه قيمته خمسة كان له التوبة وخمسة أخرى وان تزوجها على الدرهم ارتد فكسدت قال بعضهم عليه ومثلها • وقال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى له القيمة الدرهم من الذهب والفضة قبل الكساد وهو الصعي لان التكاثر اذا أوجب السبي وقت العقد لا يتقبل موجهه المثل كذا في ترويح امر أعني عداوتهم فلو غلبت قبل القبض كان له قيمة التوبة أو العبد لا يصار الى مهر المثل • ولو استقرض الفلاس الراشحة أو له ما في كسدت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجب عليه مثلها كسدة ولا يفرق بينهما • وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمته التوبه • وقال محمد رحمه الله تعالى يفرق بينهما في قيمتها أي ترويح كانت راكعة وعليه التوبة وكذا لو غصب الفلاس

قبل القبض وصارت لا تروح رواج الامتنان في عاصمة البلدان في قول محمد بن حنبل رحمه الله تعالى تكون كسدة وعندها إذا كانت لا تروح رواج الامتنان في بلدتهما تكون كسدة وعندها الكساد

الراجعة فكذلك فهو على هذا الخلاف فهو لا يشتري شيئا بالدراهم الا الحق بقرضه فاشترى كسدت ثم تقابل بالبيع تحت الامانة ان كان المبيع
 فاشترى على البائع وتمثل تلك الدراهم كاستدق قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي الاستقراض وهو ان قرض دراهمه الخارية
 بجدار ثم بقي المستقرض في بلد لا استدعى تلك الدراهم قال أبو يوسف وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعهده قدر الساقط ذهابا وباجيا
 ويستوفى منه بقتيل والا يأخذ منهما * وقيل هنا اذا قص في بلد تنفق فيه تلك الدراهم ليكفها اذا قصه في بلد قدر الساقط ذهابا وباجيا
 قال اذا كانت لا تنفق في هذا البلد فله بغير قيمتها وكذلك لو اعاد الدراهم بالخيار بقتيا ثم التقيا في بلد آخر لا يتردد فيها تلك الدراهم * ولو كان
 رجلا استقرض الدراهم المكسرة على ان يؤدى بها ما كان باطلا وكان علمه مثل القبض ويكره السقطة الا ان يستقرض مطلقا فيوفى
 بعد ذلك في بلد آخر من غير شرطه وتأجيل (٢٥٤) القرض باطل سواء كان التأجيل في القرض او بعد ما أقرضه ولا يجوز القرض

الا فيما كان مثليا فلا يجوز
 قرض المذموم الذنبي في قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وقال أبو يوسف ومحمد جهما
 الله تعالى يجوز زنا وقيل
 الى الثلاث يجوز علنا ولا
 يجوز اذ زنا وان أقرض
 الخطئة وزنا لا يجوز فان
 استقرضوا كلها قبل الكيل
 كان على المستقرض مثلها
 من الكيل فان اختلفا في
 مقدارها كبرافعة كان
 القول قول المستقرض مع
 عينه ولو اسلف على انسان
 خطفة في سبيلها كان عليه
 قيمتها ويجوز استقرض
 الكاغد لانه عدى كالنور
 والبص * واستقرض
 القلم وزنا جاز في قول محمد
 رحمه الله تعالى وهكذا روى
 عن أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى ما عند محمد رحمه الله
 تعالى فلا نه على سماع وزنا
 ويجوز السلم فيه عند ما
 عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى فلا ان القرض يكون
 حاله غير مجهول فلا يرضى
 اذا فعل ذلك حتى سئل قال محمد رحمه الله تعالى كل ما كان لا يؤوزن او يوزن او يصدق زرضه ورجل له على رجل شيئا فأتى بغيره
 زبوا او بغيره أو استقرضوا من جهازا وان انفقوا روى ان من ذل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره ما قرضه استقرضه واستقرضه
 والنهر فيقول المستقرض مثلها فان كسدت كان عليه قيمتها ورجل اشترى من رجل كسطين عينة ثم قال البائع اقرضني قميصا خطفا وقال
 اقرضني هذا الثوب فخطب به الفكر الى ما يشترى بمسك فضل وصب الشراء على القرض او القرض على الشراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 به يرضاه لهما جوازه كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى ورجل أقرض قال استقرضت من فلان ثوبا فأتى بغيره فقال فلان اشترى بغيره وانفق
 المقرض أنها كانت جدينا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول المستقرض في التبرع بالثوب او يوفى اذا لم يوافق ولا يصدق اذا فضل ورجل قال
 لغير ما استقرضت من فلان عشر دراهم فاستقرضه من المأمور بقبض وقال دفعته الى امرئ وبجدا لا شئ فان المال يكون على المأمور

الى المأذون عنه بخلاف السلم قال محمد رحمه الله تعالى كل ما كان لا يؤوزن او يوزن او يصدق زرضه ورجل له على رجل شيئا فأتى بغيره
 زبوا او بغيره أو استقرضوا من جهازا وان انفقوا روى ان من ذل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره ما قرضه استقرضه واستقرضه
 والنهر فيقول المستقرض مثلها فان كسدت كان عليه قيمتها ورجل اشترى من رجل كسطين عينة ثم قال البائع اقرضني قميصا خطفا وقال
 اقرضني هذا الثوب فخطب به الفكر الى ما يشترى بمسك فضل وصب الشراء على القرض او القرض على الشراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 به يرضاه لهما جوازه كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى ورجل أقرض قال استقرضت من فلان ثوبا فأتى بغيره فقال فلان اشترى بغيره وانفق
 المقرض أنها كانت جدينا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول المستقرض في التبرع بالثوب او يوفى اذا لم يوافق ولا يصدق اذا فضل ورجل قال
 لغير ما استقرضت من فلان عشر دراهم فاستقرضه من المأمور بقبض وقال دفعته الى امرئ وبجدا لا شئ فان المال يكون على المأمور

صاحب القرض بركة قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى
عليه قمت بالعراق يوم
أقوضه وقال محمد رحمه الله
تأني على قمت بالعراق يوم
اختصا وليس عليه أن
يرجع معالي العراق فيأخذ
طعامه رجل على رجل
أف درهم قرض فصالحه
على مائة منها إلى أجل صح
الخط والمائة حالة وإن كان
المستقرض صاحب القرض
قالا إلى الأجل ورجل
استقرض من رجل طعاما
في بلد الطعام فيه رخيص
فقمت القرض في بلد
الطعام فيه غالي فأخذته
الطلب بحق فليس أن
يجب المطلوب فهو
المطلوب بأن يقر له كمالا
بما يعطى طعاما إذا لم يلد
الذي استقرض فيه ورجل
استقرض طعاما لرجل وموت
أو غصب أو تلفت في بلدة
أخرى الطعام فيها أغلى أو
أخصر روى أبو يوسف

الاحكام كذا في المحيط * وتصرف المرتضى رتبته على أربعة أوجه (منها) ما يتفق قولهم بتحقوق الهبة والاستيلاء كذا في اجاب جارية بوله فادعى التسبب ثبت نسب الولد منه وورث ذلك الجمع ورثته وتصرف الجارية أم ولدهم فيقتضيه تسليم الشفعة والحجر على عبد المأذون (ومنها) ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح فلا يجوز أن يتزوج امرأته مسلمة ولا امرئ ثقلو لا ذمعة لا حر ولا مملوك ولا يتزوج بنته ومسلم الكلب والباري والري (ومنها) ما هو موقوف عند الكيل وهو المفاوضة فإنه اذا فاض مسلما يترقى في قولهم ان أسلم فثبت المفاوضة وان مات أو قتل على رتبته وأسلم بقدر الحرب وقضى القاضي لمحاقه بطلت المفاوضة وتصرفنا من الاصل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمهما الله تعالى سطل أملا (ومنها) ما اختلفوا في وقوعه البيع والشراء الاجارة والاعتاق والتدبير والكتابة والوصية وقضى الذين عند أبي حنيفة رحمهما الله تعالى من هذا التصرف ما موقوف ان أسلم فثبت وان مات أو قتل وأقضى لمحاقه دار الحرب سطل وتصرف المكاتب في رتبته فاخذ في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * واذا باع الرجل عبده المرتد وأتمه المرتد فليس جائز كذا في المبسوط * للردنا عاذا تائب الدار الاسلام ان كان عود محقق حكم اقتضى بالحق بطل حكم الردة في ماله فصار كله لرب مسلما ولا يعتق عليه شيء من أنفاته ولولده والميراث وان كان بعد الحكم فكل ما وجد في دورته أو أخوه أو أمأته أو الهارب عن ملكه سواء كان بسبب بطله المصحح كالبيع والهبة أو بسبب ليلحه القسمة كالاعتاق والتدبير والاستيلاء فذلك كله ماض لا سبيل للرد عليه ولا ضمان على الوارث أيضا كذا في غاية البيان * انا وطى المرتد جارية بغيره كونه في حالة الاسلام فقامت بولاه كثر من ستة أشهر منذ ارتد فقامت بولاه أم ولدهم ولو هو امرأته كذا في الهداية * فان مات أو قتل المرتد برتبة الوفاة كان كالميت مسلمة وتورثه الابن مات على الردة وأقضى من تدبى بعله بدار الحرب فظهر على ذلك المال فهو في حلال ولا سبيل للرد عليه وان كان خلق بدار الحرب ثم رجع وذهب بعله وأخذ بدار الحرب فظهر على ذلك المال فإنه برى وعلى ورثته الامانة بغير شيء قبل القسمة وبالقسم بعد القسمة وان سلق المرتد بدار الحرب وهو عبققضى بالانفكاك ما به ثم جاء المرتد مسلما بالكتابة على سالما والمكاتبه والوالد الذي جاء مسلما كذا في الكافي * بخلاف ما انا رجع بعد ما سلق المكاتب فان الوارثيه لابن كذا في النهاية * قال محمد رحمه الله تعالى في المجمع الصغير من تدبى بدار الحرب فظهر على الردة أو هو في دار الاسلام طالية في ماله عندهم فان لم يكن إلا كسب الاسلام أو كسب الردة تستوفى اليه منه وان كان له كسب الاسلام وكسب الردة تغتفر في قوله ما تستوفى اليه من الكسبين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تستوفى من كسب الاسلام أولا فان فضل منها شيء

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كان الغصب فأعاقب يده يوم الجمعة فتمت في الموضع سوا أو كانت قيمته في هذا الموضع أكثر أو كانت قيمته في هذا البلد أقل إن شاء طاله به قيمته مكان الغصب وإن شاء أخذ الغصب وإن سلم اليه في مكان الغصب فلم يكن الغصب فأعاقب يده وقيمته في البلدة التي التقى أقل من قيمته في بلد الغصب كان الغصب منه خزانة ثلثة آلاف إن شاء أخذ مثله فهذان كان مثله وإن شاء أخذ قيمته يوم الغصب يبلد الغصب وإن شاء فتنظر إلى أخذه يبلد الغصب وإن كانت قيمته في هذا المكان أكثر خير الغاصب إن شاء أعطى مثله وإن شاء أعطى قيمته في بلد الغصب وإن كانت قيمته في الموضع سوا أو فمغصوب منه أنه يبال بالمثله ورجل استقرض شيئا من القواكه كالأوزن أو زناقه فقبضه حتى انقطع فباعه بصراب القرض على تأخره إلى أن يضي بالحدث الآن فراضيا على القيمة ولا يشبه هذا الفليس إذا كسدت لأن هذا المالا وحده فلا في الفليس الكاسفة ورجل علمه عشر دراهم من قرض أو سبع أو

نفسه على صاحب العشر مما تدين أو قبض عليه العشر بال عشرة وأقر طابا الزايبع الان السبع وقع على ما فذمة كل واحد منهما وما وقع عليه كل واحد في يد مكيل لا يظلم بالاقرار الآتي عنهما لقوله العشر العشر بال عشرة جاز والعقوبة بخلافها ليس لا يمتنع الاستدلال وكذا لو كان عليه كفيلة لرجل ثم أنه أقرض صاحب الكرك را من شعير ثم تبعها الكرك المذكور جازوا لا يظلم العبد الا لأقرق ورجل أقرض رجلا كرا من حطة ثم ان المستقرض اشترى القرض من المقرض بدراهمه جاز سواء كان القرض فائضا على المقرض أو لم يكن أما اذا لم يكن فائضا فهو قول الكل وان كان فائضا فكذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز نشر أو ائلا عندهما لك القرض بقس القرض وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يظلمه ادم فائضا لا يجوز نشر أو ائلا يكون شراء فوضعا للقرض بخلاف ما لو اشترى شيئا لادنا ثم اشتراه الدراهم فان (٢٥٦) السع الثاني يكون فوضعا الاول لان القرض مما لا يمتنع الفسخ لان سبب الملك

فيا القرض القرض وهو
قام فلا يفسخ القرض اذا
قال المستقرض وجدت
القرض زونا فأنزله رجلا
وكان ذلك عندما استهلكها
لا يرجع على القرض بشئ
ولكنه يستهلكها اذا أقرض
الجور كسلاحا زناه كمال
مره توبه أخرى ورجل
أقرض صديقا أو معتوها
فاستهلكه الشيء أو المعتوه
لا يضمن في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى
وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى بضمن وإن أقرض
عبدا محمورا فاستهلكه
لا يؤاخذ به قبل العتق
عندهما وهذا وأودية
سواهم ورجل عليه أئدهم
لرجل فذبح إلى الطالب
ذاته يقال أصرتها وشذ
سحق منها فأنشدها
فهلك في يد قبيل
أن يصرها هلك من
ماله لفتح وكذا أصرها
بقرض الزاهم فهلك

الحال تكون قبضاً وفي البيع القاسد وإتقان الصحيح أنه قبض وفي الهبة القاسدة كالهبة في الشارع الذي يحتمل القسمة لا تكون قبضاً
بأنواع الروايات واختلافها في الهبة الحاضرة: كذا في القسمة أو الواهب أنه لا يصير قابضاً بالتخلية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر
ألفاظاً لما إذا كان قبضاً تعالى أنه يصير قابضاً ولو لم يكن قبضاً خلافاً ولو باع تراباً على التخييل وخل منه وبين المشتري صار قابضاً ولو وهب تراباً
على التخييل وخل منه وبين الموهوب لا يصير قابضاً لأنه في معنى الشارع الذي يحتمل القسمة ولو باع داراً وسلمها إلى المشتري وفيها قليل متاع
للبيع لم يكن ذلك تسليماً على تسليمها فأرغوا وإن أودع المتاع عند المشتري وأذن للمشتري قبض الدار والمتاع جميعاً صحت التسليم لأن الخل
صار في يد المشتري ولو باع داراً من رجل ليست بمحضرة ما يقال البائس سلمها إلى المشتري قبضت كفي ظاهر الرواية لأن التخلية في
الدور العاقلة لا تكون قبضاً لا يمتنعها وقد كفي النودار إذا قال البائع للمشتري سلمها (٢٥٧) البائس وقال المشتري قبضت والدار

داراً فالحول بذلك كذا في النكاح وفي النودار أنهم إذا أرادوا قبضاً ولو قبضوا له داراً الحرب فوله
لذلك الولد وليهما كبرتم ظهر المسلمون على ولداً ولو دفعوه بحجة على الإسلام في قول أبي حنيفة ومحمد رهما
الله تعالى كذا في المحيط * الذي كان إسلامه تعالى به إذا بلغ من تدافى القياس بقتل وفي الاستحسان
لا يقتل * أسلم في صغره ثم بلغ من تدافى القياس بقتل وفي الاستحسان لا يقتل مرتداً * والمكره على
الإسلام إذا ارتد لا يقتل استحساناً وفي كل ذلك يجزى على الإسلام ولو قتله قاتل قبل أن يسلم لا يبرئ من
والقبط في دار الإسلام محكوم بإسلامه ولو بلغ كفاً أجبر على الإسلام ولا يقتل كذا في فتح القدير
في موجبات الكفر أنواعاً منها ما يتعلق بالإيمان والإسلام إذا قال الرجل لأدري أصبح عابياً أم لا بهذا
خطأ عظيم إلا إذا راد به في الشك * من شك في إيمانه وقال أنا مؤمن إن شاء الله فهو كافر إلا إذا أول قتال
لأدري أخرج من الدنيا مؤمناً فحينئذ لا يكفر ومن قال بخلق القرآن فهو وكفر وكذا من قال بخلق الإيمان
فهو كافر ومن اعتقد أن الأعمى والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرضى بالأعمى فهو كافر كذا في النسخة
* ومن يرضى بكفر نفسه فقد كفر من يرضى بكفر غيره فقد اختلعه المشايخ جهنم الله تعالى في كتاب
التصديق فكانت الكفر أن يرضى بكفر غيره ليعذب على الخلق لا يكفر وإن يرضى بكفر ليقول في إيمانه ما لا يليق
بصفاته يكفر وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * من قال لأدري حق الإسلام فهو كافر وكذا في الأئمة
الموافق رحمه الله تعالى هذه المسئلة وبالعقوبة يقال في حاله رجل ليس له دين ولا صلات ولا صيام ولا طاعة
ولا نكاح وأولاداً ولا ذناً قال في الجامع سلم تزوج نصرانياً فيصير مقبولاً أو نصرانياً أو كبريتي وهي
لا تعقل دينان الأديان ولا تصفه وهي غير معتوقة فأنها تسلم من زوجها معنى قول محمد رحمه الله تعالى
لا تعقل دينان الأديان لا تعرفه قبلها ومعنى قوله لا تصفه لا تعرفه باللسان وكذلك الصغيرة المسلمة إذا
بلغت عاقدها لا تعقل الإسلام ولا تصفه وهي غير معتوقة فأنها تسلم من زوجها وفي فتاوى النسبي سئل
عن امرأته قبل لها * فوجدت مدياني فقالت لأن أردت أن لا ألتصق التوحيد الذي يقوله الصابني في
الكتب لا يصيرها وإن أردت أن لا تصرف وحدها لله تعالى فقلت في خمسة ولا يصح نكاحها وعن
جابر بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من مات أو يعرف أن له خالقاً وأن الله عز وجل داراً غير هذه الدار
وأن الخلق لهم قائم له يؤمن كذا في المحيط * ورجل يصي ويقول * مسلمي أشكاراً لا يدركون رجل
قال لا آخر * مسلمين فقال له لعنت برؤوس مسلمي فوبكر كذا في الخلاصة ونصراني * أسلم فقال أبو

ترجة (١) هل تعرف التوحيد (٢) يلزم فعل الأمور الإسلامية جها (٣) أنا مسلم فقال له لعنة الله
عليك وعلى أسلامك

(٣٣ - فتاوى ثاني) الفتاح قبض الدار وان دفعه إلى الفتاح ولم يقل خلت يدي من الدار فقبضه لم يكن ذلك قبضاً رجل
اشترى وقرح في مصر وذهب المشتري مع البائع إلى بيت المشتري فأغضب الحطب أنسان فلأن ذلك يكون من مال البائع لأن مال المشتري
لأن البائع أن يأتيه إلى منزل المشتري * رجل باع من رجل ساحة مقلقة طريق والمشتري قائم عليه أو خل البائع بينه وبينه فمجرهما
المشتري من موضعهما حتى يجرهما وأخرهما كان للمشتري أن يضمنه فإن استحقه رجل كان المستحق أن يضمن الخرج ولا يضمن المشتري
* رجل اشترى عبداً بالتمول قبضه حتى رهنه البائع بمائة دينار أو أبرماً أو أودعه فبطلت بفسخ البيع ولا يكون للمشتري أن يضمن أحداً
من هؤلاء لأنه ضمنهم رجوعاً على البائع * ولو أعاره أو أودعه فبطلت عند المستعير والموهوبه أو أودعه فاستعملها أو أودعه فبطلت من ذلك كان
المشتري يملكها أو أفاض في البيع وضمن المستعير والموهوبه وإن أفاض فبطلت البيع لأنه ضمن هو لا يضمن القاض من أن يرجع على

الذين فيه انفس حوالا البائع ايضا لا يعلم لان كسار فذلك كالمعلى المشتري وان لم يدفع القارورة الى الدهان وكانت القارورة في يده وامر البائع بصدد الدهن فيها كان الهلاك في جميع ذلك على المشتري و ذكر في المتن رجل اشترى سمنا ودفع الى البائع ظرفا وامره بان يزن فيه و في الظرف خرقا ليعلم به المشتري والبائع يعلمه فنفق كل التلف على البائع ولا شيء على المشتري وان كان المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم او كانا يعلمان جميعا يكون المشتري قابضا على البائع وعليه جميع الثمن و ذكر في ما يشار رجل اشترى زرا من صبي وقال البائع كل في جوارتي ودفع اليه الجوارتي ففعل كان المشتري قابضا وكذلك لو قال البائع اعرفني جوارتك هذا وكله فيه ولو قال اعرفني جوارتك هذا وكله في فعل فليس هنا قبض من المشتري و ذكر القدر و رجع الله تعالى ان كان المشتري حاضرا يكون قابضا لالا فلا حول ولا قوة الا بالله تعالى لا يكون قابضا في رجع الله تعالى ان كان باخذ الجوارتي (٣٦٠) ثم يدفعه الى البائع وامره بان يكل فيه ولو اشترى دهنًا ودفع القارورة الى الدهان وقال

للهان بعث القارورة الى منزلي فبعث فانكسرت في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى ان كان قال الدهان بعث على يد غلام ففعل فانكسرت القارورة في الطريق فانه ملك على المشتري ولو قال بعث على يد غلامك فبعث فله ملك في الطريق قال الهلاك يكون على البائع لان حضرة غلام المشتري تكون كحضرة المشتري وأغلام البائع غيرة البائع ومن مسائل الغلب رجل له رمال في حفرة فقام منها واحدة بعثر رجل وقبض الثمن وقال المشتري ادخل الحفرة واقبضها فقد خليت بينك وبينها فدخل ليقبضها فعلمها فافلتت وخرجت من باب الحفرة وذهبت قال محمد رجه الله تعالى ان سلم الرملة الى المشتري في موضع فقدر على اخذها بوقه وسعه وهي الرملة

فيه ولا رد ولقولنا براد هذا الكلام انه مكان لا يعلم فيه بامره ورسوله قيل لو كان هذا في مكان أهله زهدا مطيعون قال ان كان يعلم فيه بامره وامر رسوله فانكر كونه دينًا كالصوات الخس فانه يكفر كذا في النجعة و لو قال حسن نظم ظاهرا ب ١ ازوي ابن ختم مديرا كرو يذري من يذير هذا كفر كذا قال ابن زويت قال لا أرضى كذا في الخلاصة و رجل قال ٢ يا عدي روزي من فراح كن يا زركاني من روفه كن يا بر من جور منكن قال أبو نصر الدوسي رجه الله تعالى يس كافر بالله كذا في فتاوى قاضيان و رجل قال لا ٣ دروغ مكوفه قال دروغ از هر جسته زهر انكه بگويد كذا في الحلال و قيل له طلبوا الله فقال له ٤ مراغي بديا وقال اگر خدای مرا درمست كند غارت كنم او قيل لا قص الله فان الله تعالى يدخلك التراف قال ٥ من از دون غني اندیشم او قيل لا كل الكنية فان الله لا يصيب فقال ٦ من مفور من خواهي دوست دار و خواهي دشمن كفر بهذا كله وكذلك لو قيل له ٧ بسیار بخند او بد یا رنجب فقال چندان خورم و چندان خشم و چندان خدمت خود خواهم بكفر و رجل قال لا ٨ كنتم كن جمعا عذاب خدای بسیار است فقال من عذاب به كذا براد بكفر و لو قيل له ٩ مادرو بدر ساز فقال ليس لهم على حق لا بكفر ولكن بصراعيا و رجل قال لا ليس ١٠ أي ابليس كل من ساز ثمن هر چه و فرمای بكن مادرو بدر سازم و هر چه نفرمای بكنم بكفر كذا في التارخانية ناقلا عن القدير و لو قال ١١ اگر خدای دو جهان كز دین حق خوش افروستام بكفر كذا في الخلاصة و رجل قال قولا كذا فسمع رجل وقال ١٢ خدای من این دروغ هزار است كرداد ما كز دین خدای بدین دروغ و تركت كند قال بعضهم هذا من الكفر و في مصباح الدين رجل كذب فقال غير بولك الله في كذب بكفر و مثل تجهاه بن قال ١٣ فلا باقور است غیر و قد قال

للهان بعث القارورة الى منزلي فبعث فانكسرت في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجه الله تعالى ان كان قال الدهان بعث على يد غلام ففعل فانكسرت القارورة في الطريق فانه ملك على المشتري ولو قال بعث على يد غلامك فبعث فله ملك في الطريق قال الهلاك يكون على البائع لان حضرة غلام المشتري تكون كحضرة المشتري وأغلام البائع غيرة البائع ومن مسائل الغلب رجل له رمال في حفرة فقام منها واحدة بعثر رجل وقبض الثمن وقال المشتري ادخل الحفرة واقبضها فقد خليت بينك وبينها فدخل ليقبضها فعلمها فافلتت وخرجت من باب الحفرة وذهبت قال محمد رجه الله تعالى ان سلم الرملة الى المشتري في موضع فقدر على اخذها بوقه وسعه وهي الرملة

لا تعدر الى الخروج من ذلك المكان فهو قبض وان كانت تدفع على أن تشتغل بمشغول لا يبسطها البائع فليس قبض وكذا لو اشترى بقر يدعى أخذها هو وقبض ولا يدور غير هو وقبض وليس معه هو وقبض أو كان يقدر على أخذها ان كان معه أعوان ولا يقدر على أخذها وحده وليس معه أعوان فانه لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على أخذها مع رجل ولا أعوان ففي البائع بينه وبينها فافلتت كان المشتري قابضا وان كانت الرملة في يدها البائع فاسمها بمتاخرتها رجل ويقفان في فقال له البائع هلك الرملة فوضها في يده فافلتت من المشتري بعد ما صارت في يده فنه من مال المشتري وان كانت الرملة في يد البائع والمشتري جميعا فقال البائع خلت بينك وبينها وولست أمسكها بما سئلها او اعلمها مسكها حتى تقبضها فافلتت من أيديهما فهو قبض من المشتري وان كانت الرملة في يد البائع فافلتت في اليد المشتري فقال البائع خلت بينك وبينها فافلتت في أيديها فافلتت من يد البائع قبض المشتري الا ان المشتري كان يقدر على

لا تعدر الى الخروج من ذلك المكان فهو قبض وان كانت تدفع على أن تشتغل بمشغول لا يبسطها البائع فليس قبض وكذا لو اشترى بقر يدعى أخذها هو وقبض ولا يدور غير هو وقبض وليس معه هو وقبض أو كان يقدر على أخذها ان كان معه أعوان ولا يقدر على أخذها وحده وليس معه أعوان فانه لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على أخذها مع رجل ولا أعوان ففي البائع بينه وبينها فافلتت كان المشتري قابضا وان كانت الرملة في يدها البائع فاسمها بمتاخرتها رجل ويقفان في فقال له البائع هلك الرملة فوضها في يده فافلتت من المشتري بعد ما صارت في يده فنه من مال المشتري وان كانت الرملة في يد البائع والمشتري جميعا فقال البائع خلت بينك وبينها وولست أمسكها بما سئلها او اعلمها مسكها حتى تقبضها فافلتت من أيديهما فهو قبض من المشتري وان كانت الرملة في يد البائع فافلتت في اليد المشتري فقال البائع خلت بينك وبينها فافلتت في أيديها فافلتت من يد البائع قبض المشتري الا ان المشتري كان يقدر على

بعينه أو دفع الفراء إلى البائع قال ضاع كلهما ثم افعل صام المشتري فأصلوا وكانوا خطبة بغير عينا فإن كان مسلماً أو متحولاً دفع الفراء إلى المسلم الموأمر وبكلهما إلى البصير فأما الآن لا يكون عرب المسلم حاضراً قال مولانا رحمه الله تعالى وكذا واشترى ذراعاً من نوب ولم يبين الجانب قطعاً للبائع ولم يرض به المشتري لا يابن المشتري ولو بين الجانب فخال من هذا الجانب قطعاً للبائع إزم المشتري ولا يكون للمشتري أن يرد رجل اشتري عبداً فقتلها إنسان عمداً قبل القبض قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى خير المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن اختار أمضاء البيع كل القصاص له وإن نقض البيع كل القصاص للبائع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى أن اختار أمضاء البيع كل القصاص للمشتري وأن اختار نقض البيع فلا قصاص وتكون الأثم للبائع ومحمد رحمه الله تعالى استحسّن فقال يجب القيمة في الحالين ولا يجب القصاص وهو غنية (٣٦٣) ما لو كان القتل خطأ أو كالمثلية في التزاور على هذا الوجه كما قال الشيخ الإمام رحمه الله

قال تعالى: **وَجِزْلَ الشَّرَىٰ عَمَلُوا**
 قبضة فامر البائع أن يهبه
 من فلان ففعل الشاري ذلك
 ودفعه إلى الموهوب فجازت
 البعثة وصير المشتري فاضا
 وكذا لو أمر البائع أن
 يواجر من فلان فعين أولم
 بعين ففعل جاز وصار
 المشتري فاضا إلى الشاري ولا
 تميز بعينه بالنفس والاجر
 الذي يأخذ البائع من
 المشتري بحسب من الشئ
 أن كان من جنس موكدا
 أو أعار البائع العليم رجل
 قبل التسليم إلى المشتري أو
 وهب أو رهن فجازا للمشتري
 ذلك جاز يصر فاضا ولو أن
 المشتري أعار فاضا للمشتري
 قبل القبض أو وهبه أو
 صدقه على رجل أو رهنه
 ضد انسان وقضه الرهن
 جاز ولو أعار أو رهن قبل القبض
 لم يجز له بيعه أو أن يصدق
 بغير من غير ففعل كذا
 لم يجز من قبل القبض لا يجوز
 ذلك بالمعجوز إلا بالقبض
 كالمعجوز والار، ونحوهما

• ولواشترى في أول حصة فقال البائع بعد قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا وإن لم يقبل البائع ثم لأن المشتري يفرج الفسخ في خيار الرؤية وإن قال بعهلى أو كن وكل في الفسخ فما يقبل البائع ولم يقبل ثم لا يكون فسخا وإن كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسخا لو يكون وكلا بالبيع سواء قال بعهلى أو قال بعهلى • وباع المبيع من البائع قبل القبض لا يجوز البيع الثاني ولا يفسخ الأول • ولو وجب من البائع لا يجوز له بيعه بنفسه البيع أن قبل • ولواشترى عبدا وقبضه ثم تقابل البيع ولم يتقاضى اشترا من البائع جازئاً • ولو ولاء • البائع بعد الطالة من غير المشتري لا يجوز بيعه • واشترى داراً أو عقاراً فنهى قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل • ولو باع يجوز زفول في حصة أو في يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى • ولو أجزأ قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز عند الكل • وكذا لو اشترى أرضاً فنهى أجزأ زرعها (٣٣٣) والزرع قبل دفعه إلى البائع معاملة

بالصف قبل القبض لا يجوز لأنه أجزأ الأرض فإن دفع للأرض معاملة تكون استخارا للعالم ولا يكون أجزأ للأرض وأما لا يجوز لأه باع نصف الزرع قبل القبض • رجل اشترى نخلاً في بيت البائني جوالقه فوضع المشتري يده عليها وقال قبضت ثم باعه من غيره قبل الأتراج قالوا يجوز بيعه لأه باع • بعد القبض وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وتأوله إذا كان البائع خلي بينه وبين القيم • رجل اشترى دابة مربية في اصطبل البائع فقال للمشتري تكون ههنا اليسلة فأن ماتت ماتت على يديك • قال المشتري خليت بيتك وبينه ودفع إليه المفتاح ولم يكمل من زرع الماشري فأبشأه ولو أنه دفع المفتاح إلى المشتري ولم يقبل خليت

تو بضمها بادرل من في أن عني به الاستقناع من الرحمة فقد كفر وإن عني به أن قلبي ثابت ثابت الله تعالى غير مضطرب لا يكفر • مسيكي ويطلب أمه أو يوصل فقال لصبي رجل • مسكركي • كهدرو الله منكند هذا ليس بكفر لأن معناه • خدمت الله منكند كذا في المحيط • رجل رأى أعمى أو مريضاً فقال له • خذني أريد من ادبروا جحشاً أنكر من دمر أجه كذا الصحيح أنه لا يكفر كذا في الخلاصة • ولو قال • بخدي وبخضاً يا بني • ككفر • ولو قال • بخدي وبخضاً وسرو • فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في الأخيرة • ومنهما ما يتعلق بالآباء عليهم الصلوات والسلام من لم يقرب بعض الآباء عليهم الصلوات والسلام أو لم يرض بسم من سن الرسل فقد كفر • وسئل ابن مقاتل عن أنكر نسوة المضرودى الكفل فقال كل من لم يجمع الأمة على نسوة لا يضره أن يجمع نسوة • ولو قال لو كان فلان نياماً أو من هقه كفر كذا في المحيط • عن جعفر بن محمد قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول سمعت جميع آيائه لا أعلم أن آدم نبى أم لا يكفر كذا في العناية • سئل عن نسب إلى الآباء القواش كفرهم على الزنى ونحوه الذي يقوله الحنفية في يوسف عليه السلام قال بكفر لأنه شتم لهم واستغفقتهم قال أبو ذر بن قال إن كل معصية كفر • وقال مع ذلك أن الآباء عليهم الصلوات والسلام أو كفار لأنه شتم • ولو قال لم يصحو سائل النبوة ولا قبلها كفر لأنه رد المخصوص • سمعت بعضهم يقول أن لم يعرف الرجل أن محمد صلى الله عليه وسلم آخر الآباء عليهم وعلى نبينا السلام فلا يعلم كذا في النجعة • قال أبو جعفر الكبيرو كل من أراد قلبه بفرض نبى كفر وكذلك من قال لو كان فلان نياماً أرضه • ولو قال • ٦ • لو كان يبيع بمبرودى من يوسى بكر ويدي فان أراد به لو كان فلان رسول الله لمؤمن من كفر كذا قالوا أمرى الله بأمر لم أفعل وفي الجامع الأصغر إذا وقع بين رجل وبين صهره خلاف فقال أن بشر رسول الله لم أخبر بأمره لا يكفر • ولو قال أن كان ما قاله الآباء صدقوا وعدينا لا يكفر • وكذلك قالوا أن رسول الله أو قال بالقافية • ٧ • يبيع بمبرودى ببيعهم بياض • ٨ • يرم بكفر • ولواشترى قال هذه الآية طلب غريمته المهجرة قيل بكفر الطالب المتأخر عن المشايخ قالوا أن كان غرض الطالب فهو واقتضاه لا يكفر • ولو قال لشرا التي صلى الله عليه وسلم شعير بكفر عند بعضهم • وعند الآخرين لا لأن قال بطريق الأمانة • ومن قال لأدى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان نسباً أو جناباً بكفر كذا في القصول الحلية • ولو قال • ٨ • لو كان يبيع بمبرودى حتى خربش

• ١ • استكناك أولك يفعل • ٢ • يفعل خدمة الله • ٣ • الله وأرى وخلق هكذا قال في (٤) بالله وتواب رجل • ٥ • بالله وعرك ورأسك • ٦ • لو كان فلان نياماً كنت أصدق به • ٧ • أنا رسول يريده أوصل الخبر • ٨ • آخني من فلان ولو كان نيباً

• ١ • بيتك ويمنه فاقضه لا يكون قابضاً وباع مكملاً كما به أو موزناً أو موزناً أو معدداً أو معدداً • ٢ • لو كان فلان نياماً أو موزناً أو معدداً أو معدداً • ٣ • لو كان فلان نياماً أو موزناً أو معدداً أو معدداً • ٤ • لو كان فلان نياماً أو موزناً أو معدداً أو معدداً • ٥ • لو كان فلان نياماً أو موزناً أو معدداً أو معدداً • ٦ • لو كان فلان نياماً أو موزناً أو معدداً أو معدداً • ٧ • لو كان فلان نياماً أو موزناً أو معدداً أو معدداً • ٨ • لو كان فلان نياماً أو موزناً أو معدداً أو معدداً

في الدين يتجسس ولا ضمان عليه انظر ما دنا لخلال وان نظر فيه ان كان ضمانا اشتري خفعا أو مشرا بابوا خذ قدح أو الكوز من القفاص
فوق من يده فاكسر لا يضمن لانه عار منه الكوز • رجل أخذ من البراز وباعه لآخر فان رضى منه اشتريه فضا من يده لا يضمن ولو
قال ان رضى من اشتريه بعشرة كان ضمانا • ولو قيل يا كذا ان اخذ السلعة على سوم الشراء بعد بيان الثمن فاعاد الموكل بغير وجه الموكل
فرضه على الوكيل فله تكث عند الوكيل كان على الوكيل قيمته لانه اخذها على سوم الشراء من الثمن ثم يرجع الوكيل بما ضمن على موكله
ان كان امره بالموكل الاخذ على سوم الشراء من الثمن يمكن امره بذلك لا يرجع لان الامر بالشراء لا يكون مراد الاخذ على سوم الشراء • رجل
يسع ملعة فقال لغيره انظر فيما اخذها هل ينظر في قيمته لا يضمن وان قال ان انا اريد به ما نظر بكم يسع قالوا يكون ضمانا والصحيح
انه لا يضمن الا ان انا انا صاحب السلعة بكنا • رجل قال لغيره هذا التوبك بعشرة (٢٦٥) وقال هات حتى اظهره أو قال

رجل من الصاري اسمه محمد قلم اشتم ذلك النصراني واتما شفت محمد اصابني الله عليه وسلم وفي هذا الوجه
يكفر في القضاء وفيما بين يديه • ومن قال بين النبي صلى الله عليه وسلم بكفر من قال اني على
التي عليه السلام لا يكفر كذا في المحيط • ولو قال الرجل لوليا كل آدم الخنطة لمصرنا ان شقيا يكفر كذا في
الخلاصة • من انكر التوراة فقد كفر ومن انكر التوراة بكفر عند البعض وقال عيسى بن ابيان يضل
ولا يكفر وهو الصحيح • ومن انكر خبر الواحد لا يكفر غير ما يثبته القبول هكذا في الظهيرة • انما
الرجل لنسي من الامور ان لا يكون نيا قالوا ان اراد به ان لا يكون نيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكفر
وان اراد به الاستغناء والعصاة كان كافرا كذا في فتاوى فاضلان • ولو قال ١ اكرم ابي بغير
صلى الله عليه وسلم مردك خوندك نكذارم لا يكفر • ولو قال يا خروا في الكفر كذا في الظهيرة • ولو قال
رجل مع غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب كذا بان قال مثلا كان يجب الفروع فقال ذلك الفراعنا
لا احييه هذا كفر وهكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ايضا وبعض المتأخرين قالوا ان قال ذلك
على وجه الهامة كان كفرا وبه لا يكون كفرا • رجل قال مع غيره ان آدم عليه السلام نسج الكرماس
٣ بس ما هم جولا هم يحكمنا بشي هذا كفر • رجل قال لغيره كلما كان باكل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ييس اسماءه الثلاث فقال ذلك الرجل ٣ ابن ابي ابي است هذا كفر ان قال في وجهه رضى است
دعنا ان لم نعلم خور يرد مستحسنه قال ان كل من انا بالسنة يكفر • ولو قال ٤ ابن جهم است
سبقت ببت كردن دستار بن ركواوردن فان قال ذلك على سبيل الطعن في سنن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقد كفر كذا في المحيط • ٥ اكرد روز عاشورا يكرى را كوند كسر مه كن كسر مه كردن حزين روز سنت
است او كوند كارزان و مختار بنود كافر كرده وفي التفسير رجل تكلم بكلام فقال له آخر ٧ دروغ ميگويد
اكرمه بغير است بزمه الكفر وكذلك لو قال ٨ حق وي تكروم اكرمه بغير است • رجل قال
لاخر ٩ كان خوي است اكرمه بغير است أو قال ١٠ اكرم سل است يا هم فرستة مقرب است

ترجمة (١) ان قال في الرسول صلى الله عليه وسلم يا رجل لا اسأله و قال ارداه عليه (٢) خذت من اولاد
النساج (٣) هذا عدم ائيب (٤) ما احسن عذبة الفلاحين يا كلون الطعام ولا يفسلون ايدهم (٥)
ما هاتنا العادة تقصير الشارب وارتداء الطلسمان تحت الرقبة (٦) اذا قيل لشخص في يوم عاشوراء تكمل لان
التكمل في هذا اليوم ستة فقال هذا فعل السامعوا المختصين بصركم اكرمه بغير است (٧) يكذب لو كان نيا (٨) لا اصدق
كلامه ولو كان نيا (٩) ثقيل الطبع ولو كان نيا (١٠) هو ثقيل ولو كان مرسل او لم يكتمرا

(٣٤ - فتاوى نائي) أو وقعت مني كان عليه قيمة لانه اخذ على وجه السوم بعد بيان الثمن قالوا لا شيء على الثاني وهذا اذا كان
ما دون ثلثه من ربحه من قبل البيع فان لم يكن ما دون ثلثه كان ضمانا والله اعلم • فصل في قبض الثمن • رجل باع ثوبا بثلث
درهم فوزنه المشتري اقل مما وثق درهم ودفعه اليه فضاقت عنده كان البايع مستوفيا حقه بالاقوال باءا ثمانية فيه ولا يضمن
بها كهاون ضاع نصفها كان البايع بين البايع والمشتري على ستة لان المال المقبوض كان مستركا يرمي على ستة خمسة اصداسه بالبيع
والسدس للمشتري فاهل على الشركة وتأمين على الشركة • ولو ان البايع عزل منها مائتي درهم لربحها فضلت الستة عنده وتبقى
الالف كان الالف منها على ستة • ولو جعل الالف في كمه ودفع المائتين الى غلامه لربحها فسرق الالف من سوق الاثم منه لا يرجع
اخذها على صاحبه بشي • رجل اشترى طيرت بالدرهم ودفع اليه البايع كيسا على ظن ان فيه اشد درهم فذهب البايع الى منزله فاذا

فمدنا ثم غلبنا الرهال في المشتري فلهكت في الطريق لايضن البائع شيئا لانه قبض بالدين المشتري ما ليس من جنس حقه فكان أمينا ولو
 أن المشتري يدفع إلى البائع دراهم صالحة ففسدها البائع فوجدها بهرجة كأنه أنكر دفعها إلى المشتري ولا يضمن البائع لان البائع
 والمكسر قديم سوأه الدراهم أنواع جاد يوفى ونهرجه واستوفى ففسدها الدراهم قال بعضهم النهرج حتى التي تضرب
 في غدر الزار السلطان والزوج هي الدراهم المشوشة والسوق هي صغر عمه بالقصة وقال عامة المشايخ الجبادضة خاصة تزوج في
 التجارات وتؤخذ في بيت المال والزوج ماز بهت المال وبأخذها التجار في التجارات ولا بأس بالشرايم ولكن بين البائع أنما يزوج
 والنهرجة ما بهرجه التجار ولا يزوج في التجارات وأما حكم الدراهم في الشرع حتى لو تزوج بها في السلم والصرف يجوز * والسوق فأرسل
 مع ربه تافه وهو أن يكون الطاق الاعلى (٢٦٦) فضة لاسفل كذلك وبينهما فليس له الحكم الدراهم في الشرع حتى

كان جانبا تست كهرق في الحال * رجل أراد أن يضرب عبده فقال له رجل لا تضربه فقال ١ اكرم
 مصطفي كود من نعلم أو قال اكرز أمان مالك أنكه من من هم يرمي يائمه الكفر قال رضي الله تعالى
 عنه سألت عبد السلام عن رجل الدين عن قرأ أحد ثمان من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل ٢
 هم ورويت خطه ما عوانه قال أن أضاف ذلك إلى القارئ لا إلى النبي صلى الله عليه وسلم نظر أن كان حديثا
 يتعلق بالدين وأحكام الشرع يكفر وإن كان حديثا لا يتعلق به لا يكفر ويحمل قتالته على أن أرادته قرأ غيره
 أولى * رجل قال ٣ يجرمت جوانك عري يعني النبي صلى الله عليه وسلم يكفر * رجل قال ٤ ينبغي
 وفيه كره يكفر ويؤدق وفيه كره يهود وقال أنا لأدري أن النبي صلى الله عليه وسلم في القبر مؤمن أم كافر
 يكفر * وفي غرر المعالي سئل عن قال زوجته * خلافه مكروهات المرة يدفع من خلافه كتنه قال كذا
 كتر استوفى كذا وكذا كثر كذا كذا في التارخانية * أنا قال غيره روي في ذلك كروية ملك الموت فهذا
 خطأ عظيم وهل يكفر هذا القائل فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا يكفر وأكرمهم على أن لا يكفر كذا
 في المحط * وفي النجاسة وقال بعضهم أن قال ذلك لعبد الموت يصير كافرا وإن قال لمكرا هاتولت
 لا يصير كافرا ولو قال ٦ روي فلان دخن مبيدا من دون روي ملك الموت * أنا كذا المشايخ على أنه يكفر
 وفي التضيير قال لا أسمع نهاد فلان وإن كان حيا أو ثوبا أو يمسك ثوبا يكفر * رجل عاب مسلما من الملائكة
 كفر * رجل قال أعطى أحدكم حتى أبعث ملك الموت ليرفع روحه فلا يقبله هل يكفر هذا القائل
 قال رضي الله عنه قال أبوذر الاستخفاف بالملك كفر * رجل قال لا * من فرشته أو في موضع كذا
 أعين على أمره فقد قيل لا يكفر * وكذا أنا قال معلقا مالك بخلاف ما إذا قال أنا في كذا في
 التارخانية * رجل تزوج امرأة أولي بحضر الشهود قال ٨ خديرا لورسولدا كواه كرم وقال خدي
 را وفرشت كندا كواه كرم كفر ولو قال ٩ فرشت كندا كواه كرم وفرشت كندا كواه كرم
 كرم لا يكفر كذا في الفصول العمالية * ومنها ما يتعلق بالقراء من قال بخلق القرآن فهو كافر كذا في
 الفصول العمالية * إذا أنكر الرجل يمين القرآن أو تنحرا يمين القرآن أو الخرافة أو عاب كفر
 ترجمة (١) أن كان محمدا لمطيق يقول لا تضربه لآثره أو قال أن كان باقي صوت من السماء لا تضربه
 أضربه أيضا (٢) كل يوم يقرأ وحلا (٣) يجرمت الصلي العربي (٤) في وقت بصير فيه نيا وقت لا يصير
 (٥) لا تقربى خلاف الواقع فقال المراءاة لنباء قال اختلاف قال هي كذا كفر فزعمه أن تنوب ويحبد
 السكاح (٦) اكرز روية فلان مثل روية ملك الموت (٧) أنا ملك (٨) أشهد الله والرسول أو قال
 جعلت الله والملائكة شهودا (٩) جعلت ملكا اليبالي شهادا وجعلت ملكا اليبالي شهادا

لوتجسوز به في الصرف
 والسلم لا يجوز وأما لا يضمن
 كسر البهرجة لانه لا قيمة
 لهذه الصفة فترد على
 المشتري بغيره وكذا لو
 دفع البهرجة إلى الإنسان
 لينظر فيه فكسره لا يضمن
 * ولو باع شيئا بدراهم حياء
 وقبض الدراهم وأراها
 رجلا فادعهما فوجدتها
 قليل نهرجة واستبدل
 النهرجة ثم أراد البائع
 صرف الشكل فسلخته فلم
 يأخذها أحد وقالوا كاه
 نهرجة قالوا أن كان البائع
 أقصر قبض الجياد أو أفر
 قبض حقه أو ما شافه
 الثمن لا يرضى ولا أسمع
 دعواه أمّا نهرجة الا اذا
 صدقه المشتري أمّا نهرجة
 فترد على البائع وان لم يكن
 البائع أثم فعلى المشتري
 أنها نهرجة مع دعواه
 فكان له أن يرددها واشترى
 شيئا بدراهم فقد البلد ولم
 يقبض حتى تغرب فان

كان لا تزوج في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لا يشتري شيئا بالفاوس الرابحة فكسبت قبل القبض وقد مر قبل
 ذلك وان كانت الدراهم بعد التغير تزوج في التجارات الا أنه انتقص قيمتها لا يشد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 أنه لا يقبض البيع في نقصان القيمة أيضا * وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند مجردها الله
 تعالى وعليه الفتوى * وكذا لو اشترى الفاوس شيئا فكسبت فسد البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان غلب أو خص لا يفسد * ولو
 باع عرضا بدراهم وسلم العرض ولم يقبض الدراهم حتى مات لا تنق ولا تزوج في التجارات فان كانت لا تنق في هذه النكدة وتنق في
 غيرها على قول مجردها الله تعالى لا يكون ذلك كذا لكن ثبت الخبر بالبائع أنه أخذ تلك الدراهم أو شيئا أخذ فيها في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت لا تنق في هذه البلدة ولا في غيرها من البلدان كان ذلك كذا عند الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في حنيفة

رجله تعالى وعندهما ثبت الخيار ولا يشهد العقد رجل اشترى شيئا بدنانق فلس وليذكر العاقد في القياس لا يجوز البيع ويجوز استحسانا
وعليه الفتوى * ولو اشترى درهم فلس في القياس لا يجوز في الاستحسان يجوز يؤخذ القياس ههنا وقبل فيه خلافا بين أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى القياس قول محمد رحمه الله تعالى والاستحسان قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى
في درهم فلس أنه لا يجوز * ولو اشترى شيئا بدنانق أو دينارين ولم يذكر شيئا إلا الدرهم ولا الفلاس قالوا يصرف ذلك إلى الخاق من الفلاس
وهذا إذا كان المشتري شيئا بدينارين أو دينارين من درهمه تعالى إذا اشترى دارا بعشرة ولم يذكر في ذلك فهو عشرة
دنانير وإن اشترى ثوبا بعشرة فقي عشر دراهم وإن اشترى بطيخا بعشرة فقي عشرة فلس المتعبر في هذا عرف الناس ما يقع بالدينار كانت
العشرة من الدينار وما يقع بالدرهم كانت العشرة من الدرهم * (رجل اشترى (٣٦٧) ألف درهم في ثمن دينار ولم يسل كل واحد

منها شافا لكل واحد منهما
نقل الناس في البلد أن كانا
بالكوفا فقي على دينار
الكوفا لأن الدينار يختلف
بأخلاف البلاد من حيث
الصارو وأهل الشوط ذكروا
في شروطهم في الدرهم وزن
سبعة وأرادوا بذلك أن
يكون وزن عشرة دراهم
سبعة مثاقيل وأصل ذلك
أن الدرهم كانت تختلف في
عدد عمر رضي الله عنه بعضها
خفافين والواحد منها عشرة
قرايط وبعضها ثقالين
الواحد منها عشرين قرايطا
وبعضها بين الخفاف والثقال
ين الواحد منها اثني عشر
قرايطا وبسبب ذلك تقع
الخصومة بين الناس في
تجارهم فشاوهم على الصابة
رضي الله عنهم في ذلك فانفقوا
على أن يؤخمن كل نوع
ثلاثة فأخذوا ثلث العشرة
وثلث العشرين وثلث اثني
عشر فبلغ ذلك أربعة عشر
قرايطا فشر وادرها وزنه
أربعة عشر قرايطا ووزن

كذا في التنازخية * إذا أنكر الرجل كون الموعود ثمن من القرآن لا يكفر وقال بعض المتأخرين بكفر
لاعتقاد الإجماع بعد الصدر لا على أنه ممان القرآن والحصص هو الأول لأن الإجماع المتأخر لا يرفع
الاختلاف المتقدم كذا في الظهيرة * وإذا قرأ القرآن على ضرب ألف والقصبة كقر * رجل يقرأ
القرآن فقال رجل ابن جمل طوفان است هذا كقر كذا في الحيط * ولو قال قرأت القرآن كثيرا
رفعت الجنة عما يكفر كذا في الخلاصة * من قال لغوى ٢ قل هو الله أحد أو استأجر كرى أو قال
ألم نشرح أم كبرياء أو قال بن يقرأ عن عند المريض ٣ يدريه من مديته أو قال لغوى ٤
أي كونه تارة أنا أعينك الكور أو قال بن يقرأ القرآن ولا يشكر كلمة والتفت الساق الساق أو
سلا قد ساجبه وقال كاسداهما أو قال فكنت سرايا بطريق المزاح أو قال عند الكليل والوزن وإذا
كلوهم أو وزوهم بخسرون بطريق المزاح أو قال لغوى ٥ دستار لم نشرح بسنة يعني أبيت العلم أو
جمع أهل موضع وقال فيعلمهم جمعا أو قال وحشرناهم فلم تغادرهم أحد أو قال لغوى ٦ كف قرا
والسراعات زعمنا نفسا العين أو برفه أو أديبه العز أو قال رجل أفرع أشعث فأنه تعالى قال كلا
بل إن أودى إلى الصلاة تلبعا عة قتلا أنا صلي وحدي أن الله تعالى قال إن الصلاة تنهى أو قال لغوى
تفسه يجوز أن التفسير فيجب بالرجح قال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب حكمكم كقر في
هذه الصور كلها وإذا قال لغوى ٦ شأنه جنانك كرهه شون والسماع الطارق قبل يكفر وقال
الامام أبو بكر بن اسحق رحمه الله تعالى أن كانا قاتلا جاهلا لا يكفر وإن كان عالما لا يكفر وإذا قال ٧ قاعا
صفصا فندما ست فهد خطاطرة عظيمة وإذا قال الساق القدر والحيات الحيات فهد خطاطرة عظيمة
أيضا وإذا قال القرآن أعظمي كقر ولو قال في القرآن كلمة عمية فقي كقر فظهر هكذا كرا أو القاسم المفسر
رحمه الله تعالى كذا في الفصول العبادية * في قراءة الفقه لو قيل لم لا تقرأ القرآن فقال ٨ يراؤهم
انزرا نكفر وفي رسالة الصدور رسالة قاضي القضاة كمال الله والدين ٩ أكرمى سورتي أن
قرأنا باندادوا أسورة نسيابى خواند بكري كونه ابن مسعود بن كرفته كقر كره وفي التفسير
رجل نظم القرآن بالفارسية يقول لأنه كقر كذا في التنازخية * (ومنها) ما يتعلق بالصلاة والصوم والزكاة
ترجمة (١) ما هذا الصوت الذي كاطو فان (٢) قلبت حلقا قل هو الله أحد أو قال فقلت بمخفى المشرع
(٣) لا تضرب في قلبها بيت (٤) يا أنصبر أنا أعينك (٥) لففت حيلة المشرع (٦) فلففت البيت
مثل والسماع الطارق (٧) صار طاعة صفا (٨) زعلت من القرآن (٩) إذا كان رجل يحفظ سورة
من القرآن ويقرأها كثيرا فقال له آخر ضعفت هذه السورة تصير كقرا

الدنيا وعشرون قرايطا وكان وزن عشرة دراهم سبع مثاقيل * رجل قال لغوى بعث منك هذا الثوب بعشر دراهم فكسر تارة
ويكون التصفين هذا والتصفين ذلك * ولو باع عشرة دراهم بعضهم الصالح وبعضهم المكسر فبذل البيع * باع عبد أثوب
موصوف في الفضة أن ذكر لثوب أجلا جازا وإن لم يذكر له أجلا لا يجوز لأن الثوب لا يجب في الفضة بعد المعاوضة والأسلما والسر لا يذلل من
الأجل فأنه ذكر لثوب أجلا فقرأ قبل قبض العبد لا يفسد العقد وهذا المقد يتبره في حق العبد على الثوب ويجوز أن يكون
للعقد الواحد حكم عقدين كالميت بشرط العروض وتعلق العتق بإدائه المال ورجل باع ثوبا بثلثمائة فاشترى فقال أنا قد غلبت على ويعتق
يا كثر جاساوى وقد كانا بعشرين بن فقال البائع قد بعته عشرة لا بعشرين فهو باع وهو حوط وكذا لو قال البائع اشترى قد أرخصت
عليك وبعثك نصف الثمن فقال المشتري اشترى بعشرين بن جازو يكون زيادة في الثمن * ولو باع البائع ثوبا بثلثمائة فاشترى بعثك ثمانية

بشر عقيل المشتري وقال المشتري اشترى منك ثوبين بمشرين وروايعا لي ذلك فخصن البيع الاول وقد اتاني ولا يشبه هذاذا ذكر
 الغلو والخص فان ذلك زياده وسط ورجل اشترى شيئا بالقدوم فقال المشتري بعد البيع وبت في قلبي فقد كنتا وقال المائع فوبت فقد كنتا
 لاجود من ذلك فوبت اوله فقد ابلغنا ان كان قد قدمه تخلفا كان ذلك على الغالب وان استوفى اشد البيع **فصل في الاجل** **١٠** رجل
 اشترى صنعا بالقدوم الى عشر اشهر على ان يعطيه الثمن أي يقد كل يومه كان البيع فاشد **١١** رجل باع صنعا بالقدوم على ان يعطيه
 على التصاريق ان كان ذلك شرط في البيع لاجود بالبيع وان لم يكن ذلك شرط في البيع وانما ذلك في البيع كان البائع ان يأخذ الثمن
 حله **١٢** رجل باع عبدا بالبيع على ان يقد كل اسبوع بعض الثمن حتى يقد خمسة مائة عندهم من الثمن كان فاشد **١٣** رجل اشترى من القصاب
 كل يوم جلد درهم وكان القصاب يقطع له **(٣٦٨)** **١٤** الجهم ويضعه في المزان ونحوه والمشتري يظن انهم لان الجهم ساع في البلدنا

أول البرىض صل فقال والله لأصلى أبدا لم يصل حتى مات بكفر وقول الرجل لأصلى بحتل أربة
أوجه أحد هالاً أصلى لاني حليت والثاني لأصلى بأمره لقد أمرني به من هو خير منك والثالث
لأصلى شقة بجناحه فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لأصلى أنليس يجب على الصلاة ولم أمر بها بكفر
ولو أطلق وقال لأصلى لا يكفر لاحتماله ولو جوه إذا قيل هل صل فقال ١ قلنا بن وكذا غيركندو
كلور بخوشن داراز كند أو قال دراست كه سكران نكرده ام أو قال كنوا انكه ابن كلر بسررد أو قال
خونمند كارى نيابد كه بسر تو ديرد أو قال هر مردمان از بهر ماميكند أو قال غزيمكنم جزيرى بر سرخي
آيد أو قال غمز كردى چه برسر آوردى أو قال غاز كر اتم ما بدو يدرمن هر دماذ أو قال غاز كرده
ونا كرده است أو قال بيتدان غاز كدم كه مراد بل بكرفت أو قال غازي چيزى نيست كه اگر بماند كنده
شود فهنا كله كفر كذا في خزائن المقتنين ٢ ركي را كوئيد ساياتاغز كنم بر آينى حاجت بس او كو بمن
بساغاز كرد هم حاجت من روانشد وان روحه استحقاق وطهر كويد كافر گردد كذا في التتارخانه
هو قال فاسق لقاصين ٣ يا سيد مسلماني به شنيدويش برالى مجلس الفتى بكفر ان قال ع خوش
كار يست بي غازي فهو كفر وكذا اذا قال الرجل صل حتى تجددلاوة الطاعة أو قال بالطافرة ٥ نماز كن
تاحلاوت نماز كردن ياي فقال له ذلك الرجل ٦ وتكن تاحلاوت بي نمازي به چنى بكفر واذ قيل بعد
صل فقال لأصلى فان الثواب يكون للوى بكفر واذ قيل الرجل صل فقال احاطة نقص من مائى فان نقص
من حقه فهو كفر ورجل يصلى في رمضان لاغير ويقول ٧ اين خوبديسار است او يقول زياده ي آبدلان
كل صلاه في رمضان تساوى سبعين صلاة بكفر اخاضلى الى غير القبلة مستعد فاوقف ذلك القبلة قال ابو
حنيفة رحمه الله تعالى هو كفر وهو أخذ الفقه مأوال شرحه الله تعالى وكذا اذا صلى بغير طهارة أو صلى مع
التوب النص ولوصلي بغير وضوء متعمدا بكفر قال الصدرا الشهد درجه الله تعالى وبه تأخذ وفي كتاب

ترجمة (١) الذي يصلى ويطلب النفل على نفسه يومه يمرسا أو قال إلى مدة مثل خل عن النفل أو قال من قد
على أن ينفي هذا الامر أو قال لا يلزم بالمثل أن يكون قفى على لا يجنبه اعطاه أو قال الناس يصاون لاجبا
أو قال أصلى وما حصل تقية أو قال أنت صلبت فالذي تنج لك أو قال أصلى لمن أي ناي ما نا أو قال الصلاة
وعدم الصلاة سواء أو قال صليت حتى مل قلبي أو قال ليست الصلاة اذا ترك تتقفن (٢) اذا قيل الرجل
تعال فصل من أجل تلك الحاجة فقال لهم أنا صليت كثيرا فلم تنظم لي حاجة أبدا وقال هذا على وجه العطف
والاستئناف بصير كافرا (٣) تعالوا وانظروا الاسلامية (٤) عدم الصلاة تستغل طبيب (٥) عين
مقابلها (٦) لا تصل أنت حتى تجدحلا وعدم الصلاة (٧) هذا كثيرا ويقول هناك زيادة

التقصان من الثمن لان البيع وقع على الوزن الذي شاع في البلد فاذا وجد أقل بربع التقصان لان في نقد
التقصان شرا غير معين ولم يحدد التعاطى وفي العلم لا ربع شيء لان سعر العلم لا يبيع كاشيع غير الخبز ولا يظهر حق الغرماء
* رجل اشترى شيئا من ابي التورود في الاصل أنه لا يجوز خافوا اذا اذ يوم البائع والمشتري عاين الى التورود فان حازبه اشتري شيئا من
الى السنة كان على البائع تسليم المبيع في الحال فان لم يلم حتى مضت السنة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الاجل من وقت التسليم
وهكذا لو كان في البيع خاير يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار عندموا جموعا على أنه لا يكون للبائع ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن بعد
السنة من وقت البيع * ولو باع شيئا من ابي رمضان ولم يسلم حتى جاء رمضان لا يبيع الاجل ويجب الثمن على المشتري في قولهم * رجل
عليه اقدارهم من عنده طلبة الطالب فقال ليس عندي * فقال الطالب انه قد عطي * لا شيء عنده فذلك تأخره وكان له ان

ياخذ بجميع الثمن في الحال * رجل قال لغيره بعث منك هذا التوب بعشر مثلي أن تعطيني كل يوم درهمين أو يومين درهمين فانه بطلي
العشرة في سنة أأدريه ما في اليوم الأول وثلاثة في اليوم الثاني ودرهما في اليوم الثالث وثلاثة في اليوم الرابع ودرهما في اليوم الخامس
ودرهما في اليوم السادس * أما في الأول يعطيه درهما فظاهر وفي الثاني يعطيه ثلاثة لاجل اليوم أجالا لدرهم الواحد بثلاثة يجب
التكرار فكما هو مأمور بزيادة درهم في اليوم الثاني يعني اليوم الثاني ودرهمان يعني يومين ودرهم في اليوم الثالث يحمل نجم
أو ترويض لدرهمين أحسن آخر في اليوم الرابع يلزمه ثلاثة ودرهم يعني اليوم الرابع ودرهمان يعني أحسن آخر للدرهمين في اليوم
الخامس يلزمه درهم يعني اليوم الخامس ورجل للدرهمين أحسن آخر في اليوم العشرة ودرهم واحد يعطيه في اليوم السادس * من عليه
الدين المؤجل إذا قال برتحن الأجل أو قال لاسحطة في الأجل لهذا الدين لم يكن (٣٩٩) ذلك ابتلا لالأجل ولو قال أبطلت

القرى الأخرى ووقمهم به على جهة ترك تلك الجهة ووصل إلى جهة أخرى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أخشى عليه الكفر لأعراضه عن القبلة واختلق المشايخ منهم لغة تعالفاً في كفره قال شمس الأئمة الحارثي الأظهر أنه أفاضل إلى غير القبلة على وجه الاستزواج الاستغفار بصر كافراً ولما أتى إنسان بذلك لضرورة كان يصلي مع قوم فاحت واستحساناً بظهورهم ذلك وصلى هكذا أو كان يفر من العدو فقام وصلى وهو غرطاه قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لا يصبر كافراً له غير مستزئ ومن أتى بذلك لضرورة وأطاعه في أن لا يقصد القيام قيام الصلاة ولا قرأ شيئاً أو أذاع في ظهره لا قصد الركوع ولا يسبح حتى لا يصبر كافراً بالإجماع وإذا صلى على ثوب غس قال بعضهم لا يصبر كافراً ولو اقتدى بهي أو يمجون أو أمراً أو أحب أو محبت وصل الوقت وعلمه فاته وهذا كرهنا لا يصبر كافراً في قولهم جميعاً كذا في الحيط * قال الألبان في بعضه لكن ركوعها وسجودها لا يكثر لانه يؤتى وإن أنكر فمرة أو ركوع والسجود مطلقاً بغير شيء إذا أنكر فمرة السجدة الثانية بغيره أيضاً لاجتماع التواتر ولو قال ١ اكرهه قبله يودى بيت المقدس قبله يودى عن غايته بغيره كرهى به بيت المقدس نكروى وفي تفسير المنطق ولو قال ٢ اكرهه قبله كرهى يودى سوى أو نكس أو قال اكرهه فلا ناحية كره كرهى سوى أو نكس وفي التفسير رجل قال ٣ قبله دأب يعنى الكعبية بيت المقدس كره كذا في النايك * قال إبراهيم بن يوسف لمولى رابنا لأجره وعلمه ألوز وقال بعضهم بكفروا وقال بعضهم لأجره ولأوزوروك أن لم يصل وفي مصابح الدين مثل أبو خص الكعبين رجل أتى المشركين فقتلهم لصلواته وسلاطين كان تغلبهم لهم كره ليس عليه قضاء الصلاة وإن أتى بذلك بقسم لم يكفروا وقضى ما ترك وفي التيسر مثل عن أسلم وهو في دارنا غلبهم مثل عن السلوات الخس فقال لأعلم أنه فرضت على قال كره إلا أن يكون في مدائن أسلم كذا في التناخية * رجل قال لو أن من أدت كذبت بغير كفاً كذا في مناوى ضامن في التفسير من أدت فقال رجل ٤ إن ما لك غوغا أنت بكفران قال على وجه الإنكار وفي الفقه ولو لمع الأذن فقال هذا صوت الجرس بكفر كذا في التناخية إذا قيل لرجل أذكار كذا فقال لا يؤتى بكفر قبل مطلقاً وقيل في الأموال الناطقة لا يكفر وفي الأموال الظاهرة يكفر وينبغي أن يكون فصل الزكاة على الأولين التي مرت في الصلاة كذا في الفصول العملية * ولو قال

• رجل غصب عبدًا فأبى أن يده قضي القاضي عليه بعتة العبد ثم عاد العبد من الأمان كان القاصد أن يبعه من البتة على القصة التي غرم لاه مالك العبد تلك القصة لكن لا يقول له بعتة بكذا وأما يقول قام على بكذا وأنشأ عدا البعير وقصة فأبى من يده وقضى القاضي عليه بالبيع بعتة العبد بحكم فساد البيع بكونه أن يبعه من البتة على قيمته وبقول قام على بكذا ولو اشترى دابة أو عبداً وقضى بوجوبه وأخذ الأجرة ثم غشاه من البعير على الثمن الذي اشتراه بما زاد من ثمنه فأجره ومأخذ الأجرة لأن الأجرة قبل عن المنفعة لأعن شي من المآلات الذي اشتراه وقد باع جسم ما اشتراه ورجل اشترى دجاجة وقضى فيها لغيره عند عشرين سنة أو كذا وباع البيض بدهم ثم أراد أن يبيع الدجاجة من البعير على الثمن الذي اشتراه فأبى أن كان اشترى على البعير بعتة والد الثمن الذي باعه البيض جاز ويحل من البيض عوضاً عما اشترى وان لم يبق له ليعود لأن البيض من أجزائه (٣٧٠) البعير بخلاف الأجر **فصل في الأمانة والاسحقاق** • رجل باع أمانة فأنكر

المشتري الشراء لا يحل
البائع أن يطأ الحمار بماله
يعزم على ترك الخصومة
لأن البيع لا ينقض بمجرد
المشتري فإن عزم البائع على
ترك الخصومة مثله أن
يطأه إلا أن يجوز للمشتري
رفع في حقه وإذا عزم
البائع على ترك الخصومة
ثم عزم تركها مع أحله
الوطء وكذا باع جارية ثم
أنكر البيع والمشتري يدعي
لا يحل للبائع أن يطأها فإن
ترك المشتري الدعوى وسمع
البائع أنه ترك الخصومة حل
له الوطء وهذا كالواشترى
جارية على أن يطأها ثلاثة
أيام وقبض الحماره ثمان
المشتري رد على البائع في
أيام التطير جارية أخرى
فقال هي التي اشتريتها
قبضها كان القول قوله
لأنه أنكر قبض غيرها
لا رد على البائع مع أحله
البائع أن يطأه إلا أن المشتري
لزمه انزعامة المشتري فقد

بعد ذلك أماناً أراد أن يرد على المشتري ولولا ذلك كان قد فعل ما قاله لأجل نقل ركة المشتري ووافق على أن ينسخ البيع فيما باعته مال
البائع بعد ذلك لأن الاستعمال وإن كان ليدل على الرضا إلا أنه دون الصريح فلا يطل به صريح الرد ورجل اشترى من رجل مائة من ثيابها
وقد مضى عليه وقتها وارتبها لحقاف ثم أتتهما هذا البيع صح النسخ ولا يبيع على المشتري ثم من التي لأجل نقصان لأمه ما فات شي
من أجزائه البيع ورجل اشترى لحماً وسكراً وشياً فسارع إليه الفساد فذهب المشتري إلى تخلصه مما ثبت فطالبه بمكروه وقال البائع أن يفسد
كل البائع أن يشعه من غيره استحساناً والمشتري الثاني أن يشتري من البائع وإن كان يعلم بذلك لأن البائع رضي بتفاسخ البيع الأول والمشتري
الأول كذلك ظاهراً ثم نظرنا كلنا في الثاني كرم من التي الأول كان عليه أن يصدق ما كان دافعاً كان أنقص فالتقصان يكون من مال
البائع ولا يكون على المشتري الأول ورجل اشترى جبناً أدى أنه باع من البائع ما بطل (٣٧١) مما اشترى قبل نقلها إلى وقد مسح

و الكيل بالبيع على الأقاليم قبل قبض الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأما الكيل بالشر أذكر الشيخ الإمام ضمن الأمانة
الخاصة والشيخ الإمام المعروف بخصاؤه زادناه على الأقاليم وأما الكيل بالأجر فإذا انقضى الأجر منع المستأجر قبل استيفاء المتفق عليه
ومثل قبض الأجر منع ذلك نعم ما ساءه كان الأجر عبثاً ودنيا ولو وهب الكيل الأجر من المستأجر أو أربأه عن ذلك كان الأجر شيئاً يعبر عنه
أو كان ديناً ولو لم يشترط التحجيل جازت منه وأربأه ولو كان ضامناً فلا حرج في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كافي الوكيل بالبيع وإن
كان الأجر شيئاً بعد البيع إرأه الوكيل وهبه بعد استيفاء المتفق عليه التحجيل من رجل اشترى عبداً بالحدوم دفع الثمن ولم يقبض العبد
فقال المالك بعد ما قبضه هبة العبد والثمن كان ذلك قبضاً للبيع ولا تصحبة الثمن من رجل اشترى من رجل عبداً بقرعة وقاضاه ثمن ما اشترى
العبداً نصف العبد من رجل ثم قال البيع في الأمانة فهذا جائز الأمانة وكان عليه ما لم يبيع العبد فله العبد وكذا لو بيع لكن فقلت

[illegible]

شراء صحفها فاجأ رجل وادعى

أَنَّهُ كَانَ لَهُ أُعْتَقَةٌ مِنْهُنَّ

وَأَن الْقَاضِيَ سَأَلَ الْمُسَدِّعِي

البينة على ما ادعى من المال

وَلَا سَأَلَ الْمِنَةَ عَلَى الْإِعْتِقَاقِ

لا إذا ثبت المالك ثبت العتق.

وَقَارِهِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلَةٌ

١٠ الملك كأنه أن سجن

الشَّيْءُ عَلَى حَقِّهِ بِاللَّحْظِ

وہمداشتی عبدواختفا

فَالْخُزْنُ مِثْلُ كَالْمَالِ

من مائة مائة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِقَوْلِهِ لَا يَأْتِيهِمْ عَذَابٌ

الامير

الأبنة مسماة دهو وزرم

العهد المسري والتجديد المسري

على اليمن النخاض به ولا
معاليه

يعتق العبد لان الجائع

بدی ان مشتری حضرت

تَبَيَّنَ وَعَسَىٰ عَلَيْهِ الْعَمَلُ

تَعْدِرْ عَلَيْهِ فَمِنْ الْيَسْعِ وَلَا

يعتني على المستعري بافراد

بباع و كان على المشتري

لدى اقرب له يسكن الزيادة

رجل اشترى ارضين من

جمل فاذا احداهما الغير

بائع ولم يعلم المشتري بذلك قبل

أأخذ غير المستحق بحصته من

ان الارضين بمنزلة شيتين مختلفين

بيض الثمن ثم جاما صاخب الحانود

في يحتاج المستاجر اليها في صناء

١٠٠ بان كان علوا على عقل الحانود

محقق المبيع وان كان المبيع

١٠ لمن باعني روي في المسئلة بماله الكفر ولو قال ٢ لمن شرعت وابتاع حيله اسود اذ قال بيش
زودا وقال امرادوس حشرت بك هذا كانه كفر ولو قال ٣ ان وقت كسب مستدعي شرعت
وقاضي كايديكفر ايضا ومن المتأخر زمن طالع بن عتيق بالبدلة لا يكفر وانما قال الرجل لنفسه
حكم الشرع في هذا الحادثة كنافاة الخلف الفرع ٤ من رسم كاربمكته نه شرع بكفر عن بعض المشايخ
رجهم لقتلته وفي مجموع التوازل قال رجل لاهراما فتولى ابن شرع فقضت بحسبه
عالمات قال ٥ ابتل شرع رافقه كقرت بوابته من زوجها كنافي الحبط ورجل عرض عليه خمسمئوى
الا تخفركها وقال ٦ جهاز نامه فتوى اورد فيقول بكفر لانه زكح الشرع وكذلك يقول شيالكن التي
الفتوى على الارض وقال ٧ ابن جسر است كقر ورجل استق بالمال طلاق امرأته فأتاها بالوقوع
فقال السنتي ٨ من طلاق ما وقع بعد انهم مالدرج كان يبد ككفاته من يدا في القاضى الامام على
السخط بكفره كنافي الفضول العبادية ٩ اذباة أحد الحميمين الى صاحبه بقضى الائمة فقال صاحبه
ليس كما فتوا اذ قال لانه لم يجدنا كن عليه التعزير كنافي التخيرية ١٠ ومنها ما يتعلق بالحلال والحرام
وكلام التسقوة والقبول وغير ذلك ١١ من اعتقاد الحرام حلالا أو على القلب بكفر ما لو قال الحرام هذا حلال
تروى السعة او يحكم بانها لا يكون كفرا وفي الاعتقاد هذا ان كان حراما لم ينهوه يعتقد حلالا
حتى يكون كفرا اما ان كان حراما لم يقل وانما كان حراما لعينه انما كفرا كانت الحرمة ثابتة بدليل
مقطوعه اما اذا كانت باشارا الى احد فلا يكفر كنافي خلاصة ١٢ قبل رجل حلال واحد احب اليك ثم
حراما قال ايهما اسرع وصولا يخاف عليه الكفر وكذلك اذا قال همال يايد خواه حلال خواه حرام ولو
قال ناهواهم كرد حلالا تكرد لا يكفر ولو تصدق على فقير بشئ من مال الحرام برجوا التواب بكفر ولو
علم الفقير بذلك فدعا المؤمن المعلن فقد كفر اقل رجل كل من الحلال فقال ذلك الرجل الحرام احب الي
بكفر ولو قال بحسبه ١٣ دبرين جهان بك حلال خوار سارنا وراصبه كتم بكفر قاله فبكره كل الحلال
ترجمة (١) اذهب عني قتلتي (٢) لاتسمع الشرع وتول هذا لميل مني أو قال لائم أو قال ما صنع
بالشرع ما اعندي دوس (٣) أين كانت الشرع فتوى القاضى لما أخذت الدوام (٤) أنا أقبل بالاسم
بالا لشرع (٥) هاهنا كشرع (٦) ماهذا الفرمان الفتوى التي أتيت بها (٧) ماهذا الشرع (٨) أنا
أعرف طلاقا ولا مسلاقا يا ابن آدم أي أولادك ترون في البيت (٩) الا ترى مال سوادك حلالا أو
راما لو قال ملدت و احسد الحرام لأحوم حول الحلال (١٠) هل لي في هذا فنيار حلالا يا كل من
لحلال لا صلته

بيع فان علم قبل القبض كان له الخيار ان شاء قبض البيع ورجع بجميع الثمن وان
 الثمن لان الصفة تفرقت قبل القام وان علم ذلك بعد القبض رزغنا السق بجهتم ان الثمن واخياره
 كالثمن والعبد ومن استأجر حوت في بئره دار حاتون تدعى أنه لبيع الكردار من رجل وسلم الكردار
 وتولاه عن الكردار هو لم يكن للاستأجر مال بين المبيع وبين المشتري قالوا ان كل الكردار من الاكوات
 فهو متجارية لم يكن المشتري ان يرجع على البائع الثمن ويكون القول في ذلك قول المستأجر وان كل الكردار
 هو كل واحد من الكردار كل القول فيه ايضا قول المستأجر ولا يرجع المشتري على البائع ما في العلم
 ان متصلا بينا الحاتون كل القول فيه قول صاحب الحاتون لان ما يكون متصلا بينا الحاتون قائما

لا يكون حادثاً فلا يكون القول فيقول المتأخر وأما جعل القول في ذلك قول صاحب الحاشية صواباً للمبيع مستحقاً لجمع المشتري بالثمن على البائع ورجل اشترى عبداً من رجل بالثمن فمضى ما استحق نصفاً أحصاه فإن العبد الثاني لا يكون لازماً للمشتري بحصته من الثمن ولا لتأخير البائع الذي استحق نصفه فيقول أي حصة رجلاه تعلى ورجل اشترى أمه وقبضها وابتدأ الثمن من استحقها لرجل بالينة فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال له البائع دفع ثمنهم ودوزرهم وبأبائهم وأبائهم بالثمن فقال المشتري أنا أهدأ لامة لك وأتهم شديداً ولا يسل رجوعي بالثمن على البائع فأمره أن لا يأخذ الحمار فلو وصلت إليه يوم ما نفعه رجوعه من الوعود ثم يرد على البائع ورجل في يده عبدان نصف من رجل ولم يسل حتى باع نصفهم آخر وسلم النصف الباقى لم رجل استحق نصف العبد بالينة كان المشتري من البيعين جميعاً وإن كان للمشتري الأول قبض المبيع ولم يقبض الثاني (٢٧٣) ينصرف الاستحقاق إلى الثاني دون

الاول وان قضاء جمالك
 المسق منها جمار رجل
 ثلاثة اقتره خلفة باع منها
 قتيروا من رجل غياع منها
 قتيروا من رجل آخر باع
 منها لقيروا من ثلث ثل
 لهم الاقتره الثلاثة جواه
 رجل واسحق من الكل
 قتيروا فان المسق ياخذ
 القتيروا الثالث لان صاحب
 البذون باع القتيروا الاول
 باع ما علكه باع القتيروا الثاني
 وهو علكه باع القتيروا
 الثالث وهو لا علكه رجل
 اشترى دارا وقضاها جواه
 رجل واتقى نصفها اقام
 المشتري البيته اشترها
 من المسق ولم يوقت قال
 بمحمد رحمه الله تعالى لا يرجع
 المشتري على البائع نصف
 الثمن واقله هذا * رجل
 اشترى دارا من رجل فباعه
 آخر واشترها منه ايضا فانه
 لا يرجع على البائع بالثمن ولو
 اقام المشتري البيته انه
 اشترها منه بعد الاستحقاق

فقال ١ - مرا حرام شليك بكمز كذا في الحيط * ولد فاسق شرب الخمر فاما قاريه ويترادف درهم عليه كذا ورواها
بشروا لكن قالوا ٢ مباركة ياد كذا و ايضا ولولا قال حرمنا الخمر ثبت بالقرآن بكمز * رجل قال انت ومع
ذلك فمشر ب الخمر لذات السوب قال ٣ كسى از شير مادر شيكيد لا يكمز لان هذا استعماله اوتو به زين الخمر
والمن في الحب وفي كتاب الحقيظ لا امام السرخي ولا سقيل وما مره اهل الحاض بكمز وكذا ولا سقيل
اللاوطة من امره وفي النوادر عن محمد رحمه الله تعالى لا يكمز في المثلثين هو الصير * رجل شرب الخمر
فقال ع شادي مر آراست كه بشادي ماشاد است وكو كست مر آرا كه بشادي ماشاد است بكون كفا
كذا في قنوي قاضيان * واذا شرع في الفساد وقال لاصحابه يا بشادي ما يكي خوش بزم بكمز وكذا في
اشتغال بالشرب وقال ٦ مسلماني اشكارا بكمز او قال مسلماني اشكارا بشد بكمز قال واحد من
القدمه ٧ اگر زين خرابدو بر زينديل عليه السلام بخروش بر دارش بكمز * قيل لاسق انك
تصعب كل يوم تؤذي الله وخلق الله قال ٨ خوش بزم بكمز قال لاصحابي * ابن نزار هي است ومذهبي
بكمز كذا في الحيط * وفي تجنيس الناطق والاصح لا يكمز كذا في التارناتيه * رجل ارتكب شيان
الصغار فقبل لتسالي الله فقال ١٠ من حه كرد ما تان به بايد كرد بكمز كذا في الحيط * من اكل طعاما
حراما وقال اعتدلا بل قسم الله في اسكس الامام المعروف في شجتي انه بكمز ولولا عند الله ارا الله فقال
بعض المتأخرين لا يكمز ١١ واذا فاست ا كره بكمز وبسم الله كه يدو بجمود بكمز كردو همعين بوقت
مباشرت بيايوقت فانه كمين بكمز وبكمز بكمز بكمز بكمز كذا في القصول الجمالية * ولولان رجلين
تساروا فقالوا ا بدهما لاول ولا قولا بالله فقال ١٢ لاول كان يست او قال لاول براكمن او قال
لاول لايفي من جوع او قال ١٣ لاول براكمه اندر يديوان كرد او قال بيمانيان سويديان بكمز
في هذا الوجه كلها كذا في الظهور به وكذا اذا قال عند التسبيح والتليل وكذا اذا قال سبحان الله فقال
ترجمه (١) يصلح الاحرام (٢) مباركة (٣) ياد بصر الانسان على الام (٤) الفرح لمن فرح بفرحنا
وان لم يفرحنا وانما نحن ليس بفرحنا (٥) تسالوا التعش عشا طيبا (٦) أظهر الاسلاميه او قال
ظهرت الاسلاميه (٧) ادوتو فطر من هذا الخمر فبقا ائيل عليه السلام رفعها بيحناحه (٨) أفضل طيبا
(٩) هذا يا بظلمتو ومذهب (١٠) ما الذي فعلت حتى تفرقني التوبه (١١) والاخاف على آهان
أمسك الفصح وقال بسم الله ونزه بصر بكمز او هكذا ان يسجل وقت حاشرة الزنى وحل لعبه القمار وعند
امساك البكمين فانه بصر بكمز (١٢) لا تتم لاول او قال ما أتبعه بلا حول (١٣) لا يمكن بجل
لا حول شدي في القسعه او قال لا حول لا تتم في عمل الخبز

(٣٥ - فتاوى فائق) فان المشتري يرجع على البائع نصف الثمن ورجل اشترى من رجل عبدًا وبعثه ثم رغبه من آخر فاستحق من يابوالمووبة قال أبو وسعد رحمه الله تعالى المشتري ان يرجع على البائع والثمن والسدس بقية العتية وليد كفي الكتاب خلافا في هذه المسئلة وكذا لو اشترى عبدًا وبعثه ثم رغبه رجل فوهم المووبة بل من رجل آخر ولم ياله فطعن من يابوالمووبة الثاني كان المشتري ان يرجع البائع على ياتبعه ولو ان المشتري وبعثه رجل فان المووبة باععه من رجل فاستحق من يابوالمووبة بل من المشتري الاول ان يرجع الثمن على ياتبعه حتى يرجع المشتري الثاني على المووبة فاذا رجع حثثه رجع المشتري الاول على ياتبعه ورجل اشترى من يديته ثم اشترى من غيره ثمنه عليه قال أبو وسعد رحمه الله تعالى أسأل عن الشاهد فان عدل راجع المضي عليه البائع على ياتبعه وان لم يعد لانه قضى على الشهود دعه لانه لا مال ولا رجوعه البائع على ياتبعه وهو غيرة الاقراره وكذا لو ركل رجلا مناصه ومغزى الى الوكيل الشاهد في هذا

ظاهر فيما ذكره كل المصنوع واستثنى في التوكيد تعديل الشهود ورجل اشترى غلاما وفضه فاستحقه ورجل بالينوقه ثم ان المستحق اجاز
 الشر اجازته اياه حتى يرجع المشتري على البائع بالثمن وكان المستحق ان يرجع على البائع بالثمن لان البيع المأني لا يسلط بالاستحقاق
 فاذا ايجازت اياه فهو بصير البائع وكذا في البيع وهذا مستلزم اختلاف في الروايات قال الشيخ الامام خمس الاعطاء لخلافه رحمه الله
 تعالى في ظاهر المذهب من اصحابنا ان البيع لا يسلط بالاستحقاق بل يبق موقوف فاما الرجوع للقضى عليه بالثمن على بائعه ورجل اشترى باعينا
 فاستحق نصفه كان لهما الخيار فان عرضي احد المتريين واسقط الخيار لمرجع العبد يرجع ربع الثمن وللمشتري الآخر ان يرجع العبد
 على بائعه وربع نصف الثمن وهو قول أبي يوسف وعمر بن محمد وهما لا يفتي في ستمتوجه الله تعالى ان يسطر أحدهما
 الخيار يمكن لاخر ان يرد لان عند (٣٧٤) أبي حنيفة رحمه الله تعالى من الخيار في العبد لا يرد النصف وأحد

المشتري بشرط الخيار
 لا يبريد له رجل ادعى
 على رجل ان الله يباع من
 للمدعى عليه وفلان الغائب
 عبدا باث درهم بضره
 العبد ادعى ان المنة فان
 القاضي يقضى للمدعى على
 الحاضر بنصف الثمن ولا
 يقضى ببيع الكل لان الحاضر
 ليس بضم عن الغائب
 فان حضر الغائب بعد ذلك
 ان أعاد للمدعى البيعة
 بضره يقضى للمدعى على
 الحاضر بنصف الثمن الا اذا
 كان كل واحد منهما كفيلا
 بالثمن عن صاحبه باجره
 فيكون القضاء على أحدهما
 قضا على الآخر ورجل باع
 عقارا لوسلوا امرأته أو ولدها أو
 بعض آثاره حاضر ولم يقل
 شيئا ثم ادعى على المشتري من
 كل حاضر وقت البيع ان
 العقارة اخف المشايخ
 فيه قال المشايخ مرقند
 لا نسمع دعواه و قال

الآخر ١ صحاب الله راو ابردى او قال يوسف باز كرى فهذا كفر و اذا قال لا حول الا الله فقال
 لا حول فقال بعض المشايخ هو كفر وقال بعضهم ان معنى به اني لا أقول باجره لا يكفر وقال بعضهم بكفره
 مطلقا ولو قال ٢ يكفون في كل جمعة برأوى ثامن كرم بكفر ٣ رجل عصى مرات فقال لمرجل
 بضره برجل اكفر تبعد من قطع من ثأخرى فقال له ذلك الرجل ٤ عيان آدم اذن برجله اكفني
 أو قال ذلك شيما أو قال ما لم شدي فقل لا يكفر في الجواب الصحيح كذا في الخط ٥ سلطان عصى
 فقال له آخر رجلك اكف فقال له الآخر لا تقل السلطان هكذا يكفر هذا القائل كذا في الفصول العبادية
 (٥) ومنها ما يتعلق يوم القيمة وما فيها من انكر القيمة أو الجنة أو النار أو البر أو الصراط أو العصاة
 المكتوبة فيها أعمال العباد يكفروا أو انكر البعث فكذلك أو انكر بعثه لا يكفر كذا في تراشيخ
 الامام الزاهد أو واضح الكلام في رجه الله تعالى كذا في القلوبة ٦ عن ابن سلام رجه الله تعالى في من
 يقول لا أعلم ان الهوى والنصارى انما يمشوا هله وعلوهم بالثأخرى جميع مشايخنا وما في رجل باع بكفر كذا في
 القاية ٧ يكفر بانكره رؤية الله تعالى عز وجل بعد دخول الجنة بانكار عذاب القبر بانكار خشيته
 آدم لا غيرهم ولا يقوله ان الثأخر والمعايير اروح فقط كذا في البصر الرائي ٨ رجل قال لا آخرو كناه ممكن
 جهنم ديكبره فقال ابن ازان جهنم كنهه دكبر ٩ رجل يدين على آخر فقال ١٠ اكرهني قيسمت
 رابستهم فقال قيسمت برى تابد ان قال تلو ان يوم القيمة كفره رجل غلام على رجل فقال المظالم ١١ آخر
 قيسمت هست فقال الظالم فلان خر قيسمت اندر يكفر كذا في التارخانة ورجل قال لملونه أعط دراهمي
 في الدنيا فله لادراهم في القيمة فقال ١٢ ديكبري بين دعوا فنهان باخره أو باجره بكفر هكذا أجاب
 الفضلي وكثر من اصحابنا رجه الله تعالى وهو الاصح ولو قال ١٣ مرا باجره كره كذا في الاخاف
 القيمة بكفر كذا في الخلاصة و اذا قال لخصه اخذ منك حتى في الحشر فقال خصه ١٤ ووردنا نيهي مرا
 بكناي عفا خلت المشايخ في كرم و ذكر في فتاوى أبي الليث انه لا يكفر كذا في الخط ١٥ ولو قال ١٦ همه
 رجه (١) اذهب حسن سبحانه أو قال قلب جلده (٢) ما الذي فعلت بك هذا الكلمة حتى
 أقولها (٣) زهقت من قول رجلك اكفه أو قال حصل لنا ضيق مدركه أو قال ملنا (٤) لا تذب فان هناك
 دارا أخرى فقال من اشبع من ثلاثا (٥) ان لم تقطع اخذ في القلوبة فقال القامة ما هي تلح (٦)
 القامة مودع فقال الظالم فلان الجار في القامة (٧) اعطى عشرة ثأخرى واطلبها في تلك الجنة أو أرها
 عليك (٨) مالي أنا والعشر (٩) من أين تجبدي في قلبي الجعنة (١٠) كل الطبيب تلزم في هذه الدنيا
 وفي تلك الدنيا كن كيف شئت

مشايخنا السمع دعواه فينظر للقضى في ذلك ان كان رأيه ان لا يسمع هذا الدعوى أو في ذلك كان حسنا لكونه سدا نصوري
 لباب التزويروا من يكنه رأى في ذلك بغيره لم يشأخصا رجه الله تعالى لان الفضولي اذا باع مال الغير وصاحب المال حاضر ولم يقل
 شيئا لم يكن سكوته اجازة وهذا اذا لم يكن السلطان استثنى في تقليد القاضي بمعا عهده الدعوى ورجل باع عقارا ثم ادعى أنه باع ما هو
 وقف اخف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يسمع دعواه بخلاف ما لو اشترى عدا ثم ادعى انه حرجت تسع دعوى المشتري لان الوقف
 لا يزل الملك ولا يخرجه من ان يكون بحلا القبيح اما الحرف ليس عمل البيع وغيره لا يملك فكان المشتري مدعياد ما على البائع ولهذا
 لوجع من الوقف وغيره الوقف باع الكل صفقة واحدة فانه يجوز البيع في غير الوقف ولو جع من حرو وعبدوا باعها صفقة واحدة لا يجوز
 البيع في الثمن ١ عبدا اشترى نفسه من مولاه ورجل اشترى باجره ثم باعهم صفقة واحدة ذكر في المتن أنه يجوز البيع في حصنة العبد

وفي حصة الشريك باطل ولا يشبه هذا الادب الا شريعه الجمع رجل اُجني فانه يجوز الشفك الكل (ب) في بيع مال الرباعية بعض في الباب فصلان فصل في البيع وفصل آخر في الاحتراز عن الربا الخارج عنه * أما الاول فالاول ايعاد السيد وفي الغالب عليها الصفر في القطري واحداً بين وذكراً محمد رحمه الله تعالى في الكتاب انه يجوز بيع الدراهم التي ثلثا صفر وثلثا افضة واحد بين وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في عرفنا لا يجوز بيع الميسمين الظرف في البيت لانهم صاروا غنما لبيع الاشياء بمنزلة الذهب والفضة ولهذا اقتضى جواز الكف في الماشية منها ولا يجوز بيع المحلج من القطن بغير المحلج والملا على كل وكذا بيع الثمر المشقوق الذي استخرج منه النوى بغير المشقوق وكذا بيع الدقيق المخلول بغير المخلول * وبيع التجارة بالحق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز الا بطريق الاعتبار وهو ان تكون الخالة الخاصة أكثر من الغافلة (٢٧٥) الدقيق وعند محمد رحمه الله تعالى اذا

قساوا ولا يجوز بيعه
الحسن الحظوة والحظوة
بالبزور بيع الدقيق بالبزور
والنخيل بالدقيق حال بعض
منا يختارهم الله تعالى
لا يجوز لامتناع او لا
متفاضلا قبل هذا قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كأن في بيع الحظوة بالدقيق
هكذا ذكر الأصولي رحمه
الله تعالى وقال بعضهم
يجوز متساوياً ومتفاضلاً
وعليه الفتوى لأن الحظوة
كسبل وكذا الدقيق والنخيل
ورق فيوزع أحدهما
بالآخر متساوياً ومتفاضلاً
إذا كانا قسدين فإن كان
أحدهما شقة كان النخيل
تقد الآخر متساوياً وإن
كانت الحظوة والدقيق نقداً
والخبر يشبه لا يجوز في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لأنه لا يجوز السلم في
النفوس عند أبي يوسف
رحمته الله تعالى ويجوز وهو
رواية عن أبي حنيفة رحمه

نيسكو في دين جهان بايعان جهان هر چه خواهی باش بکفر کذا فی الأصول العامیه * قال رجل لراشد
شستن ناز بهشت از آن منوبتی قال کفر اهل العلم انه بکفر * قبل رجل اترك الدنيا لاجل الآخرة قال
أنا لا أترك النقد النسبة لا بکفره في نسخة الجواني * قال هر که با بیهوشی خرید و بفروشی بیجهان چون
کسیه دریدید و حال شیخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا منزله و زعمنا لا يترتب وجوب
كفر القاتل كذا في المحيط * و قال ٣ باؤدردوز خریم لیکن اندر نیام کفر کذا فی الخلاصة * ٤ اگر
کویدر قیامت تلجوز برضوان نبی در بهشت نکشاید کفر کرد کذا فی العنایة * و رجل قال لا امر
بالعروف * چه غوغا آمد ان قال نذی علی وجه الرکوة لا نکار تخاف علیه الکفر * و رجل قال لا نر
٦ بختاقتلان دور او امر معروف کن فقال ذلک الرجل ٧ وجهه امر او چه کرده است او قال امر
از وجهه زار است او قال من عافیت کردیم امر ما بین تفویض چه کفر فهدا الانفاذ کما کفر کذا فی الأصول
العامیه * انما قال ٨ فلان اصمیت رسید او قال العزی ٩ بزرگ مصیتی رسید تران بعض مشایخ بلخ
رحمهم الله تعالى قالوا بکفر القاتل وبعض المشایخ قالوا انه ليس بکفر لکن مخطا عظیم وبعضهم قالوا ليس
بکفر ولا خطا و المال الحاکم عبد الرحمن والقاضی الامام أبو علی النسفی وعلمه الفتوى * و لوفال العزی
١٠ هر چه از جان وی بکست بر جان تو زیادت بایستی القاتل الکفر او قال زیادت کذا فهدا خطا
و جهل و کذا ١١ ازین فلان بکاست و بجان تو بسوت و لوفال وی هر دو جان تو بسوزد بکفر و رجل
بزیمن منزه فقال رجل آخر فلان تر باز فرستاد فهدا کفر و اذا مر من الرجل واشتره و دام فقال
للمریض ان شئت قونی مسلماً وان شئت قونی کافراً ایضا کافراً بالله ثم دعاه دینه و کذا الرجل اذا ابتلی
بجسمیات متنوعة فقال اخذت مانی و اخذت لوی و اخذت کذا و کذا فذا قتل و ما ذاق من فقهه و ما شبه
هذا من اللفاظ فقد کذا فی المحيط * (ومنها) ما يتعلق بتقین الکفر و الامر بالارتداد و تعليمه و انتسبه
بالکفار و غیر من الاقرار صریحاً کتابة * اذا قتل الرجل رجلاً کلمة الکفر فانه یصر کافراً وان کان علی
رتبة (١) اقصی لا تقع فی الناحیه الثانیة من الجحیم (٢) کل من کان فی هذا النطاق عیال العقل فهو فی ذلک
الدنیا کن مرق کبیه (٣) اذهب علی الی الدار لکن لا تدخلها (٤) انما قال ان لم تر علی فی القیامة
ارضوان شال یا یقتل لایب انفسه بکفر (٥) ما هذ القوم عا (٦) ذهب الی انما فلا نر و امر ما المعروف
(٧) ما الی لفظه منی او قال ما لایة الی صحت منی و قال ما اخترت الغافیه مانی و لهدا التفضل (٨)
أصابته الغلظیه (٩) أصابته مصیبة عظيمة (١٠) کل ما قص من عمره بکون زیادة فی جلات او قال
زاد بصفة العناء (١١) نقص من عرفان و اتصل بجلات مات و ترک الروح

الله تعالى لا يجوز السلم في البزور * والفتوى في بيع الحظوة والدقيق بالخبر على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز بيع الحظوة بالحظوة
وزناوا متساوياً لان الحظوة كسبل فلا يجوز بيعها بنفسها الا شرط التماثل في الكل قال سم وزناوعلی أنهما تماثلان في الكل قبل بأنه
يجوز * وكذا بيع الدقيق بالدقيق وزناوا لا يخلو كسبل ولهذا لا يجوز بيع الحظوة بالدقيق وزناوا لا يكون زناً جازهاذا انما عمن الحظوة
فتو ما يدخل تحت الكل وزناوا كانت الحظوة قبل لا يدخل تحت الكل جاز كذا لو باع ائمة الحظوتين وادعى ما يدخل تحت الكل
نفس صاع فان باع ما عمن الحظوة الرديئة خفف صاع بعين الحظوة أو باع نصف صاع من الحظوة بحدون نصف صاع منها لا يجوز اذا
كان في أحد الجانبين مقدار ما يدخل تحت الكل وان باع ما دون نصف صاع من الحظوة بحدون نصف صاع أو أحدهما أكثر من
الآخر جاز كذا لو باع الحظوة بالحظوتين ولو باع الحظوة بالشمع متفاضلاً لا يجزأ وان كان في الشمع جبات الحظوة خفف ما يكون في الشمع

وكذا يثبت الحنطة بالحنطة لا يجوز زالا امتساوا ولو كان في كل واحد من الحائرين حبات شعير لا انما لا يتصلو عنها المختلقة من حبات الشعير
مختلوا بالحنطة فكان يسمى كاه باع الخيل بالعصر ومقتضاه لا يجوز زالا العصر بصير بخلاف الحال الثاني فيكون بينهما مشقة المباشرة في الحال
• والقومع الاريسم بغيره الدقيق مع الحنطة • ولا بأس ببيع شاة على ظهرها صوف بصوف اذا كان الصوف المنجزوا كثر ما كان على ظهر
الشاة وكذا الشاة التي في ضرعها اللبن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه في اللبن يجوز لأبوين الاعتبار بالصحيح هو الاول • وان كان
اشترى شاة لمعلمها فهو على وجهه ولا ثمة ان اشترى يعلم الشاة من ذبحة مسلوخة واستخرج جسمها أو أمعاءه ان تساويا رجايا والاذلا وان
اشترى يعلم الشاة من ذبحة غير مسلوخة كان العلم اقل بما في الذبحة أو مثله أو لا بدري لا يجوز • وان كان العلم أكثر بما في المنوخة
جازه وان اشترى بالشاة شاة في القياس (٢٧٦) لا يجوز إلا أن يعلم أن العلم أكثر من لحم الشاة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي

الاستحسان يجوز على كل وجهه اللعب وكذا اذا أمر رجل امرأته أن تدين من زوجهما بصير هو كفاها كذا روى عن أبي
يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من أمر رجلا أن يكفر فكان لا أمر بكفرا كفا المأمور أو لم يكفر
قال أبو القيس عاصم الرجل رجل لا كلمة الكفر بصير بكفرا ادخله وأمر بالارتداد وكذا في علم المرأة كلمة
الكفر أعيا بصير هو كفا اذا أمر رجلا لا ارتداد كذا في خناوى تاضخان • قال محمد رحمه الله تعالى اذا كره
الرجل أن يتلف بالكفر وعيدت كفرا أو ما أشبه ذلك فختلفت فيه على وجهه • الاول أن يكلم بالكفر
وقلبه مطمئن بالاعتقاد ولم يخطر بباله شيء سوى ما كره عليه من ان الكفر وفي هذا الوجه لا يحكم بكفره
لا في القضاء ولا في حياته ويندرجه • الوجه الثاني أن يقول خطري بالي أن أخبر عن الكفر في الماضي كذا
فأردت ذلك وما أردت كفا مستقبلا جوابا بالكلامهم وفي هذا الوجه يحكم بكفره فاضحى بشرط القضاء
يندم بين أمراته • الوجه الثالث اذا قال خطري بالي أن أخبر عن الكفر في الماضي كذا بالي ما أردت
ذلك يعني الاخبار عن الكفر في الماضي كذا بانما أردت كفا مستقبلا جوابا بالكلامهم وفي هذا الوجه
يكفر في القضاء وفي حياته ويندرجه • واذا كره أن يعطى الى هذا الصليب فحصل فيه على ثلاثة أوجه
• اما ان قال لا يخطر بباله شيء وقد وصلت الى الصليب كره وفي هذا الوجه لا يكفر في القضاء ولا في حياته
ويندرجه • واما ان قال خطري بالي أن أصلي فله أصل الصليب وفي هذا الوجه لا يكفر أيضا لا في القضاء
ولا في حياته ويندرجه • واما ان قال خطري بالي أن أصلي فله تترك ذلك وصلت له في هذا الوجه
يكفر في القضاء وفي حياته ويندرجه كذا في الخط • ولوليل سلم أحد اللات واقتلتك فالأفضل أن
لا يسجد كذا في قصور الصلاة • اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمد الكفر به بقصد الكفر قال بعض
أصحابنا لا يكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندى كذا في الصراقات • ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم
يعلم أنها كفرة إلا أنه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلما خلافا لبعض ولا يحد بالجهل كذا في
الخلاصة الهائل أو المستزى اذا تكلم بكفر استضافا أو سترامو من أيا يكون كفا عند الكل وان كان
اعتقاده مخالفا ذلك • الخاطي اذا جرى على لسانه كلمة الكفر خطابا كان يدين بكلمة عاين بكفر
فجرى على لسانه كلمة الكفر خطابا كان ذلك كذا عند الكل كذا في خناوى تاضخان • بكفر وضع قلبه
الجوس على رأسه على الصليب الاضرو وندفع الحمر والبرد • وبشأن الزان في وسطه الا اذا فعل ذلك خديعة في
الحرب وطمع للمسلمين وقوله الجوس خير مما أتى به فعل وقوله النصرانية خير من الجوسية لا بقوله
المجوسية من النصرانية وقوله النصرانية خير من اليهودية وقوله لعامة الكفر خير مما أنت تفعل عند
بعضهم مطلقا وقوله النصرانية أو البشاة بقصد خصم الكفر لا تنفع معاملة • ويجوز وجهه الى نيز الجوس

الاستحسان يجوز على كل حال وهو قولهما • ولويلع
قصور من حنطة مسلوخة
يقفزه من مثله أو اشترى
قصور من الرطبة التي خرجت
من سنبلها بخلها أو الملوحة
بالباسية أو الرطبة بالباسية
أو باع قصور من النسر التي
أصابها ماء وانتفع بشلها أو
الزبيب التي أصابها ماء بثلث
باز السبع في جميع ذلك
في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى ولا يفسر التفاوت
الذي يكون بينهما عند
الحنط وكذا عندى
يوسف رحمه الله تعالى الا في
الحنطة الرطبة بالباسية
فان ذلك لا يجوز عند كذا
لا يجوز بيع الرطب بالنسر
عنده وعند محمد رحمه الله
تعالى لا يجوز بيع الرطبة
بالرطبة ولا الملوحة بالملوحة
ولا الزبيب المنتفع أو النسر
المنتفع بغير المنتفع ولا
الرطبة بالباسية ولا الملوحة
بالباسية إلا أن يعلم تساويا
في التكيل بسدا لحنط

البيع الرطب الرطب قفرا بغيره فلا يجوز ذلك وان كان أحدهما أكثر نقاشا من الآخر عند الحنط ولا بأس
ببيع الناطق بالقرم مختلا لأن يكون ذلك في موضع بيع الرطب وناقاه لا يجوز زالا كذا في موضع بيع الرطب كذا
جازت الندية أيضا • العنب جنس واحد وان اختلفت ألوانه وأسماءه وكذا الرطب لا يجوز بيع البعض البعض الامتلا بخل • ولا بأس
ببيع لحوم الطير واحد بان يدا سلام الاوزن ولا خرفه من شاة علم الا بالبق والتم والتم بالنام اجناس مختلفة يجوز بيع البعض
بالبعض متماخلا لا يدا سلام ولا خرفه من شاة • وكذا الالبية والحم وحكم البان اجناس مختلفة يجوز بيع البعض البعض متماخلا لا يدا سلام
ولا خرفه من شاة • والسم جنس العلم لا يباع العلم الامتساوا بغيره الله والضان ولينما بغير واحد لا يجوز البيع فيه الامتلا بخل
• صوف الغنم الأبيض والأسود جنس واحد ولا يجوز بيع الغنم بالظن الامتساوا بالانما صلها واحد وكذا حماميون وان خربطين

الوزن أو خرج أحدهما من الوزن فلا بأس به واحدا بائين يسع الغزلة الثوب بائنا على كل حال ولا بأس بغزل القطن مع الكتان أو الصوف مع الشعر واحدا بائين * وان كان أحدهما سائبة لايجوز ذلكان الوزن * وعن محمود رحمه الله تعالى أن يسع القطن الغزلة لايجوز متفاضلا عنه أنه يجوز فسطحا * ولرباع ليد الصوف أن كان البديع لا يوقض بعرضه ما يغتبر المساواة في الوزن وأن كان لا بعدوا لغتير * الصوف والشعر عرض لهما أحسن من مختلف ولا بأس بالسلك واحدا بائين لأنه لا وزن فان كان جنس منه وزن فلا خير فيا وزن الامتلاء بمثل * وكل مصر لا وزن فيه الجسم طال ولا بأس بأن يباع طابق بطابقين تنظر في ذلك إلى حال أهل البلدة ولايجوز يسع الخلب من لبن الغنم بالسمن إلا أن يباع أنما في الخلب من السمن أقل من السمن وكذا القمع الزبد وكذا الوشترية الترابي لايجوز لأن يباع أنما في الترابي من الترابي أقل ولا بأس يسع الزبد بما لا يتوزن دونه من السمن والسمن والصبر والغلب (٣٧٧) ولشاة القون بالزبد والربط باللبس

لما اتممتهم فميا يفعلون فخلق اليوم * وبشرناهم اليوم زينا بلكن بشره قبل ذلك تعظيم التور
لا لالا والشرب وباهذا هذالك اليوم للشرك ولو سعة تعظيم لالا لا باينادعو شمسو خلق رأس
وله * وبصين أمر الكفار قاطعوا والواو قال ترك الكلام عندنا كل الطعام حسن من الجوس
أوزرك الضاحجة طاعة الخضر منهم حسن فهو فكر كذا في البرا انة * رجل ذبح لوجه انسان فرفت
انطمة واخذت لحوزات وما شبعك قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى هو كفر والمذنب محبته لا يؤكل
قال الشيخ الامام اسماعيل الزاهد اذ ذبح القبر أو الابل في الحوزات تقدمه الحاج أو الفقرة قال جماعة من
العلماء يكون كفرا كذا في فتاوى قاضيان * امر أشئت على وسطها حبلا وقالت هذا زنا تكفر كذا في
الخلاصة * رجل قال لعنه بالعاقرة * كبري * ابن كل كه وتمكن قالوا أن أرادني هذا الفعل
لا يكفر كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال * تكفري كردنه از خيانت كردن آثار العلماء على أنه
يكفر كذا في المحيط * وبه أتى أو القاسم الصغير رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * رجل شرب امرأة
فقال طارأ قلت بمس فقال الرجل هي أنى لست بهم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى لا بمس كفر اربابك وقدحك عن بعض اصحابنا أن رجلا لو قيل له أنت مسم فقال لا يكون ذلك
كفرا كذا في فتاوى قاضيان * قالت امرأة أن زوجها ليس النجسة ولادين الاسلام ترضى بخلق يبيع
الاجاب فقال الزوج ليس لي حبة ولادين الاسلام فقد قيل انه يكفر * رجل قال لامرأيا كفرنا بامرية
بالمجوسية فقالت * همسين أو قالت همسين طلاقا قد مرأا قالت اكر همسين نبي يا تواسمي أو
قالت همسين نبي يا تواسمي أو قالت همسين طلاقا قد مرأا قالت اكر همسين نبي يا تواسمي أو
لا يكفر وقد قيل يكفر أيضا والاول اصح به كان يفتي القاضي الامام جلال الدين رحمه الله تعالى وعلى هذا
انما ظلت المرأة تزوج بها كفرنا به ودعي بالمجوسية فقال الزوج * همسين ابن يبرون أو قالت اكر
همسين نبي زانداي فقد كفر ولوقال * اكر همسين لمن مبش فهو على الاختلاف والصحيح انه
لا يكفر ولوقال * بكراهه همسين لمن مبش فالظاهر انه يكفر وقد قيل بخلافه أيضا ولوقال لاجني

ترجمة (١) المحبوسة أحسن من هذا الأمر الذي قطع (٢) الكفر أحسن من الحاة (٣) أنا هنا ما أوقات
أنا هنا أعطيت الطلاق أوقات أنا هنا كنهت شيت هناك أوقات أنا هنا كنهنا ما كنت
صاحبتك أوقات لا تسكني (٤) أنا كنت هنا فلا تسكني (٥) أنا هنا ما أخرجني من عندي أوقات أنا لم
أكن هنا ما كنت أمسكك (٦) أنا كنت هنا فلا تسكني (٧) أغرضي أنا هنا لا تسكني

علم الحب أكثر على القطن بجوزان كان لا يدري لا يجوز • وكذا بيع العنب بالزبيب قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن علم
أن الزبيب أكثر من الزبيب الذي يحصل من العنب جاز ولا فلا • وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز على كل حال أن تساويا كيلا
• وكذلك بيع القصبة بالعنب • وبيع الخس الأحمر بالخاص الأخضر أن علم أن الأحمر أكثر من الأخضر جاز ولا فلا • وكذلك
• وبيع دهن الجوز بلب الجوز • وكذلك بيع السفاح الحلي بالقضبة فضة خاصة • وبيع المنطقة القطنية بالدراهم أو بالثير
لأنه لا يسووا إلا بعد أن القضة الخالصة أكثر • وكذلك وبيع السلم زعفران • وبيع حجر الزمرداد بالفضة • وبيع الجوز
لأنه يكون الذهب أكثر على الحلي من الذهب • ولو اشتري حنطة فيمنها حنطة مذرة لا يجوز عندنا لأن العلم أن المذرة أكثر
• ولو باع بطناً وتنايل من غنمه وطفوق أو تن غنم مقطوف لا يجوز على كل حال توهم من وجز الزمردان الشكر بعد البيع • وبيع كوز ماء

بكوني معاذي في قول أي حنفية أو أي يوسف رحمه الله تعالى لأن عندهما المائيس **ج** كيل ولأوزن فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا والجدان كان ياعوز تبيع بالجدير المساواة في الوزن **ج** ياع النخيل بطين متفاضلا عندنا أوزونا بآني في قول أي حنفية ومحمد رحمه الله تعالى يدا يدولا لخرق فثبت عند أي حنفية لأن الخبز بالتمليس يوزن ولا عددي وقال محمد رحمه الله تعالى هو عددي وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو وزن لأن يكون قليلا لا يدخل تحت الوزن فيجوز بيع الواحد بالآخر وإن كان كبير الأيجوز **ج** ولا يجوز بيع الحنطة المقلية بغير المقلية لا نقدا ولا نسنة **ج** وكذا لا يجوز بيع دقيق الحنطة بسويقها عند أي حنفية رحمه الله تعالى لا متساويا ومتفاضلا **ج** ولا يجوز بيع الحنطة ببقيةها أو بسويقها في قولهم **ج** ياع ناضح حديد مجددان كان الأنا **ج** ياع وزنا بصره المساواة في الوزن والأقلا **ج** وكذلك كان الأناضح (٣٧٨)

يا كافرا بهودى فقال ١ ههمنيم نامن بهجت مدار أوقال أ كرههمنن نبي يالو بهجتنداري الى آخر
ماذ كرنامن الانطاخو فوعلى ماقلنا من الزوجين كذا في الخطوط رجل أراد أن يفعل فعلا فقال له امرأته
٢ اكران كلركني كلكر ياني فضل ذلك الفعل ولم يفت اليه الا بكثر ولوقال لامرأته يا كافرة فضالت
المرأة تابل أنت أوقالت لزوجها يا كافرة قال الزوج ب أنت بقمع مني ما فرقة هكذا كرههمنن أ بواليت
رجعنا لما قلنا في فتاواه قالت لزوجها ٣ جوعنم بهجت أ كنهمنند فقال الزوج بس جندني كاهمنم
باشيد ٤ أوقال بهجت من باشيد ههمنان الزوج كثر ولوقال الزوج لها ٥ يا مفرانج فقلت بس جندني كله
مفرانج راخشتم أوقالت مفرانج را برداشتم هذا كفر منها ولوقال لسلما أجنبي يا كافرة
ولم يقل الا فطشسا أوقال لامرأته يا كافرة ولم يقل منكم أوقالت المرأة لزوجها يا كافر ولم يقل الزوج
شيئا كان القضاة يكرهوا الاعش البلى يقول بكفر هذا القائل وقال غيره من مشايخ طبرستان هم
قالوا لا بكثر ولا بكثر والخنا الفموري جنس ههمنان السلما أن القائل ثل هذا ما قلنا كان كافرا اذا قال
ولا يعتقه كافر الا بكثر وان كان يعتقد كافر انطاخه ههمنان على اعتقاده كافر بكفر كذا في النسخة
امرأته قالت لولدها ٦ اعمنجه أوى كافريه أوى جهودجه قال أ كره العباد لا يكون هذا كفرا
وقال بعضهم يكون كفرا ولوقال الرجل هذه الانطاخ لولده اخذتوا به أيضا والا صحت انه لا بكثر ان لم يردجها
كفر نفسه كذا في فتاوى قاضخان ٧ ولوقال لبايت ٨ أى كثر خدانو لا بكثر بالاثاق واذا قال
لغيرها كافر بهودى يا جوسى فقال لسلما بكفر وكنت اذا قال ٨ أرى ههمنن كبر بكفر ولوقال ٩
نوفى خودا ولم يقل شأوسكت لا بكثر اذا قال لغیره ١٠ يمدو ك كافر شدى اوقال خشتان كافر لا بكثر
ولوقال ١١ خندان رنجيدى ك كافر خواست شدن بكفره رجل قال ١٢ اين دوز كار مسلمان وريدن
نيست روز كل كافر است قيل بكفر قال صاحب الخطوط ليس بصواب عندي وفي واقعات الناطقي
مسلم وجوسى في موضع فتد ارجل الجوسى فقال يا جوسى قاي بههمنان المسلم قال ان كانى عمل واحد ذلك
زوجه (١) أنا هذا فلا تصاحي أوقال ان لم يكن هكذا ما كنت أصليح (٢) ان فعلت هذا الامر فقلت
كافر (٣) غلافك صار ملائمتك الجوسى فقال الزوج خيشتنك مشكحة طوبه مع الجوسى
(٤) أوقال لم يكن مع الجوسى (٥) يا جوسية فقال خيشتنك قد مسكت الجوسية هذا المدا طوبه أو
قالت لم مسكت الجوسية (٦) يا ابن الجوسى أو يا ابن الكافر أو يا ابن اليهودى (٧) بادامه الكافر (٨)
نم افرض هكذا (٩) بل أنت (١٠) خشتان كافر (١١) أدتني كنيارحي أدت أنا أن تكون كفرا (١٢)
هذا الزمن ليس زمن الاشغال الاسلاميه بل زمن الكافريه

الهاوتقدمتها أو يضاف الشراء إلى الكسب كل من يثمن أن يعطى الثمن من الدراهم المخصوصة ويتقدمها لا يطيبه
وهذا أحوط والقوى على أن يطمعها إلا إذا أضاف الشراء إليها وتقدمتها وود كرفي الأصل رجل غصب الفانفاشترى بها جارية ثم باعها
وربح بربحه التصديق ربح وهذا يجوز على ما إذا أضاف الشراء إليها وتقدمتها السلطان إذا اشترى الرملة وقضى الثمن بما أخذ
من التماس ظالمها وبكره لغيره تناولوا طعمهم ليكون جزاء لهم عن الظلم . ورجل دفع مالا لمتنابذة في الجاهل ونقص في العامل فربح
حل لصاحب المال أن يشتري من الرجل مالم يعلم أمّا كذب من غيره من الحرام . وكذا لو كان المتنابذة نجسا . ورجل اشترى من التاجر ثوبا فربح
السؤال أنه متحلل أم حرام قالوا يستتر أن كان في بدو زمان كان الغالب هو الحلال فأسواقهم ليس على المشتري أن ينسأل أنه متحلل أم حرام
وفي الحكم على الظاهر وإن كان الغالب هو الحرام أمّا أن كان الباطل رجلا لم يسلح للحلال والحرام محتاط ويسأل أنه خلال أم حرام . ورجل

ما تولى كسبه من الحرام فبني لورثته أن يعرفوا أن أربابهم قد علموا أن يعرفوا فلو أقصدوا بقرابه • رجل اشترى دارا فوعدت
 بجزءها دراهم قال بعضهم هي ثلثة القطة وقال بعضهم ردعها على البائع فان يقبل البائع خيبتة يصدق به وهذا أصوب • رجل له
 على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر إلى أجل فالتفت إلى من الدين شيئا تلك العشرة فقبض المبيع ثم سيع من الدين
 بثلاثة عشر السنة فقبض التجوز عن الحرام ومثل هذا مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بذلك • رجل طلب من رجل دراهم
 ليقرضه مدهم وأزده فوضع المستقرض متاعا من يدى المقرض فيقول المقرض بعث منك هذا المتاع إن تردهم فيشترى المقرض ويدفع
 إليه الدراهم وبأخذ المتاع فيقول للمستقرض بئني هذا المتاع بما توعض من فيجبه يحصل للمستقرض مائة درهم ويعود له المتاع
 ويجب للمقرض عليه مائة وعشرون درهما والاولى والا حوط أن يقول (٢٧٩) المستقرض للمقرض بعد ما قرر بالمعاملة كل

مقالة وشروط كان ينقاد

الذي عتقهم المسلم أنه يعود لأجل ذلك العمل لا يزمه الكفر وإن لم يكن نافي على واحد خفي عليه الكفر
 • مسلم قال لا يحد بكفر ولو قال ما علمت أنه كفر لا يحد بهذا • رجل تكلم بكلمة زعم القوم أنها كفر
 وليست بكفر على الحقيقة فقبله كفر وطلعت امرأته فقال ١ كفر شدة كبروزن طلاق شدة كبر بكنف
 وسينم امرأته كذا في الفصول العمادية • وفي التيممات والدي عن رجل قال أنا فزعون وأبليس
 فحينئذ بكفر كذا في التواريخ • رجل وعظ فاستقانونه إلى التوبة فقال له ٢ أليس ابن حبه
 كالمعاقب من ستم بكفر • قالت امرأته زوجها ٣ كفر بدينهم تزيانو يودن تكفر • إذا قال
 هرجه مسلما في كرد ما همه بكفر ان ادم كان فلا تكلرم وفلان كان زولا بكفر ولا تزمه كفارة العين
 • امرأة قالت ٥ كذا ما كرتكم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
 تكفرون سبعين زوجا له قال القاضي الامام علي السغدني هذا تعلق وبين وليس بكفر •
 ولو قالت تزوجها انبجرتني بعدها أوقات ان لم تسترني كذا الكفر كفت في الحال كذا في الفصول
 العمادية • رجل قال كنت بحجوسيا الانى أسلمت على سبيل التيسيل ولم يعتقد ذلك حكم بكفر قاله
 شمس الثمنا لحاوى رحمه الله تعالى • إذا وجد لسان منبتة لا يكفر كذا في السرية • وفي
 التواريخ وقال المسلم ٦ خديعة زوج مسلماني أنزو يستاد وقال لا تؤمن بكفران جمعا • رجل
 أدى رجلا فقال ٧ من سلطانه امرأته نجان فقال المؤذي خواهي مسلما باش خواهي كافر بكفر وكذا
 لو قال ٨ ا كذا بكفى مراجه ميزان يزمه الكفر كذا في التواريخ • كذا سلم وأعدا الناس أشياء
 فقال مسلم ٩ كلشكى وكفى كبرى ناسلن شدى ومردمان را بجزى دای وأقوى ذلك قبله
 فانه بكفر هكذا حكمى بعض الشايخ • رجل غنى أن لم يحرم القمار لا بكفر ولو غنى أن لم يحرم الله القمار
 ولا زنى وقت النفس بغير الحق فقد كفر لان هذه الاشياء لم تكن حلالا في وقت ما في الفصل الاول غنى
 ما ليس بمسحوق وفي الفصل الثاني غنى ما هو مستقبل وعلى هذا لو غنى أن لم تكن المناكحة بين الاخ والاخت
 سرا لا بكفر لانه غنى ما ليس بمسحوق فانه كان حلالا في الابتداء والحاصل ان ما كان حلالا في زمان ثم صار

زحمة (١) افترض أني صرت كافرا وأن امرأتى طلقت (٢) بعدها كأمه على رأسى فقسوة الجحوس
 (٣) الكفر أحسن من معاشرتك (٤) كل ما نهته من أمور الاسلام أعطته كله لكفار ان فعلت ذلك
 الامر وفعله (٥) أنا كافر تان فعلت كذا (٦) الله تعالى يسلب منك الايمان (٧) أنا مسلم لا تؤذني
 فقال المؤذي كن مسلما ان اردت أو كافرا (٨) لو صرت كافرا لاضرك على (٩) بالية كان كافرا حتى
 يسلط عليه الناس أشياء

المقرض من المستقرض سبعة بثلاثة عشر إلى أجل معلوم ويدفع السلعة إلى المستقرض ثم يسعه المستقرض من الاجبي ثم ان المستقرض
 يقبل البيع مع الاجبي قبل القبض أو بعده ثم يسعه المستقرض من المقرض بعشرة أو أخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعطيه
 للمقرض ثلاثة عشر وتسلم السلعة إلى المقرض والمقرض وان صار مشتريا ما باع بأقل مما باع قبل عند الفنى الا أن ذلك جائز فاختار البيع
 الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والاجبي • وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سبعة بقرن مؤجل ويدفع السلعة
 إلى المستقرض ثم ان المستقرض يبيعها من غير ما قبل ما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها من المقرض بمثلته تصل السلعة اليه بغيرها وبأخذ
 الفنى ويدفعها إلى المستقرض فيحصل المستقرض إلى المقرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة هي العينة التي ذكرها المحقق رحمه الله تعالى
 وقال مشايخنا يبيع العينة في زمانها من البيوع التي تجرى بأسواقنا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال العينة جائزة ما جورة

وقال أبو حنبل كان الثور من الحرم ، ورجل استقر من عشر دراهم ثم رآه وأطوذا قالوا كلت الزباد فقلته فحرمي بين الوترين كذا في المسألة
 لأبى هو أن كانت كثيرة كدرهم في المسألة لا يجوز وعليه أن إذا بلغه وأخذوا في نصف درهم في معاته قال بعضهم هو كدر لا يجوز وقال
 بعضهم هو قليل فيجوز * وأما المستقر من وحب الزباد من القرض لأصح لانها بة المشاع فيجب ليقبل القسمة ورجل له عشر دراهم
 صحاح فأراد أن يسبها باني عشر درهم لكنه لا يجوز لأنه أراد الحبة يسقر من المشتري أي عشر درهم لكنه عشرة بفضه
 عشر شيئا فإن القرض يرد من درهمين فيجوز ذلك * ولو كان على رجل عشرة دراهم بكسرة إلى أجل فالحال للأحلام المدون
 بنسبة صحاح وقال حدثنا تسعة تلك العشرة لا يجوز لأنه ربا * فإن أراد الحبة أخذ التسعة التسعة وبقية عن درهمه الباقي فأتى خاف
 المدون أن لا يرد عنه الدرهم الباقي (٢٨٠) دفع إلى صاحب الدين تسعة دراهم صحاح فلو أساء أو أساء عا وضاع الدرهم

فصل فيما يخرج عنه
الضمان في البيع الفاسد

المشتري شراء قاسمنا اذا جاء
بالبائع الى البائع فلم يقبله
البائع فأعاد المشتري الى
مقره فهلك لا يضمن وكذا
الخاص اذا رد المقصود

ترجمة (١) ساعدني بحق فقال ذلك الغبير كل انسان يعملون معي أنا ساعدني ويون حق (٢) تشتغل
مثل العبدون كل كالاحرار (٣) ما لم يقلان مستقرا وقال ما دام هذا الفراع الذي مستراني لا ينقص
دراقي (٤) القبر سوف ينجف (٥) أحمد الله صليته وتولى بحجة (٦) اذينة أنا عدا الله لا أصبر ولا راج (٧)
أنا أظلم من عشر من الجوس أو ظنا أن أج من عشر من الجوس (٨) امانات تعطى درهمها لتصرف في
عمارة المسجون او امانات تفسد للمسجون لا تقبل الا أن المسجون لا اعطى درهمها أو شيء لي بالمسجون
(٩) امرأته وضعت (١٠) سيقع حمل تقبل

فلم يقبل القصور منه فأعاد المنة فقلت لا يضمن وان كان المشتري وضعه من يدي البائع والمقصود منه فلم يقبله الرجل
فجاءه الى المنة فقلت كان ضامنا في القصور والبائع القادم وقال بعضهم ان كان قد ادب البائع قوبا غير محتجلة فيه فالجواب في ذلك وان
كان محتلفا فيه فخاصه الى البائع فلم يقبله البائع فأعاد المنة وهكذا لا يرأع الضمان والجميع أمروا بأن الوجه ان اذا وضع من يدي فلم
يقبل ودفعه الى المنة فقلت فانه يكون ضامنا لا بدصرتا خاصا بحسب ما ابتدأ واشترى أم مشرا فادبا وقضاها وتلقت عندهم غره كان عليه
أن يزول عا والاولو والكسب بمنزلة الولد ولو هلك الخارية عنده وبني والهاراد والولوة في الخارية أضاعه ولو اشترى عبد اساوى جسمانية
بجسمانية شرا فادبا وقضاها فزادت قيمته من حيث العرق واساوى ألقا باع منه غره كان عليه لانه جسمانية فتمت يوم القبض
ولو ضرب عبد اساوى ألقا فزادت قيمته على التي درهم من اشترى من المشتري فادبا ثم مات العبد قالوا ان وصل القاصيا اليه بعد

ما شتره كان عليه ان يسل حق ملكه فليد ان السلان الزايد لسله كانت امانته ولا يصير مضروفاً لا يبيع فيه ولو اشترى امانة شراء فاسداً لم يقضه فاشترى اعطاه فاعطى البائع اعطاه فبذل الحق على البائع لانه اعطى مال البائع فبذل حق على اجازته ولو اشترى عبد اسره فاسداً لم يقضه فاشترى البائع ان يبعه فاعطاه البائع قالوا يجوز العتق على المشتري لان المشتري يصير قابضاً على مقتضى اعطاء البائع ولو ان المشتري هو الذي اعطاه قبل القبض لم يصح عتقه لانه اعطى مالا عتق وجعل باع رجل باع غلاماً ماعداً وقاضاً ثم ابراهه البائع عن القيمة ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمته او ابراء البائع ما لم يبرأ له ابرأ قبل الوجوب • ولو قال البائع للمشتري ابرأ عن الغلام ثم مات الغلام كان المشتري برياً عن قيمته لانه لم يبرأ من الغلام فقد جحد امانة في يده • رجل اشترى عبداً وقضه ولم يتبدل الثمن ثم تعاقب بالبيع ثم ان البائع ابرأ المشتري عن الثمن صح ابراءه حتى لو ملك الغلام عند المشتري كان (١٨١) المشتري برياً عن الثمن لان البيع بعد الاكراه مضمون على

الرجل خلقني الله من سويق التفاح وشققت من الطير والطير ليس كذلك هل يكفر قال نعم • ومثل عن رجل قال قولنا منياعة قتاله رجل ايش صنعت قد زلنا الكفر قال ايش اصنع اذ انزيت الكفر هل يكفر قال نعم • ومثل عن رجل اراد ان يقيم الصلوة فقرأ أصحاب الجنة فمكلم أصحاب النار قال لا يجوز امانته ولو تعبد بكفر • في الجمع الاصغر قال على الرازي اختلف على من يقول بحياض وسياك وبما شئت ذلك الكفر واذا قال الرق من الله ولكن • ان يذبحه حبش فواحد فقد قيل هذا شرك • رجل قال اناري من الثواب والعباد فقد قيل انه بكفر • وفي التوراة لو قال • هرجه فلان كويديكم واكرمه كفر كويديكم • رجل قال بالقرينة ٣ ازل مني بيزم او قال ذلك بالعربية فقد قيل انه بكفر • حكى ان في زمن الامون للفقهاء مسئلة فقهاء عن قتل حاكم كجبه واجب شوقه قال قنارت واجب شوقه فامر الامون بضرب القتيبة حتى مات وقال هذا استرأه بكم الشرع والاسترأه باحكام الشرع كقر كذا في الخط • اكرهوني شي راكوب يدبر وسيله كل من شئت ففعل كقر كذا في العتاة • من قال لسلطان زماناً ما دل بكفر باقه كذا قال الامام علم الهدى ابو منصور المصنف رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا يكفر ولو قال واحد من الجبابرة • اى خدائى بكفر ولو قال • اى بار خدائى اكثر المشايخ على ان لا يكفر وهو المختار كذا في الخلاصة • في اصول الصغار مثل عن طلبه الذين يخطبون على المنابر يوم الجمعة قالوا ان القاب السلطان العادل الاعظم شئت ما الاعظم ما قد رآب الام سلطان ارض اقصاها بلاد الله سبعين خليفة فحصل يجوز على الاطلاق والتصديق اهل الانلاب بعض اقطاره كقر وبعض مصيبة وكذب وامانته شتى من خصائص اسماءه بدون وصف الاعظم ولا يجوز وصف العبد بذلك وامانته رآب الاموم وهو كذب بعض وامانته سلطان ارض اقه واستواها على الاطلاق فهو كذب بعض كذا في التارخانية • قال الامام ابو منصور رحمه الله تعالى اذا قبل احد من يدى احد ارض او اتخذه او طام ارضه لا يكفر لانه لا يدع عليه لاجل عبادته وقال غير من مشايخنا رحمه الله تعالى اذا جحدوا احد لهؤلاء الجبابرة فهو كير من الكبار وهل يكفر قال بعضهم بكفر مطلقا وقال اكثرهم هذا على وجه • ان ارادوا العبادتكفروا ان ارادوا التعميم بكفر ويحرم عليه ذلك وان لم تكن له ارادة كثر عندنا كثر اهل العلم وامانته اهل الارض فهو قري من السجود الا انه اخف من وضع اشدوا الجدين على الارض كذا في الظهيرية بكفر باعتقاد ان الخراج لسلطان كذا في البحر الرائق • وفي رسالة الصدر

ترجمة (١) يحتاج الى الحر كمن العبد (٢) كل ما له فلان اقطعه ولو قال كقر (٣) ملك من الاسلام (٤) اذا قال الفقير صار مديراً و عدم البعث (٥) ياله (٦) يارب

المشتري باليمن فصبر ابراء البائع اماناً للبيع الفاسد اقتضى القيمة على المشتري عند الهلاك فلا يصح الا ابراء قبله وهو قتل مال ولو قال لغيره بعت منك هذا الشيء بغير قدر اهرم ووهبتك العشرة فقتل المشتري قبلت يجوز البيع ولا يصح الهبة لانه ابراء عن الثمن قبل الوجوب • رجل اشترى ستر الكعبة من بعض السدة لا يجوز لانه اشترى مالا لا يكف البائع وتقل الى يده كان عليه ان يصدق به على الفقراء • رجل ربح على طريق العتق يشترى قال بعضهم ان كان الطريق واسعا لا يضرب الناس بقوده لا يابى بالنسبة لانه وقال بعضهم لا يكفر انشره على كل حال ولو قال بعضهم لا يشترى منه على كل حال لان العتق عدلى الطريق يفسد عذر مكره

(٣٩٩ - فتاوى تقي) ولهذا هو عتبه انسان وهما كان ضامنا والشرائعه يكون حلاله على المصنوع او اعطاه على ذلك • رجل اشترى ليوثاً فاسداً او قبضه فقطعه فصار لم يخطه حتى اوده البائع بعد القطع فله عند كان على المشتري ضمان القطع دون القيمة لانه لما اوده البائع بعد القطع فقد رد على البائع ما بقي بعد القطع • ويكره بيع الامر من فاسق يعلم انه يبعه لانه اعطاه على العصية • مسلم اشترى عبد اسيراً فقال له العبدان بعض من مسلم قتلت نفسي جازله ان يبع من الجورسي لانه يبيع الكافر من كافره ولا يابى بيع الزنار من الصاري والقاسوسه من الجورسي لان ذلك ليس باعانة على العصية بل فيه اذلال الكافره ويكره ان يبيع المعكب المفضض من الرجل اذا علم انه يشترى لليس • من جالى القاي بقر او يجبر وطلب من مشياً يتبعه في البيت كالم والاشنان ونحو ذلك جاز ان يبيع ذلك منه وان طلب منه مجوزاً او فسقاً او نحو ذلك بها يشترى لنفسه عاده لا يبيع لانه في الوجه الاول اذن عاده وفي الفصل الثاني لا يصح بيع

ویشتری و قال انما نالتم قال فبذلك استسلف فان كان حين اخبرني البائع يحمل البائع بان كل سنة اثني عشر أو أكثر لا يعتبر بخوده
به ذلك لانه اخبرني امر محمل فان ادنى الوقت اني يبلغ فيه الصبي ويحمل اثنا عشر فاذ صاع اخباره بالبائع لا يصح بخوده بعد ذلك وان كان
سعدون ذلك لا يصح اخباره بالبائع فصم بخوده صبر المسحدا اذا صار خطا حازان باع وادف غنمه ویشتری آخر * ورجل دخل كم
صدقه على منشاو كل سنة باع الكرم وهو لا يشتره قالوا لا تم منتم موضوع وبقی ان یسجل من المشتري أو یضمن له * ورجل قبل
لهما ان تهر هذا الثمن بأربع مئة كرم فباع ولم يشرب قالوا ان كل ثمن لا یجل شره باع له غنمه مكره وان كل ثمن لا یصل شره
لا یجوز البیع لانه مكره فهو باع وجمعا ودفوا مال الاربعة لیدخل دار الحرب ویشتری الاسراء قالوا یقی ان یشتری كل امری یقیمه لو كان
عبدا في ذلك المكان أو یقصد ما یتابن (٢٨٢) الناس فيه ولا یستأمر الاسیر فی ذلك فانه لو استأمر الاسیر فأمره بالاسیر ان

المحرم ١ اكر يبيى كسى بدى كند او كويدن اين بدى از وقت نه از حكم خداى كافر كرد و في
رساله ايشا ٢ در مجموع قوازل او رعاست اكر يى وقت خاوت يعنى وقت پوشيدن شه و وقت تنبيه
انبراي پوشيدن نقش غرور ضا او قرباني كند كافر شود اين قرباني مردان باشد و خوردن ان روا نبود
و آنكه در زمان صلوات شده است و یشتری از عورتان مسلمانان بدین امتلا انسانكه وقت آنكه بده كود
كلنا و برون می آید كه آنرا بیدری میكو بند نام آنرا بده ضروری كرده اند و آنرا می رستند و شفاى كود
كان ان او میخوهند او اعتقاد كنند ان سنك مران كود كلنا را شفا میدهند این عورتان بدین فعل
و بدین اعتقاد كافر میشوند و شهران ایشان كه بدین فعل رضامند اند نیز كافر كند و دیگران ازین جنس
آنست كه بر سر آب میروند و آن آب را می رستند و شبی كه دارند كود كو سپند بر سر آب می رستند
پرستند كل آب و نه می كند كل كو سپند كافر میشود و كو سپند هم دارد كود خوردن روا نبود و همین
نه زینها صورت میكند چنانچه معهود پرستیدن كبر ان است آنرا می رستند و وقت زادن كودك
بشكوف نقش میكند و روغن میزند و آنر نامش می كند آنرا بهای میخواید می رستند و مانند این هر چه
میكنند این كافر میشود و از شهران خود میانه میشود * اكر كود بدین روز كار ناخاسته كنیم
و دروغ نگویم روز نیکو زد و یا كود نادر تر بیوغر و خرد و نگوئی نالی نیایی كه بخواری و یا یكى
را كود دیگر آخیاست میكنی و یا برادر و غمبكوئی كود باز ینها را نیست بدین همه لفظها كافر شود *
اكر مرد را كود ندر و غمبكویس او كود این جنس راست تر است از كوله الله الله محمد رسول الله كافر

یشتری و آتى عنه من المال
الذى كان عنده كان ضامنا
لاصحاب الاموال و يكون
حالا من الثمن دينه على
الاسير كما أنه أقرضوا لا يكون
الشر لا أصحاب الاموال
ولو ناله الاسير اشترى أو
فكخر بنفى للأمر أن يقول
اشترى ك حبة لا صاحب
الاموال ثم يشتره بعد ذلك
فلا يكون ضامنا ولو كان
الاسير عبدا أو مائة فاشتره
المأمور بقتل النفس من
الاموال التي فيه يكون
ضامنا لان العبد و الاما
صاروا عماليك أهل الحرب
فذا اشتراهم كان مشترى
عبد أهل الحرب فيكون
مشتريا لنفسه فكذلك ضامنا
رجل اشترى الاسير من
أهل الحرب بانه لا يعطيهم
الزوف و المغنوشة
والعروض اكر تم قننه
لان شراء الاسرار لا يكون
شراء حقيقة وان كان
الاسارى عبدا لاسيه

ترجمه (١) اذ فعل رجل ميثقة حتى آخر فقال أنا أعلم أن هذا الشقة من وليست من حكم الله يصير كلفا
(٢) آورد في مجموع القوازل قال اذا خرج رجل قرا ما عنده خلفه السلطان أو في وقت التفتيش يصير كلفا
و يكون هذا القرا بان تجسوا و لا يجوز اكله و الذي شاع في زمانه و اكثر من ساء المثل من مثل ذلك هو انهم
في وقت طواع الجسدري الاطفال بفعل عوز قاسم ذلك الجسدري و يصيبنه و يطبلون من شغلا و اولاد
و يعقبت ان ذلك الجبر بنفى هذه الاطفال تلك القاصير من ككافرات هم هذا الفعل و بهذا الاعتقاد
و برضا و راجح هم هذا الفعل يصرون كفارا و من هذا التصيل انهم يذهبون الى عين ما و يصيبنه ذلك المله
و يذهبون على ذلك المله و الشاة التي اشترى بها تلك العبادات للاله و لا ذابجات يصرون كلفرات و تكون
الشاة كجسوا و لا يجل اكلها و مثل ذلك انهم يفتنون صور في البيوت و يعقبون مثل عبادة الجحوس و عند
وضع المولود يتشبهوا بالزنجفر و يطرون عليه الزر و يصيبنه باهم الصم الذي يقال له ياني و كل ما فعل شيئا
مثل هذا يصرون كلفرات و يبين بهم ان راجح

ذلك رجل استام شام من رجل يفتن المثل فزاد رجل آخر في الثمن لا يرشرا و اما بفعل ذلك فربما يشتري بشكوف
الزاد و ذلك مكره و هو النص المهي وان كان الذي استام يطلب الشراء باقل من قيمته فلا بأس لغيره ان يرشري و ربما يشتري في الزيادة
الى غام قيمته و هو ما جاز في ذلك رجل باع شام من كافر فقتله خشا و يضرب على الرأس حتى يموت قالوا لا بأس ببيعهم و كذا يجوز بيع ذبيحة
الجحوس فبما يبيعون من محمد و رجه الله تعالى لا يجوز بيع ذبيحة الجحوس فيما بينهم رجل باع العصير من يفتنه خر لا بأس به و كذا باع الارض
من يفتنها كنيسة أو سبعة أو بيت ناره و يجوز بيع ناه من مكره و لا يجوز بيع الارض في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رجه الله تعالى
و كذا يجوز ارجار النمل و لا يجوز ارجار أرضها عن أبي حنيفة رجه الله تعالى في رواية يجوز بيع ذبيحة و ناه في الشقة و بكر ما جازت هاني
لوسم مصر عزة الطعالمس الامام ان يسرق فباع الشهاب بكر مسخر حازي سيمو قال محمد رجه الله تعالى كلام ان يصير المحتكر

وجلازوع في أرضه أروا و يضر رجليه ذلك فان كان يضر حماره و يضر أرضه يارب ذلك كان الجار أن يضره عن ذلك ولو أن رجلا أراد أن يجعل شبه اصطلا ولم يكن في تقدم كذلك فالوا ان كان وجهه الدواب الى حائط الجار ليس الجار ان يضره وان كان حوافه الى حائط الجار كان الجار أن يضره عن شبهه وكذلك أراد أن يجعل في شجرة ذلك فوجي ١٢ الجار كان الجار أن يضره عن كل ما ذكرنا من الجوار في جنس هذه المسائل قول مشايخ بطرحهم الله تعالى وانه يحكى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان غدا في شقة رحمه الله تعالى ان تصرف ملكه لا يضره عنده وان كان يضر رجليه و قال مشايخ بل اذا تصرف في ملكه و يضر رجليه ذلك شر رائد انما كان الجار أن يضره عن شبهه في جنس هذه المسائل في كتاب القسمة ان شاء الله تعالى (باب في بيع غير المالك) * في الباب فصول الاول في بيع الولد على الولد (٢٨٤) الصغير * امرأته تزلزل ولدها الصغير ضمة بما لها على أن لا ترجع على الولد

السلح و يتيرون القتال ينبغي أن يأخذهم و يحبسهم حتى يلقوا عن ذلك و يحذوا أو يدفعوا للشر بقدر الامكان كذا في الهداية * يحمل الامام العدل أن يقتلهم و ان لم يدوا بقوله وهذا ما ذهبنا واذا ثبت أنه يباح قتل الفئة المعتدة و ان لم يوجد منهم القتال حقيقة يباح قتل المذنب لهم * ولو هزمهم امام أهل العدل فلا يجل لهم ان يبيعوا المنزيع من اذ لم يبق لهم قتلهم رجوع اليها أو امانا في ليس قتلهم رجوع اليها كان لاهل العدل أن يبيعوا المنزيع و من أسر منهم قلس الامام ان يقتلها كان يعمل أولهم يقتلهم بلحق الفئة المعتدة امانا كان يعلم أنه لو لم يقتلهم بلحق الفئة المعتدة يقتلهم كذا في المحيط * و ان شامحه كذا في الهداية * ولا يجهز على رجل يجهز اذ لم يبق لهم قتلهم امانا اذ بقيت فيه رعيه و لا تسوي نسائهم و ذرارهم و لا يملك عليهم اموالهم و ما أصاب أهل العدل في عسكر أهل البغي من كراع أو سلاح أو غير ذلك فانه لا يرتفعهم في الحال ولكن ان كان أهل العدل يحتاجون الى سلاحهم و كراعهم في قتالهم يتفقون به فان لا حرج بوضع في موضع كسر الاموال و الكراع يباح و يحبس عنه لانه يحتاج الى النقطة و لا يتفق اليه الامام من بيت المال ما يبيع من الاحسان على الباني ولو اتفق كذلك على الباقي فاذا وضعت الحرب أوزارها و زالت عنهم رعيه قتلهم و ما اتفق أهل البغي من أموالنا و ما شاة الحرب فانهم لا يضمنون اذا تاولوا و زالت عنهم و كذلك ما تلف المرقون من أموالنا و ما شاة الحرب فانهم لا يضمنون اذا سلوا و ما تلفوا قبل القتال من أموالنا و ما شاة ان كان لهم منعة لا يضمنون ولكن ما كان قائم على أصليها اذا تاولوا و ان اعتدوا و غلبوا و بايهم القاسم و قد اقبل بها التاويل منعة و كذلك أهل العدل لا يضمنون اذا سلوا من دماهم و أموالهم بسبب سلامهم هكذا في النخبة * فاعلموا أصابا قبل ذلك فهم ضامنون لك كذا في النهاية * اذا أظهرت جماعة من أهل القبلة رأيا و دعت البيعة فقلت عليه و صارت لهم منعة و شوكت و قوت فان كان ذلك ظلم السلطان في حقهم فينبغي أن لا ينظمهم و ان كان لا يتنوع من الظلم و طاعت ذلك الطائفة السلطان فلا ينبغي قتلهم أن يعينهم و لا أن يعينوا السلطان و ان لم يكن ذلك لاجل أنه ظلمهم و لكنهم قالوا الحق مساواة الدولة للسلطان أن يقتلهم و قتلهم أن يضمنوا كذا في السراجية * يجوز قتلهم بكل ما يجوز به قتال أهل الحرب كالحرب بالبل و الحقيق و ارمال الموال و السرا و عليهم و البات جليل كذا في النهاية * في التجريد لا يقتل من كان مع أهل البغي من التسامو الصبيان و الشيوخ و العبيد و لو أسر بعض أهل البغي و هو مقاتل مع مولا يقتل و ان كان يضمنه لم يقتل ولكن يحبس حتى يزول البغي و لو قاتل التسامو كذا في التتارنية * الباني اذا كان ذارهم محر من العدل فانه لا يشر العدل قتله الاذعان عن قتله و يحمل لاهل يقتل بانه ليرحل الباني فيقتله غيره كذا في

بابي جاز استحقاقا لو تكون الام مشكورة لنفسها لانها لا تملك للشر المولدها الصغير ثم يصره فئة المولدها الصغير و صلة وليس لها ان تنزع الضعة عن ولدها امرأة فالتز و جهسا و بينهما و لم يضر اشتريت منك دالة هذه لا يتنا كذا و قال الاب بها جاز ان الاب لا قبل البيع فقد جاز شراؤها الصغير فيصوره ولو كانت الدار مشتركة بين الاب أو أجنبي فقالت المأثلهما اشتريت منك هذه الدار لا يبيعها فقالا بعضا يجوز لان الاب لا يجوز شراها للصغيرة الدار فقلت ان لها بشر ابلهه امرأه بلغت متاع زوجها بخدمته و زعت أنها وصيته و زوجها اولاد صغار ثم قالت المأثلهما لم يكن وصيته قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تصدق المرأة على

الشر اعيه ما هو قوف الى باوع اصفار فان صدقها بعد البلوغ أنها كانت وصيته جاز سهاوان كذوبها بل السراجية البيع فان كان المشتري سرق الارض المشترا لا يرجع المشتري على المرأة اذا ادعت المرأة بعد البيع أنها لم تكن وصيته فان ادعى صبي غير بالغ أنها باعت ولم تكن وصيته ببيع دعوى البني اذا كان مأذونا في التجار أو في التصومس و لا بية التصومس كالتفاني والوصي و بخرهما فان عزم عن استرداد الشفعة بضمن المرأة فتمت باعها على الراية التي ضمن الناصب فبقيت العاقبة البيع والتسليم و رجل مات و لم يوص الى أحد فباعت امرأته ادمان تركه و كتبه بين الجار فباعا ان باقي الورثة جاز البيع في حصته اذا لم يكن على المتدين محيط بجماله لانها باعت مال نفسه و اهل و ترجع في مال الميت ان كتبه بكتن الخلل كان لها أن ترجع لان أحد الورثة اذا كتف الميت بجماله كتف الميت فباعت الورثة يرجع في التركة و ان كتبه بأكدم كتف الميت لا ترجع لان أحد الورثة لا يملك ذلك و هل لها أن ترجع بعد ترك الميت لطلو لا ترجع لان

استبصار هذا دليل التبرع . وكفى المثل هوما كان مثل نياه يفرح العبد في حياته امرأه عما عمل ولله الفضل الصغير بامر القاض
 ولم تكن وصية اختلصوا ذلك قال بعضهم لانه ان سئل ذلك السبع وقال بعضهم ليس ان سئل قبل الاوغ رجل باع قرارا اوضعة
 لولده الصغير على القيمة او بغيره قالوا ان كان الاب محمودا عند الناس او مستورا وباتريعه ولا يكون لولده ان سئل ذلك السبع بعد البلوغ
 لكنه يطلب الثمن من والده فقال قال الاب خاع الثمن او انقضت عليه ان ذلك نفقة مثله في تلك المدة قبل بلوغه ان كان ذاب فاسد الايجوز
 بعه ولا ان يقضى بعه اذ بلغ الا ان يكون السبع خرا الصغير لان الاب اذا كان محمودا ومستورا كان الظاهر منه مباشر بالسبع على وجه
 انفسه بخلاف ما اذا كان فاسدا وانما خاع الاب غير العقار والاضاع فكذلك الجواب لان الاب اذا كان فاسدا في جوارحه وباتريه في
 رايه يخو بالسبع في خفايته منه فهو وضع على يد عبد مائة مثل الصغير وفي رواية (٣٨٥) لا يجوز بيعه الا ان يكون خرا الصغير

اذ باع عقار الصغير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا رأى القاضى قبض البيع خير الصغير كان له قبضة والى اذ باع أو اشترى ثم بلغ فأجاز ذلك جاز ولو طلق أو عتق ثم أجاز بعد البيع لا يجوز له إطلاق والعقل حال وقوعه فلم يوقف وبيع البيع والشراء محجوز بالوقوع اذ كان البيع محل القيمة أو بغيره يسير فيقول قد خلت على أجزائه من حق الباشرة وهو الأب أو الوصى أو القاضى أما اذا كان بين فاحش فهو والطلاق والعقل سواء • الأب اذا باع ما له من ولده الصغير لا يصير فاضا لولده نفس البيع حتى لو هلك المال قبل أن يصير محال يتكهن من القبض حقيقة ملك على الولد • ولو اشترى الاب مال الصغير لم يملكه لا يبرأ عن الفنى حتى يفسد بالقاضى وكذا للصغير فاضا لئن من الأب ثم باعها لو وكيل بالرد على الأب • رجل باع ما له من ولده الصغير فقل بعت عبدي هذا بأنت درهم من ابى هذا جاز ولو لا يحتاج بعد ذلك إلى أن يقول • قبلت • وكذا لو اشترى لنفسه مال الولد فقال اشترى لنفسى عبدولى الصغير

هكذا بأنت درهم جاز ولا يحتاج بعد ذلك إلى أن يقول قبلت ولو كان وصيا لا يجوز فى الوجهين ما يقبل قبلت مروي ذلك عن محمد رحمه الله تعالى • الأب أو الوصى اذا باع مال الصغير من أجنبي ثم بلغ الصغير فحقوق العقد ترجع الى الأب أو الوصى • ولو اشترى الاب مال ولده لنفسه فبلغ الصغير كانت العهدة من قبل الولد على الوالد

فصل فى بيع الوصى وشراؤه

• اذا باع الوصى مال الصغير من القاضى جاز وان كان هذا القاضى هو الذى جعله وصيا ولو أمر الوصى رجل بأن يشتري له شيئا من مال القيم فاشتري الوصى له ولو كان لا يجوز ولو اشترى الوصى مال القيم لنفسه جاز قول أى حنفية رحمه الله تعالى اذا كان خيرا للقيم

أيضا وهو مصدق في قبضته كذا فى المحيط • ولا تؤيد المبال حتى انه اذا مات من غير وارث ولا مولى له فتركه لبيت المال كذا فى خزائن المقتنين • اذا جازا للمقتضى القبط الى القاضى وطلب من القاضى أن يأخذ منه فلقاضى أن لا يصدق فى ذلك بدون البيعة لا يصدق فنفقه وموتته في محل المسلمين ومضى أمام البيعة فالقاضى يقبل بثمن من غير خصم حاضر وإذا قبل القاضى بثمنه ان شاق قبض القبط وان شام قبضه ولكنه يولي من يولي ويقول قد التزمت حفظه فانت وما التزمت وهذا اذا لم يعلم القاضى بغيره من حفظه والاتفاق عليه فالأدعى أن لا يأخذ ببيعهم على يد رجل ليحفظه فان به الاصل وسأل القاضى أن يرتفعه بالقاضى بالخيار ان شاعرت موانع شاعرت بغير خلاف ما لو القبط ليقطأ فاء وان ترتعز من يدهم استعصا بالقاضى يدفعه الى الاول وان وجد العبد ليقطأ لم يعرف ذلك الا بوجهه ولو لولم يقول له بعه كذبت بل هو عبدي فان كان العبد محجورا عليه فالقول قول المولى وان كان مأذونا له فالقول قول العبد كذا فى الظهيرية • لو أقر القبط أنه عبد فلان كان كذبه فهو حر وان صدقه فان لم يجز عليه أحكام الامور مثل قبول الشهادة وتوضير قاذفه وغير ذلك يصح اقراره والا فلا كذا فى السراجية • ثبت تسبب من واحد اذا اتعاه لولده ليعمل القبط وقيل يصح فى التسبب دون ابطال البند للقطا والاصح الاول وان ادعى دعوى القبط أو لى وان كان ذميا ولا آخر مسلما كذا فى التبيين • فلو كان الذى ذمها فهو له وهو مسلم ولو ادعى مسلم وذى يرضى للمسلم وان كان مسلم يرضى لى أمام البيعة فلا تأما بضئ لهما ولو لم يتعاه ولكن وصف أحدهما علامات على جسمه فاصابوا الآخر يصف فيحصل اصابة الوصف كذا فى السراجية • ولو لم يصف كل واحد منهما فانه يجعل بينهما كذا فى غاية البيان • ولو وصف أحدهما أو أصاب في بعض ما وصف وأخطأ في البعض فهو انهما ولو وصفوا أو أصاب أحدهما دون الآخر قضى الذى أصاب وكذلك لو قال أحدهما هو غلام وقال الآخر هو جارية يرضى الذى أصاب فلو تفرق رجل بال دعوى قال هو غلام فاذا هو جارية وقال هو جارية فاذا هو غلام لا يرضى • أصلا كذا فى المحيط • اذا ادعى القبط رجلان ادعى أحدهما أنه ابنه أو قاله فاذا هو ختنى فان كل من شكلا قضى به فمما وان لم يكن مشكلا وحكم بكونه ابنه أو قاله فاذا هو ختنى فانه كذا فى التارخية • ولو كان الذى أكثر من اثنين فمن أى حنفية رحمه الله تعالى أنه حوز إلى الجسمة كذا فى السراجية • امرأة ادعت أنه ابنها فان مسدقها زوجها أو شهد لها القابلة أو قامت البيعة صح دعوتها والا فلا وشهادتها القابلة انما يكتفى بها بما اذا كان لها زوج منكر للولادة أما اذا لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين هكذا فى الصبر الرائق • وان ادعت أنه ابنها لم يكن الزنا يرضى به كذا فى السراجية • وان ادعى امرأة أن فعل قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله

وتفسير الجعري في غير العقار ما قال خمس الأمة السرى رحمه الله تعالى أن يبيع مال نفسه من القيم ما يساوى خمسة عشر ميسر وان يشتري لنفسه ما يساوى عشر يرضى عنه عشر وتفسير الخليل بنى القار عنده البعض أن يشتري لنفسه بضعه القيمة وأن يبيع من القيم نصف القيمة • وصى باع عقار القيم ومصلحة القيم بعه الا أنه يبيع لينفق ثمنه على نفسه قال ابو جهمز السبع ويضئ النبي للقيم اذا اشق الفتن على نفسه • ومتغلب استولى على ضباع القيم فاسترد الوصى من المتغلب ولم يكن الوصى شقة على ذلك حتى ان يأخذ المتغلب بعد ذلك • وتسلما كان لهم اليد فادار الوصى أن يبيع العقار خوفا من المتغلب قال ابو جهمز يسه وان لم يكن للقيم حاجة اليه • رجل مات وأوصى الى رجل وترك ورثة فصار له كرفى الكلب أنه سقذ تصرف الوصى على الورثة من البيع والشراء مريضا كانت التركة أوقية عقارا وان لم يكن هناك دين أو وصية ولا يحتاج الوارث الى النبي الا أنه يؤخر بيع العقار عن بيع المتقول قال الشيخ نعم

والطحاوي أنه ليس للقاضي أن يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل معه غيره . فان ظهرت منه شبهة أو كان قاصداً معروفاً بالشر اخرج به
 وتبغيره ولو كان ثقة إلا أنه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل معه غيره وليد كراهة لونه بغير إذن الشئ الإمام أو بغير محضين
 الفضل رحمه الله تعالى أن الوصي إذا عجز عن تنفيذ الوصايا كان للقاضي أن يعزله . والوصي لا يملك إقراض مال اليتيم والقاضي يملك واخلفوا
 في الأب والصبي أن الأب بغير الوصي والأب والوصي والقاضي أن يضع مال اليتيم ويودع . ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز
 ولو فعل الأب بائناً لأن الأب لو باع مال اليتيم من نفسه بثلث القيمة . والوصي لا يملك البيع من نفسه إلا أن يكون خيراً لليتيم . وقد كره
 الأئمة لسرخي رحمه الله تعالى أن الأب بغير الوصي ليس له أن يقضي دين نفسه بمال اليتيم فيحصل أن يكون في المسئلة . رواه ابن هون .
 في المتن عن محمد رحمه الله تعالى ليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم . قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما ثأري

أما فعل ذلك . وقاسم الأب
 لا بأس به . ولجعل الأب
 مالاً للصغير مصادراً
 لأمه أم نفسه عندهم
 لا يجوز . واستقرض الأب
 لا يجوز ذلك . فأما الأب أو
 الوصي إذا رهن مال اليتيم
 دين نفسه في القصاص
 لا يجوز وهو قول أبي يوسف
 رحمه الله تعالى . وقد كره
 الناطقي أن الأب أن يره
 مال ولده دين نفسه
 استصاهاه . وإن رهن الأب
 أو الوصي مال اليتيم دين
 نفسه وقفته أكثر من الدين
 فهلك الرهن عند المهرتين
 ذكر في غناوى وأما الشر
 أن الأب يضمن مقدار الدين
 والوصي يضمن جميع القية
 ونصكر شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله تعالى
 أنهم اختلفوا ما إذا رهن
 وصي بين الأب والوصي
 وهكذا ذكر الحام في المختصر
 . رجل على ميت دين
 وليس لأب الأب دين بنته

كفر في مكان أهل الكفر كالبيعة والكنيسة وقبر من قراهم فيكون كافراً . والثالث أن يجده كافراً في مكان
 المسلمين . والرابع أن يجده مسلم في مكان الكافرين في حين ذلك . فليقتل . واختلفت الرواية في كآب القبط
 العبرة . ولكن هكذا في التبيين . وعليه جرى القدر وهو ظاهر الرواية . كذا في التبر الثاني . ولأدرك القبط
 كافراً . أن كان للقبط وحده من أمصار المسلمين فإنه يحبس . ويجري على الإسلام وهو الصبي كذا في
 خزائن المفتين . كل من حكم بسلامته به الذابغ كراهي على الإسلام . ولكن لا يقتل . استسماً كذا في
 المحيط . وقرب نفسه من عبداً أو مملوكاً يكون الولد أو أواله . والعبدة وولي من زوجته وهي أمة فصله
 مولاه ثبت نسبوه . يكون راعه محمد رحمه الله تعالى . وأما من الذي عند التنازع إذا كان حر أو ابن
 كان عبداً فآل أو ولده أو لارق القبط الأيسر . بشرط أن يكون النسيب . فليقتل . إلا أن اعتبر كذا في الوصية
 في موضع أهل القصة . وكذا إذا صدق القبط قبل البلوغ . لا يسمع تصديقه بخلاف ما إذا كان صغيراً في يد
 رجل فآل . فإنه عبده . صدق الغلام فإنه يكون عبداً . وإن لم يلد . وإن صدق عبداً لا أدرك . ينظر فإن كان
 بعد ما جرى عليه شيء من أحكام الأحرار من قبول شهادة وحده فإنه لا يصح إقراره بارق كذا في التبيين
 . لو كان القبط أمة . فلقط بارق لرجل فصدقه ذلك الرجل كانت أمة . إلا أنه إذا كانت تحت زوج
 لا يقبل قوله في إبطال النكاح بخلاف ما لو أقر أنها بنت أرق الزوج فصدقه أواله . زوج فإنه يثبت النسب
 ويصل النكاح . فإن اعتقه المقر له وهي تحت زوج لم يكن لها إحصاء العلق . ولو كان الزوج طلقها أو واحدة
 فأقرت بارق قصير طلاقها . فاستغنى القبط . الزوج عليها الألفة واحذوا . ولو كان طلقها فاستغنى عن أرق بارق . كان
 فإن أراحها . وكذلك في حكم العدة . إذا أقرت بارق بعد ما مضت حضانة . كان أن أراحها في الحصة
 الثالثة . لو أدى القبط أن القبط عبد بعد ما عرف أنه قبط لا يقبل قوله بالجمعة . وإذا مات القبط
 وترك مالاً ولم يترك فآل رجل بعد موته . أنه لا يصدق لأبويه . كذا في غناوى فاضنان .
 وفي الأخيرة . في يد رجل لا يذبحه . أتمت أمر أخته أنها ولته . ولم نسلم أبوها . فأمر رجل بنته . أنه
 ولعل فرائشه . ولم نسلم أمة فاصبح ابن هذا الرجل من هذا المرأى يجعل كأنها ولته . على فرائشه . وكذلك لو
 كان الصبي في يد هذا الرجل أو يده هذا المرأى . فآل في المسئلة . بجماله . فاصبح ابن هذا الرجل من هذا المرأى .
 يعتبر الرجوع باليه . صبي في يد رجل من أهل القمية . أنه يبيع . رجل من المسلمين . وأقام بنت من
 المسلمين . ومن أهل القمية . أنه يبيع . وأقام الذي في يده بنت من المسلمين . أنه يقضي الذي يرجع الذي على
 المسلم يحكم به كذا في التنازع . ولأدرك القبط والرجل لا يزوجان . كان حتى جناة فقهه على
 بيت المال ثم لو أدرج رجلاً لا يصح ولا يزوج القبط . ذكر أن القبط أو أتى تصرفاً من مع أو

الآن الوصي يعلم ذلك . خاف الوصي أنه لو قضى الدين يضمنه الوارث . ويظهر غرض آخر فضمنه قالوا الحيلة في ذلك .
 أن يبيع الوصي شيئاً من مال اليتيم يضمن الدين من صاحب الدين . ويودع عند صاحب الدين بعض التركة فيجسد دينه . رجل مات
 أو وصي الرجل بثلث ماله وخلف ورثته غاراً وترك عقالاً لا يكون الوصي أن يبيع العقال على الوصي . الثالث . القاضي إذا باع ماله من
 اليتيم أو اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز ذلك . لا نكح خضاعه . وقضاؤه لنفسه باطل فلا يملك البيع من نفسه . كذا في التنازع .
 رجل مات وعلم دينه يستغرق التركة . فباع الوارث شيئاً من التركة لا يجوز . سعى له الغرام ولا ينفذ الإرضاء به . أحد الوصيين إذا باع مال
 اليتيم من الوصي الآخر لا يجوز . في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . لأن عبداً أحداً الوصيين إذا باع مال اليتيم من أحدهما لا يجوز . فكذا إذا باع
 من الوصي الآخر . الوارث يطلب بفضاء الدين . إذا كانت التركة في يده وإذا قضى الدين من مال نفسه . كان له حق الرجوع في التركة . فتفسير

شراء

التركه مشغولة بدينه وان لم يقبل وقت القضاء في أقصى الارواح في اثره فكذلك ذكر الشيخ الامام المعروف بجاهه زاده في المأذون والناتق ايضا الوصي اذا باع مال اليتيم بالنسيئة انا كان التأجيل طعنا بان لا يراعى هذا المصلح هذا الاجل لا يجوز ان لم يكن كذلك ولكن يخاف عليه الجور وقد سئل الاجل او هلاك الثمن عليه فكذلك وان كان لا يخاف عليه الجور ولا هلاك الثمن عليه جاز بيع الوصي ورجل استباع مال اليتيم من الوصي بالقرى ورجل آخر استباعه بالقرى وماله الاول ملا من الثاني قالوا في الوصي ان يبيع من الاول وكذلك رجل استأجر مال اليتيم بشئيه واخر استأجره بشئيه الاول ملا فان الوصي يؤول من الاول وكذلك لو سئل الوصي ان يبيع من مال اليتيم ويضعه فان ما صلح الوصي عن حق لثقت على رجل حال كان المدعى عليه مقرر بالمال او على المال شيئا وكان القاضي قضى بذلك او كان القاضي يطمع بذلك لا يجوز صلح الوصي على أقل من الحق وان لم يكن كذلك جاز الصلح ولو صلح الوصي (٢٨٩) عن حقه يدعى الانسان على الميت

شر او ما كساح وغيره وما غناه ولا يملكه لغيره وليس له ان يحنه فان فعل وهلك من ذلك كان مائنا والفقير ان يقبل الا قبض حيث شاء كذا في فتاوى فاضليان ولا يجوز ان يزوج كرم في الكراهية وهو الاصح كذا في التتارخانية فان وجد مع القبط مال او امر القاضى المقتط ان يتفق عليه من ذلك المال فاشترى به من طعام او كسوة فذلك جائز وان قل القبط خطب اليه على عاقبة القاتل وتكون لبيت مال المسلمين وان قتل عمدا صلح الامام القاتل على اليد يزوج وعاف القاتل لا يجوز ولو اذن القاتل فقتل فذلك عند أبي حنيفة ومحمد ورجهما القاتل وانما اتفق المقتط على القبط من مال نفسه ان اتفق بغير امر القاضى فهو في ذلك متزوج وان اتفق بامر القاضى ان كان القاضي امره بالاحاق على ان يكون دينه عليه فان ظهر له أب كلف المقتط حق الرجوع على أبيه وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه اذا كبر وان كان القاضي امره بالاحاق ولم يقبل على ان يكون دينه عليه كرمش الاثمة السرخس رجما فله تعالى انه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية كذا في الحبيب اذا اندك القبط وتزوج امره اثم اقره بعد فلان ولا امره عليه صدق فصدقه اقله لازم ولا يصح على ابطاء وكذا لو استدان ديننا او بايع انسانا أو كفل كفالة أو وهب هبة أو تصدق بصدقة وسلم أو كاتب عبدا وادبره أو اعطه ثم اقره بعد فلان لا يصح في باطل الشئ من ذلك كذا في فتاوى فاضليان

كتاب القطة

هي مال يوجد في الطريق ولا يعرفه مالك بعينه كذا في الكافي النقطة القطة على نوعين نوع من ذلك يفترض وهو ما خاف ضياعها ونوع من ذلك لا يفترض وهو ما اذا انقضض ضياعها ولكن راح اخذها اجمع عليه العلماء واختلفوا فيما بينهم ان ترك أفضل أو الرفع ظاهر مذهب أصحابنا رجح الله تعالى ان الرفع أفضل كذا في الحبيب سواء كانت القطة ذراهمها ودينارها وروضة أو شاة أو جارا أو غلا أو فرسا أو ابلا وهذا اذا كان في الجوارح ان كان في القرعة أفضل كذا في الرفع القطة يعترفها فيقول القطة لقطة أو وجدت ضالة أو عتدي شئ فمن جعته وطلبه لم يملك كذا في فتاوى فاضليان ويعترف المقتط للقطة في الاسواق والشوارع متى قطب على غله ان صاحب الاطمع باعها بغيره اجمع كذا في مجمع البحرين ولقطة الحبل والحرم سواء كذا في خزائن الفتن ثم بعد تفرغ المدة المذكورة للمقتط فغيره ان يحفظها حسبه حتى ان تصدق بها فان صاحبها فاضى الصدقة يكون له او لها وان لم يحفظها ضمن المقتط او المسكين ان شاكله حكى في دية فان ضمن المقتط لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على

ميترا

(٣٧ - فتاوى ثاقب) فصل في تصرفات الوكيل رجل دفع الى غيره بعهدا او امره بان يكره يشتريه بكذا البعير شيا محله ففي البعير فيه فباعه وقبض الثمن وهلك الثمن في الطريق قال القضاة او جعفران باع في موضع لم يكن هناك قاض لا يضمن وان كان امكنه مراعاة الامر الى القاضي ولم يفعل او كان متمكنا من امساك البعير والى صاحبه يضمن فيته رجل دفع الى رجل عشرة دراهم ليشترى به ثوبا لم يملكه ثمن الوكيل العشرة ثم اشترى بعشرين عنده فوالا ثم قال ابو يوسف رجما فله تعالى ان يكون المشتري لا امره وقال محمد رجما فله تعالى ان يكون الا امره لان لا يكون مال الا امره فاشترى ثوبا وهو الصحيح لان الوكيل يتبطل بهلاك مال الا امره قبل الشراء كوز ذلك في السوء وان اذات عاملة الكسب وادري عن أبي يوسف رجما فله تعالى ان يبيع الوكيل ما فاته من الاموال الا امره الى بدل في دية وهو الضمان فان البيع حتى يبعدها لكان البيع عند البائع المتبطل يكون على الاجنبي فلا ينبغي ان يكتفى بقابل للمال كذا في

• رجل غلب وأمر ثلثه بأن يبيع أخته وسلم عنها إلى الغلات فباع وبسمل الثمن إلى الغلات حتى هلك عنه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن التلبيذ بتأخير التسليم إلى الغلات • رجل دفع لبعلة الرجل لبيعها في بلد آخر فحلفها الأمر وباعها وأغضب بعض الثمن • وإذا قالوا لا يبيع المأمور على المولى المكان الذي باعه فيه • ولكنه يجمع على أن لو كان رجل المال شهوداً وبكاتب القاضي حتى يذهب رجل المال ويغضب الباقي • أمر أمه مرتز وجهاً أن يبيع جاريته أو يشتريها أخرى ففعل ثم قال الزوج اشتري جارية الثانية لنفسى • وجعلت عن جارية ثلثه أناعى نفسى • قالوا الجارية الثانية لم تزل أولاً لصدق الزوج أمأشترها لنفسه • وكذا لو قال الزوج لرجل أنت بعدل أراه هذه الجارية اتى أمر حتى يشرائها فاشتري بها لنفسى • فالجارية لم تزل أولاً ليقبل قول الزوج • ورجل أمر غيره بأن يبيع أرضه فمهدوا أرضها فالتى فيها فباعوا كرجل الأرض بأخبارها فاقول (١٩٠) • قول المولى أنه لم يأمه يبيع الشجار ولا يشتري الجاران شأماً أخذ الأرض يبعثها

من الحسن وان شاء ترك
والساقى خائفة من الشجر
فغاصب أخفقوا من دار
رجل فذهب وعجز صاحب
الثوب عن الاسترداد فقال
له رجل يعنى حتى أستردمته
لباعة فبسن معاصم فباع
المشتري الى الغاصب وأراد
أن يأخذ منه الثوب وقال
هو لى وكذبه الغاصب فحلف
المشتري بطلاق امرأته
ثلاثا ثم هوى به قالوا لا يكون
ثمنان لان شرط المصنوب
صحيح ذكره الذكر حتى
يخصمه وعجز عن البائع اذا
عجز عن التسليم كان المشتري
حتى التصيب وهو مال المصنوع
المشتري بالغصب وجب أن
لا يكون له حق الفسخ لكن
اشترى الموهوب والمشتري
ان كان لا يعلم بذلك كان له
انقضاء وانما عجز وان شاء
يرضى الى وقت فكأن
الرهن وانقضاء مدة الاجارة
وانما علم المشتري عند
التردد الى الرهن والاجارة روى

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون حق الفسخ والمشاخر جميعاً ، فله تعالى أن يخلف أو يمتنع ، فله أن يبيع بالقبض وفي ظاهر الرواية لا يجوز بيع المخصوص من غير القصاص ، لأن يكون الفسخ مقبلاً بالقبض أو كان القبض بمنتهى أمان المهر ونحوه المستأجر ملكاً بالبيع ثابت عند الكل وهو سبيل من الاسترداد عندنا تقضاه المدقة فكذلك الرهن ، رجل دفع الرجل بضاعة ليعملها في بلد آخر فعمل وبيع وأخذ الدراهم وحملها في رعدة جارية وخوف الطريق ونزل بها طمع القافلة فسرق الدراهم والدراهم قالوا لا ضمان عليه لأنه باع في حفظ الوديعة ، رجل في يد رجل فباع الرجل وملك في صاحبه أن يبيع بمئة عشرة وأما لأكثر من المئة عشرة فباع بمئة قالوا أن وقع في قلب المشتري أنه إنما قال ذلك ليرجع بعضه فوسم المشتري أن يشتري منه بمئة رجل قالوا نعم ، المشتري جاز في نقل قبل المأدوم ولو قال لا حتى ذهب اشتري قالوا لا ، كان قال وقت الشراء شهدوا أن اشتريا

فقلان يعني الأمر في الأمر، وجمعه مايل على قبول الوكالة. وإن قال اشترى أو أفتاها بثلثين فمضى في المشتري لاه ولم يذمه مايل على رد التوكيل وإن لم يقل شيئا فاشترى وقال بعد ذلك اشترى قالاً مرخاً كانت الحارفة علقم بحدث جامع كان معهما فباعا قال وإن كانت الحارفة قد فعلت ذلك وأحدث جامعاً لا يصح له منهم، ورجل اشترى عبداً واشترى له ثوباً بثلثين فباع الثوب بالثمن واشترى منك هذا العبد فقلان فباع بالثمن ورجل اشترى فقلان فباع بالثمن لأن الشراء يقع به فان سلمه إلى فلان فالعبد المباع على المشتري لاه هو العائد ويكون تسلمه إلى فلان غشياً - مع مستقل - عن المشتري وبين فلان - الوكيل - بالثمن إذا اشترى عبداً لوكله فاعتقه الموكل قبل قبض الوكيل فغداً عتقه عليه لاه - اعتقه - نفسه أو البائع بأشغال الوكيل بالثمن لاه هو العائد ولا سبل على الموكل وكذلك في التدبير والاستيلاء ولو قلنا الموكل ضمن الموكل فمضى الوكيل فبيع (٢٩١) فمضى إلى الوكيل فتكون محسوبة عند

متبرعاً بزيادة خلاف الوكيل بالشراة الشريفة كتره فيما لا أثر له بكونه متخلفاً ولا يستوجب سؤال الأثر لان في غير الأثر
هو ما لم ير بالشراة ما ينافي مع التزامه بكون الوكيل مخالفاً لما أمر فلا يبرأ الوكيل من أضرار الحكومة اذا توطئ
وليس من حقيقة وقد رضى الأثر بالتخلص بالقبض عليها لأن كل أمر جليل مقص من ذمة المتقاضى من ذمة أكره
ألق بوجه على الأثر ما يوافق بكونه متبرعاً في الزيادة وكذلك قال المرحوم في اشتراط ما يوجبهم ظنهم بزيادة أو غير من جازوا أن
يرجع على الأثر ما كانه قال خلتني بمأكل الأثر قد درهم والوكيل بالشراة إذا ادها إذا اشترى بزيادة أو غير من لا يبرأ من
رجل دفع لرجل شيئا ليعود في غنى على زيد فباعه صاحب المال لطلب الثمن من زيد فزيد يبيع بالبلغ الثمن وقال البائع
بعثت ودفعت الثمن قال الشيخ الإمام أو مكر محمد بن الفضل بوجه الله تعالى أن كان البائع لا يبيع رجلاً بالقول لوجه ولا ضمان عليه وإن

كان باعاً بأجر فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لصاحبه لأن ذلك البيع والمبيع كان أمانة عند البائع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عندنا الإيجار المستأجر أمين فكذلك الثمن ولا ضمان على زيد لأن قول البائع لا يكون حجة عليه وهو رجل يثق بأمانة ما يبيع ليبيعهما فباعه في الحظير ضمن رجل ثم مات البائع ورثه وارثاً فطالب صاحب الغنم المشتري بالثمن فزعم أنه قد اتفق إلى البيع لم يكن لصاحب الغنم أن يطلب وارث البائع العلم بثبوت أن البيع قبض الثمن لأنه لم يثبت قبضه لايصير محلاً للوديعة فلا يصير الثمن ديناً في تركه وليس لصاحب الغنم أن يطلب المشتري بالثمن إلا بأمر وصى البائع لأن البيع أمانة فتقبل حق قبض الثمن إلى الوصي فإن لم يكن له وصي رفع الأمر إلى القاضي حتى ينصب القاضي له وصيلاً لا يكون حتى القبض للوكيل ونظر هذا ما ذكر في الأصل أحد المتناوذين إذا (٢٩٢)

بائع شأمن المتناوذين إذا (٢٩٢) لا يضمن كذا في الحظير ولا يضمن المتقطع إلا بالتعدي علم أو بالتعدي عند الطلب كذا في فتاوى فاضلنا • إذا حال الرجل وحده قطعة وضاعت في يدي وقد كنت أخذتها من المالك أو أخته على المالك أو شئت بذلك وسلمها بقوله ما كانت القطعة وأما لو ضاعت بنفسه لارجع وأخذها فان كان الموضع الذي وجدها فيه ليس بقره أحد أو كان في الطريق قاله قول المتقطع أنا حلف أنه ضاعت عنده وإن كان لا يدري ما ضاعت أم من المتقطع وإن كان حال المتقطع أخذها من الطريق وقال صاحبها أخذت من منى ضمن كذا في فتاوى الفتن • وإن وجدها في دار قوم أو دهرهم أو في دار فرقة ضمن إذا حال صاحبها وضاعت لارجع وأخذها وفي الأصل إذا حال المالك أخذت ما في غيبها وقال المتقطع كانت القطعة وقد أخذتها لك فالمتقطع ضامن من غير تفصيل وإذا كانت القطعة في يد مسلم فأتها رجل وأقام عليه البيعة وأقر المتقطع بذلك أو لم يقر ولكن قال لا أرتها عليك إلا عند القاضي فهذا وإن مات في يده عند ذلك فلا ضمان وإذا كانت القطعة في يد مسلم فأتها رجل وأقام عليه ذلك شاهد من كافرين لا تقبل هذه الشهادة وإن كانت القطعة في يدي كافر وباقي المشتري بحاله أفكذلك إذا سألني في الاستحسان تقبل الشهادة وإن كانت في يدي كافر ومسلم فخيرت شهادتي ما على أحد منهما ما سألني في الاستحسان جازت الشهادة على الكافر وقضي بما في يد الكافر كذا في الحظير • إذا أقر بقطعة لرجل وأقام رجل آخر البيعة أنما له قبض بها صاحب البيعة كذا في فتاوى فاضلنا • لو أدى القطعة لرجل وأقر بالعلامات فالمتقطع بالخيار إن شاء فحق إليه وأخذ كقبول أو إن شاء طلبة البيعة كذا في السراجية • فلو دفعها إليه بطلت به أقر فأقام البيعة أنما له فإن كانت القطعة قائمة في يدي الأول بأخذها صاحبها منه إذا قدر ولا شيء على الآخر وإن كانت حالكة أو لم يتقدم على أخذها صاحبها بالخيار إن شاء ضمن الآخر وإن شاء ضمن الدافع وكذا في الكتاب إن كان المتقطع دفع قضاء فاضلنا ضمان عليه وإن كان الدافع يقبضه ضمن كذا في فتاوى فاضلنا • لو أقر بالقطعة لرجل ودفعها بغير قضاء ثم أقام آخر البيعة أنما له ضمن أيها شاموا إن كان الدافع يقبضه فداوية لا يضمن قبل هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه استتري كذا في السراجية • وجعل المتقطعة لقطعة ليعرفها ثم أعادها إلى المكان الذي وجدها فبعد كذا في الكتاب أنه يبرأ عن الضمان ولو فصل بين ما إذا تحول عن ذلك المكان ثم أعادها إليه وبين ما إذا أعادها قبل أن يتحول قاله القتيبي أبو يوسف رحمه الله تعالى أعياباً إذا أعادها قبل التحول أو ما إذا أعادها بعد التحول يكون ضمانها إليه أشار إليناكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر هذا إذا أخذنا القطعة ليعرفها فإن كان أخذها ليعرفها يبرأ عن الضمان الذي يدفع إلى صاحبها وهو كالمالك كذا في فتاوى فاضلنا ثم زل عنها وتزول عنها في مكانها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون ضمانها

إلى وصيه لأن وصي الإنسان بعد موته بمنزلة وكيله في حياته ولو كان البائع وكل رجلاً قبض الثمن في حياته كان قبض الثمن إلى وكيله لا إلى موكله ولا صدقاً للمشتري على نقد الثمن البيعة • يبيع عندهم دائع الناس ويضائعهم أمرهم ويبيعهما فباعها بنسب مسعى وسلم البيع إلى المشتري ويحل الثمن لأرباب الأموال من مال نفسه لما أخذ الثمن بعد ذلك من المشتري ويكره له فافلس المشتري قبل أداء الثمن وتولي ما عليه كان قبض أن يسترد من أصحاب الأموال ما جعل لهم من مال نفسه لأنه إنما أعطاهم بشرط أن يكون الثمن له فإذا لم يسلّم له الشرط كان له أن يسترد رجل ماله على الناس دون وليس له وارث معلوم فأخذ السلطان دون الميت حسن قوماً ثم ظهر

له وارث كان دون الميت به غراماً لهذا الوارث لأنه ظهر أن القرماء لم يدفعوا المال إلى صاحبها لم يتحول فلا يحصل لهم ومهما البراءة فكان عليهم الأداء فباع رجل اشتري شأوه ضمنه رجل على أنه إن لم يقبل الثمن إلى خمسة عشر يوماً قال وكيل يفسخ البيع بينهما لا يفسد البيع بذلك بعض الشرط حتى لو لم يقبل الثمن إلى خمسة عشر يوماً قال وكيل أو يفسخ البيع • رجل وكل رجلاً بالبيع أو غيره ثم تبدل التوكيل قبل البيع فبعضهم من الكل كان محمودة ولا لا وكيل هالوكيل بالبيع مطلقاً إذا باع بشرط الخيار صريح أو جازي سمعان ففسخ البيع يحكم الخليل بعد ذلك صح ففسخه • الوكيل بالبيع إذا باع محض الموكل كانت الهبة على الوكيل • الوكيل بالشرط إذا اشتري ولم يقبض فلم يعب كنه أن يرد يبرأ كان العيب أو فاحشاً فإن رضي العيب السبيل من الموكل وإن كان فاحشاً وهو ما يفتقر جنس المنفعة كالمعي وقطع اليد من لقطع أحداهما ولا يرضى أحد يد العيني لزم الوكيل وذكره في الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى البيعة ما يخل

شئت تقوم المقومين والفاحش ما لا يدخل وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي هذا التحديد صحيح فليس له من معام عند الناس
كالسيد والتوب وخو ذلك ما اما له فقيمة معاملة عند الناس كالخير والاعم وخو ذلك اذا زاد الوكيل بالشراء على ذلك لا يتعدى الى امر قلت
الزيادة او كرت لانها له قيمة معاملة عند الناس لا يحتاج في معرفته الى تقويم المقومين ولو كان الوكيل له ما سلم بالعبء لا ترض
به فرضي به الوكيل لا يلزم الا امره يكون لا امره ان يلزم الوكيل وهو بمنزلة مالو على الوكيل بالعبء بعد القبض فرضي به ان رضى به الموكل
جاء وان لم يرض ان الوكيل كذا في المشتري رجل امر رجلا ان يشتري له سيارة يا له درهم فاشترى له سيارة فاشترى له سيارة فاشترى له سيارة فاشترى له سيارة
قبل البيع او حدث بعد البيع فرضي المشتري بالعبء وقضى به ان لم يكن العيب عيبا مستلزما لزم الامر وان كان استلاما كالخبر وخو
ذلك كان لا امره ان يلزم الوكيل في قول أبي يوسف وخو ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله (٢٩٣) تعالى هما مواساة لزم الامر ان كانت

مع ذلك العيب تسوى
بأنك أول كان ينس ما غن
يسره ورجل دفع الى دلال
عند البعثة ففرض الدلال
على صاحب الدكان ففتره
العين عند صاحب الدكان
فهرب صاحب الدكان
ونهب الشاع ضمن الدلال
لا يلهي الدلال أن يستره
العين عند غيره ولكنه يعرض
ويأخذ العين الا ان يكون
الدلال تليد صاحب الدكان
يسمع أمعة الناس في حالوته
أو كان هو في حاله ففتره
لا يضمن الدلال دلال باع
شيا أو أخذ الدلالة ثم استحق
المبيع على المشتري أو
رد بعيب ففتره أو غيره
لا يستره الدلالة وانما انفسخ
البيع لانه وان انفسخ
لا يظهر أن البيع لم يكن
فلا يملك عمله أو كسل
بالبيع اذا باع ما سوى
درهما بألف درهم جائز في
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى ولا يكره ذلك وقال
محمد رحمه الله تعالى يكره

ومنها اذا كتبت القطة ثوباً فلبس ثم نزع وأعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لم يكن
الثوب علة ما اذا كتبت القطة ثوباً فلبس ثم نزع وأعادها الى مكانه فلا يكون ضامناً وكذا الاختلاف في الخاتم
فما اذا لبس في انفسه يستوى في العيني والسرّي أما اذا لبس في أصبع أو ثوب آخر ثم أعاده الى مكانه فلا يكون
ضامناً في قولهم وان لبس في خاتم فان كان الرجل معروفاً له يتعنه ففتره فهو على هذا الخلاف
والا فلا يكون ضامناً في قولهم اذا أعادها الى مكانه قبل التحول ومنها اذا كتبت سيفاً ثم نزع وأعادها الى مكانه
فهو على هذا الخلاف وكذا اذا كان متقلداً سيفاً ففتره هذا السيف كان ذلك استعجالاً وان كان متقلداً
يسبق ففتره هذا السيف أيضاً ثم أعادها الى مكانه لا يكون ضامناً في قولهم كذا في فتاوى فاضلان اذا
كان في القطة ثوباً فلبس ثم نزع وأعادها الى مكانه فلا يكون ضامناً في قولهم كذا في فتاوى فاضلان اذا
في الطريق في يوم يصنع القز وروى خبر الثوب فليس له أن يأخذوا من أخذته منه ولا يستعنه وان كان
شجر الا يشق بوزنه ان يأخذ من أجل أني شافته على الطريق ففتره أو أخذ من شجره كان له ان يستعنه
ولو لم يصاحب الثوب ففتره كان له ان يأخذ الصوف منه ولو لم يصاحب الثوب ففتره كان له ان يأخذ الصوف منه
ذلك مكانه ان يأخذ الحلو ويرتد اذا الباع فيه كذا في خزائن المتن مبطنة بقتبة البطاخي
فانتهبها الناس قال الفقيه أو بكرنا ذكره أهله لا يأخذ من شاء من ذلك فلا بأس به كذا في التتارخانية
وسكران هو ذهاب العقل نافي الطريق في قولهم في الطريق ففتره أو أخذ من شجره كان له ان يستعنه وان كان
لان ذلك الثوب بغيره القطة وان أخذ الثوب من تحت رأسه وانما الثوب من تحت رأسه وكس من وسطه أو درهما
من كذا وهو يختلف الشياخ فخذ له يحفظه كان ضامناً اذا جتمع في الطاهر ثمنه في ذلك العين قال بعضهم
يكون لصاحب الطاهر ثوباً فلبس ثم نزع وأعادها الى مكانه فلا يكون ضامناً في قولهم كذا في فتاوى فاضلان اذا
يجتمع عند الدالين في أنهم من الذين يضر من الاوقية فهو على وجهه ان كان الذين يسيل من خارج
الاوقية فذلك يكون للدهان لان ذلك ليس بجمع وان كان الذين يسيل من داخل الاوقية أو من الفاضل
والشارح أو لا يعلم فان زاد الدهان لكل مشتري شيئاً ففتره يكون للدهان وان لم يزد لا يفسد ويصنع
ولا ينقص به الا ان يكون محتاجاً قوماً صواباً ومذو حاف طريق البادية او وقع في ظلمهم ان صاحبه
أبسه للناس لئلا يماس يأخذوا كله ورجل ذبح بعيره وأنت بائنه يا ذلك ورجل تكرر افترقه في حجر
رجل فافترقه رجل آخر منه جازة ان يأخذ ان لم يكن صاحب الحجر فتح الحجر لرفع فيه السكر وان كان فتح لبيع
فيه السكر فافترقه لانه لا يكون للماشي فلا تخذ ولو دفع الى رجل دراهم أو امره أن يشتري عرساً ونحوه
ففتره ليس له أن يلقط ولو دفع للمامر الى غيره لم يستره لم يكن للأمور أن يلقط الى غيره ولا أن يبيع منها

ذلك هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي زاده الوكيل بالبيع اذا باع عن الثمن قدر ما يتعارف فيه الناس كذا في
رواية ما يجوز البيع بقدر القيمة ولا يجوز له ما باع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في البيوع انه لا يجوز البيع أصلاً ما كانت ثمرته
من رجل شيئاً ففتره قال المراء كنت رسولاً فوسى اليك وكان البيع على وجهه رسالة فليس على الثمن وقال البائع لا يلزمه ثمنه ولو
عليك الثمن كان القول في ذلك قول المراء والقيمة البائنه ومن جهة البيوع عن غير المال بيع الفضولي وقدر في صدر الكتاب وانه اعلم
بانه لا يستأجر الا الرجل جارية بغير أهنية أو صدقة أو قسمة أو صلح عن دم عداً أو خلع أو كفاة على جارية أو عتق عبده على جارية أو
ورث جارية بخل هو طوطا بكر كانت الجارية أو غيره بملكها من صغر أو كبير أو امرأ أو غنم فان كانت من ذوات الحيض لا يملك له وطؤها
حتى يستترها بحضتها وان كانت أيسة أو صغيرة يستترها بشعرها واحداً ان كانت حاملاً لا يطؤها حتى تنزع حملها بعد القبض فان وضعت حملها

قبل القبض ثم قبضها كان علمه أن يستبرها بغيره من ثقلها وان كانت شاة قد ارتفع حبسها للرض أو غيره اختلفت الروايات
في ذلك الأصل عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهاهما الله تعالى أنه لا يهرجها حتى يستبين أنهما غير حامل ولم يترك المثلث في رواية لا يهرجها
ستين وفي رواية ثلاثة أشهر وأربعة أشهر وعن محمد رحمه الله تعالى فيه روايات في رواية لا يهرجها أربعة أشهر وعشرة أيام وفي رواية
شهرين وخمسة أيام قال الشيخ الإمام خمس الأعة السرخسي كان محمد رحمه الله تعالى يقول أولا لا يهرجها أربعة أشهر وعشرة أيام
ثم رجح وقال شهرين وخمسة أيام والشيخ رحمه الله تعالى أخذوا بهذه الرواية ورجل أنكر وجوب الاستبراء واختلاف المشايخ فيه قال
بعضهم بغير لاه أنكر ما فيها جاع السليمان وقالهما لما شايخ لا يكر لان ظاهر قوله تعالى أو لا يكرهكم يقتضي الإباحة الوط
مطلقا لا تحصر في وجوب الاستبراء الخ (٢٩٤) فلا يكره بعد وكالا يكره في مدة الاستبراء لا يكره في الموضع ومن أراد

أن يستبري جارية ولا يكره
الاستبراء فالحيلة ما ذكر في
الكتاب يزوجه الباتع من
وجل ينقبه ثم يهرجها
المشترى قبضتها المشتري
ثم يطلقها تزوجها وصحب
الباتع أن يستبريها قبل أن
يزوجهها بشرط أن يكون
طلاق الزوج به سدق
المشترى فان طلقها قبل
القبض كان على المشتري
أن يستبريها إذا قبضها
في أصح الروايتين عن محمد
رحمته تعالى لأنه طلقها
قبل القبض فإذا قبضها
والقبض بحكم المقتضية
البدن فيصير كأنه اشترى
في هذا الحالة وهي ليست
في نكاح ولا عدة فيزوجه
الاستبراء وحده أخرى أن
يعيها قبل التزوج يأخذ
الثن ولا يسلم الجارية إلى
المشترى ثم يزوجه المشتري
من عبده أو أجنبي ثم
يقبضها ثم يطلقها الزوج
بعد ذلك لأن في هذا عن

شيئا لنفسه وفي السكره أن يحبس وله أن يدفع إلى غيره لغيره بعد ما تقرر الثاني كان لأمر أن يلتقط كذا في
فناوى فاضيفان وضع طساعلي سطح فاجتمع فيما لم يطرق فاجعل ورقة ذلك فتنازعان وضع صاحب
الطساعلي الطساعلي فالحق له لأنه أحرز وان لم يضعه فالحق فهو لا يقع له مباح غير محرره رجلان لكل
واحد منهما من ثلثه فأخذ أحدهما من ثلثه صاحبه لم يوافق في ثلثه نفسه فان كان المأخوذ منه قد
اتخذه وصحها يجمع فيه الثلث من غير أن يحتاج إلى أن يجمع فيه فلهما مأخوذ منه أن يأخذ من ثلثه الآخر
لا يمكن خطله الآخر يأخذ منه فهو مخطئان خطله بغيره وان كانا مأخوذ منه لم يتقدموا
ليجمع فيما لم يجرل كان موصها يجمع فيه الثلث فأخذ الآخر من الثلث الذي في حده صاحبه لاسن الثلث فهو
لأنه أخذ من الثلث كان غاصبا ورد على المأخوذ منه عين ثلثه ان لم يكن خطله بغيره أو قبضه ان كان
خطله كذا في الفناوى الكبرى ورجل دخل أرض أقوام يجمع السرقين والنسك لأس به وكذا من دخل
أرض رجل للاحتشاش أو لالتقاط السبله ان تركها صاحبا فصار تركه كالأحالة فقبل ان كانت الأرض
لشأنه كان لو استأجر على ذلك أجرة لاصى بعدموته الأجر ثم طاهر فلا يصور تركه وان كان لا يفضل
منه أو فضل شيء قليل مما يقصد المفلأ بأس بتركه ولا بأس بغيره وان يلتقط ساحة ضياء بطرح فيها أصحاب
السكة التراب السرقين والمارد ومضى اجتمع من ذلك كثر فان كان أصحاب السكة طرحوها على
معنى الرى لها وكان صاحب الساحة فالحق فهي وان كان لم يهرجها الساحة فالحق فهي لمن سبق
عليها الرفع وجملة يرى دخل دار رجل ففرخ فيها غاما أسروا أخذوا من كل صاحب الفاردة الباب وسد
السكره فهو لصاحب الدار وان لم يفعل صاحب الدار فالحق هو لمن أخذ ولو كان في حله فالحق هو لمن فرخ
فصاحب الآخر فرخها وكره اصحاب النجاشات ان كان يضر الناس ومن اتخذ يهرج النجاشات في قرية
ضيق أن يحفظها ويعلقها ولا يتركها بغير علق حتى لا يضر بها الناس فان اختلط بها حمار أهل القرية
لا ينبغي أن يأخذوا من أخذ يطلب صاحبه فان لم يأخذوا فرخ عنه فان كانت الام غريسة لا تعرض
لغيره فانه لغيره وان كانت الام لصاحب البرج والقرية فالحق فرخه لان الفرخ البعوض لصاحب الام
فان لم يعلم أن فرج حفر سيال على كذا في خزائن القنين من أخذنا بالآشبه في سواد أو مصر وفي
رجله تير رجلا جليل هو يعرف أنه أهلى فقلبه أن يعترف بغيره في أهله وكذلك ان أخذ فخطب في عقه
فلاذلة كذا في المحط ورجل طامع دار سنن معاملة فسكرها واجتمع فيها سرقين كثير وقد جهه المصاطع
قال الشيخ الإمام أو يكر محمد بن الفضل يكون السرقين من هياكله فان لم يفعل ذلك وأخذ منها فلو وان
سبق برفعه وقال القاضي الإمام أبو على السخري رحمه الله تعالى هو من سبق جديا له وان لم يهرجها

شبهه فان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى كما أشترى الغليص الاستبراء لأن
الرجوع بنا كعدم القبض فالتزوج بعد الشرع لا يسقط استبراء وجب نفس القدان لا يفيض عندنا المشتري حيث يقبل الخلاق
فخذنا لا يجب الاستبراء في قولهم وسيله أخرى أنه اذا أراد أن يستبري الجارية يزوجه المشتري قبل الشرع اذا لم يكن في نكاحه حرة ثم يهرجها
الى المولى ثم يشتري فلا يجب عليه الاستبراء واعتلوا بطلاب الجارية اليه قبل الشراء كالأبوحى عند القبض بحكم الشرع بعد فساد النكاح
وقال الشيخ الإمام الاجل ظهير الدين عيني بشرط أن يدخل الزوج بها بحكم النكاح قبل الشرع لان ذلك النكاح يفسد عند الشرع
سابقا على الشرع مشروءاته لأن النكاح لا يصاحبه ملك العين فانما كان فساد النكاح سابقا على الشرع لم تكن عند الشرع مشروءة ولا
معدومة ما اذا دخل بها قبل الشراء فإذا فسد النكاح أصبح معتقدا قبل الشرع اخلا بزم الاستبراء وانما اشترى جارية أو أراد أن يزوجهها إلى أجنبي

قبل القبض وشاق أنه لو وجه لمن عبده أو أخفى دماً لا يظلمه الروح فالحيلة أنه أن يزج على أن يكون أمر ما عبده بطله هاتى شامو وآجعو
 على أن لا يسلط حتى لا يكره فيه استعمال الحيلة ولا تعظيم الحيلة. وأما فيما عداه فباطل حتى القوي بكره الاحتيال وفي منع وجوب الزكاة
 اختلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكرهه على قول محمد رحمه الله تعالى يكرهه وكذا الاحتيال في وجوب الاستبراء على هذا
 الخلاف والمشافع في هذين الفصلين أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى في الاحتيال في منع الشفعة أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما
 الاحتيال في بطلان حق الشفعة بعد التوثيق لا يجوز عند الكل. ولا يجب الاستبراء اثباته على لم يكن يجب بأمره ذلك كله. رجل باع
 جارية وملكها إلى المشتري ثم ردت عليه بسبب بقاءه أو بغيره فاشترى أو بغيره أو شرط أو آالة كان على البايع أن يستبرأ بها بحيث يؤولوا إلى
 البيع ثم ما قبل القبض بهذا السبب لا يجب الاستبراء. ولو باع جارية (٣٩٥) وسلمها إلى المشتري ثم تقايلا البيع في

حتى قال لو أن رجلاً شرط ما تناوب جعل موضعاً يجمع فيه الدواب فغيره لمن سبقته إليه. رجل له
 دار بواجرها فباعه لثلاثين دابلاً وأما غنى داره واجتمع من ذلك بغير كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على وجه
 الاباحة ولم يكن من رآه أن يجمع فكل من أخذ منه هو أولى به لا يباح حوان كان من رأى صاحب الدار أن
 يجمع السرقين والبيع فصاحب الدار أولى. أمر أن توضع علامات على الجارات امرأة أخرى ووضعت علامتها
 ثم جاءت الأولى وأخذت علامتها الثانية وذهبت لا يبيح الثانية أن تتصرف علامتها الأولى لأنه انتفاع على
 الغير فإن أراد أن تتصرف بها قالوا ينبغي أن تتصدق هي بهذه الملام على اعتبار أن كانت تفسده على ثمنان
 يكون ثواب الصلوة لصاحبها إن رزيت ثم تهب الابنة المملوكة لنفسها الانتفاع بها لأنها تفرقة القطة
 وإن كانت غنسة لا يصلح الانتفاع بها وكذلك الجوارب في المكعب إن صرفت له عوض. رجل التقط
 لقطعة فضاعت منه فوجد في يد غيره فلا خصومة بينهما في ذلك الرجل. رجل غريب مات في دار
 رجل وليس له وارث موقوف وخلف ما يواوى خسرانهم وصاحب الدار فقهره بأن يستق
 بهذا المال على نفسه لا تليس غنمة القطة. رجل غاب رجل في داره في يد رجل لغيره فادفع المال
 لغيره ما تمسك الدافع فأن يحفظ المال لغيره لأن يهر الدار إلا أن الحاكم كذا في فتاوى فاضل
 ذكرناو الشفيعون رجل سبب داه فآخذها انسان فاصطفاها ثم جاء صاحبها قال عند التسبب
 جعلها لاني أخذها فلا دليل لصاحبها عليه وان قل ذلك أنه أن يأخذها وكذلك فمن أرسل مبيداً فعكنا
 ذكره بعض مشايخنا وان اختلفا القول قول صاحبهم عنه كذا في محيط السرخسي

كتاب الألق

واجداً لا يقدري إذا قدر على الأخذ فالأخذ أولى وأفضل كذا في السراجية. ثم له الخيار إن شاء حفظه نفسه
 ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه إلى الامام فإذا دفعه إليه لا يقبله منه إلا بأمانة فإنه يتعصبه الامام تعزيراً
 له وبتق عليه من بيت المال كذا في التبيين. ان لم يأت به إلى السلطان وأمسك نفسه بحيلة من الخيار
 في ذلك كما قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى وأنت على علم من عنده يرجع على مالكه اذا حضرن أفتق
 عليه داهي القاضى والا فلا وهو الخيار كذا في الغنائمة. واختلما وفي الضال فقبل أخذه أفضل وقيل تركه
 أفضل وان اذرع إلى الامام لا يحسنه وان كان منفعته أكثر وأنت على علم من أخرجه كذا في التبيين. ولا
 يبيع كذا في خزائن الفتن. حال الحاكم الشهدى الكافي وإذا أتى الرجل بالبيع فآخذها السلطان نفسه
 فإذا عارجل وأقام البيعة أعجب به قال يستحقه ما بعه ولا وهبه ثم يدفعه إلى مولاه أبان يأخذ منه

جارية بها فاقبلها وسلمها إلى المشتري ثم استردها بقاءه أو رضاه كان عليه الاستبراء وإذا اغتصب رجل جارية وباعها من غيره وسلم إلى المشتري
 ثم استردها المقبوض منه بقاءه أو رضاه كان للمشتري على الباقى لا يجب الاستبراء على المالك وطبها المشتري من الغائب وأخطأ وان
 لم يعلم المشتري وقت التراء أنها غصبان لم يطهاها المشتري لا يجب الاستبراء على المولى وان وطبها في القياس لا يجب وفي الإحصان يجب
 ولو وهب جارية وقبض الموهوب ثم رجع الوهاب في الهبة كان عليه الاستبراء. وكذا اذا أسر العدو قارية لرجل من حوزة دار الحرب
 ثم اشتراها منه مسلم أو ذمى أو أخرج إلى دار الاسلام فأخذها للمولى القديم باليمن من المشتري كان عليه الاستبراء عندنا وكذا لو أسرا بعد
 جارية أو أسرا بعد الحرب فأغتنمها الفري فانتقموا الغنمة فأخذها للمولى من الذي وقع الجارية في مهبه ما قبله كان عليه الاستبراء وان
 وجدها في الغنمة قبل التسبب بأخذها بغيره ثم رزاه الاستبراء. ولو أقتن جارية بغيره لم يملكها لدار الحرب ثم أخرجت إلى دار السلام بغيره أو

شراء أو أخذ المولى قال: وبخلافه فترجأه تعالى لا يجب عليه الاستبراء وقال صاحب جواهره تعالى يجب هذا الذي ذكرنا إذا خرجت
عن ملك المولى ثم عادت إليه فان لم يخرج عن ملكه لم يكن خرجاً عنه فبعدم عادت إليه لا يجب الاستبراء وهو مردّد إذا كان أمته ثم خرجت
وردت في الزنى لا يلزم الاستبراء وكذلك الجارية إذا بقيت ولم يخرج عن دار الإحلام ثم رجعت إليه لا يجب الاستبراء وكذلك الغيب رجل
جارية رجل ثم استردّها من الغائب وهو كذلك إذا رهن أو عالج به على أنه بائعاً لثلاثة أيام وسلم إلى المشتري ثم أبطل البيع
في مئة دينار لا يلزمه الاستبراء وكذلك ذابغ المدر أو أم الحلو وسلم إلى المشتري ثم استردّها من المشتري قبل الوطء لا يلزمه الاستبراء
استردّها بعد الوطء لم يلزمه الاستبراء ولو اشترى جارية وقضها واستردّها ثم زوجها رجلاً ثم طلقها الزوج قبل الفسول لا يلزم
الاستبراء في ظاهر الرواية * وإن اشترى (٣٩٩) جارية وقضها وزوجها قبل الاستبراء ثم طلقها الزوج قبل الفسول فإنه

فقلوا وان أخذته القاضى فقلنا لا يمكن كذا في غاية اليأس * ولابد رحمك وجه الله تعالى ان
القاضى هل ينسب عنه خصال خمس الاتهام لما في درجة الله تعالى اختصا المشايخ رحمهم الله تعالى
في بعضهم قالوا القاضى ينسب خصما ثم قبل هذا ليندو بعضهم قالوا قبل القاضى هذه اليمين غير
ان ينسب عنه خصما كذا في التواريخ * وان لم يكن للذى ينسبوا اثر العبداء عبده قال بذهبه اليه
واخذ منه قليلا وان يهيج العبد طالب قال اذا طال خطابه اذ الامام واسأل حتى يهيج مطالبه ويقم
اليتقان العبد عليه فمدق الثمن ولا تقض بيع الامام وتوفى عليه الامام في مدقه من بيت المال
ثم اخضع من صاحبه ان حضر ومن عنه ان باعه كذا في غاية اليأس * ولا تأوثر الا بقرن خوف الاياق كذا في
خزانة المفتين * اذا دفع الا بقرن غيره أمر القاضى بأقرار العبد وبذكر العلامة ثم استغفقه الآخر من
الدفع ورجع على المدفوع اليه كذا في التواريخ * واذا لا يقر يستحق الجمل استصفا اعننا كذا في
الكافي * من رد الا بقرن من متصرفه ومضى مسيرة ثلاثة أيام فله اربعون درهما وان كانت قيمته اقل من
أربعين درهما أعانني خيفة تعالى وسفر جميعهم الله تعالى كذا في التبيين * ان أخذني المصرا وتخرج
المصر اقل من مائة مفسر سقط الجمل على قدر الصاع والمكان والصحيح ان يبيع الموضع كذا في الفتاوى
الغياثية * ثم اذا وجب الرضا ان اصلح الراد او المردود على شيء قلنا ان ذلك وان اختصا معاند القاضى
فالقاضى بقدر الرضا من قدر المكان هكذا قاله بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وتفسروا بمجيء الراد
من مسيرة ثلاثة أيام اربعون درهما فمكروا بما زاد على ثلث مائة درهم ففرضوا ثلث مائة
من مسيرة يومه اليه أشار في الكتاب * وفي التاييب روي انه أخذوا بعضهم قالوا يوفى الرأى الامام
وهذا أسير بالاعتبار وفي الاثابة وهو الصحيح وفي الغياثية وعليه الفتوى كذا في التواريخ * قال محمد
رحمهما الله تعالى في الاصل والحكم في رد المصغر للحكم في رد الكبير ان رتب من مسيرة السفر فله اربعون
درهما وان رتب ممدود مسيرة السفر فله الرضوخ ورضخ الكبير كذا في مخرجه في الصغيران كان الكبير
شبههما مائة قالوا وما ذكر من الجواب في الصغير يجوز على ما اذا كان صغيرا يعقل الا بقرن ما اذا كان
صغيرا لا يعقل الا بقرن وضال الرضا ان لا يستحق الجمل ولو رتب جارية معها او صغير يكون نساء الامه فلا
يزاد على الجمل شي وان كان مراهقا يجب شافون درهمان كذا في التبيين * ان كان الا بقرن رجلين
لا يخل على ما على قدر انصابتها فان كان احد المولين حاضرا او آخرعا بقليل الضامن ان يأخذ من
عليه جمل كله واذ اعطاه لم يكن تنطوعا وان كان الا بقرن رجل والراذيلان فلا يخل بينهما على السواء
كذا في المحيط * ولو كان السيدا وما والعبدان في ضلعيه جملان كذا في شرح الطحاوي * ان كان

قبل الاستمرار ولما انتهى من المكاتب عنه أوصاه أوفت أنه أوفت أخيه ثم عزى المكاتب ورد في الرق لاجل أول أن تطاهن ^{الابق}
قبل الاستمرار فاحت عند المكاتب ألم تحض لأن هذا المولى ملك من هذا المولى فزما الاستمرار ولما انتهى من المكاتب جارية وحاضته عنه
حصة ثم أكد الكاة وعق سلة الحارية ولا يلزم الاستبراء وإن عزى المكاتب ورد في الرق كانت الحارية الأولى ويلزم الاستمرار ولو نزلت
جارية الرحل عندنا لا يجب الاستمرار على المولى وقال زفر رحمه الله تعالى يجب ولما انتهى من التصرف في جارية نصرا لانه لا يلزم الاستبراء فإن
وطها ثم أسلم التصرف في الجارية لا يجب الاستمرار فماسوا وصحبا لأن أسلم قبل الوط والحض في القياس لا يجب وفي الاستسكان يجب
ولما انتهى من الجوسى جارية بمجوسية فاحت حصة ثم أسلم على لا يجب الاستمرار لأن أسلم قبل الحض فوعلى القياس والاستسكان نه رحل
أراد أن يزوج جارية تصلا لوط فالفضل لأن استمرها بمجوسية ثم زوج وكذا إذا أراد أن يزوج جارية ثم غلب الجارية قبل الاستمرار

النكاح ويستقبل زوج أن لا يملكها حتى تحيض حيضة قال محمد رحمه الله تعالى لا يملك الزوج أن يملكها قبل الإستهارة وكذا أن تزوج المبرأ وأم الولد ولو رأى امرأة أخرى ثم تزوجها لم يملكها حتى تضع حملها وإن لم يتقبل ببعثه أن لا يملكها حتى تحيض وإنه أعلم بكتاب الأجران في فصل في الإفراط التي تنقضي بها الأجران في تعليل انعقادها بشرط وتعلق أنفسهما بغير انعقادها بعد انقضاءها وفي الأجران عن البرقة بل وجوبها رجل قال لغيا مشرت منك خدمة عبدك هذا شهر أبعدك كانت الأجرة فاسدة ولو قال وهبت منك منقعة هذه المار شهر أبعدك أو كالمملك منك منقعة داري هذه شهر أبعدك كانت الأجرة تجوز لأن الأجرة تملك المنقعة المردومة بعوض وسبع المردوم باطل فلا يجوز تملكها بأفضة البيع والشراء أما تملك المردوم على البيع والشراء كما تملك كوصية وتحتو ذلك فلو لم يجر تملكها جالسوا البيع والشراء فيستتاب الأجرة وقد كفي كتاب الصلح رجل أتى شخصاً من دار (٣٩٧) فأنكر الذي عليه فصلحه على سكتي

بيت معلوم من هذه الدار عشرين جاز فلو أن المسمى آجره من البيت من الذي صلحه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو أن المسمى باع سكتي هذا البيت من رجل لا يجوز لأن غلبت السكتي بعوض أجرة الأجرة لاستعبد بلفظ البيع ورجل قال لغيا بعثت منك منقعة هذه المار شهر أبعدك لا يجوز كالأجير يزرع خدمة العبد شهر أبعدك وقد كرهنا ولو قال آجرتك لمنقعة هذه المار شهر أبعدك كرفي الأصل في بعض الروايات أنه لا يجوز وأما تجوز الأجرة إذا أضيفت إلى الدار لاني المتفقون كذا الشيخ الأمام المصروف بنحو ظاهر زامه أنه إذا أضاف الأجرة إلى المنقعة جاز أيضاً فإنه كرفي الكتاب إذا قال وهبت منك منقعة هذه المار شهر أبعدك

الآتي رهنها فليجعل على المهر من الرهن وفي حياته ما رهن وبعد موته إذا كانت قيمته مثل المهر أو أقل منه فإن كانت أكثر فقد رهن الدين عليه والباقي على الزاهر كذا في الهداية * ويجعل المقصود أن يبي من يد القاصب على القاصب سواء كان الآتي خدماً تمل بول ورقته لا خرفاً لجعل على صاحب الخدمة فإذا انقضت خدمته فليجزم بجمع صاحب الخدمة فليجعل على صاحب الرقبة أو يباع العبد نفسه ولو لم يده بالعبداً لا يبي عيكة حتى يستوفى لجعل وإن ملك في يده بعد ما قضى القاضي بالأساك فليجعل أو قبل المرافعة إلى القاضي فلا ضمان ولا يجعل وإذا صالح الذي جابلاً ببيع مولاه من الجعل على عشرين درهما جاز وإن صالح على خسين درهما وهو لا يملك أن يجعل أو يبيع جاز بقدر أربعين ومثل الفضل كذا في المحط * إن كان موهوباً للموهوب وإن رجع الواهب فيه بعد ما رتب العبد إلى الموهوب له كذا في الكافي * يجب لجعل في الدار المبرأ أو المولى إذا كان في حياته لم يملك في حياته ماله المولى قبل أن يصل به ما فلتا في * ويجب لجعل في الدار المثلون وإن أثنى المكاتب فترد رجل على مولاه فلتا في كذا في الجوهرة الترة * في جامع الجوامع رجل أن أتاه فقام أحدهما بينه أنه أخذ من مسير ثلاثة أيام والثاني أنه من مسير يومين فعلى المولى أن يجعل اليوم الأول والثاني بينهما وفي السابيع وإن كان السيد جابياً ينظر إلى اختيار مولاه أن اختار القضا فليجعل عليه وأن اختار دفع فليجعل على وفي الجاية وإن كان الآتي ما ذواته في التجارة وهو مستغرق بالدين فليجعل على مولاه فإن امتنع عن ذلك بيع العبد لجعل خافض يصر إلى الضمراء وفي الجامع أن من المودع فليجعل كانه مبرأ وفيه أن يقتل عبداً ولحقه عدين بخاتم رجل وقتل في يده لاجل * وفيه من في هذا أختاً أو ثوباً ما لا لاجل له أن قتل أو دهم أو بيع وفيه يعني عدلاً * خذ خطأ أو ثوباً ما لا المودع لجعل ولهم دفع الجناية بجمع لجعل أن كانت قيمته مثل أرض الجناية وإن كانت أكثر من الأرض يرجع من الجعل بحصتها أي من غنمه أو دينه أو جنائنه كذا في التتارخانية * لو رد عبداً بغيره أو أضره أو أضره بغيره لاجل إذا كان في عيال المولى ولو لم يكن في عياله يجب لجعل له إلا أن يرد عبداً بغيره أو أضره بغيره لاجل إذا كان في عيال المولى لاجل مطلقاً وكذا لو أضره بغيره أو أضره بغيره لاجل كذا في التتارخانية * السلطان إذا أخذ العبد الآتي فترد على مولاه من مسير ثلاثة أيام فليجعل له * قال التتارخانية * تأخذون كذا (١) وأجابوا وشتموه وكروا أن أخذوا السل من قطع الطريق وردوا على المالك كذا في التتارخانية * إذا جابوا بالآتي من مسير ثلاثة أيام فالوارث لا يجزأ ما كان ولا يملكه أو لم يكن ولكن كان في عياله أو لم يكن ولم يملكه أو لم يكن في عياله أن يكون وفيه (١) قوله وأجابوا له الذي يربح منه الناس ويخافونه كذا في حاشية الدرر كذا يقال في كلوا من تأمل اه

(٣٨ - فتاوى ثانی) وأما لا يجوز أن أضاف البيع إلى المنقعة الدار لأن المنقعة الدار لا تنقضي بلفظ البيع ولو قال آجرتك منك داري هذه شهر أبعدك فاعترضت كلتا جارتا فاسدولا يكون اعارة لأن الأجرة عقد خاص لتجمل المنفعة بعوض غيره في البيع في الاعيان ولو قال بعثت منك هذه العین فاعترضت كلتا جارتا فاسدولا ولا يكون هبة وكذا الأجرة ما لا اعارة فاسد من التعاون والتداول والتعاون كما يكون بغير عوض يكون بعوض والتعاون بعوض يكون نجارة * ولو دفع داره إلى رجل على أن يسكنها أو يرميها أو لا حرة عليه كانت اعارة فإذا كرفي الأصل أن أشرط المرمية على المدفوع المعتبرة بشرط نفقة المستعارة على المستعير وذلك لاسلط الاعارة رجل قال لغيا مآثر تلك داري هذه رأس الشهر كل شهر أبعدك جاز في قولهم * ولو قال أنا جاز رأس الشهر فقد آجرتك هذا الدار كل شهر أبعدك قال التتارخانية * وأما البيع فاسد كما في الاستكراه فاسد فليجوز ذلك وقال

أبو القاسم الصغرى لايجوز لانه تعليق التخليك عوض فلا يصح كالتعليق بشرط آخر والذي يؤيد قوله ما ذكر في الجامع الصغير رجل حلف أن
 لا يخطب ثم قال لا امرأه أنه اذا غدا تطلق طلاقا كان حاتا في نفسه والذي يؤيد بقوله القسم أي القسم اذا ذكر في التثنية رجله خيار الشرط
 في الجميع فقال أبو طلت خباري غدا قال أبو طلت خباري اذا غدا عند كل ذلك حاترا قال وليس هذا كونه ان لا أفعل كذا فقد طلعت
 خباري فان ذلك لا يصح لان هذا وقت يجي بالمحالة . ولو أجد رادك لشر بكذا ثم قال اذا جاء الشهر فقد طلعت الاجارة قال القصة أبو بكر
 البجلي رحمه الله تعالى كايصح تعليق الاجارة بجي الشهر يصح تعليق فضها بجي الشهر وغرو من الاوقات ومثله التثنية تعليق ابطال
 اختيار يؤيد قوله . وقال شمس الاعنة السرخسي قال بعض أصحابنا رحمه الله تعالى اضافة الفسخ الى القدر وغرو من الاوقات صحيح وتعليق
 الفسخ بجي الشهر وغير ذلك لا يصح (٣٩٨) والقوى على قوله وذكر هو رحمه الله تعالى أن تعليق الحليط بشرط المتعارف

لم يكن في عاله أجوا أموا أخذ في حياة المورث ورثه في حال حياته المورث يجب الجعل له أو أجوا أنه
أخذ به بدو فالتورث ثورده لاجل له أو ما إذا أخذ في حال حياة التورث وجابهه إلى المصرق حياته أيضا
لأنه سلمه بدمه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يجب الجعل له في حصة شركه وان كان التورثا
ألم يكن ولكن كان في عاله لا يستحق الجعل على كل حال كذا في الطهريه . رجل قال لغيره ان
يبيضي قدأ بن فان زوجته فخذ فقال للمورث فخذها المورعي مسرة ثلاثة أيام وجابهه إلى المولى فلا
جعله . أخذ أبقا من مسرة مفرجه ليرده على مولاه فلا أدخله المصرق أتى منه قبل أن ينهي إلى
مولاه فأنخذ رجل في المهر ورده على المولى فلا شيء فلا ولو رضى الثاني في قدر ضاهه وان أخذاه بعد
في المهر أو من مسرة فهو فلا ولا يصح الجعل تاما ورضى الثاني في قدر ضاهه في المتفق بها بالآ
من مسرة ثلاثة أيام ليرده على المولى فأخذته فأجابوه القصاص إلى المولى ثم به إلا أخذ الأول أو أطم
منه أنه أخذ من مسرة ثلاثة أيام فأدخل رجل ثيابا من البصيرة من ثياب المولى ورجم المولى على الفاسق بها أخذته وفيه
بضاً أخذ ثيابا من مسرة ثلاثة أيام فاجابوه ثم أتى البصيرة من ثياب المولى ورجم المولى وهو لا يريد
رجوع إلى المولى ثم إن ذلك الرجل أخذ ثانيا وجابهه اليوم الثالث وفعاله المولى فدخل الرجل اليوم الأول
الثالث وهو ثلثا الجعل ولو كان البصيرة أتى من الذي أخذ في جدمه لا أخذ أو أتى من الذي أخذ
بده أو فرج المولى فلا جعل للذي أخذته . ولو كان البصيرة الذي أخذ وجابهته جهالاً من مولا لا يريد
الجعل يكونه . في الأصل عبد أتى إلى بعض البلدان فأنخذ رجل فاشترى منه رجل آخر وجابهه إلى مولاه
جعل فأن كان حسن اشتراه أشهد أمما اشتراه ليرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى عما أتى
من الثمن قل أو أكثر وادوجه أو هو أو موهبه أو ورثه . فالجواب به كالجواب في الشرأ لا يستحق الجعل
أخذ عبد أتى وجابهه ليرده على المولى فلما نظر إليه المولى اشتبهه ثم أتى من يدالاً أخذ كذا لهما الجعل . ولو كان
وهو بالسنة بماله فلا جعل له ولو كان لا أخذ من سائر ثلاثة أيام أو من قبل أن يأتي إلى المولى ثم اعتق
مولى أو بصر فأضمن يدالاً أخذ وجابهه إلى مولاه فقبضه ثم هربه منه فعليه الجعل ولو هو منه قبل أن
يقبضه فلا جعل له ولو باعه منه قبل أن يقبضه فليل عليه . قال شمس الأئمة الخواص في رجحه الله تعالى الإرادة
لا يستحق الجعل إذ أشهر عند الأخذها أمما أخذ ليرده على المالك أما إذا ترك الأشهاد فلا يصح الجعل
نرده على المالك كذا في الخط . واذمك لا أتى عند الأخذ أو أتى منه قبل أن يرده على المولى فان كان
بن أخذ شهادته أمما أخذ ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذلك إذا قال وقت الأخذ هذا أتى قد

بإيقاظه قال في شرح الجملع
الصغير إذا قال انضطبان
خسته اليوم فاذ درهمان
وان خسته غدا فاك
درهم فلان انضطبان قال
لما سب الثوب انما سجد
وما خسته سلطت عليك
درهما فانه يجوز ذلك ورجل
قال لفسير اجرتك اني
هذه غدا بدرهم فامر بها
اليوم من غدا في ثلاثة ايام
فقال لقد وازاد المستأجر
الاول ان يسبح الاجارة
الثانية فيه روايتان عن
أصحابنا جميعا هل تعالى في
رواية الاول ان يسبح الاجارة
الثانية فهو اخذ نصبره
رجعه الله تعالى وفي رواية
ليس لما ن يسبح الثانية
فهو اخذ التقييد أو جفر
رجله الله تعالى والتقية
والثالث وهم الأمة
الما في رواية تعالى وهو
قول عيسى بن بابان رحمه
الله تعالى وعليه الفتوى
وكذلكهم الاثنا عشرية

[illegible]

أدب القاضي، عين في دجل بل تنازع فيه اشان أحد هادي عليه الإجارة لا تخردى عليه الشراء فأقر الذي عليه الساجر فأراد متى
 الشراء أن يخلصه على البيع كان ذلك لأن الإجارة لو كانت فوق الثابت بعينه ولو أجزع ثمن من آخره لم يفسد البيع في حق
 الآخر وإذا أنكر بيعه كان له أن يخلصه، ولو أن المدين أذاع الإجارة فأقر الذي عليه مائة أجزعها لم يكن له أن يحلف لأن إجارة
 أحدهم لا تنافي إقراره صار كما أنه أجزع فلا تصح الإجارة الثانية بخلافه أن يخلصه، ولو أجزع ثمن رجل ثم أجزع ثمن غيره وسلم به
 الأول وأراد أن يقيم البينة على الإجارة أن كان لا يجزمها قبلت شتمه عليه، وإن كان هو مقر الإجارة الأول لأن إقراره الأول لا يفسد حق
 الثاني، وإن كان لا يجزمها قبلت شتمه الأول على الثاني لأن يد المدين هي التي يكون خصمها الذي، ولو أجزع ثمنه وسلم فالحال ساجر
 وأدعى الإجارة قبلت شتمه على المشتري وإن كان لا يجزمها بالان المشتري يد المالك (٣٩٩) لنفسه فكان صحيحا كل من يردى

أخذت من وجهه طالبا لصدقه على فهذا اشهدوا لثمان عليه قال شمس الأئمة الطوائف ليس من شرط
 الشهادة أن يكون ذلك والمره تكتفي بحيث لا يقدح على أن يكتم إذا شئت وهكذا في القسطة وما أذركم الأشهاد
 وكان الشهادة يمكن أن يكون عليه الثمن عند أي خيفة ومحمد ربهما الله تعالى وهذا إذا علم كونهما قاضا
 أنكر للمولى أن يكون عبدا ببقاء القول وقوله ولا تخضع من الإجماع كذا في الخبر، إذا أخذ عبدا بقاء
 فلا عار من أن يكون له العبد فدفعه المبيع أمرا لقاضي فقلت عنده ما استحقه آخر بالينة فقلت أن يضمن أيهما
 شاء فان ضمن الدافع ربحه على القاض وإن كان لم يدفع إلى الأول حتى شهد عند شاهدان أمع بمصنفه
 إليه بغير حكم ثم أقامها آخر البينة أنه قضى به لثاني فأتى بأول منه يلزم أيضا وإذا أخضع عبدا بقاء
 وباعه بغير أمر القاضى حتى لم يصب البيع وهلك العبد في المشتري ثم جازل فأتاه فأم البينة أنه عبده
 فالصحيح بالخيار أن شاهدين المشتري وعند ذلك ربح المشتري بالثمن على البائع وإن شاء ضمن البائع قيمته
 وبذلك تغذي البيع من جهة البائع ويكون الثمن هو يصدق عقل على القيمة الثمن، أنا أنكر
 المولى أن يكون عبدا ما نقلنا لاجل ما إذا كان يشهد للشم وأنه أبى من مولاه وأعلى إقرار المولى بالله وإذا
 أبى العبد وذهب على المولى فباعه بمرحل وقال لم أجمع شيئا فقلت وقوله ولا شيء عليه، بيع الأبق من
 أجني وأمن ابن صبرة لا يجوز بيعه من يده ويجوز وبه من الأجنبي لا يجوز وأن وبه من ابن صبرة
 أن كان مترددا في داء الإسلام يجوز وأن أبى إلى دار الحرب اختل نفسه المشايخ رجعهم الله تعالى وروى
 قاضي الخزي عن أبي خنيفة رجعهم الله تعالى أنه لا يجوز ويحوز اعتاقه عن كفارة ظاهره ولو وكل المولى
 رجلا يطلب أبى وأصابه الوكيل ثبعا عمدا لمولى من إنسان ولا يصح البائع والمشتري أن أوكل كل أصابه فليس
 باطل حتى يعلم أن الوكيل أصابه ولو أخذ لا يقر بمرحل وأجزع قال لا يقر بمرحل حتى يقر بمرحل ولا في نصيبه
 لعبد وقال خنيفة عبدا قد سلت الفقهى قول ولا يصح قولنا كذا قياسا ويحل استحسانا كذا في
 الخطب

كتاب المفقود

هو الذي غاب عن أهله أو بلد أو أسر والمفقود لا يرى أي هو أو ميت ولا يعلم مكان ومضى على ذلك زمان
 فهو مسموم بهذا الاعتبار وحكمه أي في حق نفسه لا متزق أمر أو لا يقيم مال ولا تصح إجارته
 وهو ميت في حق غيره لا يثبت من مات حال غيبته كذا في خزانة المفتين، ونسب القاضي من يحفظه
 ويقوم عليه بقبض غلته والقبول التي أقرها غرامو ولا يخاض في دين بقاره لغرم ولا في نصيبه

رجحه تعالى وفيه نوع اشكال وهو أنه لو جعل هذا فصحا الأول واشتاء إجارته فبقي أن تجوز الإجارة في الشهر الأول ثم تصدق بمجيء كل
 شهر ويكون لكل واحد منهما الخيار بمقتضى ذلك شهر كالأول آخر ذلك هذا المار كل شهر بكذا قال القصة أو البت رجعهم الله تعالى إنما
 يحصل هذا فصحا الأول إذا قصد أن تكون الإجارة كل شهر عا قواما إذا غلط في نفسه لا يلزمه إلا الاتصال تمام بقصد فصحا الأول فلو
 أنما لا تجزأ في قصد الرجوع وأدعى المستاجر الغلط في التصبر قال مولانا فبقي أن يكون القول قول الآخر لما لا يراه ولا يسمع فكون
 القول قول البين قوله أو لأن هذا اشتاء ظاهر القول قول من يرضى الاستداء وكلاهما على بيع التلعة ثم بشر البائع من غير شرط
 كان العتبر هو البيع الظاهر الآن يتقاعلى أنهم بائنا على تقاضا لوضعه بمرحل قال بغر وأجزع ذلك رضى مولانا أو سعة عجا انكسها
 فكان عليه أمر التل في يوم واحد والباقي يكون مجازا قال لأنه صرح حتى الإجارة فيمضى اليوم بمرحل غصب من رجل دارها المفقود

منه الى الغائب وقال الداردي راي خارج من امان لم يخرج فحق عليه كل شهر عاشر درهم قال محمد رحمه الله تعالى ان كان الغائب ياحيا ويقول الداردي راي فاقام المصروف عنه السنة بعد سنة انما له بقضي له بالدار ولا اجرة له على الغائب وان كان الغائب مقر انهم المصروف منه فقال له صاحب الدار خارج من امان لم يخرج فحق عليه كل شهر ما تدبرهم فلم يخرج ومكث زمانا يارز مامسي * رجل اكرى دارا سنة بالف درهم فلما قضت السنة قال له رب الدار ان رزغتم اليوم ولا فحق عليه كل يوم درهم فلم يخرج رزغ زمانا والمكثى مكرى مقره بالدار قال محمد رحمه الله تعالى يارز مامسي من الاجر * قال هشام قلت لشمس رحمه الله تعالى في ائتماعها في مقدار ما يتقبل متاع منها بياجر مثلها قال هذا حسن ائتماعها بياجر مثلها فان رزغتم الى ذلك الوقت المعلوم والاجلها بذلك الوقت بما قال كل يوم * رجل استأجر حوتان كل شهر ينلا شتر درهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحوتان (٣٠٠) رضيت كل شهر بخمسة دراهم والا فآفرغ الحوت ولم يقل المستأجر شيئا ولكن سكن فيه

في عرض او عقاري لا يغيره لانه ليس على ولا نائب عنه واتعمه وكيلا لقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بالاتفاق لم يمتنع من قبض الحكم على الغائب فاذا كان يتقاضى الحكم على الغائب لا يجوز عنده ان يفلو قضي به فاضرى ذلك جزا لانه فصل بمقتضى مائة قضاء وبالاتفاق ثم الوكيل الذي نصبه القاضي يصاحبه في دين وجب بعدد مائة خلاف ويبيع ما يملكه عليه الفاسد من ماله كذا في التبيين * ولا يبيع ما لا يتسارع اليه الفاسد في نفقة ولا في غيره فان لم يكن او عقارا كذا في غاية البيان * يتقن من ماله على من يجب عليه فبقته حال خضرته بغير فقه كز وجسمه او لا دمه او به وكل من لا يستحقه بالمجهره الا بقضه فانه لا يستحق عليه كالاخ لا يستحقها ومعنى قولنا من ماله القندان كذا في خزائن الفقيهين * والتبرئة لا تقدر في هذا الحكم وهذا اذا كان المال في يد القاضي وان كان ودعية او دينيا قضي عليهم منها اذا كان المودع والمديون مقرين بالودعية والدين والتب والتسك اذا لم يكنوا ظاهرين عند القاضي وان كانا ظاهرين فلا حاجة الى اقرارهما وان كان احدهما ظاهرا ودون الآخر بشرط الاقرار بالظاهر في الصحيح وان دفع المودع نفسه او من عليه الدين بغير امر القاضي فالودع ضمن والمديون لا يبرأ وان جحد المودع والمديون اصل او جحد الزوجة والسبب ان نصب احد من سبق النفقة خصما في ذلك لا يفرق بينهما امر او حكمه بوجوبه بمضى تسعين سنة وعليه القوي وفي ظاهره لا يثبت دعوى اقرانه فذا لم يبق احد من اقرانه حيا حكم بوجوبه وبغير موت اقرانه في اهل بلده كذا في الكافي * واختاره اهل الموضع الى رأى الامام كذا في التبيين * وانما حكم بوجوبه اعتد امره انه عدة او فوفقه في ذلك الوقت وقسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك لم يرثه من كذا في الهداية * فان عازروا بها بعد مضي السنة فهو احق بها وان تزوجت فلا سبيل له عليها ويعتبر متى في ماله ممتا التوفيق مال الغير يعتبر كما تمتت يوم فقده كذا في التنزيل * ولا يرث المفقود احد مات في حال فقد ومعنى قولنا لا يرث المفقود احد ان نصيب المفقود من الميراث لا يصير له كالنقص او ما نصيب المفقود من الاثر فتوق فان ظهر حيا علم انه كان مستحقا وان لم يظهر حيا حتى يبلغ تسعين سنة فموقوف له برذ على ورثة صاحب المال يوم مات صاحب المال كذا في الكافي * وانما الوصي هو من قبل الوصي به الى ان يحكم بوجوبه فانما حكم بوجوبه رذ المال الوصي به الى الورثة الوصي كذا في التبيين * انما فضل الميراث تقدر على اهل دار الحرب اهل امانه وبقسمه ان حتى يبين لحاقه بدار الحرب وان مغل احد من دار الحرب قد قسم ميراثه بين ورثته ولم يبق المفقود في كذا في الظهيرة * لو كان المفقود وارثا لا يجب له نصيبه ولو كان يبيع حقه بيعلى اقل النصيبين وبقوله الثاني وان كان معه وارث يجب له بيعه اصلا ياله رجل ما عنته بين وابن مفقود وابن رثت ابن والمال

يارز مامسي كل شهر خمسة دراهم لانه لم يسكن فقد رضى بذلك ولو قال المستأجر لا أرضي بخمسة دراهم وسكن لا يارز مامسي الا بالاجر الاول * الراي اذا كان يرى القتم كل شهر بالبر مسمى فقال لصاحب القتم لا أرضي فحق بعد هذا الا ان تعطى كل يوم درهما قبل صاحب القتم شيئا ترك القتم عنده كل عليه كل يوم درهم * رجل استأجر رجلا ليعمل له في ارضه علالا فلما كل شهر بكذا اخذت المستأجر بعد زمان فقال الوصي للاجير اعمل على ما كنت تعمل فان لا اجد جسي عنك ابرك فاقى على ذلك ايام ثمان الوصي الارض فقال المشتري للاجير اعمل علالا فانا اعطيتك الارض فلو اقامت حيا حيا لا اجبر في حياة المستأجر يكون في تركه ومن يوم قال له الوصي اعمل علالا يكون على الوصي ومن

يوم قاله المشتري اعمل علالا يكون على المشتري الا ان ما يجب في تركه المست يكون من المسمى وما يجب على الوصي والمشتري يكون جاري للمال لا يملك المسمى * رجل اراد ان يستأجر غلاما فقال له صاحب الغلام هو بعشر دراهم واقترعا على ذلك فانه يكون بعشر يوم وقد تركنا له في البيع فكذلك في الاجارة ولو قال المستأجر بل بعشر وقبض الغلام قال بعضهم يجب ابر المسئل لا يراد على عشرين ولا يقبض عن عشره والعجب ان يارز مامسي من اجرة المستأجر * رجل دفع الى رجل ثوبا ليعمل على انه ان زاد على كذا وكذا فهو له قال ابو يوسف رحمه الله تعالى يكون ذلك اجارة يكون هو في الثوب بعشرة الاجرة المستأجر * رجل استأجر أرضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل ان تقضى اجارة ما كان على ورثته مامسي من الاجر الى ان يدرك الزرع لان الاجارة لا تقبض الا عند زرعها بالاعتدال وكذا الوفاة المأجور بيني المستأجر بيني الاجارة الى ان يدرك الزرع وان قضت مدة الاجارة والزرع على القياس يؤمر المستأجر

يقطع الزرع وفي الاستحصال يقال ان شئت فقلع الزرع في الحقل وان شئت فحارثه في الارض الى ان يدركه وعليك لصاحب الارض اجر
مثل الارض ولا يقال عندنا المانع لا يستقر اذ يشهد اذ يشهد كيف يستقر المانع منها فبعد لا نقول ان القاضي يقضي بالاجارة
مستقبلة في تلك المدة سطر الى مقدار اجر النسل في تلك المدة تقضي بذلك على المستاجر ولا يقضي بآجر النسل لانه مجهول وانما بدلت المدة بالاجر
المجهول باطل وما لم يقض القاضي عليه ذلك لا يلزم الاخر كذا قاله الشيخ الامام ابو بكر عبد بن الفضل رحمه الله تعالى * ولو استأجر أرضا
وزرع فيها ربطة او غرس فيها شجرة ثم انقضت مدة الاجارة قال بعضهم بضمن رب الارض المستاجر قيمة الانشجار مفاعلة وقال بعضهم
بطلان الربا الارض المستاجر قطع الانشجار وقهرغ الارض ولا يفي الاجارة عنها بخلاف ما اذا كان فيها زرع فانقضت المدة فلا يمس
للاشجار غاية معاومة بخلاف الزرع فبما حره يقترخ الارض عن الاشجار (٣٠١) والربطة وليس لرب الارض ان تلك

في يدا اجنبي وتصادق على الابن المفقود وطلبت البتة ان لا يدفع النصف اقل التصيين اليها ولا يدفع
الى الولد الابن ولا يفرغ من يد الاجنبي الا اذا ظهرت منه شبهة فلا يؤمن عليه فلا نهضت المنة وحكم عوت
المفقود يعطى سدس آخر البنتين ليمت لهما الثلثان ويعطى الباقي لولد الابن وقطع الجمل فانه يفرقه نصيب
ابن وابنة اختيار القنوى ولو كان مع موارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير الجمل يعطى كل نصيبه وان كان
يمن يتغيره يعطى اقل التصيين كذا في الكافي * اذا مات المفقود بالدية فلصاحبه ان يبيع جاره وماله
ويحصل الدراهم المأهله وان ادعى رجل على المفقود حقا من دين او دية او تركته في عقار او طلاق
او عتاق او نكاح او دية عيب او مطالب فاستحقاق لم يفتل في الدعوى ولم يقبل منه اليمين لو لم يكن هذا
الوكيل ولا احسن الورثة خصما وان راى القاضي سماع اليمين فحكم فنه حكمه بالاجماع كذا في
التنزيل الثانية

في كسب الشركة * وهو شغل على ستة اواب *

الباب الاول في بيان انواع الشركة وان كانهم اوشرا نطهاوا احكامها وما يتعلق بها

وفيه ثلاثة فصول *

الفصل الاول في بيان انواع الشركة * الشركة نوعان شركة ملاء وهي ان يثقل رجلان شيئا من غير عقد
الشركة بينهما كذا في التعذيب * وشركة عقد وهي ان يقول احدهما لثاني كذا او يقول الاخر قلت
هكذا في كذا فاني * وشركة المثل نوعان شركة تجبر وشركة اختيار فشركة التجبر ان يخطئ المثلان لرجل
بغير اختيار لثاني لكن خطأ لا يمكن التميز بينهما حقيقة فان كانا نفس واحدا او يكن التميز يضرب كفة
ومشقة فموان يخطئ الخطيعة شعرا او زمانا * وشركة الاختيار ان يوجب لهما مال او عكسا بالاشتراك
او يخطئ لهما كذا في الخيرة * او عكسا كما لا يشاء او بالصدقة كذا في فتاوى فاضلان * او يوصى
لهمافي قبيلان كذا في الاختيار شرح المختار * وكنها اجتماع التصيين وحكمه او وقوع الزيادة على الشركة
بقدر المثل ولا يجوز لاحدهما ان يخرق في نصيب الاخر الا بأمره وكل واحد منهما كالاجنبي في نصيب
صاحبه ويجوز بيع احدهما فبعض من شره في جميع الصور ومن غير شره فيكون انما لا صور وتخلط
والاختلاط كذا في الكافي * امشركه كذا في الفقه وقالوا في ثلاثه شرك كذا في العمل وكل ذلك على
وسعيين فمافوضت عن كذا في الخيرة * وركبها الا ببيعها او القبول وهو ان يقول احدهما لثاني كذا
وكذا او يقول الاخر قلت كذا في الكافي * ويندب لاشهاد عليها كذا في التهرات الثاني * وشركه جواز هذه

الاحرى حتى ياتي ما يثبته في القارة يخاف على نفسه وماله وليس هناك قاض يرفع اليه الامر فهو احر من مالها فان بلغ ما يثبته على
نفسه وماله بطلت الاجارة وان لم يكن هناك قاض يرفع الامر اليه لا نه يقدر على ان يستأجر في الامن ياتى آخرى وان لم يجد ياتى آخرى
ان عكس في ذلك المكان تسقط الاجارة زوال العذر وتسل الاجارة عوت الاخر او المستاجر عند فخلا فالتساقى وجهه الله تعالى ولا تسل عوت
الوكيل ولا يثبت الا بالوصى ولا يبايع العتق وتسل عوت الموكل * ولو استأجر رجلان دارا فمات احد هما بطلت الاجارة في حصته عند فان
رضى وارث الميت وهو كغيره ان تكون حصته على الاجارة قرضي به المستاجر جاز وان كان هذا اجارة لمشاغ في فسخه لكم كما ان الشركة وكذا
لومات احد المستأجر من زوان مات الفضولي في الاجارة فان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعد الاجارة لا يطل كالا يطل عوت الوكيل
* رجل استأجر دابة في موضع باربعة دواهم عني ان يرسع في يومه ففترسع بعد خمسة ايام قالوا عليه دهه لان ما فقه في الرجوع فسقط

عنه أجرة الرجوع وبقى أجرة الذهاب ورجل استأجر دارا شهر افكتم شهر يذ كرفي الأصل أنه لا يزمه أجرة الشهر الثاني ولم يوصل بين المذ
للاستغلال وغيره فانه ذكر الشئ في الجماع وأجاب كذا كرفي الدار والجماع بعد الاستغلال وفي بعض الروايات قال يزمه أجرة الشهر الثاني ومن
أصحنا من فرقوا بين الروايتين فقالوا لا يمكن معدا الاستغلال لا يزمه أجرة الشهر الثاني كما قال في الكتاب وان كان معدا الاستغلال يزمه
أجرة الشهر الثاني وما استأجره جاما وأدارا أرضا وعليه القرض وان مات المأجر فمكن المستأجر بعد موته منهم قال عليه أجرة ما سكن بعد
الموت لأنه ليس بنقص في السكن بل هو ماض على الأجرة وموتهم من سوي بين هؤلاء من المسئلة الأولى * قالوا لارحمة الله تعالى وبق
أن لا يظهر الانقضاء فنهنا ما يطالب بالثغر فسواء كان معدا الاستغلال أو لم يكن لا يموت أحد المتعاقدين بوجها انقضاء الاجارة
عند انقضاء قال الشافعي رحمه الله تعالى (٣٠٣) فإذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما يطالب بالوارث بالتفرغ أو بالتزام أجرة أو انقضت

مدة الاجارة وتوب الدار غائب
فسكن المستأجر بعد ذلك
سنة لا يزمه الكراء لهذه
السنة لأنه لم يسكنها على
وجه الاجارة وكذا لو
انقضت المدة قبل المستأجر
غائب والدار في يد غيره
لان المراتم تسكنها بأجر
* رجل أجاره أو حافته
كل شهر درهم لكل
واحد منهما أن يشمخ
الاجارة عند تمام الشهر فان
خرج المستأجر قبل تمام
الشهر وتحق امرأته
ومشاه فها لم يكن لأجر
أن يفسخ الاجارة مع المرأة
لأنها ليست بخصم فان
أراد أن يفسخ عند غيبة
المستأجر قال بعضهم بوجوب
المال من إنسان آخر قبل
تمام الشهر فإذا تم هذا الشهر
يفسخ الاجارة الأولى وتتخذ
الثانية فتخرج المراسم
الدار وتسلم إلى الثاني وهو
قطر ما قال أبو حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى بوجوب بيع
شباعي أنه لا يبيع ثلاثة

الشركت كون العقود عليه عند الشركة فابا لا ولا كذا في المحيط * وأن يكون الرجوع معلوما مقدرا
فان كان مجهولا فنفسد الشركة وأن يكون الرجوع راتنا في الجمله لا معينا فان عينه عشرة أو مائة أو نحو
ذلك كانت الشركة فاسدة كذا في البدائع * وحكم شركة العقد صورته بالمعقود عليه وما ينفقه مشتركا
بينهما كذا في محيط السرخسي * أما الشركة بالمال فهي أن يترك اثنين فردا مال فقولوا لا شريكا فيه
على أن تستري وتبيع معا وشئ أو اطلقا على أن مازرقاه عز وجل من ربح فهو يمتناعي شرط كذا أو
يقولوا أحدهما ذلك ويقول الآخر كذا في البدائع
* الفصل الثاني في الاطلاقات التي تصح الشركة بها والى لاصح * قال محمد رحمه الله تعالى إذا اشتري بغير
مال على أنما اشتري باليوم فهو بينهما خاصة أو عللا أو بصفاهو جاز وكذا إذا قال هذنا الشهر
وكذا إذا لم يذكر الشهر وكذا ان اشترى كعلي أنما اشتري بهو بينهما ما هكذا في المحيط * وان وقتا لشر
بوقت بالوقت المذ كوز روي بشر عن أبي يوسف عن أبي شنفرة رحمه الله تعالى أنه توقيت والمساوي
ضعف هذه الرواية وصحها غيره من المشايخ وهو الصحيح * إذا لم يذكر لفظ الشركة ولكن قال أحدهما
لا شريما اشتري باليوم مني فهو بيني وبينك وواقفه الاخر هل يكون شركة لم يذكر محمد رحمه الله تعالى
في الأصل وروي أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وقتن الشركة بهذا القدر لا ترى أنهم لو ذكرا
الشريسين الجاسين يجوز وان لم يذكر لفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها فكذا هذا وهو الصحيح وهذه الشركة
جازت في الشرع وليس لاحدهما أن يبيع حصه الاخرى بشتري الا بالذن صاحب كذا في الغنيمة * ان
قال رجل لغو ما اشتريتين مني فبيني وبينك أو قال غنيما قال لا تخون فان أراد بذلك أن يكونا بجمعي
شريكي الصورة كن شركة حتى يبيع من غير بيان جنس المشتري أو نوعه أو قدر الثمن كما إذا صاعلي الشراء
والبيع وان أراد به أن يكون المشتري بينهما خاصة فصنعوا بكونه كشرى التجارة بل يكون المشتري
بينهما بجمعيه كما إذا ورثا أو وهب لهما كن شركة لان وجود شرط صحة الوكالة تجازت الوكالة والافلا
وهو بيان جنس المشتري بيان نوعه ومقدار الثمن في الوكالة المتلصقة وهو أن لا يقترض الموكل الرأي إلى
الوكيل أو بيان الوقت أو قدر الثمن أو جنس المبيع في الوكالة العامة كذا في البدائع * وفي المشتري عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى في رجلين قالاما اشتريتم مني فهو بيننا اثنين فهو جاز وفيه أيضا عن الحسن
ابن زياد عن أبي شنفرة رحمه الله تعالى في رجل قال لا شريما اشتريتين مني أصناف التجارة فهو بيني وبينك
فقبل ذلك صاحب فقو جاز وكذا إذا قال اليوم وما اشتري في ذلك اليوم كان بينهما نصفين وكذا لو قال
كل واحد منهما صاحب ولو قلنا وكذا إذا قالما اشتريتين من الحق فهو بيني وبينك وليس لواحدهما

مدة الاجارة وتوب الدار غائب
فسكن المستأجر بعد ذلك
سنة لا يزمه الكراء لهذه
السنة لأنه لم يسكنها على
وجه الاجارة وكذا لو
انقضت المدة قبل المستأجر
غائب والدار في يد غيره
لان المراتم تسكنها بأجر
* رجل أجاره أو حافته
كل شهر درهم لكل
واحد منهما أن يشمخ
الاجارة عند تمام الشهر فان
خرج المستأجر قبل تمام
الشهر وتحق امرأته
ومشاه فها لم يكن لأجر
أن يفسخ الاجارة مع المرأة
لأنها ليست بخصم فان
أراد أن يفسخ عند غيبة
المستأجر قال بعضهم بوجوب
المال من إنسان آخر قبل
تمام الشهر فإذا تم هذا الشهر
يفسخ الاجارة الأولى وتتخذ
الثانية فتخرج المراسم
الدار وتسلم إلى الثاني وهو
قطر ما قال أبو حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى بوجوب بيع
شباعي أنه لا يبيع ثلاثة

أيام ثم أراد أن يفسخ حكم تجارته غنية المشتري لا يجوز ذلك فان باع من غيره جاز ويقتض البيع الاول هذا اذا كان
المستأجر غائبا فان كان حاضرا وقد كان جازا دل شهر لا يجوز حتى يفسخ الاجارة قال بعضهم بقول المؤازر للشارع في الشهر الاول فسخت
الاجارة التي سينا في دار كذا اذا لم يرأس الشهر وعامة المشايخ يجوز وهذا الطريق لأن فيه تعليل الفسخ بمعنى الشهر ولا يجوز تعليل
الاجارة بمعنى الشهر عند تمام المشايخ لا يجوز تعليل فسخته لوقال بعضهم بقول المؤازر في آخر الشهر مرة بعد أخرى فسخت الاجارة من قبل
الهلال في يوم من المروج بالايدي وطالب بينهم يفسخ في الأيام الثلاثة من الشهر الثاني اعتبارا بأيام تجارته في الجاهل لان جواز ذلك لا يخفى
البيع عرف شرعا بخلاف القمار فلا تقيس عليه الاجارة وذكره من انما السرخسي رحمه الله تعالى لكل واحد منهما النقص عند رأس
الشهر فان سكنهما الشهر الثاني يوما أو من لزمه ولو قال فسخت الاجارة التي سينا رأس الشهر الثاني بارتك لان إضافة الاجارة بآخرة

[illegible]

(فصل في الأجارة الطويلة)

الارض متقدمة على نحو ما قلنا من غير ان يكون أحد القدرين شرطا في الآخر وشا في كل واحد منهما انكروا الوجه الاول
وقالوا بيع الاشجار وبيع الزرع ليس ببيع رغبة بل هو بيع عيني التلثة ولهذا لا يكون للساخر ان يقطع الاشجار وعند دفع الاجارة يتفسخ
البيع من غير دفع وبيع التلثة لا يزيل البيع من ملك البائع وان اتصل به القبض وقاما لاشجار والزرع على ملك البائع غلب الاجارة في
الارض وبعضهم جوزوا طريق البيع ايضا وقالوا ليس هذا بيع التلثة بل هو بيع رغبة لان ملك القصد يصح الاجاز ولا يصح الاجارة مع
بيع التلثة فقد تصدق ببيع الرغبة ويجوز ان تكون الاشجار ملكا للشري ولا يملك قطعها لتعلق حق القبر بها كما هو ظاهر لا يملك قطع اشجار
الزمن وان كان عليك التعلق حق الغير * وقال بعضهم ان باع الاشجار والزرع بمن الشراوا كثر يكون رغبة والا فلا وهذا ليس بصحيح ايضا
فان الانسان قد يبيع ماله بين قليل عند (٣٠٤) مأسا الحاجة * وذكر الطحاوي انما باع الاشجار وجر الارض جاز بشرط

اشترى صاحبها نصف الآخر * كان بينهم ولو قد اشترى أحدهما الثلث في هذه الصورة ولو بغير أمر صاحبه
رجع حقه عليه كذا في فتح القدير * فان أدن كل واحد منهما صاحبه في بيعه فباع أحدهما من رجل
على أنه نصفه فهو باع نصيبه بركه نصف الثمن وان باعه الا نصفه فبيع الثمن ونصف العبد بينهما
نصفين عندنا في حنفية رحمه الله تعالى وعندهما البيع ينصرف الى نصيب البائع خاصة كذا في محيط
السرخسي * في المتعلق قال هشام سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لا تحرس له شي تعال
فهي عشرة آلاف فخذها شركة بيني وبينك قال هو باع والرجع والوصية عليهما كذا في المحيط * رجل
اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل آخر منه الشر كقبضه فاشترى فيه فله نصفه نصف الثمن الذي اشترى به ثمنه
على أن يملك الشركة يقتضي التسوية لأن بين خلافه كذا في فتح القدير * وكذا لو اشترى رجل رجلين
يصير بينهما أملا كذا في فتاوى قاضيان * رجل اشترى عبدا وقبضه فقال لرجل آخر كن فيك ففعل
ثم قبضه آخر فقال مثل ذلك فان كان الثاني يعلم مشاركة الاول فله ربع العبد وان كان لا يعلم فثلثا نصف
العبد والاول نصف وخروج المشتري من بين كذا في المحيط * وكذا لو اشترى عبدا فقال لرجل آخر كن
فيه فاشترى من استحق نصف العبد فشرى نصف العبد وخروج المشتري من بين كذا في محيط السرخسي
* واذا اشترى نصف العبد وقبضه فقال لرجل آخر كن فيك فهو ورثي أنه اشترى الكل ففعل فله جميع النصف
الذي اشترى ما لم يشتري وان كان يعلم أنه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط * واذا اشترى رجل شاة فقال
لرجل آخر اشترى في نفسه فاشترى فهذا بمنزلة البيع فان كان قبل قبض الذي اشترى لم يصح ولو اشترى بعد
القبض ولم يسله المسمى حلالا لم يلزمه من ويعلم أنه لا يضمن قبول الذي اشترى لان قبضه اشترى كسك حلالا
اجبا البيع هكذا في فتح القدير * وذكر في المتعلق لو قبض النصف دون النصف ثم اشترى آخر فيه فاشترى
من القبض وغير القبض يصح في القبض وله ان يملك تفرق الصفقة عليه كذا في محيط السرخسي
* ولو كان رجل في بيته حنطة يدعيها كلها فاشترى رجلا في نصفها فلم يقبض حتى احترق نصفها فان شاء
المشرك أخذ نصفها باني وان اشترى وكذا البيع في هذا الوجه وان استحق نصف الطعام اختلفت
الشركة والبيع وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما وللشركة ان يشاركها
في السراج الوهاج * ولو اشترى رجلان عبدا فاشترى كل واحد منهما شاة ثم اشترى كل واحد منهما نصف
ولهما النصف كذا في محيط السرخسي * وان اشترى كل واحد منهما شاة فاشترى كل واحد منهما نصف
الرجل ثلث العبد استحقا كذا في المحيط * ولو اشترى كل واحد منهما نصفه ونصيب صاحبه فبايع صاحبه
فله النصف وللشركة بركه نصفه كذا في محيط السرخسي * وان لم يجز له نصف نصيب الشرك وهو

ان يبيع الاشجار بطريقها
الى الباب ان كان لها طريق
وان لم يكن لها طريق بقي
ان يبيع للاشجار بطريقها
معلومات من الارض حتى لو لم
يسكن لا يجوز ان كان الشري
الامام الاجل يظهره القدرين
رحمه الله تعالى يقول الاجارة
بطريق بيع الاشجار باطله
كما قال بعض المشايخ ومن
جوز الاجارة الطويلة
اختلفوا انها عقد واحد
او عقود متعددة فلهذا في بعضهم
عقود متعددة لانها لو جعلت
عقدا واحدا وقع بشرط
الخيار ثلاثة ايام في كل سنة
او في كل ستة اشهر تزدمة
الخيار على ثلاثة ايام في عقد
واحد وذلك فاسد في قول
ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال بعضهم هي عقد
واحد لانها لو جعلت عقودا
متعددة كانت الاجارة في
السنة الثانية والثالثة
مضافة الى الوقت في المستقبل
وفي الاجارة المضافة الاخر
لا يملك الاخر بالتجديد ولا

بشرط التجديد * وغرة الاختلاف تظهر فيما اذا جردوا اليتم ثلاث سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية
اقل من اجرتها وفي الاختلاف اليتم كانت الاجرة في السنة الثالثة اكبر من اجرتها فتفسد الاجارة في السنة الثالثة ثم عمل يتعدى
الفساد الى غير هاتين قول من يجعلها عقدا واحدا يتعدى وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى فيجعل عقودا متعددة يتي في قولها انها
لو جعلت عقودا متعددة لا يملك الاخر بالتجديد في السنن المستقلة لكن يجب ان هذا انما لا يجوز عند التجديد فيمر وبيان فلو خذ
بالرواية التي ثبتت المثلث في الاجارة المضافة لمكان الحاجة * فان قبل لا وجه لوجوه هذا العقد بجال ما اذا لو جعلناه عقدا واحدا يلزمنا ثبوت
ان يشارك العقد الواحد اكبر من ثلاثة ايام ولو جعلناه عقودا متعددة يصير شرطا في كل عقد ثلاثة ايام من آخره وعلى قول ابي حنيفة رحمه
الله تعالى من اشترى شيئا على ان يملكه ثلثة ايام بعشره يكون له الخيار من أول الشهر الى آخره * قلت لخصم لا تثبت الخيار في الايام الثلاثة

الرجع

من خول سنة بل فيجعل ثلاثة أيام من آخر كل سنة ثمانين العقد ويكتبه ثلاثة أيام من آخر كل سنة في الوكيل في الصلح على أن لكل واحد منهم الخيار في الأيام الثلاثة من آخر كل سنة كل فاسدا أو أحدا لعاقدين في الأجرة الطويلة إذا دفع العتق في أيام الخيار فيسبر محض من صاحبه كماله ثم المبرق قد لا يجوز وليد كفه خلا وفي البيع بشرط الخيار إذا فسخ البيع من له الخيار فيسبر محض من صاحبه لا يصح في قول أبي حنيفة ومحمد وجماعة تعالى فكأنه مال إلى أن أيام الخيار غير داخل في العقد وكانت الأجرة في السنة الثانية والثالثة متعاقبة وفي وقت المشتري فأنما يصح فسخ من له الخيار فيسبر محض من صاحبه لا يفسخ العقد المضاف إلا أنه في الأجرة تأخذ بقول أبي يوسف وجه الله تعالى في المستأجر أجرة طويلة إذا أجر من الأجرة القبض اجازة مشهورة لا تصح الأجرة الثانية وما يأخذ من الأجر يكون محسوبا من مال الأجرة إذا كان من قبضه والمستأجر إذا أجر من الأجر (٣٠٥) تمكن الأجرة طويلة ثم تصح الأجرة الثانية

وهل يسقط الأجر عمن المستأجر الأولان كان الآخر الأول قبض العاد من المستأجر بعد الأجرة الثانية يسقط الأجر وإن لم يقبض لا يسقط فإن كان الآخر الأول قبض العاد من المستأجر حتى يسقط الأجر عن المستأجر هل تسقط الأجرة الأولى قال القاضي وأما الثالث لا تسقط الأجرة الأولى وكان المستأجر أن يسترد الأجر من الأجر ولم يأجرها منه قال القاضي وأما الثالث لا تسقط الأجر من المستأجر به رجل استأجر كذا أجرة طويلة ثم أن المستأجر دفع الكرم إلى الآخر بمعاملة كانت الأجرة الطويلة بطريق بيع الاستأجر اجازة المعاملة وإن كانت الأجرة الطويلة بطريق دفع الاستأجر والكرم إلى المستأجر بمعاملة

الربع كذا في المحيط * ولو أشرك باندشريك كان بينهما أثلاثا كذا في المسبو * وإن قال أشركي معك ومع شريك في هذا العبد فقتل فان أجاز شريكها لثالث وإن لم يجز فله السدس كذا في محيط السرخسي * ولو قال أحدهما أشركك في نصف هذا العبد فقد ردوا بين جماعة عن أبي يوسف وجه الله تعالى كان ملكا جميع لصبي عنه فقتله قد أشركك نصف الأجرى أن المشتري لو كان وحده أو لرجل أشركك في نصفه كان له العبد كقوله أشركك نصفه خلاف ما لو قال أشركك في نصبي فإنه لا يمكن أن يجعل هذا النصف ملكا لجميع نصبيهما مع شريك في مقام حرف الباء فله لو قال أشركك نصبي كان جازلا قلذا كان له نصف نصبي كذا في فتح القدير * اشترى عبدًا بغير درهم وقبضه ثم قال لرجل قد أشركك فيه فلم يقل الرجل شيئا قال الآخر أشركك فيه ثم قال قد قبضنا فأعبد بينهما كل واحد منهما النصف وخرج المشتري من بين كذا في المحيط * ولو قال له رجل أشركني فيه فاشرك فله رجل قبض قبض حتى قال لا أشرك قد أشركك فيه ثم قبضنا لثالثي ولا لولائي النصف وكذا لو قال لا أشرك قد أشركك فيه ثم قال لا أشركك ثم قال مثله لثالثي ولم يقل واحد منهما فهو بينه وبين الآخر أن قبل وإن قال قد أشركك فيه جميعا فقبل أحدهم فله الربع كذا في محيط السرخسي * لو قال لي عشرة دينار فادعني إلى تعبا فاشترى بالكل سلعة بالشر كقول بعض مقادير دفع الخمسة واشترى بالخمسة عشر سلعة يكون أثلاثا كذا قال أشترى بالخمسة عشر سلعة بالشر كقول أو قال قد يكون أثلاثا كذا هنا ولفظ الشر كجعل شركا لا ملاك ثم قال وهذا إذا بين السائل جنس السلعة كخضرة ونحوها فإذا البعير فالحل للشرى وعليه النسبة لعدم جهة التوكيل للبهالة كذا في القنية * وقال أبو حنيفة وجماعة تعالى في رجل قال لا أشرك شري هذا العبد وأشركني فيه فقال لم ثم اشتراه فهو بينهما كذا قال أبو يوسف وجماعة تعالى وهو استحسان كذا في المحيط * اشترى بقر بعشرة دينار فقبضها ثم قال لا أشرك قد أشركك فيها دينارين قبض كل واحد خمس البقرة كذا في محيط السرخسي باع (١) فابا بمضين دينار ثم قال البائع كونك لشرى بكافيه فقال المشتري نعم فسأله في خلاف فكان البائع يجبي بالباطل على المشتري فيسحق السوق على هذا حتى فقدت لا يصدر بشرى بكافيه كذا في القنية * اشترى خيلة فأعطى على طبعها درهمين أعطى على خيرها درهمين فاشترى رجلا في أخيرا أعطاهما بالشرى نصفين الخيل ونصف الثقة وكذا في القطن وغزاة وجيا كهو والسهم وعصر وادان كن هو الذي طين وخبر وغزل ونسج لم يعط عليه أجرا والمسته يجالها

(١) قوله فابا بكسر الفاء واللام وشذازاي ومقتل بحاس أيضا يجعل منها القدور المقررة كذا في القاموس

(٣٩) فتاوى (ثالث) ثم دفعها المستأجر بمعاملة إلى الآخر لا يجوزها إذا مات الأجر أجرة طويلة وعليه يكون كان المستأجر أحق بين المستأجر من سائر الغرماء كل من يراه من المستأجر أجرة طويلة إذا أجر من غيره أجرة طويلة أو دفع إلى غيره مزارعة على أن يكون البذر من قبل العامل ثم إن المستأجر الأول مع أجره فقامت الأجرة الأولى على سطل الأجرة الثانية والمزارعة اختلصوا فيه والصحيح أنهم انفسخ سوا ما تحدث أيام الفسخ في العقد وإن اختلفت بأن كانت أيام الخيار في الأجرة الأولى ثلاثة أيام من آخر سنة فثان وأيام الخيار في الأجرة الثانية كذلك أو على خلاف ذلك * المستأجر أجرة طويلة إذا قال لا أجر في أيام الخيار أو غيرهما بالاجازة من دفعه قال الآخر درهم أو قال لا أجر بعد درهم انفسخ الأجرة دفع المال ولم يدفع وكذا المشتري إذا قال للبائع ساعده ما دفعه قال البائع درهم يكون فسخا للبيع * المستأجر أجرة فاسدة إذا أجر من غيره أجرة جازة قال القاضي وأما الثالث يجوز أو لا يجوز

الإجارة الثامنة يكون لأجر الإجارة أن يبيع الأجرة ثانياً بعد أن يبيعها لمشتريها فاحذر المبتدئ من غير بيعه القبض سعيها أولاً
يكون للبائع الأول أن يبيع الأجرة ثانياً لأن الأجرة تنقسم بالاعذار والبيع لا يفسخ لأجر المشتري شراءه فإذا أجز من غيره يفسخ
الإجارة ويرحل قبل تغيره أجره فأراد هذه إجازة طوبى له بكذا فقال أجز وأمر صاحبه فادرك الكاتب بكذا بالعالم فكتب على الرسم المعتاد
ولم يكن بينهما شيء أتروافدهما المستأجر حال الإجارة إلى الأجر طوبى له إذا لم يكن بينهما إجارة لا خلاف الطريق في الإجارة الطوبى له ولا يجب
الأجر على المستأجر يسكن الدار وإن كانت الدار معدة للاستئجار لا يستلزم للمستأجر أن يسكنها ما أعطى من المال لأعلى وجه الاستئجار
مقاطعة ورجل مستأجر دار إجازة طوبى له صحبة غيره ما أعطى مكاناً فادركه ثم خرج فقام على الإجارة فأن المستأجر يرجع إلى الأجر بالثاني
لأدائه له لأن الإجارة الطوبى له فيجعل (٣٠٦) الإجر شرط عرفاً فتنقص المصارف في الإجر ويرحل أجزاره إجازة طوبى له خصوصاً

فصله نصف الثمن لا غير ولا شيء عليه يعلمه كذا في المحيط . ولو قال رجل ما اشتريت اليوم فبيني وبينك
قتال ثم ثم قال له انما اشتري هذا العبد ديني وبينك قتال ثم ما اشتري العبد فقصه فلا تخروصقه بينه وبين
الاول ولو قال الاول اشترى هذا العبد ديني وبينك وقال آخر ما اشتريت فبينما ثم ما اشتري العبد فلا قول نصفه
ونصفه بينه وبين الآخر كذا في محيط السرخسي

الفصل الثالث فيما يلزم أن يكون رأس المال مالا يصح الشركة كذا كانت بالمال لا يجوز عنانا كانت
أم مقاضاة الا ان كان رأس المال ماله ماله الامعان التي لاتعتق في عقود المبادلات فهو الدرهم والدينار فاما
ما يتعين في عقود المبادلات فهو العروض والجناب فلا تصح الشركة بينهما ولو كان ذلك رأس المال أو رأس
مال أحدهما كذا في المحيط . ويشترط حضوره عند العقد وعند الشراء كذا في خزانة المفتين .
وهكذا في فتاوى فاضلان . حتى لو دفع أحد درهم إلى رجل وقال آخر حملهوا واشترى بواضع خارج
صحته الشركة كذا في الصغرى . ولا تصح عمال غائب أو دين في مالين كذا في محيط السرخسي .
أما العلم بقدر رأس المال وقت العقد فليس بشرط عندنا كذا في البدائع . ولا يشترط تسليم المالكين
ولا خلطهما كذا في خزانة المفتين . ولو كان لأحدهما أحد درهم ولآخر مائة دينار أو لأحدهما مائة درهم
ويشترط ولا تخروصقه وهو قد اشترى كذا في الشركة كذا في محيط السرخسي . التبرع بالذهب والقضبة بمنزلة
العروض في ظاهر الرواية لا يصح رأس مال الشركة كذا في فتاوى فاضلان . والصحيح ان كانوا تعاملين
بما يجوز للاقل كذا في التهنيد . والمصوغ عنهم بمنزلة العرض في الروايات كلها كذا في فتاوى فاضلان
. أما الفلوس فان كانت كسدة فلا تجوز الشركة والمضاربة بها لانها عرض وان كانت ناقصة فكذلك
في الرواية اللهم ورع عن أي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى . وعند محمد رحمه الله تعالى تجوز كذا
في البدائع . وعليه الفتوى كذا في السرية والمضاربة . وفي الميسور الصحيح أن عقد الشركة على
الفلوس يجوز على قول الكل كذا في الكافي . أما الشركة بالكيلات والموزونات قبل الخلط في جنس
واحد في جنسين مختلفين قبل الخلط أو بعد فلا تجوز بالاتفاق كذا في المحيط . ولكل واحد منهما متاعه
ولو ربحهم عليه وبضيعته كذا في الكافي . وان خلط وهو جنس واحد فمكة العقد فاسدة وشركة
المالك ثابتة وما يضاف لهما والبيعة عليهم كذا في محيط السرخسي . وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي
. ثم عند اختلاف الجنس اذا كان الخلط بالثمن بينهما على قدر قيمة متاع كل واحد منهما يوم خلطوا متاعا
كذا في الميسور . قال عامة من اجتمع الصحيح أن يقال يومها كذا في محيط السرخسي . وان كان
أحدهما يربد بالخلط خيرا فله بضرب قيمته يوم يفسد من غير متاع كذا في المحيط . وهكذا في فتح القدير

وأكثر ما غلب من رموز هذه
مدة تعلم أهلها أبيضان
في القلب المسدة قال بعضهم
يجوز ذلك وقال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله تعالى لا تجوز الا اذ
وفرت هو بين السكاح
والاجارة المستأجر اذا زاد
في الأجر بعضه على بعض
المسدة لانهم الزيادة ونص
الخط «رجل استأجر كراحم
براهة وطولة واشترى
الاضمار كل للمستأجر خمار
الرقة فان تصرف في الكرم
تصرف للمالك يطل خمار
الرقة فان كل التمر اكلوا
لا يطل خمار الرقة لان اكل
التمر انصرف في المسع وهو
الاضمار لا للمستأجر فلا
يطل خمار الرقة في الاجارة
والاجارة طولة اذا
باع المستأجر ثم جازت مدة
الخيار هل يقدح حقه
روايان والصحيح انه يقدح
وهو كالأجر اجرة فانه ثم
ما قبل محلي وقت الاضافة

[illegible]

تكون ارجاس من صاحب الارض فتمت الاجارة الاولى قال وهكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى في التاودر ولو استأجر أرضاً اجارة طوية
وضمها ثم أجرة من عبد ما دون صاحب الارض اجارة مشعرة قال الشيخ الامام الاجل هذا ان كان العباس استأجرها بغير ان المولى لها
أخذ المستأجر من العبد لا يقتص على المستأجر من رأس مال الاجارة لان العبد اذا استأجر بغير ان المولى لا يكون أن يفسخ الاجارة الاولى
على مولاه **باب رجل استأجر حاقاً فاشاعه فوقف وأجر من غيره اجارة طوية** وهو قولهم صاحب الحاقوت المستأجر اجارة طوية أن يقيض
أجره لحاقوت من المستأجر الاول وقضى ومات صاحب الحاقوت قال الشيخ الامام ههنا ما يقيض المستأجر اجارة طوية من المستأجر الاول
كانت أجرة قاله الذي وقعت فيه الاجارة الطوية لان الاجارة الثانية ما تحصد عند قيام الشهر لان الاجارة الاولى تنسخ عند قيام
الشهر فتعبد بعد ذلك وقال القاضي الامام أبو علي السني رحمه الله تعالى في غامس (٣٠٧) للمستأجر الثاني ما أخذ من المستأجر

[illegible]

﴿الباب الثاني في المفاوضة﴾ وفيه ثمانية فصول

الفصل الأول في تسع هاشور اطها * أما تسع هاشور أن يشترك الرجلان في تساويا في حالهما
ونصرهما أو بينهما ويكون كل واحد منهما كضلع الآخر في كل ما يلزم من عهدتهما بشرطه كأنه
وكل عنه كذا في غير التسدير * فتصور من الطرفين الكبير من مسلمين أو ذنيين كذا في الهداية * وإن كان
أحدهما كائيا والآخر مجوسيا كذا في محط السرخسي * ولا يجوز من الحر والمملوك ولا بين الصبي
والبالغ كذا في التامع * ولا بين الحر والمكاتب كذا في الجوهر والثمة * وكذا لا يصير بين المجنون والعاقل كذا
فالعق في شرح الكثر * ولا يصير بين العبد ولا بين الصبي ولا بين المكاتب كذا في غزاة المقتن * وإن
فاوض المسلم الحر من تدأ أو من تدأ ولا يصير المفاوضة فإن أسلم المرد فكل حكم يلحقه صحت المفاوضة

العقد بقصد لان هذا الشرط يخالف حكم الشرع وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يفسد العقد لان المأمور بالبيع قد دخل في العقد وكل لكل واحد منهما حق الفسخ بسبب ذلك لا يلزم كشرط ان يغير حال وقد وجدته رواية عن محمد رحمه الله تعالى في مثل هذا انه لا يفسد العقد ورجل استأجر اية طوية ثم اخرج بعد القبض من الاجارة مشاهرة لتأليف الاجارة الثانية فهل تنقض الاجارة الاولى والثانية قال الشيخ الامام هذا يقتضي في الشهر الاول من الاجارة الثانية عوضا عن ثمن الاجارة الاولى وقال القاضي الامام ابو علي التقي رحمه الله تعالى الاجارة الثانية تنقض الاولى وان كانت الثانية فاسدة فاني قد استرأيت عن خلف بن سبيع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى المشتري اذا باع المبيع من البائع قبل القبض فنقض البيع الاول وان كان هذا خلاف ظاهر الرواية في البيع في الاجارة وجب ان ينقض * مستأجر الارض اذا دفع الارض الى المأجر من مزارعة على أن يكون البذر المأفوض ذكر التناصف رحمه الله تعالى في الجبل الصغير

وكذا المستأجر إذا استأجر صاحب الأرض ليعمل في هذه الأرض بشئ معلوم يزرع رجل أجره كل شهر درهم وسلم ثلثها لمن غره وكن المشتري بأجرة الدارين هذا المستأجر ومضى على ثلث زمان وكن المشتري وعدا لباثمه أنه أداره عليها التي رتدوا ويحسب ما قضى من المستأجر من ثمن الأجر فإما الباقي بالدرهم وأراد أن يجعل الأجر محسوبا من الثمن قالوا لم يطلب المشتري الأجر من المستأجر كنهانته أجرة مستقلة فتكون لما ضمن المستأجر ملك المشتري لأنه وجب عقده وليس الباقي أن يجعل ثلث من الثمن وأما للمشتري الباقي أن يجعله محسوبا من الثمن عند قدره أجرة فلا يزرعه الوفاة ذلك حكمه فلا يزرعه وعده كل حنا أو فلا يزرعه عليه وان كان شرط أن يبيع ذلك كان فسد البيع ورجل استأجر منزلا أجرة طوله ثم إن الأجر قضى بغيره فالمستأجر ثم جدد بها كانت الأجرة باقية فبقاء الأصل ورجل استأجر زراعا (٣٠٨) طوله فلان كانت الأجرة بطريق بيع الزراعتين من المستأجر قالوا أرغ الكرم

على المشتري وهو المستأجر لأنه مؤنة المثل فتكون على المالك وان كان الأجر دفع الزراعتين معاملة إلى المستأجر كغيره أحد الطرفين في الأجرة الطولية فان قسم الوازع يكون على الآخر أو القليل على المستأجر لأن ذلك من جسمه العمل ورجل دفع أراضهم أراض على أن يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الأرض أجزأ الأرض أجرة طوله من غيره بغير رضا المزارع لا يجوز لأن في المزارعة إذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجر الأرض قصير كآجر ثم أجزأ من غيره فلا يجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انقضت المزارعة وتنقض الأجرة الطولية بخلافه إذا أجزأه أجزأ من غيره فربى به الأول حيث تنفذ الثانية على المستأجر الأول إذا كان ذلك بعد قبض الأول وفعنا

كذا في فتاوى قاضيان * وصورة شركة المفازة أن يشركا اثنين ويقولان نشركنا شركة مفازة في كل قليل وكثير على أنفسنا ونبيع جميعا عوضا بقصد التسوية يعمل كل واحد منهما بأمره على أن يوزق الله تعالى من الربح فهو متساو في المصلحة في ميسر وسداسا السلام كذا في الضمير * وأما شرائطها فمقتضى التنصيص على المفازة كذا في المحيط * وان عقد هاهنا يعرف معناه فاستوفى المعنى في العقد صحته بغير لفظ المفازة كذا في الضمير * وأن يكون كل واحد منهما من أهل الكفاية بأن يكونا بالغين عاقلين متقين في الدين كذا في الفخيرة * وأن تكون عامة في عموم التصاريف كذا في المحيط * وأن يكون رأس المال على السواء من حيث القدر إذا كانا من جنس واحد ونوع واحد وان كانا من جنس مختلفين نحو الدراهم والدينار أو كانا من جنس واحد إلا أنه اختلف نوعهما نحو الكسور مع الصاع بشرط ما مع ذلك التساوي في القيمة كذا في الفخيرة * وأن لا يكون لكل واحد منهما من المال الذي يجوز عليه عقد الشراكة سوى رأس المال الذي شارك به صاحبا متساويا انتهى كذا في المحيط إذا كان المالان على السواء عند الشراكة كسوي رأس المال الذي شارك به صاحبا متساويا انتهى كذا في المحيط إذا كان أحدهما تقديرا بعد عقدا لمقاومة قبل الشراء انقضت المفازة وصارت عقدا لو كانا أن اشترى بحد المالين وزاد الآخر وان حصل الفضل بعد الشراء جازا في المفازة على صاحبها كذا في خزانة المفتين * وان تفاضلا في الأموال التي لا تصح فيها الشركة كالعرض والعقار والموازيات المفازة كذا في المال الغائب كذا في البدائع * ولو كان لأحدهما دية تقدم تصح ولو كان له دين نصحته إلى أن يقبضه فأنقضه فسدت وصارت عقدا ولو كانا يعتبران التساوي في التصرف فانه لو ملك أحدهما نصرا فله كالأخرى فان التساوي كذا في فتح القدير

الفصل الثاني في أحكام المفازة * ما يشترطه كل واحد من المتفاوضين يكون على الشركة الطعام أهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الأناج وهو استصان كذا في الهداية * وكذا التمتع والتفقهة فكذا في فتاوى قاضيان * وكذا الاستطير للسكنى والركوب لمجانته كالخبر وغيره كذا في التبيين * فيقتضى بالمشتري ومع ذلك يكون الآخر كضياءه حتى يكون بلبان الطعام والكسوة ولعليه وإدامهم أن يطالب الآخر ويرجع إلى الشركة كذا في فتح القدير * وأما أدنى المشتري يرجع عليه شركته فنصف ذلك كذا في محيط السرخسي * وليس له أن يشتري يارعة للوطا والندمة بغير أن الشركة فان اشترى فليس له أن يطأها ولا لشريكه لأنها دخلت في الشركة فكانت بينهما كذا في البدائع * وان اشترىها الوطع بشركته فهي خاصة وللبايع أن يأخذها معاشا ويرجع شركته

لا تنفذ الأجرة على المزارع لان في المزارعة المقتضى فلا تنفذ الثانية على الأول قالوا لا يجوز زراعة الخبز الطويلة في العقار والضياع نحو في الرقيق وكل شئ ينفق مع صاحبه ورجل استأجر ضياعا بعضها فارغو بعضها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يجوز الأجرة لا يجوز في المشغولة وان اختلفا فقال الآخر أجزأها وكانت مشغولة من زروعة وقال المستأجر كانت خارجة عن القول في ذلك قول الآخر لا أجزأه يدعو الشغل تكر الأجرة أصلا فيكون القول فيه بخلاف التباين الاختلاف في فساد العقد يحكم الشرط أن القول في ذلك قول مدعي العصة لا مدعي الفساد لا يكره العقد حتى لو كان أحدهما تكرر العقد كان القول فيه بقوله المستأجر وقال القاضي الامام على السند رحمه الله تعالى في الأجرة يحكمها لمالان كانت مشغولة في الحلال كان القول قول مدعي الشغل لا بخلافه في جريان الماواضطاعة في أجرة الطاحونة وفي الأجرة الطويلة أنه انفسح الآخر

الاجارة في أيام التنازع في الارض زرع المستأجر حتى الاجارة باجر المثل ، كما لو انتعت من الاجارة فزارع المستأجر يدرك حتى الاجارة باجر المثل ، رجل استقرض من رجل الماعول وقض المال ثم ان المستقرض أسكن القرض في حائطه وقال ما لم تدركك قرضك لا لأطلبك باجر المثل قال الفقهاء أو بكون البعني رجلا تعالى ان ترك الاجر عليه مستقرضه من ذلك الاجرة واجبة على القرض وإن تركها قبل الاستقرض أو بعد هذا لحائوته عار في بدولها لاجرة على القرض ورجل استقرض دواهم وأسكن القرض في داره قالوا يجب أجرة المثل على القرض لان المستقرض اغنا سكه في داره وعرضه منفعته القرض لا يجبا انجب أجرة المثل على القرض وكذا لو أخذ القرض من المستقرض جارا يستعمله في أرضه عليه دواهم ثم ان القرض سلم الجار الى ضارفة أو نائب ضمن القرض فية الجار لان الجار كان عندها القرض في يد الجار فامدق فكان أمانة فإذا دفعه الى السرح ليعتصمها رجلا فاضاها زرع رجل أقرض (٣٠٩) انسانا درهم ثم ان القرض أبرج الميزان

نصف الثمن عندهما عندئذ يحنق فرجها الله تعالى لاربع ذ كرفي الجماع الصغير كذلك في محيط
السرخصي * فان اشترى بجره أو طبعان شره واستأجرها ثم استخفصل الواطئي الضربا بشد
الحقو القرن من أهمنا كذا في البدائع * ولا يشترك فيما يرب من ميران ولا جزع في تعيينها السلطان
ولا الهو لا العقد كذا في غلواي فاضحان * واللا هبة هكذا في المبسوط * والمثاقنا وقع للاحد
التركيب بسبب سابق على الشركة لا يشترك الاستزفية كالواشترى عبدا بشرط الخيار بالثمن ثم غاوض
المشترى بجره لا سقطا فانه لا يكون لشره في البسنة كذا في الكافي * وكل ودعة كانت
عند أحدهما فهي عندهما جميعا فان مات المستودع قبل أن يسير رهما جميعا قال المالبي شاعت
في البيت قبل موته لو صدق وان كانا على هو المستودع صدق كذا في المبسوط * وان قال
المستودع * كذا قبل موت محلي إرمه الضمان خاصة الآن يبقى البينة على ما قال فيكون الضمان
عليهما كذا في محط السرخصي * ولو كان عند أحدهما مضاربة فعملها أو ودعة فافقها كان
إرمهما كذا في المنسوط

والقصل الثالث فما يترك من واحد من المتفاوضين يحكم الكفالة عن صاحبه ان أنقر أحد المتفاوضين بما لم ينقبض شهادته بؤاخذ به صاحبه وصاحب الحق بخبر في مطالبة كل واحد منهما على حذفه على سبيل الاجتماع كذافي المضمرات و لو أنقر أحد المتفاوضين لا تحيل شهادته بدين بان أنقر له أولاً ثم أولاً ثم أو أمّا تبين ذلك بصراحته فحق شركته على لا يؤاخذ به شركه في قولها في حقيقه جماعه فقال وهو الآخر هكذا في الحيط و كذلك لو أنقر أموهي باتمعت منه كذافي للبسوط و فان تفرق تزويجاً فسادا ودخل بها أو فرجها لم يترشركه ويدن آخر بينهما كذافي بحيط السرى و ويجوز إقراره عليها جماعاً لأمه أو ولداه من غير اعتبار الاقارب بالشهاده ولا يجوز إقرارها بالمرأه المتفاوضه بالدين لزوجه على شركه كما لا يجوز شهادتها ويجوز إقرارها بالدين لا بزوجيهما و لهن من غير هاعليها وعلى شركتها كما يجوز شهادتها كذافي للبسوط و اعتق أمه أو فرجها ليدن بينهما لو ان كانت عقدت كذافي بحيط السرى و كل دين زنا أحدهما باجتماع الكليع والشرا والاياله أو عايشهما كالغصب والاستهلاك والكفاله للمال بالامر والاعار و توار من فلا ترضنه ولو كل على غيباً أمر المكفول عنه لا يؤاخذ به شركه كما تفاد كذافي السكاف و كذلك البيوع القاسده كذافي الحيط و صاحب الحق بخبر في مطالبة كل واحد منهما على حذفه على سبيل الاجتماع كذافي المضمرات والأذن حاصل الضمان يكون على الفاعل خاصة حتى لو أنقر من مال الشريك ترجع عليه نصفه كذافي للبسوط و بخلاف الشراء

وبجاء أن يستأجر داراً هيئتها سنة فاعترضهم فقصل الوكيل ذلك وقضى الدار ومنعهم أن الموكل لا يشاء إلا أن يرضى بالبيع
الأمر أن كانت مطلقاً لا يشترط التجهيل لم يكن الوكيل أن يبيع الدار من الموكل لا يشاء إلا أن يرضى بالبيع وكذا لو كانت الإجازة بأجر وموكل كان
قبض الوكيل الدار وحسب حق مضت للمدة كانت الإجازة على الوكيل يحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل لأن الوكيل بالاستفاد عترة
الوكيل بالشرأموال الوكيل بالشرأماذا قبض البيع والتمن مؤجل وحسب المسحق ذلك المبيع فبالوكيل كذا التتم على الوكيل ثم الوكيل
يرجع التتم على الموكل لأن التتم أن كان متجلاً لا يكون موكلاً أن يبيع البيع عن الموكل فبالقبض الوكيل يكون قبضه للوكيل ثم يرضى غاصبا
من الموكل فكذا في الإجازة وكذا الوقيض الموكل من الوكيل بالاستفاد أن الوكيل عدل على الموكل وأخفنه ومنع من الموكل حتى مضت
السنة كان لا بد أن يطلب الوكيل بالإجازة ثم الوكيل يرجع ذلك على الموكل ولو أن الوكيل حبس الدار من التملك قبل ما يرضى وغصب الدار

من الوكيل وليدفع الى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر عن الوكيل والموكل جميعا حال أو وسقط عنه الحق تعالى اذا لم تكن الاجارة بشرط تفصيل الاجر فقبض الوكيل وسكن نفسه ولم يدفع الى التجار كان الاجر على الوكيل دون الموكل. ولو كان الوكيل استأجر الدار باجر بشرط التجديد أو استأجر عاتقه مطلقا ثم عمل له الاجر بيان ذلك منه أنه أن يحبس لمن الموكل لاستيفاء الاجرة فان حبسها بالاجر حتى مضت السنة لا يكون للوكيل أو يرجع على الموكل بالاجر هالان الوكيل كان محققا للحبس فلم يقع قبضه أو لا ولا بخلاف الاول لان في الوصل الاول انما يمكن للوكيل حق الحبس كان قبضه أو لا والوكيل رجل أمر رجلا باستأجر له دابة الى الكوفة بعشرة دراهم فاستأجرها الوكيل بخمسة عشر رجلا الى الموكل فقال له استأجرها بعشرة قبحا لا أمره في الكتاب أنه لأجر على الأمر ويكون الاجر لصاحب الدابة على الوكيل رجلا أمر رجلا بان يستأجر له أرضا (٣١٠) بعينها فاستأجرها الوكيل ثم ان الموكل اشتراها من صاحبها بعد ما استأجرها

الفاقدان هناك اقرار الضمان لا يكون على المشتري خاصة بل يكون عليهما ولو كفل أحدهما بنفسه لا يؤخذ بذلك شركه في قوله جميعا ولو كفل أحد المتفاوضين عن رجل بعمر وأرض خبيثة فهو غشاة كفا لم يدين كذا في المحيط. وانما لو كفل أحدهما بالمارية المشتراة ثم استحققت ظلمة مستحق أن يأخذ بالعقر أيهما شاء كذا في فتاوى فاضيان. ولو كفل أحدهما ضمان لا يشبه ضمان التجارة لا يؤخذ بشركه كذا في روش الضمان والمهر والنفقة وبل الطلع والبيع عن القصاص وعلى هذا ليس أن يحلف الشريك على العلم اذا أنكر الشريك المظاني بخلاف ما لو أدى على أحدهما بيع خادم فأنكر كفو لم يدين أن يحلف المدين عليه على البناء وشركه على العلم لان كل واحد لو أنكر ما ادعى المدين بانهما بخلاف الضمان لو أنكر أحدهما لا يثبت الاخر كذا في فتح القدير. وكذلك كل ما كان من أعمال التجارة اذا اقتصر رجل على أحدهما وحلف القاضى المدين عليه على ذلك كان المدين أن يحلف الاخر كذا في المحيط. فان ادعى شيئا من ذلك علم ما جميعا كانه أن يستحق كل واحد منهما البتة والتأويل ما تكل عن البيضا مضى الامر عليهما وان ادعى ذلك على أحدهما وهو غائب كانه أن يستحق المخاصرة على علمه فان حلف ثم قدم الغائب كان له أن يستحقه البتة كالو كانهما شرا من كذا في الميسوط. وان كان احدا المتفاوضين ادعى شيئا من أعمال التجارة على رجل واحد المدين عليه وحلفه على ذلك ثم أراد المتفاوض الاخر أن يحلفه على ذلك فليس له ذلك كذا في المحيط. وان ادعى على أحد المتفاوضين المالا من كذا وحلفه عليه فلان يحلف شركه عليه انضافي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الميسوط. وان باع أحد المتفاوضين شيا أو اذن رجلا أو كفل له رجل دين أو غصب منه مالا فليس له ان يشركه الاخر ان يطالب به كذا في فتاوى فاضيان. ولو أجر أحد المتفاوضين عبدا فلا تراه الا لاجر. ولستأجر مطالبته بتسليم العبد ولو أجر عبدا من مراه أو شيا له خالص ليس لشركه أخذ الاجر ولا لستأجر مطالبته بتسليم المستأجر كذا في محيط السرخسي. وكذا كل شيء هو خاصة به لم يكن لشركه ان يطالب بالثمن ولا لشركه ان يطالب بالثمن بغير هذا العبد في الشراكة لم يصدق على ذلك حق الشريك ولكن يصدق حق نفسه ويجعل في حق الشريك كانه أنشأ الكفاية للحاصل وشركه ان ردها كذا في المحيط. ولو أجر أحد المتفاوضين نفسه لم يخطئ شيء أو خباطة ثوب أو عمل من الاعمال فالاجر بينهما وكذلك كل كسبا كسبه أحدهما فالاجر بينهما ولو أجر نفسه للخدمة فالاجرة خاصة كذا في التارخانية. ولو استأجر أحد المتفاوضين أجرا أو دابة فلهما وجران بأخذها من صاحبها بالاجر فالأموال استأجر مطالبته أو الى مكة للصحر يرجع شركه كما أدعى عنه

الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم بعد ذلك أنه أن ردها وتكون فيه بالاجارة. والوكيل بالاجارة انما اقتضى الاجارة مع المستأجر قال محمد رحمه الله تعالى المناقضة جارة وضمان على الوكيل لان الموكل لا يملك الاجرة فان كان الوكيل أجراها بشئ بعينه وبجمل ذلك لا يجوز نقض الوكيل على رب الفار وقد مر هذا في البيوع. والغاصب اذا أجر الفار أو العدم قال المقصوب منه أنا أمرتك بالاجارة فقال الغاصب لم تأمرني كان القول قول المقصوب منه. ولو أجر الغاصب فلما اقتضت الاجارة قال المقصوب بعينه كنت أجزت عقده قبل اقتضاء المدة لا يثبت قوة الايبنة كل رجل انما يرجع بتمت بالانقضاء الزوج فقلت الانية كنت أجزت عقد الاب لا صدق الايبنة ولو قالت كان

النكاح ما جرى ولي الدارات كان القول قولها. والغاصب اذا أجر المقصوب ثم أجاز الملك ان أجاز قبل استيفاء المفعة صحت كذا اجازته ويكون جميع الاجر للملك كذا في بيع الفضولي حال قيام العقد عليه وان أجاز بعد انقضاء العقد لصاحبه اجازته كذا في بيع الفضولي بعد ذلك. والعقد عليه ويكون جميع الاجر للغاصب لانه هو القاعد والمنافع تقومت بعقد فكان الاجر له وان أجاز بعد ماضى بعض المدة فأجر ماضى يكون للغاصب وأجر باقي يكون للملك. وهو قول محمد رحمه الله تعالى لان الاجارة تتعلق بعاقة فاعية على حسب حدوث المفعة فصحت الاجارة فبما بقي من المدة ولا يصح فبما مضى كل رجل اذا أجر بعلمته ثم أعقته في وسط السنة فأجاز العبد الاجارة فبما بقي من السنة يكون للعبد وأجر ماضى يكون لولا للمعتق لان المنافع في علمته استوفيت على ملكه المولى فكان البطلان وفيما بقي استوفيت على ملك العبد فكان البطلان أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أجاز للملك اجارة للغاصب بعد ماضى بعض

أجمعاً كان أكثر صيغ هذا الوقت هو الصغير * رجل غصب أرضاً أو قفاً أو أرضاً صغيرة قال بعضهم بعضاً انفاصب أجزاً المثل الوقت والصغير
وقا ظاهر الرواية لا يصح فلأذن هذا انفاصب أجزاً الأرض المصغرة من غيره كان على المستأجر انفاصب الأجزاً المسمى به رجل أجر متراً كان
والوقت صغرة أو لولده أياماً متساوياً كما في هذا الرجل اجارة طوله مائة مرسومة متفق المستأجر في عارة هذا الوقت بأجره المأجور قال الشيخ
الإمام أبو بكر محمد بن الفضل أن لم يكن المؤجر ولاية في الوقت بان لم يكن متولياً يكون المؤجر عاصلاً كان على المستأجر الأجزاً المسمى به يتصدق
وله أجزاً المستأجر عما اتفق في العارة على الأجزاً ولا على غمره ولا كان متطوعاً وان كان المؤجر متولياً كان على المستأجر الأجزاً المسمى
أن كان ذلك مقدراً أجزاً للثلث أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقت بما اتفق في العارة * متولى الوقت إذا أجزاً الأرض مدة معلومة تمات
المؤجر تمات المستأجر قبل انقضاء مدة (٣١٣) الاجارة تفرع ورثة المستأجر غلة الأرض قال الشيخ الإمام هذا رحمه الله تعالى

ان كانت الغلة زرعها

أَسْمَأُ أَحَدَ الْمُتَاوُضِينَ دِرْهَمًا فِي طَعَامِهِ جَازَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ۖ وَكَذَلِكَ لَوْ تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا عَيْنًا مَوْصُورَةً أَوْ الْعَيْنَةَ أَنْ يَشْتَرِيَ عَيْنًا لِنَسَبَتِهَا كَثْرَمِنْ يَحْتَمِلُ لِبَيْعِهِ بِمَقْتَدَرِ الْقَدْرِ فَحَصَلَ لَهُ الْمَالُ كَذَا فِي الْمَسْئُوطِ ۖ وَلَا حُدُومَانُ
بِرْهَنْ مَالِ الْمُتَاوُضَةِ بَيْنَ الْقَاوِضَةِ وَبَيْنَ عَلَيْهِ نَاصِفَةٌ بَعْدَ أَنْ تَشْرِبَ بِكَ لَا لِرَهْنٍ قَضَاءُ الدَّيْنِ وَكَيْفَاؤُ أَحَدِهِمَا
عَلَى قَضَاءِ الدَّيْنِ الْمُتَاوُضَةِ وَبَيْنَهُمَا شَرْعٌ مَهْرًا وَغَيْرُهُ بَعْدَ أَنْ تَشْرِبَ بِكَ كَذَا فِي حَيْطِ السَّرْحِيِّ ۖ حَتَّى لَمْ يَكُنْ
لِشْرِبِ بَكَ أَنْ يَسْتَوْضَعَ بَيْنَ الدَّيْنِ كَذَا فِي الْحَيْطِ ۖ فَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ مِنْ شَرِكَةٍ مَالًا لِمَا عَانَ عَلَيْهِ وَأَنْ كَانَ الدَّيْنُ
عَلَيْهِ نَاصِفَةٌ بَرَحَ شَرِكُهُ عَلَيْهِ خَفِضَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ قَعَةُ الرَهْنِ أَكْثَرَمِنْ الدَّيْنِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي الزَّادَةِ
كَذَا فِي الْمَسْئُوطِ ۖ وَكَذَا لَوْ رَهْنُ مَتَاعَيْنِ نَاصِفَتُهُمَا بَيْنَ الْمُتَاوُضَةِ لَمْ يَكُنْ مَتَاعًا جَمْعًا عَلَى شَرِكَةٍ
نَسْفِ الدَّيْنِ وَإِنْ كَانَ الرَهْنُ قَدِ هَلَكَ بَيْنَ الدَّيْنِ كَذَا فِي الْحَيْطِ ۖ وَلَوْ أَنَّ تَنْ أَحَدَهُمَا رَهْنًا بَيْنَ التَّضَارَةِ
جَازَ كَذَا فِي حَيْطِ السَّرْحِيِّ ۖ وَسَوَاءٌ كَانَ هُوَ الَّذِي عَلَى الْمُبَايَعَةِ أَوْ صَاحِبُهُ كَذَا فِي الْمَسْئُوطِ ۖ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا أَنْ يَتْرَكَ الرَهْنَ وَالْإِثْبَانُ فَإِنْ أَتَى بِنَفْسِهِ بَعْدَ وَشْرِكَةٍ أَوْ بَعْدَ قَضَاءِ الدَّيْنِ بِعَاقِبَةِ إِقْرَارِهِ عَلَى شَرِكَةٍ كَذَا
فِي السَّرَاجِ الطَّوْهَاجِ ۖ وَهُوَ أَنْ تَوَدَّعَ أَنْ يَحْتَالَ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ۖ وَأَنْ يَهْدِي مِنْ مَالِ الْمُتَاوُضَةِ بِمَقْتَدَرِ عِدَّةِ
مَنْهُ مَوْلُومٌ بِقَدْرِ شَيْءٍ أَوْ الصَّحْبِ أَنْ ذَلِكَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَعْرُوفِ بِهَوَايَا لِعَمَلِ التَّضَارَةِ سِرْفًا كَذَا فِي الْغَيْبَةِ
وَبِقَوْلِهِ هَذِهِ الْمُتَاوُضَةُ وَأَكْلُ طَعَامِهِ وَالْإِسْتِغَارَةُ بِغَيْرِ أَنْ تَشْرِبَ بِكَ كَمَا تَزُولُ وَضَمَانُ عَلَى الْأَكْلِ وَالْتَصَدِّقِ
عَلَيْهِمَا سَحْسَانًا كَذَا فِي حَيْطِ السَّرْحِيِّ ۖ ثُمَّ إِنَّمَا عَلِمَ الْأَهْلُ مَالًا كَوَلَّمِنْ التَّفَا كَهُوَ الْيَمِّ وَالْخِيُولَا
عَلَى الْأَهْلِ مَالِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَذَا فِي الْحَيْطِ ۖ وَلَوْ كَسَا الْمُتَاوُضُ رَجُلًا بِأَوْهَبِهِ دَابَّةً أَوْ وَهَبَ الذَّهَبَ
وَالْفِضَّةَ وَالْأَسْعَى وَالْجُيُوسَ بِحِزْمٍ فِي حَسْبَتِهِ بِكَ وَأَتَا بِحِزْمٍ ذَلِكَ فَإِذَا كَهُوَ التَّهْمُ وَالْخِيُولَا وَأَسْمَا ذَلِكَ
كَذَا فِي خَتَاوَى قَاضِيَانِ ۖ وَلَا حُدُومَانُ بَيْنَ الدَّيْنِ مَالًا بَعْدَ أَنْ تَشْرِبَ بِكَ وَهُوَ الصَّحْبُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي
خَنِيفَةَ وَمَحْدُودُهُمَا كَذَا فِي الْخِيُولَا ۖ ثُمَّ عَلَى قَوْلِهِمْ جُزْأُ السَّافِرِ قَوْلُهُ أَنَّ الشَّرِيكَ فِي ذَلِكَ قُلَّةُ
أَنْ يَتَّقَى عَلَى نَفْسِهِ كَرَاهِي طَعَامِهِ وَأَدَامَتِهِمْ جِلَّةُ رَأْسِ الْمَالِ رَوَى ذَلِكَ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي خَنِيفَةَ فَرَجَهُ
كَذَا فِي الْغَيْبَةِ فَإِنْ رَجَعَ حَسِبَ النِّقْمَةَ مِنْهُ وَالْأَكْبَارُ النِّقْمَةَ مَحْصُورَةً مِنْ رَأْسِ الْمَالِ كَذَا فِي الظَّاهِرَةِ ۖ وَهُوَ أَنْ
يُدْفَعُ الْمَالُ مُضَارَبَةً كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ۖ هَذَا رَوَايَةُ الْأَصْلِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَذَا فِي النَّهْرِ النَّاقِطِ ۖ وَهَكَذَا فِي الْهَمَايَةِ
ۖ وَكَذَا لَمْ أَنْ يَأْخُذْ بِالْمُضَارَبَةِ بِكَ يَكُونُ بِرَجْمَةٍ نَاصِفَةٍ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ۖ وَلَا حُدُومَانُ يَضَعُ كَذَا فِي
الظَّاهِرَةِ ۖ وَلَوْ أَسْبَحَ بِضَاعَةً ثُمَّ تَفَرَّقَ الْمُتَاوُضَانِ ثُمَّ اشْتَرَى بِبَيْعَتِهِمَا عَيْنًا عَلَى الْمُسْتَبْعِ بِتَفَرُّقِهِمَا كَانَ
لِاشْتَرَايِهَا مَرَضَةً وَأَنْ يَطْلُ بِتَفَرُّقِهِمَا أَنْ كَانَ الثَّمَنِ مَدْفُوعًا إِلَى الْمُسْتَبْعِ جَازَ شَرْعًا وَعَلَى الْأَمْرِ وَعَلَى
بِرْكِهِ كَمَا كَانَ لَمْ يَكُنْ الثَّمَنِ مَدْفُوعًا إِلَيْهِ كَعَشَرَةٍ بِالْأَمْرِ خَاصَةً كَذَا فِي خَتَاوَى قَاضِيَانِ ۖ وَلَوْ أَنَّ الَّذِي لَمْ

مستخرج

يقابله السنن الأولى وبمعظم الحال بمقابلته السنة الأخيرة وإن كانت الأجرة تاراض الشيء وألوقت لأصع الاجارة في السنن الأولى لأنها تكون ما قبل من آخر المثل فلا تصعب وإن استأجر أرض الشيء أو ألوقت على الوقت أو الشيء في السنة الأخيرة يكون الاستطباب أكثر من أجرة المثل فلا تصعب وإذا قدمت الأجرة في البعض في الوجهين حل تصعب فيما كان خيرا للشيء وألوقت على قول من يجعل الأجرة الطوبى به عقدا واحدا الأصعب وعلى قول من يجعلها عقدا تصعب فيما كان خيرا للشيء أو ألوقت ولا تصعب فيما كان خيرا للظاهر وهو القساذ في الكل وإن كان الوصي أجرة أرض الشيء واستأجره ووصى آخر لم يتم آخر لأصعب هذا الأجرة لأنها إن كانت خيرا للأحد التين تكون خيرا للآخر فلا تتجاوز هذه الأجرة عن الضرر وأحد التين وطريق جميع الأجرة الطوبى به في أرض الشيء وألوقت على أن يصل آخر السنن كلها بمقدار أجرة المثل ثم

على الصغر اذا لم يكن له ولاية التصرف في ماله كالزوجه للصغير مال كان لصاحب الحجر أن يقبض الهبة للصغير وليس له أن يقبضه على الصغير
 • وان باع الصبي بعلمه أبر من له ولاية الاجارة ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ سواء أبر مالاً أو بالحد أو وصيهما أو غيرهم • وليس لمن
 كان الصغير في حجره أن يدفعه الى حاكم لينتقم تلك الحرفة ان لم يكن أب الصغير حاكم لان الصغير يتضرر بذلك • من لمحق الاجارة استأجر
 استاذ العلم العرفي في تلك السنة فللعرضي نصف السنة ولم يعلم شيئا كان للاستأجر أن يفسخ الاجارة • ولو استأجر استاذاً سنة لتحقق الصغير
 لا يجوز تلك الاجارة ولا بالحد وصيهما جاز ترقيق الصغير ودواعه وعقاره لانهم يكون البيع فمكون الاجارة وليس لغیره ولا لمن كان
 الصغير في حجره ولا جارة عبيد المغر وعقاره • وعن محمد رحمه الله تعالى أنه جوز ذلك استصفاً لان له تلك الاجارة نفسه فملاك اجارته ماله
 وعنه أيضاً من كان الصغير في حجره كان له (٣١٤) أن يتفق على الصغير من ماله • ولا حد الوصين أن يواجر الصغير ولا يواجر عبده

كذا في محيط السرخسي

والفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه • اذا قال
 أحدهما في بيع باعه الآخر جازت الالة عليهما • وكذلك اذا قال أحدهما في سلم باشر صاحبه كذا في
 المحيط • ولو باع أحد المتفاوضين جارية من تجارة مائتة لم يكن لواحد منهما أن يشتريها باقل من ذلك
 قبل استيفاء الثمن كذا في فتاوى قاضيان • ولو باع أحد المتفاوضين شيئاً مائتة ثمان ليس لصاحبه أن
 يخاضع فيه قل أن أعطاه المشتري نصف الثمن يرى منه كذا في محيط السرخسي • ولو باع أحدهما شيئاً ثم رغب
 الثمن من المشتري أو أربأه جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفيمن نصب صاحب كذا في فتاوى
 قاضيان • وان رغبه الآخر أو أربأه جاز في نفسه ولا يجوز في نصب صاحبه اجماعاً كذا في المحيط • واذا
 أثنأ أحد المتفاوضين ديناً وجب له ما يأتى أخيراً في التصيين اجماعاً كذا في الظهيرية • وسواء وجب الدين
 بعقد المؤخر أو بعقد صاحبه أو بعقد أحدهما كذا في الخيرة • اذا كان على المتفاوضين دين إلى أصل أو بطل
 أحدهما لا يل بطل وحل المال عليهما جميعاً • ولو مات أحدهما حل على الميت حصته ولم يطل على الآخر
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان رجل على المتفاوضين مال فأربأه أحدهما عن حصته فهم ما يرب
 جميعاً من المال كله كذا في المحيط • حقوق عقود ولا أحدهما ما ينصرف اليهما جميعاً على أن أحدهما
 ولو باع شيئاً يطلب غم البائع ولا تسلم للبيع كإبطال البائع والمطلوب غير البائع الثمن من المشتري يعبر
 المشتري على تسليم الثمن اليه كالمعبر على تسليمه الى البائع كذا في التنازحة • ولو اشتري أحدهما شيئاً
 يواخر صاحبه بالثمن كالمواخره المشتري كذا في السراج الوهاج • وله أن يقبض المبيع كالمشتري
 ولو وجد المشتري غم ما عاين المبيع فلصاحبه أن يرد له المبيع كالمشتري كذا في البدائع • واذا اشتري
 أحدهما شيئاً من تجارة فوجد الآخر به عيباً كان له أن يرد كذا في المحيط • ولو استحق المبيع كان لكل
 واحد منهما الرجوع بالثمن على البائع كذا في السراج الوهاج • والمشتري من أحدهما شيئاً من شركتهما اذا
 وجد المشتري عيباً كان له أن يرد به العيب على أيهما شاء كذا في الظهيرية • ولو أنكر العيب فله أن يحفظ
 البائع على البينات وشركه على العلم • ولو أقر أحدهما شذوا فإقراره على نفسه وشركه • ولو باع كل واحد
 منهما نصف مائة من شركتهما وشركتهما عيباً فله أن يحفظ كل واحد منهما على النصف الذي باعه على
 البينات وعلى النصف الذي باع شركه على العلم • ومن واخذه في قول محمد رحمه الله تعالى أو يوسف
 رحمه الله تعالى يحفظ كل واحد منهما على البينات فيما نزع ونسقط عن كل واحد منهما العين على العلم هكذا
 في البدائع • وان باع أحد المتفاوضين شيئاً من متاع المتفاوضة ثم أقره ولم يعلم المشتري بقرائنها كان له أن

في قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال محمد رحمه الله
 تعالى يواجر عبده أيضاً
 الوصي اذا استأجر نفسه أو
 عبده الصغير لا يجوز ما عند
 محمد رحمه الله تعالى فلا نه لو
 اشترى التيمم من مال نفسه
 أو باع ما من التيمم لا يجوز
 فالاجارة أولى وأما عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف رحمه
 الله تعالى فلا مانع من البيع
 من نفسه بشرط أن يكون
 ذلك خيراً للثمن ولا خيراً للثمن
 ههنا لا يحل ما ليس على
 نفسه مالا وان استأجر
 الوصي نفس التيمم لنفسه
 أو عبد التيمم لنفسه جاز
 قياس قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف رحمه الله تعالى اذا
 كانت باجرة ليس فيها غبن
 أم لا اب اذا أبر نفسه
 الصغير أو أبر ماله للصغير
 أو استأجر ماله الصغير لنفسه
 جاز لا نه لا يشرع أصلاً الصغير
 لنفسه وان لم يكن ذلك يقع
 للصغير • ولو كان وصياً

لثنتين فاستأجر لأحدهما مالاً لا يجوز • ولو باع مالاً أحدهما من الآخر لا اب اذا استأجره البائع فعمل يدفع
 الآخر لأجره • وان استأجر الاثنان بأجل للخدمة لا يجوز زفان على الأب كان له الآخر وفي المستثنى لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلماً أو ذمياً
 • وانذا استأجر الحر من ماله الكتاب جاز • وكذا لو استأجر الحر من العبد من ماله جاز • وانذا استأجر أبا العبد بطل ذلك • الصبي المحجور اذا
 أبر نفسه لا يجوز زفان • ومن عمل العمل في القصاص لا يجب الا في الإقرار وفي الاستحيان يجب • الأب والجد أو وصيهما اذا أبروا أو عبيدا
 الصغير من ماله معلومة ثم بلغ العتق لم يكن للصغير أن يفسخ الاجارة • والصبي اذا أبر نفسه ثم بلغ لا يكون له أن يفسخ الاجارة • والعبد
 المحجور اذا أبر نفسه للخدمة سنة فاعتق في نصف السنة فلا يصحكون للعبد أن يفسخ الاجارة • يكون أبر ماله في المال لأجر
 ما بين العبد • وان كان أبر ماله لم يعتق في نصف السنة كان للعبد أن يفسخ الاجارة فيما بين • وان شاء أمضى فان أجاز الاجارة ولم يولي كان

[illegible]

بعض الطريق ادعاه المستأجر لنفسه وإنكر الاجارة وصاحب الحاقه يدين الاجارة : كذا القندوري رحمه الله تعالى أن على قول أبي يوسف مدحه الله تعالى ثابته أجر ما قبل الاتكراه ولا يثبته أجر ما بعد الاتكراه . وقال محمد رحمه الله تعالى لا سقط ثمن من الاجر ولو استأجر عبدا سنة وقضه لها مضى نصف السنة بعد الاجارة وإن أعاد نفسه وقبضه العبد يوم الجواز ألقاها فضت السقوية ، أنت درهم ثمن العبد في يد المستأجر وقبضه أنت ، روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أن على الاجر وضمن قيمة العبد بعد سنة ، ولابد كراهتم خلافاً وكذا القندوري أن على أن يوفى رحمه الله تعالى عليه أجر ما مضى قبل الجواز وليس عليه أجر ما بعد الجواز ، وقال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى كيف يجمع الاجر والضمان قال يجمعها قال هشام أرادت انك أماسعه السنة بحكم الاجارة فلماضت السنة والمستأجر ينكر أن تكون يد بعد غيره وصاحب العبد لا يدين للمستأجر لنفسه وكان على المستأجر أن يدفع المزدور وضمن : ورجل أجاره ثلاثين درهماً شهره على أنه يخلط

كان عليه الاجر * وكذا لزوم العوض ولم يزرع البعض * رجل استاجر مائة من البقر ليعمل عليها كذا ويبيعها
 فذهب البقرة ولم يجد الذي قال محمد رحمه الله تعالى بلزمه كراهة السفينة في الذهاب فارة أقل كراهة لو قال اكثر من مائة على أن تفصل
 الطعام من موضع كذا الى ههنا فاجد الطعام فليس عليه شيء من الكراهة لان في المسئلة الاولى اكرى السفينة للذهاب والجل والرجوع
 فلم يزمه الذهاب في المسئلة الثانية وقع الاستحاضار في حل الطعام من موضع كذا الى ههنا فاذ لم يعمل بل يزمه شيء ولو استكرى مائة
 ليحصل عليها من هناك جواته فاما المكاري وقال ذهب ولم اجد الجال قالوا ان صدقما المستكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب فليبايع الجال
 * رجل استاجر في المصردا ليعمل على الدقيق من طاحونة كذا أو الخنط من قرية كذا فذهب فلم تكن الخنطة فخطت أو لم يجد في القرية
 حنطة فرجع الى المصردا الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يتلوه في لقطة (٣١٧) الاستحاضار كان المستاجر قال

استاجر منك هذا مائة
 من هذه البلدة حتى أحصل
 عليه الدقيق من طاحونة
 كذا يجب نصف الكرا مالان
 الاجارة وقتت هجعة من
 البلدة الى الطاحونة من غير
 جلي شئ يجب نصف الاجر
 بالذهب ثم الاجارة من
 الطاحونة الى البلدة اثنا
 كان لجل الدقيق ولم يوجد
 فلا يجب الرجوع شئ فاما
 اذا قال المستاجر استأجرت
 منك هذه الدابة بدرهم حتى
 أحصل الدقيق من الطاحونة
 فلم يجد الدقيق هو ولا يجب
 شئ لان ههنا الاجارة
 وقتت على جل الدقيق من
 الطاحونة فلا يجب الاجر
 انما يعمل الدقيق ولو استأجر
 رجلا ليهذه الى البصرة
 فيبيع بماله فوجد بعضهم
 قد ملئت فبايع بقر في ذئب
 الكتاب أنه لاجر يجب
 ذلك * قالوا هذا اذا كان
 على ما عول من لا يؤتي بعض
 المقر عليه فيجب الاجر

بالمائة ثم قال المدعي كانت كذلك قبل استحسانا كذا في محيط السرخسي * واذا اختلف المتفاوضان فاعاد
 أحدهما البيعة أن المال كان في يد صاحبه وان قاضي بلدة كذا كان قضى بذلك عليه وهو المال ولله
 قضى به بينه ما نصه في تأمات الاثر بمثل ذلك من ذلك القاضي بعينه أو غيرهما من كل من قاض واحد وعمل
 تاريخ القاضين أو أخبدا الاثر وان لم يعلم أو كان القاضين القاضين لم يزل ما كلفهما القضاة في نقد عليه
 لان كلا منهما صحيح فظاهر ان صاحب كل صاحبه بما عليه ويتراشق الفضل كذا في فتح القدير * ولما كان
 المتفاوضان قاطعين الورثة في بيعهما ثم كان رجسدا مالا كثيرا فقال أحد الفريقين كان هذا في قسمنا
 يستحقوا على ذلك الاينة وعلى الفريق الاخر البين فانا احقوا كان بينهما تصديق فان كان في أيديهم
 صدقوا ان كانوا قد شهدوا بالبراهين ان كانوا اليه شهدوا بالبراهين فبينهم جميعا بعد ما يحلف الاثرون
 ما دخل هذا في قسم هؤلاء كذا في المبسوط * ولو كان المال في يد أحدهما فبقين فقالوا كان لا ينقل
 المتفاوضة وكذبهم الفريق الاخر قال البين بينهما وان كانوا شهدوا على البراهين في الشر كذا وان كانت
 البراهين في الشر كذا في غير هاتين ولا تسعة وان كان المال في يد غير الفريقين فهو بينهما تصديق كذا في
 محيط السرخسي * واذا شهدوا على الاقرار بالمفاوضة من عشرة سنين قبل القاضي شهادتهم ثبت
 المتفاوضة من عشرة سنين وقبل ذلك حتى يقضى بجميع ما في يد من عشرة سنين وقبل ذلك بينهما ولو شهدوا
 على انشغال المتفاوضة من عشرة سنين فبقي بالمفاوضة من عشرة سنين ولا يقضى بالمفاوضة قبل ذلك فاعاد بقين
 لاحدهما قبل المتفاوضة يختص هو به وما كان مشكلا لخالقه وللمفاوضة كذا في المحيط * ولو أمر أحد
 المتفاوضين برجلين يشتريان عبد الهاموسى جنس العبد والثنى فاشترياه وقد اقرق المتفاوضان عن
 الشر كذا فقال الاخر اشترى ما بعد اذ اقرق فهو خاصة وقال الاخر اشترى ما قبل اذ اقرق فهو بيننا كان
 القول قول الاخر مع عبده والبيعة بين الاثرون فاما البيعة ولا قبل شهادة الوكيلين كذا في فتاوى
 قاضيان * وان قال الشرى كان لا يدري متى اشترى فهو للاخر خاصة كذا في محيط السرخسي * وان
 قال الاخر اشترى ما قبل التفرقة وقال الاخر اشترى ما بعد التفرقة فقال القول قول الاخر والبيعة بين الاثرون كذا
 في المحيط * وانما اعتق أحد المتفاوضين عبدا من شركهما قال قول فيه كقول قول غير المتفاوضين وانما اقرق
 المتفاوضان ثم قال أحدهما كانت كانت هذا العبد في الشر كذا لم يصدق على ذلك لكن افراد في نصيب
 نفسه صحيح وليس بذلك أن يرد بلوغ الضرر عن نفسه بعد ما يحلف على عمله وكذلك ان أقر أنه اعتقه في
 الشر كذا معناه أن افراد بعض في نصيب نفسه خاصة ولا يشغل باختلاف الاثرون ههنا بخلاف الكفاية فكنا
 في المبسوط * واذا اقرق المتفاوضان وأشهد كل واحد على صاحبه بالبراهين كل شركة ثم قال أحدهما

بقدركم ان استأجر مائة بذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب الطعام ووجد فلا تأخذما فخر الطعام لاجر له لانه نقص عمله فلا يجب
 الاجر كذا في اطراف فتوى وان استأجر مائة بذهب بكتاب الى فلان ويبيع بماله فذهب الكتاب فوجد فلا تأخذما فخر الكتاب لاجر
 له وقال محمد رحمه الله تعالى بلزمه أجر الذهاب ولو ترك الكتاب فباعه أو غرقه ولم يرد كان له اجر الذهاب في قوله لم يرد لانه لم يرض
 عمله وقبل فاعاد قوله يرضى أن لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب فباعه فبقي الكتاب وارث الكتاب فباعه فبقي له فحصل له الغرض
 بخلاف ما اذا رجع قوله لو استأجر رجلا ليهذه الى موضع كذا ويذهب فاما بالاجر يرضى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلا تأخذما
 لاجر * ولو استأجر مائة بذهب الى موضع كذا ويؤتي رسالته الى فلان فذهب فلم يجد فلا تأخذما لاجر لان الاجر مقابل الذهاب لا يتلغ
 الرسالة فرجل استأجر امرأه غلدة البيت شهر الاجور ولا يكون له الاجر في ذلك لان خدمة البيت متحقق عليها فانه لا يجب الاجر لها

كأول استأجر الخنزرة وأوطعته وإن منفعته خدعة قالت تعود لها الإنسان لا تستحق الأجر عليه ومنفعته الهه بكاف الطبخ والخبز ولو استأجرها قلل نساء قال المصنف فبني أن يكون لها الأجر لأن ذلك غير مستحق عليها بدانة كضباطة الثوب وشو ذلك ومنفعة الغسل تعود إلى الزوج خاصة فيكون لها الأجر كأول استأجرها على غنمه وإن استأجرت المرأة زوجها الفدية بها بأجر مسي جازل للزوج أن يمنع عن خدمته أبدا لإجارتها لأنه يضره بذلك فإن خدعه هذا كرمس الأمانة السرخسية رحمة الله تعالى أن عليها الأجر وزوجها كأول استأجرت زوجها لزم الغنم ولو قالت المرأة تزوجها غنم على أن أتى أقدرهم فتمز لزوج رجلها إلى أن طالت المرأة إلى أن يذللها فإدانة الفاءله الإجارة باطله ولا شيء عليها لأن خدمته المرأة أحرام على الزوج لأنه قائم عليها امرأة أجزت دارهم من زوجها فاستكناها جميعا قالوا لأجر لها وهي أزدادوا بهذا الإنفاق أن منفعته سكنى الدار وتعود إليها لأن الزوج ينصرف من

(٣١٨)

الدار في بعض الاوقات توسع
أن يكون عامته نهاره
فالسوق وتكون الدار
في الدار والمستاجر
ذا أكبر من الاستير أو اعاده
انفقته وإيات على أنه
ليحبب الاجر على المستاجر
في زمان الاجارة والاعارة
فكذلك هنالك يمكن لها
أجر الدار على زوجها
رجل اشترى الثياب على
رؤس الاشخاص ثمن مستاجر
الاشجار ليقول الثمار في أن
تدرك وقتا معلوما لم يكن
عليه أجر الاشجار لان
التمتع ليس بمثل الاجارة
فيعمل الاجارة وتختلف
ما لو اشترى القصير ثم
استاجر الارض وقام معلوما
الى أن يدرك الزرع كان ذلك
اجارة وكانه أجر الارض
لا ان الارض محل للاجارة
تقتنع الاجارة رجل
استاجر طلوحه يدقونين
بالله في موضع يكون كرى
الدار صاحب الحق

كنت أعتقد هذا العبد في الشركة فقد دخل نصف قيمته فجارأأت اليك مستغفرا عما خر في عتقهم وقال
كنت اخترت ضمان العبد فالقول لي لم يمت مع عتقه فضمن العبد عتدا في حيفه رحما لله تعالى دون
الشروط وان قال اخترت ضمانك برئ من الضمان بالبراءة ولا شيء على العبد وان قال ما اخترت شيئا فله أن
يضمن العبدون الشريك كذا في محيط السرخسي * وان أقام المالك القينة أنه كان قضا خاترها جعل
الضمان بالبراءة كتابا للمطاعة فبما هو من ذلك ولا شيء على العبد وان قال الشريك لم يبعثه إلا بعد الفرقه
كان القول قوله أيضا فان أقام المالك القينة أنه اعتقه في المقاضاة وضمن نصف قيمته وأقام الآخر البينة
أدعى بعتقه بعد الفرقه واختار ما به العبد فالقينة بينة المعنى ويرى هو والعبد من نصف قيمته كذا في
المبسوط * ولو أقر أحد هما أنه كاتب عبد في الشركة على ألف وقضيهما ومن العبد فقد دخل في
البراءة وقال اخترت ما كانت به الفرقه فالقول لي لم يكاتب وان كان العبد ترك ما لا يقل المالك كاتبه بعد
الفرقه أو أباورثه وقال الآخر في المقاضاة فضمن وأقام المالك البراءة فبما هو من ذلك لم يكاتب كذا في
محيط السرخسي * وان أودع أحدا المتقاضين من الملهاد وبعة عند رجل فادعى المستودع أنه قد ردها
إليه أو إلى صاحبه فالقول قوله بمعينه كذا في المبسوط * فان جحد الذي ادعى عليه ذلك بضع لشريكه
بقول المودع ولكن بحقيقته ما قبضه كذا في المحيط * وكذلك لو مات أحد هما مات الذي المودع دفع إلى
الذي يستحق الورثة على العلم وان الذي ادعى الورثة المثل وحقوقا ما قبضه وضمن حصة التي
وهو بين الخي وورثت المثل كذا في محيط السرخسي * ولو أقر دفع المالك الذي أودع بعه موت الذي
لم يودعني وصف على ذلك فهو برئ من الضمان ولم يصنع على الزام الخي تحيا بعد أن يحضر ما قبضه
كذا في المبسوط * وان مات المودع فقال المستودع دفعته إلى الخي نفسه وإلى ورثة المثل نفسه
يرى عن الضمان ما حلف فان أقر أحداهما فترقى بضع النصف شر كما لا خرب كذا في محيط
السرخسي * وان كاذب من فقال المستودع دفع المالك ما أقر أحد هما بذلك وجدنا الآخر
فالمستودع يرى ولا يمين عليه وان أقر تمام قال المستودع دفعته إلى الذي أودعني فهو برئ وان قال دفعته
إلى الآخر وكنت في ذلك ضمن نصف ذلك المالك الذي أودعه ثم ما قبضه المودع يكون بينهما صفيق وان
سقط الشر بك في ذلك فالودع بالخيار إن شاء ضمن نصيبه شر كذا وإن شاء ضمن المستودع
كذا في المبسوط

والفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين ﴿ استعار أحد المتفاوضين دابة لي كهذا المكان
 علوم فركها شربك فطبت ففهما ضمانان كذا في المحط ١٠ واستعار أحد هداية ليعمل عليها طعاما له

عاقبة فتحتاج الهرة الى الكرى وصار بحال لا يهيل الا احلى الرحيق فان كان بحال لا يوصف المله الهما جمعا فقلنا
 علانا فاضله انما لا يستلزم المقصود وما يرضى الاجارة كان علمه احرما جمعا وان كان بحال لا يوصف المله الهما يهمل احرما فقلنا احر
 اسداهما انما يرضى الاجارة لا يهيل عمن من الاتضاع الا باحدهما فان تفاوت احرهما فقلنا احرما فقلنا اذا كان كل واحد يمكنه لا كثر لانه
 متعمن من الاتضاع يا كثرهما وان كان غلبت في موضع يكون رى الهرة على الستارة عادة فقلنا الاحر كثر لانه هو الحاصل وهو كذا واستاجر
 خيمة فانه كسرت او تدها لا يقط الا من الستارة لان الالات اذا تكون على صاحب الخيمة ولو انقطع عنها ما سقط الاجر عن المستاجر
 لاننا لا نطالب بكونه على صاحب الخيمة * وبطل استجار طاحونة فاقطع ماؤها كان له ان رى تعاقبا لم رى تعاقبا مضى السنة سقط جميع
 الاجر فان قلنا ماؤها وكانت الطاحونة تدور وتطحن على نصف ما كانت تطحن كان الستار احر رى تعاقبا لم رى تعاقبا طعن كان ذلك رضاهما

وليس له أن يرد ما بعد ذلك • ولو استاجر بملكه مسمى وقال استأجر هذا البيت بكل حق فهو ولو لم يسم الرضى كالأجر أن يقطع الرضى وليس الرضى والمأمن حق البيت • وإن كان استأجر البيت بجبره فإنه حقوق الرضى والمأمن حقوقه فإذا قطع المأمن لم يقطع الرضى حتى مضت السنون وكان البيت مما يفتقح به دون الرضى • يقسم الأجر عليهم ما يقسط عنه حصصه المخرى وبما لم ياجر بحسب البيت وإن لم يكن البيت منتفعا به دون الرضى لا يجيب على المستأجر شيء • وإن لم يرد ذاتية • رجل استأجر أرضا لزراعة فزرع وقل ماؤه قال يجدر بحاله أن يعطى أن يتقاضى الأجرة وله أن يتقاضى حتى يتركها كما لا يكفي يدها بالمثل إلى أن يدرك الزرع فإن سقى زرعه كان رضوا وليس له أن يتقاضى الأجرة وكذا الرضى إذا قطع ما مؤتمن مضى من السنة سقط جميع الأجر وإن قل المأمن ودور الرضى وتضمن على نفسه ما كان له المستأجر أن يرد فإن لم يرد حتى طعن كان ذلك رضوا وليس له أن يرد تاريخ • رجل أبرده ثم أبره من غيره بعد (٣١٩) مسأله إلى الأول فأجاب المستأجر الأول

فقدت الأجرة الثانية على المستأجر الأول • ولودفع أرضه من أربعة على أن يكون البذر مع المزارع ثم أبر من غيره بأجرة طوية بغير رضا المزارع فكان رضى بالمزارع تنقضى المزارعة وتنقض الأجرة الطوية • رجل أبر من رجلين بأن يستأجره دارا بعينه لمن رجل سنة فاستأجرها المأور وأبى أن ينفقها إلى الأمر وسكتها بنفسه حتى مضت السنة قال أبو وسفرجه أنه تعالى لأمر على الأمر ولأمر المأور وقال محمد رحمه الله تعالى يجب الأجر على الأمر • رجل استأجر دارا وبقيضا ثم أبرها من الآخر قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا يسقط الأجر على المستأجر • ذكر

خاصة فعمل عليها بشرطه كما عاملت ذلك أو أخفى لا يضمن كذا في محيط السرخسي • ثم في مسألة الركب إذا وجب الضمان وأدى إلى كبد ذلك من مال الشركة هل يرجع عليهم بركة نصف ما أدى ينظر إن كان قدر كمالها حجة ما فلا يرجع وإن كان قدر كمالها في حصة نفسه فلا يرجع • نصف ما أدى لصاحب الحصة أن يطلب بضمان الله • بأية ما شاء كذا في المحيط • وكذلك أحد المتفاوضين إذا استأجره ليعمل عليها عدل زلي فحل عليه بشرطه كمثل ذلك للملح لا يضمن ولو حل عليه طالبة أو أكمة كان ضمانا للاختلاف الجنس والمتفاوت في الضرر على الحصة ولو حل المستعير عليه ذلك ضمن فكذلك بشرطه كما لا إيمان كان ذلك من تجارتهم ما فاضل عليه ما وإن كان بضاعة عند الذي حصل فاضل عليه ما لأن الذي حل غاصب والآخر عنه فكل ضمن ثم يرجع الشريك على الذي حصل نصف ذلك إذا أضمن مال الشركة كذا في المبسوط • ولو استأجر أحدهما ليعمل على عشرة شحانم خطه فعمل عليه بشرطه عشرة شحانم شعرون شريكتهم لا يضمن وكذا لو كان شريكين شركة عنان فاستأجر أحدهما فاجاب فيه كالجواب في الأول كذا في فتاوى فاضلان • إذا قال أحدهما لا يكون لصاحبه لا يتجاوز بخاري فجاوز ذلك المال ضمن كذا في السراجية • إنا مات أحدهما المتفاوضين ولم يبين مال الذي كان في يده لا يضمن لشريكه نصيبه كذا في فتح القدير

باب الثالث في شركة العنان وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول في تفسيرها وأصلها وأحكامها • أما شركة العنان فهي أن يشترك اثنين في نوع من التيارات تر أو طعام أو بشرية تكن في عموم التصارات ولا بد أن الكفالة خاصة كذا في فتح القدير • وصورتها أن يشترك اثنين في نوع خاص من التيارات أو يشترك في عموم التصارات ولا بد أن الكفالة والمتفاوض فيها فتعقد معنى الوكالة دون الكفالة حتى يجوز هذا الشركة بين كل من كل من أهل الصادرة كذا في محيط السرخسي • فتصور هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصبي للأذن والحر والعبد المأذون في التيارات والمسلم والكافر كذا في فتاوى فاضلان • وفي التبر هو المكاتب كذا في التهذيب • ولو ذكر الكفالة وكانت باقية شروط المتفاوضة متوفرة فانقضت متفاوضة وإن لم تكن متوفرة ينبغي أن تعقد عنها هكذا في فتح القدير • وأما شرط جوازها فيكون رأس المال عنينا حاضرا أو غائبا عن مجلس العقد لكن مشاورا إليه والمواطة في رأس المال ليست بشرط ويجوز التفاضل في الربح مع تساويهما في رأس المال كذا في محيط السرخسي • ذكر محمد رحمه الله تعالى كيفية كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان

أجرهم من الأجر كان ذلك نقضا للأجرة الأولى والعصير أن الأجرة والإعارة لا تكون قسما ولو كان لا يجب الأجر على المستأجر وما دام في الأجر • رجل استأجر دارا وبقيضا فاسقط منها ما ساقط أو أخذ مدم من المأمن كان له أن يفسخ الأجرة بمحضرة الأجر ولا يصح فسخه عند غيبته لأن الأجرة تنقض الإرداع عليه • وإن لم يرد المأمن كان للمستأجر أن يفسخ الأجر عند حضرته وغيبته وبسقط الأجر عند الكل ولا تنقضي الأجر ما لم يفسخه رجل استأجر أرضا لزراعة فزرعها فأصاب الزرع أفة ففعل أو غرق فبنت كان عليه الأجر ولو غرق الأرض قبل أن يزرعها فلا أجر عليه • وكذا لو قصصها رجل فزرعها فغاصب لأجر على المستأجر • ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاد أنه إذا استأجر أرضا لزراعة فزرعها فطلبت أنه كان عليه أجر ماضى وبسقط عنه أجر ماضى من المتعدد الاستأجار • رجل استأجر أرضا فزرعها فبنت ما يبيعها فائس الزرع قالوا أن استأجره فبنته فبنته فلم يقطع ماله من التبر حتى يفسخ فبنته فبنته لا يقطع كان له أن يفسخ • وإن كان

في الغالب به الخلق المكان قال رحمه الله تعالى وهذا بخلاف مالواستأجر دية فيها العوض كذا في كهيافي المصنف في حواشي المجموع يذهب الخلق المكان فإنه يكون مخالفاً لما ضامنا أولاً على أنه لا يفي بإجراء العادة بأن مكاناً لا يربط شرطاً لجهة الإجازة لا أن لا يربط في بعض المواضع وبعض الطرق قد يكون أكثر العادة فكان ذكر المكان للتقدم في إجازة ناشوب لا يربط بأن مكان اللبس انما يشترط من الوقت لأن اللبس في بعض الأوقات قد يكون أكثر من البعض ورجل استأجر دية ليركبها في مال لا يربط فاسكهافي يذهب ولم يربط ذكر في الكتاب أنه إذا استأجر حاله ليركبها خارج المصنف المكان معلوم فاسكهافي يذهب لا يربط عليه لانه لا يجب الإرجاع عليه بهذا المسألة فلم يكن مادونه فانه فكان ضامنا وان كان استأجر حاله ليركبها في المصنف فاسكهافي لم يربط لا يكون ضامنا لان الإرجاع يجب بهذا المسألة فيكون مادونه فانه فلا يكون ضامنا قالوا في الوجه الأول انما يضمن إذا استأجر مكاناً زماناً لا مكاناً مثله الخروج الخلق المكان عاقبة فخرج في مال العادة أن من استأجر دية لم يخرج الخلق المكان أي قد عسكره النية لم يخرج الخلق المكان ورجل أجرة دية على أن يكون له الخيل أو راعه من النوازل كعهدها استأجر في داره فصرف يضمن فجهتوا لأجره على المستأجر وان كانا لخياراً استأجر فعمله الإرجاع لضمنا عليه ورجل أجرة داره ودفع الفتحاح إلى المستأجر وقال خذ فأنه من جهات المستأجر بعد ما انقضت مدة الإجازة وقال لم أفسد (٣٣١) فتح على الباب ولم أسكن وقال رب النار

(٤١ - فتاوى ثاقب) الطعام المتروك ذكركم في الأئمة ليس بخصي رحمة الله تعالى على من يجوز بيعه الأجر المسمي * رجل دفع إلى نياط أوقصا أو قال أساجر ترك لخطه هذا التوب أو قصير مدرهم فدفعت النياط إلى تليذها وعنده لخطه أوقصره ففعل بيبا لاجر وان قال أساجر ترك لخطه أوقصره ففعل فدفعت إلى غلامه وتليذها لبيع الأجر فان أساجر ترك العرض وله نفسها فارضعته بندي جاريته اختفوا فيه والأصح أنها فسحق الأجر ورجل أساجر دابة بعبها الضع عليها لاجل ما سماه في الموضوع كذا فإذا المكارى أن يضع عليه لم يدرك لاجل شيا من عند نفسه كان لئساجر أن يعبه فان وضع المكارى ذلك وبلغت الدابة إلى ذلك الموضوع كان على المساجر جمع الأجر المسمي * ولو أساجر دارا وقضائه أن يرب الدار قبل بضعها أعز نفسه مقطوع عن المساجر حصه ذلك من الأجر * ولو أكرى دارا فمراها فمدهم بالمرا فربها إلى آخر الشهر سقط عن المساجر حصتها كالنبيذ الأجر * وجل أساجر كالمراقرأ ما فيه من شر وأوقته لاجب عليه الأجر وكذا المحف وكذا إذا أساجر طيبا الشيء لبيع الأجر * وكذا إذا أساجر بيتا من مسلم لبي فيه * ولو أن صناعين آجر أحدهما من الآخر لعمه ثم آجره كالأول كان آجر الأجر بينهما على كل شهر يجب الأجر في الشهر الأول لا غير هذه الآية تعتقدها ففهراتي الشهر الأول سقطت لاجل الصحة الشربة فلا سطل لاجل في الشهر الأول بالشربة الجارية أما في الشهر الثاني فالشربة

قارنت انعقاد الاجازة فلم تتعد الاجازة في الشهر الثاني وان كان صاحب الالة آجرا الالة أحد عشر شهرا كان على المستأجر إرجاع المثلما قلنا في الشهر الاول في الصورة الاولى ولو آجره ثلثين ورجل فهاشتر كافي على إعلان في ذلك الحان وتكال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى الشركة
 توهن الاجازة رادنه انما يرض زمان قبل الشركة فلا يجب الاجرة لها شتر كافي الاستغناء بالثابت وكل واحد منهما معامل شتر يركب من وجهه
 فلا يسلّم المنفعة للمستأجر ولو استأجره ثلثي المدة ليتركها ولو لم يتركها ولو شتر رادنا على شتر رادنا ولو لم يتركها ولو لم يتركها ولو لم يتركها
 الاجر وان كان بعد ثلثين لم يتركها له بالاداء ولو لم يتركها بحيث لا تقدر على الر كواب لأجر عليه وان استأجره ثلثي المدة على وجهه
 في سنة ولم يتركها على سنة من عليه لم يتركها في الوقت الذي لم يتركها له ولو لم يتركها في وقت بطرأ له ولو لم يتركها في وقت
 عنما لا يتركها يعلم ماضي ذلك الزمان لا يمكن جعل التوب تنصاه تقديره فبسطه على الاثر كالمثل انما أخذت الكسوة من الروح ولم تلبس
 ولبست ثوب تنقسم المذاق من وقت ثوبها ليسا له تاديبه في وقت ثوبها لا يتركها له بالاداء ولو لم يتركها في وقت بطرأ له ولو لم يتركها في وقت
 هو رجل آجره ثلثي المدة من الارض قال القاضي الامام أبو الحسن على السخري روى عن محمد رحمه الله تعالى ما يدل على جواز هذه
 الاجازة قال رجل استأجر أرضا فآجرها (٣٣٣) من صاحبها كانت الاجازة الثانية باطلا وان في فيها المستأجر آجرها من صاحبها

كانت حصص الناصر الاجر
 قال ولو لم تصح اجازة البناء
 وحده لا يستوجب عليه
 حصص الناصر الاجر وذكر
 في الاصل أن اجازة القسطاط
 جائزة وبعض مشايخنا لم
 يجوزوا اجازة الناصر اجازة
 عليه مستلة القسطاط فلم
 يثبتاه الفرق في الزادات
 ما يدل على أنه لا يجوز اجازة
 البناء لها بمنزلة اجازة
 المشاع بخلاف اجازة
 القسطاط وإذا استأجر
 القاضي رجلا لاستغناء
 القصاص أو المحدث قال
 الشيخ الامام شمس الاعمة
 السرخسي رحمه الله تعالى
 ان لا يبين ذلك وقتا لا يصح
 وان استأجر القاضي رجلا
 لاستغناء المحدث أو
 شاردا أحد عشر جلا شتر كعنان فاشتراه الشريك الثالث كان النصف للشريكين ونصفه من الشريكين
 الاولين وشارى الشريك الثاني لشارى فهو بينهما من شريكة نصفين والثلث لثمة للشريكة الثالث كذا في
 فتاوى خاضيان • وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أحشر شريكة العنان اذا شاركا غير مفوضة
 بمحض من شريكة تصح المفوضة بطل شركت مع الاول وان كان فيه غير محض من شريكة لم تصح كذا في
 الطهريه • وليس لاحد هذان ان يكتب عبدان الشركة بلا خلاف كذا في المحيط • ولأن يعنى على مال
 سواء قالوا عمل برأيك أو لا وليس له أن يرضى من تجلته ما في قولهم جعلا وكذا في تزويج الائمة في قول أبي
 حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البداهة وان آجر أحد هما بغيره في يد من الشركة أنهما رجل يجوز
 اقراره في نصيب شريكة وان كان قال صاحبه اعمل في غير رأيك كذا في فتاوى خاضيان • ولا يرضى أحدهما
 من الشريكتين عليه الا بذن شريكة كذا في محيط السرخسي • ولوروى أحدهما عن ثمان من الشريكتين
 عليه لا يجوزون يكون ضامنا لآخرين كذا في فتاوى خاضيان • لان يكون هو العاقد في موجب الدين أو
 بأمر شريكة ذلك كذا في السراج الوهاج • وكذا لا يرضى رهندين من الشريكة في نصيب شريكة الا اذا
 ولي عقد بنفسه أو أمر من يملكه فان ذلك الرهن في يد موقوفه لغيره من سواهما نصف الدين وهو حصه
 الرهن ولشريكة بغيره ان شاء ربح على المدين نصفه وتورجى المدين على الرهن نصف فدية
 الرهن وان شاء أخلى شريكة حصته مما قضى كذا في محيط السرخسي • وان آجر الرهن أو بالزمتان فان
 كان في العقد بنفسه جاز وان كان بل العقد لم يجوز كذا في السراج الوهاج • وإذا آجر أحشر شريكة العنان
 بالرهن أو بالزمتان بعد ما تنقضى الشركة لا يصح اقراره اذا كذبته شريكة كذا في المحيط • ولو استقرض أحد
 شريكة العنان مالا للجاراة تركه ههما كذا في فتاوى خاضيان • وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي • وفي
 شرح القدوري اذا قال كل واحد منهما صاحبه اعمل في ذلك برأيك جاز لكل واحد منهما أن يعمل بما يرضى في
 التجارة من الرهن والالزمتان وانما يخلط بجماله والخلط المشترك مع الغير أو ماله بصفة والقرض وما كان تلافيا

كانت حصص الناصر الاجر
 قال ولو لم تصح اجازة البناء
 وحده لا يستوجب عليه
 حصص الناصر الاجر وذكر
 في الاصل أن اجازة القسطاط
 جائزة وبعض مشايخنا لم
 يجوزوا اجازة الناصر اجازة
 عليه مستلة القسطاط فلم
 يثبتاه الفرق في الزادات
 ما يدل على أنه لا يجوز اجازة
 البناء لها بمنزلة اجازة
 المشاع بخلاف اجازة
 القسطاط وإذا استأجر
 القاضي رجلا لاستغناء
 القصاص أو المحدث قال
 الشيخ الامام شمس الاعمة
 السرخسي رحمه الله تعالى
 ان لا يبين ذلك وقتا لا يصح
 وان استأجر القاضي رجلا
 لاستغناء المحدث أو

القصاص أو قطع الداء ويقوم عليه في مجلس القضاء شهر بأجر معناه اجازة الاجازة لان المعقود عليه عندنا المدة
 منافع في ذلك للمنفذ استحق منافع في تلك المدة كان له أن يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامته لم يرد غير ذلك أما اذا استأجره
 ذلك ولم يبين المدة كان المعقود عليه محبوا لا يدرى أهتمى بضعه وما يقع فذا فسدت الاجازة وقيل شيان ذلك كان له أن يرضى لانه استوفى
 المنفعة بقصد فاسد ومن له القصاص في النفس اذا استأجر رجلا لاستيقاض القصاص فقتل فلا جرة بخلاف القاضي لان القاضي يملك
 الاستغناء بالقيام في مجلسه ثم يدخل في ذلك ما كان للقاضي أن يفعل ما عاير القاضي اذا استأجر رجلا شهر البعل في بيتة لا يملك أن يأمره
 باستغناء القصاص لان ذلك لا يكون من أعمال البت فلا يدخل تحت الاجازة فلا يحبه الاجر على قول أبي حنيفة فتاوى يوسف رحمه الله
 تعالى • وإذا استأجر رجل رجلا لاستيقاض القصاص في الطرف صم ذلك فاقفل الاجر يرضى للمسمى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا استأجره
 لاستيقاض القصاص في النفس يصح ويستحق المسمى كالمستأجر لاستيقاض الطرف • أم المالك اذا قال لسلّم أو ذى ان قتلت ذلك الفارس
 فكك مائة درهم فقتله لا شيء • لان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر كالمستأجر ليرؤم الناس أو يؤذن • وقال محمد رحمه الله تعالى
 ان قال ذلك لوي يجب الاجر ولو كان يقتل فقال الامير من قطع رؤسهم فله عشر تدرهم بابلان هذا التعليل ليس بجهد بخلاف الاول ولو

وامتنع عن الباقي بجبر على العمل لان الاجارة كانت محض قرض فانه العمل * رجل دفع الخاف وبأوامر من سيدف الثوب بقطن من عند نفسه ولم يبين له الاجور عن القطن ويستعمل ما أخذوا عطاه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاجارة عبارة عن تعامل الناس وقال القاضي الامام علي السبكي هذا اذا دفع الموقوف عليه ليندفع عليه ما اذا لم يكن الثوب معينا فلا عرف فيه * رجل استأجر حلين لاصحلا هذه الخمسة إلى منزله بدفعهم فعملها أهداهما قال محمد رحمه الله تعالى نصف درهم وهو متعلق بنصف الاخر فاما لم يكونا شريكين قبل ذلك في العمل والجل وكذا الاستأجرهما بالتمام اذ أحضر مرقوا كانا شريكين في العمل قبل ذلك فعمل أحدهما كان على المستأجر كل الاثر * حرأرت تقسمها رجل ذي عيال جازو تكرر ما خالجه من الان لا خلاص له الاحتيا الحر تراجعا مسلم آخر نفسه من نصرا فان استأجره ليعمل في الخدمة جازا وان نرضه القدمة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز ذكر القنودى رحمه الله تعالى لا يجوز تركه في خدمة الكافر * ذى استأجر مسلما ليعمل في حرا جازا في قول أى حنفية رحمه الله تعالى لا يجوز استأجار الكناس وقال صاحبها لا يجوز وعلى هذا الخلاف ذاك الاستأجر الذي راقب من مسلم أو مسيحية لنقل علمه الجهر وان استأجره في ذمها فلا يجوز ذلك الاستأجار في الخنزير * وان استأجر المسلم فماله يسعه (٣٣٤) حرأومسة أو ذما لا يجوز وان استأجره الذي مسلم لجل متعنه الطريق أو جلد مينة

تجاوز هلقا وزهلا المالحين حشمة بكوكذا لونهما عن بيع التسعة بعدما كان أذنه فيه كذا في فتح
القدر * في القنوري اذا أقال أحدهما في بيع باعما لاخراجا لاخالة كذا في المحيط * ولو باع أحدهما
منا عاقر طعنه ببيع عقبه بقرضا ماز علموا كذا لوسط من عنه أو آخر لا رجل العيب كذا في الخلاصة *
وان حط من غيرة أو أمس غيرا أخر بخلاف من باع في حصة ولم يجز في حصة صاحبه كذا في البدائع * وكذا
لو وهبه كذا في السراج الوهاج * ولو أقر بصيب في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى فاضل
شركا كان شركة عنان على العموم أسلم أحدهما إلى صاحبه في حصة على الشركة لا يصح كذا في الفتنة *
ولو باع أحدهما لا لأجله لا لآخر لا يصح تأجيل في التصدين جميعا الآن يكون كل واحد منهما مال لصاحبه
افعل ما رأيت وهذا عند أي حصة فخرهما على وتأجيل لا يصح نصيب خاصة * ولو أجلس الذي يربى البيع
جازي التصدين بالإجماع كذا في المضمرات * وما إذا اجتمعا فإذا أنتم أحدهما فآخره عند أي حصة
رجحه الله تعالى لا يجوز في نصيب شركه ولا في نصيب نفسه * وعندهما يجوز تأخير في نصيبه ولا يجوز في
نصيب شركه كما إذا اعتدا أحدهما ثم أخر العاقد فآخره جازي عند أي حصة فتو محمد * وما إذا تعلق في
التصدين جميعا كذا في السراج الوهاج * بالإجماع كذا في المضمرات * وفي كل موضع صرح التأخير لا يكون
ضامنا كذا في فتاوى فاضل * وان أقر أحدهما بدين في تجارتهما أو أنكر الآخر المقر بجمع الدين
ان كان أقره أو بالعقد بان قال اشتري بدين فلان عبدا بكذا كذا في المحيط * وما إذا أقر أنهم مالازمه
نصفه وان أقر أن صاحب مولهذ في جميع نسخ كتاب الاقرار أنه لا يلزم شي وهو الصحيح كذا في الظهيرية *
* أحدث تركي العنان إذا أقر أن دينه ما مؤجل إلى شهر صرح اقراره بالأجل في نصيبه عندهم جميعا وكذا لو أقر
أحدهما صرحا أو عن نصيبه كذا في فتاوى فاضل * ولو أقر بجارية بدين في تجارتهما أو أنكر الآخر المقر بدين
يجز اقراره في نصيب شركه وجاز في نصيبه كذا في البدائع * أحدث تركي العنان إذا أقر أنه استقرض من
فلان ألف درهم لتجارته مالزمه خاصة كذا في المحيط * وفي العيون الآن يقيم العينة فان أقام العينة

كان بهال لو ذهب الى بلد السلطان يتبناه اصلاح الامر في يوم أو يومين جازت الاجارة وان كان بهال لا يحصل التصديق يوم أو يومين
 وانما يحصل في عدة فان وقتوا الاجارة وقتها جازنا لا جازوله كل المسمى وان لم يوقتوا فسدت الاجارة وكان له أجر المثل على أهل
 البلدة على قدر مؤنتهم ومنافعهم وقال بهال منهم لا تصح هذه الاجارة على كل حال رجل استأجر رجلا ليعمل عنده أو ليدخله فخره فقيه
 روايتان فان بين ذلك وقتا ولو استأجره وشهر جازت الاجارة ويستحق للمسي تعلم الصدا ولم تعلم وان لم يكن ذلك وقتا فلهما لا تصح الاجارة
 وله أجر المثل ان تعلم الولد والعبد وان لم يعلم فلا أجر له وان استأجر رجلا لتعليم القرآن لا تصح الاجارة عندنا لقدمين ولا أجر له في ذلك
 وقتا أو يومين ومساكن يخرجهم اقله تعالى يجوز واهله الاجارة حتى يحكي عن محمد بن سلام رحمه الله تعالى انه قال اقصى شئ يربى الولد بالاجارة
 المعلم وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما كرمنا لقدمين الاستئجار لتعليم القرآن وكرهوا اخذ الاجرة على ذلك
 لانه كان المعلم عطيته في بيت المال في ذلك الزمان وكان لهم زياد قرضية في أمر الدين وأقامة الحسنة وفي زماننا انقطعت عطيتهم
 وانقصت رغائب الناس في أمرنا لا تخوفوا اشتغالوا بالتعليم مع الحاجة الى مصالح المعاش لا تلتحل معاشهم فقلنا بجعة الاجارة وجوب الاجارة
 لهم بحسب الواسع والوالد اعطاهما الاجرة حسب فيه وان لم يكن فيها شرط يوم أو ليلة شطيب (٣٣٥) قلب المعلم وراضاه وهذا

فالمقرض بأخفى المستقرض غير مرجع المستقرض على شركه كذا في التتارخانية * فان أدنى كل واحد
 منهما صاحب بالاستدانة عليه من خاصة حتى كان المقرض ان يأخفته وليس له أن يرجع على شركه
 وهو الصحيح كذا في المعمرات * وهكذا في المحيط وضواي فاضيان * وحقوق عقود ولا أحدهما ترجع على
 العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن فلا تران قبض شيأ من الثمن وكذلك كل دين لم انسا باه قدوله
 أحدهما ليس فلا تحرقه ولديون أن يتختم من دفعه اليه كالتسري من الوكيل البيع له أن يتختم من
 دفع الثمن الى المولك فان دفع الى التسري لم يغزو كيل يرى من حسن عمله يرا من حسن الفاش وهذا
 استحقان كذا في البدائع * وان اشترى أحدهما شيأ من تجارتهم ما فوجبه عياله لم يكن فلا تران يرد
 بالبيع كذا في المسوط * وكذا لو باع أحدهما شيأ من تجارتهم ما لم يكن للشري أن يرد على الآخر كذا
 في الظهيرية * وليس لواحد منهما أن يخاصم فيما اتاه الآخر أو باعه والخصومة لذي باعه وعليه وليس
 على الذي لم يبل من ذلك شئ * واتجم عليه منه فله ولا يستحق وهو والابن في هذا سواء كذا في السراج
 الراجح * واذا استأجر أحد شريكي الفان شيأ ليس فلا تران يطالب الشريك بالاجر كذا في المحيط *
 فان أدى العاقد من مال الشركه ربح شركه نصف ذلك عليه اذا كان استأجر حاجة نفسه وان كان
 استأجره لتجارته ما أدى لاجر من خالص ما لم يرجع على شركه نصفه ولو كانت الشركه بينهما في شئ
 خاص شركتهما لم يرجع على صاحبه شئ كذا في المسوط * وكذا اذا أجرة أحدهما شيأ من تجارتهم
 فليس للشريك الآخر أن يطالب المستأجر بالاجر كذا في المحيط * رجلا اشترى كثره عنان في قفارة
 على أن يشتري باو يباع بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيأ من غير تلك التجارة كان خاصة فاما في ذلك
 النوع من التجارة فليس كل واحد منهما وشاروا بالنقد والنسيئة يتخذ على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما
 بالنسيئة بالكيل أو المولى أو أن التقود فان كان في يد من ذلك الجنس من مال الشركه كقفا من شراؤه على
 الشركه وان لم يكن كان مشتربا لنفسه وان كان مال الشركه في يد مدراهم فاشترى به ذبا نسيئة تبقى

المؤتب ثمة درهم فقال المؤتب آلاء أرضي بما حسنت لان أجر ما تعلم كل شهر تكون نصف درهم فالحاوي عن أجر ما مؤتب قدرا يكون
 أجر موشل المعلم لان هذه الكلا من المؤتب بغيره لا تؤكل باستقرار المعلم * رجل استأجر معلما ليعلم ولده القرآن فضمته أشهر ولم
 يعلم شيأ كان له أن يفسخ الاجارة * ولو استأجر رجلا لتعلم المثل لا يجوز وان استأجره لغير القرآن بين الطول والعرض والعق يجوز
 قياسا واختصاصا وان لم يكن الطول والعرض والعق لا يجوز في القياس وفي الاستحسان يجوز وضع على الوسط مما يعمل الناس * ولو استأجر
 لجل الحنات ان لم يكن هنالك من يعملها لا يجوز لانه تعين في اقامة الحسنة وان كان هنالك من يعملها جاز * رجل استأجر أرضا ليدفن فيه الاتص
 الاجارة والقال كان للبان وعلى البان قيمة التراب لصاحب الارض ان كان التراب قيمة في ذلك الموضع وان لم يكن التراب قيمة فعلى البان أجر
 الارض ان لم يكن ذلك شئ يقع الارض فان كان يقع الارض فلاثي على البان * معاوضا لثان في الاكداس فاسد لانها استأجر للمنفعة
 بحسبها فان أعطى البقر لا خذمتها لجلها لا بأس به * رجل استأجر رجلا ليدع جدارا أو لبني حائطه كل ذراع بكذا أو ليدفن درهما بك
 باخيرين أو لاستأجر رجلا ليعمل حمله قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاصل في جنس هذه المسائل انما استأجر
 انفسا ليعمل فان كان عملا لاراد الاجير ان يأخذ في العمل ليعمل بقدر عليه محبة الاجارة ذلك وقتا أو لم يذكر نحو ان يقول استأجرنا

تخبرني عشر من ثمان الخبز درهم خازن كان المستأجر في ذلك الوقت ثلثًا أن لا تأخيره كالذي في مجموعهم وان لم يكن مقدار العمل لكنه ذكرك في ذلك وقتا فقال استأجرتك لتخبرني اليوم الى الليل درهم جازا واما ان لم يكن مقدار العمل فقد ذكرك الوقت ويذكر الوقت تصير المنفعة معلومة و لو قال دين يكدر من ديوانم باز كن جازا بالماله مني بعلا او اربان ما أخذه الحال بقدر عليه فقصص الاجارة بيني في ذلك وقتا ولم يكن و لو قال دين سددم من خمين ياد كن ان لم يكن ذلك وقت الاجارة لاهما استأجر له لو اربان ما أخذه الحال لا لشدلان التفرع لا لتقوم و اما عاقوم بل هو لا يدرى حتى ته بالرمح وان بيني في ذلك وقتا فهو على وجهه ان ذكرك الوقت أو لا ثم الاجارة قال استأجرتك اليوم درهم على ان تدرى هذا الكسب جازا لاهما استأجر له معلوم و اما ان ذكرك الاجارة تعد سان العمل فلا تصد وان ذكرك الاجارة أو لا ثم العمل بان قال استأجرتك درهم اليوم على ان تدرى هذا الكسب لا يجوز لان القدر وقع على الاجارة و اما عاقوم الى ذكرك الاجارة تعد سان العمل فاذا كان العمل معلوماً و مجموعا و لا صا ذكر الوقت بعد بيان الاجارة مستحجال على أي شرط أن تفعل اليوم و لا تؤخره فيمكن ذكرك الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز وعلى هذا مسئلة السمار رجل أمر بمسار البثري الكرايس أو لا لا لسمع هذه الأواب درهم لا يجوز هذه الاجارة لا لسم لا لسم بالذل و اما (٣٣٦) يتم به و ما يدرى حتى يصحى مشترى فان ذكرك وقتا ان ذكرك الوقت أو لا ثم الاجارة

القباس يكون مشتملاً بنفسه وفي الاستقصان يكون مشتملاً على الشركة كذا في فتاوى قاضيان • أحد شريكي العنان إذا أقر نفسه في عمل كلن من تجارتهما كان لأخر بينهما ما لو أقر نفسه في عمل لم يكن من تجارتهما وأقر عبداً كان لأخره خاصة كذلك في الفخيرة • ولو أخذ أحدهما المضاربة فالربح خاصة أطلق الجواب في الكتاب وهو على التفسير إن أخذ المضارب بقلب تصرف في مال من تجارتهما فالربح خاصة وكذلك إن أخذ المالك المضارب بمحضرة صاحبه ليصرف لهما من تجارتهما ما إذا أخذ المالك مضارباً ليتصرف بما كان من تجارتهما ومطلقاً فالغيبه شرية يكون الربح مشتملاً كائينما كذا في محيط السرر • وفي المتن إذا قال لغیره أشركك فيما أشتري من الرقيق في هذه السنة ثم أراد أن يشتري عبداً الكفارة لطلبه وما أشبه ذلك وأشهد على الشراء بشري لنفسه خاصة لا يجوز ذلك وللشريك نصفه إلا إذا أذن له بشرية بذلك • وكذلك لو أشتري طعاماً لنفسه وقد شارك غيره فيما يشتري من الطعام كذا في المحیط • وكل وضعية سقطت أحدهما من غير شركهما فهي عليه خاصة وعلى هذا لو أخذ أحدهما صاحبه بشرا فتمن غير شركهما فهو جزاء كذا في المبوط • في المتن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في شر بكن شركة عائد رأس المال مساو لكل واحد منهما لربح أو يبيع وتشتري ويشتري عليه وعلى صاحبه فباع أحدهما حصته من متاع وأشهد على ذلك فالبيع من حصته وحشرك به وكذلك لو باع حصته شرية كذا في المحیط • وما ضاع من مال الشركة كذا في أحدهما فلا ضمان عليه في نصب شرية بكمه وقيل قول كل واحد منهما في متاع ضاع من حصته كذا في البدائع • إذا غصب شرية العنان شيئاً أو استلحق له بغير أخذ منه صاحب وإن أشتري شيئاً من أخاهما فذلك عنده ضمن ويرجع على صاحبه نصفه كذا في المبوط • مات أحد شريكي العنان والمالك في دعوى بين فهو ضمن كذا في المحیط • لو استعار أحد شرية العنان دابة ليحمل عليها طعاماً له خاصة فحمل عليها شرية بكمه طعاماً لنفسه مثل ذلك أو أخف ضمن كذا في محيط السرر • ولو استعار أحد شرية العنان دابة ليحمل عليها طعاماً من تجارتهما فحمل عليها شرية بكمه مثل ذلك الطعام

الأول عرض وتوفي ونهض في ذلك وقت ركوعه وكان له أجر مثله بقدر عقابته وعلمه وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو القاسم
وفي الاستحسان أن ترك الدلالة الأولى حتى يبيع غير مفضل أجره لأن الدلالة في العادة لا يأخذ إلا بالجردين البيع وهذا القول وافق قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى ورجل أراد أن يبيع بالزبد ودفع الثوب إلى الرجل وأمره بملئى ثم خضع صاحبته فتدلى يبيع قالوا إن بين ذلك
وقبليان لا يجازيه إلا الجرم المسمى وكذا لو لم يزد كذا الوقت ولكن أخره أن يملئى كذا صواباً أو يضاف أن يملئى كذا صواباً أو يضاف أن يملئى كذا صواباً
له المسمى وفي الوجه الأول قال الفقيه أبو نصر رحمه الله تعالى بجر مثله على ما جاز فائدة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا شيء
لأن العادة تعيين الناس أنهم لا يعطون إلا الجوز الذي يبيع وهو المختار ورجل دفع حبة إلى رجل ليعملها إلى بلد كذا أو يسلمها إلى
السمسار فقبلها فأنقل السمسار للعملان وزن الحبة في البازنانه كذا وقد قصص في الوزن قالوا أعطيتك من الأجر بحسب ما قصصت ثم
اختلفا فعد ذلك قال السمسار وقتك الأجر وقال الجاهل ما استوفيت كل القول في إنكاره لا يحق ما قول الجاهل ولا خصوصية بينهما وبين
السمسار وإنما خصوصية بين الجاهل وبين صاحب الحبة واختلف المشايخ في الدلالة في النكاح هل يكون لها أجر قال الشيخ الإمام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لأجر لها لأنه لا منفعة لزوجه من كلامه بغير عقد وإنما (٣٣٧) منفعة لزوجه في العقد والعقد ما قام

بها وهو قال غيره من المشايخ
لها أجر مثله لأن معظم الأمر
في النكاح يقع بالذلة
فإن النكاح لا يكون إلا
بمعدمت تكون من الدلالة
فكان لها أجر للثل بعشرة
الدلالة في البيع فإنه يفتق
الأجر وإن كان البيع يكون
من صاحب النكاح والدلالة
في البيع إذا أخذ دلالة
بغير شيء ثم انتفع البيع
بينها بسبب من الأسباب
ملكته الدلالة لأن الأجر
عروض مقابل العمل وقد تم
العمل فلا يستحق عليه الأجر
وهو الدلالة كالمطام إذا
خطبوا ثم فقه صاحب
الشوابع لا يرجع على
الخطاب بالأجر وهكذا
صاحب الدار إذا هدم الدار

من تجارته ما هو مكتوبة الدابة لضمان عليه فأما هل أن الاستعارة من أحد شرى العنان إذا كانت متعنة
العارية راجعة إلى المسمى غير خاصة قلت الاستعارة منها والاستعارة من أحد شرى العنان إذا كانت
منفعة العارية ترجع إلى المسمى بالاستعارة منها كذا في المحيط . شرى بغير شركة عتانة شترية متعنة قال
أحمد صاحبها لا عمل ملك للشركة وغاب فعل الآخر لا تمتنع فلا جتمع كل العامل وهو ضمن لفقيه
نصيب شركة كذا في فتاوى قاضيخان

باب الرابع في شركة الوجوه وشركة الأعمال

(أ) ما شركة الوجوه فهو أن يشتر كل من ليس له مال لكن له ما وجهه عند الناس فقولا لا يشتر كناعي أن
تشتري بالنسيئة ونسب النقد على أن ما رزق الله حصته وتعالى من ربح فهو ضمان على شرط كذا كذا في
البدائع وهكذا في المضرات . وتكون مفوضاً بكونها من أهل الكفاية والمشتري جهة تصفين وعلى
كل واحد منهما نصف حصته وتساوى في الربح وتلفظاً بلفظ المفاوضة أو بذكر كفايتها تستحق الوكالة
والكفاية في الأختار والمبيعات وإن فلت شي منها كانت عتانة كذا في فتح القدير . وإن أطلعت كانت عتانة
كذا في الظهيرة . والعنان منها يجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري . فبي أن يشترط المخرج في
هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى يتفاضل في ملك المشتري واشتراط التساوى في الربح
بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون المخرج مع ما على قدمه المشتري أو الملك بينهما كذا في
المحيط . قال محمد رحمه الله تعالى وإذا اشترى كل من بأموالهما وجوههما فاشتري أحدهما ناعاً
فقال الشريك الذي لم يشتر الناع من شركتنا . وقال المشتري هو وإن اشترى به جملي وتلقى فان كان
المشتري يدعى الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة كذا إذا كان الناع من جنس تجارتهما وإن
كان يدعى الشراء لنفسه قبل الشركة . وقال لا شر لباشر في بيعه عقد الشركة ينتظر أن علم تاريخ
الشراء تاريخ الشركة فان كان تاريخ الشراء أسبق فهو للشري مع منع بقائه ما هو من شركتنا وإن كان

لا يرجع على الشريك الذي هو الدلالة في ثوبه فإذا دفع الثوب إلى رجل برب الشراء المنتظر فيه ثم يشتري فأخذ رجل وذهب الثوب ولم يظفر به
الدلالة قالوا لا يضمن الدلالة لا مأمون في هذا القدم عادة . قال مولانا عني إنما لا يضمن إذا دفع إليه الثوب لم يظفر به أما إذا دفع إليه
الثوب وفارقه ضمن كالأودعه الدلالة عند أبي أوتره عندما يربد الشراء . دلالة في يد يوثب فقال رجل هاتوا في سرقة قد دفع
الدلالة الثوب إلى الذي أعطاه ربحي الضمان لأنه وإن كان مودع الغاصب فدفع الغاصب إذا رد للغصوب بعلى الغاصب ربحي عن الضمان
والأجزاء كانت خاصة فوجب أجر المثل هل يجيب الغاصب مبلغ شتران كان فساد الأجزاء له المسمى من الأجر أو لعدم التسمية يجيب أجر
المثل بالغاصب . وكذا لو استأجر داراً أو حاتوا نسيئة فهدمهم على أن يرموها المستأجر كان على المستأجر المثل بالغاصب لأنه لا بشرط
المرمى على المستأجر صلوات المرمى من الأجر فصير الأجر مجهولاً فأنما كان فساد الأجزاء يتحكم شرط فساداً وبغض ذلك كان أجر المثل ولا يرد
على المسمى . رجل أمر رجلاً ببيع عين من أعيان ماله فيأخذ المأمور ثم اختلفا فقال المأمور يبيع بأجر أو قال لا شر لأجر بغير أجر قالوا إن كان
المأمور لا يصر فيه كان له الأجر والأفلاو كذا في الخطايا والبيع . رجل أخفى رجل مسخنة قال صاحبها كم أجرها فقال لا يرد بها الأجر
لكن أجره في شغل قبض المسخنة ثم ربح لصاحب المسخنة فقال أردهم الأجر قالوا إن كان لشغل المسخنة في ماله فبها فبها عند الناس

لانتهاه الاجارة وان دفع الى رجل درهمين ليعمل له عمل كذا او من من الايام كانت الاجارة قاسدة لجهة الوقت بخلاف ما اذا استأجره موافقا
 ثمة انصرفت الاجارة الى اليوم الذي يلي العقد رجل آخر دارسنة بعد مئنة فسكن المستأجر شهر او لم يدفع المبدئي اعقته صمعا فلو كان
 على المستأجر للشهر الماضى أجر المثل بالمقام بلغ وتقتض الاجارة فيماني لان الاجارة ما عتاق العبد قد تقيما في وكذا لو استأجر دارا بعين
 فسكن الدار ولم يسلم العين حتى هلك كان عليه أجر المثل بالمقام بلغ رجل استأجر دارا اجارة قاسدة حتى وجب أجر المثل فان كان أجر المثل
 مختلفا بين الناس منهم من يستقصي ومنهم من يتساهل يجب الوسيط وتقدر ذلك ان ينظر الى الوسيط من المأجر ريثان كان أحدهم يتأجر
 مثل هذه الدار باثني عشر وآخر عشرة دراهم وآخر واحد عشر يجب أحدهم عشرة رجل استأجر شيئا اجارة قاسدة وقضى وأجر من غدا اجارة
 جارة قال بعضهم ليس له أن يؤجر واستدل هذا القائل علة كفى الأصل رجل دفع دارا الى رجل يسكنها ويرثها ولو أجره فيها جارة هاهنا
 الرجل من غره فانهم تمت الدار من سكنى الثاني ضمن الثاني نقصان ما لنهيم ويكون الثاني غيرة القاص ولو كانت الاجارة لثلاثة جارة
 ما كان غيرة القاص وقال بعضهم المستأجر اجارة قاسدة لا علة الاجارة الصحيحة ولكن لو أجرها حتى الأجر المسمى كالقاص اذا أجره
 وقال بعضهم المستأجر اجارة قاسدة علة أن يؤجر هاهنا من غيره اجارة ياتر بعد (٣٣٩) القبض غيرة المشتري شرعا فسادا علة

أن يسع من غيره يعايرها
 إلا أن الأجر الأول يكتفى
 الاجارة الثانية والباقي يعاير
 فسادا لا علة القبض يح
 المشتري لان الاجارة تقضى
 بالعقد ولا كذا البيع
 والغاية الاجارة في مسئلة
 المومة لان عهد كذا المومة على
 وجه المشورة لا على وجه
 الشرط فكذلك اعادة
 والمستعير لا علة الاجارة
 رجل استأجر دارا لباردة
 فاستدعى رجل الأجر ولم
 يقض الدار حتى مات الأجر
 أو اقتضت مدة الاجارة تقاروا
 المستأجر أن يحدد يدعى
 الدار ويمنع الاستيفاء الاجر
 المجلد لا يكون ذلك لانه
 لا علة ذلك في الاجارة لاجارة
 في القاسدة أولى رجل

إذا أطلق الشرك فقبض عتاق كذا في محط السرخسي ثم قال لم يتفاوتوا ولكن اشترط كثره مطلقه تقبض
 عتاقا في حق بعض الاحكام حتى لو أجر أحدهما بدين من غن صابرة أو أشنان مستلف أو عمل من أعمال
 التقه أو أجر أجبر أو أجر يدب لثمة تمت لم يصدق على صاحبه الاينة بدينه خاصة وتعتبر بقاوضة في
 حق بعض الاحكام حتى لو دفع رجل إلى أحدهما أو إليهما علة فلان يؤخذ بذلك العمل أي مما شاءه ولكل
 واحد منهما أن يطالب بالاجرة العمل إلى أيهما دفع يرى وعلى أيهما وجب ضمان العمل لكان له أن يطالب
 الآخر به فقبضت هذه الشركة بالقاوضة في حق هذه الاحكام استصفا وان لم تقبض بالقاوضة في غير هذا
 الوجه في ظاهره والراجح كذا في القدروري شره كذا في الفخيرة • فانما جئت بها سحدها فالتفتان
 عليهما ما يؤخذ صاحب العمل أي مما شاءه جميع ذلك هكذا في المحط بقتل العتاق للمتي • وفي كذا عتاقا
 فانما يطالب به من يشر السببون صاحب بقتل الوكالة كذا في الفخيرة • وان عمل أحدهما دون
 الآخر فالكسب بينهما متافين سواء كانت عتاقا أو مفاوضة فان شرط التفاضل في الرجح حال ما تباين الاجاز
 وان كان أحدهما أكثر عتاقا من الآخر كذا في السراج الوهاج • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا مرض
 أحدا الشريكين أو سفر أو بطل فعل الآخر كان الأجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الأجر وإلى أيهما
 دفع الأجر يرى وإن لم يتفاوتوا وهذا استصان كذا في فتاوى طائفة • وكذا ما عمله المافر لان ما قبله
 كل واحد منهما يجب عليه علمه فاذا اقترا أحدهما بالعمل كان مضا للاخر كذا في السراج الوهاج • وأب
 وابن بكسبان في صنعوا حد قوم يكن لهما مال فالكسب كله لالأب اذا كان الابن في حال الاب كونه
 معنائه الا ترى أنه لو غرس نخلة وتكون للأب وكذا الحكم في الزوجين اذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع بينهما
 أموال كسبه فلهي الزوج وتكون للمراة نصيبه لما اذا كان لها كسب على حدة فهو لها كذا في الفتنة
 • وما قبله من فطن الزوج ونسبه هو كذا في فتاوى طائفة • وكذا في الفتاوى الجارية ولو شرط
 العمل نصيبين والمال أن لا تأجز استصفا كذا في المينى شرح الكثر • وهكذا في التمين والهداية والكل في

(٤٣ - فتاوى تالي) غضب دارا وأجرها ثم اشتراها من صاحبها بقيت الاجارة لان الاجارة بقيد انقضاء ما علة فسادا استقبل
 الاجارة كان أفضل من القاصب اذا أجز المصوب ثم ان المستأجر أجر من القاصب بعد القبض وأخذ الأجر من القاصب كان القاصب أن يسيرة
 من المستأجر ما خلفه لان اجارة القاصب كانت معتقدة تقاذا اجرها المستأجر من القاصب يصير أجر من الذي أجره ولا يجوز الاجارة الثانية
 • رجل استأجر من آخر فطلما وقضى كان له أن يؤجر من غيره كذا في الدار والمستأجر أن يسرج في مولى له أن يتخذ موطعا فانا اتخذنا موطعا
 كان خاضعا لما استقص الا اذا كان القسطا معد القاب بأن كل من المسموع غيره رجل استأجر شرا ثم ارسله من أرضه أو غنمه لا يجوز كذا في
 النه والعين لان القصد من هذه الاجارة الموهنة عن مباح والاجارة قما وضعت تلك العين المباح وكذا في استأجر المرى لى رعى الفم فسادا
 قلنا • رجل استأجر رجلا ليعصه قسبا فاجتمع على أن يعطى له خمس حرمان من هذا القصب لا يجوز له ان يخرم ان كانوا استأجر طحاما
 لطبخ في الحنفية يفتقر من دفعه والوعين خمس حرمان من القصب وقال المستأجر ثلث هذه الحرمان الخمس لتعصه هذه الاجارة • ولو قال
 استأجر ناك على أن تعصه هذه الاجارة خمس حرمان من القصب لا يجوز الاجارة لجهة ان الحرمان خلافا لوجه طحاما لطبخ في هذه الحنفية
 يفتقر من العتق ولم يقل يفتقر من ذلك الذي جاز له ليعمل الأجر من دقيق هذا الحنفية والفتن في معاملا بخلاف الحرمان • وكذا لو استأجر

في نصف الشهر أو في آخره كان عليه أجر الشهر وإن استأجره كل يوم فكأنه فرغ فلا أجر عليه لما مضى من الزمان بذلك ولم يرد إذا لم يستعمله وإن فرغ في نصف اليوم كان عليه أجر اليوم * ولو استأجر حيايا أو كذا قال له الأجر ما تزدتها على حصة مني عليك كذا قالوا شرطا الجلف الخيايا وكل ما كانه جل وموتة في المشاجر بقصد القدر فيلزمه في الحيايا بالرجل وفي الكثران عليه أجر للسمي ما دامت يحصلان أن ترد أجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاستد في قول أي حصة فرجها الله تعالى وعليه الفتوى وإن أجر من شريكه جاز في الظاهر الروايتين عنه وقال صاحبنا رحمه الله تعالى يجوز على كل حال * ولو كانت الدارين رجلين أجر أحدهما نصيب من ثلثا ما اشتقوا فيه على قول أي حصة فرجها الله تعالى قال بعضهم يجوز بقوم ثلث مقام الآخر وذكر الكرعي عن أبي حنيفة فرجها الله تعالى في النصف روايتين والأظهر أنه لا يجوز * ولو استأجر رجلين دأمر واحدا أو أجر رجلين دأمر واحد من اثنين جاز * ومن مات أحد الأجرين أو أحد المستأجرين انقضت الأجرة في النصف وتبقى في النصف * ولو أجر لرجل الدار من واحد جاز * وتفاضل الأجر في النصف تنفس في النصف وتبقى في النصف وهي الحيلة في أجارة المشاع * رجل استأجر نهرًا بالسوق الماعية إلى أرضه لا يجوز * وكذا لو استأجر مزارعًا يجري فيه المطر على سطح المزارع أو استأجر بالوعة لصب فيها وضوء لا يجوز * وعن محمد رحمه الله (٢٣٣١) تعالى إذا استأجر موطئًا ماعيا من الأرض ليسيل فيه المله

نصفان فهذا الشركة جائزة كذا في الفتية * معلان أشر كالحظ الصبيان وتعليم الكتابين وتعليم القرآن قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى اختار أنه يجوز كذا في الخلاصة * وكذا لو أشر كفي تعليم القمقة كذا في النهر الفائق * أشر كفي عمل هورام لتضع الشركة كذا في خزنة اقتاوى * ولا يجوز شركة كذا في الدالين في علمهم ولا شركة القراف القرا من مائة (١) في المجلس والتعاذ كذا في الفتية * ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في ثلاثة نفر من السكانيين أشر كوايتهم على أن يتقاروا الطعام ويكيلوا فأصابوا شيء كان بينهم فضاوا طعاما بأجر معلوم فرض رجل منهم وسطل وعمل الآخران قال الأجر بينهم أثلاثا ولو لم يكن من مرض أحدهم وكذا الآخران أن يعملوا على ناقض الشركة كبحضرة أو على لا يشهدوا ناقض الشركة ثم كالا الطعام كله فلهم اثلاثا الأجر ولا أجر لهم في الثلث الباقي وهم متطوعون عن كيله ولا يشتر كهم الثالث فيما أخذ من الأجر كذلك ثلاثة نفر تقابلوا من رجلين على أن يعملوا في السواشر كهم على أحدهم ففعل العمل باتفارده لثلث الأجر وهو متطوع في الثلثين من قبل أن صاحب العمل ليس له أن يؤخذ أحدهم بجميع ذلك العمل كذا في الظاهرية * ثلاثة لم يعقدوا شركة تقبل قبلها إعلانهم بأجر أحدهم ففعل كله فله ثلث الأجر ولا شيء للآخرين كذا في محيط السرخسي * خياط وتلميذما شتر كفي الخلطة على أن يقطع الأستاذ الثياب ويحيط التليذ والاجر بينهما نصفان أو الحائض كان على أن يهيئ أحدهما الغزل للصبغ وينسجه الآخر ينبغي أن تصح ههنا الشركة كالواشر كخياط وصباغ كذا في الفتية * وإننا أقعد الصانع مع مخرجي خلاف ذلك بطرح عليه العمل بالنصف جاز استحسانا كذا في الخلاصة * فعلى هذا قالوا قبل التليذ جاز ولو عمل صاحب الكان جاز في قول صاحب الكان أنا أقبل ولا تقبل أنت وأطرح عليك تعمل بالنصف

(١) قوله بالمرزومة هي قراة جامعة بصوت واحد ثبت على التملط وعلى قطع بعض الكلمات والابتداء من أثنائها الكلمة وأصل المرزومة الصوت البعيد الذي يدوي ويتابع صوت الرعد على ماني ألقاموس أو هي صوت الرعد على ماني اختار اه بحرأوى

شهر البسط عليه الشاب ليجوز * ولو أشرى فخلأ لقله ثم استأجر أرضه لتسقية الغنل فيه وقتما علموا جاز * ولو أشرى للزعر على رأس الغنل ثم استأجر الغنل ليشاء الزعر أو استأجر الأرض لا يجوز * أما استأجر الغنل فظاهر لأنه لا يستعمل الأجرة واستأجر الأرض لا يجوز وإن كانت الأرض مملوكة لخلوة لأن الأرض مشغولة بمجلس عمالها للستائر وهو الغنل فان كان ما بين الثمر والأرض مملوكا للستائر جازت أجارة الأرض ويجوز زاعرة الأرض في الوجه وكما * ولو استأجر طر يقا في دار لم يجر في قول أي حصة فرجها الله تعالى لأنها أجزأت المشاع * ولو استأجر ففلا وقامه ما لم يبي عليه أجزاها * ولو استأجر على ما بين عليه لا يجوز في قياس قول أي حصة فرجها الله تعالى وفي قياس قول صاحبنا رحمه الله تعالى يجوز * ولو استأجر ظهر بيت لمسكن فيه أو لضيعة عليه ماعيا وقامه ما جاز وذكر في الأصل إذا استأجر سطح بيت لمسكن عليه لا يجوز قالوا الصميم أجر عليه * ولو استأجر مكيلا أو موزونا للعبدة ذكر في الأصل أنه يجوز وذكر الكرعي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز * ولو أشرى عقارا فاجر قبل القبض لا يجوز وقبل هو على اختلاف في بيع العقار قبل القبض * ولو استأجر ثلثة ليرضع صيدا أو جدلا لا يجوز * ولو استأجر ثلثة ليرضعها فاجرته لا يجلس عليه ولا ينال لا يجوز لأن الاستأجار لا يجوز إلا لضعف مقصود التبعين وكذا لو استأجر دابة ليسحبها في يديه أو يولي يدها على أربعة ليلين الناس أمه لا يجوز * ولودفع الرضالي رجل على أن يفرس فيها فتكون الأشياء

والارض بينهما لا يجوز فلان غرس فيه ما لا غراس يكون لصاحبه الارض وعليه للعامل فيه الفراس وأجر مثله • رجل استأجر عبدا كل شهر بكذا على أن يكون عمله على المسأجر وادابة على أن يكون عطفها على المسأجر ذكر في الكل أن لا يجوز وقال القضاة أبو اليسر رحمه الله تعالى في الدابة ناخذ قبل المقدس أما في زماننا العبد كل من مال المسأجر عادة • ولودفع عمله إلى دهان يعصره على أن يكون بعض العمل له • وثالثه يجب على أن يكون بعض العمل لا يجوز به رجل دفع إلى خياط فوالقطة ومجمله قيسا على أن يشرع في يومه هذا وأكثر من رجل ابلا المحكة على أن يدخلها في عشرين ليلة كل بهر عشرة دنائير ولم يدخل ذلك روى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز عملا الاجارة فان وز بالشرط كان له للمسي وان لم يشرط كان له للمسي والمثل لا يراعى للمسي وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا استأجر داهن رجل أياما سمته وليد كرشا لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما وهو قال لقيط استأجر نك اليوم لقطط هذا القميص يدرهم وقال الشافعي استأجر نك اليوم لقطط هذا القميص يدرهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز عندهما وقال الكرخي رحمه الله تعالى ليس في المسئلة اختلاف الراويين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وانما اختلاف الجواب لان رواية (٣٣٣) محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا ذكر العمل والمسيرة أو لا يشرط في الوقت فكان

لا يجوز كذا في محيط السرخسي

باب الخلع في الشركة القاسدة

وهي التي تلتزم شرط من شرائط الصحة كذا في البدائع • لاتصح الشركة في الاحتطاب والاصطياد والاستئمة كذا في الكافي • وكذا الاختشاش والتكديس وسؤال الناس وما اصطاد كل واحد منهما أو احتطبا أو أصامين التكدس فهو دون صاحب على هذا الاشتراك في كل مباح كاختلاف الكلاب والغار من الجبال كالجزو والتين والفستق وغيرهما وكذا في نقل الطين ويصنع من أرض مباحة أو بالخص أو بالمخ أو بالخ أو بالكل أو بالعبد أو بالكنوز والجاهلية وكذا اذا اشترى كاهل أن يدين من طين غير مملوك أو يطينا أبر كذا في فسخ العقد فان كانا لطيني أو التوراة وسيله الزباج مملوكا واشترى كاهل أن يدين من طين غير مملوك أو يطينا ويصمما وهو شركة كالأجوة كذا في الخلاصة • ولكل واحد منهما احتوى عليه كذا في محيط السرخسي • فان أحدهما دفعه فيهما تصفان وان أحدهما لم يفعل لا أثر فيهما فهو للعامل كذا في الكافي • فان أحدهما لا أثر عليه بشئ قل له أجر مثله لا يجوز به نصف الثمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى تعالى فانما يبلغ كذا في محيط السرخسي • ولأولاه نصيب الشبابة ونحوه فله نصيبا شبهة قيمة كان له أجر مثله فانما يبلغ ولا خلاف كذا في السراج الوهاج • ولو خطا فهو بينهما على ما اتفقا عليه فان لم يتفقا على شئ فالقول قول كل واحد منهما مع يمينه على دعوى صاحبه إلى قيام الصف كذا في المضمرات وان خطاه وباعه فان كان مما ياكل ويوزن قسم الثمن على قدر الكيل والوزن النقي لكل واحد منهم ما وزن كل من غيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما كذا في الجوهرة النيرة • وان لم يعلم الكيل والوزن والقيمة يصدق كل واحد منهما فيما يدعيه إلى التصحيح فلذلك مع اليمين على دعوى صاحبه كذا في البدائع ولا يصدق فيما زاد الأمانة كذا في النهر القائق • واذا اشترى كاهل الاصطياد ولهما كليل فأرسله أو نصبا

ذكر الوقت للاستحباب
ان جعل مقدوف بالشرط
فيستحق المسمى وان لم يجعل
ولم يشرط بالشرط كان له أجر
المثل لا لاقصاد الاجارة بل
لفوات الشرط المشرع
وفي رواية أبي يوسف عن
أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لما ذكر المداة لا تعد
جبل الوقت مقصودا في ذكر
العمل بهذا العمل يكون
مقصودا على كل حال فلا
يمكن الجمع بين الوقت والعمل
فيكون مائة مقصودا
لاستلاف حكمهما فيصدر
المقصد مجمل ولا وجه له
المعقود عليه تنفع صحة
العقد أما اذا قدم العمل
فقد رالوقت بعده يكون
للاستحباب فلم يصرف الوقت
معتقدا عليه فلا يفسد العقد

شبكة

الحمام الصغير رجل استأجر رجلا ليعزفه هذه الاثنية وانما تم كلها اليوم يدرهم فانه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلو حنيفة في مسألة الجملع لا يجوز الاجارة مع أنه قد رالوقت بعد العمل فحين هذا أن قضاة قال الكرخي من التوفيق بين الراويين نظر ابل الصحيح أن في المسئلة التي في حنيفة رحمه الله تعالى راويين والصحيح من مذهبه أن الاجارة قاسدة تقدم العمل أو آخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل وأما اذا ذكر الوقت أو لا ثم الاجر ثم العمل بعد الوقت لا يفسد العقد لا إذا وسط الاجر فذكر الاول عمل كان أو وقتا والاجر بعده يفسد العقد كذا في الراويين بهذا كان وقتا يكون للتعجيل وان كان علفا ذكر سليمان العمل في ذلك الوقت فلا يفسد العقد • وقد كراهنا كفي المنعصر ما هو لشارة الخلف قال الأثرى أنه لو استأجر رجل ليعمل في هذا العمل يدرهم وشرط عليه أن يفرغ منه اليوم كان جائزا • رجل استأجر رجلا لقطع له أشجارا في قرية بعسدة عن المصر على أن يأجر الذهاب الرجوع عنكون على المسأجر قالوا ليس على المسأجر أجر الذهاب ولا أجر الرجوع أما أجر الذهاب فإنه لا يعمل له في الذهاب عملا بدون العمل لاستسوجب الاجر وبعد العمل لا يفي الاجرة فلا يجب أجر الرجوع أو يضافا بشرط ذلك على المسأجر فسد العقد • قاله مولانا رحمه الله تعالى ويخبر أنه يكون الجواب على التخصيل ان

صاحب النمل بالاجر فحسب الجيب الاجر استقاموا والعجيب قول القتيبة في البشيرة انه تعالى لان الظاهر ان القول في النمل يكون بالاجر وهو يتبرهن من نخل الحمام كان عليه الاجر ولا يصدر عنه دخله غصباً فكذلك هو الا ان يكون الساكن معروفاً والظلم والغصب بان كان صاحب جيب لا يستأجر عده وفي المتن رجل غصب دار رجل فقال له الثالث اني حينما كان سكنتها بي عليك كل شهر بكذا فان كان الغصب يحدد انما هي ايام المسكن بعد ذلك يمتد الله الاجر عليه قبله حتى وان كان الساكن مقرراً انما له ان يقول اني خرج منها فان لم يخرج فطلي كل شهر بكذا انما يخرج كل عليه بالاجر المسمى للمسكن ورجل استأجر دابقتن من حمرة قدس الى بشارا ولم يسر مستأقمن رايتهما ولا اقصبة ولا فقهيهما فقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان اجار قدس كان بشارا باسم الغصب فجمع سوادها فهي كاري وذكري الكتاب اذا استأجر دابة في فارس او الى الرمي لم يسر موضع معلوما لا تصح الاجارة في ظاهره او ما يورث هشام بن محمد رحمه الله تعالى انما تصح وجعل الرمي اسم الدابة خاصة ولو استأجر دابة الى سمرقند صححت الاجارة لان سمرقند اسم القصبه دون السواد فسواد سمرقند يسمى سوادا ولو نكرى دابة الى اورجند صححت الاجارة كالون كاري الى سمرقند وان نكرى الى فرغانة لا تصح كالون كاري الى سغد ورجل نكرى بقلا على (٣٣٤)

مثل الاكاف والجواني ولو كانا مشتركا على ان يتقبلا لجل الطعام على ان يعمل هذا دابة وهذا دابة فالاجر بينهما مقسومان ولا جارية بهذا ولا دابة هذا كذا في الحيط لو وقع دابة الى رجل لجوارح على ان الاجر بينهما كانت الشركة فاسد فدان آبر الغاية كل جيب الاجر لصاحب الدابة ولا سراجا رجل عمله ولو وقع دابة الى رجل ليس على البرز الطعام على ان ياربع بينهما كانت الشركة فاسدة بغير الشركة بالعرض واذا فسدت كان ربح لصاحب الطعام والبرز لصاحب الدابة اجر مثلها والبيت والصقفة في هذا كلامه هكذا في قتولي فاضحان وكذلك لو وقع شبكة لصيد السمك بينهما فحينئذ فالصيد للساكن ولصاحب الشبكة اجر مثلها كذا في محيط السرخسي ولو ان قصار له أداة القصارين وقصار له بيت فاشترى كاهلي أن يعمل دابة هدفان بيت هذا على ان الكسب بينهما فدان كان ذلك جارية كذا في السراج الوهاج وكذلك كل سرق كذا في قتولي فاضحان ولو كان من أحدهما أداة القصارين ومن الآخر العمل فاشترى كاهلي هذا فالشركة فاسدة ويجب على العامل اجر مثل الادوات ربح العامل كذا في الخلاصة وفي التيممة مثل على رباحين ثلثين في الجبالين وخمس عشرة كونه على ان يعلوا بعضهم الجواني وبعضهم يحمل الحنطة الى بيت صاحب الحنطة وبعضهم يأخذ من فم الجواني ويحمل على ظهره على انما يأخذون من هذا على السواحل تكون هذه الشركة صحيحة فقال لا تصح كذا في التارناتية قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى اذا كان دواقر من واحد وورق التوت منه والعمل من آخر على ان التوت بينهما نصفان أو أقل أو أكثر لم يجز وكذلك ان كان العمل بينهما وانما يجوز ان لو كانا البيض منهما ما عمل عليهما فان لم يعمل صاحب الاوراق لا يضره كذا في القتيبة في الفتاوى اعطى يذرا فليقل رجل لا يقوم عليه ويعلفه بالاوراق على ان ما حصل فهو بينهما فقام عليه ذلك رجل حتى أدركه فالفريق صاحب البذر والرجل الذي قام عليه قيمة الاوراق أو أجر مثله على صاحب البذر كذا في الحيط ولو كان من أحدهما البذر والاوراق ومن الآخر العمل فالفريق لصاحب البذر وللعامل اجر مثل عمله كذا في السراجية وكذلك لو كان العمل بينهما وانما يجوز ان لو كان

رجل علما ما على ان يصنع لمن موضع كذا في موضع كذا في اثنين عشر يوما بكذا فاعمله الى اثنين عشر يوما واتجاهه في اكرم ذلك قالوا لا يارمه الاجر كالواستأجر ورجلا على ان يصطوبه في يومه يدرهم لخطفه في اليوم الثاني لا يجب الاجر على صاحب التوب في قول أبي حنيفة وفي قول صاحب الجيب الاجر ان عندهما في مثل هذا الموضع تقع الاجارة على العمل دون الوقت في سائر الاجير المشترك فصل في الجاني والتبني كما امرت دخلت الحمام ودفعت شيئا الى المرأة التي تمسك لتبني فلما خرجت لم تجد شيئا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كانت هذلول

حرة دخلت الحمام لاضمن التبني فقولهم اذا لم تعلم انما تصفها لتبني بالجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك وما البيض شرطت لها الاجر على الحفظ كذا في ايداعها والموعد لا يضمن عند الكل الا بالتضييع وان كانت المرأة قد دخلت الحمام قبل هذا ودفعت اليها الثياب واعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن لان عندنا لا يبرر المشترك لا يضمن لما خلف فيه بغيره ومنه والاختلاف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول حنيفة رحمه الله تعالى انما يضمن على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يبرر المشترك يكون ضامنا للامانة في بغيره بغيره فيجب الضمان عندهما على التباين قال المتصنف رحمه الله تعالى ينبغي ان يكون الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان التبني احياء الجاني ما أخذت في كل يوم ارجعوا له هذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بغيره تليد الامور والموعد ورجل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال أو القاسم رحمه الله تعالى ان اقر صاحب الحمام انه اراد رجلا غيره هذا الرجل دفع الثياب وطلب اقر صاحب الحمام ان يذهب عن ذلك للوضع وترك الثياب ورجل دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وصاحبه الحمام راى منظره فليطعن من الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ان ضاع الجاني أو أرقان

غيره رفع ثيابه كان ضامنا قال أو القاسم لاضمن والصحيح قول محمد بن سلمة لان ذلك استحقاقا متعلقا به وكذا وجا رجل ووضع ثيابه عند جالس في ذلك الوضع ولم يقل الجالس لاضمن عندى ولم يقل ولم يذكر مودعا حتى يوضعه كان ضامنا به رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند الجالس وقال احفظ الثياب وقيل الا رجس شرط عليه ضمان التوبة اذا تلف فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم ضمن الجالس عند الكل اما على قوله ما فظاهر وأما على قوله لا في حصة قره الله تعالى فلان عندنا لا يحمل المشترك احتملا لاضمن اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط كان ضامنا قال القضاة أو يحضر شرط الضمان في الامانات باطل فكان الشرط وعدم الشرط فيه سواء ذكر في المتفق ما وافق قوله به امر اذا دخلت الحمام ووضعت ثيابا في بيت السلب والحامية تنظر اليها فدخلتها لحامية في الحمام بعد المرأة لتخرج المدهفصل صبي ابتهاوا بنتها مع صبيها كانت في دهنها للحمام ترى أهم فقتضت ثياب المرأة قالوا غابت الثياب عن عين الحامية فوعن عين ابتهاضت الحامية والا فلا لانها ان تحفظ الثياب سدا خلفها اذا لم تنقب بصبرها أو بصبر ابتها لاضمن به فصل في الحال وما يرجع اليه رجل استأجر حلا لابق ليحمل رزق من الى موضع كذا فقال الحال للاستأجر رجل على ان رزق فرعهما لتأجر مع الحال فوق الرزق وذهب مائه لاضمن الحال لان الرزق مادام في يده لم يسله الى الحال وان حله ثم ان (٣٣٥) الحال وضع الحمل في بعض الطريق ثم استعان

البعض منهما والعلم عليه ماوان لم يعمل صاحب الاوراق لايضربه نص الخنثى كذا في الفقه وعلى هذا اذا دفع القرض الى انسان بالغ ليكون الحادث بينهما متصفين فاحتج فهو لصاحب القرض ولو قال الرجل مثل العلف الخالى علفها او امرته فيما قام عليها وعلى هذا اذا دفعه الى رجل بالغ والعلم يكون للبعض بينهما متصفين والحيلة في ذلك ان يبيع نصف القرض من ذلك الرجل ونصف الساجية ونصف بذر الفليق يثن مع العلم حتى تصير القروض اجناسا مستزكية بينهما فليكون الحادث متعاضدا على الشركة كذا في الظاهر • وكل شركة فاسدة فالرجح فاعلى قدر واسا المال كالتفاح لحد مائة الفين فالرجح بينهما اثنا عاوان كانشتر طالر يبيع بينهما متصفين بطل ذلك الشرط ولو كان لكل مثل مالاخر وشتر طالر على اثنا بطل شرط التفاضل وانقسم نصيب بينهما حالان الرجح في وجوده تابع للمال كذا في فتح القدير والشركة تبطل بعض الشروط الفاسدة ولا تبطل بالبعض حتى لو اشترط التفاضل في الصنعة لا تبطل وتبطل باشتراك الرجح عمرة لاحد ماوان كان كلاهما شتر طالا فدا كذا في الاخرة • وتبطل الشركة بغير أحد ما عليه الشريك أولا ولو كان الموت حكما بين قضى بطلان من قضى بغيره بغيره انقطاعا عما جاء بان عاد قبل الحكم بقيت واما مات او قتل انقطعت كذا في التهر القانن • ولو لم يلحق بالارحوب انقطعت المناقضة على سبيل التوقف فان لم يقض القاضي بالبطالان حتى اسلمت المناقضة فلان مات بطلت من وقت الرقة وانما انقطعت المناقضة على سبيل التوقف بطلت تصريعا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا عندهما حتى عنان ذلك والاولى كذا في فتح القدير • ولو لم يترك فسج أحد ما الشركة كتم لم يفسخ بكمال التنسخ الشركة ولو علم ان كل من مال الشركة كتم ردها أو دانها انقضت الشركة ولو كان عروضا وقبض الفسخ ذكر الطباوى أنه لا تنسخ كذا في الخلاصة • وبعض المشايخ قالوا تنسخ الشركة وان كان المال عروضا وهو المختار كذا في فتح القدير • وانما أنكر أحد الشر بكن الشركة ومال الشركة أمتعة كان هذا فسج الشركة كذا في الظاهر • ولو كان الشر كالناتئة مات واحد منهم حتى انقضت الشركة ففيه

فَتَنَاجَلَتْ قَتْلَ بَعْضِهَا بَعْضًا وَوُجِدَ فِي بَعْضِهَا بَعْضًا قِيَامُهُ فَكَذَلِكَ كَانَ الْبَقَرَاءُ جَمِيعًا وَجَرِّحَ لَيْلِضِينَ وَأَنَّ كَلَامَهُمْ قَاتِلُوهُنَّ شَيْءٌ فَهُوَ ضَامِنٌ وَكَذَلِكَ الْوَلَنُ الْبَقَرَاءُ قَتَلُوا شَيْءًا وَهُوَ أَجْرٌ أَحَدِهِمْ يَكُونُ ضَامِنًا لَنَا لِقَبْرِ سَابِقَةِ لَهَا سَوَاءٌ إِنْ دَخَلَتْ أَوْ وَلَدَتْ وَالسَّائِقُ يَضْمِنُ لِمَاتِلِقِهِ وَوَلَدَتْ قَتَلَتْ قَتْلَ الْبَقَرَاءِ وَنُفُخَ الْبَقَرَاءُ أَنْهُ نُفُخٌ مِنْ يَدِ مُضِغِ الْبَاقِي كَانَ فِي سَمْعِهِ أَنْ لَا تَسْمَعُ وَلَا يَكُونُ ضَامِنًا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهَا نَدَتْ لَهَا مُضَاعَفَتْ بِغَيْرِ نَفْسِهِ وَضَمِنَ فِي قَوْلِ أَبِي وَصَفٍ وَبِحَجَرٍ جَمِيعًا اللَّهُ تَعَالَى وَكَذَلِكَ تَشْرَفَتْ فَوَاطِمُ بِقَدْرِ عَلَى إِسَاعِ السَّكَلِ فَاسْمُ الْعِضِّ وَزَكَرَ الْبَعْضُ لَا يَضْمِنُ لِمَاتِرِكَ وَلَوْ كَانَ الْبَقَرَاءُ شَرُّ كَفَرٍ عَاطَفٍ فِي مَوْضِعٍ فَطَعِبَتْ فَتَقَالُ صَاحِبُهَا أَمَا شَرِطْتَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَعَ عَاطِفٍ مَوْضِعَ أَمْرٍ وَقَالَ الرَّايِ لَا بَلْ شَرِطْتَ عَلَى الرَّايِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَانَ الْقَوْلُ لِقَعِ قَوْلِ صَاحِبِ الْبَقَرَاءِ وَلَيْسَ لِلْبَقَرَاءِ إِلَّا الرَّايِ أَنْ يَدْرِي عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا يَنْفَضِرُ أَمْ مِنْ صَاحِبِهَا فَإِنْ فَعَلَ كَانَ ضَامِنًا لِمَاتِلِقَتِهِ وَلَوْ أَنَّ الرَّايِ مَنَعَ ذَلِكَ وَلَكِنْ التَّجَلُّلُ الَّذِي كَانَ فِيهَا تَرَاعَى بَعْضُهَا فَطَعِبَتْ لَإِضْمِنَ الرَّايِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْبَقَرَاءُ إِذَا خَالَ الْهَلَالُ عَلَى شَيْءٍ فَذَلِكَ يَجْهَدُ كَرَفِي الْأَصْلِ أَمْ يَضْمِنُ قِيَمَتَهُ أَوْ مِزَاجَهُ وَكَرَفِي التَّوَادُّ أَمْ لَا يَضْمِنُ اسْتِحْسَانًا وَكَذَلِكَ أَوْرَى جَرِّحَ شَانِئَانِ سَقَطَتْ وَخِيفَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ فَذَبَحَهَا طَائِلُ الْإِضْمِنِ اسْتَحْسَانًا وَخِيفَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ أَمْ يَضْمِنُ فِي الثَّانِيَةِ لَإِضْمِنَ فِي الْأَوَّلِ فَإِنْ اخْتَلَفَ الرَّايِ وَصَاحِبُ النِّسْبَةِ عَلَى (٣٣٦) جَوَابِ الْكَلَامِ فَالْمُصَاحِبُ لِنَفْسِهِ يَضْمِنُ تَوَهُوِي حَتَّى قَوْلَ الرَّايِ لَا بَلْ ذَبَحَتْهَا وَهِيَ

مينة كان القول قول الرأى
 ورواها صاحب الغنى أو
 المقر شرط على البشار أو
 الرأى أو ما هاهنا يأتي به
 يصح هذا الشرط ويكون
 القول قول الملاك قول
 الرأى وإن لم يأت بالقيمة
 * أهل قرية كانوا يرعون
 دوابهم بالنو بقضاء
 بقرعة فو رجل تكلموا
 فسه قال القيمة أو البت
 لأن من هذا الواحد عند
 الكل لأن هذه ليست
 بأجزاء بل هي عامة وأعادة
 أهل قرية أو اشقوا على أن
 كل واحد منهم يحفظ
 المبقورة فلما كانت فو
 أحدهم استأجر هذا الواحد
 أجيرا ليعضها فأنجز بها
 الأجر إلى الغائز ثم رجع

إلى القرية ليخرج متحفظاً منها فضع بعضاً قالوا ما عند غيبة الأجير ضمن الأجير قيمته ابتداءً من الحفظ التزموا من ضاع يرجع
بعدماء الأجير إلى الباقوة لا ضمن الأجير ولا صاحب النوبة أمّا الأجير فظاهر وأما صاحب النوبة فلا أن يحفظ الباقوة فيما جازته وقار
هفظاً بما فترقه البقر عند رسل ليحفظه وأرجع هو إلى القرية ليخرج منهما ما تخلف وأما حجة ثلثه فضع بعض ما كان سراجاً قالوا إن لم
يكن الحافظ في عياله ضمن والأفلا هو الرأى إذا ضلّ الثمن ببعض ضاع فإن كان قدر على التمييز لا يضمن ويكون القول في تعيين الثوابينها
فلا نفيه وإن كان خطأ لا قدر على التمييز يكون ضمانتهما القول في مقدار التعميّقول الرأى وإن دفع غمّ رجل إلى غيره صاحبها
فأسلمه المذموم السوء وأقر الرأى بئس ضمن الرأى ولا ضمان على المذموم السوء لا قبل قول الرأى على المذموم السوء إن كان الرأى أقر
وقت الغمّ أم المذموم السوء شرط على الرأى إن لم يرض غمّه غم غيره صرح الشرط لاجتماعه حيروحد والبقاؤ الرأى إذا قام حتى
ضاع بعضها إن نام من ضلها كان ضامناً وإن نام جالساً غاب القرع عنه كان ضامناً ولا إلا مالم يقل الرأى من الأمان كان ضامناً وإنا
استأجرنا رعياباً وقال استأجر تلك التي غني غنيمة كل شهر فكذلك يكون الرأى أجراً مشكوك الأناصير حياهم حكم أجزال الوعد إن قال
على أن لا يرضيها غني غني فينتدب يكون أجراً وعدوا أو وعد الفعل المذموم لأن قال استأجر تلك التي غني غني كان أجراً وحيداً

الآن يذكر بعد ما هو حكم أجر الشترك بأن قال على أن لا أنزعم غني غني غشوى في تنديص مشتركا ويغوا اول الكلام بما سخره
هكذا قال الشيخ الامام الاجل المعروف بغيره زاده قال وكذلك الحكم في حق كل من كان في معنى الرأى ، الرأى أو القارناض بيشنة
ففقاعنها أو كسر رجلا ذكر في الاصل أنه يكون ضامنا حال مشاجرة جميعهم الله تعالى هذا على قياس قول أبي حنيفة رجة افتعال على أصابع
قياس قولهما ان ضرب بها في الموضع المتعاضض باعتبارها في أن لا يكون ضامنا كالواستأجر دابة لكيلا يفتكها بالجملة ما كانت كان ضامنا في
قول أبي حنيفة رجة الله تعالى وعندهما ان كسها كس مثلها الايضن وقال بعضهم ينبغي أن يضمن الضارب في الغني في قولهم جملة الا انهم
في العادة تساق بالصاع والصاع باليد فان ضرب بها الخشبة كان ضامنا عند الكل كالو كسها بما لا يكتفي مثلها وان استأجر دابة لكيلا
فضر بها فخر حوا ومات فهو على وجهه امان بضربها أمر صاحبها أو يغزأ من صاحبها فان ضرب بها أمر صاحبها فهو على وجهه امان
أن يضرب بها في الموضع المتعاضض باعتبارها أو يضرب بها غير معتاد فان ضرب بها ضربا معتادا في قولهم وان ضرب بها في غير الموضع
المعتاد يضمن في قولهم وان ضرب بها يغزأ من صاحبها فان ضرب بها ضربا غير معتاد يضمن في قولهم وان ضرب بها في الموضع المعتاد يضمن في قول
أبي حنيفة رجة الله تعالى على قول صاحبها لا يضمن ويستأجر العبد لا يملك الضرب الا (ص ٧٧) بان المولى عند الكل ومستعير الدابة يضمن

عند الكل الا اذا ضرب بآذن
صاحبها والزوج اذا ضرب
امرأته بشئ ومعتاد أو غير
معتاد فانت كل ضامنا
عند الكل ولا يربط في قولهم
والامام اذا ضرب رجلا
فغزأ أو حلفا لا يضمن
والمعلم اذا ضرب عبدا أو
الاستاذ المختار اذا ضرب

يرجع في عين تلك الدراهم والقابض أن يعطيه مثلها كذا في المحيط . فان هلك ما قبض الشريك فلا ضمان
عليه . ويكون مستوفيا وما بقي على الغريم شريكه كذا في القصة . وكذلك لو وكل غيره بالقبض قبض
الوكيل فله في يد الموكل فعل الموكل ولو كان فاعا لشريكه أن يشاركه كذا في القصة . ولو أخرج
القابض ما قبضه بيده بان وجهه أو قضاه فدين عليه أو أسلمه لمكة على وجهه من الوجهة فليس له أن يضمنه
نصف ما قبض وليس له أن يأخذ من يد الذي وفيه ما اذا كان في يده فاعا موجودا كذا في السراج الوهاج
. وما قبض الشريك من شريكه يكون قدر ذلك للقابض دين على الغريم ويكون ماعلى الغريم بينهما على
قدر ذلك من الدين حتى لو كان الدين ألف درهم فقبض أحدهما خمسة آلاف لم يملك الآخر . فأن أخذ نصفها
كان للقابض نصف ما بقي على الغريم . وذلك ما تلتان وخمسون وتكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في
البدائع . وكل دين وجب لثلاثين بسببين متحققين حقيقة وحكما أو سببا حقيقة لا يكون مشتركا حتى اذا
قبض أحدهما شئ ليس للآخر أن يشاركه فيه كذا في المحيط . ورجلان باع عبدا بينهما بضع معلوم فقبض
أحدهما من الثمن شيئا كان للآخر أن يشاركه فيه . ولو سعى كل واحد منهما النصيب فغنا على حدة فقبض
أحدهما شيئا من الثمن لم يكن للآخر أن يشاركه في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية . ورجلان ل أحدهما عبدا
وللاخر أمة باعها بالثمن اشتراكا بينهما بضمان كذا في السراجية . ولو سعى كل واحد منهما للملكة فثما يكن
للآخر أن يشارك القابض في القبول في ظاهر الرواية كذا في خزانة المفتين . ولو أقر رجل برجل أن
يشترى بالهجرة فاشترى ما هو وتقد الثمن من مال مشترك بينهما ومن مال منفرد لم يشتر كل منهما بقبضه من
الآخر كذا في المحيط . ولو كان على رجل ألف درهم لرجل فكف عن الغريم رجلا وتو أديا ثم قبض أحد
الكفيلين من الغريم شئ لم يكن للآخر أن يشاركه في مال مشترك كذا في خزانة المفتين . وكذا في خزانة المفتين
. وهكذا في الظهيرية . ولو قبض أحدهما شئ لكن اشترى نصيبه بواقعة شريكه كان يضمنه نصف الثمن
التوب ولا سبيل له على التوب فان اجتماعا على الشركة في التوب فذلك جائز كذا في السراج الوهاج

(٤٣ - فتاوى ثانی) اذا ضرب بيته قلت يضمن كل الغمة في قول أبي حنيفة رجة الله تعالى مواضع بمعتاد أو غير معتاد وعنده
صاحبه لا يضمن في المعتاد أو المولى اذا ضرب النعم يضمن في قول أبي حنيفة رجة الله تعالى وهو كالبوعند صاحبه لا يضمن كما
لا يضمن الأب اذا ضرب له تاديب أو لتعلم ولا يربط وقال أبو يوسف ومحمد جميعا الله تعالى لا يضمن ويرثه . وليس على البزاع أو انصاف أو اجرام
ضمان السراية اذا لم يقطعوا رابض على ما أدته فان قطع الختان المخلوق بعض الحنفية ان لم يمتن ذلك كان عليه في بعض الحنفية حكمة
عدل وان قطع الحنفية كما فان لم يمتن كان عليه كمال الدية وان سالت من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط على هؤلاء العمل الصحيح دون
السارى لا يصح شرطه . ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتفرق صهره لان ذلك مقدوره . وان استأجر حماما ليقام لمسا قتل فقال
صاحب السن مائة ثم بطل قتل هذا السن كانا القول قوله ويضمن القاتل ارض السن . ورجل استأجر رجل حفظ خان فسرقت من الخائن شئ
قال الفقيه أبو جعفر واقضه أو بكر الخبي رجما الله تعالى لا يضمن اغار من الخائن حارس السوق اذا كان يحرس الخوا فغضب حانوت وسرق منه شئ يضمن
وهي في يديها كذا وغيرهما من المشايخ رجما الله تعالى طوافي حارس السوق اذا كان يحرس الخوا فغضب حانوت وسرق منه شئ يضمن
الحارس لا يمتن رة الاجرا المشترك والجميع ما قاله الفقيه أبو جعفر رجما الله تعالى أن الاجرا المشترك لا يضمن وان استأجر الحارس وأخذ

من أهل السوق شيئا لاجل حال العارس ما أخضعهم اذا استأجرهم يتسهم به فقد خذل الرئيس عليهم وان ركوها لالتقاء بآخر اذا غزى الدرهم
فكسره قالوا يكون مناسنا اذا غزى بغيره ان صاحب له رادم فان قال له صاحب الدرهم ان غزى بغيره فلا يضمن وهذا في الدرهم التي يضرها
الكسر فان كان لا يضمن لا يضمن **فصل في القصار** قصار وضع التوب على الحبي في الحانوت واقعد ابن أخيه ليحفظ
الحانوت وغاية القصار دخل ابن أخيه الحانوت لالاعفل نظر الرثار التوب قالوا ان كان الحانوت الاسفل مجال لودخله انسان لا يضمن
عنه الموضع الذي كان فيه التوب لا يجب الضم ان كان كان الحانوت الاسفل مجال لودخله انسان فيجب عن عبته الموضع الذي كان فيه
التوب يضمن ان كان الصبي اقعد القصار ضمه الى القصار يوما وأمه أو وصيه أو لم يكن له أحسن هؤلاء ولكن القصار ضمه الى نفسه
يضمن الصبي قال المصنف وهذا الجواب اعياستهم اذا كان الصبي مائونا لان الصبي المائون مأخوذ بضمان نصيب الودعة اما اذا كان
محبورا فانه لا يؤخذ بضمان الودعة وتضميعها حتى لو ولد سارقا على الودعة أو رأى انسانا يأخذ الودعة فهو خذرعلى منعه فلم يمنع
لا يضمن اذا كان محبورا فاذا كان الصبي مائونا كان الضمان على الصبي ولا يجب على القصار لان ان يحفظ الشئ بالصبي الذي يكون
في عياله وبقدرة على الحفظ وان لم يكن (٣٣٨)

الحانوت كان الضمان على
القصار ههنا لانه لم يستفظ
من ليس في عياله يصير
مستحكما • قصار سلم ثياب
الناس الى ابويه ليشمها
في القصر ويحفظها فسلم
الاجير وضاع عن الثياب
بعضها لا يدري كيف ضاع
ومضى ضاع حال القصة أو
بغير رجوعه فانه لا يضمن
يضمن القصار قال الاجير
كان الضمان على القصار
لا على الاجير وان علم انه
ضاع في حال نوم الاجير كان
لصاحب الثوب خياران
شاذ عن الاجير وان شاء
ضمن القصار وقال القصة
أبو الليث انما قاله ان يضمن
القصار لانه كان يمسك في
الاجير المشرك الى قول أبي

• فان لم يشتر بصحته توب لو كان صالحا ضمن حقه على توبه وقبضه ثم طالبه بشرى بكمه باعض فان القاض
بالتجارة شاملا اليه نصف التوب وان شاء اعطاه مثل نصف حقه من الدين كذا في البدائع • وان أراد
أحدهما ان يضمن مال الدين شيئا ولا يشاركه صاحب فيما أخضعه له في ذلك ان يهب المدون منه
مقدار حصته من الدين ويسلم اليه فهو يبرئ الغريم عن حصته من الدين فلا يكون لشرى بكمه حق المشاركة
فيما أخضعه له في الهبة كذا في فتاوى قاضيان • رجلان لهما على آخر أحد درهم أراد أحدهما ان
يأخذ نصيبه ولا شره فلا خرفه قال نصير به الغريم خمسة دراهم وقبض ثوبه من الغريم من حصته
وقال أبو بكر يبيع من الغريم كقاي من زيب مثلا على ما له علمو يسلم اليه ثوب بكمه ما كان عليه
ثم يطالب به من الزيب لا بالدين كذا في المحط • ولو وهب أحدهما نصيب من الغريم أو أبرأه منه لا يضمن
لشرى بكمه شيئا ولو أبرأه أحدهما من مائة الدين أثبت شره من الدين اقتصمه بينهما على قدر حقه ما
على الغريم وذلك لانه قال كآت خضعه لغيري أربة كذا في محيط السرخسي • وفي القبر يدو كذا
ان كانت البراءة بعد القبض قبل القسمة ولو اقتصما القبوض نصفي ثم أبرأ أحدهما عن شئ القسمة
ما ضاع لا تقتض كذا في التلخيص • فان أخر أحدهما نصيبه لم يجز تأخير في قول أبي حنيفة رجوعه اذ
تساقط ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخير في نصيب بشرى بكمه كذا في البدائع • تزوج على قولها فقال اذا
قبض الشريك الذي لم يؤخر من يكن للذي أخر ان يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه قالوا حل دينه شاركه ان
كان فاعملوا ان كانت حصة كل واحد حصة كذا في التلخيص فان لم يقبض الا شري شابت حل دين الاجل
علا الامر لما كان خافض أحدهما عن شئ بشرى بكمه الاخر فسه كذا في البدائع • فلان الغريم يعمل
لاذي أخر حصته مائة درهم من حصته فشرى بكمه أن يأخذ منه نصف ذلك وخسونه وانما أخذ من ذلك
كان الذي يعمل له المائة أن يرجع على الغريم يعمل ما أخذ منه وذلك بخسونه من حصة الذي لم يؤخر من قبل
أن الذي يؤخره ما أخذ من المؤخر صار للمؤخر من حصته مثل ذلك الا ترى أن الغريم لو عمل للمؤخر جميع

يوسف وعمر جميعا له تعالى اذا هلك في داء الاجير المشترك لاضعه أماغلى قول أبي حنيفة قرضي اقعه لا يضمن القصار ما هلك حقه
لا يضمنه قالوه أخذوا الفتوى على قول أبي حنيفة رجوعه الله تعالى • قصار أمره صاحب التوب أن يمسك التوب بعد العمل حتى يتقدم الاجر
فهلك التوب بعد ان القصار من غير تضمين لا يضمن القصار في قول أبي حنيفة رجوعه الله تعالى له هلك أمانة عنده وهو السارق اذا ما أمر
بمن الثياب وأمسك بأمر صاحب الثياب عن الثياب حتى يتقدم الاجر فسر قرضه من التوب لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب الجوهرة اذا قال
للعامل امسك الجوهرة حتى اعطيتك الاجر فسر قرضه الجوهرة لا يضمن الجاهل في قولهم لا ليس الفعل السارق والجاهل أترى العين من لا أثر له
في العين لا يملك الجاهل بالاجر فيكون أمانة في يده ولا يكون رهنا • القصار اذا أنكر أن يكون عنده توب بعد الرجل ثم أتوه قد قصره قالوا
ان قصره قبل الجوهرة كان له الاجر وان قصره بعد الجوهرة لا أجر له لانه لم يجد صار غاصبا فيقبل الاجر فلا أقصر بعد ذلك فقد قصر بغير عقد
فلا يستوجب الاجر • قصار هو من يقصره من عند رجل ثم انكثرت الرهن وقد أصيب التوب بخسنة عند الرهن فلما نظر صاحب التوب
اليه كلف القصار نظير التوب وازالة الخسنة واستمع القصار عن ذلك فقتلها ووترها التوب عند القصار فهلك التوب عنده قالوا ان كانت
الجلسة لا تقتض قيمة التوب لاشئ على القصار لا بد وان محاربا القصار الرهن الا انه انكسر فقد ارتفع الخلاف وعاد على ما قبل الخلاف فاذا خلى

القصار بينه وبين الملك خرج التوبيعن ضمه لغير العجالة لانما تنقص قيمة التوب لا تعتبر وهو بمنزلة ما لو صب على عبد الغريم ثوبا و امره صاحب العبد بان يغسل الثوب فله ان لا يعيد لا يضمن وان كانت الثوب تنقص قيمة التوب كان على القصار ضمان القصار و ذلك التوب امانة لا خرج عن ضمان التوب بالتخليقه فهو نظير من خرق ثوبا انسان خرقا غير افعال له صاحب التوب امانة فاني بوزن التوب عنده و ذلك لا يضمن الا لضمان التفرق * فليد القصار او ايجروا لخاص اذا ادخل نارا السراج باصره الاستاذ فوقف ثمره على و بسن مياض القصاره او اصابه دهن السراج لا يضمن الا بغيره و يكون الضمان على الاستاذ لانه ادخل السراج باذنه فصار فعل الا بغيره فعل الاستاذ فلو فعل الاستاذ ذلك بنفسه كان ضمانه اجمرا القصار اذا وطئ على و لم يمس ثياب القصاره وهو توب لا يوطأ منه فانقص الثوب او يخرق ضمن الا بغيره لان يوطأ منه في ذلك * وكذلك لو كان الثوب ماعوا طامثا له الا انه كان و دعيه عند القصار وليس من ثياب القصاره وان كان ذلك ضمن ثياب القصاره وذلك التوب يوطأ منه لا يضمن الا بغيره و ضمن القصار لانه ما دون في ذلك علفا اذا كان ذلك من ثياب القصاره وكذا لو اقبلت للمقمن بدأ جبر القصار او تليده فوقع على و بسن ثياب القصاره ضمن الاستاذ ولو وقع على و بسن من ثياب القصاره كان الضمان على التليد ولو وقعت الدقة على موضعها وقت بعد ذلك على شئ اخر فالضمان على الاستاذ لا على التليد (٣٣٩) وان اصاب المدقة اما كان الضمان

حقه وذلك جسماته تأخذ الذي لم يخر من ذلك بنفسه كان التوب خران يرجع على الغريم عما خلع من حصة شر يكمه فكذلكها كذا في الاخرة * فانما اخذها اقتصمها و شر يكمه على عشرة اسهم بشر يكمه ثوبه و له سهمه كذا في الظهيره * و رجلان لهما دبر من رجل على آخر فعمل نصيب احدهما اقتصمها نصيبين و الباقي لهما الى الاجل كذا في السراجيه و لو تزوج احدهما المرأة التي عليها الدبر على حصة لا يرجع عليه شر يكمه بشئ كذا في محيط السرخسي * وعن محمد بن جعفر الله تعالى انه لو تزوجها على جسماته فشر يكمه كذا بشر يكمه ان ياخذ منه نصف جسماته كذا في المحيط * و اما اذا استاجر احد الشر يكمين نصيبه فان شر يكمه يرجع عليه في قولهم كذا في السراج الوهاج * و لو كان المملوك على احد الطالبين دين بسبب قبل ان يجب لهما عليه و صار قصاصا بذلك لم يكن لشر يكمه ان يرجع عليه بشئ * و لو كان دين بسبب بعد ان يجب لهما عليه و صار قصاصا فشر يكمه ان يرجع عليه كذا في الظهيره * و لو اقر احداهما انه كان المملوك بمن نصيبه قبل دينهما برب المملوك من حصته ولا شئ لشر يكمه عليه و كذا لو شئ عليه بما به كان ارضه ما جسماته لا يكون الشر يكمه كذا في محيط السرخسي * و روى بشر عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان احد الطالبين اذ اخرج المملوك يسو حجة عندا فاصلها على حصة لا يزعمه شئ لشر يكمه لانه لم يسله ما يمكن المشاركة فيه كذا في البدائع * و في القنوري لو اقبلت احد الطالبين على المملوك بما اوصارت قيمته قصاصا فشر يكمه ان يرجع عليه و في المتقي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان احد الطرفين افسد على المملوك بعتا و اقبل عبدا له او فترد به و صار له قصاصا بذلك لم يكن لشر يكمه ان يرجع عليه كذا في المحيط * و لو اخذ ثم اضرقه او غصبه فشر يكمه ان يرجع عليه بالاجاع * وكذلك لو قبض بشر افساد فباعه او اعقبه او هلك عنده و لو ارتمى احداهما بحصته فشر يكمه ان يضمنه كذا في محيط السرخسي * و لو نهبت احدي العينين باقة مما هو في ضمان القصب او في ملك شر يكمه افساد او في المارتمين يضمن لشر يكمه كذا في الظهيره * و ذكر ابن سماعه في نوادره عن محمد بن جعفر الله تعالى ان احد الغريمين الذي لهما

القصار ثوبا من ثياب القصاره فعتروا و سقط عليه لا يضمن الا بغيره و ضمن الاستاذ و لو سقط على و دعيه كانت عند صاحب البيت فافسدها ضمن و كذلك لو غرق سقط عليها وان كان بساطا او وسادقا استعاره لم يسقط لا يضمن رب البيت ولا الاجير ايضا لان الملك اذ نهته في بسطه و لو علق القصار و باع على جبل في الطريق لتبقيف التوب فترت حوله فترقه كان الضمان على سابق اجل دون القصار و قصارا استعان برب التوب بقى حق التوب فاجاه و تخرق التوب لا يدري ما تفرق من ذلك القصار او من قضا صاحب التوب و روى ابن سماعه عن محمد بن جعفر الله تعالى ان القصار يضمن جميع القصار و وجهه ذلك ان الاجير المشترك ضامن في قول محمد بن جعفر الله تعالى ما فعلت بغيره فانه كان التوب في ضمانه كان الضمان على القصار المبيع له ان تفرق يذو صاحب التوب * و روى بشر عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان القصار يضمن نصف القصار و يعتبر فيه الاحوال كذا في الحل اذا جلس على فضل ثوبا انسان و لم يسله صاحب التوب حتى قام صاحب التوب فترق التوب كان على ائتناس نصف القصار لان التفرق حصل عتيقه و ليس احدهما بضاعة ذلك اليه اولا من الاتريضا فليهما امان على قولنا ابي حنيفة رحمه الله تعالى شئ ان لا يجيب الضمان في فصل القصار لان امانة التوب امانة عند القصار و ليس بمضمون عليه فلا يجب الضمان بذلك و يجب عليه نصف الضمان كما قال ابو يوسف وهو حرج اختياره القدية اولا و لا يشره و نظيره ما لو سلك رجل ثوبا انسان فخرق

صاحب الثوب ثوبه ففتقر كان على المثلثة نصف الخرق وكذلك صاحب الثوب إذا أراد أن يأخذ ثوبه من القصار فقبله القصار فقبله صاحب الثوب كان على القصار نصف الخرق وذكروا في المتن حائل نسيج ثوبه فافتقر صاحب الثوب ثوبه لما أخذ ثوبه إلى الحائك أن يدفع حتى يأخذ الأجر ففتقر الثوب في يد صاحب الثوب لا يضمن الحائك وإن فتقر في يدها كان على الحائك أن يدفع الخرق ورجل أرسل رسولاً إلى قماربست رزقته ثيابه الأربعة فلما جاء الرسول بالثياب إلى المرسلة كانت الثياب ثلاثة فقال الرسول دفع القصار إلى الثياب ولم يعد علي وقال القصار عدته الأربعة قال القصار أو بكر البني رحمه الله تعالى بسئل صاحب الثوب أيهما صدقه فأجاب صدقه بربى ذلك عن خصوصته وأجمعاً كنهه يحلف فإن حلف بربى وإن نكل رزق ما ادعاه صاحب الثوب فإن صدق صاحب الثوب القصار كان عليه القصار آخر الثوب الرابع وإن كتب القصار وحلف فاقصداً أن يحلف صاحب الثوب على ما أدى عليه من أجر الثوب الرابع فإن حلف بربى ورجل دفع ثوباً إلى قصار ثم أمر رجلاً أن يقبض ثوبه من القصار فدفع القصار إليه غيره فذلك الثوب في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب أن يتبع القصار ثوبه فالرد على الله عنه أمدعهم وجوب الضمان على الوكيل مشكل إذا كان الثوب الذي دفع إليه القصار ثوب رجل آخر لأنه أخذ ثوب غيره (٣٤٠) بغير إذنه * وذكر في المتن رجل دفع ثوباً إلى رجل فعمل المودع

في ثياب الوديعه وبالله
ثم جاء صاحب الوديعه
وطلب الوديعه فدفع
المودع الثياب إلى صاحبها
ونسى أن ثوبه في ثياب
الوديعه فتضاعف ثوبه
عند صاحب الوديعه كان
صاحب الوديعه ضامناً
لذلك الثوب ووجه ذلك
أنه أخذ ثوب الغير بغير إذنه
والمجهول في ذلك لا يكون
ضامناً وذكر أن القصار لو
دفع إلى صاحب الثوب
ثوب غيره فافترض صاحب
الثوب على نفسه أنه كان
ضامناً وإن كان صاحب
الثوب بعث إلى القصار
رجلاً لأخذ ثوبه من القصار
فدفع القصار إليه ثوباً غير
ثوب المرسلة فضاعف عند

الملك على يد المطلب فوجب عليه القصاص فصل المطلب على خصمائه درهم كذلك جاز وأربى
من حصه القاتل من الذين فكان لشريك القاتل أن يشركه فبأخذ ثوبه نصف خصمائه كذا في البدائع *
في المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ضاع أحد المطلبين للمطالبة بالآخر رجل حاربت حصته قصاصاً به
ولاشي لشريكه عليه فأنقض عن المكفول عنه ذلك المثل لم يكن لشريكه أن يرجع عليه أيضاً فيشاركه
في ذلك كذا في المحيط * ولو أن المطلب أعطى أحد المطلبين ثوباً بخصمه وأحالته على رجل فحاربت
أخصمه هذا المطلب من المكفول أو المولى فلا تسر أن يشاركه فيه كذا في النعمه * ورجل له لهما على
رجل ألف درهم فصالح أحدهما المدون عن الآخر كمالها على ما قدرهم وقبضها فأجاز الآخر جميع ما صنع
فجوز بآزله نفسه المدة فان قال القابض قد هلك فهو مؤثر ولا ضمان عليه وقد يرى القرم وأن أجاز
الصلح أو قبل أجز ما صنع فله يرجع على القرم بمضمين ويرجع القرم على القابض بمضمين من قبل
أن أجاز الصلح ليست أجاز القابض * ورجل له ما في يد رجل غلام وأودع له أحدهما مئة مائة
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان الذي قبضه القلام مقرراً بإعطاء فله لا يشاركه في المائة وإن كان
جائلاً شاركه فيها وقال محمد رحمه الله تعالى هما سوا لا يشاركه فيها إلا أن يكون القلام مضمناً كذا في
الطهريه * وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجلان اشتريا رجل جارية مشتركة أحدهما
نصفها بالقدوم واشترى الآخر نصفها بالقدوم ثم وجدها عبيداً ورأى أحدهما مضمناً
الآخر لا يشاركه صاحبها فيما قبض دفع الثمن بمحطاطي الاستدعاء أو دفع كل واحد منهما الثمن على حدة
وكذلك أن سحقت الجارية فلن وجدها حرة وقد دفع الثمن بمحطاطي الاستدعاء لا تسر أن يشارك
القابض فيما قبض وفيه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن قرأ لهذين عليه ألف درهم من ثمن جارية
اشتراها منه فقال أحدهما صدقت وقال الآخر كذبت ولكن هذه الخصمة التي أقررت بها هي لي
عليك من ثمن راشتري بمعنى ثمن القرم قضى هذا خصمائه لم يكن لصاحبه أن يشارك فيما قبض ولا يصدق

الرسول ذكر أن الثوب المودع ولو كان القصار لا يضمن الرسول وإن كان لغير القصار كان لصاحب ذلك الثوب الخراج القرم
إن ضامن القصار وإن ضامن الرسول فإن ضمن القصار لا يرجع القصار على الرسول * قصار ضامن ثوب القصار فحاربت كان ضامناً
وكذلك إذا عسر الثوب فتقر وإن فعل ذلك أجز القصار ولم يتعد القصار لا يضمن الآخر وبضمن الاستدعاء وعن محمد رحمه الله تعالى إذا
أدخل القصار رجلاً في ساقه فحاربت ثوبه بغير فعله ضمن لأن هذا مما يمكن الاحتراز عنه في الجلب وإنما لا يضمن الخرق الغالب الذي لا يمكن
الاحتراز عنه ولا يمكن إطفائه وهذا قوله أماغل في حقه رحمه الله تعالى لا يضمن ما هلك بغير سببه * رجل دفع إلى قصار ثوباً
لقصده فباعه أحد الثوب وطالب به فقال له القصار دفعت ثوباً إلى رجل فبطلت أو ثوبه كان القصار ضامناً
في فصل في الخياط والتجاع * إذا قال صاحب الثوب للتجاع أني أشتري ثوباً مني فبطلت أو ثوبه كان القصار ضامناً
عنده أجزاً فاختلس الثوب يعني إذا خالف في الرجة قال القصار أو بكر البني إن كان الحائك دفع الثوب إلى صاحبه أو مكنه من الاستدعاء
ثم دفعه إلى الحائك ليقوله لا أجر يكون الثوب دفعاً فافترس الحائك لا أجر وإن كان صاحب الثوب دفع الثوب على وجه الوديعه لا يضمن
الحائك فيكون أجره على صاحب الثوب على حدة ولو منع الحائك الأجر قبل الدفع اختص فيه العمل بقار اصطلاحاً على شيء كان حسناً

فقال صاحب الثوب اقطعته فمطعته فاذها ولا يكفه لاضمن الخياط شيأ لانه ان ذله بالقطع مطلقا وان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب
 قاطعه وقال اقطعته اذ قطعته كل ضامته انا كان لا يكفه لانه علق الاذن بالشرط * استاجر خزان النسخ في طعام وليلة فأنفذ الطعام
 فأخرقه ولم ينضجه كان ضامته اياه جرم مشترك فاضمن ما أقصد بجنايته ولو لم يقصد الخياط لو لم يكن ربه اذا اشترى رابو يعمن ما أو امر
 صاحب البعير فأخذه الى الدار فساق البعير فخر على القدر وكسر هلو أقصد الطعام لاضمن صاحب البعير شيأ لانه ساق ما امر صاحب الدار ولا
 ضمان على الخياط أقصد لانه قد ساق البعير ولا يضمن كذا الوسط البعير ولا يصغر أو يعد صغيرا صاحب الدار فارقته لاضمن صاحب البعير النقص
 اذا هلك العبد فبده لاضمن لاه أجبر مشترك فلا يضمن ما هلك عنده لاضمنه وكذا الدال اذا دفع الثوب الى رجل لم يشره فبده فذهب
 الرجل بالثوب من بين يديه ولم يظفر به الدال لاضمن لانه ما دون به هذا القدر عادة ورجل دفع الى خياطو لم يخطه قصا خطه فقام اطاق واحد
 الذي قاله بالقرصة نكثا في خمر المالك ان شارك الثوب عليه وضعه قيمة ثوبه وان شامأ أخذنا لصيقا أعطاه جرمه لا يراد على السعي وان
 اختلفا فقل رب الثوب أمر تلك ان تقطعه قصا وقال الخياط لا بل أمرت أن أقطع قصا كان القول قول صاحب الثوب وان أمره ان
 يقطعه قصا فاطمس راو بل فهو الاول (٣٤٣) سوا قيل هذا لا يجب الاير اذا أخذ الثوب ورجل أمر رجلا أن يقتل اسمه في قص

ثالثه فغلط ونقض اسم
 غيره يضمن الخياط * ولو امر
 رجلا لصبح فو به برعفران
 أو بالقيم فصبغه يصبح من
 جنس آخر كارب الثوب
 أن يضمنه فمغفو به أخص
 وتلك الثوب عليه وان شامأ
 أخذ الثوب وأعطاه آخر
 مثله لا يراد على السعي وان
 صبغه جنس ما أمره لانه
 خالف في الوصف بان أمره
 أن يصبغه برع فبصر صفر
 فصبغه بفقره صفر
 وأقر بذلك رب الثوب
 رب الثوب ان شارك الثوب
 عليه وضعه قيمة ثوبه أخص
 وان شامأ أخذ الثوب
 وأعطاه مازاد من العصف
 فيه مع الاجر المسمى وذكر

اذا كان بين رجلين وأحدهما غائب أو كانت الارض بين بالغ وبغير رفع الامر الى القاضي فان لم يرفع
 الحاضر وزرع الارض بجمته طالبه وفي الكرم يقوم الحاضر فذا أدرك الثمر يبيعها بأخذ حصته من
 الثمن وفي قصبة الغائب اذا قدم الغائب شرا من شاة ضمنه القتيه وان شامأ خذافني * كذا في فتاوى
 قاضيان في الفتاوى طعام أو دراهم بين اثنين غاب أحدهما ولو احتاج الاخر الحاضر وأضمنه نصفه
 قال محمد رحمه الله تعالى أرجوان لا بأس به قال النقيب أبو الليث يه تأخذ كذا في الفتاوى الغيبانية * وفي
 الكيل والموزن أن يعزل حصته بغيره يكتفون ولا يضمن عليه ان سلم الباقي وان هلك كل علمه ما كذا في
 النهر الفائق * دار بين حاضر وغائب مقسومة ونصيب كل واحد منهما حاضر وليس لاحد أن يسكن في
 نصيب الغائب * ولأن يواجره بغير أمر القاضي والقاضي أن يواجره أو خلف أن يحضر ولو لم يكن أحد
 ويمك الاجر للغائب كذا في خزنة المفتين * دارين أو خوين أو أخنتين ولهما زوجتان ولا أخنتين زوجان
 فلا خوين أن يتعازوا في الاختين عن الدخول فيها اذا لم يكونا بغير من زوجهما ولو كانت بين اثنين
 يسكن فيها فليس لاحدهما أن يمنع صاحبه من الصعود على سطحه لانه تصرف فيما له حق كذا في الفتنة
 * سكة غير نافذة بين عشرة لكل منهم فنهذا رغبنا لاحدهم دار في سكة أخرى لا طريق لهالي هذه السكة
 ليس له أن يقع بها ليل هذه السكة * أفتى أبو القاسم والقبه أبو يعفر وأبو البث وهو الصحيح كذا في
 الفتاوى الغيبانية * طاحون مشتركة بين اثنين أفتى أحدهما في عملته لم يكن متعلقا بخلاف ما اذا
 أفتى على عبد مشترك أو أفتى خراج كرم مشترك حيث يكون متعلقا كذا في البراءة هداوين اثنين غاب
 أحدهما وأجره الاخر وأخذ الاجر فلفل غائب أن يشركه في الاجر كذا في الفتنة * وقال أبو القاسم
 في أرض شاعنة بين قوم فزرع بعضهم بعض هذا الارض سدي وساق اليمين الما المشترك بينهم واستترك
 الارض سبعة بغواذن شر كاه قال ان حصل له بعد ما لها بمن نصيبه هذا القدر وكذا يثبتون قبل ذلك
 لاضمان عليه ولا شريكه لشر كاه في المشترك كذا في التنازلية * وما كان على الراهن اذأه المرتهن بغير

في المتفق عن أبي يوسف هذا ان صبغه برع القفر ولا تصبغه ثلاثة ارباع القفر فيكون له الخمار على
 الوجه الذي ذكرناه انما صبغه شاة بغيره صفر بضرة واخذنا أخذ الثوب أعطاه مازاده الصغ فبلا لجر له ههنا وهكذا ذكر القدرى
 وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اما على قول محمد ان أمره ان يصبغه من مصفر يدرهم وصبغه من بضرة فبواحد ان شاة ضمنه
 قيمة ثوبه أخص وان شامأ أخذ الثوب وأعطاه مازاد من العصف في ثوبه وروى ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى ما يوجب
 التسوية في الجواب بين ان يصبغه بضرة أو بضرة شين ورجل استاجر رجلا ليعمر بتم فخره وأعطاه مازاداً لخصر فقه * رجل
 دفع غزلا الى سائل للسجدة على أربع ففله اكلهم من ذلك أو صغر كل صاحب الغزل ان شامأ مثل غزله وان شامأ أخذ
 الثوب وأعطاه الاجر المسمى ولا يرد على الاجر في الزيادة وفي النقصان أعطاه من الاجر بحساب ما نقص ولا بما زاد مناسي وكذا ان أمره
 مصفقا برفق أو على العكس لانه في الزيادة مسترعى وفي النقصان نقص العمل وان أمره أن يصبغ علفي غنم فقص علفي غنم
 ان شارك الثوب عليه وضمنه غزله وان شامأ أخذ الثوب وأعطاه بحساب ثلاثة ارباع الاجر الذي عمله كلوا لم ير الا بالضرر به
 لينا ضرب البعض وقامت الباقي بحسب الاجر بحساب ما عمل ومن المشايخ من فرق بين الثوب وبين اللبن فقال في اللبن يجب حصة

اذن

ما عمل من الاجر الذي عمله وفي التوبة أجره لانه على ثلاثة ارباع ما عمل واختار خمس الاثمة لخصي رحمة الله تعالى القربى
 التوبين والذين على هذا الوجه الذي ذكرنا في التوبة قيمة ما عمل زائد بحكم الزيادة ولا يكون له العمل ثبات القيمة اذا انقضت عن الباقي وفي
 الدين لا زيادة في بعض البعض * ولأن التسليم وفي التسليم والصفحة زائدة في زاد ذراعا او ادعى ما شرط روى عن محمد بن صاحب
 القول بل انما ان شاهدته مثل غزله وترك التوب عليه وان شاء أخذ التوب وعلما لاجر المسعى لا زيادة في المسعى لا زيادة في المسعى لا زيادة في المسعى لا زيادة في المسعى
 لاختيار تغيير الصفقة عليه فانه قد يصح ان التوب القصير والامول يترك في الفرع عما غفل شي من غزله فغيره اذا اختار أخذ التوب لا يزيده
 زيادة الاجر بل انما الفرع لانه ممتنع في الزيادة * ولودفع غزلا في حائل أو مرأى من يترك في القول من عند نفسه ودفع لاقال زنت وتكررب
 التوب فان حلف رب التوب على علمه وان نكل لزمه مثل الزيادة وان اتفقا أن غزل الآخر كان ما والتوب من ان قال الآخر الزيادة
 من الدقيق لا يقبل قوله لان وزن الحق في العادة لا يبلغ وزن الغزل وان كان التوب مسميا لمكوا نكر الآخر الزيادة كمن القول قول رب
 التوب * ولودفع في صائغ عشر دراهم وقال له زديني درهمين يكون ذلك قرضاعلي واجعل من ذلك قلبا ولا أجر درهم فقال الصائغ زديني
 وانكر الآخر قال محمد رحمه الله تعالى في حاله اذا حلفا تغيير الصائغ ان شاحفع (٣٤٣) اليه القلب وأخذ أجر خمسة دنانير

وان شله ودعى الآخر
 عشر دراهم وأخذ القلب
 * ولودفع في خلاف جنة
 وقطنا وأمره أن يريدين
 عن شمسيمان القطن فجاء
 بعشرين استار قطن في
 التوب وقال فلا حرم دفعت
 الى عشرة اساتير وزدت
 عشر توب وقال رب التوب
 دفعت اليك خمسة عشر
 وزدت خمسة كان القول
 قول التسلف ولو قال
 صاحب التوب دفعت اليك
 خمسة عشر استارا
 وأمرتك أن تزد خمسة
 أساتير وقال التسلف
 دفعت الى عشرو أمرتني
 أن أزيد عشر وتخص صاحب
 التوب ان شاء صدقه ودفع
 اليه عشر قاتمات وان شاء

اذن الراجح ان يكون منطوقا وكذا لو أدى الراجح ما يجب على المزمع وان أدى أحدهما كان على صاحبه
 باع أو بأمر القاضي يرجع عليه وعن أبي يوسف وأبي حنيفة ترجعهما لله تعالى ان كان الراجح غائبا
 فاتفق المزمع بأمر القاضي يرجع عليه وان كان حاضر الراجح عليه والقوى على انكار الآخر لو كان حاضرا
 وأبي يوسف فامر القاضي المزمع بالاتفاق فحق يرجع على الراجح ووسائل الشريعة ينبغي أن تكون
 على هذا القياس هكذا في فتاوى فاضل صان * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل عليه ألف درهم لرجل
 فأمر رجلا بزيادة الف على ألفه فأتاه ثم رجع أحدهما على الآخر فقبض منه خمسة فان أقبل من مال
 مشترك بينهما كان لصاحبه أن يشاركه وفيه وان لم يكن ما أتاه مشتركا بينهما كان نصيب كل واحد منهما
 مما زاد عن نصيب صاحبه حقيقة لا أنهما أتاهما جميعا فان أحدهما أشارك صاحبه فقبض كذا في
 المحيط * وكذا لو باع أو أجاز أحد الهذ أو أمة له فاصفقه واحدة فقبض أحدهما شركة الآخر كذا في
 الكافي * وفي الجامع أيضا شاهدان شهدا على رجل أنه كاتب عبد الهذاني درهم الى ستة وقيمة العبدان
 درهم ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار ان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبدان أو درهم مائة
 وان شاء أعس المكاتب بدل الكتابة أني درهم فان ضمن الشاهدين قيمته فقام للشاهدان مقام المولى
 في ملك بدل الكتابة فإذا استوفى ذلك من المكاتب طلبها ما أحدا لا فيق ولزمهما التصديق بالالف الآخر
 ويحق للمكاتب ويكون له مال المكاتب لو لم يكن فان أدى للمكاتب الى أحدا الشاهدين ألف درهم لا يعتق
 وهل لصاحبه أن يشاركه فمقبض قال ليس بذلك قال في الكتاب ويستوفى هذا ان أدنا القم من مال
 مشترك أو غير مشترك وكذلك البيع اذا شهد شاهدان على رجل أنه باع عبده هذنان فلان بالي درهم
 الى ستة وقيمة العبدان ألف درهم والمشتري يدعي ذلك اليه محمد فقبض به ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما
 كان للمولى الخيار ان شاء أعس المشتري بالي الى أجل وان شاء ضمن الشاهدين قيمته فقام للشاهدان مقام المولى
 الشهود فقام مقام البايع في ملك الثمن لاف ذلك العبد في طلبها ما أحدا لا فيق ويصدقان بالالف الآخر

اخذت منه قيمة ثوبه ومن عشرة أساتير قطن وترك التوب على التسلف ورجل دفع الى خياط ثوبا بالقيمة فقبضه درهم على أن يفرغ غنمه اليوم
 جاز في قولهم * فصل في الحفر * رجل استأجر حقا راوين له مكان الحفر وتوقعها ودورها معاهم جازوا ان حفر بعض ما شرط
 عليه فاستقبله رجلان كان بينهما الحفر فمكث الاثنان يشتد عليهما العمل فيحفر على العمل وكذا لو ظهر للمحق الترقيل أن سلخ منتهى ما أمر به
 فان كان يستطيع الحفر فمكث الاثنان هوان كان لا يستطيع يكون عذرا وان استأجر بعض قبراوين موضع حفر في موضع آخر لا جره وان
 لم يبين له موضع الحفر فمكث العدا حفره فمكث الاثنان على الحفر في مقبرة تلك الحفرة وكذا لو لم يبين له عمقه ولا عرضه جازا حفره جازا حفره
 الى المتعارف وكذلك لم يبين له الحفر ولا حفره فمكث الاثنان على الحفر في مقبرة تلك الحفرة وكذا لو لم يبين له عمقه ولا عرضه جازا حفره جازا حفره
 هنالك ملين متعارف يضره اليه استعانة او لا فقد انعقد وان استقبل الحفر في حفر البئر أو الحفر في الزيادة في حفره كان ناقص من
 أجره بسبب لبن المكان وسر الترابين من القبر يكون على الحفر استعانة او لا فقد انعقد وان استأجر حقا راوين له مكان الحفر وتوقعها ودورها معاهم جازوا ان حفر بعض ما شرط
 المستأجر شرط عليه عشرة أذرع وقال الحفر لا بل شرط خمسة أذرع كمن القول قول المستأجر مع غنمه أو علما من الآخر بحسب ذلك
 فيصالح الحفر على دعوى المستأجر وترك الاجارة فيمضي وان اختلفا على هذا الوجه قبل الخوض في العمل تخالفوا كرجل استأجر

سقاوا الصنف لمعوضا عشر في عشر بعشر قدرا هو بين عقد فخر خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر لان العشر في العشر يكون مائة وخمسة في خمسة يكون تسعا وعشرين فيكون ربع الجمله لهذا يترتب ربع الاجر **فصل في اجازة اداء اواب الضمان فبما يجب وفيما لا يجب** رجل تكارى املا مسمى بغير عينها من كوفته الى مكة باجر معلوم ذكر في الكتاب أنه يجوز قالوا المراد بهذا ان يجوز ائلا يفسر عنه ساقان ذلك لا يجوز وانما اراد به ان ينقل المكارى الى الجوفه فقال المستكرى اجلى الى مكة على ابل فكونت المقدود عليه في القمه وبعضهم اجروا الجواب على الخلاف الكتاب يجوز ذلك لئلا تكون العاده * رجل استأجر دابة ليطحن بها كل يوم درهم وبين ما يطحن من الخنطه أو لشعبه ونحو ذلك ذكر في الكتاب أنه يجوز وان لم يسفد ادمار ما يطحن وهكذا قال بعض المشايخ وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي زاده لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم عليه الفتوى * رجل اكرى ابلا من بخارا الى بغداد والبيع ثم اختلفا في وقت الخروج من بخارا فقالوا في ذلك قول من يريد الخروج في الوقت المعروف للخروج لاهل بخارا رجل اكرى ابلا من الكوفه الى مكة فخرج ناهيا جابيا كان له ان يركبها يوم الترويه ويوم عرفه ويوم ثلثه ويوم ايام التشريق * رجل استأجر اجير او ماله ليل كذا قالوا ان كان العرف بينهم أنهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك (٣٤٤) وان كان العرف أنهم يعملون من طلوع الشمس الى غروب الشمس فهو على ذلك

وان كان العرف مشتركا فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا بالذي كثر اليوم * رجل استأجر ميرا للحمل قبل البعير في العرف هو الوسيط وهو الاثنا عشر انا وأربعون منها رجل استأجر دابة الى قرية ثم اذبحها في غير ما كان الامصار فاذا دخلها كان له ان ياتي بها الى مدينته استقصاها * رجل استأجر دابة او عبدا فانمته بالزاد بعد الفرس على صاحب الدابة والصلو كذا مؤنة رد الزهرن تكون على اركان ومؤنة رد الزهرن على صاحبها ومؤنة رد الزهرن على المستعير ومؤنة رد الزهرن تكون على الغائب وكل مؤنة رد الزهرن على صاحبها بعد الصلح تكون على الغائب * رجل استأجر دابة ليحمل عليها جلا مقدرا ورجل ثم اراد صاحب الدابة ان يضع عليها شيئا من متاعه مع جل المستأجر كان المستأجر ان يحميه فان وضع مع ذلك مؤنة الدابة التي في الموضوع الذي سماه كان على المستأجر جميع الاجر المسمى وليس هذا كصاحب الدار اذا شغل بعض الدار المستأجر سقطت حصته في الموضوع الذي شغله صاحب الدار من الاجر * رجل استأجر دابة وقبضها كانه ان يكره هو ليس هو بغيرها وذهبها فكذلك قال في الكتاب وهذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس اما اذا استأجرها كواب نفسه ليس له ان يركب غيره * رجل استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها ورجل مع نفسه جلا فقطعت الدابة بضم من قبته عند الزاد وتطرق معرفة مقدار الزاد قال جوع الى اهل البصر ان هذا الجمل كمن يدعى زكوه في الثقل هذا الذكر ووضع الجمل في غير الموضوع الذي ذكره كوان ذكر على موضع الجمل بضم جميع القمه * رجل استأجر دابة ليركبها في الموضوع كذا فركبها في المصر في حواشيه يكون مخالفا للاحق لو عطي الدابة من زكوه بضم قبته او رجل استكرى دابة لسفر فخرج غار علم اسبغة فراجع كل عليه الاجر المسمى الفروع وقيل زاد في الفروع يكون غاصبا لولا ان رضى المستأجر صاحب الدابة بضمي كذا افضل * رجل استأجر جاريا ليحمل عليه موقر خنطه الى المدينة فحمل عليها الخنطه الى المدينة فحلب انصرف من المدينة قبل ان يصرفه على الجارية فقام من ملح قرض الجار

فان قضى أحدهما شيئا ليشركه صاحبه فيه كذا في المحط * ولو عجز المكاتب وانقصت الكتابة أو انقص السبع رد السيد على الشاهد من قبض منهم من الضمان ورجع المولى بما قبضه من المكاتب ورجع المشتري ايضا بما قبضه من الثمن كذا في الكافي * جارية تمسك بكنة باعها غاصبا فاستولدها المشتري فقضى القاضي للصلوب منها بما يلجارية والعرق وقيمة الولد معا اشترى كليا بمقبضه أحدهما وان وقع الفضل لمشتري فاشترى كفي قيمة الجارية والعرق دون قيمة الولد حتى لو قبض أحدهما نصيبه من قيمة الولد لا يشترك الا في قيمته وان اشترى أحدهما اثنين البائع والآخر اثنين المشتري لم يشتر كل شي وان قضى لاحدهما نصف قيمة الولد ثم مات الولد ثم حضر الآخر لاني لموان مات الجارية في يد المشتري فالولى بالخيار ان شاء من البائع قيمة الجارية وان شاء من المشتري وفي الوجهين جعله ان يضمن المشتري العقر وقيمة الولد وكذلك لو اشترى اداوا وبقاها فاستحققت فقضى لها بقية البناء على البائع فاقبضه أحدهما يشاركه الاخر فيمن قضى متفرقا لم يشاركه الاخر فيه كذا في محيط السرخسي * وقال محمد رحمه الله تعالى في الجملع رجلان غصبا عبدان من رجل قبته ألف درهم فصارت قبته التي درهم ثم جاور رجل ونصب العبد منه ما غفلت في يد الثاني ثم حضر المولى فهو بالخيار ان شاء من الغاصبين الاولين قبته ألف درهم وان شاء من الغاصبين الثانيين قبته التي درهم ويطلب لهما أحد الاقرب وينصفه فان اختلفا اشترى طرفان قبض أحدهما من الثانيين ألف درهم كان لا ترأى بشارك فيه * وفيه اضرار لجان غصبا من رجل عبد اقباه من رجل ثلث البعد في المشتري فالولى بالخيار ان شاء من الغاصبين وان شاء من المشتري فان شئ من الغاصبين ثم يعمها وكان الثمن لهما فلو قبض أحدهما شيئا من الثمن كان لصاحبه ان يشاركه فيه فان اتي المولى أحد الغاصبين فضمنه نصف قبته ثم البيع في نصيبه ووجه نصف الثمن فان اقبض الغاصب الذي اتي نصف القيمة من الثمن شيئا من الثمن لباقي الغاصب الاخر ايضا نصف قبته حتى تقضى البيع في النصف الاخر ثم قبض أحد الغاصبين من المشتري حصته من الثمن كان لا ترأى بشارك فيه فالولى ان

فاسد بعد الصلح تكون على الغائب * رجل استأجر دابة ليحمل عليها جلا مقدرا ورجل ثم اراد صاحب الدابة ان يضع عليها شيئا من متاعه مع جل المستأجر كان المستأجر ان يحميه فان وضع مع ذلك مؤنة الدابة التي في الموضوع الذي سماه كان على المستأجر جميع الاجر المسمى وليس هذا كصاحب الدار اذا شغل بعض الدار المستأجر سقطت حصته في الموضوع الذي شغله صاحب الدار من الاجر * رجل استأجر دابة وقبضها كانه ان يكره هو ليس هو بغيرها وذهبها فكذلك قال في الكتاب وهذا انما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه الناس اما اذا استأجرها كواب نفسه ليس له ان يركب غيره * رجل استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها ورجل مع نفسه جلا فقطعت الدابة بضم من قبته عند الزاد وتطرق معرفة مقدار الزاد قال جوع الى اهل البصر ان هذا الجمل كمن يدعى زكوه في الثقل هذا الذكر ووضع الجمل في غير الموضوع الذي ذكره كوان ذكر على موضع الجمل بضم جميع القمه * رجل استأجر دابة ليركبها في الموضوع كذا فركبها في المصر في حواشيه يكون مخالفا للاحق لو عطي الدابة من زكوه بضم قبته او رجل استكرى دابة لسفر فخرج غار علم اسبغة فراجع كل عليه الاجر المسمى الفروع وقيل زاد في الفروع يكون غاصبا لولا ان رضى المستأجر صاحب الدابة بضمي كذا افضل * رجل استأجر جاريا ليحمل عليه موقر خنطه الى المدينة فحمل عليها الخنطه الى المدينة فحلب انصرف من المدينة قبل ان يصرفه على الجارية فقام من ملح قرض الجار

تلك من أهل القبة يقرآن في اليوم والتمائم العوام لا يقرؤون بين خلق فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم ، وان استأجرها إلى الشيء تنقض الإجارة بغير خوف الظاهر * رجل استأجر دابة ليركبها أنسا فأركبها ثم ثقله بدمر وحمل فطبت له ليجب عليه الضمان ولا على المأذون لأن العلم أن مثل تلك الدابة لا تطيق حملها فيضيق فيها إذا عطيت رجل استأجر دابة إلى موضع معالج ركبها ثم تسفر ركب وأركب غيره وصلت الدابة إلى الجبل لا يجيب الأجر وان عطيت بضمن فعبثوا وركب بنفسه وأردف غيره كان عليه كل الأجر لا ضمان عليه إذا سلمت وان عطيت الدابة بضمن ركوبها بعد ما ملقت المكان المشروط بضمن نصف الضموم عليه جميع الأجر سواء كان الدرب أخف منها أو أثقل وان كانت الدابة تطيق مثلها ما وان كانت لا تطيق بضمن جميع القبة * أمّا إذا كانت تطيق مثلها ركأه بضمن نصف القبة إذا عطيت وقال بعض الناس بضمن قدرا زيادة وذخر فيمنع الناقة للحال في رجاها على هذا إذا كان الدرب كبيرا أو أصغر يستسك على الدابة بان كان لا يستسك فهو بمنزلة الحمل بضمن قدرا زيادة كالركوب وحمل شيئا بضعهم سوى بين الصغرى الذي يستسك والصغرى الذي لا يستسك فقال بضمن نصف القبة فإن أودا صاحب الدابة أن يضمن الدرب نصف القبة لكنه لا يفي حق المالك غاصب نصفها ولا يرجع الدرب بذلك على المستأجر لا في حق (٣٦٦)

الآخر سقطت واحدة ثم أجاز المال فمقبض أحدهما شركة الآخر فلا أجاز بعد قبض المالا سقطه لم يشركه كذا في الكافي . وكذلك الرجلان إذا باعوا على أنهم بالخيار ثلاثة أيام فأجاز أحدهما ثم أجاز الآخر فقبض أحدهما شأمن الثمن شاركه صاحبه فيه ولو أن الذي أجاز أو قبض نصيبه ثم أجاز الآخر لا يشركه فمقبض كذا في المحيط . في التوازل مثل أو القاسم عن رجل دفع إلى رجل مالا بعل به على أن يأتي به بينهما وقال الأرض بان عمل في شركة غيري فلان عمل في شركة غيري فاني أو بدعني لمصلحة وراضعي ذلك فعل المدفوع اليه في شركة آخر ويح قال ليس لرب المال شركة فقد يح ماعله مضاربة في غير المال الذي دفع اليه كذا في التاتريمانية . لو تصرف أحدنا لورثة في التركة المشتركة فهو يح قال يح للتصرف وحده كذا في القناوي القياسية . وإن أمر أحد المتفاوضين رجلا بشراء عبد بآلف ولم يدفع إليه الثمن نقضا فعقد المفاوضة فواض **ك** وكل واحد منهما رجلا آخر ثم اشترى الأمر عبداه وهو يعلم بخاوضتهما أو أقالا بشرط الإطلاعهما خاصة ولا يكون للشركة الأولى من شيء لأن نقاذوه كيلة عليه ثبت ضمن المفاوضة فبطل سلطان المتضمن بالشرط لعدم العمل بحكي ولا للثاني لأن المثلث المشتري إنما يقع لأمره بسبب حاجتي وهو التوكيل السابق ولولا ذلك التوكيل لموقع المثلث في العبد والمثلث إذا وقع لأحد الشركتين بسبب حاجتي على الشركة لا يشركه الآخر فله كالأول في عدا بشرط الخيار للباقي التام ثم فواض المشتري رجلا ثم أسقط الخيار فانه لا يكون لشريكه في العبد شركة ويختص به أن يرجع على الأمر أو على شريكه الثاني ثم يرجع شريكه عليه كذا في الكافي . ولودفع الأمر إليه زامن طعامه وأمره أن يشتري له به عبدا والمسئلة بمجالها فاشترى الوكيل بكثر منه فليس أن يكون مخلفا في الاستحسان لا يكون فان كان علم عتاقها ثم اشترى فهذا والأول سواء ولو لم يعلم فالصديق الأمر وشريكه القديم كذا في محيط السرخسي . في التوازل مثل أو القاسم عن شريكين اشتركا فعلى أحدهما أو غاب الآخر فمالمضطر الغائب أعطا الماضر نصيبه ثم غاب الماضر وعمل الغائب بعد ما حضروه يح وأبي أن يدفع حصته شريكه من

[illegible]

استأجر جارا فطره على أجرة في المدينة في حكمة فافترضتم أقوام قيام لسوا من عيال المستأجر ولأن أجره مفسر قاجار قالوا ان كان المستأجر لم يستحقهم يكون ضامنا ترك الحفظ وان كانا يحفظونهما واستحققت بعضهم وقيلوا من الحفظ ولم يكن في عقد الجار شرط ركوب المستأجر بنفسه وكان ذلك في حوض لا يبعث التوم من يحفظ الدواب فيضما لا يضمن وان كان ذلك في حوض بغير التوم من الحافظ تضميمه عالم يستحقهم ضمن وان استحققتهم وقيلوا من الحفظ كان الضمان على الذي قبل الحفظ انما يحفظ وان كان المستأجر شرط في الاجارة ان يركبها بنفسه يضمن المستأجر على كل حال لانه اذا شرط ذلك لم يكن له أن يوافقها غير هو ولا أن يعبرها ولا أن يودعها ورجل استأجر جارا يحمل عليه في المدينة فحصل عليه وسعى في طريق المدينة فيتحقق في الطريق لبول أو غائط أو اشتغل بالحديث مع غيره فذهب الجار وضاع ان لم يغب الجار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن وان استأجر جارا أفضل في الطريق وتركه ولم يطله ان لم يسر يذهب فيه حين وهو كان حافظا لا يضمن اذا كان آتيا له من وجوده ولم يطله في حوالى ذلك الموضع الذي ذهب فيه الجار ولو استأجر جارا فاقفه وصلى التيمم فذهب الجار وانتهى انسان فان رآه ذهب وان يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن لانه ترك الحفظ مع القدر على ان لا خوف ذهب المال يبيع قطع الصلاة وان كان قد رماه رجل استأجر مكارم العمل له على (٣٤٨)

الخطة في حطتك فادفنها ثم دفنها ثم دفنها ثم يا صاحب الخطة ودفع الحافن الى الخطة ثم
ادعى بعد ذلك الحافن وقال اعطوني نصي من هذه الخطة فكل اذا دخلوا باهر وسرقت
والسرقة منه يكون على الشرك من التصيين جميعا كذا في التنازع خاصة نافلا عن النية * انا كلين
الذين كذا خبطة وكذا شعير ولم يا اهر اهداهما صاحبه يدعه فاستعار اهداهما باه لصل خبطة فخل
عليه الاخر الشعير بغير اهره كان ضامنا للباية ولخص صاحبه من الشعير وليس هذا كثير يك
العنان والمفاوض كذا في المسروط في الفتاوى مثل أو بكرة عن شركين جن احدهما وعمل الاخر
بالسحق ربح أو وضع قال الشركة بينهما فاطاعة الى ان يتم اطلاق الجنون عليه فادقق ذلك تنسخ
الشركة بينهما فاذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله لهما والوضعة عليه وهو كالتسليم بالجنون
فقطيل من الربح حصته ولا يطالبه الربح من مال الجنون فيستحقه كذا في الحيط * ويد
الشريك في المال الذي ايد له شرك بكمية امانة فلا يدفعه لشركه ولا يكرهه وكذا المضارب مع
رب المال كذا في البرازفة ولوا تاعب بعد موته قال في الضر ظاهره في الوالوية من وكلا يفيدانه كذا
وقال وقت حداثته الاولين ما من البيع شفعة فباع فاجبت شفعة في حصته ووقته في حصته بكم
فاذا اثار قسم الربح بينهما والساكنة منه عن الانحراج فربح ربح فاجبت باه عاصب حصته بكم
بالانحراج فينبغي ان لا يكون الربح على الشرط انتهى ومقتضاها فساد الشركة * ويتفرع على كونه امانة
ايضا في فتاوى طائفة الهداية مثل عن شرك مطلق من شركه أو من عامل في المضار ببحساب باه
أو صرفه فقال لا عمل له بل يربح بحسابه فاجل بان القول قول الشرك والمضارب في فساد الربح
والشرك من عيبه ولا يلزمه ان يدكر الامر بمضار ولا القول قوله في المضار والاولى ان قال شركه كذا في التهر
القانون * قال الشرك يكرهت عشرة ثم قال لا يكرهت ثلاثة ثم ان يحلفه باهر ربح عشرة كذا في
القنية * ذكر القاضي رحمه الله تعالى ان امانات تحلب مضمونة بالون عن تجهيل الا في ثلاث احداها

الكراس : رجل استأجر مكرًا أو جالس ليعمل طعاما في طريق كذا فأنفق طريق آخر وسلكه الناس فها هو المتعاذر كرى منولى
الكتاب : لا يضمن فلولها إذا كان الطريق مائة متقار في أمّا إذا كان بينهما فاشترط في الطول والقصر أو السهولة والصعوبة يضمن كالأول
شرط أن لا يحميه في الجرح قط في الجرح كل ضامنا : رجل يقع الرجل في قبال الذهب في القصر يمد يده إلى القصر والذهب فيه المأهرون وسعى في
رباط في الطريق ومضى وجهه ثم رجع من رجل من أهل قرية وعرف القصر وسأجر من يذهب القصر من جهة قطب القصر في الطريق قال
الشئخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الفتي نسى القصر في الرابطة يكون ضامنا للقصر وهذا المستأجر لم يكن أخذ القصر لا يضمن وإن أخذ
ثم دفعه إلى الأجران أشهد حين أخذه أنا غامبا أخذه لورثته على صلحه وكان الاجير في عمله لا يضمن وإن كان الاجير اجنياضهم وإن ترك
الاشهاد حين أخذه يضمن على كل حال كان الاجير في عمله أو لم يكن ويكون الاجير ضامنا أيضا على كل حال لاشان الدعي مال الغير فقل له
لأنه اسحب القصر ضمن الاجير هل يرجع الاجير على الفتي استأجره قال لا يرجع قل له المودع إذا لحقه ضمان يرجع قال نعم لأن المودع عندك
لصاحبه فاما الاجير اعطاك نفسه لا ذم المال نسحق الاجر فكان جنة التسليم والمستأجر لا يضمن لا يرجع على المودع ولو كان رجلا كان على
دائمته عار به أو أذا لاجر لورثته عتافا في السكة ودخل المسجد لم يخطي وعطى عنه فضمن كل ضامنا فلولها إذا لم يسلطها شيئا إذا لم يسلطها لا يضمن

لأن المستعير والمستاجر لا يجانبا دما من ذلك قال الشيخ الإمام شمس الأئمة المرحوم رحمه الله تعالى العجيج عندي أنما أغنياء عن نصره
 ضمن فاته لو كان في العصر اختار المصلاة وأمسكها فانتقلت منه لا يضمن قتيلا بهذا أن العتبان لا يضمن عن نصره لانه أغنياء بها لا يكون
 حافظا لها وإن يطمع بها شيء رجل دفع إلى آخر بغير أو أمره أن يكره ويشتريه شيئا من البعير وباعه وأخذ الثمن فقالت الشئ في يده قال
 الفقيه أبو جعفر باع في موضع لم يكن هناك ما حتى يرفع الأمر إلى الياضين * وإن كان في موضع صدر على أن يرفع الأمر إلى الحاكم
 فلم يرفع كل ضامن أو كذا في مكانه أن يمسكه ورتفع الحجر إلى صاحبه ضمن أيضا رجل دفع إلى ورقا كأغلا واستاجر عليه مكيك لم يمسكها
 وشتمه ويجهو ويضربه بكذا فأخطأ في بعض النقط والواشر قال الفقيه أبو جعفر أن فعل ذلك في كل ورقة كان المستاجر يطمع أن يأخذ
 وأعطاه أجر مثله لا يجاوز به ماسي وإن شاعته رده عليه واسترد منه ما أعطاه وإن واقفه في بعض دون البعض أعطاه من الشيء حصة ما وافق
 من الشيء والمختلف أعطاه أجرة المثل * رجل استاجر رجلا ودفع إليه جارا وحسن درهمه الذهب في بلد كذا وبشترى له شاة فذهب
 المأمور فأخذ السلطان جرة القافله فذهب بعض أصحاب الجرة فطلب جره واستردوا من السلطان جره ولم يذهب هذا الأخير قالوا إن كان
 الذين ذهبوا في طلب جره منهم من وجد جاره ومنهم من لم يجد من وجد ولم يأخذ جاره (٣٤٩) الآية ومثله لا يضمن الأخير ترك

طلب الجار * جاءه آخو
 كل واحد منهم جاره من رجل
 وسلاوا إليه الجسر ثم قال
 أصحاب الجر لو احدث منهم
 أذهب أنت معه تعاهد الجرح
 فأنالتموه فذهب الرجل
 مع المستاجر فقال له المستاجر
 قههنا حتى أذهب أنا
 بالجار وأحمل الجوارق
 وأبني إليك فذهب
 المستاجر بالجار ولم يقدر
 عليه قالوا لا يضمن التعاهد
 لأن أصحابه أمره بتعاهد
 ما كان في يد غيره فلم يكن
 ذلك ابتاعه ورجل أكرى
 حمارا من كذا إلى بخارا
 فصي الجمار في الطريق
 وصاحب الجمار كان يضار
 فامر المكتري برجل أن
 ينفق على الجمار فطعم كل

مترى المسجد إذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا والثانية السلطان إذا خرب إلى
 الغزو وغنم أو أودع بعض الفخمة عند بعض القاتين ومات من غنم أو أودع لأضامن عليه والثالثة
 القاضي إذا أخذ مال القيم أو أودع عند غيره مائة ولم يضمن أو أودع لأضامن عليه وأما أحد المتفاوضين
 إذا كان المال عند مولى بين حال المال الذي كان عند فانت ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأما في شركة
 الأصل وذلك غلط بل الصحيح أنه يضمن نصيب صاحبه كذا في غناوى فاضحان من كذب الوقف وهو بن أن
 ما في قبح القدر وغيره من القضاة يفتي وأما التمسك بكون ضامنا للرب غنا أو مفاوضة كذا في العصر
 الرائق * التمسك بالثبات ومال الشريك يضمن على الناس ولم يمسك ذلك بل ملت بمجمل بعض كذا في الجمل
 للعين كذا في القنينة * مفاوضة اشتري من رجل عينا بالقدرة ثم قبضه حتى بقي الباقي صاحبه فاشتراه
 منه بألف وخمسة مائة فإنه يكون للمعير الشراء الثاني والأول يقتضي والتفاوضان غير مقتضى واحد كذا في
 المحيط * رجلان اشترى عينا بألف ورجل واحد منهما من صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى
 يؤتى أكرم من النصف ورجلان كفلا عن رجل على أن كل واحد منهما كفىل عن صاحبه يريد به أنا
 كفل كل واحد منهما بالمال كله عن الأصل ثم عن صاحبه أيضا فكل شيء أتما أحدهما رجع على صاحبه
 بنصف ذلك وإن شاء المولى رجع على الأصل بجميع ما أدى ولو أرب المال أحدهما أخذ الآخر بجميع
 الدين يحكم الكفالة عن الأصل * مكانان كانا بواحدة كفل كل واحد منهما بالمال كله عن صاحبه فكل شيء
 أتم أحدهما رجع على صاحبه بنصفه فان لم يؤتى شيئا حتى أعتق المولى أحدهما جاز العتق ويرتفع
 النصف ولولى أن يأخذ بصفته أهما شاء ما ألتحق فيحكم الكفالة وأما ألا ترفعكم إلا الصلة فان أخذ
 الملتحق يحكم الكفالة ترجع على صاحبه وإن أخذ الآخر لم يرجع على الملتحق بشئ كذا في الجامع المقهر
 اعتلت دابة مشتركة أو أحد الشتر بدين غائب وقال البيطارون لا يضمن كذا في كذا أو الحاضر فقلت
 لا يضمن ولو كان بينهما منع على دابة في الطريق فسقطت فأكري أحدهما دابة مع غيبة الآخر فلو كان

يوم مقدار أو معلوم أو شيء إلا الأثر أن اتصل به صاحب الجمل فأمسك الأخير الجار فأما ما افتق عليه وهو في يده قالوا إن كان المكتري
 أكرما لم يرب نفسه ضمن وإن كان أكرما لم يمسك الأكراب لا يضمن لأنه إذا أكرما لم يرب نفسه لا يكون له أن يرب ولا أن يصبره فذا لم
 على الاعتراف أو الأجرة لا على الإبداع ضمنه رجل استاجر جارا لنقل عليه التراب من خرقة فمأخوذ في نقل التراب فأمه دعت أخريه وهرب
 المستاجر وترك الجار فقلت قالوا إن أتمعت أخريه بما حلته المستاجر ضمن المستاجر قيمة الجمل لا يملكه له نعمه وإن هلمت لا بما حلته
 المستاجر لا يضمن إن لم يكن أو هدا الجار على وهن لا قراعه من رجل استاجر جارا لنقل عليه الشاة فذهب في سكة فيها شاة فربط موضعها
 ضيقا فضرب الجار فوقع الجار في التبرع الجمل واشتغل المستاجر بقطع الجمل فقلت الجار قالوا إن كان الموضع ضيقا لا يربط الجار مع الجمل
 كان ضامنا لأن سوق الجمل في مثل هذا يكون أسهل لا يكون لم يكن كذلك وكان موضوعه في الجار ويضار زمان عنف عليه المستاجر وضربه
 حتى وثب الجار من ضربه كان ضامنا وإن وقع الجار لا من ضربه ولا يضمنه رجل استاجر جارا لنقل عليه لحطب من كرمه
 فأورقه بمحلوله وقراعتا فأصاب الجار أنطا وضربه فوقع في التبرعات إن كان المستاجر ساقصا فاعتقد في الطريق الذي يسلكه
 الناس ولا يضمن * رجل استاجر جارا وقبضه فأرسله في كرمه فصرق بذرته فأصابه البرد فصرق فرد على صاحبه فقلت من ذلك

المرض قالوا ان كان الكرم حصينا لم يكن البرد بحال يضرب الجمار لو كانت عليه البردعة لا يضمن لانهم بقصر لاني حفظ الجمار ولا في حفظ البردعة اما في حفظ الجمار فلا يخفى ان البردعة محظوظة بالكرم الحصين وان لم يكن الكرم حصينا وكان البرد بحال يضرب الجمار مع البردعة يضمن قيمته الا لا ضيع البردعة بتركها في غير الحصين وضيع الجمار بالترك في البرد الحاصل واذا دخل الجمار في ضيعه لا يبرر الا بالرد على المالك لهما وان كان الكرم حصينا الا ان البرد كان بحال يضرب الجمار مع البردعة يضمن قيمة الجمار دون البردعة لانه انقلب الجمار ولم يتلف البردعة وان لم يكن الكرم حصينا ولكن لم يكن البرد بحال يخالف عنه تلقا الجمار مع البردعة يضمن قيمة البردعة وعليه نقصان الجمار لانه لما ارسل الجمار في غير الحصين دخل الجمار في ضيعه فبرأ بخلاف ما روي على المالك ويقرر عليه ضمانان التضمن لانه لو جدد البرد بعد ما اتقص من رجل استأجر قدر الويلعة والطبخ بصرفه غرضه على الجمار برده على صاحبه فزاد الجمار وانكسر القدر قالوا ان حمله على جاريه يطبق مثله حل ذلك القدر لا يضمن المستأجر لان رد القدر دون لم يكن على المستأجر شرعا الا ان المستأجر لو تعمّل ذلك يكون الاجر واضيا ولان المستأجر هو الذي برده عادة فكان ما ذوقه فلا يضمن الا ان ذلك الجمار اذا لم يكن يطبق حل ذلك القدر كان ذلك استعمالا فكيف يكون ضمانا

• زود بين ثلاثة حصوداهم استأجر (٣٥٠) واحد من الثلاثة جارا لينقل عليه الحصاد فقبض من المستأجر الجمار ودفعه الى شريكه لينقل

عليه الحصاد فقبض الجمار عند التسليم وكان المعتاد فيما بينهم أن يستأجر أحدهم الجمار أو البقر ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن للمستأجر لان هذا للمستأجر يكون بمنزلة العير من شركته والمستأجر أن يصرف فيما لا تفاوت فيه الناس وجعل الحصاد عا لا تفاوت فيه الناس استقرض من رجل دراهم ودفع الى القرض جاره لاستعماله القرض ويكون عليه ان يوفيه المستقرض دينه فيعنه القرض الى السرح وسلمه الى بقار ليعتق فقصر المالك ضمن القرض قيمة الجمار لان القرض في هذا بمنزلة

عليه الحصاد فقبض الجمار عند التسليم وكان المعتاد فيما بينهم أن يستأجر أحدهم الجمار أو البقر ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن للمستأجر لان هذا للمستأجر يكون بمنزلة العير من شركته والمستأجر أن يصرف فيما لا تفاوت فيه الناس وجعل الحصاد عا لا تفاوت فيه الناس استقرض من رجل دراهم ودفع الى القرض جاره لاستعماله القرض ويكون عليه ان يوفيه المستقرض دينه فيعنه القرض الى السرح وسلمه الى بقار ليعتق فقصر المالك ضمن القرض قيمة الجمار لان القرض في هذا بمنزلة

عليه الحصاد فقبض الجمار عند التسليم وكان المعتاد فيما بينهم أن يستأجر أحدهم الجمار أو البقر ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن للمستأجر لان هذا للمستأجر يكون بمنزلة العير من شركته والمستأجر أن يصرف فيما لا تفاوت فيه الناس وجعل الحصاد عا لا تفاوت فيه الناس استقرض من رجل دراهم ودفع الى القرض جاره لاستعماله القرض ويكون عليه ان يوفيه المستقرض دينه فيعنه القرض الى السرح وسلمه الى بقار ليعتق فقصر المالك ضمن القرض قيمة الجمار لان القرض في هذا بمنزلة

المستأجر اجاره فانه قد يكون له ان يستأجر السرح ليعتق • رجل استأجر قبا بالبرز من مشافوزين وكان في عود القبا عسول يعلمه المستأجر فانكسر القبا قالوا ان كل مثل ذلك الجمل وزن عمل هذا القبا يبيع هذا السرح لا يضمن • رجل استأجر فأسلو استأجر اجاره الجمل هو يدفعه الاجر بالقاس اختلقوا فيه قال بعضهم يضمن المستأجر لانه صار محتالفا بالدفع الى الاجير • وقال بعضهم ان كل مستأجر القاس استأجر الاجير ولا يضمن القاس ودفعه الى الاجير • وان استأجر القاس ولا يضمن المستأجر الاجير ضمن ولا يصح ان انا استأجر القاس ولا لعل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير معرقا بالحياة وان استأجر القاس لا يختلف فيه الناس فان استأجر ليعمل هو نفسه ضمن والدفع الى غيره هو وان استأجر القاس ولم يعين السرح فذبحه الى الاجير قبل ان يستعمل هو نفسه لا يضمن وان استعمل هو ولا يضمن دفعه الى الاجير ضمن • رجل استأجر حرا من رجل وجعله في الطين ثم صرف وجهه عن الطين ولم يبرح • قاله ودعا جاره ثم نظر الى الزنم فجد • قالوا ان كان يحول وجهه عن الزنم فلا يصدق ذلك فضعنا عند الناس لا يضمن وان كان طوبى لا يصدق عند الناس ضمن • رجل جوا القبا يعمل فيها فاشاء اخذ الجوا في اخذها السلطان ليصل له فلا يذهب الجمار واشتغل بها امرها السلطان فسرق الجوا قالوا ان لم يجدوا الجمار يدين ان يشتغل بها امرها من وظائف على نفسه البشورة بقره

• كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر بابا

الباب الاول في تعريفه وركبه وسببه وحكمه وشرايطه والاقا التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها

(أما تعريفه) فهو في الشرع عندنا أي خيفة ترجمه الله تعالى حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالقيمة على الفقراء وعلى وجهم من وجوه الخيم بمنزلة العواري كذا في الشافعي فلا يكون لازما وله ان يرجع ويبغ كذا في المصنفات • ولا يلزم الا بطريق أحدهما قضا القاضي بالزوم • والثاني أن يخرج من محرر الوصية فيقولوا وصيت بكذا داري هذه فثبت بالزوم الوقف كذا في النهاية • وعندنا حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجهه فعدم منفعة الى المبادي فلم يباع ولا يوهب ولا يورث كذا في النهاية • وفي العيون والنبية ان الفتوى على قولها كذا في شرح الشيخ الى المكارم للفتاوى • واغني ولي ملك الوقف عن الوقف عندنا أي خيفة ترجمه الله تعالى بالتصاوير فله ان يسلم الوقف ما وقفه الى التولية ثم يرجع محتجا

بعدم

القبيل عسول يعلمه المستأجر فانكسر القبا قالوا ان كل مثل ذلك الجمل وزن عمل هذا القبا يبيع هذا السرح لا يضمن • رجل استأجر فأسلو استأجر اجاره الجمل هو يدفعه الاجر بالقاس اختلقوا فيه قال بعضهم يضمن المستأجر لانه صار محتالفا بالدفع الى الاجير • وقال بعضهم ان كل مستأجر القاس استأجر الاجير ولا يضمن القاس ودفعه الى الاجير • وان استأجر القاس ولا يضمن المستأجر الاجير ضمن ولا يصح ان انا استأجر القاس ولا لعل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير معرقا بالحياة وان استأجر القاس لا يختلف فيه الناس فان استأجر ليعمل هو نفسه ضمن والدفع الى غيره هو وان استأجر القاس ولم يعين السرح فذبحه الى الاجير قبل ان يستعمل هو نفسه لا يضمن وان استعمل هو ولا يضمن دفعه الى الاجير ضمن • رجل استأجر حرا من رجل وجعله في الطين ثم صرف وجهه عن الطين ولم يبرح • قاله ودعا جاره ثم نظر الى الزنم فجد • قالوا ان كان يحول وجهه عن الزنم فلا يصدق ذلك فضعنا عند الناس لا يضمن وان كان طوبى لا يصدق عند الناس ضمن • رجل جوا القبا يعمل فيها فاشاء اخذ الجوا في اخذها السلطان ليصل له فلا يذهب الجمار واشتغل بها امرها السلطان فسرق الجوا قالوا ان لم يجدوا الجمار يدين ان يشتغل بها امرها من وظائف على نفسه البشورة بقره

ذلك لا يضمن لانه مضطر فلا يجب عليه حفظ الجوارق في هذه الحالة وان كان يجيد امن ان لا يشتغل بذلك الجبل كان ضامنا بترك الخطأ
رجل شق راو به رجل كان عليه ضمان ماشق وماسال منه وما عبط عسالم يعني انذار رجل بذلك ولم يعلم فبات ضمن الشاقدية ولو
أن صاحب البعير بعد ماشق هذا راو به على ذلك وساق البعير فاعطس من سلاية لا يكون على الشاق لان صاحب البعير لساق البعير بعد
العمل انقطع ضمان الشاق وعلى في الكتاب انقطاع الجناية عن الشاق بان يسوق وهو يرى ذلك او يحمل الراوية وهو يرى ذلك وقال
القاضي الامام أبو زيد اذا ساق البعير قطع ضمان الشاق علم سائق البعير بذلك ولم يعلم فاعتبر الحقيقة وفي الحقيقة هذا أثر فعل الاول
والخيار هو الفرق بين العلم والمجهول فالمن حفر في الطريق وما انسان ولم يعلم به ووقع في البئر فبات ضمن الحافر وان علم المشتري
الطريق بالبريد رده لان الجناية وجدت من الاول وانما تضاف الى الثاني اذا كان الثاني متعددا في ذلك وبدون العلم لا يكون متعاقلا
ينقطع عن الاول * واذا شق راو به رجل فلم ير يسبل ما فتحها حتى مال الجلب الاثر ووقع فاحترق ضمن الشاق فمتممها الا ان يكون
صاحب البعير على ذلك وساق البعير مع ذلك فلا يجب على الشاق ضمان ما يحدث بعد السوق ولو شقها شقا صغيرا وقال صاحبنا
صنف ثم ساق البعير فزلق رجل عسالم عنه لا يضمن * طاحونة تطحن والبر تسفل (٣٥١) من حلق الطاحونة في الماء قالوا لا يضمن
صاحب الطاحونة لان

الخطئة في يد صاحبها فكان
عليه حفظها * قال
المصنف ينبغي أن
يكون الجواب على التفصيل
ان استأجر الطاحونة
ليطحن هو بها لا يضمن
صاحب الطاحونة وان
استأجر الطحان ليطحن له
فطحن الطحان ضمن الطحان

يعدم الزوم بضيق القاضي بالزوم وزم ولوحاكر جلا فحكم الحكم بزم الوقت فالصبر أنه لا يرفع
الخلاف كذا في الكافي * ولو شق الوقت اطال وقته ولم يتسره القضاء كرقصك الوقت ان اطله
قاضي أو أوال فهذه الأرض باصلها وجسم ما فيها وصفتي تابع وصفتي بمن على القضاء اذا بدأت
الى الخراب فلا يفيد الوارث الرفع الى القاضي وابطاله والوصة تحتل التعليق بالنظر كذا في الخلاصة *
قال شمس الأئمة السرخسي والذي جرى الرسم به في زماننا أنهم يكتبون قرار الوافد أن فاضل من القضاة
فخصي بزموم هذا الوقت فذا ليس بشيء وعن المتأخرين من المشايخ زعمهم انه تعالى من قال اذا كتب
في آخر الصلوة قد قضيت بعمه هذا الوقت وزمومه قاض من قضاء المسلمين ولم يسم القاضي يجوز قال رضي
الله عنه والصحيح ما قاله شمس الأئمة السرخسي هكذا فتاوى فاضلان * والصحيح أن في تعليقه بالوقت
لا يزيل ملكه الا أنه يلزم بالاجماع ولكن عنده تكون رقبته ملكا لو رثته أو له وعندهما لا تكون ملكا
لأحدهما كما في الاعتناء والسجد كذا في الكفاية * ولو علق الوقت جوهه بان قال اذا تم فقد وقت حاري
على كذا ثم مات صم وزم اذ انجر من الثلث وان لم يصر من الثلث يجوز بقدر الثلث يبقى الباقي الى
أن يظهر له مال آخر ويجوز الورثة أن يظهر له مال آخر ولم يجز الورثة تقسم الفدية بينهما ألا تالتهما الوقت
والثلاث للورثة * ولو علقه بالوقت وهو مرض مرض الموت فكذلك الحكم وان تجز الوقت في المرض
فهو يجز في التعليق بالموت فيما ذكره الطحاوي والصحيح أنه بمنزلة المحرز في الصحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا يلزم وعندهما يلزم من الثلث كذا في التبيين * وانما كان للملئول عند هذين القولين عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الأئمة الثلاثة وهو قول أكثر أهل الصلوة على هذا ما ينبغي وفي المنة
وعليه الفتوى كذا في فتح القدير * وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يزل
حتى يجعل للوقت وليا وسلم اليه وعليه الفتوى كذا في السراجية * ويقول محمد رحمه الله تعالى بقى
كذا في الخلاصة * فصع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقف المشاع خلا فمحمد رحمه الله تعالى وكذا

فصل في أنواع الاجارة

رجل استأجر خيلا ليطيط
له أو با كل السلك والاراة
على الخياط وهذا في عرفهم
أما في عرفنا السلك على
صاحب الثوب * ولو كان
الثوب سرا فلا يرسم
الذي يخاط به الثوب يكون

على صاحب الثوب وفي استئجار البان للملح يكون على البان والتزاج على المستأجر وفي نسج الثوب الحقيقي يكون على صاحب الثوب
واخراج الخنفرين الثوب يكون على الخياط ورجل المرقفة القصاع يكون على الطباخ اذا استأجر لطبخ عرس أو وليمة * وان استأجر لطبخ
قدر خاص لا يكون ذلك على الطباخ * وادخال الجمل في المنزل يكون على الجمل ولا يكون عليه أن يجعله على السطح والفرقة الآن
يشترط عليه ذلك وكذلك لص الطعام في الخنق لا يكون على الجمل الا بالشرط * ولو تكرر حاجة ليصل عليها صاحب الجمل فزاد
الجمل على الدابة يكون على المكارى * وادخال الجمل في المنزل لا يكون عليه الا أن يكون في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم * وفي استئجار
الدابة للعمل الا كافي يكون على المكارى * والحبل والجوارق يكون على المكارى اذا استأجر ليصل المكارى الجمل على دابة بنفسه
* وان استأجر الجمل ليصل الخطئة على ظهره أو على دواب المستأجر فالحبل والجوارق التي يكون على المستأجر * وقال القاضي ابو الليث
رحمه الله تعالى في عرفنا الجوارق التي يكون على صاحب الجمل في الاحوال كلها الا أن يشترط ذلك على الجمل والحبل يكون على الجمل
لان الجمل يكون أصنافا في الجمل عن الوقوع * ولو استأجر آفا فأن شرط عليه الجمل والباض فشرط عليه الجمل والباض فأسد
* ولو استأجر قصار البعير ألف ثوب قالوا جمل الثياب يكون على القصار الا أن يشترط ذلك على صاحب الثوب * ولو أن رجلا استأجر

مجال العمل له الاحوال الى الموضوع هكذا فالحال في الموضوع نزل في دار ووضع الاحوال في موضوع من الدار ثم وزعها على صاحبها وسلمها اليه فلم يفرغها صاحبها ابانما تم اختصاصه في اخرجت الموضوع ورب الدار يطالب الحال بالكره فالوان كان احدهما مستأجرا ذلك الموضوع لوضع الاحوال عليه كان الكراعي من مستأجر وان وضع الاحوال من غرض مستأجر احدهما ذلك الموضوع فالكره بعد الوزن والتسليم يكون على صاحب الاحوال وقبل ذلك يكون على الحال وان طلب صاحب الاحوال من الحال ان يزن ثوبا لا يبيع عليه وفي اجارة الدار علة الدار وتطمينها واصلاح الميراث وما كان من النسيان يكون على رب الدار وكذا كل مسقوت كالحمل بالسكنى يكون على رب الدار فان أبي صاحب الدار ان يفعل كان للمستأجر ان يصرح منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقد اختلفت فيكون راضيا بالعيب فلا ردها لاجله واصلاح بقاها الى المبالغة واخرج يكون على صاحب الدار وان كان امتلا من قبل المستأجر لكن لا يبيع رب الدار على ذلك ولا يكون على المستأجر ايضا فان فعل المستأجر ذلك يكون مشعرا ولا يمتنع من الاجرة وان يصرح من الدار اذا لم يفعل ذلك رب الدار وكذا الخلق والسلم وفي اجارة الحامل نقل الرادود الصديق وتفرغ موضع الفسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهرا او مسقوتا فان شرط ذلك على الآخر فسدت (٣٥٢) الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط لان ذلك

يكون على المستأجر بدون الشرط والشرط لا يزيد الا وكلا فان انكر المستأجر أن يكون الراد من فعله كان القول فيه قوله لانه يكره أن يكون ثقله عليه

فصل فيما تنقض به الاجارة ولا تنقض به

الاجارة تنقض بالاعذار عندنا وذلك على وجه واحد ان كان من قبل أحد المتعاقدين او من قبل المعقود عليه وانما تنقض العذر كفي بعض الروايات أن الاجارة تنقض وفي بعضها قال لا تنقض ومثلها ردها عليه فله تعاقبها فاقواله كانت الاجارة لغرض فليس ذلك

جعل الولاية لنفسه يصح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو ظاهر المذهب وبلغ عند محمد رحمه الله تعالى وكذا شرط الوقت الاستيداء بالمرض أشرف اذا شاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى احتسنا كما ذكرنا في الخلاصة وعليه القتيبي هكذا في شرح أبي المكارم للقناعة * واذا خرج من ملكه الوقت بالقبضه عنده ومجبر الوقت عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قبضه عند محمد رحمه الله تعالى لا يدخل في ملك الموقوف عليه كذا في الكافي * وهو المختار هكذا في فتح القدير * فاما كونه فالاعطاء انفاضة الله عليه كذا في البحر الرائق * واما سببه فطلب الرضى هكذا في النجاة * واما حكمه فعند هما زوال العين عن ملكه الى الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حكمه مبرورة العين مجبره على ملكه بحيث لا تقبل النقل عن ملكه الى غيره والتصدق بالثمن المعلوم متى صبح الوقت بان قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة مائة أو أصبغت بها علمي فانه يصح حتى لا يملك بيعه ولا يورث عنه لكن ينظر ان يخرج من الثلث يجوز (١) والوقت فيه بقدر الثلث كذا في مجيب السرخسي * واما شرطه (فنها العقل والبالوغ فلا يصح لوقته الصبي والمجنون كذا في البدائع * صبي مجبور عليه وقت ارضائه فقال الفقيه أبو بكر وقتها باطل الا بغير القاضى وقال الفقيه أبو القاسم وقتها باطل وان اذن له القاضى لانه يرفع كذا في المحيط * ومنها غريمه * واما الاسلام فليس بشرط فلو وقف الشيء على ولده ونسبه وجعل آخره لساكنين جاز ويجوز ان يعطى الساكنين المسلمين وأهل النعمة وان خص في وقفه مساكن أهل النعمة جاز ويفرق على اليهود والنصارى والمجوس منهم الا ان خص مسبقا منهم فلا يمنع القيم الى غيرهم كل من ضمنه وان قلنا ان الكفر له واحدة ولو وقف على ولده ونسبه ثم لفقها على أن من أسلم من ولده فهو خارج من الصدقة لم يشرطه وكذا قال من استقل الى غير النصارى يخرج اعتبار من على ذلك انحصاف كذا في (١) قوله الوقت فيه بقدر الثلث كذا في جميع النسخ المأثورة بما سطره عليه ما تقدمه وحق العبارة أن يقال بعد قوله يجوز زواله يخرج من الثلث يجوز زوال الثلث اهـ مجزأ

الفرض وان كان عذرا يمتنع من الجبر على موجب العقد شرعا تنقض الاجارة من غير تقض كما فتح لو استأجر انسا الصنع يد عند دقوع الاكلة أو قطع السن عند الوضوء فبأن الاكلة وزال الوضوء تنقض الاجارة لانه لا يمكنه الجري على موجب العقد شرعا * وان استأجر دابة يبعث اليها فداد لطلب غريمه اطلب عذرا بيق من حضر الغريم او عاد بعد من الاباق تنقض الاجارة لانه لو قست لغرض وقد خلت الفرض * وكذا لو طعن ان في ساجار من خلا فاستأجر رجلا لهم البناء ثم ظهر انه ليس في البناء سخل أو استأجر طباخا لوليمة العرس فبات العرس بطلت الاجارة * وانما تحقق العذر بمست الحاجة الى التقض هل يفرد صاحب العذر بالتقض أو يحتاج الى القضاء أو الى الرضا اختفت الروايات في بعض المعنى أن العذر اذا كان ظاهرا يفردون ان كان مستهترا لا يفرد دأما العذر الذي يكون من قبل الآخر انما يمتنع من لا يوافقه الا بغيره المستأجر فان لا جبر لا يفرد بالتقض ويقوض ذلك الى رأى القاضى لتعارض الضررين فيرى القاضى أحدهما على الآخر ولا يوافق هذا العذر وشبهه بمقتضى أن يكون قادرا على قضاء ما يريد ونهذه المال فلا يفتق العذر الا انفاضة على خيار البائع وغير ذلك وتكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر أن يرثا الدار الى ان يسبح القاضى العقد بينهما وان اراد القاضى فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يسبح الدار فيفسخه فتنفسخ الاجارة وقال بعضهم يسبح

الاجارة ولا ثم بيع هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولكن صاحب الدار اقر بالدين على نفسه وكذا المستأجر قال او حنفية جملة
 تعالى يصح اقراره ويصح القاضي الاجارة بينهما اقرار بالدين وقال صاحب لايصح اقراره وهذه ثلاث مسائل احداها منه والثانية المرأة
 اذا اقرت على نفسه بالدين لغیر الزوج وكذا الزوج صح اقراره ولو يكون للغير ان يحبسها بالدين والثالثة ان يحبس بالدين اذا اقر بعض
 مال الرجل على شئ به او لبعض ورثته عندنا في حنفية رحمه الله تعالى يصح اقراره حتى يقضى القاضي بعسره ويخرج من الحبس ورجل اقر
 دارة ثم صار عسرا ولا يجيد نفقة نفسه ولا عليه اكله ان يفسخ الاجارة كالموطعة من فادح ولو ان عدم المنزل الذي يسكنه الاجارة لم يفسخ
 مسكن آخر سوى الذي اقر لم يكن له ان يفسخ الاجارة وكذا لو اراد ان يسكن المنزل الذي اقر لم يفسخ ظهره في بيع المنزل لم يكن له ان يفسخ
 الاجارة وكذا لو اراد ان لا يرأس بمصر لم يكن ذلك عذرا ولو اقر بقاء بلد معين ثم مرض وعجز عن الذهاب مع الدابة لم يكن ذلك
 عذرا وان اقر بقاء بعينه اقرت الدابة كان عذرا وان اقر بقاء نفسه عجزت دابته لم يكن عذرا وان اقر الاب والوصي او القاضي
 ارض اليتيم فبلغ اليتيم بمدة الاجارة لم يكن له ان ينقض الاجارة وان اقر الاب بنفس الصغير بلغ الصغير بمدة الاجارة كان له ان يفسخ
 وكذا لو اقر المولى عبده ثم اعتقه بمدة الاجارة كان العبدان يفسخ الاجارة عندنا (٣٥٣) ولو اظهر المستأجر في الدار شيئا من

أعمال الشر كشراب الخمر
 وأكل الرأب أو الزنا أو الواطاة
 فله ثم بماله الموصوف وليس
 الاجر ولا العذر ان يخرجه
 من الدار وكذا لو اتخذ دابة
 ماوى الموصوف وان اراد
 والعاذ بالله لا تنسخ الاجارة
 ولكن يجبر على الاسلام
 فان أبي قتل وان اراد
 المستأجر ان يجعل الدار
 سعة أو كنيسة فانه يبيع عن
 ذلك وأما أهل الفتنه اذا ارادوا
 احداث البيعة والكنيسة
 في اصهار المسلمين وفي آفنة
 المصروعين ذلك وان
 ارادوا احداث ذلك في السواد
 والقرى فان كان أكثر
 سكان أهل الفتنه لا ينعون
 وفي القرى التي يسكنها
 المسلمون وأهل الفتنه

فتح القدير * وفي تآوي إلى البيت صرفا وقضيه على أولادهم وأولادهم أماتنا سوا وجعل
 آخره للفقراء كما هو الرسم فاسم بعض أولادهم على كذا في المحيط * (ومنها) أن يكون قرنة فذاته وعند
 التصرف فلا يصح وقف المسلسل أو الذي على البيعة والكنيسة أو على قراهم أهل الحرب كذا في التهر القاطن
 ولو وقف الذي داره على بيعه أو كنيسة أو بيت دار فهو باطل كذا في المحيط * وكذا على اصلاحها وبيع
 سراجها ولو قال يسرج به بيت المقدس أو يجعل في مرمة بيت المقدس جاز وان قال يشتريه عبيد فبقي
 في كل سنة جاز على ما شرط كذا في الحاوي * ولو قال تجري غلته على بيعه كذا فان خربت هذه البيعة كانت
 الفلحة للفقراء والمساكين فانه تجري غلته على الفقراء والمساكين ولا يتوقف على البيعة شئ كذا في المحيط
 * فان وقف على أبواب البيوت أبواب البرصه عمارت يبيع ويوت النيران والصدقة على المساكين فاجوز
 ذلك الصدقة باطل غيرها كذا في الحاوي * وان قال تفرق غلته في جيرانه ولجيرانه مسكون وجيران
 نصارى ومهود وجيوس وجعل آخره للفقراء والمساكين فاجوز تفرق غلته في جيرانه المسلمين والنصارى
 وغيرهم وان قال الذي يجعل غلته في كتمان الموتى أو في خرا القبور فهو جاز وتصرف الفلحة في كتمان
 موتاهم وحفر قبور فقراهم كذا في المحيط * ولو جعل في داره مسجدا للمسلمين وبناء كباين المسكون وأذن
 لهم الصلاة فيه فساوانه ثم مات تصرموا لا ورثته وهذا قول الكل كذا في جواهر الاختلاط
 * ولو جعل الذي داره سعة أو كنيسة أو بيت دار في محنة ثم مات تصرموا ناهك كذا في كتمان الموتى في وقته
 وهكذا كرم محمد رحمه الله تعالى في الزادات كذا في المحيط * حري في دخول دار الاسلام يمان ووقف جاز
 من ذلك ما يجوز من الذي كذا في الحاوي * (ومنها) المثل وقت الوقف حتى لو غصب أو راضا وقفها ثم
 اشتراها من مالكها ودفع الثمن إلى الموصي على ما دفعه إليه لا تكون وقفا كذا في الجرار الرافق ورجل
 وقف أرض لرجل آخر فترحمه ثم أتت الأرض لم يبرز وان أجاز الملك جاز عندنا كذا في فتاوى فاضلان
 * ولو أوصى لرجل بارض وقفها الموصي إليها في الحال ثم مات الموصي لا تكون وقفا كذا في فتح القدير

(٤٥ - تآوي) استختلف المشايخ في اختلاف الروايات في الاجارات انهم لا ينعون وذكر السراهم ينعون من احداث
 البيعة والكنائس في الموضع كما هو كذا في الحسن بن زباد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في بيعه من سعة رحمه الله
 تعالى ولا ينعون عن عمارة البيعة والكنيسة القديمة في المصارع والقرى ولا عن استعمار الدار في الموضع كما هو الا عن شراء الدار في القرى وفي
 شراء الدار في المصارع وان كان العذر الذي تفسخ به الاجارة من جانب المستأجر ان لا يمكنه المضي الاضرر ذلك فذلك يكون لعين ما بين عما
 استأجره وقد يكون لعين في المعقود عليه ومنها انما ذم البيت المستأجر وانهم ما يقص السكنى كالحائض ونحو ذلك فانه ان يفسخ عن الماد
 ويفسخ الاجارة بمحضه لا اثر لاعتقاده العيب الحادث في المبيع قبل القبض ومن ذلك اذا كان المستأجر يبيع ويشتري في هذا البيت أو في
 الحائض فأنسل وأراد التحول إلى غير ما تشرى أو أراد تركه الخيار أسلاكه ان يفسخ الاجارة وان وجد شيئا أو نحوها أو آخره من
 الاول فان ذلك لا يكون عذرا وقال بعضهم ان تباه ان يعل الخيار الثانية والحرفة الثانية في ذلك الحائض ليس له ان ينقض الاجارة وان لم
 يتبأ كان له ان ينقض * وان اشترى منزلا فارد التحول اليه لم يكن عذرا وفي النوازل اذا تكرر ابلان الكوفة لا يفاد منه بل انه
 يتكاري بغيره لا يكون عذرا وان اشترى بغيره او دابة كان عذرا لانه استغنى عن الاجارة ولو استأجر جارية أو بنتا بدينه السفر كان عذرا ولو

استأجر دابة إلى بغداد فبداه أن يقدع عن السفر أو أكرى الإبل فجاءه أنه لا يبيع علمه ذلك أو مرض وبجزع عن السفر كان عذرا ولو أكرى الإبل لبيع فلم يلبس بعض المراحل فالتكاري كان المستأجر أن ير كماله كماله . ولو استأجر أرضا ليعمل بها أنه يترك الزراعة أو سلا كان عذرا وان يترك الزراعة ولكنه أراد أن يزرع أرضا أخرى لا يكون عذرا . وارتبنا الأرض أو غرقنا كان عذرا وان مرض المستأجر وبجزع عن الزراعة فكان كان من يزرع نفسه هو عذرا . وان كان لا يزرع نفسه لا يكون عذرا . وان استأجر عبد الخدمه فترض العبد كان المستأجر أو يبيع الإبرة وان رضى المستأجر فليس له إلا أن يبيع الإبرة . وان وجد المستأجر الصغير جاذق في الخدمة لا يكون عذرا وان استأجر عبد الخدمه فبداه أنه يسافر فكان عذرا لان من استأجر عبد الخدمه لا يكون أنه أن يفرضه إلى السفر . ولو وجد العبد سارقا كان عذرا . ولو استأجر أجيرا أو مائنا على الإجراء يعمل كل اليوم ولا ينقل شي سوى الصلوات المكتوبة فوجعل استأجر أرضا لا عزق بقرع النهر الأعظم وبجزع عن السقي كان له أن ينفذ على الإجارة فأن يفسخ حتى مضت المدة كان عليه . وما إذا كان يبيع عكته أن يعتدل بمصلحة فترجع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجه فلا أجر عليه . وكذا لو لم يقطع المأوى ولكن سألها المأوى حتى يجزع عن الزراعة فلا أجر عليه . ورجل استأجر أرضا فقطع المأوى فأنقطع المأوى (٣٥٤) ان كانت تسقى على النهر وما المالك أن يقطع المأوى أيضا لا أجر عليه . ورجل استأجر أرضا

• لو اشترى على أن البائع ما يبيعها فوقعها ثم أجاز البائع البيع لغير الوقت كذا في الجرار الرائي • ولو اشترى أرضا على أن يبيعها ثم أضاف الخراج وعلوق الموهوب له الأرض قبل قبضها ثم قبضها البائع الوقت كذا في فتح القدير • ولو وهبته أرض هبة فاستد قبضها ثم وقعها صرح عليه قبضها كذا في الصر الرائي • ولو اشترى رجل دارا ثم أضافها وقبضها ثم وقعها على النقر والمساكين يجوز قصره وقبضه على ما وقت عليه وعليه قبضها البائع كذا في فتاوى فاضلان • ولو وقعها قبل أن قبضها لا يجوز كذا في المحيط • رجل اشترى أرضا ثم أجازها وقبضها قبل القبض • وقد أثنى فالا موقوف فان أثنى الثمن وقبضها فالوقت جائز وإن لم يترك • ما لا باع الأرض وسط الوقت حال التقبض أو البتة • وأخذ كذا في النخبة • ولو باع الحق الوقت بطل • ولو جاءه شفعه باع بصفه المشتري بطل كذا في التهر الفائق • ويتفرع على أنه لو باع المالك لأبوه جوز وقت الاقطاعات الا إذا كانت الأرض موانا وكانت ملكا للأمام فأقطعها الامام جلاها ولا يجوز وقت أرض الحوزة لا أمام ولا ليس عائلها • وتفسير أرض الحوزة أرض عمر صلحها عن زرعها وأدامت زرعها فقدمها إلى الامام لتكون منافعها جوارح الجرار الرائي • وكذا عدم جواز وقت المرتبة من رتبة أو مات لان ملكه يزول بماله والموافقة كذا في التهر الفائق • وكذا ما قلنا في دار الحرب وسك المقتضى بطاقة كذا في المحيط • وأن أصله كذا في الصر الرائي • ولو اراد التسليم بطل وقضه كما في الخلف كذا في التهر الفائق • وبصرفه أو ما ساقط على رتبة أو مات أو عاد إلى الاسلام إلا أن أعاد الوقت بعد عودته إلى الاسلام كما أوضحه الخلف في آخر الكتاب وبصح وقت المرتبة لان ما ساقط كذا في الجرار الرائي • ولو وقع على نفسه ثم على المالكين ثم اراد بطل الوقت لان جهة المالكين سخط وبصرفه مدة على ولهم عن غير أن جعل آخره لساكنين كذا في الطاوي • وأما عدم تعلق حق التبريد بغيره والاجر بغيره فليس بشرط فلو اراد أن يبيعها ثم وقعها قبل قبضها لم يملك الوقت بشرطه ولا يملك عقد الاجارة فاذا انتقضت لم تنتج بعت الأرض إلى ما جعلها له من الجهات • وكذا لو ربح أرض ثم

الاول وان اخذت الارز عرقت غلته كان عليه الاجر كما لو ان لم يسقه الماء يكن رفعه الى الحاكم ولو استأجر أرضا وقفا
من اراضي الجبل فزرعها فاعار عامه ولم يبت حتى مضت المدة تمطرت المدة استأجر الزرع قال محمود رحمه الله تعالى ازرع كله للاستأجر
وليس عليه من ارضه ولا من قضاها شيئاً . رجل استأجر رجلاً لذهب بجموده الى موضع كذا فالحارس بعض الطريق يذله أن
لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الاجر نصف الاجر قالوا كان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان ذلك
والاستعانة بقدره . رجل استأجر من رجل ملحوسين على ما في موضع يكون الملحوس على المؤاجر في عرفهم واحتاج التهرب الى الكري وما ر
بحال ليرجع الاحادي الرحين فان كان بحال لوصف الماله مما جاءه اعلانا فاما كان للاستأجر أن يفسخ الاجارة لاختلال المطالب
فان لم يفسخ الاجارة فقلبه اجر مما جاءه ان يتمكن من الانتفاع به باضافة النقصان وان كان بحال لوصف الماله مما جاءه يعمل كان عليه اجر
استدعاء الماله يفسخ الاجارة قاله في تمكن من الانتفاع بالاجارة ما كان فقلوب اجر مما فعله اجر كره ما كان المالك لا يكتفي لكره ما اجر
وان كان ذلك في موضع يكون كرى التهرب على المستأجر في عرفهم كان عليه كل الاجر لان العجز وانخل كان لنعني من قبله وهو غيرة ما لو استأجر
شيعة وانكسرت وتاولها لايستطاع الاجر لان لا يذاتك كين على المستأجر . وانما قطع طنابها لا يصيب الاجر على المستأجر لان الاطباء

تكون على المؤجر وحمل استأجره حتى يقطع ماؤه كانه أن رد كان لم يرد حتى مضت السنة لأجره على المستأجر وان في المله ويدور الرى
 ويطحن نصف ما كان بطحن كان للمستأجر أن يرد كان لم يرد حتى طحن كذلك رضوا وليس له أن يرد مضى ذلك لانه رضى بالعيب • وحمل
 استأجره يتناقص حتى وذكر بطل حق وهو له ولم يسم الرى لا يدخل فيه الرى والمؤجر أن يرد حتى الرى فان استأجره بالرى وانجز من قبله
 حقوق الرى فان قطع المله ولم يرد حتى مضت السنة فإن كان البيت مما شفع به دون الرى قسم الاجر عليه ما سقط حصه المجرى
 ويزمه حصه البيت وان لم يكن البيت متصفاً بالاجرة لشيء على المستأجر وان لم يرد البيت • وحمل في قرية استأجر أرضاً
 قرية أخرى ثم دله أن يترك هذه الأرض التي استأجرها ويرجع أرضاً أخرى قالوا ان كان بينهما مائة ثلاثة أيام كان ذلك وان كان
 أقل من ذلك لم يكن • فهذا لان في المسافة البعيدة بطيئة كثر ضرر روى القصير لا بطيئة كثر ضرر والفاعل بينهما مائة السهر والمؤجر
 اذا انقضت المدة استأجره رضى المستأجر أو بغير رضى كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة ولا تنتقض الاجارة بغيره ففسخ وسقط الاجر عن
 المستأجر وهو لا غضبه غاصب كانه أن يفسخ الاجارة ولا يزمه الاجر ولا تنتقض الاجارة له الا بأمره الاصل وعن محمد رحمه الله تعالى أنه
 اذا انقضت المدة المدة استأجره وبها الا • جر فأراد المستأجر أن يسكن (٣٥٥) بقية المسئلة لم يكن لا • جر أن

ينعه أو بذلك اذا نهاها
 الاجر قبل أن يفسخ
 المستأجر الاجارة وفيما
 اذا انقضت المدة المدة
 كان المستأجر أن يفسخ الاجارة
 ويخرج منها كان الاجر
 حاضراً أو غائباً وفيما اذا
 سقط حائط من الدار فان
 كان ذلك لا يضر للسكنى
 لا يكون للمستأجر أن يفسخ
 العقد كالواستأجر عيلاً
 للخدمة فاعور العبد
 لا يكون للمستأجر أن يفسخ
 العقد اذا كان ذلك
 لا ينقض للمعصية وان
 كان سقوط الحائط يضر
 بالسكنى كان للمستأجر
 أن يفسخ اذا كان الاجر
 حاضراً ولا يفسخ اذا كان

وقه ما قبل أن يفسكه المله الوقت ولا يخرج عن الرهن بذلك ولو أقامت سنين في الدار ثم انقضت المدة
 الى المله وقتها ولو لم يكن قبل الاقضاء • وترك قدراً ما فتحت له افكت وزم الوقت وان لم يترك • وما يستعمل بطل
 الوقت في الاجارة اذا مات أحد المؤجرين بطل وقصر وقتها كذا في فتح القدير • (ومنها) أن لا يكون محجوراً
 عليه لمسه أو دين كذا ما قلناه انصاف كذا في النهر الثاني • ونفي أنه اذا وقفها في الجرف لفسخه على نفسه
 ثم لم يزل لا ينقطع ان يصح على قولنا في يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح عند المحققين وعندنا لكل ان احكم
 به ما • كذا في فتح القدير • (ومنها) عدم الجاهة والوقت من أرضه وأوليسه كان باطلا • ولو وقف جمع
 حصتين هذه الدار وليس السهام جازاً استأجره ولو وقف هذه الارض وهذه الارض وبين وجهه المرف
 كان باطلا كذا في البصر الثاني • قال الخشاف اذا قال بطلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى • أبا دعلي
 قرائتي والوقت باطل لانه جعل ذلك في شك • وكذلك لو قال بطلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى • أبا دعلي زيد
 أو دعلي عمرو ومن بعد ذلك على المالكين فهو باطل • كذا في المحيط • وحمل وقف أرضها
 أن يحدوا استثنى الاشجار لا يجوز الوقت لانه صار مستثلاً الاشجار بمواضعها فصار الداخل تحت الوقت
 مجزئاً كذا في محيط السرخسي • (ومنها) أن يكون مخزاً غير معلق فالوفا ان قدم ولي فدارى صدقة
 موقوفة على المالكين فاحل له ان يصرفها كذا في فتح القدير • ذكر الخشاف في وقفه ان كان غداً
 فأرضي هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط • ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة ان شئت
 أو هو ب • أو رضى كان الوقت باطلا كذا في محيط السرخسي • ولو قال ان شئت ثم قال شئت كان
 باطلاً ما قال ان شئت وجعلها صدقة موقوفة صرح بهذا الكلام المتصل كذا في فتح القدير • ولو قال
 أرضي هذه صدقة ان شئت فلا قال فلا قال قد شئت فهو باطل كذا في المحيط • ولو قال رجل قال ان كانت
 هذه الدار في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه يستلزم ان كانت في ملكه وقت التكلم مع الوقت لان التعليق
 بشرط كأن يميز كذا في فتاوى قاضيان • وحمل ذهب عنه المالك وقال ان وجهه فقهه على أن أقب

غائباً كالوجع المشتري بالمبيع عيباً قبل القبض لا يكون له أن يفسخ البيع الا بحضوره البالغ • اذا بنى للمستأجر في الدار المستأجر من التراب
 التي كان فيها بغير أمر صاحب الدار خرج به جداً اقتضاه سدق الاجارة قالوا ان كان النائم لبن اقتضى تراب كان في الدار فانما المستأجر رفع
 البناء بغير قيمة التراب لصاحب الدار وان كان النائم بطن لا يتقاضى البناء لانه لو فسخ يعود تراباً • ولو بنى المستأجر بغيره فبقي ما بنى
 الوقت بطلت ففسخه من غير أن يرد الاجر قالوا ليس • فهذا لان اذا بنى الاجر • بين مقدار ما لا يضاف على البناء وان كان له ما بنى ففسخه
 الزيادة يصير من غيره بطل • وذلك بغير زيادة الاجر • فليسا ركب في الطاحونة بحجر من ماله وحيداً أو بغيره فذلك قالوا ان فعل ذلك بامر
 صاحب الطاحونة لم يرجع عليه • كانه أن يرجع ذلك على صاحب الطاحونة وان فعل بغير أمره فانه لا يمكن رفعه من غير ضرر ورفع وان
 كان من ركب لا يمكن رفعه الا بضرر كان لصاحب الطاحونة ان يدفع اليه قيمته ويتعمن الرفع وان أحدث المستأجر في المستأجر بناءً أو غرساً
 ثم انقضت مدة الاجارة كان لا جر أن بامر من فعل ذلك ففسخه • وكذا وان شئت من الرفع أو أعطاه القيمة اذا لم يكن رفعه الا بضرر وان
 كان فعل ذلك بغير المالك فكذلك اذا لم يكن أمره أن يفعل ذلك لم يرجع عليه • واذا غرس في المستأجر في الارض اشجاراً كان لصاحب
 الارض أن يأخذ الاشجار بغيره لم يقطع عمداً كان قطعها بغيره بالارض • واذا استأجر أرضاً فغرس عليها الرمل أو صارت سبعة بطلت

الاجارة والمستاجر أن يفي بشتا وأرقاق الفار المستاجر عا كان لا يضر **فأشار** * وإذا مات الجار والمستاجر تنقض الاجارة ولو كان الجار
ميتا والمستاجر واحدا مات أحد الآخرين بطلت الاجارة في حصة متوفي في حصة الآخر وكذلك بطلت المستاجر ميتا والآخر واحد
مات أحد المستأجرين بطلت الاجارة في حصة متوفي في حصة الآخر وبطلت الاجارة بموت الوكيل ولو مات الوصي والاب
والقاضي واجازة قبل التيم ولا يثبت في اجارة الوصي * وإذا جرت الاجارة بين وكيل المستأجر قبل ان يكلان
لا تطل الاجارة * وإذا جرت الاجارة لمحق بالدار والحرب وقضى القاضي بطلت الاجارة فان عد مسلما في دار الاسلام في مدة
الاجارة صادت الاجارة * وإذا مات المستأجر لعين المستأجر بغير ما أوجبه أو فوض ذلك لبطلت الاجارة * ولو كانت الاجارة عن فاضل
المستأجر قبل القبض بطلت الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كانت الاجارة عن فاضل المستأجر قبل القبض أو أقر فاجازت له
والارواح لا تطل الاجارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إلا إذا ماطل في الوضوء كلها أو الاجارة بقية * العبد المأذون إذا أبرش ما من أكرهه ثم
محر عليه المولى بطلت الاجارة وكذلك المكاتب إذا أبرش ما من أكرهه ثم عجز بطلت الاجارة ولو أبر المكاتب نفسه ثم عجز لا تطل الاجارة في
قول محمد رحمه الله تعالى وكذا العبد (٣٥٦) المأذون إذا أبرش نفسه ثم عجزه المولى لا تطل الاجارة في قول محمد رحمه الله تعالى

[illegible]

أن يبيع الأجرة وهذا إذا كان السكاج غلاماً كان يمكن وأقرت المرأة أن تسكن رجل لم يكن له أن يبيع الأجرة ولو لم تكن المرأة مفعولة بالزوج ولو كانت من تعبها كان لها أن تبيع الأجرة وكذلك الزوج لو كان مفعولاً من الصغير وهذا كله لأن بيع الأجرة وإن جرت قسمها بدين زوجيها لم يكن لهم أن يبيعوا الأجرة من غير غشائهم في هذا لم يهر لهم أن يبيعوا أقر ما هو من المكس معها في بيتهم ما لا زيادة فمقتضى أن كان يزوج ذلك الإخلال شهد الجاني كأنهم حرر للمع وليس عليه أن يحكم في بيعهم إلا بشرط وأنك في عقد الأجرة ولو لامة المأذونة أن تبيع نفسها ما ركد اللكنة في فصل في اختلاف الأجر والمساكن رجل استأجر داراً وأودعها وأعيد ولم يصر في المسكن بعد حق اختلاف فادعى المسأجر أن الأجر خمسة دراهم وقال الآخر عشرة دراهم فأنهما اتفقا فأنها ما تكل رمد دعوى الآخر وبدأ بين المسأجر فإذا اختلفا فسخ القاذي العقد بينهما وأهم ألام السنة قلت سنهوان أأما بقضى سنة الأجر لانه ثبت حق نفسه موكداً واختلفا في التمس وفي المسافة فقال المسأجر آخر شهرين عشرة دراهم وقال الآخر لابل شهر واحد بعشر دراهم وقال المسأجر جرتني القابة إلى الكوفة فخصه دراهم وقال صاحب الدار لابل إلى القصر فخصه دراهم فهذا هو ما واختلف في الأجر سواء أألتها إذا اختلف في المسافة أو قاله يبدأ بين الآخر وأهم ألام (٣٥٨) ينبغي أن يبيع سنهوان أأما جعاف المسافة والتمت قبض سنة المسأجر كالأجر واختلف في البيع

رحمه الله تعالى ومن نفى بقوله أفضلكان العرف هذا إنما يريد كذا القدر أو ما إذا ذكرك قال أرى هذه موقوفة على الفقراء كذا في الاصل الثلاثة يكون وقفاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا عند هلال لا زال الاحتياط بالنسبة على الفقراء كذا في الخلاصة * ولو قال هي موقوفة تعالى أبدأ بأزوان مئذ كذا الصدقة وتكون وقفاً على المساكين كذا في فتاوى خاضعان * وذكر أبو يوسف حرمه وأولحس معه ينتبه الوقف على ما هو المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في القباينة * ولو قال حرمت أرضي هذه أو هي حزمة قال الفقيه أبو جعفر هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كونه موقوفة كذا في فتاوى خاضعان * في الفتاوى لو قال موقوفة حزمة حسين أو موقوفة حسين حزمة لاسماع ولا نورث ولا يورث كل ذلك في هذا الاختلاف والمختار ما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في القباينة * ولو قال حسين صدقة قال الفقيه أبو جعفر هذا يعني أن يكون عتقة قوله صدقة موقوفة كذا في فتاوى خاضعان * ولو قال أرضي هذه موقوفة على فلان أو على ولدي أو قرضاً قريباً وهي حصون أو على التامير أو يريه حسنة لا تصير وقفاً عند محمد رحمه الله تعالى لأنه وقف على شيء يقطع وينقرض ولا يتأبد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح (١) لأننا أتينا بدعته ليس بشرط كذا في محيط السرخسي * إن قال أرضي أو خاري هذه صدقة موقوفة على فلان أو على أولاد فلان قاله الله لهم ماداموا أحياء وبطلانها تصرفاً إلى (١) قوله لأن أتينا بدعته ليس بشرط أي التصريح به لا يشترط والأفوق شرط في المعنى إجماعاً كما تقدم قبل الفصل ثم علم أنه لا خلاف عند هاني في صحة الوقف عدم تعيين الموقوف عليه وذلك كلفظ التأييد أو ما في معناه كذا في القدر أو كذا صدقة موقوفة وأنه لا خلاف في بطلانه لو اتصرع لفظ موقوفة مع التحين كوقوفة على زيد وأما الخلاف بيننا والقبصر لاثنتين أو جمعة مع التحين كصدقة موقوفة على فلان فتدبر في يوسف بصر كذا حقه في دنا المختار به يعلم ما في هذه العبارة المتقولة عن المحيط جعل فيها موقوفة على فلان من عمل الخلاف وليس كذلك كما علم اه معصية بجماع

[illegible]

فان اختلاف الاثر بعد ماضى بعض المتأخر وبعد ماضى بعض الطريق فانهما يتباينان وانما حذفنا تفسيع الاجارة فيما بين ويكون القول قول المستأجر في حصة ماضى • ولو استأجر دارا شهرها ثم ادعى المستأجر أن الاجارة له بعد الاجارة وانكر الاثر من ماضى بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فمضى لانها تصاد فاعلى الاجارة والسبع لم يثبت بخلاف ما لو وجد الاجارة فمضى فان ذلك يكون فصلا للاجارة لانه لا يحسد الاجارة فقد انكر الاجارة أصلا ما ههنا تصاد فاعلى الاجارة والسبع يدعى الاصل ولم يثبت قسبي الاجارة هو ذلك كفى المتق رجل أمر بمرلا أن يستأجر دارا فلان بعينه ثم ان استأجرها من صاحبها بعد ما استأجرها وكيفية ولم يعلم هو عقدا ولو قيل لم يعلم فانه لا يكون له أن يرتدوا وتكون في يد بيعكم الاجارة هو ذلك كفى ايضا اذا استأجر عينا بعد ما استأجرها فمضى نصف السنة وقيمتها يوم الجود ألف درهم فلم يرتد بعد حتى مضت السنة وقيمتها ألف درهم ثم ان العديل أن يرتد كرهشام عن محمد رحمه الله تعالى أن الاجارة لازمة ويضمن قيمة العبد بعد السنة قال هشلم رحمه الله تعالى قلت لمجرد حجة الله تعالى كيف يصح اجاره الضمان قال لم يصح قال هشام أراد ذلك أنه انما يلزم الاجارة لان المدة تمت والعبد في يد بيعكم الاجارة فلزم الاجار وبعد انتم المدة يعتبر مجموع فكان عليه ردّه فاذا لم يرتد تلزمه قيمته • وبجل تكرارى دابة من رجلين فاختلف المكاريان فقال أحدهما (٣٥٩) أكرمتا كهاتين ترداهم وقال الآخر

لا بل أكرمتا كهاتين بمضعة
عشر والمستكرى يقول
أكرمتا بعشرة قال في
الكتاب ان كان قبل
الركوب كان القول قول
المكاري الذي يدعى خمسة
عشر في نصيبه وان كان بعد
الركوب فالقول قول
المستكرى • رجل ركب
دابة رجل الى بغداد ثم قال
أعزتها وقال زيد الدابة
أعزتها بدينهم ونصف فان
القول يكون قول الركاب
لان صاحب الدابة يدعى
تقوم النفقة وهو مستكر
فان أقام صاحب الدابة
شاهدين فشهدوا به بدينهم
وشاهد بدينهم ونصف فانه
يقضى له بدينهم واحد ولو
كان الآخر يدعى الاجارة

الذئبة كذا في الوجه للكردي • ولو قال أرضي هذه صدقة لله أو موقوفة لله أو صدقة موقوفة لله تعالى تصير
وقفا ذكر الاندلس كذا في محط السرخسي • وكذا اذا قال موقوفة لوجه الله تعالى أو لطلب ثواب الله
تعالى كذا في الخسرية • ولو قال أرضي موقوفة على وجه الخير والبر كان كذا قال الصدقة موقوفة كذا
في الظهيرية • ولو قال أرضي هذه لمسيل فان كان في بلدة تعارفوا أمثل هذا وقفا صار الى الارض وقفا وان لم
يعترفوا لم يسئل منه انه أراد به الوقف فهي وقفا ونوى الصدقة أو لم • وشيا يكون نذرا فتصدق بها أو
بغيرها وكذا لو قال جعلت الفقراء ان كان ذلك وقفا في تعارف تلك البلدة كانت وقفا وان لم يكن يرجع اليه
بالبين فان نوى وقفا كانت وقفا ونوى صدقة أو لم • وشيا يكون نذرا فتصدق كذا في محط السرخسي
• لو قال ضيعتي هذه لمسيل وتصرفها الانا كان القائل من ناحية يعلم أهل تلك الناحية • ولو قال المولى
بشرطه كذا في السراجية • ولو قال سلت هذه الدابة في وجه امام مسجد كذا عن جهة ضاوي ومسلماني
تصرفها وان لم يقع عنها كذا في الصرائر اثنى • ولو قال دارى هذه مسيلة الى المسجد يعلمون في صحن
خروج من التلث وعن المسجد والا فلا كذا في القنية • ولو قال جعلت حجتي هذه من سراج المسجد
ولم يرتد على ذلك قال القنية أو بصرف تصير اجرة وقفا على المسجد اذا سلمها الى المتولى وعليه الفتوى كذا
في فتاوى قاضيان • رجل قال في مرضه استأجر من غلة دارى هذه كل شهر بعشر ترداهم خبرا وثقوا على
المساكين صارت الدار وقفا كذا في محط السرخسي • وفي التوازل جعلت نزل كرى وقفا كان فيه غمر
أو لاصير الحكم وقفا وكذا لو قال جعلت غلتم وقفا كذا في فتح القدير • ولو قال وقفت بعملى أو لأوصى
أن وقف بعملى يصح ويكون من التلث كذا في التهذيب • وفي وقف هلال اذا أوصى أن يوقف
بثلث أرضه بعد وفاته أنه ابدأ كان وصيته بالوقف على التفرص كذا في المحط • ولو قال ثلث مالي وقف
ولم يرتد قال أبو نصران كان له ان ينفذ انما بل وان كان خيلا جازع على الفقراء وميل الفتوى على أنه لا يجوز
(٢) قوله بثلث أرضه متعلق بأوصى اه معصية

بدينهم من فقههم بدينهم وشاهد بدينهم لا يقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمستكر معروفه ولو ركب دابة رجل الى الحيرة
فادعى أنه أعارها الى الحيرة وقال صاحبها بل أكرمتا الى الحيرة الى أطراف البيوت بدينهم قال مسلم الدابة كان القول قول الركاب ولا
بازنه شي وان هلكت كان القول قول صاحب الدابة ويضمن الركاب قيمته لان الركاب أعز بالخيار وعن الحامة وقضى الاذن وصاحبها
أنكر الاذن فان أقام صاحب الدابة الدابة بدينهم لم يقبل سبته لانه زعم وألا تجاوز الحامة تغير كذا ان كان
متناظرا في دعواه بعد ذلك • ولو استكرى دابة فقال له المكاري استكر غلاما بدينك ونقص الدابة وأعطه نفقة ووضعت الغلام بين الكرام
جاز ذلك فان أعطى الغلام نفقة بدينه فانه لا يقرصقته ان أقرص صاحب الدابة بدينه بدينه المستكرى وان اختلف في الامر بدينه المستكرى ان الغلام
أوفى الامر يدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة ان أقرص صاحب الدابة أنه أمره يدفع النفقة الى الغلام كان القول قول
صاحب الدابة وان أقرص صاحب الدابة أنه أمره يدفع النفقة الى الغلام وأنكر الدفع فاقضى الغلام أنه اعطاه قبل قول الغلام • رجل دفع الى
سائق غزلا ليصنع فيه الدابة دفع الغزل اليه وحلف ثم أقروا به فالتب مسجوا قالوا ان كان نصيبه قبل الجود كان له الاجران كان نصيبه
بعد الجود فالتب المسائك وعليه مثل ذلك الغزل لصاحبه • ولو دفع الى صباغ ثوبه بالصبغ ثم جحد الصباغ وحلف ثم جحد الثوب بمصبوغه وان

كان ضيقه قبل الجحود والتوب لصاحبه وله الاجر وانصفه بعد الجحود بغير صاحب التوب ان شاء أخذ التوب واعطاه ما زاد الصبح فيه وان
 شترك التوب عليه وضيقه فيه توب أيضا كافي القصر • ولودفع الى قصاصه بالقصير فجد القصاص أو أقر وجه التوب مقصورا فان كان
 قصير قبل الجحود كان له الاجر وان كان قصير بعد الجحود فلا أجر له والتوب لصاحبه على كل حال • ولواختلف الخياط مع صاحب التوب
 فقال الخياط أنا خلطه وقال رب التوب أنا خلطته فان كان التوب في يد التوب أو في يده فالتوب قومه عنه ولا أجر الخياط وان كان
 التوب في يدي الخياط أو في يدهما كانا القول قول الخياط مع عنه وله الاجر • ولواختلف الخياط مع رب التوب فقال رب التوب بأمر تارك أن
 تقطعه فاقوم قد خلطه قصاصا قال الخياط لا بل أمرتني أن أقطعه قصاصا كانا القول قول رب التوب مع عنه وهو بالخيار ان شاء أخذ القصاص
 واعطاه أجره منه وان شاء ضيقه فيه به غير مقصود • ولودفع شيئا الى صغار لضربه طسوا ومسه فغضبه كوزا كان له الجوار ان شاء
 أخذ الكوز أو اعطاه أجره منه لا يجوز ما سمي وان شاء ضيقه منه ذلك التوب • ولودفع الى صباغ أو بالصبغة أجره بالصبغة فعل ثم اختلفا في
 الاجر فقال الصباغ علته درهم وقال صاحب التوب بدقتين فأبى ما قام البينة فقلت وان أمانا يؤخذ بالبينة الصباغ وان لم يكن له ما بينة
 يتقر الى ما زاد الصبح في قيمة التوب (٣١٠) فان كان درهما أو أكثر يؤخذ بقول الصباغ ويعلق له درهم بعينه بالله ما صبغه

بالتقنين وان كان ما زاد
 الصبح فيه أقل من دقتين
 كان القول قول رب التوب
 مع عنه على ما ذكره الصباغ
 وان كان يزيد في قيمة
 التوب نصف درهم يعطى
 للصباغ نصف درهم بعد
 عنه ما صبغه بدقتين وان
 كان الصبح مما يتقص
 التوب كان القول قول
 صاحب التوب • وان دفع
 الى خياط أو بالقطعة فباع
 محشوا ودفع اليه الباننة
 والتفن ففعل الخياط ذلك
 ثم اختلفا فقال رب التوب
 ليس هذا بباطني كان القول
 قول الخياط مع عنه • ولو
 دفع الى قصاص أو بالقصير
 درهم فاعطاه القصاص أو
 فقال هذا ثوبك وقال

بلا ان المصرف كذا في الوز • وفي الفتاوى رجل قال أرضي هذه صدقة كان نذرا بالتصدق حتى
 لو تصدقت فيها أو بغيرها على الفقراء كذا في الخلاصة • ولوقال تصدقت بأرضي هذه على المساكين
 لا تكون وقال يذروا وجب التصديق بغيرها فان فعل فخرج عن عهدته النذر لا ورث عنه كذا
 في فتح القدر • ولا يجبره القاضي على الصدقة لان هذه بغيره النذر كذا في فتاوى خاضعان • ولوقال
 أرضي هذه صدقة على وجوه الخير والبر لم يكن ذلك وقال يذروا كذا في الظهيرية • رجل قال جعلت
 غلة ذاري هذا كذا كذا يكون نذرا بالتصدق بالغلة كذا في فتاوى خاضعان • وانما قال جعلت هذه
 الدار المساكين فهو نذر بالتصدق بالدار على المساكين عرفا كذا في الفتاوى الصغرى • ولوقال صدقة
 لاسباع حيوان كذا بالتصدق بالواحد والواحد ولا توب ولا ورث صار نذرا وقال على المساكين هكذا في
 البحر الرائق

باب الثاني فيما يجوز وقصه وما يجوز وفي وقت المشايخ

يجوز وقت العار مثل الارض والدور والحوانت كذا في الحاوى • وكذا يجوز وقف كل ما كان نفعه من
 المقول كالقولق وأرضهم العبد والثران والا لان الحرث كذا في محيط السرخسى • وذكر الخشاف اذا
 وقفا أرضا مع عمارتين يعملون فيها بنيت أن يسمى الزرق وسين عدهم وكذلك اذا كان في ذلك بقر ينبت
 أن يسمى البقر وسين عدهم وينبى أن يشترط في الصدقة أن تنفق الزرق والقر من غلة الارض وان لم
 يشترط نفقتهم فان نفقتهم في غلة الارض كذا في الأخيرة • وفي الاساقى لشرط نفقتهم من غلاتهم مرض
 بعضهم يستحق النفقة ان شرط أن تحرر عليهم نفقتهم من غلاتهم انما كانوا أسحوا من قال لعلهم فيها
 لا يجزى شي من الغلة على من تعطل منهم عن العمل كذا في الصرار الرائق • فان مضى قال قبحي عن العمل فان له
 أن يبيعهم ويشترى بشفه غلاما مكانه فان لم يجد بشفه غلاما مكانه فأراد أن يزيد في ذلك من غلة الارض فلا

صاحب التوب ليس هذا في كانا القول قول القصار في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو كان القصار يدعى
 التوب لان في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى القصار أمين وكذلك كل أجر مشترك والفتوى على قوله • ولوان القصار أعطاه أو قال هذا
 ثوبك وهو يتكفر فأخذ التوب وروي أن يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رحمه الله تعالى لاسبع أن ليس التوب ولأن يبيع إلا أن يقول القصار
 أخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار من • ولودفع متاعا الى حال ليمه الى موضع كذا فعمل فقال رب المتاع ليس هذا متاعي وقال الجبل
 هو متاعك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الجبل مع عنه ولا أجر له إلا أن يصدق الاجر • وبناخذ قال ابو التورع الواحد النوعان
 فيه سواء إلا أنه في النوع الواحد غش وأقيم ان لا يراهم الاجر • ولوجل طعاما أو زيتا فقال الجبل هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامي
 أجود من هذا قال هذا غش أو أقيم ان لا يراهم الاجر • فاما في النوعين فلا أجر للسالم إلا أن يصدق أو يأخذه • ورجل
 دفع الى الخياط أو بالقطعة ولين كره أجرة فاطمه فاعلمها كثر من أجر مثله زيادة على ما يتبع فيه الناس قالوا يطيبه في قول أي حنيفة
 رحمه الله تعالى • رجل قال رجل لي أكرمتك بغلام من زعماني يلهم عشرة دراهم وقال المدعي عليه لا بل أسأرتني بالغة الى فلان بثلج
 بخصمته نذرهما فله يحلف كل واحد منهما ما كان حقه لا يجزى شي وان أمانا البينة كالتبينة في خصما يجب الخلف لان حفظ البغل واجب

الذي حل منه وكذلك شيء حل وموتة صاحب حاقوت أمر أجرة له ليرش الماشي طريق السبلين ففعل وعطيه إنسان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعني الأمر ولو أمر بالوضوء فوضا كان الضمان على الأجير لأن متعقلا الوضوء تكون التوضي متعقلا الرشد تكون الأجر من رجل ركب سفينة رجل من زملائه قبل أن يشتاق فقال صاحب السفينة للأجير جئتكم إلى أجل بمسند درهم وقال الأجير استأجرني لأحفظ السكان إلى أجل بمسند درهم بحلف كل واحد منهما وليست البيضا بين أحدهما وأولى من الآخر وكان القاضي أن سيداً بأهمه ما نه ون أن أقرع البيضا كان حسناً فان حلفاً أجزأ أحدهما على صاحبه وإن أقالما البيضا كانت البيضا منة للأجير وهو الملاح يقضي له بالرجوع على صاحبه البيضا ولا يرجع عليه لصاحب السفينة لأنه لم يأمل أقالما البيضا بحلف كان الأمر من كاف بطلت أجازت صاحب البيضا من الأجير لأنه لا بد للإقرار من أن يكون في السفينة غواة أعلم بالصواب كتاب الدعوى والبيانات وأهـ مستحل على أبواب حل باب بمسند على فصول الباب الأول متعلق أداب القاضي الفصل الأول منه في معرفة أهل القضاء والدخول في القضاء والتعرض عنه فاهله من يكون أهلاً للشهادة ومن لا يكون أهلاً للشهادة كالعبد والصبي والأعرج والمرأة والكافر لا يكون أهلاً للقضاء حتى لو قد قضى لا ينفذ قضاه وكذلك المخدوم في التصديق وبعض المعاصم المتصاف (٣١٢)

لا يكون قاضياً وإذا فسق ينزل ويكف الأمانة واختلفت في مال الراتب عن أصحابنا المتقدمين رحمه الله تعالى وكثرت فيها أحوال المتأخرين من جهة الله تعالى والصحيح ما قال عامة المتأخرين رحمه الله تعالى أنه إذا قلده وهو عمل فمفسد يفسق الفلز ولا يعزل حتى لو قضى بعد الفسق جازت قضاؤه سواء كان القاضي حراً أو عبداً من بيت المال أو لم يكن وأبصر أنه إذا رتب على لا ينفذ قضاه في رتبته القاضي إذا ارتد أو ألبسناه ثم أسلم كان على قضائه وكذلك إذا عيّن ثم أبصر ولا يفسد ما قضى في حال رتبته ولو ألبس إذا قلده في فهو غيره القاضي

ويشترط أن يكون أهلاً للسبل أن كان ذلك في موضع تعارض أو أن كان جازح يجوز ما السقية كذا في الظاهر ولا يجوز وقف محل القبر وغيره ولا ينفذ كذا في الفتنة وفي الواضحات ذكره لعل البصري في وقفه وقف الناسخ غير وقف الأصل لم يجوز وهو الصحيح كذلك وقف (١) أنكره أبو يدون وقوله الأصل لا يجوز وهو المختار كذا في الحجة ولا يجوز وقف السباق بأرض هي إعادة أو أجرة كذا في خاوي فاضيات ذكر الخصائص أن وقف حوائث الأسواق يجوز أن كانت الأرض بائناً في أيدي الذين نزلوا إليها فحسمهم السلطان عنها وبه عرف جواز وقفها بناء على الأرض المكتسبة كذا في النهر الفائق البقرة الموقوفة على جهة إذا خي رجل فيها بناء وقفها على تلك الجهة يجوز بخلاف ما قاله ابن وقفها على جهة أخرى اختلفوا في جوازها والأصح أنه لا يجوز كذا في الغيبة وإذا غرس شجرة وقفها يجوز بيعها من الأرض صحت بيع الأرض بحكم الاتصال وإن وقفها دون أهلها لا يصح وإن كانت في أرض موقوفة بوقفها على تلك الجهة جاز في كذا البناء وإن وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف هكذا في الظاهرية وقف الغلمان والجوارى على مصالح الرابطة يجوز ولو رزق الحاكم باريه ويوزع بعد ولا يجوز له بانه عليه المهر والثقة ولو رزق عبد الوقت من أمته أو ولد لا يجوز كذا في السيرة للكردي وأما وقف ما لا ينفعه إلا بالانكاف كالذهب والفضة والما كولد والشرى بغيره جاز في قول عامة الفقهاء والمراد الذهب والفضة والدرهم والذات والبر والسن بجل كذا في فتح القدير ولو وقف درهم أو مكيلاً أو ثياباً لا يجوز قبل في موضع تعارض وأذلك يقضي بالحوادث كيف (٢) قال الدرهم تقرض الفقراء ثم قبضها وتدفع مضاربته وتصدق بالربح والخسرة (١) قوله الكردار هو أن يصعد المزارع في الأرض بناء أو غراساً أو كسباً التراب وأتم له يصنع وقفه لاه مقبول ولا يجوز به العرف كذا في المختاراه معصية يروى (٢) قوله قال الدرهم لم يعلم القائل من عبارته وفي الأصناف ما نه وفي خاوي الناطق عن محمد بن عبد الله الأنصاري من أصحابنا أن لا يجوز وقف الدرهم والطعام والمكيل والموزون قبل له وكيف يصنع والدرهم يقال يدفعها إلى آخر ما قال اه معصية

بشأن الزوال لا ينزل روم أهلة الشهادة لا بد أن يكون عالم الخرافات كان جاهلاً عادلاً أو عالماً غير عدل لا يفتي أن يتقلد ولا يقلد لقول عليه السلام القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار وأراد بالثلاث الجاهل وغير العدل والجاهل التي أولى بالقضاء العالم الفاسق وعلى قولنا القاضي رحمه الله تعالى أن قلده الجاهل لا يصير قاضياً وعند استبعاد الترتيب ذكره للدخول في القضاء عن اختيار وإن قلده من غير طلبة فإن كثرة ما نه في البلدان مختلفة حال بعضهم بكرهه الدخول وعندنا لا يكره لأبصر بالدخول وإن تعين هومن البلد قالوا بقرض على الدخول ولو امتنع بأم لأن القضاء فرض تقاضية لا صلاحاً لا جنازة ذاتين الواحدة لأطاعتها بقرض عليه قالوا بغيره أفضل منه كان الأفضل أولى وكذلك الوالي عامة الخليفة قلنس لهم أن يولوا الأقاضاه الإمام إذا لم يكن عدلاً جاز أحكامه وحكمه لأن العصابة رضي الله عنهم تقلدوا لأعمالهم معلومة والحق في فنيه فكان مع على رضي الله عنه وإذا ارتضى ولا القاضي وأكسبه أو بعض أعماله عين الرأى عند القاضي فقبل أن لم يعلم القاضي بذلك فخذضاً أو لم يكن على المرتضى وما قضى وإن علم القاضي بذلك كان قضاه موقراً وإذا قلده القضاء لشدة لابس قاضياً وتكون الرتبة ما على القاضي ولا ينفذ ثم الرتبة على وجوب أربعة منها لمعوس من الجاهلين أحدهما هو الثاني إذا دفع الرتبة إلى القاضي ليقضي له وهذا شرط من

قترض

المباين سواء كان القضاة يقر أو يغير مرق • ومنها اذا دفع الرشوة لوفى على نفسه او له وهذه الرشوة حرام على الاخذ غير حرام على الدافع • وكذا اذا طمع في ما هو فرشاء بعض المال • ومنها اذا دفع الرشوة لسوى امره عند السلطان حله الدفع • ولا يحل الاخذ أن يأخذ • وان أراد أن يحل للأخذ سائر الاخذ يوافق على الليل على يد من يدفع المقام يجوز هذا الاجارة ثم المسأجر ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في غيره • هذا اذا أعطى الرشوة أو لا لسوى امره عند السلطان وان طلب منه أن يسرى امره ويؤيد كره الرشوة ثم أعطاه بعد ما سرى اختلافه فاقبى قال بعضهم لا يحل له أن يأخذه وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لأنه روي عن جابر بن الاحسان قيل قال جبروا للامام والمؤمن شيئا أو أعطوهم من غير شرط كان حسنا • ولا يحل للقاضي أخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبى الذى لم يكن يهدى اليه قبل التضاوم وكذا الاستقراض والاستعارة • وان احدى اليمين كان يهدى اليه قبل القضاء فان كان له خصومة لا يحل له أن يقبل وان لم يكن له خصومة فان كانت هذه الهدية مثل ما يهدى اليه قبل القضاء أو دونها أو بالأسان يقبل وان كانت أكثر من ذلك أو زيادة • ولا بأس بان يقبل الهدية من القريب الذى لم يكن له خصومة • ولا يقبل الهدية ممن كان لا يهدى اليه قبل القضاء لا يجب الدعوة الخاصة ويجب الدعوة العامة • وانما يعرف الخاص من العام أن ينظر (٣٣٣) ان كان يحل للمولى يجب للقاضي دعوته لا تقصد الدعوة فهين خاصة • وان كان يقصد

الدية وان لم يجب للقاضي ففي عامه • وهذا اذا لم يكن بينهما قرابة • وان كان بينهما قرابة يجب ان كانت خاصة • ولا بأس للقاضي أن يرتزق من بيت المال وان استغنى هو وأفضل وللعلية والقضاء والعين حظ في بيت المال • ويجوز للامام والمفتى قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي • ويصح تطبيق تقليد القضاء والامارة بالشريعة كملقب الوكلاء • وكذا الاضافة الى الوقت في المستقبل بان

تقرض للقرامين دعوتهم ثم يؤخذ منهم والى باب ولا اكية تعلى للفقراء المسبوه عند سلبهم ثم يؤخذ كذا في الفتاوى العتانية • ولا يصح وقف الادوية الا اذا قال على التفراس الاغتيا يجوز دخول الانشاء بما كذا في معراج الداراية • ذكرنا هنا في اوقات ما لا صلاح المساجد يجوز وان وقف لبناء القنطار أو لاصلاح الطريق أو لغير القصور واختاذ السقيات والنايات المسلمين أو لشرا ما لا كلفا لهم لا يجوز وهو جائز في الفتوى كذا في فتاوى قاضيان • (وما يصح بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل الابه) ذكرنا لخاص في وقته اذا وقف الرجل ارضاً في حصته على وجوه سماها ومن بعد ما على التفراس اقله يدخل في الوقت السابق والاضمار كذا في المحيط • وذكرنا لخاص أن الترة لا تدخل في وقف الاضمار وعليه أكثر المشايخ عنوه والصحيح كذا في العتانية • ولو قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة بحقوقيها وجعلت ما فيها ومنها لوقفها ثمة فاعلم ان الوقف قاله لاهل في الاختصاص يلزمه ان يتصدق بالثمة القائمة على الفقراء • والساكن لا على وجه الوقف بل على وجه التذروما يحدث من الثمة بعد الوقف فانه يصرف الى الوجوه التي سمي في الوقت كذا في فتاوى قاضيان • ولو قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على أنما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعيد اقله ان الوقف فيها ثمة قائمة قال لا تكون الثمة لعيد الله لاهل الا ان وجب له الوقف فصار كما وقف الارض ووقفها ثمة قائمة فلا تدخل الثمة في الوقف في الوقف ثم ذكر صاحب الكتاب أن ههنا في القياس الثمة القائمة لورثة وفي الاختصاص يتحقق بها على الفقراء بالاختصاص تأخذ قال القسيمي • وجعفران كان لفظ الوقف بهذا القدر الذي ذكرنا ينبغي أن تكون ثمة على كل حال في القياس والاختصاص من قبل أمره ان الوقف الى ما بعد الوفاة والارض في حال حياته لم تصرف ووقفاً اذا كان كذلك حدثت هذه الثمة على ما لا يلتفت فكون ملكا لورثته كذا في الظهيرية • وقف ارضاً وفي ارض لا يدخل الزرع في الوقف سواء كانت قيمته لم تكن

قاله الخليفة اذا قدمت بلدة كذا فانت قاض وأنت أميرها أو قال اذا قدمت فلان فانت قاض • تطبيق عزى القاضي بالشرط صحيح ذكر الخلفاء أن الخليفة اذا كتب الى القاضي ان اوصل اليك فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير معزول وتطبق التكميل لالتسانين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل على قول محمد يصح وعلى قول أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصح وعليه الفتوى • ولو كان في البلدة قاضان كل واحد منهما على محلة في حلة جاز فلان وقت لخصومة بين رجلين أخذ هملين محلة • والاخر من محلة أخرى والذى يردان بمخاضهما في قاضي محملتهما الآخر بايما اختارتهما أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى والصحيح أن العدة لكان المدي عليه • وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكرية والاخر من أهل البلدة فأراد العسكري أن يخاصمه الى قاضي العسكرية فهو على هذا الخلاف • وانما ان الخليفة لا تعمل قضاءه وعمله • وكذا لو كان القاضي مأذوناً بالاختلاف فاستخف غير فلت القاضي لا ينزل خلقه فمؤاندا لالامام رجلا القضاء وما أو لم يخلجنا جازو يتوجه بالمكان والزمان • وانما لفظ السلطان رجلا قضاء ملية كذا لا يدخل في السواد والى رى ما يكسب منشور الملة والسواد • ولو فوض السلطان قضاءه لبلدي اثنين لا يشرع أحدهما بالقضاء كل واحد رجلين البيع • القاضي اذا لم يكن مأذوناً بالاختلاف فاستخف حكم الخليفة في مجلس القاضي من يديه جاز كل واحد البيع ان لم يكن مأذوناً بالقبول فكل غير فباع الثاني

بمضرة الأول جاز • ولأن الخلقة لم يحكم بين يدى القاضي حكم بغيره ورفع قضائه إلى القاضي فأجاز قضاءه بمقتضى عهده بالنسبة الأولى
هذه قياسا وهو قول زفر رحمه الله تعالى كقول أذا لم يكن مانعا فلا تركيل فكل غيره وباع الثاني عند غيبته فأجاز الأول سمعنا عندنا •
وكذلك القاضي إذا أجاز حكم الحاكم في المجتهد وهذا لأن الخلقة من مجوز حكمه فإن كان غيبا • وأجوزنا وأوصينا • وعبدنا فأجاز القاضي
حكمه لا يجوز • ويجوز قضاء المأجل • فعلمنا الحدود والخصاص لأنها أصل شاهدتها على الحدود والخصاص ولا تصلح شهادتها •
القاضي إذا قضى زمانا ثم ظهر أنه عبدا ومحدود في خذف أو أعمى أو غلبي أو مرضي فانه رخصاؤه لا ينفذ منه شيء • كذا ذكر
الخفاف • وأما القاضي والمرثي عن ذكرنا فظاهر لأنهم ليسوا من أهل الشهادة • وأما الفاسق والمرثي فهو قول الخصاف وهو اختيار
العلماوى • وعندنا الفاسق من أهل الشهادة ينفذ قضاءه وقضا المرثي في غير المرثي بغيره لقضاء الفاسق وقضا المرثي إذا وقع بين
ذكر الشيخ الإمام على بن محمد الزبدي رحمه الله تعالى أنه ينفذ • الخوارج وأهل البلى إذا قلدوا وأرجل من أهل البلى قضاء بطله غلبوا عليها
لا ينفذ قضاءه ولا شهادتهم على أهل العدل غير مقبولة لأنهم يستحقون أموالا بعد ما نافذوا قضاءه وأقلدوا وأرجل من أهل العدل صم
تقليدهم وشهادتهم • القاضي إذا (٣٤) كان عاديا لا يستألف فاستخبر رجلا صم استألفه فانه عنه لا يصح عنه إلا

كذافي الخمرات * وقال اقمه اوالبيت به نأخذ كذافي الخمرة * قال الخصاص ولو كان فيها بقل أو راحين لا يدخل في الوقت ولو كان فيها قص وبغضة أو شلافها كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقت وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلاث يدخل كذافي الخمر * وكذا ما يبرق المستقبل كذافي فتاوى فاضلن * وما أثار طبعها كان سن رطة قد طلعت فهو الوقت وما كان من أصول خلف فهو داخل في الوقت وكذلك الباذنجان والقطن لأن تكون ثمرة القطن تجوز في كل سنة كذافي الظهيرة * يصل (١) العهر والزعفران يدخل في الوقت وقصب السكر لا يدخل وشمرة الورد والياسمين تدخلان في وقت الأرض كذافي الخمرة * والورد ورق الخناء والياسمين تكون الوقت كذافي فتاوى فاضلن * والريح في الضعة تدخل في وقت تلك الضعة حتى الماتوحي البندق فهو الوقت وكذلك الدواب تدخل والدوالي لا تدخل كذافي المحيط * ويدخل في وقت الحما القرد وماتوحي سرقه منور مدعو لا يدخل مسبل ما في الأرض الملوكة وطريق كذافي غنم القدير * رسل قال أرضي صدقة موقوفة على الفقراء وليذ كر الشرب وبالطريق فانه يدخل الشرب والطريق أصح قالان الأرض لا وقت إلا لاستغلال فلا يكون إلا بالله والطريق كذافي فتاوى فاضلن * وفي وقت البار انا نأخذ كذا الدار يحرقها ولا سئل قليل وكثير هو لها فتاويها من حقوقه ليجعل ما كان يدخل في سبع الدار * وفي وقت الحوانت يدخل ما كان يدخل في سها وخواب الياسمين وقودوا الياسمين لا تدخل في الوقت سواء كانت في السنام لم تكن كذافي الخمرة * مثل نصر عن وتحداد انها حسانت بطون ويرجس قال يدخل في وقتها الحماة الألهة كذافي فتاوى أبي البث هو فيه أو ضالو وقت جرج جام أو رجوان يكون جائزا لان الحماة وإن كانت موقوفة إلا أن قصرو وقتا تعاليت كالوقت ضيعت قبلهم من الثران والعبدو كذافي الوقت ينته كوارات السبل يجوز وتصبر الأصل تعاليت والعسل ويجب أن يكون تأويل ههنا مسألة أن وقت البيت والرجس على عاقب من النحل

(٢) قوله العهر وزن غير الخرس اه ظاموس

إذا قاله الخليفة استغفر
من شئت واستبدل من
شئت فستعطف العزل
والثقلية (فرق بين القضاء
والإمامة) الأمر إذا
استغفر رجلا في الجمعة جاز
وإن لم يأمر بالخليفة بذلك
لأنه لم يسمع الاستخلاف
قوت الجمعة وكذلك وصي
الابن على الأوصياء وإن لم يأمر
الميت بالإيصاء وإن الإمام
قلدر رجلا القضاء وأنه
بالاستخلاف ظاهر القاضي
رجلا لسمع الدعوى
والشهادة في حادثة بسأل
عن النهو وسمع الأقرار
ولا يحكم هو بذلك لكنه
يكتب بذلك إلى القاضي
وبني حتى يقضى القاضي
نفسه بذكره لهذا الخليفة

أن يحكمه وأن يجعل أمراً للقاضي * وإذا رفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي لا يقضي تلك الشهادة ولا يثبت الأقرار والحلم
 بل يجمع بين المدي والمدي عليه ويأمر بإعادة السنة فلذا شهدوا بذلك بحضر أو غيـرهم فتثبت يقضي القاضي تلك الشهادة * قالوا إنه
 المستلزم لقطب فيما القضاء فإن القاضي يستخف رجل ليسع الشهادة في حادثة ثم يكتب إليه بكل ما يفعل الخليفة ذلك ثم يكتب إلى القاضي
 أنهم شهدوا عندى بكذا أو يكتب ألفاظ الشهادة أو يكتب أن المدي عليه أقر عندى بكذا يقضى القاضي بذلك عن غير إعادة السنة عنه
 فلا يصح هذا القضاء لأن القاضي ليسمع تلك الشهادة وليسع ذلك الأقرار فكيف يقضى تلك الشهادة وذلك الأقرار بإقرار الخليفة إلا
 أن يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على أقراره وتكون فائدة هذا الاختلاف أن يتقرر الخليفة على الذى شهد أو يكتب فعله فهو يدا
 الأهم غير عدول وقد لا تنفق ألفاظهم فيقرض القاضي النظر في ذلك الخليفة * فصل فيما يستحق على القاضي وما ينبغي له أن يفعل
 وما لا يفعل * لا يقضى للقاضي أن يسيع ويسترى بنفسه بل يفرض ذلك إلى غيره * وعن مجرده أنه تعالى أنه لا بأس أن يفعل ذلك
 غير مجلس القضاء * والصحيح أنه لا يفرض لأى مجلس القضاء ولا يفرضه لأن الناس ساهية لاسل القضاء لا ينبغي أن يدخل مجلس القضاء
 لأجل الخصوصية أن يسلم على القاضي ولو سلم لا يجيب على القاضي * وما لا يملكه فإن أراد القاضي خواجه ينبغي أن لا يزيد على قوله عليكم و يسلم

الشاهد على القاضى وورثه ولا بأس بالقاضى أن يفتى من إخصامه المولا يفتى أحد الخصمين فيلخصهم إليه * وإذا خافهم رجل
السلطان إلى القاضى جلس السلطان مع القاضى في مجلسه وخصمه على الأرض يفتى القاضى أن يقوم من مقامه ويجلس نفسه
السلطان حتى لا يكون مفضلاً أحد الخصمين على الآخر في الجاوس وهذه المسئلة تدل على أن القاضى يصلح فاضلاً على السلطان الذى قاده
والدليل عليه قصة على رضى الله تعالى عنه عند شريح مرضى الله تعالى عنه ويقضى القاضى وهو مستوفى خطمه الطعام والشراب * ولا
يقضى وهو جالس ولا يشعان ولا غائبان ولا كليل من الطعام ولا مأخوذاً أحد الاخصين ولا نهاس أو يوم ولا بيان أحد الخصمين ولا يفتى
أحدهما على نفسه ولا يفتى * وصاحب مجلسه يقيم الطعام ويمنه من الحد وأتت وتقر من القاضى ويجرح القاضى أحسن
شايه وأعدل أموره * وبأخذ كاس الماء لورثته كان القاضى فقراً محتاجاً لا يفتى أن يأخذ رزقه من بيت المال بل يفرض عليه وان كان
غنياً كموافقه والاولى أن لا يأخذ من بيت المال * ويجلس القاضى في مسجده والمسيح الجامع أفضل إذا كان المسجد الجامع في وسط
البلدة فان كان في طرف من البلدة يختار مسجداً آخر في وسط البلدة * وله أن يقضى في داره إذا كانت داره في وسط البلدة ويختار الجاوس
في مسجده السوفى ليكون أشهر * وعند الشافعى رحمه الله تعالى ليس للقاضى أن يقضى (٣١٥) في المسجد فإذا جلس القاضى في المسجد
أو في داره يأخذ بوابه يفتح

انصهر من الزحام * ولا
يساع للزحام أن يأخذ شياً
بأخذ السؤل * ومتى
دخل القاضى المسجد صلى
ركعتين أو أربعاً ثم جلس
مستدبر القبلة كما يجلس
المدرس والمطرب * ولا
تدخل فيه الفاض
والنساء ولكن القاضى
يصرح اليهن أو يجلس
القاضى في المسجد
خارج البيت يسمع كلامها
والشرك يدخل المسجد
هناك عرفناه أنى عرفهم
سكان القاضى يجلس
مستقبل القبلة وإذا جلس
انصهر من يديه هل
يستطعمهم قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى يستطعمهم

والجمل كالوقف الصبيح الارض والثران ككافى المحيط
فصل في وقف المشاع * الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف لا يرى أنه لو وقف
نصف الجبل يجوز أن كان مشاعاً ككافى الظهيرة * وقف المشاع المحتمل القسمة لا يجوز عند محمد رحمه
الله تعالى فيه أو أخشى من جوارى عليه القترى ككافى السراجية * والمتأخرون أقروا بقول أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه يجوز وهو المختار ككافى زانة القنين * واتقاعلى عدم جعل المشاع مسجداً أو مقبرة
مطلقاً سواء كان محتمل القسمة أو محتملها ككافى فتح القدير * وإذا قضى القاضى بصفة وقف المشاع
تصدقوا وصار موقفاً عليه كذا في المختلقات ككافى شرح أبي الكوام للفتاوى * ثم في ما لا يحتمل القسمة إذا
قضى القاضى بصفة طلب بعضهم القسمة لا يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويتأبون وعندهما
يقسم ككافى الخلاصة (١) وأجمعوا أن الكل لو كان وقفاً أو أرادوا القسمة لا يجوز وكان ما أتوا ككافى
فتح القدير * ثم إن وقف نصيبهم عقار مشرك فهو الذى يقسم شريكه وهذا هو المال وصيه * وإن
وقف نصف عقاره فالى نصيبهم القاضى أو هو يبيع نصيبه الباقي من رجل ثم يقسم المشتري ثم يشتري
ذلك منه ككافى الهداية * وإن رجلين كانت بينهما أرض وقف كل واحد منهما نصيبه على قوم ما بين ههنا
بأرضهما أن تقاسمه الأرض فمروزل واحد منهما وقف فيكون في يده بئزلاء ككافى الظهيرة * ولو
وقف الكل ثم استحق الجزء منه بطل الباقي عند محمد رحمه الله تعالى لأن الشيوع مقلن * ولو استحق جزء
عجز به منه لم يطل في الباقي ككافى الهداية * ولو أن رجلاً وقف جميع أرضه ثم استحق نصفها شاعا وقضى
القاضى لمستن بالصفى بطل الصف الباقي وقضاه على من عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كان للوقوف
أن يقاسم المستحق ككافى المحيط * ثم على قول محمد رحمه الله تعالى لو كانت الأرض بين رجلين فصدقا
(١) قوله وأجمعوا الخ ما نقله من المختلقات على الاساق وغيرهم من جواز التأجير ويجوز ما هنا محمول على
الجبر ومال الاساق على التراضى أو أجاز المرلى وتحقيقه في رد المحتار اه معصيه

فيقول أياك الذى قد أمدى فقام الذى يقول لما نادى * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يفعل ذلك وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أوفى * وإذا
أدى الذى شاعلى الذى عليه يكتب القاضى على ياض صورة الدعوى ثم يقول الذى عليه ما نادى فان أقر باعتاده الذى أنفأ اقراره
في كتابه بأمر المدعى عليه ما هنا الحق وإن أنكر يكتب انكاره في ذلك ثم بأمر المدعى بأقامة البيعة وهذا كان في عرفهم ما عرفنا
المدعى يجرى إلى كاتب القاضى فيخبره بكيفية دعواه بصورة وعنده صورة الدعوى فيكتب الكاتب ذلك ثم يجرى إلى القاضى مع خصمه
ويدعى عليه فان أقر خصمه أثبت القاضى اقراره في الكتاب بأمره بقضا الحق وإن أنكر أمر المدعى بأقامة البيعة فان جهل المدعى
بشهوده فهو اعتمد على الترتيب يكتب القاضى شهادة كل شاهد بكتب اسمه واسم أبيه ومعه مرقون في كل خطين ياضاً بالاشهاد لكل
واحد منهم * وإذا جاء رجل إلى القاضى وذكر أنه على فلان فلان دعوى فان كان المدعى عليه غائباً يدين القاضى البيعة عليه انتم
القاضى مكتوباً فالحج تختم إلى المجلس الحكم وإن كان المدعى عليه حاضر في المصر أحضره القاضى بمجرده دعوى المدعى وكذا إذا كان
قريباً من المصر فان كان بعيداً بعدى القاضى خصمه بمجرده وقول المدعى حتى يقيم البيعة فان كان غائباً فان أقال البيعة أعادها القاضى
استهانة أو في القبل لا يبدى كالمو كان بعيداً * والقاضى من القريب والبعيد ما قال الخلفاء فان كان في موضع عنك أو بمصر مجلس

القاضي ويجب خصمه ويعد على منته في ذلك اليوم ولا يسد عاؤه فهو قريب والا فهو بعيد وعلى هذا التمسادة على الشاهدان كان شاهداً لاصل في مكان قريب على هذا التمسار لا يجوز ان تشهد على الشهادة وان كان بعيداً بهذا التفسير يجوز الشهادة على الشاهد نوعين محمد رحمه الله تعالى انه يجب على الامان ان يصب خصمه في الكور فيكون مدة السفر اجتراراً عن مشقة الاعداء ويسقط الاعداء بعد المرض وكذا اذا كانت المراتمخندة وذكر الشيخ الامام على بن محمد الزيد رحمه الله تعالى المخدرة هي التي لا تكون برتبة نكرات أو ثوبا لا يراها غير الحار من الرجال أما المراتم التي جلست على المصخرة أمار جبال أجانب يلهو بها بعض البدلاء تكون مخدرة * والمرأة التي تفرح الى حوايجها بعيداً القاضي * وفي المخدرة يثبت القاضي اليها ما اذا لم يثبت الكاذب عليها بالسطة * وكذا في المرض فان نكبت ثلاثاً شهد على ثلاث شهودا وباشدوكيلا فان شهدوا به عند القاضي قضى القاضي بذلك على الوكيل ولا يقضى الا بالامن الا ان يكون القاضي ما دون ذلك لا اختلاف فيثبت الا من استخلفه وفي هذا وجه آخر ان يحكم اليه صاحبكم فيما تم رفع حكمه الى القاضي فيجوز القاضي ان رامدراة وان كان المدعي عليه غائباً بعيداً عن المصخرة والتقدير كذا لا يثبت على القاضي ما لم يقم المدعي البينة على ما ادعى فانما أقام قبلت بينته لا لا يخصص لا لخصه (٣٦٦) والمستور في هذا يكفي * وان سأل المدعي من القاضي ختم لا يحضر خصمه أعطاه القاضي فانما

ذهب به الى ان خصم او ادانك
وأخير أن خصم القاضي
ليسدعوه في وقت كذا فان
امتنع ورد ذلك أشهد عليه
شاعدين فانما شهد بذلك
عند القاضي يستحضره
القاضي بأمره ان قدروا الا
يسأل الولي ان يستحضره
هو مؤنة المستحضر على المزد
هو الصحيح وقيل تكون
في بيت لئلا فإذا حضر
يحبسه القاضي عقوبة
وكذا اذا سكت المدعي عليه
بعد ما رأى انتم ولم يجب
ولم يرد له ظهر نفسه وكذا
اذا وعد ثم خالف الا ان هذا
دون الاول في العقوبة ولو
ادعى على صبي مجبور حقا
فان لم يكن له بينة على ما ادعى
لم يحضره القاضي * وان

أخبر القاضي أن فلان ناطق امرأته ثلاثاً أو أكثر فلان أن خبر بذلك عدلان كان على القاضي أن يطلبه أن يطلب
وان كان المخبر عدلاً واحداً ولم يكن عدلاً وعطى على ظن القاضي أنه صادق فالأولى أن يطلبه وان لم يظن على ظنه أنه صادق لم يكن عليه
أن يطلبه * ولأن رجل كمال القاضي ان على فلان حقاً وهو في منزله يوارى عن ولا يحضره في القاضي يستحضره فان لم يقدر
يكتب الى الولي في استخار فلان قال الولي لا تظهره وسأل المدعي من القاضي تحريم الباب وانتم عليه فان القاضي لا يحبس الى ذلك الا ان
يأتي بشاهدين أنه في منزله فان شهدا بذلك سألهم القاضي من أين علمتا فان قالوا بأمر من قبل اليوم أو أمس أو ما أشبه ذلك فان القاضي
يستمع على ما به ويجعل بينه جساعاً عليه يسدأ علاماً أو فله حتى يرضى الامر فخرج * وان قالوا انما نمتش لا يلتفت الى كلامهم الا انه
قديم انما طالت المدعي قد ذلك ثلاثة أيام وان ختم القاضي على ما به ولم يخرج قال أو يوسف رحمه الله تعالى بعث القاضي رسوله معه
شاهداً فينبغي الرسول على ما به فلا يفلان فلا يفلان القاضي فلا يفلان فلا يفلان القاضي فلا يفلان القاضي فلا يفلان القاضي فلا يفلان القاضي
وكيلاً أو قبل بينة المدعي عليه كذا شمل القاضي ثلاثة أيام فان لم يحضره فعل ما قاله وقضى على وكيله عيادي عليه الختم * قال
ثمس الأئمة الحنفية رحمه الله تعالى حكمان الامام الاستاذ يقولان في النوادر بل هذا عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

فكان ذلك منهم اتفاقا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو كتب القاضى الى القاضى كتابا في خلافة فلم يقدر القاضى المكتوب اليه السه على الخصم فان القاضى بولع عنه على غنومنا **•** قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وأصحابنا يجوزوا العجوم وصورته أن يبعث القاضى نائبا يملك في البيت وأعوأنا يأخذون السفرا والموكيلا وير **•** وقال الشيخ الأمام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى والمشهور من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن القاضى لا يصير كلابه بدختم الباب ولو كتبه جميع عليه صورة ما قلنا أنه يبعث نائبا ولا يدخل التساميز الذي عليه ويجعل النساء الخدم من جانب ثم يفتش امرأته ثم موخمه كيلا يكون فيه رجل يشبه المرأة فان وجد الذي عليه يؤخذ وان لم يجد يطلب في بيتي من البيت قال وهذا اختصاص فله عرض الله تعالى عنه والساكنون بعلته تركوا فيه القياس فان كان البيوت يسكن ذاربا جازوا ما تمتع من الحضور الى باب القاضى هل يسم القاضى بابه مختلفا وفيه الجميع أم يسم ولو كان ما كتبا داوشتة لا يسم بابه **•** والرجل الذي وجهه عليه الحكم بالينة اذا اختفى لا يقضى القاضى عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى بعذر ثلاثة أيام فينادى على بابه ثلاثة أيام على نحو ما قلنا من خروج الأبقضى عليه **•** وان لم يفتش ولكنه غاب لا يقضى عليه **•** وكذا ان خاف اذا غاب الذي عليه بعد ما سمع (٣٦٧) القاضى عليه البينة أو غاب الوكيل

التي وقعت في الوقت فزيد في ذمة ان الطائفة الاخرى وعلى العكس جاز كذا في الظهيرة **•** ولو قال جعلت صبي من هذا الدار وقفا هو ثلث جميع المار فوحد من حصص نصف الدار وثلث المار كان جميع ذلك وقفا كذا في فتاوى طائفتان **•** ولو كانت له أرضون ودورين موبن آخر فوحد نصيبه ثم اراد أن يقاس بغيره ويجمع الوقت كله في أرض واحدة ودور واحد قلنا هذا جاز في قياس قول أبي يوسف وهو لا زال رحمه الله تعالى كذا في الظهيرة **•** ولو أن رجلين بينهما أرض فوحد أحدهما نصيبه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان كان الوقت مع شريكه اقتسموا أو ادخلوا في القسمة درهم معدوم فمعاوضة ان كان الوقت هو الذي يأخذ الدارهم مع طائفتين من الأرض لا يجوز لأن الوقت يصير باعنا شيئا من الوقت بالدارهم وذلك قاسد **•** وان كان الوقت هو الذي يأخذ الدارهم جاز ويصير كما أنه أخذ الوقت واشترى بعض ماليس وقت من نصيب شريك بالدارهم فغير زه نصيبه الوقت وقسمه واشترى بالدارهم وذلك ماله كذا في فتاوى طائفتان **•** ولو كذا في القسمة فضل دراهم **•** بان كان أحد التصفين أجود من الآخر وجعل بازا لم يولد دراهم فان كان لا أخذ الدارهم هو الوقت لا يجوز وان كان لا أخذ شريكه جاز كذا في فتح القدر **•** حاوت بين شريك وقت أحدهما نصيبه وأراد أن يضرب بلوح الوقت على بابه فعه الشريك الآخر ليس له الضرب الا اذا أذن له القاضى بذلك حياطة للوقت وهذا المسألة تأتي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على ما اختارنا شيخنا من غيرهم الله تعالى كذا في الضمرات **•** قرمة بعضهم وقتوب بعضها ملكة وبعضها ملك أرادوا قسمة بعضها ليحصوله فغير وليس لهم ذلك وان أرادوا قسمة الكل جاز كذا في الوصي

باب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول

الفصل الأول فيما يكون مصرفا للوقت ومن يكون مصرفا فيصير الوقت عليهم ومن لا يكون فلا يصح عليه

الينة على الوارث **•** وكذا الواقيت البينة على أحد الورثة ثم غلب فانه يقضى بذلك الينة على الوارث الاخر **•** وكذا الواقيت البينة على الصغير بلغ الصغير يقضى عليه بذلك الينة ولا يملك ما عدا البينة **•** باب الدعوى **•** رجل ادعى عند القاضى على رجل حقا فهو على وجود ما أن يدعى بشاوعينا والذين لا يتخلوا ما أن تكون مقولا أو غيره فنقول والمقول لا يتخلو ما أن يكون قاضيا وأهالكا والقاتم لا يتخلو ما أن يكون غائبا أو حاضرا فيجعل لكل قسم فصل على حدة **•** أما إذا كان المدعى بدنيا لأصع الدعوى لا يبعد بيان القدر والمجلس والصقة فان كان المدعى عاجزا عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويؤدى منه قسمه ودعواه ولو كان له غيره لسان القاضى بأخذ ترجمه **•** وكذا الشاهد **•** والهادي المترجم ليس بشرط في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا الاختلاف في رسول القاضى **•** وإشارة الاخرين في البسيط بالاشهاد وفيما يمس فقط كما بدعوه حتى يستوفى القاضى بإشارته وإشارته في ذلك تكون كسارية الا في الحد ولا خالصة لله تعالى **•** وان ذكر المدي جميع ذلك ولم يذكر السب فقال المدعى عليه سله من أنوجه مدعى يسأله القاضى عن ذلك فان أنى سئذ كفي حاملة قالوا بان أن القاضى لا يجبر على بيان السبود كرا الشيخ الأمام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى أن القاضى اذا سأل عن السب لا يجب عليه أن يجيب لان المدعى قد يسبح عن بيان السب أو يش عليه بيان ذلك **•** فان

بين الذي عليه وقال هذا المال الذي يدعي على من غزا أوسمة قال أوحيف فخرجه الله تعالى بصير مقر بالمال اذا كنهه للمدعي في السبوق قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان من مفصولا فكذلك قال أوحيف رحمه الله تعالى وان بين موصولا يصح بانه وأصل المسئلة اذا قال لغزو لث على آخرهم من غز جارية فبعضه الا ان لم يقبض قال أوحيف فخرجه الله تعالى بوجوبه بالمال وقال الأصم كذا فان قدر ان وصل لا يزمه شيء • ولوا بدأ السبوق وقال انه باعني النحر وأمسك بكذا لا يصير مقر بالمال • وان قال المدعي عليه على آخرهم مؤجلة الى كذا وقال المدعي هي مجبلة كان القول قول المدعي الا في الكفالة والمسئلة معروفة • وانما صحت الدعوى وطلب المدعي قبل ان يتم السنة ان يأخذ القاضى من المدعي عليه كفيلا بنفسه فان القاضى يقول للذي ادعى اثباته قال لا يكفل خصموه وان قال نعم فكفالة غالية فكذلك لا تكفل وان قال في سنة حاضرة في المصر كفل القاضى بطلب الخصم وعن محمد رحمه الله تعالى ان طلب المدعي ليس بشرط وتمثل ان كان المدعي عليه رجلا مجهولا لا يوارى منه غالبا كفل القاضى من غير طلب وان كان رجلا شرا فبالكفالة وقال بعضهم ان سكننا للمدعي مهديا الى الخصومات لا يكفل لمن غير طلب للمدعي وان كان بجمعة لأبى ان يرشد القاضى الى طلب الكفيل فكفل خصمه وانما أعطاه كفيلا ثلاثة أيام (٣٨٨) بنفسه فثبت الايام الثلاثة خرج الكفيل من الكفالة ولو قال كفلت ابى ثلاثة

أيام في ظاهر الرواية يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة كما لو قال لاسم أنت طالق الى ثلاثة أيام فانه وقع الطلاق بعد الايام الثلاثة • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان اذا قال كفلت ابى ثلاثة أيام بطلب الكفيل في الايام الثلاثة ولو لطلب بعدها • وقال خمس الاغمة الحاقوى رحمه الله تعالى هذا عرفت التام • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية اخرى اذا قال أنا كفيل ثلاثة أيام يصير كفيلا في الحال وادامت الايام الثلاثة لا تبقى الكفالة • ولو قال ابى كفيل الى ثلاثة أيام يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة

الذي بدأ (١) من ارتفاع الوقت عارته شرط الواقف ان لا يتم له ما هو اقرب الى العادة وأعم للمصلحة كالامام المسجد والدرس للدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والوسط كذا في آخر المصالح هذا اذا لم يكن مبيعا فان كان الوقت مبيعا على شيء يصرف اليه بعد عملة التبتة كذا في الحاوى القسسي • ان قال جعلت خلفي فلان سنة أو سنتين ثم يسعه لفقرا موثرا العارض الغلة منها بقر العارضة من حتى صاحب الغلة الا ان يستدل بتأخير العارضة فربى على الوقت فغنى سيدا بالعمارة كذا في الحاوى • ويطع الجوهان الموقوف عليها ان لم يضر ضرر بينه فان خيف ختم وأما التأخر فان كان المشروط لمن الواقف فهو كاحد المستحقين فانما قطعوا العارضة قطع الان يعمل فيها خذلا بقره وان لم يعمل لا ياخذها كذا في فتح القدير • ان كان الوقت على فقر لا ينظر بهم واقر بأمورهم الغلة فتجب فيها كذا في الهادية • وان كان الوقت على رجل يسعه أو يبيع أو آخره لفقرا فهو في مال أي مال شاع في حياته فاذا مات فن الغلة ثم العارضة المستحقة عليه ما علمي بقدر ما يبقى الموقوف بها على الصفة التي وقف عليها أو ما زاد تلبست بمسحوق فلا تصرف في العارضة الا بضر ولو كان الوقت على فقر اعتمد البعض لا تراعى الصفة التي كان عليها وهو الاصح كذا في فتح القدير • ان وقف دار على سكنى ولد فاعارضة على من له السكنى فان امتنع من ذلك أو كلف فقرا أبره الحاكم وعمرها بقرتم لو ان عارضة حال من له السكنى ولا يجبر الممتنع على العارضة ولا يصير جارضا له السكنى كذا في الهادية • فان أنفق صاحب السكنى من خاصه في عارضة الوقت فما كان من الموقوفات فاما بغيره فهو لورثته وله ان يأخذوا ان لم يضر ذلك الوقت كذا في الحاوى • ويقال لورثته ارفعوا نساءكم فان دفعوهما لا يصير واوان ملكوه الموقوف عليه بعد ذلك بالقيمة جاز يترافعهم وان أبي أحسا الفرفق فذلك لا يجبر عليه كذا في المحط • وما لا يكون شيئا فاما بغيره فلا شيء لورثته كذا في الحاوى • وان كان المشروط له السكنى أو ربح حيطان الدار الموقوفة بالاجز وبصحبها أو

(١) قوله من ارتفاع الوقت كذا في جميع النسخ والأوضح عبارة غير من ربيع الوقت اه

وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه كان يأخذ في الرواية ويقول لهذا شيء يعرف الناس وحكي أدخل عنه أهوا قال القاري بن برفتم ثم فلا تدرى يكون كفيلا في الحال • وادامت عشر أيام لا تبقى الكفالة • ولو قال ابى برفتم ثم فلا تدرى انه روز يصير كفيلا بعد عشر أيام • ولو قال أنا كفيل خمس فلان الى عشر أيام وادامت عشر يوما من الكفالة كذا في الخصاف رحمه الله تعالى في الجدل انه لا يطالب بهذه الكفالة أصلا في العشرة ولا بعدها • وذكر في جمع التفاضير لو قال أنا كفيل الى شهر يصير كفيلا بعد الشهر الا لو سلم نفسه قبل الشهر رضى عن الكفالة لا سلم بعد السبب • ولو قال كفلت خمس فلان شهر اصر كفيلا • بد قبل الشهر وبعد ما اعتاد أهل زماننا على أنه لو قال بالعريسة كفلت خمس فلان شهر يكون كفيلا في الحال وادامت الشهر لا تبقى الكفالة • ولو قال الى شهر فخرجه القاضى عن الكفالة بعد الشهر • ولو قال كفلت بنفس فلان من اليوم الى عشر أيام يصير كفيلا في الحال واذا مضت العشرة لا تبقى الكفالة • ولو كفل بنفس رجل على أنه ان لم يسلم اليه النفس فهو كفيل بالمال الفدية عليه فطالب الكفيل تسليم النفس • والكفول بنفسه بالسواحل تامة الكفالة بالمال أو بماله القاضى حتى يذهب بالسواد ويحيى به قال الشيخ الامام الاجل ظهر الدين رحمه الله تعالى نازمه الكفالة بالمال ولا يكون هنا مستثنى عن الكفالة • واذا ثبت أن القاضى يأخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه بطلب

المدعي ينبغي أن لا يجبر على إعطائه الكفيل أو امتنع فإن أعطاه كفيلاً ينبغي أن يكون الكفيل معروفاً للمدعي المعروف بالصلوة
وبعضهم شرطوا أن لا يكون جواً جامعاً وأما الخصومة فإن يكون من أهل المصر ولا يكون غريباً * وإن كفه كفه من موقوف واختلقت
الروايات في تلك المسئلة والصحيح أنه يكفله القاضي إلى المجلس الثاني فإن كان القاضي يحل كل ثلاثة أيام أو أكثر بكفه تلك المسئلة
وقال شمس الأئمة الخافى رحمه الله تعالى ذلك موقوف إلى رأى القاضي وهذا إذا كان الذي عليه جرحاً من أهل المصر فإن كان
مسافراً لا يكفه ولكن يؤجل إلى المدعي إلى آخر المجلس فإن تأخر سنة أو لأكثر القاضي سبيله * وإن أدى الخصم أمصاراً أو أنكر المدعي ذلك
كان القول قول المدعي لا لأقامته في الأمصار أو سئل دل عليه مسئلة ذكرها في التوارد رجل دخل مسجد من المساجد في المصر فقام قوماً
في صلاة الظهر أو العصر لم يصل ركعتين ولم يخرج من المسجد ولم يعرف أنه كان مسافراً أو مقيماً فسدت صلاة القوم وعليهم الاعتدال لأن
الأقامة في المصر أو سئل قديني الحكم على ذلك فكذلك ههنا وقيل القول قول المدعي مع يمينه على أنه قال بعضهم القول قول المدعي عليه
أنعصاراً لأنه نكر إعطاء الكفيل * وقال بعضهم يعرف القاضي من رفقه فإن كان مقيماً وامتنع عن إعطاء الكفيل أمر المدعي
باللزامة وله أن يلزمه نفسه وأمواله وإلا يطوف به أينما طاف ولا (٣٦٩) يمتنع من التصرف وقيل يجلسه للمدعي

في بيته فكيفه مؤتمن
الطعام والشراب فإن لم
يكفه وتستر له كلقضي
حاجته وإن كان الخضم
أمر أو أجنبية لا يحلها
ولا بأس بأن يطوف معها
في السكك فإذا دخلت داراً
أرسل امرأة تفقه معها كيلاً
نقيب وإذا أدى رجل أنه
وصى فلان الميت وأدى
ديناً على رجل وجهه
انضم الوصاية والذين فإن
القاضي لا يأخذ من المدعي
عليه كفيلاً حتى ثبتت
الوصاية وكذلك إذا أدى أنه
وكل فلان نائب
أو وارث فلان الميت ويحد
الخصم الوارثة والوكالة والموت
فأما المدعي يمينه على ذلك
فإن المدعي أحضر رجلاً
أقر قيل تركبة الشهود

أدخل قوماً أجدناً نعمت على من نزع عشي من ذلك الانصر بالبنات فليس الورثة آخذن من ذلك ولكن
يقال للشروط له السكنى بعد ما ضمن الورثة ألت قيمته البناء * وألت السكنى فإن أتى بآبوت الدار وصرفت الفلانة
إلى الورثة الميت بقدر قيمة البناء وإذا دفعت عليه بقيمة البناء أو عيبت السكنى المعنى بالسكنى وليس
لأصحاب السكنى أن يرضى بخلع ذلك وهدمه كذا في الظهيرية * وما لم يهدم من بناء الوفاة أو ألت صرفه
الحاكم في عازة الوقت إن احتاج إليه وإن استغنى عنه أمسه حتى يحتاج إلى عازة فيصرفه فيها وإن تعذر
إعادة عينه إلى موضعه يبيع ويصرف عنه إلى المرموق لا يجوز أن يصر في من مستحق الوقت كذا في الهداية
* إذا سقط بعض حقوق الرباط أو ألت يهدم ما قبله وأدأ باب الوقت أن يفتقوا به ليس لهم ذلك إلا إذا وقع
البأس من عازته فيقتل الممسك * أن يكون مختاراً وهو قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقيل
يرجع إلى الورثة أو الوقت وهو قياس قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التذبيب * وباطل على ما يخطر على نهر
كبير لا يمكن الانتفاع برباط إلا بعبارة القطر وليس للقطر غلة يجوز أن يصر من غلة الرباط على عازة
القطر فإن كان الوقت مشروطاً في الوقت أن يصر غلته إلى ما فيه مصلحة للرباط وإن لم يشترط ذلك بل ذكر
مرته لا غير لا يجوز لأن هذا ليس من مرممة الرباط حتى لو كان للرباط مجال لم تصرف الغلة إلى عازة
القطر وتربط الرباط استحسناً أنه يجوز كذا في محيط السرخسي * والوقف على أقر بالرسول عليه
السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز به أن ياتي السيد الإمام أو القاسم هكذا في السراجة * واختاره
يجوز الوقت عليهم كذا في الفاتية * لا يجوز الوقت على الأغنياء وحدهم ولو وقف على الأغنياء موصون
ثم يهدم على الفقراء يجوز ويكون الحق للأغنياء ثم الفقراء كذا في محيط السرخسي * والوقف على أبناء
السبل يجوز يكون لفقراء ثم يدون أغنيائهم كذا في الخلاصة * ولو قال على أن يبيع بفلان كل سنة أو يعتبر
بها عني أو يقضي ديني فهو جائز وإذا وقف على أعمال الرقيق قال فما يشتري حياض بصفها الماله أو يجوز بها
الأمرال واليتامى أو يشتري بها كسبة للفقراء أو يصدق بها كل سنة مكان ذوق التي تخرط فيها فهو

(٤٧ - فتاوى ثانی) وأدى على الثاني حقاً ثبت فإن القاضي لا يكفل الثاني حتى تظهر عدالة بينة أو وكالة والوصاية فإن شهدوا على
الأمر من جملة ما على الوصاية والذين أو وكالة والذين فالتقاسم أن لا تقبل البينة على الذين حتى يقضي الوصاية أو وكالة تثبت خصومته
أولاً ثم تسمع البينة على الحق بعد ذلك وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان تقبل فإذا ظهرت عدالة الشهود قضى به لكن
يقدم القضاء بالوصاية أو وكالة والورثة على القضاء بالذين وإن عدلت بينة الوصاية أو وكالة خاصة قضى بها وإن عدلت بينة بالذين خاصة
لا يقضى به * وإذا أدى رجل على رجل أو موصى فلان الميت وانطى على الميت هذا كذا تسمع دعواه وكذلك إذا أدى الوكيلة من غائب إذا عرف
الميت أو الغائب اسمهم واسم أمه وحدهم وقته أن كان لا تحصل المعرفة إلا بالقسم أو أنهم دعوا موطب تكفيل فإن القاضي لا يكفه لاه
ثبتت خصومته معهما فإن أقر المدعي عليه بالوصاية أو أكثر أن يكون في يد مني من المالم يكن عليه مني * وإن طلب المدعي من القاضي
تكفيل حتى يقم البينة على المدعي به بأخذته كفيلاً * وإن كانت ههنا لموصومع الوارث والوارث شكر النسب والأرث والموت جمعاً
فأود أن يأخذته كفيلاً لبعض البينة لأشبه النسب والموت والأرث فإن القاضي يكفه * ولو أن رجلين لهما على رجل أحد درهمهما
شركاً بينهما والمدعيون يجلسان المدعي أحدهما فأقام البينة على دينهما والشرط الآخر غائب ذكر في المتن أن على قول أبي حنيفة فزجه

الله تعالى يرضى الحاضر بخمسائة وإذا حضر الغائب كانت عادته المبنية ولا يجعل الحاضر خضعاً عن الغائب في وجه من الوجوه الآن
 يكون الألف مائة أي ثلثهم من شخص واحد فكل حاضر الغائب لا يقدر على إعادته المبنية دخل مع شركته في الخمسائة تأتي قبض الشريك
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أي الشريك حضر فهو خصم عن الآخر في الميراث وغيره وقال محمد رحمه الله تعالى القياس ما قال أبو
 حنيفة رحمه الله تعالى والاختصاص ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وإذا أدى رجل على رجل ديناً لم يسكن السبب فيه شاهد السبب
 جازت شهادتهم وإن أدى ديناً بسبب فيه شاهدان المطلق قبل لا يقبل شهادتهم كالوادي ملكاً بسبب فيه شاهدان والمطلق المطلق
 والصحيح أنها تقبل * ذكر في كتاب الأصل رجل أدى على رجل ألفاً وقال خصمائه فتمت من متاع قد قبضه وخمسائة فتمت من عبد قد
 قبضه وجاد شاهد في شهادتهما على خصمائه من عبد قد قبضه وآخر على خصمائه من متاع قد قبضه بآثار شهادتهما فيقبض لآدمي
 بأثره وإن لم يكن على كل خصمائه إلا شاهد واحد وشهادة الفرد لا شئت السبب وكذا لو شهد أحدهما بالآلاف بذلك السبب
 وشهد الآخر بالآلاف مطلقاً وكذا لو شهد على إقراره بألف مطلقاً أو شهد أحدهما على إقراره بألف بذلك السبب وشهد الآخر على
 إقراره بالآلاف مطلقاً جازت شهادتهما (٣٧٠) * ولو أدى ألفاً شهد أحداً الشاهدان بألف فرض وأخر بالآلاف من غير متاع

لا تقبل لأنه لا يمكنه
 تصديق الشاهد
 إذا صدق أحدهما فقد
 كذب الآخر * ولو
 أدى على رجل مائة
 وخمسين درهماً وشهدا
 على إقراره بمائة وخمسة
 وأربعين درهماً جازت
 شهادتهما * ولو أدى
 ألفاً شهد أحداً الشاهدان
 بأثره وشهد الآخر على
 إقراره الذي عليه بألف
 جازت شهادتهما * ولو
 أدى ألفاً فقال المدعي
 عليه ما كان لك على شيء
 قط فأنام المدعي يمينه على
 المال ثم أقام المدعي عليه
 يمينه على القضاء أو الإبراء
 قبلت * وكذا لو أدى

جاء إذا جعل آخر مالاً يدين للفقراء وإن وقف أو ضاع أن يصح عنه كل سنة خمسة آلاف درهم حجة
 وبلغ نفقة الحج للراكب ألف درهم صرف ألف درهم الحاج والباقي إلى المساكين كنفاء الحاي * وإذا
 قال أرى مني صدقة موقوفه على الجهاد والعراة في كنانة ألون أو في حفر القبور أو غير ذلك ما يشبهها
 فذلك جائز كنفاء للخبرة * ذكرنا نكاحاً في باب الوقف الذي لا يجوز إذا أهال أرى صدقة موقوفة لله
 تعالى على الناس أياً قالوا قاطل * وكذا إذا أهال على بني آدم أو على أهل بغداد إذا انقرضوا فهو على
 المساكين قالوا قاطل * وكذلك لو قال على الزمنى والعريان قالوا قاطل وذكرنا نكاحاً في باب العيان
 والزمنى في موضع آخر وقال ألفه لساكن ولا تكون للعيان والزمنى وكذلك لو وقف على قرأ القرآن أو
 على التفهيم أو ما مل وفي وقت هلال أن الوقف على الزمنى والمنقطع صحيح ويكون للفقراء منهم دون
 لاغشله قاله شيخنا قالوا قاطل * وعمل المسجدين الصليين فيه لا يجوز بعض مشايخنا قالوا لا يجوز قال
 الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني كذا القاضي الإمام الأستاذ النسي يقول وعلى هذا القياس إذا وقف على
 طلبة علم كورة كذا يجوز وإن لم يشترط فقرهم قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب
 الوقف (الحاصل) في جنس هذه المسائل أنه متى ذكر مصرفاً فيه تنصيص على الفقراء أو الحاجة فالوقف
 صحيح سواء كانوا يحصون أو لا يحصون ومتى ذكر مصرفاً يستوفيه الفنى والفقراء كانوا يحصون فذلك
 صحيح لهم باعتبار أعيانهم يريد به أنه يصير بطريق التقليد منهم وإن كانوا لا يحصون فهو باطل قال الآن
 يكون في نظره ما يدل على الحاجة استمالة الأعيان الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كالنسي في حديثنا كانوا
 يحصون فالأغنياء والفقراء فيهم سواء وإن كانوا لا يحصون فالوقف صحيح ويصرف إلى الفقراء منهم دون
 أعيانهم كذا في الظاهرية * ولو وقف على أصحاب الحديث لا يدخل في الوقف شافعي المذهب إذا لم يكن
 في طلب الحديث ويدخل الحنفى إذا كان في طلب الحديث كنفاء للخلاصة * رجل جعل أرضه أو ماله وقفاً
 على كل مؤذن يؤذن أو أمام يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الإمام مهمل الزاهد لا يجوز هذا الوقف وإن

ألفاً فقال المدعي عليه ليس لك شيء فأنام المدعي يمينه على المال ثم أقام المدعي عليه يمينه على القضاء أو
 الإبراء قبلت * وإن أدى ألفاً فقال المدعي عليه ما كان لك على شيء قط وأعرضك فأنام المدعي يمينه على المال ثم أقام المدعي عليه
 يمينه على القضاء أو الإبراء كرفي الجامع الصفة أو أنها تقبل وذكر القصدور عن أصحابنا أنها تقبل * رجل أدى على رجل مالا
 فأنكر المدعي عليه فأخرج المدعي خطه المأثور الذي عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعي عليه فأنكر المدعي عليه أن يكون خطه
 فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهاً ظاهرة اختلاف وأقبحه قال بعضهم قضى القاضي على المدعي عليه بذلك المال وقال بعضهم
 لا يقضى وهو الصحيح * ولو قال المدعي عليه هذا خطي لكن ليس على هذا المال كان الخط على وجه الرسالة ومدارعتونا لا يصدق
 ويقضى عليه بالمال وخط الصراف والنجار يجوز أن يكون الخط على وجه الرسالة ولكن كان على وجهه يكتب الصلح والإقرار أو شاهد
 على نفسه بعينه يكون إقراراً بآدمي * وإن كتب الخط بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان إقراراً وحل لهم أن يشهدوا به وأجعله سواء قالوا شهدوا
 على أولم يقل * وإن كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم شهدوا علىي بمائة درهم كان إقراراً وحل لهم أن يشهدوا
 عليه بعينه وإن لم يعمل بالإصل لهم أن يشهدوا عليه بعينه * رجل أدى ديناً على ميت بحضرة أحد الوثقة فقرأ هذا الوثاق صح إقراره ولم

جميع ذلك في حصته من الميراث . وقال شمس الأعظم لما جرى رحمة الله تعالى هذا إذا قضى القاضي على هذا الوارث بأقراره أو بمجرد اقراره
 لا يلزمه الدين في نصيبه بدليل أنه لو أقر بالدين ثم شهد هو مع آخر بذلك الدين على الميت جازت شهادته ولو كان الدين واجبا في نصيبه قبل القضاء
 لكان لا تقبل شهادته لأنه يكون نحو لاد الدين عن حصته خاصة إلى جميع التركة فلا تقبل كإلشيد بذلك بعد ما قضى القاضي بأقراره . ورجل
 ادعى على ميت ديناً فخصه في ذلك الوارث الميت أو وصى الميت ولا تسمع دعواه على غريم الميت الذي عليه دين ولا على النكح على الميت دين
 ولا على الموصى له * وذ كرفي المتفق أن الموصى به بجميع المال عند عدم الوارث والموصى يكون خصما للميت يدعى ديناً على الميت . ولو ادعى
 رجل أن الميت أوصى إليه وأحضر غريم الميت عليه دين تسمع دعواه لا تسمع دعوى الوكيل في حياة الموكل على غريم الموكل . ولو ادعى رجل
 أنه وصى فلان الميت لا تسمع دعواه إلا على خصمه جالساً وحده وارث الميت أو رجل عليه الميت دين أو رجل أوصى له الميت بوصية فلان
 للموصى له حق في الميراث . فكان غرامة الوارث . وإن أحضر رجلاً له على الميت دين استحقاقه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصماً
 لمن يدعى أنه وصى الميت لان الموصى لا يدعى قبله . فحقا ومنهم من قال يكون خصماً وهو الصحيح * رجل قال لرجل لي عليك ألف درهم فقال
 الذي عليه ما من حلفت أنما ادعى لي أدبتم اليك فحلف فأذاها اليه هل له أن (٣٧١) يستردها منه بعد ذلك . ذ كرفي المتفق

أنه ان دفعها اليه على الشرط
 الذي شرطوا كونه أن يستردها
 منه . ولصاحب الدين أن
 يلزمه الدين بعد وجوب
 الدين وأن لم يأمر القاضي
 باللازمة فإنا لم يكن القاضي
 فله فان قال القسرم
 احسن . وصاحب الدين
 يريد الملازمة كانه أن
 يلزمه وان طلب صاحب
 الدين من القاضي أن يأمر
 واحداً من أعماله حتى
 يلزمه لاستخراج المال
 ففعل القاضي ذلكاً استحقوا
 في جعل من يلزمه قال
 بعضهم يكون على صاحب
 المال وقال القاضي الامام
 صدرا الاسلام يكون على
 المديون لانهما يحتاج الى
 الملازمة فليكن عليه

كان المؤمن فقرا لا يجوز أن يضا والمصلحة في ذلك أن يكسب في ملكه الوقف وقت هذا المتر على كل مؤمن يؤذن
 فقير يكون في هذا المسجد أو الحرم فإذا نوب المسجد وغوى عن أهله تصرف الغلة بعد ذلك إلى فقر المسلمين
 ويحاويهم فيصير ما إذا قال وقت على كل مؤمن فقير فهو يحول كذا في التلبية * وقه ضبيعة على
 من يقرأ عند قبره لا يصح كذا في القنية * سئل أبو بكر عن وقه أرضا على صاحب موقوفه أن يصلح
 ملبس من عنه قال الوقف باطل كذا في الذخيرة * وقه على الصوفية قيل لا يجوز وقيل يجوز بصرف
 إلى الفقراء منهم وهو الأصح كذا في القنية والله أعلم
 الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولادونه * رجل قال أرضى صدقة موقوفة على نفسي يجوز
 هذا الوقف على المختار كذا في خزانة المفتين . ولو قال وقت على نفسي ثم يمدى على فلان ثم على الفقراء
 جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحلوى * ولو قال أرضى موقوفة على فلان ومن بعده على
 أوقال على وعلى فلان أو على عبدي وعلى فلان المختار أنه يصح كذا في القانية * وإذا قال رجل أرضى
 على ولدي ومن بعده على المساكين وقها صاحب القامع يدل تحت الوقف الولد الموجد من وجود الغلة سواء
 كان موجوداً يوم الوقف أو وجد بعد ذلك هذا قول لاهلال رحمه الله تعالى وهو أغلظ في طرحهم الله
 تعالى كذا في الخط * وهو المختار كذا في القانية . وكذا لو قال على ولدي وعلى من يحدث علي من الوقف هذا
 انقرضوا على المساكين هكذا في الخط * ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على من يحدث علي من الوقف
 وليس له ولا يصح هذا الوقف فإذا أدركت الغلة تقسم على الفقراء فان حدث له وبعد القسمة تصرف
 الغلة التي يوجد بعد ذلك إلى هذا الولد ما في هذا القول فان لم يبق له ولم تصرف الغلة إلى الفقراء كذا في فتاوى
 قاضيان . ولو قال وقت على أولادي دخل في ذلك الذكر والابن والخنثى ولو وقف على البنين لم يدخل فيه
 النثنى وان وقف على البنات لم يدخل أيضا لاننا لا نعلم ما هو وقفه على البنين والبنات دخل الخنثى كذا
 في السراج الوهاج * ثم في كل موضع ثبت الحق الاولاد فليدخل في ذلك من كان معروف السب فاما

كالسارق اذا قطع يده كل من العهن الذي تحشمه العروق وأجر الجلاذ على السارق . ورجل ادعى ديناً على الميت بخصمته أو وصية
 ذ كرفي الجامع في الوصاية لا تسمع دعواه لان الوارث لا يكون خصماً لمن يدعى ديناً على الميت فإما يترك الميت شاهداً رجل ادعى ديناً على
 الميت بخصمته أو قال ان الميت قد خسر من التركة من حسن هذا الدين في هذا الوارث شاهداً وفادله بن وأمام البيعة على ذلك لا شك
 أن هذا التقدير يكتفي لاسر الوارث بإحضار هذا المال حتى تشهد بالشهود بخصمته قال أنه هذا المال للميت ولو اكتفى بهذا التقدير القضاء
 على الوارث للمال . كان جائزاً ولو له وجه لا القضاء على الدراهيم إلا أنه يمكن حال غيبته ما كان محمد رحمه الله تعالى ذ كرفي الباقي أن القاضي
 انما باع الابن وقبض الثمن ثم انصرف الابن رفق الامر إلى القاضي يسد ليكتب كتاباً يحكي إلى القاضي الذي باع الابن وقبض الثمن
 وأمام البيعة على ذلك فان القاضي يحبس وقبيل يتنصرون كل في هذا الاستحقاق الدراهيم التي هي أمانة عند القاضي المكتوب اليه المال
 غيبته أو هذا المسألة تلخص في منتهى أخرى أن الكتاب الحكمي في المنقول جائز رفقاً . كأن لو يكن رجل ادعى على غائب ديناً بخصمته
 ورجل يدعى أنه وكيل الغائب في الموصصة فأنظر الذي عليه موكلة لم يصح اقراره حتى أواماً الذي ينفذ بالدين على الغائب لم يقبل بيته
 وكذا لو ادعى ديناً على ميت بخصمته فقبل يدعى أنه وصى الميت فأقر الذي عليه موكلة بانه رجل يدعى ديناً على رجل فوكل الذي عليه رجلين

بالمصومة فأقام المذمي شاهداً على أحد الوكيلين وشاهد على الوكيل الآخر جاز وكذا أوفاه شاهد على الموكل وشاهد على الوكيل أو أوفاه على المذمي عليه شاهد وعلى وصيه أو وارثه يعلمونه شاهدًا * ولو كان لأب وصان فأقام الذي على أحدهما شاهدًا وعلى الآخر شاهدًا إجاز ذكر في المتن * ولو قامت البينة على رجل يحن ثم مات المذمي عليه قيل أن يقضى عليه أو غلب أو قامت البينة على الوكيل بالمصومة فقات الوكيل قبل القضاء أو غلب ثم عدلت تلك البينة لأبضى بنتها البينة في قول أبي حنيفة وعمر وجهه الله تعالى ويقضى في قول أبي يوسف وجهه الله تعالى واختار لخصاف رحمه الله تعالى قول أبي يوسف وجهه الله تعالى * رجل مات في بلدته ورثة في بلدة أخرى فمهر رجل وأدى على الميت ديناً فأراد أن يثبت دينه على الميت وطلب من القاضي أن ينصب وصلاً حتى يقم عليه البينتان كلنا الوارثان غائبان غيبة منقطعة نصب القاضي وصلاً فأقام الذي على بنة قضى القاضي له دينه وإن تمكن الغيبة منقطعة لا تنصب القاضي وصلاً ولو كانت الورثة كباراً غائبوا وأدرك صغرى في المصرف فإن القاضي يجعل للصغرى كبراً يقم المذمي البينة على الوكيل ويقضى له دينه ويكون ذلك قضاءه على جميع الورثة كالوكان هذا الصغير كبيراً فقضى القاضي عليه كل قضاء على جميع الورثة * ولو كان الوارث الحاضر كبيراً فأقر الوارث بالدين على مورثه فأراد الطالب البائن (٣٧٣) يقم البينة عليهم مع إقرار طيكون حقه في جميع التركة فإن القاضي يقبل

من لم يكن معروف القرب وانما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم ومثال ذلك أنا قال وقت أرضي هذه على ولدي ثم جاءت جارية له ولداً من سنة أشهر من وقت الفقه فأقام الواقف بئس تبسبوا واحدة من الفقه * ولو مات امرأته أو أم ولد له لاق من سنة أشهر من وقت الفقه كانت له الحصص الوقت كذا في الحايوى وإن جاءت به لست أشهر فمعد الموكل بشرهم كذا في المحيط * فإن مات الواقف ساعة جاءت الفقه فمات امرأته ولم يمتها وبين سنتين من الساعة التي أدركت فيها الفقه فإن هذا الولد يشارك الولد الأول في الفقه * وكذلك لو كان مكان الموت طلاقاً وإن لم يتر بقضاء المذني فهو على هذا ولو كان الطلاق رجعياً فالجواب فيه بالجواب في المنكوحة كذا في الظهيرية * وإن عاش الواقف بعد وجود الفقه من الوقت بحيث يتمكن الوصول إليها ثم مات فمات امرأته ولم يمتها وبين سنتين من وقت وجود الفقه لاحق لهذا الولد في هذا الفقه تزعم علوق هذا الولد بعد مجيء الفقه إلا أن تكون الولد لاحقاً من سنة أشهر من وقت وجود الفقه فيشارك الولد الأول ولو كان موت الواقف قبل مجيء الفقه يوم أو يومين ثم جاءت امرأته ولم يمتها وبين سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصص هذه الفقه كذا في فتاوى قاضيخان * ثم تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب الحاق في الفقه ذكره لرحمته الله تعالى هو اليوم الذي حارثت الفقه فقيمة ولم يشترط الفضل عن المون وقيل هو اليوم الذي حارثت لها حقيقة بحيث فضل عن المون وانفراج والنواب القاهرة كالذين الواجب في الفقه كذا في محط السرخسي * وهو اختيار المناشرين من مشايخ حضاردي رحمه الله تعالى كذا في الحايوى * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولدي العور والعميان كان الوقت لهم دون غيرهم ويعتبر العور والعلمى من ولدهم يوم الوقت لا يوم الفقه * وقال أرضي صدقة موقوفة على أصغر ولدي كان الوقت على الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق كان كل صغيراً عند الوقت لا عند وجود الفقه كذا في الظهيرية * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة فالقوله لسكنى البصرة دون غيرهم ويعتبر ساكنوا البصرة يوم وجود الفقه كذا في فتاوى قاضيخان

بينه على المقر ويقضى ويكون ذلك قضاء على الكل وكذا الوادي على وصي الميت فأقر الوصي بالدين فأراد المذمي أن يقم البينة عليه بالدين كأنه ذلك وقبلت بينته وكذا لو أوفاه البينة على الوكيل بالمصومة بعد الإقرار به رجل أدى على رجل مائة درهم فقال المذمي عليه قد قضيت مائة بعد ما عدا فلاحق المذمي على من لم يكن ذلك إقراراً وكذا لو أدى عليه ألف درهم فقال قضيتك خمسين درهماً لم يكن ذلك إقراراً وكذا لو قال المذمي عليك ألف درهم فقال المذمي عليك ألف درهم لم يكن إقراراً * ولو قال المذمي عليك ألف درهم أو قال ولي عليك مثلها أو قال ولي عليك ألفاً أيضاً أتدركهم فيه والحاصل روايتان في رواية يكون إقراراً في أخرى لا يكون إقراراً * رجل أدى ذمياً على رجل فأقام البينة عليهم بعد ذلك القاضي ثبت عندى أن هذا الرجل على هذا الرجل كذا انتخب الشايع فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكمين القاضي وقال شمس الأئمة الحايوى والقاضي أبو عاصم وجهه الله تعالى يكون حكماً عليه الفتوى * ونحوه في كتاب الرجوع * ولو قال القاضي بعد ما شهد الشهود بيمين أو دار رجل وعدت لأرى أن الحق للشهود لم يكن ذلك حتماً حتى يقول أنا شئت عليك القضاء في كذا أو كذا لا نقول أرى عذلة فيه أو أظن * ولو قال أظن لم يكن ذلك قضاء * إذا قال القاضي لرجل جعلتك وكيلاً في تركه فلان لم يلب كان وكيلاً في الحفظ خاصة الآن يقول له تشتري وشيع * ولو قال جعلتك وصياً كان وصياً * وإذا تقسم الترميز الورثة إلى القاضي وزعموا أن خلا نامت ولم يوص إلى أحد والقاضي لا يملكه بغيره فقلنا إن كنتم مدينين فقد جعلت هذا وصياً أو أوجب أن يكون القاضي في حق من ذلك فإن كانوا مدينين كان وصياً * رجل جاء إلى القاضي فقال قد مات أبي في بعض الأطراف وعليه دينون عزلاً عروضا وريقاً ودواب ولصوص إلى أحد أو لا أستطيع أن أثبت ذلك بالبينة لأن أهل تلك الناحية لا يعرفون قالوا لا بأس بالقاضي أن يقول إن كنت حاداً فليقل قول شيخ الحيوان واقض الدين فإن كان صادقا

لم يكن إقراراً * ولو قال المذمي عليك ألف درهم أو قال ولي عليك مثلها أو قال ولي عليك ألفاً أيضاً أتدركهم فيه والحاصل روايتان في رواية يكون إقراراً في أخرى لا يكون إقراراً * رجل أدى ذمياً على رجل فأقام البينة عليهم بعد ذلك القاضي ثبت عندى أن هذا الرجل على هذا الرجل كذا انتخب الشايع فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكمين القاضي وقال شمس الأئمة الحايوى والقاضي أبو عاصم وجهه الله تعالى يكون حكماً عليه الفتوى * ونحوه في كتاب الرجوع * ولو قال القاضي بعد ما شهد الشهود بيمين أو دار رجل وعدت لأرى أن الحق للشهود لم يكن ذلك حتماً حتى يقول أنا شئت عليك القضاء في كذا أو كذا لا نقول أرى عذلة فيه أو أظن * ولو قال أظن لم يكن ذلك قضاء * إذا قال القاضي لرجل جعلتك وكيلاً في تركه فلان لم يلب كان وكيلاً في الحفظ خاصة الآن يقول له تشتري وشيع * ولو قال جعلتك وصياً كان وصياً * وإذا تقسم الترميز الورثة إلى القاضي وزعموا أن خلا نامت ولم يوص إلى أحد والقاضي لا يملكه بغيره فقلنا إن كنتم مدينين فقد جعلت هذا وصياً أو أوجب أن يكون القاضي في حق من ذلك فإن كانوا مدينين كان وصياً * رجل جاء إلى القاضي فقال قد مات أبي في بعض الأطراف وعليه دينون عزلاً عروضا وريقاً ودواب ولصوص إلى أحد أو لا أستطيع أن أثبت ذلك بالبينة لأن أهل تلك الناحية لا يعرفون قالوا لا بأس بالقاضي أن يقول إن كنت حاداً فليقل قول شيخ الحيوان واقض الدين فإن كان صادقا

صح أمر القاضي والافلا • واذا أوصى الرجل المدجل قتال في وجهه لا أقبل بطل الابه امتى لقبيل بعد ذلك في سبيله أو بعد وفاته
لا يصح • ولو قبل في وجهه ثم رد لم يصح رد ما لم يسل الموصى وهي الزكوة ومختلف مال الوصى إلا أن وصية ترد في وجهه في حياته ثم
قبل بعد وفاته أو قبل في حياته ثم رد بعد وفاته فإنه يصح رد موقوفه والمسئلة معروفة • واذا جمل الحسن على المدون فإن القاضي لا يسل
المدون أنك مال ولا يسل للمدعي المال في ظاهر الرواية فإن مال المدون من القاضي أن يسل صاحب الدين أنه مال له القاضي
بالاجماع فإن قال الطالب المومع لا يصح له لا يلوأقر بمصرته بالمحسن آخره • قبل الحسن لا يصح • فإن قال الطالب المومع وسر فارد
على القاضي قال المدون أنا معسر تكلموا فبسه قال بعضهم القول قول المدون أنه معسر وقال بعضهم إن كان الدين واجبا فلا يحل ما هو
مال كالتصرع وعن أبيه القبول قول مدعي اليسار ويؤخذ عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لأن قدرته كانت نافذة للبطل
ولا يقبل قوله في زوال تلك القدرة • وإن لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول قسه قول المدون والذي يرد هذا القول مستثنان
• (أحدهما) أحد الشريكين إذا اعتق العبد المشترك وأدعى أنه معسر كان القول يقوله لأن الضمان فيه وجب بدلا عما هو ليس بمال
والاصل في الأدعي هو العسرة • (والثانية) أن الملام إذا طلبت نفقة المورسين (٣٧٣) • والزوج مدعي العسرة كان القول قول

الزوج • وقال بعضهم كل
مال وجب نفقة لا يقبل
قول المدون أنه معسر وإن
لم يكن ذلك بدلا عما هو مال
المدون إذا أقام البينة
على الإفلاس قبل الحسن
فيه رواية ابن قال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى
الصحيح أنها تقبل وقال
المصنف رحمه الله تعالى
ويجب أن يكون ذلك
مقتضى القاضي إن علم
القاضي أنه وقع لا يقبل
بسته قبل الحسن وإن علم
القاضي أنه لم يقبل بسته
ولو أقام المدون حنيفة على
اليسار صاحب الدين على
اليسار كانت بسته اليسار
أولى فإن شهدوا أنه موثر

والمحاصل أن الاستحقاق إذا كان ثابته نصفه لا تزول ولو كانها لا تعود بعد الزوال يعتري الاستحقاق
قيام تلك الصفة وقت الوقوع إذا كان الاستحقاق ثابته نصفه تزول وتعود بعد الزوال يعتري الاستحقاق
قيام تلك الصفة وقت مجي المالك كذا في المحيط • ولو وقف أرض على ولدا كور يدخل فيه الذكور دون
البنات لأنه وصف الولد نصفه لا تزول كذا في محيط السرخسي • ولو قال الذكور من ولدي وولد الذكور
من ولدي فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون بثلثا الصفة يوم الوقف كذا في الحاوي • ولو قال
وقت علي من يسلم من ولدي أو علي من يتزوج من ولدي يدخل فيه كل من أسلم وتزوج بعد الوقف لأن كان
مسما أو متزوجا يوم الوقف كذا في محيط السرخسي • ولو قال علي الفقراء من ولدي ولم ير علي ذلك يدخل من
كل فقير الوقت حدوث الفقه • كذا في الحاوي • ولو قال علي من انتقم من ولدي قال محمد رحمه الله تعالى
تكون الفقه لمن كان غنيا ثم انتقم وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الفقه سواء كان غنيا ثم
انتقم أو لم يكن غنيا أصلا كذا في فتاوى قاضيخان وهو الصحيح يمكن أن يقع التقدير • ولو قال علي من احتاج
من ولدي يدخل فيه كل من كان بهذا الصفة وقت حدوث الفقه • كذا في الحاوي • وقض خبيثة على أولاده
الفقهاء وأولاد أولادهم كانوا فقهاء ثم مات أحدهم عن ابن صغير فبقه بغير سن لا وقت نصيبه ولا يستحق
قبل حصول تلك الصفة كذا في الفقه • رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الفقه لولد
عليه يستوي فيه الذكر والامثي وأما هذا الوقت فإدام وجود أحد من ولد الصلي كانت الفقه للأخير
فإن لم يبق واحد من البطن الأول نصرف الفقه إلى القراء ولا يصرف على ولدي والفتوى وإن لم يكن وقت
الوقف ولا تسلبه • وله ولد الابن كانت الفقه لولد الابن لا يشارك في ذلك من دونه من البطن ويكون ولد
الابن عند عدم ولد الصلي بنته ولد الصلي ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذنا لمدحه
الله تعالى والصحيح ظاهر الرواية • كذا في فتاوى قاضيخان • فإن حدث له ولد لمصليه بعد ذلك صرفت الفقه
المستقبله إلى الولد لمصليه كذا في الأخيرة • ولعدم البطن الأول والثاني وجد البطن الثالث والرابع

فأرد على قضا الدين جائز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال • وإن أقام المدون البينة على اليسار بعد الحسن في الروايات فالظاهر لا تقبل
البينة إلا بعد مضي مدتها واختلفت الروايات في تلك المدة • ويروي محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه بعد شهر من أدلائه • ويروي
الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم من أربعة أشهر إلى ستة أشهر وعن أبي جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى أنها ثلثة أشهر
وقال شمس الأشعة الطحاوي رحمه الله تعالى وهذا أرفق الأول • وقال بعضهم إن كان المومع رجلا لصاحب عيال بشكرو عياله
إلى القاضي لأجل النفقة بأخذ بقوله الطحاوي رحمه الله تعالى وإن كنته فاعرف القاضي عزه بحسنة أشهر • والمحصل أنه يفرض
إلى القاضي إن وقع هذا القاضي بعد مضي ستة أشهر أنه مفرد بم الحس وإن وقع عنه قبل عام شهر واحد أو عامين أو ثلاثة وهذا إذا كان
أمره مشكلا أما إذا كان أمره مظهره إلى القاضي عنه عاجلا وقبل البينة على الإفلاس ويحلى عليه بحضرة خصمه مواعيل على أن
عسره من جبره أو صدقة أو هل سقم من الثقات دون القساق فأنما قالوا لا عرف لهما كني فلو لا بشرط في هذا النفقة الشهادة
وبعد ما سألني منه هبل صاحب الدين أن يلازمه مختلفا وبه الصحيح أنه لا يلازمه الحديث المهور لصاحب الحق وليس قالوا
المروءات يلازمه • قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الطحاوي رحمه الله تعالى أحسن الأول في الملازمة ما روي عن محمد رحمه الله

تعالى قال بلا زينة في ثيائه ولا يمتعه من النحول إلى أهله ولا من التفساد والشحار من الوضوء والخلافة أن أراد الطالب أن يمنعه من ذلك فانه يكفيه مؤنة التفساد والشحار بما يحتاج اليه مما لا يمتعه به أن يلزمه بنفسه وأبرأه من وديعه من أحب فان قال المدون لأجلس مع غلامك وأجلس معك قال بعضهم كنه ذلك وقيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما عني قوله ما ليس للبدون ذلك وجوابه هذه المسئلة ترعا مسئلة الوكيل للخصم من غير رضا الخصم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح وكيفية ذلك في الملازمة والصحيح أن في الملازمة الرأي فيه إلى صاحب الدين لا إلى المدون إن شاء لأنه لا يمتعه بنفسه وإن شاء غيره لا لا لا يمتعه حصول الدين ولا زمة الغير متى أن تكون اقرب إلى ذلك * إذا كان المعبوس مال فأن القاضي لا يبيع ماله في الدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يبيع * وقال الشيخ الامام شمس الاعانة الحواشي رحمه الله تعالى أن كان ماله من جنس الدين كقدر درهم والدين والمكيل والوزون من جنس الدين أخذ القاضي ماله وقضى دينه وإن كان الدين دراهم والمال دينار أو على العكس القياس أن لا يبيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ما سار الاموال وفي الاستحسان يبيع وقضى دينه لانهم اجنس واحد حكم بالجميع مع المكسرة * ولا يبيع العروض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي القمار (٣٧٤) عنهما وباين * الحر والعبد والبائع والصبي والمأذون في الحليس سواء وكذا

ومن دونهما اشترك البطن الثالث ومن دونهم البطن وان كثرت كذا في المحيط * وكل جواب عرف في الوقف على والده في الجواب في الوقف على ولدان كذا في التبعة ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وله ولي يدخل فيه وله اصله وله ولد وله الموجود من الوقف ومن حدث بعده وبشترك البطن في التبعة ولا يدخل فيه من أسفل هذين البطنين ولا يدخل فيه أولاد البنات في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي * وان قال على ولدي وولدي وله ولد وله ولد كذا في البطن الثالث فانه تصرف الفلأ إلى أولاده أديا ما تملكوا ولا تصرف إلى الفقراء أديا في أحد يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل منهم الاقرب والاعداف مسوا لا أن يد كذا في الوقف في وقفه الاقرب الاقرب أو يقول على ولدي ثم بعدهم على وله ولدي ويقول بطن واحد بطن فحينئذ يدعي أحد الوافق كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على أولادي يدخل فيه البطون كلها ما دام الأولاد ولكن يكون لكل البطن الاول مادام باقيا فإذا انقرض يكون للثاني فإذا انقرض يكون للثالث والرابع والخامس قسشترك هذه البطون في التبعة والاقرب والاعداف سواء كذا في محيط السرخسي * ولو قال وقف على أولادي وله ولد واحد وقت وجود الفلأ كان نصف الفلأ له والنصف للفقراء كذا في فتاوى قاضيان * إذا قال هذه صدقة موقوفة على ولدي وله ولد واحد فالوقف كله وكذا لو كان له أولاد فاقترضوا ولم يرث الا واحد كذا في الحواشي وقت شيعته بلفظ الصدقة على وله فانه انقرض فاعلى أولادهما وأولاد أولادهما أديا ما تملكوا فانقرض أحد الوالدين وقف وله ابصر نصف الفلأ إلى الوالد الباقي والنصف للفقراء فإذا مات الوالد الثاني من ولدي الوقف صرفت الفلأ كلها إلى أولادهما وأولاد أولادهما كذا في الوقاعات الحسبية * ولو قال هذه النسيعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس له في وله الاحتياج واحد يصر نصف الفلأ إلى هذا المحتاج والنصف إلى الفقراء كذا في خزائن القنين * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على من له ابنان أو أكثر كانت الفلأ لهم وإن لم يكن له الا ابن واحد وقت وجود الفلأ وتحدوها كان نصف الفلأ له

الا قارب والاحباب الاولاد والابناء والجدات فانهم لا يجبرون في دين فروعهم الا في التبعة وغيرهم يجبرون بعضهم بين بعض والمكاتب يجبرون مولاهم الا فيما كان من جنس الكتابة * وللولى لا يجبر المكاتب في دين الكتابة وغيرها وفي رواية جماعة رحمه الله تعالى يجبره في غير مال الكتابة والخصم هو الاول * رجل وكل ربلا بالخصومة ويقض كل حق له على الناس وكذا وكذا وكتب في ذكر الوكالة وكذا مختصا بمختصا فاذي قوم قبل الموكل بالمال غيبته فأقر الوكيل عند القاضي أنه موكبه فاقام أصحاب

الدين لينتدبواهم على الموكل وطلبوا حبس الوكيل فانه لا يجبر لان الحبس جزاء الظلم والوكيل بالخصومة اذا لم يكن قتيلا بالمال ولا مأمورا بقتله من ماله في يده لا يجبر عليه المالك فلا يكون ظالما * إذا أراد انحبوس أن يحفر فاختار وقفه قال شمس الاعانة السرخسي رحمه الله اقتضت الاصلح أنه ينع * وقال غيره لا يمتعه لان نفقة موقوفة على عصى تكون في ذلك ومنع من الجلم ويتوزع في السجن ولا يمنع من دخول الزنا وعليه ولا من الحبس والطيب والطعام والبيع والشراء * ولو احتج إلى الجناح لأسبابان تدخل عليه زوجته أو جارية بقطوعها في مرض لا يطلع عليه غيره وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يمنع من وطء المحارم والامانات لا تمنع من ذلك لا ضمني إلى الهلا لا نعى يكون ذلك سببا لزيادة خبر يحمله على قضاء الدين ولا يمنع من ليعتد ولا عدل ولا منازاة قريب وقيل بأنه يمنع بكفيل لجنات الوالدين والابناء والجدات والاولاد في غيرهم لا يخرج عولهم القنوي وعن مجمل رحمه الله تعالى اذا مات ولده والجدات يخرج إلا أن لا يوجد من نفسه وبذنبه * وإذا عجز المحبوس عن تسقة للمالكش لها أن تطالبه بالنفقة ولكنها تستدين على الزوج بأمر القاضي * ولو كان المعبوس دون على الناس فان القاضي يخرج من السجن حتى يتحصن ثم يحبس * فإذا مرض في السجن وأستأخر من فان لم يكن هناك من مرضه أخرجه القاضي من السجن بكفيل * وإذا علم القاضي أن المحبوس محتال

للعروج والهرب بنفسه وبالرجوع الى التلثة لغير جوده اذ به القاضي بالسيما * وان خاف التناهي عليه أن يفر من جبهه حوته القاضي الى
 من المصون اذا كان لا يخاف عليه من المصون فان خاف عليه بأن كان من مومنين الاصوص عدوا ولا يحزوه * وان سأل القاضي عن المصون
 بعد مدة فآخرا أنه مفلس وصاحب الدين ثابت بان القاضي بأخذه من قبل نفسه ويحز جمع من الحبز * ولوقال المحبوس قد نزلت المال
 وصاحب المال غائب يريد تطول بل الحبس عليه فان كان القاضي يعلم أنه حبس بدين فلان لا غير وطمع بمقدار الدين التي حبس بها أن كان
 القاضي حين حبسه كتب أنه حبس بدين فلان بكذا تكن القاضي بالقيام بشأه أخذ المال من حقه وسيله وان شاء أخذه من قبله
 بالمال والنفس وعلى سبيله * ولوقالت الطالب والقاضي الذي جسمه وارنه لا غير قال بعضهم على سبيله كلياتهم الناس وقال بعضهم بتركه
 في الحبس حتى يقضى الدين * رجل ادعى على رجل القاضيه شاهدان أنه كان لهذا الذي على هذا الذي عليه أنه قد درهم ولكنه أراه
 منها وقال الذي ما أراه أنه فقال الشهود عليه ما كان له على شيء ولا رأي عن شيء * ذكر في المتن أن الذي عليه ما ذل المقنع شهادتهم
 على البراءة يقضى عليه بالقدوم * رجل ادعى على رجل حصة ثابته فقال الذي عليه أو فتيكهوا بياشهم ودفعهم ودعا هذا الذي
 عليه دفع الى هذا الذي حصة ثابته الا لا تدرى من أي مال دفعها اليه من هذا الدين أو (٣٧٥) من دين آخر جازت شهادتهم او برئ

الذي عليه * رجل باع من
 رجلين متاعا بالقدوم وكل
 واحد منهما كفىل عن
 صاحبه وفي البائع أحدهما
 وأقام البينة أنه على هذا
 وعلى فلان بن فلان الغنا
 القدرهم وكل واحد منهما
 كفىل عن صاحبه بأمره فانه
 يقضى له على الحاضر بالف
 درهم واذا حضر الغائب لم
 يكن للذي أن يأخذه
 الاقتصامته وهي الاصلية
 لان القضاء على الكفيل
 بالقضاء على الاصل أما
 القضاء على الاصل لا يكون
 قضاء على الكفيل وفي
 مسئلة القضاء على الاول في
 النصف الذي كان كفىلا
 كان قضاء على الغائب اما
 القضاء عليه فيما كان اميلا

ونصف الغلة الفقرا ولو كان له بنون مات قاله لال كانت الفلانة له بالسوى وهو الصحيح وهو كلو قال
 أرضي موقوفة على اخوتي وله اخوة وأخوات شتره كوا جميعا هكذا في الظاهر به * ولوقال موقوفة على بني
 فلان وله بنون وبنات روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رجلا أنه تعالى أنه على الذكور من ولده دون الاناث
 وروى أبو يوسف بن خالد السني عن أبي حنيفة رجلا أنه تعالى أنهم يدينون جميعا فان كان بنو فلان خليفة
 لا يصحون يكون ذلك على الذكور والاناث جميعا في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيخان * ولوقال
 على بني وليس لهم بنون وله بنات فاعطى للفقراء * وكذا لو قال على بناتي وله بنون فاعطى لولائي للبين
 كذا في الحبز * ولو وصفت حصة على ابنه وأولاده وأولاد أولاده أياما متساوية لاقسم الغلة بينهم على
 من كان له ابنه في عدد الراس يستوي فيه الذكور والاناث وأولاد الاناث تدخل كنف ذوات الفتيان
 ناقلا عن التوازل وهو وقع على نسبه أو ذر يستعمل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قرىوا أو بعدوا ولو
 وقع على عترة قال ابن الاعراب ونعلي العترة القدر وقال السني هم العشيرة ولو وقع على من نفسه اليه
 لم يدخل فيه أولاد البنات كذا في السراج الوهاج * رجل قال أرضي صدقة موقوفة على ولدي ونسلي
 فالوقف صحيح يدخل فيه الذكور والاناث من ولده وولد ولده ومن قرى ولاته ومن بعدت ويستوي فيه
 ولد البنين والبنات أحرارا كلوا أن يكون في حصة المأول تكون ولاده وكذا لو قال على نسلي وذريتي
 فهو جائز وهو مثال الاول كذا في الحاوي * ولو قال وقتت على ولدي ونسلي وهو ولد فمحدث ولد
 الصلب بعد الوعد إذا وافق الاستحقاق وكذا لو قال على ولدي والحقوق ونسلي يدخل الولد الحادث بلفظ
 النسل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أرضي هذمة صدقة موقوفة على ولدي والحقوق ونسليهم يدخل
 فيه الحادث من ولده ونسليهم سواء كان النسل مختاراً أم لا ولا يدخل فيه غير الحقوق من ولده ونسليهم كذا
 في محيط السرخسي * وكذا لو قال على ولدي والحقوق وعلى أولادهم وحده ولصلبه لا يكون له ولد
 الحادث شيء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال على ولدي والحقوق وأولادهم ونسليهم يدخل الاولاد

لا يكون قضاء على الغائب ولو ادعى على رجل أنه قفل له فلان بن فلان الغائب عن فلان بن فلان بالقدوم وكل واحد منهما كفىل عن
 صاحبه فمقتضى له على الحاضر بالقدوم ثم حضر الغائب كان له أن يأخذ جميع الاثلاث من قضي على الحاضر بالقدوم فمقتضى بها
 عليه بجمعة الكفالة عن كل واحد منهما على الكفيل والمطلوب فكان كل الاثلاث عليه بجمعة الكفالة * رجل ادعى على رجل القدرهم
 فجعل الذي عليه مائة المدي شاهد بن شهد أحدهما الذي عليه أقر أن لهذا الذي عليه القدرهم من قرض وشهد الآخر أن
 الذي عليه أقر أن هذا الذي أودعه بالقدوم كرفي للثقتي أنه يجوز يقضى عليه بالقدوم لانهما أجازا على اقراره أنه وصل اليه
 القدرهم من قبل الذي وقدهما الدفعة فكان ضامنا * رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه ألفا وروى عن الآخر أن هذا الذي عليه البنتان
 الذي أقر أن هذا المال القسر المسمى أخذ منه فلان آخر أو بكسر المدي الاول اقراره قال بمجرد جبهه اذ تعالى لا يظن بهذا دعوى بل ادعى
 الاول ولا يسلل يته لان الوقت غمره كورق الشهادة فبعض كل فلان ما أخذوا لا ثم رد على الذي ثم أخذها منه الذي عليه وهو وادعى
 المدي أول أن هذا أخذ منه ألفا وأقام البينة ثم ادعى عليه أقام البينة أن هذا الذي أقر أن فلان بن فلان وكيل الذي عليه أخذ منه
 هذا المال كان ذلك ابطلا لا دعوى بل ادعى الاول وتكذيب البينة لا ملا أقر قبض الوكيل ثم ادعى الاخذ على الموكل كان هذا الاخذ الذي يدعى

عن الاخذ الذي اذاعه على وكيله لان اخذ الوكيل يضاف الى المولى فيحصل كنه كذا يلزمنا اثبات اخذ اخر مع امكان حل الثاني على الاول فيكون دعوا ما اخذ على الوكيل ابرام الذي عليه من دعوى الاخذ بطريق الاصله افاق المسئلة الاولى اذ لم يكن احدهما وكلا الاخر في الاخذ كان الثابت بكل شهادة اخذنا آخر وعند القضاة لاخذين كنه ان يبالغ المدي عليه رجل اذ في الالبية عن الاخر في رجل فشهدا الشهود انه كان لابي المدي هذا على المدي عليه كذا لا قبل هذه البيعة في قولنا في حقيقه فوجد ربه الله تعالى وان شهدوا على اقرار المدي عليه انه كان لابي المدي على المدي عليه كذا اجازت الشهادة كالمشهد وادى دار على اقرار المدي عليه انها كانت لابي المدي رجل اذ في رجل عند القاضي واخر حكا قال ان الدين اذ في هذا الصك على المدي عليه سلم فلان الغائب المذكور في هذا الصك وان اسم الغائب في عبارة وان الغائب المذكور في هذا الصك قد وقع في قبض هذا الدين من المدي عليه هذا فان القاضي يسع دعوا لان الانسان قد يكون وكلاء في الغرض فيبيع ماله فيكون الثمن للوكلاء والعاقبة يكتب الصك باسم نفسه الا انه يبقى ان يقول وان فلانا الغائب وكاني بالقبض لان الظاهر ان الدين انما يكتب باسم رجل اذا كان حق القبض فلذا يسع دعوا ما قبل يتمه ويقضى بالمال وان اقر المدي عليه بالمال والوكلاء (٣٧٦) امر تسليم المال الى المدي ولا ينفذ اقراره على الغائب وان اقر المدي عليه بالمال

وانكر الوكلاء قتاله اثبت
الوكلاء البيعة واثبات البيعة
على اقرار الغائب ان المال
للمدي هذا ولم يبق البيعة على
الوكلاء لا قبل يتمه

فصل في الدعوى بخلاف
الشهادة وما يصح به من انقضاء
وما يصير في

رجل اذ في رجل اذ اثبت
وخمسائة فشهد الشهود
بأنه جازت الشهادة من غير
توفيق وكذا لو اذى اقا
فشهدوا بخمسائة ولو
اذى الغائب شهدا أحدهما
بأنه والاخر بخمسائة
لا يقضى بشئ في قولنا في
حين فوجد ربه الله تعالى وكذا
لو اذى خمسة عشر فشهد
أحدهما بخمسائة عشر
والاخر بعشرة ولو اذى

الخلفون منهم وأولادهم وأولادهم أبناء ماتنا مالا ولو قال على ولدي الخلفون وأولادهم وسكت
لم يكن لولي وليه شئ كذا في المحيط • ولو قال على ولدي الخلفون ونسلم ونسلم من يحدثن من ولدي لم
يصل فيه وأولادهم المحدثون ويصل فيه وأولادهم فان قال على ولدي وأولادهم وأولادهم
ماتوا لم يكن له أولاد قبل أن يوصفوا وخلفوا وأولادهم يدخلون في الوقت ولو قال على ولدي وولي وولي
وأولادهم دخلوا فيه كذا في المحيط • اذا قال في حصة جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أيا
على ولدي وولي ولدي وأولادهم ونسلم أبناء ماتنا مالا فدخل في غلة هذه الصدقة كل ولد كان له
يوم وقته هذا الوقت وكل ويحدث في هذا الوقت قبل حدوث الفقه وولد الولد أيا ومن مات منهم قبل
حدوث الفقه تسقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق سهمه ويكون ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن
الاسفل في ذلك على السواء الا ان قال في وقته على أن يسد ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن الذي
يؤمنه فان قال على هذه البيعة فأت البطن الاعلى الا واحدًا كانت الفقه كلها هذا الباقي وحده دون
البطن الذي يبيد وان قال على أن يسد بالبطن الاعلى ثم الذين يؤمنه على أن يكون ذلك بينهم لزم كمثل حظ
الاشقي فأت الفقه والبطن الاعلى ذكورا ولائي معهم وأولادهم ولائهم كور معهم فذلك كله بينهم على
السواء كذا في المحيط • ولو قال على ولدي وولي ولدي أبناء ماتنا مالا فدخل في غلة هذه الصدقة كل ولد كان له
قال كلما مات أحد كان نصيبه من هذه الفقه لولده فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا أن الفقه يجمع ولده
ولو ولده ونسبه بينهم على السوية فان مات بصر ولد الوافد عليه وترك ولدا ثم ماتت الفقه فان الفقه
تقسم على عند القوم على الولد وولد الولد وان سفلوا على التي مات من وفاء الصلح فاصاب الميراث من الفقه
كان ذلك لولده يصير لولده هذا الميراث من الفقه بغير الوافد وسهم والده كذا في الخلاصة • ولو قال
على ولدي وولي ولدي ونسلم وأولادهم أبناء ماتنا مالا على أن يسد ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن
الذين يؤمنه اخرج من بطن عبد بطن وكلما حدث الموت على واحد منهم وترك ولدا كان نصيبه من الفقه لولده

ألف وخمسائة فشهدوا بالآخر ألف وخمسائة جازت شهادتهم على ألف • وان اذى ألفا فشهدوا • ولو
بالآخر وخمسائة أو بأكثر درهم لا قبل من غير توفيق لانه كذبة الشهود وبار يذع على ألفا لا قبل بخلاف الشهود وأقل مما اذاعه المدي فان
وقع للمدي فقال كان عليه ألف وخمسائة كذا ثبت بالشهود الا أني أراه أنه لو استوفيت خمسائة ولم يعلم بالشهود فانا وقف على هذا الوجه
قبل لان ما في به من التوفيق فحقته الدعوى والشهادة قبل ولا يحتاج الى إقامة البيعة على التوفيق وقال بعضهم تشترط الشهادة على
التوفيق والصحيح هو الاول وانما يحتاج الى اثبات التوفيق بالبيعة اذا كان التوفيق لا يتم ولا تقربا بانه كذا في المالك بالشراف فشهد
الشهود بالملك بالبيعة • أما الاخر فمعه • وكذا الاستيفاء فانه اذا فرغ من حقه كان له أن يأخذ فيحتاج الى اثبات التوفيق بالبيعة
والقياس أنه اذا احتل التوفيق وقف وان لم يذع التوفيق ويحتمل الشهادة على الصمود كبحمد رحمة الله تعالى في كثير من
المواضع وأثبت التوفيق وان لم يذع جازت الشهادة على الصحة • منها اذ اذى دينه فذكر الشيخ الامام المعروف بخبره زاده رحمة الله تعالى
في الشهادات أن من حذر رحمة الله تعالى شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق وليس شرط في البعض فذلك محمول على ما اذا اذى

التوفيق فانه لا بد من دعوى التوفيق وكذا لو ادعى انفسا شهدا بالشهادة بالاثبات الا ان أحدهما شهد أنه قضى الطالب عنها جميعا
 وذكر الطالب القضاء قبلت شهادتهما على الاثبات وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يقبل شهادة من شهد بقضائه جميعا عليه
 أخذ السلوي رحمه الله تعالى * ولو ادعى النافذة بالشهادة بالاثبات والقضاء على المدعى ما قضى شيئا أو قال عدائي بالشهادة على
 الدين وأشهد ما في القضاء من عقلا جازت شهادتهما على الاثبات وان قال المدعى شهدا بالدين بحق والقضاء باطل أو زور ليجوز شهادتهما
 وكذا لو شهدا للمدعى بالثبوت وشهد أن للمدعى ما قد تدينار والمدعى ينكر الفلز ان قال المدعى شهدا بالاثبات بحق وأشهد ما في
 الدين جازت شهادتهما * ولو ادعى النافذة بالشهادة أو كان له هذا المدعى على المدعى عليه أثبت ولكنه أبرأ منها وقال المدعى ما أبرأه
 منها فقال المتهود عليه ما كان له على شيء ولو أبرأني عن شيء قالوا ان الذي يدعي البرائة يقضى عليه بالاثبات * ولو ادعى النافذة شهدا أحد هما أنه
 عليهما قد درهم وشهد الآخر على اقراره بالالف ذكر في غصب الاصل وفي الجامع أنه لا تقبل لأن أحدهما شهد بالقول والآخر بالتعليل فلم
 يتقن على شيء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقبل * ولو اتفق الشاهدان على أنه أقر نائف واختلاف في المكان أو في الزمان جازت
 شهادتهما لان القول بما عايناهم بكرر * ولو ادعى دارا في بدر رجل أنه له من نسنة (٣٧٧) فشهادتهما لا تقبل

عشرين سنة ذكر الساطي
 رحمه الله تعالى أنها لا تقبل
 * ولو ادعى أنها له من
 عشرين سنة وشهدا اليهود
 أنها له من نسنة جازت
 شهادتهما لأنه كذب
 الشهود في الصورة الأولى
 دون الثانية * ولو ادعى
 ثوباني بدر جله وأقام
 شاهدين فشهدا أحدهما
 على اقرار ذي اليدان
 المدعى أودعه ما يشهد
 الآخر على اقراره ما اغتصبه
 من المدعى فقال للمدعى قد
 أقر ما قال ولكنه اغتصبه
 من جازت شهادتهما ويجعل
 الذي في يد الثوب سراجا لك
 الذي حتى لو اتعاه به هذا
 لا تقبل * ولو شهد أحد
 شاهدي المدعى على اقرار

ولو ادعى ونسب له أبنا متناسلا على أن يقدم البطن الاعلى وكلما حدث الموت على واحد منهم ولم يترك ولدا
 ولو ادعى ولا تسلا ولا عيبا كان نصيبهم من هذه الصدقة مردا إلى أهل هذه الصدقة فقسمت الفرسين
 على البطن الاعلى ثلث البعض بعد ذلك وترك ولدا ولو ادعى فان الفقه لا تقسم على أولاد الوافق من كان
 موجودا وقت الوفاة ومن حدث بعد ذلك فما أصاب الاحياء من ذلك أخذوه وما أصاب الموتى (١) ولو ادعى
 من مات منهم على ما شرطه الوافق من تقديم البطن الاعلى اعتبار الشرط الوافق ولو لم يترك الميت من
 البطن الاعلى ولد الصلب وانما ترك ولدا فان نصيب الميت من الفقه ولو ادعى وهو من البطن الثالث
 وكذلك ان كان أسفل من الثالث لان الوافق كذا شرط ما هو ان كان عبد البطن الاعلى عشرة أنفس قلت
 منهم اثنتان ولم يترك ولدا ولو ادعى مات اثنتان بعد ذلك ترك كل واحد من ولدا ولو ادعى ثلث مات بعد
 هذين اثنتان آخران ولم يترك ولدا ولو ادعى ثلث ماتت الابنة الباوية من البطن الاعلى ولو ادعى اثنتين الميتين
 قسمت الفرسين ثلثي على مؤلاد الابنة وعلى الميتين الذين تركوا ولدا على ستة أسهم فما أصاب الابنة
 كان لهم وما أصاب الميتين الذين تركوا ولدا كان ذلك لولادهم ما سقط سهمهم الابنة ما توفي الذين لم
 يتركوا ولدا كذا في المحيط * رجل وقف أرضا على أولادهم جعل آخر الفقراء ثلث بعضهم قال هلال
 رحمه الله تعالى يصرف الوفاة الباقي فان ما لو يصرف إلى الفقراء لا إلى ولد الولد * ولو وقف على أولاده
 وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان جعل آخر الفقراء ثلث واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الولد
 إلى الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال على عبد الله وزيد وعمر ونسبهم دخل في الاستحقاق
 عبد الله وزيد وعمر وأولادهم وأولاد أولادهم أبنا متناسلا ولو قال على عبد الله وزيد وعمر
 ونسبهم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمر ومن جعل من أولاد عمر وخاصة ولو قال على عبد الله
 (١) قوله لو من مات منهم المصنف ومعه أولاد بشرط فيه تقديم البطن الاعلى فانه يكون الولد ولو ادعى
 جميعا كذا بهما من بعض النسخ اهـ

(٤٨ - فتاوى ثلثي) ذى اليدان اغتصب من المدعى وشهد الآخر على اقراره أنه أخذ من المدعى فانه قضى به للمدعى ويكون المدعى
 عليه على حجة لان الاقرار بالخذ لا يكون اقرارا بالمال الأخذ منه فان الانسان قد أخذ ماله من الغير ولا يغتصب ماله من غيره * ولو شهد
 أحد شاهدي المدعى على اقرار المدعى عليه أن المدعى أودعه ما يشهد الآخر على اقراره أنه أخذ من المدعى فقال المدعى قد أقر بما قال
 ولكني أودعته ما لا تقبل هذه الشهادة لانها ليست على اقراره بل على اقراره بالخذلان الذي شهد على اقراره بالوديعة لم يشهد على
 اقراره بالخذل من المدعى * رجل ادعى عتاقا فدانسان أو أطم البينة أنه له ثم ان المدعى عليه أطم البينة ان الشهود قد ادعوا احدهما لعين
 جازت شهادتهما وبطلت منه المدعى * رجلان شهدا أن فلانا قد مات وهذه كانت امرأته وشهدا أن فلانا قد مات فلان الشهود قد ادعوا احدهما لعين
 الامام أو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى شهدوا زوجة أو ولي وقال القاضي الامام على السفند رحمه الله تعالى شهدوا للطلاق أو ولي لان
 الطلاق لا يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام وما قاله الشيخ الامام فله وجه صحيح كما تطلق ثم تزوج * ان ادعى أربعا في يد رجل
 أن هذه الدار كانت لهما فلان مات وتركها ما قاله الشيخ الامام فله وجه صحيح كما تطلق ثم تزوج * ان ادعى أربعا في يد رجل
 ابنا لثوب وانما كان ابنته فصادقوا في ذلك ذكر في المتن أنه بطل فيهم ودعواهم فلان ابنته الثلاثة بعد ذلك فامروا شهودا آخرين غير

عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول المدي عليه • ولولا دعي عنا حاضر في مدرج له أنه لو أنكر المدي عليه فأقام المدي بینه على ما دعي
فقال المدي من القاضي أن يأخذ منه كفيلا بنفسه إلى أن تظهر بعد الفة الشهود في القياس لا يكلفه القاضي وفي الاستحسان يحرمه على
اعطاء الكفيل وإذا أعطاه كفيلا بنفسه فيجب أن يأخذ منه وكذا لا يلزم صومته أيضا في إيجاب المدي عليه بتمككه القضاء على الوكيل وأخذ
منه كفيلا بمن المدي • لأن القاضي لا يتمكن من القضاء إلا بحضور المدي عليه وحضره العين ويجوز أن يكون الكفيل والوكيل واحدا
وأنما يعمل القاضي ذلك عند طلب الخصم فإن أي أن يعطي كفيلا بنفسه أم المدي أن يلزمه أو أم لا يلزمه وأطراف الفة أمارا بنفسه أو غيره
هذا إذا أقيم المدي البينة فأما إذا دعي ولم يقيم البينة وطلب من القاضي تكفيله فهو على وجهين أحدهما أن قال سيقاينة لا تكلفه وإن قال
حضوره في القياس لا يكلفه وفي الاستحسان يكلفه إلى المجلس الثاني وكذا لو أقيم المدي شاهد واحد أضافه يأخذ منه كفيلا بنفسه
وبالعين المدي • وهو كذا لا يلزم صومته وكفيلا بنفسه الوكيل دون الكفيل أو الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضي ذلك منه
الآن يرضى به الخصم • ولو كان المدي بة تعلقا فقال المدي به لأرضي بالكفيل بالنفس وبالكفيل بالعين وطلب من القاضي أن يضعه على
يدى عدل أن كان المدي عليه عدلا لا يجتنب عليه تغيب العين لا يجيبه القاضي (٣٧٩) إلى ذلك وإن كان فاسقا لم يجتنب عليه

الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبين معرفة القرابة • قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
هي كل من تناسب إلى أقصى أبه في الإسلام من قبل أبيه أو من قبل أمه المحرم وغير المحرم والقريب
والبعيد والجلب والقرى ذلك سواء • فإنا وقف على قرابته أو على ذوى قرابته دخل هو لا يجتنب الوقف
عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن حصل بلفظ الوحدان فهو قوله على قرابتي على ذى قرابتي دخل
تحت الوقف من كان قريبا إلى الواقف من محاربه وان حصل بلفظ الجمع فهو قوله على ذوى قرابتي على
أقر بابي • يعتبر مع ما ذكرنا بالجمع حتى تصرف اللفظ إلى المتن فيضاعدا وتكلم بالمشايخ رحمهم الله تعالى
في معنى قوله ما أقصى أبه في الإسلام قال بعضهم معنا أقصى أب أسلم وقال بعضهم معناه أقصى أب
أدرك الإسلام أسلم أو لم يسلم وقرأ الاختلاف في الظاهر في العاوي إذا وقف على قرابته في الثاني تدخل أولاد
عقبيل وجعفر وعلى الأول والأدعي غيب • وإذا كان الوقف على من لا ولد له حصل الإيقاف بلفظ
الجمع فعل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الفة للعين لأنه يعتبر الأقرب فالأقرب وعندهم أخذت العين
والخالفين أربعة أنهما لا يعتبران الأقرب بولو كان له عم واحد أو خال أو فعل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
فلم تصرف الفة والنصف بين الخليلين نصفين كذا في الخط • ويسوى في الاستحقاق بالقرابته على قوله لم
يحيها الله كزواني والمسلم والكافر وأما والمملوك إلا أن ما يجب للمملوك يكون الولي الذي يملكه يوم يفتق
الفة والقبول إلى المبددون المولى وبعد المعتبر بكونه كذا في الحارثي • وفي الوقف على القريب تقسم
الفة على الرأس الصغير والكبير والذكر والأنثى والقصور والغنى سواء المساواة الكل في الاسم كذا في الوجيز
ولا يدخل أو الواقف ولا أولاد أصله وفي دخول المختصين وإن وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح
القدير • رجل وقف وقفا على أهل الجاهلية من قرابته • ومات الواقف قبل أن يكون للقيم ابن وابن
الواقف إذا كان قد تفرغ في قول أبي حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لا يبطل لأن ولدا الوفا قد هما
ليس من القرابة عكذا في فتاوى فاضلخان • والذي ذكرنا في قوله لا قرابته وقوى قرابته كذا في قوله

يجيبه القاضي إلى ذلك
وأن كان المدي به عقارا
وطلب من القاضي أن
يضعه على يدى عدل لا يجيبه
القاضي إلى ذلك إلا أن يكون
أشجارا عليه فله وإن كان
المدي به دابة أو جارية
يجتاز إلى التفقة فإني
المدي عليه أن يعطي كفيلا
والمدي لا يقدر على الملازمة
فطلب من القاضي أن يضعه
على يدى عدل فإن القاضي
يقول للمدي أن شئت
وضعه على يدى عدل
وتون التفقة عليك عدك
شئت أو لم تفعل قضيت بها
فأولم قضى فإن رضى المدي
بذلك وضعه على يدى عدل
وإن يرض لا يسمع ويلزم
إن شاء • ولو طلب المدي من

القاضي الحياطة بين المدي والمدي عليه أن كان ذلك قبل إقامة البينة لا يجيبه القاضي الخلف • وكذا لو أقيم شاهدان فاسقا أو شاهدين
فاسقين لأن قول القياس لا يعتبر لأدري أنه لو أخبرنا سألنا • ويطاوعة لا يعتبر قوله في ذلك في ظاهر الجواب وإن أقيم المدي شاهدا عدلا
أو أحدا من مستورين فإن كان ذلك من باب الفرج بأن شهدا على أمة أنها لهذا الرجل حمل منها وبين المدي عليه وهو وضع عند عدل
وكذا لو أعتد حربة أو عتقا وشهدا بالطلاق فإن أولاد ذلك يحمل منها وبين الزوج ذلك بأن يصعل القاضي بينهما امرأة عدة ولا يخرج عن
منزل الزوج • فإن حصل بين الأم وبين المدي عليه فله بعد البينة وقال المدي في حنة أخرى حاضرة قالوا لا ترفع الحياطة ولا تؤخذ من
العدلي إلى آخر المجلس وقيل يؤخذ بأما كالأولاد في القتال بينة على العفو فله يؤخذ بأما كالأولاد في المجلس استحسانا • ولولا دعي رجل نكاح امرأة
وهي في يد غيره فأقام المدي البينة فأن قال المدي الحياطة أو التعديل في مقتضى شئته عن الشهود فعمل القاضي ذلك والأفلا وكذا لو أضاف
ادعت فهاذا النكاح وأقامت البينة ومات الحياطة وكذا رجل ادعى أمة في يده بها فادعا وقال المدي عليه
اشترى بثمانية شرابا ثم أضافه بثمانية ما لو ادعت المرأة فهاذا النكاح • وإن كان المدي ادعى في غير الفرج فأقام المدي بينة فله يأخذ كتمان
المدي عليه بنفسه بالمدي • وهو كذا لا يلزم صومته ولا يحتاج إلى التعديل والحياطة إلا أن يكون المدي شيئا يخاف تضييعه أو تلفه • ولو كانت

عليه لان القاضي رما في يدع فلا حاجة الى البيان بخلاف الخصام ورجلان تنازعا على كل واحد منهما ابني أمه فان كانا لعين في يد غيره ما ينكر دعواهما فأقام المدعان البيعة على المقاتل لطلب ان لم يورثا أو أرتاوا ربحهما مسوا يقضي بينهما فان تان أرتاوا أحدهما أسبق في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف في البيعة والخصم ولا يصير التنازع عند الانفراد واختلاف الروايات عن صاحبه في ذلك قال الشيخ الإمام العروفي بنحوها زاد رجه الله تعالى الصبي على قول أبي يوسف الاول ومحمد الاخر يقضي بينهما فان كان قال أبو حنيفة رجه الله تعالى وان كان العين في يد أحدهما فان لم يورثا أو أرتاوا ربحهما مسوا ما خلا خارج أو ولي وان أرتاوا أحدهما أسبق يقضي لاسبقهما سواء كان شارعا أو صاحب يدوه قول أبي يوسف الاخر وفي قول محمد الاخر الخارج أو ولي فان أرتاوا أحدهما ولم يورثا الاخر كان الخارج أولى في قول أبي حنيفة ومحمد الاخر وفي قول أبي يوسف الاول ولولا تنازع رجلان في شيء فأقام أحدهما البيعة أنه كل في يد من نشره وأقام الاخر البيعة أنه في يد الساعة أقر ما القاضي في يد مدعي الساعة وكذا لو أقام أحدهما البيعة أنه كل في يد من نشره وأقام الاخر البيعة أنه كل في يد من جهة جعله القاضي في يد مدعي الساعة * عبد في رجل أقام البيعة (٢٨١) أنه كان عبده منذ عشرين سنة

وأقام آخر البيعة أنه عبده وكان في يد من نشره حتى اغتصبه الغني في يد فهو لمن في يد * رجل قال لغيره هذا العبد فقال للقره ليس هو لي ثم قال لي هو لي لا يقبل قوله * ولو أقام البيعة أنه لي لا تقبل بيته * وقال القاضي رحمه الله تعالى اذا قال ليست هذه الغار لي ثم أقال البيعة انها له تقبل بيته لانه لم يقر بها لمعرف حتى لو كانت النار في يد رجل يدعي نفسه فقال رجل آخر ليت الغار لي ثم ادعاه لنفسه لاسمع دعواه * ولو أقام البيعة لا تقبل بيته لانه لما قال ليست لي صار مقرا

أقر الوصي لواحداه من قرابة الميت بصريح اقراره وانما هو خصم في إقامة البيعة عليه كذا في الحاوي * فان كان له وصان أو ثأر فادعى الذي على أحدهم جاز لا يشترط اجتماعهم كذا في الخبرية ولا تكون وارث الميت خصم الذي في ذلك الا ان يكون متوليا وكذلك أرباب الوقف لا يكونون خصم للمدعي هكذا في المحيط * فان برهن على التولية بانه قريبا للواقف لا يقبل حتى يبرهن على نسبه معلوم كالاخوة لا يورث أولاد أو لام لا يقبل على الاختوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لا طم له وارثا أو أعلما وان لم يقره ولو ذلك يتأخر زمانا يدفع اليه كذا في الرجز * ولا يؤخذ منه كقول عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في الميراث هكذا في المحيط * فان قال الشهود قريبة قريبة القاضى فزاد نصبا هم فان قال الشهود لا ندري عنهم كم هم ينبغي للقاضي ان يقول لهم اسخطوا ولا تشهدوا الباعثين فاقولوا لا نعم لمقره أن ترى سوى كذا كذا في الخبرية فان برهن على أن كمنه كذا حكمه كذا حكمه بانه قريبا للواقف قال هلال رجه الله تعالى يسأل عنه اسما فمن القرابة التي حكم بها الله كقريبة يستحق بها الوقف أعطاه والا لان غاب أو مات الشهود وقيل التفسير يسأل الذي فان كقريبة يستحق بها أعطاه والا لا لا يكون نفع القضاء لما ك الاول لانه حكم به قريبا وكل قريبا يستحق الوقف حتى لو كان حكم باعطائه من الغلة أو بانه الموقوف عليه يحسمه ويعطيه أيضا كذا في الرجز * وان لم يفسر الذي القرابة أو كان مسلما قال هلال القاضي يعطيه الغلة ويحمل قضاء القاضي الاول على الصمغ على أنه قضى بقرابة يستحق بها كذا في المحيط * رجل أثبت قرابته عند القاضي وقضى بها ثم يه أنروا أدى أنه قريبا للواقف فلم يجد القاضي فاراد أن يخصم الخصم له فان كان قد أخذ شيئا من الغلة فهو خصم للثاني وان لم يكن أخذ شيئا من الغلة لم يكن خصم لساو أقمته الى القاضي الذي قضى به الاول وأقدمه الى تاض آخر وهذا استحسان ذهب اليه هلال رحمه الله تعالى هكذا في الخبرية * وانما أثبت واحد من القرابة قرابته فأقام الاخر البيعة أنه ابن الذي أثبت قرابته أو ابن ابنة اكنى به ولا يحتاج الى تفسير القرابة التي احتاج الاول اليها وكذا اذا أقال البيعة أنه

ملك للذي أقالها اذا ادعى نفسه بعد ذلك لاسمع * رجل في يد عبد بقرار في يد العبدان فلما الغائب اشترى من مولاه هذا بالثمن وقدما من لا يقبل قوله وان ادعى ان غلاما للغائب اشترى من مولاه وكله بالثمن ومو يقض نفسه من صاحبه لقلت بيته لان العبد يصلح خصما في قض نفسه وصلى وكذا في شرار نفسه ولو قال العبد كتب عبد الغلام فباعني منك بالثمن قدروهم وكان يقض الثمن وأقام البيعة على ذلك لقلت بيته الا ان مولانا من صنع عن الخصم ومو ان يمتعه فلو كان ياتر واه أن يقض الثمن ويرأ منه المولى * ولو قال لا أعبد فلان قدو كذا في خصم من كذا في نفسه وأقام البيعة لقلت بيته * رجل جاء الى امرأته رجل أو أمته وهي صغيرة فتخفها وأخرجهما من منزلها وأزوجهما كان لا يورثها من خصمها في ذلك ويحصى حتى يأتيها أو يعلم أن قد ماتت ورجل ادعى عبد في يد رجل فطلب البيعة فلما قام من عند القاضي باعه صاحب البع من رجل بالثمن وتبايعا ثم ادعى المشتري عند الباع وغاب ثم جاءه المدعي البيعة فان كان القاضي يعلم بمصحة ذوالبدأ وأقره الذي لاسمع منه للمدعي على ذى اليد وان لم يعلم به القاضي ولا أثر به المدعي يقبل بيته للمدعي لا تقبل بيته صاحب البداية ما من فلان ثم ادعى فلان عندهم أن أقال البيعة على اقرار المدعي بذات قبلت بيته وتدفق عنه الخصومة والهبة والصدقة اذا اتصل بها القبض فخره البيع في ذلك * رجل ادعى عبد في يد رجل فقبل

أن يقيم البيعة بالمدي عليه من رجل وعرض من الشهود ثم أقام المدي البيعة على المدي عليه أن العبد أن التخلي يقضى به لأدنى ولا تقبل بيعة المدي عليه أن يدعاه فأن الماشترى بعد ذلك وأقام البيعة على المضي أن العبد عليه وهو في يده يبرحق يقضى به للمشتري فلو باعه المشتري أو وبع من المضي عليه الأول جازو يعود العبد إلى ملكه مذهب محله بمجال الدفع الانشقاق * ولو ادعى عبد أن يدرج قبل أن يقيم المدي البيعة باعه ببعضها من الشهود ثم أقام المدي البيعة على أن العبد فانه يقضى به لأدنى فأن حضر المشتري بعد ذلك وأقام البيعة على المضي أن العبد عليه كان اشترا من المضي عليه لا تسمع دعوى المشتري ولا تقبل بيعة لان القضاء على المضي عليه يكون قضاء عليه وعلى من تلقى الماشترى * جنة في دلائله نقرأ أحدهم يبطأوا الثاني قطعها والثالث كلها وأقام كل واحد منهم البيعة على مآذى فانه يقضى بجميعها للمدي الكل * وبمن هو المدي البطانة تنصف قيمة البطانة ولدى القطن نصف القطن * وانما يقضى للمدي الكل الظهارة لانه يدعو ولا يدعى غيره فيقضى له ثم مدعى الكل مع مدعى البطانة يدعيان البطانة ولا يدعى غيرهما والبطانة في أيديهما يقضى لكل واحد منهما نصفها الذي في صاحبه ترجيح البيعة لغيره على بيتي السد وإذا قضى للمدي (٣٨٢) البطانة بالنصف جاز كل مدعى الكل غصب عنه نصف البطانة وجعلها

بطانة لحيته فبعض نصف قيمتها وهكذا في القطن الأول في القطن بعض المثل وفي البطانة بعض القيمة * رجلان في يد كل واحد منهما شاة أقام كل واحد منهما البيعة أن الشاة التي في يد صاحبه شاته ولدت من شاة التي في يد فان كانت مشككة في ذكر في الأصل أمه يقضى لكل واحد منهما الشاة التي في يده لا تحلها استويا في دعوى النكاح فتعاضت البيعتان في ذلك فلا تعسر بدعوى النكاح فيجعل كلهما ادعاء ملكا مطلقا يقضى بكل شاة بيعة الخارج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقضى لكل واحد منهما ما كان في يده قضه تركه لهما

أخوه لاسه وأمه كذا في الحاروي * وكذلك لو كان المضي في الأول امرأة وباقي المال بينهما كذا في الفخيرة * وإن أقام الثاني بيعة أمه أخا المضي في الأول لا يسه القاضى أن يقضى الأول بقرانته من قبل أبيه يقضى لثاني وإن قضى الأول بقرانته من قبل أمه كان الثاني أجنيبا عن الوقت وعلى هذا يخرج جنس المسائل كذا في المحيط * وشهادة باقي الوقت أن هذا الرجل قرى بمسجد الناعم فبعض القراء مقبولة كذا في الفخيرة * وإن شهدا ثلثين بالقرابة وشهد هذا الاثنان لهذين فشهد به فبعض لم يقبل كذا في الحاروي * وإن كان القاضى قد قضى بشهادة الشاهدين الأولين ثم شهد المضي لهما للشاهدين لاقبل شهادة الشاهدين الأولين وشهادة الشاهدين الأولين ما شيعه على حالها كذا في الفخيرة * لو شهد رجلان من القرابة لواحدين القرابة فلم يعد لشاركهما أيديهم من غير الوقت كذا في الحاروي * وإذا وقف أرض على قرابة فجار رجل وادى أمين قرابتهما أو قرأوا بهذا وقف القرابة وقال هذا من وقت عليه فأن كل واحد منهما قرابة معروفون لا يصح إقرارهم بهذا أن كل الإقرار من الوقت بعد عقد الوقت فأنما إذا أقر بذلك في عقد الوقت بأن قال في عقد الوقت هذا من وقت عليه قبل ذلك عنه أم أقال ما لا تكن له قرابة معروفون في الاحتسان أن يقبل قوله كذا في المحيط * إن شهدوا على إقرار الوقت لواحده قرى به قرابة بقرابته معروفون لم يقبل ذلك فأن لم تكن له قرابة بقرابته معروفون استحسن أن أعطه الفقه إذا فسروا إقرار المبتدئ كذا في الحاروي * وإذا وقف على ولعونه ثم أقر رجل أنه به فلا يصدق في الغلات الماضية ويصدق في الغلات المستقبلية كذا في الفخيرة * وإذا وقف على قرابته وجار رجل يدعى أمين قرابته وأقام منه فشهدوا أن الوقت كان بعهده مع القرابة في كل سنة مثالا استحسن بهناك ما قد استأوا ذلك ولشهدوا أن القاضى فلا نا كان يدفع المبيع القرابة في كل سنة شاة كذا في المحيط وأذا وقف على أقرب الناس ممن ومن بعده على المساكن له أو أب دخل تحت الوقت ولو كان الوقف على أقرب الناس من قرابته لا يدخلان تحت الوقت وإن كان له أو أب أو أبا فالفقه لا يبرن وكذلك الابنة وإذا مات الابن والابنة كانت الفقه للمساكن

استحقاق لانه لا وجه للقضاء لكل واحد منهما بالتنازع لكان الاحتصالة والقضاء بغير التنازع قضاء بغير دعوى فتبطل البيعتان ضرورة * جارية في يد رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البيعة أم جارية به بعتان الذي في يده بالثدرهم على أني بالشار ثلاثة أيام فانه يقضى بالبيعتين فان أمضا المبيع كان لكل واحد من المدعين على الذي يدفعه أو درهم لان حق كل واحد منهما عند الأمضا قبل المشتري في الثمن ولا تنازع في الثمن فأن أمضى أحدهما المبيع دون الآخر فلدى المضي المبيع على المشتري نصف الثمن لانه لم يسل للمشتري منه الا نصف الجارية ولدى بعض المبيع أن يأخذ كل الجارية لانه أقام البيعة على أن كل الجارية له وانما يتصرف بحكم المزاجعة وقد التزم مزاجعة صاحبه وإن لم يمس كل واحد منهما المبيع كانت الجارية بين المدعين تصفين لاشترائهما في الجارية على المشتري من الثمن لا احتصافا لمبيع * رجل أقام البيعة على رجل أنه غصب عنه الجارية اليوم وأقام آخر البيعة على أن هذا المدي عليه اغتصبه هذه الجارية من شهر قال عمر رحمه الله تعالى في جاس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الذي أقام البيعة على الوقت الآخر وبمن المدي عليه قيمته لمح البع الأول وفي جاس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الذي أقام البيعة على الوقت الأول ولا يضمن لأخره شاة * رجل ادعى أن فلا المبت غصب عنه شاة من أو حضر بعض ورثة المبت وأقام عليه البيعة بذلك وبعض ذلك الشيء

في هذا الوقت يوسف في يد كول الوارث الآخر وهذا الوارث الحاضر مقر أميرات لهم من قبل أبيهم فإنه يقضي على هذا الوارث الحاضر
يدفع ما في يد أبي المدعى ولا يؤخذ من يد كول الغائب ولو كان كافياً هذا الوارث الحاضر فإنه يقضي بكل ذلك عليه ويدفع إلى المدعى فإنما
قدم الغائب وقال كان هذا في يد أخ تلميذ غير الوالد لا يقبل قوله * رجلا لهما على رجل ألف درهم مشترك بينهما فجعل المدعى عليه
خضراً أحد الرجلين وأقام البيعة على دينهما وشركتهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القاضي يقضي الحاضر بخمسهما ولا يجوز
الحاضر خصه من الغائب في وجهه من الوجوه إلا أن يكون الألف أمراً ثابتاً بينهما من مورث واحد * فلما حضر الشريك الغائب بكلفه عادة
البيعة فإن لم يقدر على ذلك يدخل عشر شركه في الخمسة إلى قبض * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أي الشريكين حضر فهو خصه عن
الآخر في الباقي في الميراث وغيره وقال محمد رحمه الله تعالى القاس ما مال أبو حنيفة رحمه الله تعالى والاحتسان ما مال أبو يوسف رحمه الله
تعالى * أربعة نفر لهم على رجل ألف درهم وهو موصر وأعضر فشهدا شاة منهم على اثنين منهم أمراً والفرس عن حصصهما من الألف
جازت شهادتهما وإن كان ذلك عن مبيع باعوه منه وإن مات الفرم وترك ألف درهم فشهدا بالراء بعد دعوة لا يجوز شهادة مالان
الألف المتروكة لعدم التوصلت صورت كائن الفرم ملك واحد منهم كان عندنا مطلق (٣٨٣) ذلك نفسه * عبد بن رطل

[illegible]

المدى أقر قبل القضاء أنه ليس على المدعى عليه شيء يبطئ عنه المال * بعد ذلك دخل أعمار رجل وقال كان العبدى وهيته إلى السيد وهو نائب وأمر بقبضته فقبضه فغرامى وقال للموهر وهيته ولم يقبضه منك أن القول يكون قول الموهر لأنه مقبوض في يده * ولوقال للموهر نحن وهيته أن كان العبدى منك ولم يكن بمحض رتاقنا حتى قبضه فقبضته لا قبل قبوه * ولوقال المدعى كان العبدى لائى وهيته فلم يقبضه في حياته وإنما قبضه بعد موته كان القول قول الوارث * إذا اختلفت المصالح المصائب فقال المصائب رددت عليك رأس المال بعد ما اقتضاها وأكرر رب المال كان القول قول رب المال لأن المصائب يدى أن ما فى يده نصيب من المال يجوز رب المال يدى أنه مال المصائب لأنه لم يرد عليه رأس المال فخص كل واحد منهما أن يأخذ المال البينة أن المصائب أقر أنه لم يرد عليه رأس المال وأقام المصائب البينة على إقرار رب المال أنه رد عليه رأس المال فخذ على وجوه أن أختار ما أحسنه أسبق فغضى لا تتر التاريخين أن أحكاما كان تاريخ رب المال سابقا لصحة كان المصائب لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم رددته وأما ما كان تاريخ المصائب سابقا لتاريخ رب المال وإن أقر برأيه الآن المصائب أقر وأضامن بذلك فقد راد في روطات البراءة وهذا يصلح أملا في جنس هذه المسئلة وإن أرتاروا نرحمهم ما أوأطلقا فغضى عنه المصائب ويحصل أنه لم يرد ثم رددت ذلك * جاري في يد رجل ادعت أنها جارية

الاصل وانكرت انها اقرب بالرق واذى ذو اليد انها اقرب بالرق كان القول قول الجارية ويقضى بحزنها • رجل ادعى عينا في يد رجل فقال هو لي اشترت من فلان بكذا في ذلك فغير حق فوجب عليه تسليمه الى قالوا لا نسلم هذه الدعوى لانه لم يذكر ثلثين • ومن اشترى شيئا فوجده في يد غيره قبل ان يتدبره فالثاني لا يكون له ان يأخذ من صاحب اليد الا ان يدعى الوكيل كالتبضع من البائع • رجل ادعى على رجل انه غصب عنه حملا وذكرا سمته فاما المنة فحق وفي دعواه فاحضر المدي عليه حارفا قال المدي هذا الفتى ادعوه وزعم شهودنا ان هذا الحمار هو الجارية الذي شهدنا بملكه للمدي فنظر واقفاه فثابته بعض شيئا على خلاف ما قالوا بان ذكر اليهود عننا الشهادة ثم مشقوا الاذن ووجدوا الجارية في حياض المدي عليه غير مشقوا الاذن قالوا هذا لا يمنع القضاء للمدي ولا يوجب خلاف شهادة المدي لهم ذكر واما ما يمكن محتاجا اليه في الدعوى والشهادة فالاختلاف في مثل هذا لا يوجب التخلل والله اعلم • قال رضي الله عنه من ذكر في مسائل التنازع ما يخالف هذا • رجل ادعى دابة او دارا في اجارة غيره لا تقبل حصة المدي البصيرة والجر والسائر جميعا وكذا الرهن ولو كانت من ردة في يد رجل فان كان البذر من قبل المزارع فهو عترة الاجارة وان كان البذر من قبل صاحب الارض اختفوا فيه والصحيح انه لا يشترط حصة العامل ولو باع شيئا لم يسل الى المشتري (٣٨٤)

وهو خضعة او امر ان يعطى اقرباؤه كفايتهم وهم قوم غير محصين ان لم يذكر الاولاد يدخل اولاد الاقرباء
 واولاد الاولاد لهم لانهم من اقربائهم وان ذكر فقال ثمة بعدهم ولاولادهم لا يدخلون حال حياة الا انهم قد
 الكفاية قدر الحاجة لنفسه ولم يضمن احد له ولو لم يولد له واحد كذا في المضمرات • وقف كان في يد
 الوافق وقد كان الوافق يشرط الانزال على اقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويضع فمما شاء
 خلت الوافق ووصى الى آخره لم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا ان الوصي يصرف الى من كان يصرف
 اليه وان اشكل على الثاني ان الاول الى من كان يصرف قالوا بدعي اقربائه ومواليه فهو يصرف للفقراء
 كذا في فتاوى طائفتان
 الفصل الرابع في الوقف على فقرا قرابته • ان قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فقرا قرابي او قال
 على فقرا اولادي ومن بعدهم على المساكن فهذا الوقف صحيح والمستحق للفقراء من كان فقرا يوم تنقضي الفقة
 عنده لا لرحمة الله تعالى به ناخذ كذا في المضمرات وعليه الفتوى • ولو قال ارضي صدقة موقوفة على
 المساكين من قرابي او على المحتاجين من قرابي كان الجواب في صدقة موقوفة على فقرا قرابي ولو قال
 ارضي صدقة موقوفة للفقرا قرابي او فقرا قرابي فهو كقولنا على فقرا قرابي لان حروف الصلوات
 يقام بعضها مقام بعض • ولو قال على ايتام قرابي فكذلك فان احتل الغلام بدعي الفقة فله حصته من
 هذه الفقة فان وقع بينه وبين غيره من المستحقين خصوص في هذه الفقة فقال غير من المستحقين انما
 احتل قبل مجي الفقة فلا حصته • وقال هو انما احتل بدعي الفقة • قالوا كان القول قولهم الذين وكنا
 في حبس الجارية • وان مات واحد من القرابة بدعي الفقة وترك اولاد اصغار لا يكون لهم الا ما لا ولد
 حصته في هذه الفقة كذا في فتاوى طائفتان • ولو وقف على المحتاجين من قرابته واخره للفقراء فله ان
 فقرا قالوا يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل تحت اسم القرابة وهو الصحيح كذا في الفتاوى العاتية • وانما
 قال على الصالحين فقرا قرابي فالصالح من كان مستورا استقيم الشر فليس له الناحية كلف الا الذي قليل

البار بالشفقة وهي قيد
 البائع يشترط حصة البائع
 والمشتري • ولو ادعى على
 من غرضه بجمرة وصعد ك
 الشيخ الامام المعروف
 بظواهر زائدة في شرح القصة
 انه يجوز ولا يشترط حصة
 الصغير ولم يبين من مالها
 كان المدي به ديناً او عينا
 وجب بغيره قالوا في
 مباشرة الوصي • وذكر
 الناطق انه لو ادعى ديناً
 وجب مباشرة الوصي لا يشترط
 حصة الصغير وان كان ديناً
 وجب لا مباشرة الوصي
 كصمان الاسد فلهما • ونحو
 ذلك يشترط حصة الصغير
 لا لشاره اليه • وذكر
 انصاف رحمه الله تعالى انه
 لو ادعى على من يبيع بمحمول

باستقلالاً وغصباً كان المدي يقول في حصة حاضرة تسع دعواه ويشترط حصة الصغير ويحضر معه اموالاً ووصيه الشر
 حتى انفاضي القاضي بالمال يؤمر الاب والوصي بالايمان لم يكن للوصي اب ولا وصي وطالب المدي من القاضي ان يصب وصيه الصغير
 عليه القاضي لذلك لكن يشترط حصة الصغير عند نصب الوصي وعند بعض المتأخرين يشترط حصة الصغير عند الدعوى سواء كان
 الصغير مدعياً او مدعى عليه • قالوا لا تارثي الله عنه • وفيه ان لا يشترط حصة الاطفال عند الدعوى كما ذكر الشيخ الامام له روى بظواهر
 زائدة رحمه الله تعالى • ولو ادعى على من يدين ديناً ورثته مغارفاً كان للوصي لا يشترط حصة الوارثين وان لم يكن للوصي والمغفار
 وصي يشترط حصة الوارثة الصغار وحضر قالوا حديثي • ولو ادعى على عبد مذكور او ممتوم مذكور في التجارة يعقل التجار وما لا يصب
 او اسهلاً ودعوى او جود ودعوى او سحر او شر او اجارة او مشقة او ما يشبه ذلك او اقام المنة على ما ذكرنا • او اقام المنة على اقراره بذلك
 والعبد يصح ذلك باذنان كان مولداً او ولي المعقود عتق بالان العبد المذكور في ذلك صح اقراره لامن التجارة والمينة قامت
 على خصم منكر او في بعض اقراره فيكتفى بحضرة وان كان العبد مجبوراً او الممتوم مجبوراً يستبرح حضور الوالي والعبد جميعا وسواهما شهدوا
 على معاينة السبب او اقراره بذلك لا تقبل الشهادة على المولى عند غيبته وهل تقبل في حق العبد حتى يؤخذ بخلقك بعد الاعتناق قال

وله ولها فقلت أعطني قبل الولادة والآخر وقال المولى لابل أعطنيك بعد الولادة والولد بعدد ذرى العيون أن الولدان كان في يد هاتين
 القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن كان الولد يديم ما فكذلك يكون القول قولها وإن أداما البينة فيسبته الأولى لأنها ثبتت
 العتق في ذمان سابق وكذلك في الكتابة ما قلنا التسمية القول قول المولى وفي المتن عن مجرده الله تعالى أن كان الولد يعبر عن نفسه
 فاقول قوله وإن كان لا يعبر بالقول بل هو في يده وإن أداما البينة فيسبته الأولى وكذلك في الكتابة • ولوأعني يارثه ثم انقلعوا بعد
 فيه لها فقلت ولأنه بعد عتق فأخذته مولى وقال المولى ولأنه قبل العتق فأخذته منك والولد لا يعبر على المولى أن يرد على الأم وكذلك في
 المكاتبة وفي المدبر فقام الولد القول قول • رجل وأمر أنه في يده ما دارا أدامت الرأيا البينة أن الغار له وأن الرجل عبدها وأقام الرجل
 البينة أن الغار له والمرأى زوجته على أن قدرهم ودفع اليها المولى قبل البينة أنه رضى بالغار لأن هو بالرجل عبدها • ولوأقام
 الرجل البينة أنه حر الأصل والمسئلة بحالها فإن المرأى أمر أنه يرضى بأمره ورضى بالغار لأن من قبل أن الغار والمرأى أعيد الزوج حين
 قضى بأمره أنه كان القضاء بالغار بينة المرأى كزوجين في أيديهما دارا فأمر كل واحد منهما بالبينة أنه أهداره فان في قياس قول أبي
 بالغار لأن المولى لم يكن لها بينة كانت الغار لزوج لأمه صاحب يده وذو كراين خصاص رحمه

(٣٨٦)

حينه فرجها لله تعالى يرضى

ما تقي درهم ولا تجرح غلتها ما يكفها وغنى على المختار كذا في خزائن القتين • وإن كان له مال كثير ما
 أواملا يكون له ديناً على الناس لا يقدر على أخذه يعطى له من الوقف أو لا كجعله لا ينفذ من السبل
 وإن كان ماله غداً عنه أو كان ديناً على الناس لا يقدر على أخذه إلا أنه يقدر على الاستقراض كان
 الاستقراض خيراً من قبول الصدقة فلا والله لا يستقرض وأخذناز كفتل باس به • يعطى الوقف للمفقير
 الكسوب ولو باس به ويكره أخذناز كذا في خاتوى فاضن • وإن كان له دين على مطلق فهو فقير
 وإن كان على مولى فهو مفرقه فهو غنى وإن كان منكر لوله يفتك كذا • وإن تكن له بينة فهو فقير كذا
 في الخزيرة • وقدر رضى على حقه من كل من هم فقير أو من الخلف من عند فرس فإن أسك الفرس
 بالمهادل أو كويلاً أن به زمانه يعطى له وإن أسك الفرس تشرفه لا يعطى إذا كان الفرس يساوى ما تقي
 درهم وليس عليه من ولا مهر كذا في المضمرات • كل من وجبت نفقته في مال إنسان وإن أبا أخذت من
 غير رضاه أو رضى أو بقضى القاضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملا لمصلحة بينهما حتى لا تقبل شهادة
 أحدهما لوجه بعد غيبته في حق حكم الوقف وذلك كالوالدين والمولودين والاحداد كل من
 وجبت نفقته في ماله حال غيبته ومنافع الاملا • متمتع حتى تقبل شهادة أحدهما لمصلحة لاهد غيبته في المتن
 بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الاملا • متمتع حتى تقبل شهادة أحدهما لمصلحة لاهد غيبته في المتن
 في حكم الوقف وذلك كالأخوة والأخوات وسائر المحارم وعلى هذا الأصل تدور المسائل كذا في الخطب • إذا
 وقف أرضه على فقراء قرابته وله قريب غنى ولهذا القى أولاد فقراء كانوا أصغارا ذكورا وإناثا وكانوا
 كبارا إناثا لا أنزاج لهم أو ذكورا منى أو إناثين فلا حظ لهم في هذا الوقف وإن كان لهذا القى أخوة أو
 أخوات فقراء أو ولده كبير فقير يكتسب فله حظ في هذا الوقف كذا في محيط البرخى • وإذا كانت
 امرأته فقيرة وله ابن غنى لا تعلق من الوقف والزواج إذا كان فقيراً يعطى من الوقف وإن كانت امرأته
 غنية • وإذا كان فقيراً وله كبر لا زمانه به وهو فقير ولهذا الولدان لأصغار فقراء لا يعطى أولاد أو لغيرهم

الله تعالى في النود ولو أدام
 الرجل البينة أن الغار له
 والمرأى أنه وأدامت الرأيا
 البينة أن الغار له وأن
 الرجل عبدها وليست الغار
 في يدهما فالغار بينهما نصفان
 فإن كانت في يدهما
 تترك يده تعارض البنتين
 في الغار ويحكم لكل واحد
 منهما بطريقه ولا تقبل بينة
 أحدهما على صاحبه بآرق
 لمكان التعارض • قال مولانا
 رضى الله عنه • ونسب أن
 الغار إذا كانت في يدهما
 بقضى بينة الخراج لأن
 جهة صاحب اليد في الملك
 المطلق لا تعارض بينة الخارج
 • رجل أدى على رجل أنه
 رهن متدفق ولو بينه فجد
 للمدعى عليه فشهد الشهود

أنه رهن عند مدق يولم سمود ذرى الأصل أنه يجوز هذه الشهادة يكون القول قول الرهن إننا في شوبع عنه
 وكذلك في الغصب وقد ذكرنا • عيسى بن رجل أدام البينة أنه عبد للمدعى في يده وأنه عتقه وقال المدعى في يده هو فلان أودعى أو قال
 غصبته منه وليس لأصحاب البينة على ما يدعى فحضى القاضي بالعتق ثم حضروا فلا البينة أنه عبد ما غصبته منه صاحب
 البنى وكان أودعه عنده فأنه بقضى به الذى حضر ويطل عتقه • وذ ذرى الجميع أمنا أدام عبد البينة على الذى في يده أن فلان عتقه وهو
 عليه وأقام الذى في يده البينة أنه فلان الغائب أودعه عنده فأنه بقضى بالعتق فان قد علم فلا البينة أنه عبد ما غصبته منه
 والعقوى أولى ولو أدامت بينة البينة على رجل أنه عتقه أو أدام آخر البينة أنه غصبها الذى في يده كان العتق أولى • رجل أدى عبدا
 في يد رجل أنه وطول بالبينة فلما قام من عند القاضي باع الذى في يده العبد من ثالث وثقا بنيه أو مدعما المشتري عند البائى فقبض ثم جاء
 المدعى بالبينة فقام على القاضي عاصم فقال المدعى لا يسمع بينة المدعى على صاحب البدان لم يعلمه القاضي ولا أقرب به الذى
 سمعت بينة المدعى ولا يسمع بينة الذى البلى ما صنع إلا أنا أدام البينة على إقرار المدعى بذلك فقبض بينة • وتندفع عنه خصومة المدعى
 • والبيهة إذا اتصل بمالك القبض والصدقة في هبة بنية البيع • رجل أدى على آخر أنه استهلك عليه كذا دابة ومضى على ما عاصم أو باعها بالهود

قالوا ينبغي للشهود أن ينزلوا الكور والالاف فان من ينزل ذلك قال القضي ابو بكر البجلي رحمه الله تعالى اخلفنا ان لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشيء وان ينزلوا الكور والالاف بازت شهادتهم ولا يحتاج الى ذكر القوم لان اختلاف المال كور وتوالا فتناختلف فاحش ما تختص المنافع ولا كذا في اختلاف القوم * عند يد رجل اقام الذي فيه البينة انه اعتموه هو عليه وآله البينة انه اعتموه هو عليه وآله فان صدق العبد احد هما فينته اولى بان كذبهما بما يقضى بولاه فيهما متصفين به امة في يد رجل اقام البينة انه يزهر هو عليه وآله واما آخر البينة اقامها ولم تنه وهو عليه وآله اقام اعرى مثل ذلك فهي الذي فيه به * عند يد رجل اقام رجل كان له واحد منهما البينة انه باع من الذي فيه به عا ساد فاحيا باخذ ان العبد وقته فيهما يعني انشاه وداعى اقراره فان مات العبد في يد المشتري فغلبه قبتان وان كانت البينات شهدا على معاينة البيع والقبط فان كان العبد قائما اخذاه نصفين ولا شيء لهما فزلف وان كان العبد مملوكا اخذاه قفته نصفين ولا شيء لهما فزلف * قاله مولانا رضي الله عنه ونبغي ان يكون في القصب كذلك * عند يد رجل اقام هو البينة على رجلين انه باع منهما بالي درهم واما احد الرجلين البينة انه اشتراهما من الذي يده بالث درهم فالبينة سنة الذي العبد في يده لا لهما اقام البينة على ما بالبيع فقد انبأ اقرار كل واحد منهما انه اشتراهما مع صاحبه بالي درهم وذلك (٣٨٧) سيطل دعوا ما انه اشتراهما به بالث درهم

رجل غصب من رجل شيئا فقام المصوب منه البينة على القصب وذلك فاقضى القصب ان المصوب منه اقراره للقاصب هل تقبل بينة القاصب والقصب في يده او باهره القاضى يسلم القصب الى المدي غرامة البينة بعد ذلك على ما دعى من الاقرار قال مجرده الله تعالى ان ادى بينة حاضرة تقبل بينته واقرار القصب في يده قبل ان كان القاضى يحبس كل خمسة عشر يوما ما يجده القاضى الى ذلك باليهه واخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الذي رجل ادى متاعا وداراني يد رجل انه واما البينة فغضى له القاضى بذلك ولم

الوقت لاني افرض تقفتم من مال بخدمهم واما بوهوم وهو واده القرب اصله فله حظ في الوقت لانه لا تفتة له على الاب لانه كبير لا زمانة وان كان الرجل ان غنى وهو فقير لا يعطى من الوقت كذا في الخيرة * ولو قال ارضى صدقة موقوفة على فقرا اخرت وفيهم رجل فقير يوم يجي القلة فاستقى قبل ان ياخذت فله حصته وان ولدنا امر آمن قرانته ولا يعديجى القلة اقل من ستة اشهر فلا حصه لهما في الوقت هذا القلة كذا في الحيط * ويستحق ما يستقبل من الغلات كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ارضى صدقة موقوفة على من كان فقيرا من نسل فلان اولى ان لا تفلان وليس في نفسه اولا ولا لا تقرب واحد كان جميع القلة له بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة على فقراء آل فلان كذا في الظهيرة * اخوان لابي وام قف على فقراء اربهم مائة فقير واحد من القرابة يقران كالاوقاف ارضامشركة بينهم يعطى هذا الفقير قوا واحدا وان وقت كل واحد ارضاعى حصة يعطى من كل واحد قوته * والمرامس القوت في جنس هذا المسائل الكفاية فان كان الوقت ارضاعى كفاية ستة بلا اسراف ولا تقرب وان كان الوقت ساوا يعطى كفاية كل شبر كذا في الحيط * ولو وقت ارضاعى على فقراء قرانته وادى رجل انه فقير وهو قرب بالوقت يحتاج الى اثبات القرابة والفقروان كان اثباتا باعتبار الاصل والظاهر لكن الظاهر يصلح للدفع لا للاسحقاق فان اقام البينة على قرانته لا تقبل ما تم تقسرها فهو اقرار به وهو ان يكون من ذوى الارحام وان اقام البينة على فقريه فينبغي ان تقسرها فهو اقرار به فقير عدم لانظر له ما لا ولا احدنا تزيمه تقفتم فاذا قضى القاضى باعدامه لا يكون قضاه اعلام في حق الدين اما اذا قضى فقير في حق مطالبة الدين ثم جاب طلب الوقت فعمله هكذا ذكره هلال رحمه الله تعالى وقال القضي ابو جعفر رحمه الله تعالى يجب ان يثبت مع ذلك ان ليس له احد تزيمه تقفتم لا ذلك لم يدخل في القضاء فقر في حال طلب الدين ولا يثبت اثبات ذلك لاستحقاق الوقت كذا في الحيط السرخسي * فان اقام البينة انه فقير يحتاج الى هذا الوقت وليس له احد تزيمه تقفتم ادخله القاضى في الوقت واستحسن هلال رحمه الله تعالى ان لا يدخله حتى يسأل عنه

باخذ من القضي علمه متى اقام القضي عليه البينة على ان المدي اقراره لاحق به في حال مجرده الله تعالى ان شهدوا انه اقر بذلك قبل قضاء القاضى بطلت بينة المدي والقضاوان شهدوا انه اقر به بعد القضاء لا يسلط به قضاء القاضى * عند يد رجل اقام البينة انه عبيده وهو عليه وآله واما رجل اقر البينة انه عبيد لوفى ملكه قالوا الولاد اولى * وعن مجرده الله تعالى عند يد رجل اقام رجل البينة انه عبيد لوفى ملكه ثم اقام آخر البينة انه عبيده لوفى ملكه فقضى القاضى باعدامه اقام ثالث البينة انه عبيد لوفى ملكه فان القاضى يقضى به الثالث ان لم يعد للقضي لهما البينة انه عبيده لوفى ملكه ما فان اعاد ذلكا احدهما قضى بالنصف الذي اعاد البينة لانه صاحب يد النصف فلا يقبل فيه بينة الثالث لان في دعوى النتائج يقضى بينة صاحب اليد وقضى بالنصف الثالث وليس الذي اعاد البينة ان يدخل مع الثالث في هذا النصف لان القاضى حين قضى للاولين العبد بينهما فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه نصفه ولا يقبل البينة من احدهما فيما يقضى عليه * واذا قضى على الرجل يتنازع او لم يعطى ثم اقام هو البينة على النتائج او على الثاني من المدي قبلت بينته * رجل اقام البينة على ان قاضي بلد كذا قضى في هذه الجارية او في هذه الثاوة اقام هو البينة على النتائج يقضى بينة المدي لا يقضى بينة ذى السبل على النتائج خلافا لمجرده الله تعالى لاحتمال ان القاضى قضى الخارج في النتائج وكذا القضي للمدي

القضاة حلق لان القاضي الثاني لا يدري أن القاضي الأول قضى بالحد فلا يسطل قضاءه الأول ولو أن رجلين ادعيا دابة في يد رجل فألم أحدهما البينة على التنازع والآخر على الملك فصاحب التنازع أولى خارجا لكن أو صاحب اليد • ولو ادعيا تنازع دابة يقضي بينهما فان وقت كل واحد من البنتين وقتا وسن الدابة توافق إحدى البنتين وهما خارجان أو أحدهما يقضي الذي توافق من الغلبة وإن كان سن الدابة مشكلا فإن كانا خارجين يقضي لهما وإن كان أحدهما صاحب يد وقتا يقضي الذي توافق من الدابة وإن كان سن الدابة مشكلا أو كان توافق صاحب اليد يقضي لصاحب اليد دعوى التنازع دعوى لا يكثر • خارج فألم البينة أنه نسيه وألم والد البينة أنه نسيه فأن كان يعلم أن مثل هذا الثوب مما لا ينسج إلا بغيره ولا في يديه وإن كان يعلم أنه نسج مرة بعد أخرى فهو الخارج وعن محمد رحمه الله تعالى لو تنازع في ثوب هو قبيح أحدهما فألم أحدهما البينة أنه نسج نصفه وألم الذي في يديه البينة أنه نسج نصفه قال محمد رحمه الله تعالى إن كان يعرفان النصفان للملك واحدهما النصف الذي نسيه وإن لم يعرفه كله فالخارج • ولو ادعيا دابة له فاصغله لم يكن هذا دعوى التنازع لأن الخلق يصاغره بعد (٢٨٨) أخرى وكذا النضر يفسر من مرة بعد أخرى وكذا لو ادعى خطبة إنهم أزرعها لئن تزوج

ثم قبل لم يترزع • ولو تنازعا في صوف فألم ذوالالبينة في السر قال مشايخنا رحمه الله تعالى وإنه حسن • وقال أيضا لو وافق خبر السر البينة أنه فقير وليس له أحد تنازعه فنقته القاضي لا يدخله في الوقت حتى يستعلمه بقاء مال المدعى والآخر قال مشايخنا رحمه الله تعالى وإنه حسن أيضا وكذلك يستحق على قول هلال رحمه الله تعالى أن يملك أحد تنازعه فنقته وإنه حسن أيضا كذا في الأخيرة • فإن برهن على ما ذكرنا وأخبر عدلا بغيره فما أوى ولا يصح مصرا قال هلال رحمه الله تعالى والخبر في هذا الباب والشهادة سواء لأنه ليس بينهما تحقيق بل هو خبر • ولو قال أنا أنتم أحدنا نجب فنقته عليه كفاؤه ولا يحتاج إلى أن يقول بالقطع ليس أحدنا حق عليه كافي الميراث كذا في الوجيز • وإذا أراد رجل إثبات قرابة له وفقره في الوقت فلا بد أن كان صغيرا بخلاف الكبار فأنهم يشنون فقرهم بأنفسهم ووصى الأب في هاتمة الآية الأب فان يكن لهم أب ولا وصى الأب ولهم أم أو أخ أو عم أو أخوال فلهؤلاء إثبات قرابة بالصغير وفقره مان كان الصغير في حجره مستصفا ثم إن كانت الأم والأب أو الأخ موضع الغنى في أيديهم فإبصار الصغير من الغنى يدفع اليهم ويؤمرون بالانفاق عليه وإن لم يكن موضع الغنى في موضع في يد رجل فقروهم ثم إن الغنى عليه كذا في الحديث • رجل وقصصه فقعه فقرا أقر بأنه فأرد بعض الفقهاء من أقر بأنه أن يصف البعض ما هم أغنياء أن ادعوا عليهم دعوى محضه بأن ادعوا عليهم ما ليس بونه أغنياء كان لهم أن يحضروهم فإن كان القلم يعمل اليهم فأردوا لأن يصفوا القبيح ما قاتلهم أنهم أغنياء ليس لهم ذلك كذا في الواقع الحاشية • وإذا برهن عندكم على قرابته وفقره ثم جاء به الحاكم بالقرابة والعقر طلب من وقف آخر على الفقير القربى لا يحتاج إلى إعادة البينة لأن من كان فقرا في وقف فهو فقير في كل وقف وكذا لو برهن على قرابته من الوقف وعكسهما كم ثبها يطلب وقفه أي الواقف لا يبرهن على أنه يملك لا يحتاج إلى إعادة البينة وكذا لو جاء أخو الغني فله في كذا في الوجيز • ولو أتم رجل حصة عند القاضي أن الذي كان في يده يقضي بقرابته وفقره قبل هذه المدعى المتفق الغلة وإن طالت المدعى القياس لكذا استصفا

لأن الخلق يصاغره بعد ثم قبل لم يترزع • ولو تنازعا في صوف فألم ذوالالبينة انه ملكه بزم من شدة عليه كما هو أتم آخر البينة ملكه بزم من شدة عليها يقضي له ذوالالبنة جز السوف لا يكثر قبله لا يجوز ثبها • ولو أتم خارج البينة على شاة في غيره أنها شاة وهذا السوف منها وألم البينة فله البان الشاة التي يدعيها • جز السوف عنها فانه يقضي شاة للذي ادعى ادعاء الشاة كمالا فاقضي بالثابت الخارج ثم يثبها السوف لأن البينة ليس من أسباب الملك وكذا لو اختصما في أرض فقل الخارج فلهما أرض زرع

فيها هذا القطن أو يثبت فيها هذا البناء فانه يقضي بما ألدى ولو اختصما في حين فقال لخارج هو على حسن من لبن وقتا كان في يد صاحب البندى مثل ذلك فانه يقضي له ذوالالبنة هذا الحين على مستغنى من لبن شاة في هذه وألم الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضي بالثابت خارج • ولو أن عبدا في يد رجل فألمه والبينة أنه عبدهم ولو لم يكن من أمته وعبدوا فألم خارج البينة على مثل ذلك يقضي بالعبودية البينة لا نه ادعيا التنازع في عبدهم رجحينة ذك البند • ولو أتم والد البينة على أمته في يده أنها أمته ولدت هذا العبد في ملكي فألم خارج البينة على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكي فانه يقضي بالأمه للذي ادعيا الأمه لا يملكها مطلقا فيقفها بالذي تمسحق العبد بها • ولو تنازع امرأتان في غزل وكل واحد منهما مدعى أنها غزلته فانه يقضي به لتي الغزل في يدها لأن القطن لا ينزل إلا من الغزل والشعر والمرعى فانه ينزل من لبن • وإذا انقسم رجلان في أرض فزارع فألم كل واحد منهما البينة أن الأرض والزرع هو الذي زرعها فانه يقضي بما ألدى لأن دعواهم لا يدعى الملك المطلق • ولو أن عبدا في يد رجل فألم رجل البينة أنه عبدهم ولو لم يذكر الشهود أمه وألم والد البينة أنه عبدهم ولو لم يذكر أمته فانه يقضي بالعبودية في يده لا نهما استنوا في دعوى التنازع في العبد في يده صاحب اليد يثبت ثبوت النسب • عبق في يد رجل فألم رجل البينة أنه عبدهم ولو في ملكه

من أمته هومن عقبه هذا وأما رجل آخر الينة على مثل ذلك فانه يقضي بالعبد ينال المارح ينصف لانهم استوا في دعوى التنازع وهما حاربان ويكونان من الامن والاشرف والعبدن جميعا. ولوا خشم في الدلو على في شهر شوى اوفى بمكتسبه لى كل واحد منهما يلدى أنه شوافي ملكه فانه يقضي به للذى لان الشوى شوى من بعد آخرى وكذلك في الحفظ اذا اقام كل واحد منهما البينة أنه محقه كسبه فانه يقضي به للذى لان الكاهن مائة كرو وكتب ثم عي نيكب. ولوا خشم في اذاعة ادى خارج ارج اذاعته سرامائة واغصبا منه صاحب الدلو صاحب البيدي اذاعته ولدت في ملكه يقضي به صاحب الولادة. ولوا دى وى با في بدرجل أنه له نسبه واهام البينة والشهود شهدوا أنه نسبه ولم يشهدوا أنه فانه لا يقضي به للذى لان الساج قد ينسج وى بغيره وكذا لو شهدوا في اذاعة اتم انتقت عندا وى امانها ولدت عندا ولم يشهدوا أنه لا لا يقضي به للذى وكذا لو شهدوا امانا امة امة وكذا لو شهدوا على ثوبه عزل من قطن فلان لا يقضي به لفلان وكذا لو شهدوا على أن هذه الحنطة حصلت من زرع في ارض فلان لا يكون لمصاحب الارض ان يأخذ الحنطة هو الصحيح. وكذا لو شهدوا ان هذا الحنطة من زرع كان في ارض فلان أو هذا التمر من ثفل كان في ارض فلان أو هذا الزبيب من كرم كان في ارض فلان لا يقضي به لفلسان ولوا قوا الى في يده ذلك أو شهدوا قاره ولو (٣٨٩)

وقلنا ان القاضي يسأله عما اذا لم يسمع اذا مات المدة على اعمق مرة وانما يعتبر الفرق في كل سنة عند حدوث الغلة فمن كان فقيرا قبله استحق تلك الغلة ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك الغلة انما يستحق من غلة اخرى فلما قضى القاضي اعمق مرة ثم جاب بعد ذلك طلب الغلة وهو غني وقال انما استغنت بعد حدوث الغلة وقال شركاء لا بل استغنت قبل حدوث الغلة فالحق ان لا يكون القول قوله وفي الاستحسان القول قول الشركة ولو لم يكن القاضي قضى بفقره فله طلب الغلة وهو غني وقال انما استغنت بعد دفعي الغلة لا قبل قوله فله اقساموا استحسانا وانما يطلب الغلة ودي اعمق مرة وقال الشركة كالمدة غني وارادوا استحسانه فلم يذلو بحلفه القاضي بالتمام هو غني عن القول في هذا الوقت مع قرائتهم وعن اخذشي من غلته واذ اشهد الشهود على فقره وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في تلك الغلة ولم يدخل في الغلة الثانية الا ان وقتوا فقره وكان الوقت قبل حدوث الغلة فثبتت بحقه في تلك الغلة كذا في المحيط . واذ اشهد القريب بعضهم بعض في الوقت بالفقر لا قبل ان شاهد كل فر بقوله صاحبه وان كان الشهود اعمق منه وشهدوا لرجل من قرائته بقرائته وفقره ذكر انصاف في وقته في باب الوقت على فقره القريبه انهم اذا لم يجزوا الى انفسهم منفعة بشهادتهم ولم يدفعوا عن انفسهم بذلك مضرت قبلت شهادتهم . وهذا هو في باب قبل هذا الباب متصل به لو شهد رجلان عن صحته بقرائته لرجل انه من قرابة الوقت وفقره واقراءته ان ذلك جائز فان لم يثبت شهادتهما فدا القاضي شهادتهما فلا يثبت له قرابة الوقت ان دخل معهم في اصيل المما من مال الوقت وشركاه ما في ذلك كذا في الفخورة . وذكره لاروجه اقه تعالى في وقته ان اشهد رجلان احدينا بقرائة رجل من الوقت وشهد رجلان قريانا بفقره قبلت شهادتهما من غير تفصيل قال هلال روجه اقه تعالى في وقته لو اقر رجل من القرابة بأنه كلف غنائمه يطلب الوقت فقال لا فقره وانما افتقر قبل حدوث الغلة لا قبل قوله وان كان فقرا ليعال وان شهد الشهود أنه فقرا قبل حدوث الغلة استحق الغلة فان قالوا له انما هوهم القاضي بالثبوت لا يبطي الا اذا كان مكان ما لم يثبت قبل بدله

التي يعرف به وان كان يعرف باسمه واسم أبيه وجده لا يحتاج الى القبول وان كان التعرف لا يحصل الا بذكر القبول بان كان يشترك في المصر
غير في ذلك الاسم والنسب كما قال أحد من محدثي جعفر فهذا لا يقع التعرف لان في المصر من يشترك في الاسم والنسب ومحمد جده الله
تعالى ذكر في كثير من المواضع فلا بد من ذلك فلا بد من التعرف في المصر باسم أبيه ووجه لا يحتاج الى ذكر الجرد وان كان لا يحصل
بذكر الاب والجد لا يكتفى بذلك * ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى لو
قال المذني عليه ليس هذا الحدود في يدى أو قال ليس على تسليم هذا الحدود فإنه لا توجه عليه هذه الخصومة * وان قال المذني عليه
هذا الحدود في يدى غيرنا لم يخطأ في الحدود ولا يلتزم اليه الا اذا أتوا على الخطا فيثبت ثبوتها في الخصومة * ولو ادعى على رجل محدودنا في
يدنا أنكر المذني عليه أن يكون ذلك في يده فقلنا المذني على القاضي أن يحلف على ذلك كنه ذلك حتى يقرنا أو قال المذني على مالك
المذني فإذا أقر بذلك يجرم القاضي بتركه التعرض فان أراكل المذني أن يقيم البينة بعد اقرار مالها بأنها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى لا تقبل بينة المذني على المالك ما لم يقيم البينة أنما في يد المذني عليه أو قام البينة على
المالك بعد اقرار المذني عليه باليد (٢٩٠) فقضى القاضي بذلك ذكر في الجامع أنه لا يتصدق قضاؤه ما يعرف القاضي أنما في يده

<p>أو يقيم البينة أنما في يده وصكذا ذكر الخلف رحمته الله تعالى * المذني عليه اذا ادعى بعد القضاء أن المذني أخطأ في الحد الرابع لا تسمع دعواه وكذا لو ادعى قبل القضاء بعد ما أجاب المذني أنها ملكى وفي يدى ثم ادعى أنه أخطأ في الحد الرابع لا تسمع دعواه وان شهدوا على حد بن لم تقبل شهادتهم ولا يقضى بها وعسن أى وصف رحمه الله تعالى أنها تقبل ويقضى واختلف المشايخ في حكم الله تعالى في حمله قال بعضهم انه يقبل ان شهدوا على حد بن متقابلين اما</p>	<p>كذا في المحيط الفصل الخامس في الوقف على جيرانه * وقد على جيرانه في القياس يصرف الى اللامع وفي الاتحاد يصرف الى من يجتمع وياهم مسجد المحلة كذا في الويز * وهو المختار كذا في القياسية ثم في ظاهره من بابي من خفف رحمه الله تعالى أن الشرط السكنى مالكا كان الساكن أو غير مالكا هو الصحيح هكذا في المحيط * وان كان الساكن غير المالك كان الوقف الساكن دون المالك كذا في خلسوى فاضن * ويدخل فيه الجار مسلما كان أو كافرا ذكرنا كان أو أتيا حرا كان أو مكنا بصفيرا كان أو كبيرا وقسم المال على عدد رؤسهم فان فصل الوصى بعضهم على بعض ضمن كذا في الحلاوى * ولا يدخل فيه أمهات الاولاد والمبرورون والعبيد كذا في الخلاصة * وكذا المديون الذى حسن في محله دين هكذا في الويز * ولا يدخل فيه اولاد الوافى أو زوجته كذا في الحلاوى * ولولا الوفاة كان جارا لا يدخل احسانا كذا في خزانة اللعين * وأخوه وعمومه يدخلون كذا في الظهيرية والمحيط * ولو كان الوقف جيران فاتنقل بعضهم الى غيره أنزى وياعوادورهم فانتقل قوم آخرون بعد اذ كان الوقف قبل الحصاد الى جواره فالعتبر فيه من كان جاره وقت قسمة الوقف كذا في فتاوى فاضن * ولو وقف على جيرانه وله دار هو فيها ساكن فانتقل منها الى دار أخرى وسكنها جيرانه الى أن مات فالقف لجيران الدار التي انتقل اليها ومات فيها كذا في المحيط * ولو وقف على جيرانه ثم خرج المكة ومات فيها كان كذا في فتاوى فاضن * ولو وقف على جيرانه وله دار هو فيها ساكن أو معتبرا فالقف لجيران بلده كذا في الظهيرية * ولو كان له داران وهو يسكن في أحدهما والآخرى فالقف لخالقه لجيران الدار التي يسكن فيها كذا في المحيط * ولو كان له داران وفى كل داره زوجة فالقف لجيران الدارين ولن مات في أحدهما كذا في الحلاوى * وكذلك لو كانت إحدى الدارين بالبصرة والآخرى بالكويت وله في كل واحد منهما زوجة كذا في المحيط * ولو وقف على فقرا مبررة ومات فباع ورثته تلك الدار وانتقلوا الى ناحية أخرى فالقف لجيرانه يوم مات ولا يلتفت الى بيع الورثة كذا في خزانة اللعين ناقل</p>
--	--

ان شهدوا على حد بن والعين والغريب أو وحد الساروا لشرق لا تقبل وقال بعضهم انها تقبل في قوله اذا شهدوا على
حد بن أحد منهم لا ولا لا تعرضا * اننا ادعى محدودا ذكرنا الحدود الاربع وقال اليهود نحن نعلم حدودها لانهم قالوا انما وقف
ولكن لا تصرف جيرانها ولا تصرف أسامي الجيران قال الشيخ الامام شمس الاعظم الحلاوى رحمه الله تعالى هناك مسائل ثلاثة * أحدها أن
يقول اليهود لهذا المذني دار في محله كذا تلاكس دار فلان في رقعة كذا اغتصبها منه هذا المذني عليه أنما في يدى يغير حق
ولم يذكر واحدوها أو قال لا تعلم حدودها وجعل المذني شهودا آخر فشهدوا بصحة ما كان القاضي لا يقضى للمذني لان الذين شهدوا
بالملك لم يشهدوا بالحدود والذين شهدوا بحدودها لم يشهدوا بملك المار * والمسئلة الثانية لو قال اليهود نحن نعلم حدودها أحد
حدودها كذا والى كذا والثالث كذا والرابع كذا ولكن لا ندري أو أوافق الحدود التي يختصا دعوى المذني وهل هذا الحدود حدود تلك
الجار قالوا لا نعم هذه الحدود وهي لحدودها هذه الحدود وأقر البائع بهذه الحدود ولكن ما رأيناها ولا امرنا بذلك المحلة
ولا يثبتوا كتر تحصل الشهادة على الفار والارض على هذا الوجه يسمى البائع حدودها والشهود يتبعون اليه لا بد من رفق البائع وفى
هذه المسئلة القاضي يفتأ يبين الى الفار ليتقرر أن هذه الحدود وهل هي حدود تلك الفار وان يقضى بها المذني اذا رجاها له

وشهدا عندئذ من حدودهما هذا الحدود وان شئت لا يقضى * واما المسئلة الثالثة اذ قال الشهود ان لهذا الذي دار في محله كذا تعرف حدودها اذ اختلفا عند سبطنا او شرفنا ان حدودها الى ههنا والى ههنا الثالث الى ههنا والرابع الى ههنا ولو كانا في جيراننا فان ههنا اذ اراد القاضي ان يقضى للذي يامر الشهود بان يذهبوا الى الاربع ويستمعهم شاهدان او اثنين من امانته وسنوال الحدود لا يمتنع ثم تعرف الابن ان جيراننا يسألوا انفسهم فاذ رجعا الى القاضي وشهدا بانه الشهود يسمون حدود الدار وارواها والى ههنا وانعرفنا عن جيراننا من حدود الدار فلان وفلان وفلان في مسكة كذا فان القاضي يقضى بشهادة الشهود وان كان شاهد واحد للدار الذي هو وان قال الشهود ان شهدا ان الدار التي تلاقى دار فلان وفلان لهذا الذي اوقاها الدار التي بين دار فلان وبين دار فلان لهذا الذي لا يلتصق الى شهادتهم لانهم ذكر واحد من ذلك لا يكتفى فان كانت الدار مشهورة بغير رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا القدر في الارض والحائض يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان رجلا كان مشهورا لا يشتد في تعرفه من كذا الاسم والتسب * ولو ادعى محدودا في رجل وذكرا لشهود الحدود الثلاثة فوالا لانعرف الحد الدار الرابع خازنت شهادتهم وان ذكر الحد الرابع وقالوا الحد الرابع متصل للذي وليد كروا (٣٩١) الفصل باثنت شهادتهم

وان ذكر الحد الرابع في ملك الذي عليه ولم يذكر الفصل لا تقبل شهادتهم في الارض وتقبل في البيوت والحدود والكروم ولو كان الحد الرابع ملدا بغير جنين لكل واحد منهما أرض

عن الجيدى * ولو وقف على فقر الطعان ولم يصف الجيران الى نفسه بان لم يقل في فقر اميراني فلهذا وما لو وقف على فقر اميراني سواء كنف الظهيرية * وان كان حين مرض من حوله شاة الى له أخرى أو قرية ثم ماتت فالله الجيرة الاولى وليس هذا انتقال كذا في المحط * امرأة كانت تسكن دارا وقتت في جيرانها وقتها ثم تزوجت وزفت الى بيت زوجها وماتت فيه فجيرانها جيران زوجها وكذلك اذا تزوج رجل امرأة وانتقل اليها انتقل جواربه الاول كنف الظهيرية * قالوا ان كنت متاع في داره الاولى فالله الاولين كذا في المحط * وان لم يتصل ولو كان يختلف اليها فغيره جيران داره وان كان في الحايى * واذ اوقف على فقر اميراني فالله لا تدخل اذا كانت جارتها وتدخل البعل لا تدخل كنف الظهيرية * وان لم يعلم من جيرانه لم يقسم الله حتى يشهد الشهود على التل الذي وقف فيه يعطى جيران ذلك التل وان ادعى جارة فقير ولم يعرف كنف ان يقسم البينة في فقره * ولو قال الواقف اوصى اعليت الله فقرا الجيران فاقول قوله مع عنه وان جدد ذلك الجيران كنف الحايى

الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والى كروا الجلس والعقب اذ اوقف أرضه على أهل بيته دخل تحت الوقف كل من يصل من قبل آباءه الى أقصى أبه في الاسلام يتولى فيه السلم والكفا والذكر والاثنى والحرم وغير الحرم والقريب والعبد ولا يدخل الاب الاقصى ويدخل فيه ولو اوقف هو والعولما يدخل اولاد البنات واولاد الاخوات وكذلك لا يدخل اولاد من سواهن من الاناث الا اذا كان أزواجهن من بني اعمام الواقف كنف الظهيرية * وذكر كرمس الاثمة السرخسى رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير اذا ذكر اهل البيت في الوقف اوصية يرجع الى مراده ان اراد بيت السكنى فاهل بيتهم بعبوة ويتوقف عليه في شته وان لم تكن منهم فاهل بيتهم بعبوة ان اراد بيت التسب فاهل بيتهم بعبوة ولا سيما المعروف * وذكر القاضي الامام علي السعدي ان الواقف ان كان بيت نسب مثل بيت العرب فاهل بيته جميع اولاديه وان لم يكن في عياله وان لم يكن بيت نسب فاهل بيته من بعبوة في بيتهم يتوقف عليه ولا يدخل غيرهم فيه

والا فالعين لان كل واحد منهم مقر بوجه الخصومة عليه لا ادعى البينة لنفسه فان اقام أحدهما البينة ثم ادعى بعبوة بقضى به باليد وبصر همدى عليه والآخر مدعى وان قامت البينة لكل واحد منهما فان القاضي يجعل الدار في يدهما لانهم اتوا باثبات البند فصار كلوا تساويا في اثبات الملك * وقال بعض اصحابنا رجوها قال تعالى انا قال الذي ملك وفي يدى انفسهم دعواه لانه لا يدعى حق على غيره * وذكر انصاف عن اصحابنا ان رجلا اقام البينة على رجل ان في يده الدار التي جعلها كذا بين حدودها فان القاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بيته على الملك بغير البينة ان الدار في يد المدعى عليه ثم قيم البينة آية له لتوهم انهما اوصافا في حدود في يد ذلك على ان يدعيه أحدهما فيتم الاخر انما في يد يد قيم المدعى عليه انما هو الدار في يد غيره فلو اطل لعل اذ اقصاه على المسخر واختلاف في القضاء على المسخر فالبعض ينفذ قضاءه واليه اشارة الكتاب * وقال بعضهم انما ينفذ القاضي انما مسخر اما اذا علم انه مسخر لا ينفذ قضاءه القاضي وعليه لا يمتنع لفضل ما اقامه انصاف في ان لا يسمع البينة في مستثنى الا صاحب كل واحد منهما لا يكون شهادة اذ ان تمكن الدار في يده * ومن اصحابنا من قال مسئلة الاصل محمولة على ما اذا اقام البينة على اليد ثم اقام أحدهما البينة على الملك اما ان اقام البينة على البني اقام أحدهما البينة على الملك فان القاضي لا يقضى بحق لو وجد الدار في يد ثالث لا يتبرع من يده وذكر كرمس

الاعتقاد السري حتى زجه الله تعالى قال تأويل مسئلة الخصال أن الذي عليه يدع البوق في حلة الأصل كل واحد منهما يدعي البندقية
فلهذا قبل دعوى الذي على اللبس حتى لو طال الذي في ملكي وفي يدى وان هذا الرجل ينفق ويترعى بغير حق والذي عليه بقر ملكي
في يدى ولا يدعي البندقية لا تسع بينة الذي يذكر محمد رجه الله تعالى في السبل وأن مسلخا من دار الحرب وبمعهم مستأن وفيدهما
بغل عليه مال كل واحد منهما يقول هو ملك وفي يدى فقامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضي يقضي بالمالين أقام البينة لا تتوزر
دعوى الباطنة * قال شمس الأئمة هذا راجع لقولنا وجوب مسئلة اثنين خطا بعض مشايخنا فيما ذال كل واحد من المدعين ملكي في
يدى القاضي لا يسع هذا لخصوصة ويقول انا كل ملك في يدك فما تطالبني فتنقص من مالي قبول البينة من أحدهما وهو الصحيح
ووجهه أن كل واحد منهما يحتاج إلى البينة لدفع منازعة الآخر بالبينة لهذا المقصود مقبولة وقول القاضي أطلب منك أن تنقمه عن
منزاجي وتقره في يدى فأجاب فالحاصل أن دعوى الملك في القمار لا تسع الأعلى صاحب اليد دعوى اليد تقبل على غير ما حب البدان
كل ذلك لا غير يترفع في اليد فيعمل مديا ليدفع مقصودا ومديا للثالث فعلم الملك البد * رجل ادعى دارا في يد رجل وقال الدار داري
اشترها فلان منك لى (٣٩٢) وقال غائب والتي في يده الدار يجحد البيع قال أبو يوسف رجه الله تعالى

وأنا كان بينهما قربة واختارها كذا في القباينة * وإذا وقف على أهل يته دخل تحت الوقف من كان
موجودا من أهل يته ومن باقى بعده هؤلاء من أولادهم وأولاد أولادهم كذا في الهبط * وقوله على أكي
وجنى كامل بيتي ولا يخص القرا ما لا يخصهم وقوله على الفقرا منهم وعلى من افتقر سواء حيث يكون
لمن يكون فقيرا وقت الحاجة وان كان غنيا فوقت الوقف لا يتصدق به كان غنيا فافتقر على الصحيح كذا في فتح
القدير * وان وقف امرأ على أهل بيتها أو على نفسها لا تدخل والتمها ولها كذا في خزنة المفتين * ولو
قال على أهل عبد الله فهو على امرأته خاصة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال هلال رجه الله تعالى
ولكنما تحسن فقبل الوقف على جميع من يعوله بمن يجمعه يته من الأحرار كذا في الحاوى * وهو اختار
كذا في القباينة * ولا يدخل تحت الوقف بماله كذا في الهبط * ولا يدخل عبد الله فيه وكذا من يعوله في
بيتا آخر كذا في الحاوى * والعيال كل من يكون في نفقة انسان سواء كان في منزله أم في غيره ومنه والخدم
بغيره العيال كذا في خزنة المفتين * وإذا وقف على عقب فلان فاعلم بأن عقب الانسان كل من يرجع
بأبائه إلى ما لا يدخل فيه ولد البنات الا اذا كان ذرايع البنات من ولد فلان وكذلك أولاد من سواهن من
الان لا يدخل في هذا الوقف الا اذا كان أزواجهن من ولد فلان ولو وقف على زيد وعقبه ولزيد أولاد وزيد
بن لا يكون أولادى لأن ولدا لرجل لا يسمى عقبه الا بعد موته كذا في الهبط
* الفصل السابع في الوقف على الموالى والمدرين وأمهات الأولاد اذا قال رجل حلالا رضى هذه
صدقة موقوفة على موالى تم على الفقرا ولم يرز على هذا فهو مولى عاتقة تصرف الغلة لهم ويدخل في ذلك
من أعققه قبل الوقف ومن يعتقون من قبله بعد الوقف ومن يعتق بموته من أمهات أولاده ومدبره ومن
عتق بعد موته وصيته مؤمنا كان أو كافرا ذكرا أو أنثى أو يدخل فيه أولاده ماله لانه مولى لهم غير
الواقف كذا في الحاوى * وأولاد المولى ان كانوا يرجعون بولاد آبائهم إلى الواقف يدخلون كان أو لاد
آبائهم إلى قوم آخرين لم يدخلوا كذا في خزنة المفتين * ولا يدخل فيه موالى فان مات موالى

أقبل منه الذي عليه وكذا
لو كان المشتري حاضر ابتكر
الشراء وهذا جازع رجل
ادعى دارا في يد رجل وقال
هي لى اشترتها من فلان
كان فلان اشترها منك
وقال أبو حنيفة رجه الله
تعالى اذا دعى أنه اشترها
من فلان وفلان اشترها
من الذى في يده قبل البينة
وان ادعى أنه اشترها
لفلان من الذى في يده
فان لا قبل هذه البينة
ولو قال هذا لى اشترتها
فلان الذى وكنته بالبيع
سمع دعواه * ولو قال هذه
لى اشترها منك فلان
وفلان كان وكلا لى في الشراء
لا تسع دعواه لى قول لى
حنيفة رجه الله تعالى وتسع

في قول لى يوسف رجه الله تعالى ورجل ادعى دارا في يد رجل فقال الذى عليه ليست في يدى فقال الذى بشهد
وشهد وان الدار في يده الذى عليه وفي ملكه فان القاضي يسأل الذى إن قال لى هو كاتبه هذا أنها في يدى في ملكه فقد اراد الذى
بالدار الذى عليه وان قال صدقوا أنها في يده لا صدقهم أنها في ملكه فهذا هو الجواب على خصم الذى * المدعى اذا قال
ملكى وحقى وفي يده فبغير حق ولم يقل واجب عليه تسليمه والى والشهود لم يقولوا ذلك ايضا * ولو قال ملكى وحقى ولم يقل وفي يده
بغير حق فقد ذكرنا اختلاف المشايخ رجه الله تعالى فيه * رجل ادعى دارا في يد رجل فقال الذى في يده ادعى فلان فقال الذى
ما كان فلان أو دعواها ولكه وهما لك أو امتك فان القاضي يحلف الذى في يده بالله وما هو به ولا داعي له من بعد ما كان أو دعواها به فان
نكل عن اليمين حلفه خصم الذى * رجل في يده دارا فادعى رجل فأقام الذى في يده الدار البينة أن فلان الغائب كان ادعى هذه الدار
واستحقها من يدوسلمها اليه القاضي ثم ان ذلك الغائب أجراها الذى هو فالحال لا قبل بته ولا تدفع عنه الموصومة * دارى في يد رجل
ادعى رجل أنها لى فأقام البينة وأقام الذى في يده البينة أن هذا الدار فلان الغائب اشترها من الذى وكفى بها تقبل بيته وتدفع عنه
الموصومة ولا يلزم الغائب النيران من هذا الذى * دارى في يد رجل فأقام رجل البينة ان صاحب اليد غصبها منه وأقام رجل آخر البينة

دفعه اليه ولادى اعمق فلان القالب جازت شهادتهم وتصدق انصوصه عن ذى الديك والقر الذى عند القاضي أن قلافا الغائب دفعة اليه فاته وتصدق انصوصه عن ذى الديك ولول قال الذى فيه به أودع رجل لأعره فشهد الشهود أودع رجل وهما لا يعرفانه كان الذى فيه به خصله الذى وكذا وقال الشهود أودعهم اليه فلان والذى عليه يقول أودعنى رجل لأعره كان هو خصله الذى ورجل ادعى على رجل بيلتذوا والبارى غير تلك البلدة فقام الذى البيته فقبلت بيته وقضيه بها الذى جاز قضاؤه وان لم تكن الدارق ولا يهملان القاضي ورجل ادعى دارا فى رجل أنه افكر الذى عليه تم قال الذى من ابنى سراى برين مدي عليه ارازا فى دامت بطل دعوا فلان هذا الاقصد كرت التلعب والبلد عرفا فان ادعاهما الذى بعد ذلك لتسمع دعوا والادعى التلق من الذى عليه بلك حادث ورجل ادعى محمودا ون كرمه وهما قال فى غير بهما وفيه اشبارو كلان الحدود تلك الحدود وكلما اخذت عن الاصل لاسلط دعوى الذى الملك وكذا لوذ كرمكان لا اشبار جعلا ناولو كان الذى قال فى غير بهما ليس فيه اشبارو لاسلط فانافه اشبار عظيمة لا شتمو حدونه بعد الدعوى الا أن حد وهما وفق الحدود التي كرت بطل دعوا وهما ولوا ذى أراضو ن كرمه وهما وقال هي عشرين برات أرض أو عشرين ريب بكتا كثر من ذلك لاسلط دعوا وكذا (٣٩٤)

وافقت دعوى المدعى
لاسلط دعوى المدعى لان
هذا لا يحصل التوفيق
وهو غير محتاج اليه * دار
في يد رجل فقال رجل آخر
بعث منه هذه الفاروا فذكر
الذي في يده الشراء وقال
هي لي ثم ان المراءى ادى اليها
وامام البينة على ذلك فقلت
سنته * ولو قال المقر ولا
هذه الفار في يدي
وسكت ثم قال يا بابه ما منه
فانكر الذي في يده الشراء
ثم امام المقر البينة أنها
له ذكر العاطفي أنه لا تقبل
يقته ولا تصح دعواه رجل
أقر عند القاضي أن هذا
العبد والدار لفلان غير
ذي اليد ثم امام البينة أنه
له اشتراه من الذي في يده

قال في الموالى الذين يلزمون والحق في زمن دخل في الوقت من ترك الزوم فلا حق له فان عاد عاقبه كذا في الحاروى • ولو قال على موالى وموالى الحاروى وموالى الحاروى في القرن الرابع من هو اسفل منهم على قياس مسئلة الولد كذا في المحيط • في النيفسئل على بن جاذ عن وقت شيعته على مواله وأولاده مبطنا بعد ما بن وعلى أولاد رجل وأولاداً وأدعت وتواحد من الفريقين الآخر في مناه أولاد فنصيب الموقوف لمن يكون لأولاده هل ينكون من البطن الاول فقال الاول أن يصرف نصيب الميت الى أولاده كذا في التارنسية • ولو أن الوارث رجل مجهول النسب أنه مولد وصدا المقترة وليس للقرن في نسب معروف وأولاده معروف كان لها الوقت كذا في فتاوى قاضيان • وما ذكر من الجواب مستقيم في القلة الجارية وغير مستقيم في القلة الماضية والقلة التي حدث قبل هذا الاقرار كذا في المحيط • فان كان لها أموال اعتقها وموالى اعتقهم لا يعطى الرق من مائة من القلة شيئاً كذا في الظهير وتعطى القلة للفقراء كذا في المحيط • وإن قال هذه صدقة موقوفة تعالى أبدأ على أهمل أولاد مديبره في الوقت جائز وعكس هذا الحق على مال والمساكين وإن أضع الوقت استحق القلة من كل منتهن عند من كان قد زوجوه وأما من اعتقهم من أهمل أولاد في حال حياته قبل حصول هذا الوقت فلا حق لمن فيه لأنهم قد اقترن باسمه ولو لا انخفاض مالها فلا يدخلن في شيء من ذلك حتى يبين كذا في السراج والواجب • وإن لم يكن له أموالاً لقد اعتقت في حياته قالته لها كذا في الحاروى • وإن قال على أهمل أولاد زيد وعلى مولياته وزيد أهمل أولاد زيد كان اعتقهم وأمهات أولادهم يعتقهن قسمت القلة بين أمهات أولاده وبين مولياته ودخل الاثنى كان اعتقهم في مولياته كذا في المحيط • ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة بعمد فاني على موالى قاته يعطى من الوقت لاهملات أولاد مديبره كذا في فتاوى قاضيان • رجل قال أرضى هذه صدقة موقوفة على سالم عملي زيد فاعز بدخا القلة لسالم ثم رجعوا بالقبول اليه دون المولى في نفس الوقت حدوث القلة قالته كذا في الحاروى • ولو قال أرضى على سالم غلام زيد من

قبل إقراره لتقبل بيته * رجل اشترى داراً أو عبداً فاستحق من يده بالنسيئة فأراد أن يرجع بالنسيء على بائعه بعده ثم قال لا، الباقى فكتبت اشترت منك هذا بكنا ولى أن ترجع عليك بالنسيء فأولى اسمع مني وعوا المائى فإن رجعت عليهم المائى لاحت لك ناسيتهم بالنسيء أو لا شيء بعد عوداه فاستحق من ابنه فإذا استحق عليه كان له أن يرجع عليهم المائى * دارى يد رجل ادعى رجل أنه اشترى من فلان غزى البواطام البيضة كره فى الأصل وعلى المسئلة على وجهه وخسعت منه بيضة فبوء أنها كانت لقفلان بأهمان هذا الذى بكنا أو شهدوا أن فلان بأهمانته وهو وثيق له كهاجرت شهداتهم * والثالثة لو شهدوا أنها لهذا الذى اشترى من فلان بكنا فحازت شهداتهم * والثالثة إذا شهدوا أن فلان بأهمان من هذا الذى وسلم له البيضة شهداتهم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها لا تقبل شهداتهم * وأخذ القاضى أوساز رحمه الله تعالى ومسانحار جهه تعالى أخذوا بحجاب الكتاب وأجازوا هذه الشهادة * وإلا يبعثوا شهداء أن هذا الذى اشترى من فلان بكنا وقضه منه البيضة شهداتهم * والخامسة لو شهدوا أنه اشترى من فلان بكنا أو قدده الثمن أو شهدوا أن فلان بأهمانته بكنا ولم يردوا على ذلك لتقبل شهداتهم * ولو شهدوا أن فلان بأهمانته بكنا وكانت الدار فى يده وقت البيع ذكر الرافعى رحمه الله تعالى أنه لا تقبل هذه الشهادة إذا كانت الدار فى يد الناصفة وقت النصف * ولو شهدوا أنه اشترى من فلان بأهمان

شمس الأثرة السرخسي رحمه الله تعالى الجميع أن المستأجر الثاني لا يكون خصم للمستأجر الأول حتى يحضر صاحب الدابة بمعرفة المستعير لانه لا يدعي ملك العين فلا يكون خصم الأول ولو لحاصل أن المستأجر لا يكون خصم الأول في الجارة ولأن يدعي الرهن ولا يدعي الشراء واشترى يكون خصم الكل وكذلك الموهوب به رجل أدعى داراً في بدخل فقال المدعي عليه هي لولدي أكبره الغائب لا تندفع الخصومة عنه ما لم يتم البينة على الادعاء كالوادي الدويعة لاجني فان كان القرية حاضرة اصح اقراره وتصل الخصومة على القرية وهو لو قال هي لولدي الصغير لا تندفع عنه الخصومة لانه لو كان صادقا في اقراره كان هو خصم في ذلك ولو ادعى ارضاً في بدخل أهم الخصم اسنه الذي في يده فقال المدعي عليه هو وقف على سبيل خير معلوم لا تندفع الخصومة عنه فان أقام المدعي بينة على ما ادعى بقضيه وان لم يكن له بينة قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى بصف المدعي عليه على دعوى المدعي فان حلف برئ وان نكل ضمن فتمت للدي على قول محمد رحمه الله تعالى لانه صار وقفاً اقراره اذا نكل فعرضه على تسليمه الى المدعي بكم اقراره بالوقف فيضمن فتمت للدي ولو أقام المدعي عليه البينة على الوقف فشهدوا أنه وقف وليد كروا الواقف لا تندفع عنه خصومة مقلدي ولا يبرأ عن الضمان لانه صار وقفاً اقراره فان وجود هذه البينة وعدمها بمنزلة الاقرار بالوقف بمنزلة الاقرار بالولد الصغير وأولاد (٣٩٦) صغير لغريمه فكما يبرأه الاقرار بالولد الصغير يبرأه بالوقف وهو رجل أدعى داراً في بدخل أنها له

فقال صاحب البدل ملك اذا وقف على الفقراء واحتاج اليه بعض قرائبه وأما اذا وقف على فقراء قرابته فصرف جميع القلة اللهم وان كان نصيب كل واحد منهم أكثر من مائتي درهم أو أقام اذا وقف على الأقل فالأقل من قرائبه فهاهنا لا يعطى الكل إنما يعطى أقل من مائتي درهم كذا في الأخيرة * فان أعطى القاضي بعض القرائب من وقف الفقراء فهاهنا على وجهين ان أعطاهم ولم يقض بذلك لا يصير ذلك سبباً لوجوب شيء لهم حتى كان للقاضي الذي يجي بعده أن يقض ذلك فلا يعطهم وان كان الأول قد قضى بذلك فقال الققيم حكبت بذلك وجهته رابته لهم في الوقف صاروا أحق من سائر الفقراء وليس للقاضي الذي يجي بعده أن يقض ذلك كذا في الجوابي * ولو وقف أرضه على أن نصف غنائه لساكن ونصفه للفقراء من قرائبه فاحتاج قرائبه وان كان الذي يسمي لهم لا يتكفيهم أعطاهم ما جعل للفقراء فقرهم قال هلال رحمه الله تعالى لا هو قول يوسف ابن خلف السمتي رحمه الله تعالى وقال إبراهيم بن يوسف الجني وعلى بن أحمد القاري والقاضي أبو جعفر الهندي وأقرهم الله تعالى يعطون من نصيب الفقراء لهم فقروا فقر اقرائه يستحقون الجاهل من جميعا كن وقف أرضاً على قرائبه وأرضاً على جيرانه بعض جيرانه قرابته فهاهنا يستحقون من الوقفين ما يوصفون وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الواقفين شرط في الوقف أن فقر اقرابه كذا قالوا ليس كذا يعطى فقراء القربى من نصيب الفقراء وان شرط أن فقر اقرابه كذا والباقي للفقراء لا يعطى فقراء القربى من نصيب الفقراء * وما أخذ محمد بن سلمة وأبو نصر محمد بن سلام الجني كذا في الأخيرة * ولو كان الواقف جعل القلة لفقراء من أولادته السبل أو في سبل الله أو الجاهل أو في الغاب فاحتاج بعض ولداً وقربائه الى ذلك لم يعطوا شيئاً الآن يكون الولد والقريب عنهم فيكون غارماً ومن أنشاء السبل فحينئذ يبدأهم كذا في الجوابي * ولو وقف أرضاً على فقراء غير قرابته وأرضاً على الفقراء والمساكين وقف القرابة لا يتكفيهم فان كان ذلك في عقدتين مختلفتين فالقرابة يعطون من الوقف الآخر ما يتكفيهم وان كان ذلك في عقد واحد لا يعطون ويجب أن يكون ما ذكر من الجواب فيما كان التصديق اذ على قول هلال ويوسف

فقال صاحب البدل ملك من يستحق من وقف وأما الذي عليه البينة على هذا كذا هذا دفع الخصومة للمدعي وذكر في الجامع اذا أقام المسمود عليه البينة أن المدعي ماومه بالمدعي قبل دعواه قبل شتمه وطلعت بينة المدعي لان الاستيلاء اقرار بالالبائع واقراء من المسامح أن لا ملك له فيها ماومه غلو المدعي بعد بينة الذي عليه على هذا الوجه

أقام البينة أن صاحب البينة استأجر المدعي بقبلت هذه البينة وسئل الفقهاء الأول لا تفر رواية الجامع الاستيلاء اقرار بالملك المستأجر منه فكان المدعي بهذا البينة مدعي اقرار صاحب البينة لملك المدعي والتناقص سئل بتصديق الخصم فصرفي التقدير أن صاحب البينة الذي أقربان الماركة صاحب البينة ثم المدعي أدعى أن صاحب البينة اقر بعد ذلك أن الماركة المدعي ولو كان مكاناً سئل دفع صاحب البينة اذا رخ كل واحد منهم ما لا قراره تاريخاً فان لا يثبت فذلك يدفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه بقيت بينة المدعي على الملك الطلق بلا اقرار كالأدعي عننا في هذا ناسان أنه أقام أقام البينة على اقرار ذي البينة والمدعي وأقام ذو البينة على اقرار صاحبه فحل البينة ونفي البينة معارض وهذا على الرواية التي جعل الاستيلاء اقراراً بان لا ملكه فذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي البينة ان لا ملك له وإنما أحدهما الملك لنفسه يكون اقرار بالملك المدعي قائم كقولنا اذا ثبت جل استئجار من رجل عينا ولم يتفق بينهما شيء من الاستئجار بعد ذلك ادعاهما لنفسه أو لغيره ولو كلفه لاسمع دعواه ولو لم يكن ذلك اقرار بالملك للبايع تسع دعواه لنفسه ولو كلفه رجل أو دعه رجلاً نصف عبداً ونصف داراً غرضه وممنوع منها نصف الآخر وسلمه اليه فصار سئل وادعى نصف ذلك وأقام البينة وأقام صاحب البينة على الشراء والوديعة فيمكن بينهما خصومة

حتى يحضر البائع لان المدنى لو استحق النصف يظهر بالاستحقاق ان البائع كان شريكاً للمدنى فانصرف وجهه الى النصف الذى كان له والمشتري ليس يخصم في النصف الاخر لانه ودعيه في يده ولواشترى نصف عبد ونصف دار غير مقدور شراء فلهذا وقضه واشترى النصف الباقي ثم اثار ما يمر رجل وادى النصف فان المشتري يكون خصماً للمدنى لانه على الكل ظاهر افكرت خصم المدنى فلذا قضى للمدنى بالنصف ثم حضر البائع كانه ان يستتر منه النصف الاخر بحكم فساد المدنى لان الاستحقاق انصرف الى النصف الباقي ولو باع نصف العبد عايجاً ثم اثار ما يمر منه النصف الباقي بحسبة او يدوم ولم يكل الى المشتري ثم جاز رجل وادى النصف فان المشتري لا يكون خصماً للمدنى ولو اشترى نصف عبد من رجل وادى رجل آخر النصف الباقي ثم جاز رجل وادى النصف فان المشتري يكون خصماً للمدنى وقضى للمدنى بالربع * رجل ادى داراً في رجل عليه نصفها فلان ان فلان ودعيه على من يبق العينة على الوديعه حتى اقام المدنى العينة على ما دى ثمان صاحب البداراً العينة على ما دى من الوديعه بطلت عينة المدنى في النصف وادى بطلت عينة المدنى في النصف هل تسقط في النصف الباقي قالوا بطلت بئنه قال مولانا زوى الله عنه وفيه نظر لان في المسئلة التي قبلها كان المدنى عليه خصماً في النصف دون النصف ومع هذا قبلت سينته في النصف رجل ادى دعوى وانفقت فتاوى الامعة على (٣٩٧) فسادها ومع ذلك ادى المدنى عليه الدفع دفعاً صحيحاً وادى اقام العينة قالوا

ان خالد كذا في المخطوط اذا اعطى واحداً من فقره القراءة اقل من مائتي درهم فأتفقوه وقضى من الغلة اعطى ثانياً لالم يكن اتفقوا في الفساد كذا في المخطوط * وما يتصل بهذا الفصل * اذا قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة ابد على زيد وولد زيد وولد ابد اماناً تساموا ومن بعدهم على الساكنين على اماناً احتاج قرايتي رد عليهم هذا الوقت فكانت غلته لهم وكانت قرايته جامعة فاحتاج بعضهم وبعضهم ما غنوا به فذهبوا الوقت على من احتاج من قرايته وكذلك لو قال ان احتاج موالى فاحتاج بعضهم ولو قال على ولد زيد ان ما اوردت غلة هذا الوقت على عمر وفكت بعض وولد زيد بقي البعض لم ترد الغلة حتى يموت كل ولد زيه كذا ذكرنا في وجهاً لله تعالى كذا في الذخيرة * قال هلال رحمه الله تعالى وفيه ما اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتى على الفقراء من احتاج من وادى وولد وادى اعطى ما يكفيه كان ما قال فان احتاج احد من ولديه بغير النظر الى ما يكفيه (٢) فيكون ذلك ميراً ثانياً يجمع الزمة وان احتاج بعض ولداً ولو اعطى ما يكفيه وان احتاج ولداً والصلب وولد الولد اعطى ما يصبى ولداً والصلب يكون بين الورثة وما يصبى ولداً ولو لم يكن له فان احتاج ما يصبى على عبد داروس ثم اكله ما ذكرنا من الارث والوقت وان استغنى المحتاج لا يبطى له وهذا ظاهر وان قصرت الغلة عن سبب لسك فقير وكان يكتفى لاحدهما (٣) فانه يبدأ بالولد كذا في المخطوط

باب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقت

في الذخيرة اذا وقف أرضاً وشيئاً آخر وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه مادام حياً وبعد الفقهاء (٢) قوله فيكون ذلك ميراً ثالثاً لانه لا يستحقه بالوقت لانه بغير الوصية وهي لا تجوز لوارث وانما يستحقه بالارث ولا يختص هو بخلاف ولداً ولو قال فله بشفقة بالوقت لان الوصية جائزة كذا في الذخيرة (٣) قوله فانه يبدأ بالولد لان حقه اقوى لانه يشترط غير اجازة حتى ولداً والصلب لا يشترط الاجازة الورثة ذخيرة اهـ معصية

لاسمع عينة الدفع لان الدفع بناء على الدعوى والدعوى لم تصح فان كانت دعوى المدنى تحتل العصة بوجه ما اذا ادى المدنى عليه الدفع بطلب المدنى عليه بائناً الدفع * رجل ادى على شخص انه مولوكه وانه فقير وخروج من يده فقال المدنى عليه انا ملوك فلان القائب قالوا ان ياه العبد سينة على ما ذكر تدفع عنه خصومة المدنى وان لم يتم العينة على ما دى قبلت عليه عينة المدنى وقضى له فان حضر القائب بعد ذلك لم يكن له على العبد سبيل حتى يتم العينة على ما دى * رجل ادى داراً في يد رجل

انما اشتراها من فلان غرضي بالدفق هذا النهود بالملك المطلق لم تقبل شهادتهم * ولو ادى ملكاً لطفقه فشهد النهود بالملك بسبب جازت شهادتهم * ولو ادى ملكاً بسبب ثم ادى ذلك وقت آخر عند غير ذلك القاضي ملكاً مطلقاً فاقام المدنى على العينة انه كان ادعى قبل هذا بسبب عند فلان القاضي قبلت عينة المدنى عليه ونظرت عينة المدنى * وان ادى اولاً ملكاً مطلقاً فادعى عند ذلك القاضي او عند غيره ملكاً بسبب مع دوا لانا المطلق يحتمل التقييد وان الثاني دون الاول * اذا ادى داراً او عرضاً فانكر المدنى عليه فاقام المدنى شاهدين شهد أحدهما ان المدنى عليه اقر ان المدنى عليه ان المدنى دفعها اليه لم تقبل هذا الشهادة * رجل ادى شيئاً في يده وقال هو ملكي وان صاحب البداراً حدث به عليه بغير حق قالوا لا يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال المدنى في دعوى اعدا ملكي كان في يدى وان صاحب البداراً حدث به عليه بغير حق * ولو قال هو ملكي وكان في يدى الى ان أحدث المدنى عليه بغير حق يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد * رجل ادى داراً في يد رجل فانكر المدنى عليه فاقام المدنى شاهداً المدنى وقضى بالدار للمدنى ثم اقام القاضي عليه العينة ان الباطل عليه * ذكر في الاصل انه قبلت عينة المدنى عليه لان الباطل دخل في القضاء والنهية يتبع حتى لو كان شهراً للمدنى شهدوا

والدار والناس جميعاً بقضى القاضي الذي ثمّ أمام المقتضى عليه الشبهة أن البناء بملكه ولا يقبل بيته وأمام الشبهة على أرض فيه أن يرفع قضيته بها والذي ثمّ أمام المقتضى عليه الشبهة أن يرفع قضيته وهو بمن حخته قبلت شهادتهم * وقد كركى التمسك إذا أدى دار وأمام الشبهة أنها لا تقضي القضية به الدار ثمّ أمام المقتضى عليه الشبهة أن البناء بملكه ولا يقبل بيته المقتضى عليه أن الشبهة بالدار شهادته إذا دار وأمام البناء جميعاً وكذلك قولهم والذي بعد القضاء ليس البناء والذي واقعه شهادته بالدار لم يشهد به بالبناء كانت شهادته بما دار شهادته بالبناء وبضمان قيمة البناء للمقتضى عليه * ولو شهدوا بالدار والذي ثمّ لا قبل القضاء ليس البناء والذي قبلت شهادته ما هو بقضى لدعي بالسفود دون البناء * وبني القاضي إذا شهدوا بالدار ونسب الهماع للبناء فإن ما أوعا قبل أن يسألها مقتضى بالدار البناء وقال الذي هذا البت من هذا الدار فلا رغب للدعي عليه ليس هو بقضى كذبهم ومان كان قبل القضاء للمقتضى به بشئ وإن كان بعد القضاء قال هذا البت لم يكن لي وأما هو فلا رغب لدار ولا رغب لغيره لا يكون البت للقرعة ويرتفع ما بين من الدار على المقتضى عليه وضمن قيمة ذلك البت للشهود عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يضمن قيمة الكل للشهود عليه ويكون ما بين من الدار للشهود * ولو شهدوا بالدار والذي ثمّ أوعا ما هو بقضى القاضي بالدار (٣٩٨) والبناء والذي ثمّ قال المدعي ليس البناء في أعماله والذي عليه لم يزل به فهذا كتاب منه لشهود

وإذا دار مع البناء على
اللقى عليه • ولو قال
المدى البناء الذى عليه ولم
يقبل لم يزل لم يكن ذلك
أكذا بالمشهود ويكون
البناء الذى عليه وإن قال
ذلك قبل القضاء صدق ولا
يقضى له البناء ولا يكون
مكنا مشهوده • وإذا ادعى
دارا فقال مشهوده شهيد
أهنا دار كان يثبت ولا تصل
مأهل البناء كان فيها يتناول
نوى هو هذا البناء ما لا ذكر
فى المتن أهمل بناء دار
والبناء المشهوده فإن أقام
اللقى عليه البناء بهذا
أن البناء له بناء هو يقبل
يته ويجعل البناء له لأن
التامخ فى القضاء منها

فصاحبا كان اقرار المدعي كذا بالشهود * ولو ادعى دارا في يد رجل وأقام اليه قسمه ذنبا أو المدعى قضى به القاضي فقال الشهود لا تدري بلني الشافعيهم لا يضمنون شيئا كلهم قالوا بعد القضاء شكك في الشهادة * وان قالوا لا المدعى عليه ضمنوا حقيقة الشهادة للقاضي عليه * ولو ادعى جارية أو غيرها من الشهود بذلك وقضى بها القاضي وكان له أو في يد المدعى عليه لم يعلم بالقاضي فأقام المدعى بينة أنه ولد لها فان القاضي يقضي بالولد للمدعى فان رجح شهود الأم بعد ذلك ذكرنا ناطق رحمه الله تعالى أنهم يضمنون قيمة الولد والولد جيعان القاضي انما يقضي بالولد للمدعى بشهادته ورجوعا بعد القضاء لا قبل القضاء بل وأوردوا عن الإسلام أو فسوا ثم أقام المدعى البينة على الولد أنه ولد له جارية فان القاضي لا يقضي به بالولد لأن يشهد بالشهود بالولد أو عملا للمدعى ولأنه الجارية ملكه * ولو ادعى جارية في يد رجل أنه ولد له وشهد الشهود أنها له فاقوا وأما أو لها أو في يد المدعى عليه ادعاء الذي يدينه وأقام البينة على ذلك ذكره المتني أنه لا يثبت له وبقي بالبار بقوله المدعى فان قضى القاضي بذلك تحضر الشهود فقالوا لا يمكن الولد للمدعى انما هو للمدعى عليه فان القاضي يقضي بقيمة الولد على الشهود كلهم رجوعا عن شهادتهم بالولد فان قال الشهود لا تدري بل الولد لا يضمن قيمة الولد هذا اذا شهدوا بالجارية فاقوا أو أباها فان كانوا حاضرا سألهم القاضي عن الولد (٣٩٩)

أو قالوا لا تدري بل هو فان القاضي يقضي بالأم ولا يقضي بالولد * رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له أو ادعى أنه له استشهدا همن الذي يدينه بكذا وقدره الثمن وقضيهما هه وقال المدعى عليه هي لي وأقام المدعي شاهدين شهد أحدهما بما ادعى بشر أنهما شهدا الثاني وقال أشهد على شهادته الأولى وقال على مثل شهادة الأولى لا تقبل شهادته في قولهم * وان قال أشهد مثل ما شهد الأول ذكرنا لخصاف رحمه الله تعالى أنها لا تقبل حتى يفسر الشهادة على وجهها وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى

كثرت طائفة النفس فيجوز عند أبي يوسف رجعة الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي اذا وقف وقضوا يوما واستقيا أنفسهم أن يتفق من غلته هذا الوقت على نفسه وعياله وحشيمه مادام حيا جازا الوقت والشرط جميعا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فإذا انقضى وضامرت الغلة لمساكين كذا في الأخير * ولو وقف وقفا واستقيا نفسه أن يأكل من ماله مادام حيا ثم مات وعنده من هذا الوقت مائة مائة أو مائة أو مائة فذلك كله مرد على الوقف ولو كان عنده خبر من بر ذلك الوقت كان مائة لا لا ذلك ليس من الوقت حقيقة كذا في الظهيرية * وقف على الخصال اذا شرط أن يتفق على نفسه وله وحشيمه وعياله من غلته هذا الوقت فمات غلته فباعه ولو قبض منها ثم مات قبل أن يتفق ذلك هل يكون ذلك لورثته أو لأهل الوقت قال يكون لورثته لأنه قد حصل ذلك وكان له كذا في فتح القدير * وقضيهما على امرأته وأولاده فماتت المرأة لم يكن نصيبها إلا ما كان نصيبها من مات واحد منهم ردة نصيبها إلى أولاده فيكون نصيبها مردودا إلى الجميع كذا في الكبرى * وقضيهما لخصمها على امرأته ونصفها على ولديها بعينه أنه ان ماتت امرأته لم صرف نصيبها إلى أولاده وآخره لغيره فماتت المرأة يكون للأول الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المضمرات * وقف خضعة على رجل على أن يعطيه له كفاية كل شهر وليس له عيال فصار له عيال يعطيه له ولعاليه كفايتهم كذا في الكبرى * ولو وقف أرضا على رجل على أن يقرضه مائة جاز الوقت ويطل الشرط * كذا في فتاوى قاضيان * اذا شرط في أصل الوقت أن يستبدل به أرض أخرى اذا شئت ذلك فتكون وقضيهما كأنها الوقت والشرط جازان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو شرط أن يسعها ويستبدل بينهما كما كان في وقفات القاضي الامام فخر الدين قول هلال رحمه الله تعالى مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * وليس له بعد ما يدينه من أن يستبدل ثانيا لا تمام الشرط غير أن لا يذبحه عتبه فذلك دائما كذا في فتح القدير * وان كان الوقت قال في أصل الوقت على أن يسعها بجلبان من الثمن من قليل أو كثيرا أو قال على أن يسعها أو شترى بينهما عبدا أو قال

المختار عند أبي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الشاهد الثاني فصحا يكره اداء الشهادة على وجهه لا يقبل منه الاجال وان كان أعيا ولا حشمة مجلس القاضي يمكنه اداء الشهادة بلسانه قبل منه الاجال * وان كان عاجزا عن الشهادة أصلا لا تقبل شهادته وذكر شمس الأئمة السرخصي رحمه الله تعالى المختار عند أبي أن القاضي ان أحسن بهم تهمه الكفيل لا يقبل منه الاجال ولا يقبل وهو كما لو فرق القاضي بين الشهود ان أحسن بهم تهمه الكذب جاز ذلك والا فلا * ولو كتب الشاهد على ياقض فشهد أحدهما من الكتاب وأشار إلى مواضعه يقول لا أشهد أن لهذا المدعى جيع ما بين وصف على المدعى عليه هذا أو يقول أشهد الذي هذا المدعى على هذا المدعى عليه ويشير اليها جاز ذلك * وذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى ان قال الشاهد شهادته اتمام للمدعى لا يقبل ولو ادعى المدعى من الكتاب سمع دعواه لأنه عسى لا يقدر على الدعوى فصعد دعواه من الكتاب ولكن لا يضمن الاشارة في موضع الاشارة * ولو أقر القاضي رجلين لعل المدعى والخصومة ذكر في المتني أنه لا بأس به خصوصا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ورجل ادعى شيئا يدينه انسان وأقام البينة فأقر المدعى عليه المدعى به فغيره لم يصح اقراره حتى لا تندفع عنه الخصومة * رجل ادعى دارا أو شيئا في يد رجل وأقام البينة فقلت الشهود ومات المدعى عليه قبل القضاء فان القاضي لا يقضي به من الخصم فان خفي وارزأ حاضر القاضي عليه

بذلك اليه قول يحتاج الى إعادة البينة وان كان المورث غائبا غيب متقطعة نصب القاضي وكلاهما لا يلزمه بقضى عليه تلك
 البينة ولا يحتاج الى إعادة تلك البينة . اذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق فأقر أو ادعت الامالة لعق فأقر غلب فان القاضي يقضى
 عليه بأقراره ولو لم يقر لكن أقدم عليه البينة فغلب فانه لا يقضى على الغائب . رجل يدينه مال فقال هو يديته عندي ولا أعرف مالها فاجاه
 رجل وأدعى البينة أنه له قبلت شئته لا للمورع يكون خصم المالك . ولو أقر المورع أنه له وقال وضما عندي فلان آترو صدقه المدي
 لا يكون هو خصم المدي . عين فيد رجل فقال ليس لي في رجل وادعاه فقال الذوالهوى سمع ذلك منه . رجل استأمن من رجل فوفاها قام
 البينة أنه له المصدق ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الامالي أنه سمع دعواه وتقبل شئته . قال مولانا رضي الله عنه وهذا على الرواية
 التي لم تكن الاستعانة اقرارا بالبينة وانما تكون اقرارا بان المالك المستعير . دافعي رجل فقال له رجل ادفع الي هذه المالا استكفها فاني
 أن يدفع فادعي السائل أنه له المجمع دعواه . وكذا لو قال اعطني هذه الدابة أركبها أو قال بلوني هذا الثوب ألبسه . ولو قال أكني هذه الدار
 أو أكرني هذه الدار وهذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعاه بصدف ذلك لا تسع دعواه . رجل ادعى على رجل أنه باعه هذا العبد أو قدره
 بأمره أو قال المدي (٤٠٠) عليه بعت بغير أمر مولاه كل المدي عليه خصم المدي وتقبل شئته المدي عليه وبؤمر

بسلم العبد اليه
 . رجل ادعى دارا في يد رجل
 أنه له فقال ذوالبيد
 لقلا بعتما منه بكذا
 وشخصا ثم ادعينا فان
 صدقه المدي في ذلك أو
 كذب وعلم القاضي بذلك
 خصومة بينهما وان كذب
 ولم يعلمه القاضي قبلت
 شئته المدي ولا تقبل شئته
 المدي عليه على ما ادعى
 فان قضى القاضي للمدي
 ثم حضر الغائب وادعى
 أنه له وصدقه القاضي
 أفروا واد أن قيم البينة
 على ما ادعى لا تقبل شئته
 وان ادعى الحاضر ملكا
 مطلقا قبلت شئته وبقضى
 له وان حضر الغائب قبل
 أن يقضى القاضي للمدي

أيهما لم يدعى ذلك قال هلال رحمه الله تعالى هذا الشرط فاسد بفسده الوقت كذا في فتاوى فاضلنا
 . ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة بأعلى أن لي أن أستبدل بها أخرى يكون الوقت جائزا استسنا
 انا كان الشرع يثبت الاول كذا في محيط السرخسي . وكاشف عن التنية تصير التنية وقتا بشرائط الاول
 فاقسم الاول ولا يحتاج الى مباشرة الوقت بشرطه في التنية كذا في فتاوى فاضلنا . ولو شرط
 الاستبدال ولا بد كذا في رضاء ولا دواع الاول أنه يستبدلها بنفسه القمار ما من دارا وأرض وكذا في
 لم يقبل البينة أن يستبدلها بأى بلد شاء كذا في الخلاصة . ولما قال على أن أستبدل أرضا أخرى ليس له
 أن يصير البنية دارا أو كذا على العكس كذا في فتح القدير . وله أن يشتري بثمنها أرض المخرج كذا في فتاوى
 فاضلنا . ولو قال يرض من البصرة ليس له أن يستبدل من غيرها وبني ان كانت أحسن أن يجوز لانه
 خلاف في الخبر كذا في فتح القدير . وفي التنية قبله لدار الوقت بدار أخرى انما يجوز اذا كانت في محله
 واحدة وتكون محلها المماثل كمنها من محله الموقوف على عكس لا يجوز كذا في الصرا الراقي . ولو شرط
 لنفسه أن يستبدل بغيره جاز ولو أوصى به عند موته لم يكن الوصي ذلك . ولو شرط الاستبدال لنفسه مع
 آخر أن يستبدل لامة انتزعت ذلك الرجل لا يجوز ولو شرط الواهب جاز كذا في فتح القدير . ولو شرط الوقت
 في الوقت الاستبدال لكل من ولي هذا الوقت صح ذلك . ولو كان لكل من ولي الوقت ولاية الاستبدال أمانا
 حال الوقت على أن فلان ولا يلا الاستبدال لفلان الوقت لا يكون لفلان ولاية الاستبدال بمسحوت
 الوقت الا أن يشترط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوى فاضلنا . وليس للقيم ولاية الاستبدال الا أن ينس
 له ذلك . ولو شرط للقيم ولم يشترط لنفسه كأنه أن يستبدل بنفسه كذا في فتح القدير . ثم انما جاز الوقت
 بشرط البيع والاستبدال بالثمن فباعه بعتا ثمن الناس فيه بالبيع جاز وان باعه بما لا يتجان الناس فيه
 فالبيع باطل كذا في المحيط . ولو باعه بغيره من قيس قبله الامام صح ثم يبيع بغيره وقال أبو يوسف
 وهلال رحمه الله تعالى لا يحل له الا بالنقد كذا في الصرا الراقي . أو يارض تكون وقتها مكانها كذا في فتح

فان ادعى الذي حضر لنفسه ملكا طاقا راجحين أمانا البينة وان ادعى الذي حضر للشر من ذي
 البينة من شهر أو عام البينة قبلت شئته دفع سنة المدي لانه ثبت هذه البينة أن يثبت المدي قامت على غير خصم . فصل في دعوى
 المالك بسبب . دافعي رجل قال عام رجل البينة انما اشتراها من فلان غير ذي البينة اقدرهم وهو عليها وقد فلتن وأقام ثمر البينة
 أن فلانا تزوجها بهانته وقضها أو عام آخر البينة على الصدقة من رجل آتروا أو عام آخر البينة أنه وبنها من أيها فان القاضي يقضى بينهم
 أربابا وان ادعوا ذلك من رجل واحد يقضى لغيره من سنة البيع . ولو ادعاهما رجلان أقال أحدهما البينة على الهبة والقبض من
 رجل وأقام آخر البينة على الصدقة والقبض من ذلك الرجل فقاموا ان كان شيئا لا يحل التسعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى
 بشئ وقيل بأنه يقضى لهما عند الكل وقال بعضهم لا يقضى بشئ عند الكل والزمه أولى من الهبة والصدقة . ولو ادعى رجل الشراء من
 رجل وادعته أم أمته أمهم قال محمد رحمه الله تعالى الشراء أولى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هما سواء . رجل في يد دارا عام
 رجلان كل واحد منهما البينة فاشترى من ذي البينة بكذا وقد فلتن وهو يكره دعواهما فان القاضي يقضى بينهما ولكل واحد منهما أن
 بأخذ النصف نصف الثمن أو يرد ويرجع كل الثمن فان قضى البيع يرجع كل واحد منهما على ذي البينة بجميع الثمن ولو قضى القاضي

بالمزنيهما فاختار أحدهما التقص والآخر الاجابة بتعديده القاضي فالتحقا بجزآن يأخذان نصف غصة الفين وليس أن يأخذ كل المار
النقص يرجع عليه بكل الفين وان كان ذلك قبل قبض القاضي كان الفين بمقتضى البيع أن يأخذ لكل بكل الفين هذا انما يمكن لاحدهما
تاريخه فان آخر تاريخه لم يسلم وتمتلكه بقضى بينهما وان آخر تاريخ أحدهما سبق فهو أولى وان آخر أحدهما أطلق الآخر فهو
لآخر وان لم يوتر رساوا الذي بدأ أحدهما فصاحب اليد الأولى وان آخر أحدهما ولا آخر ففصاحب اليد الأولى لأن يشهد بهودا لا آخر
بعد كان قبل قبض ذي الدفيعى للورخ وان ادعى الشراكل واحدهما من رجل آخر أنه اشتراهما من فلان وهو يملكها أو قام آخر
التي أنه اشتراهما من فلان آخر وهو عكسها فان القاضي يقضى بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الأول أو لى في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه
الله تعالى أنه لا يعتبر التاريخ وان آخر أحدهما دون الآخر يقضى بينهما اتفاقا فان كان لاحدهما قبض فالآخر أولى كان البائدين
ادعوا لاحدهما يدفعه قضى لغيرهما * وجعل في يده دار وعبد فأمر جلان كل واحدهما البينة ما اشتري منه المار باليد الذي
في يده وصاحب اليد منكر دعوها فان القاضي يقضى بالمار بينهما ويقضى بالعبد بينهما ولهما الخيار لان الشركة في المار عيب فان
اختارا أخفا المار أخذ المار بينهما والعبد بينهما وان اختارا العبد أخفا العبد بينهما (٤٠١) وقعة العبد بينهما وان أراد أحدهما

القدير • ولو باع أرض الوقف وقضى الدين ثم مات ولم يبين حال الدين كان الدين ديناً بتركة كذا في فتاوى
فاضضان • وكذا لو استهلك كذا في فتح القدير • وإن باع الأولي وضاع الدين من يده لا يضمن وبطل الوقف
كذا في محيط السرخسي • ولو اشتري بالدين عرضاً لم لا يكون وقفاً لقوله • وإن عليه ولو هو من المشتري
بعت الهبة يضمنه في قول أبي حنيفة • رجه ألقه تعالى ومنعه أبو يوسف رجه ألقه تعالى أما لو قبض الدين ثم
وهبه فالهبة باطله اتفاقاً • كذا في فتح القدير • وإن باع الوقف ثم علم بالبيع فمضى من كل وجه • لكنه أن
يبيعها أو أن يبايعها عادت بعتيها بطلت • نعم إلا أن يكون محم لنفسه الاستبدال ولو ردت بعتيها بقاء أو
بغير قضائه القبض أو قبل القبض بقضاء عادت وقفها • وكذا إذا أقال المشتري قبل القبض أو بعد كذا في
فتح القدير • وليس له أن يبيع الأرض بعد إقالة الأولي أن يكون شرط ذلك في الوقف كذا في المحيط • ولو
باع أرض الوقف واشترى فيها أرضاً أخرى ثم ردت الأولى عليه بعتيها بقضائه • لكنه أن يبيعها الأرض
الأخرى ما شاء أو الأرض الأولى تعود وقفاً ولو ردت الأولى عليه بعتيها بغير قضائه لم ينقض البيع في الأولى
فبعت الثانية بدلا عن الأولى فلا سطل الوقف في الثانية ويصير مشتراً بالأولى لنفسه ولا يصير مشتراً
للأرض الثانية • ووافقنا لنفسه كذا في فتاوى فاضضان • وإن باع الأولي واشترى الثانية ثم استفتت الأولى
فالتفتاس أن لا ينقض الوقف في الأرض الثانية • وفي الاستحسان أن تكون الثانية وقفاً كذا في محيط
السرخسي • ولو كان الوقف محرراً لم يكره في شرط الاستبدال • لكنه أن يجعله أو يسدله أو يوان كانت
أرض الوقف سبعة لا تنفع بها كذا في فتاوى فاضضان • وقد اختلف كلام فاضضان في موضع جزئه
للقاضي بالشرط الواقف حشدرأي المصلحة فيه وفي موضع منعته ولو سارت الأرض بحال لا تنفع بها
والمعتد به يجوز للقاضي بشرط أن يخرج عن الاستيعاب بالكلية أو أن لا يكون هناك ربع الوقف بغيره • وإن
لا يكون البيع بغير فاقش كذا في الصبر الرائق • وشرط في الاستيعاق أن يكون التسديد قاضياً لجنه
المفسري في العلم والعمل كذا في التبر الفائق • وسئل شمس الأئمة عمود الدارين عن وقف على أولاده

(٥١ - فتاوى ثنائى) فيدالبائع أوفى بأحدهما أو شهدا فهو لا يخر يقضى بالخاره ولو أخرج أحدهما أو أطلق الآخر فإن كانت الدار في يد البائع فالدار للذى أخرج والعبد للآخر . وإن أخرج أحدهما ولا يخر يد يقضى بالدار للذى اليد وكذا لو كان تفسير المورخ قبض مشهوره فيقول أولى وإن كان لأحدهما قبض معان ولا يخر قبض مشهوره فالقبض المعان أولى وإن كانت الدار في أيديهما فأخرج أحدهما وأطلق الآخر يقضى بالدار بينهما والعبد بينهما ولو تخبر كل واحد منهما برجل اشترى من رجل شيئا فاستحق من يدور رجوع على باعنا المثل ثم وصل إليه المبيع ووجه من الوجه لا يكون للبائع أن يأخذ منه لأنه وإن أقر بالبائع بالمثل حذر اشترى منه فقد بطل القاضي ذلك الشراء فبطل ما كان في حقه . وإن اشترى شيئا أو قصر بمائة البائع ثم استحق من يدور رجوع على باعنا المثل ثم وصل إليه المبيع ووجه من الوجه كان للبائع أن يأخذ منه بحكم إقراره . ورجل اشترى دارا بعد فاستحق منه نصف الدار وكان لها من رجوع على البائع خفف العبد وإن شاء انتفض البيع . ويستردك العبد ورجل في يده دارا فادعى ورجل أنها اشترىها من ذى اليد من نفسه فقال صاحب البيت فلان القاتب بعتهم يا منعتهم ورجع إليهم وأدعيتنا أحدهما الذى فاعاد من البيع والادعاء وأعلم القاضي بذلك فلا خصومة بينهما وإن كسبه في البيع والادعاء ولم يرد القاضي ذلك فهو خصم الذى وإن أأم البسقة على ما أدى من البيع والادعاء لا تقبل سنته فإن قضى

القاضي الذي حضر الغائب وأقام البيعة على ما أتى صاحب الدلائل يتبعه لأن القاضي حين قضى الذي بالمراسم منه سنة مطل كل سبع كان بعد فلا يتقبل بيته إلا أن يقيم البيعة على الشراء أكثر من سنة وان حضر الغائب بعد ما أقام الذي البيعة ولم يقض القاضي الذي أقام الذي حضر البيعة على ما قال صاحب الدلائل يتقبل بيته لأن هذه البيعة قامت لا بطلان بيعة الذي فإن أقام المدي بيته فإن القاضي يقضي له بالدار لسبق شرائه * رجل أتى شراراً من رجل منتهز وشبهه به الشراء منتهزاً وأقل جاز * وإن شهدوا بأكثر لم يقبل * هـ راق يدرجلين أتى رجل أن نصف هذه الدار شاعاً ولم يقم البيعة حتى اقتسمها فلو غاب أحدهما فخاصم الذي الحاضر من موافق يده نصف مقسوم وشبهه بده أنه به هذا النصف الذي في يده الحاضر والذي يده النصف شاعاً لم يقبل من بينهما * رجل اشترى من رجل ثوباً بمعدل وقال البائع أعك الثوب الذي في هذا للتدبير فلبس الثوب واشترى وأخرج الثوبين من التدبير قال المشتري هذا ثوب في بيع دعواه ويقبل بيته * وكذا الحارة المتقنة * رجل اشترى داراً أو عدا ولم يقضه فغار رجل وأتى بثلث المشتري غائب لا تسلم دعواه حتى يحضر الغائب * رجل باع داراً ولم يلم بالمشتري حتى غصها رجل ذكر في المشتري أن المشتري كان قد قبل الثمن أو كان الثمن إلى أجل فالخصم هو المشتري والألا فالخصم هو البائع * رجل (٤٠٢) في يده داراً فأجر رجل البيعة أن أهلها وأقام آخر البيعة أن أهلها وفلان بن فلان بن فلان

اشترى به من ندى ليدأوين وقال لهم أن يحز من من اسم كما فيعوه قالوا كل هذا شرط في الوقت كان باطلا وهذا يجب أن يكون قول محمدره الله تعالى أعلم بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في خبر الوضوء وسط الشرط ولو قال أرضى صدقة موقوفة على أن أصلها لي أو على أنه لا يرزول ملكي عن أصلها أو على أن أصلها مسلماً أتصدق بيها كان الوقت باطلاً كذا في فتاوى فاضل * ولو شرط أن يبيعوه يجعل عنه في وقت أفضل أن رأى الحاكم يبيعهم أن يبيع في كذا في الوضوء * وقد كلفنا في وقت الوضوء أن يبيعوا ويصرف عنها الحار من أبواب الخير قالوا بطلان وإن شرط في أصل الوقت أن يبيعوه ولم يعمل به يجوز أن يبيع بعد أن يبيع كذا في الخبر * لو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على أن أصلها قالوا بطلان عند هلال رجة الله تعالى وعند يوسف بن خالد رجة الله تعالى جاز والشرط باطل ولا ولا ولا يبي يوسف رجة الله تعالى فقلت أن يقول الوقت جاز لأن هذا خبراً بشرط الأخبار ولقائل أن يقول بأنه غير جائز عنه كذا في محيط السرخسي * وذكر النصف في وقته مسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقال إذا كتب منك الوقت لا يباع ولا يوجب ولا يعلج ثم قال وعلى أن فلان يبيع ذلك والاستبدال بنفسه ما يكون وقفه أنه أن يبيع ويستبدل وإن قال في أول الكتاب على أن فلان يبيع ذلك والاستبدال بنفسه ما يكون وقفه أنه أن يبيع فلان يبيع ذلك فليس له أن يبيع كذا في الخبر وهو شرط نفسه أن ينقص من المعاليق أناساً من يدعوا من شاعوا يستبدل به كأنه ذلك وليس لقيمه لأن يجعله كذا في فتح القدير * قال النصف في وقته إذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير بعد ذلك فإن أراد أن يكون ذلك أبداً ما عاين بن يبيع ينقص ويدخل ويخرج من متعدد مرة قال يشترط ذلك وإن اشترط الواقف هذه الأشياء لئلا يفسد ما دام حياته ذلك كذا في المحيط ولو شرط لنفسه ما دام حياته لتتولى من بعده صرح ولو جعله لتتولى ما دام الواقف حياته لم يكن متخذه فإما مات الواقف جمل وليس للشرط لذلك أن يجعل لغرماء أو وصي به كذا في الصرائق * وإذا قال أرضى صدقة موقوفة لله تعالى أعلم على أن أضع غلتي حيث شئت جازوه أن أضع غلتي حيث شئت فإن وضع في المسكين أو في الحج

اشترى به من ندى ليدأوين رجل آخر من معلوم وقدما الثمن وقضا الدار والشرط غائب قال في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضي بالدار وأبداً على الذي يذو الشراء لنفسه والشرط الغائب لا يكون خالصاً من شريك فكان هو مدياً للنصف والذي الآخر يذو الكل ولو كان مدياً الشركة أقام البيعة أن الدار كانت لآبائه مات وتركها ماله وأخيه الغائب فإن القاضي يقضي الذي يذو الكل لنفسه بنصف الدار ويقضي بالنصف لبيت في دفع الربع إلى الأبن الحاضر ويدفع الربع في يد الذي عليه حتى يحضر الغائب فإذا حضر الغائب أخذ الربع بغرمته * هـ راق يدرجل أن خوة البيعة أنها كانت داراً يه مات وتر كها مائة

ولا يخفى ندى البيعة لا ورثة غيره ما أقام رجل أحسن البيعة أنها داره والذي في يده الدار يجعدها وهو يقول الدار لي ما أنشأه من أي فإن القاضي يقضي بثلاثة أرباع الدار لأخيه والربع لابن الذي ولاشي الذي الدار في يد رجل أقام رجل البيعة أن صاحب الدار يبيع منه نصفاً ما شاء منها بقدره وأقام رب الدار البيعة أنه يبيع منه نصفاً معلوماً من الدار باقي درهم فإن القاضي يقضي بيته البائع يبيع النصف المعالم باقي درهم ويقضي أيضاً ببيع النصف من النصف الباقي بخصم ما قدره وإن أقام البائع البيعة أنه يبيع منه عشرين مقسوماً بالثمن وأقام المشتري البيعة أنه اشترى منه نصفاً مقسوماً بثمانية قدره فإن القاضي يقضي له بعشرين النصف الذي لم يدر شراً ويخصم ما قدره بيته البائع عليه وأما النصف المقسوم فمضى للمشتري تسعة أعشار هذا النصف تسعين درهماً والعشر الباقي من هذا النصف بخصم ما قدره بيته البائع لأن بيته البائع فيه قامت على فضل الثمن * وعلق يدرجل أقام رجل البيعة أنه يبيع منه الذي في يده بأقدره ورطل من خروجه يملكه وأقام رجل آخر البيعة أنه يبيع منه الذي في يده بأقدره وخزيروه يملكه والذي في يده يتكر دعواهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرذل العبد على المدين تسعين ويضيق الذي يملك واحد منهم نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما البيعة أنه يبيع منه الذي في يده

ذلك قضاء على المقر لمشي لو أقام المقر له البيعة أنه كان وأدعه الذي في يديه لا يشيل بيته رجل في يديه مال الرجل ثياب مات الغائب فامر رجل
 وادعى أنه بيته وصدة ذو اليد فان القاضي يتلو ما لا يدفع المال إلى المدعي سواء قال الميت وارت أو لم يقل فان ظهر له وارث آخر أو لادفع
 المال اليه وتقدير مذكراته بمقرض إلى القاضي وقد رد الحياوى رحمه الله تعالى مئة التالوم بالمول . قيل ما ذكر الحياوى رحمه الله تعالى قول
 أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى التقدير . عن يدي رجل جابر على وادعى أنه اشتراه من فلان
 الغائب ومدة في ذلك صاحب البدان القاضي لا يأمر بال تسليم إلى المدعي . ولو أدى رجل دينار على رجل وادعى الميت البراءة وتوالت إلى
 بيته خاتمة على ذلك في المصر قال الشيخ الإمام المعروف بضرأهر زاده رحمه الله تعالى بوجه القاضي ثلاثة أيام ولا يأمر به إذا مال إلى المال
 ولو أجد إلى المجلس الثاني جازاً أيضاً وقيل فيه خلاف بين أبي حنيفة وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 يأمر بإدائه المال لا بوجه . رجل أمر رجلاً بأن يقضى دينه الذي لفلان عليه فأما المأمور وقال خفت وأرد أن يرجع على الأمر فقال
 الأمر ما كان لفلان على دين ولا أمر تلك بالقضاء ولا أنت قضيت بشياً والدين غائب فأقام المأمور بينة على الدين والأمر بالقضاء
 وقضاه الدين قبلت بيته ومضى (٤٠٤) القاضي بجميع ذلك ويكون ذلك قضاء على الغائب . ولو أن رجلاً حضر رجلاً

واقف أن لا يعطى بعد وفاه لواقف فان مات الغائب جعل إلى المشتبه فأنه الفقراء ولمن جعل إليه
 المشتبه أن يعطى ولم يونس له ويعطى والواقف ونسبه . وليس له أن يعطى نفسه ولا يخرج المشتبه عن بيته
 بقوله اعطيت نفسي فان جعل غلبه لواقف بطل الوقف على قول من لا يجيز وقف الرجل على نفسه
 وكذلك لو جعل غلبه لواقف سنة كذا في الحياوى . بخلاف ما إذا جعل لواقف المشتبه إلى نفسه
 في إعطائه فله فاعطى نفسه حيث لا يبطل الوقف ولو قال فلان جعلت لأخي بطل الوقف كذا في
 المحيط . لو وقف أرضه على بني فلان على أن لا أعطى غلبتهم شئت فصار مقرها إلى الواحد من بني
 فلان بمنزلة جازته شتوهان ثام مقرها إلى جميعهم جاز . وبصرف الغلة إليهم جميعهم بالسنة لأن قوله
 من شئت فصار مقرها للكل ولو صار مقرها إلى غير بني فلان بطلت المشتبه كذا في محيط السرخسى .
 إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على أن أعطى غلبتهم شئت فصار مقرها لفلان على أن يعطى من شاء
 منهم فان قال لأشاه أن أعطى أحدا منهم فأنه لهم وقتاً بطلت المشتبه فصار كانه لم يشترط لنفسه مشيئة
 ولو قال صدقة موقوفة على بني فلان وسكت وكذلك لو مات لواقف فاصدقة لبني فلان فان قال جعلت
 الغلة لابن فلان دون أخوته جاز ولم يكن له أن يحولها له أن يفضل بعضهم على بعض وأن يحرم بعضهم وأن
 يعطى جميع بني فلان في الاستصان فان مات الغائب جعل الغلة له فأنه ثابتة بعد ذلك كذا في الحياوى .
 ولو شاء كلهم بطلت ويكون للفقراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاسا عند ههنا جازت بكون لبني فلان
 استحقاقاً ما على أن كل من البعوض عند وليان عندهما كذا في الصرائري . فلو شاء لواقف بعضهم
 ثم مات لواقف ومات ذلك البعض منهم فنصيبهم يصرف إلى الفقراء ولو شغل غير بني فلان فأنه ثابتة بالمال
 كذا في محيط السرخسى . فان قال وضعت في بني فلان ونسبهم جازت مشيئته في بني فلان وليس
 لأولادهم ونسبهم شئ . كذا في الحياوى . إذا قال أرضي صدقة موقوفة على بني فلان على أن لا أفضل
 من شئت منهم كان ذلك جازاً ويكون له أن يفضل من شاء ولو لم يثبت المشتبه فقال لأشاه أومات كانت الغلة بين

وادعى أنه على فلان
 الغائب أقدرهم وأن
 الذي أحضره كفل له بهذا
 المال عن الغائب وأنكر
 الذي عليه الدين وألغى
 فأقام المدعي البيعة على
 ما أدى قبلت بيته ومضى
 له على الحاضر ولا يكون
 ذلك قضاء على الغائب إلا
 أن يدعى المدعي الكفالة
 بأمر وشهد وشهدوا بذلك
 أيضاً فقضى على الحاضر
 ويكون ذلك قضاء على
 الغائب . ولو أن المدعي
 ادعى على الحاضر أنه كفل
 عن فلان الغائب بكل مال
 له على فلان الغائب وله
 على الغائب ألف درهم
 وشهد الشهود بذلك فقي
 هذا الوجه يقضى على

الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بأمر أو بغير أمر . رجل أراد أن يشتد دينه على غائب
 فالحيلة له أن يكفل رجل للذي بكل ما لديه على فلان الغائب فيصير المدعي كفايته في المجلس ثم يدعى المدعي المال المقدر الذي يريد أن يثابه
 على الغائب فيقر الكفيل بالكفالة ويكره مدعي الغائب فيقيم المدعي بيته بذلك الدين على الغائب فيقبل بيته ومضى بذلك المال
 على الغائب ثم يرى الذي الكفيل على المدعي في الغائب . دارين يدي رجل جابر على أن كفلت لأخي مات وتر كها مراً له
 والذي في يديه يقول له ويشهد هو والدي أنها كانت لآخي المدعي مات وتر كها مراً له وأنهم لا يعاونونه ولا تراغوه فان القاضي قبل
 شهادتهم يقضى على المدعي ويدفع الدار إليه كالأودي أنها كفلت لأخي ما يشاء من حقها بألف درهم وشهد الشهود بذلك فله قبل
 شهادتهم يقضى بالدار . وهذا أربعة ألقاها شاهدوا بها يقضى بالذي أحدها منه والثلاثة شاهدوا أنها كانت ملكاً له والثالثة
 شاهدوا أن له كان يكنه . هذا قال . والراية شاهدوا أن له كان يملكه هذا ما رافق هذه الأقاوا الأربعة اجزوا المراء فقالوا
 مات وتر كها مراً له قبلت شهادتهم ومضى له في قولهم لا يجوز للمراء فيقولوا كانت لأخي أو قالوا كانت ملكاً له أو قالوا كانت
 لجد أبيه ولم يقرولوا مات وتر كها مراً له لا قبل هذا ما رافق قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وتقبل في قول أبي يوسف الآخر

• وان شهدوا على اقرار المدي عليه بشئ من ذلك يكون اقرارا منه للملك المدي وروى التسليم اليه • ولشهدوا أن أمانات في هذه المار
لا تقبل شهادتهم ولا يقضي بشئ لانهم لم يشهدوا بالملك لست ولهذ الواقر المدي عليه بهذا اللفظ لا يكون اقرارا • ولشهدوا أن أمانات
وهذا المار في يده أو شهدوا أن هذه المار كانت في يده يوم مات يقبل ويقضي به المدي وان لم يصر المار لانهم لم يشهدوا بما لست عند
الموت فقد شهدوا بالملك عند الموت والشهادة بالملك لست عند الموت شهادة لا احتمال الى الوارث وكذا لو شهدوا أن أمانات وهو ساكن
فيها يقبل ويقضي به المدي • ولشهدوا أن أمانات في هذه المار أو شهدوا أن أمانات كان في هذا المار حين مات أوصى مات فيها لا تقبل وكذا
لو شهدوا أن أمانات في هذه المار أو مات لا تقبل لانهم لم يشهدوا بالملك ولهذ الواقر المدي عليه أن كان غيبا أو كان داخل فيا لا يكون اقرارا
ولو شهدوا أن أمانات وهو لاس هذا التوب أو هذا التام وصاحب المدي يقبل شهادتهم ويقضي به لان وان كانت دافعة فشهدوا أن
أمانات وهو راكب هذه المار أو شهدوا أن أمانات وهو حامل هذا التام يقبل ويقضي به للوارث • ولشهدوا أمانات وهو فاعدا على
هذا الباط أو على هذا القراض أو مات عليه لا تقبل ولا يقضي بشئ • ولو ادعى دارق يدخل ميراثا عن سبعة شهدوا أنها كانت لاس يوم
مات وتر كها ميراثا له قضى للوارث • وكذا اذا شهدوا أنها كانت لاس يوم (٤٥) مات وهو اسوة ووارثه • وان شهدوا أنه

بني فلان بالسوية ولو لم يسمهم ليس بذلك ولو شهدوا على بني فلان أن فلان أن بفضل من شاء
منهم كان فلان أن بفضل من شأهم كذا في الغيب • ولو جعل نصف الفلحة لواحده وبنه والنصف الآخر
للباقين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الآخر بينه وبين الباقي بالسوية لانه خصه بفضل
النصف والتفضيل بالنصف يقتضي اشتراك في النصف الباقي • ولو قال أن أخص بفلتان من شئت فخص
واحد بالنصف جاز ولا شركة في الباقي ولو شامعهم جازت المشيئة كذا في محيط السرخسي • ولو قال
أرضي صدقة موقوفة على أن لي أن أخص من شئت منهم فهو كالواحد أن يخص من شأهم ولو دفع الكل
الى واحد منهم جاز ولو دفع الكل الى الكل القياس أن لا يجوز عملا بكلمة من وفي الاستصناع يجوز ولو
قال أن أخص واحد منهم هذه المشيئة جاز لأنهم بالسوية كذا في الغيب • ولو قال على أن أكرم من شئت
منهم فمهرهم لانه جاز وليس له أن يكرمهم جميعا في القياس وفي الاستصناع ذلك وليس له أن يكرها
عليهم وصار الوقت لفقراء • ولو قال منهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وهي لفقراء
والمشيئة ثابتة له فيحصل ذلك فان مات قبل أن يكرم أحدا منهم فالفلسة بينهم جميعا • ولو قال على أن لي أن
أخرج من شئت منهم فخرج واحدا والجميع جاز وصار تلك الغلة لفقراء وان أخرج واحدا ثم أراد أن يبدله
لم يكن له ذلك وصار الوقت على الباقي لانه المشيئة في الاخر جاز لانه لا نكاح كذا في الحاشي • ثم ان كان
في الوقت غلة وقت الاخر اخرج كل واحد رجلا فلهما غلة تعاقبا فخرج منها خاصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا
الاصل والجامع الصغرى ما يخرج عن الفلحة أبدا فلهما لأوصى بفله يستاه وفي البستان غلة يوم موت الموصى
فله الغلة الموجودة وما يجدت في المستقبل أبدا • وعلى رواية لرجل رجلا فلهما غلة الفلحة الموجودة
ما يجدت وهو المحكي عن بعض أصحابنا كذا في محيط السرخسي • وان أخرج بان قال أخرجت فلانا أو
فلانا جاز والسان اليه فان لم يكن حتى مات فالفلسة تقسم على رؤس الباقي فيضرب بلفظ من يسم فان
اصطفا أخذاه بينهما وان أيا أو أيا أحدهما هو الآخر حتى يصطفا كذا في البصر الراقي • ولو قال

بني فلان بالسوية ولو لم يسمهم ليس بذلك ولو شهدوا على بني فلان أن فلان أن بفضل من شاء
منهم كان فلان أن بفضل من شأهم كذا في الغيب • ولو جعل نصف الفلحة لواحده وبنه والنصف الآخر
للباقين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الآخر بينه وبين الباقي بالسوية لانه خصه بفضل
النصف والتفضيل بالنصف يقتضي اشتراك في النصف الباقي • ولو قال أن أخص بفلتان من شئت فخص
واحد بالنصف جاز ولا شركة في الباقي ولو شامعهم جازت المشيئة كذا في محيط السرخسي • ولو قال
أرضي صدقة موقوفة على أن لي أن أخص من شئت منهم فهو كالواحد أن يخص من شأهم ولو دفع الكل
الى واحد منهم جاز ولو دفع الكل الى الكل القياس أن لا يجوز عملا بكلمة من وفي الاستصناع يجوز ولو
قال أن أخص واحد منهم هذه المشيئة جاز لأنهم بالسوية كذا في الغيب • ولو قال على أن أكرم من شئت
منهم فمهرهم لانه جاز وليس له أن يكرمهم جميعا في القياس وفي الاستصناع ذلك وليس له أن يكرها
عليهم وصار الوقت لفقراء • ولو قال منهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وهي لفقراء
والمشيئة ثابتة له فيحصل ذلك فان مات قبل أن يكرم أحدا منهم فالفلسة بينهم جميعا • ولو قال على أن لي أن
أخرج من شئت منهم فخرج واحدا والجميع جاز وصار تلك الغلة لفقراء وان أخرج واحدا ثم أراد أن يبدله
لم يكن له ذلك وصار الوقت على الباقي لانه المشيئة في الاخر جاز لانه لا نكاح كذا في الحاشي • ثم ان كان
في الوقت غلة وقت الاخر اخرج كل واحد رجلا فلهما غلة تعاقبا فخرج منها خاصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا
الاصل والجامع الصغرى ما يخرج عن الفلحة أبدا فلهما لأوصى بفله يستاه وفي البستان غلة يوم موت الموصى
فله الغلة الموجودة وما يجدت في المستقبل أبدا • وعلى رواية لرجل رجلا فلهما غلة الفلحة الموجودة
ما يجدت وهو المحكي عن بعض أصحابنا كذا في محيط السرخسي • وان أخرج بان قال أخرجت فلانا أو
فلانا جاز والسان اليه فان لم يكن حتى مات فالفلسة تقسم على رؤس الباقي فيضرب بلفظ من يسم فان
اصطفا أخذاه بينهما وان أيا أو أيا أحدهما هو الآخر حتى يصطفا كذا في البصر الراقي • ولو قال

بني فلان بالسوية ولو لم يسمهم ليس بذلك ولو شهدوا على بني فلان أن فلان أن بفضل من شاء
منهم كان فلان أن بفضل من شأهم كذا في الغيب • ولو جعل نصف الفلحة لواحده وبنه والنصف الآخر
للباقين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الآخر بينه وبين الباقي بالسوية لانه خصه بفضل
النصف والتفضيل بالنصف يقتضي اشتراك في النصف الباقي • ولو قال أن أخص بفلتان من شئت فخص
واحد بالنصف جاز ولا شركة في الباقي ولو شامعهم جازت المشيئة كذا في محيط السرخسي • ولو قال
أرضي صدقة موقوفة على أن لي أن أخص من شئت منهم فهو كالواحد أن يخص من شأهم ولو دفع الكل
الى واحد منهم جاز ولو دفع الكل الى الكل القياس أن لا يجوز عملا بكلمة من وفي الاستصناع يجوز ولو
قال أن أخص واحد منهم هذه المشيئة جاز لأنهم بالسوية كذا في الغيب • ولو قال على أن أكرم من شئت
منهم فمهرهم لانه جاز وليس له أن يكرمهم جميعا في القياس وفي الاستصناع ذلك وليس له أن يكرها
عليهم وصار الوقت لفقراء • ولو قال منهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة تلك السنة وهي لفقراء
والمشيئة ثابتة له فيحصل ذلك فان مات قبل أن يكرم أحدا منهم فالفلسة بينهم جميعا • ولو قال على أن لي أن
أخرج من شئت منهم فخرج واحدا والجميع جاز وصار تلك الغلة لفقراء وان أخرج واحدا ثم أراد أن يبدله
لم يكن له ذلك وصار الوقت على الباقي لانه المشيئة في الاخر جاز لانه لا نكاح كذا في الحاشي • ثم ان كان
في الوقت غلة وقت الاخر اخرج كل واحد رجلا فلهما غلة تعاقبا فخرج منها خاصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا
الاصل والجامع الصغرى ما يخرج عن الفلحة أبدا فلهما لأوصى بفله يستاه وفي البستان غلة يوم موت الموصى
فله الغلة الموجودة وما يجدت في المستقبل أبدا • وعلى رواية لرجل رجلا فلهما غلة الفلحة الموجودة
ما يجدت وهو المحكي عن بعض أصحابنا كذا في محيط السرخسي • وان أخرج بان قال أخرجت فلانا أو
فلانا جاز والسان اليه فان لم يكن حتى مات فالفلسة تقسم على رؤس الباقي فيضرب بلفظ من يسم فان
اصطفا أخذاه بينهما وان أيا أو أيا أحدهما هو الآخر حتى يصطفا كذا في البصر الراقي • ولو قال

زمانا كان تأتي ولم يظهر له وارث آخر فاته بدفع اليه المارول لا تختمنه كقبول أي حنفية رحمه الله تعالى وعندهما ما خلفه هذا اذا كان هذا الوارث عن لا يجب بغيره كالأب والام والابن فان كان عن لا يجب بغيره كالزوجة بنت شخص مته مال الميت شهد الشهود أنه لا وارث له غير ما ولم يشهد الا أحد الورثة ينصب خصما عن الكل في اثبات مال الميت على كل حال ثم ينظر اذا شهد الشهود أنه لا وارث له غير م كان زوجا يعطى له النصف على قول محمد رحمه الله تعالى وان كانت امرأته يعطى له الربع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رواة قال قال محمد رحمه الله تعالى يعطى له اوفر النصفين وفي رواية يعطى له أقل النصفين الثمن لقرأة الوارث ربع الزوج ولا يوصى رحمه الله تعالى فيه أربعة أهول في قول قال محمد رحمه الله تعالى وفي قول يعطى أقل النصفين وفي قول يعطى للرباع النصف وفي رواية يعطى له اربع النصف ويجعل كانه مات عن أولوين واثنتين وأربع نسوة وفي الزوج محمد رحمه الله تعالى قول واحد يعطى له النصف ولا يوصى رحمه الله تعالى فيه ثلاثة أهول في قول قال محمد رحمه الله تعالى وفي قوله الربع وفي قوله خمس المال ويجعل كأنه مات عن اثنتين وأربعين وأربعين زوج وأصل المسئلة من اثني عشر وتقول لاجل الزوج الى خمسة (٤٠٦) عشرة ثلاثة من ذلك وان مات الرجل عن امرأته وأولادها يوصى له ورثة فان القاضى

يؤخر القسمة الى ان يظهر حكم الجليل فان تأخر وطلبوا تجيب القسمة بوقف القاضى نصب ابنين عند الكل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بوقف نصب أربع بنين وعند محمد رحمه الله تعالى بوقف نصب غلامين لاختلاف أنهما غلامين وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بوقف نصب غلام واحد لا ينفى العادة ولو قلوا واحدا وعليه الفتوى وعنه في رواية بوقف نصب غلامين كما قال محمد رحمه الله تعالى

أخرجت فلانا لابل فلانا خارجا جميعا ولو قال على أن أدخل من ثلث فلان يدخل من أحب وليس له أن يخرج منهم أحدا فان مات قبل أن يدخل أخذ القسمة لهم فان قال أدخل فلانا فلانا غلاما وأدفعه وقال ولو قال على ولا يدفعه على أن أدخل فيه ولا يدخله يكن له أن يدخل فيها غير ولد زيد له أن يدخل ولزيد كله ويكون نورا وتولد بعده فلان قال لأشأان أن أدخلهم فقدا تقطعت مشيئته فيهم والوقف لولد عبد الله كذا في المارول وفي وقف قضى على أمهات وأولاد الام تزوج فاته لاشي لها وقوت واحد منهن ثم طلقها فنه على وجهين اما ان لم يشترط الواقف في الوقف أن من تزوجت خلفها زوجا فله أيضا وأشترط في الأول لاشي له لانه استثنى من تزوج وفي الوجه الثاني لانه لا يملكه استثنى من هذا المستثنى من طلقها زوجها والامتناع من الثاني اثبات وكذا لو وقف على بن فلان الامن خرج من البلد فخرج بعضهم ثم عاد وكذا لو وقف على بن فلان ممن يعلم العلم وترك بعضهم ثم اشغل فمولى هذين الوجهين أيضا كذا في الواقعات الحسبية وفي وقف انصاف لولدين لرجل اكل أرضه صدقة موقوفه على ولديه وله وعبه أبا ما تاسا لولدين بعدهم على الفقراء والمساكين ويشترط في الوقف أن كل من انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى المذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف فهو على ما شرط فخرج واحد منهم الى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف ولواذي بعضهم على بعض أنه انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى الى المذهب الشافعي رحمه الله تعالى وأما كذلك الذي عليه قال قول في ذلك قوله وعلى الذي يثبت على ذلك كذا في الفتوة * ولو وقف على أولاد وشترط أن من انتقل الى المذهب المعتزلة صار خارجا فان انتقل منهم واحد صار خارجا وكذا لو كان الواقف من المعتزلة وشترط أن من انتقل الى المذهب أهل السنة صار خارجا اعتبر شرطه ولو شرط أن من انتقل من مذهب أهل السنة الى غيره صار خارجا وأراضيا خرج فلان ولدوا له ابنا فباعه من الاسلام فخرج والمرأوة رجل سواء فلو شرط أن من خرج من مذهب الانبياء الى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد الى مذهب الانبياء ليعود الى الوقف الا بالشرط وكذلك لو عين الواقف

هذا الرجل الاجنبي أقدمه مال لا يغيره هذا الاق فالواقف ينفذ الا ان الحاضر في اثبات دين الميت على الاجنبي ولا منها تقبل في اثبات دين الابن على الاب لا يفسد مع خصم ولا يقضى له بشي من الاق التي يقضى بها على الاجنبي لانه زعيم أنه لما يراه فيوقف ذلك حتى يحضر الاخوه رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له وأما الذي في يده البار الينة أن فلانا الغائب كان ادعى هذه المارول استحقها من يده ودفعها للقاضى الى استحق ثم أقرها له فتوفيها لا تقبل منه ذى البعل هذا لا يقر أنه بدت كانت خصم مقبل الاستحقاق وهو ليس ينضم في اثبات الاستحقاق بوجوب ادعى دارا في يد رجل وبين حدودها فذكر المدي عليه ذلك فقام عند القاضى ثم جاء المدي بسنة فشهدوا على المدي علم أنه ما قام عند القاضى أقر المدي عليه أن البار التي خاصه هذا المدي فيها هذا المدي وليند كرسودا دارا في اقراره وانا لا اعرف البار ذكر في المتن أنه يجوز وقضى بها المدي وكذا لو شهد الشهود أنه قال البار التي خاصه المدي فهو لكنهم قالوا شهد أن المدي عليه قال البار التي في سكة كذا حدودها كذا التي في يدى دارا المدي فاته يقضى بها المدي ورجل مات فقامت امرأته أن أولاد الميراث وهم كبار كلهم وأقر أنها نسوة فخرجوا شهدوا أن زوجها كان طلقها ثلاثا فلم يرجعوا عليها أخذت من الميراث وكذلك قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى في امرأته اختلفت زوجا لجال ثم أهابت السنة أنه كان طلقها ثلاثا قبل الخلع وكذلك الرجل اذا قام أخ

الأبى أن امرأته لو أظلمت البينة أنه تزوجها يوم الخبر بالكوفة وأقامت أمراً أخرى أنه تزوجها يوم الخبر من ذلك السنة بخبر أسان فانه لا يقبل بينة لا ترضى بقلنا وهو لو ادعى رجل على رجل أنه قتل أباه عمدا بالسيف منذ عشرين سنة وأنه وارثه ولا وارث له غير موصلت أمراً معها ولو أظلمت البينة أن والده هذا تزوجها منذ خمس عشرة سنة وأن هذا ولعمري وارثه من أمه هذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أسكن في هذا أن أجيز بينة المرأوة فثبت بالمرأوة لا بطل بينة الابن على القتل ولو أظلمت المرأوة البينة على النكاح لم تأت بوليها فالبينة بينة الابن وله الميراث دون المرأوة يقتل القاتل وأخذت في النسب خاصة وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو لو ادعى داراً في يد رجل أن أمه اشتراها من ذى البدن فادعى درهم ومات أبوهم فجد البائع مع دعواه وإن لم يذ كر الذي في دعواه أن أمه ماتت وتر كها أمه فانه نعم القاضي يسمع البينة أن يشهد وأنهم لا يعاون له وأمرنا بما قلنا وأما البينة على ذلك بقضى شهادتهم وأما المرأوة التي أن يقدّم الثمن ويقبض المبيع وكذا كانت آثار في يد رجل غير البائع لا بد أن يقيم البينة أن أمه ماتت وتر كها أمه ولو ادعى رجل داراً في يد رجلين فأقام البينة أن أحدهما باع الدار وسلمها الآخر ولا يعرف اليهود الذي باع من الذي سلم فشهدتهم بالاطالة رجل ادعى داراً في يد رجلين وأقام البينة أنه اشتراها من ذى البدن فادعى درهم فقال خالد (٤٠٨) لم أسمع ثم أهاهم والبدنية أن الذي قدر عليه المارذ كفي الشهادات وقال

أقبل بينة ذى البدن وأقبل
المبيع وإنكاره المبيع
لا يطل بینه على الرد سواء
كان المذنب عليه قال في
إنكاره لا يسمع بینه وأقال
يجز بینه لا من حقه
أن يقول لم يكن بینه لا من
الذي ادعى هذه الجارمة
ثم بدلتها فسررتها على
قال الشيخ الإمام المعروف
بخبره زاده رحمه الله تعالى
أما قبل بينة الذي عليه
على الرأى الذي التوفيق
وإن لم يذ كر محمد رحمه الله
تعالى ذلك في رجل باع من
رجل جارية ثم غلب المشتري
قبل القبض ولا يدري أين
هو فأقام البائع بینه على
فك ذلك فان القاضي يسمع
بینه وجرح الجارية على

أما أدت الباطلة نظر القاضي في القوم الذين تنازعوا فان كانوا يريدون تحصيل مفعول ذلك وإن كانوا يريدون
الباطلة أخرجهم وأشهد على أخواجهم ولو شرط أن من نازع القيم وتعرض له يظل الباطلة فانه بعض
وقال منعني حتى صار خرابوا وكان طالبا حقه أبا القاسم ولو شرط أن من طال به يقفه فليمتلئني أخواجه
وليس له أعادته بدون الشرط كذا في الخبر الراتق

الباب الخامس في ولاية الوقف ونصرف القيم في الأوقاف وفي كيفية قسمة الغلة
وفيما إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي

الصالح للفقير من لم يأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح القدير * وفي الأسعاف لا يولى
الأمين قادر بنفسه أو نائبه مستوى فيما ذكره واللاتي وكذا الأعي والبصر وكذا المردود في قذف إذا
تابو بشرط لصحة الوقف لموقعه كذا في الخبر الراتق * وإن جعل ولية إلى من يختص به ولده أو القاضي
أمر الوقف جلا يخلف ولده ويكون موضع الولاية فتكون الولاية بهذا الاستحسان وكذلك لأوصى
المحصى في وقفه فهو باطل في القياس ولكن أسكن أن تكون الولاية إذا كبر وإذا جعل إلى غائب
نصب القاضي وجلاحي إذا حضر الغائب فعليه كذا في الحاروي * ولا يشترط الحرية والإسلام لصحة
المعنى للأسعاف ولو كان عبداً يبيع زكياً ما أو احتسباً الذي في الحكم كالمعبد فلو تزوجها من القاضي ثم
اعتق العبد وأسلم الذي لا تعود الولاية لهما كذا في الخبر الراتق * وفي فتاوى محمد بن الفضل سئل عن
شرط في أصل الوقف الولاية لنفسه ولولاده قال يجوز بالإجماع كذا في التتارناية * رجل وقف وقفا ولم
يذكر الولاية لا حد قبل الولاية للواقف وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عندنا التسليم ليس بشرط
أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا يصح هذا الوقف بغيره كذا في السراجية * وقف بصفة وأخرجهما
من يد إلى قيم ثم أراد أن يأخذ من يده فان كان شرط لنفسه في الوقف أنه لا يعزل ولا يخرج من يد القيم

المشتري بطر في الحفظ والنظر وبعد البائع الثمن ويستوفى منه بكفيل لا خيال أن البائع استوفى الثمن أو أربأ كان
المشتري عن الثمن فان كان فيه فضل أسس الفضل للغائب وإن كان فيه نقصان فذلك على المشتري هذا إذا كان لا يدري مكان الغائب فان
كان يعرف أين المشتري لا يبيع القاضي الجارية في رجل ادعى شرا من رجل فأنكر المدي عليها المبيع ثم إن باع ذلك الذي أبيع
وأقام البينة لا تقبل بینه لأن البائع لم يأنكر المبيع أولاً ثم ادعى عليه بذلك وأنكر المشتري فأنقص المبيع بمجوده ما لا يقبل بينة البائع بعد
ذلك **فصل في دعوى النكاح** * أمر أمة ادعت على رجل أنه تزوجها فأنكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك وأقام
البينة قبلت بینه بخلاف المبيع لأننا لنكاح لا يطل بمجوده ما في رجل ادعى على امرأته تزوجها بأمة فأنكرت فأقام البينة على أنه
تزوجها بأبي درهم وقبل ويقضى بالنكاح فأبى وكذا لو أهاهم البينة أنه تزوجها على هذا المصلي قبلت بتهامه كان هذا في المبيع
لا تقبل * امرأته مع رجل في غزاة بطوها ولها منه أولاد ثم أنكرت أن تكون امرأته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا أقرت أن هذا الولد
ولدها منه فهي امرأته وإن لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وإن كانت معه على خطها لم تدركه تزوجها أنيها فقلت الزني فقامت تدعى
الميراث إن قالت كتبت أمرت الأب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وإن قالت لم أكن أمرت أبى بالنكاح ولكني طعنت النكاح فأنكرت كان

عليها البينة وكذلك هذا في البيع * رجلان شهدا لامرأة على وارث رجل أنها كانت امرأته فلان ولم يشهدوا أنه مات وهي امرأته والوارث يبعد ذلك جائزاً شهدتهما كذا ذكر في المتن * امرأته هو ولو قلنا لرجل هذا الولد منك وقد تزوجت وقامت الرجل لم تزوجك وهذا الولد من زنا زنت بك لا يثبت نسب الولد له ولا حمله وقضى عليه المهر * رجل قال لامرأة تزوجتك أبوك وأنت مصغرة وقامت بلز وجبتك وأنا كبيرة لم أرض كان القول قولها والبيعة بين الزوج * رجل أقام البينة على امرأته أنه تزوجها وأقامت أختها عليه بيته أنه تزوجها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بيته الرجل ولا تقبل بيته المرأة لأنها أقامت البينة على نكاح يسجد ولو لوقت بيته المرأة ولو لم يوقت بيته الرجل جائز دعوى الرجل ويثبت نكاح للمرأة التي تدعى الرجل ويسقط نكاح المدعىة ولو أها على الزوج نصف المهر * ويسمى الشاهدين أن يشهدا بالنكاح إذا رآهما يسكنان في منزل واحد ويتبسط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الزوجين وهو بمنزلة ما لو شهدا بالنكاح بالتسامع وكما جائز أن يشهدا على النكاح بالتسامع قال الشيخ الإمام من الأشعة السرخسي رحمه الله تعالى يتجاوز الشهادة على الدخول بحكم النكاح بالتسامع * رجلان ادعيا نكاح امرأته أو أختها لم يأكل من واحد منهما البينة أنها امرأته فإن كانت في بيت أحدهما فهو أولى لأنها في بيته فترجح بحكم اليد كما لو ادعيا شراعيين من رجل وأختها لم يأكل واحد (٩٠) * منهما البينة أنها اقترعا من فلان بكننا

كان له ذلك * وإن لم يكن شرط ذلك فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في ذلك ومشايع نفي رجمهم لا يشترط بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهذا أخذ الفقهاء بالثبوت رجه الله تعالى ومشايع يتقربون بقول محمد رحمه الله تعالى وبه بقي كذا في الحضرات * ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه أو لغيره لم يرضى على الواقف خلقاً قاضياً أن ينزعها من يده كذا في المأهية * ولو لم يرضى في يدهم غلته ما يمكنه أن ينزعها لقاضياً يحبره على العارية فأن فعله والأخر جرم من يده كذا في المحيط * ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه بشرط أن ليس لسلطان أو طامس عزله فإن لم يكن هو أموناً في ولاية الواقف كان الشرط باطلاً والقاضى أن ينزعها وبولي غيره كذا في فتاوى طائفتين * لقاضى أن يعزل الذي نصبه الواقف إذا كان خيراً للوقت كذا في القصول المأهية * إن شرط أن يلبس فلان ثوبين إلى أخرجه قال تولى ساجد تزويج شرط منع الآخر إخراج باطل كذا في محيط السرخسي * ولو حلل إلى الولاية في حال حياته وبعد وفاته كان جائزاً وكان وصياً في حال الحياة وصياً بعد الموت * ولو قال وليك هذا الوقت فإخاه الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو قال وكانك بعد فتي هندي حي أو بعد وفاته فهو جائز وهو وكفي حياته وصيه بعد وفاته كذا في النخبة * ولو لم يجعل له قياحاً حضرته الوفاة فأوصى إلى رجل يكون وصياً في أموره قياحاً وقاؤه ولو أوصى إلى آخر بعد ذلك يكون الثاني وصياً لا يكون قبله ولو لم يجعل قياحاً نصب القاضى قبل وقضى بوفاته لم يملك الواقف إخراجاً له لولا نفسه كذا في فتاوى العناية * لو أوصى إلى القاضى خاصة فهو وصى في الأشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في العناية * وعلى هذا لو أوصى إلى رجل في الوفاة وأوصى إلى آخر في واديه وأوصى إلى رجل في وقت بعينه وأوصى إلى آخر في وقت آخر بعينه كلاهما وصي فيها جميعاً كذا في النخبة * ولو وصفاً أرضاً ومجراً ولا يثبت الرجل حال حياته وبعد وفاته فلا لحضرته الوفاة وأوصى إلى رجل ذكر هلال عن محمد رحمه الله تعالى أن الوصي يشارك القسيم في أمر الوقت كأنه

كان له ذلك * وإن لم يكن شرط ذلك فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في ذلك ومشايع نفي رجمهم لا يشترط بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهذا أخذ الفقهاء بالثبوت رجه الله تعالى ومشايع يتقربون بقول محمد رحمه الله تعالى وبه بقي كذا في الحضرات * ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه أو لغيره لم يرضى على الواقف خلقاً قاضياً أن ينزعها من يده كذا في المأهية * ولو لم يرضى في يدهم غلته ما يمكنه أن ينزعها لقاضياً يحبره على العارية فأن فعله والأخر جرم من يده كذا في المحيط * ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه بشرط أن ليس لسلطان أو طامس عزله فإن لم يكن هو أموناً في ولاية الواقف كان الشرط باطلاً والقاضى أن ينزعها وبولي غيره كذا في فتاوى طائفتين * لقاضى أن يعزل الذي نصبه الواقف إذا كان خيراً للوقت كذا في القصول المأهية * إن شرط أن يلبس فلان ثوبين إلى أخرجه قال تولى ساجد تزويج شرط منع الآخر إخراج باطل كذا في محيط السرخسي * ولو حلل إلى الولاية في حال حياته وبعد وفاته كان جائزاً وكان وصياً في حال الحياة وصياً بعد الموت * ولو قال وليك هذا الوقت فإخاه الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو قال وكانك بعد فتي هندي حي أو بعد وفاته فهو جائز وهو وكفي حياته وصيه بعد وفاته كذا في النخبة * ولو لم يجعل له قياحاً حضرته الوفاة فأوصى إلى رجل يكون وصياً في أموره قياحاً وقاؤه ولو أوصى إلى آخر بعد ذلك يكون الثاني وصياً لا يكون قبله ولو لم يجعل قياحاً نصب القاضى قبل وقضى بوفاته لم يملك الواقف إخراجاً له لولا نفسه كذا في فتاوى العناية * لو أوصى إلى القاضى خاصة فهو وصى في الأشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في العناية * وعلى هذا لو أوصى إلى رجل في الوفاة وأوصى إلى آخر في واديه وأوصى إلى رجل في وقت بعينه وأوصى إلى آخر في وقت آخر بعينه كلاهما وصي فيها جميعاً كذا في النخبة * ولو وصفاً أرضاً ومجراً ولا يثبت الرجل حال حياته وبعد وفاته فلا لحضرته الوفاة وأوصى إلى رجل ذكر هلال عن محمد رحمه الله تعالى أن الوصي يشارك القسيم في أمر الوقت كأنه

(٩٣ - فتاوى ثانی) الشراء إذا أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر قضى لصاحبه الشارع فإن أرخا تواريخ أحدهما أسبق فالأول على كل حال وإن لم يورخا وعزلت بيته أحدهما فهو أولى وإن عدلت البتة انجمه القاضى لو أحدهما ما يكون بيمينه البينة وإن أقام البينة ولم يورخا وليس هي في أحدهما فافسأها القاضى فأقرت لأحدهما أنه تزوجها قبل الآخر أو أقرت أنه تزوجها دون الآخر فهي المقررة لأحدهما لا لأحدهما البتة بل يمكن لأحدهما تاريخاً لا بد بطلت بينهما السكن التام فذا أقرب لأحدهما ثبت نكاح المقررة بتأديدها وكذلك أقام البينة ثبتت لأحدهما فأقرت المرأة نكاحاً ثبتت صريحاً قرارها وقضى لها المهر والمهرات وكذلك أقام البينة على النكاح والدخول فأقرت المرأة لأحدهما أنه دخل بها وأنها أولى وإن تقرر تزويج بينهما وكان كل واحد منهما بالدخول الأقل من المسمى ومن مهر المثل ولو لم تادعيا نكاح امرأته فأقرت لأحدهما ثم أقام البينة على النكاح ذكر الصدوق في حسم الدين رحمه الله تعالى في الفتاوى الصغرى أنه لا يقضى لأحدهما ما لو لم يورخا ولا يصير المقررة نفس القرار صاحب يد أو حال الجواب إلى النكاح رجه الله تعالى وإن ادعت المرأة على رجل نكاحاً فحلف فأقامت المرأة البينة قضى لها ولا يقصد النكاح بيمينه ولو أن أختاً ادعت كل واحد منهما على رجل واحد أنه تزوجها وهو محمد فأقامت أحدهما البينة على إقراره أنه تزوجها وأثبت جرمه وأثبتها على إقراره أنه تزوجها بيمينه فدينه وحليل

بها فعدلت البينة فان القاضي يترقب ويحضي لكل واحد منهما ما يبال اليه عند الشهود على اقراره باستحسانا * وان اقامت احدهما البينة على اقراره بال دخول بها بالنكاح ولم تقم الاخرى البينة على اقراره بالدخول بها ولو كسها طاعت على النكاح وهو ينكر الكل فان القاضي يحضي للدخول بها بحصة نكاحها وباللها الذي شهد باله دون الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم يقم كل واحد منهما البينة على اقراره بالدخول بها بالدخول أصلا فترقب بينهما ويحضي خصل البينة لما بينهما المدعى الدخول به ربع الدرهم ولديعة الف دينار ربع الف دينار * وفي المتن ادعى زيد وعمر نكاح امرأته فقلت تزوجت زيدا بعد عرفي امرأته زيد وانما سأله القاضي به دما ادعى النكاح من زوجة فلما عاينت فقلت تزوجت زيدا بعد عرفي لعمر * امرأته ادعت على رجل نكاحا فانكر الرجل قال او يوسف رجحه افعه تعالى بحلف الرجل بالله على امرأته فقلت انك لو انك فعلت طالق بائن وقال بعد حلفي على النكاح فقتي حلفي وليس المرأة بينة يقول القاضي فترقب ينكر في الاستحسان على النكاح أخذنا لما خرجهم افعه تعالى يقول أبي يوسف ومحمد رجحهما الله تعالى وعابه الفتوى * وعن نصير رجحه افعه تعالى في رجلين ادعى نكاح امرأته فافترقا لاحدهما قال ليس له أن يحلفها لا استرحم بالحلف الذي أقرته المرأة على (٤١٠) دعوى الاسترحان حلفا المقر به برئ وانك نكل عن البين فرق بينهما ثم يحلف المرأة

لا تفرقان حلفت برئت
وان نكلت عن البين نصير
زوجته * امرأة طلقتها
زوجها ثلاثا فحلفت الى
الاول بعد مدة فترجها
الاول فمادت أن تزوجها
الثاني لم يكن دخل بها حال
أبو القاسم رجحها فقه تعالى
ان كانت المرأة فاعلة بشرائط
خلها الاول فقلت عند
النكاح أحلت فترجها
الاول لا يقبل قولها بعد
ذلك وان كانت جاهلة لا تعلم
بشرائط الحل قبل قولها الا
اذا كانت أقرت أن الثاني
قد دخل بها ولو لم يتم القتل
شيئا عند نكاح الزوج
الاول حتى تزوجها الاول ثم
قال مات تزوجت برزخ آخر

جعل ولاية الوفاق لهما كذا في الحيط * ولو طوق أرضين وجعل لكل متوليا لا يشترط أحدهما الآخر ولو جعل ولاية وقعة رجل ثم جعل رجلا أو صريحا يكون شركا للولي في أمر الوفاق لا أن يقول وقت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايته لفلان وجعلت لفلان أو صريحا فكل زوج مع أموري فحينئذ يتقرر كل منهما بما غرض اليه كذا في الجبر الرائق فاعل عن الاسعاف * وان شرط أن يليه فلان بعد موتي ثم بعده يليه فلان ثم بعده يليه فلان فهذا الشرط جائز كذا في حيط السرخسي * وانما قال أو صيرت لفلان ورجعت عن كل وصية على كانت ولاية الوفاق له وخرج المتولي عن أن يكون متوليا وانما جعل الوفاق ولاية إلى اثنين أو صارت الولاية إلى الوصي والتولي لم يكن لاحدهما مع غلة الوفاق * ينبغي على قول أبي حنيفة مفرجه افعه تعالى أن يكون له ذلك فان باع أحدهما أو جازا الآخر أو وكل أحدهما صاحبه به جاز كذا في الحاوي * وان أوصى الرجل في وقعه واشترط عليه أنه ليس له أن يوصي إلى غيره جاز الشرط كذا في الظهيرية * وان مات أحد الوصيين وأوصى إلى جماعة لم يقرود واحد التصرف ويجعل نصف الغلة في يد الجماعة الذين قاموا مقام الوصي الهالك كذا في الحاوي * ولو أن الوفاق جعل ولاية الوفاق إلى رجلين بعد موته ثم مات أحد الرجلين أوصى إلى صاحبه في أمر الوفاق ومات جاز تصرف الوصي منهما في جميع الوفاق كذا في تناوي فاضنان * ولو أوصى إلى رجلين فقبل أحدهما أو إلى آخر فالقاضي يقيم مكانه رجلا آخر حتى يجتمع رأي الرجلين فكذلك الوفاق ولو فوض القاضي الولاية لغيره الذي قبله جاز وهذا يصح أن يكون بخلاف كذا في الظهيرية * وان أوصى إلى رجل وصي أقام القاضي بدل الوصي رجلا كذا في الحاوي * ولو جعله لفلان إلى أن يدرك وله فمات أدرك كان شركا له لا يجوز ما جعله لانه في رواية الحسن وقال أبو يوسف رجحه افعه تعالى يجوز ولو أوصى إلى رجل بان يشتري بال سماء أو رضا ويجعلها وقف على وجه عمله وأشهد على وصيته جاز ويكون متوليا له الاصابه لغيره * ولو نصب متوليا على وقف ثم وقف وقف آخر ولم يجعل له متوليا لا يكون المتولي الاول متوليا على الثاني الا أن يقول أنت وصي كذا في الجبر الرائق

أوقالت تزوجت ولم يدخل بي كان القول قولها * امرأة طلقتها زوجها ثلاثا فحلفت فبعدت فخيرت أمهر تزوجت
فلان فاحصها وانكر الزوج الثاني لجماع ذكر الناطق رجحه افعه تعالى أن القول قولها ويجوز الاول نكاحها * ولو أقر الزوج الثاني بجماعها وهي تنكر كان القول قولها ولا حل للاول * ولو قال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما لو طلق الزوج الثاني وقالت قد وطئت فترقب بينهما وعليه نصف الصداق * ولو قال الزوج الثاني تزوجت قبل انقضائه فقلت من الزوج الاول وقالت قد كنت أمقط بعد طلاق الاول مسقطا استبان خلفه ففرق بينهما لأمهرها وان قال أولا أسقطت كذا ثم قالت كنت في العدة عند نكاح كان القول قولها وفرق بينهما أولها للمهر * رجل تزوج امرأة ثم قال لها كلن فزوجي فلان وقد طلقنا فقلت قد تزوجت قالت ما طلقني الاول لا فرق بينهما فان حضر الغائب بعد طلاق وانكر الطلاق فرق بينهما في الاول * وان أقر الاول بالنكاح والطلاق وكتبته المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعاعليا فتعسمن الاول من هذا الوقت وفرق بينهما لو بين الاسترحان صدقة المرأة التي كانت امرأته لا استرحان أو أنكرت ما أقر به الاول من النكاح والطلاق ففي امرأته لا استرحان * انما قالت امرأته تزوجت بغير مهر وأوفى العدة أو بال ما كتبت بحسبة أو أمة فانكر الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجلسا * وان أقر الزوج بشئ من ذلك وكتبته المرأة فيكون طلاقا حكما * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

لائم أقوت أن نكاح الأب المتقدم وقولنا لا يقبل قولها في التبعة الابنية * رجل زوج ابنته الباقعة فليخها الخرم إخصم إلى القاضي فادى الزوج أنهم اسكت حتى علمت فقالت لا بل رددت أن قالت رددت حتى علمت كل القول قولها وان قالت علمت النكاح يوم كذا رددت وقال الزوج لا بل سكت كل القول قول الزوج وهو نظير ما ذكر في التبعة إذا اختلف الشفع مع المشتري على هذا الوجه أن قال الشفع علمت الشفعة حتى علمت بالبيع كل القول قوله وان قال علمت بالشرع كذا كذا فقلت لا يقبل قوله * صغيرة زوجها غير الأب والجد فاختصمت زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقالت استرت القسر فحين بلغت وكدها الزوج لا يقبل قولها ألا بيينة * وان اختلفا في الحال فقالت بلغت إلا وتواخدت القرفة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كل القول قولها وان كانت ثيبا فوق البلوغ لا يسلط خاها إلا بالانصاف بما لا يخلو ولا في التحسين وغير ذلك * ادعت امرأته مهرها من زوجها على وارث زوجها أكثرم من مهر مثلها أن كل الوارث مقر النكاح يقول له القاضي أن كل مهرها كذا كذا كرمها أكثرم من مهر مثلها فان قال الوارث لا يقول له القاضي أن كل مهرها كذا كذا كرمها وادون الأول لكنه أكثرم من مهر مثلها أن قال لا يقول له القاضي أن كل كذا إلا أن باقي القاضي على مقدار مهر مثل قبله (٤١٢) ذلك إذا قال الوارث لأزواجه القاضي مقدار مهر مثل له ويحلف على الزيادة

وفي الأصل المحاكم لا يبيع القيم من الأجانب مادام من أهل بيت الواقص من يصلح لملك وان لم يجد منهم من يصلح فنصب غيرهم ثم جردتهم من يصلح صرفه عنه إلى أهل بيت الواق كذا في الوحي * وفي المأوى ذكرنا لأصاري في وقفنا آخرج الوالي وصي الواقص من ولاية الصدقة لفساد صلح بعض ذلك أتري أن ترق إلى ولايته قال نعم فان لم يكن من يتولا من جيران الواق وقربائه البرزق ويقبل واحد من غيره بغير رزق قال ذلك إلى القاضي يتصرف في ما هو الأفضل لاهل الوقف وأصل الصدقة كذا في الترخامة * قال في بيع الفصول لشرط الواقص أن يكون المتولى من أولاده وأولاد أولاده هل للقاضي أن يولي غيره بلا خيانة ولو له هل يكون متوليا قال شيخ الإسلام برهان الدين في فوائده لا كذا في التمر الفائق * لو مات القاضي أو عزل بقى من نصبه على حاله كذا في الفتنة * ولتولى أن يفوض لغيره عند موته كلوصي له أن يوصي إلى غيره إلا أنه ان كان الواق جعل ذلك المتولى مالا مسمى لم يكن ذلك من أوصى إليه بل رفع الأمر إلى القاضي إذا تبرع بصله لغيره في أمره إلا أن يكون الواق جعل ذلك لكل متول وليس للقاضي أن يجعل لغيره كذا إذا كان أصلها من الواق جعله لذلك كان أخذه كذا في فتح القدر * وإذا أراد المتولى أن يقيم فيه مقام نصفه في حياته ومعه لا يجوز إلا إذا كان الفوض إليه على سبيل التعميم كذا في المحيط * لو كان الوقف على أرباب معلومين ينحصر عددهم فنصبوا متوليه بدون أمر القاضي فكلموا فيه كثيرا قال الصدر الشهيد بسام الدين اختار أنه لا يصح توليته عنهم وعن شيخ الإسلام أبي الحسن أنه قال كان متوليا جرحهم الله تعالى يجبون أنهم إذا نصبوا متوليا بصله متوليا كالأذن للقاضي بذلك فما اتفق المتأخرون والاستاذ عليهم الدين أن الأفضل أن ينصبوا متوليا ولا يعلم القاضي بالمعروف أم اطاعهم في التأخير كذا في الفتاوى * وقد صحح على مسجد بالويعر ما كان حجة لا للفساد فوجب الاختصاص في التأخير كذا في الفتاوى * وقد صحح على مسجد بعينه وفيه قيمت القيم فاجتمع أهل المسجد على جعل متوليا بغير أمر القاضي فقام هذا المتولى ببناء

هو وتلزم إذا أقروا رجل لرجل بمثل غير مقدور الأدهام فان القاضي يفعل هكذا إلى أن باقي القاضي على درهم فبعد ذلك يلزمه درهم ويحلفه على الزيادة بدعوى المدعي هذا إذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف يأمر أمناه بالسؤال بمن يعلم أو كلفها إقامة البيينة على ما تدعي رجل زوج ابنته الصغيرة فأدركت بعد ما دخل بها فطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفعت المهر إلى أمك وأنت صغيرة فسقط الأب في ذلك قالوا لا يجوز إقرار الأب على ما هو

أن أخذ مهرها من الزوج ولا يرجع الزوج على الأب * ابن ادعى مهر أمه في تركه قاله قال الشيخ المسجد الامام أبو بكر محمد بن الفضل لرجله أن تعالى أن كلفه القاضي إقامة البيينة على ملاذي جاز وان عجز عن إقامة البيينة قضى به مهر مثل قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد يدرجهم الله تعالى ما على قول أبي حنيفة رجح الله تعالى لا يقضى به مهر مثل يعلمت الزوجين * مطلقة طلبت شقة فلو لها من الزوج المطلق قال المطلق تزوجت بزوج آخر ولم يمسك الحق الحصة فأنها أخذت منك الولد فقالت لم تزوج وأقوت تزوجت رجلا وطلقتي كل القول قولها ما أنا أنا كسرت الزوج فظاهر وكذا إذا قالت تزوجت رجلا لأنها أقوت بالنكاح لمحو فلا يصح إقرارها * وان قالت تزوجت فلا تطلق لا قبل قولها لو يكون للاب أن يأخذ منها الولد إلا أن يصدقها المهر في الطلاق * صغيرا جات به أمه تطالب بالتفحص الأب بقول الأب أنا أسبقه لأن أمي في نكاحي لكن أمي رضى وقالت الجدة لا بل ماتت أمه قالوا بل لا الولد مع الجدة * ويقال للاب اطلب أمك لأن الاما إذا لم يرض مكانها كانت جنة الفسوة فان أحضر الأب امرأته قال هذا يترك ولي هذا من موثقه المرأة في ذلك وقالت الجدة شاهدنا بتي وبنتي فقامت كل القول قول الأب والجد * وهذا أولى بالولد * وكذا في قول الأب وأولاديه من نكاحه الجدة فإني لاسم يترك القول قوله لأن الجدة أقوت له بالسبب والأب

منكر حتى الجدة رجل اعتق أمته ثم خاصمت ولاها ولها وقاتلت الولي اعتقني قبل الولاد والوليد وقال المولى لابد ولابد قبل الاعتناق والوليد رقيق ذكر التاطني رحمه الله تعالى ان كان الوليد قد ادها كان القول قولها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الوليد في يده ما فكذلك يكون القول قولها لانها تدين الولد في قولها لا في قول الولد ولو اقامت البينة فثبتت الأولى لان من المولى قامت على نفي العتق وسنها قامت على اثبات الحرية وكذلك هذا في الكتاب وما في التسديد القول يكون الولي لانها تصادق على قول الولد * وذكر كوفي المستق عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال ان كان الولد يبرع نفسه بوجه المولى يكون القول قول الولد وان كان لا يبرع كان القول لمن هو في يده منهم وان اقامت البينة فثبتت الأولى وكذلك كان مكان الاعتناق كما به ثم اختلف في القول ولو اعتق الجارية في تخلفا بعد حين في الولد فقاتلت ولده بعد ما عتقت فأخذت مني وقال المولى ولده قبل العتق فأخذته منكم أنت أمي فان كان الولد لا يبرع نفسه رد المولى الى الام لانه أقر أنه أخذ منها وكذلك في المسكنة أمافي المدرك قولهم الولد القول للمولى * جارية بين رجلين أو نزلت أو أكرهت ولها فادعوه جميعا يثبت النسب من الكل في قول أبي حنيفة وزفر والحسن بن زياد رحمه الله تعالى وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية ثبت من النسبة لامن الزيادة لان المقصود من النسب أحكامه لا عينه وأحكامه الميراث والحضانة (٤١٣) والبرية ونحو ذلك مما يقتل الشركة

المسجد من غلات وقسم المسجد اختلف المشايخ في هذه التولية والاصح أنها لا تصح ويكون نصب القيم الى القاضي ولا يكون هذا التولية ضاملا لتق في المار من غلات الوقف ان كان هذا التولي آخر الوقف وأخذ القصد وأثبت لانها ذات حق التولية تصد غصبا والقاصب اذا أصر القصب كان الاجر له كذا في فتاوى قاضيان * وانت تعلم ان القاضي به تعيين غاصب الاوقاف كذا في فتح القدير اذا وقف على اولادهم في بلدة أخرى فلقاضي بلدهم أن نصب قضا القاضى اذا نصب قضا وجعل له شامعوا يأخذ كل قسم في تقدير أجر مثله ولا يمس شرط الوقف كذا في السراجية * ولو أن قيمين في الوقف أقام كل قيم قاضي بلده غير بلدة أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن يصرف دون الآخر قال الشيخ الامام اسعيل الزاهد يفتي أن يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن واحدا من هذين القاضين أراد أن يعزل القيم الذي أقامه القاضي الآخر قال ان رأى القاضي المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضيان * نصب القاضي قضا فيما لا ينزل الاول ان كان منصوبا لوقف وان كان منصوبا ويعل عند نصبه انما ينزل (في فتاوى صاعد) متولى الوقف باع شيئا منه أو رهنه فحيا تقبيل أو يرضه له نفعه ولو قال متولى من جهة الواقف عزلت نفسي لا يعزل لأن يقول له الواقف يخرجه كذا في الفتية * أصر القيم عزل ونصب قيم آخر فقيل لا أخذ الاجر للعزل والاصح أنه لا ينصب لان المزلول أجره لا وقف لان نفعه ولو ايع القيم دارا لثوابه لاجل الوقف فانه ان يقبل البيع مع المشتري اذا لم يكن البيع بأكثر من ثمن المثل وكذا اذا عزل ونصب غيره فلم ينصبوا فانه لا خلاف كذا في البصائر ان في الوقف قبل الجعل لوقف فيما لو ان القيم له ان ينصب آخره بعد موته للقاضي أن ينصب والقاضي أن ينصب من اولاد الموقوف عليه أو خارجه مادام يوجد منه احد يصلح لذلك كذا في التهذيب * وان كان في الارض الموقوفة فقتل واقف القيم هلاكها كان القيم ان يشتري من غلة الوقف فبطلت قيمته كذا ينقطع كذا في فتاوى قاضيان * وهو تعلق الادار الموقوفة بغيره بدخل خشبة ولبنه ونحوهما حتى لا يجزى كذا في الفخيرة * فان كانت قطعة من هذه

مع الثاني شهدا على اقراره أنها أولاد له وان يجتمع على نسب الثاني فقد اجتمع على حق الحرية فقام فثبت ذلك الحق بشهادتهم والاولا الثاني وان لم يثبت نسبه واذا صارت الجارية بأم ولد ولها الولد الثاني كان الولد الثالث ولها ولها فثبت نسب منه الآن يقيم هو ذكر في المستق رجل مات وترك أمه ثلاثة أولاد في بلون مختلفة فأما ابنة الأم شاهدين أن الميت أقر هذا الولد الاكبر ولها ما اقره هو ابنة والادس والاصغر عندهما أمهم فان بين الشهود فقالوا ثبتت أمه أقر هذا الولد الاكبر أم ولد قبل أن تلهذين فان الادس والاصغر ابنا ايضا وقال زفر رحمه الله تعالى في الاول ان يشاهدا ابنا وقال محمد رحمه الله تعالى اذا جلت يده بعد اقرار المولى بالولد الاكبر لستأثره فاعاد لزمه الولدان جاسته لاقول من سنة أشهر لا يبرمه لانها انما صارت ثرا لانه من قوم أقر بالولد الاول فلا يبرمه ما كان من الجبل قبل ذلك * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى رجل له أمه ثلاثة أولاد في بلون مختلفة فقال أحد هو لاولي ومات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعتق كل الولد الاصغر ويعتق في الاما الولد الاول والاصغر يعتق من كل واحد منهما ثلثه قال أحد كرهتم قال لا يصح في الاحوال كما هي يعتق كله وأما الآخر ان كل واحد منهما يعتق في حال دون حال فاعتق ثلثه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى يعتق من الاول والادس من كل واحد منهما نصفه رجل عاجل جارية فميدون النرج فأنزل فأخذت الجارية بمصا في فاستدخلتها فخرجها ففعلت عن أبي حنيفة

رحمة الله تعالى ان الولد له نصيب الجارية أمه وله • وذكر في الاصل أمه وولدت في ملك رجل ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فنادى المولى أحدهم
قال ان ادعى الاصغر ثبت نسب الاصغر منه وله ان يبيع الاخرين عند الكل وان ادعى الاكبر ثبت نسب الاكبر منه والوسط والاصغر
بخير الا ان يبيع له أن يبعه مولا لا يثبت نسبهما منه فقد نادى على الاكبر تركون نصيب الاخرين ذلة لان الاقرار بنسب الواسع عليه شرعا
فكان تخصص الاكبر بالدعوى والسكر عن الاخرين بخير الذي وولد أم الواسع من غير لجان وقال فزوجه الله تعالى دعوى الاكبر
يكون دعوى الكل • رجل باع أمه والمشتري يعلم ذلك فباعه فداعاه المشتري فان الولد لا يكون للمشتري ويكون للمائع ان يبعه فان نقله
المائع ثبت نسبهم من المشتري استحصالا ولا يكون حرا لان المشتري اذا كان يعلم أنها أمه لا يكون مغرورا ولو لم يعلم المشتري أنها أمه ولده كان
الجواب كذلك لان ههنا انشاء البائع وانعاده المشتري كان حرا لان المشتري اذا لم يعلم يكون مغرورا ولو لم يعرفه • رجل اشترى جارية
فظهر صاحبها بعد أيام فخاصم المائع في ذلك فقال له البائع أسكنها فان كنت لحيل فهو مني وأمر البائع غلامه أو وكيله لدفعه فالتزم على
المشتري ويض الجارية عند ذلك وغاب المشتري فاسقطت سقطا استبان خلفه لاقل من مائة وعشرين يوما من وقت قولها لبايع ذلك فان
السقط يكون من المائع وعليه دفعه (٤١٤) وتصور الجارية أمه وله فبذلته على المشتري لانها اذا جلت بسقط استبان خلفه

الارض سحفة لا تثبت شيئا فصاح الى كسم وجهه وماله اصلاحها حتى تثبت كان للقيم أن يسلم من غلة جلة
الارض بموتة اصلاح تلك القطعة كذا في المحيط • ثم علم أن التعيين بما يكون من غلة الوفاة اذا لم يكن الخراب
يصنع أسد ولذا قال في الولولجية رجل أجردا وموقوف فقبل المشتار جرو واقامهم بدار بطنها الدواب
وخربها بعض كذا في الجمر الزائق • واذا أراد القيم أن يبيع فمقره ليكثر أهلها وحفاظها ويحرق فيها
الغلة لمصلحة ذلك كانه أن يبيع ذلك وهذا كلنا من الموقوف على الفقراء اذا احتج فيه الى خادم كسم
الانسان ويقع الباب وبسته فيمل المتولي يتسلم يورثه الى رجل بطريق الجرة فيقوم بذلك فهو جازر كذا في
الظهرية • ولو كانت الارض متصلة بيوت للمصر يرغب الناس في استقرار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق
غلة الزرع والفضيل كان للقيم أن يبيع فيها يوتا بغير ما يخلو من غلة الارض الموقوفة بعينهم
بيوت للمصر فان غلة لا يكون ما قيم أن يبيع فيها يوتا بغير ما يخلو من غلة الارض الموقوفة بعينهم
فغلة الارض جماعة رضي بعضهم بأن يورث المتولي من مال الموقوف في البعض فن أراد المارة عمر المتولي
حصته بمحضه ومن أبي بواجر حصته بمحضه بمحضه غلة الى المارة الى أن تفصل المارة له فغلة كذا في خزنة
المفتين • وهكذا في المادى • ذكر في فتاوى أبي الباق حان متوقف على الفقراء في قيم رجل في هذا
الحانوت بناء فخران القيم ليس له أن يرجع ذلك على القيم بعد ذلك يتظران كان أمكنه رفع ما بين من غير
أن يضر بالناس بالقديم فله رفعه وان لم يكنه رفع ما بين من غير أن يضر بالناس بالقديم فليس له رفعه ولكن
يرص الى أن يخلص ما له من تحت الناس ثم يأخذ هذا لم يرض هو بذلك القيم الناس الموقوفة القيمة وان
اصططع مع الوصي على أن يحصل الناس الموقوفة سيد يجوز لكن يتظر الى قيمته ميناوا الى قيمته متروكة فإلها
كان أقل لا يجوز ذلك كذا في المحيط • واذا قصر رجل دار على أن يسكنها فلان مقته ميناوا وعشرين سن أو
أكثر ثم بعد ذلك للسك كمن فهو جازر وليس له أن يورثها ولو أن يسكن فيها فمضموها له وصيفة فان كان
الموقوف تعليم جماعة فأراد بعضهم أن يورثها وأمرها لها كم بالتيار ثم من أراد

ظهر أنها كانت حلالا وقت
كلام المائع لان خلق الولد
لا يسم لأقل من مائة
وعشرين يوما فيثبت نسب
من المائع ورجل قال ان
كنا في بطن جاري غلام
فهو مني وان كانت جارية
فليست مني فوالت ولم لاقل
من سنة ثم رد كصام
رحمة الله تعالى أن يثبت
نسبهم غلاما كان أو
جارية لان الانسان لا يعلم
مافي بطن الحمل • امرأة
المسرد اجابت بولم ينفقه
لا عن القاضي بينهما ثم سطر
بعد ذلك ان تصافي مدة
قربة بعد الولادة يقطع
نسب الولد وان تصافي مدة
بعيدة لا يقطع • وأبو
توفيق ومحمد رحمهما الله
تعالى قدر المدة البعيدة

باربعين واما بعد الاربعين لا يقطع نسب الولد بولم يقطع وأوصية رحمة الله تعالى فرض ذلك في رأى القاضي ولم
يقدر ذلك • رجل باع في ملكه مسكوحة فمكت ثم نفاه بعد ذلك لا يبيع نفسه كذلك في ولده المالك سكوت عند التمتع منه ما يكون بقولا ولده
وفي ولده الجارية لا يكون بقولا • رجل فباعه مال زعمها مورث من امرأة كانت له وسمى ذلك المأثم ثم أقروا رجل أنه لا تخال المأثم فقتل القدر له
أن أخوها وليست تزوج لها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون المال بينهما النصف الزوج والنصف للاح خلت له الا أن يقيم الاخ البينة أنه
أخ تلك المرأة أو قال فزوجه الله تعالى المال كله للاح الا أن يقيم الزوج البينة على أنه زوجها وههنا ثلاث مسائل • أحدها هذه • والثانية
مجهول النسب فيد مال فخال ورث من أم وهو فلان ثم أقروا بعد ذلك يا خ لآب أو فقتلوا القدر له أن فلان الميت وأنت لست ببار له قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى المال بينهما نصفان وقال فزوجه الله تعالى المال كله للقدر • والثالثة هذه • أم أقروا ثم أقروا هذا المال من زوجهما فلان
ثم أقروا تزوجها فقال الاخ أنا أخ وليست أنت بامرأة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز الرجوع والباقي لاخ وقال فزوجه الله تعالى
المال كله للاح الا اذا ماتت المرأة البينة على النكاح • رجل ادعى على ميتة بنا بمحضه وورثه موقر أنه ليس في يد الوارث قال فسمع
دعوا واولا أم البينة على ذلك فليست ميتة مولا يمكن في مينة كان له أن يحلف الوارث على العلم بالدين كذا ذكرنا لخاص في رحمة الله تعالى وكذا لو

كل المدعون مات ولم ترك مالا في يدوارته فان الوارث يكون خصمه للمدعي الدين وتقبل بيته وبقضى دينه حتى يظهر له مال اخذ صاحب الدين ولو تبرع انسان بقضا من المستجار رجل مات وترك اخوين فاقروا احدهما باخ ثالث واكثر قال علوا فارجعهم الله تعالى ياخذ القرض من المقر نصف ما يقضيه وحقا من ابي لبي رجما الله تعالى ياخذ ثلث ما يقضيه ورجل مات وترك اقلها فادى رجل على الميت اقد درهم واطم البينة وقضى القاضي له بالاقصود فحق اليه ثلث ما يقضيه ورجل مات وترك اقلها فادى رجل على الميت اقد درهم الثاني ياخذ من القاضي نصف ما يقضيه واولادى بعض الورثة تدعى على مورثه فصدقه البعض واكثر الورثة الميت وصدقه البعض في الالف فان صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين واولادى رجل اخرجني على الميت اقد درهم فصدقه بعض الورثة وكذب البعض ذكرى الكتاب أنه ياخذ كل الدين من نصيب من صدقه لان الذي صدقه مقر ان الدين مقدم على الميراث وقال القصة ابو القاسم رحمه الله تعالى عني ياخذ من المصدق ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي والبصري ومالك واثنان ابي لبي رجما الله تعالى وقال هذا عدل وحسن رجلا مات وترك اثنين فادى احدهما ان لا يعامل على هذا الرجل اقد درهم من ثمن مبيع وادى الآخر أنه كان من قرض وادى كل واحد منهما البينة على ماله فادى فادى لكل واحد منهما بمائة (٤١٥) ليس لاحد ما ان يشارك صاحبه فيما قبض رجل ثمنه اولاد

أقرى بصدته وجواز اقراره ان
تستعين اولاده فلان
وفلان وفلان وذكر
اسمهم عليه اقد درهم
ثم عاتوا أكثر سائر الورثة
ذلك فشهد الشهود على
اقراميك وقالوا الاعرف
الاولاد الذين أقروا لهم لانهم
ما كانوا حاضرا وقت الاقرار
قالوا ان أقروا سائر الورثة
باسمى هؤلاء ثبت المال
بشهادتهم وان أنكروا
واطم المدعون البينة على
أنهم يسمون بالاسم
التي ذكرها الشهود بقضى
لهم بذلك ان يكن في حائر
الورثة مثلهم في الاسم
رجل مات وترك مالا

ان يسكن سكن ومن أراد ان يوارثها أكثر كذا في الحاي و ان شرط الواقب ان غلبت الفلانة او ابنة فيه عن المتقدمين واختلف المتأخرين في الموصية بغيره الفلانة اذا أراد ان يسكنها قبل ليس ذلك وان يوارثها وقبل له ذلك فالاختلاف في الوصية بالفلانة يكون اختلافا في الوقت دلالة وقيل الاحتياط ان يوارث الققيم من غير الموقوف عليه وبأخذ الابن مائة كذا في محيط السرخسي فان قال الواقب على ان يستغنى بها وليس لهم ان يسكنوها فهو على ما شرط كذا في الحاي و ليس الققيم ان ياخذ فضل عن وجه عمارة المدرستين باليصر في القصة وان احتاجوا اليه كذا في القصة فاذا جتمع من غلبت أرض الوقت في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر الوقت يستحق الى اصلاح والعمارة فبالوصية في القيم ان لو صرف الفلانة الى المرتبة بغية ذلك البر فانه ينظر ان يمكن في تأخير اصلاح الارض وممرته الى القصة الثانية ضررين يخاف خراب الوقت فانه يصر في القصة الثالثة البر ويترك المرتبة الى القصة الثانية وان كان في تأخير المرتبة ضررين فانه يصر في القصة الاولى فانه يصر في ذلك البر والمراد من وجه البر هو ما وجبه نص في القصة بالفلانة على نوع من القرض فحقوا اسارى المسلمين او اغانة الفلانة للقطع فاعانة تصح واداء او نحو ذلك مما ليس بالمثل للثقل لا يجوز صرف الفلانة اليه كذا في فتاوى خاضعان ولو صرف القوم على المستحقين وهناك عمارة لا يجوز تأخيرها فانه يكون ضامنا فاذن من ذنبي ان لا يرجع على المستحقين بملاعه لهم في هذه الحالة فمما على ودع الابن اذا نفع على الابن ينفعه او يضره ان القاضي فانهم قالوا لا يصح ولا يرجع على الابن كذا في البصر الرائق حاشيت من الوقت حال على حاوت رجل ومال الثاني على الثالث وتسلطوا على القيم ان يمر الوقت قالوا ان كان الوقت غلبه يمكن عمارة حاوت بثلث الفلانة كان لصاحبي الحافوتين ان ياخذ القبر فاعانة المائل ورثته الى موضع من الوقت واداة الشاغل من ملكهما وان لم يكن الوقت غلبه يمكن عمارة المائل بثلث الفلانة كان للمالك ان يرضى الامر الى القاضي فيأمر القاضي القيم بالاستدانة كذا في فتاوى خاضعان متولى وقت بن في عرسه الوقت فهو الوقت ان بناء

فادى بعض الورثة عينا من اعيان التركة ان المورث ومعه منه في صحتها وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدي الهبة في المرض وان اطم البينة فالبينة ينتمى يدي الهبة في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير وذكر النسبي رجما الله تعالى في الفتاوى امرأ ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان عليه فادى الزوج أنها لو هبت منه في صحتها وادى الورثة ان الهبة كانت في مرض موتها فالقول يكون قول الزوج لانه مستكر استحقاق الورثة الميراث على الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوة الا ان هذا يخالف رواية الجامع الصغير واعتاد على تلك الرواية لانهم صدقوا على أن المهر كان واجبا عليه واختلفوا في السقوط فكان القول قول من سكر السقوط ولان الهبة سادته والاصل في الحول ان يقال ان أقرب الالفاظ فصل في المصومة بين الزوجين في القزل فان غزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجهه واما ان أدلت لها بالقزل فغزلت أو نهاها عن القزل فغزلت أول ما بدت له ولم ينفذت ولم يقل الزوج شيئا أو لم يفرزها وان غزلت بذهب فهو على وجهه واما ان قال لها اغزلي له أو قال لها اغزلي لنفسك أو قال اغزلي ليكون التوبى ولك أو قال اغزلي له ولم يذكره ففي الوجه الاول يكون القزل للزوج لانها غزلت بذهب لا بذهب فيكون له ولاشيء لها على الزوج لانها نعت بالقزل وان قال لها اغزلي بذهبها أو لا يكون لها الا لشيء

وان خشي أن يجزأ وهو كان الفزل الزوج وله أجر مثلها كافي ما أجازارات القاسد وان اختلفت قال المأزغلت بأجر وقال الزوج بشرأجر
كل القول قول الزوج مع العين لأنها تدعى عليه الأجر وهو يسكر فيكون القول للزوج * هذا إذا قال لها اغزليه لي وان قال اغزليه لنفسك
فغزلت كان الفزل لها وبكون ذلك هبة فلقطن من اموالها اختافا قال الزوج انما أدت لك تغزلي لي وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك كان
القول قول الزوج مع العين لان الأذن يستفاد من جهة الظاهر شاهدته فان العادة ان المرأة تغزل قطن الزوج لأجل الزوج * وان قال
اغزليه ليكون التوب في ذلك كان الفزل للزوج وله أجر عليه أجر المثل لأنها غزلت للزوج بعض الفزل فيكون دفعه في قسمة الطمان ويكون
الفزل للزوج لأنه صاحب أصل وهو القطن وهو كالو دفع غزلا إلى حائك لينسجهما نصف فان التوب يكون لصاحب الفزل وان قال لها
اغزليه وليد كرسيا فادعى الزوج أنها غزلت له كان القول قوله لأنه طلب منها البترة وانكر الأجار وتوبه القطن * هذا إذا غزلت بادن
الزوج فان غزها عن الفزل فغزلت بعد التي كان الفزل لها وعليه الزوج بمنزل قطعه كن غصب حنطة قطعها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
يكون الحق للغاصب وهو مسلم للحنطة وان لم ياذن لها ولم ينه عن الفزل فغزلت كان الزوج بائع القطن كان الفزل لها وعليه ما مثل القطن
لان الظاهر أنه اشترى القطن بالتباضة (٤١٦) للفزل قسمة رعاية كالجوز غزلت بعد التي وان كان الزوج بابا القطن إلى بيته لأجل

من مال الوقف أو من مال نفسه وقوا للوقف أو لم يوشيا وان بنى لنفسه وأشهد عليه كان له والاخشي اذا
بنى ولم يوشيه ذلك كذا الفرس كذا في القسمة ولو اتفق دراهم الوقف في حاجته ثم اتفق مثلها في مرة من الوقف
يرأى عن العمان قيم وقها دخل جذا في دار الوقف ليرفع من غائتها ذلك * المتولى لو اتفق على الوقف من
ماله وشرط الرجوع له الرجوع كذا في السراجية * اذا قال القيم أو المالك المستأجر ما أدت لك في عمارتها
فمرها بانه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم منفعته إلى المالك اما اذا رجع إلى المستأجر
وفي ضرر المالك كالبابنة أو شغل بعضها كالتنوير فلا يرجع مال البترة الرجوع كذا في القسمة * في
التيتمسك أو الفضل عن الوقف اذا كان رجع غلتها إلى المار تولا أو رباها إلى الفقير ان لم يتجج المدرسة
في تلك السنة هل يجوز تقيم أن يصرف من ذلك إلى الفقهاء على وجه الدين * ياخذ ثلث من غلتهم من السنة
الثابتة اذا احتاج إليها فقال لا سئل أبو حامد فأجاب عنه كذا في التنازلية * وفي حصة على قراءة قرأته
وفرته وجعل آخره للساكنين جاز يحصون أو لا وان أراد أبا القيم أن يفضل البعض فالسنة على وجوه * ان
كان الوقف على قراءة قرأته وقرته وهم لا يحصون أو يحصون أو أحد الفريقين يحصون والاخر
لا يحصون ففي الوجه الاول القيم أن يجعل نصف الغلة لقراءة قرأته ونصفه للفقراء القربة ثم يعطى من كل
فريق من شاصهم وفضل البعض كإسائه لان قصده الصدقة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثاني
يصرف الغلة إلى الفريقين بعددهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لان قصده الوصية وفي الوصية
الحكم كذلك وفي الثالث يجعل الغلة بين الفريقين أو لا يصرف إلى الذين يحصون بعددهم وإلى الذين
لا يحصون سهما واحدا ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاصهم وفضل البعض في هذا السهم
كإسائه وهذا التوزيع على قولهما أو أعا على قول محمد رحمه الله تعالى فلا يتأق كذا في الوجهين * ولو وقب على
قراءته هذه البلدة فان كانوا لا يحصون أعطى القيم أمهم شاء وان كانوا لا يحصون قسمة على عدد رؤسهم على
السوا ويسوى فيه الذكر والإناث ولو صرف القيم نصيب واحد منهم إلى نفسه ان شاء ضمنه وان شاء تبع

البيت كان الفزل للزوج
لأنها غزلت بانه لا أجر
لها لأنها متوقعة كالجوز
شيزت من دقيق الزوج أو
طبخت القسمة بادن الزوج
وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى في المتني رجل اشترى
قطنا أو امرأته أن تغزل
فغزرت كان الفزل لها ولا
شيء عليها وهو بمنزلة طعام
وضعه في بيته فأكلت
وروي هشام رحمه الله
تعالى في النوادر اذا غزلت
قطن الغنم اختلفوا قال
صاحب القطن غزلت بذق
والفزل لي وقال الآخر غزلت
فبذق ذلك والفزل لي كان القول
قول صاحب القطن لان
الأصل وان كان عدم الأذن
الأنه ظاهر فهو يريد بهذا

الظاهر ان يسحق قطن غنم فلا قبل قوله * وعن الشيخ الأحكام أي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى رجل اشترى قطنا
وجوز والفزل لأمراءه وأهدت إلى المرأة أختها فظن غزلت المرأة وتسبب بعضها كرسيا ثم ماتت المرأة فن يكون الفزل والكرباس قال ان
كانت هي التي دفعت الفزل إلى المالكين فبشرأجر الزوج فان الكرسيا لو مثلها لفرق الزوج في مالها لغزول مثل الفزل الذي غزلت من قطنه
وان كان الزوج هو الذي دفع الفزل إلى المالكين فبشرأجر الزوج وان كان عليه غزول مثل الفزل الذي غزلت من
قطنها وان دفعها جميعا إلى المالكين أو دفع أحدها بامر صاحبه كان الكرسيا بينهما بقدر غزله ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه ورجل
في يده أرض بغيره أبره فقال رب الأرض أجزتها بأمري والأجر لي وقال الآخر غصبتا منك وأجزتها بأمري فقال لرب الأرض
لأنهم ما اختلفا في بدل منفعة الأرض والأصل أن بدل ملك الإنسان يكون له ولو كان لأجر بين في الأرض ثم أبره فقال رب الأرض
أمر تلك أن تبني فيها ثم تاجر وقال خوالد غصبتا منك وبنت ثم أبرت فله قسم الأرض وهي مبنية على الأرض وهي غير
مبنية فإصابا لبنا يسكن فلا يجزأ وأصل الأرض يكون لصاحب الأرض لان الأصل أن البناء يكون للباني فلا يقبل قول صاحب
الأرض وان قال رب الأرض غصبتا مني مبنية كان القول قوله وان أقال البينة كالبينة الغاصب أو ليد كرفي المتني * ولو قال الآخر

واحد ولا تحمله هادي أو راي أو لاشي ولا تحفهو لصاحب الجذع • وإن كان لكل واحد منهم ما عليه جذوع الأبن جذوع أصلها
 أكثر من جذوع الآخر لكن لا يتصف عدد جذوع صاحب القليل عن الثلاثة تختلف الروايات فيه ذكر في المتن عن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى إذا كان لأحدهما على الحائط المتنازع فيه أجداع ولا تحمله أكثر من ثلث حبلته بينهم ما تصف فإن كان لأحدهما عليه ثلاثة
 ولا تحمله عشرون فالحائط لصاحب العشرين ولصاحب الثلاثة موضع جذوعه وإنما جعله بينهم ما تصف إذا قاربنا • وإن كان لصاحب
 الأقل أكثر من نصف جذوع الآخر فهو بينهما • وذكرنا كما الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر إذا كان لأحدهما عليه عشر خشبات
 ولا تحمله ستم خشبات فهو بينهما ما تصف وهذاوافق ما ذكر في المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عدد صاحب القليل أكثر من
 نصف عدد صاحب الكثير • وذكر في أصل الأصل لو كان لأحدهما عليه عشرة أجداع ولا تحمله خمسة أجداع لكل واحد منهم ما في
 يده قالوا وإذا كان الحائط المتنازع فيه يكون بينهما على ثلاثة ثلثاهما لصاحب العشرة وثلاثة لصاحب الخمسة • وأخذ بعض المشايخ بهم
 الله تعالى وأنه يوافق رواية المتن لأن أجداع صاحب القليل ليست بأكثر من نصف جذوع الآخر وأنه يخالف ما ذكرنا كما الشهيد
 المختصر • وذكر في الأئمة البرخسي (٤١٨) رحمه الله تعالى إذا كان لأحدهما عشر خشبات ولا تحثر ثلاث فصاعدا يقضى بينهما

نصفان اعتباراً لادى الجمع
 باقيا واليه اشار في صلح
 الاصل وهو لو كان لاحدهما
 عليه جرح أو جرحان دون
 الثلاث للاحتمال عليه ثلاثة
 أحذاع أو أكثر كرتي
 في التوراة ان لا غلط يكون
 لصاحب الثلاث والواحد صاحب
 مادون الثلاث موضع
 حذعه قال وهذا استحسان
 وهو قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف رحمه الله تعالى
 آخره قال أبو يوسف رحمه
 الله تعالى المقياس ان يكون
 الماثلين به اثنتين أو كان
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 يقول أولا ثم رجع إلى
 الاستحسان وذكر ثمن
 الاعمال في مرضي رحمه الله
 تعالى على دعوى الأصل إذا
 كان لاحدهما عليه شيء

هو المختار و فان كانت جذوعه أحدهما أكثر فلا تخارن في جذوعه حتى تكون مثل جنوع صاحبه . قال مولانا رضي الله عنه و هذا اذا كان الحائط بمثل الزيادة فان كان لا يستعمل الزيادة تليس له أن يزيد و يذوق في ذلك واحد منهم ناحية بينهما . وفي الماردين معقود باز حقل الدرج في يد أحدهم وعلى ظهر الدرج طريق لاخر المعتز فله قضى بالدرج لصاحب السفل و لصاحب العلو وطر يقسمه على الدرج على الله . و لو كان على راس الدرج حوض فهو على منزل صاحب السفل و هو طريق لصاحب العلو و ختموا في الرضن قالوا رضن كله لصاحب السفل لان الرضن بمنزلة سقف السفل لكن لصاحب العلو عليه المتر على حله كافي المائل التقدمه . سفل يت في يد رجل عليه علو في يد آخر انهم سفل و وسط كان جذوعه و بوايه و عرابيه لصاحب السفل لان ذلك من سقف السفل و الظاهر أن كل من يتابعه مسقفا و يكون لصاحب العلو أن يسكن على ظهره . و دار في يد رجل و علوه في يد آخر و طريق الماوى مساحة المارادى كل واحد منهما مساحة المارادان الفارم الساحة تكون لصاحب السفل و العلو و طر يقم لصاحب العلو لان الساحة السفل في يد صاحب السفل فاه هو الذي يستعمل الساحة بوضع الامتعة و كسر الحطب و صب الوضوء و ادخال الدابة فاما العلو و طر يقم في يد صاحب العلو فيكون ذلك له و ان اقاما البينة يقضى لكل واحد منهما بما في يده لا آخر . جميعا الفارم على ذي اليد فيما في يده اليد (٤١٩) .

الفارين كل واحد من صاحبه الفارين يدعى انصص قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بالنص بينهما نصين وقال صاحبه رحمه الله تعالى يقضى بهن البه المقطع وهو كاختلاف الحائط بين دارين كل واحد منهما يدعه و وجه الحائط أو العاقبات إلى أحدهما . حائط سفل رجل و علو لا آخر فارد صاحب السفل أن يدم السفل لم يكن له ذلك عندهم و ان أراد صاحب السفل أن يفتح فيه بابا أو كونه أو يدخل فيه جذا لم يكن له قبل ذلك ليس لصاحب السفل ذلك فيقول أي حنيفة رحمه الله

ففتح من المسافة ثمانية عشر كذا في المحيط . في جميع الفناوى اذا مات الواقف عن وصي نصبه فلو وصى أن يؤجرها و ان كان تجرها فاستعمل على المستأجر . و مثلها فيما اذا استعملها لأدعى مارضى به الوصى كذا في التارضية . متولى الوفا هذا أجرا دارا موقوفة على الفقراء المساكين . أكثر من سنة لا يجوز و ان لم يشترط فاختار أن يقضى بالجواز في الضياع في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في الجواز و هذا في غير الضياع يقضى بعدم الجواز اذا ادعى السنة الواحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز و هذا في مختلف باختلاف المواضع و الزمان كذا في السراجية . وهو المختار للفقهاء و كذلك المزارعة و المعاملة كذا في محيط السرخسي . و كان القاضي الامام أبو علي التسي رحمه الله تعالى يقضى بأن المتولى لا ينبغي له أن يؤجر أكثر من ثلاث سنين و لو أجزازت الاجارة . وهذا يقضى ببعدها المختار لان فعله يدل على رؤية المصلحة كذا في الغيبة . فان كان الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة و الناس لا يرغبون في استبقاها سنة و كانت اجازتها أكثر من سنة أدعى الوفا و تقع للفقراء المساكين . أكثر من سنة فان كان الواقف ذكر أكثر من سنة الأهم رفع الامر الى القاضي حتى يؤجرها القاضي . أكثر من سنة فان كان الواقف ذكر في صلح الواقف أن لا يؤجر أكثر من سنة الا اذا كان ذلك أشنع للفقراء . أكثر من سنة فان كان الواقف نفسه أكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا و لا يحتاج الى الرفع الى القاضي هكذا في فتاوى قاضيان . في دار موضع بيت و قسلا يستأجر لفتحها الاجارة طوله . ان كان له مسلك الى الطريق اعظم لا يؤجر بالطول و الا يؤجر كذا في الوجيز . و لا يجوز اجارة الواقف الا بأجر المثل كذا في محيط السرخسي . استأجر حائون و قب بجر مثل فجاء آخر و زاد الاجرة لم تفسخ الاولى كذا في السراجية . و اذا استأجر أرض و وقف ثلاث سنين بجر معلومة أي بجر المثل حتى جازت الاجارة فترخصت بجر تم لا تفسخ الاجارة كذا في المحيط . في الكبري رجل استأجر أرض و وقف ثلاث سنين بجر معلومة أي بجر المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات و ازدادت اجرة الارض ليس للمتولى أن يقبض الاجارة نقصان بجر المثل كذا في المختصرات . حائون

تعالى الآن رضي . صاحب العلو . وقال أبو يوسف و رحمه الله تعالى ان يفعل ذلكا كان لا يضر بصاحب العلو . فان كان شيء من ذلك يضره لم يكن له أن يفعل و كذلك له أن يحفر في سفلها و كذلك لارد صاحب العلو أن يحدث على عابها بأرض عليه جذوعا أو شرع فيه كنفها لم يكن له ذلك في قولنا في سفلها تعالى . أضر السفل أو يضر و عندنا من أضر السفل يمنع من أن يضره لا يمنع منه . رقة لا تمنعها فاجرة دور خمسة مروضهم في الرقة فرفع أحد منهم سقفا وادعى أن السقف له و ذلك في واحد منهم أنه له فان كان طريق السقف الى أحدهم أو مشغولا بمتاعه كان له في الحكم و يكون القول له مع غيره . و ان لم يكن طريق السقف الى أحدهم ولا كان مشغولا بمتاعه فهو لهم جميعا و لكل واحد منهم أن يصف الاخر على نصيبه عند عدم البينة و أهم اهام البينة فهو له و ان اقاموا جميعا يقضى لكل واحد منهم على غيره . و عن محمد رحمه الله اذا دار إلى جنب أرض رجل في صاحب الأرض أرضه و أراد أن يبنى حائطه بجانب الدار و منه صاحب الدار عن ذلك قال يستأجر أرضه الدار بحيث لا يفسد حائط الدار لا يفسد حائط الباني كان لصاحب الأرض أن يبنى حائطه . و ان كان لوسط حائط الدار لا يفسد حائط الباني لم يكن لصاحب الأرض أن يبنيه بجانب الدار و ان كان حائط الدار و عن أعلام مشير الى أن يبنى بجانب الدار و ساقى أحكام الحائط المشتركة

في كتاب الصلح ان شاء الله تعالى **باب الجين** • رجل ادعى على رجل مالاً فكره المدعى عليه طلب المدعى من القاضي أن يحلفه قالوا يقول القاضي للذي ادعى البينة فان قال نعم لم يثبت حاضره في المصر لا في مجلس القضاة وطلب من القاضي أن يحلفه فانه لا يحلفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلفه واضطر بالروايات عن محمد رحمه الله تعالى واختاره فيه أن القاضي ان كان يجتهد أو رأى المال الذي ادعى أن حقه حقه تعالى لا يحلفه وان مال الذي ادعى أبو يوسف رحمه الله تعالى يحلفه وهو كالتيه كل فغير رضا الخصم بلا عذر من مرض أو سفر أو غيره وأن القاضي يجتهد في قضى عما قضى المجتهد • وان قال المدعى لا بينة في أفعال شهدت عليه وطلب من القاضي تحليفه يحلفه ولا يكره الجين ولا ينفذ وتفسر التغلظ أن يقول بالله الرحمن الرحيم بذلك من الصفات ما شاء وقال بعضهم ينظر إلى حال المدعى عليه ان عرفه بالصلاح لا ينفذ بل يكتفي بذلك كرامة الله تعالى ولا يذكر الصقوة ان عرفه على غير ذلك ينفذ فذكر الاسم والصفة • ما عرفت أنه وقال بعضهم ينظر إلى المدعى ان كان مالا خيرا غلظ وان كان حقرا لا ينفذ • وان أراد المدعى تحليفه بالطلاق والعاقب في ظاهر الرواية لا يحبس القاضي في ذلك لان التحليف بالطلاق والعاقب ونحو ذلك حرام وبعضهم جوزوا ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية فان أراد القاضي (٤٣٠) تحليفه فدعى المال حلفه بما فيه المال الذي عليه المال الذي ادعى ولا شيء

منه لأنه لو حلفه على المال
ربما يكون عليه بعض
ذلك المال لأكراهه فحلف ولا
يأثم ، ولو أقر المدي
باستيفاء بعض المال والمدي
عليه منكر للمال أصلا
يطالب المدي برذائق
بقضيه فكان الاحوط
هو الجمع بين الين والبعض
ولاحظه بالله ما استقرضت
منه هذا المال ولا عتبة
ولأودع إذا كان المدي
يدعي المال بذلك السبب
لاحتمال أنه استقرض
منه أو أعتقه منه أو قبل
منه الوديعة ثم رد عليه أو
حلف على السبب كان
ككاذبا فيعنه ولو أقر
بالاستقرض والوقف
وادي الد أو القضاة

يشكر المدعي الرداءة قضاءً أخذ منه المال ثانياً فكان قلتر الحاميين فيقاله أحققه على ذلك ولو جسد امرض المتأخرون
المدعي عليه أو لم يررض الآن فمأوى الدويعة بحلفه بالله ماله عليك ولا يقل المال الذي يدعي ولا شيء ممنوع في الدويعة بحلفه بالله ليس في يدك هذه الدويعة التي يدعي ولا شيء منها ولا أقل حق منها لأن المدعي عليه ولو كان استهلك الدويعة أو بدل سارقاً عليها لا تكون في يدهم يكون ضمانها لحققه على قومها قلتر وعن أي وسفر رجحه الله تعالى أن المدعي إذا أتى بالمال الملقا بحلفه على المال وإن ادعى ما لا يناسب يحلف على المال بذلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المال وأبقته ما اغتصبت منه هذا المال أو نحو ذلك إلا أن يررض المدعي عليه للقاضي فيقول لا تخلفي على هذا الورع لأن الرجل قد يترضض المأثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى بانه ورع أو أراءه إذا عارضه على هذا الورع فينتهي بصفته على الحاصل كإدراكه أو أخذ بعض المشايخ زعمهم تعالى وقال شمس الانعام لما طوى رجحه الله تعالى ينظر الجواب المدعي عليه دعوى المدعي أن شكر المدعي عليه الاستقراض والنصب فقال ما استقرضت منه شيئاً ولا اغتصبت منه شيئاً بحلف على السبب بالله ما استقرض وإن قال المدعي عليه في الجواب ليس على هذا الجواب الذي يدعي يحلف على المأصل بالله ماله عليك ولا بذلك هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه قالوا لا رجحه الله تعالى هذا هو حسن الأول بل عندي فاعلموا كثر القضاة وأولوا زعماء أتى

على رجل أنه استلم ما في طلب الصلح من القاضي فان القاضي لا يصلح وكذا قال هذا شريك وقد نزل في المرح ولأدى بقدره لا يثبت له • وكذا لو قال بلغني أن فلان من فلان أن وصي ولا أدري قدره وأراد أن يخلط الوارث لا يجيبه القاضي إلى ذلك وكذلك الدون إذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسبت قدره وأراد أن يخلط المطلب لا يثبت له • قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى إنها لغيره • كاتمخ قبول البينة تتبع الاستحلاف أيضا إلا إذا اتهم القاضي وصي البينة أو قيم الوقت ولا يدعي عليه شيئا معلوما فإنه يخلط بغير الوقت والبيته • رجل اغتصب أرضا أو دارا فادخل المصوب منها استرعا فادخلها لنفسه وأقام البينة على ذلك بعد دعوى خصمه فقال الذي عليه أنها وقف في يدي على سبيل خير معلوم وعجز المصوب عنه عن إقامة البينة لكنه أن يستخلف المدي عليه في قول محمد رحمه الله تعالى لأن عنده القاريضين بالنفس وعندهما لا يضمن فلا يستخلف • ثم محمد رحمه الله تعالى إنما يستخلف إذا أراد المدي أن يأخذ بقيمة عند التكرول أو مال أو دارا نأخذ الضمة والقار عند التكرول فلا يستخلف أيضا لأن المدي عليه أن يوقف بغير وقتا فإقراره فلا يمكن القضاء بها انتهى عند التكرول • قال الشيخ الامام الرازي أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينبغي أن يفتى بقول محمد رحمه الله تعالى ويغضي بقيمة عند التكرول كيلا يجتال به هذا الدفع (٤٢١) لاسقاط العين عن نفسه وكذلك رجل

في يده ضبعة بقول فقهاء على وعلى أولادى خاصة وأدنى أخوه أو أباها وقفا علينا وعلى أولادنا أما وأراد أن يخلط صاحب الدار أو لا يخلط على أصل الوقت ولكن يخلط على حصته من الغلة • ولو ادعى ضعة في يد رجل أنه لا يخلط ذوالبدن لاني الصغير فلان لا يستخلف المدي عليه وكذا وادى شفعة في دار فقال المشتري أنها لاني الصغير فلا يكون للدي أن يخلطه لأن إقراره لولاه الصغير قد سمع ولم ولو استخلف بكل لا يصح تكوله فان قال المدي إن هذا قد استلمت دارى بقراره لولاه الصغير فيصير ضمانا عند

التأخرون وكذا إذا أجرة جارة فاسدة كذا في الفصول المبادية • وإذا أجرة أقسام بأمر الوقت أرض الوقت أجرة خصمه قتل عليه المسقط الأجر فان قضيه المستاجر فليزرعها فله الأجر وان كانت الأجرة فاسدة فقضيه المستاجر ولم يزرع الأرض ولم يسكن الفار فلا شيء عليه وأقضى بعض المشايخ بوجوب أجر المثل في الوقت بغير عقد كذا في المأوى • وفي جامع الفصولين التزوي لو أجرة دار الوقت من أنه البالغ أو أنه لم يزرع عند أي حصة جرحه الله تعالى إلا أكثر من أجر المثل وكذا من أجرة من قتل صغيرا صح والأدوية يبقى كذا في الميراث • ولو أجرة قيم دار الوقت بغير عرض جاز عند أي حصة جرحه الله تعالى قال بعض المشايخ إنما يجوز في الوقت ما عاينه الناس أو أجرة من العروض في البياعات والأجارات مثل الخنطة والتعريف ما الشيايب والصندوقها فلا يجوز بها لاجتماع كذا في الغائبية • ثم إذا جازت أجرة الوقت بالعرض على قول من قال بالاجواز فقيم بيع العرض الذي هو أجره ويجعل بنفسه حيل الوقت كذا في المحيط والقائم بأمر الوقت أن يزرعها بنفسه ويستأجرها الأجر أو يوزن الأجر من الغلة كذا في المأوى • وإذا أجرة القيم الوقت فشرط المرتبة على المستاجر بطلت الأجرة إلا أن يسمي دراهم معلومة بأمر ميان يصرفها في المرتبة كذا في الذخيرة • ولا يجوز لاستأجر السيل أن يتي فيه معرفة لنفسه إلا أن يزدق الأجرة ولا يضر بالبناء وان كان معطلا لا يضر بالطلب المستأجر الأعلى هذا الوجه يان من غير زيادة في الأجرة كذا في الفتنة • رجل وقف داره على قوم بأعيانهم وجعل آخر ملحقا بآخر التزوي الدارين المعروف عليهم جازت الأجرة كذا في المضمرات لأنه يسقط حق المستأجر كذا في المحيط • وكذا فقير يسكن في الوقت لفقره أجرة فترك ما وجب عليه بحساب الميجوز لأن رواية مخفوفة عن علمنا أن من له حق في مال يت المالك فتركه عليه سراج أرضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا هنا كذا في محيط السرخسي الموقوف عليه إذا أجرة الوقت قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كل موضع يكون كل الأجر فان لم يكن الوقت محتاجا إلى العادة لم يكن معه شيء في الوقت لكنه أن يزرع المحور والمواثيق وان كان الوقت أرضا

التكرول فهو على الخلاف عندهما لا يستخلف كذا في المسئلة الأولى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يستخلف فان نكل يقضى عليه بالقيمة لأن عند محمد رحمه الله تعالى القاريضين بالنفس والتصديق وكذلك يجوز دفعه أو ما عاينه عن أي حصة جرحه الله تعالى وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى بقراره الصغير لا يسقط عنه الدين وقال القاضي أبو على التتبي رحمه الله تعالى أن أقل للصغير يسقط عنه الدين سواء كان الصغير ناكه أو غيره • ولو قال الذي عليه هذه الدار لاني الكبير الغائب فلان فهذا والمأوى فذلك لا جنس سواء لا يسقط عنه الدين فان حلف فذلك يدفع الدار الذي فان حضر الغائب بعد ذلك وصدقه لكنه أن يأخذ الدار ليستحق إقراره وكذلك في الإقرار ولو لم يصغر عندين لا يسقط عنه الدين يخلط فان نكل يدفع الغائب الذي فإذا بلغ الصغير فادعاه يدع إليه فأمس فرق بين أولاد الصغير وبين أولاد الكبير قال إقراره الصغير لا يشترط على تصديق الصغير فإذ أصبح إقراره بمره صار للمالك لولاه الصغير مكانا لا يصدق عليه لا نكل لا يصح تكوله على ولده الصغير أما الإقرار بالغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق فيشبه تخلفه بعد إقراره الكبير الأثرى أو لأثر لولاه الصغير بين ثم أقره لغيره لا يصح إقراره ولو أقره لولاه الكبير أو لثالث أجنى ثم أقره لا أثر قبل حضور الغائب صح إقراره لثالثي لثالثنا • رجل حلف فاعطى رجل وأحضره وأدى أنه يكلمه على أيه أخدمهم ودفع في يدي

عليه اقتدرهم قالوا نفي القاضي أن يسأل المدعي عليه هل مات أو لم يمت فثبت بداهة عن دعوى المال فإن أقر الوارث بالدين على مورثه صح إقراره وإن كتب ما روى الزهري في الكتاب أنه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث وإن أنكر هذا الوارث الدين على أبيه فأقام المدعي بينة بنفي بالدين ويستوفى من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث لأن القضاء على أحد الورثة بالدين يكون خضاعا على الكل وإن أقر هذا الوارث بالدين وكذلك ما روى الزهري فلم يقض القاضي عليه بأقر ادعى حتى شهد هذا الوارث المقر بدين أبيه بالدين على مورثه جازت شهادته ونفي بالدين ويكون ذلك قضاة على جميع الورثة وأن شهد هذا الوارث بالدين على أبيه بعد ما قضى القاضي عليه بأقر ادعى قبل شهادته ولو لم يقم المدعي البينة بالدين وأقر به الوارث في ظاهر الرواية قضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى عندئذ لا يستوفى كل الدين من نصيب هذا الوارث وأما يستوفى منه قدر حصصه ولو أن هذا الوارث لم يقر بالدين على مورثه بمجرد المدعي على إقامة البينة وأراد تخليف الوارث فانه يحلف على العلم فإن حلف الفقيه عن الخصومة وإن نكل يستوفى الدين من نصيبه في ظاهر الرواية فإن أقر هذا الوارث بالدين وأنكر وصول المال التركة فإن صدقه المدعي لا خصومة بينهما وإن كذبه المدعي يحلف الوارث على التثبت بأنه ما وصل اليك المال من جهة والدك فإن (٤٢٣) حلف لاشئ عليه وإن نكل يؤمر بقضاء الدين هذا إذا حلف المدعي على الدين أو لآثم

خلق على وصول التركة إليه فإن حلفه وأعلى وصول التركة إليه حلف ثم أراد أن يحلفه على الدين فقال الوارث ليس للقاضي بين لاني لم أختصم في تركة الميت لا يلتفت القاضي إليه ويحلفه على العلم بالله ما تعلم بالدين على أبيك لهذا المدعي لأن وصول المال إلى الوارث وتخليف التركة ليس بشرط دعوى الدين على الوارث فإن دعوى الدين يصح على الوارث وإن لم يدع الميت مالا في يده لا احتمال أنه لو قضى بالدين رجلا يظهر لبيت حال بعد ذلك من بضاعة أو دين أو يودع فلا يحتاج إلى المدعي إلى إثبات الدين * قال الفقيه أبو

كان الواقع شرط البداية بالمرح والمشر وجه للوقوف عليه ما فصل من المصارف والمؤنة لم يكن للوقوف عليه أن يتجاوز كذا في فتاوى فاضيلنا هو ما إذا لم يشترط بداية بالمرح أو مؤنة يجب أن يتجاوز ما لم يكن الخراج والمؤنة عليه كذا في الفخيرة * لو كان الموقوف عليه في أرض الوقت اثنين أو ثلاثة فماتهم أو واحد كل واحد أو زال زعمها لنفسه لا يجوز وعي أبيه أو سفيره الله تعالى أن كانت الأرض عشرة جازت بها بينهم وإن كانت خارجة لا يجوز كذا في فتاوى فاضيلنا * حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه الله تعالى أنه قال وقتنا حال بعض الصكاكين في زمان في السكون في إجازة الوقت كما كان الفتوى على أن إجازة الوقت لا يجوز في السنين الكثيرة فذكر في الصلح أن الوقت وكل فلا نابايرة هذه الضيعتين فلا نكسنة بكذا وفي أخرجه من الوكلاء فهو وكلاءه وأربابك بقا الوقت في الملتأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ألا تأبيل هذا وكلاء في الوقت وإن كان القياس أن يجوز قصر بياض صلاح الوقت كما يطول الإجازة الطويلة * وما إذا أطل الوكلاء صيانة الوقت يجوز أطل هذه العقود المختلفة أيضا صيانة الوقت وعليه الفتوى كذا في الضعفات * رجل استأجر أرضا موقوفة وبين فيها حائطا وسكها فأراد غيره أن يزيل الفلح ويحرقه من الحائط يتلوان كان أجره مشاهرة فأجابه رأس الشهر كان القيم فسبح الإجازة فعد ذلك رقم البناء كان لا يضر بالوقت فخلابا في دفعه وإن كان يضر ليس له دفعه فعد ذلك أن رضى المستأجر أن تملكه القيم ببقته مبنيا أو موزعا أهما كان أقل فيها والا فليترك أن يتخلص ملكه كذا في السراجية * وهذا إذا كان البناء من الباني بغرضه المتولي فأما إذا كان البناء من المتولي كان البناء على وجه الرجوع الباني على المتولي بما أتفق كذا في الفخيرة * وذكر في مجموع التوازل سئل فقيم الدين التسنى عن أرض وقف عليها بناء عاقل وكان صاحب السكنى قد استأجر الأرض باجر معلوم حتى أجز مثلها ومثله بعد زمان سئل صاحب البناء المتولي ويرى صاحب البناء أن يؤذى غسل تلك الأجرة التي كانت في الماضي والمتولي الجديد لا يرضى بالإبارة المثل لا تدخل للثمن ذلك

الميت رحمه الله تعالى كان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول قبل البينة بالدين على الوارث وإن لم يكن في يد المال الميت ولا يستحق قبل ظهور المال أم قبل البينة فلا تم الوكلاء قبل رعايتهم الشهود وأوتيت فبها المال فتقبل البينة قبل ظهور المال لمكان القامة ولا يستحق قبل ظهور المال لأنماذا لم يكن في يد المال فيستحق في الحال فيستحق عند ظهور المال فلا يحتل هلاله المال هذا إذا حلفه على الوصول أو لآثم أراد أن يحلفه على الدين أو على العكس فإن أراد تخليفه فقال المدعي عليه لم يصل إلى من مال الميت ثم ولا يمين للمدعي أن لا يلتفت إليه إلا أن المدعي أن صدقه في عدم الوصول إليه حلفه في الدين على العلم وإن كذبه في عدم الوصول إليه كان في حلفه في عدم الوصول والدين جملة الآلة في عدم الوصول إليه يحلفه على التثبت وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم أن لهذا المدعي أبيك كذا وما أخذ عامة المشتأجر رحمه الله تعالى * ثم اختلفوا أنه يحلفه من واحد أو يحلفه من اثنين * قال بعضهم يحلفه من واحد أو يحلفه من اثنين على التثبت أو كفل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم دخير في حديث القسامة وقال بعضهم يحلفه من اثنين ما وصل إليهم من مال الأبني ثم يحلفه بالقسمات أم لهذا المدعي أبيك كذا لأن الحكم هنا لا يتعلق بأحد الأمرين فإنه وإن أقر بالدين لا يؤخذ منه شئ ما لم يثبت وصول مال الميت إليه بخلاف حديث القسامة * وعلى قول الفقيه أبي جعفر

الميت رحمه الله تعالى كان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول قبل البينة بالدين على الوارث وإن لم يكن في يد المال الميت ولا يستحق قبل ظهور المال أم قبل البينة فلا تم الوكلاء قبل رعايتهم الشهود وأوتيت فبها المال فتقبل البينة قبل ظهور المال لمكان القامة ولا يستحق قبل ظهور المال لأنماذا لم يكن في يد المال فيستحق في الحال فيستحق عند ظهور المال فلا يحتل هلاله المال هذا إذا حلفه على الوصول أو لآثم أراد أن يحلفه على الدين أو على العكس فإن أراد تخليفه فقال المدعي عليه لم يصل إلى من مال الميت ثم ولا يمين للمدعي أن لا يلتفت إليه إلا أن المدعي أن صدقه في عدم الوصول إليه حلفه في الدين على العلم وإن كذبه في عدم الوصول إليه كان في حلفه في عدم الوصول والدين جملة الآلة في عدم الوصول إليه يحلفه على التثبت وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم أن لهذا المدعي أبيك كذا وما أخذ عامة المشتأجر رحمه الله تعالى * ثم اختلفوا أنه يحلفه من واحد أو يحلفه من اثنين * قال بعضهم يحلفه من واحد أو يحلفه من اثنين على التثبت أو كفل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم دخير في حديث القسامة وقال بعضهم يحلفه من اثنين ما وصل إليهم من مال الأبني ثم يحلفه بالقسمات أم لهذا المدعي أبيك كذا لأن الحكم هنا لا يتعلق بأحد الأمرين فإنه وإن أقر بالدين لا يؤخذ منه شئ ما لم يثبت وصول مال الميت إليه بخلاف حديث القسامة * وعلى قول الفقيه أبي جعفر

وجهه تعالى وهو اختيار الشفيع أبي البتة رحمه الله تعالى عالم ثبت وصول شيء من مال الميت إليه المالك أو بالينة لا يحلف على الدين
 هذا إذا أقر المدعي عليه بوجوب الدين فان أنكر يحلف على الموت وصول المال إليه ميتا أو إذا كان في الموت يحلف على العلم ووصول المال
 إليه يحلف على البتات * وقال عامة المشايخ رحمه الله تعالى يحلف من بين مرة على الموت ومن على العلم فان نكل عن بين الموت جئت
 يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وهذا ما مات الرجل وترك امرأته وأولادها فادعى بالدين على زوجها وأقر بالدين على
 الميت يدافع المرأة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى المرافعة هذا كوارثا تحريف البينة عليه الأثبات الذين على
 الميت وان لم يكن في يده شيء وكذلك لو كانت التركة مستغرقة بالدين ذكرنا انصاف وجهه الله تعالى أن الوارث يكون خصم للميت يدعي بماله على
 الميت وذكر انصاف وجهه الله تعالى رجل قتل رجلا من فلان بن فلان القاتل مات وولد له رجل مات وولد له رجل مات وولد له رجل مات وولد له رجل مات
 على هذا الرجل كذا وعندنا الرجل كذا من المال فان القاتل يدعي عليه عداي فان أقر بجميع ذلك أمر القاتل بدفع جميع
 ذلك إليه ولا يكون ذلك قضائى لوجوب الالب سبأ أخذ المال من القرم ثم القرم يرجع على الابن بما أخذ منه ولو أنكر المدعي عليه في الالب
 دعوى الابن وأراد الابن أن يحلف به بالله مات فلان بن فلان بن فلان مات (٤٣٣) ولم تعلم أبي بانه * قال انصاف وجهه

الله تعالى روى عن أصحابنا
 الله تعالى الله تعالى الله
 لا يستحق المدعي عليه
 بل يقال للمدعي أقم البينة
 على موت فلان بن فلان
 وأنتك وارثه فلن أقف فحلفت
 يحلف على ما تدعي ممن
 المال قال مولانا رحمه الله
 تعالى ونهيا قول آخر أن
 المدعي عليه يستحق
 بانه مات فلان بن فلان
 ابن فلان مات ولا تعلم أنه
 انه فان نكل فحلفت يحلفه
 على ما يدعي من المال للميت
 وليذكر انصاف وجهه الله
 تعالى صاحب القولين
 واختلف المتأخرون فيه
 * قال بعضهم منهم من
 الأشعة السرخسي رحمه
 الله تعالى أن الأول قول

قال قم كذا في الفصول العديدة * متولى الوقت إذا أبردار الوقت كنه أن يحلف بالصفة على مدون
 المستأجر إذا كان المدينون مليا وأخذ كذا بيا بالجر فهو أولى بالمجاز كذا في فتاوى فاضلان * في آخر
 اجابات فتاوى أبي البتة المتولى اذ باع الاشجار التي في أرض الوقت ثم أبرجوه الأرض فان باع الاشجار
 بعروقه ولا أرض يجوز إذا تمسك الاجارة طويلا * وان باع الاشجار من وجه الأرض لا يجوز اجارة
 الأرض وان كان قد دفع الاشجار بمعاملة سنة أو سنتين وما أشبه ذلك ثم أبرج الأرض منه باع المثل فعلى
 قول أبي شنفرة رحمه الله تعالى يجوز وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى المعاملة جائزة جازت الاجارة
 والاحتياط أن يبيع الاشجار بعروقه ثم أبرج الأرض ليكون متفقا عليه كذا في المحيط * وللقائم بأمر
 الوقت أن يستأجر الارض فاعلموا خرواقها ورواها يرجع الى معاملة اذا كانت خراجا اليه كذا في
 الجاوي * وادفع أرض الوقت مزارة يجوز اذا تمسك فيه بحياطة قدر ما يتعين الناس فيه ولو كذا لو
 دفع ما فيه من الضيل بمعاملة يجوز * كان مات القيم قبل انقضاء مدة المزارعة والمعاملة لا تلحق المزارعة
 والمعاملة وان مات المزارع والمعامل فان المزارعة والمعاملة تطلان وان دفع القيم أرض الوقت مزارة
 سنين معلومة فهو جائز اذا كان ذلك أنتع وأسلم في حق الفقهاء فتجوزت المزارعة سنين معلومة من غير
 التقدير بالثلاثة جميع ما عني الذي لا يجازيها حسن المشايخ أن لا يجوز الاجارة الطويلة على الوقت وهو
 أن لا يؤدي الى ابطال الوقت عسى لا يتأق في المزارعة * وادفع أرض الوقت مزارة ودفع فقبل الوقت
 معاملة ولا حظ فيه للوقت لا يجوز على الوقت ويصدر صاحب الأرض فان حلت الأرض من النقص فلا
 ضمان وان نقصت الضمان واجب ان شارح على الدافع وان شاء على الآخذ ولا شيء للوقوف عليهم
 من الخارج من الأرض وأما التملك على الوقوف عليهم ولا شيء للدفوع اليمن التملك انقصه في أبرم
 عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع على الآخذ كذا في النخبة * وأرض وقبها بجهة مستأجرها رجل
 من حاكمها درهم معلومة فزعموا فالحصلت الفة طلب المتولى انقصت الفة كجري العرف في المزارعة

أبى شنفرة رحمه الله تعالى والثاني قول صاحب وجهه الله تعالى وقال بعضهم منهم من
 الثاني أن المدعي عليه حلف في ذلك بكلف لا يراعاة البينة وعلى فاعلموا عروقه وان نكل المدعي عليه عن البينة صار مقرا
 بالموت والنسب جازا ولا يجعل القاتل الابن خصم في إقامة البينة على الدين وانما يصح خصما في حكم التعليف على الميت بانه القاتل
 ابن فلان الميت عليك هذا المال وعلى دعوى النسب والموت يحلف على العلم ثم يكرر البينة أو يكتفي بين واحد فهو على اختلاف النسخ ذكرنا
 * رجل له رجل أقره درهم فاقربها ثم أنكر اقراره ما هل يحلف على اقراره بانه ما أقره ثم قال المال المختص بالمشايخ رحمه الله تعالى
 فيه * قال أبو نصر الدوسي رحمه الله تعالى أن يحلف بالله ما أقره ثم ينها * وقال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ليس أن يحلفه على
 الاقرار انما يعلقه على نفس الحق وذكر خمس الأشعة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الحليل قال اختف المشايخ رحمه الله تعالى في
 هذه المسئلة وانما اختلوا باختلافهم أن الاقرار هل هو نوب لك قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاقرار ليس
 بسبب واستدل بمسئتين * احدهما أن المريض الذي ليس عليه دين إذا أقر بجميع ماله لا ينجي صريح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجابة
 الو رثته ولو كان نكاحا لا ينفذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجابة والثانية العبد المذنون إذا أقر لرجل من بني يده صريح اقراره ولو كان الاقرار

سببا كان تبرعاً من العبد فلا يصح * قالوا لا يرضى الله عنك * كوفي الجامع ما يؤيد هذا قال اذا أقر المسلم الرجل بغير صريح اقراره حتى يؤمر بالتسليم ولو كان الاقرار تليك لا يصح * وكذا لو أقر رجل بدين لا يملكه يصح اقراره حتى لو سلمه القرض وما من الدهر يؤمر بالتسليم الى المقر له ولو كان الاقرار تليك لا يصح لأنه لا يملكه فلا يملكه * رجل ادعى على امرأته أنها امرأته أنكرت المرأة نكاحه وقالت أنا امرأة هذا الرجل بالحاضر فدفعت المقر له في ذلك قال أبو نصر الدوسي رحمه الله تعالى يحلف المقر له على العلم بالحاضر ما تعلم أنها امرأة هذا الرجل الذي يدعي نكاحها فان نكل صار مقرراً فحق الرأى على النكاح بعد ذلك فان نكلت فهي للذي وان حلفت انقطعت الخصومة وان حلف الزوج المقر له فهي امرأته لتصدقها على النكاح ولا يحلف المرأة بعد ذلك لأنها لو أقرت لا يصح اقرارها للذي فلا يبعد تحليفها وكان في البداية بين المقر له اسقاط العين على المرأة ورجل ادعى على رجل ما لاقطال الذي عليه ادعى برأى عن هذه الدعوى فتزوجهم الحاكم ان هذا اقرار من المدعي عليه بالمال بحلف المقر له على البراءة بحلف المقر له على المدعي عليه بعد ذلك على المال لا لاقطال النكاح ورجاه الله تعالى يحلف وهكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان الذي عليه يحلف وقوله برأى المدعي عن الدعوى لا يكون اقراراً بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعي (٤٢٤) ألا تبينة على المال فان أدام البينة على المال يحلف المدعي بعد ذلك على البراءة

على النصف أو على الثلث وقال الرجل على الآخر كان للثلاثي أن يأخذوا حصصه كذا في رواية اثنين * وهكذا في تناولي فاضحيان * قال أرض الوفا إذا كانت عشرة دفعه القيم من زراعة أو معاملة فتعشر جميع الخراج في نصيب الفاضح وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده في الاجارة ثلث ابراهيم العشر على الآخر كخراج * وعندهم ما يجزي الخراج في كذا في المزارعة كذا في الحطب * قال هلال رحمه الله تعالى في وقتها استمرت الصدقة وليس في يد الفاضح ما يرضاه من أن يستدين عليها * وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن القياس هكذا لكن يترك القياس فيما فيه ضرر وتنفو أن يكون في أرض الوقف زرع أو كلها ليراد بهما القياس في النفقة أو طلبه السلطان بالخراج سبباً له الاستدانة والاوط في هذه الضروريات أن يستدين بأمر الحاكم لأن يكون بغيره من ولايته المحض وخير هذا بأن يستدين بنفسه كذا في الظهيرة * هذا اذا لم تكن في تلك السنة غلة فاما اذا كانت فتن القيم الغلة على الساكن ولم يسكن الخراج شيئاً به يضمن حصة الخراج كذا في الأخيرة * قيم وقت طلب منه انخراج والبيانات وليس في يد فاضح من مال الوقف فارد أن يستدين قال ان أمر الوقف بالاستدانة لذلك وان لم يأمره تكملاً فافهم الأصح أنه أن لم يكن له بد من دفع الامر الى القاضي حتى يأمر بالاستدانة كذا قال الفقهاء رحمه الله تعالى ثم يرجع في نفسه كذا في المضمرات * والمبررات لا بد منها فيستدين بأمر القاضي وأما غير العادة فان كان تصرفه على المستحقين لا يجوز بالاستدانة ولو كان القاضي كذا في الضرر الرائق ولواستدانة على الوقف ليحصل ذلك فيمن البذر بأمر القاضي يجوز بالاجماع وفضل لا يأمره نفسه روايتان كذا في الغاية * وكذلك في الأخيرة * المتولي اذا أراد أن يستدين على الوقف ليحصل ذلك فيمن الرهن فان كان بأمر القاضي * وكذلك في الأخيرة * وقسم الاستدانة أن لا يكون الوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة أما اذا كان الوقف غلة فأنفق من مال نفسه لا صلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك غلة الوقف كذا في تناولي فاضحيان * أرض موقوفة في يد أ كثر وكان فيها قطن فسرق القطن

وان لم يكن للذي يستنقل المال يحلف للذي عليه أو لا على دعوى المال ودعوى البراءة لا يكون اقراراً بالمال فان حلف المدعي عليه ترك وان نكل حلف المدعي على البراءة وهو هم القاضي ان هذا اقرار فليس بشئ * قال وهذه المسئلة اختلاف في الشايع رحمه الله تعالى قال القسمة من أصحابنا رحمه الله تعالى دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون اقراراً وثانته هم فيها المتأخرون رحمه الله تعالى وقول المتقدمين أصح وقال الشيخ الامام الاجل الاستدانة من الرهن في الغنى رحمه الله تعالى فينبى أن

يحلف المدعي أولاً على البراءة ان الذي عليه يدعي بطلان الدعوى وربما شكل فتقطع الخصومة بينهما قال فوجه وفي المسئلة اختلاف في الشايع رحمه الله تعالى انفق الروايات على أن الذي قال لا دعوى في قبل فلان أو لا خصومة في قبل فلان يصح حتى لا تتم دعواه الا في حادثة البراءة ولو قال برئت من دعوى في هذه الدار يصح لا يبيح في حق في الدار ذكر التناهي رحمه الله تعالى لو قال للعبد يدبر لبرئت من هذا العبد كان برأى من العبد وكذا لو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعي وقال أبو أنك عن هذا الصديق العبد يدفعه في يده ويكون ذلك ابراء من ضمان العمة * رجل وهب أرضاً من مبرات أ يهولم فحقت امرأته الملت وأدعت على الموهوبة أن الأرض أرضها وان الورثة تدعو المراث وان الأرض وقعت في قسمي وان الواهب وهب الأرض بعد ذلك وأدعى الموهوب له ان القسمة كانت قبل الهبة وقعت الأرض في قسم الواهب وعجز الموهوبة عن إقامة البينة على ما ادعى وطلب من المرأة خلقت فان يحلف سائر الورثة بعد ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس له أن يحلف سائر الورثة لأن المرأة لم تحلف أظهر أن الهبة كانت في مشاع يحصل القسمة ثم قسم فلا يحلف سائر الورثة ورجل ادعى عبداً في يد رجل فانكر المدعي عليه فاحلف فتنك في القاضي عليه ما لا يتكول ثم ان الذي عليه أدام البينة فقسم هو أنه كان اشتري العبد من الذي قبل ذلك كوفي التثني أنه

فوجه

لا يقبل هذه البينة إلا أن يشهدوا بالشراء بعد القضاء • ولأن رجلا اشترى عبدا ثم ادعى به عينا تختلف البائع فتكفل ونقض القاضي عليه بالتيكول ثم إن البائع أقام البينة تأتي ثبوت اليه من هذا العيب تقبل بته • إذا أدى البراءة بعد انكار الدين أو أداى الغرض من القصاص بعد انكار القصاص سمع ولا تسمع دعوى البراءة عن العيب بعد انكار البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتسمع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى • رجل ادعى على رجل أنه نفض ساقطه وذهب الشئ وبذلك فإن ينشأ طول الحانطه وعرضه باز تشهداتهم وأن ليدكر واقعة ولا يشترط ذكر القصة • رجل ادعى على رجل أن عبدا صغيرا تلف عليه شيئا أو أراد أن يتخلف للولي كيف يتخلفه يستخلفه بالله ما تعلم أن عبدا هذا سائل كذا وأبواه ليس عليهما شيء من الوجه الذي يدعى قال الشيخ الأمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى مسائل أيضا بآراء جهات تعال في الوارد من طرقة في هذا الفصل في بعضها يحلف على نفس الدعوى وفي بعضها يحلف بالله ماله عليه حق من الوجه الذي يدعى وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في أول هذا الباب • رجل ادعى على رجل أنك ضمنت لي عن فلان كذا درهم فقال الذي عليه ليس شيء • هذا المثل ولم يقل لم أضمن كيف يحلف قالوا يحلف بالله ما عليه هذا المال من الوجه الذي يدعى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن عرض القاضي يحلف على الحاصل ولا (٤٢٥) يحلف بالله ما ضمنت • رجل

مات وعلى رجل ألف درهم فقدم ابن بنت الغريم إلى القاضي وأدى عليه الدين قالوا يحلف للغريم قبل أن يثبت الابن موت الأب أن يحلف ماله عليه شيء ويحلف الوارث أن يحلف أن على هذا الرجل ألف درهم • الوكيل بالتصومة الذي يثبت للزوجه على رجل وأراد أن يحلف المدعى عليه فقال المدعى عليه للوكيل أحضر موكل حتى يجمع كل ما يدعى على لا حلف ليس ذلك وكذا الرجل إذا خصم رجلا في شيء فقال المطلوب للقاضي إن هذا الذي يريد اتعاقب امره ليجمع دعوياه حتى أقدمه فافتر بما يجب

فوجدنا الكافي منزل رجل فأشخص صاحب المنزل وشخصه فقال لصاحب المنزل ضمنت لك أن أعطيك مائة مئة من القطن أجل للقيم أن أخذت ذلك منه فهذه على ثلاثة أوجه ما إن يعلم أن صاحب المنزل لم يطي خوقا من هذا السر أو يعلم أنه سر قد ذك القصد أو أكرأ وأقر بذلك أو علم أنه سر ولكن أقل مما يلزم في الوجه الأول لا يجوز أن يأخذ وفي الوجه الثاني جاز وفي الوجه الثالث لا يجوز إلا المقدار ما يعلم يقينا أنه سر في كذا في المحيط • أكرأ وتناول من مال الوقت فخص له المال المتولى على شيء أن رجلا المتولى يئنه على ما أدى أو كان إلا كرهت إلا لا المتولى أن يحيط شيئا من أن لا كرهنا وإن كان محتاجا لجزء ذلك إذا لم يكن ما على إلا كرهنا فاشح كذا في فتاوى فاضل • أن جالس الوقت فقام بأمر الوقت ما لم يعلم كل سنة للقيام بأمر الوقت جاز في كل القائم ما يقفه منه وجاز للعدين من عمارة الوقت واستقله ورزق غلاته ونشره في وجود الوقت كذا في الحلوى ولا ينبغي أن يقصر في ذلك وأما ما كان يفعله أو لا أو الأجراء فليس ذلك كذا في المحيط • حتى لو جعل الولاية إلى امرأة وجعل لها أجرة معلومة لا تكتب المنزل ما تفعله النساء في ولوات أزهار الوقت القيم وقالوا لما كان الوقت لا يجلس هذا في مقابل العمل ولا يعمل شيئا لا يكلفه ما لم يكن العمل ما تفعله أو لا تكتب في البصر الرائي • وإن حدث المتولى أقتضت الجفون أو ألهي أو أغرس فإن أمكنه مع ذلك الأمر والنهي فلا جرم • وإن لم يكن ذلك لم يكن فمن الإرضى فإن طعن في الوالي طاعن لم يخرجه القاض من الولاية إلا بضاه ظاهرتان أخرجه قطع عنه الأجر الذي جعل له الوقت لقيامه وإن صلح من أخرجه القاض رذ عليه ولاية الوقت كذا في الحلوى • وإن رأى أن يدخل معه آخر ويكون بعض هذا المال فلا بأس بذلك • وإن كان هذا المال الذي سعى قليلا ضيفا فرائي الحاكم أن يجعل للرجل الذي أدخله مع زمين غلة الوقت فلا بأس بذلك فإن كان الوقت جعل له للقيام بأمر هذا الوقت ما لم يعلم كل سنة وكان المال الذي عمله الوقت لهذا الرجل أكثر من أجر عمله في القباية فهو حرام ولا ينظر في هذا إلى أجر عمله • ولما ظن أن يوكل من يقوم مكان اليمن بأمر الوقت ويجعل

(٥٤ - فتاوى ثانی) اقراره أو حلف فبما توجه على البين قالوا إن حضر بالقاضي عن الإبرام أمر بذلك ولا يجبره وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن عرف القاضي المدعى بالثبوت أمره حتى يجمع دعوياه وإن لم يكن كذلك لا بأمره • وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا كان لرجل على رجل دعوى متفرقة لا يحلفه القاضي على كل شيء بل بأمره حتى يجمع الدعوى ويحلفه عينا واحدة • إذا حلف الحاكم المحكوم رجلا لا يحلفه القاضي في ذلك ما سوا أن كان الحاكم فاسقا عندنا • إذا طلب المدعى من القاضي عليه في شيء فقال المدعى عليه أخر كراهة حسابا لا تطرف فيه فقال المدعى لا أخرج وطلب من القاضي أن يحلفه قالوا إن أمر القاضي بأن يخرج فهو حسن ولا يجبره بآلو طلب المدعى عليه من القاضي أن يسأل المدعى من أي وجه يدعى على هذا المال إن سأله القاضي عن ذلك فهو حسن وإن لم يسأل يجبره القاضي على ذلك فكذا هذا • رجل ادعى على رجل وأخرج حكاية اقرار المدعى عليه بذلك المال الذي فقال المدعى عليه إن المدعى قد رد اقراره وأراد أن يحلف المدعى على ذلك كان له ذلك قالوا قال الرجل بعثني عبدا هذا فكذلك قال المدعى عليه بيت وكذا قد أقتلى البيعة تصد دعواه أو لا • إن يحلفه على ذلك • عين في رجل ادعى رجلا أن كل واحد منهما على حدة فحلفه القاضي لأحدهما فاستكمل وقضى ثم أراد الآخر أن يحلفه ما كان الثاني يدعى ملكا مطلقا ويدين الشئ من المدعى عليه لا يحلفه الثاني لأن فائدة التحليف التيكول

ولو نكل للثاني بعد ما نكل الاول لا يصح نكوهه الثاني على الاول فلا يسل ذلك القضاء وان كان الثاني يدعى عليه غصباً لحقه لانه لو نكل
 للثاني بضمه في القيمة فحققه * رجل ادعى داراً في درجل ولاية للثاني فادان بحلف المدعي عليه على التات فقال ذوالبدان ورثته من
 أي وعلى الوارث الميراث على العلم فانما أحلف على العلم قالوا لئلا يدان بحلف المدعي بانه ما تعلم أنه وصفت اليه من قبل أنه فان حلف المدعي
 قبل ذلك حلف المدعي عليه على التات وان نكل المدعي بحلف المدعي عليه بعد ذلك على العلم بانه ما تعلم أنه للثاني * سكة غيرة نافذة فيها
 دور لقوم ادعى رجل فيهم بقاء وأتكر أصحاب السكة كانه أن بحلفهم ان لم يكن فيها بنام صفار أو وقف فإذا حلف واحد منهم سقط اليمين
 عن الباقي وان نكل هذا الواحد حلف الباقي وان كان فيهم مغفراً أو وفاء فلا عين عليهم * رجل مات وادعى بعض ورثته لايهم على
 رجل ديناً واستحققه فحلف ثم حضر وارث آخر ليس للثاني أن يحلفه لان الوارث قائم مقام المورث ولا يحلفه الامرة * رجل ادعى على
 عبد شحور عليه مالاً بالاستئلاك قال الفقه أو جعفر رحمه الله تعالى ليس له أن يذهب بالعبد الى باب القاضي بغير إذن المولى فانه من شغل
 العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة ولكن لو وجد في مجلس القاضي كانه أن يحلفه * رجل ادعى على ميت ديناً فاحضر وارثاً واحداً
 فأتكر فاستحلف على العلم فحلف (٤٢٦) ثم اراد المدعي أن يستحلف وارثاً آخر كانه ذلك لان الناس يتفاوتون في اليمين ولان

لهم جعله شياً له أن يعز به ويستبدل به كذا في فتح القدر * وانما جعل الوقت لقيم بأمر الوقت ما لا يقص
 القيم فعملوا جعل ذلك المالة لم يميز ذلك الآن يكون الوقت جعل ذلك اليه كذا في الحاوي * ولو وكل هذا
 القيم وكذا في الوقت أو وصى به الى رجل وجعل له كل العلوم أو بعضه فمن جنونه ما يطبق سيطر وكيله
 وورثته وما جعل للوصي أو الوكيل من المالك يرجع الى غلة الوقت الا ان يكون الوقت عينه بلهنة
 أخرى عند انقضاءه عن القيم فينفق فيها كذا في الصرا اثنان ناظران في الاسعاف * ويرجع الى القاضي في
 التنب كذا في فتح القدر والجنون المطبق منه كذا في الحاوي ولو نزل عقده سنة وعجز عن القيام به ثم
 رجع اليه عقده وصح بعوده الى ما كان من القيام بأمر هذا الوقت كذا في المحيط * وان صح عند الحاكم أن
 هذا القيم لا يصلح لقيام بأمر هذا الوقت فآخر جعل مكانه آخر ثم بما حكم آخر فادعى ان المالك كم الذي
 كان قبل انما أخرجه من القيام بأمر هذا الوقت من غير أن يصح على عثماني استحق ما أخرجه عن ذلك
 لا يصلح قوله ولادعوا ولكن بقوله صح عندى أنك موضع قيام بأمر هذا الوقت حتى أرتك الى القيام
 بذلك فان صح عنده المالك ثم موضع ذلك رد وأجرى ذلك المالك من غلة هذا الوقت كذا في الفخمة
 وكذا لو أخرجه لفسق وخيانة فبعمدة ناي الى الله وأقام يمينه أنه صار اهلاً لذلك فانه يرد عليه كذا في فتح القدر
 * ولو ان القاضي أخرجه من القيام بوجه من الوجوه أو أهام غير مقامه فبني القاضي أن يصير لهذا الرجل
 شأماً روفور في ذلك الى غلة الوقت كذا في المحيط * وان قال الواقعي يجري للقيم هذا السمي وأن أخرجه
 القاضي من الوقت أو قال يجري على ذلك لا دمولاً ولا دلاً ولا دماً من الشرط كذا في الحاوي * رجل
 قضى خضعة على ماله وقفاً صح ما فات الوقت وجعل القاضي الوقت في قيم وجعل القيم عشر الغلات
 وفي الوقت طاحونة في درجل بالقاطعة لا حلقه الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يقضون غلتها
 لا يوجب للقيم عشر غلة هذه الطاحونة كذا في فتاوى فاضلجان * عزل القاضي فادى القيم أنه قد أجرى به
 كذا مشهورة ومسألة فصدقه المعزول فيه لا تقبل الا يمينه ثم ان كان ما عينه أمر بجل عملاً أو دونه

الوارث يستحلف على العلم
 وورعاً لا يعلم الاول بدين
 المستوعم الثاني * رجل
 ادعى على رجل ألف درهم
 والمدعي عليه يعلم أنه انسيته
 تخلف أنه لو أقر بالآلات
 وادعى الاجل ربما ينكر
 الاجل ويطالب بالآلات
 حلفه بالخبرة في ذلك أن
 يقول للقاضي سله انها
 مؤجلة أو معلقة فان سألها
 فقال هي حالة وطلب عين
 المدعي عليه كان للثاني
 عليه أن يحلف بانه ما علم على
 الاتك التي يدعى وحلف
 بانه ما علم على أداء هذه
 الآلات التي يدعى كل ما سادها
 في حينه ولو كان عليه ألف
 حالة وهو معسر لا يصح أن
 يحلف بانه ما علم على هذه
 الآلات التي يدعى حتى لو حلف

بالطلاق ليس على هذه الآلات وهو معسر يقع الطلاق ولو كان عليه ألف مؤجلة حلف بانه ماله اليوم فليس قاطعاً قالوا ان لم
 يكن من قصد ما واصل المدعي وانما يريد به هذا دفع المطالبة بجرى أن لا يكون به بأس ولا ينبغي للقاضي أن ينكس بهذا اليمين بل يحلفه بانه ماله
 قبله شيء قال الفقه أو لا يشرحه ما في هذه المسئلة دليل على أن قول المدعي عليه ماله قبله اليوم حق لا يكون منه اقراراً بالمال اذ لو كان
 اقراراً بأمر القاضي بأداء المال وقال بعض الناس يكون اقراراً بالمال * ولو كان عليه دين فأنكر وحلف بانه ليس له شيء في ورثته لسانه
 بالاستئناس لا يسمع لم يكن ذلك استثناء ولو حلف وأشار بأصبعه في كماله رجل غير المدعي بانه ما علم على شيء لم يكن حائثاً دابة ويكون
 حائثاً فاصح لو كانت عينه بالطلاق يقع الطلاق قضاء * ولو كان على رجل دين ودين غافل المدون أنه لو أقر بالدين ربما ينكر المرتين
 الرهن فأنكره الرهن يقول المدون فقاضى سله أنه يدعى على الفاجر رهن أو ليس به رهن بانه قال فاجر رهن وقع الامن عن خلاف
 الرهن وان قال ليس به رهن كانه أن يحلف باللسان على أن ليس به رهن أو نادى رجل على رجل ألقانا أنكر وحلف بالطلاق أنه
 ليس له شيء أو حلف القاضي بالطلاق على قول بعض المشايخ رحمه الله تعالى بطلب الذي ثم ان المدعي أقام اليمين فشهد الشهود أن
 المدعي أقرضه الفاعل اليمين وقضى القاضي بالمال لا يقع الطلاق * ولو شهد الشهود أن له عليه أن يلفقضي القاضي بالمال ذكر في الجامع أنه

بعض الروايات لا يحلف الصبي قالوا يجوز أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحلف لأن قاشة الطلح
لنكوله وعندما أتكول بذلوا الصبي ليلايل البذل وعندما جبرهم الله تعالى يحلف لأن عندهما النكول أقرار وهو من أهل الأقرار
هو كرمس الأئمة البرخشي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الأقرار أنه يحلف عند الكل إذا اشتق من رجل جارية ثم أذى على البائع أنه
أقاله البيع وهو كاذب في عدم خلف البائع فتك وقضى عليه بالآفة تنكوه تنقضاً عما طعن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
تعالى الأول حتى يصل البائع وهو ما عند هامول على قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا تحلف ليل ولو طردوا هو على الخلاف المعروف
في قضاء القاضي بنسبته الزور في العقود التسع وهو رجل ادعى عن أبي جدر أنه وأبناؤه قد أقررت بذلها فأقامها لدى عليه البيعة أن الذي
قضاءت وهي كاذبة فعاد دعوى لدى لأن الاستيهاب أقرار من ملك الواهب فصار كالأول وأما زوال البيعة على أقرار الذي أهمل
ذئ البذل ولو أقال كل واحد منهما البيعة على أقرار صاحبه مالك تهترق البيعتان حتى يئى البذل وإذا أقر رجل أى وهب هذا العين فلان
وقبضته ثم أذى أنه لم يقبضته منى وأى أقررت القبض كذا على طبعين الوهوبية ذكر الشيخ الإمام المعروف بنحوه زائد رحمه الله
تعالى في المازعة أنه لا يحلف (٤٢٨) للموهوبة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يحلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

اشترى من رجل زرايعه وأبقضه فوجد أحد عشر رطلًا وأنه اشتراها فقال البائع بعثتك هذا الحراب على أن فيه عشرة رطل أو أبعائه درهم وقال المشتري لي اشتريه منكم على أن فيه أحد عشر رطلًا فوجدهم قليلًا فطلب كل واحد منهم ما بين صاحبه من القاض يحلف البائع أن أوله ما به هذا الحراب على أن فيه أحد عشر رطلًا فوجدوا المشتري يدعي عليه سبع رطل أو الزاد وهو منكر فحلف كما لو أنكر سبع الكل فإن نكل بصره مقرًا بما دعى المشتري وإن حلف رد المشتري للبائع ولا يحلف المشتري لأن البائع لم يحلف أن يتقب سبع الرطل بل إن نفقسه العقد منها فكان عليه رد المسح ولا يحلف المشتري والاشتراك على ثلاثة أوجه فوجه به حلف عند الكل وهو القصاص والأموال وفي وجه لا يستحلف عند الكل وهو الحدود وفي وجه اشتراكه فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا لا يستحلف وهي سبع مسائل ستة منها مرفوعة النكاح والزواني في الأبالوا والأوالوا وجعلوا النسب والسابق ذكره في الجامع الصغير إذا دعت الأم على مولاهم أنها ولدت منه هذا الولد أو دعت أهل ولدت منه وأما ما رواه أنها أقضت منه سقطا فدينه سقطه وأنكر المولى لا يحلف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو دعت امرأة الرجل أنها ولدت هذا الولد مني وأنكر الرجل وكذلك جاء المولى والمريج بصبي وأدعى أنها ولدت منه وأراد أن يجتلفا بين عليهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا لا يحلف في أحدي وثلاثين مسألة بعضها مختلف

فيمو بعضه ملحق عليه هضم اذا اتى رجل أو أمار أمثل رجل الله فحقه لا يحلف للمكر في قولهم هودم اذا اتى الزنا لا يحلف وضور ذلك رجل حلف بعقبي عبده أن لا يزني أبنا فحقه العبد على القاضي وقال إن هذا حلف بعقبي أن لا يزني أبدا وقد أتى الذي حلف عليه مبيعه عن وعق فأنكر المولى الزنا قطب المبيعه عن ذلك انصاف وجه الله تعالى أنه لا ينصف جاته ما زنت بعد ملحق بعقبي عبدا هذا أن لا تزني فإن نكل عن العين عتق عليه عبدا وحلف لا شيء عليه وذكر انصاف وجه الله تعالى أنه لا ينصف جاته ما زنت أبدا بعد وذكر الشيخ الإمام من الأمة السرخسي وجه الله تعالى أن الواهب محفوف في الكسب أن القاذف اذا اتى على المقذوف أن المقذوف صدق في القذف وإن قذري وأقام اليه على ذلك قبلت يتنوب بسقط عنه الحد وإن لم يكن له يمينه أو أراد استلاف المقذوف بالله ماصدقه في ذلك القذف بسقط الحد عن نفسه لا بسقط القذف على ذلك ولا فرق بين المستنكح لأن مقصود القاذف من هذه الدعوى إسقاط الحد عن نفسه لا إيجاب الحد على المقذوف ولهذا لا يشترط عددا لربعة في الشهود كأن مقصود العبد إثبات العتق لا إيجاب الحد على المولى فصار في المسئلة روايتان قال من الأمة الحواشي رحمه الله تعالى الحيي أنه لا يحلف للمولى في مسأله العبد وهل يصير عبدا فأن قاموا له بهذا الكلام ذكر انصاف وجه الله في أدب القاضي ما هو اشارة إلى أنه لا يصح أن قاذفة قال وقد أتى (٤٩٩) الذي حلف عليه ولم يقل أنه زني يحتم زاعن

يُضْرَبُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقُرْبَانَةِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْخِزَانَةِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَالِكِينَ بِسَهْمِهِمْ
كَذَلِكَ خِزَانَةُ الْمَغْنَمَةِ • وَلَوْ قَالَ قُرْبَانِي وَمَالِي كَيْنَ ضَرْبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقُرْبَانَةِ وَمَالِي كَيْنَ بِسَهْمِهِمْ
كَذَلِكَ الْمَلُوكُ • وَلَوْ قَالَ الْقُفْرُ وَالْغَارِبِينَ فِي حَبِيلِ أَقْ وَفِي الرِّقَابِ بِضَرْبِ كُلِّ غَرَبٍ مِنْ مَوْلَاهُ
بِهِمْ مِنْ عَتْدِهِمْ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَنْ أَقِي بُوَيْفٍ رَجُلٍ أَتَى بِهِمْ كَذَلِكَ فِي الْحَبِيطِ • وَلَوْ قَالَ صَدَقَةٌ
مَوْقُوفَةٌ فِي وَجْهِهِ صَدَقَاتُ فُجْرَةٍ صَدَقَاتُ الْأَصْنَفِ لِلَّذِي كُورِقُ فِي كِتَابَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي آيَاتِهِ كَلَامًا لَا
فِي الْوَقْفِ لِأَيِّ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَالَمِينَ وَالْمَرْفُوعَةِ قُلُوبِهِمْ قَدْ هَوِيَ انْقِسَامُ الْأَنْ عَلَى مَا عَادَهُمْ كَذَلِكَ فِي الطَّهْرَةِ • فَإِنْ
قَالَ عَلَى وَجْهِهِ صَدَقَاتُ فُجْرَةٍ بِضَرْبِ الْقُفْرِ وَالْمَالِكِينَ بِسَهْمِهِمْ وَالرِّقَابِ بِسَهْمِهِمْ وَالْغَارِبِينَ بِسَهْمِهِمْ
وَلَيْدِلِ اللَّهِ بِسَهْمِهِمْ وَإِنْ السَّجِلَ بِسَهْمِهِمْ وَلَوْ سَوَّاهُ ثَلَاثَةً أَسْهُمَهُمْ فَإِنْ قَالَ الْقُفْرُ وَالْغَارِبِينَ فِي حَبِيلِ اللَّهِ
وَالْحَبِيطِ وَسَيِّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِمَّا تَزَادَتْ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ عَدَدِ الْوُجُوهِ كَذَلِكَ فِي الْمَلُوكِ • رَجُلٌ وَقَفَ
صَدَقَةً عَلَى رَجُلٍ وَشَرَطَ أَنْ يُعْطِيَ كِتَابَةً كَلَّ شَهْرٍ وَلَيْسَ بِعَالٍ فَضَاءِلَ عَمَلِ قَالَهُ يُعْطِيهِ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ كِتَابَتَهُمْ
كَذَلِكَ فَتَأْوَى فَاضْيَانًا • إِذَا وَقَفَ عَلَى قَوْمٍ فَلَمْ يَقْبَلُوا فَهَذَا عَلَى وَجْهِهِ أَمَّا أَنْ يَرُدَّ كُلَّهُمْ أَوْ بَعْضَهُمْ فَإِنْ
رُدَّ كُلَّهُمْ كَانَ الْوَقْفُ سَائِلًا وَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى الْقُفْرُ أَوْ إِذَا رَدَّ الْبَعْضَ فَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ مُنْطَلِقًا عَلَى الْبَاقِيْنَ فَالْعَلَّةُ
كَلَامًا تَكُونُ الْبَاقِيْنَ وَإِنْ كَانَ الْأَسْمُ لَا مُنْطَلِقًا عَلَى الْبَاقِيْنَ فَصَبَّ الْخَلَاءُ بِقَبْلِ بَصَرِهِ عَلَى التَّفَرُّاقِ أَوْ يَأْتِي
أَمَّا إِذَا قَالَ وَلَوْ لَعَبْدًا تَقَرَّبَ بَعْضُهُمْ كُنَّ جَمِيعُ الْعَلَّةِ الْبَاقِيْنَ وَلَوْ قَالَ رَدُّوا عَنِّي وَلَمْ يَقْبَلْ رَدُّوا عَنِّي فَصَبَّ
إِلَى التَّفَرُّاقِ كَذَلِكَ فِي الْمَلُوكِ • وَلَوْ قَالَ أَرْضِي صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى وَعْدِهِ بَدَا لَهُ وَنَسَلَهُ فَلَمْ يَقْبَلُوا جِلَّةً وَكَانَتْ
الْعَلَّةُ لِلْقُفْرِ أَمْ هَدَتْ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَهُ فَقَبُولًا كَانَتْ الْعَلَّةُ لَهُمْ كَذَلِكَ فِي الطَّهْرَةِ • وَلَوْ سَدَّتْ وَلَوْ بَعْدَ ذَلِكَ
فَقَبِلَ كَانَتْ الْعَلَّةُ • كَذَلِكَ فِي الْحَبِيطِ • فَإِنْ أَخَذَ الْعَلَّةُ سَنَةً قَالَ لَا أَقْبَلُ لَيْسَ بِذَلِكَ وَلَا يَمْلِكُ رَدَّ قَالَ
النَّشِيءُ أَوْ يَحْضُرُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْجَوَابُ بِصِحِّهِ فِي سَقِ الْعَلَّةِ لَا تَأْخُذُ وَلَا تَسَارُ وَلَا تَمْلِكُ وَلَا تَعْلَمُ رَدَّهُ
وَأَمَّا الْعَلَّةُ الَّتِي تُحَدِّثُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَمَلَةِ فَبِهَا أَلَمَّا الثَّابِتُ فِيهَا بِحَرْدٍ لَمْ يَحْزَنْ وَبِحَرْدٍ لَمْ يَقْبَلْ رَدَّ كَذَلِكَ

إذا ادعت المرأة انفصالاً ثم من أصحاب الحديث يزعم أنه لا نفقة للزوجة فلو حلفت على الحاصل بحلف ناهي زعمه فيحلفها القاضي على السبب بالله ما طلقتم بعد الدخول • امرأه ادعت الدخول على زوجها فقالت تزوجني وطلقني بعد الدخول على المهر كذا وقالت طلقني قبل الدخول وعلى نصف المهر للمسي وهو كذا عند أي حنفية زوجه الله تعالى لا يطبق على النكاح وانما يطبق على المال فان نكح بزمه المال ولا يقضى بالنكاح • امرأه ادعت على زوجها أنه أكل منها وانقضت أربعة أشهر من وقت الايلاء وما قبلت منه فقال الزوج نثت الياس قبل مضى أربعة أشهر وأكرمت المرأة الثاني عند أي حنفية زوجه الله تعالى لا يستخف المراءت عند هبة استخف وكذا الوالدان أنه طلقها إطلاقاً رجعا وانقضت العدة فقال الزوج كثر رجعتني في العدة وأكرمت المرأة كان القول قول المراءت لا يمين عليها في قول أي حنفية وعندهما رجعهما لله تعالى علم العين ورجل أي على رجل أم أو أمة أو أمة فأنكر الذي عليه قال أو حنفية زوجه الله تعالى لا يمين على المنكر إلا أن يدعي عليه ما لا يسبب كلاً من أو لا تنفقه إذا كان من رضى التفرقة فيستخف على المال وعند صاحب رجعهما لله تعالى إذا ادعى نسباً ثبت باقراره يستخف المنكر ادعى عليه ما لا أول يدعي وإن ادعى نسباً لا يثبت باقراره كالمعروف والأخوة ونحوهما إذا ادعى ما لا يسمع دعواه ويستخف المنكر وأن يجرد عن دعوى (٤٣٠) المال لا يستخف المنكر وما يصح باقرار الرجل أربعة الأب والولد والمرأة ومولى الصلابة

واقرار المرأة يصح ثلاثة الأب والزوج ومولى الصلابة ولا يصح اقراره بالولدان اقراره بالولدين اقراره بالصلابة لا يصح على غيره بلا دعوى • وإن ادعى ما لا يسبب بأن ادعى أن أناملت وترك ما لا في الذي عليه أو ادعى أنه زين والمدي عليه مومر والمدي عليه ينكر الأخوة يستخف المدي عليه على المال عند الكل لا على القسب ويستخف بالله ما تعل به في هذه الارضية كلبدي فان حلف برئ وإن نكل يقضى عليه بالمال ولا يقضى بالنسب • وفيه من هذه المسئلة أربعة احداها الميراث والنسب التفرقة والثالث إذا ادعى حتى الحلف

الخيرية • ولو قال الموقوف عليه وعلى نكته من بعده لا قبل لنفسى ولا لنسلى جائز دعي حقهم ولم يجز في حق نكته وولده وان كان الولد صغيراً كذا في الحواوي • وإن قال أقل سنة ولا قبل فيما سوى ذلك فهو وكما قال ودع قومه في تلك السنة وحدها وذلك إذا قال لا قبل سنة وأقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال كذا في الخيرية • وكذا لو قال لا قبل نصف الفقه ولا قبل النصف • فإن قال على زيد بعد اقامتها شافكت أحدهما فالنصف لا شر بهما وقوله ما عاشا لا يطل حصه الباقي فان قال لعبدائه ومن بعدهم يديناني عبد الله أن يقبل فهو ز يدينان قال عبداه قبلت وقال زيد لا قبل فهو لعبدائه وإذا مات عبد الله كان لفقراء كذا في الحواوي

باب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان

الفصل الأول في الدعوى • ومن باع أرضاً قال كت وقفها أو قال هي وقف على أن لم يقم بيعة على ذلك أو أراعتك المدي عليه ليس ذلك لأن سيق الدعوى للصحة بشرط التحليف وقد انعدهم كل من التناقص منه وإن أقام البيعة فاختار أنها تسمع لأن الدعوى ان بطلت فلتناقص بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كذا في الغيبة • ومتى قبلت تنقض البيع كذا في الوقفات الحاسمة في فتاوى السنن رجحه الله تعالى (٢) فقد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدون الدعوى مطلقاً وهذا الجواب على الإطلاق غير صحيح إنما الصحيح أن كل وقف هو حق إياه تعالى فالتبادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق الصادق فالتبادة عليه لا تصح بدون الدعوى كذا في الخيرية • وذكر كرتيد الدين رجحه الله تعالى هذا التخصيص وقال هكذا فصل الامام الفضلي وهو المختار وهو فتوى الامام أبي الفضل الكرماني

(١) قوله في فتاوى السنن فقد ذكر اخراجه المارة لا موقوف لها كما علم من الوقف على الخيرية وعبارتها وقال بعض الناس لا تقبل البيعة وكذا لا تأخذ به فقد ذكر الخراج

أو لحاشة بان قال ابن النقط صغيراً ان الصغير الذي التقطه أمي وأكرمت الملقطه والاعتاد الذي بطلان حق الرجوع كذا بانوبه الانسان هبة ثم أراد أن يرجع فيها فقال الموهوب أنا أخذوك وأكرمت الوهاب يستخف الوهاب • والحاصل أنه إذا ادعى سبب النسب مالا أو سقلا أو مكاناً المقصود اثبات ذلك الحق دون النسب فيستخف عند الكل • رجل مات وترك عصبته وادعى رجل أنه كانا عقبوان للمعروف بحق الولاد وأكرمتا الولد لا يمين عليهما في قول أي حنفية زوجه الله تعالى • رجل مات فقال رجل لرجل أنه مات وقد روى اليك ولي عليه دين فأنكر المدي عليه الأربعة وأقر بالاصنام أنكر الدين لا يمين عليه عندهم وكذا لو ادعى رجل على رجل أن فلا نكاحك طلب حقوقه وكافة ما تعلق على موكل كذا فهو والوصي سواء رجل في يديه أرا أو عرض أو حيوان فقد قدم رجلا إلى القاضي وادعى كل واحد منهما أنه اشترا من ذى البك كذا فأقر للذي عليه لاحدهما بعينه أنه باع منه وأكرمت الآخر فقال الآخر قاضى حلف المدي عليه أنه لم يبعه مني فإنه لا يبعه وكذا لو أنكر المدي عليه دعواه بحال فحلفه القاضي لاحدهما فكل وقضى عليه بالنكاح ثم قال الآخر حلفه في فانه لا يبعه • وكذا لو ادعى رجلان نكاح امرأته فادعى أحدهما إلى القاضي فأقرت لاحدهما وأكرمت الآخر فقال الآخر حلفه إلى لا يبعه في قولهم وكذا لو أنكرت المرأة ادعى أحدهما بعينه على قول أي يوسف محمد رجعهما لله تعالى فكل وقضى به لا يبعه لا يخرق قولهم

• رجل في يد عذار أو عرض قلمه رجلان إلى القاضي وادعى كل واحد منهما أن صاحب اليهودية وسله اليها فأقر لأحدهما به منوط
 الآخر عنه لا يحلف وكذا لو حلف لأحدهما فنكح لا يحلف الآخر وكذا لو ادعى أحدهما الرهن والتسليم والآخر الشراء أو أن يارهن وأنكر البيع
 لا يحلف للمشتري ولو ادعى أحدهما هذين الرجلين الأجانب أو الآخر الشراء فأقر بالآخر لا يحلف للآخر وقال لدى
 الشراء ما شئت تنتظر حتى تنقضي مدة الاجارة فوفيتك الرهن وإن شئت ففسخ البيع ولو ادعى أحد الرجلين الصدقة والتبضع والآخر
 الشراء فأقر بأحد الأمرين لا يحلف للثاني • ولو ادعى كل واحد منهما الاجارة فأقر لأحدهما فنكح لا يحلف للآخر ولو ادعى كل
 واحد منهما أن العبد الذي في يده يدينه البديع غصبه منه ولو ادعى أحدهما أن العبد لا يدينه فحلف لا يحلف للآخر ولو ادعى كل واحد منهما أنه
 ادعى كل واحد منهما أنه أودعه الذي في يده فأقر لأحدهما حلفه القاضي للثاني ويحلفه بالقسم عليه هذا العبد لو اختلفت بهي كذا وكذا
 وكذلك الاجارة • رجل ادعى دارا في يد رجل وقال إن هذا الرجل اشتري دارا في موضع كذا وبين حدودها بكذا من الثمن وأنا شيع هذا الدار
 يداري تلاتها فقال للمدعي عليه إن الدار التي تدعي فيها الشفعة لا في الصغير فلا تنقل مدعي (٤٣١) الشفعة منه ببيع هذا الاقرار دفع اليمين
 عن نفسه خلفه لذكر

كذا في الفصول العبادية • وليس للمشتري أن يجبس الأرض بالثمن كذا في التناريخ متافلا عن التبنيس
 • لو ادعى البائع أنها وقف في مسجد كذا أو برهن قبيل وينقض البيع به ناخذ وقيل لا تكون البائع
 متنافضا للاول أصح كذا في الرهن ولو لم يقل هي وقف على ذلك التي في تناوامة لا تنضم هذه الدعوى
 أصلا كذا في الخلاصة • وإذا قال الغريم هذه الصدقة وقف عليك ثم ادعى بعد ذلك لنفسه لا تنضم دعواه
 كذا في المسيرة • ادعى أن هذه الصدقة ملكي ورثتها من أبي ثم ادعى أن أبي وقف على لا تنضم لمكان
 التناقص ولوقيل التولية في دار موقوفه أو قيل الوصاية في تركه بعد العلم والتيقن أن هذا تركه كذا وقف أو
 ادعاه لنفسه لا تقبل ولو ادعى الوقف أو لا ثم ادعى الميراث لا تقبل أيضا إلا إذا وقف وقال وقف أبي لكن أبيع
 لا زناخت أبي فثبتت تقبل ولو ادعى الحد ولتفسه ثم ادعى أنه وقف الصحيح من الجواب إن كانت دعوى
 الوقفية بسبب التولية فيمكن التوفيق لأن في العادة يضاف اليها اعتبار ولاية التصرف وانحصرة • إذا
 ادعى الدار لمكان نفسه ثم ادعى أنها وقف فحقها فلا تنضم على مسجد كذا لا تنضم دعوى الوقف كذا في خزنة
 المقتن • وهكذا في الفصول العبادية • وفي فتاوى التقي ادعى المشتري الأرض على بئانه أنه هذه الأرض
 وقف وقد بعته بأمي أم البائع من غريق قال ليس له هذا الخاصة اعتكف إلى التولي وإن لم يكن فمستول
 فالقاضي ينصب مستول أيضا وصحة ثبت الوقفية فإذا ثبت ذلك ظهر بطلان البيع فثبتت المشتري الثمن
 من بئانه كذا في الحيط • ادعى مستول على المشتري أن هذه الدار وقف على أولاد فلان وأثبت الاحتقان
 على المشتري فأراد المشتري أن يرجع بالثمن على بئانه فقال البائع لي كل وقف فلان على أولاد فلان لكن
 لما مات الواقف رفع ورثتها الأمر إلى القاضي حتى قضى بطلان الوقف وكنت وارثا للواقف فقسما التركة
 ووقف الدار في نصبي وبني وقف حصصا تدفع بهذا دعوى الوقف يعني في هذا المشتري كذا في الفصول
 العبادية • وإن ادعى وقف أو شهد الشهود على وقف لم يذكر والواقف ذكر انصافه رحمه الله تعالى في
 أدب القاضي في باب قبض المحاضر من ديوان القاضي المغزول على أن دعوى الوقف والشهادة على الوقف

عن نفسه خلفه لذكر
 الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل والقاضي أبو جعفر
 رحمه الله تعالى أنه يحلفه
 ولا يقطع عنه اليمين بهذا
 الاقرار كالأقر لا يبيحها
 لو ادعى كبره وقد مر هذا
 فما تقدم • رجل مات
 فأدعى رجل أن الميراث فلانا
 أوصى إلى والي هذا الذي
 قدمته إليك فأذكر الذي
 قدمته فقال للمدعي من
 القاضي عنه فان القاضي
 لا يحلفه وكذلك الوكالة
 • رجل أمر رجلا بأن
 يشتري له جارية فاشتري
 الوكيل له جارية بشرائه
 حصصا ثم بعد الوكيل
 بالجارية فباعها فأراد أن يرجعها
 على البائع وموكله غائب

فقال البائع إن موكله قد رضى بهذا العيب وأراد عين الوكيل على رضا الموكل لم يكن له عينه • امر أن يباعه فزوجه لها وهي بكر وفادى الزوج
 أنه زوجها • امرها ورثها فانكرت المرأة ليمين علم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى • امر أن تزوجه لها وهي من رجل وقيل النكاح عن
 الرجل أجنبي وادعى أنه موكل الزوج ثم أنكر الزوج وقال ما كنت وكلت فلا نفق النكاح وما رضى معا • امر أن تزوجه لها وهي من رجل وقيل النكاح عن
 الرجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى • رجل استعمر رجلا فحشى ثم اختلفا في المصنوع فقال المستعمر لا تفعل كما أمرت قال وقال الصانع
 فقلت قالوا ليمين فيه لأحدهما على الآخر • ولو ادعى الصانع على رجل أنك استعمرت إلى في كذا وأنكر المدعي عليه لا يحلف • رجل ادعى
 على رجل أن عليه ألف درهم باسم رجل يقاله فلان بن فلان الغلابي وأن هذا اللال يدينه فلان بن فلان الغلابي الذي المال باسمه أو أن
 المال وإن اسم عارية في الصلح وإن الذي باسمه المال وكلني قبض هذا المال والنصوص فيه أن صدقة الذي عليه فيما ادعى وبم دفع
 المال إليه لو لم يكن ذلك فغدا على الغائب حتى لو حضر الغائب أو أنكره فلا أخذ المال من الذي عليه ثم ادعى عليه رجوع على الأخذ وإن
 أنكر للمدعي عليه جميع ذلك فادعى المدعي بینه على الوكيل الغائب قبض المال من قبض المدعي بینه يكون ذلك فغدا على الغائب حتى لو حضر
 الغائب فأنكر لا يسع أنكاره ولو أنكر للمدعي عليه المال أو أنكر الوكيل فادعى المدعي بینه الوكالة قال شمس الأئمة المال في ربه الله تعالى قبلت

هذه البيئة وكان أن استخطفه على المال في قولهم **وصورة التصديق أن يقول بالله ما تعلم أن هذا وكل فلان بن فلان الغائب بالخصوص وفي**
يقض هذا المال وقال بعضهم أن يستخطفه على الوكالة في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا يستخطفه في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى فان نكل عن عين الوكالة ثم يرد على المال إليه ولا يكون ذلك قضاء على الغائب لان إقراره لا يكون حجة على الغائب وان أقر المدعي عليه
بالموكل أو أنكر للمال كان للذي أبقى البيئة على المال وان لم يكن له بيئة . كان له أن يستخطفه ما قامه الغائب بن فلان الفضلاني ولا باسمه
عليك هذا المال الذي مما للمدعي وهو الفضلاني أقل منها **وذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل في أول المسئلة أن المال الذي باسم فلان بن**
فلان الفضلاني مالى وقد وكل إلى فلان بالخصوص فحقيقه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يشترط ذكر التوكيل **وإذا أذى رجل على**
رجل أم قتل أو ناله عداً أو عبداً أو ولياً له توجب القصاص وأذى القصاص لنفسه أو أذى أو قطع عداً أو قطع يدين صغيره عداً أو
أذى شعبة أو راحة يجب فيها القصاص **فأنكر المدعي عليه** كان له أن يستخطفه في كيفية الخلف في القتل روايتان في رواية يستخلف
على الحاصل **بأنه ما له عليه** . أنه فلان ولادم عبد فلان ولادم له فلان ولا يعلق حق بسبب هذا الدم الذي يدعي **وفروا يستخلف على**
السب ما له ما قتل فلان بن فلان ولو (٤٣٣) **هنا عداً أو قسوى القتل من القطع والشك فوضو ذلك يخلف على الحاصل**

بأنه ما لعليك قطع هذه
الدلالة ليقطع حق سبها
وكذلك في الشجاج
الجوارحات التي يجفها
القصاص فإن حلف برئ
وإن نكل في القتل بقضى
عليه بالدية عند أبي يوسف
وعمد رحمه الله تعالى
وعند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى جرح حتى يحلف أو
يقر وإن ادعى أنه قتل
اشتمت أو لم يشتم
أو قلع يده أو تبع خطا إذا
ادعى شيئا بدمه أو أورش
استحلف بالله ما فلا فلا
عليك هذا الحق الذي
يدين من الوجه الذي يدين
ولا شيء منه ويسمى اليمين
والأرض عند المين لانه
ادعى ما لا يفصل علي

تصع من غير ان الواثق كذا في فتاوى قاضيخان : رجل ادعى ان هذه الارض وقف عليه لاسمع واذا
تسمع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال تصع والفتوى على الاول كذا في الخلاصة . و ذكر كرسيد الدين
في الفتاوى ادعى للموقوف عليه ان هذا وقف عليه ان كانت دعوا ما بين القاضى تحت الارقان وغير اياه
فيه روايتان الواصح انها تصع لان لم يثق الفقه لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليهم
جماعة فادى أحدهم أهله وقربانيون ادعت القاضى لاقصم روايتا واحدة . و ذكر فيه ايضا من مضى غلة
الوقف لايلا دعوى غلة الوقت وانما على الترتيل ذلك كذا في الفصول العبدية . صاحب الاوقاف
اذا اراد ان يسمع الدعوى في أمور الاوقاف ويقضى بالينة أو بالتركول ينظر ان ولا السلطان ذلك نصا
أو عرف فلا تجوز الاقلال كذا في الاوقاف الحسامية . ضعة في بعض اضر وضعة أخرى في بدغائب
قاضي رجل على الحاضر ان هاتين السنتين وقف عليه وقفهما جده على أولادهم وأولاد أولاده قال القضاة
أو بغير رحمة تعالى ان شهد الشهود على ان هاتين السنتين كانتا الواثق وقفه وما جعوا وقفا واحدا
يقضى بوقف السنتين جميعا وان شهدوا على وقفين متفرقين لا يقضى الاوقفة الضبعة التي في يد
الحاضر كذا في فتاوى قاضيخان . و وقف بين أخوين مائة أحدهما بن في يد أخى وأولادها بنت في يد
أخام بنته على واحد من أولاد الاخ . والوقف بطنا بعد بن والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد
تقبل ويشب خصصا من الباقيين ولو قام أولادنا لا يتبين أن الوقف مطلق علينا ولا غيبه فيتمسك في الوقف
بطنا بعد بنى أولى كذا في الفتنة . ادعى كرماني يدور على فخر الدين عليه أنه وقف الكرم بشرائطه ولاينة
لأخي فاذا دخل خلفه ان أراد خلفه لياخذ الكرم ليشكل قليس له عليه بن وان أراد خلفه لياخذ القيمان
تشكل له عليه بن كذا في المعيرات . بيت فخره بيت وهو من بيت السيد يشمل صف السيد نصف البيت
الاسفل ويصل في البيت الاسفل في الصف والشاة انتخب أهل المسجد وأرباب البيت الذين يسكنون
البيت والارباب ان دخل ميراثنا قالوا قولهم كذا في المحيط . ادعى دار فاني يدور رجل انهم لمكة باصلها

الحاصل كما في حاشية الأموال والبال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل حق يجب على غير المدي عليه كالدية في قتل
انطلاء أو ما شئت من ذلك يحلف على السبب بالله ما قلته أن هذا افلا نافي الشبهة ما قلته بحيث هذا هذا الشبهة التي يدي وكل جناب يجب
بها الارض والدي على المدي عليه نصف كالسبب في القصاص **■** امرأه أذاعت على زوجها أنه حلف بطلاقها ثلاثاً أن لا يدخل هذه
الدار وإن قد خلعها بعد البين فاستبطلت على وجوه أربعة إن أقر البين والدخول جميعاً فادعى بالطلاق وإن أنكر البين والدخول في
ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما قلته الرأيا من ثلاث تطلقات كأدعوا إن أقر البين وإن أنكر الدخول بعد البين يحلف بالله
ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وإن أقر بالدخول في ذلك الزمان وإن أنكر البين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثاً أن لا تدخل
هذه الدار قبل أن تدخلها وكذلك هذا في الحق إذا دعي الموطأ أنه حلف بمقعة أن لا يدخل هذا الدار فإن عرض المولى أو الزوج للقاضي
الآن يحلفه القاضي على السبب بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثاً قبل أن تدخلها **■** رجل قدم رجل إلى القاضي وقال إن فلان من فلان
القاضي لم يزل يترك وأمره يترك على هذا الرجل فتمت كذا وكذا من الباب وقال للقاضي له عما دعيته إليه القاضي إلى ذلك
فإن سمته ومستقه المدي عليه في جميع ذلك **■** أمر القاضي بأن يدفع جميع اللال المولود من نكاح فمضى القاضي وإن كنه المدي عليه في

جميع ذلك فقال المدعي القاضي حلفه بما قسمه له أنه ابن فلان بن فلان بن فلان ولا تعلم أن فلان مات قال الحلفاء روى عن أحضارهم
 الله تعالى أنه لا يستحلفه لكن قال للدي أقسم البينة على وفاة فلان وأنها بنته فلما أفت البينة على ذلك فعد ذلك أحلفه على ما تدعى لبيك
 من المال ثم قال لخصاف رحمة الله تعالى في حق قول آخر أنه يستحلفه على العلم كحلف المدعي واختلف الشايع زعمهم الله تعالى فيه قال بعضهم
 منهم شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما ذكره يحلف هو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وما ذكره لا يحلف حتى يقيم
 المدعي البينة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى العصري أنه يحلف قبل أن يقيم المدعي البينة فإن حلف
 المدعي عليه بكلف الابن إقامة البينة على وفاة أبيه وأمه وأبوهما من نكاح المدعي عليه بصريح ما يثبت والتب * ولو أقر المدعي عليه بالموت
 والتب صريحاً أو أنكر المال لا يكون المدعي خصمه في حكم البينة على المال أو يكون خصمه في التطليق على المال فكذا إذا نكل
 فحلفه بعد النكاح بالله ما تعلم فلان بن فلان الفلاني عليك هذا المال * وفي دعوى الموت والتب إذا حلف المدعي عليه يحلفه على
 العلم * ولو أقر رجلاً ادعى أنه وكيل فلان بن فلان للفائس كله يقضي الدين الذي قبل هذا الرجل ويقضي العين التي في يده فإن
 صدقه المدعي عليه في جميع ذلك يؤمر بدفع الدين إليه ولا يؤمر بدفع العين (٤٣٣) لأن الأقرار يثبت قبض العين لو قيل إقرار

وبتأها وأنكر المدعي عليه ذلك وأدعى أنها وقفت على مصالح مسجد كذا فأقام المدعي بينة على دعواه وقضى
 له ذلك وكتب له الصلح ثم إن المدعي أقر أن أصل المادور وقف والبناء بطل دعواه ولكنهم السجل هكذا
 ذكر في فتاوى أهل سمرقند كذا في النخبة * رجل ادعى داراً وقضى له بها ثم ادعى المتولى أن العرصه وقف
 وأقام البينة أن كان ادعى الدار ببيتها ما تقبل بينة المتولى وإن كان يدعي الدار جنتها سبق العرصه
 وقفاً وإن كان ادعى داراً وقضى ثم إن المتولى استحق العرصه سبق البناء على مالك المدعي كذا في الفصول
 العمادية جدار موقوفه على أخوين غاب أحدهما وقضى الحاضر غلظت سبع سنين ثم مات الحاضر وترك
 وصياً ثم حضر الغائب ومطالب الوصي بنصيبه من الغلة قال الفقيه لا يحضر رحمه الله تعالى أن كان الحاضر
 الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقت كان الغائب أن يرجع في تركها لميت به صتمس الغلة وإن لم يكن
 الحاضر قبضه لهذا الوقت إلا أن لا يورثه أجره أصح فكذلك وإن أجرة الحاضر كانت الغلة كلها الحاضر
 في الحكم ولا يطع به بل يصدق بما قبض من حصه الغائب كذا في فتاوى طائفة * رجل في يده
 نصف دار ادعى رجل أنه وقفها وكانت له وأقام البينة بوقف جميع الدار تقبل لأن المدعي ادعى وقف جميع
 الدار غير أنه أقام البينة على ما دفعه فهو كذا في يده كذا في المضمرات * ولو ادعى إنسان في الوقت لا تسمع
 الدعوى على أرباب الوقف وأما تسمع على القيم وأعلى الواقب كذا في الفتاوى العمادية * ولو أقام المدعي بينة
 على الوقف وأقام المدعي بينة على المأذون واليهما المتولى لا تسمع منه غلظ اليد ويقضى بینه الخارج فالو
 أقام المتولى بعد ذلك بينة على الوقف لا تسمع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل منه غلظ اليد على الوقف
 ولا تقبل بينة الخارج على المأذون والقبوي على قولهما كذا في الفصول العمادية ناقلاً عن فتاوى رشيد
 الدين * رجل ادعى المأذون والدار في المأذون يقول وقفها بذلي مسجد كذا وقضى القاضي للدي
 فأمر بإستئصال آخره وأدعى هذا المدعي أنها وقف على مسجد كذا في حجة عمر وقبل والقاضي أوامر إنساناً
 أن يؤاخر دار الوقف مشاهرة فقول ليس بخمض وكذا لا تصح الدعوى على كل الوقف وغير الوقف وكذا على

(٥٥ - فتاوى ثانی) علمه في جميع ما قال يؤمر المدعي عليه بدفع الدين والعين إليه كافي الوارث بخلاف الوكلاء فإن عملاً بأمره القاضي
 يدفع العين إلى المدعي لأن القاضي يملك نصيب الوصي ولا يملك نصيب الوكيل على الفائس وإن كذب المدعي عليه يحلف على العلم بالله ما قسم له أنه
 أوصى إليه * ولو ادعى رجل عتقاً يدعي رجل أنه ملكه اشترا من فلان الغائب صدقة المدعي عليه فإن القاضي لا يأمر بدفع المال إليه
 لأنه لو أمر بذلك يكون ذلك قضاء على الغائب والمالك والبائع بقرار ذي اليد ذلك لا يجوز ولا يوصي أن يقضي للمالك نفسه سبب لانه قضاء
 بخلاف ما يدعي * أما القضاء للوارث والوصي لا يكون قسماً بينه وبين المالك ومالك الغائب * وإن ادعى أنه اشترا من فلان بن فلان فلا
 كله يقضى هذا المال منه لأنه لا يحلف المدعي عليه على الوكلاء * رجل ادعى في دار رجل طرقاتاً وأقام البينة فشهد الشهود أنه
 طرقات في هذه الدار بإجازة شهادتهم وإن يحدوا الطريق * قال شمس الأئمة الحلواني شوش محمد رحمه الله تعالى هذا منسوبة في الكتاب ذكر
 في بعض الروايات قبل الشهادتين أن يحدوا الطريق وذكر في بعض الروايات أنها تقبل وإن يحدوا الطريق يجوز على ما ناشهه روى على إقرار
 ويذكر كل من الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات أنها تقبل وإن يحدوا الطريق يجوز على ما ناشهه روى على إقرار
 للدي عليه بالطريق لأن الخيل لا تلتصق حصلاً لا إقراراً فثبت إقراره يؤمر بالبيان * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الأصح

أنها تقبل وان لم يذ كر وموضع الطريق ومقدار لان الجاهل انما يتعقب قبول الشهادة اذا تعذر القضا بمواهي فلا يتعذر فان عرض الباب
 العظمي يجعل حكمه كحكم الطريق قال وان وجد مدارجه الله تعالى ذكره في بعض النسخ وان لم يصبوا الطريق فذلك اجوز لان الشهادة يعضى
 انما يعضى ذلك ان الطريق عند بعض العلماء مرجعهم الله تعالى بمقدور بسبعة اذرع فاذن ابن الشهير بمقدار الطريق ربع ذر كراهية ان يقل من
 سبعة اذرع أو أكثر والقاضى يعمل الى مذهب بعض العلماء مرجعهم الله تعالى فترشدها منهم فكان ترك البيان اجوز . وذ كر في بعض
 النسخ ان يبنوا كان اجوز . وذ كر في الكتاب لو شهدوا أن اياما وتترك هذا الطريق معا فلا يجاز تشهداتهم وان شهدوا أن المدي كان
 يترك هذا الطريق لا تقبل شهادتهم . وان ادعى مسلم ما في دار رجل ونهده والمسلم يذ كر في الكتاب انها تقبل . قال شخص الاثمة
 الخواشي رجع الله تعالى هذا الطريق وما اعلمنا تقبل اذا شهدوا موضع المسيل أنه في مقدم الدار أو في مؤخرها وانما لما وضوا أو لما المطر .
 وذ كر ما مقدار المسيل ما بدون ذلك لا تقبل الشهادة ولا تصح الدعوى ولا يستخلف انفسهم الا اذا شهدوا على اقرار انفسهم بذلك . ولوان
 من دار رجل في دار رجل فعه صاحب الدار عن تسيل الماخيه كان أن نفعه الا أن يشهد الشهود ان حق تسيل الماخيه هذه الدارين هذا
 المذاب . وقال بعض المتأخرين (٤٣٤) ان عرف أن المزاب قديم وتصوبه السطح اليه يترك وان شهدوا أنه كان يسيل

منه الماء لا تقبل . وان
 ذكروا مسلاما مطلقا
 واختلفوا في أنه لا وضو
 أو للمر كان القول فيه قول
 صاحب اليتيم العين .
 رجل ادعى على رجل أنه
 وضع على حائطه فخشا
 أو أخرى على سطحه أو في
 داره من باب أو ادعى أنه فتح
 في حائطه ليذا أو في على حائط
 له بناء ما ادعى أنه من القرب
 أو الزبل في أرضه أو بناية
 مبنية في أرضه أو غرس
 شجرة أو ما يكون فيه فساد
 الأرض وصاحب الأرض
 يمتنع ان يرفع منه ونقله
 ويحرم دعوام بين طول
 الحائط وعرضه وموضعه
 وبين الأرض بذكر
 الحدود وموضعها اذا صح

غلة دار الوقت اذا شتهه أو كرا أو غلة داره كذا في خزانة المقتن
الفصل الثاني في الشهادة اذا شهد شاهدان على رجل أموقف أرضه ولم يصددها الشاهدان فالشهادة
 باطله وكذلك ان حدهما من الآخر كانت الشهادة باطله وكذلك لو شهدا أنه وقف أرضه التي
 في موضع كذا وقال لم يصددها قالتهما باطله قال الخلفاء الا أن تكون أرضه مشهورة تقع في شهر زمان
 تحديدها فان كان كذلك خفيت بانهم وقف وان حددوا بها حدين فالشهود عن أصحابها أنه لا يقبل وان
 حدداها بثلاثة حدود قبلت الشهادة عند ثلث التلاثة كذا في المحيط . وان حدداها بثلاثة حدود وقالوا
 انما اقر لنا بهذا الثلاثة جازت الشهادة كذا في الحاوي . مثل الخلفاء فقبلوا ان قلنا هذه الشهادة بثلاثة
 حدود كيف تحكم بالحقل اربع قال أجل الحد الرابع بارزاه الحد الثالث حتى ينهى الى المبدأ الحد الاول
 أي بارزاه الحد الاول كذا في المحيط . وان شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وسددها الا أن يبينه
 لا تقبل شهادتهما كذا في الفخيرة . وان شهدا شاهدان على رجل أموقف أرضه ولم يصددها ولو كانا يعرف
 الحدود ذ كر لهما رجع الله تعالى أن القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي الامام أبو زيد الشيرازي
 رجع الله تعالى ناول هذا أنهم لم يبينوا للقاضي أما اذا تناورا فقبل ذلك وذ كر الخلفاء أي أجيزت الشهادة
 وأقضى بالارض بمقدورها وقفا أو قول للشهود سمو الحدود فاقضى بما يسمون كذا في الظهيرية . وهكذا
 في المحيط والفخيرة . قال لهما رجع الله تعالى وكذا لو كانا يكتفيان في المصر ان تلك الارض لم تقبل
 كذا في المحيط . ولو شهدا شاهدان أنه وقف أرضه ولم يصددها ولو كانا يعرف أرضه لا تقبل شهادتهما
 لعل الواجب أرض أخرى سوى التي يعرف الشاهدان وكذا لو قالوا لا تعرفه أرضا أخرى لم تقبل شهادتهما
 لعل له أرض أخرى وهذا ان لم يعلن كذا في فتاوى فاضلان . ولو قالوا لا شهدنا أنه وقف أرضه التي هو بها
 ولبيذ كر حدودها جازت شهادتهما كذا في الفخيرة . قال الامام رجع الله تعالى ناول بهذا اذا بينا للقاضي
 وعرفا فاما اذا لم يبينوا لا تقبل شهادتهما كذا في الفخيرة . وان شهدا أنه سددها ولو كانا لا ذ كر الحدود التي

دعواها أو أنكر المدي عليه يستحق على السب لاداعي عليه كما لا يحتمل السقوط لا يزال الا بالارافاته حدها
 لورضي بذلك كان اعارة ولو لم اعلمه لا يجوز في مثل هذا يخلف على السب . ولو كان صاحب الخشب هو المدي وقدم صاحب الحائط الى
 الى القاضي وقال كان على حائط هذا الرجل خشب فوقه أو قطعته لأعبد . وان صاحب الحائط يمتنع من ذلك لا نسع دعواها امام يصح
 الدعوى بان يبين موضع الخشب وان لم يبين وضع خشبه أو خشقين أو ما أشبه ذلك وبين غلط الخشب وخفتها فاقاضى دعواها أو أنكر
 المدي عليه بحقه القاضي على الحاصل ما له هذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعي وهو كذا وكذا في موضع كذا من هذا الحائط
 في مقدم البيت أو مؤخره حتى واجبه فان نكل أزمه القاضي حقه . ولو ادعى رجل على غيره أنه حفر في أرضه حفرة أو ضرر فذلك بأرضه
 وطلب النقصان فان بين موضع الأرض وحدودها ومقدار الحفرة والنقصان بحقه القاضي على الحاصل ما له عليه هذا الحق الذي يدعي
 ولا يخلفه على السب لان هذا الحق مما يحتمل السقوط بالرضا والأبراء أو الصلح فيخلف على الحاصل قال شخص الاثمة الخواشي رجع
 الله تعالى عند بعض العلماء مرجعهم الله تعالى في هذا المسئلة يجب عليه كبس الحفرة ولا يجب النقصان فلو خلف على النقصان ربع ميل
 الحائط الى الخلفا فيقول فيخلف مكان يبنى أن يحفره عن قول هذا القائل الا أن الخلفاء يرجع الله تعالى لا يمتنع ذلك القول ولا يثبت

إليه ثم كرفي الكتاب حرق في أرض مستقيمة بأرض وهذا الشارح قال أنه إذا لم يضر بالأرض ولا يدخل تقصان في أرضه ذلك لا يجب عليه
 شيء ولو أن رجلا فرغ من أرض إنسان تراباً أو ألبس ثياباً كان ذلك التقصان من التراب قيمة في ذلك الموضع بعض قيمة التراب دخل في ذلك تقصان
 في أرضه أو لم يدخل لأنه رفعه ماله لا رفعه ماله كمنع قوله وذ كرفي السبيل إذا دخل الماء في أرض إنسان واجتمع فيه الطين يكون ذلك لصاحب الأرض
 ولا يكون لأحد أن يرفع ذلك من أرض وهذا بخلاف السمك إذا اجتمع في أرض إنسان بغير منعه وأجابه فإنه لا يكون لصاحب الأرض
 إلا أن يأخذ من سمك صاحب الكتاب التراب من ذوات القهر ولم يجهل من قبله • ولو أن رجلاً أدخل على رجل أنه هدم حائطه أو كسر وبين
 قدر الحائط وموضع وبين التقصان وطلب التقصان حلقه القاضي على الحاصل بأقماره عليه هذا التقصان الدرهم ولا شيء منها • وقال
 بعض الحكماء لهم الله تعالى أن كان الحائط حديثاً كان على الهادم إحقاق الحائط بالحدان كل من المدبر والباخر والنسب أن كان من ذلك
 ولا يضمن التقصان • وإن كان الحائط عتيقاً قد خلق كل من علمه التقصان فبني القاضي أن يقتص من هذا القول ويحلفه على وجهه يقع الاحتراز
 عنه • وإن حلقه على التقصان والقيمة لم يقتص من ذلك القول إلا بأس به وكذا لو أذى رجل على رجل أنه هدم حائطاً أو يضره أو أذى أنه
 قضاه من قبله وقدمت العبد أو أذى أنه قضاه من يابته أو أذى من حائطه وذلك (٤٣٥) الشيء ليس بمحض فإن القاضي يسأله

عن قيمة ذلك ويحلفه
 على الحاصل وإن كان
 الخزان مضموناً عند بعض
 الناس بالمثل لا بقيمة الآن
 صاحب الكتاب لم يفتن في
 ذلك القول • رجل أذى
 على رجل أنه خرق ثوبه
 وأحضر الثوب فإن القاضي
 يترقبه أن كان الخرق يسيراً
 كان الواجب فيه تقصان
 الثوب بقية الثوب وليس
 به ذلك أن خرق ثوبه
 انخرق فإذا خسر التقصان
 والمدي عليه بغير انخرق
 يحلفه القاضي بالله ماله
 عليه هذا التقدير الذي يدعي
 من الهام ولا أقل من ماله
 يحلفه على النسب لأن هذا
 مما يحتمل السقوط بالإبراء
 أو الرضا أو الصلح فلا يحلفه

حدهما قال الشارح إذا تقاطعت كذا في الحرق • ولو شهد أن أو لاقف وقت أرضه وذ كحدود الأرض ولكن
 لا تصرف تلك الأرض في أي مكان هي جارية تشهد بما هو يكلف المدي أهامة البيئة أن الأرض التي يدعيها
 هذا الأرض كذا في ختاري فاضحان • وكذا لو ألقى أضراراً على حدوده ولو لم يسم لنا فانهما يقبل فإن
 شهد على الحدود وقال لا تصرف فانهما جازت ويكلف المدي الوقت أن باقي يشهد ويعرفون تلك الحدود
 كذا في الحياوى • وإن شهد أنه أتت عندهما أنه جعل حصته من هذه الأرض التي في موضع كذا وهذا
 كذا صدقة موقوفة لله تبارك وتعالى وهي ثلث جميع هذه الأرض على كذا وجعل آخرها سلكاً بين
 فتأمل كما هو فوجد حصته من هذه الأرض أكثر من الثلث قال بالانصاف يجعل جميع حصته وموقعه على
 الرحوما التي سبيلها كذا في الظهيرية • وإن جعل غلة ذلك على قوم معلوم ومن يصدقه على المسكين
 فصدقه القوم الذين وقف عليهم وقالوا أنما قصدوا الثلث علينا قال بالانصاف تصدقهم وسكنهم في ذلك
 سواء قضى بجميع حقوقهم أو لأجل القوم الذين هم باعيتهم غلة الثلث من ذلك وأجل فضل ما بين
 الثلث إلى النصف السالكين كذا في الخيرة وهذا هو وقت حصته من هذا الدار وأما ورث من يضمن
 هذا البار ولا يدرى ما له في تميز الشهادة قياساً على جازت استصفاً كذا في الحياوى • وإن شهد لدواعي
 الوقت بآثاره ولم يعرفوا ماله من الأرض أو من الجار أخذنا القاضي بأن يسي ماله من ذلك فله من شيء
 قال القول قوله فهو يحكم عليه بوقت ذلك وإن كان الوقت قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك إذا أقر به من
 ذلك زماناً لأن بعض عند القاضي غرض في حكمه يصح عنه منه كذا في الفصول الجديدة وهذا شهد
 على رجل أنه وقت أرضه واختلافها فيما شهد أحدهما أنه وقت أرضه في موضع كذا شهد الآخر أنه
 وقت أرضه في موضع كذا يسي موضعاً آخر لا يقبل الشهادة ولو شهد أحدهما أنه وقت تلك الأرض وأرضاً
 أخرى قبلت الشهادة على ما تعلق عليه ولو شهد أحدهما أنه وقت هذه الأرض كلها شهد الآخر أنه وقت
 نصفها قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقية نصف هذه الأرض هكذا ذكره لال والانصاف رجوما

على السبب وإن لم يكن الثوب باسراً فإن القاضي لا يسمع دعواه حتى يذكر صفة الثوب وقيمه وقد نرى تقصان الخرق يحلفه على الحاصل
 • وإن أذى رجل أنه شق في أرضه ثوباً أو ساقاً ما ساقاً إلى أرضه • فإن القاضي لا يسمع دعواه حتى يبين الأرض وبين موضع الثوب في الأرض
 أنه على العين وعلى السبب وبين مقدار الثوب لولا عراضاً وعقاً فإن من ذلك أن أقر الذي عليه ذلك زماناً أنكر حلقه فله ما أحدث
 في أرض هذا الرجل هذا الثوب الذي يدعي • وكذا لو أذى أنه بنى في أرضه ما لا يثبت بها القاضي حتى يبين الأرض ويصف البناء ما هو
 وعرضه ما من النسيب أو من المدبر • وكذا لو أذى غرس الشجر في أرضه فآذا بين للذي ذلك أن أقر الذي عليه أمر برفع البناء والشجر
 وإن أنكر حلقه فله ما بنى هذا البناء ما غرس هذا الشجر في أرض هذا الرجل فإن نكل أمر برفع البناء والشجر • وإن أذى على رجل
 أنه كسر لريقه من الفضة وأحضر البريق أو أذى أنه صب الماء في طلمبه وأفسد أن الذي عليه ذلك عندنا بغير صاحب البريق
 والطعام ما شاء أمسه كذا ولا شيء • وإن شاد في المبالغة والعلف من فضة قبة البريق من خلاف الجنس وضمت مثل ذلك الطعام
 وليس له تعيين التقصان فإن أنكر المدي عليه حلقه القاضي على قيمة البريق وعلى مثل الطعام فإن قال المدي أن هذا المدي عليه من
 بقول لا يجب التحريم وإنما يجب التقصان فإن القاضي يحلفه على السبب ما قلص ما قلص المدي من رجل أذى على رجل أنه قاله

إذا كان عدلا ورجل أدنى على رجل كفاة نفس رجل وأقام الشاهدان الشهادة كفل نفس رجل لأقره جاز شهادتهم وهو كوفي
 رهن الأصل فاشهدوا أنه رهن عنده ثوبا ولم يسو الثوب ولم يعرفوا عن الثوب جاز شهادتهم ويكون أقول قول المرتضى في أي ثوب كان
 وكذلك في الغصب ورجل ادعى دارا في رجل أنها لواله أو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى باع هذا دارا من فلان الغائب بكذا قبلت بيته
 وبطلت منه المدعى ولا ثبت الشراء في حق الغائب إلا أن يشهد الشهود أن المدعى باعها من فلان الغائب وقض الغائب عنه كذا ذكر
 الناطق رحمه الله تعالى في دار في رجل جاءه خوه وادعى أن الدار كانت لابن فلان مات وترك كاهما مالهما وطلب الشركة فقال ذواليد
 لم يكن لأبي فلان أقام المدعى البينة على ما قال أنه هو البينة أنه كان اشتراهما من أبي فلان في حصة أو ادعى أن أبا فلان له بهن في حصة قبلت بيته
 وبطلت بيته للمدعى ولو كان المدعى عليه حين ادعى الأخ أو أبا فلان لم يكن لأبي فلان حصة أو ادعى أن أبا فلان له بهن في حصة قبلت بيته
 منه في حصة لا قبل بيته ولا سطل بيته للمدعى في دار في رجل ادعى رجل أنه اشتراهما من أبي فلان في حصة أو ادعى أن أبا فلان له بهن في حصة قبلت بيته
 البينة على ما ادعى أنه هو البينة على أن المدعى عليه البينة قبلت بيته ومنع البيع بينهما وكذلك لو كان المدعى عليه أو قال لا لا يسع
 شهادتهما أظهر من الأول وكذلك لو كان قال (٤٣٨) لم يجرى نتائج فلان أقام المدعى البينة على الشراء أقام هو البينة أن المدعى

وقبله الدار قبل بيته
 وهذا كقول أدنى على رجل
 ألفا فقال المدعى عليه ليس
 بصلى شيء أو قال لم يكن له
 على شيء فلان أقام المدعى
 البينة على المال أقام هو
 البينة على القضاء أو الإبراء
 قبلت لانه يقول لم يكن له
 على شيء فقد لا تأتي بعت
 المال لغصبتك ولو قال
 المدعى عليه أو قال لم يكن له على
 شيء فقد ولا عرفه فلان أقام
 المدعى البينة على المال أقام
 هو البينة على القضاء لا قبل
 في ظاهر الرواية وكذا في القدر
 عن أصحابنا رحمه الله تعالى
 أنها تقبل ولو قال المدعى
 عليه لم يكن بيني وبينك
 معاملة في شيء لا قبل منه
 الخرج في الدين وقال أبو
 يوسف رحمه الله تعالى قبل منه

ابن فلان على كذا حصة شهادتهم كذا في التواريخ • شاهدان شهدا على أرض أن فلانا جعلهما سجدا
 أو مقبرا أو قال لآلته ثم رجعا فالتهم به وقيل على ظهور بعض الشاهدان بقية الأرض للشهود عليه يوم
 قضى القاضي عليه • وكذا لو شهدا أنه وقفها على المسكين أو على فلان ثم على المسكين ثم رجعا كذا في
 التواريخ • الشهادة على الوقف الشهيرة تجوز على شرائطها لا على العقوبة كذا في السراجة • وكان
 الشيخ الإمام يظهر الدين الرغيفاني يقول لا بد من بيان الجهة بأن يشهدوا بأن هذا وقف على السجدة أو على
 المقبرة أو ما أشبه ذلك في الوليد كروا ذلك في شهادتهم لا قبل شهادتهم ومعنى قول المشايخ لا تقبل الشهادة
 على شرائطه أن يعلموا من الجهة • وأما لو شهدوا على كذا لا ينبغي لهم أن يشهدوا أنه سجد من غلته
 فيصير فلان كذا نال كذا ولو ذكر كروا ذلك لا قبل شهادتهم كذا في التواريخ • وقيل الشهادة على الشهادة في
 الوقف وكذا شهادتان التسامع الرجال كذا في الظهيرة • وكذا الشهادتان التسامع فلو أحدهما شهدا بالتسامع
 ولا تشهدا بالتسامع قبل شهادتهما أو امرأته لأن الشاهد رجلا يكون سنه عشرين سنة أو ثلث
 الوقف ما قسمه فيبقى القاضي أن الشاهد يشهد بالتسامع بالعبان فاذا لا فرق بين السكوت والانتصاح
 أو أن يظهر الدين الرغيفاني في هذا المعنى وهذا بخلاف ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فإنها ما انصرا
 أنهم شهدا بالتسامع لا قبل كذا في الفصول العديدة في التواريخ أو بغير صدق وقوة استولى
 عليها فلان أو تكرار وقف هل يجب على أهل القرعة أن يشهدوا أنه لفقرا أو قال من سمع من الواظفة أن
 يشهدون لا يسمع لا يجوز كذا في التواريخ • أرض في رجل ادعى أنها له أقام قوم البينة أن فلانا
 وقفها عليهم لم يستحقوا شأنا له فقد صف ما لا يقد وكذا لو شهد الشهود أنه وقفها أو كانت في يد لانت الشيء قد
 يكون في يد مودعة أو غصبا أو شهدوا أن فلانا وقفها عليهم وهو كذا في القاضي ما لا يحتاج إلى إحصار
 وارث الواقف أو لوصيه كذا في الحواشي • (وما يتصل بذلك) • رجل يمالى قاضى بلدتوقال أن كنت
 أمينا للقاضي الذي كان قبلك هنا وفي يدى حقة كنت لرجل يقال فلان بن فلان وقفة على قوم معلومين

أذا وقف فلان لم يكن بيني وبينه معاملة الآن شهدتى سمعوا منه أنه أبرأني • ولو ادعى رجل على رجل أنه باع منى هذه
 الحماره بآلته درهم فقال ذواليد لم يسمعه منى سمعوا منه أنه أبرأني • ولو ادعى رجل على رجل أنه باع منى هذه
 اللقي عليه فقال القاضي عليه أنه أبرأني من كل عيب ما لا قبل بيته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقبل • ولو ادعت امرأة على
 رجل نكاح فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلان أطلعت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلعت منه قبل بيته • وإن
 قال الرجل في نكاحه لم يكن بيننا نكاح قط أو قال ما تزوجنا قط فلان أطلعت المرأة البينة على النكاح أقام هو البينة على أنها اختلعت
 منه • قال المستفد رحمه الله تعالى ينبغي أن تكون هذه المسئلة ومثله البيع سواء إذا ادعى النكاح فقال المدعى عليه لم يكن بيننا بيع
 فلان أقام المدعى البينة على ما ادعى وقضى القاضي للبايع ثم وجدها أصمرا أو موقوفة في ظاهر الرواية لا قبل البينة على البراءة عن العيب
 لأن البراءة عن العيب تكون نافية عن البيع فكذلك لا يخلع لأن الخلع عيبا لا طلاق ولا طلاق يقضى ماقة النكاح فكان هو في دعواه
 الطلاق متناظرا لبيعهم ورجل ادعى على رجل ما لا يخلعه فاجتمع الخوفا وصالحين دعواه ثم ان المدعى عليه أقام البينة أن المدعى
 قال قبل الصلح أو قال قبل أن يفتقر مني المال ليس لي قبل فلان شيء فاصلي والقضاء ما مضى • ولو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى أبرأه

ويرجع على المدعى أخف حمله ثانياً لأن في هذه الصورة لا يدعى القضاء قبل الصلح كان العين على المدعى فلم يكن الصلح من الذي علمه اقتداء
عن العين ورجل في يديه وديعة لرجل فصار رجل وادعى أنه وكيل المودع في قبض الديعة وكله في ذلك منسبته وأقام الينة فأقام الذي في يديه
الديعة أن المولى آخر حمله هذا قال قبلت سنه * وكذا وأقام الينة أن شهودا وكيل عبد قبل ذلك سنه * ورجل ادعى دارا في يد
رجل أنه وأقام الينة وأقام المدعى عليه الينة أنه الفلان القاتل اشتراها من الذي هو كاني بها تقبل سنه ويجعل وكسلا وتدفع عنه
الخصومة ولا تضي بالشرا على القاتل رجل في يديه دارا اشتراها رجل بوكلا رجل أنكر المدعى عليه دعوا المالك وألوا كفة فأقام الوكيل سنه
على الوكلاء فأقام المدعى عليه الينة على إقرار المولى أن شهودا الوكيل شهود زور أو استأجرهم بطلت شهادتهم المدعى فإن شهدوا بذلك على
إقرار الشاهد ن لا يسلط شهادتهم إلا إذا شهدوا على إقرار الشاهد ن أنهم ما عودوا في خفاء أنهم مشركان فمسلط على المدعى عليه
فيثبت سطل شهادتهما * رجل ادعى دارا في يد رجل خصمه صالحه على أنه حذرهم على أن يسلم المار الذي في يديه ثم أن المدعى عليه أقام الينة
أنه وأراد أن يرجع في القاتل في ذلك وكذا وأقام الينة أنها كانت لفلان اشتراها منه أو أقام الينة أنها كانت لا يسمعت وزكها
مدعى الله لا تقبل سنه لا صديق (٤٤٠) محمد عوى الذي كان القول قوله مع العين في انكار رقة فكان الصلح اقتداء عن العين

فلا يستطيع أن يرجع في
الالف * وأقام الينة أنه
اشتراها من الذي قبل
الصلح يقبل سنه ويطل
الصلح ولم يبق الينة على
النمر لو كان أدام الينة
على صلح صلح من الدار
بالقبل دعواه أصبحت
الصلح الذي أئتم به الينة
وأبطلت الصلح الثاني كذا
ذكر في التتقى قال كل صلح
بعد صلح فالثاني باطل وإن
كان اشتراها بغيره من رجل
واحد قال نعم الثاني حق
والشراء الاول باطل *
وان كان الصلح أولاً ثم الشراء
بعد ذلك أجزأ الشراء
الأخر وأبطلت الصلح الاول
* رجل ادعى على رجل أنه
قتل أخاه عمدا وأقام الينة

أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرق الفاضل الى أعيان فقراء السكة الموجودين
يوم الوقف بغير دليل واحد منهم يسلمهم لسلار القراء بسهم وكل من مات منهم سقط سهمه وقسم بين
الباقين منهم على ما وصفت فإذا انقرض فقراء السكة الموجودين يوم الوقف كان فقراء أهل السكة ومن
سواهم من فقراء المسلمين في ذلك السواء كذا في الذخيرة * في وقت انقضاء رجل وقصبة له فقال قد
جعلت خيعة في العروة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشرا من تحديد هاهنا صدق وقوفه على وجه مساهما
وبطل آخرها الساكنين جاز فان أدعى الواقف أن غراحتاها لا يدخل في هذا الوقف قال ان كانت حدوده
الضيعة مشهورة معروفة وكان هذا القراح اخلا في حدودها وتدخل في الوقف وكذا ان كانت هذه
الضيعة معروفة عند الصالحين جيرانها وكان هذا القراح منسوب اليها ومعروفه وتدخل في الوقف فان لم
يكن الامر على ما ينافى القول قول الواقف ولا يكون هذا القراح دخلا في الوقف كذا في المحيط

باب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك

مثل شيخ الاسلام عن ذكر وقف كان فيه وفلان كذا على مواله ومدرس مدرسة معلومة وكان فيه
بيان المقادير وشروط الصفة جعل آخره للقراء فطالب أنه غير صحيح كذا في الذخيرة * رجل وقف ضعة له
وتكتب حكاواً شهدها عليه بثلث ثم قال الواقف اني وقفت على أن يكون سبي فيه جائزاً ولم أعلم أن
الكتاب كتب أوله بكسب في الصلح هذا الشرط ان كان الواقف رجلاً لا فصيحاً بحسن العربية وقوى عليه
الصلح وكتب وقف صحيح وأقره ويحجمه ما فيه لا يقبل قوله وان كان الواقف أنعميلاً لا يفهم العربية فان
شهد الشهود أنه قرئ عليه بالقراءة أو قرأ بجميع ما فيه لا يقبل قوله أيضاً لو لم يشهدوا يقبل قوله كذا
في الحضرات * وهذا في لا يختص بصك الوقف بل يعم الصكوك بأسرها كذا في الظهيرة * وفي فتاوى أبي
البيت مثل الفقيه أبو جعفر عن امرأه قال لها جيرانها اجلي هذا الدار وقعا على أنك متى احتجبت إلى بيعها

فأدعى القاتل أن للقتول بنا وأنه قد عاقبته فان القاضي يأمرها بإحضار موأخا وشهوده فيما القاتل رجل وشاهدين نيين
فشهدا أن هذا الرجل ابن المقتول وأنه قد عاقبته قال قبلت شهادتهما وبث النسب وان كان الرجل باحداً ويطل القضاء * رجل
زمن ادعى على رجل أنه أئوب وطلب أن يفرضه القاضي النفقة عليه فأنكر ذلك الرجل فأقام الزمن الينة على ما دعى وأقام المدعى عليه
الينة على رجل آخر أنه أب الزمن والزمن وذلك الرجل يسكنان ذلك قال الينة بينة الزمن وبثت نسب من الذي أقام عليه الينة أنه أئوب
ويفرضه عليه النفقة ويطل سنة الآخر * وكذا امرأته تصامت عمها الى القاضي فأنكرت أن يفرض لها عليه النفقة في محتاجة فقال ألم
ان له أخا وهو أولى بالنفقة مني وأنكرت أن أئوب فأقام المدعى عليه شاهد في شهدا على رجل أمأ شوها والمرأة أن ذلك الرجل يسكنان فان القاضي
يبرئ الم عن النفقة ويقول لها ان شئت فرضت على الأخ * وهذا من جنس المسائل التي تقبل الشهادة في دفع الخصومة عن نفسه وان
كان مشتاقا لغيره * ومن اذا وجب التل في عملة فآدى أهل المحلة أنه قتل رجل آخر من محلة أخرى وأقاموا الينتمن غير المحلة التي
وجد فيها القاتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل أن الينة مقبولة فان ادعى أولها القاتل على ذلك الرجل أخنومة بالية وأن أبرأه ولم
يكن للدوليا عليه ولا على أهل المحلة تنجز من الينة وان أئوبوا لغيرهم * رجل مات فقامت امرأته وله الميراث وهم كبار

كلهم وأقروا أنهم أزوجة المبت ثم وجدوا له شهداء أن زوجها كان طلقها ثلاثا في حصة فاتهم يرجعون عليها أخذت من الراتب * رجل
أدى على أن يتركها وأقام البينة فادعى القذف أن القذف عند فلان تتدفع عنه دعوى الخلفان فأقام القذف بينة بعد ذلك أن فلانا
أعته قبل القذف قبل يتنوه بقضيه على القذف بالحد * أرض في بدرجل أدى رجل أنها وقصوبين شرط الوقت وقضى القاضي
بالوقت فجاءتروا أدى أنها ملكة قالوا قبل بينة المدعى لأن القضا بالوقت عليه بينة الاستحقاق للمالك وليس بقصر الأراضي ولو جمع بين
وقت وملاك وباعها ماصقة واحدة بايع المالك ولو جمع بين حرو وعبدوا باعها ماصقة واحدة لا يجوز بيع العبد لأن القضا بالوقت بينة
القضا بالملاك وفي المالك القضا يتصرف على القضي عليه وعلى من تلقى المالك عنه ولا يتعدى إلى الغير كذلك في الوقت وهو رجل اشترى عبدا
وقضيه فاحقته انسان المالك المطلق بالبينة كانه أن يرجع بالن عن باعه فان رجع قبل أن يقضى القاضي بالن عن باعه فأقام البائع
البينة أنه لا تسامع دعوى البائع لأن البائع صار قضا عليه بالقضا على المشتري وأن أدام البائع بينة على أنه كان اشترا من المشتق ثم
باع من المشتري أو أدام البائع البينة على التنازع بطلان فأقام البينة على المشتق قبلت بينة وسط قضا القاضي للمشتق وإن أدام
البائع ذلك بينة على المشتري أن أدامها بعد قضا القاضي عليه بالن للمشتري (٤٤١) لا تقبل هذه البينة لأن الباع

تبعيتها فكتبوا صكاً بغير هذا الشرط وقالوا قد علمنا وأشهدت عليه وقال إن قرئ الصك عليها بالقارسية
وهي تسمع وأشهدت على ذلك صك الدار وقفاً ومن قرأ عليها لاتصير الدار وقفاً ولا كمن الجواب في
المستئين بما يتأني على قول بمجرد جهة الله تعالى أماعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يتأني كذا في الخط
هو وقت شيعه وأمر بكتابه صلح الوقت فقط الكتاب في حدين وأصاب في حدين فان كان الحدان اللذان
غلط فيه على ذلك التوازي لكن بينه وبين الحدود أرض أو كرم أو دارا لغير بيع الوقت وإن كانا الحدان
اللذان غلط فيهما لا يوجدان في ذلك الموضوع بالوقت باطل إلا إذا كانت الضيعة موهرة متبينة مستغنية
عن التصديق لشهرتها فيعوز الوقت حينئذ كذا في الوجيز * رجل أراد أن يبيع جميع شيعه في قرية من
القرى على قوم وأمر بكتابة الصك في مرضه ففنى الكتاب بأن يكتب بعض أقرع من الأراضي والكروم
ثم قرأ الصك على الوقت وكان المكتوبان فلان بن فلان وقت جميع شيعه في هذا القرية وهو كذا وكذا
فقرأ على فلان بن فلان مدين سجدوها ولم يقرأ عليها لقرا الذي نسي الكتاب فقرأ الوقت جميع ذلك
قال أو نصبر رحمه الله تعالى إن كانا الوقت في حصة وأخير الوقت أنه أراد بيع جميع ما في هذا القرية
الذكر نوعاً ليد كور وقتاً على الجميع الذي أرادوه وكذلك لو كان الوقت وقد أخبر الوقت عن نفسه
قبل الموت فالامر بكتبتهم كذا في فتاوى فاضحان * إذا كتب صك المتولى والوصى وليه كريمة
وصايتة ويؤكده لاصح هذا الصك فان كتبها وصى من جهة حاله كونه متول من جهة حاله كونه بسم
القاضي الذي نصبه والذي ولا مجاز كذا في الواقيات السليمة * وهكذا في فتاوى فاضحان وفي فتاوى
أهل مصر قد استأجر رجل من متولى وقتاً وضاعى وقت على أرباب معلومين وكسب في الصك استأجر فلان
ابن فلان من فلان بن فلان المتولى في الأوقاف المسبوبة إلى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم أي الوقت
وجسده ولم يعرف جازله لو كتب من فلان بن فلان المتولى في كذا وهو وقت على أرباب معلومين جازوا ولم
يذكر الوقت فهذا حق كذا في الفتيرة * رجل في يده شيعه جامعيل وأدى أنها وقت وجاب بصك فيه

الذي جرى بينهما قد انفسخ
قضا القاضي بالن للمشتري
فخرج المشتري من أن يكون
خصماً وان أدامها بعد
ما رجع المشتري على البائع
ولم يقض القاضي له بالن
قبلت بينة البائع لأن الباع
الذي جرى بينهما قائم لم
ينفسخ لأن الاستحقاق
لا يسلط البياعات الماضية
في ظاهر الرواية فكان البائع
أن يأنم المبيع للمشتري وكان
المشتري خصماً تقبل
بينه البائع عليه ويكون
ذلك قضا على المشتق
* رجل أدى على رجل مالا
وأقام البينة فقاتل المدعي
عليه قبل القضا ثم عدلت
بينه المدعي فان القاضي
بقضى تلك البينة على وارث
المبت وإن لم يكن له وارث

(٥٦ - فتاوى ثانی) نسب القاضي عنه خصماً قضى عليه ولا يقضى من غير خصم * رجل أدى عناني بدرجل أنه اشترا من فلان
الغائب موصدة الذي في يده فأدبر بالتسليم إلى المدعي كلاً يكون ذلك قضاء على الغائب من غير خصم باقرار المدعي عليه * رجل اشترى
داراً وقضى وأراد الشفع أن يأخذها فقال المشتري اشترى بها فلان الغائب فأقام البينة على إقراره قبل الشراء أنه اشتراها فلان وإن فلانا
وكله بشرا ههنا دار منسندة كفي المشتق أنه لا تقبل بينة المشتري قال لا في قولنا لا الراتب الباع على الغائب * رجل أدى باع هذه
الدار من هذا الرجل بكذا فقال المدعي عليه ما اشترى بها ثمن فلان أدام المدعي البينة على ما أدى فأقام المدعي عليه البينة أنه اشتراها وكيل من
فلان جميع دعواه هو كفي المشتق إذا أدى داراً في بدرجل أنها اشتراها من ذي اليد وكيل فلان الغائب لا تسامع دعواه ولا تقبل بينة في قول
أي خيفه شرجه الله تعالى * رجل أدى ملكاً بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكاً على نفسه ثم ادعاه بعد ذلك كفي عامة الوابات أنه لا تسامع
دعواه ولا تقبل بينة * قال المصنف رحمه الله تعالى قال جدي شمس الأئمة رحمه الله تعالى لا تقبل بينة ولا حلال دعوا صحتي لو قال أردت بهذا
المالك المطلق المأبى بالثابت السبب تسامع دعواه وقبل بينة * رجل أدى عناني بدرجل أنه له وارث صاحب اليد أقره به وأقام البينة على ذلك
فأقام المدعي عليه البينة أن المدعي استبرأ مني بطلت بينة المدعي وتبلغ الخصومة عن ذي اليد لأن الواجب بينهما فأقام البينة على إقرار

تكن زوجة قط ثم أقام الدين على الطلاق لا يقبل بيته * رجل أذى على رجل وألوا آخر خطا وأذى
 أنه خط الدي عليه ما نكر للدي عليه أن يكون الخط خطه فاستكفكت وكان بين الخطين مشابهة فظاهر تدل على أنها خط كاتب
 واحد اختلف المشايخ وجهه على تعالى فيه والصحيح أنه لا يقضي ذلك فإنه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول وقوله الآن
 يكون الكاتب بصرا فأوصاروا وهو قول من يؤخذ بخطه فهنا أولى أن لا يؤخذ بخطه * رجل أذى عينا في رجل على أنه كان لا به ممان
 تركه ميراثا له قال نواليد وأدعى أوله * وأدعى ما أوله * وأولم يخذ كفى المتقي أنه لا تدفع عنه الخصومة * رجل أذى دارا في
 رجل أنما اشتراها من فلان بكنا وأقام الدين وأقامه نواليد الدين أنه اشتراها من ذلك الرجل وأوصاروا في الخارج أسبق وأقامه نواليد
 الدين أنه حين اشتراها الخارج كانت الدار في ذلك الرجل الأناها كانت وهما عند فلان آخر ولم يرض المترين بشيء حين علم وأبطل بشيء
 اشتريتهما منه بمسئلة الرهن قالوا هذا لا يكون دفعا له سوى الخارج لا يمس بضم في ابتداء الرهن * ولو كان للدي أذى أن هذا
 عين كان فلان رهنه عندى بكذا وقضى وأقام الدين وأقامه نواليد على دفع دعوا في اشتريتهما بضمه فلهما كان ذلك دفعا
 سوى الرهن لأن بيته السبع مع بيته الرهن إذا جمعا كانت بيته السبع أولى * دار في رجل أذى أخا له وهو ما كان أحدهما

كبر من الاخر ادعيا انها كانت لا يسمع له انور كهلما بالهوا اما البينة فقال المدعى غلبه في دفع دعواه الى اثبت هذه الدار
من الاكبر ومن فلان وصى هذا الاصغر حين كان صغيرا بكذا فأنكر وأنكر الوصي ايضا الوصاية فقام المدعى عليه البينة على اقرار الوصي
أه باع بحكم الوصاية قالوا لا تقبل هذه البينة لان يشهد له الشهود انه كان وصيا ومن جهة أمه ومن جهة أبيه القاضي باع
لحاجة الصغير غسل الفل لاناوان عيانا فقراره وصى لم تثبت الوصاية بقراره • امر أمانت على زوجها أنه طلقها ثلاثا وأقامت
البينة والزواج يصح ثم ادعى الزوج أنه قد تزوجها بعدما اعترفت أنها تزوجت بالحل ويحل • تكسها لا يسمع منه هذا الدفع لانه هذه
الدعوى يدعى عليه التناقض في دعوى الحرمة وفي الاسترطوع في المرأة لقبول البينة لا يسمع عليه ادعى التناقض • رجل ادعى على رجل
دعوى اتفق على اطلاق مان على فسادها فقال المدعى عليه لم يدفع لهذا الدعوى اختف الماشح زوجهم اقمته على فيه قال بعضهم بل يطلب
المدعى عليه ما ثبت الدفع وقال بعضهم بل يطلب المدعى دفعه أنه ثبت فساد الدعوى • قال المصنف رحمه الله تعالى ونفي القاضي أن يتقرر
في دعوى الدفع وما إن كانت فاسدة متطاهروا هو يعلم فساد الدعوى لا يسمع دعوى المدعى ولا يأمر المدعى عليه بإثبات الدفع • رجل ادعى
دارا في رجل أنه قال المدعى عليه نصفها ونصفها ويصع عندي لانه لم يقبل البينة (٤٤٣) على الدوينة فقام المدعى البينة

على دعواه ثم أقام المدعى
عليه البينة أن نصفها ودوينة
عنده فلان تطل دعوى
المدعى في النصف وهل
تطل في الكل قال بعضهم
نطل • قال المصنف رحمه
الله تعالى وفيه نظر وأشار في
الجامع الى أنه لا تطل في
الكل • رجل ادعى دارا في
يدرجل أنه قال فقام المدعى
عليه البينة أنها ودوينة عنده
فلان ادعت عنده دعوى
المدعى فان حضر فلان وسلم
المدعى عليه الدار اليه فاعاد
المدعى الاول دعواه على المقر
له فاجاب أنها ودوينة عنده
فلان آخر تقبل بيته
وتدفع عنه مضمومة المدعى
• رجل ادعى على رجل مالا
وأقام البينة ثم قال بعدا فامة

عن أبي فان هذا لا يكون اقرارا بالمال لانه ولا يجوز الوقف سواء كان على الابدين أو له وصية أو معة وارث
آخر أو لم يكن شيء من ذلك كذا في الحاوى • ولا يصح الوقف هو ولا غيره وكانت الولاية اختصاصا كذا
في المحيط • وأما إذا أضاف الوقف الى رجل أو حتى فان ذلك رجلا معة وقسمه بعينه وكانت الاضافة
يصرف من فان كان ذلك الرجل في الاحياء وكان حاضر ارجع اليه لانه أقر بالمال وشهد عليه بالوقف فان
صدقه في جميع ذلك ثبتت جميع ذلك بمصادقه ما وان صدقه في الملك وصكبه في الوقف ثبت الملك
بمصادقه ما ولم تثبت الوقف لكونه شاهد واحد وان كان صدقه ما وان صدقه في الملك وصكبه في الوقف ثبت الملك
على ما ذكرنا فان صدقة البعض في جميع ذلك وكنه البعض في الوقفية فنصيب المصدق وقصر نصيب
الباقي حمله لا يتصرف فيه ما شاء كذا في المحيط • فان صدق جميعا فالولاية فان صدقه البعض دون
البعض فلا ولاية له قياسا وقال هلال رحمه الله تعالى وبالقاس بأخذو كذا اذا صدق الوقف وكذا
البعض في الولاية فلا ولاية له قياسا كذا في الظهيرية • قال الأنا يشهد شاهدان بالولاية على الجاهدين
وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كذا في المحيط • وان كانت الاضافة تصرف عن فهذا يشهد بالقرار بالمال
فلان كذا في خزنة المفتين • وان لم يسمع بعينه بأن قال هذه الارض صدقة موقوف من محمد أو عن محمد
صارت وقفا كذا في الظهيرية • فان سمي بعد ذلك رجلا لم يصدق اذا كان مفصلا وكانت الاضافة تصرف
من وان كانت الاضافة تصرف عن صدق كذا في المحيط • ولو سمي الواقف والمصدق فالحكم فيه أن يرجع
فيه الى ذلك الواقف ان كان حاويا ورثته ان كان ميثا فان صدقه أو صدقه في الوقفية في الشروط كان
الامر على ما أقره وان كنهه أو كنهه ولا يثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحاوى القدسي • ولو أقر بالوقفية
ولم يسم واقفه وسمي مستحقه قال هذه الارض موقوفة على قسي وعلى ولدي ونسله قاله بقبل اقراره
كذا في محيط السرخسي • والولاية هي الوقفية بالاتصال دون القاس فان ادعى آخر أنه وقف عليه صدقة
المقر صدق في حصته دون حصة ولحقه ونسبه كذا في الحاوى • ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف على قوم

البينة في قباستوفيت من هذا المال كذا هل تطل بيته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا تطل بيته لانه يمكنه ان يقول
استوفيت بعدا فامة البينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا أو قال بالقاسية حين باعته ولم يطل بيته • رجل ادعى على
رجل أن يسمه درهم فجاء المدعى عليه فقام المدعى البينة على ما يدعى قضى القاضي في أن المدعى أقول هذا النكر عليه مائة درهم قال
أو قال اسم الصفار رحمه الله تعالى سقط عن النكر الثلاثمائة الباقية • وقال غيره من الماشح زوجهم الله تعالى لا يسطر • رجل ادعى على
رجل مالا فقال المدعى عليه ما في هذا حصة من هذا المال على فلان وقبل فلان الحوا في المجلس وأقام البينة على ذلك وقال صاحب الدين ان
التمت عليه مات فملا قبل أن الدين كان القول قوله مع عينه ولا يقبل قول الحمل انه مات عليا وكان له أن يرجع على المدعى بيته كذا ذكر
في الأصل • رجل ادعى اعيان مختلفة للفس والزوج والصفوة ذكركمية لكل جلة ولو لم ذكركمية كل عيز وجسر ونوع على حدة اختف
الماشح زوجهم الله تعالى فيه بعضهم شرط التفضيل وبعضهم اكتفى بالاجال وهو الصحيح لان المدعى ان الذي عليه غصب هذا الاعيان
لا يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة • ينظر ان ادعى أن الاعيان ثمانية في يد مومر باحسانا فاقبل البينة بغيره ثم ان قال ان هذا ملكك
في يده واسم ملكك لو ان قيمة الكل جلة تجمع دعواه وقبل بيته • وذكر في الجامع ان ادعى أنه غصب منه يارب ولو لم ذكركمية تجمع دعواه

ويؤمر زيد بالخيار فان عزم من ردها كان القول في مقدار القيمة قول الغاضب فلما سمع دعوى النصب عن غير بان القيمة لا ينضم اثنان قيمة الكل حله ولم يسن قيمة له عين على حله كالأولى وان لم يدع النصب وادى أنى في يده الرجل كذا وكذا من الاعيان ولم يسن القيمة سمع دعواه في حكم الاحضار وبعدها حضر مجلس القضاء كانت الدعوى بالاشارة الى الاعيان فلا يحتاج الى ذكر القيمة قال المنصف رحمه الله تعالى انما يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوى بالسرقه ليعلم أن السرقه كانت نصاباً أولاً تكن فاعلمنا بسوى ذلك فلا حاجة الى بان القيمة ورجل أحضر وصى الميت وادى أنه على الميت خمسين درهما وكان الميت أقر بخمسين درهما في حياته بدلالة ما قام وصى الميت بينه أن المدي هذا أقر أنه على الميت هذا الخمسين لانه كل باع منه مائة درهم على ثالث قالوا قبل ينفع الوصى ويكون ذلك رد البينة المدي ورجل ادى عن ابي يد رجل أنه لو أنكر المدي عليه فقبل أن يقم المدي البينة على دعواه باع المدي عليه العين من رجل وأشهد عليه فلما قام المدي البينة بعد ذلك على مادى وقضى القاضي له بالعين فأمر ذلك المشتري البينة على القضي أن العين هو في يده فغرق فغضى له ثم ان القضي له الثاني وهو المشتري باع منه بالعين ووجهه جازو يعود العين الموهمة حله ففعلها الناس لدفع الظلم الا أنه انما فصع هذه الحيلة اذا لم يدع الشرايين القضي (٤٤٤)

لأن المشتري صار مقضياً عليه بالقضاء على بائعه وانما هو المستحق بما اذا باع المدي عليه قبل أن يقم المدي البينة لانه لو باع بعد ما قام المدي شاهدين وعزل الشهود باطل القاضي يسع المدي عليه ورجل في يده يد يقول ورثته من ابي جابر رجل وادى أنها اشتراها من ابي عبد الله باعها لهم وأقام البينة تشهد بشهوده أن والذى اليد باع هذه الدارين المدي وليد كروا أنه باع وهو عليهما قالوا جازت شهادتهم ويقضى بالدار الذي لان صاحب المديعمر أنها كانت لاسه ولانهم لم يشهدوا على اقرار الميت أنها للمدي يجوز شهادتهم فكذلك اذا

معاين سماعهم ثم يقر بعد ذلك أن الوقت على غيرهم أو زاد سماعهم أو نقص عنهم لا يلتفت الى قوله الآخر وبعل بقوله الاول كذا في فتاوى فاضل خان وهو لو أقر أنها صدقة موقوفة على وجه سبعة ثرين وجه آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثاني قياساً واستصحاباً لو يكون على ما بين أو كذا في المحيط ولو أقر بأرض في يدها أو وقف وسكت ثم قال أنها وقف على فلان وفلان وصى عدد اعمداً في القياس لا يقبل قوله لا أثر في الاستحسان يقبل كذا في فتاوى فاضل خان لو قال على فلان بعينه ثم قال مفضلاً ليداً أو لا يخلان بعينه لا يقبل ولو قال ذلك موصولاً عند محمد رحمه الله تعالى يقبل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقبل قوله الثاني كذا في محيط السرخسي وهو لو أقر بأرض في يدها أن القاضي فلا ناولاً هذه الأرض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التوفيق الاستحسان يتلوع القاضي زماناً فان لم يظهر عنه غير ما أقر يجوز اقراره على حبل ما أقر كذا في فتاوى فاضل خان ولو قال هذا الأرض ولها القاضي والذى ثوبى والذى وأوصى الى وصى صدقة موقوفة على كذا لا يقبل قوله وكذلك لو قال هذه الأرض كانت في يده المدي وأقال كانت في يده فلان فأوصى الى وصى صدقة موقوفة لا يقبل قوله وكذلك لو قال كانت في يده فلان وقد أوصى بها الى لا يقبل قوله ويؤمر بالتسليم الى وارث فلان الذي أقر أنها كانت في يده وأوصى الى الذي أوصى الى كذا في المحيط ولو قال لأرض غير هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صار وقتاً كذا في الفتاوى العتبية أرض في يدورنة أقر أو أن أباهم وقفها وصى كل واحد منهم وجهاً غير ما يصح صاحبه فان القاضي يقبل اقرارهم ويصرف غلة حصه كل واحد منهم الى الوجه الذي أقر وتكون ولا يهنا الوقت القاضي وليها من شاء كذا في فتاوى فاضل خان فان كذا في الورثة صغيراً وعائلاً وقف نصيب الصغير حتى يدرك ونصيب الغائب حتى يعود فان أقر بعض الورثة أن والدهم وقف على أولادهم ونسبهم وأنكر بعضهم فنصيب من أقر للوقف على ما ذكره ونصيب الجاحدين مالههم ولا يدخل الجاحدين في نصيب المقر من الغلة فان باع الجاحدين بعض حصصهم ورجعوا الى نصيب المقر من صدقوا فمعلق في أيديهم ولا يقبل قولهم فيما باعوا إلا أن يصنعهم المشتري وان

كان ذلك السيد يقول ملكي وفي يدى ولم يقل ورثته من ابي حيث يحتج بخلاف المدي الى أن يشهد شهودان الميت باعها كذبهم وهو عليهما وقت البيع وكذا لو كان ذوالبيدي أنها به بسبب آخر لا مير طعن به ولو أن المدي ادى أنها اشتراها من ابي عبد الله فقال ذوالبيد ما كان لاني فيها حق فلما قام المدي البينة على اشتراها من الميت وهو عليهما قام ذوالبيد البينة أنه كان اشتراها من ابي عبد الله وهو لو قال ذوالبيد هذه الدار ما كانت لاني قط أو لم يكن فيها حق قط فلما قام المدي البينة على مادى قام ذوالبيد البينة أنه اشتراها من ابي عبد الله لا يقبل بينته وان قام البينة أن أباها أقر في صحته أنها لم يخل بينته ودار في يد رجل ادى رجل أنها كانت لا يسمعت وتر كها ميراثاً وأقام البينة وقضى القاضي له بذلك ثم جاء آخر وادى أنها اشتراها من ابي القضي له وصقة القضي له فانه رد البار على القضي عليه ويقال للمدي الشراء أقم البينة على الذي ردت عليه الدار لان القضي له لم يستقدم على الشراء فذكر أنه كان مطلقاً دعواه الارثوان مشهود كانت شهود زور وفي مثل هذا لا ينفذ قضاء القاضي عند الكل بخلاف ما القاضي في العقود والسوق في شهادة الزور وأما باع كراما قاضي بأنها وهو بالغ الثأن الكرمه ورثته من ابيهم وصدقته أمه لا تفوزعت أنهم لم تكن وصية قالوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصية الصغرى لا يقبل قوله لانه قد ثبت انها لم تكن وصية وكان عليه اقيمة الميسر الصغير فقراره على نفسه انها استهلكه بالسبع والتسليم

كان ذلك السيد يقول ملكي وفي يدى ولم يقل ورثته من ابي حيث يحتج بخلاف المدي الى أن يشهد شهودان الميت باعها كذبهم وهو عليهما وقت البيع وكذا لو كان ذوالبيدي أنها به بسبب آخر لا مير طعن به ولو أن المدي ادى أنها اشتراها من ابي عبد الله فقال ذوالبيد ما كان لاني فيها حق فلما قام المدي البينة على اشتراها من الميت وهو عليهما قام ذوالبيد البينة أنه كان اشتراها من ابي عبد الله وهو لو قال ذوالبيد هذه الدار ما كانت لاني قط أو لم يكن فيها حق قط فلما قام المدي البينة على مادى قام ذوالبيد البينة أنه اشتراها من ابي عبد الله لا يقبل بينته وان قام البينة أن أباها أقر في صحته أنها لم يخل بينته ودار في يد رجل ادى رجل أنها كانت لا يسمعت وتر كها ميراثاً وأقام البينة وقضى القاضي له بذلك ثم جاء آخر وادى أنها اشتراها من ابي القضي له وصقة القضي له فانه رد البار على القضي عليه ويقال للمدي الشراء أقم البينة على الذي ردت عليه الدار لان القضي له لم يستقدم على الشراء فذكر أنه كان مطلقاً دعواه الارثوان مشهود كانت شهود زور وفي مثل هذا لا ينفذ قضاء القاضي عند الكل بخلاف ما القاضي في العقود والسوق في شهادة الزور وأما باع كراما قاضي بأنها وهو بالغ الثأن الكرمه ورثته من ابيهم وصدقته أمه لا تفوزعت أنهم لم تكن وصية قالوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصية الصغرى لا يقبل قوله لانه قد ثبت انها لم تكن وصية وكان عليه اقيمة الميسر الصغير فقراره على نفسه انها استهلكه بالسبع والتسليم

ولا تسمع بيعة الغلام الا بدائن من هولا لا عله وفيما اذا اعرج الرجل شأ يحضره امره وهى ساكنة ثم ادعت بعد ذلك اهلها الخلفاء المشايخ
 فيه قال بعضهم لا تسمع دعواها والصحيح أنها تسمع * قال المصنف رحمه الله تعالى سئل الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهر الدين رحمه الله
 تعالى عن رجل ادعى على رجل أنه غصب منه غلاته وبيعها وبينهما موطأ حصار الغلام فلما حضر الغلام كان بعض صفاء على خلاف
 ما ذكره المذنب فادى له هولا وأم البينة قال هولا نارجة الله تعالى ان قال المذنب هذا الغلام هو الذى ادعت لا تسمع دعواها اذا كانت الصفات
 على الاحتل والتغزو والتبدل وان قال المذنب بعد ما حضر الغلام هو عبيد ولم يدعى ذلك جميع دعواه وقبل بيعة له لا تدعو الاول لا تسمع
 الدعوى الثانية فلا يكون متناقضا وسئل رحمه الله تعالى من خلع امرأته وقال في مجلسه من الغدر من خانه هيج حبيست ثم ادعى شيامن
 متاع البيت أو أمته قال ان كان المذنب يقول كل هذا في البيت وقت الاقرار لا تسمع دعواها وان كان يكن هذا في البيت وقت الاقرار تسمع
 دعواه وان ادعى أمه ولم يقل شيئا تسمع دعواها ما لم يكن دعواه في ذلك المجلس * قال هولا نارجة الله تعالى وذكروا في الجامع الكبير رجل
 قال لاحق لي قبل فلان أو قال في يد فلان ثم ادعى أمه غصب منه أو ادعى عليه دين لا تقبل بيعة منتهى شهد الشهود
 أنه غصب بعد الاقرار وعي دين حدث بعد الاقرار وكنوا كسب رجل برأه رجل أنه (٤٤٥) لاحق لي قبل في عين ولدين ولاشراهم

كذبهم غرم الباعة قيمة ما عاوتوا تشتري أرض فتكون موقوفة مع الباعى على ما ذكرناه فان كان بعض
 الباعة دخل مع الباقي في غلة الوقت لانهم اقترأوه وبيع هو الى تصديقهم فلا يبرأ من المقدم من الغلة ههنا
 على ما يرمي القيمة كذا في الخاوي * قال الخفاف في وقته لو أن رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد
 ابن عبد الله وولده وولده وعقبه أو بما تاساوا من بعدهم على المساكين فقال زيدان الوقت جعل هذا
 الوقف على وعلى وولده وعلى وعقبه وولده وولده وعقبه فلا يبرأ من المقدم من الغلة ههنا
 قسمتها فقسم على زيد وعلى من كان موجودا من ولده وولده وعقبه فلا يبرأ من المقدم من الغلة ههنا
 ذلك تشكركم حسنة زيد بن زيد بن عمرو أو بما كان زيد في الاحياء اذ مات زيد بطل اقراره ولو لم يكن له ورجوع
 في هذا الصدقة وكذلك لو كان الوقت وقفها على زيد بنهم بعد على المساكين ما ذكر زيد لم يبرأ من الغلة ههنا
 كان لهم وأن يشارك زيد في غلة الوقت ما لم زيد في الاحياء فان مات كانت الغلة كلها للمساكين كذا في
 المحيط * ما عوترا بنين في يد أحدهما منعه زعمها وقف عليهم أيه والابن الآخر يقول هي وقف
 علينا كل القول قوله وهي وقف عليهم ما هو المختار كذا في المضمرات * قال الخفاف في وقف رجل في يده
 أرض أو دار أو حقل أو رجل عند القاضي أنه هولا والى في يديه يقول هذا من الأرض وقف وقفها رجل من
 المسلمين على المساكين ووقفها على فان القاضي يجعل الأرض وقفها على ما ذكره ولكن لا تسمع النصوص
 عن صاحب الديباجة حتى ان المذنب لو قال القاضي حلفه ما هذه الأرض في فان القاضي يحلفه فان نكل
 عن البين أو أقر أنه هذا الرجل فان القاضي يضمنه حقا للأرض ولا يسطل ما قضى به من الوقت كذا في
 الذخيرة * فان أم المذنب البينة أنها الحكمة وبطل الاقرار الوقت فان أقر بأن رجلا مره وفاقها
 وحضر ذلك الرجل فأقر بالوقت كل خصم المذنب فان منى صاحب الديباجة ما قال هي وقف عليهم كانوا
 خصمه المذنب فان أقر القوم للمذنب بأنهم ملأه قبل اقرارهم على أنفسهم في الغلة فاذما ملأوا كانت الغلة
 للمساكين دون المذنب فان كانت الأرض في يد قيم والمسلط على حالها فهو خصم المذنب تسمع بيعة عليه

أم المذنب على شراهم
 من الذي أبرأه أو عصى
 قرض أمه درهم لا يقبل
 الا تاريخ بعد الاقرار قال
 المصنف رحمه الله تعالى
 فعلى هذا ينبغي أن لا تسمع
 دعوى الزنى بعد الاقرار
 الا أن يدعى أن هذا المتاع
 لم يكن في البيت وقت الاقرار
 اما اذا ادعى مطلقا أنه
 لا تسمع دعواه * وذكروا
 الجامع رجل قال ما في يدي
 من قليل أو كثير أو عيضا أو
 متاع فلان صم اقراره لاه
 عام وبيع وهو مجهول فان
 جاء مقره لياخذ عبدا
 من المقر واختلفا فقال المقر
 له كان في يدي وقت الاقرار
 فهو لي فقال المقر لاسل
 ملكك هذا بعد الاقرار

كان القول قوله الا أن يقيم المقره البينة أنه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر يسكن دخول هذا العبد في الاقرار فيكون القول قوله وذكروا
 في الاقرار ما اقر زوايا الجامع رجل قال ما في يدي فلان ثم بعد ما ادى شيئا من الخافوت أنه ومنعه من الخافوت بعد الاقرار صدق
 وذكروا في بعض روايات الاقرار أنه لا يصدق * قال المصنف رحمه الله تعالى وهذه الرواية تتخالف رواية الجميع قالوا تأويل الرواية الثانية اذا
 ادعى بعد الاقرار في مدة لا يتكبد ادعاءه في الخافوت في تلك المدة بيقين وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر صدق المثل في زمان لا يتصور حذوثة
 لا يقبل قوله انى ملكته بعد الاقرار وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال مالي بالكونة فندار أو قال مالي على أحطع ثم ادعى بالكونة فندار
 أو ادعى ما لا على رجل سمع دعواه لاه لم يبرأ انسا ما بعينه فتسمع دعواه * وعن محمد بن حمره الله تعالى لو قال مالي في رمتا في يد فلان دار
 ولأرض لاسحق ولا دعوى ثم أقام البينة أنه في يد فلان في ذلك الساق دار لا تقبل بيعة الا أن يقيم البينة أنه أخذها منه فلان بعد الاقرار
 * ولو قال مالي في يد فلان دار ولا دعوى ثم أقام البينة أنه في يد فلان في ذلك الساق دار لا تقبل بيعة الا أن يقيم البينة أنه أخذها منه فلان بعد الاقرار
 بلرى حتى في دار ولا أرض ثم ادعى ذلك أم المذنب قبل بيعة المذنب فبعضها أرضا وبعضها في يدي لا تقبل بيعة * أما اذا قال لاحق
 لي بلرى أو غير اسان أو بالعراق أو بطبرستان فأقر برأه بطل * وذكروا في النوادر عن محمد بن حمره الله تعالى اذا قال لاه هذا البيت هو ما علقني

عليه ناهي لها في البيت متاع فلها البيت والمتاع * ولو أقر لا ينفق في مصنفه جميع ما في منزله من القرض والاواني وغير ذلك مما يقع عليه المالك من صنوف الاموال كما هو له بالشرع ادب وغلغل وهو ساكن في البلد اقراؤه انما يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان يبعث من الدواب الى الباقورة بالتمار ويرجع الى منزله * وكذلك عيدهما الذين يخرجون في حوائجه وياوون الى منزله فكل ذلك داخل في اقراره * ولو قال في مصنفه جميع ما داخل منزلي لامرأتى غير ما على من الشيب ثمت فادعى انه ان ذلك تركه كانه قال ابو القاسم الصفار رحمه الله تعالى ههنا حكمه وقضى في الحكم * وانما هذا الاقرار يجب القضاء لهما ما كان في الدار يوم الاقرار * وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج كان صادقا في اقراره وان جميع ذلك كان لها عا واهة او اماءة ذلك فهو في سعة من ذلك عن الوارث وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها الا اقرارا بالباطل وسأني مثل هذا في كتاب الاقرار ان شاء الله تعالى * وذكر في وصايا النبي اذ دفع الوصي الى النبي ماله بعد البلوغ قائم بالان على نفسه امه قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والعهود من تركه والعهود عنده قليل ولا كثيرا وقد استوفاه ثم ادعى بهذا في يد الولي شيئا وهو قال من تركه والذي اقام السنة قبلت سنته * وكذا لو اقر الوارث امه مقدما في معاركة والده من الدارين على الناس ثم ادعى على رجل دينار والله (٤٤٦) تسع دعواه وفي وصايا النبي اذا بلغ الورثة ان مورثهم اوصى بوصيا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اخرجنا

ما اوصى به لم يجر ثم اخرجوا * انما اقراره بعد العلم ولو اقر الوصي انه استوفى جميع ما كان للث على الناس ثم ادعى على رجل دينار لث تسع دعواه كذا لو اقر به الوارث ثم ادعى دينار لث ورجل اثنى فادعاه الله او مورث المدعي عليه كان احدث بدعيه ان يقر حتى ثمت وتركها في يده وارثه هذا واقدام السنة على ما ادعى فاقام المدعي عليه السنة ان مورثه فلانا كان اشترها من المدعي بكذا عاها لوقت قضاها ثمت مورث في يده ثمت ادعى المدعي يدفع دعوى المدعي عليه ان مورث المدعي عليه كان اقر ان البيع الذي جرى بينه وبين المدعي هناك بيع وفادعاه على الثمن يصيب على ردها اليه او اقام السنة على ذلك قال الشيخ الامام لاجل الاقرارين ظهر الدين هذا رحمه الله تعالى لا يسمع منه هذا الفعل لان بيع الوفاة منتهى ما في بيعه فغيره اقل من هذا اقام المدعي عليه السنة ان مورثه اشترها من المدعي بمثل كان ردها ثم اشترها بعد اهل من فحسبها الشراء * وعندنا في اختيارهم اقامه تعالى بيع الوفاة بمثل البيع الفاسدا ان اتصل به القبض يملكه المشتري وينقل ذلك الى مورثه فكان المدعي في دعواه المالك لنفسه بعد ذلك مطلقا في دعواه فلا تنفع عند ادعى المدعي عليه مورثه من المدعي * رجل اشترى عا كادى ائمة وانه تتردعنه وقال المالك انا بعد فلان الفاسد كفي في المشتري ان العبد اذا جاءه يستعطي ما ذكر لم يحصل بينه وبين المدعي خصومة وان لم يبق له السنة على ذلك تسع منه المدعي ويقضيه فان حضر الغائب اقره بعد ذلك لاسل على العبد الا ان يتم النسيان العبد تقبل سنته ويقضى بالعبد على القضية بالادل * ولو ان رجلا ادعى عبدا في يد عبدا ادعى عليه بدنا وشراش من عبده وختمه بالان يقر المدعي انه مجور * دار في يد قوم ميراث لهم عن ابيهم ادعى رجل انه اشترى من بعضهم فنيدهم وهو غائب من يدهم الدار اقروا بنصيب الغائب من ابيهم وقالوا لا ندري انك اشتريت ام لا فلا بدع اليك حصه فلان منها اقام المدعي يدفع هذله اشترى من الغائب نصيبه لا تقبل منه هذه السنة * ولو قال بقة الورثة الذين الدار في ايدهم الدار

ولا ينفق القيم لانه لو اقر لم ينع وكذلك امين القاضى كذا في الحاوى * فلو ان الذي في يده المار بعد ما اقره اوقف على فلان وفلان ولا درهم ومن بعدهم على المساكين اقر ان الدار الذي ثمن هو لادام المسلمين حضروا وكذا وصاحب البدن اقراره بالدار الذي وقالوا له الدار وقف علينا فهو من ائمه جعله الذي فيها يدعي فان اقام المدعي سنة على ملكية الدار قضى بالدار له وبطل اقرار الذي كذا في يده اقامه وقف وان لم تكن له سنة على ما ادعى كذا ان ينفق هو لادام المسلمين على دعواه فان اقر بالدار الذي او نكلوا عن البين كان اقرارهم جائزا على انفسهم دون اولادهم ولا ذواتهم والمساكين وكذا لا يجوز اقرارهم على القضية كذا في المحيط * اقر وقف صحيح واقره آخر حسن يده وارثه يعلم انه لم يكن آخر حسن يده قالوا اقراره على نفسه جائز وليس للورثة ان ياخذوا ولا تدع دعواه هم في القضاء كذا في فتاوى فاضليات * في الفتاوى رجل وقف خيمته على الفقراء في مصنفه ثمت فادعاه ان اذني ان الضبعة واقر الورثة بذلك لم يطل الوقت فيضمنون قيمة الضبعة من تركه الميت في قول محمد رحمه الله تعالى وقال القضاة يجب التمسك بلا خلاف وهو الصواب فان اكر الورثة ذلك فلا بد من دفعهم ان ارادوا اخذ الضبعة فلا يملعون عليهم وان ارادوا اخذ القيمة ان نكلوا فلا بد كذا في محيط السرخسي * رجل في يده دار اقر الذي في يده بالدار ان هذه الدار وقف وقفها لرجل من المسلمين في ابواب الحسرة والمساكين ووقفها اليه ولولا اقيامها بها ثم يجرى لرجل وقدم صاحب البدن الى القاضى وقال اوقف هذا الوقف على هذه الورثة والسبل ودفعته الى هذا ولتته القيام بأمرها او اراد ان يقضيه امان بدعيه في يده ينظر ان كان الذي في يده هذه الارض صدقة امة هو الذي وقفها فان يقضيه امان بدعيه اقامه الله ودية وصاحب البدن يقول انها كانت لاهلها وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فان القاضى لا يقبل قول صاحب البدن هذه الدار وهذه الارض لهذا المدعي كذا في النخبة * ارض في يد رجل شهدا هذان على اقراره انهم اوقفوا على فلان بن فلان ونسبه وشهدا ان انهم اقرت امو قوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب ان عرف اى

لئلا تخلفان الغائبين فينتقل المدي • ولأن رجل ادعى دارا في يد رجل آخر هو أقام البتة وأقام الذي فيه داره أن هذا دار فلان الغائب اشتراها من المدي وكلتي فملا في المتي أنه قبل بنت ذى الد • ويجعل وكلا وأدفع عنها الخصومة ولأن الغائب الشراء • رجل ادعى دارا في يد رجل آخر أنه اغتصبها منه الذي فيه وقال المدي عليه ملك والدي ودعيت في يدى لاندفع عنها الخصومة فان أقام المدي البتة على مادي ثم أقام المدي عليه البتة أنه ملك والده اشتراها من المدي قالوا لا تقبل بنت المدي عليه لانه ليس بوكيل عن والده في اثبات الملك والاموال وصحت منه هذا البتة انما سمع لدفع دعوى المدي وأنه انتصب خصما للمدي بدعوى القتل عليه وهو الغصب فلا تسمع منه دعوى الامانة • رجل ادعى محدودا في يد رجل ود كر الحدود ثلاثة وله يد كر الحد الرابع والحد الرابع متصل بملك المدي عليه لا فاصل بينهما قال الشيخ الامام الاستاذ ظهر الدين رحمه الله تعالى قصه هذه الدعوى لان السكون عن الحد الرابع لا يمنع صحة الدعوى • وكذلك كر الحد الرابع وقال الحد الرابع أرض المدي عليه لم يذ كر الفاصل وكذلك الحد الرابع ملك الرجلين لكل واحد منهما أرض عن حد فقال المدي في بيان الحد الرابع والحد الرابع أرض فلان ذ كر الحد الرابع ولم يقل ويصل بأرض فلان آخر • وكذلك الحد الرابع أرض فلان ومجدا فقال المدي (٤٤٧) الحد الرابع أرض فلان ولله يد كر

المسجد قال تصح دعواه أيضا • قال المصنف رحمه الله تعالى ونيسفي أن لا تصح دعواه في هذين الوجهين لان المدي جعل الحد الرابع ملك فلان وانا لم يكن كملك فلان لم تكن دعواه متناولة لهذا الحد

الاقرارين كان أول جازا الاول ويطلب الثاني فان لم يعرف الاول من الاخر قضى بجميع ذلك وتكون الغلبة بين القرابين نصفي كذا في فتاوى خاضقان • ذى فيه أرض أكثر من سلبا وقها على الساكن وفي الخ أوفى الغزو وأسمى وجهها آخر مما يقترب به المسلمون الى الله تعالى جازا اقراره ويجرى على الوجه الذي سلبها وان أكثر ان المسلم وقها على البيع أو سعى وجهها لا يقترب به المسلمون بطل اقراره وأخرجت الارض من يده وجعلت بليت مال المسلمين كذا في الحاوى

الباب التاسع في غصب الوقت

رجل وقصأ أرضا وأدارا ودفعها الى رجل وولاه القيام بملك جحد المدفوع اليه فهو غاصب يخرج الارض من يده ولا خصم فيه الوقت فان كان الوقت حيا وجازا أهل الوقت يطلعون بنسب القاضي فيما يخصهم فيه فان كان دخلها نقص ضمن ما كان من نقصان بعد جهوده بمر به ما تهم منه ولو غصبها من الوقت أو من والها غاصب فعليه أن يردّها الى الوقت فان أقر وبثت غصبه عند القاضي حسمه حتى ردّها فان كان دخل الوقت نقص غرم النقصان ويصرف الى ممره من الوقت بمر به ما تهم منه ولو لا يقسم بين أهل الوقت كذا في الخطي • فان كان الغاصب زادا في الارض من غصمان لم تكن الزيادة ما انتقم ما بان كرب الارض أو حفر الثور أو ألقى في ذلك السرفين واخط ذلك القارب وما غيره المستطاع فان قصم يستردّ الارض من الغاصب بغرض وان كانت الزيادة ما انتقم ما كالبناو الشمر يوم الغاصب رفع البناء وقطع الأشجار وردّ الارض لم يضر ذلك الوقت وان كان آخر الوقت بان خرب الارض بقطع الأشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب أن يرفع البناء أو يقطع الشجر الا أن القيمة ضمن قيمة الفراس ما لا حاجة لقيمة البناهر فوعان كان الوقت غلة في يد المتولي يكفي ذلك الغصمان وان لم يكن الوقت غلة يوارى الوقت غصلي الغصمان من ذلك كذا في فتاوى خاضقان • وان أراد الغاصب قطع الأشجار من أقصى موضع لا يخرب الارض كان

من الطوابق ورواه واستهلكه وعابر الناس ذلك فقال الحنفي كانت مئة لا يصدق فيه يسمعه شهد أن يشهدوا أنها كانت ذكبة لان المنة لا يساع في السوق وقد يساع في السوق لسمين الغصم والزيت التي ماتت فيه القارة • وفي المتي دارا في يد رجل ادعى رجل أنها دار فلان وان فلا ذاك كان دهن عندى هذه الدار الا انى الى عليه من شمره ودفعها الى وقبضتها منه ثم لا يعد ذلك استعارها منى فأعترتها به وأقام البتة على ذلك ورب الثايبات وأقام الذي فيه الدار البتة أن هذا دارا اشتراها من الغائب الذي يدعى المدي أنه رهنها أو قال اشترى ثمنه من عشرة أيام قال مدعى الرهن يستحقها وليس للمدي الشراء ان يقض البيع اذا كان البايع غابا وكذا لو ادعى الاستجار مكان الرهن ولو كان مكان الممرتين أو المستأجر رجل يدعى ملكا الدار وهو لا يشترى من الغائب من شمره قبل شرأى البدهو خصم بقضى له الدار ويقتضى البيع الثاني ويؤخذ الثمن من المدي ويكون أمانة عند مولى الدار اذا كان لم يمد شهود المدي ان البايع قبض منه الثمن • رجل مات وترك له عبدا وثنا فقام رجل البتة أنه كان عبده فاعاقبه من ولأمله وأقامت البتة البتة أنه كان حر الاصل ذ كر في ولا الاصل أن البتة بينة البتة • رجل ادعى دارا في يد رجل واستثنى منها بيتا لمعنا وقال الا هذا البيت وأقام البتة وشهد به شهوده أن جميع الدار ذ كر في كتاب الاقرار من الاصل أن القاضي يسأل المدي ان يوقف فقال كانت الدار كلها

بعت عن هذا البيت جازن يستوعق في الارض والبيت * وان قال لم يكن لي هذا البيت بطلت شهادتهم وكذا اذا يجب القاضي
شيء وهكذا اذا دعى القاضى شاهد الشهود بالقبض وقبضه اشار الى أنه اذا وقع بصره بقبضه ولا يحتاج الى إقامة البينة على التوفيق خلافا
لما قاله بعض الناس * أربعة ادعاء دار في بدرجل وذ كروا أن هذا دار كانت لأمهم فلا تنع ما تزك كهماء عليهم وهم شوه لوارثه
سواهم وأقاموا البينة على هذا الوجه ثم تصادقوا جميعا على أن هذا الواحد لم يكن له البينة بل كان بالبينة المبتطلت بينهم فلأول
البيتين الثلاثة بعد ذلك أقاموا شهودا آخرين وادعوا الدار على نحو ما ذكرنا وذ كروا أنها كانت لأمهم ما تزك كهماء عليهم وهم شوه
الثلاثة لوارثه سواهم بسمع دعواهم وقبض بينهم * ولو ادعى رجل دار في بدرجل أنها كانت لأمهم فلا تنع ما تزك كهماء عليهم ولا لوارث
في سواه وأقام البينة على ما دعى ثم ظهر للبينة أمه وأقراره قال الشيخ الإمام الاجل ظهر الدين هذرج الله تعالى لا يقضي القاضي تلك
البينة لظهور الكذب في شهادتهم فلأول الأربعة هذه الدار بعد ذلك أنها كانت لأمهم ما تزك كهماء عليهم ولا لوارثه أنه هذرج
الله وأقام أولئك الشهود على ذلك قال سمع دعوى المدعى لأمه على الكل أو لأم البعض فتصعد دعواه لتقبل شهادة القسرين الأول لأمه
كثيهم فقام شاهد الله أولا (٤٤٨) وتكذيب الشاهد في هذه تصديق * وان أقام شهودا آخرين غير الأولين على

ذلك ثم يضمن القيمه قيمه ما بقي في الارض الموقوفة ان كانت قيمه كذا في المحيط * فان صالح التولى
من القسرين على شيء جازا كان كغيره صلاح الوقف وكذا في العملة كذا في الحلاوى * وان غصب الارض
الموقوفة رجل قيمته أقدرهم ثم غصبها من الغاصب رجل آخر بعد ما صار تحتها إلى درهم فالقيم لا يتبع
الغاصب الأول فالغاصب الثاني اذا كانا شقيطين ياربها اذا غصبها رجل آخر من الغاصب الثاني
وتعدا شتر فادعاهم من الثالث وان كان الأول أملى من الثاني تبع الأول وإذا تباع القيم أحدهما بضمضان
برى الآخر وإذا أخذ القيم من أحدهما بشتريهما أرض أخرى فيقعهما مكانها كذا في الخيرة * فان
أخذ القيم من أحدهما ثم ردت عليه الارض رد القيمه كانت الارض وقفها على حالها وليس للغاصب
حبها إلى أن فصل الباقية كذا في المحيط * فان أخذ القيم من الغاصب فضاعت من بدل شيء عليه
والقول غرره مع عبته كذا في الحلاوى * وان ضاعت القيمة في يد القيم قبل أن يشتريها أرض أخرى ثم ردت
أرض الوقف عليه كانت وقفها على ما كانت وضعت القيم القيمة التي أخذها من مال نفسه ثم رجع القيم ذلك
في غلات الوقف احتضانا ولكن يرجع في غلة الوقف ولا يرجع عن الوقف عليهم في أموالهم سوى غلة
الوقف كذا في الخيرة * ولو كان القيم حين أخذ القيمة اشتريها أرض أخرى لوقف ثم ردت الارض الأولى
عليه كانت وقفها على حالها ورجعت الارض عن الوقف وكان القيم أن يسعها ويوفى من ثمنها القيمة التي
قبضها فان كان قيمها اقتصان كان ذلك على القيم في حالها ولا يرجع في غلات الوقف فيها ما احتضانا ولو
كان الواقف شرط الابتدال بما قبضها القيم وقبض الثمن فضاع ثم ردت الدار الأولى عليه يعيب بقضاء
فاض ضمن القيم الثمن من مال نفسه ثم يسع أرض الوقف التي ردت عليه بالثمن التي غرم كذا في المحيط *
وإذا غصب الدار الموقوفة أو الارض الموقوفة فهدم بنا الدار وقطع الاشجار كان القيم أن يضمنه قيمة الاشجار
والخيل والبنا على ما يقدر الغاصب على ردّها ويضمن قيمة البناء منبجيا وقيمة الاشجار والخيول ما تبقى الارض
فان ضمن الغاصب قيمته لم تظهر الدار والارض والنقص والاشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قدر

ما دعى فانها جازت شهادتهم
فلأول المدعى عليه أقام
البينة بعد ذلك أن أبا المدعى
كان أقرب حياته وصحته أنه
لاحق في هذه الدار جازت
شهادتهم وانما دفعت خصومة
المدعى رجل في يديه جارية
ادعى رجل آخر أن فلان بن
فلان الغائب كان شريك
شركتين في ألف سنة
وأن الغائب اشتري هذه
الجارية بذلك المال المشترك
فقصها في نصفه فلان
الغائب فقال الذي في يديه
الجارية أنا أعلم أن فلانا
الغائب اشتري هذه الجارية
على مشترك بينك وبين
الغائب ونصفها لك
ونصفها فلان الغائب الا
أن فلانا الغائب أمرني

أن أذهب الجارية إلى عبد ادعى جماعة قال الشيخ الإمام الاجل ظهر الدين رحمه الله تعالى ليس للمدعى أن
يضمنه أن يغيبها إلى يقداد قال كذلك الغائب مضارب بالكل من كل حق التصرف وان كانت الشركة بينه ما شر كتملك لا شركة
عقد كان له أن يضمن المسافة بما وقع التصرف فيها من رجل قال لغيره هذا العبد لك فقال للقره ليس هو لي ثم قال هو ذ كروا في الأصل أنه
لم يكن له * وأقام البينة لقبول بيته * رجل اشتري عبدا وقضه فباعه رجل واستحقها البيعة فأقام البائع بيعة على أن المستحق أمره
بالبيع وباعه ما به قال في الزيادة ان كان المشتري يرجع على البائع بعين الثمن التي قبضه واستدعى وكان البائع استهلك ذلك الثمن وضعه
المشتري مثله لا تقبل بيعة البائع وان كان ذلك الثمن هلك عند البائع قبلت بيعة البائع لانه في هذا الوجه يدفع الضمان عن نفسه بهذه
البينة ان كان المشتري يقبض منه الضمان وان كان قبض فهو بهذه البيعة ثبت لنفسه حق استرداد ما قبض من المشتري * رجل ادعى
عنه في بدرجل أنه له غصبه منه الذي في يده وأقام البينة وعلمت بيته ثم ادعى الغاصب أن المدعى أقرا أنه الغاصب بل هو الغاصب
بتسليم الغصب إلى المدعى قال بمجرد رحمه الله تعالى أن ادعى الغاصب بيعة حاضرة على ما دعى أقرت الغصب في يده وأخذ منه كغلا
نفسه وبذلك الشئ وأقر بها في المجلس الثاني وان كانت بعد خمسة عشر يوما وان ادعى جارية بدرجل أنها له وأقر الذي في يده أنه اشتراها

الغاصب

من الذي وقال في منته خاضرة على الشراء قال ان كان المشتري ثقة فله ان يشتري بغير اذن موثر كنه في يده وامرته ان يحضر البينة فلو لم يكن ثقة اولم
 اعره فوضعه على يدي عدل فاعطى غير الفرج فاني اقرها في يده * رجل ادى ارباعا من بيت وزعم انه انعم بالبيت له * هو اقام البينة على
 النسب وذكر الشهود باسمه * هو وحده وادعى الى الميت وجده كاهو الرسم والمدي عليه اقام البينة ان جملت فلا نكاحا غير ما اثبتا للمدي
 لا قبل بينة المدي عليه لان البينات ثلاثيات لا تقبل في بينة المدي عليه فامت على التي وهو ليس بخصم في اثبات اسم جده للمدي وهو كالمو
 ادى ميراثا ناعا * هو اقام المدي عليه البينة ان ابا المدي رجل آخر غير الذي يدعيه المدي وعنه لا تقبل بينة المدي عليه * ولواذي ميراثا
 عن رجل وزكراته من عم الميت لاه * وذكر الاسمي الى الجدا لاهي فقام المدي عليه بينة ان ابا المدي هذا كان يقول في حياته ان ابا خرفلان
 لاه لاه لا تقبل بينة المدي عليه لان ابا المدي عليه البينة ان فاضى باثبات نسب * هو من فلان آخر غير الذي ادعى المدي
 * رجل ادى على رجل اقدمهم فقال المدي عليه قد قضيت في موقو فخر قد غطوا بالبينة فقال لا يثبت على ذلك ثم قال بعد ذلك قد
 قضيت في قريه كذا اقام البينة على ذلك تقبل سنته لان التوفيق يمكن بحتم انه قضاه او لا في مكان فخر وليس له على ذلك بينة ثم قضاه
 ثانيا في مكان آخر * رجل ادى محدوا في يد رجل انه ملكه وحقه وفي يده هذا بغير حق (٤٤٩) وبين الحدود فقال المدي عليه ان هذا

الغاصب على رد الدار والحق والاشجار والغاصب رد العرصة على الواقف والماثل النقص والشجر يكون
 الغاصب ويرث الغني على الغاصب حصه العرصة كذا في الخبرين والمحيط وقفاي فاضخان * وان حقي على
 الشجر والبناء في يد الغاصب بيان واخذ الغاصب منه قيمته والغاصب بعد لم يكن للثمن ان يضمن الجاني
 فان كان الغاصب يزرع الارض فالزرع له وعليه نقصان الارض يجعل في عمارتها كذا في المحلوي * واذا
 كان في ارض الوقف فخل واشجار استغلها الغاصب يضمن يعني الاشجار والحقيل ثم اراد رد الارض والحقيل
 والاشجار رد الغاصب معها ان كانت حقة بعينها وان كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في الفخري * وما
 اخذ من الغاصب من بدل الفسخ فترق في الوجوه التي سبلها عليها كذا في المحيط * غصب ارض الوقف
 وفيها حقيل واشجار فرفع الاشجار والحقيل رجل من يد الغاصب فاقبل بالبيان شاهد من الغاصب قيمة
 الاشجار والحقيل باثبات الارض وان شاهد من القاطع ذلك فان ضمن الغاصب يرجع ذلك على القاطع وان
 ضمن القاطع لم يرجع ذلك على الغاصب وان ضمن القاطع احدى ما ضمن الغاصب القاطع واخذ منه
 قيمة ما ضمنه الغاصب اذ تضمن القاطع ليس ذلك كذا في الفخري * رجل غصب خبيثه موقوفه فقام
 المصوب منه وادعى اقام البينة قبلت يمينه وترقب عليه الضمة باجلا كذا في الظهيرية * ولو غصب الوقف
 احدا لا يكون لاحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون اذن القاضي كذا في الفصول العديدة * وقف
 على فخراسولى عليه ظالم لا يمكن انزاعه من يده فادى الموقوف عليهم على واحد منهم انه باع من هذا الظالم
 وسله اليه وهو متكر فارادوا تحليفه فلم يزل ذلك فاذا انكر يستحلف فان نكل قضى عليه بيمينه او كذا في
 لوقا مات لهم بينة لان الفتوى في غصب الدور والعقار الموقوفه بالزمان نظر الوقف كانه الفتوى في غصب
 منافع الوقف الضمان نظر الوقف وهو اختيار ما استخاضوني قضى عليه بقيمة تؤخذ منه القيمة فيشتري
 بهما بينة اخرى فتشكون وقفا كذا في محط السرخسي * وقف موصفا في حياته وصحته واخرج من يده
 فاستولى عليه غاصب وماله يمينه يمينه تؤخذ من الغاصب قيمته ويشترى بها موضع آخر فيوقف على

المحدود حتى وملكي وفي
 يدى ثم قال في مجلس آخر ان
 المحدود الذي في يدي ليس
 على هذا الحدوداتي ذكر
 المدي بل بعضها كاعزم
 المدي وبعضها على خلاف
 ما زعم * قال الشيخ الامام
 الاجل طهرا الدين رحمه الله
 تعالى لا يثبت الى ما قال
 المدي عليه لان البديلي
 العقار لا يثبت الا بالبينة
 فلا يثبت الى اقرار المدي
 عليه ولا الى انكاره * رجل
 ادى عليه وارث امرأته
 مهر امرأته فأنكر وقال
 هراجرى عدا في نسي
 فقام الوارث بينة على ما ادى
 فقال المدي عليه دفع
 مديار فقال له القاضي
 الدفع يكون بالبقاء او الاراء

(٥٧ - فتاوى ثانی) فاجاب ادى فقال المدي عليه كلم ما قالوا كلامه هذا لا يسل دعوا المدعي لان من يجتبه ان يقول كانت
 المرأة برأتني ثم تجتبه فاوليها * فصل فيمن يجوز قضاء القاضي ومن لا يجوز وما للقاضي ان يفسله * لا يجوز قضاء من لا يجوز
 شهادته ومن جاز شهادته عليه كراهة وقضاؤه عليه وكذلك تعدل العلامة لا يصح على لا يجوز شهادته ولا يصح تعدل العبد والمكان
 والامة والمرأة المخلو في القنفذ ولا تعدل الوالد والولدين ولا يصح تعدل السمرن هؤلاء * يشترط لتعديل العلامة ما شرط للشهادة
 ولا يشترط ذلك في تركة السر وتجوز شهادته لرجل على شهادة ولا يجوز شهادته على فساد ما له وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 وقال محمد رحمه الله تعالى تجوز في الزوجين * ويجوز قضاء القاضي للامير الذي ولوه كذلك قضاء القاضي الاسفل للقاضي الاعلى وقضاء
 الاعلى للقاضي الاسفل * ويجوز قضاء القاضي لامرأته بعد ما مات امرأته ولا يجوز ان كانت امرأته خبيثة كذا الوقض لامرأته ما بعد
 ما مات الاب باذن وان كان الاب حيا لا يجوز بيع الموقوف للقاضي ان يقرض ماله اليتم والقطعة من المثلث كذا في تراخي الامام المعروف بنواجر
 زاد رحمه الله تعالى * والقاضي ان يقرض ماله الغائب وله ان يبيع مثقه انا خاف الهلاك ولا يعلم مكان الغائب * ولا يصح مال المدنون
 في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحب رجمه الله تعالى يبيع مثقه ولا يصح عقاره عند حفي رواية وفي رواية يبيع كالمبيع

المقول وهو الصحيح * وإذا أراد بيع ما له بمسكه له ستمين من ثيابه وإن كان له ثياب حسنة معها أو يشتري بثمنها أو يكتف به ويصرف
 الزيادة إلى الدين وللقاضي أن يقضي بما عاين في قضائه في المصر على أن يخلص القضاء أو في غيره وإن علم بالمخادعة قبل التقليد ثم قلنا لقضاء المس
 له أن يقضي بذلك العرفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحب رجمه الله تعالى أن يقضي بذلك العرفي وعلى هذا الخلاف إذا علم
 بالمخادعة في قضائه ثم عزل ثم قلنا ما ليس له أن يقضي بذلك العرفي نفسه وعلى هذا الخلاف إذا علم بالمخادعة في قضائه ثم خرج إلى رستاق
 ليس هو فيه فاضايلان فلو قضاه الكور دون الرستاق ثم عاد إلى مصر ولا يقضي بذلك العرفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضي
 وإن كان متقلدا على الصكره وهو الرستاق فخرج إلى رستاق ثم عاد إلى مصر قال بعضهم أن يقضي بذلك العرفي في قوله ولم يأخذ شمس
 الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وإن علم بالمخادعة في رستاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له أن يقضي بذلك العرفي قول أبي حنيفة
 بالمخادعة في حال عدم الولاية أو في غير مكان الولاية لا يقضي بذلك العرفي وعندهما يقضي ولا يقضي بطله في الحدود والقصاص على كل حال
 * ولو علم بالمخادعة في قضائه في مصر ثم خرج إلى رستاق هو فيه فاض يقضي فيه بذلك العرفي قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في ظاهر
 الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٤٥٠) المصر شرط لنفاذ القضاء وهكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وأبو محمد رحمه الله

تعالى في الكتاب وعن أبي
 يوسف رحمه الله تعالى
 المصر ليس بشرط لنفاذ
 القضاء وله أن ينقل الشهادة
 بكتابه وكلام القاضي بمنزلة
 شاهد يشاهدني على الشهادة
 وسبأ في صورة الكتاب
 وشرايطه في آخر الكتاب
 وله أن يقبل البيعة بين علي
 الغائب لقضاء دين الغائب
 من مالي في المدي وصورة
 ذلك إذا علم الرجل عبدا
 وغاب المشتري قبل تقاضا
 ولا يدري مكانه فاطمأ اليافع
 بنت على ذلك عند القاضي
 فإن القاضي يقبل البيعة
 ويبيع العبد ويقضي دين
 الغائب من ثمنه فان فصل
 شيء من الثمن وضعه على يد
 عدل * ومن هذا الجنس

شرايطه لان الفاصلا بعد ما رسمت كما قالوا في المسبل إذا صار سهما كوجب الاستبداد به كالفرس
 المسبل في سبيل الله إذا قبل فها استقصا أخذ به الشايع ككتاب المضمرات * رجل وقف خيعة ثم إن
 الواقف زرعها وأنفق فيها أو أخرجت زراعا والبذر من قبل الواقف فقال أنا زرعته النفس يسدري وقال أهل
 الوقت زرعها الواقف قال قول الواقف الزارع والزراع له فان سال أهل الوقت من القاضي أن يضربها
 من يده وقد زرعها لنفسه لم يكن له ذلك ولا يجزئها من يده ولكن يتقدم في زراعتها الواقف فان احتج بأنه
 ليس الواقف عنده مال ولا بذر قال القاضي استند على الوقف واجعل ما تستدين به في البذور النفقة على
 الزرع فان قال لا يمكنه قال لاهل الوقف استندوا أنهم ما تسترون به ذروا ما يكون في النفقة على ذلك
 حتى تأخذوا ذلك ما يجبي بهم الغلة فان قالوا لا آمن أن نستدين نحن ونشتري البذور كما صار في الواقف
 بهذا ذلك لكن نحن نزرعها له فينبغي أن يطلق لهم ذلك لأن الذوق في حق القيام إلا أن يكون مخوفا عليه
 لا يؤمن أن يتلفه فان زرع الواقف الأرض وأنفق عليه فأصاب الزرع أفة من غرق أو غيره ذلك ونهب
 الزرع فقال الواقف استندت وزرعت هذا الزرع الذي عطيته لوقف وجاءت غلة أخرى فأراد أن يأخذ
 من هذا الغلة ما ذكر أنه استند له فقلت قال أهل الوقف انما زرع ذلك لنفسه قال قول الواقف
 وله أن يأخذ من هذه الغلة ما استند لهذا الزرع فان قال الواقف الزارع استندت أف درهم واشترت
 به بذرا وأتقت عليه وقال أهل الوقف انما أتقت من ثمن البذور النفقة على الزرع خصة
 قال بصديق الواقف في مقدار ما يتفق على مثل ذلك فان اختلف وإلى الواقف يعني الثمن وأهل الوقف
 في الزرع فقال وإلى الواقف يعني يسدري وتفق وقال أهل الوقف قبل زرعها قال قول قول
 الولي ككتاب المصيط

باب العشر في وقف المريض

مسئلة ذكرها في اجازات الأصل في باب ايلار قال رواب * والقاضي أن يبيع مال الغائب إذا خاف
 الهلاك * وله أن يأخذ من الثمن من والدها كل ما لم يمسره فابذرا ويضعه على يد عدل إلى أن يبلغ القيمة ويجوز قضاءه على المسخر إذا
 لم يعلم أنه مسخر ولا يتخذ أهله أو علم وصورة المسخر أن يبيع الرجل دينه على ثمنه أو حاضر رجلا واذن في هذا الرجل كمثل أن يباع على
 الغائب فيقول الرجل بل أنا قبيل ولكن لا شيء إلا على الغائب فاطمأ المدي البيعة أنه أنه على الغائب ألف درهم فبقي القاضي بذلك
 البيعة فان ذلك يكون قضاءه على الغائب * وقضاء في مال الرثي باطل * وإن دفع المدي الرشوة إلى القاضي فرد لم يقبل وقضى الراش نفذ
 قضاؤه وإن ارشى ولد القاضي أو واحد من أهله لم ينعن الراش عبد القاضي فلم يعلم القاضي بذلك وقضى الراش نفذ قضاؤه وإن كان يبيع
 ويبيع على القاض رتما قضى وباع الراش وان علم القاضي بذلك قضاؤه مردود وهو كالأرثي نفسه وقضى الراش * انما شاهد ذلك مردود
 عند القاضي يدبر أو عين أو عاين وقضاء لافقا للقاضي لشهود عليهم أن الحق حق المشروكة أو قال له ما أرى في هذه الدار فقال يمكن
 ذلك قضائي بقولنا أتقنت عليك القضاء في كذا وكذا لا معنى قوله أرى أظن ولو قال أظن لم يكن ذلك قضاؤه ولو قال أرتعت عليك كان
 قضاء * ولو قال ثبت عندك أن لهذا على هذا الصكك الاختلاف فيه قال بعضهم لا يكون قضاءه وقال شمس الأئمة الحلواني والقاضي

مريض

الامام أو عاصم العامري يكون ذلك قضاء * ولو قال القاضي لرجل جعلتك وكيلًا في تركه فلان الميت يكون وكيلًا في الحفظ ولو قال له جعلتك وكيلًا لتشتري وتبيع كلته أن يبيع ويشتري لأن أمر القاضي معتبر بأمر الميت * ولو قال لرجل جعلتك وكيلًا في مالي يكون وكيلًا لحفظه كذا إذا قاله القاضي ذلك * ولو قال القاضي لرجل جعلتك وصيًا لي تصبر وصيًا فان خص شأؤك في كذا يصبر وصيًا في ذلك الشيء خاصة لان إصاء القاضي يقبل التخصص بخلاف إصاء الميت وإصاء الأب والجد فان ذلك يكون عامًا ولو قدم غم ما ملئت إلى القاضي فقالوا فلان مات ولم يوص إلى أحد ولم يوص إليه من القاضيين ان كتب ما صدق فقد جعلت هذا وصيًا في تركه قالوا برأي أن يسمع ذلك ان عرف عبادة الوصي * وكذا وصدة قاصد وصا لان إصاء الميت يقبل التعليق فكذلك إصاء القاضي ولو أن رجلاً جاء إلى القاضي وقال أي مات في بعض الأطراف ولم يحدد دون ترك لمن كل نوع مما لو لم يوص إلى أحد أو هل تلك الناحية لا يعرفوني ولا يمكنني إثبات النسب اليه فقال له القاضي ان كنت صادقاً فليقلع الجوارح واقض الديون قالوا لا بأس به لانه كان صادقاً صرح أمر القاضي به بالأفلا * فصل في عيانية في المحرمات وما يتفقوا فيه وما لا يتفق عليه القاضي إذا كان يحتمل أنه أن يقضى برأى نفسه في المحرمات وهذه المسئلة على وجهين * أحدهما إذا كان يحتمل وهو بطل برأى نفسه قضى (٤٥١) برأى غيره قال أبو يوسف رحمه الله تعالى

لا يشذ قضاءه وهو إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى واختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في أظهر الروايات عنه بنقذ قضاؤه ولا رد * وما أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وعلمه القوي * والثانية اذا كان يحتمل فأنسى مذهبه وقضى برأى غيره ثم ترك رأيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يشذ قضاؤه ولا رد فقول برأيه في المستقبل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى رد قضاؤه وهو الصحيح من قول محمد رحمه الله تعالى أيضا وان لم يكن له رأى في المسئلة فاستغنى مقبلاً فافاء قضى بقضاؤه ثم حدث له رأى لا يشذ قضاؤه ويعمل

عريض وقد دار في مرض موته فهو جائز إذا كان يخرج من ثلث المال وان كان لم يخرج فاجازت الورثة فكذلك وان لم يصبر وبطل ما فعل على الثلث وان أجاز بعض دون البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي لأن يظهر لبيت مال غنم ذلك غنم هذا الوقت في الكل كذا في فتاوى خاضعات * فان أطل القاضي الوقت في الثلثين ثم ظهر له ما يخرج من الكل من الثلث فلان كان غنما بعينه في يد الورثة تصير كلها وقفاً وان لم يكن بان يباع الوارث لا يتقاضى به لكن يؤخذ منه قدر ما باع ويشترى به أرضاً أخرى فتوقف ممتلكاتها كذا في محيط السرخسي * ولو حصل لبيت مال بان قتل عدماً ثم ان الورثة صلحوا القاتل على مال لا يتقاضى البيع بالاتفاق ولو باع بعض الورثة دون البعض في البيع يعود وقفاً ما بيع بشترى به أرض وتوقف كذا في الأخيرة * وكذلك لو باع القاضي الأرض في الدين ثم ظهر لبيت ماله فيه وما جاز له يخرج الأرض من ثلثه لا يتقاضى البيع ولكن يرفع من مال الميت * قد ارى في الأرض وتشتري به أرض أخرى وتوقف على التقراء كذا في محيط السرخسي * وانما جعل أرضه صدقة موقوفة فقفاً إلى أبا على ولدهم ولولدهم ونسله أبا مائتاً ما لو نفي بعدهم على الساكنين فان كانت هذه الأرض تخرج من الثلث صلحت موقوفة تستغل ثم تقسم غنم على جميع ورثته على سبيل الميراث حتى انه اذا كانت زوجة أو ولد فعلي الزوجة الثمن وان كان له أولاد أو ولد أو ولدان يعطيان السبعين ويقسم الباقي بين أولاده كذا كمثل خط الأثني وهذا انما كان له أولاد صلبة ولم يكن معهم أولاد أو ولدان فكان كلهم هم أولاد الأولاد وبق المسئلة بجالها فانه قسم الغلة على عذر رؤس الأولاد الصلبة وعلى عذر رؤس أولاد الأولاد صلبة وأولاد صلبة من ذلك قسم بين ورثته على فرائض الله تعالى وما أصاب أولاد الأولاد قسم بينهم بالسوية فانما انقض أولاد الصلب قسمت الغلة على أولاد الأولاد ونسله فلا يكون لأزواجه ولا لغيره من ذلك شيء كذا في الظهري * وان كانت هذه الأرض لا تخرج من الثلث فان أجازت الورثة الوقت جاز وتكون الغلة بينهما بالسوية لا يفضل لأحد على الآخر ولا يكون للأولاد والزوج من ذلك شيء وان لم يصبر والوقت جاز الوقت من الثلث

برأيه الحاد في المستقبل * حكى من الشيخ الامام عبد الواحد كمي رحمه الله تعالى انه قال ما يفتى القضاة في التغيص في المشقة سوى المذهب في قسم العين المضافة وسيم المذبح وغير ذلك انما يجوز اذا كان المكان المقوم برأى ذلك بأن قال لا ح في اجتهد في ذلك اما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح تغيبه وقال غيره هذا احتياط وصح التغيص وان كان لا يرى ذلك لان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو قضى بخلاف رأيه يشذ قضاؤه في أصح الروايتين فلان بعض تغيبه كان أولى * وان فوض إلى الشفعي ليقضي برأيه أو ليقضي بما هو حكم الشرع فغلب ذلك التغيص عند الكل وان قضى القاضي في فصل وهو لا يعلم انه مختلف فيه وانما الله التضاغل ورجع بالاتفاق خوفاً من شقاء محال محتمل فافهمه كوفي كتاب الاكرام انه يشذ قضاؤه وكوفي الرجوع عن الشهادة له لو قضى بشدائهم دون في قذف وهو لا يعلم انهما معذوران ثم عمل رد قضاؤه وبطل ما فعل من المقتضى له وكذا اذا ظهر أنهم معذوران أو كانوا أو أرباباً بن قضاؤه وبطل ما فعل من المقتضى له قال وهذا كله قياس قول أبي حنيفة فتاوى أبو يوسف ومحمد جهتها الله تعالى وكذا في القسم السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الرجوع عن الشهادة قضاء القاضي في المحرمات انما يتخذ انما يصدر عن اجتهد واما ان لم يكن عن اجتهد لا يشذ قضاؤه كذا في أصناف رحمه الله تعالى انه يشذ ولا يمكن عن اجتهد كذا كوفي كتاب الاكرام ولو أن رجلاً قال ان زوجتي فلا تقضي طالق فتزوجها فاختصت إلى قاض

لأرى الطلاق وأتبعه إجازة النكاح وأبطل الطلاق ثم رفع إلى قاضى يرى الطلاق واقعا فالثاني بنصفه الأول • وإن كان الحالف قال كل امرأ أن تزوجها فهي طالق ففسخ القاضي البين على امرأتها تزوجها ثم تزوجها ثم تزوج امرأ أخرى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بد من فسخ البين على كل امرأ • وهكذا يرى أن أحسنه رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا فسخ على امرأ بمصومتها يكون فسخا على النساء كلهن وبعض المشايخ رحمهم الله تعالى أخذوا بقوله أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال كل امرأ أن تزوجها فهي طالق لا يحلف بالطلاق وقال كل امرأ أن تزوجها فهي طالق لا يحلف بالطلاق لانها بمن واحدة ولهذا الوجه أن لا يحلف بالطلاق وقال كل امرأ أن تزوجها فهي طالق لا يحلف بالطلاق لانها بمن واحدة ولهذا الوجه أن لا يحلف بالطلاق • وإذا قال كل عبد اشتريه فهو حر فهذا والطلاق سواء كرى المشتري أنه لو قال كل عبد اشتريه فهو حر فاشترى عبدا على قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحتاج إلى التفسير على كل عقد • ولو عقد على امرأ واحدة أعانها بان قال مرأا أن تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي بينا واحدا لا يفسخ الكل ويحتاج كل عين للفسخ على حدة إلا أن تدعى المرأاة أنه حلف بطلاقها ثلاث مرات لا أن تزوجها ثم تزوجها فقال القاضي فسخت جميع أعيانه بهذا اللفظ فلا بد أن يكون فسخا لإيمان كلهما وإن حلف بطلاق نسوة وعقد على كل امرأتين على (٥٣) حدة بان قال أن تزوجت فلانة فهي طالق وإن تزوجت فلانة لآخر أخرى فهي طالق

وذكر الثالثة والرابعة ففسخ فصار ثلث الرقة وقفا لفقرا وتقسيم الغنلة بين جلة الورثة على فرائض الله تعالى وهذا الذى ذكرنا قول حلال والقاضى أن يكره النكاح والفقهاء أن يكرهوا السكاف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة • وإن وقف أو وقف رحمه الله تعالى كان الوقف على الولد سواء كان لم يكون أو ورثة له إجازة الوقف عليهم ويستحقون الغنلة بجهة الوقفية وإن وقف على بعض ورثته دون البعض فإن إجازة إجازة وإن لم يجزوا صارت الأرض وقفا لفقرا من الثلث وتكون الغنلة على قول حلال من تابعه لا ورثة على قدر موارثهم فإن مات الموارث الموقوف عليه كانت الغنلة لفقرا أو مات بعض ورثة الوقف إلا أن الموارث الموقوف عليه حتى قاله لجميع الورثة من مات فقسيمه يصير ميراثا ورثة كذا في المحيط • ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي وآثره لفقرا أو أوصى بذلك والأرض يخرج من ثلث المال فإن إجازة واقعت الغنلة بين الموارث وولد الولد على عدد رؤسهم وإن لم يجزوا قسمت الغنلة على ولد الصلب وولد الولد على عدد رؤسهم ثم ما أصلب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما أصلب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة • فإن حلف بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد حدث بعض ولد الولد ينظر إلى عددهم يوم فصلت الغنلة • ثم ما أصلب ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الوقف يوم مات الوقف على قدر رؤسهم ثم حسبت ثلثتهم تكون لورثته فإن افترض ولد الصلب كلهم فأنه لولد الولد والنسب ولا شيء لسائر الورثة كذا في الظهيرية • ولو قال المريض أرضي هذه صدقة موقوفة على من استباح من ولدي ونسلي يعطى كل واحد ما يسع نفقته وإن لم يكن في ولده ونسله فقير فالغنى كلها لفقرا وإن كان ولده ونسله فقرا قسمت الغنلة بينهم على عدد رؤسهم • فذكر لكل واحد منهم ما يكفيه لنفقته ونفقة ولده وامرأته ونسائه بالمعروف لطمعهم وإدامهم وكسوة سنة • ثم ما أصلب ولد الصلب يقسم بينهم وبين جميع ورثته ما وقف على فرائض الله تعالى فإذا أخذ منه بعض ما أصابه والباقي لا يكفيه لم يكن له أن يرجع فما أصلب ولد الولد أو كان فيه ما أغنياه لا يعطى من كل غنياس ولده ونسله شيئا ويقسم بين الفقرا منهم على عدد رؤسهم كذا في الحاوي • ولو وقف

في حق هذه يظهر في حق غيرها في قول محمد رحمه الله تعالى بان كل حلف كل امرأ أن تزوجها فهي طالق • وأرى أن يبعد البين ثم تزوج خمسة فخاصته الخامسة إلى القاضي ففسخ القاضي البين على أن يظهر انفساخ البين فمن كانت قبلها عند الكل لا بد بطل عينه في الأربع والواقع الطلاق عين لا يصح نكاح الخامسة فيسقط الفسخ عليها وإذا بطل الفسخ على الخامسة يسقط في غيرها • وإذا قضى القاضي بطلان البين في الطلاق المضاعف وغيره من الجتهادات وحفظت فضاءه نفذ على القاضي عليه مثلا لكل حتى كان على القاضي عليه اتباع رأى القاضي سواء كان رأى القاضي موافقا له أو لم يكن وهل ينفذ قضاءه في حق المقضى • إن كان عامسا نفذ قضاؤه عليه اتباع رأى القاضي وإن كان عالما يرى خلاف ما قضى له القاضي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول أنه لا ينفذ قضاؤه في الأقل • وعليه أن يسع أشد الأمرين وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاؤه القاضي في سعة أو يضاد كرى كتاب الاستسنان أنه ينفذ قضاؤه القاضي في حق موافقا له أو لا • كرى خلافا وإن كان القاضي له عامسا جازا لا يستحق فيها أعظم من القاضي فقامه بوقوع الطلاق فهذا هو المال المقضى له عالما له رأى سوا المانع فتقضى في حق الجاهل غيره إلى الأبد أو الجاهل دون أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال كل امرأ أن تزوجها فهي طالق فتزوج امرأته وولد لأرى الطلاق واقعا فخاصته المرأة ثانيا القاضي ففسخ القاضي البين على أن يظهر انفساخ البين ثم تزوج

أرضه فتزوج أربعين ثم تزوج خمسة فخاصته الخامسة إلى القاضي ففسخ القاضي البين على أن يظهر انفساخ البين فمن كانت قبلها عند الكل لا بد بطل عينه في الأربع والواقع الطلاق عين لا يصح نكاح الخامسة فيسقط الفسخ عليها وإذا بطل الفسخ على الخامسة يسقط في غيرها • وإذا قضى القاضي بطلان البين في الطلاق المضاعف وغيره من الجتهادات وحفظت فضاءه نفذ على القاضي عليه مثلا لكل حتى كان على القاضي عليه اتباع رأى القاضي سواء كان رأى القاضي موافقا له أو لم يكن وهل ينفذ قضاؤه في حق المقضى • إن كان عامسا نفذ قضاؤه عليه اتباع رأى القاضي وإن كان عالما يرى خلاف ما قضى له القاضي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول أنه لا ينفذ قضاؤه في الأقل • وعليه أن يسع أشد الأمرين وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاؤه القاضي في سعة أو يضاد كرى كتاب الاستسنان أنه ينفذ قضاؤه القاضي في حق موافقا له أو لا • كرى خلافا وإن كان القاضي له عامسا جازا لا يستحق فيها أعظم من القاضي فقامه بوقوع الطلاق فهذا هو المال المقضى له عالما له رأى سوا المانع فتقضى في حق الجاهل غيره إلى الأبد أو الجاهل دون أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال كل امرأ أن تزوجها فهي طالق فتزوج امرأته وولد لأرى الطلاق واقعا فخاصته المرأة ثانيا القاضي ففسخ القاضي البين على أن يظهر انفساخ البين ثم تزوج

الزوج وضار عن رى الطلاق واقصاه تزوج امرأ أخرى فباعت عكس المرأة الأولى فوفارق الثانية ويبي الأمر على راء الحلال في المرأة الثانية
أما الأولى فقد قضى القاضي عليها بطلاق العين وبقاء النكاح فنه قضاهم وان كل قضاء وموافاقا له في ذلك الزمان فلا يسل ذلك القضاء
وهذا نابع على ما تقدم أن على قولنا في يوسف رجه الله تعالى يحتاج إلى التفسير في كل امرأة • وذلك لرفضه الله تعالى رجه الله تعالى في العيون
رجل اشترى عبدا فباعه بثلاثة مائة عند القاضي أن هذا المشتري حلف بعتي كل مائة يشتره قبل شراء هذا العبد فاعتقه القاضي
بشهادتهما ثم اشترى عبدا آخر قال يوسف رجه الله تعالى يعني العبد الثاني فضاه للاول وقال يوسف رجه الله تعالى لا يعتق الثاني
حتى يشهد الشهود منه الخمسة مثله • وهذا نابع على أن عندنا في حنفية رجه الله تعالى الشهادة على عتق العبد لا تقتل من غير دعوى العبد
• رجل قال لامرأة • كلت زوجتي فانت طالق ثلاث تزوجها ووقع الأمر إلى القاضي فقتلها بجهلها ما طلقها ثلاثا ثم عادت إليه بعد تزوج آخر هل
يحتاج إلى فسخ القاضي في هذا النكاح اختلف المشايخ رجه الله تعالى فيه وانما اختلفوا نابع على أن المعتد بكلمة كلبين واحدة وكما
تعمل معتقد ثمانية ومعتقد الثالثة بعد الثانية • ومعتقد هذا اللفظ آيات في رواية الجامع معتد بعين واحدة وكما تعمل معتد في طلاق الأصل
المعتقد آيات بهذا اللفظ ففي رواية الطلاق يحتاج كل بين إلى تسخير على حديثي (٤٥٣) رواية الجامع لا يحتاج والعصم رواية

الجامع • • رجل حلف
بطلاق امرأة أن تزوجها
فترجها وحكاه حلالا لحكم
فيهما في الطلاق المضاف
فحكم بطلاق العين
اختار المشايخ رجه الله
تعالى فيه ذكر في الجامع
الاصغر أنه لا ينفذ حكم
الحكم في حقها وذكر في
صلح الأصل وغيره من
الروايات أن حكم الحكم
فيما بين المتساكنين في
القيودات بمقتضى حكم
القاضي المولى حتى لا يكون
لاحدهما يرجع عن
حكمه وذكر انصاف رجه
الله تعالى أن حكم الحكم
في القيودات جائز لا في
الحدود والقصاص ذكر
المواز في مسمى الحدود

أرضه في مرض موته وأوصى بوصليها قسم ثلث ماله بن الوقف وبن سائر الوصليها فضرر لاهل الوصايا
بوصليها وادخل الوقف بقية هذا الأرض فما أصاب أهل الوصايا أخذوه وما أصاب بقية أرض الوقف أخرج
من الأرض بذلك المقدار فصار ذلك وقفا على من وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ أولى كذا في الخبر
• وليس الوقف كالعتق والتدبير حيث يبدأ بما كذا في الحاوي القديس • ولو قال أرضي هذه تعطي غلها
بعد وفاتي لولد عبد الله ونسبه يكون وصية بالغة وكذلك إذا قال أرضي بعد وفاتي وقوفة على فلان ونسبه
لا ينعقد هذا كله • وإن تكون وصية بالغة • ولو قال أرضي بعد وفاتي موقوفة على المكين أو حبس على
المساكين فهذا وقف جائز كذا في القهطرية • وإذا جعل أرضه صدقة موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل
الغلة لأورثة فالغلة تكون لاقوم الذين جعل لهم فإذا أقرضوا كانت لأورثته على قدموا رتبهم فإذا ماؤا
كانت الغلة لأقرباءه كذا في خزائن المستنير والمحيط • وإذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي
ونسلي فمن هلك من ولدي أصلي فما كان نصيبه بالأرث فهو وقف على ولدي فهو جائز وقسم الغلة على
عذر رئيس ولدا الولد وعلى عذر رئيس ولدا الصلب الأحياء من هلك بعد موت الواهب فما أصاب الولد من ولد
الصلب يكون وقفا على ولدا الولد ثم ما يصيب الأحياء يقسم بينهم وبين الأموات وما أصاب الأموات يكون
لأورثتهم بالأرث منهم فان أراد الوقف أن يصير ذلك وقفا على ولدا الولد ونسبه فقتل وما يصيب الأحياء منهم
من حصه ولدي الأحياء فهو وقف على ولدا ولدي فهذا لا يجوز كذا في المحيط • وإذا وقف أرضه في مرضه
على ولده وولده ولدا له سوى الأرض فثلث الأرض وقف على ولدا الولد وأجازت الورثة وللم جيرة وأما
الثلثان فإن لم تجز الورثة فثلث الثلث ملك الورثة فإن أجازوا فما كان من ولدا الصلبين ولدا الولد كان
التسوية كذا في القهطرية • وقف أرض في مرضه وهي تخرج من الثلث فثلث المال قبل موته وصارت
لأخترج من الثلث وأتلف المال بعد موته قبل أن يصل إلى الورثة فثلثها وقف ولها الورثة كذا في البحر
الرائق ناقلا عن البرازية • ولو أوصى بأن وقف أرضه بعد موته على فقرا المسلمين فإن خرجت من الثلث

والقصاص وذكر شمس الأمتاء الخلاف في رجه الله تعالى في صلح الأصل الاصغر أن حكم الحكم في المجتهدات نحو الكتابات والطلاق المضاف
جائز في ظاهر المذهب عن أصحابنا رجه الله تعالى قال محمد رجه الله تعالى الآن • هذا مما لم يعلو لاق في كلياته راجع إلى الجمل إلى مثل هذا
• قال المصنف رجه الله تعالى • كان القاضي الإمام الاستاذ وأعلى التسبيح رجه الله تعالى بقولهما ما يكره ولا يفتي به • وقدرى عن
أصحابنا رجه الله تعالى ما هو أوسع من هذا وذلك روى عنهم أنه لو استفتى صاحب الحادثة عن هذا فقها عادلا من أهل الفتوى فآفته
سلطان العين وسعه أن أخذ بمقتضى ما يملك المراءى وعنه أن صاحب الحادثة لو استفتى فقها فآفته سلطان العين وسعه أن عسكها فإن تزوج
أخرى بعد هذا وقد كان حلفا بلفظ كل امرأ متزوجها فاستفتى فقها آخر من الأول فآفته ما بين وقوع الطلاق المضاف إلى ما فات فارق
الثاني عسك الأولى لأن فتوى الفقيه للعاهل بغيره حكم القاضي المولى أو حكم الحكم وما نقل عنهم تعالى أن حكم الحكم في المجتهدات
في حق المتساكنين بغيره حكم القاضي المولى لأن الفرق بين حكم القاضي وحكم الحكم أن حكم الحكم في المجتهدات راجع إلى القاضي أن
كان موافقا له أم مباهوا • كان مخالفا أظله • وليس للقاضي أن يسل حكم قاض آخر في المجتهدات وقال ابن أبي ليلى رجه الله تعالى ليس
للقاضي أن يسل حكم الحكم وإن كان مخالفا له إذا لم يكن حكم الحكم مخالفا لنص أو إجماع وهو بغيره حكم القاضي المولى ولهذا لو حكم

الحكم يحكم ثم اراد ان يرجع عن حكمه لا يصح رجوعه كالا يرجع عن القاضى عن حكمه فى موضع الاحتداد والصحيح ما قلنا لان الحكم استفاد الاولانية يصحكهما ولهما ولا على انفسهما لا على غيرهما فكان حكم الحكم فى حق غيره باختياره الصلح ولو اطلعت الخصمان على شئ وكان ذلك مخالفا لراى القاضى اطلعه ما اذا كان حكم الحكم موافقا لراى القاضى اطلعه لانه لو اطلعه محتاج الى الاعادة فلا يفسد ولو كان رجلا يصحك منهما فاجاز القاضى حكومتهم قبل ان يحكم ثم حكم بينهما بما علق على القاضى كفى الكتاب انه لا يجوز خذله على القاضى وكان القاضى ان يطلعه فاولا هذا اذا لم يكن القاضى ما ذوقا للاختلاف فان كان ما ذوقا لا يكون له ان يطلعه حكمه وقال بعضهم الجواب بطلان الاجازة ماضى المسبوق فلا يظهر فيما يقضى لكن شرطا صحة التحكيم ان يكون الحكم من اهل الشهادة لان القاضى لا يصح قاضا الا من يكن من اهل الشهادة فكذلك الحكم فلا يصح تحكيم السيد والمكاتب والكافر على المسلم ولا حكم الحكم لمن لا تقبل شهادته له وان حكاه امره اثم حكمت بقبول شهادته جاز حكمه هاوسند كرسائل الصكيم فى موضوعه ان شأنا الله تعالى رجل يزوج امرأته ثم جن وله والدة فاعتت المرأة ان زوجها قد كان حلف قبل ان يتزوجها بطلاق كل امرأتين زوجها ثلثا ولو لم يطلبت من القاضى ان يصب واد زوجهما خصما الى القضى اياه بالطلاق (٤٥٤) قال محمد رحمه الله تعالى ان كان جنوا لم يطبقا جعل والدة خصما قال هشام

رحمه الله تعالى قلت لمحمد رحمه الله تعالى ان رأى القاضى ان هذا القول ليس بقضى فطالب القول وامضى التساكن وضع الزوج ومن رأى بان الطلاق واقع هل يسهه المقام معها قال محمد رحمه الله تعالى نعم يسهه ذلك فقلت له وراى على خلاف ذلك قال لان القاضى للقضى وسعه ذلك وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى فى الامالى لا يسهه المقام معها وكذلك المرأة قال وهذا حكم لا يجل سراما ولا يصح حلالا وهذا يتعملى ما تقدم ان رأى الزوج اذا كان هو الحرمة ووقع الطلاق لا ينفذ القضا فى حقته ثم شرع محمد رحمه الله تعالى لتسكون الوالد

منه فخرج ولكن اجازت الورثة فانهم اوقف كلها وان لم يجر الورثة فقدر الثلث ووقفوا ان خرجت كلها من ثلثه وفيها تخيل فآثرت بعد الموت قبل وقد ارضى دخلت الخرفة فى الوقت وان ثمرت قبل الموت فذلك المرة تكون مراثيا كذا فى محط السرخسى ولو وقف الارض فى مرضه ووقفها حصصا وحدثت فيها ثمرة قبل وفاته فان الثمرة تكون وقفها الارض ولو كانت فيها ثمرة قوم وقفها وهو مرض فالثمرة ميراثه كذا فى المحط واذا قال المريض جعلت ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى ادى على زيد وعلى ولده وولديه ابدانا ما ناولوم من بعدهم على المساكين فان احتاج ولدى او ولده على كذا غلة هذا الارض لهم دون غيره هو وكانوا احق بهما كذا فى المحط او على ما احتاج الى الوالد لصلبه بعد وفاته فانه يرد جميع الغلة اليهم وان مات بعض ورثة الوالق ثم احتاج اليها ولدى لصلبه يردت الغلة اليهم وقسمت الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان يباشر الورثة ولا يطر الى من مات منهم كذا فى الظهيرية وان كان قال فان احتاج احد من ولدى لصلبى لآخرى على من احتاج منهم غلة هذه الصدقة بقدر ما يسهه لثقتهم بالمعروف وكان الباقي من غلة هذه الصدقة قسوما بين اهل الوقف فهو جائز فان احتاج انفس من ولده نظرا الى ما يسهه لثقتهم لانه الى ادراك الغلة المستقبلة فان بلغ ذلك مثلا مائة دينار تقسم هذه المائة الى سائرهم وبين سائر ورثة الوالق فاذا قسم ذلك اصاب المحتاجين منهم اقل ما يسهه لثقتهم فقيد عليهم من غلة هذا الوقف ما يسهه من ذلك مقدار مائة دينار كذا فى المحط

باب السبل الحادى عشر فى المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان

الفصل الاول فيما يباح فيه مسجد او فى احكامها من اوقاف من بنى مسجدا لم يزل ملكه عنه حتى يفرغ من ملكه بغير متغير بائن الصلاة فيه اما الاخر فلا له لا يخصص لله تعالى الا به كذا فى الهداية فلا يجعل وسطا دارة مسجد او اذن الناس فى دخول الصلاة فيه ان شرط معه الطريق صار مسجدا

خصاله ان يكون جنون الزوج مطبقة واختلقت الارواح فى الملبى وانفتحت الروايات الظاهرة ان الجنون اذا كان يوما او فى يومين لا يعتبر ولا يصير غيره مخصصا عنه تنفذ تصرفاته فى حالة الاقامة كالأغماء والاعطى فى اظهر الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله تعالى مقدرا كذا السنة وفى رواية منعه مقدرا كمن يوم وليلة ومحمد رحمه الله تعالى فى الاول اقتصر الجنون الملبى بشهر ثم يرجع وقدره سنة كاملة وذكرنا الخافى والشيخ الامام المعروف بجواز زوجه الله تعالى ان الجنون الملبى فى قولنا حتى حنفية رحمه الله تعالى بمقدار شهر وعليه الفتوى رجل زنى بام امرأته او بائنه فلخصته اخر اعالى القاضى فرأى القاضى ان السطرام لا يجزى الخلال فقضى له بالجلل اتفقوا على ان الزوج اذا كان جاهلا باخذ بالقتل فان كان عالما لخصته من زناه الحرمة قال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يجلل القاتل معها وكذلك المراتو قال الحسن بن زائدة رحمه الله تعالى فى مثل هذا اذا كان الرجل جاهلا باخذ بالقتل على اهل القاتل معها ولا يستل الى قتله القاضى قال الحسن رحمه الله تعالى وغنا كقياص قول ابي حنيفة واى يوسف رحمه الله تعالى فى انا على قول محمد رحمه الله تعالى يأتى بقتل القاتل على كل حال وكذلك الرجل قال لامرأته انت طالق البيت وهو من يرى البينة ثلاثا لخصته امرأته الى قاضى يرى البينة واحدة تلك الرحمة فقضى بانها رجعية وجعلها امرأته قال محمد رحمه الله تعالى ومع الرجل اسألك المراتو ان كان هو يرى خلاف ما قضى القاضى

وقول الرجل لست أرى هنا وإنى أراه لا لأول الرجل عن رؤيته بقوله قال محمد رحمه الله تعالى بنيت لهذا الفقه ما يدع رأيه بأخذنا قضى له القاضي لأن هذا ما اختلف فيه الفقهاء قال وكذلك كضامه اختلف فيه الفقهاء اذ قضى بذلك على قضيته عايرى خلاف ذلك من تجرأ وتحمل أو عتق أو أخلأ ما أغرمه فانه بنيت لفقهه أن يدع رأى نفسه بأخذنا قضاء القاضي وبزم نفسه ما أكرمه القاضي وأجمع على أن المقضي عليه بأخذنا القضاء لا يعمل برأى نفسه وإن ادعى رجل على غائب شيئا قال محمد رحمه الله تعالى في المقفول ليس للقاضي أن ينصب وكلا عن الغائب فالورأى القاضي أن يسمع البيعة على الغائب من غير خصم وركب وقضى على الغائب في أخذنا قضاءه على الغائب روايتان ذكرهم الأئمة للبرسخي والشيخ الإمام المعروف بموافقه زاده رحمه الله تعالى أنه يتفقد قضاؤه وغيرهما من المشايخ قالوا لا نقولنا خاف صاحب الدين غيبة الشهود أو أنهم ورأوا أدانته الدين على الغائب قال بعضهم وكل غيوب أدانته حقوقه على الناس ويجعل ما يدينها على الغائب من طلاق أو عتق أو بيع شرط لا وكلة بأن قال أن كان فلا نطلق امرأه أو أعتق عبده فأن وكلي في أدانته حقوق على الناس ثمان هذا ولو كمل بحضور رجلا وقول أن فلا نأكل في طلب حقوقه على الناس أجمعين أن كان فلا نبيع داره من فلان أو أعتق عبده وأطلق امرأه وإن فلا نأغلب قضاؤه داره أو أعتق عبده فصرت وكيله (٤٥٥) في أدانته حقوقه وكلي وإن لم يكن

هذا عليك ألف درهم فيقول الذي عليه بي أن فلا نأكل في هذا الوجه لكني لأعلم أن الشرط قد وجد فقيم الذي البيعة على الشرط فقضى القاضي بالشرط الآن هذا فصل اختلف فيه المشايخ أن الإنسان هل ينصب خصما عن الغائب في أدانته شروطه قال بعضهم جهم الله تعالى ينصب خصما والصحيح أنه لا ينصب إذا كان شرطاً بخبره الغير كاطلاق العتاق وما أشبه ذلك فلا تنص هذه المسألة والصحيح في هذه ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع أن يقول رجل لصاحب الدين كفلت بك بكل ما لي على فلان الغائب ثمان صاحب الدين يحضر الكفيل إلى مجلس القاضي ويقول إن على فلان الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي بجميع ما لي على فلان الغائب ألف درهم كانت لي عليه قبل كفاها هذا الرجل فقيل الكفيل بالكفاة يشكر المال على الغائب صانعاً كما لا بد من قولك بكل ما لي على فلان لا يكون أقرا له من المال لأنه مجهول فإذا قام الذي البيعة أنه على الغائب ألف درهم كانت له عليه قبل كفاها هذا الرجل تقبل بيته وقضى له بالكفاة والمال لا تدعى على الغائب ما هو سبب طهقه الحاضر فتنصب الحاضر خصما عن الغائب فيكون القضاء عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر الدين لا يلتزم إلى أنكاره ولا يكون هذا قضاء على المسفل لأن المدعى فيما ادعى على الكفيل كان صادقا في دعواه ثم يرى المدعى الكفيل عن الكفاة والمال ويرى المال على الغائب * وإن كانت الكفاة عن الغائب بين يدي القاضي على هذا الوجه فأنكر المال على الغائب قام المدعى البيعة على المال فكذلك قضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفاة عن الغائب بأمره أو لم يذكر الأمر * ولو ادعى رجل على رجل أن له على الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي عن الغائب بالالف التي لي عليه بأمره فهذا ما عتقوا به بعض على الحاضر يكون ذلك قضاء على الغائب * ولو ادعى رجل أن له على الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي عنه بالالف التي لي عليه ولم يقل بأمره وأنكر المدعى عليه ذلك قام المدعى البيعة على ما دعى فأن القاضي يقضي بالالف

في قولهم والافلا عندأى حنفية رحمه الله تعالى وقال بصير مسجد أو تصير الطريق من حقه من غير شرط كذا في الفقه * وفي الشافعي ولو عزل باب إلى الطريق إلى الأعمام بصير مسجد كذا ذكره الإمام فاضلان كذا في التتارخانية * ومن جعل مسجداً تحت مسرداب أو فوقه بيت وجعل باب المسجد إلى الطريق وعزله فله أن يبيع ما كان يورث عنه ولو كان السرداب ملحق بالمسجد جاز كأى مسجد بيت المقدس كذا في الهداية * وإذا أراد أن يبيع المسجد أو يفتقه المسجد حوائت غلة لم يمسجد أو فوقه ليس له ذلك كذا في الذخيرة * وأما الصلاة فلا ينبغي التسليم عندأى حنفية ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الجرارائق والتسليم في المسجد انقضى فيه الجماع بانه وعن أى حنفية رحمه الله تعالى في رواية الحسن عنه بشرط أداء الصلاة فيه بالجماع بانه اثنان فصاعداً كما قال محمد رحمه الله تعالى والصحيح رواية الحسن كذا في فتاوى فاضلان * وبشرط مع ذلك أن تكون الصلاة بآذان وأقمتها لغيره إلا حتى لو صلى جماعة بغير آذان وأقمتها لغيره لا يصير مسجداً عندهما كذا في المحيط والكفاية * ولو جعل رجلاً واحداً مؤثماً ما فأنه أو قام وصلى وحده صار مسجداً لاخلاق كذا في الكفاية وفتح القدير * وإن سلم المسجد إلى مؤثم يقوم به الحلي يجوز أن يفسل وهو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار وهو الأصح كذا في محيط البرسخي * وكذا إذا سلمه إلى القاضي أو نائبه كذا في الجرارائق * والأضافة إلى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لأصروا المكان مسجداً صحه ولو ما عندأى حنفية رحمه الله تعالى بخلاف سائر الأوقاف على مذهبه كذا في الذخيرة * وذكر الصدر أنهم يدع رحمه الله تعالى في الواقعة في باب العين من كتاب الهبة والصدقة رجل له ساحة لا يتأمنها أمر قوماً أن يصالوا فيها جميعاً فهدأ على ثلاثة أوجه أحدها أن آمنهم بالصلاة فيها أبداً فأنها قال صلاوا فيها أبداً أو أمرهم بالصلاة مطلقاً أو في الأبد في هذه الوجهين صارت الساحة مسجداً لومات لا يورث عنه * وأما أن يوقف الأمر باليوم أو الشهر أو السن فحق هذا الوجه لا يصير الساحة مسجداً لومات يورث عنه كذا في الذخيرة * وهكذا في فتاوى فاضلان فيمتولى مجلس القاضي ويقول إن على فلان الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي بجميع ما لي على فلان الغائب ألف درهم كانت لي عليه قبل كفاها هذا الرجل فقيل الكفيل بالكفاة يشكر المال على الغائب صانعاً كما لا بد من قولك بكل ما لي على فلان لا يكون أقرا له من المال لأنه مجهول فإذا قام الذي البيعة أنه على الغائب ألف درهم كانت له عليه قبل كفاها هذا الرجل تقبل بيته وقضى له بالكفاة والمال لا تدعى على الغائب ما هو سبب طهقه الحاضر فتنصب الحاضر خصما عن الغائب فيكون القضاء عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر الدين لا يلتزم إلى أنكاره ولا يكون هذا قضاء على المسفل لأن المدعى فيما ادعى على الكفيل كان صادقا في دعواه ثم يرى المدعى الكفيل عن الكفاة والمال ويرى المال على الغائب * وإن كانت الكفاة عن الغائب بين يدي القاضي على هذا الوجه فأنكر المال على الغائب قام المدعى البيعة على المال فكذلك قضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفاة عن الغائب بأمره أو لم يذكر الأمر * ولو ادعى رجل على رجل أن له على الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي عن الغائب بالالف التي لي عليه بأمره فهذا ما عتقوا به بعض على الحاضر يكون ذلك قضاء على الغائب * ولو ادعى رجل أن له على الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي عنه بالالف التي لي عليه ولم يقل بأمره وأنكر المدعى عليه ذلك قام المدعى البيعة على ما دعى فأن القاضي يقضي بالالف

مجلس القاضي ويقول إن على فلان الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي بجميع ما لي على فلان الغائب ألف درهم كانت لي عليه قبل كفاها هذا الرجل فقيل الكفيل بالكفاة يشكر المال على الغائب صانعاً كما لا بد من قولك بكل ما لي على فلان لا يكون أقرا له من المال لأنه مجهول فإذا قام الذي البيعة أنه على الغائب ألف درهم كانت له عليه قبل كفاها هذا الرجل تقبل بيته وقضى له بالكفاة والمال لا تدعى على الغائب ما هو سبب طهقه الحاضر فتنصب الحاضر خصما عن الغائب فيكون القضاء عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر الدين لا يلتزم إلى أنكاره ولا يكون هذا قضاء على المسفل لأن المدعى فيما ادعى على الكفيل كان صادقا في دعواه ثم يرى المدعى الكفيل عن الكفاة والمال ويرى المال على الغائب * وإن كانت الكفاة عن الغائب بين يدي القاضي على هذا الوجه فأنكر المال على الغائب قام المدعى البيعة على المال فكذلك قضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفاة عن الغائب بأمره أو لم يذكر الأمر * ولو ادعى رجل على رجل أن له على الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي عن الغائب بالالف التي لي عليه بأمره فهذا ما عتقوا به بعض على الحاضر يكون ذلك قضاء على الغائب * ولو ادعى رجل أن له على الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفل لي عنه بالالف التي لي عليه ولم يقل بأمره وأنكر المدعى عليه ذلك قام المدعى البيعة على ما دعى فأن القاضي يقضي بالالف

فعل الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب بخلاف ما إذا ادعى كفالة عامة بكل ماله على الغائب فإن غنة بعضي على الحاضر ويكون ذلك
قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بأمره أو لم يذكر الأمر والفرق ما عرف في الجامع * روي بن سماعة عن محمد بن جهم أنه تعالى رجل ادعى
على رجل ديناً فقضى القاضي عليه سنة فأقامه الغائب المقتضى عليه وأما وتزك أموالاً في المصرف فداقوام يتركون ذلك المال المقتضى عليه
وشك المقتضى عليه وأما فإن القاضي لا يدفع شيئاً من ماله إلى المقتضى في ماله بمحض المقتضى عليه أن كان غائباً أو بمحض وأما إن كان ميتاً
لا احتمال لأن الغائب قد قضى دينه * روي ادعى أنه على فلان الغائب أن يدرهم وفان هذا الرجل الذي أحضره مقل بل عن الغائب بأمره
وأكثر الكفيل الكفالة فأقام المقتضى البينة على الكفيل أنه كفل بأمر الغائب أن يدرهم ذلك الغائب أن يدرهم ذلك كراهة يقبل البينة ويرجع
الكفيل على الغائب فإن كان الكفيل بعد القضاء قال بالمر في الغائب بذلك لا يرجع على الغائب إذا أدى بمحض ذلك بغيره إلا براء * ولو
كان كفل عن رجل بأمر روى المال ثم غاب الطالب فحضر الكفيل وألغى عنه ما قال الكفيل عنه بالكفالة وبجداً بالمال أو بجداً
الكفالة أيضاً فأقام الكفيل شهوداً على دفع المال والكفالة بأمره فانه يقضى على الطالب بالتبض حتى لو حضر الطالب وأكسر القبض
يقضى عليه بالبراءة بذلك البينة (٤٥٦) ويرجع الكفيل على الكفول عنه بذلك المال * ولو أن رجلين عليهما ألف

مسجد جعل منزلاً لموقوفه على المسجد مسجداً وعلى الناس فمستين ثم ترك الناس الصلاة فيه فأعده منزلاً
مستغلاً جازاً له لم يصح جعل التبر إلى يده مسجداً كذا في الواقعة الحاشية * مرض جعل دار مسجداً
ومات لم يرض من الثلث ولم يرض الورثة صار كله موطناً لرجل جعله مسجداً لأن الورثة فيه حقا فليكن مقرراً
عن حقوق الأبدان فجعل المسجد رأساً تعاقب على كماله جعل أرضه مسجداً ثم استحق شخص منها
شأنه بعد الباقي إلى ملكه بخلاف ما لو أوصى بأن يجعل ثلث داره مسجداً حيث يصح لأن ملكاً وحده
الأول لأن الأثر قسم وبغير الثلث ثم يجعل مسجداً كذا في محيط السرخسي * اتخذ لصلاة الحنابلة حكمه
حكم المسجد حتى يوجب ما يجب المسجد كذا اختاره الفقهاء فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وأما
التخذ لصلاة العبد فاختاره مسجداً حتى جازاً لا اقتداء وإن فصلت الصفوف وقعا بذلك فلا رقفاً
بالناس كذا في الخلاصة * ولو ماتق المسجد على الناس ويحببه أرض رجل ثم أخذ أرضه القصة كرها كذا في
فتاوى طائفتين * أرض وقبض على مسجد والأرض بجنب ذلك المسجد أرادوا أن يزيدوا في المسجد شيئاً
من الأرض جازاً لكن يرفعون الأمر إلى القاضي ليأذن لهم ومستل الوقف كلها والحاظون على هذا كذا في
الخلاصة * وفي الكفرى مسجداً أراد أن يجعلوا المسجد مسجداً والسيد رجة وأراد أن يجعله الله باباً
وأرادوا أن يحولوا الباقي عن موضعه فلم يثبت ذلك فان استأمنوا فقلوبهم * كرهوا فضل فاهم ذلك كذا في
المضمرات * ذكر في المتن عن محمد بن جهم أنه تعالى في الطريق الواسع في فيه أهل الحلة مسجداً وذلك لا يضر
بالطريق فنعهم رجل فلا بأس أن ينشأ كذا في الحاوي * وفي الإجناس وفي نوادرهم قال سألت محمد بن
الحسن عن شهر قربة كثيرة الأهل لا يحصى عددهم وهو شهر قربة أو شهر واد لهم خاصة وأراد قوم أن يبنوا
بعض هذا الشهر وينشأ عليه مسجداً لا يضر ذلك الأهل ولا يعرض لهم * أحد من أهل الهر قال بمحمد بن جهم أنه
تعالى ببعضهم أن ينشأ ذلك المسجد العامة وأهل الحلة كذا في المحيط * قوم بنوا مسجداً واحتجوا إلى مكان
اليتبع المسجد وأخذوا من الطريق وأدخلوهم في المسجد كان يضر بأصحاب الطريق لا يجوز أن كان

لرجل وكل واحد منهما
كفيل عن صاحبه ثم جدد
المال فأقام المقتضى البينة
على أحدهما بالمال وقضى
القاضي عليه المال والكفالة
فلم يأخذ الطالب شيئاً حتى
غاب ثم قدم الاستحسان القاضي
يقضى عليه بثلث البينة
بخصمائه كانت عليه
رجلان شهدا على رجل حتى
من الحقوق فقتل الشهود
عليه هما عبادان فقالا كنا
عبدان فلان الغائب إلا أنه
أعتقنا وأقام البينة على ذلك
فان القاضي يقضى بمقتضاها
ويكون ذلك قضاء على
مولاها حتى لو حضر الولي
وأكثر العتق لا يلتفت
إلى إنكاره * القاضي إذا
كتب كتاباً إلى قاض آخر

ففضل بمقتضيه فان القاضي المكتوب إليه يعمل برأى نفسه ولا ينفذ كتاب القاضي على خلاف رأيه ولا ينفذ جعل
غيره فيما كان بمقتضيه وان كان السجل مخالفاً رأيه لأن كتب القاضي بغير الشهادة على الشهادة وفي الشهادة القاضي يعمل برأى نفسه
أما السجل يحكي قضاء غيره فلا يعمل به رأى نفسه * رجل فقه رجل إلى قاض وقال لا ينبغي على هذا الرجل أن يدرهم وأني غائب وأنا أخاف
أن يترادى هذا الرجل فيخلفه القاضي ويكبله به وقبل بينة لا ين على المال وحكم بذلك ثم رفع ذلك إلى قاض آخر فان الثاني لا يغير قضاءه
الأول لأن سنة الأبرار ما كانت حتى على الغائب حتى يكون ذلك قضاء على الغائب سواء قامت تغائب وهذا اختلاف المفقود فان القاضي يجعل
ابن الفقهاء وكذا في حقوقه لأن المفقود بغيره لا يثبت فكان للقاضي نوع بسلطة ماله * رجل عليه دين رجل فطلبه صاحبه فقال المدينون
إن لم أقض ماله اليوم فأمر أن يطالب أو عدهم ثم تفتت عنه الطالب فخلف الحاشية أن يثبت عنه في ما المطالب إلى القاضي وقص
عليه القصة فتبسط القاضي الغائب وكذا في قبض دين تدفع إليه المال وحكم القاضي بذلك ثم رفع ذلك إلى قاض آخر قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى هذا الأول لا يملك إلا يصحبه الثاني وذكرنا طائفة رجاء الله تعالى في الواقعة عن الحسن بن زبير رحمه الله تعالى أن القاضي ينصب وكذا يلعن
القائب ويدفع إليه المال ولا يصح الحلف وقال القاضي رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وعن محمد بن جهم أنه تعالى ما يقرب هذه المسألة

قال لو أن رجلا جاني فاض وقال ان فلان بن فلان القاضى على كذا من المال وان قد قضيته وهو الا ن يملك كذا او اريد ان اذهب الى ذلك البلد أو أخاف أن يأخذني الطالب بلال ثم يصعد الى مقام مع من شهوى ههنا أو كتبني بحق حتى يوصيني بكون بحق فان القاضى يجمع بينهما ويحيل عن القاضى خصما وكذلك في الطلاق اذا دعت المرأة أن زوجها القاضى بدلقها ورجل آخر نصف عبده أو نصف أمته أو كانت الامة بين اثنين فاعتقها أحدهما وهو معسر وقضى القاضى للاخر جميع نصيبه فباع ثم اختصه الى فاض آخر لا يرى ذلك وذكر ان الصافي رحمه الله تعالى أن القاضى الثاني يظل البيع والقضاء وذكر شمس الاشعة الحلواني رحمه الله تعالى ما كان من المشايخ رحمه الله تعالى أن ما ذكر ان الصافي رحمه الله تعالى قول الصافي وليس في هذا شيء عن أصحابنا ولو لا قول الصافي رحمه الله تعالى لقلنا بأنه يتقدم قضاءه الاول لانه قضى في فصل مجتهد فيه فان عند بعض العلماء رحمه الله تعالى اذا كان المعلق معسر الا تصيب السعابة على العبد فيصيب السالك رفقاً • ولو أن فاضاً قضى بجواز بيع المديون بفضاضة أو رواية واحدة حتى يرفع ذلك الى فاض آخر يرى خلاف ذلك لا يكون الثاني أن يظل الاول وقال الحسن رحمه الله تعالى من نفسه حكم المديون في هذا الحكم أم الولد ذكر في السير اذا مات الرجل وله مديرون حتى عشقوا ثم جاز رجل وأبى على الميت ديناً فباعهم القاضى على ظن أنهم عبيد ثم ظهر أنهم (٤٥٧) مديرون كان البيع باطلاً واعتباطاً بطل قضاءه

لا يضر بهم رجوع أن لا يكون به بأس كذا في الضمرات • وهو المختار كذا في تراجم المقتضى • ان أرادوا أن يجعلوا شيئا من المسجد على السليمن فقد قيل ليس لهم ذلك • وانه صحيح كذا في المحيط • اذا جعل في المسجد عمراً فاعجزت تعرف أهل الامصار في الجوامع وجزا لكل واحد أن يرفقه حتى الكافر لا يجيب والمقتضى والنفسا وليس لهم أن يبدلوا فيه الدواب كذا في التبيين • سلطان أن تقوم أن يجعلوا أرضاً من أرض البلد حوائط موقوفة على مسجد أو مرقم أن يزدوا في مساجدهم سطران كانت البلدة فقست عنوة يجوز أمره اذا كان لا يضر بالمارة لان البلدة اذا قصت عنوة صارت ملكاً للفران فإما أمر السلطان فيها وان قصت صلياً بقيت البلدة على ملكهم فليجزأ أمر السلطان فيها كذا في محيط السرخسى • ولو كان مصدقاً محلّة ضاق على أهله ولا يسعهم أن يزدوا فيه فسأله بعض الجيران أن يجعلوا ذلك المسجد لخدمته في داره ويعطيه مكانه عوضاً ما هو فيه فيسحق فيه أهل المحلة قال محمد رحمه الله تعالى لا يسعهم ذلك كذا في الفخيرة • في الكرى مصدقاً أراد رجل أن يتقدمه ويمنه ثانياً أحكم من البناء الاول ليس بذلك لانه لا ولاية كذا في الضمرات وفي النوازل الا أن يخاف أن يتقدمان فيهم كذا في التنازلية • وتاويله اذا يكن الباقي من أهل تلك المحلة وأما أهل تلك المحلة فلهم أن يهدموا ويجعلوا باسمه يفسر وشوا المحسب ويعلقوا القناديل لكن من مال أنفسهم ما لمن مال المسجد فليس لهم ذلك الا بأمر القاضى كذا في الخلاصة • وكذا لهم أن يضعوا فيه حجاب الماء المشرب والوضوء اذا لم يعرف المسجد بان كان عرف بالبابى أولى كذا في الوجيز • ذكر ابن ميمونة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل في مسجد ثم مات فأراد أهل المسجد أن يقتضوه ويبدوا فيه فلهم ذلك وليس لورثته منعتهم وان أرادوا أن يزدوا من الطريق لم أذن لهم كذا في محيط السرخسى • اذا جعل أرضاً مسجداً وشروط من ذلك شيئا لنفسه لا يصح بالاجماع كذا في المحيط • وتفردوا على أنه لو اتخذ مسجداً على أنه ما يجرى بالوقت وبطل الشرط كذا في مختلوا الفتاوى • وفي وقف الخصاص اذا جعل أرضه مسجداً وبناؤه شهد أنه ابطاله وبيعه فهو شرط باطل ويكون مسجداً كالجزء

القاضى في تلك المسئلة لانهم عقروا موت السيد أقصى ما في الباب انه اذا كان على المدينين تجب السعابة عليهم لكن وجوب السعابة رد المعلق لانهم وقوع العلق فيكون بيع القاضى بها للبر • ولو أن فاضاً قضى بجواز بيع أم الولد نفذ فتاؤه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية ابن عباس في أظهر الروايتين عنه لا ينفسد فتاؤه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قضى القاضى بجواز بيع أم الولد ينبغي في القاس أن لا يرتفع أو كذا في السدور الا أنه لفتاهاهم رحمه الله تعالى اتفقوا على أنها لا تصح

(٥٨ - فتاوى ثانی) وتر كوالحدث قال لا أحجز بها وان باعها القاضى وذكر ان الصافي رحمه الله تعالى القاضى اذا قضى بجواز بيع أم الولد لا ينفسد فتاؤه ولو بدد كرهه خلافاً لما عايننا رحمه الله تعالى ذلك قول محمد رحمه الله تعالى وانما بيع الكائس رضاء ما بيعه في أصح الروايتين • رجل اشترى ما يفر أرض خاصه الباطن الى القاضى فأجاز البيع ثم اختصه الى فاض آخر فابطله الثاني ذكر كذا في القاضى رحمه الله تعالى أنه يجوز ازالة الاول ولو اطلال الثاني باطل • ولو كان الاول باطلاً للبيع وأجاز الثاني بجواز ابطال الاول ولا يجوز ازالة الثاني لانه يجهد فيه مروي هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز بيع المخضر أرض وذكر في شرب الأصل أنه لا يجوز في قولهم جميعاً • ورجل تزوج امرأة أو غير شهوداً وشهادة تسامس بين رجل فرفع ذلك الى فاض فأجاز ثم رفع الى فاض آخر لانه جاز أن يرى ابن زمزم أن الثاني يجبر قضاءه الاول وليس له أن يطله • رجل حلف طلاقاً أو عتاقاً لا يملك كل منهما كل منهما كذا في القاضى ورفق بينهما فرفع ذلك الى فاض آخر لا يرى السك كذا في الثاني بعض قضاء الاول ورجل طلق امرأته ثلاثاً وحملها فدخل بها فرفع ذلك الى فاض لا يرى الثالث ولا طلاق الحامل والخاص واقعا كما هو مذهب البعض حكمه بطلان طلاق الحامل والخاص أو بطلان ما زاد على الواحدة ثم رفع ذلك الى فاض آخر فان الثاني يظل الاول وكذا في القاضى بين الزوجين شهادة امرأته واحدة برضاها عن زوجها والقاضى

انقاضى اوله على اجنبى بشهادته لا يجوز وان رفع قضاءه الى قاض آخر ابطاله الثانى • ولوقضى بشهادته لاجنبى فرفع ذلك الى قاض آخر انقضه الثانى • وكذا لو قضى بشهادته لاجنبى فرفع ذلك الى قاض آخر لا يبطله الثانى • وذكر الشيخ الامام المعروف بجوازها رد وجهه الله تعالى هذا اذا كان القاضى الثانى يعرف أن الاول برى جوازهم • وان قال الاول لاجنبى ذلك امانا علم الثانى أن الاول لا يرى جوازهم فان اسلم ما قال علماء ارباعهم اتقه تعالى ان يشهدا فمخوف في القذف لا قبل وان تاب ومع هذا قضى به كان للثانى أن يبطله • ولو كان القاضى هو المحدث في القذف فرفع حكمه الى قاض آخر لا يرى جواز ابطاله الثانى لان نفس القضاء مختلف فيه • ولو رفع حكم الاول الى من يرى حكم الاول جائزا فامضه ثم رفع امضاء الثانى الى ثالث لا يرى جواز ابطاله لان الثانى لما اتفق الاول بقضائه قضى بدليل مجتمعه فيه فينفذ قضاؤه • ولو ان قاضا قضى لاهرا بشهادته تزوجها او اجنبى آخر فرفع ذلك الى قاض لا يجيز شهادة الرجل لاهرا ثم امضى الثانى حكم الاول لان الاول قضى بدليل مجتمعه فيه فينفذ قضاؤه • ولو كان القاضى قضى لاهرا أنه يشهد بتزويجها لا يجوز فان رفع ذلك الى قاض آخر لا يراهما جازا ابطاله لان نفس القضاء مختلف فيه فانه كالاصلح أن يكون شاهدا لاهرا أنه لا يكون من أهل القضاء لها فكان للثانى أن يبطله فان رفع قضاؤه الاول (٤٥٨) الى من يرى جواز افضاءه ثم رفع امضاء الثانى الى ثالث لا يرى جواز افضاءه

امضاء الثانى ولا يبطله • القاضى اذا قضى وهو اعمى ثم رفع قضاؤه الى من لا يرى شهادة الاعمى فاته يسطل قضاءه الاول • ولو كان الثانى يراه جائزا فاجاز قضاءه الاول ثم رفع الى ثالث لا يرى جواز ذلك فان الثالث قضى حكم الثانى • ولو ان قاضا قضى بشهادته رجل وامراة بنى الحدود والقصاص ثم رفع قضاؤه الى من لا يرى ذلك فان الثانى قضى حكم الاول ولو استفتى المراءى في ذلك بحد أو قصاص لا يجوز حكمهما فان رفع حكمها الى قاض آخر يراه جائزا اجاز حكم الاول لا يكون لغيره أن يبطله • ولو ان قاضا قضى قضى برأه رافى النكاح

مصددا لاهل محله • وقال جعل هذا المسجد لاهل هذه المحلة خاصة كان لاهلها أن يصل فيه هكذا في الأخيرة • وانما خرب المسجد واستغنى اهلها وصار بحيث لا يصل فيه عاملا لمكانه او لورثته جاز لهم أن يعيدوا فينموا ولو اقبل هو مسجد ابا دهر او الاصم كذا في خزنة الفتين • في خناوى الحجة لو صار أحد المسجدين قديرا تدعى الى الخراب فأراد اهل الكعبة السبع القديم وصرفه في المسجد الجديد فانه لا يجوز ما على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى فلان المسجد وان خرب واستغنى عنه أنه لا يعود الى ملك الثانى • وما على قول محمد رحمه الله تعالى وان عابدها لا يستغنى ولكن الى ملك الباني وورثته فلا يكون لاهل المسجد على كذا القولين ولاية البيع والقوى على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعود الى ملك مالك أبا كذا في الضمير • في الخناوى مثل أبو بكر الاسكافى عن ابن نفسه مسجد ابا بدار ووقف أرضا على عمارة فبطلت هو خرب المسجد واستغنى الورثة في بيعها فأتوا بالبائع ثم ان أقوا بانوا ذلك المسجد فقالوا بطلت الاراضى قال ليس لهم حق المطالبة كذا في التتارخانية • رجل بسط من ماله حصيرا في المسجد فخر به المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع بوصرف عنه الحيوان المسجد فانما من هذا المسجد يصول الى مسجد آخر والقوى على قول محمد رحمه الله تعالى ولو كفن ميتا فآقره سبع فان الكفن يكون للكفن ان كان حيا ولو ارثه ان كان ميتا كذا في خناوى قاضيان • وذكر أبا الثالث في نوازل مسجد ابا صخر خلقا واستغنى اهل المسجد عنه وقدم طرحه انسان كان الطارح صافهوه وان كان ميتا ولم يدع له وارثا رجوا أن لا بأس بان يدفع اهل المسجد الى فقير أو فتقوا به في شر احمص آخر المسجد واقتداره لا يجوز لهم أن يشعروا ذلك بغير أمر القاضى كذا في محط السرخسى • وفي المتن وارى المسجد اذا خلقت فصار لا يتنعم بها راد انى بسطها وان أخذها وتصديقها ويسترى مكانها أخرى فله ذلك وان كان هو عابا فأراد اهل المحلة أن يأخذوا البوارى وتصديقوا به بعد ما خلقت لم يكن لهم ذلك اذا كانت الحاجة وان لم تكن الحاجة لا بأس

ببيع الجنون والعمى أو غنوك ثم رفع الى قاض لا يرى ذلك فان الثانى بنفذ حكم الاول لان قضاء الاول صادق وموضع بذلك الاجتهاد • ولو ان قاضا قضى بطلاق المكره ثم رفع ذلك الى قاض برى طلاق المكره واقفا بطل حكم الاول لا يجوز ابطاله • وفيه اشترى شيئا من امسا فاحصه البائع الى قاض برى السم جازا فقضى عليه بالحوار وهو يختلف فيه الفقهاء ما لا يشترى امسا كه • ولو ان قاضا قضى في متعة النكاح بطل ثم رفع الى قاض آخر لا يراه جائزا فان الثانى يسطل قضاءه الاول لان متعة النساء منسوخة فقد أصبحت الصحابة رضى الله عنهم على فساده فانما بنفذ قضاءه القاضى بالحل وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه بنفذ قضاؤه وهو غير ما خروجه اذا كان ذلك بلفظ التمتع بان قال اتبع على أشهر امانات زوج الى شهر لايص هذا النكاح وقال زفر رحمه الله تعالى يصح النكاح ويطل التوقيت فان قضى القاضى بجواز هذا النكاح بنفذ قضاؤه • رجل له حق في دار فملكه صاحب البيت من خاصه الى قاض قابيل القاضى حقه بترك النكاح ستمين كما هو منه • بعض الناس فان بعض العلماء رحمه الله تعالى قال من سبق في الدار انما لم يخصه ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه الا ان هذا قول مجبور ولا ينفذ فيه قضاء القاضى فان رفع ذلك الى قاض آخر فان الثانى يسطل قضاءه الاول ويحصل المضى على حقه وكذا المرأة انما لم تخص زوجها ستمين ولم تطلب للمهر للمهر ورضى قال بعض الناس يسطل حقه فان قضى القاضى بذلك كان قضاءه باطلا • رجل قتل عبدا

ففتحت زوجته أو ابنته من دم العذرة فرفع ذلك إلى طاهر فأبطل العفو وقضى بالقصاص كما هو مذهب بعض الناس أن لاحق التماسق القصاص فلا يصح عفوهما فإن قضى القاضي بالقصاص وأبطل العفو كان قضاءه باطلا حتى لو قبله الوارث بعد ذلك كقري الزبانات أن الوارث إن كان عالما بالعفو كان عليه القصاص لأنه قتل شخصا لا قصاص عليه وإن كان جاهلا كان عليه الدية وأما إذا ماتت بغير التماسق لم تقصر فتى ما لها كالتعنى وغير ذلك بغرض أن زوجها أرفع الأمر إلى القاضي فأبطل القاضي تصرفها كان قضاءه باطلا وقال بعض الناس إن تصرف المرأة في مالها لا يقيد بغير إذن الزوج إن هذا قول مهور فلا ينفذه قضاءه ولو أن طاهرا قضى في العتق أن ابن زوجته لم يرفع ثم رفع إلى طاهر آخر فإن الثاني يرد حوله لا يبطل قضاء الأول وكذلك رجل اشترى دارا وضمن رجل له خلاص أو ضمن له البائع ذلك ثم استحققت الدار على المشتري فحضى القاضي له على الكعبين بدار مثل تلك الدار ثم رفع ذلك إلى طاهر آخر يرى ذلك باطلا فإن القاضي الثاني يبطل قضاء الأول وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عدده تفسير ضمان خلاص تسليم مثل تلك الدار إن عجز ذلك الباطل أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في تفسير ضمان خلاص والمعدو ذلك ضمان الثمن عند الاستحقاق وذلك سائر القاضى إذا قضى بأفضيه يختلف فيه الناس أو قضى لرجل على رجل يحن وأشهد على قضائه فهو دال لم ين باى وجه (٤٥٩) قضى ثم رفع ذلك إلى طاهر آخر فقال

الثاني أنه سدد أو أتى قد أصطلت ما قضى فلان بن فلان القاضي على فلان ونقضت قضاءه بأمر بتحقيق على إبطاله أو قال أشهدوا أتى قد أصطلت ما قضى فلان على فلان ولم يرد على ذلك شيئا ثم رفع ذلك إلى طاهر ثالث قال الثالث يأخذ بنقض الثاني ويبطل ما أبطله الثاني هكذا لأن الثاني أجعل ولم يفسر قاضا لهم أى القضاة إن كان حقا يجعل الحق الذى فيه المدعى به لأن القاضى الثاني آخر جسد من يد الأول فلا تنتقض بده بالشك قال محمد رحمه الله تعالى والواحد والآخر في ذلك سواء رجل أذن لعبد فويع

بذلك كذا في النخبة • حشيش المسجد أن يخرج من المسجد أيام الربيع إن لم تكن له قيمة لا بأس بطرحه خارج المسجد ولو رفعه أن تنفع كذا في الوقعات الحامية • حشيش المسجد أن تكتل له قيمته فلا هل المسجد أن يبيعوه أو أن يرفعوا إلى الحاكم فهو واجب ثم يبيعوه بأمره أو يختار • كذا في جواهر الأخلاطى • لو رفع إنسان من حشيش المسجد وجهه قطعاً قطعاً (١) بالسواد قالوا عليه ضمة لأنه قيمة حتى إن الشيخ أباح قصص الشكر دوى أو صفى في آخر عمره فمضى من دهره ما حشيش المسجد كذا في الوقعات الحامية • جنازة أو قفص المسجد فسد فباعه أهل المسجد قالوا الأولى أن يكون البيع بأمر القاضي والصحيح أن يبيعهم لا يبيعهم بغير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضيه • ديار الكعبة إذا سافر خلفا لا يجوز أخذ كركب • بيع المال لمن يستعين به على أمر الكعبة كذا في السراجية • ولو وقف على رهن السراج المسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل بقدر حاجة المصلين ويجوز أن تلت الليل أو نصفه إذا احتج إليه للصلاة كذا في السراج الوهاج • ولا يجوز أن يترك فيه كل الليل الأذى موضع جرت العادة فيه بذلك كعبه بيت المقدس ومسجد النابى صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام وأشرط الواقفة كعبه في كل الليل كآبرت العادة فيه زمنا كذا في البصر الرائي • إن أراد إنسان أن يدرس الكتاب بسراج المسجد كان سراج المسجد موضوعا في المسجد فلا تقبل لأبأس به وإن كان موضوعا في المسجد فلا صلابة بأن فرغ القوم من صلاتهم وذهبوا إلى بيوتهم وبني السراج في المسجد قالوا الأبأس بأن يدرس به أن تلت الليل وفيما زاد على الثلث لا يكون لمحق التدريس كذا في فتاوى قاضيه

الفصل الثاني في الوقت على المسجد وتصرف القبر وغيره في حال الوقف عليه • ولو أراد أن يقبضه رضه على المسجد وعارة المسجد وما يحتاج إليه من الدهن والحصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه الإبطال يقول (١) قوله بالسواد كذا في نسخ وهو الموافق للأصل المنقول عنه كآراء في نسخته من موقوف في نسخ بالسواد أم

مصححه

من الصارفة فعله القاضي ما دأوا على ذلك النوع خاصة دون غيره فقد قضاؤه لأنه صادف موضوع الإجماع لأنه أنما بقضاءه عند شرائه القصاص أن يفسد موضوعه ما يدعى تصرف العبد • رجل اشترى عبدا أو جارية وتقد الثمن وقبض العبد فباعه ما به له عنده فرتد القاضي على البائع بذلك ثم رفع إلى طاهر آخر فإن الثاني يبطل قضاء الأول وإن كان عند بعض الناس أن المبيع إذا جحد عند المشتري ولو لم يرد أنه كان عند البائع كان للمشتري أن يرد لأن الجحد إنما يكون لا في ففة الدماغ وإنما وجد عند المشتري يستلزم ذلك على أنه كان عند البائع إلا أنه قول مهور فلا ينفذ قضاء القاضي به والله أعلم بالصواب • (كتاب الشهادات) • (باب فغن لا يجوز زهادتهم) • وهم أصناف • صنف لا يكون كلامهم شهادة لعدم الأمانة وأعلى الشهادة إنما تكون العقل الكامل والسيطرة والولاية والقدرة على التميز بين المدعى والمدعى عليه فلا تقبل شهادة الصبيان والجانين والمعتوبين بغيره الجنون • أما الجانين لعدم العقل وكذلك الصبيان لأن الشرع جعل حد كمال العقل البسوغ عن العقل فلا تقبل شهادة السكاك بحضرتهم وكذلك شهادة النساء وحدهن إلا شهادة القابلة على الولادة فقام بمقبولة في حق التسديد والبراءة وكذلك شهادة القابلة على الاستئلال بمقبولة في حق الصلاة عليه دون غيرهما لأن الضرورة وكذلك في العيب الذي لا يطلع عليه الرجال ولا تقبل شهادة المملوك قنا كان أو مدبرا أو مكاتباً أو أم ولد • وكذلك معتق البعض في قولنا في حقيقة قوله الله تعالى ولا يعق

النكاح بحضورهم عندنا كالأب يتقدمه الصبيان والنسوان وقال مالك رحمه الله تعالى ينبغي عقد النكاح بحضور المأواه ولا يقبل شهادة
 الاعي عندنا لا يشتر على التميز بين المأواه والذي عليه والاشارة الى ما لا يكون كلامه شهادة ولا ينبغي عقد النكاح بحضوره وقال مالك
 رحمه الله تعالى تقبل شهادة الاعي وقال زفر رحمه الله تعالى يجوز شهادته فيما تزوجوا الشهادة بالسمع وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان كان
 بصرا وقت الفصل ثم عي جازت شهادته وقال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادة أصلا ولا تقبل شهادة الاخرس لانه لا يقدر على
 التفلفظ بلفظ اخص به الشهادة (فصل في لا تقبل شهادة لنفسه) الفسق لا يمنع أهلية الشهادة عندنا فنسبدا النكاح بحضوره
 واغما منع أدان الشهادة فلتمة الكذب وكلمه في الفسق الذي يمنع الشهادة اتفقوا على أن لا إعلان بكبره يمنع الشهادة وفي الصغار ان كان
 معناه أو فسق مستثنى عنه الناس بذلك فاعلموا مطلقا لا تقبل شهادة وان لم يكن كذلك بشران كان صلاحه أكثر من فساد موصاه
 أغلب من الخطا ويكون سليم القلب يكون لا تقبل شهادته لان غرا لمصوم لا يجوز ان يكون قليل ذنب فيعترف به الغالب وعن أبي يوسف رحمه
 الله تعالى ان كان الفاسق ومجهاذا مروا شهادته لان مثله لا يكذب ومن اشتد غفله لا تقبل شهادته ولا تقبل شهادته من انحر
 ولا مدمن السكر لانها كبيرة وانما (٤٩٠) شرط الادمان لظهور ذلك عند الناس فان من كتم شرب الخمر في بيته لا يظن عداته وان

كانت كبيرة وانما سئل اذا
 أظهر ذلك أو يخرج سكران
 بحضوره الصبيان لان مثله
 لا يجوز عن الكذب وهو ذكر
 ان شرب الخمر يسل العدالة
 قال محمد رحمه الله تعالى عالم
 يظهر ذلك فهو مستور والحال
 ومن سكر من التبذير طلت
 عدالته في قول انما سئل
 رحمه الله تعالى لان السكر
 حرام عند الكل وقال محمد
 رحمه الله تعالى لا سئل
 عدالته الا اذا كان اعتاد
 ذلك أو يخرج سكران
 يلعب به الصبيان ولا
 تقبل شهادة الخنث أراد به
 اذا كان خنثا في الافعال
 الرديئة ولا تقبل شهادته من
 طلب بالجماع ويظهر لان
 ذلك يشغل قلبه فتشدد

وقفت أرضي هذه وسبعين حدودها بحقوقها وما رافقها وقتها وبني حسان وبعد وفاتي على أن يستغل
 ويبدأ من غلاته بمائة من عمارتها وأجور القوام عليها وأنا موقوف على ما فضل من ذلك يصرفه في عمارة
 المسجد وهدنه وصبره وبانيه مصلحة المسجد على أن أقيم أن يصرف في ذلك على ما يرى وإذا استغنى هذا
 المسجد يصرف في القوام للمسلمين فيصير ذلك كذا في الظهيرة رجل وقت أرضاه على مسجد ولم يجعل
 آخر لها كين تكلم المشايخ غني واختاراه يجوز في قولهم جميعا كذا في الواقعات الحسنية ولو كانت
 الأرض وقضاه عمارتها المساجد أو على مرقة القابر جاز كذا في فتاوى فاضل خان وقضاه على
 مسجد أو مدرسته أو غيرها كما ينبغي أن يشاء قبل أن يشاء اختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف عظمه في
 الفقراء إلى أن تنفي فذا ثبت رتبته إليها الفقه كذا في فتح القدير ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في باب
 الواو اذا تصدق بدار على مسجد أو على طريق المسلمين تكلموا فيه واختاراه يجوز كذا في قوله كذا في
 الأخيرة ورجل أعطى درهمه في عمارة المسجد أو فقهه مسجد أو مصلح المسجد صلى الله عليه وان كان لا يمكن
 تصحيبه على كماله إلى المسجد فثبت الملك للمسجد على هذا الوجه صحيح فيه بالقبض كذا في الواقعات
 الحسنية ولو قال أو وصيت بثلاث مائة إلى المسجد لا يجوز لأن قول بنفق على المسجد كذا في خزانة المفتين
 وفي نوادر ابن مسعود عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال أو وصيت بثلاث مائة إلى المسجد لا يجوز حتى يقول
 يسر بحافى المسجد كذا في الأخيرة ولو قال وصيت داري المسجد أو أعطيتاه صمى يكون عليه كذا ثبت
 التسليم كذا قال وقت هذه المسألة المسجد يصير طريق التملك اذا سلمه للقيم كذا في الفتاوى العانية لو
 حال هذه الشجرة للمسجد لا تصير للمسجد حتى تسلم إلى قيم المسجد كذا في المحيط ولو وقف بضعة على مسجد
 على أن ما فضل من العمارات فهو للفقراء فاجتعت الفقه والمسجد لا يحتاج إلى العمارة لعل أهل تصرف تلك
 الفقه إلى الفقراء اختلقوا فيه واختاراه لو اجتمع من الفقه مقدار ما يحتاج المسجد والضعة إلى العمارة
 يمكن العمارتها وزيادة تصرف الزيادة إلى الفقراء ليكون جميعا في شرط الواقف وصيانة الوقف كذا في

غفلة موصى يقع صر على عورات المسلمين ما اذا أسلف الجاهل البيت للأن لا يلازم يجوز شهادته فان من له
 برج الحمام لا يكون فاسقا ولا يجوز شهادته المقامه فامر بالشرع أو بغيره في أي شيء تقبل شهادة لان التملك كبيرة وان لعب
 بالشرع ولم يتأمر ان يلزم على ذلك حتى غفله عن الصلوات أو كان يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا تقبل شهادته وان لعب بشيء من
 الملاهي لا يمنع ذلك عن القرض لاسئل عدالته والملاعبة بالاهل والقوس والفرس لاسئل عدالته ما لم يمنع ذلك عن الفرس أكثر وان
 كان اللعب بالملاهي لا يمنع عن القرض الا أنه مستثنى عن الناس كلز امره والطائفة وكذلك وان لم يكن مستثنى فاحقوا الحد ما وضرب
 القصب لا يسل العدالة الا اذا غش بان كذا برقصون عند ذلك وقد كرفي الأصل لا تقبل شهادة صاحب الغنا الذي يحادي عليه ويجمعهم
 لانه ملعب بالعصية وكذلك من يجلس مجلس القهقروا التردد وان لم يشرب ولم يسكر ولا تقبل شهادة التاهم والتأخبة ولا شهادة كل الربا
 يريد بها اذا كان مصرا عليه معروفاته والرجل الصالح اذا قضي بشعره غش لاسئل عدالته لانه حتى غش غيره ومن ترك مع نفسه
 لاسئل عدالته والذي آخر الترض بعد وجوبه ان كل من فوقه معين كذا وكذا والحج والصوم والصلوة يطل عدالته الا ان يكون التأخر بعذر
 وان لم يكن له وقت معين كذا وكذا والحج ذكر الساطي رحمه الله تعالى رواية عثمان بن محمد رحمه الله تعالى انه لا يسل عدالته لو أخذ

محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى وقال بعضهم اذا خالز كذا أو لم يفرغ عند بطلت عدالته وبه أخذ الفقهاء وألبيته رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالي أن الحج يكون على الفور والصحيح أن تأخير الزكاة لا يسلط العدالة • وإن ترك الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقا كذا ذكر في بعض المواضع وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وذكر في بعض المواضع أنه يسلط العدالة ولم يقتضوا ذلك عند غيره أخذ شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وهذا اذا ترك الجمعة مرة واحدة غير متعمد • غير متعمدا ما ذكره المروزي وأبعد المسافة أو تأويل بأن كان يفسق الامام أو يضل لا يسلط عدالته • وإن ترك الصلاة بالجماعة ولم يستعمل ذلك كما ينسحب العوام بطلت عدالته وإن تركهما أو لا بأن كان يضل الامام أو يفسقه لا يسلط عدالته • ولا يقبل شهادة من كان معروفا بالكتب والذى يشهد العرب أن كان يضل لاجل العربية لا يسلط عدالته وإن كان يفسق • وهذا قاله الشاعر مقبولة اذا لم يشفق في شعره • ومن كان يشتم أولاده وأهل بيته أو ذكر في بعض الروايات أنه لا تقبل شهادة • وقيل إن اعتاد ذلك بطلت عدالته وإن فعل ذلك أحيانا لم يطل • وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا لم يكن قضا لا يسلط عدالته أما القذف يسلط عدالته • ولا تقبل شهادة من يدخل الجمل بغير اذنا لم يعرف رجوعه عن ذلك • وذكر الكرخي رحمه الله تعالى لا تقبل شهادة من يشق في الطريق بسر أو يلبس عليه (٤٦١) غيره ولا شهادة من يأكل في السوق بين

محيط السرخسي • مسجد ائمه قدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخفاف لا يتفق الفقه في البناء الا في الوقت وقفه على مرتبه لم يلزم امره بأن يفي هذا الجهد الفتوى على أنه يجوز البناء بثلث الفقه كذا في فتاوى قاضيان • مثل أبو بكر عن أوصى بثلث ماله لأعمال البر ليجوز أن يسرح في المسجد قال يجوز وقال ولا يجوز أن يادع سراجه المسجد سواء كان في شهر رمضان وغيره قال ولا يزين به المسجد كذا في المحيط • مسجد يادع على مهيار الحج فيصيب المطربان المسجد ففسد الباب ويشق على الناس المخول في المسجد كان للقيم أن يفض ظله على باب المسجد من غلته الوقت اذا لم يكن في ذلك ضرر لاهل الطريق كذا في السراجية • مثل الفقيه أبو القاسم عن قيم مسجد جعله القاضي فيعالي غلته وجعل له شيئا معلوما يأخذ كل مستعمل له الاخذان كل مقدار أجر مثله كذا في المحيط • ولو نصب قاضي خادما للمسجد كان الواجب من ذلك وقت يزار وحل له الاخذان ليشترط لا يجوز كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الواقعات • والتولى أن يسامر من فسد المسجد يكتسبه وضوفاً بجرمته أو زيادة يتعاقب فيها فان كانا كرها لاجارته وعليه الفقه من مال نفسه ويضم لودفع من مال الوقت وان علم الاجير أن ما أخذ من مال الوقت لاجل له كذا في فتح القدير • ومنولى المسجد انما يقدّر عليه الحساب بسبب أنه متى فاستاجر من يكتبه ذلك مال المسجد لا يجوز له كذا في الفخيرة • مسجد مستغلات وأوقاف أراد المتولى أن يشترى من غلته الوقت للمسجد منها أو جصرا أو خشبا أو آبارا أو جدران القريش المسجد وأوصى قالوا ان توسع الوقت ذلك للقيم وقال فعل ما ترى من مصلحة المسجد كله أن يشترى للمسجد مائة وإن لم يوسع ولكنه وقف لبناء المسجد وعمر المسجد ليس للقيم أن يشترى ما ذكرنا وان لم يعرف شرط الوقت في ذلك ينظر هذا القيم إلى من كان قبله فان كانا يشترى من أوقاف المسجد الدهن والحصر والحشيش والابرواد ذكرنا كان للقيم أن يفعل ذلك والا فلا كذا في فتاوى قاضيان • ولو وقف على عمارة بصرف إلى بنائه وتعيينه دون تزيينه ولو قال على مصالحه يجوز في دفعه ووباءه أيضا كذا في

أبدى الناس لأن ذلك لا يفعله من كان له مروة • ولا تقبل شهادة الاقارب وهو الكبير الذي ترك اثنتين بغير عدد فان كان يعرف أن اثنتين سنه الا أنه ترك اثنتين خلوف على نفسه لا يطل عدالته وتؤكل رخصته لان اباحة الذبحة تعقد المدا وانه يعتقد ملة التوحيد • ولا تقبل شهادة من يظهر شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن كان نبرا منهم لا يسلط عدالته وإن شتمه نخل عدالته • وشهادة انحصى مقبولة اذا كان عدلا وكذلك شهادة الملم وشهادة أهل الاهواء جائز اذا انحطت مروى ذلك عن

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهم قوم من الروافض يصدق بعضهم بعضا غير قليل ويستخرون الشهادة من يصدق بين أيديهم فأقاه كذا الان في شهادتهم تهمة الكذب • الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادة ماله بعض عليه زمان يظهر أثر التوبة ثم بعضهم قد رد ذلك بسنة أشهر وبعضهم قد رد بسنة والصحيح أن ذلك مقفوض إلى رأى القاضي والمعدل ومن تهم بالقسط نخل عدالته والمعدل اذا قال لشاهد هو منهم بالقسط لا شئت عدالته • والعرف بالمعدلة اذا شهد بوزن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل شهادة إلا بالادلة لا يعرفونه وهو روى الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عنه أنه لا تقبل شهادة وعليه الاعتماد • وغير العدل اذا شهد بوزن تاب يازن شهادة • الفصحاء اذا أظلم وقد كان فاسقا قد سبق سادته لا تقبل شهادة استحقاقه بيقين حاله بعد الاسلام • ولو كان هذا التصرف في عدلا فاسقا ثم تقبل شهادة من غير أن يسأل عنه • الصبي اذا احتلم شهد قال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل شهادة ما يسأل عنه وهو يتابع إلى عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز للقضاء ان يظهر العدالة وعليه الفتوى • اذا شهد الرجل وهو فاسق فلم يقض القاضي بشهادة حتى تلبس قال القاضي لا ينفذ شهادة • ولا يجوز زهادة رجل على الرجل ان كان بينهما عداوة قالوا هذا اذا كانت العداوة بينهما بسبب شيء من أعماله من فاته تقبل شهادة عليه • وإن شهد رجل لأمير اتفق ثم تزوجها بطلت شهادته • ولو شهد لأمير • وهو غافل لم يدخل في شهادته

حتى ملقها بانواعها واقتضت عتقها وروى ابن خنيس رحمه الله تعالى ان القاضي بن قيس بن شهاب قال قد اختلفنا في
 القضاء اسلم الشهود عليه ثم اسلم الشاهدان مكانهم ما كان القاضي يأمرهما باعادة الشهادة ولا يعلمهما باعادة الاسلام ويكتفي بالعدالة السابقة
 انما جاء الامر بذلك فخرج الناس وحده في الطريق ينظرون اليه قال فخرجهم الله تعالى بطلان عدالتهم الا ان يذهبوا للاعتبار فينبذ
 لاطل عدالتهم والقوى على انهم اذا خرجوا لا تعظم من يستحق التعظيم ولا الاعتبار بطل عدالتهم **و** يتصل بهذا الفصل مسائل
 التزكية والتعديلات **و** التزكية على نوعين تزكية السرو تزكية العلانية تستقر تزكية العلانية بشرط ان يكون المعلن عدلا يعرف احوال
 الناس واسباب الجرح وشروط العدالة ولا يصح من الغفل **و** يقبل شهادته اذا لم تشدد غفلته ولا يشترط العدول المزكي في قول ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يشترط فيه العدول الا ان يشهد مع الشبهة والاربع فيما لا يشهد مع الشبهة
 وعلى هذا الخلاف في رسول القاضي الى المزكي والرجوع عن الشاهدان كل الشاهد اعقبا والرجوع عن الخصم ان كانا لخصم افعيما **و** اجروا
 على ان ما يشترط في الشاهد من العدالة والابوغ والخبرة والبصيرة تزكية العلانية بشرط ذلك في المزكي فلا يصح تعديل الاعمي والعمي
 والعدول الفاسق واجبروا على انه لا يشترط (٤٦٢) لفظة الشهادة في تزكية العلانية **و** وصورة تزكية العلانية ان يجمع القاضي بين العدول

والشاهد فيقول اعدل
 للشاهد الذي عدله الذي
 عدلته وصورة تزكية السر
 ان يشهد القاضي رسولا الى
 المزكي او يكتب اليه كتابا
 فيه احوالهم ودوا انسابهم
 وحلالهم ومحالهم وسوقهم
 ان كان سوقيهم يعرف
 المزكي فيسأل عن جرائهم
 واحداثهم فاذا عرفهم عن
 عرفه العدالة يكتب تحت
 اسمهم في كتاب القاضي اليه
 هو عدل جائز الشهادة ومن
 عرفه بالفسق لا يكتب ذلك
 تحت اسمه بل يكتب استخرازا
 عن هتك السر ويقول الله
 اعلم اذا عدله غير موافق
 انه لو لم يصح بذلك يقضى
 القاضي بشهادته فيثبت
 يصح بذلك ومن لم يعرفه
 لا بالعدالة ولا بالفسق يكتب تحت اسمهم في كتاب القاضي مستورا **ثم** القاضي ان شهد بجمع بين تزكية العلانية **سكن**
 وبين تزكية السرو انما كانت تزكية السرو في زمانه كواثر تزكية العلانية واكتفاء بتزكية السر ولا يقضى القاضي بظاهر
 العدالة في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبالسؤال عن الشهود عن الخصم في الشهود او لم يطعن **و** قال ابو يوسف رحمه الله تعالى
 ان كل المدعي بمخاطبة مع الشبهة كان ان يقضى بظاهر العدالة ما لم يطعن الخصم في الشهود والقوى على قوله ما **و** اذا طعن
 ان الخصم لا يشهد ولا يقضى بظاهر العدالة في قولهم **و** كذلك فيما لا يشهد مع الشبهة كالحدود والخصاص يسأل عن الشهود في قولهم
و وان لم يطعن الخصم في الشهود يدل عليهم فهو على وجهه ثلاثان قالهم عدول صدوقا ويشهدوا على او قالهم عدول جائز شهادتهم
 وعلى او قالهم عدول ولا يزدق الوجه الاول الثاني القاضي يقضى عليهم دعوى المدعي ولا يسأل عن الشهود لانه لا طريق وان قال
 هم عدول ولم يزد او قالهم عدول لانهم اعطوا في الشهادة فسد على وجهه لمان كل المدعي عليه عدلا يصح لتزكية او لا يصح بان
 كان مستورا او قاله فان كان عدلا يصح لتزكية نظرا ان كل المدعي عليه لم يجمع دعوى المدعي عند الجواب بل يكتفي حتى شهد عليه
 الشهود ثم قالهم عدول قال ابو حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى ان القاضي يقضى للادعي بشهادتهم ولا يسأل عن سماعهم

والشاهد فيقول اعدل
 للشاهد الذي عدله الذي
 عدلته وصورة تزكية السر
 ان يشهد القاضي رسولا الى
 المزكي او يكتب اليه كتابا
 فيه احوالهم ودوا انسابهم
 وحلالهم ومحالهم وسوقهم
 ان كان سوقيهم يعرف
 المزكي فيسأل عن جرائهم
 واحداثهم فاذا عرفهم عن
 عرفه العدالة يكتب تحت
 اسمهم في كتاب القاضي اليه
 هو عدل جائز الشهادة ومن
 عرفه بالفسق لا يكتب ذلك
 تحت اسمه بل يكتب استخرازا
 عن هتك السر ويقول الله
 اعلم اذا عدله غير موافق
 انه لو لم يصح بذلك يقضى
 القاضي بشهادته فيثبت
 يصح بذلك ومن لم يعرفه
 لا بالعدالة ولا بالفسق يكتب تحت اسمهم في كتاب القاضي مستورا

ثم القاضي ان شهد بجمع بين تزكية العلانية **سكن**
 وبين تزكية السرو انما كانت تزكية السرو في زمانه كواثر تزكية العلانية واكتفاء بتزكية السر ولا يقضى القاضي بظاهر
 العدالة في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبالسؤال عن الشهود عن الخصم في الشهود او لم يطعن **و** قال ابو يوسف رحمه الله تعالى
 ان كل المدعي بمخاطبة مع الشبهة كان ان يقضى بظاهر العدالة ما لم يطعن الخصم في الشهود والقوى على قوله ما **و** اذا طعن
 ان الخصم لا يشهد ولا يقضى بظاهر العدالة في قولهم **و** كذلك فيما لا يشهد مع الشبهة كالحدود والخصاص يسأل عن الشهود في قولهم
و وان لم يطعن الخصم في الشهود يدل عليهم فهو على وجهه ثلاثان قالهم عدول صدوقا ويشهدوا على او قالهم عدول جائز شهادتهم
 وعلى او قالهم عدول ولا يزدق الوجه الاول الثاني القاضي يقضى عليهم دعوى المدعي ولا يسأل عن الشهود لانه لا طريق وان قال
 هم عدول ولم يزد او قالهم عدول لانهم اعطوا في الشهادة فسد على وجهه لمان كل المدعي عليه عدلا يصح لتزكية او لا يصح بان
 كان مستورا او قاله فان كان عدلا يصح لتزكية نظرا ان كل المدعي عليه لم يجمع دعوى المدعي عند الجواب بل يكتفي حتى شهد عليه
 الشهود ثم قالهم عدول قال ابو حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى ان القاضي يقضى للادعي بشهادتهم ولا يسأل عن سماعهم

[illegible]

وفي رواية الاملا والعارة
 اذ شهد على النبي اذ وعده او
 اعاد انه ليدعى لا تجوز
 شهادتهم ما قبل الرد تجوز
 بعده اذ شهد الوصي دين
 لبيت والورثة صغار او بعضهم
 صغار لا تقبل شهادته لانه
 يثبت بشهادته حق نفسه
 ولو كانت الورثة كبارا
 جازت شهادته ولو شهد
 دين على الميت حازت شهادته

على كل حال، ورجلان فيدهما من رجلين خارجا، ودعى الزهن فشهدا الزهنان حازرتا شهدتهما الانهما
يشهدان على أنفسهم ما يبطل اليده ولشهادتهما انفسه وما يبالهن والمرين ينكر لا تقبل شهادة الزهين لانهم ما يطلقان عليهما انبهاها
الزهن الان ان الزهين يضمنان قيمة الزهن الذي وكلان الزهن جارية رجلين فهلكت عندنا الزهين وقبعتا من الدين أو وأقل أو أكثر فذهبها
المرتهان للدي لا تقبل شهادة علي الزهين و يضمنان قيمة الزهن الذي لانهما أقرا على أنفسهم انهما ما كانا غاصين * ورجلان غصبا
عبدان رجل خارجا، وداعاه فشهدا الفاسدان شهدا بعد الزهن على الغصوبين بعه حازرتا شهدتهما ولان الزهين قبل الزهين العبد قائم أو
هالك في يد وقضى القاضي عليهما ما لقيمة الغصوبين بعه أو لم يقض و الزاضي على القيمة ودفعا لقيمة الغصوبين بعه أو لم يدفعا ما تقبل شهدتهما
أما قبل الدفع فلانما يجوز لمانع عليهما ان الضمان ان غير الغصوبين بعه وأما بعد الدفع لا تقبل شهدتهما لانما لا يطلقان ملكا لبناء الغصوبين بعه في
القيمة المأخوذة فلا تقبل شهدتهما وكذلك المستقران اذا شهدا الغير لقرض أنما قرضهما فلان كان الذي لا تقبل شهدتهما ما شهدا بذلك
قبل أداء القرض أو بعده ورجلان شورا جارية شرافا وسادوا قضاهاا خارجا وشهدا المشتريان ان شهدا بعد ما نقض البيع الفاسد و
الحارة على البائع حازرتا شهدتهما ولشهادتهما ذلك ولجارية قائمة في أيدهما أو هلكة في أيدهما لا تقبل شهدتهما لان البيع عا فاسدا
مضنون القيمة بخبرة الغصب ولو كان القاضي نقض البيع الفاسد أو نقض المشتريان بمضرة البائع ولم يدفع الجارية إلى البائع حتى شهدا
أنهما الرجل يدعي لا تقبل شهدتهما لانهما مضنون عليهما فلا تقبل شهدتهما في نحو بل الضمان * رجل اشترى من رجل جارية وقضىها
ثم تقلها البيع أو زدها لم يعب بغير قرضه ول يدفع الجارية إلى البائع قضاها خارجا لرجل أو قام شاهدان أحدهما المشتري لا تقبل شهادة
المشتري لان الاطالة والرقالة بخبرة مع حديق نحو الثالث فخصم كان المشتري بما هما من البائع شهدتهما للدي فلا تقبل
شهادته ولو كان الرقاب يضمنان القاضي أو قبل القرض بغير قضاء أو بخسارة أو بغير ما حازرتا شهدتهما ما شهدا بعد ما زحاه إلى البائع

بهذه الاسباب أو قبله لان الرتبة الانساب في نسخ كل وجه فكانت الجارية بعد الفضيقة في مصورة بل في فترة الهم وشهادته المزمين
 جائزة ورجل المشتري جارية بعد وقتان ثم وجد الجارية عيافا فترعاها فبعضها وحس الجارية بعد ثم جازم رجل وادعى الجارية بمحض ثباتها
 فتم المشتري مع رجل آخر ثم ادعى لا قبل شهادة المشتري وان شهد بعد دفعها اليها فاجازت شهادته لان الجارية بعد الرتبة العيب
 ما دامت في يد تكون بمنزلة المصوبة لا من مضمونة بقيتها حتى لو هلكت الجارية لا يحل الرزق كان عليه قيمتها والقاص اذا شهد بالمصوب
 لغیر المصوب منه والمصوب في يد لا قبل شهادته وان شهد بعد وقت المصوب على المصوب عنه جازت شهادته * ولو تكن العبد هلك في يد
 بائع الجارية ثم ان المشتري الجارية بعد وجب عيافا فترعاها بعد القبض قضاء فاض صهرته ورجع على البائعا بقيمة العبد فان جازم رجل وادعى
 الجارية بغير هذه الحاله فتمد المشتري مع آخر ثم ادعى جازت شهادته لان بعد هلاك العبد تكون مضمونة بقيمة العبد لان لو هلك
 يقتض الرذكانت بمنزلة المهره وتو شهادته المزمين لغیر الهم جائزة * رجل هلك وله على رجلين اقل درهمين فتمد المشتري بغير رجل اثنان
 الميت لا وارثه سواء شهد آخران سواءهما رجل آخر أو ما خ المبت وارثه لا وارثه سواء فانه قضى بشهادة الفريدين لان الاخير مع الارن
 فان كان شهدا والاخر شهدوا ولا رفضي القاضي الا لا قبل شهادته لغیر عان رجل آخر اثنان الميت لا قبل شهادته الفريدين لانهم يدفعان عن انفسهما
 مطالبة الاخر بهذه الشهادة وكذا الوضاد من الميت بامر القاضي أو بغير امره شهدا الا لا قبل شهادتهما لان الدين تقضى بأثمانها وكانا
 بمنزلة البائعين والبائع اذا شهد لغیره على لا قبل شهادته وكذا المشتري ولو تكن مكان الدين عند خصي في ايديهم من الميت فلم يدفع العبد
 اليه الاخر حتى شهدا الا لا قبل شهادتهما وان دفعهما الى الاخر فضاء فتمد الميت الا لا قبل شهادتهما ما كافي القصب ولو كان العبد يدعي في
 ايديهما الميت جازت شهادتهما الا لا بدفع العبد الى الاخر أو لم يدفع لانهم مادفعا (٤٦٧) الى الابد عن حقه فلم يكن دفعهما معا

حيما فان كان ربك عليه مجاهد ربك ويتق عليه وان لم يركبكم احدى امره ويتق عليه من آخره كذا
 في الفخوة * وفي المتن فان لم يوجد من رتبته عيافا فترعاها بوقته حتى اذا احتج الى ظهره بشري
 بشتمه فساو بغيره عليه كذا في المحيط * قال الخصاص في وقته اذا جعل دار سكني للرجال فليس للجوارين
 ان يسكنوها وانما في يوم الموسم يترعوا ويتق غلما في مرمتها ما فصل عن ذلك فري على المساكين
 كذا في الظهيرية * في فتاوى ابي القبر رحمه الله تعالى رجل يخر باط المسلمين على ان يكون في يد ما دام
 حيا فليس لاحد ان يخرجهما ليظهر منه امر يستوجب الاخر من يده كشراب الخمر او ما اشبه ذلك
 من القسوق الذي ليس فيه مرض الله تعالى كذا في الفخوة * ارض لاهل قرية بها جامع وقبر وقبرها
 ثمان واحدا من اهل القبر في بنيانها (١) لوضع القبر والآلات القبر وأجلس فيها من يحفظه لتناع بغير
 رضا اهل القبرية أو رضا بعضهم بذلك قالوا ان كان في القبر تسعة بحيث لا يصح ان يخلط المكان فلا
 (١) قوله لوضع القبر: كذا في جميع نسخ الهندية وصوابه أو وضع كما رأيت في الاصل المتقول عنه ابراهيم

فيكون شهادته سواء كانت الاجرة خمسة أو اقل يقول أو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز شهادة في الوجه الثاني لاثبات حق القسوق لغيره
 من لسان الاجرة عن نفسه * ولو كان الشاهدان كذا في الجارية جازت شهادته في الوجهين * ويجوز شهادة الدين للوجهين
 من جنس دينه كذا في الوكالة والمعلم * ولو شهد له بدينه يعلمونه بمعلومه لم يعمل لا قبل شهادته لان الدين لا يتعلق بحال الدين في حياضه يتعلق
 بعد وفاته * رجل باع عبدا وسمه الى المشتري ثم ادعى رجل انه اشتراه من المشتري وأنكر المشتري فشهد البائع لا قبل شهادته
 لان فيه تباعد العدة عن نفسه * اذا شهد الاجير لاستاذ محشي اختلفت الروايات فيه كذا في كتاب الكفاية انه لا يجوز وكذا في الفتاوى اجبر
 القائل اذا شهد على ولي القتل بالعقوبة جازت شهادته وذ كذا في الفخوة رحمه الله تعالى ان شهادة الاجير لاستاذ مدرسة وهو رديء وهو رديء
 أي حسنة قالوا ان الاجير مشتري كقولهم شهادة في الروايات كلها * وما ذ كذا في الفتاوى يجوز على هذا الوجه وان كان اجير وحده شاهر أو
 مسانمة أو صامو لا قبل شهادته لاستلانة في تجارة ولا في آخر * وما ذ كذا في الكفاية يجوز على هذا كذا كذا في التلخيص رحمه الله
 تعالى والصدرا الامام الاجل الشهيد رحمه الله تعالى ووجهه ظاهر لان اجير الوحد يستحق الاجرة في الزمان فانما كان يستوجب الاجر زمان
 أداء الشهادة كان متما فاجتهد اما الاجير المشتري لا يستوجب الاجر الا بالمال الذي عقدت عليه الاجارة فانما يستوجب ثبته هادئة أجرة
 اتقت للتمعة عن شهادته ولهذا جازت شهادة القاطل على الولادة عند شرطه وهو العدة * رجل ملأ اوصى فقرا بجيرانه بشي وأنكر
 الوثوق صفتهم شهد على الوصير رجلان من جيرانه لهما ولا يدعيان حال مجده رحمه الله تعالى لا قبل شهادتهما لانهم فاشهدا الاولاد هما
 فيما يخص الاولاد ما قبلت شهادتهما في ذلك * واذا بطلت في حق الاولاد بطلت أسلا لان الشهادة واحدة كالشهادة على رجل انه قد قذف
 أمه ما وفاته لا قبل شهادتهما وذ كذا في رحمه الله تعالى في وقت الاصل اذا وقع على فقرا بجيرانه وشهد بذلك فقرا من جيرانه جازت
 شهادتهما قال القسوة أبو القبر رحمه الله تعالى ما ذ كذا في الوقف قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اماعي قيس قول مجرده رحمه الله تعالى في

مستأجر الدار اذا شهد مع
 رجل آخر ان الدار للذي
 آجر أو شهد الذي ان الدار
 للذي ذكر الناطق رحمه
 الله تعالى انه يجوز شهادته
 في الوجهين في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى
 وان كانت شهادته في الوجه
 الاول لتعصب الاجارة وفي
 الوجه الثاني لاثبات حق
 السبع لنفسه وموم ذلك قال

أن لا تصل في الوقت أيضا إلا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى صور أن تطل الشهادة في البعض وتنفى في البعض وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تصل أصلا ويحتمل أن ما ذكر في الوقت محمول على ما إذا كان جرحه كثيرا لا يحصون وما ذكر في الوصية محمول على ما إذا كان وقتا لا يحصون فان محمدا رحمه الله تعالى ذكر في الزادات لو أن سبعة رجعت إلى دار الإسلام باسارى فقالت الاسارى نحن من أهل الإسلام أو أهل الذمة أخذناه ولا فرق دار الإسلام وقالت السرى نعم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب كلن القول قول الاسارى لان ثبوت الإدعاء لم يعرف الاق دار الإسلام ودار الإسلام وأربعة فكل من كان مع باسارى يكون معصوما ظاهرا فان أقامت السرى بيعة على دعواهم ان كانت الشهود من التجار جازت شهادتهم وان كانوا من السرى لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فبعض الجند لا يجزى شهادتهم لان السرى قوم يحصون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه وأما الجيش فجميع عظيم فلا يضر حقهم ما عان من الشهادة ولو أوصى بشئ من ماله لمصلحة وهاهنا ذكره في غير هذا بعض أهل المسجد جازت شهادته . وكذا اذا شهد دواعي وقتل لحيده الجامع أو على أبناء السبيل وهم أبناء السبيل جازت شهادتهم . واختلف المشايخ رحمه الله تعالى في شهادة بعض أهل المسجد قال بعضهم منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه لا تقبل شهادة أهل المسجد قال الشيخ الامام الزاهد أبو بكر محمد بن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز هذه الشهادة وأخرج الرواية من سائر الوقت . وأما أصحاب المدرسة اذا شهدوا بالوقت على المدرسة قال بعضهم ان كل الشاهد يطلب لنفسه حقا من ذلك لا تقبل شهادته وان كل لا يطلب تقبل وقاسوا على مسئلة الشفعة . دارىعت ولهوا شفعاء فذكر البائى السبع فشهد بذلك بعض الشفعاء ان كل لا يطلب الشفعة وقال أبطلت شفعتي جازت شهادته وان كل لا يطلب الشفعة لا تقبل شهادته قال مولانا ناضى الله عنه وعنده هذا يخالف الشفعة لان حق (٤٦٨) الشفعة مما يحتمل الابطال فاذا قال أبطلت شفعتي بطلت شفعتي وأما الوقت على المدرسة

باس به وبعد ما بينوا احتاجوا الى ذلك المكان رضى السامعى بشرفه كذا في فتاوى قاضخان . رجل أوصى بأن يخرج ثلث ماله ويصلي ربيع الثلث لفلان وثلاثة أرباعه لآخره وللقرة رتم قال لآخر كروا حظ الرباطين وهم فقراء الساكتين في رباط بيته فهذا على وجهين امان كانت القرية يحصون أو لا يحصون ففي الوجه الاول جعل عدد كل واحد منهم رتم أو للقرة رتم أو للرباطين رتم حتى لو كانت القرية عشرة فقرر رجل ثلاثة أرباع الثلث على اتني عشر شهرا وعشر للقرة رتم أو واحد للقرة رتم أو للرباطين رتم في الوجه الثاني جعل ثلثة ارباع الثلث على ثلاثة لكل فرق بينهم كذا في الواقيات الجسامة . واذا اشترى الرجل موضعا وجهه طرقتا المسلمين وأشهد عليه فانه يصح ويشترط لئلا يهرم أو يحد من المسلمين على قول من يشترط التسليم في الاوقاف كذا في التهريه . قال حلال رحمه الله تعالى وكذلك القطر فخذها الرجل للمسلمين ويشرط فيها وان لا يكون بناؤه لغيره أو للزور ففقد ما روى فافقد شخص بناءه القطر فباطل المراءى فيها كذا في التهريه . وحكى عن اهلنا كم المعروف بجهريه أنه قال وجدته في النوادر عن أبي حنيفة

من كل فقير من أهل المدرسة يكون مستحقا للوقت استحقاقا لا يطلب بابطاله فانه لو قال أبطلت حتى كانه لا يطلب واخذ بعد ذلك فكان شهادته لنفسه فيجب أن لا تقبل شهادته . روى عن بعض المشايخ اذا شهد انسان من أهل مكة على وقت تلك السكتان كان الشاهد يطلب

لنفسه محالا تقبل شهادته وان كان لا يطلب تقبل شهادته وقال مولانا ناضى الله عنه وعندي في وضع هذه المسئلة في الجواب رحمه الله تعالى لان الوقت على السكة يكون لأصلاح طريقه لوما أشبه ذلك . ولو وقف لنا القنطرة أو لأصلاح الطريق أو حفر القبور أو لأصلاح القبائل أو انشاات المسلمين أو لشرائها لا كفان لهم ذكر التلوي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز فكنا في المسئلة فنظر . رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر ان المرأة أقرت أنه امرأة فلان لرجل يدعى لا تقبل شهادة الزور لان يكون الزوج أعطاهما مهرها والمذيع يقول كنت أذن لها في التكاثر وقبض المهر رجل شهد على قضاء سطر على قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز شهادة الرجل على قضاء أبيه ويجوز شهادته على شهادة أبيه وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى اذا شهد بنا القاضى لرجل أن أباهما قضى لهذا على هذا يقبل شهادتهما أو يحسنه رحمه الله تعالى على قضاء أبيهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز قال به نأخذ . رجلان شهدا على رجل أنه قال ان كنت أنا فافقدى رتم انه قد كلم أباهما قال ان كان الابن غائبا أو حاضرا أمرا عينا من شأنه فبشهادتهما باطله وان كان الابن مستكرا الكلام جازت شهادتهما . وكذا لو كان الابن على الضرب . رجل ادعى على رجل حاقضه الذي بنا القاضى قال محمد رحمه الله تعالى القاضى يقبل شهادة الابن . ولو شهد أن أباهما قضى للذي على هذا المذيع عليه لا تقبل شهادتهما . رجلان شهدا على رجل أنه باع دار من هذا المذيع بالثمن حدهم على أنهم كاهلان بائن قال محمد رحمه الله تعالى ان كان ضمانهما في أصل البيع لم تقبل شهادتهما لان البيع رتم بضعتا فبأنكأتهما بائنا وان لم يكن الضمان في أصل البيع جازت شهادتهما ورجل قال ان شربت خمر افقدى رتم فشهد رجل وامرأان ان شرب الخمر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بعقوبة المد ولا يحد . ولو قال ان سرق رتم فلان فصدقى رتم فشهد عليه رجل وامرأان أنه سرق منه عشرة دراهم قال في المنقبي هذا هو الاول سواء لا تقبل شهادة الرتم ولا يقضى بشئ . وذكر في التوازي ان محمد رحمه الله تعالى قال أفضنه العشرة ولا أقطع يده ولا اعتق العبد . والعصم خلاف محمد رحمه الله تعالى في مسئلة البرقة وشرب الخمر والتهريه فيما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى . رجل نحف

وقال ان استقرضت من فلان ذراهما فعبدني حر ثم ادعى فلان عليه القرض فشهد على ذلك ابا العبد مع رجل اخر ذكى النوازل انه قضى المال للدي ولا يقضى بالعقود الا القضاة استقر الصدق فاستقرت شهادته * ثم يومئ مسلم حسو قال ان دخل عبد هذا ارضه وحر وقال صبراني ان دخل هذا العبد هذا ارضه اثم طلق فشهد نصرانيان بالاقول ان كان العبد مسلم اطلعت به ثم مات ما لا يشهد عليه المسلم بالاولا وان كان العبد نصراني فاشهدا ثم اعلى التصرف في الطلاق جازت وعلى المسلم بالعقود لا تجوز في قول أبي حنيفة قال يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لانها في العقد شهادة الصرافى على المسلم وهو مولى العبد * رجل اشترى عدينا * ثم عقدهما ثم اختلف المشتري في المشتري في اذاعى البائع ان الفئ كان الفاواذى المشتري انه كان خمسة فشهدا للمعتان ان الفئ كان ألفا لا قبل بشهادتهما ولو لم يختلفا في الفئ ولكن المشتري يدعى الاضواء انكر البائع فشهد للمعتان المشتري ان شهدا ان البائع ارأى عني الفئ جازت شهادتهما ما به رجلان شهدا لرجل بندين على الميت فشهد الرجلان بندين للشاهدين على الميت فقال الاولان كما ارأى المدين ذكوا لآخر ناقسه لجازت شهادتهما الاولين استحسانا * ولو قالوا كفاضناه الذين في حياته جازت شهادتهما وما لواضهان عليهما * رجل وكل ثلاثة نفر في خصومة وقال لهم خاص فهو وكل فها شهد اثنان منهم واحد لم يكن هذا الواحد خصما لشهادتهما وان وكل كل واحد على حدة لخصومة والقبض جازت شهادة الاثنين لاصحابها بالوكالة في الخصومة والقبض * رجل عليم در رجل فشهدا المدون مع رجل آخر ان الطالب اقر ان الدين لفلان ان شهدا المدون بذلك قبل اداء الدين لم يقبل شهادته وان شهد بعد لم يازت شهادته * رجل اشترى جارية موكلة لرجلان بما يلحقها فشهدا لكفيلان ان البائع انتقل الى الفئ لا قبل بشهادتهما وكذا لو شهدا ان البائع ارأى عني الفئ * ثلاثة نفر لهم رجل دين فشهدا اثنان منهم على الثالث انه ارأى المدون عن خصمه لا قبل بشهادتهما لانهم اذعان شركة الثالث فقامت ضمان (٤٦٩) من المدون وكذا لو قضى اثنان من المدون

الحضور لاداء الشهادة الا راكبا وليس عند ندابة ولا ما سكرى جدا به فبعت المشهوده العدا بمقر كها لان ادا المشهادة لا تطل شهادة وان لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي أو كان يجدها بوقت المشهوده دابة فتركها لا تقبل شهادة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فان كل الشاهد طاعما للشهوده لا ترد شهادته وقال القضاة أو ألبس حرامه الله تعالى الجواب في ال كوب كما قال أبا حنيفة الطعمان لم يكن المشهوده طاعما للشاهد بل كان عند طمع مقدمه اليها كما لو لا ترد شهادتهم فان كان هيا لهم طعاما كما لو لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن ذلك ولكنه جمع الناس للاستشهاد وهيا لهم طاعما أو بعث اليهم دواب أو خرجهم من المصفر كروا أو كواطعاهم اختلجوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في ال كوب لا تقبل شهادتهم بهذا وقيل في أكل الطعمان وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقبل فيما والتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان العادة حرت بذلك فبما ينال الناس خصوصا في النكحة فانهم يذوقون السكر والملاهي ويترون الدراهم ولو كان ذلك حقا في الشهادة لم تلتفعلا بها * رجلا شهد على مريض صاحب فراش أنه طلق امرأته فلا يوافقها إلا أنه ينفذ لثقتي صحتة وأمره بالنيابة فكتفنا لا تقبل شهادتهم لان ما شهدا على أنفسهما بالفسق وعن أبي القاسم الصنار رحمه الله تعالى اذا شهدا ثمان على طلاق امرأته أو عتي أمة وقال كان ذلك عام أول جازت شهادتهما ما فاقوهما الا وهن شهادتهما قال حوالا نارضى الله عنه وبنيت أن يكون ذلك وهذا اعلم انه يحكمه المسالك والريجات والامال ان الدعوى ليست بشرط لهذه الشهادة فاذا اخرجوها ووافقتهم ثلاثة فتلاوا رجلا عما شهدوا بعد ثمانية أن الولي عفا عاقل الحسن رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهم إلا أن يقول ثمان منهم عفا عن عون هذا الواو احدث في هذا الوجه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقل في حق الواحد وقال الحسن رحمه الله تعالى أقل في حق الكل * ثلاثة شهدوا في حادثة ثم قال أحدهم قبل القضاء استغفر الله قد (٤٧٠) كذب في شهادتي فسمع القاضي ذلك القول ولم يعلم أنهم قال ذلك فسا لهم القاضي فقالوا كنا

على شهادتنا قالوا لا يقضى واستغفرا للمرأة الأقل أن تبسحهم وصدق بینه على المسكين كذا في فتاوى قاضينا * ودون ذلك في الفضل أن يشترى بینه عينا فبعتهم كذا في التظهير وفي البراءة وفي الضبعة أو لم يبعها والصدق بینه كذا في العرائق * الميت بعد ما دفن بمنطوية أو قفله لا يسع اخراجه من غير عذر ويجوز اخراجه بالعذر والعذر أن لا يرض بمصوبة أو أخذها للشفيع بالشفعة كذا في الوقاعات الحسبية * رباط كرت دوابه وعظمت مؤثرها لقيم أن يسع شيئا منها أو يتق منها في علقها وأمره الرابطة فبذاعلى وجهين ان بلغ من البعض الى الحد لا يصلح له الرابطة فله ذلك وما لا فلا ولكن يمسك في هذا الرابطة مقدارا يحتاج الباور به ما زاد على ذلك في أدنى رباط الى هذا الرابطة كذا في الذخيرة * سئل القاضي الامام شمس الأئمة محمود الأوزبكي عن مسجد لم يسق فهو مخرج مباح له واستغنى الناس عنه هل يجوز تحريمه بقبره قال لا وسئل هو أيضا عن القبر في القرى اذا اندرس ولم يسق فيها أثر للموتى قال العلم

بعض شهادتي أو غلطت أو نسيت لا تقبل شهادتي قالوا كذا ونسب بعض الحدود أو بعض النسب ثم تدارك في مجلسه ولا جازت شهادته اذا كان عدلا قبل ذلك * هذا اذا كان كلامه الاول شهادة فان لم يكن ليدكر لفظه الشهادة في كلامه الاول فبقر ثم ذكر بعد ذلك جازت شهادته * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المتني اذا شهد عند القاضي شهادة ثم جالس يوم وقال شككت في كذا وكذا ماها أو قال غلطت أو نسيت فان كان يعرفه القاضي بالصلاح ولم يكن مما تقبل شهادة فبما ينال وان كان لا يعرفه بالصلاح بطلت شهادته وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الجرد اذا شهد عند القاضي شهادة ثم زاد فيها قبل أن يقضى القاضي أو بعد ما قضى أو قال أو همتا وما غير * فمن قبل القاضي ذلك منهم ذكره التلطي في الوقاعات * ولو قال الشاهد بعد ذلك غلطت في ما فرجت كان خذله جوعا عن شهادته والتوى على ما ذكر في الجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاما تقصير المطلق وتعين المختل يصح من الشهود وان كان ذلك بعد الانتراق ذكر في الكتاب في مواضع * رجل ادعى دارا في يد رجل وأقام شاهدين فشهدا ان الدار لرجل القاضي يقضي بالبناء والدار للرجل فان قال قبل القضاء ليس البناء لعمرو للشهود عليه قبل ذلك منهم موضعي الذي بالاحداثون البناء وان قال ذلك بعد القضاء كان عليه قيمة البناء للقضي عليه لان اسم الدار يتناول البناء معا وإذا ينال قبل القضاء كان ذلك بمنزلة تعين المختل * رجلا قال لا لشهادة قللان عندنا ثم شهدا له ذكر في المتني أنه يجوز شهادتهما * وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر ان قال لا لشهادة قللان عندني في أمر أو قال لا سلم في هذا ثم شهد بعد ذلك جازت شهادتهما * وكذلك لو أن رجلا قال لا لشهادة تشهد بهما قللان على فلان فبقي زور حيا أو شهدوا وقال لا ثم ذكر حين فتاها ثم ذكرنا جازت شهادتهما * ولو قال المدعي ليس لي على دعوى هذا الحق ثم نكح جاسنة ذكر التلطي عن محمد رحمه الله تعالى أنها تقبل * وروى ابن خضاع عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تقبل لها كذب مشهوده * ولو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جابه فشهد لا تقبل شهادته * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها تقبل * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر رجل جالس بقبائين على رجل

مكتوب في أحدهما أن فلان عليه أقدمه لشيء له عليه غيره ومكتوب في الأخرى عليه مال آخر لشيء له عليه غيره ولا وقت أو
 كان الوقت واحدا وصلح المال بيني جميع ذلك فما المال كله . وفي التوادولان رستم رحمه الله تعالى لا يحكم بشيء إلا أن يكون في وقتين
 مختلفين فيجب الا خروا الأول باطل . ومن الشهادة الباطلة الشهادة المجهول . رجل غصب جارية فباعها المغصوب منه وشو قد شهدوا
 أن الذي عليه غصب جارية . قال في الأصل قبل الشهادة . ويحسب الذي عليه حتى يبيحها ويرد على صاحبها فإن أحضر اليهود
 عليه جارية أن اتفق الغصب والمغصوب عنه أن جارية هذه بقضى بالغصب . فإن أنكر الغاصب أن تكون هذه الجارية بجارية
 للذي وأنها الذي لا يقضى بها الذي ما لم يثبت الشيء التي غصبها منه لأن السنة الأولى انما قبلت من غير بيان الصفة والقيمة في حكم
 الحبس لا في القضاء بالجارية . قال القصة أو بكره ١٤٥ من جملة ما تعالى تأويل هذه المسئلة أنا شهدنا الشهود على إقرار الغاصب أنه غصب
 منه جارية حتى يكون ثابت بشهادتهم إقرار الغاصب والإقرار بالمجهول جاز في غير البيان . في صورة الإقرار والجارية وقال هذه تلك
 الجارية كان القول قوله . ما لو شهدوا على فعل الغاصب لا قبل شهادتهم لأنهم شهدوا بالمجهول . قال حامدا لما عزمهم الله تعالى لا قبل
 الشهادة على فعل الغاصب وإن لم يصفوا الجارية ولو لم يذكروا قيمته في حكم الحبس لا في القضاء بالجارية لأن الغصب إنما يكون بعد من الشهود
 عادة فلو لم تقبل الشهادة من غير بيان الصفة والقيمة لا تختص بالانظر . قال الغاصب ماتت تلك الجارية . وقال بعض ولا أقدر على رد هاتين
 صدقه المغصوب عنه في ذلك فطلب منه القيمة بقضى له القيمة وإن كذب يحبس الغاصب حتى يمضي زمان يقع عند القاضي أنه عاجز عن
 رد هاتين كرفي الجميع أن الشهادة على الغصب مقبولة وإن لم يذكروا قيمته . هو كرفي الأصل رجل قال لغیره ادعك عدوا مقولا للردع
 ما أودعني الأمانة وقد مات فقام الذي شهدوا فشهدوا على أنه أودع عبدا (٤٧١) وأمة ضمن الذي عليه قيمة العبد بمجوده

إبداع العبد ولا ضمن قيمة
 الامتنع كما عند المدعي
 قالوا انما قبل البينة على
 الإبداع أنا وصرفوا العبد
 والقاضي يعرف مقدار قيمة
 مثل ذلك الموصوف وان لم
 يعرف القاضي ذلك سأل
 الذي أمانة البينة على
 مقدار القيمة أما أن شهدوا
 أنه أودع أمة وعبد ادول
 بصرفوا العبد لا قبل شهادتهم

ولا غيره هل يجوز نزعها واستغلالها (١) قال لا ولا يحكم القصة كذا في المحيط . فلا كان فيها حشيش يحس
 ويرسل إلى الدواب ولا يرسل الدواب فيها كذا في الصراة . رجل جعل أرضه مقبرة وأما بالقصة أو سكا
 سقط خارج عنه أن كانت خراجة وهو الصحيح هكذا في غاوى فاضحان . امرأته جعلت قطعة أرض لها
 مقبرة أو تربتها من يدها وقد بنت فيها البنايات والقطعة لا تصلح للقبور فغلبه الماء عند هاتين صيها فاسد
 فأرادت بيعها . كانت الأرض بحال لا يرغب الناس عن دفن الموتى لقله الفساد له البيع وإن كانت
 يرغب الناس عن دفن الموتى بكثر الفساد له البيع فإذا باعتها فاستمرى أن يأمرها برفع البنايات كذا
 في المضمرات ناقل عن الكسبي . رجل خزن ثمنه قنبرا في مقبرة رجل يكون لغیره أن يعقره منه قالوا أن كانت
 في القبر تسعة فالتسعة له أن لا يوشى الذي حرقوا ولم تكن في المكان تسعة كان للغير أن يدفن ميتة وهو
 (١) قوة قال لا هذا لا يتناقض ما قاله الزيلعي في بلب الخبز من أن الميت إذا بلى وصارت أجزاؤه زرعوا البنايات
 عليه أنه لا مانع هنا كون الحرق موقوفا على الحق فلا يجوز استعماله في غيره فليأتمل وليقرر ما صححه

قالوا على قياس مسألة الغصب ينبغي أن تقبل . ويحسب حتى يبيح به كافي التصب وقال بعضهم لا تقبل الشهادة في غصلا وادعوا قبل
 في أصل الغصب . ووجه قولهم في ذلك أن الغصب يكون بعد من الشهود عادة فلو لم تقبل شهادتهم من غير بيان الوصف لا يمكنهم أداء الشهادة
 فحصلت الجهالة المكان الضرورة ولا ضرورة في الإبداع . وقد كرفي المتن شاهدنا شهدنا على رجل أنه غصب لهذا شاة أو دخلها فغنىه قبل
 شهادتهم أو بقضى عليه بقيمة الشاة . ولو شهد أن شاة فلان دخلت في غنم هذا لا قبل شهادتهم ما شهدنا شهدنا على رجل أنه غصب عنه
 دوابا دخلها في غنم لا قبل شهادتهم أو ما لا قبل لأن بيان الوصف شرط لقبول الشهادة على الغصب بل لأنهم إذا اختلفوا في اللون يختلف
 المغصوب وأما شاة هكذا ولا حشيش . ما على . وبما يجوز أن تقبل الشهادة من غير بيان . ولو اختلف في البيان لا قبل شهادتهم ما شهدنا
 على محدود ذكر الحدود الثلاثة توسكتان الأربع جازت الشهادة عندنا . ولو بينا الحمار أربع واختلفوا لا قبل شهادتهم أو ما شهدنا هذا كثيرة
 . رجل شهدنا أن لهذا الرجل في هذه الحمار قد خدعنا فلان الحمار خمس ما دخلت شهادتهم الطهور والكذب في شهادتهم لو كانوا شهدنا
 أن لهذا في هذا القراح عشر تأجر به فإذا القراح خمسة أجر به رجل أدعى عبدا في يد رجل . وقال بعض هذا العبد باق في يدهم وقد نزلت الفتن
 فأنكر المتن عليه البيع وقضى الفتن فشهد للذي شهدنا على إقرار البائع بالبيع وقضى الفتن . وقالنا لا يعرف العبد ولكنه قال لا يبعد
 زيد شهدنا أن هذا العبد اسمه زيد أو أن البائع أن اسمه زيد قال لا يبيع . بهذا الشاهد يحلف البائع فإن حلف رآه الفتن
 لأن قبض الفتن ثبت بشهادة الشهود على إقرار البائع بالقبض وإن شك البائع عن العين زعمه ليس بشكوه فشهدنا شهدنا أن البائع أقر
 أنه باعه عبدا زيدا أو قد قسمه أو حتى يعرف من عمل أو صناعة أو حلية أو عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا أو الأول في القياس سواء إلا
 أتى أحسن أناسه المعروف أن جزءه وكذلك الأمانة . رجل أدعى أنه وارث فلان الميت وأقام شاهدين فشهد أنه وارث فلان الميت
 لا وارث له سواء كان القاضي يباله ما عن السبب ولا يقضى قبل السؤال لأن الولاية محتملة لا خلافا لأسبابها والقضاء بالمجهول معتذر فإن

لمن الشاهدان أو ثلثا قبل أن يسألهما القاضي القاضي بشئ * ولو أقام القاضي شاهدين أو ثمانية وأثنى قاضي بلد كذا فلان بن فلان قضى
بأنه وارثه لولا ورثته سواء أو شهدنا على قضاة ولا ندرى بأي سبب قضى بوارثته فإن هذا القاضي يسأل القاضي عن السبب الذي قضى
به القاضي فإن بين سباق قضى به بالمرأى لأن قضاة القاضي يحمل على الحق ما يمكن ولا يقض بالشك فقضى به بالمرأى ولا يقضى
بالسبب الذي بين القاضي لأن هذا القاضي لا يدرى أن القاضي الأول قضى بذلك السبب أم لا * رجل أدعى على رجل أنه شبع ولله فلازموضة
فمدخلت منها فشهد الشهود على الموضحة وقالوا لا ندرى ما أتت كذا في التمسك أنه يجوز شهادتهم ما على الموضحة لأنها اتفاق على الموضحة
قال إذا شهد الشهود رجل يدعى رجل وقالوا نعم فالقاضي لا يقض على حدودها وكذا إذا شهدنا الهالك لا نعرف أسماء الحدود فإذا
اتهمنا الهالكين حدوده ولو عرف أنهم هذا الذي وفي ملكه وفي هذا الذي عليه فإن القاضي يقبل ذلك منه ما أذعن لا يستعنه القاضي
مع الذي والمدعى عليه وأمينه لا يقض الشهود على الحدود بمحض ثم ما فانا ونفعلنا وقالوا هذه حدود الهالكات التي شهدنا بها هذا الذي
فهذه تلك الهالكات وحدودها ثم يرجعون إلى القاضي ويشهدوا باليمين أنهم وقعوا على الهالكات ويشهدان على أسماء الحدود وخيئت قضى
القاضي بالدار التي شهد بها الشاهدان بشهادتهم وكذا القرية والحلوات وجميع الضياعات والعقارات * ولو شهدوا أن الهالكات التي في بلدة
كذا في محلهم في فلان فلا تلتصق بدار فلان بن فلان فلا تلتصق في يد فلان الذي عليه هذا الذي وفي ملكه لكن لا تلتصق بحدوده
ولا تقض عليها وقال القاضي أنا أتيتك شهود آخرين يعرفون حدودهم الهالكات في شاهدين يشهدان أن حدودها كانوا كذا
اختلف جواب هذه المسئلة في النسخ * ذكر في بعضها أن القاضي يقبل ذلك ويحكمهم الذي يكفى المسئلة الأولى ذكر في بعضها أنه
لا يقبل ولا يحكمهم الذي لان (٤٧٣) الشهادة الأولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلا يدون الشهادة الثانية فكان وجودها

وعندها سواء وكذا القرية
والحلوات وجميع العقارات
* ثم قال في الكتاب وهذا
كأنه إذا تم تكن الهالكات مشهورة
فإن كانت مشهورة باسم رجل
فخودا عن بن مارت بالكوفة
ودار الزبير بالبصرة وشهد بها
الشاهدان لسان وليد كرا
الحدود لا تقبل شهادتهم ما في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وتقبل في قول صاحبه

كرجل بسط المعلى في المسجد أو زل في الرباط فله أن ترقا كان في المكان سعة لا يوشى الأول ولو أن
الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال أبو نصر لا يكره ذلك كذا في الظهيرة * ميت دفن في أرض أنسان بغير
أذن مالكها كان المال لها بخلاف ما شرع بذلك وإن شاء أمر بخراج الميت وإن شاع سوى الأرض وزرع
فوقها وإن شاء خر الجبل قرباني القبر قال في سباح المفسر دفن فيه غير ميتة لا ينشئ القبر ولكن بغير قيمة
خضره ليكون جهاين الحقين كذا في خزانة المفتين * وهكذا في الحيط * قوم غرروا أرض موات على شط
جميعون وكان السلطان يأخذ العشر منهم ويقر بذلك رباط فقبلهم تنول الرباط إلى السلطان وأطلق
السلطان ذلك العشر هل يكون للثواني أن يصرف ذلك العشر إلى المؤمنين يؤذن في هذا الرباط يستعين بهذا
في طعمه وكسوته وهل يكون للثواني أن يأخذ ذلك العشر الذي أباح السلطان قال التقي أبو جعفر رحمه
الله تعالى لو كان للمؤمن محتاجا طبيعيا ولا ينبغي له أن يصرف ذلك العشر إلى عمارة الرباط وإنما يصرف
إلى الفقراء لا غير ولو صرف إلى المحتاجين ثم أنهم اتفقوا على عمارة الرباط جاز ولا يكون ذلك حسنا كذا في

رحمهما الله تعالى * والضمة إذا كانت مشهورة ففيه على هذا الخلاف أيضا وأجواء الرجل إذا كان مشهورا كشهره في فتاوى
حسنية وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى لا يحتاج فيه إلى ذكر الاسم والنسب فإن لم يكن العقار مشهورا فشهد الشهود على حدود ثلاثة وقالوا
لا نعرف فالرابع جازت شهادتهم استصافا وقضى بها القاضي ويجعل الحد الثالث محاذ الحد الأول فإن ذكر الحدود الأربع بقوله غلظوا في الحد
الرابع لا تقبل شهادتهم فقاموا ما أحسننا * ولو شهدوا أن جميع ما في قرية كذا من الدور والأراضي وغيرها التي هي معروفة للذي هذا
معراث عن أبيه فقلت لا نعرفه وأورثه فحقه ونعرف الحدود جازت شهادتهم ما بالمرأى التي قلنا أعيا تقدمت وان كانا لا نعرفا للحدود
لا تقبل شهادتهما * رجلا شهدا على رجل أنه نقص سائمة فلان أن ذكر الحدود الحائط وضوا الطول والعرض جازت شهادتهم وإن لم
يذكر الواقعة لأن بديان الحدود والطول والعرض يعرف للقاضي قيمته بالسؤال من الأهل * قال مولانا رضي الله عنه وعندي لا بد أن
يذكروا الثمن الدر والنجش وسينوا موضعه لأن الحائط من الدرع إلى الحائط من النجش يختلفان اختلافا فاحشا * رجل أدعى بحري
ما في أرض رجل وطريقا دار رجل ذكر في بعض الروايات أنه لا يسمع دعواه ولا يقبل الشهادة إلا بعد بيان الموضع والطول والعرض
وذكر في الأصل أنه يسمع دعواه وقبل الشهادة توافى ليسينوا ذلك * رجل نفعه أو لأداه في حقته موجودا فزاد أنه لنجس من أولاده فلان
وفلان ذكر أحدهما في الصلاة عليه أقدرهم ثم مات بعد ذلك فخطب نجس من أولاده فخطبوا أنكر سائر الورثة فشهد الشهود على إقراره
بذلك في صحته وقالوا لا نعرف المقر لهم لأنهم كانوا أشورا عند الإقرار قالوا أنكر سائر الورثة بأسمى هؤلاء ثبت المال بشهادة الشهود
كما لو أقر الرجل لنفسه وذكر كذا الاسم والنسب في رجل بذلك الاسم والنسب وأدى المال كان للمال له وإن جحد سائر الورثة أو أسامهم بكلف
الدعوى قائمة بالنسبة على أنهم يسمون بالأسماء التي ذكر الشهود فإن أقاموا البينة ولم يكن في الورثة تسواهم بذلك الاسم بقضى لهم بالمال
* رجل أدعى على رجل أنه استهلك عليه دوا به عذمه ولو أقاموا البينة فثبت ذلك أو بغير البينة رحمه الله تعالى ينبغي أن يثبت كروا

الذكور والاثبات فان لم يتصوروا ذلك خلق ان تبطل الشهادة ولا يقضى بشئ وان شئوا ذلك جازت شهادتهم ولا يحتاجون الى بيان
 الا ان لان المنافع تختلف بما ذكره والاوثان بالاولون * قال مولانا رضي الله عنه ينبغي ان يشترط بان الجنس كالقرص والجاروا البقل
 والابل ولا يشترط ذكر الاوثان في كورة لان الذكور والاثني في الحيوان حسن واحد وقدر قبل هذا مسألة التثني ان شهادتهم ودان
 المدي عليه غضب شق لهذا المدي وأدخلها في غصم جازت شهادتهم وان لم يذكر الاوثان في كورة والشهادتهم حسن فتناولوا الذكور
 والاثني ولهذا لو وكل انسانا بشئ لمجدوا وفرم صبح التوكيل وان لم يذكر الاوثان في كورة والشهادتهم حسن فتناولوا الذكور
 والاوثان لا تقبل شهادتهم فقال لا يدل على أنه يشترط بيان الذكور والاوثان في دعوى القصب والاستمالة * رجل ادعى على ورثته
 مالا أضر شاهدان في التوفيق أخس من هذا المدي من بلا فسد دراهم ورثته على كوزن الدرام قالوا ان على الشاهدان أنه كان
 في الصرة دراهم موزونهم شاهدان بمقدار ما يتحقق عندهم فيمض الدرام قالوا ينبغي أن يعلموا بصحة ما لا احتمال أنها تكون مع هذه فذا
 علموا ذلك جازت شهادتهم * رجل جاء الى رجل فساوموه ماودع الى الباتم دراهم وأخذ الثوب وقرأت كرام غيران بقصد ما يسلمها ما جاز
 ذلك فان وقعت خصومة بينهما بعد ذلك وسبب الحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي للشاهدان أن يشهدا أنه دفع المدي درهم وقبض منه
 الثوب ولا يشهدان على البيع الا اذا كان بينهما عقد مائة يعلم الشهود ان الاختداع لا يصلح على وجه البيع والقاضي الذي وقت عنده
 الخصومة يتفقد جواز البيع والتعاطي * رجل ادعى دارا أنه ورثه من أبيه ورثه رجل آخر ادعى أنه ورثه من أبيه فادعى عليه من الشراء
 بالشهود فشهدوا أن الميت باعه لهما من قولوا بعاهته وهو عليهما قالوا ان كانت الحار في يد المدي الشراء ومدي للميت قاله شاهد مائة
 لان الشهادة على مجرد البيع انما لا تقبل الا ان تكن الحار في يد المشتري وفي يد الوارث (٤٧٣) اما ان كانت في يد المشتري وفي

يد الوارث كانت الشهادة
 على البيع بمنزلة الشهادة
 على البيع والتسليم
 أو الشهادة على البيع
 والقبض وثمة لا يحتاج الى
 ذكر موكب البائع ولا ان
 مدي الميراث والشرا من
 الميت كل واحد منهما يقرب
 بملك الميت فلا حاجة الى
 ذكر ملك الميت كالتشديد
 ان الميت أقرب اليه المدي

فتاوى فاضيان * وكذلك من علم ان كذا أو ادعى في مال له جديا والقنطرة لا يجوز ان اراد المسألة
 فالمسألة ان يصدق به التولي على الفقرة ثم الفقرة ادعى في التولي ثم التولي يصرف الى ذلك كذا في
 الفقرة * وبما فيه غلابة يجوز للثاني ان يفتي في مال له جديا على وجهين اما ان كانت غلابة لا يفتي له الخو
 التور وما شاكل ذلك وأما الفقرة في الوصل الاول لا بأس في الوجه الثاني الاحتراز عن ذلك في حوطا بين
 لا يمتنع ان يجعل ذلك وصفا للفقراء مدون لتاريخ وهذا اذا لم يعلم ان ما وقع على الفقرة لا يصلح لتغير
 الفقراء ان تناول منها كذا في الوصايا المسماة * وفي فتاوى أبي البثرجة الله تعالى رجل دفع الى
 خادم دار عن وهي دار سكنها الفقراء درهم أو مائة من شئهم خيرا ورجلوا ينطق على العامين فيمض
 يخرج الخادم ذلك اليوم الى الخبز والصبر وقد كان يشتري قبل ذلك الخبز والوصية التبعة فيقضي ذلك الدين منه
 الدرهم ضمن كذا في الخط * والمسائل التي تعود الى الاشارة التي في الفقرة دارا في الوصية وغرض ذلك
 مقبرة عليها اشجار عظيمة فهدا على وجهين اما ان كانت الاشجار رابنة قبل ان تخذ الارض مقبرة أو ثبتت بعد

(٦٠ - فتاوى ثانی) * تنه في أرض رجل ادعى رجل أن حق الشرب من هذا النهر وأضر شهودا فشهدوا ان المدي كان
 يجري فيه الماء لا تقبل شهادتهم لان شهودا أنه في مجرى الماء وحاشا بان يفتي ذلك ولو أقر المدي عليه فقال المدي كنت تجري فيه الماء
 وانما أصاب وليس للثاني مجرى الماء وصل ذلك أم فصل يصير مقر الجبال لا تقبل منه دعوى القصب الامينة
 * فصل ومن الشهادات الباطلة شهادة الانسان على فعل نفسه * ان شهادتهم القاصمان فيما انقسم جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف وجهه الله تعالى وقال محمد بن جعفر الله تعالى لا تقبل شهادتهما * صورته انما انقسم الدار بين الوارثين ثم شهدا أن هذا
 النصف لهذا الوارث وهذا النصف لهذا الوارث الاخر كذا وقع ذلك في قسمتهما وانما تقبل الشهادتين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهه
 الله تعالى لان الملك لا يثبت بقسمتهما ما لم يتراضا على ذلك أو يستعمل القرعة * رجلان شهدا أن غلاما نرا أن تلغ فلا أن غلاما نرا أنه كان
 يسبح عبده فاعلمته قال أبو يوسف وجهه الله تعالى يجوز شهادتهما ولو قالوا شهدا أن زوج هذه المرأة قال لا تخبر امرأتها فلا تخبرها
 فاشتريت نفسها لا تقبل شهادتهما ولو شهدا على رجل بمال قبضه من رجل ثم أنكروا قبضه فقالوا نحن وزنا عليه ان كان رب المال حاضرا
 عند الوزن جازت شهادتهما وما وان لم يكن حاضرا لا يجوز * وفي بعض الروايات لا تجوز شهادة الذي كلفه اكمل وشهادة الذي ذرع في اللزوع
 * رجل ادعى دارا في رجل فشهدا بهما وان المدي اشترا ناعلي بينهما وغير ذلك مما لا يجب عليهم الضمان في ذلك جازت
 شهادتهما وان قالوا استأجر ناعلي هدمتهما فهدما لا تقبل شهادتهما بالملك المدي وبضعتان قيمة البناء الذي عليه * هو كفي بطلاق الاصل
 لو شهدا أن غلاما قال لا امرأته انما هي طالق ان كلف غلاما ولا لا انقسم ما شهدا أنهما قد كلفهما أو شهدا أنه قال لهما يوم تكلمنا امرأتها
 فلا تفتي طالق وانما قد كلفها كانت شهادتهما باطلة * وكذلك لو شهدا على رجل أنه قال لعبد فلان ان كنت الشاهدان فأتت حر وانما قد
 كلفهما والولي يجزى أو شهدا أنه قال للشاهدان ان كنتما عبدي فهو حر وانما قد كلفهما فهدما مباطلة * ولو شهدا أنه قال لعبد ان

[illegible]

وولشده انه قال عبدي
مرحان خضر شكافشده
شاهدان سواهما انه قد
خضر مالم خضر شهانتما
وكذا ان اقر المشه وده عليه
خضر ميا او اكر المين هر رجل
علما اقر حدرهم هر رجل فوزن
القرم الفوا وضمانين
يدي الطالب وقال خبده اقد
او فنيك فقال الطالب هر رجل
انوا نولي هذا اندرا هر قناوه

اتخذوا الارض مقرقن في الوجه الاول المسألة على قسمين امان كانت الارض ملوكة لها ملك او كانت مواتا لملك لها واتخذها أهل القرية مقرقن في القسم الاول الاشجار أصلها على ملك رب الارض يصنع بالانصار وأصلها ماشاء وفي القسم الثاني الاشجار أصلها على صالحها القديس وفي الوجه الثاني المسألة على قسمين امان عمل لها غارس أو لم يعمل في القسم الاول كانت للغارس وفي القسم الثاني الحكم في ذلك الى القاضي ان رأى سهوا وصرف ختها الى عملة ما تقرر فله ذلك كذا في الواقعات الحسامية * واذ غرس شجرا في المسجد والشجر للجد واذ غرس شجرا في أرض موقوفة على الرباط ينظران كلنا للغارس وعلى تعاذهنه الارض الموقوفة على الرباط فالشجر للوقف وان لم يول ذلك فالشجرة وبقعتها واذ غرس شجرا في طريق العامة تحكم أن الشجر للغارس واذ غرس شجرا على شطرنج العامة وعلى شطوحها القرية تنهه للغارس كذا في التلوية * ولو قطعها فاستنبتت عروقها أو أخبارها في الغارس كذا في فتح القدير * أخبار على ساقى التبر في الشارع الخصم فيها الشجرة ولا يعرف للغارس وهذا النهر يجري بأمر باب رجل في الشارع

تم شهد على المتضى أنه هو الذي دفع إليه أحد درهم جائزته شهاده ورجل أن قال لهما لرجل آخر أيكم مطلق قالوا
أمر أن فهو جازر أو قال أمره أي أيديكم فأيكم لم يطلها فهو جازر أو روي محمد بن قيس بن شهاب أنها
مطلق الثالث تم شهدا هما من قبل أمهم رافعي الوكعة فذا الشتر كوافي الوكعة لا تقبل شهادة بعضهم على البعض ولا عليه قال أبو
حنيفة رجما قال تعالى ألكيان شهدا أن هذا باع عن هذا كرحطة وكذا نحن للشري بأمر البائع فشهادتهما باطلة ورجلنا شافري
رجل نوب وارتداء النبي أن يلقاها حتى شهدا أن البائع أقر أن هذا الثوب لهذا الذي أمر في بيعه والذي يصدق قال محمد رحمه الله تعالى
لا تقبل شهادةهما وعضد من ديوان القاضي وفيه شهادة الكهوجي والقاضي لا يذ كذا في تشهد عنده كآه أنه شهد وهذا هو
بكذا لا يفي القاضي أن يقضى بشهادتهما وولوع من قبل من ديوان القاضي فشهد كتابه عندهما هذا أقر عندك لهذا بكذا فان القاضي
قبل ذلك وكذا ولوع اقرار رجل فشهد عند القاضي كآه أن هذا أقر عندك لهذا بكذا وقد سمعنا فان القاضي يقبل ذلك لان في مسئلة
الحضر شهدا كآه ان على شهادة التمسد وفي شهادة على الشهاد باطلة لا تقبل بدون التحصيل ولم يوجد وفي مسئلة السجل والقرار شهدا على
حق محكوم به أو على اقرار الخصم فإذن شهادتهم وفي مات فشهد عمر من التصاري أنه أسلم لأصلي عليه شهادتهم وكذا في يفساق
من السلطان ولو كان لهذا البتة في مسلم وبقية أوليائه كقاصم أهل دنه قاضي الوالي المسلم أنه أسلم وأنه أوصى اليه أو أذن أن يأخذ منه
وشهدا ثلثان من أهل الكفر بذلك يأخذ الوالي المسلم مرائنه شهادتهما لان شهادتهما على اسلامه في حكم المرائن قامت على أوليائه الكفار
وشهدا بعضهم على البعض يحق ويصلي عليه بشهادة الوالي المسلم ان كان عدلا ولو شهد على اسلام غيره الوالي يصلي عليه بقول وليه المسلم ولا
يكون له المرائن ولو شهد رجل وامرأتان من أهل الاسلام أنه أسلم وهو يحجبهما الإمام على الاسلام يحجب ولا يقبله لان نفسا لا تقتل
شهادة التسامع ولو شهد عليه ثمانين أنه أسلم فشهادتهما باطلة لأنه من تعذيبهما هو شهادة قاضي على المرتد باطلة وكذا العبدان والمجذوران في

التقديم ولو شهد على نفسه أو برسمه التصاري أو أدى بأمنه لمصلحة فلان شهد أو أنه استكره بها الرجل وإن قالوا واستدري المحدثين
وعز الشهود حتى الأمة المسلمة لأن في الوجه الأول لم يشهدوا عليه بالمحلف فثبتت شهادته بمشاهدة على الذي يقتل وفي الوجه الثاني شهدوا
على المسلمة بالمحلف فثبتت شهادته في حقها وإذا بطلت في جانب المأمرة بطلت في جانب الرجل وانما يعزز الشهود ولا يمتنع دفعوا الأمة ولم يمتنع
احسان المقتول لم يحسم الحد على الشهود فيجب التزبر وكفى في مجلس القضاء إذا أدى لوكه بضر موكله أن لوكه على هذا كذا وقال
الذي عليه قد قضته فأكرم موكل الذي القضاء فشهد هذا الوكيل مع رجل آخر أنه قد قضاه قالوا لا تقبل شهادة الوكيل لأنه أدى المال
عليه يحكم الوكالة فلا تشهد في المجلس على قضاء الوكيل كان متناقضا فلم تقبل شهادة الوكيلين هنا وفي المسئلة المذكورة في الكتاب وهو رجل
أدى على رجل ماله أنه أقرضه فبعد الذي عليه المال فأقام الذي شهد أن شاهده في نفسه أنه أقرضه وشهد الآخر أنه أقرضه فشهدا فانه
يقضي بالقرض بشهادتهما وشهادة الذي شهد بالقرض والقضاء لم يحل شهادته بالقرض وهو الفرق في ذلك أن شاهده بالقرض والقضاء
لم يشهد بهما الدين لئلا وانعتمد بالقرض فلم يكن متناقضا أما في مسئلته أو كبل الذي أدى عليه المال لئلا فلا تشهد على القضاء
كانت شهادته على القضاء باطلة دعوا ما من يحكم الوكالة أمر أو كبل رجل لطلب مهر لمن الزوج فأدى الزوج الخلع فشهدا الوكيل
مع آخر على أنها اختلعت على كذا لا تقبل شهادة الوكيل بل في مسئلة دعوى الوكيل وهذا نظيره ما ذكر في الكتاب وهو رجل شهد بالرجل
على رجل يعصيه فدعا فام الشهود عليه البينة أن الشاهد اعطى قبل هذا بطلت شهادته لمكان التناقض وأقامه على

ومسابقة الكلامه * وجها الاستحسان أن الخائفة من الدعوى والشهادة تابتصود وقال كان التوفيق مراداً تزول المخالفة وإن لم يكن التوفيق مراداً لا تزول ولا تزول بالشك فإذا أدى التوفيق ثبت التوفيق فزالت الخائفة وذكر الشيخ الإمام المعروف بفتاواه زاد درجه الله تعالى أن مجد درجه الله تعالى شرط وفي بعض المواضع دعوى التوفيق ولم بشرط وفي البعض وذلك بحول على ما إذا أدى التوفيق وذلك بحسب القياس فلا يثبت دعوى التوفيق ولو قال الذي ما كان عليه ألا أقدرهم قدا لا تقبل شهادتهم ولو أدى خمسة عشر شهيداً شهدوا بالحق فقال الطالب اعلى عليه خمسة وقد كانت ألفاً قبضت منها خمسة وصل الكلام أو قل شهادتهم بالحق خمسة جائزة ولو قال لم يكن في عليه الأشخاص بطلت شهادتهم * رحلان شهدا رجل على رجل آخر بقرض أقدرهم فشهدا أحدهما قد شاهد كرفي الجامع الصغير أعجبوا زهادتهما على القرض وذكر الطحاوي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت القرض أيضاً * وذكر في المتن رحلان شهدا أن لهذا على هذا أقدرهم قد اقتضى منهما ما * وقال الطالب لم أقض منه شيئاً قال أبو يوسف نعم والله تعالى يقضي بالآخر يحصل مقتضى الآية * وذكر في المتن رحلان شهدا على رجل بأقدرهم وقال قد قضاه خمسة وقال الطالب على ألف ما قضى شيئاً وقال صدق في الشهادة على الدين وأما في القضاء وقال شهدا بالحق حتى وخمسة ماطل أو يزور قال إن عدلاً جاز لا في قوله شهدا ماطل أو يزور * وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز زهادتهما في الوجوه كلها وعلى هذا الخلاف إذا شهدا الذي بأقضيهما أن للدي عليه على الذي ما تدينار والذي سكر الدين تدينار هذا إذا كان الذي به ديناً كان للدي به ملكاً وشهدوا بأقضى الذي نحو ما إذا أدى كل الأرفشدها بخلاف الدار جازت شهادتهم ويقضى به بالصف من غير توفيق لاختلاف الدين * وكذا لو أدى داراً في يد رجل أنها له وشهدا ثم ودأه اشتراها من الذي (٤٧٦) في يده جازت شهادتهم لأنه لا أدى ملكاً مطلقاً فنادى الملك في الحال وفي بعض

والشهود إذا شهدوا الشراء فقد شهدوا بالحق في الحال فكانت شهادتهم بأقضى ما أدى وشاهدوا به يصلح ساقاً له أعاد الذي فأنه لو قال ملكي لا اشتريته من ذي اليد يصح ويكون آخر كلامه سابقاً لا يختلف ما إذا أدى أولاً للشيخ وشهد الشهود أنها له اشتراها من ذي اليد لا تقبل شهادتهم

ذلك كذا في الأخيرة * رجل غرس شجرة في الشارع قبل الفارس ورزله ابنه فجعل أحدهما حصته للجد لا تكون للجد كذا في الواقعة الحسبية * رجل غرس أشجاراً في ضيعته وقال لأمرأته في حصته إذا تمت غيبه هذه الأشجار وأصرت غيباً في كفي وعن الخبر لا تقهره في حق المهرج من الأشجار ويحيط في كذا فثبت ورزله امرأته عند ورزله كذا فاشتري الورقة للكن من الميراث ومهرجه من ثمن الأشجار ويحيط من غيب الأشجار بمقدار الكفن وتصرف المرأة الباقي إلى الخبز ودين السراج كذا في الحديث * رجل وقف ضيعته على جهته معلومة أو على قوم معلومين ثم أن الوقف غرس فيها أشجاراً قالوا غرس من غلة الوقف أو من مال نفسه لكن ذكر أنه غرس لوقت يكون لوقت وإن لم يزد كرشياً وأقدر غرس من مال نفسه يكون له وورثته يصدون لا يكونون قضا كذا في فتاوى فاضل * سئل خبها الدين في مقبرة فيها أشجار له يجوز صرفها إلى عمرة المسجد قال نعم إن لم تكن وقفاً على وجه آخر قبل لمكان نداعت حيطان المقبرة إلى الخراب يصرف إليها وأولى المسجد قال إلى ما هي وقف عليه أن عرف وإن لم يكن للمسجد ولللقبر فليس

أن يوقف فيقول تصب في ملكي إلا في بعتهم ثم اشتريتهما من فليدع التوفيق على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم لأن دعوى العامة الشرايع على ذي اليد لا يستعمل دعوى ملك حدث من جهته فإنه لو قال هذا لاني ملكي لا أستخرج من جهتي السبل لا يصح كلامه فلا يمكن أن يجبل آخر كلامه سابقاً لا لا تقبل الشهادتين التوفيق * ولو أدى أنه مورث من أسوة به بالشهود قد شهدوا أنه وله أشجاراً لثابت مورث عن أبيه جازت شهادتهم لأنهم شهدوا بأقضى ما تدينار * هذا إذا شهدوا بالحق بأقضى ما تدينار وإن شهدوا بغيره أو أن يدينار في يد رجل أنها له اشتراها من فلان غرضي الدعوى عكها فجعل الذي عليه ما الذي به شهود قد شهدوا أنها له لا تقبل شهادتهم لأن الذي أدى ملكاً لا يظهر في حق الرأى فهو الشهود قد شهدوا بطلن والمثل المطلق يظهر في حق الرأى وفي حق رجوع الباعث بعضهم على بعض فصار كأنهم شهدوا بالبر وأعضاء لا تقبل شهادتهم وأشار مجد رحمه الله تعالى في الكتاب إلى معنى آخر فقال الذي أقر بالمال لمن أدى الشرايع ثم أدى الانتقال إلى نفسه بالشرايع لم يثبت الانتقال لأنهم لم يشهدوا بالانتقال فلا تقبل شهادتهم * وكذا لو أدى أنها داره ورثها من أبيه والشهود شهدوا أنها داره لا تقبل شهادتهم * وكذا لو أدى أن المال له الأهدا التي فشدها وأن جميع الدار له لا تقبل شهادتهم إلا أن في هذه الصورة إذا وقف فقال كل المال الذي أتي بعت هذا البيت وما يطل به الشهود تقبل شهادتهم ولا يجزى إلى ثبات التوفيق باليسف لأنه أقر على نفسه بزمال البيت عن ملكه وعلى جواب القياس يجزى على التوفيق وإن لم يدع * ولو أدى داراً في يد رجل أنهم لمنسفة فشهد الشهود أنها لمنسفة من سنة قطعت شهادتهم فلا أدى الذي أنهم أنه لمنسفة من سنة الشهود شهدوا أنهم أنه منذ سنة جازت شهادتهم * أما إذا كان الذي به عقداً أو شيئاً من أسباب الملك * رجل أدى داراً في يد رجل أنها له اشتراها من فلان غرضي الذي فيها شاهد من شهدا أن لا نأخذ بهما لوقت بضاهاهم فملكها لا تقبل هذه الشهادة حتى يوقف فيقول لا اشتريتهما منصفتي ثم وهبني بعقدك وأقام البيعة على ثلثي شهادتهم ولا تقبل قبل التوفيق لوجود مخالفة غير مبرومة في ألام الصورة فظاهر وأما المعنى فلان الملك

الحاصل بالهبة غير الملك المستقاة بالشر لا أن الهبة بقصد الملك بغير عوض ولا يكون فيه مباداة الرق وهو العيب ولا يكون لازماً ولا يكون فيه ضمان الرجوع عند استحقاق والشراء يثبت جميع ذلك التوفيق وإن كان محتملاً لأن هذا النوع من التوفيق لا يثبت من غيره دعوى لانه يحتاج إلى نقض الذي اتعدا أو لأولى أرباب عقده عليه الشهود فيكون في الحال على هذا الوجه انشاء التصديق والقاضي نصب لقطع انصومات لا الاشياء وهذا النوع من التوفيق كالاتي ببدون الدعوى لا يثبت بغيره بالدعوى وإنما يثبت إذا أجازها البينة على التوفيق بخلاف ما تقدم لأن هنا أثر الملك لغيره ثم ادعى الهبة ودعى الهبة دعوى على الغير وليس بقرار على نفسه والدعوى لا تثبت إلا بالبينة بخلاف الإبرار وهو ذلك لأن ذلك إقرار على نفسه وشهادة الشهود على الهبة قبل التوفيق كانت قبل الدعوى فلا تعسر • وحكى عن الشيخ الإمام أبي القاسم الصفار رحمه الله تعالى أنه قال ما يأت سنة أنه كان اشتراهما من فلان ثم جددان الشراء ثم وهبهما منه وبقضاها المدعي لا تقبل • وما يختار جهراً هبة تعالى أنكر ذلك وقالوا لو حدثت على الشر لا يحتاج إلى دعوى الهبة لكن لا بد أن يقيم البينة على الهبة والقبض بعد الشراء كالوادي الهبة في وقت قبل الشراء لا تقبل لأنه في التوفيق ادعى الهبة بعدما اشتراها فإذا أجازها البينة على هبة في وقت قبل الشراء كان متناقضاً • وإن ادعى داراً في يد رجل أنها كانت لاسفلان مات وتر كهلها لله منسنة فجدد الذي عليه فجاء المدعي بشهود فثبت هدا أنه اشتراهما من الذي يضمن سنتين وادعى الذي ذلك لا تقبل هذه الشهادة لأن بوق فيقول اشتريتهما من ذي اليمين سنتين فكشدهما ثم يضمن أي في ثمنهما في ثمنهما فذا وفق على هذا الوجه وهذا الشهود بذلك يقضي له ولا يثبت هذا التوفيق ما لم يشهد الشهود بالبيع من أيه لأن دعوى البيع من أيه دعوى على الأب فلا يثبت البينة • وكذا لو ادعى الأرض أو لا تشهد الشهود بالهبة والصدق فمكّن الشراء لا تقبل ما لم يوفق • عبيد بن رطل الذي رجل (٤٧٧) أن الذي في يده صدقة به عليه منسنة

الاعانة التصرف فيها يكون إذن القاضي كذا في الظهيرة • مثل نجم الدين من رجل غرس ثلثة في مسجد فكبرن بعد سنتين فاردن متولى المسجد أن يصرف هذه الشجرة قالى علة ثم في هذا السكتو الغارس يقول هي في ثلثة ما وقعته على المسجد قال الظاهر أن الغارس جعلها المسجد فلا يجوز صرفها إلى الغير ولا يجوز للغارس صرفها إلى صاحبه نفسه كذا في المحيط • في ثلثة أهل مرق قد صدقته بصره فتاح ساح قوم أن يضطروا بهذا التفاح قال الصدرا الشهد بصره فتاح على اختياره لا يباح كذا في الذخيرة • بصره على طريق المارة جعلت وقفا على المارة يساح تناول ثمرها للزوجة ويستوي فيه الغنى والفقر وكذا الماء المزروع في الغلات وما الساقية وسر بالجنات وتؤم لهم ومعهما الوقي يستوي الغنى والفقر في هذه الاشياء كذا في ثلثة فاضينان

باب الثالث عشر في الاوقاف التي يستغنى عنها ما يصلح من صرف غلة الاوقاف والوجوه أخرى وفي وقت الكفاية

اليمين منسنة فشهد الشهود بالصدق فثبت سنتين وادعى الذي ذلك لا تقبل لأن بوق فيقول تصدق به على منسنتين وقبضته ثم بيعت منه منسنة ثم اشترى بتموهنا الشهود بذلك • ولو ادعى الصدقة فثبتت هذه الشهود أنه اشتراهما منه منتشرة لا تقبل لأن بوق فيقول تصدق به على منسنتين وقبضته ثم وصل إليه بسبب من الأسباب وجدا صدقة فاشترى بتموهنا منتشرة فذا وفق على هذا الوجه وأثبت بالبينة قبلت بتموهنا • ولو ادعى مائة من أيه منسنة فثبتت هذه الشهود أنها اشتراهما من ذي السبيلهما فاهم من عند القاضي لا تقبل لأن بوق فيقول جددنا الميراث واشترى بتموهنا لأن قبلت بتموهنا لكن إذا أعاد البينة على ذلك لأن الشراء من ذي السبيل دعوى على ذي السبيل لا يثبت بدون البينة والشهادة الأولى قامت قبل الدعوى فلا تعسر • ولو ادعى أمق يد رجل وقال اشتريته بتموهنا بغيري هذا منتشرة فجدد البائع ذلك وبيعه الذي بشهود فثبت هدا أنه اشتراهما منه بتموهنا فثبتت من عند القاضي لا تقبل لمكان المخالفة إلا أن يقول لا اشتريته بتموهنا بل باعت منتشرة ثم جدد فاشترى بتموهنا بالتموهنا فثبت ذلك فذا وفق على هذا الوجه وأجاز البينة على الشراء بالتموهنا قبل ذلك • ولو ادعى أولاً اشتراهما منه باعت منتشرة ثم جدد بشهود فثبت هدا أنه اشتراهما منه منسنة أو قبل ذلك لا تقبل لمكان التناقض لأن بوق فيقول لا اشتريته بتموهنا منسنة بتموهنا الشهود ثم جدد منه ثم اشترى بتموهنا منتشرة فذا وفق على هذا الوجه وهذا الشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق • وقضى به • ولو ادعى داراً في يد رجل أنها لافاضا بمشاهد من شهد أحدها أن داراً في يد رجلها من أيه بتموهنا لا آخر أموهنا من أيه فثبتت بطلانها لأنه لا وجه للتوفيق بين الشهادتين • وكذا لو شهد أحدهما أنه اشتراهما من فلان وهو عليه كفاية شهد الآخر أن فلاناً آخر وهما منه وهو قبضه ولا يقال إذا اختلف الشاهدان في سبب الملك فقضاها الملك فهو حبان فقبضه بالملك كالوادي فلان على أن تمنى قرض فقال لفترة لا بل من تمنى مع قبضه بالالف واختلاف السبب لا يضر • وكذا لو شهد أنه أقر أنه كفل الذي بالتموهنا من فلان فقال لطلال أقر بذلك لكن الكفاية كانت عن فلان آخر كان الذي أن يأخذ بطلال • وكذا لو شهد أنه بالتموهنا من تمنى جدد فقال البائع أنه قد أشهد به على هذا الشهادته الذي لي

عليه آفة من عن مناع آخر أو شهدنا الشهود على الأقرار بأن من ضمن بطرية غصبنا منه فهو فعلك لتقبل هذا الشهادة بخلاف
الأقرار لأن السبب على ما لا يبرأ إذا كان حكمه السبب واحداً كما في الأقرار فإن الألف الواجب القرض والغصب واحداً ما هما حكم السبب
مختلف لأن الموروث من الأب يتضمن حقاً غيراً ما يتضمنه الموروث من الأم من قضاة دون الأب وتفيد وصاياه وغير ذلك خلافاً قبل • ولو
شهد شاهدان رجل فقالا لشهد أن فلاناً ما غضب عبده ولكنه قد رده عليه بعد ذلك فثابت عند مولاه فقال الغصبي علم برحمتي وإنما
ما عند الغائب وقال المشهود عليه ما غصبته عبداً ولا رددته عليه وما كان من هذا شي قال إذا لم يدع شهادتهما ما غصبته القيمة وكذا لو شهدا
أنه غصب عبداً وأن مولاه قد رده عند الغائب فقال الغصبي منما قبلته ولكنه قد غصبه وما عند مولاه قال المشهود عليه ما غصبته عبداً
ولا قبل هذا الذي عبده في يدى كان عليه قيمته وكذا لو شهدا أن له ذراعاً على هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأ منها وقال الذي ما أبرأته عن
شي وقال المشهود عليه ما كان له شيء ولا أبرأني عن شيء قال إذا لم يدع شهادتهما على البراءة قضيت عليه بالالف • رجل أذى قبل رجل
داراً فقال الذي عليه ليست في يدى فأقام الذي يستغفروا أن الدار في يد الذي عليه في ملكه قال يسأل القاضي الذي فإن قال كما
شهدوا أن في يد في ملكه فقد أبرأ بالباروان قال صدقوا أن في يد مولاه صدقهم أنهم في ملكه فله ذلك ويجعل الذي عليه خصماً ورجل
أذى على رجل ألفاً شهده الشاهدان أنه عليه ألف درهم ونهده أحدهما أنه أخيراً بالالف سنة وأنكر الطالب فله بقضى عليه بالف
وهذا ما لو شهد أحدهما أنه قد قضاه خصماً متسواء وإن شهدا لشهود رجل فقال المشهود له هذا البت من هذا البارفلان رجل آخر
غرم الذي عليه ليس هو لنقد كذب شهوده أن قال هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا فلان بشيء وإن كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم
يكن لي أنا عمل فلان قال أبو يوسف رحمه (٤٧٨) اختلفنا في أبرأنا فلان وجعلت له البيت وردت ما بين من الدار على المقضى

عليه ويضمن قيمة البيت
لشهود عليه ولا يوفى
رحمه الله تعالى فيها قول آخر
انه يضمن قيمة البيت للشهود
عليه يكون ما بين من الدار
لشهوده • ورجل في يديه
عبد أذى رجل أنما تراه
من ذي اليد وذو اليد يجسد
فقال الذي يشاهد من شهدا
أنه غصبه ولا يرى أنه
لأنه أو لا يجازت شهادتهما

لدى • ولو شهدا الذي يشاهد من شهدا فقال القاضي البذل ليعلمه الذي عليه من هذا الذي فإن القاضي يقضى بشهادتهما
لدى • شاهدان شهدا بشيء واختلفا في الوقت أو في المكان أو في الأشخاص أو اقراران كان المشهود به قولاً شخصاً بالبيع والأجارة أو إطلاق
والعتاق والعلم والأقرار قبل • وصور ذلك إذا أذى السرا بألف غشدها أنه استرضعته مائة إنهم اختلفوا في البلدان أو في الأيام أو في
الساعات أو في الشهر أو رأوا شهدا على السبب بألف غشدها أنه غاصه وشهد الآخر على إقراره بالبيع جازت شهادتهما وكذلك في الطلاق
لو شهدا أحدهما أنه طلقه اليوم وشهد الآخر أنه طلقه أمس أو شهدا أحدهما على إقراره بألف اليوم وشهدا الآخر أنه أقر بألف أمس جازت
شهادتهما • ولا تطلق الشهادة باختلاف الشاهد من غير ما بين ما في الأيام والبلدان إلا أن يقولوا كناعه العالي في موضع واحد في يوم واحد
فإذا أقر بذلك ثم اختلفا في الأيام والمواطن والبلدان فإنما يحنقه فوجهه الله تعالى قال أحياء الشهادتين عليهم أن يصفوا الشهادتين دون الوقت
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الأمر كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في القياس وأنا أستحسن وأبطل هذه الشهادة ما تهمه الآن يختلفا
في الساعتين من يوم واحد بتفاوت فيجوز • ولو اختلفا في الشايبات التي كانت على الطالب أو المظايب أو المركب أو قال أحدهما كان معنا
فلان وقال الآخر لم يكن معنا فلان ذكر في الأصل أنه يجوز ولا تطلق هذه الشهادتين وإذا كان المشهود به من جنس الفعل حقيقة وحكما
كالتعصب والحنافية واختلف الشهود في المكان أو في الزمان أو في الأشخاص والأقرار لا تقبل شهادتهم • ولو كان المقصود به الكفاية على القيمة
شهدا أحدهما أن قيمته ألف وشهدا الآخر على إقرار الغائب أن قيمته ألف لا تقبل شهادتهما وكذلك اختلف شهود الغصب شهدا أحدهما
على الغصب والآخر على الإقرار بالتعصب لا تقبل • وذكر في الجمع إذا أذى ملكاً في شاهد من شهدا أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر
على إقرار الذي عليه أنه ملكه الذي لا تقبل • ولو كان المشهود به قولاً لا يثبت كالتكساح واختلف الشهود على هذا الوجه لا تقبل
شهادتهم وإن اختلفوا في عبد لا يثبت حكمه لا يثبت القبض كله بتواضعه أو الرهن فإن شهدا على مائة القبض واختلفا في الأيام

بعض القاضى رامة القرم بالاسقاط لا لاعتقالاته مستقيمة حتى لو كان القرم كقبلا كقل بأمر المكحول عنه فإذا ادعى الاشاعه هذا الشهود
 بالاراء كان صاحب المال أن يرجع دينه على الأصل ولا يكون الكفيل أن يرجع على المكحول عنه بشئ كالأمر أيا المكحول له ولو ادعى
 الكفيل الهبة فشهد أحد الشاهدين بالهبة أو بالآخر بما جازت شهادتهما مالان القرم لو كان أصلا وادعى الهبة فشهد أحد الشاهدين
 بالهبة والآخر بما جازت شهادتهما فكذا إذا كان قبلا ولو ادعى على رجل أنفأوا قائم شاهدين فشهد أحدهما أنه عليه أقدرهم
 وشهد الآخر على أقدره بالالف قالوا جازت شهادتهما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى • رجل وكل رجل قبض دين له على رجل فان
 الوكيل قبض الدين يكون وكيله بالخصومة في ذلك البرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والأمور قبض الدين لا يكون وكيله بالخصومة
 وكذا الرسول في قبض الدين لا يكون وكيله بالخصومة فان جاملو كى الالدين فانكر المذنى عليه مال والوكيلة فقام المذنى شاهدين
 فهو على وجهين في وجهه تجوز شهادتهما ويصير وكيله بالقبض والخصومة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي وجهه يصير وكيله بالقبض
 ولا يصير وكيله بالخصومة في قولهم أما لو جحد الأول إذا أقام مدعى الوكيلة شاهدين فشهد أحدهما أن الطالب وكله قبض دينه عن هذا
 الرجل وشهد الآخر أن الطالب جرح في ذلك يعني جرحه بما جازت شهادتهما وكذا لو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه سلطه على
 قبض الدين من هذا الرجل أو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه جحد وصاحبه في حمله جازت شهادتهما ويصير وكيله بالقبض
 والخصومة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحب جهم الله تعالى يكون وكيله بالقبض ولا يكون وكيله بالخصومة • وأما الوجه
 الثاني فلو شهد أحدهما أنه وكله قبض دينه وشهد الآخر أنه أرسله في أخذ دينه أو شهد أحدهما أنه وكله قبض دينه وشهد الآخر أنه أمره
 قبض دينه من فلان أو شهد أحدهما أنه (٤٨٠) وكله والآخر أنه أبا مناب نفسه أي جعله نائب نفسه في قبض الدين أو شهد أحدهما
 أنه وكله وشهد الآخر أنه

من ماله فبرأ من أحد فالأصل لزوم التألف والظاهر أن ما لا يفي كذا في المفترعات • وكذلك وقف صحيح
 على أقوام معينين أو لا تنفع به وهو يعلم من القرية لأربع أحمق عمران ولا يستأجر أصله يطل
 الوقف ويحوز يعمون كأن أصله سائر بشئ قليل حتى أصله وقفا كذا في فتاوى قاضيان • وهذا
 الجواب صحيح على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فقبضه نظر لان الوقف بعد
 ما صهره رطله لا يطل إلا في مواضع مخصوصة كذا في محط السرخسي • في فتاوى أبي الليث رحمه
 الله تعالى رجل جمع مالا من الناس لينفق في بناء المسجد فاتفق من تلك الدراهم في حاجته ثم زبد لها في
 نفقة المسجد لا يصح أن يفعل ذلك فان فعل فإن عرف صاحب ذلك الماله أنه عليه رأسه تجدد الاذن
 فيه وإن لم يعرف صاحب المال استأذن الحاكم فيما يستعمله وإن تعذر عليه ذلك رجحوه في الاستئذان
 أن ينفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيكون هذا استئثار الحاكم يجب أن يكون في رفع المال أما
 الضمان فواجب كذا في الأخيرة • ويستعمل على هذا مسائل لا يسل بها العلم والصلوات من العالم إذا

جحد وصياؤه يطل في حياته
 أو شهد أحدهما أنه جعله
 وصياؤه وشهد الآخر
 أنه جعله وصياؤه يطل في
 حياته لا تقبل شهادتهما
 لان قوله جعله وصياؤه يكون
 على النيابة بعد الموت في
 هذه المسئلة الأخيرة لا تقبل
 شهادتهما ولو قبلها سواها
 جازت شهادتهما ما لا يصير

وكيل بالخصومة عند الكل • ولو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه وكله ثم عرزه جازت شهادتهما على الوكيلة ولا يثبت
 العزل • فصل في تكذيب المدعى بالشهود
 المذنى إذا أكتب الشهود فمضى عدواه أو في بینه لا تقبل شهادتهما ما لا تـ
 قضى للشاهدين لأن الشهود لا تقبل بدون الدعوى وفيما كذب لم يوجد الدعوى وإذا تكلم المذنى بكلام يحتمل أن يكون تكذيبا كان
 ذلك قبل القضاء لا يضيء وإن كان بعد القضاء لا يطل قضاؤه لأن يكون تكذيبا لا شاهد قضا • رجل ادعى دارا في يد رجل أنه له وأقام
 الشهود فقبضه القاضي ثم أقر القاضي له أن دار فلان دار رجل غير القضى عليه لاحق للمذنى فيها استعقل فلان في ذلك أو كذب لا يطل قضاؤه
 القاضي لأن قوله هي لفلان لاحق في غير القضى التي من الأصل فيكون كذا بالشهود ويحتمل أنه لاحق له فيها لأن القضى له ملكه ما بعد
 القضاء وإن كان ذلك في مجلس القضاء وإن كان بغيره من المقر قبل القضاء على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم غصب المقتضى عليه ثم اقتضه حدة
 الشاهد بعد القضاء فصار المقر له فلا يطل القضاء عليه • ولو قال المقتضى بعد القضاء هذه الدار لفلان لم تكن في حقه فالسنة على وجهين أحده
 أن يبدأ بالقرار وبنى بالتي فقال هذه الدار لفلان لم تكن في حقه أو بدأ بالتي وبنى بالقرار فقال هذه الدار ما كانت في يده قط ولكنها الآن لفلان
 ذلك على وجهين أما إن صدقه المقر له في جميع ذلك أو صدقه في القرار وكذب في التي فقال كانت للقر ملكه ما بين بعد القضاء بسبب دعوى
 الآخر تداري فإن صدقه في جميع ذلك يطل قضاؤه القاضي وإذا دار على المقتضى عليه ولا شيء للقر له لأنه ما تصادق على بطلان القضاء وإن
 كذب في قوله ما كانت في يده قط وصدقه في القرار وقال هي في كانت للقر له لأنه ملكه ما بين بعد القضاء بسبب دعوى باري في هذا الوجه تكون
 الدار للقر له ومن المقر له الدار للقضى عليه سواء أقر بالقرار أو بدأ بالتي كذا في كرفي الجامع قالوا هذا أنشأ بالتي وبنى بالقرار موصولا
 فيصير القرار ما أنشأ بالتي بالقرار مفصلا لا يصح قراره • ولو أن المذنى أقام الشهود ثم عرزه ثم قال قبل القضاء هذه الدار لفلان لم تكن
 لفلان غير المذنى عليه أو قال هي دار فلان لاحق في غير ما صدقه المقر له في ذلك أو كذب بطلت بينته ولا يضيء القاضي لأن كلامه هذا

يجعل النبي من الأصل ويحفل الثاني في الحال يعني انه اذا رفلان الاتي ملككم الات فلا يحضي القاضي بالشك الا ان يقول موصلا هي دار
فلان الاتي ملككم ام بعد الشهادة فثبتت وصح ذلك ولا عني القضاء * وذكر في المتن رجل ادى في يد رجل متاعا وادار انما له وأقام البينة
وقضى القاضي به فلم يقضه حتى أقام الذي في يده البينة أن الذي أقر عند القاضي أنه لاحق في يده قال ان شهدوا أنه أقر بذلك قبل
الضابط لعل القضاء وشهدوا أنه أقر بعد القضاء لا يطل القضاء لان البينة كانت عينا والى عينا ما عدا البينة عيان القاضى اقرار بذلك كان
الحكم على هذا الوجه * وذكر في المتن رجل في يده جارية وولدها ورجل في يده دار ومبنة جارية رجل وأقام البينة فشهدوا أن الامة للذي ولم
يزيدوا على ذلك ولين كروا الولد وشهدوا أن الدار والبناء للذي وشهدوا بالدار ولم يعرضوا للبينة حتى ماتت الشاهدان أو عايناهما فان القاضي
قضى بالدار وبنتها للذي أما اذا كروا بالسابق الشهادة فلا شك لان البينة مكرت كبير اقرار قد دخل في ذلك الارض خصوصاً
دعوى الدار فان قضى القاضي بالدار وبنتها فقال الذي بعد القضاء ليس البناء في أعني للذي عليه مولى بل ذلك بعد الشهادة قبل
القضاء كان ذلك كذا بالشهود ويطل القضاء والشهادة في الدار والبناء جميعا وان قال بعد القضاء البناء للذي عليه فليس هذا كاذب
لشهوده وذكر في شهادات الأصل أن الشهود اذا كروا بالسابق شهادتهم بصبر مقصودا في الشهادة والقضاء أقر الذي البناء للذي عليه
كان ذلك كذا بالشهود فيطل القضاء والشهادة جميعا * وذكر في الأصل لو ادى في دار في يد رجل أنه أقر وقضى القاضي به بالدار والبينة ثم ان
المضى عليه وأقام البينة أن البناء قال ان كرهوا المستحق السابق شهادتهم لا يسمع منه المقضى عليه وان لم يذكر كروا مع سبقه وحكي
عن القصة أي جعفر رحمه الله تعالى أن الشهود اذا لم يذكروا البناء في شهادتهم ينبغي أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى لا يسمع من شاهد المقضى عليه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسمع ولا يكون الاقرار بالبناء كذا بالشهود وجعل هذه المسئلة قريبا
لمسئلة أخرى ذكرها في الشرع كرجل ادى على آخره شريكه كرهتم مقاضاة أو عام (٤٨١) البينة وقضى القاضي بالمال بينهما ثم ان

سأل القتر أم أو شباها واختلط بعضهم بصبر مضامنا لم يسمع ذلك وإذا أقر صار مؤثما من مال نفسه وبصر
ضامنا لهم ولا يجزئهم عن ذكهم فيجب أن يستأذن القتر بأن لا يقضى فيصير ضامنا له بجماله كذا في
المحيط * ومنها (١) نادى مردا فأقام سؤال للقتر شيئا فغير أمره فهو أمين فان اختلط مال البعض بمال
البعض يصير مؤثما من مال نفسه وبصر مضامنا لهم ولا يجزئهم عن ذكهم فيجب أن يصرح بالفقير أو لا بذلك
لأنه إذا أمر صار وكلا يقضيه بالتصرف فيصير ضامنا له كذا في المضمرات

باب الرابع عشر من المضمرات

رجل أراد أن يجعل ماله في وجه القتر بقبضه بطايل لئلا ينقض من عرق الرقاب لانه أودم وقيل التصديق
(١) قوله نادى مرد كذا في عبارة النخعي ولم يظهر في هذا الاسم فراجع المضمرات اهـ بجرأوى

القضى عليه ادى عينا له
ورثه من أي سذكر ان
الشهود ان شهدوا بالمخاوضة
لا غير لافض هذه الدعوى
عند أبي يوسف رحمه الله
تعالى وقد سجد محمد رحمه
الله تعالى فسمع * ووجه البناء
على تلك المسئلة ان في
مسئلة المخاوضة كل عين

(٦١ - فتاوى ثاني) من الأعيان التي في يده لم يصبر مقضياه مقصودا بل صار مقضياه بها لعملة المخاوضة فكان نظير السامع
الارض ههنا وقال غيره لا يلزم مسئلة الشهادات على الاتفاق ورفقوا إلى يوسف رحمه الله تعالى بين هذه المسئلة وبين المخاوضة والفرق
يعرف في موضع ثم في رواية الأصل جعل مطلق الاقرار بالبناء للشهود عليه تكذيبا للشهود اذا ذكر الشهود البينة في شهادتهم وفي رواية
المتنق فصل فقال ان قال المقضى به ان البناء لم يزل للمضى عليه أو قال ان ملك المقضى عليه موصوفه بالشهود وكان ذلك كذا بالشهود وان
أقره بالبينة من غير تاريخ فقال ان البناء للمضى عليه لم يكن كذا بالشهود ولا يحفل * أم في يد رجل وانما في يد غيره فصار رجل وأقام البينة
على الذي في يده بالمخاوضة أن الامة قضى القاضي به بطايل لا يكون للمضى به أن يأخذ الامة بذلك القضاء وشهدوا أن رجلا في يده فثقت
وعترتها في يد غيره فصار رجل وأقام البينة على الذي في يده الخ لانه ان الخ لم يقضى القاضي به كما كان للمضى به أن يأخذ الرتبة ذلك القضاء
هكذا ذكر في المتن رجل أقام البينة على دار في يد رجل أنها لدار أيمعت وتر كما هو والله الموقضى القاضي به بالدار ثم جاز رجل آخر وادعى
أن الدار اده اشتراها من أبي المقضى عليه موصوفه للمضى به فانه يطل القضاء وذا الفار على المقضى عليه مولى قال الذي الثاني أقام البينة
على المقضى عليه موصوفه الا فلا حتى قال ان المقضى به كذب شهوده فطل قضاء القاضي * رجل أقام البينة على دار في يد رجل أن أقامت
وتر كما هو والله وأقام الذي في يده البينة أن أبا المدي أقر في حاته أن الدار ليست له فانه سئل شهادته ودار وتر كذا بالشهود واعلى اقرار
الوارث بعد موت أبيه أو قبل ذلك أن الدار لم تكن له أو أقام البينة على اقرار الوارث أن أقامت والدار كانت كذا في ابطال الامة الوارث
* رجل مات واقتسم ورثته لثلاثة بتراضهم ثم ادعى أحدهم لنفسه على الميت ما يسمع دعواه لان الدين لا يمنع شوب المالك الوارث والقيمة
وكذا لو ظهر على الميت بعد القسمتين لآخرين لم يضل اليه حقه من الورثة فكان أن يقضى القسمة ومكذا لو أجاز لأجنبي قسمة الورثة ثم أراد
أن يقضى كان ذلك * وانا الذي بعض الورثة بعد اقسام الدار أن أبا كان نصيبه على ما تفتت معاوية من هذه الدار وادعى أن والده كان
تصدق بذلك على ابنه الصغير وأدعى عيسى بن أعيان التركة لنفسه بوجه من الوجوه ولا يسمع دعواه لان اقامه على القسمة اقرار منه أن

خالد تحت القصة من تركها لم يمت عن المتفكر من متناقص في دعوا وان ظهر بعد القصة بشرى في تركه بان ظهر وارث
 آخر وكانت القصة متروكة لهم بالاضافة للقاضي بطلت قسمتهم وسرعان لما نصيب القاضى الفاسد ولم يعزلوا وان ظهر بعد القصة موسى به الثالث فان
 كانت القصة متروكة لهم بالاضافة للقاضي فكذلك الجواب لان الموصى به الثالث شرى الوارث ان يقضى القصة وان كانت القصة بقضه
 ثم حضر الموصى به الثالث اختلف فيه المتنازع قال بعضهم بل هو ان يقضى القصة لان الموصى به الثالث شرى الوارث وفيما اذا ظهر
 وارث آخر ان كانت القصة بقضا للقاضي يتعدى الوارث الغائب وان كانت بقضا لقضا لا يتعدى كذا هنا وقال بعضهم به ان يقضى
 القصة على كل حال بخلاف الوارث وموضعها كتاب القصة رجل ادعى دارا في بدرجل انه اشتراها من ذى الدفأ نكر المدعى عليه البيع
 فلما اقام المدعى اليه اقام المدعى عليه البيعة التي للمدعى ودعاه الدار عبيد قبلت بيته وكذا لو ادعى رجل على رجل ان يبايعه نكر المدعى عليه
 ثم اقام البيعة على الاربع الا انكار قبلت بيته وكذا لو ادعى العفون القصاص بعد انكار القصاص وهو لو ادعى البراءة عن العصب بعد
 انكار البيع لا يسمع دعوا في قول ابي حنيفة وعمرهم ما الله تعالى وعن ابي يوسف وجماة تعالى انه يسمع * رجل اقام البيعة على دار
 في بدرجل انها كانت لبيعتات وتر كما هو ان ادعى انه اشتراها من ابيه لا يسمع دعوا ولو ادعى اولا الشرا من ابيه ثم ادعى الميراث عنه
 قبلت بيته * ولو اقام البيعة على دار في بدرجل انها كانت لبيعتات او يوهوم كذا ورثها عنه المدعى لا وارث له وعوا اقامت امره الي البيعة
 ان اياه تزوجهاوم كذا لو بعد البول الذي ذكره في قوله هذا الواجب ثبات بعد ذلك وله المهر والميراث فان القاضي يقضى لها
 بالمهر والميراث سواء قضى القاضي بيعة الابن او لم يقض لان القاضي قضى بيعة الابن بوجوب الاب لا بوجوبه لان حكم الموت لا يعلق وقت
 الموت في أى وقت جوت يكون ماله وتزويجا كذا ان الابن اقام البيعة على موت الاب ولو كان في الوقت وذلك لا يمنع قبول بيعة الابن فان اقامت
 امره انا نرى البيعة بعد ما قضى القاضي (٤٨٣) بيعة الاولى انه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بيته ايضا لان القضية بيعة الاولى

على المساكن قلت وقد كنا قلنا ان اراد ذلك بان يشترى الكسب يضع في دار الكسب ليكتب العلم لانه ادم
 فانه يبق الى آخر الدهر فكان افضل من غيره ولو اراد ان يقضه اذ راه وقفا على الفقراء قال تصديقهم افضل
 ولو كان مكان الدار ضيقة فالوقت افضل * اراد ان يشترى للسجدة او حصرها على كل المصد مستغنيا
 عن الفهم بمحتاج الى المصير فالمصير افضل وان كان على العكس فشر المدين افضل وان كانا سواء فلهما
 في الفضل سواء ينظر في التفضيل وتقسيمها وزيادة على حاجتها وقوتها وضعها ودوامها فغلب هذا العرف
 الى التعلو وجوا تعلق من الفقهاء وجوه اولى من الاشتغال بالاداءات من النوافل وكذا الحديث
 والتفسير اولى لان نفع هذه الاشياء ادم فكان اولى كذا في المضرات * وقبولا فمما يعانى ساكني
 مدرسة كذا من طلبة العلم فكس فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويشغل بالمراسلة ليلا لا يحرم عن ذلك ان

لا يمنع القضاء بيعة اخرى
 ولو ان الوارث اقام اقام البيعة
 على رجل انه قتل ابله يوم كذا
 وقضى القاضي بذلك ثم
 اقامت امره الي البيعة انه
 تزوجها بعد ذلك اليوم
 لا تقبل بيته لان يوم القتل
 صار مقبولا وقال بعضهم
 فيما تقدم لا تقبل بيته لانه

كان

تزوجهاوم يبين القتل وبين ما تقدم من النكاح في ظاهر الرواية الحكم قلنا * ولو اقامت امره الي البيعة انما لم يمت
 تزوجهاوم التزم بمكة وقضى القاضي لها ثم اقامت امره الي البيعة انه تزوجها في ذلك اليوم بخبر اسان لم تقبل بيته * رجل ادعى ان
 هذا الميراث لفلان وكفى بالخصومة فيها ثم ادعى هو بعد ذلك انها لفلان آخر وانه وكفى بالخصومة فيها اقام البيعة لا تقبل بيته لانه متناقص
 والمتناقص كالمجتمع الدعوى لنفسه مع الدعوى لغيره فلا تسمع دعوا الثانية الا بالتوفيق * ولو ادعى ان هذه الدار لفلان وكفى بالخصومة فيها ثم
 اقام البيعة انها لفلان لا تقبل بيته لان وقتي * ولو ادعى ان اقام البيعة بعد ذلك انها لفلان وكفى بالخصومة فيها قبلت بيته
 في فصل في الشاهد يشهد بهما خبر والاساق وميل على ان يشهدوا على الكتاب * رجل كتب وصية وقال للشهود
 اشهدوا بعانيه ولم يقرأ عليه عليهم قال عليا زناهم الله تعالى ليحوزوا للشهود ان يشهدوا بعانيه وقال بعضهم وسعهم ان يشهدوا او الصبيح
 انه لا يسمعهم ان يشهدوا وانما جعل لهم ان يشهدوا باجماعهم ثلاثا ما ان يقرأ الكتاب عليهم * وكتب الكتاب غير موقر الكتاب عليه من
 يدى الشهود فيقول هو لهم ان يشهدوا بعانيه او يكتب هو بيدي الشهود وهم يعلمون بعانيه ويقول هو ان يشهدوا على بعانيه وان كتب بين
 يدى الشهود كما عرفت الشاهدان كتب بهما ولم يقرأ الشاهدوا على بعانيه لاسبغ ان يشهد عليه * قال الشيخ الامام ابو علي التستري رحمه
 الله تعالى هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوب على الرسم فان كان مكتوب على الرسم وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه ان
 يشهد وان لم يقرأ له الكتاب ان يشهد على بعانيه وانه احسن اليه اشارة محمد بن مائة الله تعالى في النور ادعى كتابه النكاح وهو راى عن ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى وعن ابي يوسف وجماة تعالى في رواية اخرى اذا كتب الرجل الصلح يمد على نفسه بيدي الشهود ثم اودعه الشاهد ولم
 يعلم الشاهد مقبولة واما الكتاب ان يشهد بعانيه وسعه ان يشهد لان الكتاب اذا كان في يد الشاهد يكون معه ما عن التبديل والتغيير
 والزيادة والتقصان وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى في رواية اخرى اذا كتب الرجل الصلح يمد على نفسه بيدي الشهود وقال الشاهدوا على
 على هذا الصلح فهو جائز * وان كتب عيو وقال هو ان يشهدوا على بعانيه لم يحز حتى يقرأ عليهم ثم يشهدهم وفي ظاهر الرواية لا يعمل لهم

أن يشهدوا الآن قرأوا الكتاب عليهم أو يكتب غيروهم أو يقرأ عليه وهو قول الشهدوا على عتاقه أو يكتبين يديه وهو يعلم عتاقه
ويقول الشهدوا على عتاقه ولو كتب له منه الرجل من فلان بن فلان سلام عليك أما بعد فإنا كتبت إلى قاضي الإسماعيلي كانت
لث على وقد كنت قد كنت منها خمسة توفي لث على منها خمسة فها جاز إذا حل له أن يشهد عليه بدين لم يقل الشهدوا ولو كتب
صكاين يدي قوم أمين وقال الشهدوا بما سمعوا من قرأ عليهم لا يسمعون أن يشهدوا * امرأه أدت عن نفسها إلى لا يثبت ولا لا يثبت بدم
الاضرار لبقية الورثة والشهد يعبرون بذلك قالوا سمعهم أن يصعدوا الشهادتو يشهدوا بذلك بكره لها أن تفعل ذلك * وحكي عن أبي
القاسم الصغار جملة تعالى أن رجلا أخذ من السلطان سوق الصاغر مقاطعة كل شهر بكذا وأشهدوه وقالوا لا نرجعه الله تعالى
عدا المقطع والمقاطع عن سبل الرشاو شهد الشهدو بذلك حل بها لمن لا يثبت يشهدوا باطل وكذا الشهدوا على اقرار رجل عال عرف أن
السبب باطل وينبغي أن لا يشهدوا على هذا وكذا في كل اقرار سبه مرام أو باطل ورجل جاني رجلين ومعه أعوان السلطان فأقر عندهما أن
لقلان على كذا وقتلان من أعوان السلطان * طلب منهم الشهادت على هذا الاقرار والقرير نعم أنه أغما في ذلك خوفا من القرير قالوا فيجب
لشاهدين أن يتخصما عن ذلك فان وقع على أنه كل من عرف خوفا كراه ليشهدان وإن لم يخافا على ذلك يشهدان على اقراره ويذكران
للقاضي أنه أقروا به أعوان السلطان حتى يتأمل القاضي في ذلك * ورجل أقر بين يدي قوم اقرارا يصحان لقلان عليه أقروهم ثم جاء
عدلان أو ثلاثة هؤلاء الشهدو وقالوا لا تشهدوا لقلان عليه ما لم يكن قضاة جميع ما كان عليه من الدين كان لهم انبصارا نساوا
شهدوا بذلك وكروا القصة للقاضي كذا لا يقضي القاضي بالباطل هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وهو عن رواية يشهد أنه كان عليه
ذلك ولا يشهد أنه عليه اختلقت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في هذا المسئلة واختلقت في المسألة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى إذا شهد عدلان عندنا لشاهدين أن صاحب المال قد استوفى (٤٨٣) دينه وأولاه أبا الطالب عن دينه لا يسمعهما

كان بأوى إلى يستمن بيوتهم ولا السق لا يقدسا كن هذا الموضع كذا في المضرات ولو اشتغل بالليل
بالخراصة وبالتهاد بقصر في التعلم ينظران اشتغل في النهار عمل آخر حتى لا يضمن جلة طلبه العلم فلا وظيفة
لهوا لم يشتغل حتى يضمن جلة طلبه العلم فلا وظيفة كذا في محيط السرخسي * وهذا قال على ما سكتي
مدرسة كذا من طلبه العلم أما إذا قال على ما سكتي مدرسة كذا ولم يقل من طلبه العلم فكذلك الجواب
حتى لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبه العلم من الوظيفة لأنه هو العلم * كذا في فتاوى قاضيان
المعلم إذا كان لا يشتغل في الفقه بالمعلم كان كذا في المصرو قد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه عما
يحتاج إليه لأبأس له أن يأخذ الوظيفة وان كان في المصرو قد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ كذا في المضرات *
ان غاب المعلم عن البلد أياما ثم رجع وطلب فان خرج مسير صفر ليس له طلب عامض وكذا إذا خرج

أن يتبعنا عن الشهادة على
الاقرار بالدين الآن يكونا
سما اقرار الطالب بالبراء
أو بالانقياء هكذا روى
عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى في المتن أنه إذا شهد
عندنا شاهدان على
يقولهما أن صاحب المال
قبض حقه ليس له أن يتبع

عن الشهادة أناسا لطلب أن يشهد بصفته * قالوا لا نرجعه الله تعالى وعدى أن كانت الشهادة على اقرار الخصم بالدين يشهد على
الاقرار وان كانت الشهادة على سبب من قرض أو غيره يشهد على السبب ولا يشهد على نفس الحق ورجل شهد بشكاح امرأ أو سبع جارئة
أو قتل عدوا أو اقرار بشيء من ذلك ثم شهد عندنا شاهد عدلان أن الزوج طلقها ثلاثا لم يحضرهما أو أضرعتهما امرأ واحدة وغامضه ان
في الحولن أو أن المشتري أعتق الجارية أو أعتقها بالبيع قبل بيعهم المشتري أو أن الولي قد عفا عن دم العمد أو أن الميت قد عفا عن قبل موته
ثم أنكرت المرأة النكاح وأنكرت الجارية أنه تكون للمشتري لا يسمع للشاهدين أن يشهدا على أصل النكاح والبيع وغير ذلك لأنه لو شهد
عندنا شاهد عدلان أن الزوج طلقها ثلاثا أو شهدا عندنا الأمة أن مولاهما وهو المشتري أعتقها لاسمه ما ندمت على بيعها ولا لاسم لها أن ذلك
لا يسمع للشاهدين أن يشهدا على أصل النكاح وان كان الشاهد بالطلاق أو بعد كذا فلو احدا عدلا لا يسمع للشاهد النكاح ولا للشاهد شراء
الجارية أو متبع من الشهادة الأولى فان الشاهد الواحد لو شهد عندنا بالطلاق أو عندنا الأمة بالطلاق لا يسمع له من الزوج ولا من المولى
من الجماع وكذا الشاهد لا يسمع له من المتاع من الشهادة ولو كان الطالب هو الذي أقر قبض الدين أو أقر الزوج عندنا بالشاهد بالطلاق أو أقر
المولى بالاعتناق ثم دعاه على الشهادة على النكاح وعلى البيع وعلى أصل الدين فإنه يتبع عن الشهادة ولا يسمع له أن يشهد ذكر الناطق رحمه
الله تعالى إذا شهد عندنا شاهد النكاح عدلان أو شهد عندنا الشهود بشراء الجارية عدلان أن الزوج طلقها ثلاثا أو أن مشتري الجارية أعتق
الجارية فتفي هذين الحكمين لا يسمع للشاهد النكاح ولا للشاهد شراء الجارية أن يشهد على النكاح وعلى شراء الجارية عندنا بخلاف ما أن النكاح
وعندنا على الجارية الحرية وانكار المولى في العيون سوى بين النكاح والعتق والعفو وغير ذلك * ذكر في المتن إذا رأيت في يد رجل متاعا أو
دارا أو وقع في قلبك أنه ثم رأيت بعد ذلك في يد غيره وسمعت أن تشهد أنه للأول وان لم يقع في قلبك حين رأته أنه لم يقع في قلبك أنه تشهد أنه برؤية
إياها يده وان رأيت في يد غيره وقع في قلبك أنه ثم رأيت في يد غيره فأردت أن تشهد أنه تشهد عندنا شاهد عدلان على ما لقي في يده اليوم كان هو
أدعاه الأول بحضرته ما لم يسمع أن تشهد أنه للأول وان شهد به عدل واحد وسمعت أن تشهد أنه للأول قال لا يسمع من الشهادة الشاهدين في بيع في

تعالى حتى يشهد عند الشاهدا جماعة أنهم ثلاثة فثبت خلاف القلق وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف جميعاً الله تعالى يجوز ذلك • وقال القتيبي
أبو الليث رحمه الله تعالى إذا تمعصرت امرأتين ورابط الحجاب ورأوا شخصاً وشهد عندهم رجلان عدلان أنها قاتلة تجاوزا لهم أن يشهدوا
على إقرارها وإن لم يروا وجهها وما إذا لم يروا شخصها لا يجزئ لهم أن يشهدوا على إقرارها وهو اختيار القتيبي أبو الليث رحمه الله تعالى وذكر
هو رحمه الله تعالى في الفتاوى عن نصير بن يحيى أنا بلخمد بن الحسن رحمه الله تعالى دخل على أبي سليمان الجوني فبأسه أبو سليمان عن
هذا المسئلة قال كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول لا يجوز أن يشهد علي حتى يشهد عنده جماعة أنهم ثلاثة • وكان أبو يوسف وأبو بكر
الاسكافي رحمه الله تعالى يقولان يجوز أن يشهد عدلان أنها قاتلة وعليه الفتوى ورجلان عدلان شهدا عند رجل أن قاتلاً ناهداً عدل
هل يجوز للسامع أن يعقل إذا سئل عنه قال محمد رحمه الله تعالى إذا كان العدلان اللذان عدلاه برهان التعديل وسعه أن يعقله إلا أنه
لا يحضر القاضي يشهد العدلين فإن أخبر وقال شهد عندي شاهدان بذلك إذا زانوا في قياض قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه يجوز تعديل
الواحد أما عندى بشرط العند في المعدل فإذا عدل رجل آخر معه جاز به الشاهد إذا كان يحفظ الإقرار ويعرف المقر ويعرف خطه إلا أنه لا يحفظ
الوقت والمكان حل له أن يشهد • ولو نسي الشهادة وعرف أنه خطه لا يشهد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحب رحمه
الله تعالى حل له أن يشهد • وذكر الحنفية رحمه الله تعالى أنه لا يجوز له أن يشهد في قول أصحابنا رحمه الله تعالى ومن هذا قالوا الشاهد
إذا كسا الشهادة ينبغي أن يعلم بعلامته إذا ما بعد ذلك يعرفه تلك العلامة ويأمن بذلك عن التغير والزيادة والنقصان فإذا رأى خطه
وشهد وحكم الحاكم يشهد به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقض قضاء وإن كان الساطع في يد الذي لا يجزئ له أن يشهدوا المختار ورجلان
شهدا أن الميت طلق امرأته ثلاثاً وهو صاحب فراس وقالوا شهدنا على حياته وأمرنا باليكتن فكتماناً لا تقبل شهادتهما لأنها إقرار على
أنفسهما بالفسق • ورجل مريضاً أو معانداً أو خالفاً لم يعصا الشهود وقال ملت فيها (٤٨٥) فارة كان القول قولهم عنده أنكاره

استلزم الطاهر ولا يسع
لشهود أن يشهدوا عليه أنه
صبي شايع بن يحيى • ولو أن
رجلاً عدلياً طوائف لحكم
فاستلزم بحماية الشهود
قال كانت مئة لا تقبل قوله
في خفاء • وبمع الشهود أن
شهدوا عليه أنها كانت
ذكية لأن في المسئلة الأولى

قال هلال رحمه الله تعالى حدثنا في أصحابنا في المسجد والوقف على قنبله وذكر في كتاب الشفعة إذا اشترى
أرضاً ثم اطمسها وأخذها لمسجد أو بني فيها بناءاً فإنه يضمن قيمتها على حنفية رحمه الله تعالى وبصر
مسلكها بالبناء وعندهما يقض السائر وقد أراض على البائع فاشترط البناء على رواية كتاب الشفعة دليل
على أنه إذا لم يرضه لمسجد أو بني فيها بناءاً لم يخلو • وعدم اشتراط البناء في رواية هلال رحمه
الله تعالى دليل على أنه يصير مسجداً لا بخلاف بدون البناء قال الحاكم الشهيد رواية محمد رحمه الله تعالى
في كتاب الشفعة أصح من رواية هلال رحمه الله تعالى ولو اشترى أرضاً ثم اطمسها أو حصصها أو قبضها أو وقفها على
الفقراء ثم وجب عليها الأربعة ولكن رجع بالنقصان بخلاف ما إذا اشترى أرضاً واقتضها مسجداً
وجب عليها ما فات لا يرجع نقصان العيب كذا في المحيط • وإذا باع بعدا رابع بعدا بصفاء وصف العارض

لا يعلم الشهود بعدم وقوع الفارق ففي المسئلة الثانية يقولون أنها كانت ذكية • رجل يشهد على مائة خارجين الرجل إلا أنه لا يعرف
حدودها جاز له أن يسأل الثالث عن حدودها الشاهد لكن يشهد على إقرار الذي عليه بالدار ولا يشهد كالحمدود على إقراره حتى لا يكون
كذلك لكنه يقصر الحدود من ذات نفسه فيجوز • فصل في الشهادة على الشفعة • الشهادة على الشفعة جائزة في الآثار والحقوق
وأفضية التصاقوكهم وكل شيء إلا في الحدود والقصاص ولا يجوز الشهادة على شاهد رجل أو رجلين أقل من شاهد رجلين أو رجل واحد
عندها ورجلان شهدا على شاهد رجلين أو على شاهد قوم جازعنا • وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز إلا أن يشهد رجلان على شهادة
كل أصل فتعده لا يشهد شهادة أصليين إلا بشهادة أربع من الرجال وعندها كانت قول الواحد في مجلس القاضي يشهد رجلين ثبت قول
جماعة يشهدا عند رجلين • وإذا شهد أصل على شهادة نفسه وعلى شهادة أصل آخر مع شاهد آخر لا تقبل شهادته على شهادة أصل آخر ولو أن
فرعين شهدا على شهادة أصل فخرس الشهود على شهادته أو عوى أو أرتد أو فسق أو هب عقله وصار جاهلاً لا يجوز شهادته بطل الشهادة على
شهادته • وإذا شهد الفرع على شهادة أصل فرفقت شهادته بفسق الأصل لا تقبل شهادته أحدهما بعد ذلك • وتثبت عدالة الأصول بتعديل
الفروع • فرعان شهدا على شهادة أصليين كانا كالأقاضي يعرفان الأصول والفروع والعادلة قضى بشهادتهما فإن عرف الأصول بالعادلة ولم
يعرف الفروع يسأل عن الفروع وعرف الفروع بالعادلة ولم يعرف الأصول كانا كالأقاضي يسأل القاضي يسأل القاضي يسأل الفروع عن
أصولهم ولا يقضى قبل السؤال فإن عدلا الأصول ثبتت عدالة الأصول بشهادتهما حتى يظهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يثبت
عدالة الأصول بتعديل الفروع والصحيح ظاهر الرواية • وإن قال الفرعان لأقاضي لا يقبل القاضي شهادتهما فإن قال المذنب أنا
آتيكم بعدلهم أو يقول سل أنت منهم ما غرت ناعلي قول محمد رحمه الله تعالى لا يثبت اليتم ولا يقضى بشهادتهما وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى إذا قال الفرعان لا يقبل فإن القاضي يسأل غير الفرعين عن الأصول • ولو قال الفرعان لا تعرف الأصل عدل أم قال القاضي الأمام
أبو الحسن على السعدي رحمه الله تعالى هذا وقول الفروع لا يقبل سؤالهما فجلس الأئمة الخلفاء في حقه الله تعالى إذا قالوا لا تعرفه عدل أم لا

لا يرد كذا لقاضي شهادة ما وبسال عن الأصول غيرهما وهو الصحيح لأن شاهد الأصل يقي مستورا • ولوقال القرض للقاضي أنا شاهد في
 الشهادة لا قبل القاضي شهادة القرض على شهادة • الشهادة على الشهادة لا يجوز لأن يكون المشهود على شهادة من رضائي المصر لا يفتقر
 أن يصحرا لأننا لا نثبت له أو يكون مينا أو تابغية ما للفرقة ثلاثة أيام ولياليها أو على يوسف رحمه الله تعالى إذا كان شاهد الأصل في موضع
 لو حضر لأداء الشهادة لا يثبت في منزله جازت الشهادة على الشهادة • وعن محمد رحمه الله تعالى في التوابع أنه يجوز لأداء الشهادة على الشهادة
 كذا الأصل صحفيا بالمصر • رجل أشهد على شهادة رجل آخر يسمع ذلك ولم يقل له الشاهد أشهد على شهادة لا يبعد السماع
 أن يشهد على شهادة فان شهد ففسر لقاضي ذلك لا يقبل القاضي شهادة لأن الشهادة لا يجوز لأن أن يشهد الأصل على
 شهادة • ومروا أن الشهادة أن يقول شاهد الأصل أشهد أن فلان على فلان أن ألف درهم فاشهد على شهادة من شاهد الأصل في الشهادة
 الشهادة ثلاثا • وصورة الأداة من الفرع أن يقول أشهد أن فلان على فلان أن ألف درهم فاشهد على شهادة من شاهد الأصل في الشهادة
 فيد كر شاهد القرض في أداء الشهادة الشهادة مستأولة وأومئهم القية أو جعفر رحمه الله تعالى يكفهم الأربع • وصورة ذلك أن يقول أقرع
 أمرني فلان أن أشهد على شهادة أن فلان على فلان أن ألف درهم فأن أشهد على شهادة بذلك • ولوقال شاهد القرض أشهد أن فلان على فلان أن ألف درهم
 أن فلان على فلان كذا لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلاف ما لا يوسف رحمه الله تعالى • ولأن أصله قال لا يلزم لشهادتها
 أنا مع فلان ما يقر على نفسه فلان بالقرع فاشهدا علينا بذلك فشهد الفرع لا قبل شهادة الفرعين لأن الشهادة على الشهادة نقل شهادة
 الأصول إلى مجلس القاضي ولم يوجد • وكذا لو قال الأصل أن فلان على فلان أن ألف درهم فاشهدا أنا شاهد بذلك أو قال
 فاشهدا علينا أنا شاهد عليه بذلك أو قال فلان على فلان أن ألف درهم فاشهدا أنا شاهدنا عليه أو قال فلان على فلان أن ألف درهم
 بشهادتهما عليه أو قال فلان على فلان (٤٨٦) على ما شهدنا وكذا لو قال الأصل للقرع أشهد على أقرع فلان بن فلان فلان بن فلان

لأن بكذا درهما لا يصح
 الا شاهد في هذا الوجه
 • رجل أشهد رجلا على
 شهادته ثم أنه أشهد على
 شهادته لا يجوز له فيه في
 قول أبي حنيفة في يوسف
 رحمه الله تعالى حتى لو شهد
 على شهادته بعد أن شهد
 بآثار شهادته • رجل

استحق العبد القرض بالزوجه المشرى فبما الأرض ومقتضاها بالثمن كذا في الحلاوي • ولو وجد العبد
 حر اطل الوقت كذا في المحيط • قيم وقبض الغلة وقبضها على أربابها لو وجدوا أحدا منهم • وصرف نصيبه
 إلى حاجة نفسه فلم يخرج الغلة الثانية أو أراها حر ومأخذه من الغلة الثانية نصيبه في السنة الأولى
 إذا اختار نصيب الغلة ليس له أن يأخذ من الغلة الثانية ذلك وإن اختار إباحة الشركة كما لو اشترى غنما أخذوا
 فله ذلك من أنصبتهم من الغلة الثانية معن ذلك في أخذ جوعا جماعا القيم عما استهلك من حصة
 الحر في السنة الأولى كذا في المضمرات • أمام المجدد دفع الغلة ونهب قبل مضي السنة لاسترقته غلة
 بعض السقاة العز وقت الحصاد كان يزوم في المسدود في الحصاد يستحق كذا في الرعي • وهل يحل
 للأمام أن يأخذ من السنة كان فقيرا يحل وكذا الحكم في طلبه العلم بطون في كل سنة شامدا

أشهد رجلا على شهادته فان كان الذي له المال والفقير عليه المال حاضر من عند الاشهاد يقول أشهد أن فلان بن
 فلان هذا أقر عدني أن فلان بن فلان هذا عليه ألف درهم كان الاشهاد صحيحا وإن كانا بين أو أحدهما حاضر أو الآخر غائب أو ميت
 ينبغي له أن نسب الغائب منهما أو الميت منهما إلى ما يوجد وقبضته وإلى ما يعرف به لأن مجلس الاشهادية في مجلس القضاء كما يشترط
 في أداء الشهادة إلا بامام أو باصفي الامكان يشترط في الاشهادية ولو أن عشر شهداء على شهادة الواحد لا يقضى بشهادتهم حتى يشهد شاهد
 اثر لأن الثابت بشهادتهم شهادة الواحد • ولو شهدوا على شهادة امرأ أشبه بشهادتهم ولا يقضى حتى تشهدا مرة أخرى مع رجل على ذلك
 • رجلا شهدا على شهادة جماعة من الرجال جازت شهادتهم وقبض بها • ولو أن فروعا شهدوا على شهادة الأصول • حضر الأصول قبل القضاء
 لا يقضى بشهادة القرض • وإذا شهدا للفرع على شهادة الأصول وقالوا نحن نشهد على شهادة الأصول ولم يقلوا نحن نشهد على شهادتهم
 هذه لا قبل شهادتهم • كل من شهدا على شهادة سجين لكافر على كافر لم قبل شهادتهما وكذا لو شهدا على قضاء لقاضي لكافر على كافر
 • وتجويز شهادة رجل على شهادة آية في شهادة على قضاة • مروا أن والصحيح هو الجواز أيضا والله أعلم
 • فصل في كتاب القاضي إلى القاضي • رجل يماضي قاض وطلب منه الكتاب إلى قاضي مصر آخر في إثبات حق له على غائب فالسئلة
 على وجوه ما أن كل المديع مديتا واعتارا أو عروضا في العرف والعقار يجوز كتاب القاضي إلى القاضي في قولهم جميعا وفساوي ذلك
 من الرقيق والعروض لا يجوز في ظاهره وأومئهم أو يوسف رحمه الله تعالى في رواية يجوز في العبد الأداة دون الامام وفي رواية يجوز في
 العبد والجواري لا في العروض وعنه فروا في يجوز في العروض أيضا • وأخذ القاضي الامام المتسبب إلى اسم يجب • وإذا أراد القاضي
 أن يكتب خان كان القاضي يعرف المديع بهما وسمعه ونسبه يكتب في كتابه • حضر مجلس قضائي في بلدة كذا أو ألقم بهما فإذا القضا من
 قبل فلان بن فلان كماله أو لم يفلان بن فلان فلا يوز كحلته • وإن كان القاضي لا يعرفه فهو يقول أنا فلان بن فلان بآلة البيعة
 أنا فلان بن فلان • كوفي كليله حضر رجل يرمي فلان بن فلان ولم أعرفه فسالته البيعة في ما شهد به وكذا إذا شهدوا أو أسامهم

الكتاب حياة القاضي الكاتب والمكسوب إليه فان القاضي الكاتب لو مات أو عزل قبل وصول الكتاب بطل كتابه كشاهد الأصل اذا لم يقبل أن يثبته الفرع على شهادة الأصل واثبت شرط حيات المكسوب إليه لان القاضي الكاتب بطل الحكم من المكسوب إليه ونقل لا يتصور بعمومه وعرفه الآن ان يكون القاضي الكاتب كسب في آخر كتابه كان هذا الى خلاف القاضي والى كل من يصلح اليه من قضاة المسلمين وسلكهم فيثبعتون المكسوب اليه وعزله لا يطل الكتاب وان عزل القاضي الكاتب أو مات بعد وصول الكتاب الى القاضي المكسوب اليه فان القاضي المكسوب اليه يعمل بذلك لان الموت والعزل ليس يحرج بخلاف ما اذانس في الكاتب أو عرى أو صار بحال لا يجوز حكمه موثقه فانه هذا القاضي المكسوب اليه لا يقبل كتابه لان كتاب القاضي عزله لا يثبت فجميع القضاء بشهادة يتبع القضاء بكتابه ويعتمد أي حقيقه ومحمد رحمة الله تعالى اذا عي شاهد بعد اداء الشهاده قبل الحكم بطل شهادته فيبطل كتابه وعند أي يوسف رحمه الله تعالى الحي كلون لا يطل الشهاده ولو انكسرت في القاضي قبل الوصول فان المكسوب اليه قبل الكتاب لا هو لم يقبل يحتاج الى الكتاب من أخرى ووعا ينكسر الثاني والثالث * وعن أي حقيقه ترجمه الله تعالى ان كان أترانتم رافيا أو مني من النكسر قبل والا فلا وعن أي يوسف رحمه الله تعالى ان كان الكتاب منشورا قبل فبطلت أو لا واذ اطلع انصم في القاضي الكاتب أو في الشهود فقال ان الشهود الذين شهدوا عند القاضي الكاتب عبد أو محمد ودون في قذف أو من أهل الامة بسم القاضي فذلك منه فان قام على ذلك شاهد لا يقبل الكتاب وان أقام شهاده واحدا انقص القاضي المكسوب اليه فان كان الامر بكتابه هذا الواحدة الكتاب والاخرى * واذ كتب القاضي لرجل يدعي دنا على غائب كتابه ونظم الكتاب ثم جاء مدعي وقال فقدت الكتاب والتمس كتابا آخر فان كان القاضي يهمله لا يكتب كتابا آخر وان لم يهمله كتب لكن يذكر في الكتاب الثاني اني كتبت ذلك في هذه الحادثة كتابا في تاريخ كذا ثم اني فقال فقدت ذلك الكتاب (٤٨٨) وطلب حتى فكتبت هذا الكتاب وذكّر التاريخ كذا بأخذ الحق من مرتين بكتابتين

ولو قال المدي للقاضي بعد
ما كبه كتابان المدي
عليه انقل من تلك البلدة
الى بلدة اخرى فاقسبني
كتابا الى قاضي تلك البلدة
يكتب ويذكر في كتابه
كنت كتبت لعلي قاضي
بلدة كذا في هذه الحادثة
كتما اتروم قال ان المدي

القاضي في قائه بكتب في قولهم وفي الارب والعشار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعي عليه أو في بلدة أخرى أو في بلدة القاضي الكاتب فان كانت في بلدة القاضي المكتوب اليه فاذا توجه الحكم بقضى القاضي المكتوب اليه بأمر الخصم تسلم الدار اليه وان كانت في بلدة القاضي الكاتب فهو بالخيار ان شاقضى وكتب الى القاضي الكاتب خداجي كالمختوم بما يحتاجه وممنوا بعتوانك جعت بين المدي والمدي عليه فظهر حق المدي وظهر ان المدي عليه كان مانع الدار بغير حق فقضت عليه وتقدت الحكم ولو كانت الدار في بلدة لسلما اليه فاذا لم تكن كتبت كتابي هذا لسلما اليه ووجبني ان يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القاضي محتوما معنونا وعليه شهود قرا الكتاب عليهم وختم بمحضرتهم أو شهدهم في قول أي حنفية ومحمد رحمه الله تعالى وان شاقضى القاضي ذلك وامر المدي عليه بتسليمه وكذا فسلما اليه أو بوضر الحكم وكتب الى القاضي الكاتب حتى يحكم القاضي الكتاب. وانما من شروط الكتاب في الطريق أو بدلهما الرجوع الى وطنهم أو ايرادوا السفر الى بلدة أخرى فشهدوا قوما على شهادتهم يجوز ذلك ويجوز في غير كتاب القاضي وتفسيرهم ادهم ان يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا فلا ين فلا ين قاضي بلد كذا فلا ين فلا ين في دعوى المدي هذا على غائب هو فلا ين فلا ين قرا له من ادهم بختمه بمحضرتهم أو شهدوا قوما على شهادتهم كذا أو شهدوا القريق رقبا آخر ثالثا ورابعا وعاشرا وان كذا فاذاه المدي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه أو حضر ختمه وشهدا على كتاب القاضي وختمه بمحضرة الخصم فتح الكتاب وقرا على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء لكتاب الارب (٤٨٩) انه لم يحكم حتى غاب الخصم في بلدة أخرى فطلب المدي من هذا

معه فامتنع فلا يصح له حيا ولو جعل فرسا حيا في سبيل الله فأصابه عيب لا يقدر على أن يفرى عليه لابس للوكيل أن يعمر يديه القيم يمشي ثم يفرى عليه وسبع الوكيل جائز في ذلك بغير أمر القاضي وهو غير أنه يجب إذا خرب القرية كان لصاحبها ما يأخذ من يديه (فرع على مدته المحقق) لو صار المحقق لا يعطى ثمنه معصير ذلك على الورثة فيقتسمونه على فرائض الله تعالى قال الكسائي وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي الوصايا وبني بشرن الولد اذا جمل أرضه صدقة موقوفة على فاضلهم الرقيق والبرق والالة تفترق عن حاله حتى لا يتفق بها في الصدق ليس في يدها الا باصر القاضي كذا في المحيط. حاتم يدار بن احداها موقفتهم لما طعن في صاحب الدار في حداد الوقت كان للقيم ان يأمر بالنقض فان أراد القيم ان يعطيه قيمة البنائيل يكون البنائيل وقت لا يكون للقيم ان يجبره على أخذ القيمة وكذا اعطاء قيمة البنائيل زمانه لا يجوز كذا في فتاوى فاضلان. رجل له ضيعة بناوى عشرين ألف درهم وعليه دين فوفت الضيعة شرط صرف غلاتها الى نفسه قصد امنه الى المأطلة وشهد الشهود على اقله سباجا الوقت والشهادة فان فضل عن قوته من هذه الغلات فلفر ما من يأخذوا ذلك منه كذا في المضمر. اذا اطلق القاضي وأجاز مع وقف غير مسجله وجب نقض الوقت اوجب الشيخ الامام الاجل الاستاذ فظهر الذين انه ان اطلق لوارث الوقت يجوز البيع ويكون حيا بنقض الوقت وان اطلق لغیر الوارث لا أما اذا بيع الوقت فقضى القاضي بصفة البيع كان حيا بطلان الوقت كذا في الخلاصة. سئل شمس الاسلام محمود الاوزجندی عن باع محدودا قد وقفه وكتب القاضي الشهادة على

(٦٢ - فتاوى ثانی) وله الخيار ان شاء نسخ كتاب القاضي الاول في كتابه لان الحجة على الحق كتاب القاضي الاول وان شاء لم يسخ ويحكي في كتابه الحجة على الحق ثم القاضي الثاني اذا ورد الكتاب اليه بجميع المدي وختمه وبفعل ما كان يفعله القاضي المكتوب اليه الاول لو كانا خصم في بلدة وكذا القاضي الرابع والخامس والعاشر لان كتاب القاضي بمنزلة الشهادة كجائز الشهادة على القاضي كثر جاز كتاب القاضي الى القاضي هو وان رجلا جاء الى قاضي الكوفة قال ان علي رجل بقاله فلان بن فلان كذا كذا درهم وقد قيل اليه بالبصرة فاسمهم شهودى عليه وكتب الى قاضي البصرة قال كان خصمي بها والاكسبني قاضي البصرة الى قاضي فارس ان كانا خصم بفارس فان قاضي الكوفة يسخم شهودى وكتبه الى قاضي البصرة لان مثل هذا في الشهادة على القاضي فكذا في كتاب القاضي هو ولو كان المدي قال قاضي الكوفة اكتب لي الى قاضي البصرة أو الى قاضي فارس يكون في كتابك من فلان ابن فلان قاضي الكوفة قال فلان بن فلان قاضي البصرة أو الى فلان قاضي فارس ان أصبت خصمي بالبصرة دفعت الكتاب الى قاضي البصرة وان كان يشرى دفعت الكتاب الى قاضي فارس يجوز ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بكتب القاضي الاول وشهد الشهود ان كتابه هذا من فلان بن فلان قاضي الكوفة الى فلان بن فلان قاضي البصرة أو الى فلان بن فلان قاضي فارس فالى القاضي ورد عليه كتابي هذا فاقضه بعمله لان عندنا لو كتب القاضي كتابي هذا الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم يجوز ذلك ولاولى وعندنا في حنفية ومحمد رحمه الله تعالى لا يكتب القاضي على هذا الوجه ولو كتب لا يصح فكذا هذا ولو أن

وجاءه بكتاب القاضي فقبل أن يسمع القاضي شهادة الشهود على الكاتبين رأى الخدم في البلدة قبل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يث القاضي متدايناً على يده ثلاثة أيام أخرج وان لم يخرج نصبت عنك وكلا وقتبت على الوكيل وعامة الشايع رحمه الله تعالى لم يصحروا هذا القول * القاضي إذا كتب للذي كتاباً حضر بلداً المكتوب إليه قبل أن يضي المكتوب إليه بكتابه لا يضي بكتابه كالوحي شاهد الأصل قبل أن يضي بشاهد الفروع * ويجوز للقاضي أن يكتب بعلمه الحاصل في التصديق قوله لم يجوز له أن يكتب بشهادة الشهود * ولو كان رأى المكتوب إليه مخالفاً لرأى الكاتب فما كتب لا ينفذ كتابه والمعتبر في هذا رأى المكتوب إليه لا رأى الكاتب ولا يجوز كتاب عامل ولا كتاب فاني رستاق وانما قبل كتاب القاضي المولى الذي على أطامه جامعة * القاضي الكاتب إذا كتب في كتابه شيئاً لم يشهد عدول عرفهم وأثبت معرفتهم جاز لم يجوز في السجل والقاضي إذا كتب كتاباً أو كتب في كتابه اسم المدي عليه ونسبه على وجه الكمال فقال المدي عليه أفلان بن فلان والقاضي المكتوب إليه لا يعرفه يقول القاضي للذي أقم البينة أنه فلان بن فلان بن فلان وان قال المدي عليه أفلان بن فلان بن فلان وفي هذا الحيل والغش أو في هذه التجارة أو في هذه البينة أو في هذا السوق جل غيري هذا الاسم قوله القاضي أمت ذلك فان ثبت ذلك تدفع الخصومة كما لو علم القاضي مشاركة في الاسم والتسبيلان حال وجود الشريك في الاسم والتسبيل لا يتعين هو الكتاب وان لم يثبت ذلك يكون خصماً ما لم يثبت الزامهم وان أقام المدي عليه البينة أنه كان باسمه ونسبه هنا (٤٩٠) رجل آخر وقد مات ذلك الرجل لا يقبل قوله لأنه لا خفي في إثبات حياته ذلك الميت وان

كان يعلم ما قاله المدي عليه
فان كان يعلم موت ذلك
الرجل بعد تاريخ الكتاب
لا يقبل كتاب القاضي وان
كان قبل ذلك قبل * وكذلك
كان لا يدري وقت موت ذلك
الرجل وان أقر المدي عليه
أنه فلان بن فلان وقال ليس
لهذا على مني وأدعى الإغناء
أو الازدحام من خصم المدي
ثبت ذلك وانما جاء المدي
بكتاب القاضي إلى القاضي
المكتوب إليه وقد مات
المدي عليه فماذا المدي
بكتاب القاضي فأخضر
المدي بعض ورثة الميت أو

الصنك لا يكون ذلك قضاء بصفة البيع وهذا صحيح ظاهر كذا في المحيط * قال القاضي الامام إذا كتب القاضي الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع بأن كتب أقر اليائمه بالبيع أم إذا كتب شيئاً ذلك وفي الصنك ما عدا ما عدا صحيحاً (١) كان حكايه بطلان البيع كذا في الخلاصة * أراد المتولى أن يرضى ما فضل من غلة الوقف كفي وصلا فتاوى أبي الشرحه الله تعالى بروحوت أن يكون ذلك وسماها إذا كان ذلك أصح وأجرى الله من مسلك الفقه ولو أراد أن يصرف فضل الفقه إلى حوائجهم على أن يرتدوا احتج إلى المارة فليس له ذلك وينبغي أن يرتفعه الترميزان فعمل من ذلك ثم أنفق مثل ذلك في العمارة أجز أن يكون ذلك تبرئة له على وجه عليه وفي فتاوى القضاة أنه يبرأ من الضمان مطلقاً كذا في المحيط * ولو جاء بطل ما أضحى وخلفه بدها من الوقف ضمن الكل إلا أن صرف الكل إلى المارة فغيره من الضمان لا يرفع الأمر إلى القاضي فيأمر برجل قبض الكل منه ثم يدفع إليه كذا في الغائبة ولا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا يجعل المارة بستاناً ولا تالان جملوا لا لا بلط كذا لا لا تجعل الوقف إلى النظم ما يرى فيه مصلحة الوقف كذا في السراج الهادي مثل شمس الاسلام محمود الأوزجندى رحمه الله تعالى عن وقف ثم افتقر وأراد أن يرجع فيه قال يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ القاضي الوقف كذا في الخيرة وفي جامع الفتاوى إذا باع كرمه فمجدد قديم فان كان المسجد عامر أفسد البيع في الباقي وان كان خراباً لا يسد كذا في (١) قوله كان حكايه بطلان البيع كذا في جميع النسخ ولعل الصواب كان حكايه بصفة البيع أي بيع الوقف أو يقول كان حكايه بطلان الوقف بديل أول الكلام فليست أمثل ولم يصرح به

التنارئة

وصيه وعرض الكتاب وأخضر شهود فان القاضي يسمع شهادة الشهود ويقبل الكتاب سواء كان تاريخ الكتاب بضمون الطائفة أو قبله لان وارث الميت والوصي فأمهم مقام المطلب * وذكرنا تصانيف رحمه الله تعالى أن موت المطلب ولو كان قبل الكتاب يكن الكتاب باطلاً (١) والتصانيف رحمه الله تعالى من ما إذا كان الموت قبل الكتاب أو بعده ورجل جاء إلى القاضي فقال كان فلان ابن فلان على أقدحهم وقد أرا في منها أو وقتته وانه اليوم في بلد كذا أو أورد أن أدبته إلى تلك البلد وأخاف أن باسخت ويترك الاستيقاظ أو الإبراهيم شهادته يهودي على ذلك أو كتب في كتابه فان القاضي لا يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويكتب في قول محمد رحمه الله تعالى وأجوعا على أن صاحب الدين لو كان حاضراً فقال المدون فحسبته دينه أو أرا في ما قاله أم القاضي حتى لو أنكر أثبت ذلك بالبينة فان القاضي لا يسأل وهذا المثل يجمع على محمدره الله تعالى ومن هذا الجنس أمر أن جاءت إلى القاضي وقالت طلقني فلان زوي ثلاثاً وروحاً تاتر بعد انقضاء علقى وأخاف أن ينكر الطلاق فما قاله أم القاضي فان أنكر أثبت البينة قال الشيخ الامام شمس الاعنة الحلواني رحمه الله تعالى يسأل القاضي ههنا جاعاً وهي غيبة على أبي يوسف رحمه الله تعالى ومهنا رجل جاء إلى القاضي وقال في اشترت خماراً في بلد كذا وكان فلان شفع هذا المرسل إلى الشفعة وهو في بلد كذا اليوم وفي لأم أن يطلب الشفعة وينكر التسليم فأمهم شهادته يهودي أو كاتب في ذلك فان القاضي لا يكتب وقال محمد رحمه الله تعالى في هذه المسائل كلها يكتب احتياطاً

(١) قوله والتصانيف رحمه الله تعالى سوى هكذا في الأصل ولعل الصواب وغيره انصاف حتى لا يتناقض ما قبله اه كنيه مصححه

اجترأوا عن تصيغ حقوق
الناس * وأجروا على أن
المدين أو المشتري أو المرأة
لوطال ان صاحب الدين
والشيخ والزوج قد تمس
في قبليدي قبلي فاسمع
شهودي فان القاضي يسمع
ويكتبه واقه أعلم
بالصواب
ف

التنازلية * وذكر انصاف في وقته اذا وقف يتامن دار ظان وقته بطريقه جازا الوقف وان لم يقفه
بطريقه لم يجز الوقت كذا في المحيط * رجل بن منجدا واتخذ أرضه مقبرة فأبى حائضا لغيره الناس
فادعى رجل دعوى فيه والباقي تائب في قضى على بعض أهل المسجدة فقد قضى على جميع
أهل المسجدة وأما النان فلا حتى يحضر بأية أو نائبه كذا في القصول
المعادية في المتقطر رجل حفر في مقبرة فيه تمس ولا ضرر
فيه لأحده ذلك ويجوز كذا في المعادية
* واقه أعلم بالصواب * واليه
المرجع والمآب
ف

تم الجزء الثاني من كتاب
فتاوى طه حسين وويله
الجزء الثالث أول كتاب
الوكلاء

تم الجزء الثاني من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية في منهب السعة
الحنفية ويليها الجزء الثالث أول كتاب البيوع

Biblioteca Alexandrina



0428194